

الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السماعية

ب

التعليق على الإمام محمد

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى الالكوتى رحمه الله

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الأول

طبعة مصرية مطبعة

مكتبة الشريعة
كرنتي - بمبائى

الموطأ للإمام محمد

١٣٢-١٨٩هـ

مع الحاشية السماعية

ب

التعليق للمجمل

للإمام أبي الحسنات محمد عبدالحى اللكنوي رحمه الله

١٢٦٤-١٣٠٤هـ

المجلد الأول

طبعة مبدية مصممة ملونة



اسم الكتاب : **المَوْظَلِّ اللّٰمِزِج** (المجلد الأول)

عدد الصفحات : **540**

السعر : مجموع المجلدين **350/- روبية**

الطبعة الأولى : **۱۴۳۱ھ - ۲۰۱۰ء**

اسم الناشر : **مکتبۃ البشری**

جمعية شোধري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنگلو زجلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : **+92-21-34541739 +92-21-37740738**

الفاکس : **+92-21-34023113**

البريد الإلكتروني : **al-bushra@cyber.net.pk**

الموقع على الإنترنت : **www.ibnabbasaisha.edu.pk**

يطلب من : **مکتبۃ البشری، کراچی۔ +92-321-2196170**

مکتبۃ الحرمين، اردو بازار، لاہور۔ +92-321-4399313

المصباح، ۱۶ اردو بازار لاہور۔ 37223210 - 042-37124656

بک لینڈ، ٹی پلازہ کالج روڈ، راولپنڈی۔ 5557926 - 051-5773341

دار الإخلاص، نزد قصبہ خوالی بازار پشاور۔ 091-2567539

مکتبۃ رشیدیہ، سرکی روڈ، کوئٹہ۔ 0333-7825484

وایضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

مقدمة

الحمد لله الذي جعل لنا طريق الوحي هدى ورشداً، فلولاه ما اهتمدنا، ولا تصدقنا ولا صلينا، والصلاة والسلام على من نطق بالحق، ففتح الله به أعينا غمياً وآذاناً صمّاً وقلوباً غلفاً، وعلى آله وأصحابه المهادين المهديين إلى يوم الدين.

أما بعد، فإن علم الحديث من أشرف العلوم الدينية وأعزها مكانة، حيث دعا رسول الله ﷺ لأهله فقال: **نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها وأداها كما سمع**، فممن قصرُوا نفوسهم لخدمة الحديث الإمام الهمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله المتوفى سنة ١٨٩هـ، فجمع جملة من الأدلة والمستدلّات على مذهب أقدم الأئمة الأربعة المتبوعين أبي حنيفة النعمان رضي الله تعالى عنه وعن أتباعه أجمعين؛ لأن الحاجة قد مست إليها حيث أطال الطاعنون ألسنتهم فقالوا: إن مذهبه غير مؤيد بالحديث، وإنه يقدم القياس والرأي على الحديث الصحيح وإلى غير ذلك من الدعاوي التي لا أصل لها، فأراد الإمام الهمام أن يجمع أدلة المذهب في كتاب فقدم للأمة هذه المجموعة في أحسن حلة وأجمل صورة.

ثم اعلم أن كتاب **موطأ الإمام محمد** من أشهر كتب الحديث الذي قد تفوّق على موطأ الإمام مالك رحمه الله من حيث الاعتبار العلمي والفني، قد ذكر فيه أحاديث مرفوعة وموقوفات الصحابة، وعدد مسند الروايات ومرسلها فيه ١١٨٥، منها ١٠٠٥ ما قد رويت عن الإمام مالك رحمه الله و١٧٥ من طرق أخرى، فثلاثة عشر منها عن الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان بن ثابت رحمه الله وأربعاً منها عن القاضي أبي يوسف رحمه الله، وروى الإمام محمد رحمه الله فيه روايات ومسائل عن غير الإمام مالك رحمه الله فلذا انتسب موطؤه إليه دون الإمام مالك رحمه الله.

وإننا **مكتبة البشري** قد عزمنا على طباعة جميع الكتب الدراسية، مراعين في ذلك متطلبات عصرنا الراهن، وتنفيذاً لعزمنا وتحقيقاً لهدفنا خطوونا خطوة طباعة **موطأ الإمام محمد** وإخراجه في ثوبه الجديد وطباعته الفاخرة، وكل ذلك بفضل الله وتوفيقه، ثم بجهود إخواننا الذين بذلوا مجهودهم في تنضيده وتصحيحه، وكذلك في إخراجه بهذه الصورة الرائعة، فجزاهم الله كل خير، ونرجو من الله سبحانه وتعالى أن يتقبل هذا الجهد المتواضع، ويجعله في ميزان حسناتنا، إنه سميع مجيب.

مكتبة البشري

كراتشي باكستان

منهج عملنا في هذا الكتاب:

قد تقرر أن الكتاب **موطأ الإمام محمد** أحد الكتب الأساسية في منهج مدارسنا العربية، بل أصل الأصول في فقها الحنفي أيضاً، ولأهمية هذا الكتاب قمنا بإحداث طبعه في طراز جديد، فخطوننا فيه الخطوات التالية:

- بذلنا مجهودنا في تصحيح الأخطاء الإملائية والمعنوية التي قد توارثت قديماً.
- وراعينا قواعد الإملاء وعلامات الترقيم، وتقسيم النصوص إلى الفقرات ليسهل فهمها.
- ووضعنا عناوين المباحث في رؤوس الصفحات.
- وقمنا بتحلية النصوص القرآنية والأحاديث القولية خاصة باللون الأحمر في الحواشي دون المتن.
- وأشرنا إلى التعليقات التي في حاشية الكتاب بـ "أسود ثقيل" في المتن.
- وشكّلنا ما يلتنس أو يُشكل على إخواننا الطلبة.
- وما وجدنا من عبارة طويلة فيما يلي السطر للتوضيح وضعناها في الهامش بالمعكوفين هكذا: [].

هذا، وإن مما هو جدير بالذكر والقول أن **كتاب موطأ الإمام محمد** أصبح بعد هذا التحقيق والرجوع إلى المصادر الأصلية من أهم الكتب للسادة الحنفية. وقد قام بتحقيق الكتاب لجنة من شباب العلماء والمحققين فلا تجد منهجه إلا منهجاً سليماً من العيوب، بذل فيه الباحثون غاية جهد، وقاموا بعمل جليل أخذ وقتاً طويلاً، على أنهم لا يدعون لأنفسهم العصمة والكمال، ولكن الواقع يشهد لهم بذلك، فجزاهم الله تعالى خيراً.

مكتبة البشرى

كراتشي، باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

باب وقوت الصلاة

١ - قال محمد بن الحسن: أخبرنا مالك بن أنس، عن يزيد بن زياد مولى بني هاشم، عن عبد الله بن رافع مولى أم سلمة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ، عن أبي هريرة رضي الله عنه سألته...

بسم الله الرحمن الرحيم: مقتصرًا عليها كآكثر المتقدمين دون الحمد والشهادة مع ورود قوله ﷺ: كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بحمد الله أقطع، وقوله ﷺ: كل خطبة ليس فيها شهادة فهي كأيدي الخدماء، أخرجهما أبو داود وغيره من حديث أبي هريرة. قال الحافظ: لأن الحديثين في كل منهما مقال سلطنا صلاحيتهما للحجة لكن ليس فيهما أن ذلك متعين بالنطق والكتابة معا فلعله حمد وتشهد نطقا عند وضع الكتاب ولم يكتب ذلك اقتصارا على البسمة؛ لأن القدر الذي يجمع الأمور الثلاثة ذكر الله وقد حصل بها. ويؤيده أن أول شيء نزل من القرآن **﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾** (العلق: ١) فطريق التأسي به الافتتاح بالبسمة والاقتصار عليها، ويؤيده أيضاً وقوع كعب النبي ﷺ إلى المملوك، وكتبه في القضايا مفتحة بالتسمية دون الحمدلة وغيرها، هذا من شرح موطأ مالك للزرقاني محمد بن عبد الباقي المالكي.

باب: قدمه؛ لأنها أصل في وجوب الصلاة، فإذا دخل الوقت وجب الوضوء وغيره. [شرح الزرقاني: ٣٨/١]

وقوت الصلاة: في رواية ابن بكير: أوقات جمع قلة وهو أظهر؛ لكونها خمسة، لكن وجه رواية الأكثرين وقوت جمع كثرة، لأنها وإن كانت خمسة لكن لتكررها كل يوم صارت كأنها كثيرة، كقولهم: شمس وأقمار، ولأن الصلاة فرضت خمسين وثوبها كنواب الخمسين، ولأن كل واحد من الجمع قد يقوم مقام الآخر توسعاً، أو لأنها يشتركان في المبدأ من ثلاثة ويفترقان في الغاية على ما ذهب إليه بعض المحققين، أو لأن لكل صلاة ثلاثة أوقات اختياري وضروري وقضاء. [شرح الزرقاني: ٣٨/١]

يزيد بن زياد: قال ابن حجر في "تقريب التهذيب": يزيد بن زياد بن أبي زياد، وقد ينسب لجده مولى بني مخزوم، مدي ثقة [١١١، ١١٠/٤]. عبد الله: قال ابن حجر: عبد الله بن رافع المخزومي أبو رافع المدني مولى أم سلمة، ثقة. [تقريب التهذيب: ٢٠٦/٢] أم سلمة: هي هند بنت أبي أمية - واسمها حذيفة - القرشية المخزومية، تزوجها رسول الله ﷺ عقب وقعة بدر، وماتت في شوال ٦٢ هـ، كذا في "إسعاف السيوطي" [ص: ٥٠]. زوج النبي: الزوج البعل والمرأة أيضاً، ومنه قوله تعالى: **﴿اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾** (البقرة: ٣٥) وقوله تعالى: **﴿قُلْ لِأَزْوَاجِكُمْ﴾** (الأحزاب: ٢٨) كذا في "جواهر القرآن" لمحمد بن أبي بكر الرازي. أبي هريرة: هو حافظ الصحابة، اختلف في اسمه واسم أبيه على أقوال كثيرة، أرجحها عند الأكثر عبد الرحمن بن صخر، مات ٥٩ هـ، وقيل: قبلها بسنة أو سنتين، كذا في "التقريب" [٢٨٨/٤]. أنه: أن أبا رافع سأل أبا هريرة.

عن وَقْتِ الصلاة فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: أَنَا أُخِيرُكَ: صَلِّ الظَّهْرَ
 الواحدة أو الجنس

فقال أبو هريرة الخ: هذا الحديث موقوف من رواية مالك عن أبي هريرة وقد ذكرنا عنه مرفوعاً في "التمهيد" واقتصر فيه على ذكر أواخر الأوقات المستحبة دون أوائلها، فكأنه قال له: صل الظهر من الزوال إلى أن يكون ظلك مثلك، والعصر من ذلك الوقت إلى أن يكون ظلك مثلك، وجعل للمغرب وقتاً واحداً، وذكر من العشاء أيضاً آخر الوقت المستحب. [الاستذكار لابن عبد البر المالكي: ١/٢٤٢]

صل الظهر الخ: أجمع علماء المسلمين على أن أول وقت صلاة الظهر زوال الشمس عن كبد السماء ووسط الفلك إذا استوتف ذلك في الأرض بالتأمل، واختلفوا في آخر وقت الظهر، فقال مالك وأصحابه: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله بعد القدر الذي زالت عليه الشمس، وهو أول وقت العصر بلا فصل، وبذلك قال ابن المبارك وجماعة، وفي الأحاديث الواردة بإمامة جبريل ما يوضح لك أن آخر وقت الظهر هو أول وقت العصر، وقال الشافعي وأبو ثور ودาวود: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله إلا أن بين آخر وقت الظهر وأول وقت العصر فاصلة وهو أن يزيد الظل أدنى زيادة على المثل.

وقال الحسن بن صالح بن حي والثوري وأبو يوسف ومحمد وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه ومحمد بن جبرير الطبري: آخر وقت الظهر إذا كان ظل كل شيء مثله ثم يدخل وقت العصر ولم يذكروا فاصلة، وقال أبو حنيفة: آخر وقت الظهر حين يصير ظل كل شيء مثليه، وخالفه أصحابه في ذلك، وذكر الطحاوي رواية أخرى عنه أنه قال: آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله مثل قول الجماعة، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، وهذا لم يتابع عليه، وأما أول وقت العصر: فقد تبين من قول مالك ما ذكرنا فيه، ومن قول الشافعي ومن تابعه على ما وصفناه، وقال أبو حنيفة: أول وقت العصر من حين يصير الظل مثلين، وهذا خلاف الآثار وخلاف الجمهور، وهو قول عند الفقهاء من أصحابه وغيرهم مهجور.

واختلفوا في آخر وقت العصر، فقال مالك: آخره حين يصير ظل كل شيء مثليه، وهو عندنا محمول على وقت الاختيار، وما دامت الشمس بيضاء نقية فهو وقت مختار أيضاً للعصر عنده وعند سائر العلماء، وقال ابن وهب عن مالك: الظهر والعصر آخر وقتها غروب الشمس، وهذا كله لأهل الضرورة كالحائض تطهر، وقال أبو يوسف ومحمد: وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثله إلى أن تتغير الشمس، وقال أبو ثور: إلى أن تصفر الشمس وهو قول أحمد بن حنبل، وقال إسحاق: آخر وقته أن يدرك المصلي منها ركعة قبل الغروب وهو قول داود لكل الناس معذور وغير معذور. واختلفوا في آخر وقت المغرب بعد ما اتفقوا على أن أول وقتها غروب الشمس، فالظاهر من قول مالك أنه عند مغيب الشفق، وبهذا قال أبو حنيفة ومحمد وأبو يوسف والحسن بن صالح وأبو ثور، والشفق عندهم الحمرة، وقال الشافعي في وقت المغرب قولين: أحدهما: أنه ممدود إلى مغيب الشفق، والثاني: أن وقتها وقت واحد في حالة الاختيار... وأجمعوا على أن أول وقت العشاء مغيب الشفق، واختلفوا في آخر وقتها، =

إذا كان ظلك مثلك، والعصر إذا كان ظلك مثلك،

= فالمشهور من مذهب مالك لغير أصحاب الضرورات ثلث الليل، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا تفوت إلا بطلوع الفجر، وأجمعوا على أن أول وقت الصبح طلوع الفجر وانصداعه، وهو البياض المعترض في الأفق الشرقي، وروى القاسم عن مالك: أن آخر وقتها الإسفار، وقال ابن وهب عن مالك: آخر وقتها طلوع الشمس وهو قول الثوري والجماعة إلا أن منهم من شرط إدراك ركعة منها قبل الطلوع، هذا ملخص من الاستذكار شرح الموطأ. [١٩٠/١، ٢٠٤]

إذا كان ظلك مثلك: قال الزرقاني: أي مثل ظلك يعني قريباً منه بغير فيء الزوال [شرح الزرقاني: ٥٥/١] ووجه تفسيره: أنه إذا كان الظل مثلاً يخرج وقت الظهر فلذا فسره بالقرب، وهذا الوقت هو الذي صلى فيه النبي ﷺ بجبريل في اليوم الثاني من يومي إمامته، وصلى في ذلك اليوم العصر إذا صار الظل مثلين، وأما في اليوم الأول: فصلى الظهر حين زالت الشمس، وصار الفيء مثل الشراك، والعصر حين كان ظل كل شيء مثله، هكذا ورد في رواية أبي داود [رقم: ٣٩٣] والحاكم وصححه من حديث ابن عباس، وفي روايتهم من حديث جابر، وفي رواية البيهقي والطبراني وإسحاق بن راهويه من حديث أبي مسعود الأنصاري، وفي رواية البزار والنسائي من حديث أبي هريرة، وفي رواية عبد الرزاق من حديث عمرو بن حزم، وفي رواية أحمد من حديث أبي سعيد الخدري وغيرهم. وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١١٢/١، ١١٣، باب مواقيت الصلاة] بعد ذكر الروايات: ذكر عن النبي ﷺ أنه صلى الظهر حين زالت الشمس وعلى ذلك اتفاق المسلمين أن ذلك أول وقتها.

وأما آخر وقتها: فإن ابن عباس وأبا سعيد وجابراً وأبا هريرة رويوا أنه صلاها في اليوم الثاني حين كان ظل كل شيء مثله، فاحتمل أن يكون ذلك بعد ما صار ظل كل شيء مثله، فيكون هو وقت الظهر، ويحتمل أن يكون ذلك على قرب أن يصير ظل كل شيء مثله، وهذا جائز في اللغة، فما روي "أنه صلى الظهر في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثله" يحتمل أن يكون على قرب أن يصير ظل كل شيء مثله فيكون الظل إذا صار مثله فقد خرج وقت الظهر. والدليل على ما ذكرنا من ذلك أن الذين ذكروا هذا عنه قد ذكروا عنه أيضاً أنه صلى العصر في اليوم الأول حين صار ظل كل شيء مثله، ثم قال: ما بين هذين وقت، فاستحال أن يكون ما بينهما وقت، وقد جمعهما في وقت واحد، وقد دل على ذلك أيضاً ما في حديث أبي موسى، وذلك أنه قال في ما أخبر عن صلاته ﷺ في اليوم الثاني: "ثم أحر الظهر حتى كان قريباً من العصر" فأخبر أنه صلاها في ذلك اليوم في قرب دخول وقت العصر لا في وقت العصر، فثبت بذلك إذا أجمعوا في هذه الروايات أن بعد ما يصير ظل كل شيء مثله وقت العصر، وأنه محال أن يكون وقت الظهر. وأما ما ذكر عنه في صلاة العصر فلم يختلف عنه أنه صلاها في اليوم الأول في الوقت الذي ذكرناه عنه، فثبت بذلك أنه أول وقتها، وذكر عنه أنه صلاها في اليوم الثاني حين صار ظل كل شيء مثليه، فاحتمل أن يكون هو آخر وقتها الذي خرج، واحتمل أن يكون هو الوقت الذي =

والمغرب إذا غَرَبَتِ الشَّمْسُ، والعِشاء مَا بَيْنَكَ وَبَيْنَ ثُلُثِ اللَّيْلِ، فَإِنْ نِمْتَ إِلَى نَصْفِ اللَّيْلِ فَلَا نَامَتْ عَيْنَاكَ،

= لا ينبغي أن يؤخر الصلاة عنه، وأن من صلاها بعده وإن كان قد صلاها في وقتها مفترط، وقد دل عليه ما حدثنا ربيع المؤذن حدثنا أسد حدثنا محمد بن الفضل عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن للصلاة أولاً وآخرًا، وإن أول وقت العصر حين يدخل وقتها، وإن آخر وقتها حين تصفر الشمس. ففي هذا أن آخر وقتها حين تصفر الشمس غير أن قومًا ذهبوا إلى أن آخر وقتها إلى غروب الشمس واحتجوا بما حدثنا ابن مرزوق حدثنا وهب بن جرير حدثنا شعبة عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: من أدرك ركعة من صلاة الصبح قبل طلوع الشمس فقد أدرك الصبح ومن أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر، انتهى كلام الطحاوي ملخصاً.

إذا غربت الشمس: قال الطحاوي [شرح معاني الآثار ١/١١٤، ١١٥]: وقد ذهب قوم إلى خلاف ذلك فقالوا: أول وقت المغرب حين يطلع النجم، واحتجوا بما حدثنا فهد حدثنا عبد الله بن صالح أخبرني الليث ابن سعد عن جبير بن نعم عن ابن هبيرة الشيباني عن أبي تميم عن أبي نصر الغفاري قال: صلى لنا رسول الله ﷺ العصر، فقال: إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضبعوها، فمن حافظ عليها منكم أوتي أجره مرتين، ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشاهد، ويحتمل أن يكون الشاهد هو الليل، وقد تواترت الآثار عن النبي ﷺ أنه كان يصلي المغرب إذا توارت الشمس بالحجاب.

ما بينك: تكلم الطحاوي في [شرح معاني الآثار ١/١١٦] ههنا كلاماً حسناً ملخصه أنه قال: يظهر من مجموع الأحاديث أن آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر، وذلك أن ابن عباس وأبا موسى وأبا سعيد رويوا أن النبي ﷺ أخرها إلى ثلث الليل، وروى أبو هريرة وأنس أنه أخرها حتى اتصف الليل، وروى ابن عمر أنه أخرها حتى ذهب ثلث الليل، وروى عائشة أنه أتمم بها حتى ذهب عامة الليل، وكل هذه الروايات في "الصحيح". قال: فبيئت بهذا كله أن الليل كله وقت لها، ولكنه على أوقات ثلاثة، فأما من حين يدخل وقتها إلى أن يمضي ثلث الليل فأفضل وقت صليت فيه، وأما من بعد ذلك إلى أن يتم نصف الليل، ففي الفضل دون ذلك، وأما بعد نصف الليل فدونته، ثم ساق بسنده عن نافع بن جبير قال: كتب عمر إلى أبي موسى: وصل العشاء أي الليل شئت ولا تفضلها، ولمسلم [رقم: ١٥٦ باب قضاء الصلاة الفائتة] في قصة التعريس عن أبي قتادة أن النبي ﷺ قال: ليس في النوم تفريط إنما التفريط أن يؤخر صلاة حتى يدخل وقت الأخرى، فدل على بقاء وقت الأولى إلى أن يدخل وقت الأخرى، كذا في "نصب الرابة لتخريج أحاديث الهداية" للزيلعي (١/٢٣٤، ٢٣٥) [ثالث: بضم تين، وقد يسكن الوسط، وقد جاءت على الوجهين أخواته إلى العشر، ذكره النووي في شرح صحيح مسلم. فلا نامت عينك: هو دعاء بنفي الاستراحة على من يسهر عن صلاة العشاء وينام قبل أداها، كذا في "مجمع البحار" (٤/٨٠٤) لحمد طاهر الفتحي رحمه الله.

وَصَلَّ الصُّبْحَ بَغْلَسَ.

قال محمد: هذا قول أبي حنيفة رحمته الله في وقت العصر، وكان يرى الإسفار في الفجر،
وفي نسخة: بالفجر

وصل: أعاد العامل اهتماماً أو لطول الكلام فصلاً. **بغلس:** هو بفتح الغين المعجمة والباء الموحدة وسين معجمة، وفي رواية يحيى بن يحيى وزاد يعني الغلس، وفي رواية يحيى بن بكير القعني وسويد بن سعيد بغلس، قال الرافي: هي ظلمة آخر الليل، وقيل: اختلاط ضياء الصباح بظلمة الليل، وقال الخطابي: الغبش بالباء والشين المعجمة، قيل: الغبش بالسين المهملة، وبعده الغلس باللام وهي كلها في آخر الليل، كذا في "تنوير الحوالك" [٢٢/١ - ٢٥].

قول أبي حنيفة إلخ: إشارة إلى ما يشهد به ظاهر حديث أبي هريرة، فإنه يدل على بقاء وقت الظهر إلى المثل حيث حوّر الظهر عند كون الظل بقدر المثل، وعلى أن وقت العصر حين يدخل ظل كل شيء مثليه حيث أخبر عن وقت العصر بأنه إذا صار ظل كل شيء مثليه، والذي يقتضيه النظر أنه ليس غرض أبي هريرة من هذا الكلام بيان أوائل أوقات الصلاة، ولا بيان أواخرها، فإنه لو حمل على الأول لم يصح كلامه في الظهر؛ فإن أول وقته عند دلوك الشمس، ولو حمل على الثاني لم يصح كلامه في العصر والصبح، فإن صيرورة الظل مثلين ليس آخر وقت العصر، ولا الغلس آخر وقت الصبح بل غرضه بيان الأوقات التي صلى فيها النبي ﷺ بحبريل في اليوم

الثاني من يومي إمامته؛ ليعرف به منتهى الأوقات المستحبة؛ فإنه قد ورد في روايات أشرنا إليها سابقاً وغيرهم أن حبريل أم النبي ﷺ في يومين فصلى معه الظهر في اليوم الأول حين زوال الشمس، والعصر حين صار ظل كل شيء مثله، والمغرب عند الغروب، والعشاء عند غيبوبة الشفق، والصبح بغلس. ثم صلى معه في اليوم الثاني الظهر حين صار ظل كل شيء مثله، والعصر حين صار ظل كل شيء مثليه، والمغرب في الوقت الأول، والعشاء عند ثلث الليل، والصبح بحيث أسفر جداً، فبين أبو هريرة تلك الأوقات مشيراً إلى ذلك، وزاد في العشاء ما يشير إلى أن وقته إلى نصف الليل آخذاً ذلك مما سمع عن رسول الله ﷺ **إن للصلاة أولاً وآخرأ وإن أول وقت العشاء حين يغيب الأفق، وأن آخر وقتها حين ينتصف الليل**، أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" من حديثه، والترمذي أيضاً في جامعه [رقم: ١٥١، أبواب الصلاة].

وأما الصبح: فإن كان قد صلاها حبريل مع رسول الله ﷺ في اليوم الثاني حين أسفر، لكن لما كان النبي ﷺ دائم على الغلس بعد ذلك إلا أحياناً أشار إلى كونه مستحباً، واكتفى بذكره، وإذا تحقق هذا فليس في هذا الأثر ما يفيد مذهب أبي حنيفة أنه يجوز الظهر إلى الظل ولا يدخل وقت العصر إلا عند الظل.

وكان يرى الإسفار إلخ: أي كان يعتقد أبو حنيفة استحباب الإسفار بالفجر، وقد اختلفت فيه الأخبار القولية والفعلية والآثار، أما اختلاف الأخبار: فمنها ما ورد في الإسفار، ومنها ما ورد في التغليس، أما أحاديث الإسفار: فأخرج أصحاب السنن الأربعة وغيرهم من حديث محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال: =

= قال رسول الله ﷺ: أسفروا بالفجر، فإنه أعظم للأجر، قال الترمذي: حديث حسن صحيح | جامع الترمذي رقم: ١٥٤، باب ما جاء في الإسفار بالفجر | وأخرجه ابن حبان [رقم: ١٤٩١] بلفظ: أسفروا بصلاة الصبح، فإنه أعظم للأجر وفي لفظ له فإنكم كلما أصبحتم بالصبح، كان أعظم لأجوركم، وفي لفظ للطبراني: ما أسفرتم بالفجر، فإنه أعظم للأجر، وأخرجه أحمد في "مسنده" [رقم: ١٥٨٥٧] من حديث محمود بن لبيد مرفوعاً والبخاري في "مسنده" من حديث بلال بن رباح، وأخرجه البزار من حديث أنس بلفظ: أسفروا بصلاة الفجر فإنه أعظم للأجر، وأخرجه الطبراني والبزار من حديث قتادة بن النعمان، والطبراني أيضاً من حديث ابن مسعود، وابن حبان في "كتاب الضعفاء" من حديث أبي هريرة، والطبراني من حديث حواء الأنصارية بنحو ذلك، وأخرج ابن أبي شيبة وإسحاق ابن راهويه والطبراني عن رافع بن خديج سمعت رسول الله ﷺ قال لبلال: يا بلال! نَوِّرْ بصلاة الصبح حتى يبصر القوم مواضع نيلهم من الإسفار.

وأخرجه أيضاً ابن أبي حاتم في "علله"، وابن عدي في "كامله"، وأخرج الإمام أبو محمد القاسم بن ثابت السرقسطي في "غريب الحديث" عن أنس: "كان رسول الله ﷺ يصلي الصبح حين يفسح البصر"، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" من حديث رافع مرفوعاً: نَوِّرُوا بالفجر، فإنه أعظم للأجر، وعن بلال مثله، وعن عاصم بن عمرو عن رجال من قومه من الأنصار من الصحابة أنهم قالوا: قال رسول الله ﷺ: أصبحوا الصبح فكلما أصبحتم، فهو أعظم للأجر، وأخرج البخاري ومسلم وغيرهما عن أبي هريرة أنه ﷺ "كان ينصرف من صلاة الغداة حين يعرف الرجل جلسه"، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود قال: "ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع فإنه يجمع بين المغرب والعشاء بجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها يعني وقتها المعتاد، فإنه صلى هناك في الغلس، وأخرج أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن عبيد عن أبي الدرداء مرفوعاً: أسفروا بالفجر تغنموا.

وأما حديث الغلس: فأخرج ابن ماجه عن مغيث قال: "صليت مع عبد الله بن الزبير الصبح بغلس، فلما سلم أقبلت على ابن عمر فقلت: ما هذه الصلاة؟ قال: هذه الصلاة كانت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر فلما طعن عمر أسفر بها عثمان"، وأخرج مالك والبخاري [رقم: ٥٧٨] ومسلم [رقم: ١٤٥٨] وغيرهم عن عائشة: "كن نساء المؤمنين يصلين مع رسول الله ﷺ الصبح ثم ينصرفن متلفعات بمروطهن ما يعرفن من الغلس"، وأخرج أبو داود [رقم: ٣٩٤] وابن حبان في "صحيحه" [رقم: ١٤٤٩] والحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" عن أبي مسعود أنه ﷺ صلى الصبح بغلس، ثم صلى مرة أخرى فأسفر بها ثم كانت صلاته بعد ذلك بالغلس إلى أن مات، ولم يعد إلى أن يسفر"، وأخرج الطبراني في "معجمه" من حديث جابر: "كان رسول الله ﷺ يصلي الظهر بالهاجرة، والعصر والشمس حية، والمغرب إذا وجبت الشمس، والعشاء إذا كثرت الناس عجل، وإذا قلوا أخر، والصبح بغلس". =

وأما في قولنا فإننا نقول: إذا زاد الظل على المثل فصار مثل الشيء

= وفي الباب أحاديث كثيرة مروية في كتب شهيرة، وأما اختلاف الآثار: فأثر أبي هريرة المذكور في الكتاب يدل على اختيار الغلس، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٣٢/١، ١٣٣] عن قرة بن حيان: "تسحرنا مع علي" فلما فرغ من السحور أمر المؤذن فأقام الصلاة، وعن داود بن يزيد الأودي عن أبيه كان علي يصلي بنا الفجر ونحن نترأى بالشمس مخافة أن تكون قد طلعت" وعن عبد خير "كان علي ينور بالفجر أحياناً ويغلس بها أحياناً"، وعن حرشة كان عمر بن الخطاب ينور بالفجر ويغلس ويصلي في ما بين ذلك ويقرأ بسورة يوسف ويونس وقصص المثاني والمفصل، وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة "صلينا وراء عمر بن الخطاب صلاة الصبح، فقرأ فيها بسورة يوسف والحج قراءة بطيئة فقلت: والله! إذا لقد كان يقوم حين يطلع الفجر؟ قال: أجل"، وعن السائب "صليت خلف عمر الصبح فقرأ فيها بالبقرة فلما انصرفوا استشفروا الشمس، فقالوا: طلعت، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين"، وعن زيد بن وهب "صلى بنا عمر صلاة الصبح فقرأ بني إسرائيل والكهف حتى جعلت أنظر إلى جدار المسجد هل طلعت الشمس"، وعن محمد بن سيرين عن المهاجر "أن عمر كتب إلى أبي موسى: أن صل الفجر بسواد أو قال: بغلس وأطل القراءة".

وعن أنس بن مالك "صلى بنا أبو بكر صلاة الصبح فقرأ بسورة آل عمران، فقالوا: كادت الشمس تطلع، فقال: لو طلعت لم تجدنا غافلين"، وعن عبد الرحمن بن يزيد "كنا نصلي مع ابن مسعود، فكان يسفر بصلاة الصبح"، وعن جبير بن نفير "صلى بنا معاوية الصبح فغلس فقال أبو الدرداء: أسفروا بهذه الصلاة"، وعن إبراهيم النخعي قال: "ما اجتمع أصحاب رسول الله ﷺ على شيء ما اجتمعوا على التنوير"، وفي الباب آثار كثيرة، وقد وقع الاختلاف باختلاف الأخبار والآثار، فذهب الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه والثوري والحسن بن حي وأكثر العراقيين إلى أن الإسفار أفضل من التغليس في الأزمنة كلها.

وذهب مالك والليث بن سعد والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو ثور وداود بن علي وأبو جعفر الطبري إلى أن الغلس أفضل، كذا ذكره ابن عبد البر، وقد استدلل كل فرقة بما يوافقها، وأجاب عما يخالفها فمن المغلسين من قال: تأويل الإسفار حصول اليقين بطلوع الصبح وهو تأويل باطل يرده اللغة ويرده أيضاً بعض ألفاظ الخبر الدالة صريحاً على التنوير كما مر، ومنهم من قال: الإسفار منسوخ؛ لأنه ﷺ أسفر، ثم غلس إلى أن مات وهذا أيضاً باطل؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال والاجتهاد ما لم يوجد نص صريح على ذلك، ويتعذر الجمع، ومنهم من قال: لو كان الإسفار أفضل لما داوم النبي ﷺ على خلافه، وهذا جواب غير شاف بعد ثبوت أحاديث الإسفار.

ومنهم من ناقش في طرق أحاديث الإسفار وهي مناقشة لا طائل تحتها؛ إذ لا شك في ثبوت بعض طرقها، وضعف بعضها لا يضر على أن الجمع مقدم على الترجيح على المذهب الراجح، ومن المسفرين من قال: التغليس كان في الابتداء ثم نسخ، وفيه أنه نسخ اجتهادي مع ثبوت حديث الغلس إلى وفاته ﷺ، ومنهم من قال: =

وزيادة من حين زالت الشمس، فقد دخل وقت العصر، وأما أبو حنيفة فإنه قال:
لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل مثليه.

= لو كان الغلس مستحباً لما اجتمع الصحابة على خلافه، وفيه أن الإجماع غير ثابت لمكان الاختلاف فيما بينهم، ومنهم من ادعى انتفاء الغلس عن النبي ﷺ أخذاً من حديث ابن مسعود وغيره، وهذا كقول بعض المغلسين: إن الإسفار لم يثبت عن النبي ﷺ باطل، فإن كلاً منهما ثابت وإن كان الغلس أكثر. ومنهم من قال: لما اختلفت الأحاديث المرفوعة تركناها، ورجعنا إلى الآثار في الإسفار، وفيه أن الآثار أيضاً مختلفة، ومنهم من سلك مسلك المناقشة في طرق أحاديث الغلس وهي مناقشة أخرى من المناقشة الأولى، ومنهم من سلك مسلك الجمع باختيار الابتداء في الغلس والاختتام في الإسفار بتطويل القراءة، وبه يجتمع أكثر الأخبار والآثار، وهذا الذي اختاره الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٣٦] وحكم بأنه المستحب، وأن أحاديث الإسفار محمولة على الاحتتام في الإسفار، وأحاديث الغلس على الابتداء فيه، وقال: هذا هو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد، وهو جمع حسن لو لا ما دل عليه حديث عائشة من انصراف النساء بعد الصلاة بمروطهن لا يعرفن من الغلس، إلا أن يقال: إنه كان أحياناً، والكلام في هذا البحث طويل لا يتحملة هذا التعليق، بل المتكفل له شرحي لشرح الوقاية.

وزيادة الخ: وهي كمية الفهي باختلاف الفصول والأمكنة.

فقد دخل وقت العصر: به قال أبو يوسف والحسن وزفر والشافعي وأحمد والطحاوي وغيرهم، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة على ما في عامة الكتب، ورواية محمد عنه على ما في "المبسوط"، كذا في "حلبة الجلي شرح منية المصلي" [٣٥٩/١] محمد بن أمير الحاج الجلي، وفي "غرر الأذكار": هو المأخوذ به، وفي "البرهان شرح مواهب الرحمن": هو الأظهر، وفي "الفيض" للكركي: عليه عمل الناس اليوم وبه يفتي، كذا في "الدرة المختار"، والاستناد لهم بأحاديث: منها: أحاديث التعجيل التي ستأتي في الكتاب، ومنها: أحاديث إمامة جبريل التي مرت الإشارة إليها وهي أصرح من أحاديث التعجيل، ومنها: حديث جابر المروي في "سنن النسائي" وغيره أنه ﷺ "صلى العصر حين صار ظل كل شيء مثله"، وفي الباب آثار وأخبار كثيرة تدل على ذلك مبسطة في موضعها.

وأما أبو حنيفة: قد ذكر جمع من الفقهاء رجوعه عنه إلى المثل. **يصير الظل مثليه:** أي سوى في الزوال في بلدة يوجد هو فيها، واستدلاله بأحاديث: منها: حديث علي بن شيبان: "قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية". رواه أبو داود [رقم: ٤٠٨] وابن ماجه [رقم: ٦٦٧] وهذا يدل على أنه كان يصلي العصر عند المثلين، ومنها: حديث جابر: "صلى بنا رسول الله ﷺ العصر حين صار ظل كل شيء مثليه". رواه ابن أبي شيبة بسند لا بأس به، كذا ذكره العيني في عمدة القاري شرح صحيح البخاري [٣٣/٥]، وفيه أنهما إنما يدلان على جواز الصلاة عند المثلين لا على أنه لا يدخل وقت العصر إلا عند ذلك، =

٢ - أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب الزهري، عن عروة قال: حَدَّثَنِي عَائِشَةُ رضي الله عنها أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يُصَلِّي الْعَصْرَ وَالشَّمْسُ فِي حُجْرَتِهَا قَبْلَ
 فِي دَاخِلِ بَيْتِهَا

= ومنها: أثر أبي هريرة المذكور في الكتاب، وقد مر ما له وما عليه، والإنصاف في هذا المقام أن أحاديث المثل صريحة صحيحة، وأخبار المثلين ليست صريحة في أنه لا يدخل وقت العصر إلى المثلين، وأكثر من اختار المثلين إنما ذكر في توجيهه أحاديث استنبط منها هذا الأمر، والأمر المستنبط لا يعارض الصريح، ولقد أطال الكلام في هذا المبحث صاحب "البحر الرائق" فيه، وفي رسالة مستقلة فلم يأت بما يفيد المدعى ويثبت الدعوى ففطن.

ابن شهاب: قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات" [٩٠/١]: محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب بن عبد الله بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي أبو بكر القرشي الزهري المدني، سكن الشام وكان بأيلة، ويقولون تارة: الزهري، وتارة: ابن شهاب، ينسبونه إلى جد جده، تابعي صغير، سمع أنساً وسهل بن سعد والسائب بن يزيد وأبا أمامة وأبا الطفيل، وروى عنه خلائق من كبار التابعين وأتباعهم، رويناه عن الليث بن سعد وقال: ما رأيت قط عالماً أجمع من ابن شهاب ولا أكثر علماً منه، وقال الشافعي: "لو لا الزهري لذهبت السنن من المدينة"، توفي في رمضان سنة ١٢٤ هـ ودفن بقرية بأطراف الشام، يقال لها: شغب. **الزهري:** بضم الزاي وسكون الهاء نسبة إلى زهرة بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي، كذا في "الأنساب". **عروة:** هو ابن الزبير بن العوام الأسدي أبو عبد الله المدني، قال ابن عيينة: أعلم الناس بحديث عائشة ثلاثة: القاسم وعروة وعمرة بنت عبد الرحمن، مات سنة أربع وتسعين. [إسعاف السيوطي: ٢٩]

عائشة: هي بنت أبي بكر الصديق زوجة النبي ﷺ وأحب أزواجه إليه، تزوجها وهي بنت ست سنين أو سبع قبل الهجرة بستين أو ثلاث، وبنى بها بالمدينة وهي ابنة تسع، وتوفيت ٥٧ هـ، وقيل: ٥٨ هـ، قال الزهري: لو جمع علم عائشة إلى علم جميع أزواج رسول الله ﷺ وعلم جميع النساء لكان علم عائشة أفضل، كذا في "الاستيعاب" لابن عبد البر [٤/٤٣٥، ٤٣٨]. **والشمس:** المراد من الشمس ضوءها لا عينها، والواو في قوله: "والشمس" للحال، كذا في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" للقسطلاي [١/٤٩٢].

في حجرها: [قال السيوطي: الحجر - بضم الحاء وسكون الجيم - البيت سمي به لمنعها المال. (تنوير الحوالك: ١٩/١)] أي بيت عائشة كأنها جردت واحدة من النساء، وأثبت لها حجرة وأحبرت، بما أحبرت به وإلا فالقياس التعبير بـ "حجري"، كذا في "إرشاد الساري" [١/٤٩١، ٤٩٢]. **قبل إلخ:** فإن قال قائل: ما معنى قولها: "قبل أن تظهر الشمس" والشمس ظاهرة على كل شيء من طلوعها إلى غروبها؟ فالجواب: أنها أرادت والفاء في حجرها قبل أن يعلو على البيوت فكنت بالشمس عن الفاء، لأن الفاء عن الشمس كما سمي المطر سماء؛ لأنه ينزل من السماء، وفي بعض الروايات: لم يظهر الفاء، كذا في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" للكرمان [٤/١٩٣].

أَنْ تَطْهَرَ.

٣ - أخبرنا مالك، قال: أخبرني ابن شهاب الزهري، عن أنس بن مالك أنه قال: كنا نصلي العصر ثم يذهب الذهب.....

أن تطهر: أي قبل أن تعلق على الجدار، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٣/٤]، يقال: ظهرت السطح أي علوته. قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤١/١]: ولا دلالة فيه على التعجيل لاحتمال أن الحجر كانت قصيرة الجدار فلم يكن الشمس يحتجب عنها إلا بقرب غروبها فيدل على التأخير، وتعبق بأن الذي ذكره من الاحتمال إنما يتصور مع اتساع الحجر، وقد عرف بالاستفاضة والمشاهدة أن حجر أزواج النبي ﷺ لم تكن متسعة ولا يكون ضوء الشمس باقياً في قعر الحجر الصغيرة إلا والشمس قائمة مرتفعة، كذا في "فتح الباري شرح صحيح البخاري" للحافظ ابن حجر [٣٢/٢] **أنس بن مالك:** هو خادم رسول الله ﷺ خدمه عشرة سنين، دعا له رسول الله ﷺ بقوله: اللهم أكثر ماله وولده، وأدخله الجنة، مات ١٠٢ هـ، وقيل: ٩٢ هـ، وقد جاوز المائة، كذا في "إسعاف المبطل برجال الموطأ" للسيوطي.

كنا نصلي العصر: قال ابن عبد البر [التمهيد: ١٨٠/١]: هكذا هو في الموطأ، ليس فيه ذكر النبي ﷺ، ورواه عبد الله بن نافع وابن وهب في رواية يونس بن عبد الأعلى عنه، وخالد بن مخلد وأبو عامر العقدي كلهم عن مالك عن الزهري عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ثم يذهب الذهب.....، وكذلك رواه عبد الله بن المبارك عن مالك عن الزهري وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة جميعاً عن أنس أن رسول الله ﷺ كان يصلي العصر ثم يذهب الذهب إلى قباء قال أحدهما: فيأتيهم وهم يصلون، وقال الآخر: فيأتيهم والشمس مرتفعة، ورواه أيضاً كذلك معمر وغيره من الحفاظ عن الزهري، فهو حديث مرفوع.

قلت: هو كذلك عند البخاري [رقم: ٥٥٠] من طريق شعيب عن الزهري، وعند مسلم [رقم: ١٤٠٨] وأبي داود وابن ماجه من طريق الليث عن الزهري، وعند الدار قطني من طريق إبراهيم بن أبي عبلة عن الزهري، كذا في "تنوير الحوالك على موطأ مالك" للسيوطي [٢٦/١].

يذهب الذهب: [أي ممن صلى مع رسول الله ﷺ] قال الحافظ ابن حجر: أراد نفسه لما أخرجه النسائي والطحاوي من طريق أبي الأبيض عن أنس قال: كان رسول الله ﷺ يصلي بنا العصر والشمس بيضاء معلقة ثم أرجع إلى قومي [وهم جلوس] في ناحية المدينة فأقول لهم: قوموا فصلوا فإن رسول الله ﷺ قد صلى، قلت: بل أعم من ذلك لما أخرجه الدار قطني والطبراني من طريق عاصم بن عمر بن قتادة عن أنس قال: كان أبعد رجلين من الأنصار من رسول الله ﷺ دار أبي لبابة بن عبد المنذر وأهله بقاء، وأبو عبس بن جبر ومسكنه في بني حارثة، فكانا يصليان مع رسول الله ﷺ ثم يأتیان قومهما، وما صلوا للتعجيل رسول الله ﷺ ها. [تنوير الحوالك: ٢٦/١]

إلى قباء فيأتيهم والشمس مرتفعة.

ظاهرة عالية

٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة عن أنس بن مالك، قال: كنا نصلي العصر، ثم يخرج الإنسان إلى بني عمرو بن عوف فيجدتهم يصلون العصر.

في مسجد المدينة

إلى قباء: قال النسائي: لم يتابع مالك على قوله: "إلى قباء" والمعروف "إلى العوالي"، وقال الدارقطني: رواه إبراهيم بن أبي عبل عن الزهري فقال: "إلى العوالي". وقال ابن عبد البر: الذي قاله جماعة أصحاب ابن شهاب عنه "إلى العوالي" وهو الصواب عند أهل الحديث، وقول مالك "إلى قباء" وهم لا شك فيه إلا أن المعنى متقارب، فإن العوالي مختلفة المسافة فأقربها إلى المدينة ما كان على ميلين أو ثلاثة، ومنها ما يكون على ثمانية أميال أو عشرة، ومثل هذا هي المسافة بين قباء والمدينة، وقد رواه خالد بن مخلد عن مالك فقال: "إلى العوالي" وسائر رواة "الموطأ" يقولون: "إلى قباء"، وقال الحافظ ابن حجر: نسبة الوهم فيه إلى مالك منتقد؛ فإنه إن كان وهما احتمل أن يكون منه وأن يكون من الزهري حين حدث به مالكا؛ فإن الباجي نقل عن الدارقطني أن ابن أبي ذؤيب رواه عن الزهري "إلى قباء". [توير الحوالك: ٢٦/١، ٢٧]

قباء: قال النووي: مد ويقصر، ويصرف ولا يصرف، ويذكر ويؤث والأفصح التذكير والصرف والمد، وهو على ثلاثة أميال من المدينة. [توير الحوالك: ٢٦/١] **فيأتيهم:** أي يأتي الذهاب إلى أهل قباء. **والشمس مرتفعة:** المعنى الذي أدخل مالك هذا الحديث في موضعه تعجل العصر خلافاً لأهل العراق الذين يقولون بتأخيرها فنقل ذلك خلفهم عن سلفهم بالبصرة والكوفة، قال الأعمش: كان إبراهيم يؤخر العصر وقال أبو قلابة: إنما سميت العصر لتعصر، وأما أهل الحجاز فعلى تعجل العصر سلفهم وخلفهم. [الاستذكار: ٢٤٤/١، ٢٤٥]

إسحاق: قال السيوطي: وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: ثقة حجة، مات ١٣٤هـ. [إسعاد المبط: ٦] **كنا نصلي العصر إلخ:** هذا الحديث قد أخرجه البخاري ومسلم من طريق مالك والنسائي وغيرهم، قال ابن عبد البر: هذا يدخل عندهم في المسند وصرح برفعه ابن المبارك وعتيق بن يعقوب الزبيري كلاهما عن مالك بلفظ "كنا نصلي العصر مع النبي ﷺ". وهذا اختيار الحاكم أن قول الصحابي: "كنا نفعل كذا" مسند ولو لم يصرح بإضافته إلى زمان النبي ﷺ، وقال الدارقطني والخطيب: هو موقوف، قال الحافظ: والحق أنه موقوف لفظاً مرفوع حكماً. [شرح الزرقاني: ٥٥/١]

يخرج الإنسان: ممن صلى مع النبي ﷺ. **بني عمرو:** قال العيني في "عمدة القاري" شرح صحيح البخاري [٣٦/٥]: كانت منازلهم على ميلين من المدينة بـ"قباء". **يصلون:** كان رسول الله ﷺ يجعل العصر في أول وقتها، ولعل تأخيرهم لكونهم كانوا أهل أعمال في زروعهم وحوادثهم، فإذا فرغوا من أعمالهم تأهبوا للصلاة بالطهارة وغيرها، ثم اجتمعوا لها فتأخرت صلاتهم إلى وسط الوقت، قال النووي: هذا الحديث حجة على الخفية حيث قالوا: لا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٥/٤].

قال محمد: تأخير العصر أفضل

لا في يوم غيم

أفضل: علله صاحب "الهداية" وغيره من أصحابنا بأن في تأخيرها تكثير النوافل لكرامتها بعده، وهو تعليل في مقابلة النصوص الصحيحة الصريحة الدالة على فضيلة التعجيل، وهي كثيرة مروية في الصحاح الستة وغيرها، وقد مر نبيذ منها في الكتاب، وذكر العيني في "البنية شرح الهداية" [٤٣، ٤٢/٢] لأفضلية التأخير أحاديث: الأول: ما أخرجه أبو داود عن يزيد بن عبد الرحمن بن علي بن شيبان عن أبيه عن جده قال: "قدمنا على رسول الله ﷺ المدينة، فكان يؤخر العصر ما دامت الشمس بيضاء نقية". والثاني: ما أخرجه الدار قطني عن رافع بن خديج "أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة يعني العصر". والثالث: ما أخرجه الترمذي عن أم سلمة "كان رسول الله ﷺ أشد تعجيلاً للظهر منكم". والرابع: ما أخرجه الطحاوي عن أنس "كان النبي ﷺ يصلي العصر والشمس بيضاء" ولا يخفى على الماهر ما في الاستناد بهذه الأحاديث.

أما الحديث الأول: فلا يدل إلا على أنه كان يؤخر العصر ما دام كون الشمس بيضاء، وهذا أمر غير مستنكر، فإنه لم يقل أحد بعدم جواز ذلك، والكلام إنما هو في أفضلية التأخير، وهو ليس بثابت منه، لا يقال: هذا الحديث يدل على أن التأخير كان عادته يشهد به لفظ "كان" المستعمل في أكثر الأحاديث لبيان عادته المستمرة لانا نقول: لو دل على ذلك لعارضه كثير من الأحاديث القوية الدالة على أن عادته كانت التعجيل، فالأولى أن لا يحمل هذا الحديث على الدوام دعماً للمعارضة واعتباراً لتقدم الأحاديث القوية. وأما الثاني: فقد رواه الدار قطني في سننه عن عبد الواحد بن نافع قال: دخلت مسجد الكوفة فأذن مؤذن بالعصر وشيخ جالس فلامه، وقال: إن أبي أخبرني أن رسول الله ﷺ كان يأمر بتأخير هذه الصلاة فسألت عنه فقالوا: هذا عبد الله بن رافع بن خديج، ورواه البيهقي في "سننه" وقال: قال الدار قطني في ما أخبرنا عنه أبو بكر بن الحارث: هذا حديث ضعيف الإسناد، والصحيح عن رافع ضده، ولم يروه عن عبد الله بن رافع غير عبد الواحد بن نافع وهو يروي عن أهل الحجاز المقبولات، وعن أهل الشام الموضوعات، لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدر فيه.

ورواه البخاري في "تاريخه الكبير" في ترجمة عبد الله بن رافع حدثنا أبو عاصم عن عبد الواحد بن نافع، وقال: لا يتابع عليه يعني عن عبد الله بن رافع، وقال ابن القطان: عبد الواحد بن نافع مجهول الحال مختلف في حديثه، كذا ذكره الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية". وأما الثالث: فإنما يدل على كون التعجيل في الظهر أشد من التعجيل في العصر لا على استحباب تأخير العصر. وأما الرابع: فلا يدل أيضاً على استحباب التأخير، ومن الآثار المقضية للتأخير ما روي عن زيد بن عبد الله النخعي "كنا جلوساً مع علي عليه السلام في المسجد الأعظم فجاء المؤذن فقال: الصلاة، فقال: اجلس، فجلس، ثم عاد، فقال له ذلك، فقال علي: هذا الكلب يعلمنا بالسنة، فقام علي فصلى بنا العصر، ثم انصرفنا فرجعنا إلى المكان الذي كنا فيه جلوساً فحثونا للركب فتزور الشمس للمغيب تراءها"، أخرجه الحاكم وقال: صحيح الإسناد ولم يخرجاه، وأخرجه الدار قطني وأعله بأن زيد بن عبد الله مجهول، وما يدل على التأخير ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤٢/١] عن عكرمة قال: كنا في حنزة =

عندنا من تعجيلها إذا صليتها والشمس بيضاء نقيّة لم تدخلها صفرة، وبذلك جاءت عامة الآثار وهو قول أبي حنيفة، وقد قال بعض الفقهاء: إنما سميت العصر؛ لأنها ^{بالتأخير} _{صلاة العصر} تعصر وتؤخر.

= مع أبي هريرة فلم يصل العصر حتى رأينا الشمس على رأس أطول جبل بالمدينة، وقد أورد الطحاوي آثاراً أخر أثبت منها التأخير، وأجاب عن أحاديث التعجيل بجوابات لا يخلو واحد منها عن مناقشة وليس هذا موضع بسطه. **عندنا:** معاصر الحنفية أو معاصر أهل الكوفة. **نقيّة:** أي مطهرة من اختلاط الاصفرار.

لم تدخلها صفرة: فإن دخلتها صفرة كرهت الصلاة، ذكره الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤٢/١] واختلفوا في مقدار تغير الشمس، فقدّره بعضهم بأنه إذا بقي مقدار رمح لم يتغير ودونه يتغير، وعن إبراهيم النخعي وسفيان الثوري والأوزاعي أنه يعتبر التغير في ضوتها وبه قال الحاكم الشهيد، وعليه ظاهر ما في "محيط رضي الدين"، وذكر محمد في "النوادر" عن أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يعتبر التغير في قرص الشمس لا في الضوء، ونسبه شمس الأئمة السرخسي إلى الشعبي، كذا في "حلبة المجلي" شرح منية المصلي.

عامة الآثار: أي أكثر الأخبار الماثورة عن النبي ﷺ أو عن أصحابه؛ فإن الأثر في عرف القدماء يطلق على كل مروي مرفوعاً كان أو موقوفاً، ومن ثم سمي الطحاوي كتابه "شرح معاني الآثار" وكتاباً آخر سماه "مشكل الآثار" مع أنه ذكر فيه الأحاديث المرفوعة أكثر، وقال النووي في "شرح صحيح مسلم" [٦/١]: المذهب المختار الذي قاله المحدثون وغيرهم واصطلح عليه السلف وجاهر الخلف: أن الأثر يطلق على المروي مطلقاً. وقال الفقهاء الحراسانيون: الأثر ما يضاف إلى الصحابي موقوفاً عليه. وقد بسطت الكلام فيه في شرح "رسالة أصول الحديث" المنسوبة إلى السيد الشريف المسمى بـ "ظفر الأمانى في المختصر المنسوب إلى الجرجاني" [٢٥، ٢٦] فيطالع.

قول أبي حنيفة: وبه قال أبو قلابة محمد بن عبد الملك، وإبراهيم النخعي، والثوري، وابن شبرمة، وأحمد في رواية وهو قول أبي هريرة وابن مسعود، وقال الليث والأوزاعي والشافعي وإسحاق وغيرهم: إن الأفضل التعجيل كذا في "البنية" للعيبي، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤٢/١] عن صالح بن عبد الرحمن حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أخبرنا خالد عن أبي قلابة إنما سميت العصر لتعصر، ثم قال الطحاوي: فأخبر أبو قلابة أن اسمها هذا؛ لأن سببها أن تعصر وهذا الذي استحبناه من تأخير العصر من غير أن يكون ذلك إلى وقت قد تغيرت فيه الشمس، أو دخلتها صفرة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وبه نأخذ، وأخرج أيضاً عن إبراهيم النخعي استحباب التأخير وأن أصحاب عبد الله بن مسعود كانوا يؤخرون.

وقد قال: تأييد لما ذهب إليه بالاستنباط من لفظ العصر التأخير. **بعض الفقهاء:** المراد به أبو قلابة كما يعلم من الاستدراك [٢٤٥/١]. **تعصر وتؤخر:** قد يقال: إنما سمي العصر عصرًا؛ لأنها تعصر، وتقع في آخر النهار، فهي مؤخرة عن جميع صلوات النهار ووقتها مؤخر عن جميع أوقات صلوات النهار، لا لأنها تعصر عن أول وقتها.

باب ابتداء الوضوء

٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عمرو بن يحيى بن عمارة بن أبي حسن المازني عن أبيه
 يحيى أنه سمع جدّه أبا حسن يسأل عبد الله بن زيد بن عاصم وكان من أصحاب
 رسول الله ﷺ قال: هل تستطيع أن تُريني كيف كان رسول الله ﷺ يتوضأ؟

عمرو: وثقه النسائي وأبو حاتم قاله السيوطي. **يحيى:** وثقه النسائي قاله السيوطي. **سمع:** وقع في رواية يحيى الأندلسي عن مالك أنه أي يحيى بن عمارة قال لعبد الله بن زيد، فنسب السؤال إليه وهو على الجاز. **أبا حسن:** قيل: اسمه كنيته لا اسم له غير ذلك، وقيل: اسمه تميم بن عبد بن عمرو وهو جد يحيى بن عمارة، والد عمرو بن يحيى شيخ مالك، مدني، له صحة، يقال: إنه ممن شهد العقبة وبدراً، كذا في الاستيعاب في أحوال الأصحاب لابن عبد البر [١٩٧/٤]. **يسأل إلخ:** كذا ساقه سحنون في "المدونة"، ولأبي مصعب وأكثر رواة الموطأ أن رجلاً قال لعبد الله، ولمعن بن عيسى عن عمرو بن يحيى أنه سمع أبا حسن وهو جد عمرو بن يحيى، وعند البخاري من طريق وهيب عن عمرو بن يحيى عن أبيه قال: شهدت عمرو ابن أبي حسن سأل عبد الله بن زيد، وعنده أيضاً من طريق سليمان عن عمرو بن يحيى عن أبيه، قال: كان عمرو يكثر الوضوء، فقال لعبد الله وفي "المستخرج" لأبي نعيم من طريق الدراوردي عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن عمه عمرو بن أبي حسن، قال الحافظ ابن حجر: والذي يجمع هذا الاختلاف أن يقال: اجتمع عند عبد الله بن زيد أبو حسن الأنصاري وابنه عمرو، وابن ابنه يحيى فسأله عن صفة الوضوء، وتولى السؤال منهم له عمرو بن أبي حسن، فحيث نسب إليه السؤال كان على الحقيقة، وحيث نسب إلى أبي حسن فعلى الجاز؛ لكونه الأكبر، وكان حاضراً وحيث نسب ليحيى فعلى الجاز أيضاً، كذا في تنوير الحوالك [٣٩/١].

عبد الله بن زيد: وقع في رواية يحيى الأندلسي عن مالك ههنا: وهو جد عمرو بن يحيى، فظنوا أن الضمير يعود إلى عبد الله، وبناء عليه قال صاحب "الكمال" و"تهذيب الكمال" في ترجمة عمرو بن يحيى بن عمارة: إنه ابن بنت عبد الله بن زيد بن عاصم، وليس كذلك، بل الضمير يعود إلى السائل عن عبد الله، كذا في "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر [٣٧٤/٤] **وكان:** أي عبد الله بن زيد بن عاصم وهو غير عبد الله بن زيد بن عبد ربه راوي حديث الأذان، ووهم من قال باتحادهما، وذكر السيوطي أن عبد الله المازني هذا مات ٦٣ هـ. [إسعاف المطبأ: ص ٢٢] **أن تريني:** [من الإراءة أي تبصرن وتعلمني] أي أرني، قال الحافظ: فيه ملاطفة الطالب للشيخ، وكأنه أراد الإراءة بالفعل ليكون أبلغ في التعليم، وسبب الاستفهام ما قام عنده من احتمال أن يكون نسي ذلك لبعده العهد. [شرح الزرقاني: ٨٢/١]

قال عبد الله بن زَيْدٍ: نَعَمْ ، فدعا بِوُضُوءٍ فَأَفْرَغَ عَلَى يَدَيْهِ فَغَسَلَ يَدَيْهِ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ مَضْمَضَ ، ثُمَّ غَسَلَ وَجْهَهُ ثَلَاثًا ، ثُمَّ غَسَلَ يَدَيْهِ إِلَى الْمِرْفَقَيْنِ مَرَّتَيْنِ مَرَّتَيْنِ ، ثُمَّ مَسَحَ مِنْ مُقَدِّمِ رَأْسِهِ حَتَّى ذَهَبَ بِهِمَا إِلَى قَفَاهُ ، ثُمَّ رَدَّهُمَا إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي مِنْهُ بَدَأَ ، ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ ^{اليدَينِ}

بوضوء: هو - بالفتح - الماء الذي يتوضأ به، وبالضم إذا أردت الفعل، وقال الخليل: الفتح في الوجهين، ولم يعرف الضم، وكذا عندهم الطهور والطهور، والغسل والغسل، وحكي غسلاً وغسلاً بمعنى، وقال ابن الأنباري: الأوجه هو الأول أي التفريق بينهما وهو المعروف الذي عليه أهل اللغة، كذا في "مشارك الأنوار على صحاح الآثار" للقاضي عياض. **مرتین:** قال الحافظ: كذا للمالك، ووقع في رواية وهيب عند البخاري وخالد بن عبد الله عند مسلم، والدروردي عند أبي نعيم: "ثلاثاً" قال: فهؤلاء حفاظ وقد اجتمعوا، وروايتهم مقدمة على رواية الحافظ الواحد، وفي رواية أبي مصعب: "يده" بالإنفراد على إرادة الجنس. [تنوير الحوالك: ٤٠/١]

ثم مضمض: [يحتمل مرتين نظراً لما قبله ويحتمل ثلاثاً اعتباراً بما بعده] واستشر كذا في رواية يحيى، وفي رواية أبي مصعب بدله "استنشق"، قال الشيخ ولي الدين: فيه إطلاق استنثار على استنشاق، وفي "شرح مسلم" للنووي الذي عليه الجمهور من أهل اللغة وغيرهم أن الاستنثار غير الاستنشاق، وأنه إخراج الماء من الأنف بعد الاستنشاق، مأخوذ من النثرة وهي طرف الأنف، وأما الاستنشاق: فهو إيصال الماء إلى داخل الأنف، وجذبه بالنفس إلى أقصاه. [تنوير الحوالك: ٤٠/١]

مرتین مرتین: قال الشيخ ولي الدين: المنقول في علم العربية أن أسماء الأعداد والمصادر والأجناس إذا كررت كان المراد حصولها مكررة لا للتوكيد اللفظي، فإنه قليل الفائدة، مثال ذلك جاء القوم اثنين اثنين، أو رجلاً رجلاً... وهذا الموضع منه أي غسلهما مرتين بعد مرتين أي أفرد كل واحدة منهما بالغسل مرتين، وقال الحافظ: لم تختلف الروايات عن عمرو بن يحيى في غسل اليدين مرتين، لكن في "مسلم" من طريق حبان بن واسع عن عبد الله بن زيد أنه رأى النبي ﷺ توضأ، وفيه وغسل يده اليمنى ثلاثاً ثم الأخرى ثلاثاً فيحمل على أنه وضوء آخر؛ لكون مخرج الحديثين غير متحد. [تنوير الحوالك: ٤١/١]

ثم مسح إبع: قال ابن عبد البر: روى سفيان بن عيينة هذا الحديث، فذكر فيه "مسح الرأس مرتين"، وهو خطأ لم يذكره أحد غيره، وقال القرطبي في "شرح مسلم": لم يبيح في حديث عبد الله بن زيد للأذنين ذكر، ويمكن أن يكون ذلك؛ لأن اسم الرأس يضمهما، وتعبقبة الشيخ ولي الدين بأن الحاكم والبيهقي أخرجا من حديثه "رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ فأخذ ماءً لأذنيه خلافاً للماء الذي مسح به رأسه"، وقالوا: صحيح. [تنوير الحوالك: ٤١/١، ٤٢] **قفاه:** بالفتح منتهى الرأس من المؤخر. **رجليه:** زاد وهيب في روايته عند البخاري إلى الكعبين.

قال محمد: هذا حسن، والوضوء ثلاثاً ثلاثاً أفضل، والاثنان يجزيان، والواحدة إذا أسبغت تجزئ أيضاً، وهو قول أبي حنيفة.

٦ - **أخبرنا مالك،** حدثنا أبو الزناد، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة قال: "إذا توضأ أحدكم فليجعل في أنفه، ثم ليستنثر".

هذا حسن: إشارة إلى ما ورد في رواية عبد الله بن زيد من ثلث غسل بعض الأعضاء، وثنية غسل بعضها، وقد اختلفت الروايات عن النبي ﷺ في ذلك باختلاف الأحوال، ففي بعضها ثلث غسل الكل، وفي بعضها ثنية غسل الكل، وفي بعضها إفراغ غسل الكل، وفي بعضها ثلث البعض وثنية البعض، وكذا مسح الرأس، ورد في بعضها الإفراغ، وفي بعضها التعدد، والكل جائز ثابت، غاية ما في الباب أن يكون بعضها أقوى ثبوتاً من بعض. **والوضوء ثلاثاً:** أي في المغسولات دون المسح.

أفضل: لما روي أنه ﷺ توضأ مرة مرة، وقال: **هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة إلا به،** وتوضأ مرتين مرتين، وقال: **هذا وضوء من يضاعف له الأجر مرتين،** وتوضأ ثلاثاً ثلاثاً وقال: **هذا وضوئي ووضوء الأنبياء من قبلي،** أخرجه الدارقطني [رقم: ٦، ٨١/١] والبيهقي، وروى نحوه ابن ماجه وأحمد والطبراني وابن حبان وغيرهم بأسانيد يقوي بعضها بعضاً، والتكفل لبسطه شرحي شرح الوقاية المسمى بـ "السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" [٤٩/١]. **أسبغت:** بصيغة الخطاب أو بالتأنيث مجهولاً إذا استوعبت الأعضاء. [فتح المغطى: ١٩/١]

تجزئ أيضاً: أي بلا كراهة كما في "جامع المضمرات" عن "شرح الطحاوي"، أو مع كراهة كما هو ظاهر كلام الجمهور حيث عدد التلث من السنن المؤكدة، وذكر في "البنية" و"جامع المضمرات" و"المجتبى" و"الخلاصة" وغيرها أنه إن اعتاد الاكتفاء بالواحدة أو الاثنین أثم، وإلا لا.

وهو: أي كون الثلاث أفضل وجواز الاكتفاء بالواحدة والثنتين. **أبو الزناد:** بكسر الزاي، هو عبد الله بن ذكوان، وأبو الزناد لقبه، وكان يغضب منه، لما فيه من معنى يلزم النار، لكنه اشتهر به لجودة ذهنه، قال البخاري:

أصح أسانيد أبي هريرة أبو الزناد عن الأعرج عنه، قال الواقدي: مات ١٣٠هـ. [إسعاف المبطل: ص ٢٢]

عبد الرحمن: هو عبد الرحمن بن هرمز، اشتهر بالأعرج، وثقه يحيى والعجلي، مات ١١٧هـ بالإسكندرية. **الأعرج:** قال السمعاني في "الأنساب" [١٨٨/١، ١٨٩]: الأعرج - بفتح الألف وسكون العين المهملة وفتح الراء في آخره الجيم - هذه النسبة إلى العرج والمشهور بها أبو حازم عبد الرحمن بن هرمز بن كيسان الأعرج

مولى محمد بن ربيعة بن الحارث بن عبد المطلب يروي عن أبي هريرة، روى عنه الزهري وأبو الزناد.

في أنفه: رواه القعني وابن بكير وأكثر الرواة فقالوا: في أنفه. [تنوير الحوالك: ٤٢/١] **ليستنثر:** قال الفراء: يقال: نثر وانتثر واستنثر إذا حرك الثرة في الطهارة هي طرف الأنف.

٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "من توضأ فَلْيَسْتَنْشِرْ ومن اسْتَجْمَرَ فَلْيُوتِرْ". قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي للمتوضي أن يتمضمض ويستنثر، وينبغي له أيضاً أن يستجمر، والاستجمار: الاستنجاء،

أبي إدريس: اسمه عائد الله بن عبد الله بن عمرو القاري العابد، أبوه صحابي، وولد هو في العهد النبوي ثقة حجة، مات ٨٠هـ. [إسعاف المبطأ: ص ٢١] **الخولاني:** نسبته إلى قبيلة بالشام. **فليستنثر:** [استنبطوا منه أن الاستنثار سنة على حدة غير الاستنشاق] ليس في الموطأ في حديث مسند لفظ الاستنشاق، ولا يكون الاستنثار إلا بعد الاستنشاق. [الاستذكار: ٣٨/٢] **استجمر:** الاستجمار المسح بالجمار وهي الأحجار الصغار.

فليوتر: أي ندباً لزيادة أبي داود وابن ماجه بإسناد حسن: من فعل فقد أحسن، ومن لا فلا حرج، وبهذا أخذ مالك وأبو حنيفة في أن الإتيار مستحب لا شرط. [شرح الزرقاني: ٨٧/١]

ينبغي إلخ: المضمضة والاستنشاق سنتان في الوضوء، فرضان في الجنابة عند أبي حنيفة وأصحابه والثوري، وعند الشافعي ومالك والأوزاعي والليث بن سعد والطبري سنتان فيهما، وعند ابن أبي ليلى وإسحاق بن راهويه فرضان فيهما وعند أبي ثور وأبي عبيد المضمضة سنة والاستنشاق واجب، كذا في "الاستذكار"، وذكر ابن حجر في "فتح الباري" [٣٤٨/١] أن ظاهر أمر الاستنثار للوجوب، فيلزم من قال بوجوب الاستنشاق لورود الأمر به القول بوجوبه وهو ظاهر كلام "المغني" من الحنابلة، وصرح ابن بطال بأن بعض العلماء قال بوجوبه، إذا عرفت هذا فنقول: استعمال محمد "ينبغي" ههنا مبني على أنه أراد به المعنى الأعم لا الذي شاع في المتأخرين من كونه بمعنى "يستحب"، وقد صرح الحموي في "شرح الأشباه" وغيره أن لفظ "ينبغي" يستعمل في عرف القدماء في ما هو أعم من الاستحباب والاستئنان والوجوب، وقس عليه أكثر المواضع التي استعمل فيها محمد "ينبغي" فتفسير "ينبغي" ههنا بـ "يستحب" كما صدر عن القاري ليس كما ينبغي.

أن يستجمر: قبل أن يشرع في التوضي. **الاستنجاء:** هو إزالة النجس أي الأذى من المخرج بالماء أو الأحجار، وقال ابن القصار: يجوز أن يقال: إنه مأخوذ من الاستجمار بالخمر الذي يطيب به الرائحة، وقد اختلف قول مالك في معنى الاستجمار المذكور في هذا الحديث فقليل: الاستنجاء، وقيل: المراد به في البخور أن يأخذ منه ثلاث قطع أو يأخذ ثلاث مرات يستعمل واحدة بعد أخرى، قال عياض: والأول أظهر، وقال النووي: إنه الصحيح المعروف. [تنوير الحوالك: ٤٢/١]

وهو قول أبي حنيفة.

٨ - أخبرنا مالك أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم، أنه سمع أبا هريرة يقول: من توضأ فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فهو في صلاة ما كان يعمدُ

وهو قول أبي حنيفة: اختلف الفقهاء في الاستنجاء هل هو واجب أم سنة؟ فذهب مالك وأبو حنيفة وأصحابهما إلى أن ذلك ليس بواجب وأنه سنة لا ينبغي تركها، فإن صلى كذلك فلا إعادة عليه إلا أن مالكا يستحب الإعادة في الوقت [وعلى ذلك أصحابه]، وأبو حنيفة يراعي ما خرج عن فم المخرج مقدار الدرهم على أصله، وقال الشافعي وأحمد: الاستنجاء واجب لا يجزئ صلاة من صلى من دون أن يستنجي بالأحجار أو بالماء، كذا في "الاستذكار" [٤٢/٢] **نعيم:** أبو عبد الله المدني وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما. [إسعاف المبطل: ص ١٤]

الجمهر: بضم الميم وسكون الجيم وكسر الميم صفة لنعيم، بضم النون؛ لأنه كان يأخذ الجمر قدام عمر رضي الله عنه إذا خرج إلى الصلاة في رمضان قاله ابن حبان، وقال ابن ماكولا: كان يجمر المسجد، لزم نعيم أبا هريرة عشرين سنة وروى عنه كثيراً، كذا في "أنساب السمعاني" [٢٠٣/٥]، وفي "فتح الباري" وصف هو وأبوه عبد الله بذلك؛ لأنهما كانا يخبران مسجد النبي ﷺ وزعم بعض العلماء أنه وصف أبيه حقيقة، ووصف ابنه نعيم بذلك مجاز، وفيه نظر.

يقول: أي موقوفاً، قال ابن عبد البر [التمهيد: ١٩٩/٢]: كان نعيم يوقف كثيراً من حديث أبي هريرة، ومثل هذا لا يقال بالرأي فهو مسند، وقد ورد معناه من حديث أبي هريرة وغيره بأسانيد صحاح. [فتح المغطى: ٢٤/١]

فأحسن وضوءه: بإتيانه بقرائنه وسننه وفضائله وتجنب منهياته.

ثم خرج: من بيته، وفيه دلالة على فضل الوضوء وقبل الخروج. **إلى الصلاة:** فإن قلت: لو أراد الاعتكاف هل يدخل في هذا الحكم أم لا؟ قلت: نعم؛ إذ المراد أنه لا يريد إلا العبادة ولما كان الغالب منها الصلاة فيه ذكر لفظ الصلاة، كذا في "الكواكب الدراري". **فهو في صلاة:** أي في حكمهما من جهة كونه مأموراً بترك العبث، وفي استعمال الخشوع، وللوسائل حكم المقاصد، وهذا الحكم مستمر ما دام يعمد - بكسر الميم يقصد وزناً ومعنى - وماضيه عمد كـ "قصد" وفي لغة قليلة من باب فرح، ثم المراد أن يكون باعث خروجه قصد الصلاة وإن عرض له في خروجه أمر دنيوي فقفاه، والمدار على الإخلاص، وفي معناه ما روى الحاكم عن أبي هريرة مرفوعاً: **إذا توضأ أحدكم في بيته ثم أتى المسجد كان في صلاة حتى يرجع فلا يفعل هكذا وشبك بين أصابعه**، وروى أحمد وأبو داود [رقم: ٥٦٢] والترمذي [رقم: ٣٨٦] وصححه ابن خزيمة وابن حبان عن كعب بن عجرة مرفوعاً: **إذا توضأ أحدكم فأحسن وضوءه ثم خرج عامداً إلى الصلاة فلا يشبكن بين يديه فإنه في صلاة**. [شرح الزرقاني: ١/١٩٩]

ما كان يعمد: أي ما دام مستمراً على ما يريد، وفيه إشارة إلى ما ورد أن الحسنه يكتب بقصدها ونيتها وإن لم يفعلها، فإذا خرج عامداً إلى الصلاة فهو في صلاة من حيث الثواب ما لم يطل قصدها بعمل آخر مناف له.

وأنه تُكْتَبُ له بِإِحْدَى خَطْوَيْهِ حَسَنَةٌ وَتُمْحَى عَنْهُ بِالْأُخْرَى سَيِّئَةٌ، فَإِنْ سَمِعَ أَحَدُكُمْ الْإِقَامَةَ فَلَا يَسْعَ، فَإِنَّ أَعْظَمَكُمْ أَجْراً أَبْعَدُكُمْ دَاراً، قَالُوا: لِمَ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ؟
 وهو ماشٍ إليها
 قال: من أجل كثرة الخطأ.

خطوطه: بضم الخاء ما بين القدمين، وبالفتح المرة الواحدة قاله الجوهري، وحزم اليعمري ألما ههنا بالفتح، والقرطبي والحافظ بالضم. [شرح الزرقاني: ١١٩/١] **وتحى عنه:** قال الباجي: يحتمل أن يريد أن لخطاه حكيم فتكتب له ببعضها حسنات وتمحى عنه ببعضها سيئات، وإن حكم زيادة الحسنات غير حكم محو السيئات، وهذا ظاهر اللفظ، ولذلك فرق بينهما. وقد ذكر قوم أن معنى ذلك واحد، وإن كتابة الحسنات هو بعينه محو السيئات. [تنوير الحوالك: ٥٥/١] **بالأخرى:** فيه إشعار بأن هذا الجزاء للماشي لا للراكب أي بلا عذر، وروى الطبراني والحاكم وصححه البيهقي عن ابن عمر ورفعوا: إذا توضأ أحدكم فأحسن الوضوء ثم خرج إلى المسجد لا ينزعه إلا الصلاة لم تزل رحله اليسرى تمحو عنه سيئة، وتكتب له اليمنى حسنة حتى يدخل المسجد. [شرح الزرقاني: ١٢٠/١] **فلا يسع:** [أي لا يسرع بل يمشي على هيئته] فإن قلت: قال الله تعالى: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) وهو يشعر بالإسراع؟ قلت: المراد بالسعي الذهاب، يقال: سعت إلى كذا أي ذهبت إليه، كذا في "الكواكب" [٣١/٥].

فإن أعظمكم إلخ: تعليل لما حكم به من عدم السعي لما يستبعد ذلك من أجل أن الإسراع والرغبة إلى العبادة أحسن، وحاصله: أن أعظمكم أجراً من كان داره بعيدة من المسجد، وما ذلك إلا لكثرة خطاه الباعثة لكثرة الثواب فلهذا الوجه بعينه يحكم بعدم السعي لثلاث ثواب: فقل ثوابه، وقد ورد في "صحيح مسلم" [٢٣٥/١]، باب فضل الصلاة المكتوبة، وفضل انتظار الصلاة وكثرة الخطأ إلى المساجد من طريق جابر قال: خلت البقاع حول المسجد فأراد بنو سلمة أن ينتقلوا إلى قرب المسجد، فقال لهم النبي ﷺ بلغني أنكم تريدون أن تنتقلوا قرب المسجد؟ قالوا: نعم يا رسول الله! قد أردنا ذلك قال: يا بني سلمة! دياركم تكتب آثاركم دياركم تكتب آثاركم، وورد مثله من حديث أنس في "صحيح البخاري" وغيره وأخرج البخاري ومسلم والترمذي وغيرهم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا سمعتم الإقامة فامشوا إلى الصلاة وعليكم بالسكينة والوقار، ولا تسرعوا فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فأتوا، هذا لفظ البخاري [رقم: ٦٣٦]، باب لا يسعى إلى الصلاة ليأتها بالسكينة والوقار.

أبعدكم داراً: ولا ينافيه ما ورد من قوله ﷺ: شوم الدار بعدها عن المسجد؛ لأن شومها من حيث إنه قد يؤدي إلى تفويت الصلاة بالمسجد، وفضلها بالنسبة إلى من يتحمل المشقة، ويتكلف المسافة فشومها وفضلها أمران اعتباريان فلا يناه. [فتح المغطى: ٢٦/١]

لم: أي لأي شيء بعد الدار أعظم أجراً؟ **أجل:** أي بسبب كثرة الأقدام في المشي.

باب غسل اليدين في الوضوء

٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "إذا استيقظ أحدكم من نومه فليُغسل يده....."

غسل اليدين: بفتح العين بمعنى إزالة الوسخ ونحوه بإمرار الماء عليه، وأما بالضم: فهو اسم من الاغتسال، وهو غسل تمام الجسد، واسم للماء الذي يغتسل به، وبالكسر اسم لما يغسل به الرأس، كذا في "المغرب".

عن أبي هريرة: هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه والطحاوي وأحمد وغيرهم من حديثه بألفاظ متقاربة، وأخرج بنحوه ابن ماجه والدارقطني من حديث ابن عمر وجابر، وقد استنبط الفقهاء من هذا الحديث: استئذان تقديم غسل اليدين إلى الرسغين عند بداية الوضوء، وقالوا: قيد الاستيقاظ من النوم اتفاقي. **استيقظ أحدكم:** فيه رمز إلى أن نوم النبي ﷺ غير ناقض للوضوء.

من نومه: أخذ بعمومه الشافعي والجمهور، فاستحبوه عقيب كل نوم، وخصه أحمد بنوم الليل لقوله في آخر الحديث: باتت يده؛ لأن حقيقة المبيت تكون بالليل، وفي رواية لأبي داود ساق مسلم إسنادها: إذا قام أحدكم من الليل، وكذا للترمذي من وجه آخر صحيح، ولأبي عوانة في رواية ساق مسلم إسنادها أيضاً إذا قام أحدكم إلى الوضوء حين يصبح، لكن التعليل يقتضي إلحاق نوم النهار بنوم الليل، وإنما خص نوم الليل بالذكر للعبارة. قال الرافعي في "شرح المسند": ويمكن أن يقال: الكراهة في الغمس لمن نام ليلاً أشد منها لمن نام نهاراً؛ لأن الاحتمال في نوم الليل أقرب لطوله عادة، ثم الأمر عند الجمهور للندب، وحمله أحمد على الوجوب في نوم الليل دون النهار، وعنه في رواية استحبابه في نوم النهار، واففقوا على أنه لو غمس يده لم يضر الماء، وقال إسحاق وداود والطبري: ينحس واستدلوا بهم بما ورد من الأمر بإراقتهم، لكنه حديث ضعيف أخرجه ابن عدي، والقرينة الصارفة للأمر عن الوجوب عند الجمهور التعليل بأمر يقتضي الشك؛ لأن الشك لا يقتضي وجوباً في هذا الحكم استصحاباً لأصل الطهارة، واستدل أبو عوانة على عدم الوجوب بوضوئه ﷺ من الشن المعلق بعد قيامه من النوم، وتعقب بأن قوله: أحدكم يقتضي اختصاصه بغيره ﷺ، وأجيب بأنه صح عنه غسل يديه قبل إدخالهما الإناء في حال اليقظة، فاستحباه بعد النوم أولى، ويكون تركه لبيان الجواز، وأيضاً فقد قال في هذا الحديث في روايات المسلم وأبي داود وغيرهما: **فليغسلها ثلاثاً**، وفي رواية: ثلاث مرات والتقيد بالعدد في غير النحاسة العينية يدل على الندبية، ووقع في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد **فلا يضع يده في الوضوء حتى يغسلها**، والنهي فيه للتنزيه، والمراد باليد ههنا الكف دون ما زاد عليها، كذا في "فتح الباري" [٤٩٢/٢].

فليغسل يده: في هذا الحديث من الفقه إيجاب الوضوء من النوم لقوله: **فليغسل يده قل أن يدخلها**، وهو أمر بجمع عليه في النائم المضطجع إذا غلب عليه النوم، واستثقل نوماً أن الوضوء عليه واجب. [الاستذكار: ٦٩/٢]

قيل أن يُدْخِلَهَا فِي وَضُوئِهِ، فَإِنْ أَحَدَكُمْ لَا يَدْرِي أَيْنَ بَاتَتْ يَدُهُ".

قال محمد: هذا حسن، وهكذا ينبغي أن يفعل، وليس من الأمر الواجب الذي إن تركه تارك أثم، وهو قول أبي حنيفة أي مستحسن **رحمته الله**.
أي كونه حسناً لا واجباً

قيل أن يدخلها: ولمسلم [رقم: ٦٤٣] وابن خزيمة وغيرهما من طرق: فلا يغمس يده في الإناء حتى يغسلها، وهي أبين في المراد من رواية الإدخال؛ لأن مطلق الإدخال لا يترتب عليه كراهة كمن أدخل يده في إناء واسع فاغترف منه بإناء صغير من غير أن يلامس يده الماء. [فتح الباري: ٣٤٦/١]

في وضوئه: أي الإناء الذي أعد للوضوء، وفي رواية لمسلم [رقم: ٦٤٣] في الإناء، ولابن خزيمة: في إنائه أو وضوئه، على الشك، والظاهر اختصاص ذلك بإناء الوضوء ويلتحق به إناء الغسل، وكذا باقي الآنية قياساً، وخرج بذكر الإناء الحيض التي لا تفسد بغمس اليد فيها على تقدير نجاستها فلا يتناولها النهي. [فتح الباري: ٣٤٦/١]

فإن أحدكم: قال البيضاوي: فيه إيماء إلى أن الباعث على الأمر بذلك احتمال النجاسة؛ لأن الشارع إذا ذكر حكماً وعقبه بعلّة دل على أن ثبوت الحكم لأجلها، ومثله قوله في حديث الحرم الذي سقط فمات: فإنه يبعث مليئاً بعد فهمهم عن تطييبه فبیه على علّة النهي، وهي كونها محرماً، وعبارة الشيخ أكمل الدين: إذا ذكر الشارع حكماً وعقبه أمراً مصدرأً بالفاء كان ذلك إيماء إلى أن ثبوت الحكم لأجله، نظيره: المرة ليست بنجسة، فإنها من الطوافين عليكم والطوافات، وقال الشافعي: كانوا يستجمرون ويلاذهم حارة فرما عرق أحدهم إذا نام فيحتمل أن تطوف يده على الخلل أو على بشرة أو دم حيوان أو قدر أو غير ذلك، وذكر غير واحد أن باتت في هذا الحديث بمعنى صارت، منهم ابن عصفور. [تنوير الحوالك: ٤٣/١، ٤٤]

لا يدري: أي لا يدري تعيين الموضع الذي باتت يده فيه فلعلها أصابته نجاسة. **باتت يده:** زاد ابن خزيمة والدارقطني "منه" أي من جسده. **هذا حسن:** أي تقدم غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء عند الاستيقاظ على ما دل عليه الحديث. **وهكذا ينبغي أن يفعل:** إشارة إلى أن الأمر محمول على الندب كما صرح به بقوله: "وليس من الأمر الواجب" ولذا روى سعيد بن منصور في "سننه" عن ابن عمر أنه أدخل يده في الإناء قبل أن يغسل، وروى ابن أبي شيبة عن البراء أنه أدخل يده في المطهرة قبل أن يغسلها، وروى عن الشعبي: كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون أيديهم الماء قبل أن يغسلوها، وهذا عند عدم ثبوت النجاسة على يده وظنها، وأما عند ذلك. فلا يجوز إدخال اليد قبل الغسل لئلا يتنجس الماء.

تركه تارك أثم: قد زعم بعض من في عصرنا بأن الإثم منوط بترك الواجب وما فوقه، ولا يلحق الإثم بترك السنة المؤكدة، واغتر بهذه العبارة وأمثالها، وليس كذلك فقد صرح الأصوليون كما في "كشف أصول البردوي" وغيره أن تارك السنة المؤكدة يلحقه إثم دون إثم تارك الواجب، وصرح صاحب "التلويح" وغيره بأن ترك السنة قريب =

باب الوضوء في الاستنجاء

١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن محمد بن طحلاء، عن عثمان بن عبد الرحمن ...
بفتح الضاء ممدوداً

= من الحرام، وهذا هو الصحيح لما أخرجه البخاري [رقم: ٥٠٦٣] ومسلم [رقم: ٣٤٠٣] من حديث أنس ومسلم من حديث أبي هريرة مرفوعاً: من رغب عن سنن فليس مني، وأخرج الطبراني في المعجم الكبير وابن حبان والحاكم عن عائشة قالت: قال رسول الله ﷺ: ستة لعنتهم الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والتسلط على أمتي بالجهروت يذل من أعزه الله ويعز من أذله الله، المستحل لحرم الله، والمستحل من عترتي، والتارك لسننني، وأخرج مسلم [رقم: ١٤٨٨] عن ابن مسعود: "من سره أن يلقي الله غداً مسلماً فليحافظ على هؤلاء الصلوات الخمس حيث ينادي بهن" الحديث، وفيه: "ولو أنكم صليتم في بيوتكم كما يصلي هذا الرجل المتخلف في بيته لتركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم"، وأخرج أبو نعيم في "حلية الأولياء" عن معاذ بن جبل: "لا تقل: إن لي مصلية في بيتي فأصلي فيه، فإنكم إن فعلتم ذلك تركتم سنة نبيكم، ولو تركتم سنة نبيكم لضللتم"، والأخبار المفيدة لهذا المطلب كثيرة شهيرة، وقد سلك ابن الهمام في "فتح القدير" على أن الإثم منوط بترك الواجب، ورده صاحب "البحر الرائق" وغيره بأحسن رد.

إذا عرفت هذا كله فنقول: المراد من الواجب في الكتاب اللازم أعم من أن يكون لزوم سنة أو لزوم وجوب أو لزوم افتراض، فإن اللزوم مختلف فلزوم الفرض أعلى، ولزوم الواجب أوسط، ولزوم السنة أدنى، وعلى هذا الترتيب ترتيب الإثم، لا الوجوب الاصطلاحي الذي جعلوه قسماً للافتراض والاستئذان، وحينئذ فلا دلالة لكلام محمد على قصر الإثم على الواجب، أو نقول بعد تسليم: إن المراد بالواجب في كلامه هذا ما يشمل الفرض والواجب دون السنة، أن التنوين في قوله: "تارك" للتذكير فلا يستفاد منه إلا أن الواجب يلحق تاركة أي تارك كان، ولو تركه مرة أثم، وهو أمر لا ريب فيه، فإن الفرض والواجب يلزم من تركهما ولو مرة بشرط أن يكون لغير عذر أثم، ولا كذلك السنة، فإنه لو تركها مرة أو مرتين لا بأس به، لكن إن اعتاد ذلك أو جعل الفعل وعدمه متساوين أثم كما صرح به في "شرح تحرير الأصول" لابن أمير الحاج، فلا يفيد حينئذ كلامه إلا قصر الإثم على سبيل العموم، والإطلاق على الواجب لا قصر مطلق الإثم عليه، أو نقول: المراد بالإثم مقابل الملامة التي تلزم بترك السنة المؤكدة فلا يفيد كلامه حينئذ إلا قصر الإثم العظيم على الواجب لا مطلق الإثم، وهذا كله إذا سلم دلالة كلامه على القصر، وإلا فالافتراض ساقط من أصله، وقد استدل من لم يوجب بترك السنة إثمًا بأحاديث لا تفيد مدعاه عند الماهر، ولولا خشية التطويل لطولت الكلام في ما له وما عليه.

الوضوء: بالفتح قد يراد به غسل بعض الأعضاء من الوضوء وهي الحسن، كذا في "النهاية" وهو المراد ههنا، والمقصود به غسل موضع الاستنجاء بالماء. **يحيى إلخ:** هو يحيى بن محمد بن طحلاء المدني التيمي، روى عن أبيه وعثمان، وعنه مالك والدروردي وآخرون، ذكره ابن حبان في ثقات الطبقة الثالثة من التابعين، كذا ذكره الزرقاني [٨٩/١].

أن أباه أخبره أنه سمع عمر بن الخطاب رضي الله عنه يتوضأ وضوءاً لما تحت إزاره.

أي يظهر زاد يحيى "بالماء"

قال محمد: وبهذا نأخذ، والاستنجاء بالماء أحب إلينا من غيره، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

أن أباه: هو عبد الرحمن بن عثمان بن عبيد الله التيمي المدني صحابي قتل مع ابن الزبير وابنه عثمان من الخامسة ثقة، كذا في "التقريب" (٣٣٧/٢، رقم: ٣٩٤٤). **عمر بن الخطاب:** هو أبو حفص عمر بن الخطاب العدوي القرشي أحد العشرة وأحد الخلفاء الراشدين الملقب بالفاروق أسلم سنة ست من النبوة، وقيل: سنة خمس، وظهر الإسلام بإسلامه، قال ابن مسعود: والله إني لأحب لو أن علم عمر وضع في كفة الميزان ووضع علم سائر أهل الأرض في كفة لرجح علم عمر، له فضائل كثيرة، استشهد في ذي الحجة سنة ثلاث وعشرين، كذا في "أسماء رجال المشكاة" لصاحب المشكاة (ص: ٦٠٢).

يتوضأ الخ: أدخل مالك هذا الحديث في الموطأ رداً على من قال: إن عمر كان لا يستنجي بالماء، وإنما كان استنجاؤه وسائر المهاجرين بالأحجار، وذكر قول سعيد بن المسيب في الاستنجاء بالماء: إنما ذلك وضوء النساء، وذكر أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا أبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم عن همام عن حذيفة أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا تزال يدي في نتن، وهو مذهب معروف عن المهاجرين، وأما الأنصار: فالمشهور عنهم أنهم كانوا يتوضؤون بالماء، ومنهم من كان يجمع بين الطهارتين فيستنجي بالأحجار، ثم يتبع آثار الأحجار الماء. [الاستذكار: ٥٤/٢، ٥٥] **لما تحت إزاره:** كناية عن موضع الاستنجاء أي إنه بالماء أفضل منه بالحجر.

أحب: والجمع بينهما أفضل إجماعاً خلافاً للشيعة حيث لم يكفوا بغير الماء.

من غيره: أي من الاكتفاء بالأحجار خلافاً للبعض أخذاً مما أخرجه ابن أبي شيبة عن حذيفة أنه سئل عن الاستنجاء بالماء، فقال: إذا لا تزال يدي في نتن، وعن نافع أن ابن عمر كان لا يستنجي بالماء، وعن ابن الزبير: ما كنا نفعله، ووجه كون الاستنجاء بالماء أفضل: كونه أكمل في التطهير، وثبوته عن النبي ﷺ، ففي صحيح البخاري: [رقم: ١٥٠] عن أنس "كان رسول الله ﷺ إذا خرج لحاجته أجيء أنا وغلّام معنا إداوة من ماء يعني يستنجي به"، وللبخاري أيضاً عن أنس "كان ﷺ إذا تبرز لحاجته أتته بماء فيغسل به"، ولابن خزيمة عن جرير: "أنه ﷺ دخل الغيضة فقضى حاجته، فأتاه جرير بإداوة فاستنجى بها"، وللترمذي [رقم: ١٩٠] عن عائشة قالت: "مرن أزواجكن أن يغسلوا أثر البول والغائط فإن النبي ﷺ كان يفعله"، ولابن حبان من حديث عائشة: "ما رأيت رسول الله ﷺ خرج من غائط قط إلا استنجى من ماء"، وهذه الأحاديث يرد على من أنكر وقوع الاستنجاء بالماء من النبي ﷺ، كذا في "فتح الباري" وإرشاد الساري، وأما الجمع بين الماء والحجر فهو أفضل الأحوال، وفيه نزلت: **﴿فِيهِ﴾** أي في مسجد قباء **﴿رَجُلٌ يُجْتَنُّ أَنْ يَطَّهَّرُوا﴾** (التوبة: ١٠٨) وكان أهل قباء يجتمعون بينهما، أخرجه ابن خزيمة والبخاري وغيرهما وقد سقت الأخبار فيه في رسالي "مذيلة الدراية لمقدمة الهداية" =

باب الوضوء من مس الذكر

١١ - أخبرنا مالك حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص عن مصعب بن سعد قال: كنت أمسك المصحف على سعد فاحتككت، فقال: لعلك مسست ^{أي آخذ} ^{أي لأجله حال قراءته} ^{تحت إزاره} ذكرك، فقلت: نعم، قال: قم فتوضأ، قال: فقم فتوضأت ثم رجعت.

= والمعلوم من الأحاديث المروية في الصحاح أن الجمع كان غالب أحواله عليه السلام. وهذا كله في الاستنجاء من الغائط، وأما الاستنجاء من البول: فلم نعلم فيه خيراً يدل على الإنقاء بالحجر إلا ما ينحكي عن عمر أنه بال ومسح ذكره على التراب، وقد فصلته في رسالي المذكورة.

إسماعيل: قال ابن معين ثقة حجة مات ١٣٤هـ، كذا قال السيوطي.

مصعب بن سعد: هو مصعب بن سعد بن أبي وقاص الزهري أبو زرارة المدني ثقة، مات ١٠٣هـ، وأبو سعد بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق أحد العشرة المبشرة بالجنة، مناقبه كثيرة، وهو آخر العشرة وفاة، مات على المشهور ٥٥هـ وابن ابنه إسماعيل بن محمد بن سعد أبو محمد المدني ثقة حجة من التابعين مات ١٣٤هـ، كذا في "التقريب التهذيب" [٣/٣٨٢، رقم: ٦٦٨٨، و ١٩/٢، رقم: ٢٢٥٦، و ١٣٩/١، رقم: ٤٧٩].

كنت أمسك إني: هذا الأثر أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١/٦١، باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا] عن أبي بكره عن أبي داود حدثنا شعبة عن الحكم قال: سمعت مصعب بن سعد بن أبي وقاص يقول: كنت أمسك المصحف على أبي فمسست فرجي، فأمرني أن أتوضأ، ثم روى عن إبراهيم بن مرزوق حدثنا أبو عامر حدثنا عبد الله بن جعفر عن إسماعيل بن محمد عن مصعب بن سعد: كنت أمسك المصحف على أبي، فاحتككت فأصبت فرجي، فقال: أصبت فرجك؟ قلت: نعم، قال: اغمس يدك في التراب، ولم يأمرني أن أتوضأ، ثم روى عن ابن خزيمة حدثنا عبد الله بن رجاء حدثنا زائدة، عن إسماعيل، عن أبي خالد، عن الزبير بن عدي، عن مصعب بن سعد مثله، غير أنه قال: "قم فاغسل يدك" ثم قال الطحاوي: فقد يجوز أن يكون الوضوء الذي رواه الحكم في حديثه عن مصعب هو غسل اليد على ما بينه عنه الزبير حتى لا يتضاد الروايتان.

مسست: بكسر السين الأولى وفتحها، أي لمست بكف يدك. **فتوضأ:** لأنه لا يمس القرآن إلا طاهر.

فتوضأت: يحتمل أن يراد به الوضوء اللغوي وهو غسل اليد، دفعاً لشبهة ملاقات النجاسة، قاله القاري [فتح المعطى: ٣١/١] وهو مستبعد.

١٢ - أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أنه كان يغتسل ثم يتوضأ، فقال له: أما يُجزئك الغسل من الوضوء؟ قال: بلى، ولكني أحياناً أمس ذكرى فأتوضأ.

سالم: هو سالم بن عبد الله بن عمر أبو عمر أو أبو عبد الله المدني الفقيه، قال مالك: لم يكن أحد في زمانه أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل منه، وقال أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه: أصبح الأسانيد ابن شهاب الزهري عن سالم عن أبيه، وقال العجلي: مدني تابعي ثقة مات ١٠٦هـ على الأصح، وأبوه عبد الله بن عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي أبو عبد الرحمن أسلم قديماً وهو صغير، وهاجر مع أبيه وشهد الخندق والمشاهد كلها وسماه رسول الله ﷺ بالعبد الصالح، وله مناقب حجة مات ٧٣هـ، وقيل: ٧٤هـ، كذا في "تذويب التهذيب" للحافظ ابن حجر [٢/٢٦٠، رقم: ٢٥٦١، و ٣/٢٠١، ٢٠٢، رقم: ٤٠٤٥].

عن أبيه: هذا الأثر يكشف أن ابن عمر كان يرى الوضوء من مس الذكر ويشيده ما رواه مالك في "الموطأ" عن نافع عن سالم قال: كنت مع ابن عمر في سفر فرأيت بعد أن طلعت الشمس توضأ ثم صلى، فقلت له: إن هذه لصلاة ما كنت تصليها، قال: إني بعد أن توضأت لصلاة الصبح مسست فرجي ثم نسيت أن أتوضأ فتوضأت وعدت لصلاتي، وقال الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١/٦٢، باب مس الفرج هل يجب فيه الوضوء أم لا]: لم نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ أفنى بالوضوء منه غير ابن عمر، وقد خالفه في ذلك أكثر الصحابة. أقول: ليس كذلك فقد علمنا أن جمعاً من الصحابة أفنى بمثله منهم عمر بن الخطاب، وأبو هريرة على اختلاف عنه وزيد بن خالد الجهني، والبراء بن عازب، وجابر بن عبد الله، وسعد بن أبي وقاص في رواية أهل المدينة عنه، كذا في "الاستذكار" [٣/٣٢].

وفيه أيضاً ذهب إليه من التابعين سعيد بن المسيب في رواية عبد الرحمن بن حرملة عنه، رواه ابن أبي ذئب وحاتم بن إسماعيل عن عبد الرحمن عنه: أن الوضوء واجب على من مس ذكره وروى ابن أبي ذئب عن الحارث بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب: أنه كان لا يرى في مس الذكر شيئاً، وهذا أصح عندي من حديث ابن حرملة؛ لأنه ليس بالحافظ عندهم كثيراً، وكان عطاء بن أبي رباح، وطاوس، وعروة بن الزبير، وسليمان بن يسار، وأبان بن عثمان، وابن شهاب، وبجاهد، ومكحول، والشعبي، وجابر بن زيد، والحسن، وعكرمة، وجماعة من أهل الشام والمغرب كانوا يرون الوضوء من مس الذكر، وبه قال الأوزاعي، والليث بن سعد، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، واضطرب قول مالك، والذي تقرر عليه المذهب عند أهل المغرب من أصحابه أنه من مس ذكره أمره بالوضوء ما لم يصل، فإن صلى أمره بالإعادة في الوقت فإن خرج فلا إعادة عليه. **أما يجزيك:** أي لا يكفيك لاسيما مع سبق الوضوء الذي هو السنة. **أمس:** في بعض الأوقات بعد الغسل. **فأتوضأ:** لا لأن الغسل لا يجزي.

قال محمد: لا وضوء في مس الذكر، وهو قول أبي حنيفة، وفي ذلك آثار كثيرة.

أي عدم الوضوء

١٣- **قال محمد:** أخبرنا أيوب بن عتبة التيمي قاضي اليمامة، عن قيس بن طلق، أن أباه حدثه أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن رجلٍ مسَّ ذكره، أيتوضأ؟.....

لا وضوء: أي لا يجب، نعم، يستحب اعتباراً لموضع الخلاف. **قول أبي حنيفة:** وإليه ذهب أصحابه وجمهور علماء العراق، وروى ذلك عن علي، وعبد الله بن مسعود، وعمار بن ياسر، وحذيفة بن اليمان، وعبد الله بن عباس، وأبي الدرداء، وعمران بن حصين، لم يختلف عنهم في ذلك، واختلف في ذلك عن أبي هريرة، وسعد بن أبي وقاص، وبه قال ربيعة بن أبي عبد الرحمن، وسفيان الثوري، وشريك، والحسن بن صالح بن حي، كذا في "الاستذكار" [٣٧/٣]، وفي جعله ابن عباس ممن لم يختلف عنه نظر فقد روى الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦١/١، ٦٣] عن سليمان بن شعيب، حدثنا عبد الرحمن بن زياد، حدثنا شعبة عن قتادة: كان ابن عمر وابن عباس يقولان في الرجل يمس ذكره: يتوضأ، فقلت لقتادة: عمن هذا؟ قال: عن عطاء بن أبي رباح، ثم روى بإسناده عن ابن عباس أنه كان لا يرى الوضوء منه فثبت بالاختلاف عنه، وروى الطحاوي عن سعيد بن المسيب، والحسن البصري أيضاً أنهما كانا لا يريان الوضوء.

آثار: المراد بالآثر أعم من المرفوع والموقوف. **أيوب:** هو أيوب بن عتبة - بضم العين - أبو يحيى قاضي اليمامة من بني قيس بن ثعلبة، مختلف في توثيقه وتضعيفه، قال ابن حجر في "تهذيب التهذيب" [٣١٥/١، ٣١٦، رقم: ٧٥]: روى عن يحيى بن أبي كثير، وعطاء، وقيس بن طلق الحنفي وجماعة، وعنه أبو داود الطيالسي، وأسود بن عامر، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن يونس وغيرهم، قال حنبل عن أحمد: ضعيف، وقال في موضع آخر: ثقة إلا أنه لا يقيم حديث يحيى بن أبي كثير، وقال الدوري عن ابن معين: قال أبو كامل: ليس بشيء، وقال ابن المديني والجزجاني وعمرو بن علي ومسلم: ضعيف، زاد عمرو: وكان سيء الحفظ، وهو من أهل الصدق، وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي، وقال البخاري: هو عندهم لين، وشيخ أيوب قيس بن طلق من التابعين صدوق، وأبوه طلق بن علي بن المنذر الحنفي نسبة إلى قبيلة بني حنيفة أبو علي اليمامي معدود في الصحابة، ذكره ابن حجر في "التقريب" [١٢٦/٢، رقم: ٣٠٤٢] وغيره.

أن رجلاً إلخ: قال محي السنة البغوي في "المصابيح" حديث طلق منسوخ؛ لأن طلقاً قدم رسول الله ﷺ وهو بيني المسجد النبوي، وذلك في السنة الأولى، وقد روى أبو هريرة وهو أسلم سنة سبع أنه ﷺ قال: إذا أفضى أحدكم بيده إلى ذكره ليس بينه وبينها شيء، فليتوضأ. وتعبه شارح "المصابيح" فضل الله التوربشتي [الميسر في شرح مصابيح السنة: ١٢٨/١] على ما نقله الطيبي في "شرح المشكاة" بأن ادعاء النسخ فيه مبني على الاحتمال وهو خارج عن الاحتياط إلا أن ثبت أن طلقاً توفي قبل إسلام أبي هريرة أو رجع إلى أرضه ولم يبق له صحبته بعد ذلك، =

قال: هل هو إلا بضعة من جسديك.

= وما يدري أن طلقاً سمع هذا الحديث بعد إسلام أبي هريرة، وقد ذكر الخطابي أن أحمد بن حنبل كان يرى الوضوء من مس الذكر وكان ابن معين يرى خلاف ذلك، وفي ذلك دليل ظاهر على أن لا سبيل إلى معرفة الناسخ والمنسوخ منهما. قلت: فيه ما فيه، فإن احتمال أن يكون طلقاً سمع هذا الحديث بعد إسلام أبي هريرة مردود بما جاء في رواية النسائي عن هناد، عن ملازم حدثنا عبد الله بن بدر، عن قيس بن طلق بن علي، عن أبيه قال: خرجنا وقدأ حتى قدمنا رسول الله ﷺ، فبايعناه وصلينا معه، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي، فقال: يا رسول الله! ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ قال: **وهل هو إلا مضغة منك، أو بضعة منك**، ومثله في رواية ابن أبي شبة، وعبد الرزاق وغيرهما، فظاهر هذه الروايات أن سماع طلق هذا الحديث كان عند قدومه في المجلس النبوي، ومن المعلوم أن قدومه كان في السنة الأولى من الهجرة، ولم يثبت أنه قدم مرة ثانية أيضاً، وسمع الحديث عند ذلك، وتعقب العيني في "البنية": كلام محي السنة بأن دعوى النسخ إنما يصح بعد ثبوت صحة حديث أبي هريرة، ونحن لا نسلم صحته.

وفيه أيضاً ما فيه فإن حديث أبي هريرة أخرجه الحاكم في "المستدرک" وصححه، وأحمد في "مسنده" والطبراني، والبيهقي والدارقطني وفي سنده يزيد بن عبد الملك متكلم فيه، لكن ليس بحيث يترك حديثه مع أن حديث النقض مروى من طرق عن جماعة الصحابة منهم أم حبيبة، وعائشة، وعبد الله بن عمر، وبسرة، وأبو أيوب، بل قد روي عن طلق بن علي راوي عدم النقض، قال: قال رسول الله ﷺ: **من مس ذكره فليتوضأ**، أخرجه الطبراني في "معجمه" عن الحسن بن علي، عن حماد بن محمد الحنفي، عن أيوب بن عتبة، عن قيس بن طلق، عن أبيه، والأولى أن يتعقب كلام محي السنة بما في "فتح المنان" وغيره أن رواية الصحابي المتأخر الإسلام لا يستلزم تأخر حديثه، فيجوز أن يكون المتأخر سمعه من صحابي مقدم، فرواه بعد ذلك، وإذا جاء الاحتمال بطل الاستدلال، والإنصاف في هذا البحث أن يقال: لا سبيل إلى الجزم بالنسخ في هذا البحث في طرف من الطرفين، لكن الذي يقرب أنه إن كان هناك نسخ فهو لحديث طلق لا بالعكس.

بضعة: هو بالفتح القطعة من اللحم، وقد تكسر، ومنه: **فاطمة بضعة مني**، ومنه: **وهل هو إلا بضعة**، كذا في "جمع البحار". **من جسديك:** هذا الحديث رواه عن قيس بن طلق الحنفي جماعة منهم أيوب بن عتبة كما أخرجه محمد ههنا، وأخرجه الطحاوي أيضاً عن محمد بن العباس اللؤلؤي حدثنا أسد حدثنا أيوب، ومنهم محمد بن جابر، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٨٣] عن علي بن محمد حدثنا وكيع حدثنا محمد بن جابر سمعت قيس بن طلق الحنفي عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ سئل عن مس الذكر، قال: **ليس فيه وضوء إنما هو منك**، وأخرج الطحاوي عن يونس أخبرنا سفيان، عن محمد بن جابر، عن قيس، وعن أبي بكره حدثنا مسدد حدثنا محمد بن جابر، ومنهم الأسود أخرجه الطحاوي عن أبي أمية حدثنا الأسود بن عامر، وخلف بن الوليد، وأحمد بن يونس، وسعيد بن سليمان عن أسود، =

١٤ - قال محمد: أخرنا طلحة بن عمرو المكي

= عن قيس، وذكر أبو داود أنه قد رواه هشام بن حسان، وسفيان الثوري، وشعبة، وابن عيينة، وجريير الرازي عن محمد بن جابر، عن قيس، ومنهم عبد الله بن بدر، أخرجه النسائي [رقم: ١٦٥] عن هناد، عن ملازم عنه، عن قيس، عن أبيه: "خرجنا وفداً حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا معه، فلما قضى الصلاة جاء رجل كأنه بدوي فقال: يا رسول الله! ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ قال: **هل هو إلا مضضة منك، أو بضعة منك**، وأخرج الترمذي [رقم: ٨٥] عن هناد بإسناد النسائي وقال: هذا الحديث أحسن شيء في الباب.

وقد روى هذا الحديث أيوب بن عتبة، ومحمد بن جابر، عن جابر وقد تكلم أهل الحديث في أيوب ومحمد، وحديث ملازم بن عمرو، عن عبد الله بن بدر، عن قيس، عن أبيه أصح وأحسن، ورواه أبو داود عن مسدد، عن ملازم بالسند المذكور، ولفظه "قدمنا على رسول الله ﷺ فجاء رجل كأنه بدوي فقال: يا بني الله! ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما يتوضأ؟ فقال: **هل هو إلا مضضة منك، أو بضعة منك**، وقال الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٦١/١]: حديث ملازم صحيح مستقيم الإسناد غير مضطرب في إسناده، ولا في متنه. وفي رواية ابن أبي شيبة وعبد الرزاق عن طلق: "خرجنا وفداً حتى قدمنا على رسول الله ﷺ فبايعناه وصلينا معه، فجاء رجل فقال: يا رسول الله! ما ترى في مس الذكر في الصلاة؟ فقال: **هل هو إلا بضعة منك**، وفي رواية ابن حبان عنه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن أحدنا يكون في الصلاة فيحك، فيصيب يده ذكره، قال: لا بأس به إنه كبعض جسدك.

فهذه طرق حديث طلق وألفاظه، وما يشيده ما أخرجه ابن مندة من طريق سلام بن الطويل، عن إسماعيل بن رافع، عن حكيم بن سلمة، عن رجل من بني حنيفة، يقال له: خريسة أن رجلاً أتى رسول الله ﷺ فقال: إني أكون في صلاتي فيقع يدي على فرجي، فقال: **امض في صلاتك**، قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة في أحوال الصحابة": سلام ضعيف، وكذا إسماعيل، وأخرج ابن ماجه عن أبي أمامة سئل رسول الله ﷺ عن مس الذكر، فقال: **إنما هو جزء منك**، وفي طريقه جعفر بن الزبير الراوي عن القاسم الراوي عن أبي أمامة، قال شعبة: كذاب، وقال النسائي والدارقطني: متروك الحديث، كذا في "تقذيب التهذيب" [٢١٧/١، رقم: ٩٤١]، وأخرج الدارقطني عن عصمة ابن مالك الخطمي **ﷺ** أن رجلاً قال: يا رسول الله! إني احتككت في الصلاة، فأصاب يدي فرجي، فقال: **وأنا أفعل ذلك**، وفي سنده الفضل بن مختار، قال ابن عدي أحاديثه منكورة، كذا قال الزيلعي [نصب الراية ٦٩/١]، وأخرج أبو يعلى في مسنده عن سيف بن عبد الله، قال: دخلت أنا ورجل معي على عائشة فسألناها عن الرجل يمس فرجه أو المرأة، فقالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما يبالي إياه مسست أو أنفي.

طلحة بن عمرو: هو طلحة بن عمرو بن عثمان الحضرمي المكي متكلم فيه، قال في "تقذيب التهذيب": روى عن عطاء بن أبي رباح، ومحمد بن عمرو بن علقمة، وابن الزبير، وسعيد بن جبير وغيرهم، وعنه جرير بن حازم، والثوري، وأبو داود الطيالسي، ووکیع وغيرهم، قال أحمد: لا شيء متروك الحديث، وقال ابن معين: ليس بشيء ضعيف، =

أخبرنا عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس قال في مس الذكر: وأنت في الصلاة، قال: ما أبالي مسسته أو مسست أنفي.

- وقال الجوزجاني: غير مرضي في حديثه، وروى له ابن عدي أحاديث، وقال: روى عنه قوم ثقات، وعامة ما يرويه لا يتابع عليه. وقال عبد الرزاق: سمعت معمرًا يقول: اجتمعت أنا وشعبة والثوري وابن جريح، فقدم علينا شيخ فأملئ علينا أربعة آلاف حديث عن ظهر قلب فما أخطأ إلا في موضعين، ونحن ننظر في الكتاب، ولم يكن الخطأ منا ولا منه، إنما كان من فوق، وكان الرجل طلحة بن عمرو، وهذا الضعف لا يضر في أصل المقصود، فقد تابعه عن عطاء عكرمة بن عمار، وتابع عطاء سعيد بن جبير في رواية الطحاوي.

عطاء بن أبي رباح: بفتح الراء المهملة هو عطاء بن أبي رباح أسلم أبو محمد القرشي المكي، روى عن عائشة، وابن عباس، وأبي هريرة، وخلق، وعنه الأوزاعي وابن جريح وأبو حنيفة، واللبث وغيرهم، ثقة فقيه فاضل مات، ١١٤ على المشهور، كذا في "كاشف الذهبي" [٢/٢٦٠، رقم: ٣٨٤٠] و"تقريب ابن حجر" [٣/١٣، ١٤، رقم: ٤٥٩١]

ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ يقال له: الخير والبحر لكثرة علمه، وله فضائل شهيرة مذكورة في كتب الصحابة كـ "أسد الغابة" والإصابة وغيرهما، مات ٦٨ هـ، وقيل: ٦٩ هـ، وقيل: سنة سبعين، ذكره في "التهذيب" [٣/١٧١، ١٧٢، رقم: ٣٩٥٣]، قال العيني في "البنية شرح الهداية" في كتاب الحج في بحث الوقوف بمزدلفة: إذا أطلق ابن عباس لا يراد به إلا عبد الله بن عباس، وذكر أيضاً في "البنية" في "كتاب الحظر والإباحة": أن المحدثين اصطلاحوا على أنهم إذا ذكروا عبد الله من غير نسبة يريدون به عبد الله بن مسعود، وإن كان يتناول غيره بحسب الظاهر، وكذلك يقولون: قال ابن عمر ويريدون به عبد الله ابن عمر مع أن عمر له أولاد غير عبد الله.

وقال علي القاري المكي في "جمع الوسائل بشرح الشمائل" أي شمائل الترمذي: اصطلاح المحدثين على أنه إذا أطلق علي في آخر الأسماء فهو علي بن أبي طالب، وإذا أطلق عبد الله فهو ابن مسعود، وإذا أطلق الحسن فهو الحسن البصري، ونظيره إطلاق أبي بكر وعمر وعثمان. وقال القاري أيضاً في كتابه "الأثمار الجنية في طبقات الخفية": إذا أطلق ابن عباس لا يراد به إلا عبد الله، وكذا إذا أطلق ابن عمر وابن الزبير، وأما إذا أطلق عبد الله فهو ابن مسعود في اصطلاح العلماء من الفقهاء والمحدثين. فليحفظ هذا، فإنه نافع.

ما أبالي: متكلم من المبالاة أي لا أخاف، يعني مس الذكر ومس الذكر، ومس الأنف متساويان في عدم انتقاض الوضوء به فلا أبالي مسست ذكرتي أو أنفي، ومثله أخرج الطحاوي عن أبي بكرة حدثنا يعقوب بن إسحاق حدثنا عكرمة بن عمار حدثنا عطاء عن ابن عباس أنه قال: "ما أبالي إياه مسست أو أنفي". وأخرج أيضاً عن صالح بن عبد الرحمن، حدثنا سعيد بن منصور حدثنا هشيم أنبأنا الأعمش عن حبيب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان لا يرى في مس الذكر وضوءاً.

١٥ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني، أخبرنا صالح مولى التوأمة، عن ابن عباس، قال: ليس في مس الذكر وضوء.

١٦ - قال محمد: أخبرنا إبراهيم بن محمد المدني، أخبرنا الحارث بن أبي ذباب
أي لا يجب

إبراهيم بن محمد: [وفي نسخة: محمد بن المدني] هو إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى، واسمه سمعان الأسلمي أبو إسحاق المدني، مختلف في توثيقه وتضعيفه، قال في "تهذيب الكمال" [١٣٣/١، رقم: ٢٣٢] و"تهذيب التهذيب" [١٦٤/١، ١٦٥، رقم: ٢٨٤]: روى عن الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وصالح مولى التوأمة، ومحمد بن المنكدر وغيرهم، وعنه الثوري، والشافعي وأبو نعيم، قال أبو طالب عن أحمد: لا يكتب حديثه، كان يروي أحاديث منكراً لا أصل لها وقال الشافعي: ثقة في الحديث، وقال ابن عدي: سألت أحمد بن محمد بن سعيد يعني ابن عقدة: هل تعلم أحداً أحسن القول في إبراهيم غير الشافعي؟ فقال: نعم، حدثنا أحمد بن يحيى سمعت حمدان بن الأصهباني، قلت: أتدين بحديث إبراهيم؟ قال: نعم، ثم قال لي أحمد بن محمد بن سعيد: نظرت في حديث إبراهيم كثيراً وليس بمنكر الحديث، قال ابن عدي: وهذا الذي قاله كما قال، وقد نظرت أنا أيضاً في حديثه الكثير فلم أجد فيه منكراً إلا عن شيوخ يهتملون، وهو في جملة من يكتب حديثه، وله "الموطأ" أضعاف موطأ مالك، مات ١٨٤هـ، وقيل: ١٩١هـ.

صالح: هو صالح بن أبي صالح نبهان المدني، روى عن ابن عباس، وعائشة، وأبي هريرة وغيرهم، وعنه ابن أبي ذئب، وابن جريح والسفيان وغيرهم، قال بشر بن عمر: سألت مالكا عنه، فقال: ليس بثقة؛ وقال أحمد بن حنبل: كان مالكا أدركه، وقد اختلط فمن سمع منه قديماً فذاك، وقد روى عنه أكابر أهل المدينة، وهو صالح الحديث ما أعلم به بأساً، وقال أحمد بن سعيد بن أبي مرزوق: سمعت ابن معين يقول: صالح مولى التوأمة ثقة حجة، قلت: إن مالكا ترك السماع منه، فقال: إن مالكا إنما أدركه بعد أن كبر وعرف، وقال الجوزجاني: تغير أخيراً، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول؛ لسماعه القدم، والثوري جالس به بعد التغير، وقال ابن عدي: لا بأس به إذا روى القدماء عنه مثل ابن أبي ذئب وابن جريح، وزياد بن سعد، وقال العجلي: تابعي ثقة، مات ١٢٥هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [٥٣٦، ٥٣٥/٢، رقم: ٣٣٦٨]

مولى التوأمة: يفتح التاء المثناة فوقية، ثم الواو الساكنة بعدها همزة بعدها ميم ثم تاء، هي بنت أمية بن خلف المدني أخت ربيعة بن أمية بن خلف، وكانت معها أخت لها في بطنها، فسميت تلك باسم التوأمة وإليها ينسب صالح نبهان المدني، كذا قال أبو سعد السمعاني في "كتاب الأنساب". **الحارث:** هو الحارث بن عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد، وقيل: المغيرة بن أبي ذباب الدوسي المدني روى عن أبيه وعمه، وسعيد ابن المسيب، ومجاهد وغيرهم، وعنه ابن جريح وإسماعيل بن أمية وغيرهم، قال أبو زرعة: ليس به بأس، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان من المتقين، مات ١٢٦هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [٤٧١/١، ٤٧٢، رقم: ١٢١١] **ذباب:** بضم الذال المعجمة، كذا في التقريب

أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: ليس في مس الذكر وضوء.

١٧ - قال محمد: أخبرنا أبو العوام البصري، قال: سألت رجل عطاء بن أبي رباح، قال:

يا أبا محمد! رجلٌ مس فرجه بعد ما توضأ؟ قال رجل من القوم: إن ابن عباس رضي الله عنه كان كنية العطاء

يقول: إن كنت تستنجسه فاقطعه، قال عطاء بن أبي رباح: هذا والله قول ابن عباس. الحاضرين في المجلس

١٨ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة رضي الله عنه، عن حماد،

سعيد بن المسيب: [يفتح الباب أشهر من كسرها] هو أبو محمد القرشي المدني من سادات التابعين، قال مكحول: طفت الأرض كلها فلم ألق أعلم من ابن المسيب، ولد لستين مضتاً من خلافة عمر، ومات ٩٣هـ، كذا ذكره صاحب المشكاة في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٥٩٨]

أبو العوام: قال ابن حجر في "التقريب" [٣٦٦/٢، رقم: ٤٠٩٢] عبد العزيز بن الربيع - بالتشديد - الباهلي أبو العوام البصري، ثقة من السابعة، وفي "تهذيب التهذيب" [٤٣٧/٣، رقم: ٤٧٩٤] عبد العزيز بن الربيع الباهلي أبو العوام البصري، روى عن أبي الزبير المكي، وعطاء، وعنه الثوري والنضر بن شميل ووکیع وروح بن عبادة، قال ابن معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وظن بعض أفاضل عصرنا أن أبا العوام البصري المذكور في هذه الرواية هو عمران بن داود أبو العوام القطان البصري، قال في "تهذيب التهذيب" [٣٨١/٤، رقم: ٦٠٧٤] في ترجمته: روى عن قتادة، ومحمد بن سيرين، وأبي إسحاق الشيباني، وحמיד الطويل، وعنه ابن مهدي، وأبو داود الطيالسي، وأبو علي الحنفي وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: أرجو أنه صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال البخاري: صدوق بهم، وقال العجلي: بصري ثقة.

فرجه: بفتح الفاء وسكون الراء، قال النووي في "التهذيب": قال أصحابنا: الفرج يطلق على القبل والدبر من الرجل والمرأة، ومما يستدل به لإطلاق الفرج على قبل الرجل حديث علي قال: أرسلنا المقداد إلى رسول الله ﷺ يسأله عن المذي، فقال رسول الله: توضأ وانضح **فرجك**، رواه مسلم [رقم: ٦٩٧ باب المذي]. **تستنجسه:** أي تعتقه نجساً في ذاته. **قال عطاء:** كما سمع من الرجل هذا الكلام.

حماد: هو حماد بن أبي سليمان مسلم الأشعري مولاهم أبو إسماعيل الكوفي الفقيه، قال معمر: ما رأيت أحداً أفقه من هؤلاء: الزهري وحماد وقاتدة، وقال ابن معين: حماد ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وقال العجلي: كوفي ثقة، وكان أفقه أصحاب إبراهيم، وقال النسائي: ثقة إلا أنه مرجئ، مات ١٢٠هـ، وقيل: ١١٩هـ، كذا في

"تهذيب التهذيب" [١٣/٢، رقم: ١٧٦٨]

عن إبراهيم النخعي عن علي بن أبي طالب عليه السلام في مس الذكر، قال: ما أبالي مسسته أو طرف أنفي.

١٩ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم أن ابن مسعود سئل عن الوضوء من مس الذكر، فقال: إن كان نجساً فاقطعه.

إبراهيم النخعي: بفتح النون والحاء المعجمة بعدها عين مهملة، نسبة إلى "نخع" قبيلة من العرب، نزلت الكوفة، ومنها انتشر ذكرهم، قال ابن ماکولا: ومن هذه القبيلة علقمة، والأسود، وإبراهيم، كذا في "أنساب السمعاني" [٤٧٣/٥]، وذكر في تهذيب التهذيب [١٧٦/١، رقم: ٣٢٥] أن إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو أبو عمران النخعي الكوفي، مفتي أهل الكوفة، كان رجلاً صالحاً فقيهاً، قال الأعمش: كان خيراً في الحديث، وقال الشعبي: ما ترك أحداً أعلم منه، وقال أبو سعيد العلاءي: هو مكثر من الإرسال، وجماعة من الأئمة صححو مراسيله، وقال الأعمش: قلت لإبراهيم: أسند لي عن ابن مسعود، فقال: إذا حدثكم عن رجل عن عبد الله فهو الذي سمعت، وإذا قلت: قال عبد الله فهو عن غير واحد عن عبد الله، وقال أبو حاتم: لم يلق النخعي أحداً من الصحابة إلا عائشة ولم يسمع منها، وأدرك أنساً ولم يسمع منه، مات ٩٦هـ، وولادته ٥٠هـ.

علي: هو ابن أبي طالب بن عبد مناف بن عبد المطلب القرشي الهاشمي ابن عم رسول الله ﷺ وزوج بنت رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، استشهد سنة أربعين كما في "أسد الغابة" وغيره، وبه يعلم أن رواية إبراهيم النخعي عنه مرسله؛ لأنه لم يدرك زمانه. **قال ما أبالي:** هكذا رواه محمد في "كتاب الآثار" أيضاً، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦٢/١] بسنده عن قابوس عن أبي ظبيان عن علي أنه قال: "ما أبالي أنفي مسست أو أذني أو ذكري"، وأخرج عبد الرزاق في "مصنفه" عن قيس بن السكن أن علياً وابن مسعود وحذيفة وأبا هريرة لا يرون من مس الذكر وضوءاً. **مسسته:** أي حيث هما عضوان طاهران، وفي حق المس متساويان.

ابن مسعود إلخ: وكذا أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار ٦٢/١] عن قيس بن السكن قال: قال ابن مسعود: "ما أبالي ذكري مسست في الصلاة أم أذني أم أنفي"، وأخرج ابن أبي شبة عن وكيع، عن سفيان، عن أبي قيس، عن هذيل أن أخاه سأل ابن مسعود، فقال: إني أحتك فأفضي بيدي إلى فرجي، فقال: "إن علمت أن منك بضعة نجسة فاقطعها"، وأخرج عن قيس بن السكن قال: قال عبد الله: ما أبالي مسست ذكري أو أذني أو إجمامي أو أنفي، وابن مسعود هو عبد الله بن مسعود أبو عبد الرحمن الهذلي من خواص أصحاب رسول الله ﷺ وصاحب نعليه وسواكه هاجر الحبشة وشهد بدرًا وما بعدها، وولي قضاء الكوفة في خلافة عمر إلى صدر خلافة عثمان، ثم صار إلى المدينة فمات بها ٣٢هـ، كذا في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٦٠٥] **نجساً:** بفتح الجيم هو المشهور عند الفقهاء، ويراد به عين النجاسة، بخلاف كسرها؛ فإنه المنتجس عندهم، وهما مصدران في أصل اللغة.

٢٠ - قال محمد: أخبرنا محل الضبي، عن إبراهيم النخعي في مس الذكر في الصلاة، قال: إنما هو بضعة منك.

محل الضبي: قال القاري في شرحه [فتح المغطى ٣٨/١] بكسر الميم والحاء المهملة كسجحل، اسم جماعة من المحدثين، وهذا القدر لا يكفي في هذا المقام، وفي التقريب [٣/٣٥٢، رقم: ٦٥٠٨]: محل - بضم أوله وكسر ثانيه وتشديد اللام - ابن خليفة الطائي الكوفي، ثقة من الرابعة، ومحل بن محرز الضبي الكوفي لا بأس به من السادسة، مات ٥٣هـ أي بعد المائة، وهو يؤذن أن محل الضبي بضم أوله وكسر الثاني وتشديد الثالث، وبه صرح محمد طاهر الفتحي حيث قال في "المنعي": محل بن خليفة بمضمومة وكسر حاء مهملة، وقيل: بفتحها وشدة لام، وكذا محل بن محرز، وبه ظهر خطأ القاري والعلم عند الباري، وفي "كاشف الذهب" [٣/١٠٥، رقم: ٥٣٨٦]: محل بن خليفة الطائي عن جده عدي بن حاتم وأبي السمح، وعنه شعبة وسعد أبو مجاهد، فأما محل بن محرز الضبي عن الشعبي، فإنه أصغر منه.

إنما هو بضعة منك: هذه الآثار كلها تشهد بصحة حديث طلق وتوافقه، وهناك أحاديث مرفوعة معارضة لها، فمن ذلك ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٨١] عن أم حبيبة قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من مس فرجه فليتوضأ، ونقل الترمذي [رقم: ٨٤] عن أبي زرعة أنه قال: إن حديث أم حبيبة أصح في هذا الباب وهو حديث العللاء، عن محمول، عن عنبسة، عن أم حبيبة، ونقل صاحب "الاستذكار" [٣/٣٠] عن أحمد بن حنبل أنه قال: هو حسن الإسناد، وأعله الطحاوي بأن فيه انقطاعاً، فإن مكحولاً لم يسمعه من عنبسة، بل سمع أبا مسهر عنه، ومنها ما أخرجه ابن حبان في "صحيحه"، والحاكم في "المستدرک" وصححه، وأحمد والطبراني والدارقطني [١/١٤٧] من حديث أبي هريرة مرفوعاً: من أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حائل فليتوضأ، ولفظ البيهقي: من أفضى بيده إلى فرجه ليس دونها حجاب فعليه وضوء الصلاة، وفي سننه يزيد بن عبد الملك، قال البيهقي: تكلموا فيه، وقال أحمد: لا بأس به، وقال الطحاوي: هو منكر الحديث لا يساوي حديثه شيئاً، ومنها ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٨١]: عن أبي أيوب مرفوعاً: من مس فرجه فليتوضأ، وفيه إسحاق بن أبي فردة، قال أحمد: لا تحمل الرواية عنه، وقال النسائي: متروك الحديث، كذا في "تهذيب التهذيب" [١/٣١٩، رقم: ٤٦٦]

ومنها ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ٤٨] عن جابر مرفوعاً: إذا مس أحدكم ذكره فعليه الوضوء، ولفظ البيهقي: إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه فليتوضأ. ومنها ما أخرجه أبو نعيم وابن مندة والدارقطني [رقم: ١٦٤/١، ٢] عن أروى بنت أنيس مرفوعاً: من مس فرجه فليتوضأ، وفي سننه هشام بن زياد ضعيف، كذا في الإصابة، ومنها ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٩، ١٤٧/١] عن عائشة مرفوعاً: ويل للذين يمسون فروجهم ثم يصلون ولا يتوضؤون، قالت: بأبي وأمي هذا للرجال أفرأيت النساء؟ قال: إذا مست إحداكن فرجها فلتوضأ للصلاة، -

= وفي سنده عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر العمري، قال النسائي: متروك، كذا في "ميزان الاعتدال". ومنها ما أخرجه الدارقطني والطحاوي عن ابن عمر مرفوعاً: من مس ذكره فليتوضأ وضوءه للصلاة، وفي سنده صدقة بن عبد الله ضعيف قاله الطحاوي، ومنها ما أخرجه أحمد والبخاري عن زيد بن خالد مرفوعاً: من مس فرجه فليتوضأ. ومنها ما أخرجه الطبراني في "معجمه الكبير" عن طلق بن علي مرفوعاً: من مس ذكره فليتوضأ، وفيه حماد بن محمد الحنفى ضعيف، ومنها ما أخرجه أحمد والبيهقي عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: أما رجل مس فرجه فليتوضأ، وأما امرأة مست فرجها فلتتوضأ، وقد أخرج ابن عدي من حديث ابن عباس، والحاكم من حديث سعد بن أبي وقاص وأم سلمة وأحاديثهم لا تخلو عن علة ذكره العيني. ومنها وهو أجودها ما أخرجه مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عروة بن الزبير يقول: دخلت على مروان بن الحكم فذاكرنا ما يكون منه الوضوء.

فقال مروان: ومن مس الذكر الوضوء، قال عروة: ما علمت بهذا، فقال مروان: أخبرني بسرة بنت صفوان أنها سمعت رسول الله ﷺ: إذا مس أحدكم ذكره فليتوضأ، وأخرجه ابن ماجه عن هشام بن عروة عن أبيه عن مروان عن بسرة بنت صفوان مثله، وأخرجه الترمذي بلفظ: من مس ذكره فلا يصل حتى يتوضأ، وقال: هذا حديث حسن صحيح، ونقل عن البخاري أنه قال: أصح شيء في هذا الباب حديث بسرة، وأخرج حديث بسرة أبو داود والنسائي والطبراني والدارقطني وابن حبان والبيهقي وغيرهم بألفاظ متقاربة، وذكر ابن عبد البر في "الاستذكار" [٣٠/٣]: أن أحمد كان يصحح حديث بسرة، وأن يحيى بن معين صححه أيضاً، وفي الباب أخبار أخر توافقت هذه الأحاديث لولا قصد الاختصار لأتيت بها، وقد طال الكلام في هذا المبحث من الجانبين والنزاع من الفريقين. أما الكلام من القائلين بعدم الانتقاض على قائلي الانتقاض فمن وجوه. منها: أن أحاديث النقض ضعيفة، وفيه أن ضعف أكثرها لا يضر بعد صحة طرق بعضها، وضعف الكل ممنوع. ومنها: أن حديث بسرة الذي صححه مروي من طريق مروان ومعاذ الله أن يحتاج به، وفيه أنه صرح ابن حجر في مقدمة "فتح الباري" أنه كان لا يهتم في الحديث. ومنها: أن بسرة مجتهولة، وفيه أنها بسرة بنت صفوان بن نوفل القرشية الأسدية لها سابقة قديمة وهجرة، وروى عنها جماعة من الصحابة وغيرهم كما لا يخفى على من طالع "الإصابة" وغيره من الكتب المصنفة في أحوال الصحابة. ومنها: أن خبر الأحاد فيما يعم به البلوى غير مقبول.

وفيه أنه قد رواه جمع من الصحابة مع أن في ثبوت هذه القاعدة نظراً. ومنها: الحكم بالنقض منسوخ بحديث طلق، وفيه أن النسخ لا يحكم به بالاحتمال، بل إذا ثبت أن حديث طلق مؤخر، وليس كذلك، بل الأمر بالعكس؛ أن قدوم طلق كان أول سنة من الهجرة كما صرح به ابن حبان وغيره، وكان سماعه الحديث في عدم النقض في ذلك المجلس، وحديث النقض رواه أبو هريرة الذي أسلم سنة سبع وغيره من أحداث الصحابة. =

٢١ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن منصور بن المعتمر،

= ومنها: أن النقص خلاف القياس، وفيه أنه لا دخل له بعد ورود الأخبار، وأما الكلام من القائلين بالنقص فمن وجوه أيضاً: منها: تضعيف رواه أخبار عدم النقص كأبوب، ومحمد بن جابر، وفيه أنه لا عبرة به بعد ثبوت طريق عبد الله بن بدر. ومنها: كثرة طرق أحاديث النقص وهي من وجوه الترجيح، ومنها: كون حديث طلق منسوخاً، وفيه أن رواية الصحابي المتأخر الإسلام لا تدل على النسخ؛ لجواز أن يكون سمع من متقدم الإسلام، فيجوز أن تكون أحاديث النقص مقدمة على حديث عدم، هذا ملخص الكلام فيما بينهم، وقد سلك جماعة مسلك الجمع: فممنهم من حمل الوضوء في أحاديث النقص على غسل اليدين، وفيه أنه ياباه صريح ألفاظ بعض الروايات. وممنهم من قال: مس الذكر كناية عن البول، وفيه أنه ينكره صريح كثير من الروايات. وممنهم من قال: أمر التوضي للاستحباب، وفيه أيضاً ما فيه، وتلك جماعة أخرى مسلك التعارض، وقالوا: إذا تعارضت الأخبار المرفوعة تركناها، ورجعنا إلى آثار الصحابة، وفيه أن آثار الصحابة أيضاً مختلفة، والإنصاف في هذا البحث أنه إن اختر طريق النسخ، فالظاهر انتساخ حديث طلق لا العكس، وإن اختر طريق الترجيح ففي أحاديث النقص كثرة وقوة، وإن اختر طريق الجمع فالأولى أن يحمل الأمر على العزيمة، وعدم النقص على الضرورة.

سلام بن سليم الحنفي: الاسم الأول بتشديد اللام وفتح السين، والثاني بضم السين وفتح اللام، والنسبة إلى بني حنيفة قبيلة، قال السمعاني في "الأنساب" [٢٨٠/٢]: الحنفي - بفتح الحاء المهملة والنون - نسبة إلى بني حنيفة، هم قوم أكثرهم نزلوا اليمامة، وكانوا قد تبعوا مسيلمة الكذاب المتني، ثم أسلموا زمن أبي بكر رضي الله عنه والمشهور بالنسبة إليها جماعة كثيرة. وفي "تهذيب التهذيب" [٤٥٨/٢، ٤٥٩]: سلام بن سليم الحنفي مولاهم أبو الأحوص الكوفي، روى عن أبي إسحاق السبيعي، وسمك بن حرب، وزباد بن علقمة، والأسود بن قيس، ومنصور وغيرهم، وعنه وكيع وابن مهدي وأبو نعيم وسعيد بن منصور وغيرهم، قال العجلي: كان ثقة صاحب سنة واتباع، وقال أبو زرعة والنسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، قال البخاري: حدثني عبد الله بن أبي الأسود قال: مات ٧٩هـ يعني ومائة. وفي "المغني" للفتني: سلام كله بالتشديد إلا عبد الله بن سلام، وأبو عبد الله محمد بن سلام شيخ البخاري، وشده جماعة، وفي غير الصحيحين ثلاثة أيضاً سلام بن محمد، ومحمد بن عبد الوهاب بن سلام، وسلام بن أبي الحقيق. وفيه أيضاً سليم كله بالضم إلا سليم بن حبان. ورأيت في شرح القاري [فتح المغطى: ٣٩/١] أنه وجه نسبة الحنفي بقوله: منسوب إلى أبي حنيفة بخذف الزوائد كالفرضي. وهو خطأ واضح، والظن أنه من نساخ كتابه لا منه.

المعتمر: بضم الميم وسكون العين وفتح التاء وكسر الميم الثانية، هو أبو عتاب - بفتح العين وتشديد التاء - السلمي الكوفي ثقة ثبت، مات ١٣٢هـ، روى عنه الثوري وشعبة وسليمان التيمي وغيرهم، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري "والتقريب" لابن حجر [٤٢٠/٣، رقم: ٦٩٠٨]

عن أبي قيس، عن أرقم بن شرحبيل قال: قلت لعبد الله بن مسعود: إني أحك جسدي وأنا في الصلاة فأمس ذكرى؟ فقال: إنما هو بضعة منك.

يفتح الباء

٢٢ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم، عن منصور المعتمر، عن السدوسي، عن البراء بن قيس قال: سألت حذيفة بن اليمان،

أبي قيس: اسمه عبد الرحمن بن ثروان الأودي - بفتح الهمة وسكون الواو في آخرها دال مهملة - نسبة إلى أود قبيلة من مذحج، كذا في "الأنساب"، وفي "كاشف الذهب" [١٥٤/٢ رقم: ٣١٩٢]: عبد الرحمن بن ثروان أبو قيس الأودي عن شريح، وعنه شعبة، وسفيان ثقة، وفي "التقريب" [٣١١/٢ رقم: ٣٨٢٣] عبد الرحمن بن ثروان - بمثناة مفتوحة وراء ساكنة - أبو قيس الأودي الكوفي صدوق، مات سنة عشرين ومائة.

أرقم بن شرحبيل: الاسم الأول بفتح الهمة وسكون الراء المهملة وفتح القاف، والثاني بضم الشين وفتح الراء وسكون الحاء وكسر الباء وسكون الياء بعدها لام، كذا ضبطه الفتني وغيره، وقال في "تهذيب التهذيب" [١٨٩/١ رقم: ٣٧٤] أرقم بن شرحبيل الكوفي الأودي، روى عن ابن عباس وابن مسعود، وعنه أبو إسحاق، وأخوه هذيل بن شرحبيل، قال أبو زرعة: ثقة، واحتج أحمد بن حنبل بحديثه، وقال ابن عبد البر: هو حديث صحيح، وأرقم ثقة جليل، وأورد العقيلي بسند صحيح عن أبي إسحاق السبيعي قال: كان هذيل وأرقم ابنا شرحبيل من خيار أصحاب ابن مسعود. **السدوسي:** هو بالفتح والضم نسبة إلى سدوس بن شيبان وبضمين إلى سدوس بن أصبغ بن أبي عبيد بن ربيعة بن نضر بن سعد الطائي وليس في العرب سدوس بالضم غيره، كذا ذكره السيوطي في كتابه "لب اللباب في تحرير الأنساب"، والمراد به ههنا هو إياد بن لقيط كما صرح به في الرواية الآتية، وضبطه الفتني في "المعني" بكسر الهمة وفتح الباء المثناة التحتية، في آخره دال مهملة، واسم أبيه بفتح اللام، وقال في "تهذيب التهذيب": [٣٠٢/١ رقم: ٧٠٨] إياد بن لقيط السدوسي، روى عن البراء بن عازب، والحارث بن حسان العامري، وأبي رمة وغيرهم، وعنه ابنه عبيد الله، والثوري، ومسعر وغيرهم، قال ابن معين والنسائي: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وقال يعقوب بن سفيان: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

البراء بن قيس: قال ابن حبان في ثقات التابعين: البراء بن قيس أبو كيشة السكوني عذابه في أهل الكوفة يروي عن حذيفة وسعد وروى عنه الناس. **حذيفة بن اليمان:** بضم الحاء المهملة بعدها ذال مفتوحة، واسم اليمان حصل بكسر الحاء وإسكان السين المهملتين، ويقال: حسيل بالتصغير، ابن جابر بن عمرو بن ربيعة العبسي حليف بني عبد الأشهل من الأنصار، ولقب والده باليمان؛ لأنه أصاب دماً في قومه، فهرب إلى المدينة وحالف الأنصار فسماه قومه اليمان؛ لأنه حالف الأنصار وهم من اليمن، أسلم حذيفة وأبوه وشهدا أحداً وقتل اليمان في غزوة =

عن الرجل مس ذكره، فقال: إنما هو كمنه رأسه.

٢٣ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، عن عمير بن سعد التَّخَعِي، قال: كنتُ في مجلسٍ فيه عَمَارُ بْنُ يَاسِرٍ فذكر مسَّ الذَّكر، فقال: إنما هو بَضْعَةٌ منك وإنَّ لَكَفَّكَ لموضعاً غيره.

٢٤ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، عن إياد بن لقيط، عن البراء بن قيس قال: قال حذيفة بن اليمان في مسِّ الذكر: مثل أنفك.

٢٥ - قال محمد: أخبرنا مسعر بن كدام، حدثنا قابوس

= أحد قتلهم المسلمون خطأ فوهب حذيفة لهم دمه، وكان حذيفة صاحب سر رسول الله ﷺ، وله مناقب كثيرة، مات بالمدائن سنة ست وثلاثين، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي.

عن الرجل: كذا أخرجه عنه الطحاوي وابن أبي شيبه أيضاً. مسعر بن كدام: بكسر الميم وسكون السين وفتح العين بعدها راء، وبكسر الكاف وفتح الدال، ابن ظهير الهلالي أبو سلمة الكوفي، ثقة ثبت فاضل مات ١٥٣هـ وقيل: ١٥٥هـ كذا في "التقريب" [٣/٣٦٩، رقم: ٦٦٠٥] عمير بن سعد: وقيل: سعيد النخعي الصهباني - بضم الصاد المهملة وسكون الهاء - نسبة إلى صهبان بطن من النخع، كنيته أبو يحيى، ثقة ثبت، مات سنة سبع، وقيل: خمس عشرة ومائة، كذا في "الأنساب" [٣/٥٦٩] والتقريب [رقم: ٥١٨٢، ٣/١١٩]

عمار بن ياسر: هو أبو اليقظان عمار - بفتح العين وتشديد الميم - ابن ياسر - بكسر السين - ابن عامر بن مالك بن كنانة، أسلم وهاجر إلى الحبشة والمدنية، وشهد بدماء والمشاهد كلها، وقال له رسول الله ﷺ: تفتلك الفئة الباغية، فقتل بصفين مع علي عليه السلام، قتله أصحاب معاوية عليه السلام سنة سبع وثلاثين، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري. هو بَضْعَةٌ منك: وفي رواية الطحاوي: إنما هو بضعة منك مثل أنفي وأنفك.

وإن لكفك: يعني الأولى أن لا لمس من غير ضرورة. قابوس: قال الحافظ ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٥٤٤٥، ٣/١٦٧]: قابوس بن أبي ظبيان - بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تخائية - الجنبي - بفتح الجيم وسكون النون بعدها باء موحدة - الكوفي فيه لين. وفي أنساب السمعاني [٢/٩١، ٩٢] الجنبي - بفتح الجيم وسكون النون وفي آخرها الباء المنقوطة بواحدة - نسبة إلى جنب قبيلة من اليمن، وذكر المبرد أن جنباً عدة قبائل، وقيل: قبيلة من مذحج، والمنتسب إليه أبو ظبيان الجنبي، واسمه حصين بن حنطب، يروي عن علي وابن مسعود عليه السلام، وابنه قابوس بن أبي ظبيان الجنبي.

عن أبي ظبيان، عن علي بن أبي طالب عليه السلام قال: ما أبالي إياه مسست أو أنفي أو أذني.

٢٦ - قال محمد: أخبرنا أبو كدينة يحيى بن المهلب، عن أبي إسحاق الشيباني،

أبي ظبيان: قال عبد الغني وابن مأكولا: هو بكسر الظاء المعجمة وسكون الباء الموحدة بعدها ياء تحتانية مثناة، وقال الحازمي: أكثر أهل الحديث واللغة يقولونه بفتح الظاء وسكون الباء، اسمه حصين - بضم الحاء المهملة وفتح الصاد المهملة - ابن جندب بن عمرو بن الحارث بن وحشي بن مالك بن ربيعة الجني المذحجي - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وكسر الحاء المهملة - نسبة إلى مذحج قبيلة من أهل الكوفة، تابعي مشهور سمع علياً وعماراً وأسامة بن زيد، وروى عنه ابنه قابوس والأعمش، مات بالكوفة ٩٠هـ، كذا ذكره ابن الأثير الجزري في "جامع الأصول".

وفي "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٦١٦، ٦٠٨/١] روى عن عمر وعلي وابن مسعود وسلمان وأسامة بن زيد وعمار وحذيفة وأبي موسى وابن عباس وابن عمر وعائشة، ومن التابعين عن علقمة وأبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، ومحمد بن سعد بن أبي وقاص وغيرهم، وعنه ابنه قابوس، وأبو إسحاق السبيعي وسلمة بن كهيل والأعمش وسماك بن حرب، قال ابن معين والعجلي وأبو زرعة والنسائي والدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، وسئل الدارقطني: ألقى أبو ظبيان عمر وعلياً؟ قال: نعم، قال ابن أبي عاصم: مات ٨٩هـ، وقال ابن سعد وغيره: مات ٩٠هـ، وقيل غير ذلك.

أبو كدينة: بضم الكاف وفتح الدال المهملة وسكون المثناة التحتية بعدها نون، يحيى بن المهلب بضم الميم وفتح الهاء وتشديد اللام المفتوحة كذا ضبطه الفتى في "المغني"، قال في "التقريب" [رقم: ٧٦٥٤، ١٠٢/٤]: يحيى ابن المهلب أبو كدينة البجلي الكوفي ثقة صدوق من أتباع التابعين.

أبي إسحاق الشيباني: نسبة إلى شيبان - بفتح الشين المعجمة وسكون الياء المثناة التحتية بعدها باء موحدة - قبيلة في بكر بن وائل، ذكره السمعي في "الأنساب" [٤٨٢/٣]، وهو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيباني مولاهم الكوفي، يروي عن عبد الله بن أبي أوفى، وزر بن حبيش، وأبي بردة بن أبي موسى، وعبد الله بن شداد ابن الهاد، وعبد العزيز بن رفيع، وعكرمة، وإبراهيم النخعي وغيرهم، وعنه ابنه إسحاق، وأبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم بن طهمان وابن عينة وغيرهم، قال ابن معين: ثقة حجة، وقال ابن أبي حاتم: صدوق صالح الحديث، وقال العجلي: كان ثقة من كبار أصحاب الشعبي، قال يحيى بن بكير: مات ١٢٩هـ وقال ابن نمير: مات ١٣٩هـ، واسم أبيه فيروز، ويقال: خاقان، وقيل: مهران، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٠٠١، ٤٠٧/٢]

عن أبي قيس عبد الرحمن بن ثروان، عن علقمة بن قيس،

ثروان: بفتح التاء المثناة وسكون الراء المهملة بعدها واو ثم ألف ثم نون، كذا ضبطه الحافظ عبد الغني في "كتاب مشنبه النسبة". **علقمة بن قيس:** بعد ما كتبت ما كتبت سابقاً من الله علي. بمطالعة "كتاب الحجج" فإذا فيه هذا الأثر بعينه سنداً ومثنياً، وفيه عن علقمة بن قيس فظهر قطعاً صحة ما في بعض النسخ، وأن المراد بعلقمة هو ثالث الثلاثة الذي ذكرناهم، وتيقن أن ما فسره به القاري [فتح المغطى: ٤٣/١] خطأ بلا شبهة، والله الحمد على إظهار ما غُتيت ظهوره. **علقمة بن قيس:** قال القاري في "شرحه" [فتح المغطى: ٤٣/١]: هو علقمة بن أبي علقمة بلال مولى عائشة أم المؤمنين، روى عن أنس بن مالك، عن أمه، وعنه مالك بن أنس وغيره. والذي في ظني أنه غيره؛ لأن علقمة بن بلال عداده في أهل المدينة، والرواة في هذا السند من تقدم ومن تأخر كلهم من أهل الكوفة، فالظن أن علقمة هذا أيضاً من أهل الكوفة، وقد ذكر في "تذهيب التهذيب" [رقم: ٥٤٨٣، ٥٤٨١، ٥٤٨٠، ١٦٨/٤، ١٦٩، ١٧٠] وتقريب التهذيب [رقم: ٤٦٨١، ٤٦٨٢، ٤٦٨٤، ٣٤/٤] رجلاً من أهل الكوفة مسمون بعلقمة أحدهم: علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي روى عن أبيه، والغيرة بن شعبة، وعنه أخوه عبد الجبار، وابن أخيه سعيد، وعبد الملك بن عمير، وعمرو بن مرة، وسماك بن حرب، وسلمة بن كهيل وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة قليل الحديث.

وثانيهم: علقمة بن مرثد الحضرمي أبو الحارث الكوفي، روى عن سعد بن عبيدة، وزر بن جبيش، وطارق بن شهاب، والمستورد بن الأحنف، وسليمان بن بريدة، وحفص بن عبد الله بن أنيس، والقاسم بن مخيمرة وغيرهم، وروى عنه شعبة، والثوري، ومسعر، والمسعودي، وإدريس بن يزيد الأودي، والحكم بن ظهير، وأبو حنيفة، وحفص بن سليمان القاري وغيرهم، قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: ثبت في الحديث، وقال أبو حاتم: صالح في الحديث، وقال النسائي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. وثالثهم: علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك بن علقمة أبو شبيل النخعي الكوفي عم الأسود النخعي، ولد في حياة رسول الله ﷺ، وروى عن عمر، وعثمان، وعلي، وسعد، وحذيفة، وأبي الدرداء، وابن مسعود، وأبي موسى، وخالد بن الوليد، وسلمة بن يزيد الجعفي، وعائشة وغيرهم، وعنه ابن أخيه عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، وابن أخته إبراهيم بن يزيد النخعي، وإبراهيم بن سويد النخعي، وعامر الشعبي، وأبو وائل شقيق بن سلمة، وأبو إسحاق السبيعي وغيرهم، قال ابن المديني: أعلم الناس بعبد الله بن مسعود علقمة، والأسود، وعبيدة، والحارث، وثقة ابن معين وشعبة، وابن سيرين وغيرهم، وأنشأ عليه خيراً، وهو من أجل أصحاب ابن مسعود، مات ١٦١هـ، وقيل: ١٦٢هـ، وقيل: ١٦٣هـ، وقيل: ١٦٥هـ، وقيل: ١٧٢هـ، وقيل: بعده، هذا فلينظر في أن علقمة المذكور في هذه الرواية أنهم، ولم يظهر لي إلى الآن تشخيصه، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، والظاهر أن علقمة بن قيس وإن "عن" في الكتاب من النساخ، وعبارته علقمة بن قيس كما هو في بعض النسخ، وإن كان عن قيس كما وجدنا في أكثر النسخ، =

قال: جاء رجل إلى عبد الله بن مسعود، قال: إني مسستُ ذَكَرِي وأنا في الصلاة، فقال عبد الله: أفلا قطعته؟ ثم قال: وهل ذكرُك إلا كسائر جسدك.
 لا بأس بحسه

٢٧ - قال محمد: أخبرنا يحيى بن المهلب، عن إسماعيل بن أبي خالد،

= فالظاهر أن المراد بقيس هو قيس بن السكن الكوفي بدليل ما في "شرح معاني الآثار": حدثنا أبو بكرة حدثنا يحيى بن حماد أخبرنا أبو عوانة، عن سليمان، عن المنهال بن عمرو، عن قيس بن السكن، قال: قال عبد الله بن مسعود: "ما أبالي مسست في الصلاة ذكري أم أذني أم أنفي"، حدثنا بكر بن إدريس قال: حدثنا آدم بن أبي إياس، حدثنا شعبة، حدثنا أبو قيس، قال: سمعت هذيلاً يحدث عن عبد الله نحوه، حدثنا صالح حدثنا سعيد حدثنا هشيم أخبرنا الأعمش، عن المنهال بن عمرو، عن قيس بن السكن عن عبد الله مثله، قال في "التهذيب" [رقم: ٦٥٦، ٥٤٤/٤] و"تهذيبه": قيس بن السكن الأسدي الكوفي روى عن ابن مسعود، والأشعث بن قيس، وعنه ابنه النعمان، وأبو إسحاق السبيعي، وعمارة بن عمير، وسعد بن عبيدة، والمنهال بن عمرو، وأبو الشعثاء البخاري، قال ابن معين: ثقة، وعنه أبو الشعثاء في الفقهاء من أصحاب ابن مسعود، وذكره ابن حبان في الثقات، وقال أبو حاتم: توفي في زمن مصعب بن الزبير، له عندهما حديث واحد في صوم عاشوراء، وقال ابن سعد: توفي في زمن مصعب بالكوفة، وله أحاديث، وكان ثقة.

أفلا قطعته: أي إن كنت تزعم أنه نجس العين، فإن وجوده مانع لصحة الصلاة. **كسائر جسدك:** قد يعارض ما يفيد هذا الأثر وغيره من الآثار المتقدمة من تسوية الذكر مع سائر الأعضاء، وكونه كسائر الجسد بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: إذا بال أحدكم فلا يأخذن ذكره بيمينه، أخرجه البخاري [رقم: ١٥٤] وأبو داود [رقم: ٣١] وغيرهما، فلو كان الذكر بمنزلة الإهام والأنف والأذن وسائر الجسد لكان لا بأس علينا أن نمنه بأيماننا، ويجب عنه بأن النهي عن مس الذكر باليمين ليس مطلقاً، بل إذا بال بناء على أن مجاور الشيء يعطى حكمه، وما ورد من الأحاديث المطلقة في النهي محمول على ذلك، كذا حققه ابن أبي حمزة في "محنة النفوس شرح مختصر صحيح البخاري"، واستدل على الإباحة في غير حالة البول بحديث طلق: إنما هو بضعة منك، لكن قد ذهب جماعة من العلماء إلى أن النهي عنه مطلق غير مقيد بحالة البول.

إسماعيل: هو إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي مولاهم الكوفي نسبة إلى أحسن - بفتح الهمزة وسكون الحاء المهملة - طائفة من بجيلة نزلوا الكوفة، كما ذكره السمعي [الأنساب ٩١/١]، روى عن أبيه وأبي حنيفة وعبد الله بن أبي أوفى وقيس بن أبي حازم، وأكثر عنه وغيرهم، وعنه شعبة، والسفيانان، وابن المبارك، ويحيى القطان، وغيرهم، قال ابن معين وابن مهدي والنسائي: ثقة، وقال العجلي: كوفي تابعي ثقة، وقال أبو حاتم: لا أقدم عليه أحداً من أصحاب الشعبي، وهو ثقة، مات ١٢٦هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥٤٣، ٢٤٤/١، ٢٤٥]

عن **قيس بن أبي حازم**، قال: جاء رجلٌ إلى **سعد بن أبي وقاص**، قال: أيجلُّ لي أن أمسَّ ذكري وأنا في الصلاة؟ فقال: إن علمت أن منك **بضعة نجسة** فاقطعها.

أي من جملة أعضائك

٢٨ - قال **محمد**: أخبرنا **إسماعيل بن عياش**، قال: حدثني **حريز بن عثمان**، عن **حبيب**

قيس بن أبي حازم: هو أبو عبد الله البجلي الكوفي تابعي كبير هاجر إلى النبي ﷺ، وفاته الصحية بليال، وروى عن أبي بكر، وعمر وغيرهما، وعنه بيان بن بشر، وإسماعيل بن أبي خالد، وخلق، وثقوه، ويقال: إنه اجتمع له أن يروي عن العشرة المبشرة، مات بعد التسعين أو قبلها، وجاوز المائة، كذا في "التقريب" [رقم: ٥٥٦٦، ١٥٨/٣] "والكاشف"، وذكر ابن الأثير في "جامع الأصول" أنه روى عن العشرة المبشرة إلا عن عبد الرحمن بن عوف، قال ابن عيينة، ما كان بالكوفة أروى من أصحاب النبي ﷺ من قيس بن أبي حازم، واسم أبي حازم - بكسر الزاي - حصين بن عون، ويقال عبد عوف بن الحارث، وقيل: عوف بن الحارث من بني أسلم بن أممس بن الغوث بن أنمار الأحمسي البجلي. **بضعة نجسة**: وفي رواية الطحاوي عن إسماعيل بن قيس سئل سعد عن مس الذكر، فقال: إن كان نجسا فاقطعه.

إسماعيل بن عياش: هو إسماعيل بن عياش - بفتح العين وتشديد الياء - العنسي أبو عتبة الحمصي، قال يعقوب بن سفيان: تكلم فيه قوم وهو ثقة، عدل، أعلم الناس بحديث أهل الشام، وأكثر ما قالوا: يغرب عن ثقات المدنيين والمكيين، وقال يزيد بن هارون: ما رأيت أحفظ من إسماعيل بن عياش، ما أدري ما سفيان الثوري، وقال عثمان الدارمي: أرجو أن لا يكون به بأس، وقال محمد بن عثمان بن أبي شيبة عن يحيى بن معين: ثقة فيما روى عن الشاميين، وأما روايته عن أهل الحجاز فإن كتابه ضاع فخلط في حفظه عنهم، مات ١٨١هـ، وقيل: ١٨٢هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥٨٤، ٢٦٢/١، ٢٦٤]

حريز بن عثمان: بفتح الحاء وكسر الراء المهملة وآخره زاي، ذكره السمعاني في "الأنساب" [٥٠/٣] في نسبة الرحي - بفتحيتين - نسبة إلى بني رحية بطن من حمير، فقال: ومن المنتسبين إليه أبو عثمان حريز بن عثمان بن جبر ابن أحر بن أسعد الرحي الحمصي، ويقال: أبو عون سمع عبد الله بن بسر الصحابي، وراشد بن سعد، وعبد الرحمن ابن ميسرة وغيرهم، وروى عنه بقية، وإسماعيل بن عياش، وعيسى بن يونس، ومعاذ بن معاذ الغنيري، والحكم بن نافع، وجماعة سواهم، كان ثقة ثباتاً، قال العجلي: حريز شامي ثقة، وحكي عنه أنه كان يشتم علي بن أبي طالب وحكي رجوعه عنه، ولد ٨٠هـ ومات ١٦٣هـ. **حبيب**: قال في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٣٠٦، ٤٩٤/١]:

حبيب بن عبيد الرحي أبو حفص الحمصي، روى عن العرياض بن سارية والمقدام بن معد يكرب وجبر بن نفير وبلال بن أبي الدرداء وغيرهم، وعنه حريز بن عثمان، وثور بن يزيد، ومعاوية بن صالح، قال النسائي: ثقة، وقال حبيب بن عبيد: أدركت سبعين رجلاً من الصحابة، وقال العجلي: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

عن عبيد، عن أبي الدرداء أنه سُئِلَ عن مسِّ الذكر، فقال: إنما هو بضعة منك.

باب الوضوء مما غيرت النار

٢٩ - أخبرنا مالك، حدثنا وهب بن كيسان، قال: سمعتُ جابرَ بن عبد الله يقول:

عبيد: قد مر منا ما يتعلق به، وبعد ما كتبه منحي الله تعالى بمطالعة "كتاب الحجج" وهو من تصانيف المؤلف على ما قيل، أو من تصانيف عيسى بن أبان القاضي على ما ذكره الكفوي في "طبقات الخفية" فوجدت هذه الرواية فيه بعينها سنداً ومتناً، وفيه حبيب بن عبيد عن أبي الدرداء، فظهر جزءاً صحة ما حكمت بصحته سابقاً. **عبيد:** بضم العين لعله والد حبيب أو غيره، وفي كتاب "ثقات التابعين" لابن حبان كثير من الكوفيين والشاميين ممن اسمه عبيد، ولم أدر إلى الآن تعيينه ههنا، ولعل الله يحدث بعد ذلك أمراً، وهذا على ما وجدنا في بعض النسخ ولا أظنه صحيحاً، والصحيح ما في بعض النسخ المعتمدة عن حبيب بن عبيد، فالراوي عن أبي الدرداء هو حبيب بلا واسطة. **أبي الدرداء:** بفتح الدالين المهملتين بينهما راء مهملة ساكنة عويعر بن عامر، وقيل: عامر من بني كعب الخزرج الأنصاري الخزرجي، وقد اختلفوا كثيراً في اسمه ونسبه، واشتهر بكنيته، والدرداء بنته، كان فقيهاً عالماً شهد ما بعد أحد، وسكن الشام، ومات بدمشق ٣٢هـ، وقيل: ٣١هـ، وقيل: ٣٤هـ، كذا في "جامع الأصول".

الوضوء الخ: [أي طعام غيرته النار ووصل فيه أثره] قد اختلف أهل العلم في هذا الباب، فبعضهم ذهب إلى الوضوء مما مست النار، ومن ذهب إلى ذلك ابن عمر وأبو طلحة وأنس وأبو موسى وعائشة وزيد بن ثابت وأبو هريرة وعمر بن عبد العزيز وأبو بلز وأبو قلابة والحسن البصري والزهري، وذهب أكثر أهل العلم وفقهاء الأمصار إلى ترك الوضوء مما مست النار، ورأوه آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، ومن لم ير منه وضوء أبو بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وابن عباس وعامر بن ربيعة وأبي بن كعب وأبو أمامة وأبو الدرداء والمغيرة بن شعبة وجابر بن عبد الله، ومن التابعين عبيدة السلماني وسالم بن عبد الله والقاسم بن محمد ومالك والشافعي، وأهل الحجاز عامتهم، والثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وابن المبارك وأحمد وإسحاق، كذا في "الاعتبار في الناسخ والنسخ من الأخبار" للحازمي.

وهب: بفتح الكاف، قال في "الإسعاف" [ص: ٤١]: وهب بن كيسان القرشي مولا هم أبو نعيم المدني، وثقه النسائي وابن سعد، مات ١٢٧هـ. **جابر:** هو أبو عبد الله جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام بن عمرو بن سواد بن سلمة الأنصاري، من مشاهير الصحابة، شهد بدرًا - على ما قيل - وما بعدها، وأبوه أحد النقباء الاثني عشر، وكف بصر جابر آخر عمره، مات بالمدينة ٧٤هـ، وقيل: ٧٧هـ، وقيل: ٧٨هـ، وهو آخر من مات بالمدينة من الصحابة، كذا في "جامع الأصول".

رَأَيْتُ أَبَا بَكْرَ الصَّدِيقَ أَكَلَ لَحْمًا ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

مطبوخاً

٣٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ جَنْبَ شَاةٍ ثُمَّ صَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ.

رَأَيْتُ: أعلم مالك الناظر في موطنه أن عمل الخلفاء الراشدين بترك الوضوء مما مسته النار دليل على أنه منسوخ. وقد جاء هذا المعنى عن مالك نصاً روى محمد بن الحسن عن مالك أنه سمعه يقول: إذا جاء عن النبي ﷺ حديثان مختلفان وبلغنا أن أبا بكر وعمر عملاً بأحد الحديثين وتركا الآخر، كان ذلك دليلاً على أن الحق في ما عملا به، كذا في "الاستذكار". **أبا بكر الصديق:** هو أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قحافة - بضم القاف - ابن عامر ابن عمرو بن كعب، الملقب بالعتيق، رفيق النبي ﷺ في الغار، الشاهد معه المشاهد كلها، وهو أول من أسلم من الرجال، وله مناقب مشهورة، مات ١٣هـ، كذا في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٥٨٧]

زيد بن أسلم: هو أبو أسامة، وقيل: أبو عبد الله زيد بن أسلم المدني الفقيه مولى عمر، قال أحمد وأبو زرعة، وأبو حاتم ومحمد بن سعد، والنسائي، وابن خراش: ثقة، وقال يعقوب بن شيبه: ثقة من أهل الفقه والعلم، وكان عالماً بالتفسير مات ١٣٦هـ وقيل: غير ذلك، كذا في "تهديب التهذيب" [٢/٢٣٦، رقم: ٢٤٨١]

عطاء بن يسار: بفتح الياء، أبو محمد الهلالي المدني مولى ميمونة أم المؤمنين، ثقة فاضل صاحب عبادة ومواعظ، من التابعين، مات ٩٤هـ وقيل: بعد ذلك، كذا في التقریب [رقم: ٤٦٥، ١٨/٣]

جنب شاة: [بفتح الجيم القطعة من الشيء] أي لحمه، وللبخاري في "الأطعمة": تعرق أي أكل ما على العرق - بفتح العين وسكون الراء - هو العظم، وأفاد القاضي إسماعيل أن ذلك كان في بيت ضباعة بنت الزبير بن عبد المطلب، بنت عم النبي ﷺ، ويحتمل أنه كان في بيت ميمونة كما عند البخاري من حديثها أنه ﷺ أكل عندنا كتفا ثم صلى ولم يتوضأ، وهي خالة ابن عباس، كما أن ضباعة بنت عمه، كذا في "فتح الباري" [١/٤١١]

ولم يتوضأ: كان الزهري يرى أن الأمر بالوضوء مما مست النار ناسخ لأحاديث الإباحة؛ لأن الإباحة سابقة، واعترض عليه بمحدث جابر: "كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار"، رواه أبو داود والنسائي وغيرهما، وصححه ابن خزيمة، وابن حبان وغيرهما؛ لكن قال أبو داود وغيره: إن المراد بالأمر ههنا الشأن والقصة لا مقابل النهي، وإن هذا الحديث مختصر من حديث جابر المشهور في قصة المرأة التي صنعت للنبي ﷺ شاة، فأكل منها، ثم توضأ وصلى الظهر، ثم أكل منها، وصلى العصر ولم يتوضأ، فيحتمل أن تكون القصة وقعت قبل الأمر بالوضوء مما مست النار، وأن وضوء الظهر كان لأجل حدث لا لأكل الشاة، وحكى البيهقي عن عثمان الدارمي أنه قال: لما اختلفت أحاديث الباب ولم يتبين الراجح نظرنا إلى ما عمل به الخلفاء الراشدون، فرجحنا به أحد الجانبين، وجمع الخطابي بأن أحاديث الأمر محمولة على الاستحباب لا على الوجوب، كذا في "الفتح" [١/٤٠٦، ٤٠٧]

٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن المنكدر، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة عن عبد الله أنه تعشى مع عمر بن الخطاب، ثم صلى ولم يتوضأ.

محمد بن المنكدر: بضم الميم وسكون النون وفتح الكاف وكسر الدال المهملة ابن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني، ثقة فاضل، مات ١٣٠هـ أو بعدها، كذا في "التقريب" [رقم: ٦٣٢٧، ٣/٢٢٣] **محمد بن إبراهيم:** ابن الحارث بن خالد التيمي، أبو عبد الله المدني، ثقة، مات ١٢٠هـ على الصحيح، كذا في "التقريب". **ربيعة:** هو ربيعة بن عبد الله بن الهدير - بالتصغير - التيمي المدني، روى عن عمر، وطلحة، وأبي سعيد الخدري، وعنه ابن أخيه محمد وأبو بكر ابن المنكدر بن عبد الله، وابن أبي مليكة، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: ولد على عهد رسول الله ﷺ، وكان ثقة قليل الحديث، وقال العجلي: تابعي مدني ثقة، مات ٩٣، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٢٤٢، ١٥٧/٢]، والدليل على أن المراد بريعة المذكور ههنا هو، هذا كلام الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٥٢/١] حدثنا يونس، قال: حدثنا ابن وهب أن مالكاً حدثه عن محمد ابن المنكدر وصفوان بن سليم أنهما أخبراه عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير أنه تعشى مع عمر بن الخطاب ثم صلى ولم يتوضأ. وقد أخطأ القاري [فتح المغطى ٤٦/١] حيث فسره بريعة الرأي شيخ مالك، حيث قال عن ربيعة أي ابن أبي عبد الرحمن تابعي جليل القدر، أحد فقهاء المدينة، سمع أنس بن مالك والسائب بن يزيد، روى عنه الثوري ومالك، مات ١٣٦هـ.

عبد الله: هكذا في بعض النسخ وعليه كتب القاري إذا أطلق عبد الله عند الحديثين فهو عبد الله بن مسعود [فتح المغطى ٤٧/١]، فأشار إلى أن المتعشي مع عمر بن الخطاب هو ابن مسعود، وأن ربيعة روى عنه ذلك، وفي بعض النسخ الصحيحة ربيعة بن عبد الله أنه تعشى مع عمر، وهو الموافق لما ذكره الطحاوي من رواية مالك فحينئذ يكون المتعشي مع عمر هو ربيعة بن عبد الله بن الهدير.

تعشى: أي أكل العشاء وهو بفتح العين الطعام الذي يؤكل في المساء، كذا في النهاية. **ولم يتوضأ:** قد أخرج الطحاوي [٥٢/١] عن جابر "أكلنا مع أبي بكر خبزاً ولحماً ثم صلى ولم يتوضأ"، وأكلنا مع عمر خبزاً ولحماً ثم قام إلى الصلاة ولم يمس ماء" وأخرج عن إبراهيم أن ابن مسعود وعلقمة خرجا من بيت عبد الله بن مسعود يريدان الصلاة، فجاء بقصعة من بيت علقمة فيها ثريد ولحم، فأكلا، فمضمض ابن مسعود وغسل أصابعه، ثم قام إلى الصلاة، وأخرج عن عبيد قال: رأيت عثمان أتى بثرید فأكل، ثم تمضمض، ثم غسل يديه، ثم قام فصلى للناس ولم يتوضأ، وأخرج عن أبي نوفل رأيت ابن عباس أكل خبزاً ولحماً حتى سال الودك على أصابعه فغسل يديه، وصلى المغرب، وأخرج عن سعيد بن جبیر أن ابن عباس أتى بجفنة من ثريد ولحم عند العصر، فأكل منها، فأتي بماء، فغسل أطراف أصابعه، ثم صلى ولم يتوضأ، وأخرج عنه: دخل قوم على ابن عباس فأطعمهم طعاماً، ثم صلى بهم على طنفسة فوضعوا عليها وجوههم وجباههم وما توضؤوا، وأخرج عن مجاهد عن ابن عمر قال: =

- ٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرني ضمرة بن سعيد المازني، عن أبان بن عثمان أن عثمان بن عفان أكل لحماً وخبزاً فتمضمض وغسل يديه، ثم مسحهما بوجهه، ثم صلى ولم يتوضأ.
- ٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: سألت عبد الله بن عامر بن ربيعة

= "لا تتوضأ من شيء نأكله، وأخرج عن أبي أمامة أنه أكل خبزاً ولحماً فصلى، ولم يتوضأ، وقال: الوضوء مما يخرج وليس مما يدخل، وأخرج عن أنس أكلت أنا وأبو طلحة وأبو أيوب طعاماً قد مسته النار، فقامت لأن أتوضأ، فقال: أتتوضأ من الطيبة؟ لقد جئت بها عراقية، وأخرج عن ابن مسعود قال: "لأن أتوضأ من الكلمة الخبيثة أحب إلي من أن أتوضأ من اللقمة الطيبة، فهذه الآثار ونحوها تشيّد عدم انتفاض الوضوء مما مسته النار.

ضمرة بن سعيد: يفتح الضاد المعجمة ابن أبي حنّة - يفتح المهملةين والنون المشددة - عمرو بن غزية الأنصاري المازني نسبة إلى مازن بكسر الزاي قبيلة من الأنصار، وثقه ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، والعجلي، وذكره ابن حبان في "الثقات"، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٤٧٢، ٥٧١/٢، ٥٧٢]

أبان: يفتح الهمزة وخفة الباء الموحدة، هو ابن عثمان بن عفان أمير المؤمنين ثالث الخلفاء المهديين، أبو عبد الله المدني تابعي له روايات كثيرة، ثقة مات ١٠٥هـ، وأبوه عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس ذو النورين، له مناقب جمّة، استشهد في ذي الحجة ٣٥هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ١٤١، ٨١/١] و"جامع الأصول". **وغسل يديه:** فيه استحباب غسل اليدين بعد الفراغ من الأكل، وورد استحبابه أيضاً عند بدء الأكل في عدة روايات وأخطأ من أنكر استحبابه. **مسحهما بوجهه:** لعله خشى أن يعلق به شيء من الطعام.

يحيى بن سعيد: هو شيخ الإسلام أبو سعيد يحيى بن سعيد بن قيس بن عمرو الأنصاري المدني قاضي المدينة، حدث عن أنس، والسائب بن يزيد، وأبي أمامة، وسعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد وغيرهم، وعنه شعبة، ومالك، والصفيانان، والحمدانان، وابن المبارك، وخلق سواهم، قال أيوب السخيتاني: ما تركت بالمدينة أئقّه منه، وقال يحيى القطان: هو مقدم على الزهري، وقال أبو حاتم: ثقة يوازي الزهري، وقال العجلي: ثقة فقيه فاضل، مات بالهاشمية ١٤٣هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ" للذهبي.

عبد الله: هو عبد الله بن عامر بن ربيعة بن عامر بن مالك بن ربيعة بن حجر بن سلامان بن مالك بن ربيعة بن ربيعة - بالضم مصغراً - ابن عترة - بالفتح ثم السكون - ابن وائل بن قاسط العنزي، وفي نسبه خلاف، توفي النبي ﷺ وله أربع أو خمس سنين، وله أخ أكبر منه يسمى بعبد الله، واستشهد الأكبر يوم الطائف، ومات الأصغر ٨٥هـ، وقيل: ٧٠هـ، وأبوهما عامر كان حليفاً لبني عدي بن كعب، ولذلك يقال له: العدوي، هاجر المحترن، وشهد بدرأ وما بعده، مات ٣٢هـ، وقيل: ٣٣هـ، وقيل: ٣٥هـ، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري.

العَدَوِي عن الرجل يتوضأ، ثم يصيب الطعام قد مسَّته النار، أيتوضأ منه؟ قال: قد رأيت أبي يفعل ذلك، ثم لا يتوضأ.

٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن بُشَيْر بن يسار مولى بني حارثة، أن سُوَيْد بن نعمان أخبره أنه خرج مع رسول الله ﷺ عام خَيْر حتى إذا كانوا بالصَّهَاء - وهي أدنى خَيْر - صلوا العصر، ثم دعا رسول الله ﷺ بالأزواد، فلم يُؤْت إلا بالسَّوِيق، فأمر به فُتْرِي لهم بالماء، فأكل رسول الله ﷺ وأكلنا، ثم قام إلى المغرب، فمضمض ومضمضنا، ثم صلى ولم يتوضأ.

العَدَوِي: بفتحين نسبة إلى بني عدي. **قد مسَّته**: صفة للطعام يجعل لأمه للعهد الذهني. **أبي**: أي عامر بن ربيعة، وهو ممن هاجر المحترين. **بُشَيْر**: هو بشير - بالضم - ابن يسار - بالفتح - الحارثي الأنصاري مولاهم المدني، قال ابن معين: ثقة، وقال ابن سعد: كان شيخاً كبيراً فقيهاً قد أدرك عامة الصحابة، وكان قليل الحديث، وقال النسائي: ثقة، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٨٧٥، ٣٥٥/١، ٣٥٦] **سويد**: هو بالضم، ابن نعمان بن مالك بن عائذ بن مجدعة بن حشم بن حارثة الأنصاري الأوسي شهد بيعة الرضوان، وقيل: أحداً وما بعدها، يعد في أهل المدينة، وحديثه فيهم، كذا في "جامع الأصول". **عام**: أي عام غزوة رسول الله ﷺ وهي سنة سبع من الهجرة.

خَيْر: بناء معجمة مفتوحة وتحتية ساكنة وموحدة مفتوحة وراء، غير منصرف، مدينة كبيرة على ثمانية برد من المدينة إلى جهة الشام. **أدنى خَيْر**: أي طرفها مما يلي المدينة، وقال أبو عبيد البكري في "معجم البلدان": هي على بريد من خَيْر، ويُنَّ البخاري من حديث ابن عبيدة أن هذه الزيادة من قول يحيى بن سعيد أدرجت، كذا في "فتح الباري" [٤١٣/١] **ثم دعا**: فيه جمع الرفقاء على الزاد في السفر وإن كان بعضهم أكثر أكلاً. **بالأزواد**: جمع زاد وهو ما يؤكل في السفر. **فُتْرِي**: بلفظ مجهول الماضي من الثرية أي بَلَّ يقال: ثريت السوق إذا بللته، والسويق ما يؤخذ من الشعير والحنطة وغيرهما للزاد، كذا في "الكواكب الدري" [٥٧/٣] **فمضمض**: أي قبل الدخول في الصلاة، وفائدة المضمضة من السويق وإن كان لا دسم له أن يحتبس بقاياها بين الأسنان ونواحي الفم فيشغله، كذا في "الفتح" [٤١٣/١] **ولم يتوضأ**: قال الخطابي: فيه دليل على أن الوضوء مما مست النار منسوخ؛ لأنه متقدم، وخير كانت سنة سبع، قلت: لا دلالة فيه؛ لأن أبا هريرة حضر بعد فتح خَيْر، وروى الأمر بالوضوء، كما في "صحيح مسلم" وكان يفني به بعد النبي ﷺ، كذا في "الفتح" [٤١٣/١]

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا وضوء مما مسته النار ولا مما دخل، إنما الوضوء مما خرج من الحدث، فأما ما دخل من الطعام مما مسته النار أو لم تمسه فلا وضوء فيه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
أي عدم الوضوء

وبهذا نأخذ: أي بما أفادته هذه الأخبار. **إنما الوضوء:** كأنه يشير إلى ما روي عن ابن عباس أنه قال: الوضوء مما خرج وليس مما دخل، أخرجه الدارقطني، وأخرج أيضاً في كتاب "غرائب مالك" عن ابن عمر مرفوعاً: لا يتقض الوضوء إلا ما خرج من قبل أو دبر، وقال ابن الهمام في "فتح القدير": ضعف بشعبة مولى ابن عباس، وقال في الكمال: بل بالفضل بن المختار، وقال سعيد بن منصور: إنما يحفظ هذا من قول ابن عباس، وقال البيهقي: روي عن علي من قوله. **من الحدث:** كالغائط، والبول، والدم السائل، والمذي، والقيء وغير ذلك مما هو مبسوط في كتب الفقه.

فلا وضوء فيه: لما مر من الأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة، ويعارضها أحاديث الأمر بالوضوء مما مسته النار، فروى ابن ماجه عن أبي هريرة مرفوعاً: **توضؤوا مما غيرت النار، فقال ابن عباس:** أتوضأ من الحميم؟ فقال: يا ابن أخي! إذا سمعت عن رسول الله ﷺ حديثاً فلا تضرب له الأمثال، وروى عن عائشة مرفوعاً: **توضؤوا مما مست النار،** وروى أبو داود عن أبي هريرة مرفوعاً: **الوضوء مما أنضحت النار،** وروى عن سعيد بن المغيرة أنه دخل على أم حبيبة فسقته قدحاً من سويق فدعا بماء فمضمض، فقالت: يا ابن أخي! ألا توضأ؟ أن النبي ﷺ قال: **توضؤوا مما غيرت النار،** وروى الترمذي من حديث أبي هريرة مرفوعاً: **الوضوء مما مست النار ولو من نور أقط،** فقال له ابن عباس: أتوضأ من الدهن؟ أتوضأ من الحميم؟ فقال: يا ابن أخي! إذا سمعت حديثاً فلا تضرب له مثلاً، وروى النسائي عن المطلب بن عبد الله قال: قال ابن عباس: أتوضأ من طعام أجدته حلالاً في كتاب الله؟ لأن النار مسته؟ فجمع أبو هريرة حصي، وقال: أشهد عدد هذا الحصي أن رسول الله ﷺ قال: **توضؤوا مما مست النار،** وروى النسائي عن أبي أيوب مرفوعاً: **توضؤوا مما غيرت النار.**

وعن أبي طلحة مرفوعاً مثله، وعن زيد بن ثابت مرفوعاً: **توضؤوا مما مست النار،** وروى الطحاوي عن أبي طلحة أن رسول الله ﷺ أكل ثور أقط فتوضأ منه، وروى عن زيد بن ثابت مرفوعاً: **توضؤوا مما غيرت النار،** وعن أم حبيبة مرفوعاً: **توضؤوا مما مست النار،** وعن القاسم مولى معاوية: أتيت المسجد فرأيت الناس مجتمعين على شيخ يحدثهم، قلت: من هذا؟ قالوا: سهل بن الحنظلة، فسمعت يقول: قال رسول الله ﷺ: من أكل لحماً فليتوضأ، وعن أبي قلابة عن رجل من الصحابة قال: كنا نتوضأ مما غيرت النار، ونمضمض من اللبن، وعن أبي هريرة بأسانيد متعددة نحو ما مر، وعن جابر أن رجلاً قال: يا رسول الله! أتوضأ من لحوم الغنم؟ قال: **إن شئت فعلت، وإن شئت لا تفعل،** قال: يا رسول الله! أتوضأ من لحوم الإبل؟ قال: نعم، وروى ابن ماجه [رقم: ٤٩٤، ٤٩٥] =

باب الرجل والمرأة يتوضئان من إناء واحد

٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع،

= عن البراء سئل رسول الله عن الوضوء من لحوم الإبل فقال: **توضؤوا منها**، وروي عن جابر قال: أمرنا رسول الله أن نتوضأ من لحوم الإبل، ولا نتوضأ من لحوم الغنم، ومثله في سنن أبي داود [رقم: ١٨٤] وغيره عن البراء وغيره، واختلاف الأخبار في هذا الباب اختلف العلماء فيه فمنهم من جعله ناقضاً بل جعله الزهري ناسخاً لعدم النقض، ومنهم من لم يجعله ناقضاً، وحكموا بأن الأمر منسوخ بخديث جابر وغيره، وعليه الأكثر، ومنهم من قال: من أكل لحم الإبل خاصة وجب عليه الوضوء، وليس عليه الوضوء في غيره أخذاً من حديث البراء وغيره، وبه قال أحمد وإسحاق، وطائفة من أهل الحديث، وهو مذهب قوي من حيث الدليل، قد رجّحه النووي وغيره، وقد سلك بعض العلماء مسلك الجمع، فاختار بعضهم أن الأمر الاستحباب، واختار بعضهم أن الأمر عزيمة والترك رخصة، واختار بعضهم أن الوضوء في أحاديث الأمر محمول على غسل اليدين، وهو قول باطل أبطله ابن عبد البر وغيره، والكلام في هذا المبحث طويل.

يتوضئان: بأن يكون الماء موضوعاً في إناء واحد ويغترفان منه. **نافع:** قال شيخ الإسلام الذهبي في "تذكرة الحفاظ": نافع أبو عبد الله العدوي المدني، حدث عن مولاه ابن عمر وعن عائشة، وأبي هريرة، وأم سلمة، ورافع بن خديج، وطائفة، وعنه أيوب، وعبيد الله، وابن جريح، والأوزاعي، ومالك، والليث، وخلق، قال البخاري وغيره: أصبح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، قال ابن وهب حدثني مالك، قال: كنت آتي نافعاً وأنا غلام حديث السن فيحدثني، وكان يجلس بعد الصبح في المسجد لا يكاد يأتيه أحد، قال حماد بن زيد ومحمد بن سعد: مات نافع ١١٧هـ، وقال يحيى بن معين: نافع ديلمي، وعن نافع قال: خدمت ابن عمر ثلاثين سنة، فأعطني ابن عمر في ثلاثين ألفاً فقال: إني أخاف أن تفقني دراهم، فأعتقني.

وفي "جامع الأصول": نافع بن سرجس - يفتح السين المهمة الأولى وسكون الراء المهمة وكسر الجيم - مولى ابن عمر، كان ديلمياً من كبار التابعين المدنيين من المشهورين بالحديث، ومن الثقات الذين يجمع على حديثهم ويعمل به، ومعظم حديث ابن عمر عليه دار، قال مالك: كنت إذا سمعت حديث نافع عن ابن عمر لا أبالي أن لا أسمع من أحد، مات ١١٧هـ، وقيل: ١٢٠هـ. ومثله في "إسعاف المطبأ برجال الموطأ" للسيوطي [ص: ٤٠] فإنه قال: نافع بن سرجس الديلمي مولى ابن عمر المدني عن مولاه، ورافع بن خديج، وأبي هريرة، وعائشة، وأم سلمة، وطائفة، وعنه بنوه عبد الله، وأبو بكر، وعمر، والزهري، وموسى بن عقبة وأبو حنيفة، ومالك، والليث، وخلق، قال البخاري: أصبح الأسانيد مالك عن نافع عن ابن عمر، مات ١١٧هـ. والذي يعلم من ثقات ابن حبان أن نافعاً مولى ابن عمر ليس بابن سرجس، بل هو غيره، فإنه قال أولاً في حرف النون: نافع مولى =

عن ابن عمر: كان الرجال والنساء يتوضؤون جميعاً

= ابن عمر أصابه ابن عمر في بعض غزواته، كنيته أبو عبد الله، اختلف في نسبه ولم يصح فيه عندي شيء فأذكره، يروي عن ابن عمر، وأبي سعيد، وروى عنه الناس، مات ١١٧هـ. ثم قال: نافع بن سرجس الحجازي مولى بن سباع كنيته أبو سعيد، يروي عن أبي واقد الليثي، روى عنه عبد الله بن عثمان بن خثيم، وذكر صاحب المشكاة في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٦٢١] في نسبه مثل ما في "جامع الأصول" حيث قال: نافع بن سرجس - يفتح السين الأولى وسكون الراء وكسر الجيم - كان دليماً من كبار التابعين سمع ابن عمر، وأبا سعيد، وعنه خلق كثير منهم مالك، والزهرري. وذكر في "تقريب التهذيب" [رقم: ٧٠٨٦، ٩/٤] و"تهذيبه" و"الكاشف" [رقم: ٥٨٦٨، ١٨٢/٣] نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر مات ١١٧هـ من غير ذكر نسبه.

ابن عمر: المراد به حيث أطلق عبد الله بن عمر بن الخطاب، وإن كان له أبناء آخرون أيضاً، كما أنه يراد بابن عباس وابن مسعود وابن الزبير عند الإطلاق هو عبد الله، ترجمته مبسوطه في "تذكرة الحفاظ" للذهبي وغيره، وفي "الإسعاف" [ص: ٢٤] عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي أبو عبد الرحمن المكي أسلم قديماً مع أبيه وهو صغير، بل روي أنه أول مولود ولد في الإسلام، واستصغر يوم أحد، وشهد الخندق وما بعدها، وقال فيه النبي ﷺ: إنه رجل صالح، روى عنه بنوه سالم، وحمة، وعبد الله، وبلال، وعبيد الله، وعمر وزيد، وحفيدة محمد بن زيد، أبو بكر بن عبيد الله ومولاه نافع، وزيد بن أسلم، وعطاء، وخلق، ومسنده عند بقي بن مخلد ألفا حديث وست مائة وثلاثون حديثاً، توفي ٧٣هـ، وقيل: ٧٤هـ. **كان الرجال:** فإن قلت: يعارضه ما روي أن النبي ﷺ "لهي أن يتوضأ الرجل بفضل وضوء المرأة"، قلت: حديث الإباحة أصح، كذا في "الكواكب الدراري" [٤١/٣]

يتوضؤون: قال الرافعي: يريد كل رجل مع امرأته، وأثما كانا يأخذان من إناء واحد، وكذلك ورد في بعض الروايات، قلت: ما تكلم على هذا الحديث أحسن من الرافعي، فلقد خلط فيه جماعة، كذا في "التنوير" [٤٧/١] **جميعاً:** زاد ابن ماجه [رقم: ٣٨١] عن هشام بن عروة، عن مالك في هذا الحديث من إناء واحد، وزاد أبو داود [رقم: ٨٠] ومن طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ندلي فيه أيدينا، وظاهر قوله: "جميعاً" أنهم كانوا يتناولون الماء في حالة واحدة، وحكى ابن التين عن قوم أن معناه أن الرجال والنساء كانوا يتوضؤون جميعاً في موضع واحد، هؤلاء على حدة وهؤلاء على حدة، والزيادة المتقدمة في قوله: "من إناء واحد" ترد عليه وكان هذا القائل استبعد اجتماع الرجال والنساء الأجانب، فقد أجاب ابن التين عنه بما حكاه عن سحنون أن معناه: كان الرجال يتوضؤون فيذهبون، ثم تأتي النساء فتتوضؤون، وهو خلاف الظاهر من قوله "جميعاً" وقد وقع مضرباً بوحدة الإناء في صحيح ابن خزيمة في هذا الحديث من طريق معتمر عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر أنه أبصر النبي ﷺ وأصحابه يتطهرون والنساء معهم من إناء واحد كلهم يتطهرون منه، والأولى في الجواب أن يقال: لا مانع من الاجتماع قبل نزول الحجاب وأما بعده فيختص بالزوجات والمحارم، كذا في "فتح الباري" [٣٩٦/١، ٣٩٧]

في زمن رسول الله ﷺ.

قال محمد: لا بأس بأن يتوضأ المرأة وتغتسل مع الرجل

في زمن إلخ: [وفي نسخة زيادة "من إناء واحد"] يستفاد منه أن الصحابي إذا أضاف فعلاً إلى زمن رسول الله ﷺ يكون حكمه الرفع وهو الصحيح، كذا في "الفتح" [٣٩٦/١]
 لا بأس إلخ: قد وردت بذلك أخبار كثيرة، فمن ذلك ما أخرجه أصحاب السنن، والدار قطني، وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهما من حديث ابن عباس، عن ميمونة قالت: أجنبنت فاعتسلت من جفنة ففضلت فيها فضلة، فجاء النبي ﷺ يغتسل منه، فقلت له: إني قد اغتسلت منه، فقال: الماء ليس عليه حنابة، واعتسل منه، هذا لفظ الدار قطني [رقم: ٣، ٥٢/١] وقد أعله قوم بأن فيه سماك بن حرب الراوي عن عكرمة، وكان يقبل التلقين، ورواه ابن حجر في "فتح الباري" [٣٩٧/١] بأنه قد رواه عنه شعبة، وهو لا يحمل عن مشائخه إلا صحيح حديثهم وروى الشيخان وغيرهما "أن النبي ﷺ وميمونة كانا يغتسلان من إناء واحد"، وأخرج الطحاوي عن عائشة "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد"، وعن أم سلمة: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من مكن واحد نفيض على أيدينا حتى ننقيها، ثم نفيض علينا الماء".

وعن عائشة: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد يبدأ قبلي"، وفي رواية: "من إناء واحد تختلف فيه أيدينا من الجنابة"، وعن عروة أن عائشة والنبي ﷺ كانا يغتسلان من إناء واحد يغترف قبلها وتغترف قبله، وعن ابن عباس عن بعض أزواج النبي ﷺ "أغتسلت من جنابة، فجاء النبي ﷺ يتوضأ، فقالت له، فقال: "إن الماء لا ينحسه شيء"، وهناك أخبار وردت بالمنع عن الوضوء بفضل المرأة، ففي سنن أبي داود والنسائي عن داود بن عبد الله قال: لقيت رجلاً صاحب النبي ﷺ كما صحبه أبو هريرة أربع سنين، قال: "هني رسول الله ﷺ أن تغتسل المرأة بفضل الرجل ويغتسل الرجل بفضل المرأة، وليعترفا جميعاً"، وفي سنن أبي داود عن الحكم عن ابن عمر "أن رسول الله ﷺ هني أن يتوضأ الرجل بفضل ظهور المرأة"، ولابن ماجه [رقم: ٣٧٤، ٣٧٥] عن علي "كان النبي ﷺ وأهله يغتسلون من إناء واحد، ولا يغتسل أحدهما بفضل صاحبه"، وله عن عبد الله بن سرجس "هني رسول الله ﷺ أن يغتسل الرجل بفضل وضوء المرأة، والمرأة بفضل وضوء الرجل" ولكن يشرعان جميعاً.

ولاختلاف الأخبار اختلف الآراء على خمسة أقوال: الأول: كراهة تطهر المرأة بفضل الرجل وبالعكس. والثاني: كراهة تطهر الرجل بفضل ظهور المرأة وجواز العكس والثالث: جواز التطهر إذا اغترفا جميعاً، وإذا دخلت المرأة فلا خير في الوضوء بفضلها. والرابع: أنه لا بأس ينظهر كل منهما بفضل الآخر شرعاً جميعاً، أو تقدم أحدهما، وعليه عامة الفقهاء. والخامس: جواز ذلك ما لم يكن الرجل جنباً والمرأة حائضاً، وقد روي عن ابن عباس وزيد وجمهور الصحابة والتابعين جواز الوضوء بفضل المرأة إلا ابن عمر، فإنه كره فضل وضوء الجنب والحائض، كذا في "الاستذكار" [١٢٨/٢، ١٢٩]، والجواب للجمهور عن أحاديث النهي بوجوه: أحدها: أنها ضعيفة بالنسبة =

من إناء واحد إن بدأت قبله أو بدأ قبلها، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الوضوء من الرعاف

٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا رَعَفَ رَجَعَ فتوضأ ولم يتكلم، ثم رجع فبني على ما صلى.

٣٧ - أخبرنا مالك، حدثنا يزيد بن عبد الله بن قُسيط أنه رأى سعيد بن المسيب ^{إلى مصلاه} رَعَفَ وهو يصلي فأتى حُجْرَةَ أم سلمة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بوضوء فتوضأ، ثم رجع فبني على ما قد صلى.

٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن سعيد بن المسيب أنه سئل عن الذي يَرَعُفُ فَيَكْثُرُ عليه الدَّمُ كيف يصلي؟ قال: يُؤمِّي إيماءً برأسه في الصلاة.

= إلى أحاديث الإباحة. والثاني: أن المراد النهي عن فضل أعضائها أي المتساقط منها، والثالث: أن النهي للاستحباب والأفضل، كذا قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٤٨/١].

من إناء واحد: [بأن يأخذ الماء منه لا أنهما يتوضآن فيه] نقل الطحاوي ثم القرطبي والنووي الاتفاق على جواز اغتسال المرأة والرجل من الإناء الواحد، وفيه نظر، لما حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة أنه كان ينهى عنه، ونقل النووي أيضاً الاتفاق على جواز وضوء المرأة بفضل الرجل دون العكس، وفيه نظر أيضاً، فقد أثبت الخلاف فيه الطحاوي وثبت عن ابن عمر، والشعبي، والأوزاعي المنع، لكن مقيداً بما إذا كانت حيضاً، وأما عكسه فصح، عن عبد الله بن سرجس رحمته الله وسعيد بن المسيب، والحسن البصري أنهم منعوا عن التطهير بفضل المرأة، وبه قال أحمد وإسحاق، لكن قيده بما إذا خلت به كذا في "الفتح" [١٩٧/١] **بدأت:** أي سواء كانت بداية المرأة قبل الرجل أو بالعكس. **الرعاف:** قال المجد: رَعَفَ كنصر ومنع وكرم وعني وسمع، خرج من أنفه الدم رَعَفًا ورَعافًا كغراب، والرعاف أيضاً الدم بعينه. **ولم يتكلم:** حالية ولو تكلم بلا عذر بطلت صلاته.

يزيد: قال في "التقريب" [رقم: ٧٧٤١، ١١٤/٤] يزيد بن عبد الله بن قسيط - بقاف وسين مهملتين - مصغراً ابن أسامة الليثي، أبو عبد الله المدني الأعرج ثقة، مات ١٢٢هـ. **حجرة:** لأنها أقرب موضع إلى المسجد ليقبل المشي. **فيكثر:** أي يكثر سيلانه ولا يحتبس. **يؤمِّي:** مخافة تلويث ثيابه وتنجيس موضع سجوده.

٣٩ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا عبد الرحمن بن المجبر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب: أنه رأى سالم بن عبد الله بن عمر يُدَحِّلُ إصبعه في أنفه أو إصبعيه، ثم يخرجها وفيها شيء من دم فَيَقْتُلُهُ ثم يصلي ولا يتوضأ.
الأصبع يخرج من أنفه أي يحركه
قال محمد: وبهذا كله نأخذ، فأما الرعاف فإن مالك بن أنس كان لا يأخذ بذلك،

الجبر: بضم الميم وفتح الجيم وتشديد موحدة مفتوحة فراء، وإنما قيل له الجبر؛ لأنه سقط فتكسر فجبر، كذا قاله ابن عبد البر. وفي "جامع الأصول": الجبر بن عبد الرحمن الأصغر بن عمر، يقال: اسمه عبد الرحمن، وفي "مشتهبه النسبة" للحافظ عبد الغني بجر بالجيم والياء الجبر بن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، روى مالك عن ابنه عبد الرحمن، وفي "شرح الموطأ" للزرقاني: عبد الرحمن بن الجبر القرشي العدوي، روى عن أبيه وسالم، وعنه ابنه محمد، ومالك وغيرهما، ووثقه الفلاس وغيره، وقال ابن ماکولا: لا يعرف في الرواة عبد الرحمن بن عبد الرحمن بن عبد الرحمن ثلاثة في نسق واحد إلا هذا، فإن اسم الجبر عبد الرحمن، وأبوه عبد الرحمن الأصغر، قال الزبير بن بكار: إنه مات وهو حمل فلما ولد سمته حفصة باسم أبيه، وقالت: لعل الله يحبره، وقال في "الاستيعاب" كان لعمر ثلاثة أولاد كلهم عبد الرحمن أكرهم صحابي، وأوسطهم يكنى أبا شحمة وهو الذي ضربه أبوه عمر في الحسم والثالث والد الجبر بالجيم والموحدة الثقيلة. [شرح الزرقاني: ٧٨/١]

ولا يتوضأ: لأنه دم غير سائل، ونظيره ما ذكره البخاري تعليقا أن عبد الله بن أبي أوفى برك دماً فمضى في صلاته، وذكر أيضاً عن الحسن أنه قال ما زال المسلمون يصلون في جراحاتهم [صحيح البخاري باب من لم ير الوضوء إلا من المخرجين من القبل والدبر] وروى ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن يونس عن الحسن أنه كان لا يرى الوضوء من الدم إلا ما كان سائلاً، قال العيني في عمدة القاري [٥١/٣]: وإسناده صحيح وهو مذهب الحنفية وحجة لهم على الخصم.

وبهذا كله: من انتقاض الوضوء بالرعاف والبناء به إذا حدث في الصلاة، والاكتفاء بالإيماء إذا كثر وعدم نقض غير السائل. **بذلك:** أي بانتقاض الوضوء بالرعاف، فإن عنده لا يتوضأ من رعاف ولا قيء ولا قيح يسيل من الجسد، ولا يجب الوضوء إلا من حدث يخرج من ذكر أو دبر أو قبل ومن نوم، وعليه جماعة أصحابه، وكذلك الدم عنده يخرج من الدبر لا وضوء فيه؛ لأنه يشترط الخروج المعتاد، وقول الشافعي في الرعاف وسائر الدماء الخارجة من الجسد كقوله إلا ما يخرج من المخرجين سواء كان دماً أو حصة أو دوداً أو غير ذلك، ومن كان لا يرى في الدماء الخارجة من غير المخرجين الوضوء طائوس، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيع بن أبي عبد الرحمن، وأبو ثور، كذا قال ابن عبد البر في "الاستذكار" [٢٦٩/٢]، وذكر العيني في "النهاية" شرح الهداية [٢٦٠/١] أنه قول ابن عباس، وعبد الله بن أبي أوفى، وجابر، وأبي هريرة، وعائشة.

ويرى إذا رعف الرجل في صلاته أن يغسل الدم ويستقبل الصلاة، فأما أبو حنيفة
يعتقد ويظن مالك

فإنه يقول بما روى مالك عن ابن عمر، وعن سعيد بن المسيب: إنه ينصرف فيوضاً،
مستنداً بما روى فاعل يقول

أن يغسل الدم: وحمل الآثار الواردة في ذلك على أن المراد بالوضوء غسل الدم، فإنه يسمى وضوء؛ لكونه مشتقاً من الوضأة بمعنى النظافة، وأيده أصحابه بأنه نقل عن ابن عباس أنه غسل الدم وصلى، فحمل أفعالهم على الاتفاق منهم أولى، كذا قال ابن عبد البر، ثم قال: وخالفهم أهل العراق في هذا التأويل، فقالوا: إن الوضوء إذا أطلق ولم يقيد بغسل دم أو غيره فهو الوضوء المعلوم للصلاة، وهو الظاهر من إطلاق اللفظ مع أنه معروف من مذهب ابن عمر وأبيه عمر إيجاب الوضوء من الرعاف، وأنه كان عندهما حدثاً من الأحداث الناقضة للوضوء إذا كان سائلاً، وكذلك كل دم سائل من الجسد.

ويستقبل الصلاة: ظاهره أنه لا يجوز مالك البناء مطلقاً، وليس كذلك كما يظهر من كلام ابن عبد البر، حيث قال: أما بناء الراعف على ما قد صلى ما لم يتكلم، فقد ثبت ذلك عن عمر وعلي وابن عمر، وروى عن أبي بكر أيضاً، ولا يخالف لهم من الصحابة إلا المسور بن حمزة وحده، وروى أيضاً البناء للراعف على ما قد صلى ما لم يتكلم عن جماعة من التابعين بالحجاز والعراق والشام، ولا أعلم بينهم خلافاً إلا الحسن البصري، فإنه ذهب في ذلك مذهب المسور أنه لا يبي من استدبر القبلة في الرعاف، ولا في غيره، وهو أحد قولي الشافعي، وقال مالك: من رعف في صلاته قبل أن يصلي بها ركعة تامة، فإنه ينصرف فيغسل عنه الدم، ويرجع فيبتدئ الإقامة والتكبير والقراءة، ومن أصابه الرعاف في وسط صلاته أو بعد أن يركع منها ركعة بسجديتها، انصرف فغسل الدم، وبنى على ما صلى حيث شاء إلا الجمعة، فإنه لا يصلّيها إلا في الجامع، قال مالك: ولولا خلاف من مضى لكان أحب إلي للراعف أن يتكلم ويبتدئ صلاته من أولها، قال مالك: ولا يبي أحد في القيء ولا في شيء من الأحداث، ولا يبي إلا الراعف وحده، وعلى ذلك جمهور أصحابه، وعن الشافعي في الراعف روايتان: أحدهما: يبي، والآخر لا يبي. [الاستذكار: ٢٧١/٢، ٢٧٢] فهذا يوضح أن مالك بن أنس يجوز البناء للراعف في بعض الصور.

فيتوضأ: بناء على أن الخارج من غير السبيلين ناقض للوضوء إذا كان سائلاً، وبه قال العشرة المبشرة، وابن مسعود، وابن عمر، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وأبو الدرداء، وثوبان، كذا ذكره العيني في "البنية" [٢٥٩/١، ٢٦٠] وهو قول الزهري، وعلقمة، والأسود، وعامر الشعبي، وعروة بن الزبير، والنخعي، وقتادة، والحكم بن عيينة، وحماد، والثوري، والحسن بن صالح بن حي، وعبيد الله بن الحسين، والأوزاعي، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، كذا ذكره ابن عبد البر، ويشهد له من الأخبار ما أخرجه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين، وأبو داود [رقم: ٢٣٨١] وغيرهم عن أبي الدرداء أن النبي ﷺ قاء فتوضأ، قال معاذان =

ثم يني على ما صلى إن لم يتكلم، وهو قولنا. وأما إذا كثر الرعاف على الرجل فكان إن أوماً برأسه إيماء لم يرعف، وإن سجد رعف، ^{أي أصحاب أبي حنيفة} ^{بحيث لم يمكنه دفعه} أوماً برأسه إيماء وأجزأه، ...
 أي أشار جزاً

= بن أبي طلحة الراوي عن أبي الدرداء: فلقيت ثوبان في مسجد دمشق فذكرت ذلك له، فقال: صدق وأنا صبيت له وضوءه، قال الترمذي: هو أصح شيء في الباب، وحمل الوضوء في هذا الحديث على غسل القدم كما نقل البيهقي عن الشافعي غير مسموع؛ إذ الظاهر من الوضوء الوضوء الشرعي، ولا يصرف عنه الكلام إلا عن ضرورة، وهي مفقودة ههنا، ومن ذلك ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٢٢١] عن عائشة مرفوعاً: من أصابه قيء أو رعاف أو قلس أو مذي، فلينصرف فليتوضأ، ثم ليين على صلاته وهو في ذلك لا يتكلم، وفي سننه إسماعيل ابن عياش متكلم فيه، ومن ذلك ما أخرجه الدار قطني [١٥٤/١] عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: إذا قاء أحدكم أو رعف وهو في الصلاة، فلينصرف فليتوضأ ثم ليحي فليين على ما مضى، وفي طريقه ضعف حقه ابن الجوزي في "التحقيق"، ومن ذلك ما أخرجه الدار قطني [رقم: ٢٠، ١٥٥/١] عن علي مرفوعاً: القلس حدث وفي سننه سوار بن مصعب متروك، ومن ذلك ما أخرجه ابن عدي في "الكامل" عن زيد مرفوعاً: الوضوء من كل دم سائل، وأعله بأحمد بن الفرخ الحمصي، وفي الباب أحاديث كثيرة أكثرها ضعيفة السند، لكن بجمعها تحصل القوة كما حققه ابن الممام في "فتح القدير" والعيني في "البنية" والمتكفل للبسط في ذلك شرحي لشرح الوقاية المسمى بالسعاية.

ثم يني: وكذلك في سائر الأحداث العارضة في أثناء الصلاة، وبه قال ابن أبي ليلى، وداود، والزهري وغيرهم، ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٢/٢٦٧] **إن لم يتكلم:** [ولو قرأ القرآن في طريقه فسدت صلاته أيضاً، كذا في "الذخائر الأشرفية"] وأما إذا تكلم فسدت صلاته، لما مر من حديث عائشة، وأخرج ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال: "من رعف في صلاته فلينصرف فليتوضأ فإن لم يتكلم بنى على صلاته، وإن تكلم استأنف" وذكر عبد الرزاق، عن معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مثله، وذكر عن سعيد بن المسيب أنه قال: إن رعفت في الصلاة فاشدد منخرك وصل كما أنت فإن خرج من الدم شيء فتوضأ وأتم على ما مضى ما لم تتكلم. [الاستذكار ٢/٢٦٧، ٢٦٨]

أوماً برأسه: هذه المسألة من فروع قاعدة: من ابتلي ببلتين يختار أهونهما، فمن كثر رعاfe وصار بحال لا ينقطع رعاfe إذا سجد، فلو سجد يلزم انتقاض الوضوء به من غير خلف، ولو أوماً يلزم ترك السجدة، لكن يخلف وهو الإيماء، فيختار الأھون وهو الإيماء، فإن في اختيار السجدة انتقاض الوضوء وتلوث الثياب والمكان، وفي اختيار الإيماء نجاة عن كل ذلك، وقد وافقنا مالك في هذه المسألة كما قال ابن عبد البر في "شرح أثر سعيد بن المسيب" إذ أجاز لمن في الطين والماء المحيط به أن يصلي إيماء من أجل الطين، فالدم أولى بذلك، ولا أعلم مالكاً اختلف =

وإن كان يرعف كل حال سجد. وأما إذا أدخل الرجل إصبعه في أنفه فأخرج عليها
 سواء أوماً أو سجد
 شيئاً من دم فهذا لا وضوء فيه؛ لأنه غير سائل ولا قاطر، وإنما الوضوء في الدم مما
 من مخرجه
 سال أو قطر، وهو قول أبي حنيفة.

= قوله في راعف الذي لا ينقطع رعاؤه أنه يصلي بالإيماء، واختلف في قوله في الصلاة في الطين والماء
 الغالب، وفي الصلاة في الطين حديث مرفوع من حديث يعلى بن أمية أن رسول الله ﷺ انتهى إلى مضيق ومعه
 أصحابه والسماء من فوقهم، والبلية من أسفلهم، وحضرت الصلاة، فأمر رسول الله ﷺ المؤذن، فأذن وأقام،
 وتقدمهم رسول الله ﷺ فصلى بهم على راحلته، وهم على راحلهم يؤمئ إيماء يجعل السجود أخفض من
 الركوع، وقد ذكرناه بإسناده في "التمهيد"، وعن أنس بن مالك، وجابر بن زيد، وطاوس أنهم صلوا في الماء
 والطين بالإيماء، والدم أخرى بذلك، وذكر ابن وهب عن يونس عن ابن شهاب قال: إذا غلبه الرعاف، فلم يقدر
 على القيام والركوع والسجود أوماً برأسه إيماء. [الاستذكار: ٢/٢٨٨، ٢٨٩]

لا وضوء فيه: وكذا إذا عرض شيئاً بأسنانه، فرأى أثر الدم فيه، أو استنثر فخرج من أنفه الدم علقاً علقاً،
 وكذا إذا بزق ورأى في بزاقه أثر الدم بشرط أن لا يكون الدم غالباً إلى غير ذلك من الفروع المذكورة في
 كتب الفقه، وفيه خلاف زفر، فإنه يوجب الوضوء من غير السائل أيضاً، لظاهر بعض الأحاديث، وقد رده
 الحنفية في كتبهم بأحسن رد.

قول أبي حنيفة: بل هو قول الكل إلا مجاهداً كما قال ابن عبد البر [الاستذكار: ٢/٢٦٨، ٢٦٩]، فإن كان
 الدم يسيراً غير خارج، ولا سائل، فإنه لا ينقض الوضوء عند جميعهم، ولا أعلم أحداً أوجب الوضوء من يسير
 الدم إلا مجاهداً وحده، وقد احتج أحمد بن حنبل في ذلك بأن عبد الله بن عمر عصر بثرة فخرج منها دم،
 فقتله بإصبعه ثم صلى ولم يتوضأ، قال: وقال ابن عباس: إذا فحش، وعبد الله بن أبي أوفى بصق دماً ثم صلى
 ولم يتوضأ.

باب الغسل من بول الصبي

٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن أمِّ قيس بنت محصن أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام إلى رسول الله ﷺ، فوضعه النبي ﷺ في حجره، فبال على ثوبه،.....

الغسل: بفتح الغين أي غسل ما أصابه بوله. **بول الصبي:** قال ابن عبد البر: أجمع المسلمون على أن بول كل صبي يأكل الطعام ولا يرضع نجس كبول أبيه، واختلفوا في بول الصبي والصبية إذا كانا يرضعان ولا ياكلان الطعام، فقال مالك وأبو حنيفة وأصحابهما: بول الصبي والصبية كبول الرجلين مرضعين كانا أو غير مرضعين، وقال الأوزاعي: لا بأس ببول الصبي ما دام يشرب اللبن، وهو قول عبد الله بن وهب صاحب مالك، وقال الشافعي: بول الصبي الذي لم يأكل الطعام ليس بنجس حتى يأكل الطعام، وقال الطبري: بول الصبية يغسل بغسلًا، وبول الصبي يتبع ماء وهو قول الحسن البصري، وذكر عبد الرزاق عن معمر، وابن جريح عن ابن شهاب قال: مضت السنة أن يرش بول الصبي، ويغسل بول الجارية، وقد أجمع المسلمون على أنه لا فرق بين بول المرأة والرجل في القياس، فكذا بول الغلام والجارية، وقد رويت بالترقية بينهما في أن بول الصبي لا يغسل، وبول الصبية يغسل آثار ليست بالقوية، وقد ذكرناها في "التمهيد". [الاستذكار: ٣/٣٥٣، ٣٥٥] وفيه ما فيه.

عبيد الله: هو عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي أبو عبد الله المدني الأعشى، أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، روى عن أبيه، وابن عباس، وابن عمر، والنعمان ابن بشير، وعنه الزهري، وسالم أبو النضر، وطائفة، وثقه أبو زرعة والعجلي وغير واحد، مات سنة أربع أو خمس وتسعين، وقيل: ثمان وتسعين، كذا في "إسعاف المبطل" برجال الموطأ" [ص: ٢٨] **أم قيس:** هي أخت عكاشة، أسلمت قديمًا وهاجرت إلى المدينة، روى عنها مولاها عدي بن دينار، ووابصة بن معبد وغيرهما، كذا في "الإسعاف" [ص: ٥٠] وقال الزرقاني: اسمها جذامة، وقيل: أمنة. [شرح الزرقاني: ١٩٢/١] **محصن:** بكسر الميم وإسكان الحاء وفتح الصاد المهملة بن حراثن الأسدي.

بابن لها: قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على تسميته: قال: وروى النسائي أن ابنها هذا مات في عهد النبي ﷺ وهو صغير. [فتح الباري: ٤٣٣/١] **الطعام:** المراد بالطعام ما عدا اللبن التي ترضعه، والتمر الذي يحنك به، والعسل الذي يلعبه للمداواة وغيرها، فكان المراد أنه لم يحصل له الاعتداء بغير اللبن على الاستقلال، هذا مقتضى كلام النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٣٩/١] و"شرح المذهب" وقال ابن التين: يحتمل أنها أرادت أنه لم يتقوت بالطعام ولم يستغن به عن الرضاع. **حجره:** بفتح الحاء على الأشهر وتكسر وتضم: الحظن. **ثوبه:** أي ثوب النبي ﷺ، وأغرب ابن شعبان من المالكية فقال: المراد به ثوب الصبي، والصواب الأول: قاله ابن حجر. [فتح الباري: ٤٣٣/١]

فدعا بماء فنضج عليه ولم يغسله.

فنضج: [النضج هو رش الماء من غير ذلك، والغسل إنما يكون بصب الماء من غير مبالغة] قال النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٣٩/١] قد اختلف العلماء في كيفية طهارة بول الصبي والجارية على ثلاثة مذاهب، وهي ثلاثة أوجه لأصحابنا، الصحيح المشهور المختار أنه يكفي النضج في بول الصبي ولا يكفي في بول الجارية، بل لابد من غسله كسائر النجاسات. والثاني: أنه يكفي النضج فيهما. والثالث: لا يكفي النضج فيهما، وهذان الوجهان حكاهما صاحب التتمة من أصحابنا، وهما شاذان، ومن قال بالفرق علي عليه السلام وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وجماعة من السلف، وأصحاب الحديث، وابن وهب من أصحاب مالك، وروى عن أبي حنيفة، ومن قال بوجوب غسلهما أبو حنيفة، ومالك في المشهور عنهما.

واعلم أن هذا الخلاف إنما هو في كيفية تطهير الشيء الذي بال عليه الصبي، ولا خلاف في نجاسته، ونقل بعض العلماء الإجماع على نجاسة بول الصبي، وأنه لم يخالف فيه إلا داود الظاهري، قال الخطابي وغيره: وليس تجوز من جواز النضج في الصبي من أجل أن بوله ليس بنجس، ولكنه من أجل التخفيف في إزالته، فهذا هو الصواب، وأما ما حكاه أبو الحسن بن بطلال ثم القاضي عياض عن الشافعي وغيرهم أنهم قالوا بطهارة بول الصبي فنضج فحكاية باطلة قطعاً، وأما حقيقة النضج ههنا: فقد اختلف أصحابنا فيها، فذهب الشيخ أبو محمد الجويني والبغوي إلى أن معناه أن الشيء الذي أصابه البول يغمر بالماء كسائر النجاسات بحيث لو عصر لا يعصر، قالوا: وإنما يخالف هذا غيره في أن غيره يشترط عصره على أحد الوجهين، وهذا لا يشترط بالاتفاق، وذهب إمام الحرمين والحققون إلى أن النضج أن يغمر ويكاثر بالماء مكاثرة لا يبلغ جريان الماء وتقاطره، وهذا هو الصحيح المختار، ويدل عليه قولها: "فنضجه ولم يغسله".

عليه: [رقم: ٦٦٥]: من طريق الليث عن ابن شهاب فلم يزد على أن نضج بالماء، وله من طريق ابن عيينة عن ابن شهاب: "فرشه" زاد أبو عوانة في صحيحه "عليه". **ولم يغسله:** قال ابن حجر: ادعى الأصيلي أن هذه الجملة من كلام ابن شهاب، وأن الحديث انتهى عند قوله: "فنضجه"، قال: وكذلك روى معمر عن ابن شهاب، وكذا أخرجه ابن أبي شيبة قال: "فرشه" لم يزد على ذلك. وليس في سياق معمر ما يدل على ما ادعاه من الإدراج، وقد أخرجه عبد الرزاق عنه بنحو سياق مالك، لكنه لم يقل: "ولم يغسله"، وقد قالهما مع مالك الليث، وعمر بن الخطاب، ويونس بن يزيد كلهم عن ابن شهاب، أخرجه ابن خزيمة والإسماعيلي وغيرهما من طريق ابن وهب عنهم، وقد اختلف العلماء في ذلك على ثلاثة مذاهب هي أوجه للشافعية، أصحها الاكتفاء بالنضج في بول الصبي لا الجارية، وهو قول علي، وعطاء، والحسن، والزهري، وأحمد، وإسحاق، ورواه الوليد بن مسلم عن مالك، وقال أصحابه: هي رواية شاذة، والثاني: يكفي النضج فيهما، وهو مذهب الأوزاعي، وحكي عن مالك والشافعي. والثالث: هما سواء في وجوب الغسل، وبه قال الحنفية والمالكية، قال ابن دقيق العيد: =

قال محمد: قد جاءت رخصة في بول الغلام إذا كان لم يأكل الطعام، وأمر بغسل بول الجارية، وغسلهما جميعاً أحب إلينا، وهو قول أبي حنيفة.

= اتبعوا في ذلك القياس، وقالوا: المراد بقولها: "ولم يغسله" أي غسلاً مبالغاً فيه وهو خلاف الظاهر، ويَعِدُهُ ما ورد في الأحاديث الأخرى في التفرقة، وقال الخطابي: ليس بتجوز من جَوَازِ النُّضْحِ من أجل أن بول الصبيان غير نجس، وأثبت الطحاوي الخلاف، وكذا جزم به ابن عبد البر وابن بطال، ومن تبعهما عن الشافعي وأحمد وغيرهما، ولم يعرف ذلك الشافعية ولا الحنابلة، وكأنهم أخذوا ذلك من طريق اللازم، وأصحاب صاحب المذهب أعلم بمراده من غيرهم. [فتح الباري: ٤٣٤/١، ٤٣٥]

رخصة: أي بالنضح في بول الغلام ما لم يطعم الطعام دون الجارية، كما في حديث أم قيس "فنضحه ولم يغسله" وفي سنن ابن ماجه [رقم: ٥٢٢] من حديث علي مرفوعاً: **ينضح بول الغلام ويغسل بول الجارية**، وفيه عن لبابة قالت: بال الحسين بن علي في حجر النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله! أعطني ثوبك والبس ثوباً غيره، فقال: **إنما ينضح من بول الذكر ويغسل من بول الأنثى**، وفي سنن أبي داود عن علي ولبابة مثل ما مر، وعن أبي السمح قال: كنت أخدم النبي ﷺ فكان إذا أراد أن يغتسل قال: ولني قفلك فأولّيته قفائي فأستره به، فأني نجس أو حسين فبال على صدره، فجئت أغسله فقال: **يغسل من بول الجارية، ويرش من بول الغلام**، وللنسائي من حديث أبي السمح مثله، فهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بالرخصة في بول الغلام بالنضح، والفرق بينه وبين بول الجارية، وحمل أصحابنا النضح والرش على الصب الخفيف بغير مبالغة وذلك، والغسل على الغسل مبالغة، فاستويا في الغسل، وقالوا: النضح يستعمل في الغسل كما في حديث علي في المذي من قوله ﷺ: **فينضح فرجه**، أي يغسله، ويؤيده ما روى أبو داود [رقم: ٣٧٩] عن الحسن عن أمه: أنها أبصرت أم سلمة تصب على بول الغلام ما لم يطعم فإذا طعم غسلته، وكانت تغسل بول الجارية.

وغسلهما جميعاً: لأنه يحتمل أن يكون المراد بالنضح صب الماء عليه، فقد يسمى ذلك نضحاً، وإنما فرق بينهما؛ لأن بول الغلام يكون في موضع واحد لضيق مخرجه، وبول الجارية يتفرق لسعة مخرجه، فأمر في الغلام بالنضح أي صب الماء عليه في موضع واحد، وأراد بغسل بول الجارية أن يتتبع بالماء؛ لأنه يقع في مواضع متفرقة، كذا ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار ٦٩/١] وأيده بما أخرجه عن سعيد بن المسيب أنه قال: الرش بالرش، والصب بالصب، ثم أخرج حديث عائشة وفيه "فاتبعه الماء"، وقال: واتباع الماء حكمه حكم الغسل ألا ترى أن رجلاً لو أصاب ثوبه نجاسة فاتبعه الماء طهر ثوبه، ثم أخرج عن أم الفضل قالت: لما ولد الحسين أتيت به إلى النبي ﷺ، فوضعه على صدره، فبال عليه، فأصاب إزاره، فقلت: يا رسول الله! أعطني إزارك أغسله، فقال: **إنما يصب من بول الغلام، ويغسل من بول الجارية**، ثم قال: فثبت أن النضح أراد به الصب حتى لا يتضاد الحديثان المختلفان.

قول أبي حنيفة: وكذا أبي يوسف ذكره الطحاوي.

٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: أتني النبي ﷺ بصبي فبال على ثوبه، فدعا بماء فأثبته إياه.

قال محمد: وهذا نأخذ، تتبعه إياه غسلًا حتى تنقيه، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.
خفيفا من الانقاء أو التنقية

باب الوضوء من المذي

٤٢ - أخبرنا مالك، أخبرني سالم أبو النضر مولى عمر بن عبيد بن معمر التيمي
الضاد المعجمة بضم العين

هشام: هو هشام بن عروة بن الزبير بن العوام الأسدي المدني، روى عن أبيه، وعمه عبد الله بن الزبير، وعنه مالك، وأبو حنيفة، وشعبة، وثقه أبو حاتم وغيره، مات سنة خمس وأربعين ومائة، كذا في "إسعاف المبطل برجال الموطأ" للسيوطي [ص: ٤١] **أبيه:** عروة بن الزبير أبو عبد الله، عن أبيه وأخيه عبد الله، وعلي وابنيه، وعائشة، وعنه بنوه عبد الله، ومحمد وعثمان وهشام، مات سنة أربع وتسعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩]

عائشة: بنت أبي بكر الصديق زوج النبي ﷺ أمها أم رومان بنت عامر بن عويمر بن عبد شمس، تزوجها رسول الله ﷺ بمكة قبل الهجرة بستين، هذا قول أبي عبيدة، وقال غيره: ثلاث سنين، وابتنى بها بالمدينة وهي بنت تسع، وقال أبو الضحى عن مسروق: رأيت أصحاب النبي ﷺ الأكابر يسألونها عن الفرائض، وقال عطاء: كانت عائشة أفقه الناس وأعلم الناس، توفيت سنة سبع وخمسين، وقيل: سنة ثمان وخمسين بسبع عشرة خلت من رمضان. كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [٤٣٥/٤، رقم: ٣٤٦٣]. **بصبي:** يظهر لي أن المراد به ابن أم قيس، ويحتمل أن يكون الحسن بن علي أو الحسين، كذا في "الفتح" [٤٣٢/١]

فأثبته إياه: [الضمير المتصل للبول والمنفصل للماء، ويجوز العكس] زاد مسلم [رقم: ٦٦٢] من طريق عبد الله بن غير عن هشام: "ولم يغسله"، ولابن المنذر من طريق الثوري عن هشام: "فصب عليه الماء"، وللطحاوي: "ففضحه عليه".

تبعه: بصيغة الخطاب، وكذا قرينه، والخطاب عام، وفي بعض النسخ "تنقيه وتبعه" بصيغة المتكلم.

المذي: بفتح الميم وسكون الذال المعجمة وتخفيف الياء على الأفصح، ثم بكسر الذال وشد الياء، ثم الكسر مع التخفيف ماء أبيض رفيع لزج يخرج عند الملاعبة أو تذكر الجماع أو إرادته.

سالم: [ابن أبي أمية القرشي] أبو النضر المدني، روى عن أنس، والسائب بن يزيد، وعنه مالك، والليث والسفيانان، وثقه أحمد وغيره، مات ١٢٩هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٥] **معمر:** ابن عثمان بن عمرو بن سعد بن تيم القرشي كان أحد وجوه قريش وأشرفها، مات بدمشق سنة اثنين وثمانين، وجدّه معمر صحابي ابن عم أبي قحافة والد أبي بكر الصديق، قاله الزرقاني [١٣٥/١]

عن سليمان بن يسار، عن المقداد بن الأسود أن علي بن أبي طالب عليه السلام أمره أن يسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الرجل إذا دنا من أهله فخرج منه المذي ماذا عليه ؟ فإن عندي ابنته وأنا أستحي أن أسأله، فقال المقداد: فسألته، فقال: إذا وجد أحدكم أي تحت عقدي فاطمة ذلك فليطّح فرجه، وليتوضأ وضوءه للصلاة. أي مثل وضوء

سليمان بن يسار: أحد الأعلام، قال النسائي: كان أحد الأئمة، وقال أبو زرعة: ثقة مأمون فاضل، مات ١٠٧هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧] **المقداد:** بن عمرو بن ثعلبة الكندي، والمعروف بابن الأسود، وكان الأسود بن عبد يغوث قد تنبأه وهو صغير فعرف به، شهد بدرًا والمشاهد كلها، مات ٣٣هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٩] وقال ابن عبد البر: هذا الإسناد ليس بمتمصل؛ لأن سليمان بن يسار لم يسمع من المقداد، ولا من علي، ولم ير واحداً منهما، فإنه ولد سنة أربع وثلاثين ولا خلاف أن المقداد توفي سنة ثلاث وثلاثين، وبين سليمان وعلي في هذا الحديث ابن عباس أخرجه مسلم، كذا في "التنوير".

علي بن أبي طالب: اسم أبي طالب عبد مناف بن عبد المطلب، نشأ علي عند النبي صلى الله عليه وسلم، وصلى معه أول الناس، وشهد المشاهد كلها سوى تبوك، ومناقبه كثيرة قتل ليلة الجمعة ثلاث عشرة بقية من رمضان ٤٠هـ بالكوفة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠] **أمره:** وللنسائي [رقم: ١٥٥] أن علياً أمر عماراً أن يسأل، ولا بن حبان: أن علياً قال: سألت. **فإن عندي:** علة لأمره بالسؤال وعدم سؤاله بنفسه.

وأنا أستحي: ذكر الياضي في "الإرشاد والتطهير بفضل تلاوة القرآن العزيز": أن الحياء على أقسام: حياء الجناية كآدم لما قبل له: أفراراً منا؟ قال: بل حياء منك. وحياء التقصير كحياء الملائكة يقولون: ما عبدناك حق عبادتك. وحياء الإجلال كإسرافيل تسربل بجنّاحه حياءً من الله. وحياء الكرم كحياء النبي صلى الله عليه وسلم كان يستحي من أمته أن يقول: أخرجوا، فقال الله: ﴿وَلَا تُسْتَأْذِنِينَ لِحَدِيثٍ﴾ (الأحزاب: ٥٣) وحياء حشمة كحياء علي حين أمر المقداد بالسؤال عن المذي لمكان فاطمة. وحياء الاستحغار كموسى قال: إني لتعرض لي الحاجة من الدنيا فأستحي أن أسئلك يا رب، فقال له: سئلي حتى عن ملح عينيك وعلف شاتك. وحياء الإنعام هو حياء الرب صلى الله عليه وسلم حين يستر علي عبده يوم القيامة، هذا ما نقله الياضي عن "رسالة القشيري".

فليطّح: ضبطه النووي بكسر الضاد، وقال الزركشي: كلام الجوهري يشهد له، لكن نقل عن صاحب الجامع أن الكسر لغة، والأفصح الفتح.

للصلاة: قال الراعي: لقطع احتمال حمل التوضي على الوضوء الحاصلة بغسل الفرج.

٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرني زيد بن أسلم، عن أبيه أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: **إني لأجدّه يتحدّر مني مثل الخريزة، فإذا وجدّ أحدكم ذلك فليغسل فرجه وليتوضأ** أي المذي من الخدور ضد الصعود وضوءه للصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، يغسل موضع المذي ويتوضأ وضوءه للصلاة، وهو قول الذي خرج منه المذي أبي حنيفة رضي الله عنه.

٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا الصلت بن زبيد أنه سأل سليمان بن يسار عن بلل أراد به المذي يحدّه، فقال: **انضح ما تحت ثوبك وآله عنه.** أي اغسل أي إزارك أو سروالك
قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا كثر ذلك من الإنسان وأدخل الشيطان عليه فيه الشك، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

زيد: أبو عبد الله، قال يعقوب بن شيبه: ثقة من أهل الفقه والعلم، كان عالماً بالتفسير له فيه كتاب، توفي ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٣، ١٤] **عن أبيه:** أسلم مولى عمر ثقة مخضرم، مات ٨٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٧] وغيره. **الخريزة:** تصغير الخريزة وهي الجوهرة وفي رواية عنه: "مثل الجمانة" وهي اللؤلؤة. **موضع المذي:** يشير إلى أن المراد بغسل الفرج هو موضع المذي لا غسل الفرج كاملاً، وإنما أطلق بناء على أنه غالباً ينفرد في مواضع من الذكر فيغسل كله احتياطاً، وأما إذا علم موضعه فيكتفي بغسله. **ويتوضأ:** لا رخصة لأحد من علماء المسلمين في المذي الخارج على الصحة، وكلهم يوجب الوضوء منه، وهي سنة مجمع عليها بلا خلاف، فإذا كان خروجه لفساد أو علة فلا وضوء فيه عند مالك، ولا عند سلفه وعلماء بلده؛ لأن ما لا يرقأ ولا ينقطع فلا وجه للوضوء منه، كذا في "الاستذكار" [٢٢، ٢١/٣] **الصلت:** بفتح الصاد المهملة وسكون اللام، ابن زبيد مصغر زيد، أو زياد الكندي، وثقه العجلي وغيره، قاله الزرقاني [١٣٨/١] **واله عنه:** أمر من له يلهي كرضي اشتغل عنه بغيره دفعاً للوسواس، وقد قال رضي الله عنه: **إذا توضأت فانضح،** رواه ابن ماجه عن أبي هريرة أي لدفع الوسواس حتى إذا أحس ببلل قدر أنه بقية الماء لئلا يشوش الشيطان فكره ويتسلط عليه بالوسوسة. **وبهذا نأخذ:** أي بنضح الماء والإعراض عنه.

باب الوضوء مما يشرب منه السباع وتلغ فيه

٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب بن أبي بَلْتَعَةَ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه خرج في ركب فيهم عمرو بن العاص، حتى وردوا حوضاً، فقال عمرو بن العاص:

السباع: هي ما يفترس الحيوان ويأكله فهراً كالأسد والنمر والذئب ونحوها، كذا في "النهاية" [٣٣٧/٢]
وتلغ فيه: يقال: ولغ بلغ ولغاً وولوجاً أي شرب منه بلسانه، وأكثر ما يكون الولوج في السباع، كذا في "النهاية" [٢٢٦/٥] **يحيى بن سعيد:** بن قيس الأنصاري أبو سعيد المدني قاضيهما، روى عن أنس، وعدي بن ثابت، وعلي بن الحسين، وعنه أبو حنيفة، ومالك، وشعبة، قال ابن سعد: ثقة كثير الحديث، حجة ثبت، مات ١٤٣هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٢] **محمد بن إبراهيم:** وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وغيرهم، وقال أحمد: في حديثه شيء، يروي أحاديث مناكير، مات ١٢٠هـ، وهو راوي حديث: **إنما الأعمال بالنيات.** في رواته محمد بن الحسن، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٥]

يحيى: ثقة من التابعين مات ١٠٤هـ، روى له مسلم والأربعة، قاله الزرقاني. [٩٧/١] **بلتعة:** بفتح الباء وسكون اللام بعده تاء فوقية مثناة مفتوحة ثم عين مهملة. **عمر بن الخطاب:** منقطع؛ فإن يحيى لم يدرك عمر.
ركب: الركب اسم جمع كنفر ورهط، وقيل: هو جمع راكب كصاحب وصحب.

عمرو بن العاص: هو عمرو - بالفتح - ابن العاص بن وائل السهمي الصحابي، أسلم عام الحديبية، وولي إمرة مصر مرتين، ومات بها سنة نيف وأربعين، وقيل: بعد الخمسين، كذا ذكره الزرقاني في شرح "الموطأ" [٩٨/١]، وقال: هو في "شرح المواهب اللدنية"، العاص بالياء وحذفها، والصحيح الأول عند أهل العربية، وهو قول الجمهور كما قال النووي وغيره، وفي "تبصير المنتبه" قال النحاس: سمعت الأخفش يقول: سمعت المبرد يقول: هو بالياء لا يجوز حذفها، وقد لحت العامة بحذفها، قال النحاس: هذا يخالف لجميع النحاة يعني أنه من الأسماء المنقوصة، فيجوز فيه إثبات الياء وحذفها، والمبرد لم يخالف النحويين في هذا، وإنما زعم أنه سمي العاصي؛ لأنه أعيص بالسيف أي أقام السيف مقام العضا، وليس هو من العصيان كذا حكاه الأمدى عنه، قلت: وهذا إن مشى في العاصي بن وائل؛ لكنه لا يطرد؛ لأن النبي ﷺ غير اسم العاصي بن الأسود والد عبد الله، فسماه مطيعاً، فهذه يدل على أنه من العصيان، وقال جماعة: لم يسلم من عصاة قريش غيره، فهذا يدل لذلك أيضاً.

يا صاحبَ الحوضِ! هل تَرُدُّ حوضَكَ السَّبَّاحَ؟ فقال عمرُ بن الخطاب: يا صاحبَ الحوضِ! لا تُخْبِرْنَا، فَإِنَّا نَرُدُّ عَلَى السَّبَّاحِ وَتَرُدُّ عَلَيْنَا.

قال محمد: إذا كان الحوض عظيمًا إن حركت منه ناحية لم تتحرك به الناحية الأخرى

هل ترد: أي هل تأتي إليه فتشرب منه سباح البهائم كالذئب والضبع، والثعلب ونحوها، فإن سورها نجس عندنا كسور الكلب؛ لاختلاطه بلعاب متولد من لحم حرام أكله، ولعله كان حوضاً صغيراً يتنجس بملاقات النجاسة، وإلا فلو كان كبيراً لما سئل، ومعنى قوله: "لا تخبرنا" أي لو كنت تعلم أنه ترده السباح؛ لأننا نحن لا نعلم ذلك، فإما طاهر عندنا، فلو استعملناه استعملنا ماء طاهراً، كذا في "الحديقة الندية" لعبد الغني النابلسي شرح "الطريقة المحمدية" للبركلي. **السباح:** لأجل الشرب حتى تمتنع منه. **لا تخبرنا:** الأظهر أن يحمل على إرادة عدم التنجيس وبقاء الماء على طهارته الأصلية، ويدل عليه سؤال الصحابي، وإلا فيكون عبثاً، ثم تعليقه بقوله: "فإننا"، إشارة إلى أن هذا الحال من ضرورات السفر، وما كلفنا بالتحقيق، فلو فتحنا هذا الباب على أنفسنا لوقعنا في مشقة عظيمة، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح لعلي القاري ر.ه. ١٧٥/٢

فإننا نرد: هذا بظاهره يؤيد مذهب مالك أن الماء طهور لا ينجسه شيء إلا ما غير لونه، أو طعمه، أو ريحه. **وترد علينا:** قال ابن الأثير في "جامع الأصول": زاد رزين قال: زاد بعض الرواة في قول عمرو: إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: لها ما أخذت في بطونها، وما بقي فهو لنا طهور وشراب. ونظيره ما رواه ابن ماجه [رقم: ٥١٩] عن أبي سعيد أن رسول الله ﷺ سئل عن الحياض التي بين مكة والمدينة تردها السباع والكلاب والحمير، وعن الطهارة منها، فقال: لها ما حملت في بطونها، ولنا ما غير طهور، وروى الدارقطني في "سننه" [رقم: ٢، ٦٢/١] عن جابر قيل: يا رسول الله! أتتوضأ بما أفضلت الحمير؟ قال: نعم، وما أفضلت السباع، وفي سندهما متكلم فيه، وهذه الأحاديث ذهب الشافعية والمالكية إلى أن سور السباع طاهر لا يضر مخالطته بالماء.

وأما أصحابنا الخنفيه فقالوا بنجاسة، وحملوا أثر عمر على أن غرضه من قوله: "لا تخبرنا" أنك لو أخبرتنا لضاق الحال فلا تخبرنا فإننا نرد على السباح وترد علينا، ولا يضرنا ورودها عند عدم علمنا، ولا يلزمنا الاستفسار من ذلك، ولو كان سور السباع طاهراً لما منع صاحب الحوض عن الإخبار؛ لأن إخباره حينئذ لا يضر، وأما حمله على أن كل ذلك عندنا سواء أخبرتنا أو لم نخبرنا، فلا حاجة إلى إخبارك كما ذكره المالكية والشافعية، فهو وإن كان محتملاً لكن ظاهر سياق الكلام بآياه، وأما قول ابن عبد البر: المعروف عن عمر في احتياطي الدين أنه لو كان ولوغ السباع والحمير والكلب يفسد ماء الغدير لسأل عنه، ولكنه رأى أنه لا يضر الماء. فمنظور فيه بأن مقتضى الاحتياط ليس أن يسأل عن كل أمر عن نجاسته وطهارته، فإن في الدين سعة. **إن حركت:** [الجملة صفة مبنية لمعنى العظم] بصيغة الخطاب العام وما بعده مفعول أو بصيغة المجهول وما بعده فاعل.

الأول: ما ذكره محمد مهنا. وهو التحديد بالتحريك وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه القدماء، وغلط من نسب إليه غيره. والثاني: التحديد بالكسرة. والثالث: التحديد بالضبط. والرابع: التحديد بالسبع في السبع. والخامس: التحديد بالثمانية في الثمانية. والسادس: عشرين في عشرين. والسابع: العشر في العشر. وهو مذهب جمهور أصحابنا المتأخرين. والثامن: خمسة عشر في خمسة عشر. والتاسع: اثنا عشر في اثنا عشر. وفي المذهب الأول ثلاث روايات: التحريك باليد، والتحريك بالغسل، والتحريك بالوضوء، فالجموع اثنا عشر مذهباً لأصحابنا، فإذا ضمته إلى ما تقدم صار المجموع خمسة عشر، ولقد خضت في بحار هذه المباحث وطالعت لتحقيقها كتب أصحابنا =

باب الوضوء بماء البحر

٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا صفوان بن سليم، عن سعيد بن سلمة بن الأزرق، عن
 المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ
 في نسخة: آل بني

= المبسوطة وكتب غيرهم المعتمدة، فوضح لنا ما هو الأرجح منها، وهو الثاني، ثم الثالث، ثم الرابع، وهو
 مذهب قدماء أصحابنا وأئمتنا، والباقية مذاهب ضعيفة، وقد أشبعنا الكلام فيها في "السعاية".

ماء البحر: قد جاء عن عبد الله بن عمر، وعبد الله بن عمرو كراهة الوضوء بماء البحر، وليس فيه لأحد حجة
 مع خلاف السنة، وقد روى قتادة عن موسى بن سلمة الهذلي قد سألت ابن عباس عن الوضوء بماء البحر، قال:
 "هما البحران لا تبالي بأيهما توضأت"، كذا في "الاستذكار" [٩٩/٢]

عن أبي هريرة: هذا الحديث أخرجه الشافعي من طريق مالك وأصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٩،
 والنسائي رقم: ٥٩، وأبو داود رقم: ٨٣، وابن ماجه رقم: ٣٨٦] وابن حبان، وابن الجارود،
 والحاكم والدارقطني والبيهقي، وصححه البخاري، وتعقبه ابن عبد البر بأنه لو كان صحيحاً لأخرجه في
 صحيحه، ورد ابن دقيق العيد وغيره بأنه لم يلتزم استيعاب كل الصحيح، ثم حكم ابن عبد البر بصحته لتلقي
 العلماء له بالقبول فقبله من حيث المعنى، ورد من حيث الإسناد، وقد حكم بصحة جملة من الأحاديث التي
 لا تبلغ درجة هذا، ورجح ابن مندة صحته، وصححه الضياء وابن المنذر والبيهقي، ومداره على صفوان بن
 سليم، عن سعيد بن سلمة، عن المغيرة بن أبي بردة، عن أبي هريرة.

قال الشافعي: في إسناده من لا أعرفه، قال البيهقي: يحتمل أنه يريد سعيداً والمغيرة أو كليهما مع أنه لم يتفرد به
 سعيد، فقد رواه عن المغيرة يحيى بن سعيد الأنصاري إلا أنه اختلف عليه، فرواه ابن عيينة، عن يحيى بن سعيد، عن
 رجل من العرب يقال له: المغيرة بن عبد الله بن أبي بردة أن ناساً من بني مدلج أتوا النبي ﷺ فذكره، وقيل: عنه عن
 المغيرة، عن رجل من بني مدلج، وقيل: عنه عن المغيرة عن أبيه، وقيل: عنه عن المغيرة بل عبد الله أو عبد الله بن
 المغيرة، وقيل: عنه عن عبد الله بن المغيرة عن أبيه عن رجل من بني مدلج اسمه عبد الله، وقيل: عنه عن المغيرة عن
 عبد الله بن المغيرة، عن أبي بردة مرفوعاً، وقيل: عنه عن المغيرة، عن عبد الله المدلجي، ذكر هذه كله الدارقطني،
 وقال: أشبهها بالصواب قول مالك، فأما المغيرة فقد روى عن أبي داود أنه قال: المغيرة عن أبي بردة معروف.

وقال ابن عبد البر: وجدت اسمه في مغازي موسى بن نصير، ووثقه النسائي، فمن قال: إنه مجهول لا يعرف فقد
 غلط، وأما سعيد بن سلمة - بفتححتين - فقد تابع صفوان على روايته له عنه أبو كثير الجلاح، رواه عنه الليث بن
 سعد، وعمرو بن الحارث وغيرهما، ومن طريق الليث رواه أحمد والحاكم والبيهقي، وسياقه أتم، واختلف في اسم
 السائل في هذا الحديث فوقع في بعض الطرق التي ذكرها الدارقطني أن اسمه عبد الله المدلجي، وأورده الطبراني =

فقال: إنا نركبُ الْبَحْرَ ونَحْمِلُ معنا القليلَ من الماء، فإن تَوَضَّأنا به عَطَّشْنَا، أَفَتَوَضَّأُ
 أي نحن ورفقاؤنا
 بماء البحر؟ فقال رسول الله ﷺ: "هو الطَّهْرُ".....

= في من اسمه عبد، وتبعه أبو موسى، فقال: اسمه عبد بن زمعة البلوي، وقال ابن منيع: بلغني أن اسمه عبد، وقيل: عبيد مصغراً، وقال السمعاني في "الأنساب" [١٨٢/٤]: إن اسمه العركي وهو غلط، فإنما العركي وصف له وهو ملاح السفينة، وقال البغوي: اسمه حميد بن صخر، هذا ملخص ما في "التلخيص الخبير في تخريج أحاديث شرح الراعي الكبير" للحافظ ابن حجر العسقلاني، وفي "إسعاف الميطأ" صفوان بن سليم - بالضم - المدي الزهري مولاهم الفقيه، روى عن مولا حميد بن عبد الرحمن بن عوف، وابن عمر، وأنس وجماعة، وعنه مالك وزيد بن أسلم ومحمد بن المنكدر والليث والسيفانان، قال ابن سعد: كان ثقة كثير الحديث عابداً، وقال: هو رجل يستشفى بمحيطه وينزل القطر من السماء بذكره، مات ١٢٤هـ، وسعيد بن سلمة - بفتحيتين - المخزومي، روى عنه صفوان والجلاح، وثقه النسائي، والمغيرة بن أبي بردة حجازي من بني عبد الدار، وثقه النسائي.

وقال الترمذي في "جامعه": سألت محمد بن إسماعيل البخاري عن هذا الحديث، فقال: صحيح، فقلت: إن هشيماً يقول: فيه المغيرة بن برزة - أي بفتح الباء الموحدة وسكون الراء المهملة ثم زاي معجمة - فقال: وهم فيه، إنما هو المغيرة بن أبي بردة بضم الباء وسكون الراء المهملة بعدها دال مهملة. وفي "الإكمال": سئل أبو زرعة عن اسم والد المغيرة، فقال: لا أعرفه. وفي "الإلمام بأحاديث الأحكام" لابن دقيق العيد: ذكرنا في "كتاب الإمام" وجوه التعليل التي يعلل بها هذا الحديث، وحاصلها راجع إلى الاضطراب في الإسناد، والاختلاف في بعض الرواة، ودعوى الجهالة في سعيد بن سعيد؛ لكونه لم يرد عنه إلا صفوان فيما زعم بعضهم، وفي المغيرة ابن أبي بردة، وأيضاً فمن العلل الاختلاف في الإسناد والإرسال، ويقدم الأحفظ المرسل على المسند الأقل حفظاً، وهذا الأخير إذا ثبت عدالة المسند غير قادح على المختار عند أهل الأصول.

وأما الجهالة المذكورة في سعيد فقد قدمنا من كلام ابن مندة ما يقتضي رواية الجلاح عنه مع صفوان، وذلك - على المشهور عند المحدثين - يرفع الجهالة عن الراوي، وأما المغيرة فقد ذكرنا من كلام ابن مندة أيضاً موافقة يحيى بن سعيد لسعيد بن سلمة في الرواية عن المغيرة أيضاً، ووقع لنا ثالث يروي عن المغيرة وهو يزيد بن يحيى القرشي، وأما الاختلاف والاضطراب فقد ذكرنا ما قيل في الجواب عنه في "الإمام".

البحر: الملح؛ لأنه المتوهم فيه؛ لأنه مالخ وريحه متن. **هو الطهور إلخ:** [أي الطاهر في ذاته المطهر لغيره] كذا أخرجه النسائي [رقم: ٥٩] والترمذي [رقم: ٦٩] وأبو داود [رقم: ٨٣] وابن ماجه [رقم: ٣٨٦] وابن حبان [رقم: ١٢٤٣] وفي رواية الدارمي في "سننه" من حديثه: أتى رجال من بني مدلج فقالوا: يا رسول الله! إنا أصحاب هذا البحر نعالج الصيد على رمث فنغرب فيه الليلة والليلتين والثلاث والأربع ونحمل معنا من العذب لشفاهنا، فإن نحن تَوَضَّأنا حشينا على أنفسنا، وإن نحن أثَرنا بأنفسنا وتَوَضَّأنا من البحر وجدنا في أنفسنا من ذلك، =

ماؤه الحلال مَيِّتَةٌ."

قال محمد: وبهذا نأخذ، ماء البحر ظهور كغيره من المياه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة. أي عامة العلماء

باب المسح على الخفين

٤٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن عباد بن زياد من ولد

= فقال: توضؤوا منه، فإنه الطاهر ماؤه الحلال مَيِّتَةٌ، وأخرج نحوه ابن ماجه والحاكم وابن حبان والدارقطني [رقم: ١٣، ٣٦/١] وأحمد [رقم: ٨٧٢٠] وأبو نعيم من حديث جابر والحاكم من حديث علي، وعبد الرزاق من حديث أنس، والحاكم والدارقطني من حديث ابن عباس، وابن عبد البر من حديث الفراسي، والدارقطني والحاكم من حديث عبد الله بن عمر، وابن حبان والدارقطني من حديث أبي بكر.

الحلال مَيِّتَةٌ: قال الرافعي: لما عرف النبي ﷺ اشتباه الأمر على السائل في ماء البحر أشفق أن يشتهبه عليه حكم ميتة، وقد يتلّى بها ركب البحر، فعقب الجواب عن سؤاله ببيان حكم الميتة، كذا في "التنوير" [٤٥/١].

من المياه: من ماء السماء والتلج والبرد وغير ذلك، وأما كراهة التوضي به كما هو منقول عن ابن عمر وابن عمرو فليس لأمر في طهارته، بل لأن تحت البحر ناراً والبحار تسحر يوم القيامة ناراً كما ذكره عبد الوهاب الشعراني في "اليواقيت". المسح: نقل ابن المنذر عن ابن المبارك قال: ليس في مسح الخفين عن الصحابة اختلاف؛ لأن كل من روى عنه إنكاره روي عنه إثباته، وقال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً أنكره إلا مالكا في رواية أنكرها أكثر أصحابه، والروايات الصحيحة عنه مصرحة بإثباته، وموطأه يشهد للمسح، وعليها جميع أصحابه، وجميع أهل السنة، كذا قال الزرقاني [١٢٥/١].

عباد: أبو خرب، وثقه ابن حبان، ولاء معاوية سجستان، ومات ١٠٠هـ، كذا في "الإسعاف".

من ولد إِبْن: وهم من مالك، وإنما هو مولى المغيرة، قاله الشافعي ومصعب الزبيري وأبو حاتم والدارقطني وابن عبد البر، قال: وانفرد يحيى وعبد الرحمن بن مهدي بوجه ثلث فقالوا: عن أبيه ولم يقله من رواة الموطأ غيرهما، وإنما يقولون عن المغيرة بن شعبة، ثم هو منقطع، فعباد لم يسمع من المغيرة ولا رآه، وإنما يرويّه الزهري عن عباد عن عروة وحزمة ابني المغيرة عن المغيرة، وربما حدث الزهري عن عروة وحده، قال الدارقطني: فوهم مالك في إسناده في موضعين أحدهما: قوله: عباد من ولد المغيرة، والثاني: إسقاطه عروة وحزمة، كذا في "تنوير الحوالك" [٥٧/١]، وههنا وهم آخر من صاحب هذا الكتاب، أو من نساخه، وهو إسقاط المغيرة بن شعبة، فإن هذا الحديث معروف من حديثه، ومروي كذلك في جميع كتب الحديث، ونسخ هذا الكتاب على ما رأينا ست نسخ، والسابعة التي عليها شرح القاري ليس فيها ذكر المغيرة بل عبارتها عن عباد بن زيد من ولد المغيرة أن النبي ﷺ... الحديث، مع أن نفس عبارة الحديث تشهد بأن القصة مع صحابي لا مع عباد كما يستفاد بسبب سقوط ذكر المغيرة.

المغيرة بن شعبة أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَهَبَ لِحَاجَتِهِ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، قَالَ : فَذَهَبَتْ مَعَهُ بَئَاءُ،
 قَالَ : فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ، فَسَكَبْتُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَغَسَلَ وَجْهَهُ، ثُمَّ ذَهَبَ يُخْرِجُ يَدَيْهِ فَلَمْ
 يَسْتَطِعْ مِنْ ضَيْقِ كُمِّي جُبَّتِي، فَأَخْرَجَهُمَا مِنْ تَحْتِ جُبَّتِي فَغَسَلَ يَدَيْهِ وَمَسَحَ بِرَأْسِهِ
 وَمَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، ثُمَّ جَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ يُؤْمِمُهُمْ قَدْ صَلَّى
 بِهِمْ سَجْدَةً، فَصَلَّى مَعَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ،

المغيرة: هو بن شعبة بن أبي عامر بن مسعود بن معتب بن مالك بن كعب الثقفي، يكنى أبا عبد الله أو أبا عيسى،
 أسلم عام الحندق وقدم مهاجراً، وقيل: إن أول مشاهدته الحديبية، توفي سنة خمسين بالكوفة، كذا في
 "الاستيعاب" [رقم: ٢٥١٢، ٧/٤، ٩] **غزوة تبوك:** زاد مسلم وأبو داود [رقم: ١٤٩]، "قبل الفجر"، وكانت
 غزوة تبوك سنة تسع من الهجرة، وهي آخر غزواته ﷺ، وهي من أطراف الشام المقاربة للمدينة، وقيل: سميت
 بذلك؛ لأنه ﷺ رأى أصحابه ييكون عين تبوك أي يدخلون فيها القدح ويحرقونه ليخرج الماء، فقال: **ما زلتهم**
تبوكونها بؤكاً. بئاء: وللبخاري في الجهاد: أنه ﷺ هو الذي أمره أن يتبعه بالإداوة، وأنه انطلق حتى توارى عني،
 فقضى حاجته، ثم أقبل فنوضاً، وعند أحمد [رقم: ١٨٢٥] عن المغيرة أن الماء الذي توضع به أخذه المغيرة من
 أعرابية صبته له من قربة كانت جلد ميتة، وأن النبي ﷺ قال له: سلها إن كانت دبغتها فهو طهورها، وأنها
 قالت: والله دبغتها، كذا في "ضياء الساري" شرح صحيح البخاري لعبد الله بن سالم البصري المكي.

فسكبت: [سكب الماء يسكبه: صبّه] فيه جواز الاستعانة في الوضوء. **فلم يستطع:** فيه لبس الضيق من الثياب
 بل ينبغي أن يكون ذلك في الغزو مستحباً لما في ذلك من التأهب والتأسي برسول الله ﷺ في لباسه مثل ذلك في
 السفر، وليس به بأس في الحضر، وفيه أن العمل الذي لا طول فيه جائز في أثناء الوضوء، ولا يلزم من ذلك استئناف
 الوضوء. **كمي جبته:** هي ما قطع من الثياب مشمراً. **فأخرجهم:** زاد مسلم: "وألقى الحجة على منكبيه".

تحت جبته: أي من داخلها من طرف الذيل. **جاء:** لابن سعد: فأنسفر الناس بصلاتهم حتى خافوا الشمس،
 فقدموا عبد الرحمن. **يؤمهم:** فيه أنه إذا خيف فوت وقت الصلاة أو فوت الوقت المختار لم ينظر الإمام وإن
 كان فاضلاً جداً وقد احتج الشافعي بأن أول الوقت أفضل بهذا الحديث.

سجدة: أي ركعة، زاد مسلم وأبو داود: "من صلاة الفجر". **فصلي معهم:** [زاد مسلم وأبو داود: "وراء
 عبد الرحمن بن عوف"] فيه جواز صلاة الفاضل خلف المفضول، أخرج ابن سعد في "الطبقات" بسند صحيح عن
 المغيرة أنه سئل هل أمّ النبي ﷺ أحد من الأمة غير أبي بكر؟ قال: نعم، كنا في سفر، فلما كان من السحر انطلق
 وانطلقت معه حتى تبرزنا عن الناس، فنزل عن راحلته فتعيب عني حتى ما أراه، فمكث طويلاً، ثم جاء فصبيت عليه، =

ثم صلى الركعة التي بقيت، ففرغ الناس له، ثم قال لهم: قد أحسنتم.

٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن بن رقيش أنه قال: رأيت أنس بن مالك أتى قباء، فبال، ثم أتى بماء فتوضأ فغسل وجهه ويديه إلى المرفقين، ومسح برأسه، ثم مسح على الخفين، ثم صلى.

٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار أن عبد الله بن عمر قدم الكوفة على سعد بن أبي وقاص وهو أميرها، فراه عبد الله وهو يمسح على الخفين، فأنكر ذلك عليه،
من قبل عمر

= فتوضأ ومسح على خفيه، ثم ركبنا، فأدركنا الناس وقد أقيمت الصلاة فتقدمهم عبد الرحمن بن عوف وقد صلى ركعة وهم في الثانية، فذهبت أودنه فنهاني، فصلينا الركعة التي أدركنا، وقضينا التي سبقنا، فقال النبي ﷺ حين صلى خلف عبد الرحمن: ما قبض بي قط حتى يصلي خلف رجل صالح من أمته، كذا في "التنوير" [٥٩، ٥٨/١]

ثم صلى الركعة إلخ: كان فعله هذا كقوله: إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه. ففرغ الناس: لسبقهم رسول الله ﷺ بالصلاة وأكثروا التسبيح رجاء أن يشير إليهم هل يعيدونها أم لا. قد أحسنتم: فيه دليل على أنه ينبغي أن يحمد ويشكر كل من بدر إلى أداء فرضه. سعيد: الأشعري المدني ثقة من صغار التابعين، قاله الزرقاني.

رأيت إلخ: لم يرو عن أحد من الصحابة إنكار المسح على الخفين إلا عن ابن عباس وأبي هريرة وعائشة، أما ابن عباس وأبو هريرة: فقد جاء عنهما بالأحاديث الحسان خلاف ذلك، وموافقة لسائر الصحابة، ولا أعلم أحداً من الصحابة جاء عنه إنكار المسح على الخفين ممن لم يختلف عنه فيه إلا عائشة، كذا في "الاستذكار" [٢٤١، ٢٤٠/٢]

مسح: في الاستدلال بفعل الصحابة بعده ﷺ إيماء إلى أن المسح على الخفين ليس من منسوخ الأحكام. عبد الله بن دينار: المدني أبو عبد الرحمن مولى عبد الله بن عمر، وثقه أحمد، مات ١٢٧هـ، كذا في الإسماعيل. سعد بن أبي وقاص: [مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب] أبو إسحاق أحد العشرة المبشرة، مات سنة خمس وخمسين، وقيل: سنة ست، وقيل: سبع، وقيل: ثمان وقيل: أربع.

فأنكر: فيه أن الصحابي القديم الصحبة قد يخفى عليه من الأمور الجلية في الشرع ما يطلع عليه غيره؛ لأن ابن عمر أنكر المسح على الخفين مع قدم صحبته وكثرة روايته، قال الحافظ: ويحتمل أن يكون ابن عمر إنما أنكر المسح في الحضر لا في السفر، ومع ذلك فالفائدة بحالها، زاد القسطلاني: وأما السفر فقد كان ابن عمر يعلمه كما رواه ابن أبي خيثمة في "تاريخه الكبير" وابن أبي شيبة في "مصنفه" من رواية عاصم عن سالم عنه: رأيت النبي ﷺ يمسح على الخفين في السفر، كذا في "ضياء الساري".

فقال له: سَلْ أَبَاكَ إِذَا قَدِمْتَ عَلَيْهِ، فَنَسِيَ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَسْأَلَهُ حَتَّى قَدِمَ سَعْدٌ، فَقَالَ: أَسَأَلْتَ أَبَاكَ؟ فَقَالَ: لَا، فَسَأَلَهُ عَبْدَ اللَّهِ، فَقَالَ: إِذَا أَدْخَلْتَ رَجُلِيكَ فِي الْخَفَيْنِ وَهُمَا طَاهِرَتَانِ فَامْسَحْ عَلَيْهِمَا، قَالَ عَبْدَ اللَّهِ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا مِنَ الْغَائِطِ؟ قَالَ: وَإِنْ جَاءَ أَحَدُكُمُ مِنَ الْغَائِطِ.

٥٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ بَالَ بِالسُّوقِ،

فَقَالَ لَا: وَفِي رَوَايَةٍ لِأَحْمَدَ [رقم: ٨٧، ١٤/١] مِنْ وَجْهِ آخَرَ: فَلَمَّا اجْتَمَعْنَا عِنْدَ عُمَرَ قَالَ لِي سَعْدٌ: سَلْ أَبَاكَ. **فَقَالَ:** وَلَابِنِ خَزِيمَةَ: فَقَالَ عُمَرُ: كُنَّا وَنَحْنُ مَعَ نَبِينَا ﷺ نَمَسَحُ عَلَى خِفَافِنَا لَا نَرَى بِذَلِكَ بَأْسًا.

إِذَا أَدْخَلْتَ إِيَّاهُ: قَدْ ثَبَتَ ذَلِكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ حَدِيثِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الْمَغِيرَةِ عَنْ أَبِيهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، رَوَاهُ عَنِ الشَّعْبِيِّ يُونُسَ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَزَكَرِيَّا بْنُ أَبِي زَائِدَةَ، وَقَالَ الشَّعْبِيُّ: شَهِدَ لِي عُرْوَةُ عَلَى أَبِيهِ، وَشَهِدَ أَبُوهُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ. وَاجْمَعَ الْفُقَهَاءُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْمَسْحُ عَلَى الْخَفَيْنِ إِلَّا لِمَنْ لَبَسَهُمَا عَلَى طَهَارَةٍ إِلَّا أَنَّهُمْ اخْتَلَفُوا فِي مَنْ قَدِمَ فِي وَضُوئِهِ غَسَلَ رِجْلَيْهِ وَلَبَسَ خَفِيهِ، ثُمَّ أَمَّ وَضُوءَهُ هَلْ يَمْسَحُ عَلَيْهِمَا أَمْ لَا، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى قَوْلٍ مِنْ أَجَازٍ تَقْدِمْ أَعْضَاءَ الْوَضُوءِ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ وَلَمْ يَوْجِبِ النَّسَقُ وَلَا التَّرْتِيبُ، كَذَا فِي "الاسْتِذْكَارِ".

وَهُمَا طَاهِرَتَانِ: اسْتَدَلَّ الشَّافِعِيُّ عَلَى اشْتِرَاطِ اللَّبْسِ عَلَى طَهَارَةِ كَامِلَةٍ بِأَحَادِيثٍ مِنْهُمَا: مَا فِي "الصَّحِيحَيْنِ" [البخاري رقم: ٢٠٦، ومسلم رقم: ٦٣١] مِنْ حَدِيثِ الْمَغِيرَةِ: دَعَمَا فَبَايَ أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَتَيْنِ، وَعَلَى الْخِلَافِ يَظْهَرُ فِي مَسْأَلَتَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: إِذَا حَدَّثَ ثُمَّ غَسَلَ رِجْلَيْهِ، ثُمَّ لَبَسَ الْخَفَيْنِ، ثُمَّ مَسَحَ عَلَيْهِمَا، ثُمَّ أَكْمَلَ وَضُوءَهُ، وَالثَّانِيَةُ: إِذَا أَحْدَثَ ثُمَّ تَوَضَّأَ فَلَمَّا غَسَلَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ لَبَسَ عَلَيْهَا الْخَفَ، ثُمَّ غَسَلَ الْآخَرَى، ثُمَّ لَبَسَ الْخَفَ، فَإِنْ هَذَا الْمَسْحُ جَائِزٌ عِنْدَنَا فِي الصَّوْرَتَيْنِ خِلَافًا لَهُمْ وَهُمْ يَطْلُقُونَ النُّقْلَ عَنْ مَذْهَبِنَا، وَيَقُولُونَ: الْخَفِيَّةُ لَا يَشْتَرِطُونَ كَمَالَ الطَّهَارَةِ فِي الْمَسْحِ، كَذَا فِي "نَصْبِ الرَّايَةِ لِتَخْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ" لِلزُّبَيْعِيِّ [١٩٠/١].

طَاهِرَتَانِ: أَيُّ عِنْدَ وَجُودِ الْحَدَثِ بَعْدَ الْمَسْحِ. **وَإِنْ جَاءَ أَحَدُنَا إِيَّاهُ:** وَفِي "الْبَخَارِيِّ" [رقم: ٢٠٢] عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ سَعْدٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخَفَيْنِ، وَابْنُ عُمَرَ سَأَلَ أَبَاهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ: نَعَمْ، إِذَا حَدَّثَكَ شَيْئًا سَعَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا تَسْأَلْ عَنْهُ غَيْرَهُ.

مِنَ الْغَائِطِ: الْغُوطُ عَمَقُ الْأَرْضِ الْأَبْعَدُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْمَطْمَئِثِ مِنَ الْأَرْضِ: غَائِطٌ، وَمِنْهُ قِيلَ لِمَوْضِعِ قَضَاءِ الْحَاجَةِ: الْغَائِطُ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنْ تَقْتَضِيَ فِي الْمُنْخَفِضِ مِنَ الْأَرْضِ حَيْثُ هُوَ أَسْتَرٌ لَهُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهِ حَتَّى صَارَ يَطْلُقُ عَلَى النُّجُو نَفْسَهُ، وَقَدْ تَكَرَّرَ فِي الْحَدِيثِ بِمَعْنَى الْحَدَثِ وَالْمَكَانِ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ". **بِالسُّوقِ:** [لَعَلَّهُ فِي مَوْضِعٍ أَعَدَّ هُنَاكَ لِذَلِكَ] سَمِيَ السُّوقُ بِهِ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَسَاقُونَ إِلَيْهِ، وَقِيلَ: هُوَ بِالْفَتْحِ اسْمُ مَوْضِعٍ.

ثم توضأ فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ثم دُعي لحنّاة حين دخل المسجد ليصلي عليها، فَمَسَحَ على خَفَيْهِ ثم صلى.

٥١ - أخبرنا مالك، أخبرني هشام بن عروة، عن أبيه أنه رأى أباه يمسح على الخفين على ظهورهما لا يمسح بطولهما، قال: ثم يرفعُ العمامة فيمسح برأسه.

فمسح: قال أبو عمر: تأخير مسح الخفين محمول عند أصحابنا أنه نسي، وقال غيره: لأنه كان برجليه علة فلم يمكنه الجلوس في السوق حتى أتى المسجد، فجلس ومسح والمسجد قريب من السوق، وقال الباغي: يمتثل أنه نسي، وأنه اعتقد جواز تفريق الطهارة، وأنه لعجز الماء عن الكفاية، وقد قال ابن القاسم في "المجموعة": لم يأخذ مالك بفعل ابن عمر رضي الله عنه في تأخير المسح، كذا قال الزرقاني [١٣٠/١]، وفيه ما لا يخفى.

على خفيه: فيه جواز تفريق فرائض الوضوء خلافاً للمالكية، فإن الولاء عندهم ضروري وقد أولوا هذا الأثر بتأويلات ركيكة. **ثم صلى:** ومن المعلوم أنه لا فرق بين صلاة الحنّاة وغيرها في اعتبار شرائطها.

أنه رأى أباه: قال القاري: أي الزبير بن العوام أحد العشرة المبشرة، [فتح المغطى ٧٥/١] وهو مبني على أن ضمير أباه راجع إلى "عروة" المذكور في قوله: "عن أبيه"، وكذا ضمير "أنه"، لكن في "موطأ يحيى" وشرحه للزرقاني [١٣١/١] مالك عن هشام بن عروة أنه رأى أباه يمسح على الخفين، قال هشام: وكان عروة لا يزيد إذا مسح على الخفين على أن يمسح ظهورهما، ولا يمسح بطولهما، ومثله في "استذكار ابن عبد البر" [٢٥٩/٢]، فعلى هذا الضميران راجعان إلى هشام، والمراد بالأب في كلا الموضعين هو عروة بن الزبير والد هشام، لا الزبير والد عروة، ويكون قوله: "أنه رأى أباه" بياناً لقوله: "عن أبيه" والمعنى أخبرني هشام عن حال أبيه عروة وهو أنه أي هشام رآه يمسح على الخفين إلخ.

على ظهورهما إلخ: لم يختلف قول مالك: إن المسح على الخفين على حسب ما وصف ابن شهاب أنه يدخل إحدى يديه تحت الخف والأخرى فوقه إلا أنه لا يرى الإعادة على من اقتصر على مسح ظهور الخفين إلا في الوقت، وأما الشافعي رضي الله عنه: فقد نص أنه لا يجوز المسح على أسفل الخف، ويجزئه على ظهره فقط، ويستحب أن لا يقصر أحد عن مسح ظهور الخفين ويطولهما معاً كقول مالك، وهو قول عبد الله بن عمر، ذكر عبد الرزاق عن ابن جريج، عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يمسح ظهور خفيه ويطولهما، والحجة لمالك والشافعي حديث المغيرة بن شعبة عن النبي ﷺ "أنه كان يمسح أعلى الخف وأسفله" رواه ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة، عن كاتب المغيرة عن المغيرة، ولم يسمعه ثور من رجاء، وقد ذكر علته في "التمهيد"، وقال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: يمسح ظهور الخفين دون بطولهما، وبه قال أحمد وإسحاق وداود، وهو قول علي بن أبي طالب، =

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، ونرى المسح للمقيم يوماً وليلة وثلاثة أيام ولياليها للمسافر، وقال مالك بن أنس: لا يمسح المقيم على الخفين،

= وقيس بن سعد بن عباد، والحسن البصري، وعروة بن الزبير، وعطاء ابن أبي رباح، وجماعة، والحجة لهم ما ذكره أبو داود [رقم: ١٦٢] عن علي قال: "لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله ﷺ يمسح على ظاهر خفيه" وروى ابن أبي الزناد، عن أبيه، عن عروة بن الزبير، عن المغيرة، قال "رأيت رسول الله ﷺ يمسح ظهور الخفين، وهذان الحديثان يدلان على بطلان قول أشهب ومن تابعه في أنه يجوز الاختصار في المسح على باطن الخف، كذا في "الاستذكار" [٢/٢٦٠ - ٢٦٣]

وبهذا كله: من نفس المسح، وكونه على الظهر، وجواز التفريق بينه وبين باقي الفرائض، وجوازه في الحضر والسفر بعد لبسه على طهارة كاملة وغير ذلك.

يوماً وليلة: هكذا ورد في حديث علي عن النبي ﷺ "أنه جعل المسح ثلاثة أيام ولياليهن للمسافر، ويوماً وليلة للمقيم"، أخرجه مسلم، وأبو داود، وأخرج الترمذي [رقم: ٩٦، والنسائي رقم: ١٢٦، وابن ماجه رقم: ٤٧٨] وصححه، والنسائي وابن ماجه عن صفوان "كان رسول الله ﷺ يأمرنا إذا كنا سفراً أن لا ننزع خفافنا ثلاثة أيام ولياليهن إلا عن جنابة" وأخرج أبو داود رقم: ١٥٧، والترمذي رقم: ٩٥، عن خزعة مرفوعاً: **المسح على الخفين للمسافر ثلاثة أيام، وللمقيم يوم وليلة**، وأخرج نحوه أحمد وإسحاق والبخاري والطبراني من حديث عوف بن مالك، وابن خزعة والطبراني من حديث أبي بكر، فبهذه الأخبار وأمثالها قال أصحابنا بالتوقيت، وبه قال سفيان الثوري، والأوزاعي، والحسن بن حي، والشافعي، وأحمد، وداود، كذا في "الاستذكار" [٢/٢٤٩، ٢٥١]، وفيه أيضاً ثبت التوقيت عن علي، وابن مسعود، وابن عباس، وسعد بن أبي وقاص على اختلاف عنه، وعمار بن ياسر، وحذيفة، وأبي مسعود، والمغيرة، وهو الاحتياط عندي.

وقالت طائفة: "لا توقيت في المسح"، يروى ذلك عن الشعبي، وربيعة، والليث، وأكثر أصحاب مالك، كذا ذكره العيني وذكر ابن عبد البر أنه روي مثله عن عمر، وسعد، وعقبة بن عامر، وابن عمر، والحسن البصري، والحجة لهم في هذا حديث أبي بن عمارة قلت: يا رسول الله! أمسح على الخفين؟ قال: **نعم**، قلت: يوماً؟ قال: **نعم**، قلت: ويومين؟ قال: **نعم**، قلت: وثلاثة؟ قال: **نعم**، وما شئت: أخرجه أبو داود وابن ماجه والدارقطني، وهو حديث ضعيف، ضعفه البخاري وقال أبو داود: واحتلف في إسناده، وليس بالقوي، وقال أبو زرعة: رجاله لا يعرفون، وقال ابن حبان: لست أعتد على إسناده، وقال ابن عبد البر: لا يثبت، وليس إسناده بقائم، كذا ذكره الحفاظ ابن حجر في تخريج أحاديث شرح الوجيز للرافعي.

وقال مالك إلخ: هذا الذي حكاه عنه، إنما هو رواية عنه غير معتمدة، فقد روي عنه في ذلك ثلاثة روايات: إحداهما: وهي أشد نكارة من إنكار المسح في الحضر والسفر، والثانية: كراهة المسح في الحضر وجوازه في السفر، =

وعامة هذه الآثار التي روى مالك في المسح إنما هي في المقيم، ثم قال: لا يمسخ المقيم على الخفين.

باب المسح على العمامة والخمار

٥٢ - أخبرنا مالك، قال: بلغني عن جابر بن عبد الله أنه سئل عن العمامة، فقال: لا، حتى يمس الشعر الماء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

= والثالثة: إجازة المسح في الحضر والسفر، كذا ذكره ابن عبد البر [الاستذكار ٢/٢٤٣]، وذكر العيني نقلاً عن النووي أنه روي عنه ست روايات: إحداها: لا يجوز المسح أصلاً، ثانيها: يكره، ثالثها: يجوز من غير توقيت وهي المشهورة عند أصحابه، ورابعها: يجوز مؤقتاً، وخامسها: يجوز للمسافر دون المقيم، وسادسها: يجوز لهما، وقال ابن عبد البر: موطأ مالك يشهد للمسح في الحضر والسفر.

وعامة هذه الآثار إلخ: رد على مالك بأن أثر ابن عمر وسعد وأنس وعمر التي ذكرها في الموطأ دالة على جواز المسح في الحضر، فكيف يجوز إنكاره مع ورودها، واحتج بعض أصحابه بأن المسح شرع لمشقة السفر، وهي مفقودة في الحضر، ورد ابن عبد البر بأن القياس والنظر لا يعرج عليه مع صحة الأثر، ومنهم من قال: أحاديث المسح في الحضر لا ثبت شيء منها، وفيه مبالغة واضحة. **المقيم:** قال عبد الله بن سالم المكي في "ضياء الساري": المعروف عن المالكية الآن قولان: الجواز مطلقاً. والجواز للمسافر دون المقيم، وجزم بهذا ابن الحاجب، وصحح البابي الأول، ونقل أن مالكا إنما كان يتوقف فيه في خاصة نفسه مع إفتائه بالجواز.

العمامة: بكسر العين ما يعتم به الرجل رأسه. **والخمار:** بالكسر ما تقنع به المرأة رأسها.

بلغني: قال سفيان: إذا قال مالك: بلغني فهو إسناد قوي، كذا قال القاري رحمته الله [٧٧/١] **جابر:** أبو عبد الله، وقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو محمد، غزا مع النبي ﷺ تسع عشرة غزوة، ولم يشهد بدرأ، ومات بالمدينة، وقيل: بمكة سنة ثمان وسبعين، وقيل: تسع، وقيل: سبع، وقيل: أربع، كذا في "الإسعاف" [ص: ٩]

عبد الله: بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الأنصاري المدني. **يمس الشعر:** من الإمساس أو المس أي يصيب الشعر بالنصب على أنه مفعول مقدم "الماء" بالرفع أو النصب. **وبهذا نأخذ:** أي بعدم جواز المسح على العمامة.

٥٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: رأيت صفية ابنة أبي عبيد تتوضأ وتنزع خمارها، ثم تمسح برأسها.

قال نافع: وأنا يومئذ صغير.

لم يبلغ فلذلك رآها

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يمسح على الخمار ولا العمامة، بلغنا أن المسح على العمامة كان فترك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

في بدء الأمر

صفية: امرأة عبد الله بن عمر تزوجها في حياة أبيه، وأصدقها عمر عنه أربع مائة درهم، وولدت له واقداً وأبا بكر وأبا عبيدة وعبيد الله وعمر وحفصة وسودة، قال ابن مندة: أدركت النبي ﷺ ولم تسمع منه، وأنكره الدار قطني، وذكرها العجلي وابن حبان في ثقات التابعين، كذا قال الزرقاني [١٢٤/١]

لا يمسح الخ: اختلف فيه الآثار، فروي عن النبي ﷺ "أنه مسح على عمامة" من حديث عمرو بن أمية الضمري، وبلال بن المغيرة بن شعبة، وأنس، وكلها معلولة، وروي عن جماعة من الصحابة والتابعين ذكرهم المصنفون: ابن أبي شعبة، وعبد الرزاق، وابن المنذر وغيرهم، وبه قال الأوزاعي، وأبو عبيد القاسم بن سلام، وأحمد بن حنبل، وإسحاق للآثار الواردة في ذلك، وقياساً على الخفين، وقالت طائفة من هؤلاء بجواز مسح المرأة على الخمار، ورووا عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها كانت تمسح على خمارها، وأما الذين لم يروا المسح على العمامة والخمار فعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد، والشعبي، والنخعي، وحماد بن أبي سليمان، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وأصحابهم، والحجة ظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ (المائدة: ٦)، ومن مسح على العمامة لم يمسح برأسه، كذا في "الاستذكار" [٢١٧/٢ - ٢٢٠]

بلغنا الخ: لم نجد إلى الآن ما يدل على كون مسح العمامة منسوخاً، لكن ذكروا أن بلاغات محمد مسندة فلعل عنده وصل بإسناده. والعمامة من فقهاءنا: ذهب الجمهور إلى عدم الاختصار على المسح على العمامة، وقال الخطابي: فرض الله المسح بالرأس والحديث في مسح العمامة محتمل للتأويل فلا يترك المتيقن للمحتمل، قال: وقياسه على الخف بعيد؛ لأنه يشق نزعها، وتعقب بأن الذين أجازوا شرطوا فيه المشقة في نزعها، وقالوا: الآية لا تنفي ذلك، ولا سيما عند من يحمل المشترك على حقيقته ومجازه، وإلى هذا ذهب الأوزاعي، والثوري - في رواية عنه - وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن خزيمة وابن المنذر، وقال ابن المنذر: ثبت ذلك عن أبي بكر وعمر، وقد صح أن النبي ﷺ قال: إن يطع الناس أبا بكر وعمر يرشدوا، كذا في "فتح الباري".

باب الاغتسال من الجنابة

٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان إذا اغتسل من الجنابة أفرغ على يده اليمنى فغسلها، ثم غسل فرجَه، ومضمض واستنشق، وغسل وجهه، ونضح في عينيه، ثم غسل يده اليمنى ثم اليسرى، ثم غسل رأسه، ثم اغتسل وأفاض الماء على جلده. ^{بشماله} ^{بيمينه} ^{عطف نفسه}

قال محمد: وهذا كله نأخذ إلا النضح في العينين، فإن ذلك ليس بواجب علي الناس في الجنابة، وهو قول أبي حنيفة ومالك بن أنس والعامه.

باب الرجل تصفيه الجنابة من الليل

٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما ذكر.... ^{بالاحتلام أو غيره} ^{مولى عبد الله بن عمر}

ونضح: أي رش في عينيه، هذا شيء لم يتابع عليه؛ لأن الذي عليه غسل ما ظهر لا ما بطن، وله أشياء شذ فيها حملة الورع عليها، وفي أكثر الموطأت: وسئل مالك عن نضح ابن عمر الماء في عينيه، فقال: ليس على ذلك العمل عندنا، كذا في "الاستذكار" [٧٦/٣] وهذا كله نأخذ: أي بما أفاده هذا الحديث من الأفعال، فبعضها فرائض عندنا كالضمضة والاستنشاق وغسل سائر البدن، وباقيها من تقدم غسل اليدين وتعقيبه بغسل الفرج، وإن لم يكن عليه نجاسة، والتوضي وغير ذلك سنن.

عبد الله بن دينار: هكذا رواه مالك في الموطأ باتفاق من رواية الموطأ ورواه خارج الموطأ عن نافع بدل عبد الله ابن دينار، قال أبو علي: والحديث لمالك عنهما جميعاً، وقال ابن عبد البر: الحديث لمالك عنهما جميعاً، لكن المحفوظ عن عبد الله بن دينار، وحديث نافع غريب. وقد رواه عنه كذلك حمزة أو ستة فلا غرابة، وإن ساقه الدار قطني فمراده خارج الموطأ، فهي غرابة خاصة بالنسبة إلى رواية الموطأ، كذا في "الفتح" [٥١٨/١]

عمر ذكر: مقتضاه أنه من مسند ابن عمر، كما هو عند أكثر الرواة، ورواه أبو نوح عن مالك فزاد فيه: "عن عمر" وقد بين النسائي سبب ذلك في روايته من طريق ابن عون عن نافع، قال: أصاب ابن عمر جنابة، فأتى عمر فذكر ذلك له، فأتى عمر النبي ﷺ فاستأمره، فقال: ليتوضأ ويرقد، وعلى هذا فالضمير في قوله في حديث الباب "أنه تصفيه" يعود إلى ابن عمر، لا على عمر، وقوله في الجواب "توضأ" يحتمل أن يكون ابن عمر حاضراً فوجه الخطاب إليه، كذا قال الزرقاني [١٥٢/١]

لرسول الله ﷺ أنه تُصِيبُهُ الجنابةُ من الليل، قال: تَوَضَّأَ وَاغْسَلَ ذَكَرَكَ وَتَمَّ.

قال محمد: وإن لم يتوضأ ولم يغسل ذكره حتى ينام فلا بأس بذلك أيضاً.

أنه تصيبه: روى ابن أبي شيبة بسند رجاله ثقات عن شداد بن أوس الصحابي إذا أجنب أحدكم من الليل ثم أراد أن ينام، فليتوضأ، فإنه نصف غسل الجنابة، كذا في "الفتح" [٥١٩/١]

توضأ: قال ابن الجوزي: الحكمة فيه أن الملائكة تبعد عن الوسخ والريح الكريهة؛ وأن الشياطين تقرب من ذلك، وقال النووي: اختلف في حكمة هذا الوضوء، فقال أصحابنا: لأنه يخفف الحدث، وقيل: لعله أن ينشط إلى الغسل إذا بل أعضائه، وقيل: ليبت على إحدى الطهارتين خشية أن يموت في منامه، وأخرج الطبراني في "الكبير" بسند لا بأس به عن ميمونة بنت سعد، قلت: يا رسول الله! هل يأكل أحدنا وهو جنب؟ قال: لا، **حتى يتوضأ**، قلت: هل يرقد الجنب؟ قال: ما أحب أن يرقد وهو جنب **حتى يتوضأ**، فإن أحشى أن يتوفى فلا يحضره جبريل، وقال الباجي: لا يبطل هذا الوضوء ببول ولا غائط، قلت: يخرج من هذا لغز لطيف، فيقال: لنا وضوء لا يبطله الحدث، وإنما يبطله الجماع، كذا في "التنوير" [٦٨/١]

واغسل ذكرَكَ: في رواية أبي نوح: **ذكرَكَ ثم تَوَضَّأَ ثم تم**، وهو يرد على من حمله على ظاهره، فقال: يجوز تقديم الوضوء على غسل الذكر؛ لأنه ليس بوضوء يرفع الحدث، وإنما هو للتعبّد؛ إذ الجنابة أشد من مس الذكر، وقال ابن دقيق العيد: جاء الحديث بصيغة الأمر، وجاء بصيغة الشرط، وهو متمسك لمن قال بوجوبه، وقال ابن عبد البر: ذهب الجمهور إلى أنه الاستنجاب، وذهب أهل الظاهر إلى إيجابه، وهو شذوذ، وقال ابن العربي: قال مالك والشافعي: لا يجوز للجنب أن ينام قبل أن يتوضأ، واستنكر بعض المتأخرين هذا النقل، وقال: لم يقل الشافعي بوجوبه، ولا يعرف ذلك أصحابه، وهو كما قال، لكن كلام ابن العربي محمول على أنه أراد نفي الإباحة المستوية الطرفين لا إثبات الوجوب، أو أراد وجوب سنة أي متأكد الاستنجاب، ونقل الطحاوي عن أبي يوسف أنه ذهب إلى عدم الاستنجاب، وتمسك بما رواه أبو إسحاق السبيعي عن الأسود عن عائشة "أنه عليه السلام كان يجنب ثم ينام ولا يمس ماء"، رواه أبو داود وغيره، وتعبق بأن الحفاظ قالوا: إن أبا إسحاق غلط فيه، وبأنه لو صح حمل على أنه ترك الوضوء لبان الجواز، لثلا يعتقد وجوبه، أو أن معنى قولها: "لم يمس ماء" أي للغسل وأورد الطحاوي ما يدل على ذلك، ثم جنح الطحاوي إلى أن المراد بالوضوء التنظيف، واحتج بأن ابن عمر راوي الحديث: "كان يتوضأ وهو جنب، ولا يغسل رجله" كما رواه مالك في الموطأ عن نافع، وأجيب بأنه ثبت تقييد الوضوء بالصلاة من رواية عائشة فيعتمد، ويحمل ترك ابن عمر غسل رجله على أنه كان للعدو، وقال جمهور العلماء: المراد بالوضوء ههنا الوضوء الشرعي، كذا في "الفتح" [٥١٨/١، ٥١٩]

فلا بأس بذلك: يشير إلى أنه ليس بضروري حتى لو ترك لزمه إثم، بل هو أمر مستحب من فعل فقد أحسن ومن لا فلا حرج، وهذا هو قول الثوري: كما قال ابن عبد البر، قال أبو حنيفة وأصحابه والثوري: لا بأس =

٥٦ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن أبي إسحاق السبيعي، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصيب من أهله، ثم ينام ولا يمس ماءً، فإن استيقظ من آخر الليل عاد واغتسل.

إلى الوطء

= أن ينام جنب على غير وضوء، وأحب إليهم أن يتوضأ، وقال الليث: لا ينام الجنب حتى يتوضأ رجلاً كان أو امرأة، ولا أعلم أحداً أوجبه إلا طائفة من أهل الظاهر، وسائر الفقهاء لا يوجبونه، وأكثرهم يأمرهم به ويستحبونه، وهو قول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وجماعة من الصحابة والتابعين. فظهر من ههنا أنه لا خلاف في هذه المسألة بين أصحابنا وبين الشافعية وغيرهم ما عدا الظاهرية إلا أن يكون الاستحباب عندهم متاكداً، وعند أصحابنا غير متأكد.

أبي إسحاق: هو عمرو بن عبد الله بن عبيد، ويقال: علي السبيعي نسبة إلى سبيع - بالفتح - قبيلة من همدان، الكوفي، ولد لستين بقتاً من خلافة عثمان، وروى عن علي بن أبي طالب، والمغيرة بن شعبة، وقد رآهما ولم يسمع منهما، وعن سليمان بن صرد، وزيد بن أرقم، والبراء بن عازب، وجابر بن سبرة، والنعمان بن بشير، والأسود بن يزيد النخعي، وأخيه عبد الرحمن بن يزيد، وابنه عبد الرحمن بن الأسود، وسعيد بن جبير، والحارث الأعور وغيرهم، وعنه ابنه يونس، وابن ابنه إسرائيل بن يونس، وابن ابنه الآخر يوسف بن إسحاق، وقائدة، وسليمان التيمي، ومسعر، والثوري، وسفيان بن عيينة، وآخرون، قال أحمد وابن معين والنسائي والعجلي وأبو حاتم: ثقة، وله مناقب جمّة مبسوطة في "تذيب التهذيب" [رقم: ٥٩٤٨، ٣٤٠/٤، ٣٤١]، وكانت وفاته سنة ١٢٨هـ، أو ١٢٩هـ، أو ١٢٦هـ، أو ١٢٧هـ، قاله غير واحد. **الأسود:** هو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، نسبة إلى نخع قبيلة بالكوفة، روى عن أبي بكر، وعمر، وحذيفة، وبلال، وعائشة، وأبي مخزومة، وأبي موسى، وابن مسعود، وكان فقيهاً زاهداً مفتياً من أصحابه، روى عنه أبو إسحاق السبيعي، وإبراهيم النخعي، وهو ابن أخته، وأبو بردة بن أبي موسى، وجماعة، وثقه أحمد، ويحيى وابن سعد، والعجلي، توفي بالكوفة ٧٥هـ، وقيل: ٧٤هـ، قاله ابن أبي شيبة، كذا في "تذيب التهذيب" [رقم: ٦٢٥، ٢٧٥/١]

ولا يمس ماء: قال يزيد بن هارون: هذا الحديث خطأ، وقال الترمذي: يريد أن قوله: "من غير أن يمس ماء" خطأ من السبيعي، وقال البيهقي: طعن الحفاظ في هذه اللفظة وتوهموها مأخوذة من غير الأسود، وأن السبيعي دلس، قال البيهقي: وحديث السبيعي بهذه الزيادة صحيح من جهة الرواية؛ لأنه بين سماعه من الأسود، والمذلس إذا بين سماعه ممن روى عنه وكان ثقة فلا وجه لرده، قال النووي: فالحديث صحيح، وجوابه من وجهين، أحدهما: رواه البيهقي عن ابن شريح، واستحسنه أن معناه لا يمس ماء للغسل، والثاني: أن المراد كان يترك الوضوء في بعض الأحوال لبيان الجواز، وهذا عندي حسن أو أحسن، كذا في "مرقاة الصعود إلى سنن أبي داود" للسيوطي.

قال محمد: هذا الحديث أرفق بالناس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الاغتسال يوم الجمعة

٥٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل".

٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا صفوان بن سليم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد رضي الله عنه الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم".

هذا الحديث: لكن الحديث الأول أصح وأرجح. **يوم الجمعة:** بضم الجيم والميم لغة الحجاز، وفتح الميم لغة تميم، وإسكانهما لغة عقيل. **إذا أتى:** أي أراد أن يجيء كما في رواية الليث عن نافع عند "مسلم": إذا أراد أحدكم أن يأتي. **أحدكم:** بإضافة "أحد" إلى ضمير الجمع، وذلك يعم الرجال والنساء والصبيان. **الجمعة:** أي الصلاة أو المكان الذي تقام فيه، وذكر المجيء لكونه الغالب وإلا فالحكم شامل لمن كان مقيماً بالجامع. **فليغتسل:** قال الحافظ ابن حجر: رواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهور جداً، فقد اعتنى بتخريج طريقه أبو عوانة في "صحيحه" فساقه من طريق سبعين نفساً رَوَاهُ عن نافع، وقد تتبع ما فاته وجمعت ما وقع لي من طريقه في جزء مفرد فبلغت أسماء من رواه عن نافع مائة وعشرون نفساً. [فتح الباري: ٤٦١/٢]

صفوان: المدني أبو عبد الله الزهري. **عطاء:** الهلالي أبو محمد المدني عن ابن مسعود، وزيد وابن عمر، وعنه أبو حنيفة، وزيد بن أسلم، وآخرون، وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي وغيرهم، مات سنة أربع وتسعين، وقيل: سنة ثلاث ومائة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩] **أبي سعيد:** اسمه سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الأنصاري الخدري، وخدرة وخداره بطنان من الأنصار، كان من الحفاظ الكثيرين الفضلاء العقلاء، مات ٧٤هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٩٥٩، ١٦٧/٢] **غسل يوم الجمعة:** ظاهر إضافته لـ"يوم" حجة؛ لأن الغسل لليوم لا للجمعة، وهو قول جماعة، ومذهب مالك والشافعي وأبي حنيفة وغيرهم أنه للصلاة لا لليوم، وقد روى مسلم هذا الحديث بلفظ: **الغسل يوم الجمعة**، وكذا رواه الشيخان من وجه آخر عن أبي سعيد، قاله الزرقاني [٣٠١/١] **واجب:** أي متأكد، قال ابن عبد البر: ليس المراد أنه واجب فرضاً بل هو مؤول أي واجب في السنة، أو في المروءة، أو في الأخلاق الجميلة كما تقول العرب: وجب حقلك. [الاستذكار: ١٨/٥]

محتلم: أي بالغ، وهو مجاز؛ لأن الاحتلام يستلزم البلوغ، والقرينة المانعة عن الحمل على الحقيقة أن الاحتلام إذا كان معه الإنزال موجب للغسل سواء كان يوم الجمعة أم لا، كذا في "الكواكب الدراري" [٥/٦]

٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن ابن السباق أن رسول الله ﷺ قال: "يا معشر المسلمين! هذا يوم جعله الله تعالى عيداً للمسلمين فاغتسلوا، ومن كان عنده طيب فلا يضره أن يمسه منه، وعليكم بالسواك." ^{أي الزمونه}

٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرني المقرئ، عن أبي هريرة أنه قال: غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم كغسل الجنابة.

ابن السباق: [يفتح السين المهملة وتشديد الموحدة] عبيد المدني الثقفي وثقه ابن حبان. أن رسول الله: قال السيوطي وصله ابن ماجه من طريق صالح بن أبي الأخضر عن الزهري عن عبيد بن السباق عن ابن عباس به، واسم ابن السباق عبيد، وهو من ثقات التابعين بالمدينة، كذا قاله القاري. [فتح المغطى ٨٣/١]

يا معشر المسلمين: قال النووي في "شرح مسلم": المعشر الطائفة الذين يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والنساء معشر، والأنبياء معشر، وكذا ما أشبهه. **يوم جعله الله:** أي لهذه الأمة خاصة جزم به أبو سعد في "شرف المصطفى" وابن سراقه. **فاغتسلوا:** الأمر عندنا محمول على الندب والفضل بدليل قول عائشة: كان الناس عمال أنفسهم، وكانوا يشهدون الجمعة بهيأتهم، فقليل لهم "لو اغتسلتم لكلا يؤذي بعضهم بعضاً برئعه، كذا في "الاستذكار" [٢٩٨/٥، ٣٠]

أن يمسه منه: فيه استحباب مس الطيب لمن قدر عليه يوم الجمعة والعديد، وذلك مندوب إليه حسن مرغوب فيه، وقد كان أبو هريرة يوجب الطيب ولعله وجوب سنة أو أدب، كذا في "الاستذكار" [٢٩٨/٥، ٢١]

وعليكم بالسواك: [قال الرافعي في "شرح المسند": السواك فيما حكى ابن دريد من قوهم: سككت الشيء إذا دلكته سوكا] العلماء كلهم يندبون إليه ويستحبونه وليس بواجب عندهم، قال الشافعي: لو كان واجباً لأمرهم به شق أو لم يشق، وقد قال: **لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك.**

المقرئ: هو بضم الموحدة وفتحها، كان مجاوراً للمقبرة فنسب إليها، اختلط قبل موته بأربع سنين، وكان سماع مالك وشيوخه قبله، قاله الزرقاني [٢٩٨/١]، واسمه سعيد بن أبي سعيد كيسان المدني، اتفقوا على توثيقه، مات سنة ثلاث وعشرين ومائة كذا في "الإسعاف" [ص: ١٦] **كغسل الجنابة:** قد حكى ابن المنذر عن أبي هريرة وعن عمار بن ياسر وغيرهما الوجوب الحقيقي، وهو قول الظاهرية، ورواية عن أحمد، فلا يؤول قول أبي هريرة بأنه في الصفة لا في الوجوب؛ لأنه مذهبه، كذا قال الزرقاني [٢٩٨/١]

- ٦١ - **أخبرنا مالك**، أخبرني نافع أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا اغتسل.
- ٦٢ - **أخبرنا مالك**، أخبرني الزهري، عن سالم بن عبد الله^{لا يذهب}، عن أبيه أن رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ دخل المسجد يوم الجمعة وعمر بن الخطاب يخطب الناس، فقال: آية ساعة هذه؟ فقال الرجل: انقلبت من السوق فسمعت النداء فما زدت على أن توضأت ثم أقبلت، قال عمر: والوضوء أيضاً، وقد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل.

إلا اغتسل: اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه كان يغتسل يوم الجمعة والعیدین ويوم عرفة، أخرجه أحمد والطبراني من حديث الفاكه، ولأبي داود [رقم: ٣٤٨] من حديث عائشة كان رسول الله ﷺ يغتسل من أربع: من الجنابة، ويوم الجمعة، ومن الحجامة، ومن غسل الميت، وبهذه الأخبار ذهب محققوا أصحابنا إلى الاستئذان.

سالم بن عبد الله: ابن عمر بن الخطاب، أبو عمر أحد الأئمة الفقهاء السبعة بالمدينة، قال مالك: لم يكن أحد في زمن سالم أشبه بمن مضى من الصالحين في الزهد والفضل، مات ١٠٦ هـ وقيل: سنة سبع. **أن رجلاً:** سماه ابن وهب وابن القاسم في روايتهما للموطأ: عثمان بن عفان، وقال ابن عبد البر: لا أعلم فيه خلافاً، قال: وكذا وقع في رواية ابن وهب عن أسامة بن زيد الليثي، عن نافع، عن ابن عمر، ورواية معمر عن الزهري عند عبد الرزاق، وفي حديث أبي هريرة في روايته لهذه القصة عند "مسلم"، كذا في "التنوير" [١٢٣/١]

آية: بتشديد الياء تأنيث أي استفهام إنكار وتوبيخ على تأخره إلى هذه الساعة. **انقلبت:** أي رجعت، روى أشهب عن مالك قال: إن الصحابة كانوا يكرهون ترك العمل يوم الجمعة على نحو تعظيم اليهود السبت، والنصارى الأحد، كذا في "التنوير" [١٢٣/١] **فما زدت:** أي لم أشتغل بشيء إلا بالوضوء.

والوضوء أيضاً: [وفيه دليل على عربية "أيضاً"، وقد توقف فيه جمال الدين بن هشام، كذا في مرقاة الصعود] قال النووي: أي توضأت الوضوء فقط، قاله الأزهرى، وقال الحافظ ابن حجر: أي الوضوء أيضاً اقتضرت عليه أو اخترته دون الغسل، والمعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت وتفويت الفضيلة حتى تركت الغسل واقتضرت على الوضوء وجوز القرطبي الرفع على أن خبره محذوف أي والوضوء أيضاً يقتصر عليه. **وقد علمت:** ومع علمك تركت الغسل واكتفيت بالوضوء. **كان يأمر بالغسل:** استدل بهذا اللفظ وبزجر عمر لعثمان في أثناء الخطبة على ترك الغسل من قال بوجوبه، وأجاب عنه الطحاوي بأن عمر لم يأمر عثمان بالرجوع الغسل، وذلك بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فكان ذلك إجماعاً على نفي وجوب الغسل، ولولا ذلك ما تركه عثمان، ولما سكوت عمر عن أمره بإياه بالرجوع، وذكر نحوه ابن خزيمة وابن عبد البر والطبري والخطابي وغيرهم، وارتضاه كثير =

قال محمد: الغسل أفضل يوم الجمعة وليس بواجب، وفي هذا آثار كثيرة.

أي عدم الوجوب

٦٣ - **قال محمد:** أخبرنا الربيع بن صبيح، عن سعيد الرقاشي،

= من شراح صحيح البخاري وغيرهم، ولا يخفى ما فيه فإنه إنما ينتهض دليلاً على من قال باشتراط الغسل لصحة صلاة الجمعة، وهم قوم من الظاهرية، وأما من قال بوجوبه مستقلاً بدون الاشتراط فلا؛ لأن له أن يقول: الغسل وإن كان واجباً لكن تركه عثمان لشغله بأمر وضيق وقت فهو معذور في تركه، ولا يلزم من تركه أن لا يكون واجباً، وإنما لم يأمره عمر بالرجوع؛ لأنه قد وجب عليه أمر آخر وهو سماع الخطبة، فلو أمر بالرجوع لزم اختيار الأدنى وترك الأعلى، وبالجملة وجوب الغسل مقيد بسعة الوقت وعند ضيقه وخوف فوت واجب آخر يسقط وجوبه، فالأولى أن يمنع دلالة قصة عمر على الوجوب بأن زجر عثمان على ترك الغسل وترك الخطبة لأجله يحتمل أن يكون لتركه سنة مؤكدة، فإن الصحابة كانوا يبالغون في الاهتمام بالسنة.

أفضل: هذا يشمل الاستئذان والاستحباب، والأول مختار كثير من أصحابنا، والثاني رأي بعض أصحابنا، والأول أرجح. **وليس بواجب:** وذهب الظاهرية إلى وجوبه أخذاً من ظاهر الأحاديث المارة، وبه قال الحسن وعطاء بن أبي رباح، والمسيب بن رافع، ذكره العيني، وهو المروي عن أحمد في رواية، والمحكي عن أبي هريرة وعمار بن ياسر، كذا قال القسطلاني. وذكر النووي في شرح "صحيح مسلم" [٢٧٩/١]: أن ابن المنذر حكى الوجوب عن مالك، وكلام مالك في الموطأ، وأكثر الروايات عنه ترده، وقال ابن حجر: حكى ابن حزم الوجوب عن عمر وجم غفير من الصحابة ومن بعدهم، ثم ساق الرواية عنهم، لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادراً، وإنما اعتمد ابن حزم في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد: ما كنت أظن مسلماً يدع الغسل يوم الجمعة.

الربيع: هو الربيع بن صبيح - بفتح أولهما - السعدي البصري، صدوق سيء الحفظ، وكان عابداً مجاهداً، قال الرامهرمزي: هو أول من صنف الكتب بالبرص، مات سنة ستين بعد المائة، كذا في "التقريب" [٣٩٤/١]، وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٢٢٧، ١٥١/٢] أنه روى عن الحسن البصري، وحמיד الطويل، ويزيد الرقاشي، وأبي الزبير وأبي غالب وغيرهم، وعنه الثوري، وابن المبارك، وكيع وغيرهم، قال العجلي وابن عدي: لا بأس به.

سعيد الرقاشي: بفتح الراء المهملة وخفة القاف آخره شين معجمة نسبة إلى رقاش اسم امرأة كثر أولادها حتى صاروا قبيلة، وهي بنت سبيعة بن قيس ثعلبية، ذكره السمعاني [٨١/٣] وابن الأثير، فسعيد هذا لعلة سعيد بن عبد الرحمن الرقاشي، ذكره الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٣٢٢٨، ١٤٨/٢] وقال: لينة يجي القطان، ووثقه جماعة، وقال ابن عدي: توقف فيه ابن القطان ولا أرى به بأساً. وقد روي عن ابن سيرين أن عمر بن الخطاب قال: "اتقوا الله واتقوا الناس"، والذي أظن أن هذا من النسخ، فإن هذه الرواية بعينها وجدتها في "كتاب الحجج" وفيه محمد أخبرنا الربيع بن صبيح البصري، عن يزيد الرقاشي، عن أنس، وعن الحسن البصري كلامهما يرفعه إلخ، =

عن أنس بن مالك وعن الحسن البصري، كلاهما يَرْفَعُهُ إلى النبي ﷺ أنه قال:
في نسخة: يرفعانه

= وقال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٦٣٦١، ٢٦٠/٣] في ترجمته: يزيد بن أبان الرقاشي العابد، عن أنس، والحسن، وعند صالح المري وحماد بن سلمة ضعيف. وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٢٢٧، ١٥١/٢] في ترجمة الربيع يزيد الرقاشي من شيوخه وليس لسعيد فيه ذكر، وقال أبو عيسى الترمذي في آخر "شمائله" عند ما روى حديثاً من طريق يزيد الفارسي عن ابن عباس: يزيد الفارسي هو يزيد بن هرمز، وهو أقدم من يزيد الرقاشي، وروى يزيد الفارسي عن ابن عباس أحاديث، ويزيد الرقاشي لم يدرك ابن عباس، وهو يزيد بن أبان الرقاشي، وهو يروي عن أنس بن مالك، ويزيد الفارسي ويزيد الرقاشي كلاهما من أهل البصرة.

الحسن البصري: هو من أجلة التابعين الحسن بن أبي الحسن يسار، أمه مولاة لأم سلمة ولد لستين بقيقاً من خلافة عمر، وقدم من المدينة إلى البصرة بعد قتل عثمان، روى عن جماعة من الصحابة، وروى عنه جمع من التابعين، كان إماماً ثقة ذا علم وزهد وورع وعبادة، مات في رجب ١١٠هـ، كذا في "جامع الأصول"، وله ترجمة طويلة في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٤٥٠، ٥٤١/٢] وغيره.

كلاهما يرفعه: أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٤] والترمذي [رقم: ٤٩٧] والنسائي [رقم: ١٣٨] عن قتادة عن الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ قال الترمذي: حسن صحيح، وقد روى عن الحسن مراسلاً وأخرجه أحمد في "مسنده" [رقم: ٢٠١١، ٨/٥] والبيهقي في "سننه" وابن أبي شيبة في "مصنفه"، وأعله بعض المحدثين بأن الحسن لم يسمع من سمرة كما قال ابن حبان في النوع الرابع من القسم الخامس: الحسن لم يسمع من سمرة شيئاً، وكذا قال ابن معين وشعبة، وقال الدارقطني: الحسن اختلف في سمعه عن سمرة، والحسن لم يسمع من سمرة إلا حديث العقيقة، والجواب عنه: أنه نقل البخاري في أول "تاريخه الأوسط" عن علي بن المديني أن سماع الحسن من سمرة صحيح، ونقله الترمذي عن البخاري وسكت عليه، واختاره الحاكم في "المستدرک" والبراز، فيقدم إثبات هؤلاء على نفي أولئك، وأما مرسله فهو مقبول، فإن مراسيل الحسن معتمدة.

وقد روى هذا الحديث جمع من الصحابة غير سمرة، أخرجه أصحاب الكتب المعتمدة، وضعف بعضها ينحصر بالبعث، منهم أنس أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٠٩١] عنه مرفوعاً: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت تجزئ عنه الفريضة، ومن اغتسل فإله غسل أفضل، وأخرجه الطحاوي [٨٣/١] والبراز والطبراني في "المعجم الأوسط" ومنهم أبو سعيد الخدري أخرجه حديثه البيهقي والبراز، ومنهم أبو هريرة أخرجه حديثه البراز وابن عدي، ومنهم جابر أخرجه عبد بن حميد وعبد الرزاق وابن عدي، ومنهم عبد الرحمن بن سمرة أخرجه الطبراني والعقيلي، ومنهم ابن عباس أخرجه البيهقي، وبالجملة هذا الحديث أصل أصيل، وهو دال على أن الغسل ليس بواجب وإلا فكيف يكون مجرد الوضوء حسناً، واستدل به بعضهم على الاستحباب، وهو كذلك لولا ثبوت مواظبة النبي ﷺ على الغسل يوم الجمعة فإنها دالة على الاستحباب.

"من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت، ومن اغتسل فالتَّغُسُّلُ أفضل."

٦٤ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن حماد عن إبراهيم النخعي بن أبي سليمان قال: سألته عن التَّغُسُّلِ يوم الجمعة، والغسل من الحمامة، والغسل في العيدين، قال: إن اغتسلتَ فحسن، وإن تركتَ فليس عليك، فقلت له: ألم يقل رسول الله ﷺ: "من راح إلى الجمعة فليغتسل"؟ قال: بلى، ولكن ليس من الأمور الواجبة، وإنما هو كقوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ فمن أشهد فقد أحسن، ومن ترك فليس عليه، (البقرة: ٢٨٢)

فيها ونعمت: قال الأصمعي: معناه فبالسنة أخذ ونعمت السنة، وقال أبو حامد: معناه فبالرخصة أخذ؛ لأن السنة الغسل، وقال الحافظ أبو الفضل العراقي: أي ببطهارة الوضوء حصل الواجب في التطهير للجمعة، ونعمت الخصلة هي أي الطهارة، وهو بكسر النون وسكون العين في المشهور، وروي بفتح النون وكسر العين وهو الأصل في هذه اللفظة، وروي نعمت بفتح النون وكسر العين وفتح التاء أي نعمك الله، قال النووي في "شرح المهذب": هذا تصحيف نهبت عليه لئلا يغير به، كذا في "زهر الربى على المجتبي" للسيوطي [٢٠٥/١]

محمد بن أبان: بفتح الألف وخفة الباء الموحدة، هو ممن ضعفه جمع من النقاد، ففي "ميزان الاعتدال" للذهبي [رقم: ٧١٣٤، ٤١/٦]: محمد بن أبان بن صالح القرشي، ويقال له: الجعفي الكوفي، حدث عن زيد بن أسلم وغيره، ضعفه أبو داود وابن معين، وقال البخاري: ليس بالقوي، وقيل: كان مرجئاً. وفي "لسان الميزان" للحافظ ابن حجر [رقم: ٦٣٥٤، ٤٨٨/٢]: قال النسائي: محمد بن أبان بن صالح القرشي كوفي، ليس بثقة، وقال ابن حبان: ضعيف، وقال أحمد: لم يكن ممن يكذب، وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه، فقال: ليس بالقوي يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال البخاري في "التاريخ": يتكلمون في حفظه لا يعتمد عليه. **فليس عليك:** أي لا يلزم عليك من تركه شيء. **فليغتسل:** فإنه أمر وظاهر الأمر للوجوب. **وإنما هو:** يريد أنه ليس كل أمر في الشرع فهو للزوم والوجوب، بل قد يكون الأمر للاستحسان والإباحة.

فليس عليه: أي من ترك الإشهاد على المبايعات فليس عليه شيء، فإن الأمر للندب والاستحباب، لا للإلزام والإيجاب، هذا هو قول الجمهور، وقال الضحاك: هو عزم من الله تعالى، والإشهاد واجب في صغير الحق وكبيره، كذا نقله البغوي في "معالم التنزيل".

وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ فمن انتشر فلا بأس، ومن جلس فلا بأس.

قال حماد: ولقد رأيتُ إبراهيمَ النَّخَعِي يَأْتِي العيدين وما يغتسل.

٦٥ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان، عن ابن جريج، عن عطاء بن أبي رباح قال: كنّا جلوساً عند عبد الله بن عباس، فحضرت الصلاة أي الجمعة، فدعا بوضوء أي جالسين أي جاء وفهنا أي ما يتوضأ به فتوضأ، فقال له بعض أصحابه: ألا تغتسل؟ قال: اليوم يوم بارد، فتوضأ.

٦٦ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن منصور عن إبراهيم قال: كان علقمة بن قيس إذا سافر لم يصل الضحى ولم يغتسل يوم الجمعة.

وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ﴾ أي أديت، فإن القضاء يستعمل لمعنى الأداء، ﴿الصَّلَاةُ﴾ أي صلاة الجمعة، ﴿فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ﴾ للتجارة والتصرف في حوائجكم ﴿وَاتَّقُوا مِنْ قَضَى اللَّهِ﴾ (الجمعة: ١٠) يعني الرزق، وهذا أمر إباحة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُلُمْتُ فَاصْطَادُوا﴾ (المائدة: ٢)، وقال ابن عباس: إن شئت فأخرج، وإن شئت فاقعد، وإن شئت فصل إلى العصر، كذا قال البيهقي. قال حماد: يريد تأييد قول النخعي بفعله.

يأتي العيدين: أي إلى المصلى لصلاة العيدين. وما يغتسل: ظنا منه أنه من الأمور المستحبة فمن ترك فلا حرج. ابن جريج: بضم الجيم مصغراً آخره جيم أيضاً هو عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج الأموي، مولاهم المكي الفقيه ثقة فاضل، توفي سنة خمسين بعد المائة أو بعدها، كذا في "التقريب" [رقم: ٤١٩٣، ٣٥٨/٢] و"الكاشف" [رقم: ٣٤٩٧، ٢٠٤/٢] فتوضأ: تأكيد لتوضأ الأول إن كان الأول على معناه، وإن كان على معنى الإرادة فهو تأسيس، ويمكن أن يكون معناه فثبت على وضوئه ولم يتوجه إلى الغسل.

الحنفي: نسبة إلى قبيلة بني حنيفة لا إلى الإمام أبي حنيفة كما ظنه القاري. [فتح المغطى ٩٠/١] لم يصل: قال القاري: أي لم يصل صلاة الضحى، فإنها مستحبة، وقد تصدق الله عن المسافرين ببعض الفرائض فكيف بالسنة. [فتح المغطى ٩١/١] ولم يغتسل: فيه دلالة على أن غسل يوم الجمعة لصلاة الجمعة لا لنفس اليوم فيسقط استنائه عمن تسقط عنه صلاة الجمعة كالسافر، وقد اختلف فيه، فقيل: إنه لليوم ونسبه إلى الحسن بن زياد صاحب "الهداية" وغيره، ونسبه العيني في "شرح" [٣٤٥/١، ٣٤٦] إلى محمد ودادود الظاهري، والثاني: وهو الصحيح عند الجمهور أنه للصلاة بظاهر الأحاديث: إذا جاء أحدكم الجمعة، ونحو ذلك، ومنشأ الخلاف أن من لا تجب عليه الجمعة ليس لهم الغسل على القول الأول دون الثاني.

٦٧ - قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري، حدثنا منصور، عن مجاهد قال: من اغْتَسَلَ يوم الجمعة بعد طلوع الفجر أجزأه عن غُسل يوم الجمعة.

ابن المنذر الكوفي

سفيان الثوري: هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، نسبة إلى ثور - بالفتح - ابن عبد مناة بن أد بن طابخة، قبيلة، روى عن جماعة كثيرة، وعنه جماعة غفيرة كما بسطه المزني في "تذهيب الكمال" [رقم: ٢٣٩١، ٢٢٠/٣]، وذكر في ترجمته: قال شعبة وابن عيينة وأبو عاصم وابن معين: هو أمير المؤمنين في الحديث، وقال ابن المبارك: كتب عن ألف ومائة شيخ ما كتبت عن أفضل من سفيان، وقال شعبة: سفيان أحفظ مني، وقال ابن مهدي: كان وهب يقدم سفيان في الحفاظ على مالك، وقال الدوري: رأيت يحيى بن معين لا يقدم على سفيان في زمانه أحداً في الفقه والحديث والزهد وكل شيء، مولده ٩٧هـ، وتوفي بالبصرة ١٦١هـ.

مجاهد: هو ابن جبر - بفتح الجيم وسكون الباء الموحدة - أبو الحجاج المخزومي مولاهم المكي المقرئ المفسر الحافظ، سمع سعداً وعائشة، وأبا هريرة، وابن عباس، ولزمه مدة، وقرأ عليه القرآن، وروى عنه الأعمش ومنصور، وابن عون، وقتادة وغيرهم، قال قتادة: أعلم من بقي بالتفسير مجاهد، وقال ابن جريج: لأن أكون سمعت من مجاهد أحب إلي من أهلي ومالي، وكان من أعيان الثقات، كذا في "تذكرة الحفاظ" للذهبي، وذكر في "التقريب" وغيره أن وفاته كانت سنة إحدى أو اثنتين أو ثلاث أو أربع ومائة. **يوم الجمعة:** وأما إن اغتسل قبل طلوع الفجر فظاهر الأخبار أنه لا يكفي في إحراز الفضيلة.

أجزأه: يشير إلى أنه لا يشترط اتصال الغسل بذهابه إلى المسجد، بل لو غسل بعد طلوع الفجر الصادق من الجمعة كفى ذلك، وقال الحافظ ابن حجر في "فتح الباري": استدلل مالك بالحديث في أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلاً بالذهاب، ووافقه الأزواعي والليث، والجمهور قالوا: يجزئ من بعد الفجر، وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل سئل عمن اغتسل ثم أحدث هل يكفيه الوضوء؟ فقال: نعم، ولم أر فيه أعلى من حديث ابن أبيزى، يشير إلى ما أخرجه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى عن أبيه، وله صحة "أنه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ ولا يعيد الغسل.

وذكر صاحب "خلاصة الفتاوى" [١٣/١، ١٤] و"البنية" [٣٤٥/١] وغيرهما: أنه لو اغتسل يوم الجمعة ثم أحدث وصلى بوضوء مستحدث لا ينال ثواب غسل الجمعة عند أبي يوسف، وعند الحسن ينال، وفيه نظر بأن هذا الغسل كما هو مقتضى الأحاديث للظافة ودفع الرائحة لا للطهارة فلا يضر تخلل الحدث، وذكر في "الخلاصة" أيضاً أنه لو اغتسل قبل الصبح ودام على ذلك حتى صلى به الجمعة ينال فضل الغسل عند أبي يوسف، وعند الحسن لا، وفيه نظر ذكره الزيلعي في "شرح الكنز" وهو أنه لا يشترط وجود الاغتسال في ما سن الاغتسال لأجله، وإنما يشترط أن يكون متطهراً فينبغي الإجزاء في الصورة المذكورة عند الحسن أيضاً وقد صرح به قاضي خان في "فتاواه".

٦٨ - قال محمد: أخبرنا عباد بن العوام، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عمرة، عن عائشة قالت: كان الناس عُمَّالاً أنفسهم،
.....

عباد بن العوام: بتشديد الباء الموحدة والواو، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ"، عباد بن العوام الإمام المحدث أبو سهل الواسطي وثقه أبو داود وغيره، قال ابن سعد: كان من نبلاء الرجال في كل أمر، وكان يشيع فحبه الرشيد زماناً، ثم خلى عنه فأقام ببغداد، واختلف في وفاته بعد سنة ثمانين ومائة على أقوال سنة ثلاث، أو خمس، أو ست، أو سبع، وهو متفق على الاحتجاج به. **عمرة:** بالفتح، بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة، كانت في حجر عائشة وربتها، وردت عنها كثيراً من حديثها وعن غيرها، وروى عنها جماعة، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وابنه أبو الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة، وأبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، ماتت سنة ثلاث ومائة، وهي من التابعيات المشهورات، كذا قال ابن الأثير الجزري في "جامع الأصول".

قالت إلخ: أخرجه أبو داود [رقم: ٣٥٢] عنها بلفظ: كان الناس مهان أنفسهم فيروحون إلى الجمعة بهيأتهم فقيل لهم: لو اغتسلتم، وروى عن عكرمة أن ناساً من أهل العراق جاءوا إلى ابن عباس فقالوا: أترى الغسل يوم الجمعة واجباً؟ قال: لا، ولكنه أطهر، وسأخبركم كيف بدء الغسل؟ كان الناس مجهودين يلبسون الصوف ويعملون على ظهورهم، وكان مسجدهم ضيقاً مقارب السقف، فخرج رسول الله ﷺ في يوم حار، وعرق الناس في ذلك الصوف حتى ثارت منهم رياح، أذى بذلك بعضهم بعضاً، فلما وجد رسول الله ﷺ تلك الرياح قال: أيها الناس! إذا كان هذا اليوم فاعتسلوا وليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه وطيبه، قال ابن عباس: ثم جاء الله بالخير، ولبسوا غير الصوف، وكفوا العمل، ووسع مسجدهم، وذهب بعض الذي كان يؤدي بعضهم بعضاً من العرق.

وفي رواية النسائي عن عائشة: إنما كان الناس يسكنون العالية فيحضرون الجمعة وهم وسخ، فإذا أصابهم الريح سطعت أرواحهم فيتأذى به الناس، فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: **أولا يعتسلون؟** وفي لفظ "مسلم" [رقم: ١٩٥٨]: كان الناس يتنابون الجمعة من منازلهم ومن العوالي فيأتون في العباء ويصيههم الغبار، فيخرج منهم الريح، فأتى رسول الله ﷺ إنسان منهم وهو عندي، فقال: **لو أنكم تطهروا نيوكم هذا**، وقال الطحاوي [شرح معاني الآثار ٨٢/١] بعد ما روى عن ابن عباس نحو ما مر: فهذا ابن عباس يخبر أن ذلك الأمر الذي كان من رسول الله ﷺ به لم يكن للوجوب عليهم، وإنما كان لعلقة، ثم ذهبت تلك العلة، فذهب الغسل، وهو أحد من روى عنه عن رسول الله أنه كان يأمر بالغسل، وقال بعد رواية قول عائشة: فهذه عائشة تخبر بأن رسول الله ﷺ إنما كان ندهم إلى الغسل للعلقة التي أخبر بها ابن عباس، وأنه لم يجعل ذلك عليهم حتماً. **عمال أنفسهم:** أي يعملون بأيديهم لأنفسهم بالمزراعة وغيرها، ولم يكن لهم خوادم.

فكانوا يَرُوحون إلى الجمعة هَيَاتَم، فكان يقال لهم : لو اغتسلتم.
من حضرة الرسالة

باب الاغتسال يومَ العيدين

٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يغتسل قبل أن يَغْدُوَ إلى العيد.

أي يذهب بالغداء

٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يغتسل يوم الفطر قبل أن يغدو.
وفي نسخة: أخبرني

قال محمد: الغسل يوم العيد حسن وليس بواجب، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب التيمم بالصَّعِيدِ

٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أنه أقبل هو وعبد الله بن عمر من الجُرف.....

إلى الجمعة: أي يذهبون لصلاة الجمعة على هَيَاتَم ولباسهم المعتاد من غير غسل، ولا استعمال طيب، ولا تغيير لباس.
لو اغتسلتم: دل هذا الخبر على أن الغسل إنما يعتد به إذا كان قبل الصلاة، فإن اغتسل بعد الصلاة لا يعتد به، وقد حكى ابن عبد البر الإجماع عليه، وذهب ابن حزم الظاهري ومن تبعه إلى أنه يكفي بالغسل يوم الجمعة سواء كان قبل الصلاة أو بعدها، وهو خلاف الأحاديث الواردة في شرعية الغسل، وقد رده ابن حجر في "فتح الباري" [٤٦٢/٢] بأحسن رد. **قبل أن يغدو**: استنبط منه صاحب "البحر الرائق" [١١٨/١] أن غسل العيد للصلاة لا لليوم، وذكر إلياس زاده في "شرح النقاية": لم ينقل في هذا الغسل أنه لليوم أو للصلاة، وينبغي أن يكون مثل الجمعة؛ لأن في العيدين أيضاً الاجتماع فيستحب الاغتسال دفعاً للرائحة الكريهة.

حسن: هذا يشتمل الاستئذان والاستحباب، فمن قال باستئذان غسل يوم الجمعة قال باستئذان غسل العيدين، ومن قال باستحبابه قال باستحبابه، والأرجح هو الأول؛ لما روى ابن ماجه عن الفاكه بن سعد أن رسول الله ﷺ كان يغتسل يوم الفطر ويوم الأضحى، قال الحافظ ابن حجر في تخريج أحاديث "شرح الوجيز" للرافعي: رواه البزار والبخاري وابن قانع وعبد الله بن أحمد في زيادات المسند من حديث الفاكه، وإسناده ضعيف، ورواه البزار من حديث أبي رافع، وإسناده ضعيف أيضاً، وفي الباب من الموقوف عن علي رواه الشافعي، وعن ابن عمر رواه مالك، وروى البيهقي عن عروة بن الزبير أنه اغتسل للعيد وقال: إنه السنة.

التيمم: هو في اللغة القصد، وفي الشرع: القصد إلى الصعيد لمسح الوجه واليدين بنية استباحة الصلاة ونحوها.
الجرف: بضم فسكون أو بضمين موضع على ثلاثة أميال من المدينة.

حتى إذا كان بالمربد نزل عبد الله بن عمر فتييم صعيداً طيباً، فمسح وجهه ويديه إلى المرفقين، ثم صلى.

٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أي معها حفظاً للوقت أنها قالت: خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعض أسفاره حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات...
الشك من عائشة

بالمربد: بكسر الميم وسكون الراء وموحدة مفتوحة ودال مهملة على ميل أو ميلين من المدينة قاله الباجي. **فتيمم:** قال الباجي: فيه التيمم في الحضر لعدم الماء؛ إذ ليس بين الجرف والمدينة مسافة القصر، قال محمد بن مسلمة: وإنما تيمم بالمربد؛ لأنه خاف فوات الوقت يعني المستحب، وروي في البخاري أنه دخل المدينة والشمس مرتفعة ولم يعد وإلى جوازه في الحضر ذهب مالك وأصحابه وأبو حنيفة والشافعي، وقال زفر وأبو يوسف: لا يجوز التيمم في الحضر بحال، كذا قال الزرقاني [١٧٢/١] **عبد الرحمن:** هو ابن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق المدني الفقيه، وثقه أحمد وغير واحد، مات بالشام ١٢٦هـ، كذا في "الإسعاف" (ص: ٢٧).

أبيه: هو ابن محمد بن أبي بكر الصديق المدني، قال ابن سعد: ثقة رفيع، عالم فقيه ورع، مات سنة ست ومائة على الصحيح، كذا قال السيوطي وغيره. **في بعض أسفاره:** قال ابن حجر في "فتح الباري": قال ابن عبد البر في "التمهيد": يقال: إنه كان في غزاة بني المصطلق، وجزم في "الاستذكار" وسبقه إلى ذلك ابن سعد وابن حبان، وغزاة بني المصطلق هي غزاة المريسيع، وفيها وقعت قصة الإفك لعائشة، وكان ابتداء ذلك بسبب وقوع عقدتها، فإن كان ما صرحوا به ثابتاً حمل على أنه سقط منها في تلك السفرة مرتين، لاختلاف القصتين كما هو بين في سياقهما، واستبعد بعض شيوخنا ذلك، قال: لأن المريسيع من ناحية مكة بين قديد والساحل، وهذه القصة كانت من ناحية خيبر، لقولها في الحديث: "حتى إذا كنا بالبيداء أو بذات الجيش" وهما بين المدينة وخيبر، جزم به النووي.

قلت: وما جزم به بخالف لما جزم به ابن التين فإنه قال: البيداء هي ذو الحليفة بالقرب من المدينة من طريق مكة، وذات الجيش وراء ذي الحليفة، وقال أبو عبيد الله البكري في "معجمه": البيداء أدنى إلى مكة من ذي الحليفة، ثم ساق حديث عائشة، ثم ساق حديث ابن عمر قال: "يبدأؤكم هذه التي تكذبون فيها ما أهل رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا من عند المسجد" الحديث، قال: والبيداء هو الشرف الذي قدام ذي الحليفة في طريق مكة، وذات الجيش من المدينة على بريد، وبينها وبين العقيق سبعة أميال، والعقيق من طريق مكة لا من طريق خيبر، فاستقام ما قاله ابن التين. [فتح الباري ١/٥٦٩، ٥٧٠]

الجيش انقطع عِقدِي، فأقام رسولُ الله ﷺ على التماسه، وأقام الناسُ وليسوا على ماء وليس معهم ماء، فأتى الناس إلى أبي بكر فقالوا: ألا ترى إلى ما صنعت عائشة؟ أقامت برسول الله ﷺ وبالناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، قالت: فجاء أبو بكر ﷺ ورسول الله ﷺ وأضع رأسه على فخذي قد نام، فقال: حبست رسول الله ﷺ والناس، وليسوا على ماء وليس معهم ماء، قالت: فعائتي وقال ما شاء الله أن يقول، وجعل يطعنني بيده في خاصرتي، فلا يمنعي من التحرك إلا رأس رسول الله ﷺ على فخذي، فنام رسول الله ﷺ حتى أصبح على غير ماء،.....
أي كونه واستقراره

انقطع: في التفسير من رواية عمرو بن الحارث: سقطت قلادة لي بالبيداء ونحن داخلون المدينة فأناخ النبي ﷺ ونزل، وهذا مشعر بأن ذلك كان عند قربهم من المدينة، كذا في "الفتح" [٥٧٠/١] **عقدي:** بكسر المهملة كل ما يعقد ويعلق في العنق يسمى قلادة، ولأبي داود من حديث عمار: أنه كان من جزع ظفار، وفي رواية عمرو بن الحارث: سقطت قلادة لي، وفي رواية عروة عنها: ألها استعارت قلادة من أسماء فهلكت أي ضاعت، والجمع بينهما أن إضافة القلادة إلى عائشة لكونها في يدها وتصرفها وإلى أسماء لكونها ملكها كذا في "الفتح" [٥٧٠/١ - ٥٧٤] **فأقام:** فيه اعتناء الإمام بحفظ حقوق المسلمين وإن قلت، فقد نقل ابن بطال أن ثمن العقد كان اثني عشر درهماً، قاله في "الفتح" [٥٧١، ٥٧٠/١] **وليسوا على ماء:** استدل بذلك على جواز الإقامة في المكان الذي لا ماء فيه. **فأتى الناس:** فيه شكوى المرأة إلى أبيها وإن كان لها زوج.

أقامت: أسند الفعل إليها؛ لأنه كان بسببها. **فجاء أبو بكر:** فيه جواز دخول الرجل على بنته وإن كان زوجها عندها إذا علم رضاه بذلك. **أن يقول:** أي من كلمات الرجز والعتاب. **يطعنني:** بضم العين، وكذا جميع ما هو حسى، وأما المنعوي فيقال: يطعن بالفتح هذا هو المشهور فيهما معاً وحكي فيهما معاً الفتح والضم، كذا في "التنوير" [٧٤/١] **خاصرتي:** خصر الإنسان بفتح المعجمة وسكون المهملة وسط الإنسان.

حتى أصبح: قال بعضهم: ليس معناه بيان غاية النوم إلى الصباح، بل بيان غاية فقد الماء إلى الصباح؛ لأنه قيد قوله: "حتى أصبح" بقوله: "على غير ماء" أي آل أمره إلى أن أصبح على غير ماء، وأما رواية عمرو بن الحارث فلفظها: ثم إن النبي ﷺ استيقظ وحضرت الصبح، فإن أعربت الواو حالية كان دليلاً على أن الاستيقاظ وقع حال وجود الصباح وهو الظاهر، واستدل به على أن طلب الماء لا يجب إلا بعد دخول الوقت؛ لقوله في رواية عمرو بعد قوله: حضرت الصبح "فالتمس الماء فلم يوجد"، وعلى أن الوضوء كان واجباً عليهم قبل نزول آية الوضوء، ولهذا استعظموا نزولهم على غير ماء، كذا في "الفتح" [٥٧١/١]

فأنزل الله تعالى آية التيمم، فتيَّممُوا، فقال أُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ: مَا هِيَ بِأَوَّلُ بَرَكْتِكُمْ
 يا آل أبي بكر، قالت: وبعثنا البعير التي كُنْتُ عَلَيْهِ فوجدنا العِقْدَ تَحْتَهُ.

بالتصغير
 بحملة ثم معجمة مصعرا

حالة السير

قال **عُمر**: وبهذا نأخذ، والتيمم ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

آية التيمم: قال ابن العربي: هذه معضلة ما وجدت لدائها من دواء؛ لأننا لا نعلم أي الآيتين عنت عائشة، وقال ابن بطلان: هي آية النساء أو آية المائدة، وقال القرطبي: هي آية النساء، ووجهه بأن آية المائدة تسمى آية الوضوء، وأورد الواحدي في "أسباب النزول" هذا الحديث عند ذكر آية النساء أيضاً، وخفي على الجميع ما ظهر للبخاري من أن المراد آية المائدة بغير تردد لرواية عمرو بن الحارث؛ إذ صرح فيها بقوله: فنزلت **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ﴾** (المائدة: ٦)، الآية، كذا في "الفتح" [٥٧٢/١].

فتيَّممُوا: يحتمل أن يكون حكاية عن فعل الصحابة، ويحتمل أن يكون حكاية لبعض الآية. **فقال أسيد**: أبو يحيى الأنصاري الصحابي الجليل، مات سنة عشرين أو إحدى وعشرين. إنما قال ما قال دون غيره؛ لأنه كان رأس من بحث في طلب العقد الذي ضاع، كذا في "الفتح" [٥٧٢/١].

ما هي بأول بركتكم: أي بل هي مسبوقة بغيرها من البركات، وفي رواية هشام بن عروة: "فوالله ما نزل بك من أمر تكرهينه إلا جعل الله للمسلمين فيه خيراً"، وهذا يشعر بأن هذه القصة كانت بعد قصة الإفك، فيقوى قول من ذهب إلى تعدد ضياع العقد، ومن جزم بذلك محمد بن حبيب الأخباري، فقال: سقط عقد عائشة في غزوة ذات الرقاع وفي غزوة بني المصطلق، وقد اختلف أهل المغازي في أي هاتين الغزوتين كانت أولاً، وقد روى ابن أبي شيبة من حديث أبي هريرة قال: لما نزلت آية التيمم لم أدر كيف أصنع، فهذا يدل على تأخرها عن غزوة بني المصطلق؛ لأن إسلام أبي هريرة كان في السنة السابعة، ومما يدل على تأخر القصة عن قصة الإفك أيضاً ما رواه الطبراني من طريق عباد بن عبد الله بن الزبير عن عائشة قالت: لما كان من أمر عقدي ما كان، وقال أهل الإفك ما قالوا خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة أخرى، فسقط أيضاً عقدي حتى حبس الناس على التماسه، فقال لي أبو بكر: يا بنية! في كل سفرة تكونين عناء وبلاء على الناس، فأنزل الله الرخصة في التيمم، فقال أبو بكر: إنك لمباركة ثلاثاً، وفي إسناده محمد بن حميد الرازي، وفيه مقال، كذا في "الفتح" [٥٧٢/١، ٥٧٣].

يا آل: المراد به نفسه وأهله وأتباعه. **فوجدنا العقد**: ظاهر في أن الذين توجهوا في طلبه أولاً لم يجده. **قول أبي حنيفة**: وبه قال الثوري والليث بن سعد والشافعي وابن أبي سلمة وغيرهم؛ إنه لا يجزئه إلا ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى المرفقين، وبه قال مالك إلا أنه لا يرى البلوغ إلى المرفقين فرضاً، ومن روي عنه التيمم إلى المرفقين عبد الله بن عمر، والشعبي، والحسن البصري، وسالم بن عبد الله بن عمر، وقال الأوزاعي: =

باب الرجل يصيب من امرأته أو يباشرها وهي حائض

٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر أرسل إلى عائشة يسألها هل يباشر الرجل امرأته وهي حائض؟ فقالت: لَتَشُدَّ إزارها على أسفلها، ثم يباشرها إن شاء.
بالنفاق ونحوه
أي أراد

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس بذلك وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.
بالمباشرة بما فوق الإزار
أي فقهاء الكوفة

= ضربتان: ضربة للوجه، وضربة لليدين إلى الكوعين، وبه قال أحمد وإسحاق بن راهويه وداود والطبري، وقال ابن أبي ليلى والحسن بن حي: التيمم ضربتان: بمسح بكل ضربة وجهه وذراعيه وقال الزهري: يبلغ بالمسح إلى الآباط وروى عنه إلى الكوعين، وروى عنه ضربة واحدة، كذا ذكره ابن عبد البر وقد اختلفت الأخبار والآثار في كيفية التيمم هل هي ضربة أم ضربتان؟ وهل ضربة اليدين إلى الآباط أو إلى المرفقين أو إلى الكوعين؟ باختلافه تفرقت الفقهاء وصار كل إلى ما رواه أو أدى الاجتهاد في نظره ترجيحه، والذي يتحقق بعد غموض الفكر وغوص النظر ترجيح تعدد الضربة على توحيدها، وترجيح افتراض بلوغ مسح اليدين إلى الكوعين، واستحباب ما عدا ذلك إلى المرفقين، كما حققه ابن حجر في "فتح الباري" [٥٨٥/١] والنووي في "شرح صحيح مسلم" [١٦٠/١] وغيرهما والكلام ههنا طويل لا يسعه هذا المقام.

يباشرها: مباشرة الرجل امرأته التقاء بشرتيهما إلا الجماع، كذا في "إرشاد الساري". أن عبد الله بن عمر: هكذا في أكثر نسخ موطأ محمد، وفي رواية يحيى للموطأ: أن عبيد الله بن عبد الله بن عمر أرسل الحديث، وهو بضم العين شقيق سالم ثقة مات سنة ست ومائه. **فقالت:** أفنته بفعله ﷺ مع أزواجه كما في الصحيحين [البخاري رقم: ٣٠٢، ٣٠٣، ومسلم، رقم: ٦٧٩، ٦٨١] عنها وعن ميمونة أيضاً. **لتشد:** بكسر اللام وشد الدال المفتوحة أي لتربط. **على أسفلها:** أي ما بين سرقها وركبتها.

قول أبي حنيفة: قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف: له منها ما فوق الإزار، وهو قول سالم ابن عبد الله والقاسم بن محمد، وحجتهم تواطؤ الآثار عن عائشة وميمونة وأم سلمة عن النبي ﷺ أنه كان يأمر إحداهن إذا كانت حائضاً أن تشد عليها إزارها ثم يباشرها، وقال سفيان الثوري ومحمد بن الحسن وبعض أصحاب الشافعي: يجتنب موضع الدم، ومن روى عنه هذا المعنى ابن عباس، ومسروق بن الأجدع، وإبراهيم النخعي وعكرمة، وهو قول داود بن علي، وحجتهم حديث ثابت عن أنس عن النبي ﷺ قال: **اصنعوا كل شيء ما خلا النكاح**، وفي رواية: **ما خلا الجماع**، كذا في "الاستذكار" [١٨٣/٣، ١٨٤] وفي "فتح الباري": ذهب كثير من السلف والثوري، وأحمد وإسحاق إلى أن الذي يمتنع من الاستمتاع بالحائض الفرج فقط، وبه قال محمد بن الحسن =

٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة عندي، عن سالم بن عبد الله وسليمان بن يسار
 أحد الفقهاء السبعة أحد السبعة
 أنهما سُئلا عن الحائض هل يصيبها زوجها إذا رأت الطهر قبل أن تغتسل؟ فقالا: لا
 أي يجامعا
 حتى تغتسل.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا تبشر حائض عندنا حتى تحل لها الصلاة أو تجب عليها،
 بأن تطهر وتغتسل.
 وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

= من الحنفية ورجحه الطحاوي وهو اختيار أصبغ من المالكية وأحد القولين أو الوجهين للشافعية، واختاره ابن
 المنذر، وقال النووي: هو الأرجح دليلاً لحديث أنس في "مسلم": **اصنعوا كل شيء إلا النكاح**. وحملوا حديث
 الباب وشبهه على الاستحباب جمعاً بين الأدلة. [فتح الباري: ١/٥٢٢، ٥٢٣]
لا حتى تغتسل: فإن قيل: إن في قول الله عز وجل: ﴿وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) دليلاً على أنهن إذا
 طهرن من الحيض حل ما حرم عليهن من الحيض؛ لأن "حتى" غاية فما بعدها بخلاف ما قبلها؛ فالجواب: أن في
 قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَهَّرْنَ﴾ (البقرة: ٢٢٢) دليلاً على تحريم الوطء بعد الطهر حتى يطهرن بالماء؛ لأن تطهرن تفعلن
 من الطهارة، كذا في "الاستذكار" [١٨٩/٣]

وبهذا نأخذ: قال مالك وأكثر أهل المدينة: إذا انقطع عنها الدم لم يجز وطؤها حتى تغتسل، وبه قال الشافعي
 والطبري، وقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد: إن انقطع دمها بعد مضي عشرة أيام كان له أن يطأها قبل
 الغسل وإن كان انقطاعه قبل العشر لم يجز حتى تغتسل، أو يدخل عليها وقت الصلاة، قال أبو عمر: هذا
 تحكم لا وجه له، كذا في "الاستذكار" [١٨٨/٣]، وظاهر إطلاق محمد ههنا عدم التفصيل، لكن المشهور في
 كتب أصحابنا التفصيل بين ما إذا انقطع الدم لعشرة أيام، فيحل وطؤها قبل الاغتسال وبين ما إذا انقطع لأقل
 منه، فلا يحل قبل أن يتطهر، أو يمضي عليه وقت ذلك، وجهوه بأنه قد قرئ قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَطْهُرْنَ﴾
 بالتخفيف وبالتشديد والقراءتان كالآيتين، فيحمل الأول على الأول، والثاني على الثاني، وههنا مذهب آخر
 وهو أنه يحل الوطء بمجرد الانقطاع مطلقاً، لكن بعد إصابة الماء بالوضوء، أخرجه ابن جرير عن طاوس
 ومجاهد قالوا: إذا طهرت أمرها بالوضوء، وأصاب منها، وأخرج ابن المنذر عن مجاهد وعطاء قالوا: إذا رأت
 الطهر فلا بأس أن تستطيب بالماء ويأتيها قبل أن تغتسل.
تجب عليها: بأن يمضي وقت تقدر فيه أن تغتسل وتشرع في الصلاة.

٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم أن رجلاً سأل النبي ﷺ ما يحل لي من امرأتي

وهي حائض؟ قال: "تشدد عليها إزارها، ثم شأنك بأعلاها."

في نسخة: تشدد بالتصب أي دونك

قال محمد: هذا قول أبي حنيفة رحمه الله، وقد جاء ما هو أرخص من هذا عن عائشة أنها أي أسير وأسهل

قالت: يجتنب شعار الدم، وله ما سوى ذلك.

مجهول أو معروف

أخبرنا مالك: كذا أخرجه البيهقي أيضاً عن زيد بن أسلم ذكره السيوطي في "الدرا المنثور"، وكذلك أخرجه الدارمي مرسلًا. أخبرنا زيد: قال ابن عبد البر: لا أعلم أحداً روى هذا مستنداً بهذا اللفظ ومعناه صحيح ثابت.

أن رجلاً: قد روى أبو داود [رقم: ٢١٢] عن عبد الله بن سعد، قال: سألت رسول الله ﷺ ما يحل لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: لك ما فوق الإزار، وأخرجه أحمد وابن ماجه كذلك، وأخرج أحمد وأبو داود [رقم: ٢١٣]

عن معاذ بن جبل قال: سألت رسول الله ﷺ عما يحل للرجل من امرأته وهي حائض؟ قال: ما فوق الإزار، والتعفف عن ذلك أفضل، وبه علم اسم السائل. تشدد عليها: بفتح التاء وضم الشين والذال، خبر معناه

الأمر أو أريد به الحدث مجازاً، أو بتقدير أن يؤول بالمصدر، فإن قلت: كيف يستقيم هذا جواباً عن قوله: "ما يحل لي"؟ قلت: يستقيم مع قوله: "ثم شأنك بأعلاها" كأنه قيل له: يحل لك ما فوق الإزار، وشأنك منصوب

بإضمار فعل ويجوز رفعه على الابتداء والخبر محذوف، تقديره مباح أو جائز، كذا في "معرفة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" لعلي القاري [٢٣٥/٢] من هذا: أي ما ذكر من حل ما فوق الإزار.

أما قالت: يؤيده ما أخرجه أبو داود [رقم: ٢٧٢] والبيهقي عن بعض أزواج النبي ﷺ أنه كان إذا أراد من الحائض شيئاً ألقى على فرجها ثوباً ثم صنع ما أراد، وأخرج عبد الرزاق وابن جرير والبيهقي عن عائشة أنها

سئلت ما للرجل من امرأته وهي حائض؟ فقالت: "كل شيء إلا فرجها"، وأخرج ابن جرير عن مسروق قلت لعائشة: ما يحل للرجل من امرأته إذا كانت حائضاً؟ قالت: "كل شيء إلا الجماع"، وأخرج أحمد وعبد بن

حميد والدارمي ومسلم [رقم: ٦٩٤] وأبو داود [رقم: ٢٥٨] والترمذي [رقم: ٢٩٧٧] والنسائي [رقم: ٢٨٨] وابن ماجه وأبو يعلى وابن المنذر وابن أبي حاتم والنحاس والبيهقي وابن حبان عن أنس: أن اليهود كانوا إذا

حاضت المرأة منهم أخرجوها من البيت ولم يؤاكلوها ولم يشاربوها ولم يجامعوها في البيوت، فستل رسول الله ﷺ عن ذلك، فأنزل الله ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ﴾ (البقرة: ٢٢٢) فقال رسول الله ﷺ: جامعوهن في البيوت واصنعوا

كل شيء إلا النكاح، الحديث.

شعار: بالكسر بمعنى العلامة، ومعنى الثبوت الذي يلي الجسد، ذكره في "النهاية"، والمراد موضع الدم أو الكرسف.

باب إذا التقى الختانان هل يجب الغسل

٧٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب أن عمر وعثمان وعائشة كانوا يقولون: إذا مسَّ الختانُ الختانَ فقد وجب الغُسلُ.

٧٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبید الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن أنه سأل عائشة ما يوجب الغسل؟ فقالت: أتدري ما مثلك يا أبا سلمة؟
سالم بن أبي أمية
 تلاطفه أو تعاتبه

الختانان: المراد به ختان الرجل وهو مقطع جلده وخفاض المرأة هو مقطع جلده في أعلى فرجها تشبه عرف الديك بينهما وبين مدخل الذكر جلدة رقيقة. **سعيد بن المسيب:** [ابن حزن بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم] أبو محمد المخزومي المدني سيد فقهاء التابعين، قال قتادة: ما رأيت أحداً قط أعلم بالحلل والحرام منه، مات سنة ثلاث وتسعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧] **وعثمان:** ابن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي أمير المؤمنين ذو النورين، قتل يوم الجمعة لثمان عشرة خلت من ذي الحجة ٣٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩]

كانوا يقولون إلخ: هذا حديث صحيح عن عثمان بأن الغسل يوجبہ التقاء الختانين، وهو يدفع حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة أن عطاء بن يسار أخبره أن زيد بن خالد الجهني أخبره أنه سأل عثمان، قال: قلت: رأيت إذا جامع الرجل امرأته ولم يمن؟ قال عثمان: تتوضأ للصلاة، ويغسل ذكره، سمعته من رسول الله ﷺ، قال وسأل ذلك علياً، والزبير، وطلحة، وأبي بن كعب فأمروه بذلك، هذا حديث منكراً لا يعرف من مذهب عثمان، ولا من مذهب علي ولا من مذهب المهاجرين، انفرد به يحيى بن أبي كثير، وهو ثقة إلا أنه جاء بما شذ فيه أنكّر عليه، كذا في "الاستذكار" [٣/٧٩، ٨١] **مس:** المراد بالمس والالتقاء في خير "إذا التقى" الجاوزة كرواية الترمذي [رقم: ١٠٩] إذا جاوز، وليس المراد حقيقة المس؛ لأنه لا يتصور عند غيبة الخشفة، فلو وقع مس بلا إيلاج لم يجب الغسل بالإجماع. **الختان:** أي موضع القطع من الذكر. **الختان:** أي موضع القطع من فرج الأنثى.

أبي سلمة إلخ: ابن عوف الزهري، قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، وثقه ابن سعد وغيره، مات بالمدينة ٩٤هـ كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٥] **ما مثلك إلخ:** فيه دليل على أن أبا سلمة كان عندها ممن لا يقول بذلك وأنه قلده فيه من لا علم له به، فعاتبته بذلك؛ لأنها كانت أعلم الناس بذلك المعنى، وقد تقدم عن أبي سلمة روايته عن عطاء بن يسار، وعن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: الماء من الماء، وأن أبا سلمة كان يفعل ذلك، فلذلك نفرته عنه، قاله ابن عبد البر. [الاستذكار: ٣/٩٠]

مَثَلُ الْفَرَّوجِ يَسْمَعُ الدِّيَكَةَ تَصْرُخُ فَيَصْرُخُ مَعَهَا، إِذَا جَاوَزَ الْخِتَانُ الْخِتَانَ فَقَدْ وَجِبَ الْغَسْلُ.

٧٨ - **أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**، أَخْبَرَنَا **يَحْيَى** بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ كَعْبٍ مَوْلَى عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ لَبِيدٍ سَأَلَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ عَنِ الرَّجُلِ يُصِيبُ أَهْلَهُ ثُمَّ يُكْسِلُ، فَقَالَ زَيْدُ ابْنُ ثَابِتٍ: **يَغْتَسِلُ**، فَقَالَ لَهُ مُحَمَّدُ بْنُ لَبِيدٍ: فَإِنَّ أَبِي بْنَ كَعْبٍ لَا يَرَى الْغُسْلَ، فَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ: نَزَعَ قَبْلَ أَنْ يَمُوتَ.

أي أقلع ورجع عنه

مثل الفروج: [قال المجد: كنتور، ويضم كسيوح: فرخ الدجاج] [فكأنه قال: لا، فقالت: مثل] قال الباجي: يحتمل معنيين: أحدهما: أنه كان صبياً قبل البلوغ فسأل عن مسائل الجماع الذي لا يعرفه ولم يبلغ حده، والثاني: أنه لم يبلغ مبلغ الكلام في العلم. **الديكة**: بوزن عنبة جمع ديك ويجمع أيضاً على ديوك ذكر الدجاج.

يحيى بن سعيد: ابن قيس الأنصاري، ولقيس صحبة. **عبد الله بن كعب**: الحميري المدني صدوق روى له مسلم والنسائي، قاله الزرقاني [١٥٠/١] **محمود بن لبيد**: [يفتح اللام وكسر الموحدة، ابن عقبة بن رافع] الأنصاري الأشجلي من بني عبد الأشهل، ولد على عهد النبي ﷺ وحدث عن النبي ﷺ بأحاديث، وذكره مسلم في الطبقة الثانية من التابعين، فلم يصنع شيئاً ولا علم منه ما علم غيره، مات سنة ست وتسعين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢٣٧٥، ٤٣٥/٣، ٤٣٦] **زيد**: التجاري المدني أبو سعيد، وقيل: أبو خارجة كاتب الوحي أحد من جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ، مات ٤٥هـ، وقيل: ٤٨هـ، وقيل: ٥١هـ، كذا في "الإسعاف".

يكسل: أكسل الرجل إذا جامع ثم أدركه فتور فلم ينزل.

يغتسل: روى ابن أبي شيبة والطبراني بإسناد حسن عن رفاعة بن رافع قال: كنت عند عمر فقيل له: إن زيد ابن ثابت يفتي الناس في المسجد بأنه لا غسل على من يجامع ولم ينزل، فقال عمر: عليّ به، فأتي به، فقال: يا عدو نفسك أوبلغ من أمرك أن تفتي برأيك؟ قال: ما فعلت، وإنما حدثني عمومي عن رسول الله ﷺ، قال: أي عمومتك؟ قال: أبي بن كعب وأبو أيوب ورفاعة فالتفت عمر إلي وقال: ما تقول؟ قلت: كنا نفعله على عهد رسول الله ﷺ فجمع عمر الناس، فاتفقوا على أن الماء لا يكون إلا من الماء إلا علي ومعاذ، فقالا: إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل، فقال عمر: قد اختلفتم وأنتم أهل بدر، فقال علي لعمر: سل أزواج النبي ﷺ فأرسل إلى حفصة، فقالت: لا أعلم، فأرسل إلى عائشة، فقالت: إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل، فتحطم عمر - أي تعيظ - وقال: لا أوتي بأحد فعله ولم يغتسل إلا أنهكته عقوبة، ففعل إثناء زيد لمحمود بن لبيد كان بعد هذه القصة، كذا في "شرح الزرقاني" [١٥٠/١] **أن يموت**: في رجوعه دليل على أنه صح عنده أنه منسوخ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة وجب الغسل أنزل أو لم ينزل، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

باب الرجل ينام هل ينقض ذلك وضوءه؟

٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، قال: إذا نام أحدكم وهو مضطجع فليتوضأ.

٨٠ - أخبرنا مالك، أخبرني نافع، عن ابن عمر أنه كان ينام وهو قاعد فلا يتوضأ.

قال محمد: ويقول ابن عمر في الوجهين جميعاً نأخذ، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام.

قول أبي حنيفة: وبه قال مالك والشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأبو ثور والطبري وأبو عبيد وغيرهم من علماء الأمصار، وإليه ذهب جمهور أصحاب داود، وبعضهم قالوا: لا غسل ما لم ينزل غسكاً بحديث: الماء من الماء وغيره، واختلف الصحابة فيه فذهب جمع كثير إلى وجوب الغسل وإن لم ينزل، وبعضهم قالوا بالوضوء عند عدم الإنزال، ومنهم من رجع عنه، فممن قال بوجوب الغسل عائشة وعمر وعثمان وعلي وزيد كما ذكره مالك، وابن عباس وابن عمر أخرجه ابن أبي شيبه عنهما، وأبو بكر أخرجه عبد الرزاق، والنعمان بن بشير وسهل بن سعد وعامة الصحابة والتابعين، ذكره ابن عبد البر [الاستذكار: ٩٣/٣] ولم يختلف في ذلك عن أبي بكر وعمر، واختلف فيه عن علي وعثمان وزيد، وقد صح عن أبي بن كعب أنه قال: كان ذلك أي وجوب الوضوء فقط بالإكسال رخصة في بدء الإسلام ثم نسخ، ولذلك رجع عنه أبي بعد ما أفنى به، وروى عائشة وأبو هريرة وعمر بن شعيب، عن أبيه عن جده، وغيرهم مرفوعاً: إذا التقى الختانان وتوارت الحشفة فقد وجب الغسل، ذكر كل ذلك مع زيادات نفيسة ابن عبد البر في "التمهيد" و"الاستذكار" [٩٣، ٩٢/٣] وقد بسط الكلام فيه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" وأثبت وجوب الغسل بالالتقاء بالأخبار المرفوعة والآثار الموقوفة، فراجع.

زيد بن أسلم: العدوي، وكان من العلماء بالتفسير، وله كتاب فيه. إذا نام **إخ:** ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب قال: "إذا نام أحدكم مضطجعا فليتوضأ". فلا يتوضأ: لأن النوم ليس يحدث، وإنما هو سبب وقد كان نومه خفيفاً. **ويقول ابن عمر:** فيه أنه لم يذكر قول ابن عمر في الوجه الأول، فتأمل، كذا قال القاري [فتح المغطى: ١٠٥/١] **قول أبي حنيفة:** اختلف العلماء فيه فقال مالك: من نام مضطجعا أو ساجداً فليتوضأ، ومن نام جالساً فلا إلا أن يطول نومه، وهو قول الزهري وربيعه والأوزاعي وأحمد، وقال أبو حنيفة وأصحابه: لا وضوء إلا على من نام مضطجعا أو متوركاً، وقال أبو يوسف: إن تعمد النوم في السجود فعليه الوضوء، وقال الثوري والحسن بن حي وحماد بن أبي سليمان والنخعي: إنه لا وضوء إلا على من اضطجع، =

باب المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل

٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، أن أم سليم قالت لرسول الله ﷺ: يا رسول الله! المرأة ترى في المنام مثل ما يرى الرجل أتغتسل؟ فقال رسول الله ﷺ: "نعم، فلتغتسل"، إذا رأت ماء

= وقال الشافعي: على كل نائم الوضوء إلا الجالس وحده، وروي عن أبي موسى الأشعري ما يدل على أن النوم عنده ليس يحدث على أي حال كان، كذا ذكره ابن عبد البر، وقد أجمل في بيان مذهب الحنفية الذي يفهم كذب أصحابنا أن كل نوم يسترخي فيه المفاصل كالأضطجاع والاستلقاء والنوم على الوجه والبطن ومتكئاً على أحد وركبيه فهو ناقض، وما ليس كذلك فليس بناقض، وكذلك النوم قاعداً وساجداً وراكعاً وقائماً، ومن الأخبار المرفوعة المؤيدة لكون النوم من النواقض قوله ﷺ: وكاء السه العيان، فمن نام فليتحوضاً، أخرجه أبو داود وأحمد من حديث علي، والطبراني والدارمي من حديث معاوية بألفاظ متقاربة.

أن أم سليم: [والمسلم (رقم: ٧٠٩) عن أنس جاءت أم سليم إلى رسول الله ﷺ فقالت له وعائشة عند رسول الله ﷺ] قال ابن عبد البر: كذا هو في الموطأ، وقال فيه: ابن أبي أويس عن عروة عن أم سليم، وكل من روى هذا الحديث عن مالك لم يذكر فيه "عن عائشة" في ما علمت إلا ابن أبي الوزير وعبد الله بن نافع، فإنهما روياه عن مالك عن الزهري، عن عروة، عن عائشة أن أم سليم. وقد وصله مسلم، وأبو داود من طريق عروة عن عائشة، وأم سليم هي بنت ملحان بن خالد بن زيد بن حرام بن جندب، واختلف في اسمها فقيل: سهلة، وقيل: رميلة، وقيل: مليكة، وقيل: الغميصاء، كانت تحت مالك بن النضر أبي أنس بن مالك في الجاهلية، فولدت له أنساً فلما أسلمت عرض الإسلام على زوجها، فغضب عليها وخرج إلى الشام وهلك هناك وحلف عليها بعده أبو طلحة الأنصاري فولدت له عبد الله بن أبي طلحة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٥٩٧، ٤/٤٩٤]

يا رسول الله: ولأحمد [رقم: ٢٧١٦٢]: قالت: يا رسول الله! إذا رأت المرأة أن زوجها يجامعها في المنام. أتغتسل: أي يجب عليه الغسل؟ وفيه استحباب عدم الحياء في المسائل الشرعية.

فقال إلخ: وعند ابن أبي شيبة فقال: أهل نجد شهوة؟ قالت: لعله، قال: هل تجد بدلاً؟ قالت: لعله، قال: فلتغتسل، فلقيتها نسوة فقلن لها: فضحتنا عند رسول الله ﷺ قالت: والله ما كنت لأنتهي حتى أعلم في حل أنا أم في حرام، ففيه وجوب الغسل على المرأة بالإنزال، ونفى ابن بطال الخلاف فيه، لكن رواه ابن أبي شيبة عن إبراهيم النخعي، وإسناده جيد، فيدفع استبعاد النووي صحته عنه، كذا في "شرح الزرقاني" [١٥٩/١، ١٦٠]

فَقَالَتْ لَهَا عَائِشَةُ: أَفَّ لَكَ، وَهَلْ تَرَى ذَلِكَ الْمَرْأَةَ؟ قَالَ: فَالْتَفَتَ إِلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
 فِي نَسْخَةٍ: قَالَتْ

فَقَالَ: "تَرَبَّتْ يَمِينُكَ، وَمَنْ أَيْنَ يَكُونُ الشَّيْبَةُ؟"

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

فَقَالَتْ: قَالَ الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ: أَنْكَرْتُ مَعَ جَوَابِ الْمَصْطَفَى لَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ ذِكْرِ حُكْمِ الشَّيْءِ تَحْقُقه.

عَائِشَةُ: فِي حَدِيثٍ آخَرَ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ هِيَ الْقَائِلَةُ ذَلِكَ، قَالَ الْقَاضِي عِيَاضُ: يَحْتَمِلُ أَنْ كِلَيْهِمَا أَنْكَرَ مَا عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَ أَهْلُ الْحَدِيثِ يَقُولُونَ: إِنَّ الصَّحِيحَ هَهُنَا أُمَّ سَلَمَةَ لَا عَائِشَةَ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَهَذِهِ جَمْعٌ حَسَنٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يَمْتَنِعُ حُضُورُ عَائِشَةَ أُمَّ سَلَمَةَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فِي مَجْلَسٍ وَاحِدٍ.

أَفْ لَكَ: قَالَ عِيَاضُ: أَيُّ اسْتِحْقَارًا لَكَ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تَسْتَعْمَلُ فِي الْاسْتِحْقَارِ، وَأَصْلُ الْأَفِّ وَسَخُ الْأَطْفَارِ، وَفِيهِ عَشْرُ لُغَاتٍ: أَفٌّ بِالْكَسْرِ وَالضَّمِّ وَالْفَتْحِ دُونَ تَوْنِينَ وَبِالتَّوْنَيْنِ أَيْضًا وَذَلِكَ مَعَ ضَمِّ الْهَمْزَةِ فَهَذِهِ سِتَّةٌ، وَأَفُّهُ بِالْهَاءِ، وَإِفٌّ بِكَسْرِ الْهَمْزَةِ وَفَتْحِ الْهَاءِ، وَأَفٌّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَتَسْكِينِ الْهَاءِ، وَأَفٌّ بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَالْقَصْرِ، قُلْتُ: فِيهِ نَحْوُ أَرْبَعِينَ لُغَةً حَكَاهَا أَبُو حَيَّانَ فِي "الْإِرْتِشَافِ"، كَذَا فِي "التَّنْوِيرِ" [٧١/١]

وَهَلْ تَرَى: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ النِّسَاءِ يَحْتَلِمْنَ وَإِلَّا لَمَا أَنْكَرْتَ ذَلِكَ عَائِشَةَ وَأُمَّ سَلَمَةَ، قَالَ: وَقَدْ يَوْجَدُ عَدَمُ الْإِحْتِلَامِ فِي بَعْضِ الرِّجَالِ، قُلْتُ: وَأَيُّ مَانِعٍ مِنْ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ خَصِيصَةً لِأَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُمْ لَا يَحْتَلِمْنَ كَمَا أَنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَا يَحْتَلِمُونَ؛ لِأَنَّ الْإِحْتِلَامَ مِنَ الشَّيْطَانِ فَلَمْ يَسْلُطْ عَلَيْهِمْ، وَكَذَلِكَ عَلَى أَزْوَاجِهِ تَكْرِيهًا لَهُ، كَذَا فِي "التَّنْوِيرِ" [٧١/١] **تَرَبَّتْ يَمِينُكَ:** قَالَ النَّوَوِيُّ: فِي هَذِهِ اللَّفْظَةِ خِلَافٌ كَثِيرٌ مَمْتَنِرٌ لِلْسَّلَفِ وَالْخَلْفِ، وَالْأَصَحُّ الْأَقْوَى الَّذِي عَلَيْهِ الْمُحَقِّقُونَ أَنَّهَا كَلِمَةٌ مَعْنَاهَا افْتَقَرْتُ، وَلَكِنْ الْعَرَبُ اعْتَادَتْ اسْتِعْمَالَهَا غَيْرَ قَاصِدَةٍ حَقِيقَةً مَعْنَاهَا الْأَصْلِي، فَيَذَكَّرُونَ تَرَبَّتْ يَدَاكَ، وَقَاتَلَهُ اللَّهُ، وَلَا أَمَّ لَكَ وَتَكَلَّمَتْ أُمُّهُ، وَوَيْلَ أُمِّهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ، يَقُولُونَهَا عِنْدَ انْكَارِهِمْ الشَّيْءَ أَوْ الزَّجَرَ عَنْهُ، كَذَا فِي "زَهْرِ الرُّبَى عَلَى الْمُجْتَبَى" [٤٢/١]

الشَّيْبَةُ: بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَسُكُونِ الْبَاءِ، وَشَبَّهَ بِفَتْحِهِمَا لُغَتَانِ مَشْهُورَتَانِ، قَالَ النَّوَوِيُّ: مَعْنَاهُ أَنَّ الْوَلَدَ مَتَوَلَّدَ مِنْ مَاءِ الرَّجُلِ وَمَاءِ الْمَرْأَةِ فَأَيُّهُمَا غَلَبَ كَانَ الشَّيْبَةُ لَهُ، وَإِذَا كَانَ لِلْمَرْأَةِ مَيِّ فَاِئْزَالَهُ وَخُرُوجَهُ مِنْهَا مُمْكِنٌ، كَذَا فِي "زَهْرِ الرُّبَى" [٤٢/١] **وَهَذَا نَأْخُذُ:** أَيُّ بَوَاجِبِ الْغَسْلِ عَلَى الْمَرْأَةِ إِذَا رَأَتْ مَثَلَ مَا يَرَى الرَّجُلُ وَرَأَتْ بَدَلًا، وَرَوَى عَنْهُ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصُولِ أَنَّهَا إِذَا تَذَكَّرَتْ الْإِحْتِلَامَ وَالْإِنْزَالَ وَالتَّلَذُّذَ وَلَمْ تَرَ الْبَلَلَ كَانَ عَلَيْهَا الْغَسْلُ، لَكِنْ قَالَ شَمْسُ الْأُتَمَةِ الْخُلَوَانِي: لَا تَوَخَّذْ بِهَذِهِ الرِّوَايَةِ ذَكَرَهُ صَدْرُ الشَّرِيعَةِ، وَقَدْ عَوَّلَ عَلَى تِلْكَ الرِّوَايَةِ صَاحِبُ "الْهُدَايَةِ" فِي "مَخْتَارَاتِ النِّوَازِلِ" وَفِي "التَّنْحِيصِ وَالْمَزِيدِ" لَكِنَّهُ تَعْوِيلٌ ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ النُّصُوصِ الْوَارِدَةِ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَاهِدٌ عَلَى أَنَّ وَجُوبَ الْغَسْلِ بِرِوَايَةِ الْبَلَلِ لَا يَحْجُودُ التَّذَكُّرَ.

باب المستحاضة

٨٢- أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن سليمان بن يسار، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ: أن امرأة كانت تُهراقُ الدَّم على عهد رسول الله ﷺ، فاستفتتُ لها أم سلمة رسول الله ﷺ فقال: "لَتَنْظُرَ اللَّيَالِي وَالْأَيَّامُ الَّتِي كَانَتْ تَحِيضُ مِنَ الشَّهْرِ قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا الَّذِي أَصَابَهَا، فَلْتَرْكَ الصَّلَاةَ قَدَرُ ذَلِكَ مِنَ الشَّهْرِ،
من الاستحاضة والصوم ونحوهما

باب المستحاضة: قال الجوهري: استحاضت المرأة أي استمر بها الدم بعد أيامها فهي مستحاضة.
عن أم سلمة: قال ابن عبد البر: هكذا رواه مالك وأيوب، ورواه الليث بن سعد وصخر وعبيد الله بن عمر، عن نافع، عن سليمان أن رجلاً أخبره عن أم سلمة، وقال النووي في "الخلاصة": حديث صحيح، رواه مالك والشافعي وأحمد وأبو داود والنسائي بأسانيد على شرط البخاري ومسلم فلم يعرج على دعوى الانقطاع.
أن امرأة: قال الباجي: يقال: هي فاطمة بنت أبي حبيش، وقد بين ذلك حماد بن زيد وسفيان بن عيينة في حديثهما عن أيوب عن سليمان بن يسار، قلت: وكذا هو مبين في "سنن أبي داود" من رواية وهيب عن أيوب، كذا في "التنوير" [٨٠/١] **هراق:** قال الباجي: الهاء في "هراق" بدل من همزة "أراق" يقال: أراق الماء يريقه وهراقه يهريقه هراقاً، كذا في "التنوير" [٨٠/١، ٨١] **الدم:** منصوب إلى هراق هي الدم وهي منصوب على التمييز، قال الباجي: ويجوز رفعه على تقدير هراق دماؤها. **فاستفتت:** بأمرها لذلك، ففي رواية الدار قطني: فأمرت فاطمة أن تسأل لها، وإنما لم تستفت بنفسها للحياء.

تنظر الليالي: احتج به من قال: إن المستحاضة المعتادة ترد لعادتها ميزت أم لا، وافق تمييزها عادتها أم لا، وهو مذهب أبي حنيفة وأحد قولي الشافعي وأشهر الروایتين عن أحمد، وأصح قولي الشافعي وهو مذهب مالك أنها ترد لعادتها إذا لم تكن مميزة، وإلا ردت إلى تمييزها، ويدل له قوله ﷺ في حديث فاطمة: إذا كان دم الحيض فإنه دم أسود يعرف، رواه أبو داود [رقم: ٢٨٦]، وأجابوا عن هذا الحديث باحتمال أنه ﷺ علم أنها غير مميزة فحكم عليها بذلك، ولعلها كانت لها أحوال كانت في بعضها مميزة، وفي بعضها ليست بمميزة، كذا قال الزرقاني [١٨٦/١] **والأيام:** قد يستنبط منه أن أقل مدة الحيض ثلاثة وأكثره عشرة؛ لأن أقل ما يطلق عليه لفظ الأيام ثلاثة وأكثره عشرة، وأما ما دون ثلاثة فيقال يومان، وفوق عشرة يقع التمييز يوماً وهو استنباط لطيف لفظي. **فلترك الصلاة:** فيه دلالة على ترك الصلاة للحائض ولا قضاء عليها، وهذا أمر إجماعي خلافاً للخوارج، ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٢١٨/٣]

فَإِذَا خَلَّفْتَ ذَلِكَ فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَسْتَنْفِرْ بِتَوْبٍ فَلْتَصِلْ".

قال محمد: وبهذا نأخذ، وتتوضأ لوقت كل صلاة وتصلّي إلى الوقت الآخر وإن سال دمها، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أن القَعْقَاعَ بْنَ حَكِيمٍ وَزَيْدَ بْنَ أَسْلَمَ أَرْسَلَاهُ إِلَى سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ يسأله عن المستحاضة كيف تغتسل؟ فقال سعيد: تغتسل من طَهْرٍ إِلَى طَهْرٍ وتتوضأ.....

فإذا خلفت: أي تركت أيام الحيض التي كانت تعهد ورائها. **لتستنفر:** قال في "النهاية" [٢١٤/١]: هو أن تشد فرجها بحزقة عريضة بعد أن تحشي قطناً، وتوثق طرفيها في شيء تشده على وسطها فتمنع بذلك سيل الدم، وهو مأخوذ من ثغر الدابة الذي يُجعل تحت ذنبها. **وبهذا نأخذ:** أي بوجوب الغسل مرة عند ذهاب الأيام المعهودة، وقال قوم: يجب عليها أن تغتسل للظهر والعصر غسلاً واحداً، والمغرب والعشاء غسلاً واحداً، وللصبح غسلاً واحداً، وروي مثله عن علي وابن عباس. وقال آخرون: تغتسل في كل يوم مرة في أي وقت شئت، روي ذلك عن علي. وقال قوم: تغتسل من ظهر إلى ظهر، ولكل وجهة هو موليها، وقد بسط الكلام فيه ابن عبد البر في "التمهيد" [٤٠٨/٢]، وحمل أصحابنا الأخبار الواردة في الغسل لكل صلاة ونحو ذلك على الاستحباب بدليل الأخبار الدالة على كفاية الغسل الواحد. **وتصلّي:** ما شئت من الفرائض والنوافل.

سمي: أبو عبد الله القرشي المخزومي المدني، وثقه أحمد وأبو حاتم، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧، ١٨].
القَعْقَاع: الكاتب المدني، وثقه أحمد ويحيى وغيرهما، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤] **أرسلاه:** فيه جواز إرسال رسول للاستفتاء من العالم وقبول خير الواحد. **من طهر إلى طهر:** قال ابن سيد الناس: اختلف فيه، فمنهم من رواه بالطاء المهملة، ومنهم من رواه بالطاء المعجمة. وقال ابن العراقي المروي إنما هو الإعجام، وأما الإهمال فليس رواية مجزوماً بها. وقال ابن عبد البر: قال مالك: ما أرى الذي حدثني به من طهر إلا قد وهم. قال أبو عمر: ليس ذلك بهم؛ لأنه صحيح عن سعيد معروف من مذهبه، وقد رواه كذلك السفينان عن سمي به بالإعجام. وقال الخطابي: ما أحسن ما قاله مالك؛ لأنه لا معنى للاغتسال في وقت صلاة الظهر إلى مثلها من الغد، ولا أعلمه قولاً لأحد. وتعبه ابن العربي بأن له معنى؛ لأنه إذا سقط لأجل المشقة اغتسلها لكل صلاة فلا أقل من الغتسل مرة في كل يوم للتطهير. وقال ابن العراقي: قوله: "لا أعلمه قولاً لأحد" فيه نظر؛ لأن أبا داود نقله عن جماعة من الصحابة والتابعين، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٩/١]

لكل صلاة فإن غلبها الدَّم استغفرت بثوب.

قال محمد: تغتسل إذا مضت أيام أقرائها ثم تتوضأ لكل صلاة وتصلّي، حتى تأتيتها أيام أقرائها فتدعُ الصلاة، فإذا مضت اغتسلت غسلًا واحدًا،
ترك

لكل صلاة: أي لوقت كل صلاة فاللام للوقت كما في قوله تعالى: ﴿أَقِمِ الصَّلَاةَ لَدُنْكَ الشَّمْسُ﴾ (الإسراء: ٧٨) أي وقت دلوكها. **استغفرت بثوب:** رواه أبو داود بلفظ: "استغفرت بثوب"، فقيل: قلب الثاء ذالاً، وقيل: معناه فلتستعمل طيباً. **أقرائها:** بالفتح جمع قرء بالفتح، ويجمع على قروء أيضاً، وهو من الأضداد يقع على الطهر، وإليه ذهب الشافعي وأهل الحجاز في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ (البقرة: ٢٣٨)، وعلى الخيض، وإليه ذهب أبو حنيفة وأهل العراق، كذا في "النهاية" لابن الأثير الجزري [٣٢/٤]، والمراد ههنا بأيام أقرائها أيام حيضها كما في حديث: تدع الصلاة أيام أقرائها.

لكل صلاة: أي لوقت كل صلاة - كما مر وبأي - وتصلّي ما شاءت من الفرائض والنوافل، وبه قال الأوزاعي والليث وأحمد، ذكره عن أحمد أبو الخطاب في "الهداية"، وفي "مغني ابن قدامة": تتوضأ لكل صلاة، وبه قال الشافعي وأبو ثور، وقال ابن تيمية: هذه رواية عن أحمد. وقال مالك: لا يجب الوضوء على المستحاضة ومن به سلسل البول ونحوه، وهو قول ربيعة وعكرمة وأيوب، وإنما هو مستحب لكل صلاة عنده، كذا ذكره العيني في "البنية" [٦٧١/١] وقال ابن عبد البر في "الاستذكار" [٢٢٦/٣]: ممن أوجب الوضوء لكل صلاة سفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه والليث والشافعي والأوزاعي، وفيه مسامحة حيث سوى بين مذهبي أبي حنيفة والشافعي، وليس كذلك كما عرفت.

أما الذين قالوا بالوضوء لكل صلاة فاستدلوا بظاهر قوله ﷺ: **توضي لكل صلاة وصلي**، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٩٨] في حديث فاطمة بنت أبي حبيش، وهو معلق في "صحيح البخاري"، ومخرج في "سنن ابن ماجه" [رقم: ٦٢٤] و"صحيح ابن حبان" و"جامع الترمذي" [رقم: ١٢٦] بألفاظ متقاربة، وأخرج أبو يعلى والبيهقي عن جابر "أن النبي ﷺ أمر المستحاضة أن تتوضأ لكل صلاة"، وأما أصحابنا فاستدلوا بقوله ﷺ: **المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة**، رواه أبو حنيفة، وذكر ابن قدامة في "المغني" في بعض ألفاظ حديث فاطمة: **توضي لوقت كل صلاة**، وروى أبو عبد الله بن بطة بإسناده عن حمزة بنت جحش أن النبي ﷺ أمرها أن تغتسل لوقت كل صلاة، كذا ذكره العيني [البنية: ٦٧٥/١]، وقالوا: الأول محتمل لاحتمال أن يراد بقوله: "لكل صلاة" وقت كل صلاة، والثاني محكم فأخذنا به، وقوّاه الطحاوي بأن الحدث إما خروج خارج، وإما خروج الوقت كما في مسح الخفين، ولم نعهد الفراغ من الصلاة حدثاً، فرجحنا هذا الأمر المختلف فيه إلى الأمر المجمع عليه.

ثم توضع لكل وقت صلاة وتصلّي حتى يدخل الوقت الآخر ما دامت ترى الدم، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامّة من فقهاءنا.

٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، قال: ليس على المستحاضة أن تغتسل إلا غسلاً واحداً، ثم تتوضأ بعد ذلك للصلاة.
لا يجب عليها

باب المرأة ترى الصفرة والكدر

٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا علقمة بن أبي علقمة، عن أمه مولاة عائشة زوج النبي ﷺ أنها قالت: كان النساء يبعثن إلى عائشة بالدرجة فيها

حتى يدخل الخ: ظاهره أن الناقض هو دخول الوقت الآخر، فلو توضأت في وقت الصبح ينبغي أن تجوز به الصلاة إلى أن يدخل وقت الظهر، لكن المذكور في كتب أصحابنا المعتمدة أن الناقض هو خروج الوقت فحسب عند أبي حنيفة ومحمد، ودخوله فحسب عند زفر، وأيهما كان عند أبي يوسف. **ترى الدم:** أي المتوالي، فإذا ذهب ذلك عاد الحكم المقرّر لكل. **غسلاً واحداً:** عند انقضاء المدة التي كانت تحيض فيها.

ثم تتوضأ: وجوباً عند الجمهور، واستحباً عند مالك. **والكدر:** [في نسخة: أو الكدر] بضم الكاف هي التي لوها كلون الماء المكدر، قاله العيني [البنية: ١/٦٣١] **علقمة:** [مات سنة بضع وثلاثين ومائة] المدني، وثقه أبو داود والنسائي وابن معين، واسم أبيه هلال، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠] **عن أمه:** اسمها مرجانة، وثقها ابن حبان، كذا في "الإسعاف" [ص: ٥٠] **كان النساء الخ:** في هذا الحديث من الفوائد: جواز معاينة كرسف المرأة للمرأة، يؤخذ ذلك من بعثهن الكرسف لرؤية عائشة، وأنه ينبغي للنساء الاستفتاء في أمورهن من أعلمهن، وجواز الحياء في مثل هذه الأمور من الرجال إذا لم يُحتج إليه، ولذلك بعث الكرسف إلى عائشة لا إلى رجال الصحابة، وجواز وضع كرسف في ظرف، وعدم التعجيل في أداء العبادة قبل أوانه بحيث يفوت شرط من شروطه، وجواز التعليم بالإشارة حيث لم يخل بالمقصود، وغير ذلك مما لا يخفى على الماهر.

بالدرجة: [المراد ما تحتشي به المرأة من قطن أو غيرها، لتعرف هل بقي من أثر الحيض شيء أم لا] بضم دال فسكون: حقة تضع المرأة فيها طبيها ونحوه، والحقة بالضم: وعاء من خشب. وقال الشيخ ابن حجر في "فتح الباري" [٥٣٣/١]: الدرجة بكسر أوله وفتح الراء والجيم جمع درج بضم فسكون، قال ابن بطال: كذا يرويه أصحاب الحديث، وضبطه ابن عبد البر في الموطأ بضم وسكون، وقال: إنه تأنيث درج.

الْكُرْسُفُ فيه الصفرة من الحيض فتقول: **لا تعجلن حتى ترين القصّة البيضاء**، تريد بذلك الطهر من الحيض.

برؤية القصة البيضاء

قال محمد: وهذا نأخذ، لا تطهر المرأة ما دامت ترى حمرة أو صفرة أو كدرة حتى ترى البياض خالصاً، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر

الكرسف: بضم الكاف والسين المهملة بينهما راء مهملة هو القطن. **لا تعجلن:** بالطاء والياء خطاباً وغيبة **ترين القصّة:** بفتح القاف وتشديد الصاد المهملة، الجص هي لغة حجازية، وفي الحديث: **الحائض لا تغتسل حتى ترى القصّة البيضاء**، أي حتى تخرج القطنّة التي تحتشي بها كأنها حصّة لا تخلطها صفرة، يعني أنت عائشة للمستفتيات عن وقت الطهارة عن الحيض بأنه لا بد من رؤيتهن القطنّة شبيهة بالحصّة، كذا في "الكواكب الدراري" [١٩٠/٣] و"فتح الباري" [٥٥٣/١]. وذكر العيني في "البنية" [٦٣٥/١] أن القصّة هي الحصّة، شبهت عائشة الرطوبة الصافية بعد الحيض بالجص، وقيل: القصّة شيء يشبه الخيط الأبيض يخرج من قبل النساء في آخر أيامهن يكون علامة لظهورهن. **أو كدرة:** خرجت قبل الدم أو بعده خلافاً لأبي يوسف في كدرة خرجت قبل الدم، وبه قال أبو ثور وابن المنذر، حكاها العيني. [البنية: ٦٣٤/١]

البياض: لقول عائشة: "حتى ترين القصّة البيضاء"، فجعلت علامة الطهر البياض الخالص، فعلم أن ما سواه حيض، ومثله لا يعرف إلا سماعاً؛ لأنه ليس مما يهتدي إليه العقل، وقد ذكر ههنا ثلاثة ألوان وترك ثلاثة أخرى، وهي الخضرة والسواد والترية، والكل حيض إذا كانت في أيام الحيض عندها، أما كون الصفرة حيضاً، فقد ثبت من أثر عائشة، وأما كون السواد حيضاً فثبت من قوله ﷺ لفاطمة: **إذا كانت دم الحيضة، فإنه دم أسود** يعرف، **فأمسكي عن الصلاة**، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٨٦] والنسائي [رقم: ٢١٥] وغيرهما، وأما الحمرة: فهي أصل لون الدم، ووقع في رواية العقيلي عن عائشة: دم الحيض أحمر بحراي، ودم الاستحاضة كغسالة اللحم، ذكره العيني [البنية ٦٣٢/١]، وأما الخضرة: فاختلّفوا فيه، والصحيح أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء يكون حيضاً، وكذا الكدرة والترية، وعند أبي يوسف الكدرة ليس بحيض إلا بعد الدم. **قول أبي حنيفة:** رأيت في "الاستدكار" [١٩٣/٣]: أما قول الشافعي والليث بن سعد فهو أن الصفرة والكدر لا تعد حيضاً، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وأظن أن كلمة "لا" من زيادة الناسخ.

عبد الله الخ: [ابن محمد بن عمرو بن حزم] وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي وابن سعد، مات ١٣٥هـ، وقيل: ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٢]

عن عمته عن ابنة زيد بن ثابت: أنه بلغها أن نساءً كنَّ يدْعُون بالمصاييح من خوف الليل فينظرن إلى الطُّهر، فكانت تعيب عليهن أو تقول: ما كان النساء يَصْنَعْنَ هذا.

ضمير شأن فاعل "بلغ" أي يطلبن

باب المرأة تغسل بعض أعضاء الرجل وهي حائض

٨٧ - أخبرنا مالك. أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يغسل جواريه رجله ويُعطينه الحُمرة وهنَّ حِيض.

جمع الحائض حِيض وحوائض

عمته: قال ابن الحذاء: هي عمرة بنت حزم عمة جد عبد الله بن أبي بكر، وقيل لها عمته مجازاً، قلت: لكنها صحابية قديمة، روى عنها جابر الصحابي، ففي روايتها عن بنت زيد بن ثابت بعد، فإن كانت ثابتة فرواية عبد الله عنها منقطعة؛ لأنه لم يدركها، ويحتمل أن يكون المراد عمة الحقيقية، وهي أم عمرو أو أم كلثوم، كذا في "الفتح" [٥٥٤/١] ابنة زيد: ذكروا أن لزيد من البنات حسنة وعمرة وأم كلثوم وغيرهن، ولم أر الرواية لواحدة إلا لأم كلثوم زوجة سالم بن عبد الله بن عمر فكأنها هي المبهمة ههنا، وزعم بعض الشراح أنها أم سعد؛ لأن ابن عبد البر ذكرها في الصحابة، وليس في ذكره لها دليل على المدعي؛ لأنه لم يقل إنها صاحبة هذه القصة، كذا في "الفتح" [٥٥٣/١] بلغها: أي عمة عبد الله أو ابنة زيد. **إلى الطهر:** أي إلى ما يدل على الطهر.

تعيب عليهن: فإن قلت: لم عابت عليهن وفعلهن يدل على حرصهن بالطاعة؟ قلت: لأن فعلهن يقتضي الخرج وهو مذموم؛ لأن خوف الليل ليس إلا وقت الاستراحة، كذا في "الكواكب الدراري". [١٩١/٣]، ويحتمل أن يكون العيب لكون الليل لا يتبين به البياض الخالص من غيره، فيحسبن أنهن طهرن وليس كذلك فيصلين قبل الطهر.

ما كان النساء إلح: [اللام للعهد، أي نساء الصحابة] تشير إلى أن ما يفعلن لو كان فيه خير لابتدرت إليه نساء الصحابة، فإنهن كنَّ ممن يتسارع إلى الخيرات، فإذا لم يفعلن علم أنه لا خير فيه، وليس في الدين حرج، وإنما يجب النظر إلى الطهر إذا حانت الصلاة لا في خوف الليل، ويستنبط من الحديث جواز العيب على من ابتدئ أمرأ ليس له أصل، وجواز الاستدلال بنفي شيء مع عموم البلوى في زمن الصحابة على عدم كونه خيراً والتنبية على حسن الاقتداء بالسلف، وجواز إسراج السرج بالليل.

جواريه: جمع جارية بمعنى الأمة والبنات. **الحُمرة:** بضم الحاء المعجمة وسكون الميم سجادة صغيرة منسوجة من سعف النخل، مأخوذة من الحمر بمعنى التغطية؛ لأنها تغطي جهة المصلي من الأرض، هذا حاصل ما في "الضياء"، وأغرب ابن بطال حيث قال: فإن كان كبيراً قدر الرجل أو أكبر يقال له: حصير لا حمرة، وغرابته لا يخفى، كذا قال القاري. [فتح المغطى: ١١٦/١]

قال محمد: لا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: كنت أُرَجِّلُ رَأْسَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وأنا حائض.

قال محمد: لا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة من فقهاءنا.

باب الرجل يغتسل أو يتوضأ بسوّر المرأة

٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أنه قال: لا بأس بأن يغتسل الرجلُ بفضل وضوء المرأة ما لم تكن جنباً أو حائضاً.

لا بأس بذلك: لأن أعضاء الحائض طاهرة، ولذلك لا يكره مضاجعتها ولا قبيلتها، ولا الاستمتاع بها. بما فوق السرة، ولا يكره وضع يدها في شيء من المائعات، وغسلها رأس زوجها وترجيله، وطبختها وعجنها وغير ذلك من الصنائع، وسوّرهما وعرقها طاهران، وكل هذا متفق عليه، وقد نقل أبو جعفر محمد بن جرير الطبري إجماع المسلمين في ذلك، كذا ذكره النووي في "شرح صحيح مسلم" [١٤٢/١] أخبرنا مالك: أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٦٩] والترمذي والنسائي [رقم: ٢٧٧] والبحاري [رقم: ٢٩٥] من طريق مالك.

كنت أرجل: في ترجيل عائشة لرأس رسول الله ﷺ وهي حائض دليل على طهارة الحائض، وأنه ليس موضع منها نجساً غير موضع الخيض، وفي ترجيله ﷺ لشعره وسواكه وأخذ من شاربه ونحو ذلك دليل على أنه ليس من السنة ولا الشريعة ما خالف النظافة وحسن الهيئة في اللباس والزينة، ويدل على أن قوله ﷺ: البذاءة من الإيمان، أراد به طرح الشهوة في اللباس والإسراف فيه الداعي إلى التبختر والبطر، لتصح معاني الآثار ولا تتضاد، كذا في "الاستذكار" [٢٠٢/٣] رأس: أي شعر رأس، فهو من مجاز الحذف، أو من إطلاق الخل على الحال مجازاً.

وأنا حائض: فيه تفسير لقوله تعالى: ﴿فَاعْتَرِلُوا الْفَسَاءَ فِي الْمَجْجِي﴾ (البقرة: ٢٢٢)، لأن اعتزالهن يَحْتَمِلُ أن يكون بأن لا يجتمع معهن ولا يقرهن، ويَحْتَمِلُ أن يكون اعتزال الوطء خاصة، فأتت السنة بما في الحديث أنه أراد به الجماع.

بسوّر المرأة: بضم السين وهز العين، اسم للبقية بعد الشرب، من سار يسار كفتح يفتح، أفضل فضلة، ذكره العيني. [البنية: ٤٦٤/١] بفضل إلح: أي ما فضل من الماء بعد ما توضأت المرأة منه.

ما لم تكن جنباً إلح: يخالفه ما ورد عن عائشة: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد ونحن جنبان"، وورد عنها: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، فيبادرني حتى أقول: دع لي دع لي ونحن جنبان"، =

قال محمد: لا بأس بفضل وضوء المرأة وغسلها وسورها وإن كانت جنباً أو حائضاً.

بلغنا أن النبي ﷺ كان يغتسل هو وعائشة من إناء واحد ليتنازعا **الغسل جميعاً**،
وفي نسخة: يتنازعا

فهو فضل غسل المرأة الجنب، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
وفي نسخة: فهذا وهو قول الجمهور

باب الوضوء بسور الهرة

٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة أن أمراًته حميدة....
زيد بن سهل الأنصاري

= وعن أم سلمة: "أما كانت تغتسل ورسول الله ﷺ من الجنابة"، وعن ميمونة: "أن رسول الله ﷺ اغتسل من فضل ماء اغتسلت به من الجنابة"، وعن عائشة: "كنت أشرب وأنا حائض ثم أناوله النبي ﷺ، فيضع فاه على موضع في فيشرب"، "وأغرق العرق وأنا حائض ثم أناوله، فيضع فاه على موضع في"، أخرجها مسلم [رقم: ٦٩٢] وأصحاب السنن [النسائي رقم: ٧٠، وأبو داود رقم: ٢٥٩، وابن ماجه رقم: ٦٤٣] وغيرهم إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على طهارة سور الحائض والجنب، وطهارة فضل وضوءهما وغسلهما، وقول الصحابي إذا خالف فعل النبي ﷺ أو قوله فالحنج في المرفوع، ويعذر بأنه لعله يبلغه ذلك أو ترجح عنده دليل آخر، فلذلك أعرض أكثر العلماء في هذا الباب عن قول ابن عمر وأخذوا بالأحاديث المجوزة.

وإن كانت جنباً إلخ: قال العيني في "البنية" [٤٦٩/١]: ممن قال بطهارة سور الجنب الحسن البصري ومجاهد والزهري ومالك والأوزاعي والثوري وأحمد والشافعي رحمهم الله، وروي عن النخعي أنه كره فضل شرب الحائض، وروي عن جابر أنه سئل عن سور الحائض هل يتوضأ منه للصلاة؟ قال: لا، ذكره ابن المنذر في "الإشراف".

بلغنا إلخ: يشير إلى أن تقليد الصحابي واجب، وقوله حجة عندنا ما لم ينه شيء من السنة، وقد صرح به ابن الهمام في "كتاب الجمعة" من "فتح القدير"، وههنا قد نفى قول ابن عمر ورود سنة فالعبرة بالسنة لا به. **ليتنازعا:** فيبادهها فتقول: "دع لي دع لي"، أخرجها مسلم [رقم: ٧٣٢]، وفي رواية الطحاوي [٢٣/١]: "أبى لي أبى لي". **الغسل:** بفتح الغين فهو مصدر أي يتبادران فيه، ويجوز أن يكون بضم الغين أي في مائه أو استعماله.

إسحاق بن عبد الله: وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائي، وقال ابن معين: ثقة حجة، مات ١٣٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٦] **حميدة:** [الأنصارية الزرقية أم يحيى المدينة، وثقة ابن حبان، كذا في "الإسعاف" (ص: ٤٨)] بضم الحاء المهملة وفتح الميم عند رواة الموطأ إلا يحيى الليثي، فقال: بفتح الحاء وكسر الميم، تبه عليه أبو عمر، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١]

ابنة عبيد بن رفاعه، أخبرته عن خالتها كبشة ابنة كعب بن مالك وكانت تحت ابن أبي قتادة: أن أبا قتادة أمرها فسكبت له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه، فأصغى لها الإناء فشربت، قالت كبشة: فرآني أنظر إليه فقال: أتعجبين يا ابنة أخي؟ قالت: قلت: نعم، قال: إن رسول الله ﷺ قال: "إنما ليست بنجس إنما من الطوافين عليكم والطوافات".

ابنة عبيد: قال يحيى: بنت أبي عبيدة بن فروة، وهو غلط منه، وأما سائر رواة الموطأ، فيقولون: بنت عبيد بن رفاعه إلا أن زيد بن الحباب قال فيه عن مالك: بنت عبيد بن رافع، والصواب رفاعه بن رافع الأنصاري. قاله ابن عبد البر. [الاستذكار: ١١٣/٢، ١١٤] **خالتها:** قال ابن مندة: حميدة وخالتها كبشة لا يعرف لهما رواية إلا في هذا الحديث، ومحلها محل الجهالة، ولا يثبت هذا الخبر من وجه من الوجوه، ونقل الزيلعي عن تقي الدين بن دقيق العيد: أنه إذا لم يُعرف لهما رواية، فلعل طريق من صححه أن يكون اعتمد على إخراج مالك لروايتهما مع شهرته بالثبوت. [نصب الرأية: ١٩٢/١] وقال العيني: لا نسلم ذلك؛ لأن حميدة حديثاً آخر في تسميت العاطس رواه أبو داود، ولها ثالث رواه أبو نعيم، وروى عنها إسحاق بن عبد الله، وهو ثقة، وأما كبشة، فيقال: إنما صحابية، فإن ثبت فلا يضر الجهل بها. [البنية: ٤٨٣/١]

كبشة: بفتح الكاف والشين المعجمة بينهما موحدة الأنصارية، قال ابن حبان: لها صحبة، وتبعه المستغفري، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١] **ابن أبي قتادة:** عبد الله بن أبي قتادة المدني الثقة التابعي، المتوفى ٩٥ هـ، وقال ابن سعد: تزوجها ثابت بن أبي قتادة، فولدت له، وفي رواية ابن المبارك عن مالك: وكانت امرأة أبي قتادة، قال ابن عبد البر: وهو وهم منه، وإنما هي امرأة ابنه، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٦/١]

فسكبت: قال الرافعي: يقال: سكب يسكب سكباً أي صب، فسكب سكوباً أي انصب. **ابنة أخي:** من حيث الصحبة؛ لأن أباهما صحابي مثله، وسلمي من قبيلته. **بنجس:** قرئ بكسر الجيم، وقال المنذري، ثم النووي، ثم ابن دقيق العيد، ثم ابن سيّد الناس: بفتح الجيم من النجاسة، كذا في "زهر الرئي على الجنتي" [٢٣/١]

الطوافين إلخ: قال الخطابي: هذا يتأول على وجهين: أحدهما: أنه شبهها بخدمة البيت ومن يطوف على أهله للخدمة ومعالجة المهنة. والثاني: أن يكون شبهها بمن يطوف للحاجة والمسألة، يريد أن الأجر في مؤاسما كالأجر في مؤاساة من يطوف للحاجة، كذا في "مرقاة الصعود". **والطوافات:** ورد في بعض الروايات "أو الطوافات" بكلمة "أو" قال ابن ملك: هو للشك من الراوي، وقال ابن حجر: ليست للشك لوروده بالواو في روايات أخر، بل هي للتنوع، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح" [١٧١/٢] **الطوافات:** الطوافون هم بنو آدم يدخل بعضهم على بعض بالتركرار، والطوافات هي المواشي التي تكثر وجودها عند الناس مثل الغنم والبقر والإبل، =

قال محمد: لا بأس بأن يتوضأ بفضل سور الهرة،

= جعل النبي ﷺ الهرة من القبيلتين؛ لكثرة طوافها واختلاطها بالناس، كذا ذكره العيني في "البنية" [٤٨٣/١]، وفي الحديث من الفوائد: جواز استخدام زوجة ابنه، وإصغاء الإناء للهرة وغيرها من الحيوانات، فإن في كل ذات كبد رطبة أجراً كما ورد به الخبر، وجواز إطلاق ما يطلق على المحارم على امرأة الابن، ويُستنبط من قوله ﷺ: **فإنما من الطوافين** عدم نجاسة سور جميع سواكن البيوت لوجود هذه العلة فيها.

لا بأس: لأن سور الهرة ليس بنجس فلا بأس بشربه والوضوء منه، وهو مذهب عباس وعلي وابن عباس وابن عمر وعائشة وأبي قتادة والحسن والحسين، واختلف فيه عن أبي هريرة، فروى عطاء عنه: أن الهر كالكلب يُغسل منه الإناء سبعاً، وروى أبو صالح عنه: أن السنور من أهل البيت، كذا ذكره ابن عبد البر، وقال: لا نعلم أحداً من أصحاب رسول الله ﷺ روى عنه في الهر أنه لا يتوضأ بسوره إلا أبا هريرة على اختلاف عنه. [الاستذكار: ١١٦/٢، ١١٧] قلت: قد علمت ما لم يعلمه، فقد أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٩/١] عن يزيد بن سنان، حدثنا أبو بكر الحنفي، حدثنا عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر أنه كان لا يتوضأ بفضل الكلب والهر، وما سوى ذلك فليس به بأس، وأخرج أيضاً عن ابن أبي داود حدثنا الربيع بن يحيى، حدثنا شعبة، عن واقد بن محمد، عن نافع، عن ابن عمر أنه قال: لا توضؤوا من سور الحمار ولا الكلب ولا السنور، وأما التابعون ومن بعدهم: فاختلّفوا فيه أيضاً بعد اتفاقهم على أن سور الهرة ليس بنجس إلا ما يُستفاد مما حكاه صاحب "رحمة الأمة في اختلاف الأئمة" عن الأوزاعي والثوري: أن سور ما لا يؤكل لحمه نجس غير الآدمي، فإنه يقتضي أن يكون سور الهرة نجساً عندهما، والأحاديث الواردة في ذلك تردّهما، ومن عداهما بعد ما اتفقوا على الطهارة منهم من كره سور الهرة، وهو قول أبي حنيفة ومحمد، وبه قال طاوس وابن سيرين وابن أبي ليلى ويحيى الأنصاري، حكاه عنهم العيني. [البنية: ٤٨١/١]

وبه أخذ الطحاوي حيث روى عن إبراهيم بن مرزوق، حدثنا وهب بن جرير، حدثنا هشام بن أبي عبد الله عن قتادة، عن سعيد قال: إذا ولغ السنور في الإناء فاغسله مرتين أو ثلاثاً، ثم روى عن محمد بن خزيمة، حدثنا حجاج، حدثنا حماد، عن قتادة، عن الحسن وسعيد بن المسيب في السنور: يلغ في الإناء، قال أحدهما: يغسله مرة، وقال الآخر: يغسله مرتين، ثم روى عن سليمان بن شعيب بن سليمان الكيساني، حدثنا الخصب ابن ناصح، حدثنا حماد، عن قتادة، قال: كان سعيد بن المسيب والحسن يقولان: اغسل الإناء ثلاثاً ثلاثاً، يعني من سور الهرة، ثم روى عن روح بن الفرج القطان حدثنا سعيد بن كثير بن عفير، حدثني يحيى أنه سأل يحيى بن سعيد عما لا يتوضأ بفضل من الدواب، فقال: الكلب والخنزير والهرة، ثم قال بعد ما ذكر دليلاً عقلياً على الكراهة: فهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة. [شرح معاني الآثار: ١٩/١]

وغيره أحب إلينا منه.

= ومنهم من طهر من غير كراهة، وهو قول مالك وغيره من أهل المدينة، والليث وغيره من أهل مصر، والأوزاعي وغيره من أهل الشام، والثوري ومن وافقه من أهل العراق، والشافعي وأصحابه، وأحمد وإسحاق، وأبي ثور، وأبي عبيد، وعلقمة، وعكرمة، وإبراهيم، وعطاء بن يسار، والحسن فيما روى عنه الأشعث، والثوري فيما روى عنه أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي، كذا ذكره ابن عبد البر [الاستذكار: ١١٨/٢، ١١٩] وبه قال أبو يوسف، حكاه العيني [البنية: ٤٨١/١] والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٨/١] وهو رواية عن محمد، ذكره الزاهدي في "شرح مختصر القدروي" والطحاوي.

أحب: ظاهر كلامه أن الكراهة في سور الهرة تنزيهية، وهو ظاهر كلامه في "كتاب الآثار" [ص: ١٥٨] حيث روى عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم في السنور يشرب في الإناء، قال: هي من أهل البيت، لا بأس بشرب فضلها، فسألته أيتطهر بفضلها للصلاة؟ فقال: إن الله قد رخص الماء، ولم يأمره ولم ينهه، ثم قال: قال أبو حنيفة: غيره أحب إلي منه، وإن توضأ به أجزأه، وإن شربه فلا بأس به، ويقول أبي حنيفة نأخذ، وبه صرح جمع من أصحابنا، فقال الزاهدي في "النجي": الأصح أن كراهة سوره عندهما كراهة تنزيه، وقال أبو يوسف: لا يكره، وعن محمد مثله، وقال يوسف بن عمر الصوفي في "جامع المضمورات" نقلاً عن "الخلاصة": سور حشرات البيت كالحية والفأرة والسنور مكروه كراهة تنزيه، وهو الأصح. وفي "البنية" [٤٨١/١]: اختلفوا في تعليل الكراهة، فقال الطحاوي: كون كراهة سور الهرة لأجل أن لحمها حرام؛ لأنها عدت من السباع وهو أقرب إلى التحريم، وقال الكرخي: لأجل عدم تجانها النجاسة، وهو يدل على أن سورها مكروه كراهة تنزيه، وهو الأصح والأقرب إلى موافقة الحديث.

قلت: لقد صدق في قوله: إنه أقرب إلى موافقة الحديث، وأشار به إلى أن القول بعدم الكراهة أوفق بالأحاديث: منها: حديث أبي قتادة الذي أخرجه مالك، ومن طريقه أخرجه الترمذي [رقم: ٩٢] وقال: حسن صحيح، وأبو داود [رقم: ٧٥] لفظه: أن أبا قتادة دخل فسكب له وضوءاً فجاءت هرة فشربت منه فأصغى لها الإناء إلخ الحديث، وابن ماجه [رقم: ٣٦٧] ولفظه: عن كبشة وكانت تحت بعض ولد أبي قتادة: أنها صبت لأبي قتادة ماء يتوضأ به، فجاءت هرة تشرب فأصغى لها الإناء، فجعلت أنظر إليه، فقال: يا ابنة أخي أتعجبين؟ قال رسول الله ﷺ: **إنما ليست بنجس هي من الطوافين أو الطوافات**، والنسائي [رقم: ٦٨] والدرامي في سننه، وابن حبان في النوع السادس والستين من القسم الثالث من صحيحه [رقم: ١٢٩٩] والحاكم والدارقطني [رقم: ٢٢، ٧٠/١] والبيهقي والشافعي وأبو يعلى وابن خزيمة وابن منده في صحيحهما.

ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ٧٦] من طريق داود بن صالح بن دينار التمار، عن أمه أن مولاتها أرسلتها هريسة إلى عائشة، فوجدتها تصلي، فأشارت إلي أن ضعيتها، فجاءت هرة فأكلت منها، فلما انصرفت أكلت =

= من حيث أكلت الهرة وقالت: إن رسول الله ﷺ قال: إنها ليست بنحس، إنما هي من الطوافين عليكم، وقد رأيت رسول الله ﷺ يتوضأ بفضلها، وأخرجه الدار قطني [٧٠/١] وقال: تفرد به عبد الرحمن الدراوردي عن داود بن صالح بهذه الألفاظ. ومنها ما أخرجه الدار قطني [رقم: ١٧، ٦٩/١] من حديث حارثة، وقال: إنه لا بأس به، عن عمرة، عن عائشة، قالت: كنت أتوضأ أنا ورسول الله ﷺ من إناء واحد، وقد أصابت الهرة منه قبل ذلك، وكذلك أخرجه ابن ماجه [رقم: ٣٦٨] وأخرجه الخطيب من وجه آخر وفيه سلمة بن المغيرة ضعيف، قاله ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي".

وأخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٧/١، ١٨] عن عمرة، عن عائشة: "كنت أغتسل أنا ورسول الله ﷺ من الإناء الواحد وقد أصابت الهرة منه قبل ذلك". ومنها: ما أخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، عن عائشة قالت: إن رسول الله ﷺ قال: إنها ليست بنحس، إنما كبعض أهل البيت، أخرجه عن سليمان بن مشافع بن شبة الحجلي، قال: سمعت منصور بن صفية بنت شبية يحدث عن أمه صفية، عن عائشة، ورواه الحاكم في "المستدرک" وقال: على شرط الشيخين، ورواه الدار قطني [رقم: ١٩، ٦٩/١] بلفظ: كبعض متاع البيت. ومنها ما أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار ١٨/١] عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يصفى الإناء للهرة ويتوضأ بفضلها، وفي إسناده صالح بن حيان البصري المديني متروك، قاله العيني. [البنية: ٤٨٢/١]

وأخرجه الدار قطني [رقم: ١، ٢١، ٦٦/١، ٧٧] عن يعقوب بن إبراهيم عن عبد ربه بن سعيد، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يمر به الهرة فيصفى لها الإناء، فتشرب ثم يتوضأ بفضلها، وضَعَفَ عبد ربه، وعن محمد بن عمر الواقدي حدثنا عبد الحميد بن عمران بن أبي أنس، عن أبيه، عن عروة، عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصفى إلى الهرة الإناء حتى تشرب ثم يتوضأ بفضلها، قال ابن الهمام في "فتح القدير" [١١٥/١]: وضعفه الدار قطني بالواقدي، وقال ابن دقيق العيد في "الإمام": جمع شيخنا أبو الفتح بن سيد الناس في أول كتابه "المغازي والسير" من وضعفه ومن وثقه، ورجح توثيقه، وذكر الأجوبة عما قيل فيه.

ومنها: ما أخرجه ابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" من طريق محمد بن إسحاق، عن صالح، عن جابر: كان رسول الله ﷺ يصفى الإناء للسور يلغ فيه، ثم يتوضأ من فضله. ومنها: ما أخرجه الطبراني في "معجمه الصغير": حدثنا عبد الله بن محمد بن الحسن الأصهباني، حدثنا جعفر بن عنبسة الكوفي، حدثنا عمرو بن حفص المكي، عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده علي بن الحسين، عن أنس: خرج رسول الله ﷺ إلى أرض بالمدينة يقال لها: بطحان، فقال: يا أنس! اسكب لي وضوءاً، فسكبته له، فلما قضى حاجته أقبل إلى الإناء وقد أتى هر فولج في الإناء، فوقف له وقفه حتى شرب الهر، ثم سأله، فقال: يا أنس! إن الهر من متاع البيت لن يقدر شيئاً ولن ينحسه.

وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الأذان والتثويب

هو الإعلام بعد الإعلام

٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ﷺ قال: "إذا سمعتمُ النداء فقولوا

قول أبي حنيفة: قال ابن نصر المروزي: خالفه أصحابه فقالوا: لا بأس به. قال ابن عبد البر: ليس كذلك، وإنما خالفه من أصحابه أبو يوسف، وأما محمد وزفر والحسن بن زياد وغيرهم: ففهم يقولون بقول أبي حنيفة، ويحتجون لذلك بأنه يروون عن أبي هريرة، وابن عمر، أنهما كرها الوضوء بسور المهر، وهو قول ابن أبي ليلى، ولا أعلم لمن كره سور السور حجة أحسن من أنه لم يبلغه حديث قتادة، أو لم يصح عنده. [الاستذكار: ١١٩/٢] قلت: الكراهة التنزيهية بسبب غلبة اختلاطها النجاسة لا تنافي حديث أبي قتادة وغيره، نعم، ما يشكل الأمر على من اختار كراهة التحريم، وأما كراهة التنزيه فأمراً سهلاً.

عطاء: المدني من ثقات التابعين ورجال الجمع، مات سنة خمس أو سبع ومائة، واسم أبيه يزيد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩] "والتقريب" [رقم: ٤٦٠٤، ١٨/٣]، وفي بعض النسخ: زيد. **أبي سعيد:** سعد بن مالك بن سنان الأنصاري، شهد ما بعد أحد، ومات بالمدينة سنة ثلاث أو أربع أو خمس وستين، وقيل: أربع وسبعين، كذا في "جامع الأصول". **الخدري:** بضم الخاء المعجمة وسكون الدال المهملة، هذه نسبة إلى خدرة وهو الأبحر - يفتح الألف وسكون الباء الموحدة وفتح الجيم ثم راء مهمل - ابن عوف بن الحارث بن الخزرج، وبنو خدرة قبيلة من الأنصار الخزرجيين منسوبة إلى خدرة، ومنهم أبو سعيد الخدري، كذا في "أنساب السمعاني" [٣٣١/٢] و"جامع الأصول". **إذا سمعتم:** ظاهرة أنه لو لم يسمع لصمم أو بُعد لا إجابة عليه، وبه صرح النووي في "شرح المذهب". **النداء:** أي الأذان، سمي به؛ لأنه نداء ودعاء إلى الصلاة.

فقولوا: استدل به على وجوب إجابة المؤذن، حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١١٠/١] عن قوم من السلف، وبه قال الحنفية والظاهرية وابن وهب، واستدل الجمهور بحديث مسلم وغيره: أنه ﷺ سمع مؤذناً فلما كبر قال: **على الفطرة**، فلما تشهد قال: **خرج من النار**، فلما قال ﷺ غير ما قال المؤذن علم أن الأمر للاستحباب، وتعقب بأنه ليس في الحديث أنه لم يقل مثل ما قاله، فيحوز أنه قال ولم ينقله الراوي اكتفاء بالعادة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٠٦/١]

مثل ما يقول المؤذنُ".

قال مالك: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه جاءه المؤذن

مثل: ظاهره أنه يقول مثله في جميع الكلمات، لكن حديث عمر وحديث معاوية في البخاري وغيره دل على أنه يستثنى من ذلك "حي على الصلاة حي على الفلاح" فيقول بهما: لا حول ولا قوة إلا بالله، وهو المشهور عند الجمهور. وقال ابن الهمام في "فتح القدير" [٢٥٤/١، ٢٥٥]: الحويلة في الخيعتين وإن خالفت ظاهر قوله ﷺ: **فقولوا مثل ما يقول المؤذن**، لكنه ورد فيه حديث مفسر كذلك عن عمر، رواه مسلم، فحملوا ذلك العام على ما سوى هاتين الكلمتين، وهو غير جار على قاعدتنا؛ لأن عندنا المخصص الأول ما لم يكن متصلاً به لا يخص بل يعارض، فيجري فيه حكم المعارضة، أو يقدم العام، والحق هو الأول. ثم قال: قد رأينا من مشايخ السلوك من يجمع بينهما ليعمل بالحدِيثين. قلت: الجمع حسن عملاً بالحدِيثين، وذكر بعض أصحابنا مكان "حي على الفلاح" ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن"، ذكره في "المحيط" وغيره، لكن لا أصل له في الأحاديث، ولا أعلم من أين اخترعوه، وقد نيه على ذلك المحدث عبد الحق الدهلوي في "شرح سفر السعادة".

المؤذن: ادعى ابن وضاح أن هذا مدرج، وأن الحديث انتهى بقوله: "ما يقول"، وتعقب بأن الإدراج لا يثبت بمجرد الدعوى، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٠٥/١] **بلغنا:** قال ابن عبد البر: لا أعلم أنه روى من وجه يحتاج به، وتعلم صحته، وإنما فيه حديث هشام بن عروة، عن رجل يقال له: إسماعيل، لا أعرفه، وذكر ابن أبي شيبة حدثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن رجل يقال له: إسماعيل، قال: جاء المؤذن عمر بصلاة الصبح، فقال: الصلاة خير من النوم، فأعجب به عمر، وقال للمؤذن: أقرأها في أذانك. [الاستذكار: ٧٤/٤، ٧٥] ورده الزرقاني بأنه قد أخرج الدارقطني في "السنن" من طريق وكيع في "مصنفه" عن العمري، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، وأخرج أيضاً عن سفيان، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر، أنه قال للمؤذن: إذا بلغت "حي على الفلاح" في الفجر، فقل: الصلاة خير من النوم. [شرح الزرقاني: ٢٢١/١]

قلت: وههنا أخبار وآثار أخر تدل على صحة ما أمر به عمر من تقرير هذه الزيادة في الأذان، فذكر ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر عن حجاج، عن عطاء: كان أبو مخذومة يؤذن لرسول الله ﷺ ولأبي بكر وعمر، وكان يقول في أذانه: "الصلاة خير من النوم"، قال: وحدثنا حفص بن غياث، عن حجاج، عن طلحة، عن سويد، عن بلال رضي الله عنه، وعن حجاج، عن عطاء، عن أبي مخذومة أنهما كانا يثوبان في صلاة الفجر "الصلاة خير من النوم"، قال: وحدثنا وكيع، عن سفيان، عن عمران بن مسلم، عن سويد أنه أرسل إلى مؤذنه إذا بلغت "حي على الفلاح" فقل: "الصلاة خير من النوم"، فإنه أذان بلال، وذكر ابن المبارك وعبد الرزاق في "مصنفه" عن معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب أن بلالاً أذن ذات ليلة ثم جاء يؤذن للنبي ﷺ، فنادى "الصلاة خير من النوم"، فأقرت في صلاة الصبح.

يؤذنه لصلاة الصبح فوجده نائماً، فقال المؤذن: الصلاة خير من النوم،

= وفي "شرح معاني الآثار" للطحاوي: كره قوم أن يقال في أذان الصبح: "الصلاة خير من النوم"، واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد في الأذان الذي أمره رسول الله ﷺ بتعليمه بلالاً، وخالفهم في ذلك آخرون، فاستحبوا أن يقال ذلك في التأذين، وكان من الحجة لهم أنه وإن لم يكن في تأذين عبد الله فقد علمه رسول الله ﷺ أبا محذورة بعد ذلك، وأمره أن يجعله في أذان الصبح، حدثنا علي بن معبد، حدثنا روح بن عباد حدثنا ابن جريح، أخبرني عثمان بن السائب، عن أم عبد الملك بن أبي محذورة، عن أبي محذورة: أن النبي ﷺ علمه في الأذان الأول من الصبح "الصلاة خير من النوم"، حدثنا علي، حدثنا الهيثم بن خالد، حدثنا أبو بكر بن عياش، عن عبد العزيز بن رفيع، قال: سمعت أبا محذورة قال: كنت غلاماً صبيّاً فقال لي رسول الله ﷺ: قل "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم"، قال أبو جعفر: فلما علم رسول الله ﷺ أبا محذورة ذلك كان ذلك زيادة على ما في حديث عبد الله بن زيد ووجب استعمالها، وقد استعمل ذلك أصحابه من بعده، حدثنا علي بن شيبه، حدثنا أبو نعيم، حدثنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر، قال: كان في الأذان الأول بعد حي على الفلاح "الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم". حدثنا علي بن شيبه، حدثنا يحيى بن يحيى، أخبرنا هشيم، عن ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أنس، قال: كان التوبيخ في صلاة الغداة إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح"، قال: "الصلاة خير من النوم"، فهذا ابن عمر وأنس يخبران أن ذلك مما كان المؤذن يؤذن به في أذان الصبح، فثبت بذلك ما ذكرناه، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. [شرح معاني الآثار: ١٠٣/١]

وفي "سنن النسائي" [رقم: ٦٤٧]: عن أبي محذورة كنت أؤذن لرسول الله ﷺ وكنت أقول في أذان الفجر الأول: "حي على الفلاح، الصلاة خير من النوم، الصلاة خير من النوم، الله أكبر الله أكبر، لا إله إلا الله"، وفي "معجم الطبراني": عن بلال أنه أتى رسول الله ﷺ يوماً يؤذنه لصلاة الصبح فوجده راقداً، فقال: "الصلاة خير من النوم" مرتين، فقال رسول الله ﷺ: ما أحسن هذا يا بلال، اجعله في أذانك، وروى ابن خزيمة والبيهقي، عن ابن سيرين، قال: من السنة أن يقول المؤذن في أذان الفجر: "حي على الفلاح" قال: الصلاة خير من النوم.

يؤذنه: أي يخبره من الإيذان أو من التأذين. **فقال المؤذن إله:** يستنبط من هذا الأثر أمور: أحدها: جواز التوبيخ، وهو الإعلام بعد الإعلام لأمراء المؤمنين، وبه قال أبو يوسف، واستبعده محمد؛ لأن الناس سواسية في أمر الجماعة، ويُدفع استبعاده بما روي في الصحاح أن بلالاً كان يؤذن الفجر، ثم يأتي رسول الله ﷺ على باب الحجرة فيؤذنه بصلاة الصبح، وكذا في غير صلاة الفجر، لكن قد يُخدش ذلك بما أخرجه أبو بكر بن أبي شيبه، عن مجاهد أن أبا محذورة قال: الصلاة الصلاة، فقال عمر: ويحك أجنون أنت؟ أما كان في دعائك الذي دعوتنا ما نأتيك؟ وقد حققت الأمر في هذه المسألة في رسالتي "التحقيق العجيب في التوبيخ".

فأمره عمر أن يجعلها في نداء الصبح.

٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يكبر في النداء ثلاثاً ويتشهد ثلاثاً، وكان أحياناً إذا قال: حي على الفلاح قال على إثرها: حي على خير العمل.

أي على عبها

= وثانيها: جواز النوم بعد طلوع الصبح أحياناً. وثالثها: كون الصلاة خير من النوم في نداء الصبح. ورابعها: كون ذلك بأمر عمر وقد يستشكل هذا بأن دخوله في نداء الصبح كان بأمر رسول الله ﷺ ليلاً، وكان ذلك شائعاً في أذان بلال وأذان أبي مخذورة وغيرهما من المؤذنين في عصر رسول الله ﷺ كما هو مخرج في "سنن ابن ماجه" و"جامع الترمذي" و"أبي داود" و"معجم الطبراني" و"معاني الآثار" وغيرها - وقد فصلته في رسالتي المذكورة - فما معنى جعله في نداء الصبح بأمر عمر؟ وأجيب عنه بوجوه: أحدها: أنه من ضروب الموافقة، ذكره الطيبي في "حواشي المشكاة" [٢٠٠/٢] ورده علي الفاري [مراجعة المفاتيح: ٣٢٣/٢] بأن هذا كان في زمان خلافة عمر، ويعد عدم وصوله إليه سابقاً. وثانيها: أنه لعله بلغه ثم نسيه فأمره، وفيه بعد أيضاً. وثالثها: أن معنى أمره أن يجعلها في نداء الصبح أن يبقها فيه ولا يجاوزها إلى غيره، قال ابن عبد البر: المعنى فيه عندي - والله أعلم - أنه قال: اجعل هذا في الصبح لا ههنا، كأنه كره أن يكون نداء الفجر عند باب الأمير كما أحدثه الأمراء، وإنما حملني على هذا التأويل، وإن كان الظاهر من الخبر خلافه؛ لأن قول المؤذن: "الصلاة خير من النوم" أشهر عند العلماء والعامة من أن يظن بعمر أنه جهل ما سن رسول الله ﷺ، وأمر به مؤذنيه بالمدينة، بلالاً، وعمكة أبا مخذورة. [الاستذكار: ٧٥/٤]

ثالثاً: اختلفت الروايات في عدد التكبير والتشهد، ففي بعضها ورد التكبير في ابتداء الأذان أربع مرات، وفي بعضها مرتين، والأول هو المشهور في بدء الأذان وأذان بلال وغيره، وبه قال الجمهور والشافعي وأحمد وأبو حنيفة، ومالك اختار الثاني. وأما الشهادتان: فورد في المشاهير أن كلياً منهما مرتين مرتين، وبه أخذ أبو حنيفة ومن وافقه، وورد في أذان أبي مخذورة الترجيع وهو أن يخفض صوته بما ثم يرفع، وبه أخذ الشافعي ومن وافقه، وأما فعل ابن عمر من تثليث التشهد والتكبير فلم أطلع له في المرفوع أصلاً، ولعله لبيان الجواز.

أحياناً: فيه إشارة إلى أنه ليس بسنة بل هو لبيان الجواز. **حي على خير العمل:** أخرجه البيهقي كذلك عن عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن نافع، وعن الليث بن سعد، عن ابن عمر أنه كان إذا قال: حي على الفلاح قال على إثرها: حي على خير العمل، قال البيهقي: لم يثبت هذا اللفظ عن رسول الله ﷺ فيما علم بلالاً ولا أبا مخذورة، ونحن نكره الزيادة فيه، وروى البيهقي أيضاً عن عبد الله بن محمد بن عمار وعمار وعمر ابني سعد بن عمر بن سعد عن آبائهم، عن أحدهم، عن بلال: أنه كان ينادي بالصبح، فيقول: حي على خير العمل، فأمره رسول الله ﷺ أن يجعل مكانها "الصلاة خير من النوم"، وترك حي على خير العمل، قال ابن دقيق العيد: رجاله مجهولون يحتاج إلى كشف أحوالهم، كذا في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي. وقال النووي في "شرح المذهب" [١٠٦/٣]: =

قال محمد: الصلاة خير من النوم يكون ذلك في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء،

= يكره أن يقال في الأذان: حي على خير العمل؛ لأنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ، والزيادة في الأذان مكروهة عندنا. وفي "منهاج السنة" لأحمد بن عبد الحليم الشهير بابن تيمية: هم أي الروافض زادوا في الأذان شعاراً لم يكن يُعرف على عهد النبي ﷺ وهو "حي على خير العمل". وغاية ما ينقل إن صح النقل أن بعض الصحابة كابن عمر كان يقول ذلك أحياناً على سبيل التوكيد كما كان بعضهم يقول بين الندائين: حي على الصلاة، حي على الفلاح، وهذا يسمى نداء الأمراء، وبعضهم يسميه التثويب، ورخص فيه بعضهم، وكرهه أكثر العلماء، ورووا عن عمر وابنه وغيرهما كراهة ذلك، ونحن نعلم بالاضطرار أن الأذان الذي كان يؤذنه بلال وابن أم مكتوم في مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة، وأبو مخذورة بمكة، وسعد القرظي في قباء لم يكن في أذانهم هذا الشعار الرافضي، ولو كان فيه لنقله المسلمون ولم يهملوه، كما نقلوا ما هو أيسر منه، فلما لم يكن في الذين نقلوا الأذان من ذكر هذه الزيادة، علم أنها بدعة باطلة، وهؤلاء الأربعة كانوا يؤذنون بأمر النبي ﷺ، ومنه تعلموا الأذان، وكانوا يؤذنون في أفضل المساجد مسجد مكة والمدينة ومسجد قباء، وأذانهم متواتر عند العامة والخاصة.

بعد الفراغ: فيه أنه قد ثبتت هذه الزيادة في الأذان بأمر رسول الله ﷺ، وتعارف ذلك المؤذنون من غير نكير، ففي حديث أبي مخذورة في قصة تعليم النبي ﷺ الأذان له، قال فيه: إذا كانت في أذان الصبح فقلت: حي على الفلاح، فقل: الصلاة خير من النوم مرتين، أخرجه أبو داود [رقم: ٥٠٠] وابن حبان [رقم: ١٦٨٢، ٥٧٨/٤] مطولاً، وفي سنده محمد بن عبد الملك بن أبي مخذورة، وهو غير معروف الحال، والحارث بن عبيد، وفيه مقال، وقال بقي بن مخلد حدثنا يحيى بن عبد الحميد، حدثنا أبو بكر بن عياش، حدثني عبد العزيز بن رفيع، سمعت أبا مخذورة يقول: كنت غلاماً صبياً أذنت بين يدي رسول الله ﷺ الفجر يوم حنين فلما انتهيت إلى "حي على الفلاح" قال: ألحق فيها الصلاة خير من النوم، ورواه النسائي من وجه آخر، وصححه ابن حزم، وروى الترمذي [رقم: ١٩٨] وابن ماجه [رقم: ٧١٥] وأحمد [رقم: ٢٣٩٥٨] من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن بلال، قال: قال رسول الله ﷺ: لا تثوبن في شيء من الصلوات إلا في صلاة الفجر.

وفي سنده الملائي وهو ضعيف مع الانقطاع بين عبد الرحمن وبلال، ورواه الدار قطني من طريق آخر عن عبد الرحمن، وفيه أبو سعد البقال، وهو ضعيف، وروى ابن خزيمة والدار قطني [رقم: ٣٨، ٢٤٣/١] والبيهقي عن أنس قال: من السنة إذا قال المؤذن في أذان الفجر: "حي على الفلاح"، قال: "الصلاة خير من النوم"، وصححه ابن السكن، ولفظه: كان التثويب في صلاة الغداة إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح"، وروى ابن ماجه [رقم: ٧١٦] من حديث ابن المسيب، عن بلال قال: إنه أتى النبي ﷺ يؤذنه لصلاة الفجر، فقل: هو نائم، فقال: "الصلاة خير من النوم" مرتين، فأقرت في تأذين الفجر، فثبت الأمر على ذلك، وفيه انقطاع مع ثقة رجاله، وذكره ابن السكن من طريق آخر عن بلال، وهو في "معجم الطبراني" من طريق الأزدي عن حفص بن عمر، عن بلال، =

ولا يجب أن يُزاد في النداء ما لم يكن منه.

= وهو منقطع أيضاً، ورواه البيهقي في "المعرفة" من هذا الطريق، فقال عن الزهري، عن حفص بن عمر بن سعد المؤذن: إن سعداً كان يؤذن، قال حفص: فحدثني أهلي أن بلالاً فذكره، وروى ابن ماجه [رقم: ٧٠٧] عن سالم، عن أبيه قصة اهتمامهم بما يجمعون به الناس قبل أن يشرع الأذان، وفي آخره زاد بلال في نداء صلاة الغداة "الصلاة خير من النوم"، فأقرها رسول الله ﷺ، وإسناده ضعيف جداً، وروى السراج والطبراني والبيهقي من حديث ابن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان الأذان الأول بعد "حي على الفلاح" "الصلاة خير من النوم" مرتين، وسنده حسن. هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تخريج أحاديث شرح الرافعي" [٢٠١/١] وفي الباب أخبار وأثار أخر قد مر نبذ منها، فيثبت بضم بعضها ببعض - وإن كان طرق بعضها ضعيفة - كون هذه الزيادة في أذان الصبح لا بعده وهو مذهب الكافة.

ولا يجب: هكذا بالجميم في الأصل، فلمعنى لا ينبغي، والظاهر أنه تصحيف "لا يجب" أي لا يستحسن. كذا قال القاري. [فتح المغطى: ١٢٤/١] ما لم يكن منه: يشير إلى حديث: من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد، وكأنه أشار إلى أن "الصلاة خير من النوم" ليس من الأذان، أو إلى أن "حي على خير العمل" ليس من الأذان، أي من الأذان المعروف بين مؤذني رسول الله ﷺ المأثور عنه، فإن كان المراد هو الأول كما يقتضيه ضم جملة ولا يجب إلخ بقوله: يكون في نداء الصبح بعد الفراغ من النداء، فقد عرفت ما فيه من أن زيادة "الصلاة خير من النوم" وإن لم تكن في حديث بدء الأذان لكنها ثبت الأمر بها بعد ذلك، فليست زيادته زيادة ما ليس منه، وإن كان المراد هو الثاني وهو الأول بأن يجعل قوله: ولا يجب إلخ بياناً لعدم زيادة "حي على خير العمل" فيحدثه ما أخرجه الحافظ أبو الشيخ بن حيان في كتاب "الأذان" عن سعد القُرطُ قال: كان بلال ينادي بالصبح فيقول: "حي على خير العمل"، فأمره رسول الله ﷺ أن يجعل مكانها "الصلاة خير من النوم"، وترك "حي على خير العمل". ذكره الشيخ عبد الحق الدهلوي في "فتح المنان"، وقد مر من رواية البيهقي مثله.

وذكر نور الدين علي الحلبي في كتابه "إنسان العيون في سيرة النبي المأمون" نقل عن ابن عمر، وعن علي بن الحسين أنهما كانا يقولان في أذانهما بعد "حي على الفلاح": "حي على خير العمل". فإن هذه الأخبار تدل على أن لهذه الزيادة أصلاً في الشرع فلم تكن مما ليس منه، ويمكن أن يقال: إن رواية البيهقي وأبي الشيخ قد تكلم في طريقتهم، فإن كانت ثابتة دلّت على هجران هذه الزيادة، وإقامة "الصلاة خير من النوم" مقامه، فصارت بعد تلك الإقامة مما ليس منه، وأما فعل ابن عمر وغيره فلم يكن دائماً بل أحياناً لبيان الجواز، ولو ثبت عن واحد منهما دوامه أو عن غيرهما، فالأذان المعروف عن مؤذني رسول الله ﷺ الثابت بتعليمه الخالي عن هذه الزيادة يقدم عليه، فافهم فإن المقام حقيق بالتأمل.

باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد

٩٣ - أخبرنا مالك، حدثنا علاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، عن أبيه أنه سمع أبا هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: "إِذَا تُوبَ بالصلاةِ فلا تأتوها تسعونَ وأتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا وما فاتكم

أبيه: هو عبد الرحمن بن يعقوب الجهني المدني، قال النسائي: ليس به بأس، وابنه العلاء أبو شبل - بالكسر - المدني صدوق، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٧] و"التقريب" [رقم: ٤٠٤٦، ٣٥٧/٢] **ثوب:** أي أقيم، وأصل ثاب رجع، يقال: ثاب إلى المريض جسمه، فكان المودن رجع إلى ضرب من الأذان للصلاة، وقد جاء هذا الحديث عن أبي هريرة بلفظ: **إذا أقيمت الصلاة**، وهو يبين أن التثويب ههنا الإقامة، وهي رواية الصحيحين [البخاري رقم: ٩٠٨، ومسلم رقم: ١٣٥٩] من وجه آخر عن أبي هريرة، وفي رواية لهما أيضاً: **إذا سمعتم الإقامة** [البخاري رقم: ٦٣٦] وهي أخص من قوله في حديث أبي قتادة عندهما أيضاً: **إذا أتيتم الصلاة**. [البخاري رقم: ٦٣٥]

تسعون: السعي ههنا المشي على الأقدام بسرعة والاشتداد فيه، وهو مشهور في اللغة، ومنه السعي بين الصفا والمروة، وقد يكون السعي في كلام العرب العمل بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْأَجْرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الإسراء: ١٩] وقوله تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّى﴾ [البلد: ٤] ونحو هذا كثير، قاله ابن عبد البر. [الاستذكار: ٣٦/٤] **السكينة:** بالرفع على أنها جملة في موضع الحال، وضبطه القرطبي بالنصب على الإغراء. **فما أدركتم:** جواب شرط محذوف أي إذا فعلتم ما أمرتكم به من السكينة فما أدركتم إلخ.

وما فاتكم: قال الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ": أخبرنا محمد بن عمر بن أحمد الحافظ، أخبرنا الحسن بن أحمد القاري، أخبرنا أبو نعيم، حدثنا سليمان بن أحمد، حدثنا أبو زرعة، حدثنا يحيى بن صالح، حدثنا فليح، عن زيد بن أبي أنيسة عن عمرو بن مرة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن معاذ بن جبل، قال: كنا نأتي الصلاة، أو يجيء رجل وقد سبق بشيء من الصلاة أشار إليه الذي يليه قد سبقت بكذا وكذا، فيقضي، قال: فكنا بين رايح وساجد وقائم وقاعد، فحلت يوماً وقد سبقت ببعض الصلاة، وأشير إلي الذي سبقت به، فقلت: لا أحده على حال إلا كنت عليها، فلما فرغ رسول الله ﷺ قمت وصليت، فاستقبل رسول الله ﷺ على الناس، وقال: من القائل كذا وكذا؟ قالوا: معاذ بن جبل، فقال: قد سن لكم معاذ فافتدوا به، إذا جاء أحدكم وقد سبق بشيء من الصلاة فليصل مع الإمام بصلاته، فإذا فرغ الإمام فليقض ما سبقه به، قال الشافعي: إذا سبق الإمام الرجل الركعة فجاهد الرجل فركع تلك الركعة لنفسه، ثم دخل مع الإمام في صلاته حتى يكملها فصلاته فاسدة، وعليه أن يعيد الصلاة، ولا يجوز أن يتدبى الصلاة لنفسه ثم يأتم بغيره، وهذا منسوخ، قد كان المسلمون يصنعونه =

فَأْتُوا، فَإِنْ أَحَدَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا كَانَ يَعْمُدُ إِلَى الصَّلَاةِ.

بكسر الميم أي يقصد

قال محمد: لا تعجلن بركوع ولا افتتاح حتى تصل إلى الصف وتقوم فيه،
أيها المصلي

= حتى جاء عبد الله بن مسعود أو معاذ، وقد سبقه النبي ﷺ بشيء من الصلاة، فدخل معه ثم قام يقضي، فقال رسول الله ﷺ: إن ابن مسعود - أو معاذ - أسس لكم فاتبعوهما.

فأقوا: فيه دليل على أن ما أدركه فهو أول صلاته، وقد ذكر في "التمهيد" من قال في هذا الحديث: "فاقضوا"، فهذان اللفظان تأولهما العلماء فيما يدرکه المصلي من صلاته مع الإمام هل هو أول صلاته أو آخرها؟ ولذلك اختلفت أقوالهم فيها، فأما مالك فاختلف الرواية عنه، فروى سحنون عن جماعة من أصحاب مالك عنه أن ما أدركه فهو أول صلاته، ويقضي مافته، وهذا هو المشهور من مذهبه، وهو قول الأوزاعي، والشافعي، ومحمد بن الحسن، وأحمد بن حنبل، وداود، والطبري، وروى أشهب عن مالك أن ما أدركه فهو آخر صلاته، وهو قول أبي حنيفة والثوري والحسن بن حي، وذكر الطحاوي عن محمد، عن أبي حنيفة أن الذي يقضي هو أول صلاته ولم يحك خلافاً.

وأما السلف فروى عن عمر وعلي وأبي الدرداء: ما أدركت فاجعله آخر صلاتك، وليست الأسانيد عنهم بالقوية، وعن ابن عمر ومجاهد وابن سيرين مثل ذلك، وصح عن سعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والزهري، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز ما أدركت فاجعله أول صلاتك، واحتج القائلون بأن ما أدركه فهو أول صلاته بقوله ﷺ: **ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأتموا**، قالوا: والتمام هو الآخر، واحتج الآخرون بقوله: **وما فاتكم فاقضوا**، والذي يقضيه هو الفائت، كذا في "الاستذكار" [٣٩/٤ - ٤٣]

يعمد: يدل على أن المشي إلى الصلاة كالمنتظر لها وهما سواء من الفضل فيما فيه المصلي إن شاء الله تعالى على ظاهر الآثار، وهذا يسر في فضل الله ورحمته بعباده، كما أنه من غلبه نوم عن صلاة كانت عادة له، كتب له أجر صلاة، وكان نومه عليه صدقة، كذا قال ابن عبد البر. [الاستذكار: ٤٥/٤]

حتى تصل إلخ: استنبط من النهي عن الإتيان ساعياً وكون عايد الصلاة في الصلاة من حيث الثواب؛ لأن العجلة في الاشتراك قبل الوصول إلى الصف يفوت كثرة الخطأ، وامتداد زمان العمد إلى الصلاة مع لزوم قيامه خلف صف مع غير إتمامه، وقد ورد فيه نص صريح وهو ما أخرجه البخاري وغيره عن أبي بكر أنه دخل المسجد ورسول الله ﷺ راکع، فركع دون الصف، ثم دب حتى انتهى إلى الصف، فلما سلم قال: **إني سمعت نفساً عالياً، فأبكم الذي ركع دون الصف ثم مشى إلى الصف؟** فقال أبو بكر: أنا يا رسول الله، خشيت أن تفوتني الركعة فركعت دون الصف ثم لحقت بالصف، فقال النبي ﷺ: **زادك الله حرصاً ولا تعد.**

قال الزيلعي في "تحريج أحاديث الهداية": إرشاد إلى المستقبل بما هو أفضل منه، ولو لم يكن مجزئاً لأمره بالإعادة، والنهي إنما وقع عن السرعة والعجلة إلى الصلاة، كأنه أحب له أن يدخل الصف ولو فاتته الركعة، ولا يجعل =

وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر سمع الإقامة وهو بالقيع فأسرع المشي.

قال محمد: وهذا لا بأس به ما لم يُجهد نفسه.

أي الإسراع

٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ أنه سمع أبا بكر يعني ابن عبد الرحمن يقول: من غدا أو راح إلى المسجد لا يريد غيره ليتعلم خيراً أو يُعلمه، ثم رجع إلى بيته الذي من الزوال خرج منه كان كالجاهد في سبيل الله رجع غانماً.

في الثواب

= بالكروك دون الصف، يدل عليه ما رواه البخاري في كتابه المفرد في "القراءة خلف الإمام": ولا تعد، صل ما أدركت واقض ما سبق، فهذه الزيادة دلت على ذلك، ويقويها حديث: وعليكم السكينة فما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا.

فأسرع المشي: وروي عنه أنه كان يهرول إلى الصلاة، وعن ابن مسعود أنه قال: لو قرأت: ﴿فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ (الجمعة: ٩) لسمعت حتى يسقط ردائي، وكان يقرأ: فامضوا إلى ذكر الله، وهي قراءة عمر أيضاً، وعن ابن مسعود أيضاً: أحق ما سعيانا إليه الصلاة، وعن الأسود بن يزيد وسعيد بن جبير وعبد الرحمن بن يزيد أنهم كانوا يهرولون إلى الصلاة، فهؤلاء كلهم ذهبوا إلى أن من خاف فوت الوقت سعى، ومن لم يخف مشى على هيئته، وقد روي عن ابن مسعود خلاف ذلك، أنه قال: إذا أتيت الصلاة فاتوها وعليكم السكينة، فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فأقوا، وروي عنه أبو الأحوص أنه قال: لقد رأيتنا وإننا لنقارب بين الخطأ إلى الصلاة وروى ثابت عن أنس، قال: خرجت مع زيد بن ثابت إلى المسجد، فأسرعت المشي فحبسني، وعن أبي ذر، قال: "إذا أقيمت الصلاة فامش إليها كما كنت تمشي فصل ما أدركت واقض ما سبقك"، وهذه الآثار كلها مذكورة بطرقها في "التمهيد"، وقد اختلف السلف في هذا الباب كما ترى على القول بظاهر حديث النبي ﷺ في هذا الباب جمهور العلماء وجماعة الفقهاء، كذا في "الاستذكار" [٣٨ - ٣٦/٤]

ما لم يُجهد: أي لا يكلف نفسه ولا يحمل عليه مشقة، ويشير بقوله: "لا بأس به" إلى الجواز، وإلى أن النهي عن الإتيان ساعياً في الحديث المرفوع ليس نهي تحريم، بل نهي استحباب إرشاداً إلى الأليق الأفضل.

أبا بكر: قيل: اسمه محمد، وقيل: أبو بكر وكنيته أبو عبد الرحمن، والصحيح أن اسمه وكنيته واحد، وكان مكفوفاً، وثقه العجلي وغيره، مات ٩٣ هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٣]

غدا: ذهب وقت الغداة أول النهار. رجع غانماً: إلى بيته بعد الفراغ من الجهاد وأخذ الغنيمة.

باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن في الإقامة

أي شرع

٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا شريك بن عبد الله بن أبي نُمَيْر، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال: سَمِعَ قَوْمَ الإِقَامَةِ فقاموا يصلُّون، فخرج عليهم النبي ﷺ، فقال:

"أصلاطان معاً؟"

اتَّجَمَعُونَ الصَّلاَتَيْنِ مَعاً

قال محمد: يُكره إذا أُقيمت الصلاة أن يصلي الرجل تطوعاً غير ركعتي الفجر خاصة،

شريك: أبو عبد الله المدني، وثقه ابن سعد وأبو داود، وقال ابن معين والنسائي: لا بأس به، وقال ابن عدي: إذا روى عنه ثقة فلا بأس به، كذا في "هذي الساري" مقدمة "فتح الباري" للحافظ ابن حجر [ص: ٥٧٥]

أي غير: بضم النون وفتح الميم مصغراً، كذا وجدناه في بعض النسخ، وفي نسخة يحيى: أي غير، وضبطه الزرقاني بفتح النون وكسر الميم. [شرح الزرقاني ١/٣٦٨] قال: قال ابن عبد البر: لم يختلف الرواة عن مالك في إرسال هذا الحديث إلا الوليد بن مسلم، فإنه رواه عن مالك، عن شريك، عن أنس، ورواه الدراوردي عن شريك، فأسنده عن أبي سلمة، عن عائشة، ثم أخرجه ابن عبد البر من الطريقتين وقال: قد روي هذا الحديث بهذا المعنى من حديث عبد الله بن سرجس وابن بُحينة وأبي هريرة. [الاستذكار: ٣٠٣، ٣٠٢/٥]

قوم: أي بعض من كان في المسجد النبوي. أصلاطان معاً: قال ابن عبد البر: قوله هذا، وقوله في حديث ابن بُحينة: أتصليهما أربعاً، وفي حديث ابن سرجس: أتيتهما صلاتك، كل هذا إنكار منه لذلك الفعل.

يكره: لما أخرجه مسلم [رقم: ١٦٤٤] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٤٢١، والنسائي رقم: ٨٦٥، وأبو داود رقم: ١٢٦٦، وابن ماجه رقم: ١١٥١] وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢١٩٣] وغيره من حديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة، وفي رواية للطحاوي [شرح معاني الآثار ١/٢٥٤] إلا التي أُقيمت لها، وفي رواية ابن عدي، قيل: يا رسول الله! ولا ركعتي الفجر؟ قال: ولا ركعتي الفجر، وإسناده حسن، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٣٦٨، ٣٦٩] وقد يعارض هذه الزيادة وما روي: إذا أُقيمت الصلاة فلا صلاة إلا المكتوبة إلا ركعتي الصبح، لكنه من رواية عباد بن كثير وحجاج بن نصير وهما ضعيفان، ذكره الشوكاني. تطوعاً: أي نفلًا أو سنة، فإن الكل يسمى تطوعاً؛ لكونه زائداً على الفرائض.

غير ركعتي الفجر: أي الركعتين اللتين تصليان قبل فرض الصبح؛ لما روي عن عبد الله بن أبي موسى عن أبيه: دعا سعيد بن العاص أبا موسى وحذيفة وابن مسعود قبل أن يصلي الغداة، فلما خرجوا من عنده أُقيمت الصلاة، فجلس عبد الله بن مسعود إلى أسطوانة من المسجد يصلي ركعتين، ثم دخل المسجد ودخل في الصلاة، =

فإنه لا بأس بأن يصليهما الرجل وإن أخذ المؤذن في الإقامة، وكذلك ينبغي، وهو وصلي

قول أبي حنيفة رحمته الله.

= وعن أبي مخلد: دخلت مع ابن عمر وابن عباس والإمام يصلي، فأما ابن عمر فقد دخل في الصف، وأما ابن عباس، فصلى ركعتين، ثم دخل مع الإمام، فلما سلم الإمام قعد ابن عمر، فلما طلعت الشمس ركع ركعتين، وعن محمد بن كعب: خرج ابن عمر من بيته، فأقيمت صلاة الصبح، فركع ركعتين قبل أن يدخل المسجد وهو في الطريق، ثم دخل المسجد فصلى الصبح مع الناس، وعن زيد بن أسلم: أن ابن عمر جاء والإمام يصلي صلاة الصبح ولم يكن صلى الركعتين قبل صلاة الصبح، فصلاهما في حجرة حفصة، ثم صلى مع الإمام، وعن أبي الدرداء: أنه كان يدخل المسجد والناس صفوف في صلاة الفجر، فيصلي الركعتين في ناحية، ثم يدخل مع القوم في الصلاة، أخرج هذه الآثار الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٥٦، ٢٥٥/١]

وأخرج أيضاً عن مسروق وأبي عثمان النهدي والحسن إجازة أداء ركعتي الفجر إذا أقيمت الصلاة، وذكر أن معنى "فلا صلاة إلا المكتوبة": النهي عن أداء التطوع في موضع الفرض، فإنه يلزم حينئذ الوصل، وبسط الكلام فيه، لكن لا يخفى على الماهر أن ظاهر الأخبار المرفوعة هو المنع، من ذلك حديث أبي سلمة المذكور في الكتاب، فإن القصة المذكورة فيه قد وقعت في صلاة الصبح كما صرح به الشراح، ووقع في موطن يجي بعد هذه الرواية: وذلك في صلاة الصبح في الركعتين اللتين قبل الصبح، ومن ذلك ما أخرجه البخاري [رقم: ٦٦٣] ومسلم [رقم: ١٦٤٩] وغيرهما عن عبد الله بن مالك بن بُحينة: مر النبي ﷺ برجل وقد أقيمت الصلاة يصلي ركعتين، فلما انصرف لاث به الناس، فقال له رسول الله ﷺ: **الصبح أربعاً** الصبح أربعاً، قال القسطلاني: الرجل هو عبد الله الراوي كما عند أحمد بلفظ: أن النبي ﷺ مر به وهو يصلي، ولا يعارضه ما عند ابن حبان وابن خزيمة أنه ابن عباس؛ لأنهما واقعتان. [إرشاد الساري: ٣٤/٢]

وأخرج الطحاوي عن عبد الله بن سرجس أن رجلاً جاء ورسول الله في صلاة الصبح، فركع ركعتين خلف الناس، ثم دخل مع النبي ﷺ، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته، قال: يا فلان! **أجعلت صلاتك التي صليت معنا أو التي صليت وحدك؟** [شرح معاني الآثار: ٢٢٩/١] وكذلك أخرجه أبو داود [رقم: ١٢٦٥] وغيره، وحمل الطحاوي هذه الأخبار على أنهم صلوا في الصفوف لا فصل بينهم وبين المصلين بالجماعة، فلذلك زجرهم النبي ﷺ، لكنه حمل من غير دليل معتد به، بل سياق بعض الروايات بخالفه. **بأن يصليهما:** خارج المسجد أو في ناحية المسجد خارج الصفوف. **قول أبي حنيفة:** وبه قال أبو يوسف، ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار: ٣٥٧/١]

باب تسوية الصف

٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب كان يأمر رجلاً بتسوية الصفوف، فإذا جاؤوه فأخبروه بتسويتها كبر بعد.
 من أصحابه
 قال: الله أكبر

٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو سهيل بن مالك وأبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن مالك بن أبي عامر الأنصاري أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته: إذا قامت الصلاة فاعدلوا الصفوف، وحاذوا بالمناكب، فإن اعتدال الصفوف من تمام الصلاة. ثم لا يكبر حتى يأتيه رجال قد وكلهم بتسوية الصفوف، فيخبرونه أن أي من كمال صلاة الجماعة
 أي سوا
 بغفة الكاف وتشديدها
 قد استوت فيكبر.

قال محمد: ينبغي للقوم إذا قال المؤذن: "حي على الفلاح" أن يقوموا إلى الصلاة...

تسوية الصف: [هو اعتدال القائمة بها على سمت واحد] قال ابن حزم بوجوب تسوية الصفوف؛ لقول النبي ﷺ: **لنسون صفوفكم أو ليخالفن الله بين وجوهكم**، متفق عليه. [البخاري رقم: ٧١٧، ومسلم رقم: ٩٧٨] لكن ما رواه البخاري [رقم: ٧٢٣]: **سوا صفوفكم**، فإن تسوية الصفوف من إقامة الصلاة، يصرفه إلى السنة، وهو مذهب الشافعي وأبي حنيفة ومالك. **كان يأمر:** قال الباجي: مقتضاه أنه وكل من يسوي الناس في الصفوف، وهو مندوب. **أبو سهيل:** هو عم مالك بن أنس، اسمه نافع، وثقه أحمد وأبو حاتم والنسائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤٤] **مالك:** الأصبحي، من كبار التابعين، ثقة، روى له الجميع، مات ٧٤هـ على الصحيح، وهو جد الإمام مالك والد أبي سهيل، كذا قال السيوطي وغيره. [الإسعاف ص: ٣٥]

وحاذوا: أي قابلو المناكب بأن لا يكون بعضها متقدماً وبعضها متأخراً، وهو المراد بقول أنس: "كان أحدنا يلزم منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه"، وقول النعمان بن بشير: "رأيت الرجل منا يلزم كعبه يكعب صاحبه"، ذكرهما البخاري في "صحيحه" [رقم: ٧٢٥]. **أن يقوموا إلخ:** اختلفوا فيه؛ فقال الشافعي والجمهور: يقومون عند الفراغ من الإقامة، وهو قول أبي يوسف، وعن مالك: يقومون عند أولها، وفي "الموطأ": أنه يرى ذلك على طاقة الناس، فإن فيهم الثقيل والخفيف، كذا ذكره القسطلاني في "إرشاد الساري" [٢١/٢]

وفي "الاستذكار" [٥٨، ٥٧/٤] قد ذكرنا في "التمهيد" بالأسانيد عن عمرو بن مہاجر: رأيت عمر بن عبد العزيز =

فَيَصْفَوْنَ وَيَسُودُوا الصَّفُوفَ وَيَحَازِدُوا بَيْنَ الْمَنَاقِبِ، فَإِذَا أَقَامَ الْمُؤَذِّنُ الصَّلَاةَ كَبَّرَ الْإِمَامُ،
 مِنَ التَّسْبِيحِ
 وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

باب افتتاح الصلاة

أَيُّ ابْتِدَائِهَا

٩٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا الزَّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ
 عُمَرَ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

= ومحمد بن مسلم الزهري وسليمان بن حبيب يقومون إلى الصلاة في أول بدء الإقامة، قال: وكان عمر بن عبد
 العزيز إذا قال المؤذن: قد قامت الصلاة عدل الصفوف بيده عن يمينه وعن يساره، فإذا فرغ كبر، وعن أبي يعلى:
 رأيت أنس بن مالك إذا قيل: قد قامت الصلاة قام فوثب، وقال أبو حنيفة وأصحابه: إذا لم يكن معهم الإمام في
 المسجد، فلهم لا يقومون حتى يروا الإمام؛ حديث أبي قتادة عن النبي ﷺ: إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ فَلَا تَقُومُوا حَتَّى
 تَرَوْهُ، وهو قول الشافعي وداود، وإذا كان معهم فلهم يقومون إذا قال: حي على الفلاح.
 ويحاذوا: من المحاذاة أي يقابلوا بين منابكهم. فإذا أقام: أي قال: قد قامت الصلاة، وهو محتمل لأمرين: الشروع
 فيه والفراغ منه، وذكر في "جامع الرموز" عن "المحيط" و"الخلاصة": أن الأول قول الطرفين، والثاني قول أبي يوسف،
 والصحيح هو الأول كما في "المحيط"، والأصح هو الثاني كما في "الخلاصة"، قلت: روى أبو داود عن أبي أمامة
 أن بلالاً أخذ في الإقامة، فلما أن قال: قد قامت الصلاة، قال رسول الله ﷺ: أَقَامَهَا اللَّهُ وَأَدَامَهَا، وقال في سائر
 الإقامة كنتحو حديث ابن عمر في الأذان أي أجاب كل كلمة بمثلها إلا الحيعلتين، فهذه يدل على أن النبي ﷺ
 كبر بعد ما تمت الإقامة بجميع كلماتها.

وأخرج ابن عبد البر في "الاستذكار" [٦٠/٤] عن بلال أنه قال لرسول الله ﷺ: لا تسبقني بآمين، وقال: فيه
 دليل على أن رسول الله ﷺ كان يكبر ويقرأ، وبلال في إقامة الصلاة. وفيه نظر لا يخفى، والأمر في هذا الباب
 واسع، ليس له حد مضيق في الشرع، واختلاف العلماء في ذلك لاختيار الأفضل بحسب ما لاح لهم.

قال إلخ: هذا أحد الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم عن أبيه، ووقفها نافع عن ابن عمر، والقول فيها قول
 سالم. والثاني: من باع عبداً وله مال فماله للبايع، جعله نافع عن ابن عمر عن عمر. والثالث: الناس كإبل مائة
 لا تجعد فيها راحلة. والرابع: فيما سقت السماء والعيون أو كان بعلا العشر، وما سقى بالنضح نصف العشر،
 كذا في "التنوير" [٩٧/١].

إذا افتتح الصلاة رفع يديه حذاء مَنَكِبَيْهِ، وإذا كَبَّرَ للركوع رفع يديه، وإذا رفع رأسه من الركوع رفع يديه، ثم قال: **سمع الله لمن حمده**، ثم قال: **ربنا ولك الحمد**.

١٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا ابتدأ الصلاة رفع يديه

افتتح الصلاة: [قال ابن المنذر: لم يختلف أهل العلم أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح، نقله ابن دقيق العيد في "الإمام" استند به صاحب "البحر" [٥٨٧/١] أن وقت الرفع قبل التكبير، وفيه نظر؛ لأنه يحتمل أن يكون معناه إذا كبر رفع يديه؛ لأن افتتاح الصلاة إنما هو بالتكبير، نعم، إن كان المراد بالافتتاح إرادة الافتتاح لثم الاستشهاد. **رفع يديه:** [هذا مستحب عند جمهور العلماء، لا واجب، كما قال الأوزاعي والحميدي وابن خزيمة وداود وبعض الشافعية والمالكية] معنى رفع اليدين عند الافتتاح وغيره خضوع واستكانة وابتهال وتعظيم الله تعالى واتباع لسنة نبيه ﷺ. **وإذا كبر إلخ:** رواه يحيى ولم يذكر فيه الرفع عند الاضططاط إلى الركوع، وتابعه على ذلك جماعة من الرواة للموطأ عن مالك، ورواه جماعة عن مالك، فذكروا فيه الرفع عند الاضططاط، وهو الصواب، وكذلك رواه سائر من رواه من أصحاب ابن شهاب عنه، كذا في "التنوير" [٩٧/١].

ثم قال: قال الشافعي وأبو يوسف ومحمد وجماعة من أهل الحديث: إن الإمام يقول: **سمع الله لمن حمده ربنا ولك الحمد**، وحجتهم حديث ابن عمر، ورواه أبو سعيد الخدري وعبد الله بن أبي أوفى وأبو هريرة، وقال جماعة: يقتصر على **سمع الله لمن حمده**، وحجتهم حديث أنس عن النبي ﷺ: **فإذا رفع الإمام فارقعوا، وإذا قال: سمع الله لمن حمده فقولوا: ربنا ولك الحمد**، كذا في "الاستذكار" [١١٠/٤، ١١١].

ربنا ولك الحمد: قال الرافعي: رويناه في حديث ابن عمر: ربنا لك الحمد، بإسقاط الواو وبإثباتها، والروايتان معاً صحيحتان. قلت: الرواية بإثبات الواو متفق عليها، وأما بإسقاطها ففي "صحيح أبي عوانة"، وقال الأصمعي: سألت أبا عمرو بن العلاء عن الواو في "ربنا ولك الحمد" فقال: زائدة، وقال النووي: يحتمل أنها عاطفة على محذوف، أي أطلعنا لك وحمدناك، ولك الحمد. كذا في "التلخيص الحبير" في تخريج أحاديث الشرح الكبير" للحافظ ابن حجر. وعند البخاري عن المقري، عن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا قال: **سمع الله لمن حمده**، قال: **اللهم ربنا ولك الحمد**، وعند أبي داود الطيالسي عن ابن أبي ذئب عنه: كان إذا رفع رأسه من الركوع قال: **اللهم ربنا لك الحمد**، كذا في "ضياء الساري".

رفع يديه: الثابت عن ابن عمر رضي الله عنهما بالأسانيد الصحيحة هو أنه كان يرفع عند الافتتاح، وعند الرفع من الركوع، وعند الركوع حسبما رواه مرفوعاً، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٦٣/١] بسنده عن أبي بكر ابن أبي عيش، عن حصين، عن مجاهد، قال: صليت خلف ابن عمر رضي الله عنهما فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، ثم قال الطحاوي: فلا يكون ذلك من ابن عمر إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبي ﷺ. وفيه نظر لوجهه =

حَذَوْ مَنَكْبَيْهِ، وإذا رفع رأسه من الركوع رفعهما دون ذلك.

وفي نسخة: ركوعه

١٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا وهب بن كيسان، عن جابر بن عبد الله الأنصاري أنه

يُعَلِّمُهُم التكبير في الصلاة، أمرنا أن نكبّر كلما خفضنا ورفعنا.

بيان للتعليم

١٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب الزهري، عن علي بن الحسين بن علي بن أبي

طالب أنه قال: كان رسول الله ﷺ يكبّر كلما خفض وكلما رفع، فلم تنزل تلك صلاته حتى لقي الله عز وجل.

بارئهم من الدنيا

١٠٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف،

أنه أخبره أن أبا هريرة كان يصلّي بهم، فكبّر كلما خفض ورفع،

= أحدها: أنه سند معلول لا يوازي الأسانيد الصحيحة، فقد أخرجه البيهقي من الطريق المذكور في "كتاب المعرفة"، وأسند عن البخاري أنه قال: ابن عياش قد اختلط بآخره، وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر وإذا رفع، وكان أبو بكر بن عياش يرويه قديماً عن حصين عن إبراهيم عن ابن مسعود مرسلًا موقوفًا: أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يرفعهما بعد، وهذا هو المحفوظ عن ابن عياش، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر. وثانيها: أنه لو ثبت عن ابن عمر ترك ذلك فلا يثبت منه نسخ فعل الرسول ﷺ الثابت بالطرق الصحيحة عن الجمع العظيم إلا إذا كان فيه تصريح عن النبي ﷺ، وإذا ليس فليس. وثالثها: أن ترك ابن عمر لعله يكون لبيان الجواز، فلا يلزم منه النسخ.

دون ذلك: يعارضه قول ابن جريج: قلت لنافع: أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، ذكره أبو داود [رقم: ٧٤١]. **وهب:** هو أبو نعيم المدني، وثقه النسائي وابن سعد، مات ١٢٧هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤١].

أنه يعلمهم: أي أصحابه التابعين، وفي نسخة: كان يعلمهم. **علي بن الحسين:** هو أبو الحسين زين العابدين، قال ابن سعد: كان ثقة مأموناً كثير الأحاديث، مات سنة ٩٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٠].

أنه قال إلخ: قال ابن عبد البر: لا أعلم خلافاً بين رواة "الموطأ" في إرسال هذا الحديث، ورواه عبد الوهاب بن عطاء، عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن حسين، عن أبيه موصولاً، ورواه عبد الرحمن بن خالد، عن أبيه، عن مالك، عن ابن شهاب، عن علي بن الحسين، عن علي، ولا يصح فيه إلا ما في "الموطأ" مرسلًا. [شرح الزرقاني: ٢٣٣/١] **كلما خفض:** ظاهر الحديث عموماً في جميع الانتقالات لكن يخصّ منه الرفع من الركوع بالإجماع.

ثم إذا انصرف قال: **والله! إني لأشبهكم صلاةً برسول الله ﷺ**.

من الصلاة

١٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرني نعيم المجمر وأبو جعفر القارئ، أن أبا هريرة كان يصلي بهم، فكبر كلما خفض ورفع، قال أبو جعفر: وكان يرفع يديه حين يكبر ويفتح الصلاة.

وفي نسخة: يفتح

قال محمد: السنة أن يكبر الرجل في صلاته كلما خفض وكلما رفع، وإذا انحط....

قال والله: قال الرافعي: هذه الكلمة مع الفعل المأتي به نازلة منزلة حكاية فعله ﷺ. لأشبهكم إلخ: هذا يدل على أن التكبير في خفض ورفع لم يكن مستعملاً عندهم، ولا ظاهراً فيهم، كذا في "الاستذكار" [١١٦/٤].

نعيم المجمر: ابن عبد الله، أبو عبد الله المدني، وثقه ابن معين وأبو حاتم وغيرهما. وأبو جعفر القارئ: اسمه يزيد بن القعقاع المدني المخزومي، وقيل: جندب بن فيروز، وقيل: فيروز، ثقة، مات سنة سبع وعشرين ومائة، وقيل: سنة ثلاثين، كذا قال الزرقاني [٤٤٢/١].

كلما خفض إلخ: لما أخرجه الترمذي [رقم: ٢٥٣] والنسائي [رقم: ١١٤٢] من حديث ابن مسعود: كان النبي ﷺ يكبر في كل خفض ورفع وقيام وقعود وأبو بكر وعمر، وأخرجه أحمد [رقم: ٣٦٦٠، ٣٨٦/١] والدارمي وإسحاق بن راهويه والطبراني وابن أبي شيبة، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٧٨٩، ومسلم رقم: ٨٦٨] من حديث أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يكبر حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: **سمع الله لمن حمده** حين يرفع صلبه من الركوع، ثم يقول وهو قائم: ربنا ولك الحمد، ثم يكبر حين يهوي ساجداً، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفع رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كلها، ويكبر حين يقوم من الشئتين بعد الجلوس.

وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٧٨٦، ومسلم رقم: ٨٧٣] عن عمران بن حصين أنه صلى خلف علي بن أبي طالب بالبصرة، فقال: ذكرنا هذا الرجل صلاة رسول الله ﷺ، فذكر أنه كان يكبر كلما رفع وكلما خفض، وفي الباب عن أبي موسى عند أحمد والطحاوي، وابن عمر عند أحمد والنسائي، وعبد الله بن زيد عند سعيد بن منصور، ووائل بن حجر عند ابن حبان، وجابر عند البزار، وغيرهم عند غيرهم.

وإذا انحط إلخ: صرح به لكونه محل الخلاف أخذاً مما أخرجه أبو داود [رقم: ٨٣٧] عن عبد الرحمن بن أبيزى: أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يتم التكبير، قال أبو داود: معناه إذا رفع رأسه من الركوع وأراد أن يسجد لم يكبر وإذا قام من السجود لم يكبر، وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٠/١، ١٦١] وقال: فذهب قوم إلى هذا، فكانوا لا يكبرون في الصلاة إذا خفضوا ويكبرون إذا رفعوا، وكذلك كانت بنو أمية تفعل ذلك. وخالفهم في ذلك آخرون، فكبروا في خفض ورفع جميعاً، وذهبوا في ذلك إلى ما تواترت به الآثار =

للسجود كبر، وإذا انحطّ للسجود الثاني كبر، فأما رفع اليدين في الصلاة فإنه يرفع أي الخفض
اليدين حذو الأذنين.....

= عن رسول الله ﷺ، ثم أخرج عن عبد الله بن مسعود، قال: أنا رأيت رسول الله ﷺ يكر في كل خفض ورفع، وأخرج عن عكرمة قال: صلى بنا أبو هريرة فكان يكر إذا رفع وإذا خفض، فأتيت ابن عباس فأخبرته، فقال: أو ليس ذلك سنة أبي القاسم ﷺ؟ وأخرج عن أبي موسى، قال: ذكرنا علي صلاة كنا نصليها مع رسول الله ﷺ، إما نسيناها، وإما تركناها عمدًا، كان يكر كلما خفض وكلما رفع، وأخرج عن أنس: كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يتمون التكبير، يكرّون إذا سجدوا، وإذا رفعوا، وإذا قاموا من الركعة، وأخرج عن أبي هريرة نحو ما أخرجه مالك.

ثم قال الطحاوي: فكانت هذه الآثار المروية عن رسول الله ﷺ في التكبير في كل خفض ورفع أظهر من حديث عبد الرحمن بن أبزى وأكثر تواترًا، وقد عمل بها أبو بكر وعمر وعلي، وتواتر بها العمل إلى يومنا هذا. وفي "الوسائل إلى معرفة الأوائل" للسيوطي: أول من نقص التكبير معاوية، كان إذا قال: سمع الله لمن حمده انحط إلى السجود ولم يكر، أسنده العسكري عن الشعبي، وأخرج ابن أبي شيبة عن إبراهيم أنه قال: أول من نقص زياد. وفي "الاستذكار" [١١٧/٤] بعد ذكر حديث أبي هريرة وحديث أبي موسى: إما نسيناها وإما تركناها عمدًا، وغير ذلك، هذا يدل على أن التكبير في غير الإحرام لم ينقله السلف من الصحابة والتابعين على الوجوب ولا على أنه من مؤكدات السنن، بل قد قال قوم من أهل العلم: إن التكبير هو إذن بحركات الإمام وشعار الصلاة، وليس بسنة إلا في الجماعة، ولهذا ذكر مالك في هذا الباب حديثه عن ابن شهاب عن علي بن حسين وعن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعين، وعن ابن عمر وجابر فعلهما، ليبين بذلك أن التكبير في كل خفض ورفع سنة مستنونة، وإن لم يعمل بها إلا بعض الصحابة، فالجفة في السنة لا فيما خالفها.

يرفع اليدين: من دون مطأطأة الرأس عند التكبير كما يفعله بعض الناس فإنه بدعة، ذكره محمد بن محمد الشهير بابن أمير الحاج في "حلبة المجلي شرح منية المصلي". **حذو الأذنين:** لما روى مسلم [رقم: ٨٩٦] عن وائل: أنه رأى النبي ﷺ رفع يديه حين دخل في الصلاة حيال أذنيه، ثم التحف بثوبه، الحديث، وأخرج أحمد [رقم: ١٨٦٩٦، ٣٠١/٤] وإسحاق بن راهويه والدارقطني [رقم: ١٨، ٢٩٣/١] والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٢٩/١] عن البراء: كان رسول الله ﷺ إذا صلى رفع يديه حتى تكون إبهاماه حذاء أذنيه، وأخرج الحاكم - وقال: صحيح على شرط الشيخين - والدارقطني [رقم: ١٢، ٣٠٠/١] والبيهقي عن أنس: رأيت رسول الله ﷺ كبر فحاذى إبهاميه أذنيه، الحديث. وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٥] ومسلم [رقم: ٨٦٦] والنسائي [رقم: ٨٨١] وغيرهم عن مالك بن الحويرث: رأيت رسول الله ﷺ يرفع يديه إذا كبر، وإذا رفع رأسه من الركوع حتى يبلغ بهما فروع أذنيه، ويعارض هذه الأحاديث رواية ابن عمر التي أخرجهما مالك وأبو داود والنسائي ومسلم =

في ابتداء الصلاة مرة واحدة، ثم لا يرفع في شيء.....

= والطحاوي وغيرهم، وأخرج الجماعة [الترمذي رقم: ٣٠٥، وأبو داود رقم: ٧٣٠، والنسائي رقم: ١١٨١، وابن ماجه رقم: ٨٦٢] إلا مسلماً من حديث أبي حميد الساعدي: **رفع يديه حتى يحاذيهما منكبيه**. وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٤] والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٢٨] من حديث علي نحوه، وباختلاف الآثار اختلف العلماء، فاختار الشافعي وأصحابه كما هو المشهور حذو المنكبين، واختار أصحابنا حذو الأذنين، وسلك الطحاوي على أن الرفع حذو المنكبين كان لعذر حيث أخرج عن وائل: أتيت النبي ﷺ فرأيت يرفع يديه حذاء أذنيه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا سجد، ثم أتيت من العام المقبل وعليهم الأكسية والبرانس، فكانوا يرفعون أيديهم فيها وأشار شريك الراوي عن عاصم، عن كليب، عن وائل إلى صدره، ثم قال الطحاوي: فأخبر وائل في حديثه هذا أن رفعهم إلى منكبيهم إنما كان لأن أيديهم تحت ثيابهم، فعملنا بالروايتين، فجعلنا الرفع إذا كانت اليدين تحت الثياب لعله البرد إلى منتهى ما يُستطاع إليه الرفع، وهو المنكبان، وإذا كانتا باديتين رفعهما إلى الأذنين، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٤، ١٤٥]

وقال العيني في "البنية" [١٧٢/٢]: لا حاجة إلى هذه التكلفات، وقد صحَّ الخبر فيما قلنا وفيما قاله الشافعي، فاختار الشافعي حديث أبي حميد، واختار أصحابنا حديث وائل وغيره، وقد قال أبو عمر وابن عبد البر: اختلفت الآثار عن النبي ﷺ وعن الصحابة ومن بعدهم، فروي عنه الرفع فوق الأذنين، وروي عنه أنه كان يرفع حذاء الأذنين، وروي عنه حذو منكبيه، وروي عنه إلى صدره، وكلها آثار مشهورة محفوظة، وهذا يدل على التوسعة في ذلك. وفي "شرح مسند الإمام" لعلي القاري: أظهر أنه ﷺ كان يرفع يديه من غير تقييد إلى هيئة خاصة، فأحياناً كان يرفع إلى حيال منكبيه، وأحياناً إلى شحمتي أذنيه.

في ابتداء الصلاة: إما قبل التكبير كما أخرجه النسائي [رقم: ٨٧٧] عن ابن عمر: رأيت رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة رفع يديه، حتى تكونا حذو منكبيه، ثم يكبر، وأخرج ابن حبان عن أبي حميد: كان رسول الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة استقبل القبلة، ورفع يديه حتى يحاذيها منكبيه، ثم قال: **الله أكبر**، وإما مع التكبير كما أخرجه أبو داود [رقم: ٧٢٥] عن وائل: أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه مع التكبير، وإما بعد التكبير كما أخرجه مسلم [رقم: ٨٦٤] عن أبي قلابة: أنه رأى مالك بن الحويرث إذا صلى كبر، ثم رفع يديه، وحدث أن رسول الله ﷺ كان يفعل هكذا، والكل واسع ثابت إلا أنه رجح أكثر مشايخنا تقدم الرفع.

ثم لا يرفع: ولو رفع لا تفسد صلاته كما في "الذخيرة" و"فتاوى الولوالجي" وغيرهما من الكتب المعتمدة، وحكى بعض أصحابنا عن مكحول النسفي أنه روى عن أبي حنيفة **عليه السلام** فساد الصلاة به، واغتر بهذه الرواية أمير الكاتب الإقناني صاحب "غاية البيان" فاختار الفساد، وقد ردَّ عليه السبكي في عصره أحسن ردٍّ كما ذكره ابن حجر في "الدرر الكامنة" في أعيان المائة الثامنة، وصنف محمود بن أحمد بن مسعود القنوي الحنفي رسالة نفيسة =

من الصلاة بعد ذلك، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمته الله، وفي ذلك آثار كثيرة.

= في إبطال قول الفساد، وحقق فيها أن رواية مكحول شاذة مردودة، وأنه رجل مجهول لا عمرة لروايته، وقد فصلت في هذا الباب تفصيلاً حسناً في ترجمة مكحول في كتاب "طبقات الحنفية" المسمى "بالقوائد البهية في تراجم الحنفية"، فليرجع إليه.

من الصلاة: أي في جزء من أجزاء الصلاة. **قول أبي حنيفة:** ووافقه في عدم الرفع إلا مرة الثوري والحسن بن حي وسائر فقهاء الكوفة قديماً وحديثاً، وهو قول ابن مسعود وأصحابه، وقال أبو عبد الله محمد بن نصر المروزي: لا نعلم مضراً من الأمصار تركوا بأجمعهم رفع اليدين عند الخفض والرفع إلا أهل الكوفة، واختلفت الرواية فيه عن مالك فمرة قال: يرفع، ومرة قال: لا يرفع، وعليه جمهور أصحابه، وقال الأوزاعي، والشافعي، وأحمد، وأبو عبيد، وأبو ثور، وابن راهويه، ومحمد بن جرير الطبري، وجماعة أهل الحديث بالرفع إلا أن منهم من يرفع عند السجود أيضاً، ومنهم من لا يرفع عنده، وروى الرفع في الرفع والخفض عن جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر وأبو موسى وأبو سعيد الخدري وأبو الدرداء وأنس وابن عباس وجابر، وروى الرفع عن النبي ﷺ نحو ثلاثة وعشرين رجلاً من الصحابة كما ذكره جماعة من أهل الحديث، كذا في "الاستذكار" لابن عبد البر [٩٩/٤ - ١٠٥].

وذكر السيوطي في رسالته "الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة" أن حديث الرفع متواتر عن النبي ﷺ، أخرجه الشيخان عن ابن عمر ومالك بن الحويرث، ومسلم عن وائل بن حجر، والأربعة عن علي، وأبو داود عن سهل بن سعد، وابن الزبير وابن عباس ومحمد بن مسلمة وأبي أسيد وأبي قتادة وأبي هريرة، وابن ماجه عن أنس وجابر وعمر الليثي، وأحمد عن الحكم بن عمير، والبيهقي عن أبي بكر والبراء رضي الله عنهما، والدارقطني عن عمر وأبي موسى، والطبراني عن عقبة بن عامر ومعاذ بن جبل. **وفي ذلك:** أي في عدم رفع اليدين إلا مرة.

آثار كثيرة: عن جماعة من الصحابة: منهم: ابن عمر وعلي وابن مسعود، كما أخرجه المؤلف، وسيأتي ذكر ما لها وما عليها. ومنهم: عمر بن الخطاب، روى الطحاوي والبيهقي من حديث الحسن بن عياش، عن عبد الملك بن الحسن، عن الزبير بن عدي، عن إبراهيم، عن الأسود، قال: رأيت عمر يرفع يديه في أول تكبيرة ثم لا يعود، ورأيت إبراهيم والشعبي يفعلان ذلك، قال الطحاوي: فهذا عمر لم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى، والحديث صحيح؛ لأن الحسن بن عياش وإن كان هذا الحديث دار عليه، فإنه ثقة، حجة، ذكر ذلك يحيى بن معين وغيره. [شرح معاني الآثار: ١/١٦٤]

واعترضه الحاكم على ما نقله الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٤٠٥/١] بأنها رواية شاذة لا يعارضها الأخبار الصحيحة عن طاوس عن كيسان عن ابن عمر أن عمر كان يرفع يديه في الركوع، وعند الرفع منه. ومنهم: أبو سعيد الخدري أخرجه البيهقي عن سوار بن مصعب، عن عطية العوفي أن أبا سعيد الخدري وابن عمر كانا يرفعان أيديهما أول ما يكبران ثم لا يعودان، وأعله البيهقي بأن عطية سعى الحال وسوار أسوأ منه، قال البخاري: سوار منكر الحديث، وعن ابن معين غير محتج به، ويخالف هذا الأثر ما أخرجه البيهقي عن ليث، =

= عن عطاء، قال: رأيت جابر بن عبد الله وابن عمر وأبا سعيد وابن عباس وابن الزبير وأبا هريرة يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة، وإذا ركعوا، وإذا رفعوا، وفيه ليث بن أبي سليم مختلف فيه، وأخرج أيضاً عن سعيد بن المسيب قال: رأيت عمر يرفع يديه حذو منكبيه إذا افتتح الصلاة، وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وفي سنده من استضعف. ومنهم: عبد الله بن الزبير كما حكاه صاحب "النهاية" وغيره من شراح "الهداية" أنه رأى رجلاً يرفع يديه في الصلاة عند الركوع وعند الرفع، فقال له: لا تفعل، فإن هذا شيء فعله رسول الله ﷺ ثم تركه، لكن هذا الأكثر لم يجده المخرجون المحدثون مسنداً في كتب الحديث مع أنه أخرجه البخاري في رسالة "رفع اليدين" عن عبد الله بن الزبير أنه كان يرفع يديه عند الخفض والرفع، وكذا أخرجه عن ابن عباس وابن عمر وأبي سعيد وجابر وأبي هريرة وأنس أنهم كانوا يرفعون أيديهم، وأخرج البيهقي عن الحسين قال: سألت طائفة عن رفع اليدين في الصلاة، فقال: رأيت عبد الله بن عباس وابن الزبير وابن عمر يرفعون أيديهم إذا افتتحوا الصلاة وإذا ركعوا وإذا سجدوا، وأخرج أيضاً عن عبد الرزاق قال: ما رأيت أحسن صلاةً من ابن جريج رأيته يرفع يديه إذا افتتح، وإذا ركع، وإذا رفع، وأخذ ابن جريج صلاته عن عطاء بن أبي رباح، وأخذ عطاء عن عبد الله بن الزبير، وأخذ ابن الزبير عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه.

ومنهم: ابن عباس، حكى عنه بعض أصحابنا أنه قال: كان رسول الله ﷺ يرفع يديه كلما ركع وكلما رفع، ثم صار إلى افتتاح الصلاة، وترك ما سوى ذلك، لكنه أثر لم يثبتته المحدثون، والثابت عندهم خلافه، قال ابن الجوزي في "التحقيق" بعد ذكر ما حكاه أصحابنا عن ابن عباس وابن الزبير: هذان الحديثان لا يُعرفان أصلاً، وإنما المحفوظ عنهما خلاف ذلك، فقد أخرج أبو داود عن ميمون أنه رأى ابن الزبير يشير بكفيه حين يقوم، وحين يركع، وحين يسجد، وحين ينهض للقيام فانطلقت إلى ابن عباس، فقلت: إني رأيت ابن الزبير صلى صلاة لم أر أحداً يصليها، فوصفت له، فقال: إن أحببت أن تنظر إلى صلاة رسول الله ﷺ فاقتد بصلاة عبد الله بن الزبير. وردده العيني بأن قوله: "لا يعرفان" لا يستلزم عدم معرفة أصحابنا، هذا ودعوى النافي ليست بحجة على المثبت، وأصحابنا أيضاً ثقات، لا يرون الاحتجاج بما لم يثبت عندهم صحته. [النباية: ٢٥٨/٢] وفيه نظر ظاهر، فإنه ما لم يوجد سند أثر ابن عباس وابن الزبير في كتاب من كتب الأحاديث المعتبرة كيف يعتبر به، بمجرد حسن الظن بالناقلين مع ثبوت خلافه عنهما بالأسانيد العديدة.

ومنهم: أبو بكر الصديق، أخرج الدارقطني [رقم: ٢٥، ٢٩٥/١] وابن عدي عن محمد بن جابر عن حماد بن أبي سليمان، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: صليت مع رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلم يرفعوا أيديهم إلا عند التكبيرة الأولى في افتتاح الصلاة، وفيه محمد بن جابر متكلم فيه، ويتألفه ما أخرجه أبو داود عن ميمون كما مرّ نقلاً عن "التحقيق". ومنهم: العشرة المبشرة، كما حكى بعض أصحابنا عن ابن عباس أنه قال: =

١٠٥ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن عاصم بن كليب الجرمي، عن

أبيه قال: رأيت علي بن أبي طالب رفع يديه في التكبيرة الأولى من الصلاة المكتوبة،

عند افتتاح الصلاة

= لم يكن العشرة المبشرة يرفعون أيديهم إلا عند الافتتاح، ذكره الشيخ عبد الحق الدهلوي في "شرح سفر السعادة"، ولا عيرة بهذا الأثر ما لم يوجد سنده عند مهرة الفن مع ثبوت خلافه في كتب الحديث، وما يؤيد عدم الرفع من الأخبار المرفوعة ما أخرجه الترمذي [رقم: ٢٥٧] وحسنه، والنسائي [رقم: ١٠٥٨] وأبو داود [رقم: ٧٤٨] عن علقمة قال: قال عبد الله بن مسعود: ألا أصلي بكم صلاة رسول الله ﷺ، فلم يرفع يديه إلا في أول مرة، وأخرج أبو داود [رقم: ٧٤٩] عن البراء: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه إلى قريب أذنيه، ثم لا يعود، وأخرج البيهقي من حديث ابن عمر وعبد بن الزبير مثله، وللمحدثين على طرق هذه الأخبار كلمات تدل على عدم صحتها، لكن لا يخفى على الماهر أن طرق حديث ابن مسعود تبلغ درجة الحسن. والقدر المتحقق في هذا الباب هو ثبوت الرفع وتركه كليهما عن رسول الله ﷺ إلا أن رواية الرفع من الصحابة جم غفير، ورواة الترك جماعة قليلة مع عدم صحة الطرق عنهم إلا عن ابن مسعود، وكذلك ثبت الترك عن ابن مسعود وأصحابه بأسانيد محتجة بها، فإذا نثار أن الرفع ليس بسنة مؤكدة يلام تاركها إلا أن ثبوته عن النبي ﷺ أكثر وأرجح، وأما دعوى نسخه كما صدر عن الطحاوي مغتراً بحسن الظن بالصحابة التاركين، وابن الهمام والعيني وغيرهم من أصحابنا، فليست بمبرهن عليها. بما يشفي العليل ويروي الغليل.

عاصم بن كليب: هو عاصم بن كليب - مصغراً - ابن شهاب بن الجنون الجرمي الكوفي، روى عن أبيه وأبي بريدة وعلقمة بن وائل بن حجر وغيرهم، وعنه شعبة، والسفيانان، وغيرهم، وثقه النسائي، وابن معين، وقال أبو داود: كان من أفضل أهل الكوفة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وأرخ وفاته ١٣٧هـ، وأبوه كليب بن شهاب ثقة، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٥٦٨، ٣٩/٣] و"الكاشف" [رقم: ٢٥٣٨، ٤٩/٢]. وفي "أنساب السمعاني" [٤٧/٢]: الجرمي يفتح الجيم وسكون الراء المهملة نسبة إلى حرم، قبيلة باليمن، ومنها من الصحابة: شهاب بن الجنون الجرمي جد عاصم بن كليب.

رأيت علي: كذا أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١٤٦/١] عن أبي بكر النهشلي، عن عاصم، عن أبيه أن علياً كان يرفع في أول تكبيرة من الصلاة، ثم لا يعود، وقال الدارقطني في "علله": اختلف على أبي بكر النهشلي فيه، فرواه عبد الرحيم بن سليمان عنه، عن عاصم، عن أبيه مرفوعاً، ووهم في رفعه، وخالفه جماعة من الثقات، منهم عبد الرحمن بن مهدي وموسى بن داود وأحمد بن يونس وغيرهم، فرووه عن أبي بكر النهشلي موقوفاً على علي، وهو الصواب، وكذلك رواه محمد بن أبان عن عاصم موقوفاً. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: قد روي من طرق واهية عن علي أنه كان يرفع يديه في أول تكبيرة، ثم لا يعود، وهذا ضعيف. إذ لا يظن بـ"علي" أنه يختار =

و لم يرفعهما فيما سوى ذلك.

- ١٠٦ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، قال: لا ترفع يديك في شيء من الصلاة بعد التكبيرة الأولى.
- ١٠٧ - قال محمد: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، أخبرنا حُصَيْن بن عبد الرحمن،

= فعله على فعل النبي ﷺ، وهو قد روي عنه أنه كان يرفع يديه عند الركوع والرفع. وتعقبه ابن دقيق العيد في "الإمام" بأن ما قاله ضعيف، فإنه جعل روايته مع حسن الظن بـ "علي" في ترك المخالفة دليلاً على ضعف هذه الرواية، وخصمه بعكس الأمر، ويجعل فعل علي ﷺ بعد الرسول دليلاً على نسخ ما تقدم. وذكر الطحاوي بعد روايته عن علي لم يكن علي ليرى النبي ﷺ يرفع، ثم يترك هو الرفع بعده إلا وقد ثبت عنده نسخه. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٦] وفيه نظر، فقد يجوز أن يكون ترك علي وكذا ترك ابن مسعود، وترك غيرهما من الصحابة أن ثبت عنهم؛ لأنهم لم يروا الرفع سنة مؤكدة يلزم الأخذ بها، ولا ينحصر ذلك في النسخ، بل لا يعتبر بنسخ أمر ثابت عن رسول الله ﷺ. مجرد حسن الظن بالصحابي مع إمكان الجمع بين فعل الرسول وفعله.

يعقوب بن إبراهيم: هو الإمام أبو يوسف القاضي صاحب الإمام أبي حنيفة، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": القاضي أبو يوسف فقيه العراقيين يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي، صاحب أبي حنيفة، سمع هشام بن عروة، وأبا إسحاق الشيباني، وعطاء بن السائب، وطبقتهم، وعنه محمد بن الحسن الفقيه، وأحمد بن حنبل، وبشر بن الوليد، ويحيى بن معين، نشأ في طلب العلم، وكان أبوه فقيراً، فكان أبو حنيفة يتعاهده.

قال المزني: هو أتبع القوم للحديث، وقال يحيى بن معين: ليس في أصحاب الرأي أحد أكثر حديثاً ولا أثبت من أبي يوسف، وقال أحمد: كان مصنفاً للحديث، مات في ربيع الآخر ١٨٢هـ. عن سبعين سنة إلا سنة، وله اختبار في العلم والسيادة، قد أفردته وأفردت صاحبه محمد بن الحسن في جزء، وأكبر شيخ له حصين بن عبد الرحمن. وله ترجمة طويلة في "أنساب السمعاني" قد ذكرته في مقدمة هذه الحواشي، وذكرت ترجمته أيضاً في "مقدمة الهداية" وفي "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير" وفي "الفوائد البهية في تراجم الحنفية".

حصين: هو حصين - بالضم - ابن عبد الرحمن السلمي الكوفي، أبو الهذيل، ابن عم منصور بن المعتمر، حدث عن جابر بن سمرة، وعمارة بن روية، وابن أبي ليلى، وأبي وائل، وعنه شعبة، وأبو عوانة، وآخرون، كان ثقة حجة حافظاً عالي الإسناد، قال أحمد: حصين ثقة، مأمون، من كبار أصحاب الحديث، عاش ثلاثاً وتسعين سنة، ومات ١٣٦هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ".

قال: دخلت أنا وعمرو بن مرة على إبراهيم النخعي، قال عمرو: حدثني علقمة...

عمرو بن مرة: هو أبو عبد الله عمرو - بالفتح - ابن مرة - بضم الميم وتشديد الراء - ابن عبد الله بن طارق بن الحارث بن سلمة بن كعب بن وائل بن جمل بن كنانة بن ناجية بن مراد الجملي المرادي الكوفي الأعشى، روى عن عبد الله بن أبي أوفى، وأبي وائل، وسعيد بن المسيب، وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وعمرو بن ميمون الأودي، وسعيد بن جبير، ومصعب بن سعد، والنخعي وغيرهم، وعنه ابنه عبد الله، وأبو إسحاق السبيعي، والأعمش، ومنصور، وحسين بن عبد الرحمن، والثوري، وشعبة، وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، وأبو حاتم: صدوق ثقة، وشعبة: كان أكثرهم علماً، وما رأيت أحداً من أصحاب الحديث إلا يدلّس إلا ابن عون، وعمرو بن مرة، ومسرور، لم يكن بالكوفة أحبّ إليّ، ولا أفضل منه، ذكره ابن حبان في "كتاب الثقات"، وقال: كان مرجئاً، مات ١١٦هـ، وثقه ابن غير ويعقوب بن سفيان، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٠١١، ٣٦٣/٤] و"الكاشف" [رقم: ٤٢٨١، ٣/٣٠] و"تذكرة الحفاظ".

وقد أخطأ القاري [فتح المغطى: ١٣٩/١] حيث قال: عمرو بن مرة - بضم الميم وتشديد الراء - يكنى أبا مريم الجهني، شهد أكثر المشاهد، وسكن الشام، مات في أيام معاوية، روى عنه جماعة، كذا في "أسماء رجال المشكاة" [ص: ٦٠٧] لصاحب المشكاة في فصل الصحابة. وجه الخطأ من وجه، أحدها: أنه لو كان الداخل على النخعي مع حصين عمرو بن مرة الصحابي لذكر رواية الرفع أو عدمه، فإنه صحب النبي ﷺ، وشهد معه المشاهد، وصلى معه غير مرة، فكيف يصح أن يروي عن وائل بواسطة ابنه الرفع ثم يسكت على ردّ النخعي بفعل ابن مسعود وروايته، ولا يذكره ما رآه رافعاً كان أو غير رافع؟ وثانيها: أن عمرو بن مرة هذا لم يذكره أحد من نقاد الرجال فيما علمنا من جملة الرواة، عن علقمة بن وائل. وثالثها: أنه لم يذكره أحد في علمنا ممن روى عنه حصين، بل المذكور في شيوخ حصين، ورواة علقمة هو الذي ذكرناه. ورابعها: أن هذا الصحابي مات في أيام معاوية، ووفاة معاوية كانت سنة ستين أو تسع وخمسين على ما في "استيعاب ابن عبد البر" وغيره من كتب أخبار الصحابة، فلا بد أن يكون وفاة عمرو بن مرة قبله.

وقد ذكر ابن حبان في "كتاب الثقات": أن ولادة إبراهيم النخعي سنة خمسين، وكذا ذكره غيره، فعلى هذا يكون النخعي يوم موت معاوية ابن تسع أو عشر سنين، وعند موت عمرو بن مرة الجهني أصغر منه، فهل يتصور أن يحضر عمرو بن مرة عند هذا الصبي صغير السن بكثير، ويروي عنده الرفع عن علقمة، عن أبيه، ويرد عليه هذا الصبي، وأما الحوالة إلى "أسماء رجال المشكاة" فلا تنفع، فإنه لم يذكر صاحب "المشكاة" أن عمرو بن مرة أينما ذكر هو هذا، بل إنما ذكر هو عمرو بن مرة المذكور في "المشكاة". وإني أتعجب من العلامة القاري كيف يخطئ خطأ كثيراً في تعيين الرواة في شرحه "الموطأ"، وشرحه لمسند الإمام الأعظم وغيرهما مع جلالاته وتوغله في فنون الحديث ومتعلقاته، والله يسامح عنا وعنه.

ابن وائل الحضرمي، عن أبيه أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فرآه يرفع يديه إذا كبر، وإذا ركع، وإذا رفع، قال إبراهيم: ما أدري لعلّه لم ير النبي ﷺ يصلي إلا ذلك اليوم رأسه من الركوع

أبيه: أي وائل الحضرمي - بفتح الحاء المهملة وسكون الضاد المعجمة وفتح الراء المهملة - نسبة إلى حضر موت، بلدة في اليمن، وكان وائل بن حجر - بضم الحاء المهملة وسكون الجيم - ملكاً عظيماً بها، فلما بلغه ظهور النبي ﷺ ترك ملكه، ونهض إليه، فبشر النبي ﷺ بقدومه الناس قبل قدومه بثلاثة أيام، ولما قدم قربه من مجلسه ثم قال: هذا وائل أناكم من أرض بعيدة من حضر موت طائعاً غير مكره، رغباً في الله ورسوله، اللهم بارك في وائل وفي ولده، ثم أقطع له أرضاً، وكانت وفاته في إمارة معاوية، حدث عنه بنوه علقمة وعبد الجبار، كذا في "أنساب السمعاني" [٢/٢٣٠]. وفي "جامع الأصول" لابن الأثير: أبو هنيذة وائل بن حجر بن ربيعة بن وائل الحضرمي كان قبلاً من أقبال حضرموت، وأبوه كان من ملوكهم، وفد على النبي ﷺ فأسلم، وبشر به قبل قدومه. وفي "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥٤٨٣، ٤/١٧٠]: علقمة بن وائل بن حجر الحضرمي الكندي الكوفي، روى عن أبيه، والمغيرة بن شعبة، وطارق بن سويد، وعنه أخوه عبد الجبار، وابن أخيه سعيد، وعمر بن مرة، وسمك بن حرب، وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، وحكى العسكري عن ابن معين أنه قال: علقمة عن أبيه مرسل.

ما أدري إلخ: استبعاد من إبراهيم النخعي رواية وائل بأن ابن مسعود كان صاحب رسول الله ﷺ في السفر والحضر ومصاحبه أتم وأزيد من مصاحبة وائل، فكيف يعقل أن يحفظ رفع اليدين وائل ولا يحفظه ابن مسعود، فلو كان رفع اليدين من رسول الله ﷺ لحفظه ابن مسعود ولم يتركه مع أنه لم يرفع إلا مرة، ولم يرو الرقع عن رسول الله ﷺ، بل روى عنه تركه. وهذا الأثر عن النخعي قد أخرجه الدارقطني [رقم: ١٣، ٢٩١/١] أيضاً عن حصين قال: دخلنا على إبراهيم النخعي، فحدثه عمرو بن مرة، قال: صلينا في مسجد الحضرميين فحدثني علقمة بن وائل، عن أبيه، أنه رأى رسول الله ﷺ يرفع يديه حين يفتتح الصلاة وإذا ركع وإذا سجد، فقال إبراهيم: ما أرى أباك رأى رسول الله ﷺ إلا ذلك اليوم، فحفظ ذلك، وعبد الله بن مسعود لم يحفظ ذلك منه، ثم قال: إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة ورواه أبو يعلى في "مسنده" ولفظه: أحفظ وائل ونسي ابن مسعود، ولم يحفظه، إنما رفع اليدين عند افتتاح الصلاة.

وأخرجه الطحاوي عن حصين، عن عمرو بن مرة قال: دخلت مسجد حضرموت، فإذا علقمة بن وائل يحدث عن أبيه أن رسول الله ﷺ كان يرفع يديه قبل الركوع وبعده، فذكرت ذلك لإبراهيم فغضب، وقال: رآه هو ولم يره ابن مسعود ولا أصحابه، وأخرج عن المغيرة قال: قلت لإبراهيم: حدث وائل أنه رأى النبي ﷺ يرفع يديه إذا افتتح وإذا ركع وإذا رفع، فقال: إن كان رآه مرة يفعل. فقد رآه عبد الله خمسين مرة لا يفعل ذلك.

فحفظ هذا منه، ولم يحفظه ابن مسعود وأصحابه
أي الرفع

= وههنا أبحاث: الأول: ما نقله البيهقي في "كتاب المعرفة" عن الشافعي أنه قال: الأولى أن يؤخذ بقول وائل؛ لأنه صحابي جليل، فكيف يردّ حديثه بقول رجل ممن هو دونه؟ والثاني: ما قاله البخاري في رسالة "رفع اليدين": إن كلام إبراهيم هذا ظن منه لا يرفع به رواية وائل، بل أخبر أنه رأى النبي ﷺ يصلي فرفع يديه، وكذلك رأى أصحابه غير مرة يرفعون أيديهم؛ كما بينه زائدة، فقال: حدثنا عاصم، حدثنا أبي عن وائل بن حجر أنه رأى النبي ﷺ يصلي، فرفع يديه في الركوع، وفي الرفع منه، قال: ثم أتيتهم بعد ذلك، فرأيت الناس في زمان برد عليهم جلّ الثياب تتحرك أيديهم من تحت الثياب. والثالث: ما نقله الزيلعي عن الفقيه أبي بكر بن إسحاق أنه قال: ما ذكره إبراهيم علة لا يساوي سماعها؛ لأن رفع اليدين قد صح عن النبي ﷺ، ثم عن الخلفاء الراشدين، ثم عن الصحابة والتابعين، وليس في نسيان ابن مسعود لذلك ما يستغرب، فقد نسي من القرآن ما لم يختلف فيه المسلمون بعد، وهي الموعذتان، ونسي ما اتفق العلماء على نسخه كالنطق في الركوع، وقيام الاثنين خلف الإمام، ونسي كيفية جمع النبي ﷺ بعرقة، ونسي ما لم يختلف العلماء فيه من وضع المرفق والساعد على الأرض في السجود، ونسي كيف كان يقرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ (البلل: ٣)، وإذا جاز على ابن مسعود أن ينسى مثل هذا في الصلاة كيف لا يجوز مثله في رفع اليدين؟ [نصب الراية: ٤٧٦/١]

والرابع: أن وائلاً ليس بمنفرد في رواية الرفع عن النبي ﷺ، بل قد اشترك معه جمع كثير كما مرّ ذكره سابقاً، بل ليس في الصحابة من روى ترك الرفع فقط إلا ابن مسعود، وأما من عداهم فمنهم من لم يرو عنه إلا رواية الرفع، ومنهم من روى عنه حديث الرفع وتركه كليهما كابن عمر والبراء إلا أن أسانيد رواية الرفع أوثق وأثبت، فعند ذلك لو عورض كلام إبراهيم بأنه يستبعد أن يكون ترك الرفع حفظه ابن مسعود فقط، ولم يحفظه من عداه من أجله الصحابة الذين كانوا مصاحبين لرسول الله ﷺ مثل مصاحبة ابن مسعود أو أكثر لكان له وجه. والخامس: أنه لا يلزم من ترك ابن مسعود الرفع وأصحابه عدم ثبوت رواية وائل، فيجوز أن يكون تركهم؛ لأنهم رأوا الرفع غير لازم لا لأنه غير ثابت، أو لأنهم رجحوا أحد الفعلين الثابتين عن رسول الله ﷺ الرفع والترك فداوموا عليه وتركوا الآخر، ولا يلزم منه بطلان الآخر.

والسادس: أنه قد أخذ ابن مسعود بالتطبيق في الركوع، وداوم عليه أصحابه، وكذلك أخذوا بقيام الإمام في الوسط إذا كان من يقتدي به اثنين مع ثبوت ترك ذلك عن النبي ﷺ وعن جمهور أصحابه بعده بأسانيد صحاح، فلم لا يعتبر فعل ابن مسعود في هذين الأمرين وأمثال ذلك؟ فما هو الجواب هناك هو الجواب ههنا، والإنصاف في هذا المقام أنه لا سبيل إلى ردّ روايات الرفع برواية ابن مسعود وفعله وأصحابه ودعوى عدم ثبوت الرفع ولا إلى ردّ روايات الترك بالكلية ودعوى عدم ثبوته، ولا إلى دعوى نسخ الرفع ما لم يثبت ذلك بنص عن الشارع، بل يوفى كل من الأمرين حظه، ويقال: كل منهما ثابت، وفعل الصحابة والتابعين مختلف، وليس أحدهما بلازم يلام تاركه مع القول برجحان ثبوت الرفع عن رسول الله ﷺ.

ما سمعته من أحد منهم، إنما كانوا يرفعون أيديهم في بدء الصلاة حين يكبرون.
أي الرفع البدء بالفتح الابتداء

١٠٨ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن عبد العزيز بن حكيم، قال: رأيت ابن عمر يرفع يديه حذاء أذنيه في أول.....

ما سمعته: قال القاري: أي وسائر أصحاب النبي ﷺ، وفيه ما فيه، والظاهر أن ضمير أصحابه راجع إلى ابن مسعود. عبد العزيز: ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، حيث قال: عبد العزيز بن حكيم الحضرمي، كنيته أبو يحيى، يروي عن ابن عمر، عداؤه في أهل الكوفة، روى عنه الثوري وإسرائيل، مات بعد ١٣٠هـ، وهو الذي يقال له: ابن أبي حكيم. وفي "ميزان الاعتدال" [رقم: ٥٢٢٦، ٣٦٢/٤]: قال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: ليس بالقوي. رأيت ابن عمر إناج: المشهور في كتب أصول أصحابنا أن مجاهداً قال: صحبت ابن عمر عشر سنين، فلم أره يرفع يديه إلا مرة، وقالوا: قد روى ابن عمر حديث الرفع عن رسول الله ﷺ، وتركه، والصحابي الراوي إذا ترك مروياً ظاهراً في معناه غير محتمل للتأويل، يُسقط الاحتجاج بالمروى، وقد روى الطحاوي من حديث أبي بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد، أنه قال: صليت خلف ابن عمر فلم يكن يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى من الصلاة، ثم قال: فهذا ابن عمر قد رأى النبي ﷺ يرفع، ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي ﷺ، ولا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخه.

وهنا أبحاث: الأول: مطابقة إسناد ما نقلوه عن مجاهد من أنه صحب عشر سنين، ولم ير ابن عمر فيها يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى. والثاني: المعارضة بخبر طاوس وغيره من الثقات أنهم رأوا ابن عمر يرفع. والثالث: أن في طريق الطحاوي أبو بكر بن عياش، وهو متكلم فيه لا توازي روايته رواية غيره من الثقات، قال البيهقي في "كتاب المعرفة" بعد ما أخرج حديث مجاهد من طريق ابن عياش: قال البحاري: أبو بكر بن عياش اختلط بآخره، وقد رواه الربيع وليث وطاوس وسالم ونافع وأبو الزبير ومحارب بن دثار وغيرهم قالوا: رأينا ابن عمر يرفع يديه إذا كبر، وإذا رفع، وكان يرويه أبو بكر قديماً عن حصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود مرسلًا موقوفًا: أن ابن مسعود كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ثم لا يرفعهما بعد، وهذا هو المحفوظ عن أبي بكر عياش، والأول خطأ فاحش لمخالفته الثقات عن ابن عمر.

فإن قلت: آخذنا من "شرح معاني الآثار" أنه يجوز أن يكون ابن عمر فعل ما رآه طاوس قبل أن يقوم الحجة بنسخه، ثم لما ثبت الحجة بنسخه عنده تركه، وفعل ما ذكره مجاهد، قلت: هذا مما لا يقوم به الحجة، فإن لقاتل أن يعارض ويقول: يجوز أن يكون فعل ابن عمر ما رواه مجاهد قبل أن تقوم الحجة بلزوم الرفع، ثم لما ثبت عنده التزم الرفع على أن احتمال النسخ احتمال من غير دليل فلا يسمع، فإن قال قائل: الدليل هو خلاف الراوي مرويه؟ قلنا: لا يوجب ذلك النسخ كما مر. والثالث: وهو أحسنها أننا سلمنا ثبوت الترك عن ابن عمر، لكن يجوز أن يكون =

تكبيرة افتتاح الصلاة، ولم يرفعهما فيما سوى ذلك.

١٠٩ - قال محمد: أخبرنا أبو بكر بن عبد الله النَهْشَلِي، عن عاصم بن كُلَيْب الجَرْمِي، عن أبيه - وكان من أصحاب علي - أنَّ عليَّ بن أبي طالب - كَرَّمَ الله وجهه - كان يرفع يديه في التكبيرة الأولى التي يفتتح بها الصلاة، ثم لا يرفعهما في شيء من الصلاة.

١١٠ - قال محمد: أخبرنا الثوري، حدثنا حصين، عن إبراهيم، عن ابن مسعود أنه ^{ابن يزيد النخعي} كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة.

= تركه لبيان الجواز، أو لعدم رؤيته الرفع سنة لازمة، فلا يقدح ذلك في ثبوت الرفع عنه، وعن رسول الله ﷺ. والرابع: أن ترك الراوي مرويه إنما يكون مسقطاً للاحتجاج عند الخفية إذا كان خلافه ييقن، كما هو مصرح في كتبهم، وهنا ليس كذلك؛ لجواز أن يكون الرفع الثابت عن رسول الله ﷺ حمله ابن عمر على العزيمة، وترك أحياناً بياناً للرخصة، فليس تركه خلافاً لروايته ييقن.

والخامس: أنه لا شبهة في أن ابن عمر قد روى عن رسول الله ﷺ حديث الرفع، بل ورد في بعض الروايات عنه أنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا افتتح الصلاة رفع يديه، وإذا ركع، وإذا رفع، وكان لا يفعل ذلك في السجود، فما زالت تلك صلاته حتى لقي الله، أخرجه البيهقي، ولا شك أيضاً في أنه ثبت عن ابن عمر بروايات الثقات فعل الرفع، وورد عنه برواية مجاهد وعبد العزيز بن حكيم الترك، فالأولى أن يُحمل الترك المروي عنه على وجه يستقيم ثبوت الرفع منه، ولا يخالف روايته أيضاً إلا أن يُجعل تركه مضاداً لفعله، ومسقطاً للأمر الثابت عن رسول الله ﷺ بروايته ورواية غيره.

سوى ذلك: أي في الركوع والرفع وغير ذلك. النهشلي: نسبه إلى بني كَهْشَل - بفتح النون وسكون الهاء، وفتح الشين المعجمة بعدها لام - قبيلة، ذكره السمعي في "الأنساب" [٥٤٦/٥]. وفي "التقريب" [رقم: ٨٠٠١، ١٦٣/٤] و"الكاشف" [رقم: ٦٦٣٦، ٣/٣٠٣]: أبو بكر النهشلي الكوفي، قيل: اسمه عبد الله بن قطف، أو ابن أبي قطف، وقيل: وهب، وقيل: معاوية، صدوق ثقة، توفي ١٦٦ هـ ولعله هو.

كان يرفع الخ: أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٤٧] من طريق حصين عن إبراهيم قال: كان عبد الله لا يرفع يديه في شيء من الصلاة إلا في الافتتاح، وقال: فإن قالوا ما ذكرتموه عن إبراهيم عن عبد الله غير متصل، =

= قيل لهم: كان إبراهيم إذا أرسل عن عبد الله لم يرسله إلا بعد صحته عنده وتواتر الرواية عن عبد الله، قد قال له الأعمش: إذا حدثني فأسند، فقال: إذا قلت لك: قال عبد الله، فلم أقل ذلك حتى حدثني جماعة عن عبد الله، وإذا قلت: حدثني فلان عن عبد الله فهو الذي حدثني، حدثنا بذلك إبراهيم بن مرزوق، قال: حدثنا ابن وهب، أو بشر بن عمر - شك أبو جعفر الطحاوي - عن سعيد، عن الأعمش بذلك، فكذا هذا الذي أرسله إبراهيم عن عبد الله لم يرسله إلا ومخرجه عنده أصح من مخرج ما يرويه رجل بعينه عن عبد الله.

وفي "الاستدكار" لابن عبد البر [١٠٥/٤، ١٠٦]: لم يُرو عن أحد من الصحابة ترك الرفع ممن لم يُختلف عنه فيه إلا ابن مسعود وحده، وروى الكوفيون عن علي مثل ذلك، وروى المدنيون عنه الرفع من حديث عبيد الله ابن أبي رافع، وكذلك اختلف عن أبي هريرة، فروى عنه أبو جعفر القاري ونعيم المجرم أنه كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة، ويكبر في كل خفض ورفع، ويقول: أنا أشبهكم بصلاة رسول الله ﷺ، وروى عنه عبد الرحمن ابن هرمز الأعرج أنه كان يرفع يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه، وهذه الرواية أولى، لما فيها من الزيادة، وروى الرفع عن جماعة من التابعين بالحجاز والعراق والشام، منهم القاسم بن محمد، والحسن، وسالم، وابن سيرين، وعطاء، وطاوس، ومجاهد، ونافع مولى ابن عمر، وعمر بن عبد العزيز، وابن أبي نجيح، وقتادة.

فائدة: قال صاحب "الكنز المدفون والفلک المشحون": وقفت على كتاب لبعض المشايخ الحنفية ذكر فيها مسائل خلاف، ومن عجائب ما فيه الاستدلال على ترك رفع اليدين في الانتقالات بقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ قِيلَ لَهُمْ كُفُّوا أَيْدِيَكُمْ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (النساء: ٧٧) وما زلت أحكي ذلك لأصحابنا على سبيل التعجب إلى أن ظفرت في "تفسير الثعلبي" بما يهون عنده هذا العظيم، وذلك أنه حكى في سورة الأعراف عن التنوخي القاضي أنه قال في قوله تعالى: ﴿خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ﴾ (الأعراف: ٣١) إن المراد بالزينة رفع اليدين في الصلاة، فهذا في هذا الطرف، وذاك في الطرف الآخر.

باب القراءة في الصلاة خلف الإمام

خلف الإمام: اختلف فيه العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم على أقوال: الأول: أنه يقرأ مع الإمام فيما أسر، ولا يقرأ فيما جهر، وإليه ذهب مالك، وبه قال سعيد بن المسيب، وعبد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وسالم بن عبد الله بن عمر، وابن شهاب، وقتادة، وعبد الله بن المبارك، وأحمد، وإسحاق، والطبري إلا أن أحمد قال: إن سمع في الجهرية لا يقرأ، وإلا قرأ، واختلف عن علي وعمر وابن مسعود، فروي عنهم أن المأموم لا يقرأ وراء الإمام لا فيما أسر ولا فيما جهر، وروي عنهم أنه يقرأ فيما أسر لا فيما جهر، وهو أحد قولي الشافعي كان يقوله بالعراق، وهو المروي عن أبي بن كعب وعبد الله بن عمر.

والثاني: أنه يقرأ بأم الكتاب فيما جهر وفيما أسر، وبه قال الشافعي، وعمر، وعليه أكثر أصحابه، والأوزاعي، والليث بن سعد، وأبو ثور، وهو قول عباد بن الصامت، وعبد الله بن عباس، واختلف فيه عن أبي هريرة، وبه قال عروة بن الزبير، وسعيد بن جبير، والحسن البصري، ومكحول. والثالث: أنه لا يقرأ شيئاً فيما جهر ولا فيما أسر، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه، وهو قول جابر بن عبد الله وزيد بن ثابت، وروي ذلك عن علي وابن مسعود، وبه قال الثوري، وابن عيينة، وابن أبي ليلى، والحسن بن صالح بن حي، وإبراهيم النخعي، وأصحاب ابن مسعود. كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستذكار" (٢٣٨/٤، ٢٣٩) و"التمهيد".

أما حجة أصحاب القول الأول فاستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) وقالوا: إن نزوله كان في شأن القراءة خلف الإمام، فقد أخرج ابن مردويه والبيهقي عن ابن عباس قال: صلى النبي ﷺ فقرأ خلفه قوم، فخلطوا عليه، فنزلت هذه الآية، وأخرج سعيد بن منصور وابن أبي حاتم والبيهقي عن محمد بن كعب القرظي كان رسول الله ﷺ إذا قرأ في الصلاة أحابه من وراءه، إذا قال: **بسم الله الرحمن الرحيم**، قالوا مثل ما يقول، حتى تنقضي فاتحة الكتاب والسورة، فنزلت، وأخرج عبد بن حميد وابن أبي حاتم والبيهقي عن مجاهد قال: قرأ رجل من الأنصار خلف النبي ﷺ فنزلت، وأخرج ابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي في "كتاب القراءة" عن عبد الله بن مغفل: أنه سئل أ كل من سمع القرآن وجب عليه الاستماع والإنصات؟ قال: إنما أنزلت هذه الآية: ﴿فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ (الأعراف: ٢٠٤) في قراءة الإمام.

وأخرج عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ والبيهقي عن ابن مسعود: أنه صلى بأصحابه، فسمع ناساً يقرعون خلفه، فقال: أما أن لكم أن تفهموه؟ أما أن لكم أن تعلموه؟ ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ﴾ (الأعراف: ٢٠٤)، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم وأبو الشيخ وابن مردويه والبيهقي وابن عساكر عن أبي هريرة أنه قال: نزلت هذه الآية في رفع الأصوات، وهم خلف رسول الله ﷺ في الصلاة، وأخرج ابن جرير والبيهقي عن الزهري: نزلت هذه الآية في فتى من الأنصار كان رسول الله ﷺ كلما قرأ شيئاً قرأه، وأخرج عبد بن حميد =

١١١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن ابن أكيمة الليثي، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ انصرف من صلاة جهر فيها بالقراءة، فقال: "هل قرأ معي منكم من أحد؟" فقال الرجل: أنا يا رسول الله،

= وأبو الشيخ والبيهقي عن أبي العالية: أن النبي ﷺ كان إذا صلى بأصحابه فقرأ، فقرأ أصحابه، فنزلت، وأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن إبراهيم: كان النبي ﷺ يقرأ ورجل يقرأ، فنزلت. وإذا ثبت هذا فنقول: من المعلوم أن الاستماع إنما يكون فيما جهر به الإمام، فيترك المؤمن فيه القراءة، ويؤيده من الأحاديث قوله ﷺ: وإذا قرأ الإمام فأنتصت، أخرجه أبو داود [رقم: ٩٧٣] وابن ماجه [رقم: ٨٤٧] والبخاري وابن عدي من حديث أبي موسى، والنسائي [رقم: ٩٢١] وابن ماجه [رقم: ٨٤٦] من حديث أبي هريرة، وأخرجهما ابن عبد البر في "المستدرك"، ونقل عن أحمد أنه صححه، ولأبي داود وغيره في صحته كلام، قد تعقبه المنذري وغيره، فهذا فيما جهر الإمام، وأما فيما أسر، فيقرأ أخذاً لعموم لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب وغير ذلك من الأحاديث.

وأما أصحاب القول الثاني فأقوى حججهم حديث عبادة: "كنا خلف رسول الله ﷺ في صلاة الفجر، فقرأ فنقلت عليه القراءة، فلما فرغ قال: لعلمكم تقرأون خلف إمامكم؟ قلنا: نعم يا رسول الله، فقال: فلا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب، فإنه لا صلاة لمن لم يقرأ بها، أخرجه أبو داود [رقم: ٨٢٣]، والترمذي [رقم: ٣١٢] وحسنه، والنسائي [رقم: ٩١٠] والدارقطني [رقم: ٥، ٣١٨/١] وأبو نعيم في "حلية الأولياء" وابن حبان [رقم: ١٧٨٥، ٨٦/٥] والحاكم. وأما أصحاب القول الثالث فاستدلوا بحديث: من كان له إمام فقرأ الإمام قراءة له، وسنذكر طريقه إن شاء الله تعالى، وبآثار الصحابة التي ستأتي، والكلام في هذا المبحث طويل، وموضعه شرعي لشرح الوقاية المسمى بـ "السعاية في كشف ما في شرح الوقاية" وفقنا الله لاختتامه، وقد أفردت لهذه المسألة رسالة سميها بـ "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام".

مالك: قال ميرك نقلاً عن ابن الملقن: حديث أبي هريرة هذا رواه مالك والشافعي والأربعة، وصححه ابن حبان، وضعفه البيهقي والحميدي، وهذا يعلم أن قول النووي اتفقوا على ضعف هذا الحديث غير صحيح، كذا في "مرقاة المفاتيح شرح المشكاة" [٥٣٦/٢]. ابن أكيمة: بضم الهمة وفتح الكاف مصغر أكمة، واسمه عمارة، بضم المهملة والتخفيف والهاء، وقيل: غَمَر بالفتح والتخفيف، وقيل: عمرو بفتح العين، وقيل: عامر الليثي أبو الوليد المدني، ثقة، مات سنة إحدى ومائة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٥٨/١]

عن أبي هريرة: ولابن عبد البر من طريق سفيان، عن الزهري، قال: سمعت ابن أكيمة يحدث سعيد بن المسيب عن أبي هريرة. [الاستذكار: ٢٢٧/٤] صلاة جهر: رواه أبو داود عن سفيان، عن الزهري بسنده، فقال: نظن أنها صلاة الصبح.

قال: فقال: "إني أقول: ما لي أنأزع القرآن؟" فانتهى الناس عن القراءة مع رسول الله ﷺ فيما جهر به من الصلاة حين سمعوا ذلك.

في نسخة: الصلوات

١١٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا سئل هل يقرأ أحدٌ مع الإمام؟ قال: إذا صلى أحدكم مع الإمام فحسبُه قراءة الإمام، وكان ابن عمر لا يقرأ أي يكفيه مع الإمام.

١١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا وهب بن كيسان أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: ...

إني أقول: هو بمعنى التثريب واللوم لمن فعل ذلك. مالي أنأزع إلخ: قال الخطابي: أي أداخل فيها، وأشار وأغالب عليها، وقال في "النهاية": أي أحاذب في قراءته كأهم جهرها بالقراءة خلفه فشغلوه، كذا في "مرقاة الصعود". أنأزع: يفتح الزاء، والقرآن منصوب على أنه مفعول ثان، نقله ميرك، وفي نسخة: بكسر الزاء.

فانتهى الناس: أكثر رواة ابن شهاب عنه لهذا الحديث يجعلونه كلام ابن شهاب، ومنهم من يجعله من كلام أبي هريرة، وفقه هذا الحديث الذي من أجله جيء به هو ترك القراءة مع الإمام في كل صلاة يجهر فيها الإمام بالقراءة، فلا يجوز أن يقرأ معه إذا جهر بأمر القرآن، ولا غيرها على ظاهر الحديث وعمومه، كذا قال ابن عبد البر. [الاستذكار: ٢٢٧/٤] عن القراءة: قال المجوزون لقراءة أم القرآن في الجهرية أيضاً: معناه عن الجهر بالقراءة أو عن قراءة السورة، لئلا يخالف حديث عبادة، فإنه صريح في تجويز قراءة أم القرآن في الجهرية، وقال بعضهم: انتهاء الناس إنما كان برأيهم لا بأمر الرسول، فلا حجة فيه، وفيه نظر ظاهر؛ لأن انتهاءهم كان بعد توبيخ النبي ﷺ لهم، والظاهر اطلاعه عليه وإقراره بالانتهاء، وأما المانعون مطلقاً فمنهم من أخذ بظاهر ما ورد في بعض الروايات: فانتهى الناس عن القراءة خلف رسول الله ﷺ، وهو أخذ غير ظاهر؛ لورود قيد "فيما جهر فيه" في بعضها، وبعض الروايات يفسر بعضها، والحق أن ظاهر هذا الحديث مؤيد لما اختاره مالك.

لا يقرأ مع الإمام: قال ابن عبد البر: ظاهر هذا أنه كان لا يرى القراءة في سر الإمام ولا جهره، ولكن قيده مالك بترجمة الباب أن ذلك فيما جهر به الإمام، بما علم من المعنى، ويدل على صحته ما رواه عبد الرزاق عن ابن جريج، عن الزهري، عن سالم: "أن ابن عمر كان ينصت للإمام فيما جهر فيه ولا يقرأ معه"، وهو يدل على أنه كان يقرأ معه فيما أسر فيه. [الاستذكار: ٢٢٤/٤، ٢٢٥]

أنه سمع: قال أبو عبد الملك: هذا الحديث موقوف، وقد أسنده بعضهم أي رفعه، ورواه الترمذي [رقم: ٣١٣] من طريق معن عن مالك به موقوفاً، وقال: حسن صحيح.

من صلى ركعة لم يقرأ فيها بأم القرآن، فلم يصلّ إلا وراء الإمام.

١١٤ - أخبرنا مالك، أخبرني العلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة أنه سمع أبا السائب مولى هشام بن زهرة يقول: سمعت أبا هريرة يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من صلى صلاة لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج هي خداج هي خداج غير تمام"، قال: قلت: يا أبا هريرة! إني أحياناً أكون وراء الإمام..... ذكره ثلاثاً للتأكيد أبو السائب

فلم يصلّ: لأنه ترك ركناً من أركان الصلاة، وفيه وجوبها في كل ركعة. **وراء الإمام:** قال أحمد: فهذا صحابي تأول قوله ﷺ: لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب، على ما إذا كان وحده، نقله الترمذي [رقم: ٣١٢] **أخبرني العلاء:** هكذا في "الموطأ" عند جميع رواته، وانفرد مطرف في غير "الموطأ"، فرواه عن مالك، عن ابن شهاب، عن أبي السائب، وليس بمحفوظ، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٥٣/١، ٢٥٤] **الحرقة:** بضم الحاء المهملة، وفتح الراء المهملة بعدها قاف، قبيلة من همدان، قاله ابن حبان، أو من جهينة، قاله الدار قطني، وهو الصحيح، كذا في "أنساب السمعاني" (٢/٢٠٤، ٢٠٥). **أبا السائب:** قال الحافظ: يقال: اسمه عبد الله بن السائب الأنصاري، المدني، ثقة، روى له مسلم، والأربعة، والبخاري في "جزء القراءة"، وهو مولى هشام بن زهرة، ويقال: مولى عبد الله بن هشام بن زهرة، ويقال: مولى بني زهرة. **من صلى صلاة إلخ:** فيه من الفقه إيجاب قراءة فاتحة الكتاب في كل صلاة، وأن الصلاة إذا لم يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج، وإن قرئ فيها بغيرها من القرآن، والخداج النقصان والفساد، من ذلك قولهم: أحدثت النافقة، وخدجت إذا ولدت قبل تمام وقتها، وقبل تمام الخلق، وذلك نتاج فاسد، وقد زعم من لم يوجب قراءة فاتحة الكتاب في الصلاة أن قوله: **خداج** يدل على جواز الصلاة؛ لأنه النقصان، والصلاة الناقصة جائزة، وهذا تحكّم فاسد، والنظر يوجب أن لا تجوز الصلاة؛ لأنها صلاة لم تتم، ومن خرج من صلاته قبل أن يتمها فعليها إعادة، وأما اختلاف العلماء في هذا الباب: فإن مالكاً والشافعي وأحمد وإسحاق وأبا ثور وداود قالوا: لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب، وقال أبو حنيفة والثوري والأوزاعي: إن تركها عامداً وقرأ غيرها أجزاءه على اختلاف عن الأوزاعي، وقال الطبري: يقرأ المصلي بأم القرآن في كل ركعة، فإن لم يقرأ بها لم يجزه إلا مثلها من القرآن عدد آياتها وحروفها، كذا في "الاستذكار" (١٩٢/٤ - ١٩٤).

فهي خداج: بكسر الحاء المعجمة أي ذات خداج أي نقصان. **غير تمام:** هو تأكيد، فهو حجة قوية على وجوب قراءتها في كل صلاة، لكنه محمول عند مالك ومن وافقه على الإمام والفخذ؛ لقوله ﷺ: وإذا قرأ فأنصتوا، رواه مسلم [رقم: ٩٠٥].

قال: فغمز ذراعي وقال: يا فارسي! اقرأ بها في نفسك، إني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "قال الله عز وجل: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ....."

فغمز ذراعي: قال الباجي: هو على معنى التأنيس له، وتنبهه على فهم مراده والبعث له على جمع ذهنه وفهمه لجوابه. **اقرأ بها:** أي سرّاً، وبه استدل من جَوَز قراءة أم القرآن خلف الإمام في الجهرية أيضاً، وظاهر القرآن والأحاديث يردّه إلا أن يتّبع سكتات الإمام، ويقرأ بها فيها سرّاً، فحينئذ لا يكون مخالفاً للقرآن والحديث. **في نفسك:** قال الباجي: أي بتحريك اللسان بالتكلم، وإن لم يسمع نفسه، رواه سحنون عن أبي القاسم، قال: ولو أسمع نفسه يسراً كان أحب إليّ. **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ:** قال العلماء: أراد بالصلاة ههنا الفاتحة، سميت بذلك؛ لأنها لا تصح إلا بها، كقوله ﷺ: **الحج عرفة**، والمراد قسمتها من جهة المعنى؛ لأن نصفها الأول تحميد الله وتمجيده، وثناء عليه، وتقويض إليه، والثاني سؤال وتضرع وافترار، واحتجّ القائلون بأن البسملة ليست من الفاتحة بهذا الحديث، قال النووي: وهو من أوضح ما احتجوا به، قالوا: لأنها سبع آيات بالإجماع، فثلاث في أولها ثناء، أولها **الْحَمْدُ لِلَّهِ**، وثلاث دعاء أولها: **اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ**، والسابعة متوسطة، وهي: **وَبَارِكْ وَسَلِّمْ**، ولأنه لم يذكر البسملة فيما عدده، ولو كانت منها لذكرها، كذا في "التنوير" [١٠٦/١، ١٠٧]. وقال الريلي في "نصب الراية" [٣٣٩/١، ٣٤٠]: هذا الحديث ظاهر في أن البسملة ليست من الفاتحة وإلا لا ابتدأ بها؛ لأن هذا محل بيان واستقصاء آيات السورة، والحاجة إلى قراءة البسملة أمس.

واعترض بعض المتأخرين على هذا الحديث بوجهين: أحدهما: قال: لا تغتر بكون هذا الحديث في مسلم، فإن العلاء ابن عبد الرحمن قد تكلم فيه ابن معين، فقال: الناس يتقون حديثه، وليس حديثه بحجة، مضطرب الحديث، ليس بذلك، هو ضعيف، روي عنه جميع هذه الألفاظ، وقال ابن عدي: ليس بالقوي، وقد انفرد بهذا الحديث، فلا يحتج به. والثاني: قال: وعلى تقدير صحته، فقد جاء في بعض الروايات عنه ذكر التسمية كما أخرجه الدار قطني [رقم: ٣٥، ٣١٢/١] عن عبد الله بن زياد بن سمعان، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: قال الله: **قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نَصْفَيْنِ، فَنَصَفْتُ لِي، يَقُولُ الْعَبْدُ: إِذَا افْتَحَ الصَّلَاةَ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، فَيَذَكِّرُنِي عَبْدِي، ثُمَّ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»**، فأقول: حمدي عدي إله الحديث.

وهذا القائل حمله الجهل والتعصب على ترك الحديث الصحيح، وضعفه؛ لكونه غير موافق لمذهبه، مع أنه روى عن العلاء الأئمة الثقات، كمالك، وسفيان بن عيينة، وابن جريج، وشعبة، وعبد العزيز الدراوردي، وإسماعيل ابن حفص وغيرهم، والعلاء نفسه ثقة صدوق، وهذه الرواية مما انفرد بها ابن سمعان، وهو كذاب، ولم يخرجها أحد من أصحاب الكتب الستة، ولا المصنفات المشهورة، ولا المسانيد المعروفة، وإنما رواه الدار قطني في "سننه" التي يروي فيها غرائب الحديث، وقال عقيبه: عبيد الله بن زياد بن سمعان متروك الحديث، وذكره في "علله"، وأطال الكلام. وقد بسطت المسألة في رسالي "إحكام القنطرة في أحكام البسملة".

بيني وبين عبدي نصفين، فنصفها لي ونصفها لعبدي ولعبدي ما سأل". قال رسول الله ﷺ: "اقرؤوا، يقول العبد: الحمد لله رب العالمين، يقول الله: حمدي عبدي، يقول العبد: الرحمن الرحيم، يقول الله: أثني عليّ عبدي، يقول العبد: مالك يوم الدين، يقول الله: مجّدي عبدي، يقول العبد: إياك نعبد وإياك نستعين، فهذه الآية بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأل، يقول العبد: اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالّين، فهؤلاء لعبدي ولعبدي ما سأل".
قال محمد: لا قراءة خلف الإمام فيما جهر فيه ولا فيما لم يجهر،

بيني: قدّم نفسه؛ لأنه الواجب الوجود لنفسه، وإنما استفاد العبد الوجود منه. فنصفها لي: وهو الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم مالك يوم الدين. ونصفها لعبدي: وهو من اهدنا الصراط المستقيم إلى آخره. اقرؤوا: لمسلم [رقم: ٨٧٨] من رواية ابن عيينة عن العلاء إسقاط هذه الجملة، وقال عقب قوله: "ما سأل": فإذا قال العبد: الحمد إلخ. أثني عليّ عبدي: جاء جواباً لقوله: الرحمن الرحيم. لاشتغال اللفظين على الصفات الذاتية والفعالية. مجّدي: التمجيد الثناء بصفات الجلال، والتحميد الثناء بتجمل الفعال، ويقال: أثني في ذلك كله. فهذه الآية إلخ: قال الباجي: معناه أن بعض الآية تعظيم للباري وبعضها استعانة على أمر دينه ودنياه من العبد به. فهؤلاء لعبدي: لأنها دعاؤه بالتوفيق إلى صراط من أنعم عليهم والعصمة من صراط المغضوب عليهم ولا الضالّين. لا قراءة إلخ: كلام محمد هذا، وكلامه في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٧] بعد إخراج قول إبراهيم، قال: ما قرأ علقمة بن قيس قط فيما يجهر فيه، ولا في الركعتين الأخيرين أم القرآن ولا غيرها خلف الإمام، أخرجه عن أبي حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم، ثم قال: وبه نأخذ، لا نرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوات بجهر فيه أو لا يجهر فيه. وكلامه فيه بعد ما أخرج عن أبي حنيفة، عن حماد، عن سعيد بن جبير أنه قال: اقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر، ولا تقرأ فيما سوى ذلك. قال محمد: لا ينبغي أن يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات. صريح في بطلان قول علي القاري في "شرح المشكاة" [٢/٥٣٤]: الإمام محمد من أئمتنا يوافق الشافعي في القراءة خلف الإمام في السرية، وهو أظهر في الجمع بين الروايات الحديثية، وهو مذهب مالك.

وقد ذكر صاحب "الهداية" [١/٢٣٠، ٢٣١] و"جامع المضمرات" وغيرها أيضاً: أن علي قول محمد يستحسن قراءة أم القرآن خلف الإمام على سبيل الاحتياط، لكن قال ابن الهمام: الأصح أن قول محمد كقولهما، فإن عباراته في كتبه مصرحة بالتجاني عن خلافه. [فتح القدير: ١/٣٤٩]، والحق أنه وإن كان ضعيفاً رواية لكنه قوي دراية.

بذلك جاءت عامة الآثار

عامة الآثار: أي عن الصحابة والتابعين، بل وعن النبي ﷺ أيضاً، فمنهم: زيد بن ثابت، أخرجه مسلم في باب سجود التلاوة بسنده عن عطاء بن يسار أنه سأل زيدا عن القراءة مع الإمام، فقال: لا قراءة مع الإمام في شيء، وأخرجه الطحاوي عن عطاء أنه سمع زيد بن ثابت يقول: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات، وأخرج أيضاً عن حيوة بن شريح، عن بكر بن عمر، عن عبد الله بن مقسم أنه سأل عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وجابراً قالوا: لا يقرأ خلف الإمام في شيء من الصلوات. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٤]

وعارض بعضهم بما روي عن زيد أنه قال: من قرأ خلف الإمام فصلاته تامة ولا إعادة عليه، وجعله دليلاً على فساد ما روي عنه من تركه القراءة، وفيه نظر، فإنه لا معارضة؛ لأنه لا يلزم من كون الصلاة تامة وعدم وجوب الإعادة إلا عدم كون الترك لازماً، وهو أمر آخر. ومنهم: علي كما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق أنه قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة، فأخرجه الدارقطني [رقم: ٢٢، ٢٤، ٢٥، ٣٣١/١، ٣٣٢] من طرق، وقال: لا يصح إسناده، وقال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": هذا يرويه ابن أبي ليلى الأنصاري، وهو باطل، ويكني في بطلانه إجماع المسلمين، وعبد الله بن أبي ليلى هذا رجل مجهول. وقال ابن عبد البر: هذا لو صح احتمل أن يكون في صلاة الجهر؛ لأنه حينئذ يكون مخالفاً للكتاب والسنة، فكيف وهو غير ثابت عن علي ﷺ. [الاستدكار ٤/٢٤٤]

ومنهم: جابر بن عبد الله، كما ذكره محمد سابقاً، وقد أخرجه الترمذي أيضاً، وقال: حسن صحيح، والطحاوي، وأخرجه الدارقطني عن جابر مرفوعاً، وأعله بأن في سنده يحيى بن سلام، وهو ضعيف، والصواب وقفه، وأخرج ابن أبي شيبة في "مصنفه" عن جابر قال: لا يقرأ خلف الإمام، لا إن جهر، ولا إن خافت، وأخرج عبد الرزاق والطحاوي عن عبد الله بن مقسم، قال: سألت جابر بن عبد الله أقرأ خلف الإمام في الظهر والعصر؟ قال: لا. ومنهم: أبو الدرداء أخرج النسائي [رقم: ٩٢٣] بسنده عن كثير بن مرة، عن أبي الدرداء سمعه يقول: سئل رسول الله ﷺ في كل صلاة قراءة؟ قال: نعم، قال رجل من الأنصار: وجبت هذه، فالتفت إلي، وكنت أقرب القوم منه، فقال: ما أرى الإمام إذا أم القوم إلا قد كفاهم.

قال النسائي: هذا عن رسول الله ﷺ خطأ، إنما هو قول أبي الدرداء، وقال الطحاوي بعد ما أخرج عن عائشة مرفوعاً كل صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج، وعن أبي هريرة حديثه الذي مر برواية محمد: فذهب إلى هذه الآثار قوم، وأوجبوا القراءة خلف الإمام في سائر الصلوات بفتاحة الكتاب، وخالفهم في ذلك آخرون، وكان من الحجة لهم عليهم في ذلك أن حديثي أبي هريرة وعائشة الذين رَوَوْهما عن رسول الله ﷺ ليس في ذلك دليل على أنه أراد بذلك الصلاة التي تكون وراء الإمام، وقد رأينا أبنا الدرداء سمع من رسول الله ﷺ في ذلك مثل هذا فلم يكن عنده على المأموم، حدثنا بحر بن نصر حديثنا عبد الله بن وهب، حدثني معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن أبي الدرداء: أن رجلاً قال: يا رسول الله! في كل الصلاة قرآن؟ قال: نعم، فقال رجل من الأنصار: وجبت، قال: وقال أبو الدرداء: ما أرى أن الإمام إذا أم القوم فقد كفاهم. [شرح معاني الآثار: ١/١٤٢] =

وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

١١٥ - قال محمد: أخبرنا عبيد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب،

= ومنهم: ابن عمر وابن مسعود وعمر وسعد كما أخرج محمد عنهم، وسياي ما له وما عليه. ومنهم: ابن عباس كما أخرج الطحاوي عن أبي حمزة قلت لابن عباس: أقرأ والإمام بين يدي؟ فقال: لا. [شرح معاني الآثار: ١٤٤/١] وذكر العيني في "شرح الهداية" [٣١٧/٢] قد روي منع القراءة عن ثمانين نقرأ من الصحابة، منهم: المرتضى والعبادة الثلاثة، وذكر الشيخ الإمام السيذموني في "كشف الآثار" عن عبد الله بن زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: عشرة من الصحابة ينهون عن القراءة خلف الإمام أشد النهي: أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعلي، وعبد الرحمن بن عوف، وسعد، وابن مسعود، وزيد، وابن عمر، وابن عباس. وهذا كله محتاج إلى تحقيق الأسانيد إليهم. وقال الحافظ ابن حجر في "الدراية في تخريج أحاديث الهداية" [١٢٢/١]: إنما ثبت ذلك أي المنع عن ابن عمر وجابر وزيد بن ثابت وابن مسعود، وجاء عن سعد وعمر وابن عباس وعلي، وقد أثبت البخاري عن عمر وأبي بن كعب وحذيفة وأبي هريرة وعائشة وعبادة وأبي سعيد في آخرين أنهم كانوا يرون القراءة خلف الإمام، وقال ابن عبد البر: لا أعلم في هذا الباب من الصحابة من صح عنه ما ذهب إليه الكوفيون فيه من غير اختلاف عنه إلا جابر وحده. [الاستذكار: ٢٤٥/٤]

قول أبي حنيفة: قد مرّ منا ذكر من وافقه في هذا فيما مر، وذكر أكثر أصحابنا أن القراءة خلف الإمام عند أبي حنيفة وأصحابه مكروه تحريماً، بل بالغ بعضهم، فقالوا بفساد الصلاة به، وهو مبالغة شنيعة يكرهها من له خبرة بالحديث، وعللوا الكراهية بورود التشدد عن الصحابة، وفيه أنه إذا حقق آثار الصحابة بأسانيدها فبعد ثبوتها إنما تدل على إجزاء قراءة الإمام عن قراءة المأموم لا على الكراهة، والآثار التي فيها التشدد لا تثبت سنداً على الطريق المحقق، فإذن القول بالإجزاء فقط من دون كراهة أو منع أسلم، وأرجو أن يكون هو مذهب أبي حنيفة وصاحبيه كما قال ابن حبان في "كتاب الضعفاء": أهل الكوفة إنما اختاروا ترك القراءة لا أنهم لم يجزوه.

عبيد الله: مصغراً، ابن عمر بن حفص بن عاصم بن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، أبو عثمان العمري العدوي المدني من أجلة الثقات، روى عن أم خالد بنت خالد الصحابية حديثاً، وعن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وسالم بن عبد الله بن عمر، وعطاء، ونافع، والمقبري، والزهرري، وغيرهم، وعنه شعبة، والسفيانان، ويحيى القطان، وغيرهم، قال النسائي: ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: سألت أحمد عن عبيد الله، ومالك، وأيوب أنهم أثبت في نافع؟ فقال: عبيد الله أحفظهم وأثبتهم، وأكثرهم رواية، وقال أحمد بن صالح: عبيد الله أحب إلي من مالك في نافع، مات ١٤٧هـ بالمدينة، كذا ذكره الذهبي في "تذكرة الحفاظ".

عن نافع، عن ابن عمر قال: من صلى خلف الإمام كَفَّته قراءته.

١١٦ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي،

خلف الإمام: ظاهر هذا وما بعده، وما أخرجه سابقاً من طريق مالك: أن ابن عمر كان لا يرى القراءة خلف الإمام في السرية والجهرية كليهما، لكن أخرج عبد الرزاق عن سالم أن ابن عمر كان ينصت للإمام فيما جهر فيه، ولا يقرأ معه. وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/٤٣] عن مجاهد قال: سمعت عبد الله بن عمر يقرأ خلف الإمام في صلاة الظهر من سورة مريم، وأخرج أيضاً عنه: صليت مع ابن عمر الظهر والعصر، فكان يقرأ خلف الإمام. وهذا دالٌّ صريحاً على أنه ممن يرى القراءة في السرية دون الجهرية، ويمكن الجمع بأن كفاية قراءة الإمام لا يستلزم أن تمتنع، فيجوز أن يكون رآه كفاية القراءة من الإمام في الجهرية والسرية كليهما، وجوازها في السرية دون الجهرية؛ لئلا تخل بالاستماع وهذا هو الذي أميل إليه، وإلى أنه يُعمل بالقراءة في الجهرية لو وجد سككات الإمام، وهذا يجتمع الأخبار المرفوعة، فإن حديث: **وَإِذَا قَرَأْتَ فَأَنْصِتُوا** مع قوله تعالى: **فَأَنْصِتُوا لَهُ** (الأعراف: ٢٠٤) صريح في منع القراءة خلف الإمام حين قراءته لإخلاله بالاستماع، وحديث عبادة صريح في تجويز قراءة أم القرآن في الجهرية، وحديث: **قراءة الإمام قراءة له** صريح في كفاية قراءة الإمام، فالأولى أن يُختار طريق الجمع، ويقال: تجوز القراءة خلف الإمام في السرية، وفي الجهرية إن وجد الفرصة بين السككات، وإلا لا؛ لئلا يخل بالاستماع المفروض، ومع ذلك لو لم يقرأ فيهما أجزاء لكفاية قراءة الإمام، والحق أن المسألة تختلف فيها بين الصحابة والتابعين، واختلاف الأئمة مأخوذ من اختلافهم فكل اختار ما ترجح عنده ولكل وجهة هو موليها فاستبقوا الخيرات.

المسعودي: نسبة إلى مسعود والد عبد الله بن مسعود، وقد اشتهر به جماعة من أولاده كما ذكره السمعي [٦٣١/٥] منهم: عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود الهذلي الكوفي، روى عن أبيه، وعلي، والأشعث بن قيس، ومسروق، وعنه ابنه القاسم ومعن، وسماك بن حرب، وأبو إسحاق السبيعي، وغيرهم، قال يعقوب بن شيبة: كان ثقة، قليل الحديث، مات ٧٩هـ. ومنهم: وهو المذكور هنا عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود الكوفي المسعودي، هكذا ذكر في نسبه في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٥٧٤، ٣/٣٦٣] و"تذكرة الحفاظ"، والذي في "التقريب" [رقم: ٣٩٢٤، ٢/٣٣٢] و"الأنساب": عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، روى عن أبي إسحاق السبيعي وأبي إسحاق الشيباني، والقاسم بن عبد الرحمن المسعودي، وعلي بن الأقرم، وعون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود وغيرهم، وعنه السفينان، وشعبة، وجعفر بن عون، وعبد الله بن المبارك وغيرهم، وثقه ابن معين وابن المديني وأحمد وغيرهم، وكان قد اختلط في آخر عمره، توفي ١٦٠هـ.

أخبرني أنس بن سيرين، عن ابن عمر أنه سئل عن القراءة خلف الإمام، قال: تكفيك قراءة الإمام.

١١٧ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، قال: حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شدّاد بن الهاد، عن جابر بن عبد الله، عن النبي ﷺ، أنه قال:

أنس بن سيرين: هو أبو موسى أنس بن سيرين الأنصاري المدني، مولى أنس أخو محمد بن سيرين، روى عن موله، وابن عباس، وابن عمر وجماعة، وعنه شعبة، والحمدان، وثقة ابن معين، والنسائي، وأبو حاتم، وابن سعد، والعجلي، مات ١١٨هـ، وقيل: ١٢٥هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٨٨، ٢٩٥/١].

تكفيك إلخ: كذا أخرجه الطحاوي من طريق شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر.

موسى: قال القاري في "سند الأنام شرح مسند الإمام": هو من أكابر التابعين. وفي "تقريب التهذيب" [رقم: ٦٩٨٠، ٤٣٣/٣]: موسى بن أبي عائشة الهمداني - بسكون الميم - مولاهم أبو الحسن الكوفي، ثقة عابد. وفي "الكاشف" [رقم: ٥٧٨٤، ١٦٨/٣]: موسى بن أبي عائشة الهمداني الكوفي، عن سعيد بن جبير، وعبد الله بن شدّاد، وعنه شعبة، وجريز، وعبيدة، وكان إذا رئي دُكر الله.

عبد الله: هو أبو الوليد الليثي المدني عبد الله بن شدّاد بتشديد الدال الأولى، قيل: اسمه أسامة وشدّاد، ولقبه ابن الهاد، اسمه عمرو، ولقبه إلهادي، وقيل: اسمه أسامة بن عمرو بن عبد الله بن جابر بن بشر، روى شدّاد عن النبي ﷺ، وله صحبة، ذكره ابن سعد فيمن شهد الخندق، وكان سكن المدينة، ثم تحول إلى الكوفة، وابنه عبد الله روى عن أبيه، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وخالته أسماء بنت عميس زوجة أبي بكر الصديق، وخالته لأمه ميمونة أم المؤمنين، وعائشة، وأم سلمة، وغيرهم، وعنه جماعة، قال العجلي والخطيب: هو من كبار التابعين وثقاهم، وقال أبو زرعة والنسائي وابن سعد: ثقة، وذكر ابن عبد البر في "الاستيعاب" [رقم: ١٥٩١، ٥٨/٣] أنه ولد على عهد رسول الله ﷺ، وقال الميموني: سئل أحمد هل سمع من النبي ﷺ شيئاً؟ قال: لا، مات ٨١هـ، وقيل: ٨٢هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٩٢١، ١٥٦/٣].

أنه قال إلخ: هذا الحديث قد رُوي عن طريق جماعة من الصحابة، فمنهم: أبو سعيد الخدري، أخرج ابن عدي في "الكامل" عن إسماعيل بن عمرو بن نجيع، عن الحسن بن صالح، عن أبي هارون العبيدي عنه مرفوعاً: من كان له إمام فقرأ الإمام له قراءة، وأعله ابن عدي بأنه لا يتابع عليه إسماعيل، وهو ضعيف، وردّه الزيلعي بأنه قد تابعه الضر بن عبد الله، أخرجه الطبراني في "الأوسط" عن محمد بن إبراهيم بن عامر بن إبراهيم الأصبهاني قال: حدثني أبي، عن جدي، عن الضر بن عبد الله، عن الحسن بن صالح به سنداً ومتناً.

من صلى خلف الإمام

= ومنهم: أنس، روى ابن حبان في "كتاب الضعفاء" عن ابن سالم، عن أنس مرفوعاً: **من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له، وأعلمه بابن سالم، وقال: إنه يخالف الثقات، ولا يعجني الرواية عنه، فكيف الاحتجاج به، روى عنه المجاهيل والضعفاء. ومنهم: أبو هريرة، أخرج الدار قطني في "سننه" [رقم: ٣١، ٣٣٣/١] عن محمد بن عباد الرازي، عن إسماعيل بن إبراهيم التيمي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة نحوه مرفوعاً، قال الدار قطني، تفرد به محمد بن عباد الرازي، وهو ضعيف. ومنهم: ابن عباس، أخرج الدار قطني [رقم: ٣٣، ٣٣٣/١] عن عاصم بن عبد العزيز المدني، عن عون بن عبد الله بن عتبة عنه مرفوعاً: **تكفيك قراءة الإمام خافت أو جهر، قال الدار قطني: قال أبو موسى: قلت لأحمد في حديث ابن عباس هذا، فقال: حديث منكرو، ثم قال الدار قطني في موضع آخر: عاصم بن عبد العزيز ليس بالقوي، ورفعوه وهم.****

ومنهم: ابن عمر، أخرج الدار قطني [رقم: ٦، ٣٢٥/١] عن محمد بن الفضل بن عطية، عن أبيه، عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه مرفوعاً: **من كان له إمام فقراءته له قراءة، وأعلمه بأن محمد بن الفضل متروك، ثم أخرجه عن خارجة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً، وقال: رفعه وهم، ثم أخرجه عن أحمد بن حنبل حدثنا إسماعيل بن علي، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً عليه: "يكفيك قراءة الإمام"، وقال: الوقف هو الصواب. ومنهم: جابر بن عبد الله، ولحديثه طرق منها: طريق محمد، عن أبي حنيفة، عن موسى بن أبي عائشة، عن ابن شداد، عن جابر، وهو أحسن طرقه، حكم عليه ابن الهمام بأنه صحيح على شرط الشيخين، وقال العيني: هو حديث صحيح، أما أبو حنيفة فأبو حنيفة، وموسى بن أبي عائشة الكوفي من الثقات الأثبات من رجال الصحيحين، وعبد الله بن شداد من كبار الشاميين وثقاتهم، وهو حديث صحيح. [البنية: ٣١٧/٢]**

وأخرجه الدار قطني من طريق أبي حنيفة، وعن الحسن بن عمار بسنده عن جابر مرفوعاً، وقال: هذا الحديث لم يسنده عن جابر غير أبي حنيفة، وابن عمار، وهما ضعيفان، وقد رواه الثوري، وأبو الأحوص، وشعبة، وإسرائيل، وشريك، وأبو خالد، وابن عيينة، وجابر بن عبد الحميد، وغيرهم عن موسى مراسلاً، وهو الصواب. ورده العيني [البنية: ٣١٧/٢] بأن الزيادة من الثقة مقبولة، والمراسيل عندنا حجة، وسئل يحيى بن معين عن أبي حنيفة فقال: ما سمعت أحداً ضعفه، فقد ظهر لنا من هذا تحمل الدار قطني، وتعصبه، ومن أين له تضعيف أبي حنيفة؟ وهو مستحق التضعيف؟ وقد روى في "مسنده" أحاديث سقيمة ومعلولة، ومنكرة وموضوعة. وقال ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٤٦/١]: قولهم: إن الحفاظ الذين عدوهم لم يرفعوه غير صحيح، قال أحمد بن منيع في "مسنده": حدثنا إسحاق الأزرق، حدثنا سفيان وشريك، عن موسى بن أبي عائشة، عن ابن شداد، عن جابر، قال: وحدثنا جرير عن موسى بن أبي عائشة مرفوعاً، ولم يذكر عن جابر، ورواه عبد بن حميد، حدثنا أبو نعيم، حدثنا الحسن بن صالح، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، فهؤلاء سفيان وشريك وجرير وأبو الزبير رفعوه بالطرق الصحيحة، فبطل عدهم =

فإن قراءة الإمام له قراءة.

١١٨ - قال محمد: حدثنا الشيخ أبو علي، قال: حدثنا محمود بن محمد المروزي، . .

= فيمن لم يرفعه. ومنها: طريق محمد الذي ذكره بعد الطريق المذكور وهو طريق سهل بن العباس، عن ابن علية، عن أيوب، عن أبي الزبير، عن جابر، وقد أخرجه الطبراني أيضاً في "الأوسط" من هذا الطريق، وقال: لم يرو أحد عن ابن علية مرفوعاً إلا سهل، ورواه غيره موقوفاً، وأخرجه الدار قطني، وأعله بأن سهل متروك ليس بثقة. وأخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٤٣/١] من طريق الحسن بن صالح، عن جابر الجعفي، والليث بن أبي سليم، عن أبي الزبير، عن جابر مرفوعاً، وكذلك أخرجه ابن عدي، وأعله الدار قطني بأن الحسن قرن جابراً بالليث والليث ضعفه أحمد والنسائي وابن معين، ولكنه مع ضعفه يكتب حديثه، فإن الثقات رَوَوْا عنه، كـ"شعبة" والثوري وغيرهما، وأخرجه ابن ماجه [رقم: ٥٠] من طريق جابر الجعفي عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً: من كان له إمام فقرأه الإمام قراءة له، وفيه جابر الجعفي متكلم فيه، قد وثقه سفيان وشعبة ووكيع، وضعفه أبو حنيفة والنسائي وعبد الرحمن بن مهدي وأبو داود كما بسط الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٢٥٠٦، ١٠٣/٣] وأخرج الدار قطني في "قرائب مالك" من طريق مالك عن وهب بن كيسان عن جابر مرفوعاً نحوه، وقال: هذا باطل عن مالك، لا يصح عنه ولا عن وهب، وفيه عاصم بن عاصم لا يعرف.

هذا خلاصة الكلام في طرق هذا الحديث، وتلخص منه أن بعض طرقه صحيحة أو حسنة، ليس فيه شيء، يوجب القدح عند التحقيق، وبعضها صحيحة مرسلّة وإن لم تصح مستدّة، والمراسيل مقبولة، وبعضها ضعيفة ينجر ضعفها بضم بعضها إلى بعض، وبه ظهر أن قول الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي": إن طرقها كلها معلولة ليس على ما ينبغي، وكذا قول البخاري في رسالة "القراءة خلف الإمام": إنه حديث لم يثبت عند أهل العلم من أهل الحجاز والعراق؛ لإرساله، وانقطاعه، أما إرساله: فرواه عبد الله بن شداد عن النبي ﷺ، وأما انقطاعه، فرواه الحسن بن صالح عن جابر الجعفي عن أبي الزبير، عن جابر، ولا يدرى أسمع من أبي الزبير أم لا، ولا يخلو عن خدشات واضحة.

له قراءة: فلا يحتاج المومئ أن يقرأ خلف الإمام؛ لأن الإمام قد قام مقامه. الشيخ أبو علي: رجال هذا السند من إسماعيل إلى جابر ثقات، أما جابر: فحاجب من أحلة الصحابة، وقد مرت ترجمته غير مرة، وأما الراوي عنه على ما في نسخ هذا الكتاب الموجودة ابن الزبير، والمشهور الموجد في غير هذا الكتاب أبو الزبير، وهو محمد بن مسلم بن تدرس - بفتح التاء وسكون الدال على صيغة المضارع - المكي، مولى حكيم بن حزام، من تابعي مكة، سمع جابراً، وعائشة، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم، وعنه مالك، والسفيانان، وأيوب السخيتاني، وابن جريج، وشعبة، والثوري، وغيرهم، حافظ ثقة، توفي ١٢٨هـ، كذا في "جامع الأصول" و"الكاشف" [رقم: ٥٢١١، ٧٧/٣]. وأما الراوي عنه: فهو أيوب بن أبي غيمة كيسان السخيتاني أبو بكر البصري، رأى أنساً، وروى عن عطاء، وعكرمة، =

قال: حدثنا سهل بن العباس الترمذي، قال: أخبرنا إسماعيل بن عليّة، عن أيوب، عن ابن الزبير عن جابر بن عبد الله قال: قال رسول الله ﷺ: "من صلى خلف الإمام، فإن قراءة الإمام له قراءة".

١١٩ - قال محمد: أخبرنا أسامة بن زيد المدني، حدثنا سالم بن عبد الله بن عمر،

= وعمر بن دينار، والقاسم بن محمد، وعبد الرحمن بن القاسم، وغيرهم، وعنه شعبة، والحمادان، والسيافان، ومالك، وابن علية، وغيرهم، قال ابن سعد: كان ثقةً ثباتاً في الحديث، جامعاً، كبير العلم، حجة، عدلاً، وقال أبو حاتم: هو ثقة لا يسأل عن مثله، وقال علي: أثبت الناس في نافع أيوب وعبيد الله ومالك، وقد أكثر الثقات في الثناء عليه كما بسطه في "تهذيب الكمال" [رقم: ٥٩٧، ٣١٤/١] و"تهذيب التهذيب" [رقم: ٧٣٤، ٣٠٩/١] و"تذكرة الحفاظ"، مات ١٣١هـ. وأما الراوي عنه: فهو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي مولاهم أبو بشر البصري، واشتهر بابن عليّة - وهو بضم العين وفتح اللام وتشديد الياء - مصغراً اسم أمه، وقيل: جدته أم أمه، وكان يكره أن يقال له ذلك حتى كان يقول: من قال لي ابن عليّة فقد اغتابني، روى عن عبد العزيز بن صهيب، وحيد الطويل، وأيوب، وابن عون وغيرهم، وعنه شعبة، وابن جريج وغيرهم، وثقه ابن سعد والنسائي وغيرهما، مات ١٩٣هـ، وله ترجمة طويلة مشتملة على ثناء كبير في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٥١٣، ٢٣٥/١] وغيره.

وأما الراوي عن إسماعيل بن عليّة يعني سهل بن العباس الترمذي نسبة إلى ترمذ - بكسر التاء والميم بينهما راء ساكنة، أو بضم التاء أو بفتحها، والأول هو المشهور - مدينة مما يلي بلخ، قاله السمعاني [الأنساب: ٤٥٩/١]، فقد قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٣٥٩٠، ٣٣٥/٣]: تركه الدارقطني وقال: ليس بثقة. وأما الراوي عنه محمود بن محمد المروزي نسبة إلى مرو - بفتح الميم وسكون الراء - وألحقوا الراء المعجمة في النسبة إليها، للفرق بينها وبين المروي، وهو ثوب مشهور بالعراق، منسوبة إلى قرية بالكوفة، كذا قال السمعاني [الأنساب: ٢٦٦/٥] والراوي عنه أبو علي شيخ صاحب الكتاب، فلم أقف إلى الآن على تشخيصهما حتى يعرف توثيقهما أو تضعيفهما، ولعل الله يفضل عليّ بالاطلاع عليه بعد ذلك.

أسامة: قال الذهبي في "ميزان الاعتدال" [رقم: ٧٠٤، ٣٢٣/١]: أسامة بن زيد الليثي مولاهم المدني، عن طاوس وطبقته، وعنه ابن وهب، وزيد بن الحباب، وعبيد الله بن موسى، قال أحمد: ليس بشيء، فراجع ابنه عبد الله فيه، فقال: إذا تديرته حديثه تعرف فيه النكرة، وقال يحيى بن معين: ثقة، وكان يحيى القطان يضعفه، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال ابن عدي: ليس به بأس، وروى عباس وأحمد بن أبي مريم عن يحيى ثقة، زاد ابن أبي مريم عنه: حجة، وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يُحتج به، مات ١٥٣هـ. وفي "التقريب" [رقم: ٣١٧، ١١١/١]: هو صدوق يهم. وله ترجمة طويلة في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٩٢، ١٩٥/١].

قال: كان ابن عمر لا يقرأ خلف الإمام، قال: فسألت القاسم بن محمد عن ذلك، فقال: إن تركتَ فقد تركه ناس يُقتدى بهم، وإن قرأتَ فقد قرأه ناس يُقتدى بهم. وكان القاسم ممن لا يقرأ.
 أي أسامة
 قول أسامة

١٢٠ - قال محمد: أخبرنا سفيان بن عيينة، عن منصور بن المعتمر، عن أبي وائل، قال: سأل عبد الله بن مسعود عن القراءة خلف الإمام، قال: أنصت، فإنَّ في الصلاة شغلاً سيكفيك ذاك الإمام.
 أي القراءة

١٢١ - قال محمد: أخبرنا محمد بن أبان بن صالح القرشي، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس أن عبد الله بن مسعود كان لا يقرأ خلف الإمام فيما جهر فيه،

إن تركت: يشير إلى سعة الأمر في ذلك، وأنه أمر مختلف فيه بين الصحابة، وكلهم على هدى فبأيهم اقتدى. **ممن لا يقرأ:** قال القاري: ولكن كان يجوز القراءة. **سفيان بن عيينة:** بضم العين وفتح الباء الأولى بعد الباء الساكنة الثانية نون، مصغراً، هو الحافظ شيخ الإسلام، أبو محمد سفيان بن عيينة المالبي الكوفي، محدث الحرم المكي، ولد ١٠٧هـ، وسمع من الزهري، وزيد بن أسلم، ومنصور بن المعتمر، وغيرهم، وعنه الأعمش، وشعبة، وابن جريج، وابن المبارك، والشافعي، وأحمد، ويحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، وخلق لا يُحصى، قال الذهبي في "تذكرة الحفاظ": كان إماماً، حجة، حافظاً، واسع العلم، كبير القدر، قال الشافعي: لولا مالك وسفيان لذهب علم الحجاز، وقال العجلي: كان ثباتاً في الحديث، وقال ابن معين: هو أثبت الناس في عمرو بن دينار، واتفقت الأئمة على الاحتجاج به، وقد حج سبعين حجة، مات ١٩٨هـ.

أبي وائل: هو شقيق بن سلمة الأسدي الكوفي، قال الذهبي في "التذكرة": مخضرم، جليل، روى عن عمر، وعثمان، وعلي، وابن مسعود، وعائشة وجماعة، وعنه الأعمش، ومنصور، وحسين، يقال: أسلم في حياة النبي ﷺ، قال النخعي: إني لأحسب أبا وائل ممن يُدفع عنا به، مات ٨٢هـ. **أنصت:** كذا أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي عنه، وأخرج الطحاوي عن أبي إسحاق، عن علقمة، عن ابن مسعود قال: ليت الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تراباً. [شرح معاني الآثار: ١/١٦٠] **شغلاً:** قال القاري: بضمين، وبضم وسكون وقد يفتح، فيسكن، أي اشتغلاً للبال في تلك الحال مع الملك المتعال يمنعها القيل والقال. [فتح المغطى: ١/١٥٠]

سيكفيك: يشير إلى حديث: قراءة الإمام قراءة له، أي كافية له. **فيما جهر:** أي الفجر والعشاء والمغرب.

وفيما يخافت فيه في الأوليين، ولا في الآخرين، وإذا صلى وحده قرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة، ولم يقرأ في الآخرين شيئاً.

أي منفرداً

العصر والظهر

١٢٢ - قال محمد: أخبرنا سفيان الثوري، حدثنا منصور عن أبي وائل، عن عبد الله بن مسعود قال: أنصت للقراءة، فإن في الصلاة شغلاً وسيكفيك الإمام.

١٢٣ - قال محمد: أخبرنا بكير بن عامر، حدثنا إبراهيم النخعي، عن علقمة بن قيس، قال: لأن أعض على جمرة أحب إليّ من أن أقرأ خلف الإمام.

١٢٤ - قال محمد: أخبرنا إسرائيل بن يونس، حدثنا منصور، عن إبراهيم قال:

بن يزيد النخعي

بن المنعم

ولم يقرأ: به أخذ أصحابنا، فقالوا: لا تجب قراءة في الآخرين في الفرائض، فإن سبح فيها أو قام ساكناً أجزأه، وبه قال الثوري والأوزاعي وإبراهيم النخعي وسلف أهل العراق، وأما مالك والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور ودادو فقالوا: إن القراءة فيها بفاتحة الكتاب واجب على الإمام والمنفرد، كذا ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ١٤٤/٤، ١٤٥] وسيجيء تفصيله في موضعه إن شاء الله تعالى. بكير بن عامر: هو أبو إسماعيل بكير - مصغراً - ابن عامر البجلي الكوفي، يختلف فيه، روى عن قيس بن أبي حازم، وأبي زرعة بن عمرو بن جرير وغيرهما، وعنه الثوري، ووکیع وغيرهما، قال أحمد مرة: صالح الحديث ليس به بأس، ومرة: ليس بقوي، وضعفه النسائي، وأبو زرعة، وابن معين، وقال ابن عدي: ليس كثير الرواية، وروايته قليلة، ولم أجد له متناً منكراً، وهو ممن يكتب حديثه، وقال ابن سعد والحاكم: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٩٠٨، ٣٦٧/١، ٣٦٨].

أعض على جمرة: الجمرة بالفتح قطعة النار، والعض بالفتح أصله عضض الإمساك بالأسنان والفم، يقال: عض بالنواجذ أي أمسك بجميع الغم والأسنان، كذا في "النهاية" وغيره، والمعنى عضني بضمي وأسنانني قطعة من نار مع كونه مؤلماً ومحرقاً أحب إلي من القراءة خلف الإمام، وهذا تشديد بليغ على القراءة خلف الإمام، ولا بد أن يحمل على القراءة المشوشة لقراءة الإمام والقراءة المفوتة لاستماعها، وإلا فهو مردود مخالف لأقوال جمع من الصحابة، والأخبار المرفوعة من تجويز الفاتحة خلف الإمام. إسرائيل: هو أبو يوسف إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني الكوفي، روى عن جده، وقد مرّ ذكره سابقاً، وزيد بن علاقة وعاصم الأحول وغيرهم، وعنه عبد الرزاق ووکیع وجماعة، وقال أحمد: كان شيخاً ثقة، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق، ووثقه العجلي ويعقوب ابن شيبة وأبو داود والنسائي وغيرهم، مات ١٦٢هـ، أو ١٦٥هـ، أو ١٦١هـ على اختلاف الأقوال، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٩٦، ٢٢٦/١، ٢٢٧].

إن أول من قرأ خلف الإمام رجل اتهم.

١٢٥ - قال محمد: أخبرنا إسرائيل، حدثني موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد بن الهاد قال: أم رسول الله ﷺ.....

أول: يشير إلى أن القراءة خلف الإمام بدعة محدثة، وفيه ما فيه. **رجل اتهم:** قال القاري: بصيغة المجهول، أي نسب إلى بدعة أو سعة، وقد أخرج عبد الرزاق عن علي قال: من قرأ خلف الإمام فقد أخطأ الفطرة، ذكره ابن الهمام. [فتح المغطى: ١٥٢/١] **الهاد:** في نسخة: الهادي بالياء، وهما لغتان، كالعاص والعاصي.

أم رسول الله ﷺ: هكذا وجدنا في نسخ "الموطأ" مرسلًا، وهو الأصح، وأخرجه في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٧] عن أبي حنيفة، حدثنا أبو الحسن موسى بن أبي عائشة، عن عبد الله بن شداد، عن جابر بن عبد الله قال: صلى رسول الله ﷺ ورجل خلفه يقرأ، فجعل رجل من أصحاب رسول الله ﷺ ينهاه عن القراءة في الصلاة، فقال: أنتهاني عن القراءة خلف رسول الله ﷺ؟ فتنازعا حتى سمع رسول الله ﷺ فقال: **من صلى خلف الإمام فإن قراءة الإمام قراءة له**، وأخرجه الدار قطني [رقم: ٣٢٤/١، ٢] من طريق أبي حنيفة، وقال: زاد فيه أبو حنيفة، عن جابر بن عبد الله، وقد رواه جرير، والسفيانان، وأبو الأحوص وشعبة، وزائدة، وزهير، وأبو عوانة، وابن أبي ليلى، وقيس، وشريك، وغيرهم، فأرسلوه، ورواه الحسن بن عماره كما رواه أبو حنيفة، وهو يضعف.

وفي "فتح القدير" [٣٤٦/١، ٣٤٧] بعد ذكر رواية أبي حنيفة: هذا يفيد أن أصل الحديث هذا، غير أن جابراً روي عنه محل الحكم تارة، والمجموع تارة، ويتضمن ردّ القراءة خلف الإمام؛ لأنه خرج تأييداً لنهي ذلك، خصوصاً في رواية أبي حنيفة أن القصة كانت في الظهر أو العصر، فيعارض ما روي في بعض روايات حديث: **مالي أنازع القرآن؟ قال: إن كان لابد فالفاتحة**، وكذا ما رواه أبو داود [رقم: ٨٢٣] والترمذي [رقم: ٣١١] عن عباد: **لا تفعلوا إلا بفاتحة الكتاب** ويقدم لتقدم المنع على الإطلاق عند التعارض ولقوة السند، فإن حديث: **من كان له إمام أصح، فبطل رد المتعصين وتضعيف بعضهم** لمثل أبي حنيفة مع تضييقه في الرواية إلى الغاية حتى أنه شرط التذكّر لجواز الرواية بعد علمه أنه خطه، ولم يشترط الحفاظ هذا، ثم قد عُضِدَ بطرق كثيرة، عن جابر غير هذه، وإن ضعفت، وبمذاهب الصحابة حتى قال المصنف: إن عليه إجماع الصحابة. وفيه نظر، وهو أنه لم يرد في حديث مرفوع صحيح النهي عن قراءة الفاتحة خلف الإمام، وكلّ ما ذكره مرفوعاً فيه إما لا أصل له، وإما لا يصح، كحديث: **"من قرأ خلف الإمام ملئ فوه ناراً"** أخرجه ابن حبان في "كتاب الضعفاء"، وأقيم به مأمون ابن أحمد أحد الكذابين، وذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية"، وكحديث: **"من قرأ خلف الإمام ففيه جرة"** ذكره صاحب "النهاية" وغيره مرفوعاً، ولا أصل له، وكحديث عمران بن حصين: **كان النبي ﷺ يصلي بالناس، ورجل يقرأ خلفه، فلما فرغ، قال: من ذا الذي يُحاجني سورتي؟** فنهاهم عن القراءة خلف الإمام، =

في العصر، قال: فقرأ رجل خلفه فغمزه الذي يليه، فلما أن صلى قال: لِمَ غمزتني؟
 قال: كان رسول الله ﷺ قُدَامَكَ، فكرهت أن تقرأ خلفه، فسمعه النبي ﷺ.....
 أي أشار بإصبعه أن اسكت

= أخرجه الدار قطني، [رقم: ٨، ٣٢٦/١] وأعلّه بأنه لم يقل هكذا غير حجاج بن أرطاة عن قتادة، وخالفه أصحاب قتادة، منهم: شعبة وسعيد وغيرهما، فلم يذكروا فيه النهي، وحجاج لا يحتاج به.
 وقال البيهقي في "كتاب المعرفة": قد رواه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٨٨٨] من حديث شعبة، عن قتادة، عن زرارة، عن عمران: أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه الظهر، فقال: **أَيْكُمْ قَرَأَ خَلْفِي بِـ** ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾؟ فقال رجل: **نَآءُ**، فقال: **قَدْ عَرَفْتَ أَنَّ رَجُلًا خَالَجْنِيهَا**، قال شعبة: فقلت لقتادة: كأنه كرهه، فقال: لو كرهه لنهى عنه، ففي سؤال شعبة وجواب قتادة في هذه الرواية الصحيحة يكذب من قلب الحديث، وزاد فيه: فنهى عن القراءة خلف الإمام. وكحديث أنس أن رسول الله ﷺ صلى بأصحابه، فلما قضى صلاته أقبل عليهم بوجهه، فقال: **أَتَقْرَأُونَ فِي صَلَاتِكُمْ خَلْفَ إِمَامِكُمْ وَالْإِمَامُ يَقْرَأُ؟** فسكتوا، فقالها ثلاث مرات، فقالوا: إنا لنفعل ذلك، فقال: **لَا تَفْعَلُوا**، رواه ابن حبان في "صحيحه"، وزاد في آخره: **وَلْيَقْرَأْ أَحَدُكُمْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ فِي نَفْسِهِ**، فعلم أن رواية الطحاوي مختصرة، والحديث يفسر بعضه بعضاً، فظهر أنه لا يوجد معارض لأحاديث تجويز القراءة خلف الإمام مرفوعاً.

فإن قلت: هو حديث: **وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا؟** قلت: هو لا يدل إلا على عدم جواز القراءة مع قراءة الإمام في الجهرية، لا على امتناع القراءة في السرية، أو في الجهرية عند سكنت الإمام. فإن قلت: هو حديث: **مَنْ كَانَ لَهُ إِمَامٌ؟** قلت: هو لا يدل على المنع، بل على الكفاية. فإن قلت: هو آثار الصحابة، قلت: بعضها لا تدل إلا على الكفاية وبعضها لا تدل إلا على المنع في الجهرية عند قراءة الإمام، فلا تعارض بها، وإنما يعارض بما كان منها دالاً على المنع مطلقاً، وهو أيضاً ليس بصالح لذلك؛ لأن المعارضة شرطها تساوي الحجتين في القوة، وأثر الصحابي ليس بمساوٍ في القوة لأثر النبي ﷺ، وإن كان سند كل منهما صحيحاً، وبالجمله لا يظهر لأحاديث تجويز القراءة خلف الإمام معارض يساويها في الدرجة، ويدل على المنع حتى يقدم المنع على الإباحة، وأما ما ذكره صاحب "الهداية" من إجماع الصحابة على المنع فليس بصحيح؛ لكون المسألة مختلفاً فيه بين الصحابة، فمنهم من كان يجوز القراءة مطلقاً، ومنهم من كان يجوز في السرية، ومنهم من كان لا يقرأ مطلقاً كما مر سابقاً فأين الإجماع؟ فتأمل، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

في العصر: هذا صريح في أن كفاية قراءة الإمام ليس مختصاً بالجهرية، بل هو كذلك في السرية. **رجل خلفه:** في بعض رواياته أنه قرأ: ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ كما بسطها السيد مرتضى الزبيدي في "الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة". **قُدَامَكَ:** بضم القاف، وتشديد الدال المهملة، أي أمامك، كذا نقله بعضهم عن ضبط خط القاري [فتح المغطى: ١٥٣/١] ويجوز أن يكون "قد" حرف تحقيق، و"أَمَكَ" ماض مع كاف الخطاب.

قال: من كان له إمام فإن قراءته له قراءة.

في نسخة: فقال

١٢٦ - قال محمد: أخبرنا داود بن قيس الفراء المدني، أخبرني بعض ولد سعد بن

أبي وقاص أنه ذكر له أن سعداً قال: وَدِدْتُ أَنْ الذي يقرأ خلف الإمام في فيه جمرَةً.
أي أحببت

١٢٧ - قال محمد: أخبرنا داود بن قيس الفراء، أخبرنا محمد بن عجلان: أن عمر

ابن الخطاب قال: ليت في فم الذي يقرأ خلف الإمام حجراً.

الفراء: بفتح الفاء وتشديد الراء، نسبة إلى بيع الفرو وخياطته، ذكره السمعاني [الأنساب: ٣٥١/٤] وهو أبو سليمان داود بن قيس الفراء الدباغ المدني، روى عن السائب بن يزيد، وزيد بن أسلم، ونافع مولى ابن عمر، ونافع بن جبير بن مطعم وغيرهم، وعنه السفينان، وابن المبارك، ويحيى القطان، ووكيع وغيرهم، وثقه الشافعي وأحمد وابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي والساجي وابن المديني وغيرهم، ذكر عباراتهم صاحب "التهذيب" و"تهذيبه"، وكانت وفاته في ولاية أبي جعفر. **بعض ولد:** بضم الواو وسكون اللام، أي أولاده، ولم يعرف اسمه، قال ابن عبد البر في "الاستذكار" [٢٤٥/٤]: هذا حديث منقطع لا يصح.

أنه: ضمير الشأن، أو هو يرجع إلى "بعض ولد سعد" كضمير "ذكر"، وضمير "له" راجع إلى داود.

في فيه جمرَةً: قال البخاري في رسالته "القراءة خلف الإمام" بعد ما ذكر هذا الأثر وأثر عبد الله بن مسعود: وددت أن الذي يقرأ خلف الإمام ملئ فوه تبنًا، هذا كله ليس من كلام أهل العلم؛ لوجهين: أحدهما: قول النبي ﷺ: لا تلعنوا بلعنة الله ولا بالنار، ولا تعذبوا بعذاب الله، فكيف يجوز لأحد أن يقول في الذي يقرأ خلف الإمام: في فمه جمرَةً، والجمرَةً من عذاب الله؟ والثاني: أنه لا يحل لأحد أن يتمنى أن تملأ أفواه أصحاب رسول الله ﷺ، مثل عمر، وأبي بن كعب، وحذيفة، وعلي، وأبي هريرة، وعائشة، وعبادة بن الصامت، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمر في جماعة آخرين ممن روي عنهم القراءة خلف الإمام رضاءً ولا تنأً ولا ترأباً. وفيه أنه لا بأس بامثال هذا الكلام للتهديد والتشديد، والتعذيب بعذاب الله ممنوع، لا التهديد به، فالأولى أن يتكلم في أسانيد هذه الآثار الدالة على أمثال هذه التشديدات، فإن صحت تُحمل على القراءة مع قراءة الإمام الذي يوجب ترك امثال قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾ [الأعراف: ٢٠٤]، وحديث: وإذا قرأ فأنصتوا؛ لئلا يحصل التخالف بين الآثار والأخبار.

محمد بن عجلان: قال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥١٠٤، ٦٠/٣]: محمد بن عجلان المدني الفقيه الصالح، روى عن أبيه وأنس وخلق، وعنه شعبة، ومالك، والقطان، وخلق، وثقه أحمد وابن معين، وقال غيرهما: سيئ الحفظ، توفي ١٤٣ هـ. **قال:** يخالفه ما أخرجه الطحاوي عن يزيد بن شريك أنه قال: سألت عمر بن الخطاب عن القراءة خلف الإمام، فقال لي: اقرأ، فقلت: وإن كنت خلقت؟ فقال: وإن كنت خلقتي، فقلت: وإن قرأت؟ قال: وإن قرأت. [شرح معاني الآثار: ١٤٣/١]

١٢٨ - قال محمد: أخبرنا داود بن سعد بن قيس، حدثنا عمرو بن محمد بن زيد، عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت، يحدثه عن جدّه أنه قال: من قرأ خلف الإمام فلا صلاة له.

باب الرجل يُسبِقُ ببعض الصلاة

١٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان إذا فاتته شيء من الصلاة مع الإمام التي يعلن فيها بالقراءة، فإذا سلّم قام ابن عمر، فقرأ لنفسه فيما يقضي.

داود بن سعد بن قيس: هكذا في بعض النسخ المصحّحة، وفي بعض النسخ المصحّحة داود بن قيس، ولعله داود بن قيس الفراء المدني الذي مرّ ذكره، حدثنا عمرو بن محمد بن زيد هكذا في بعض النسخ، وفي بعض النسخ الصحيحة: عمر بن محمد بن زيد - بضم العين بدون الواو - وهو عمر بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي المدني، نزيل عسقلان، روى عن أبيه، وجمعه زيد، وعم أبيه سالم، وزيد بن أسلم، ونافع وغيرهم، وعنه شعبة، ومالك، والشافعيان، وابن المبارك، قال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، وقال عبد الله بن أحمد عن أبيه: شيخ ثقة، ليس به بأس، وقال حنبل عن أحمد: ثقة، وكذا قال ابن معين والعجلي وأبو داود وأبو حاتم، كان أكثر مقامه بالشام، ثم قدم بغداد، ثم قدم الكوفة، فأخذوا عنه، مات بعد أخيه أبي بكر، ومات أبو بكر بعد خروج محمد بن عبد الله بن حسن، وكان خروجه ١٤٥هـ، كذا في "تقريب التهذيب" [رقم: ٥٨١٨، ٢٩٨/٤] عن موسى بن سعد بن زيد بن ثابت. قال الذهبي في "الكاشف" [رقم: ٥٧٧٤، ١٦٧/٣]: موسى بن سعد أو سعيد عن سالم، وربيعة الرأي، وعنه عمر بن محمد، وثق. وفي "التقريب" [رقم: ٦٩٦٥، ٤٣٠/٣]: موسى بن سعد أو سعيد بن زيد بن ثابت الأنصاري المدني، مقبول.

يحدثه: أي يحدث موسى عمر بن محمد، عن جدّه زيد بن ثابت الصحابي الجليل كاتب الوحي والتزيل.

أنه قال: ذكره البخاري في رسالة "القراءة" وقال: لا يعرف لهذا الإسناد سماع بعضهم عن بعض، ولا يصح مثله. وقال ابن عبد البر: قول زيد بن ثابت: "من قرأ خلف الإمام فصلاته تامة ولا إعادة" يدل على فساد ما روي عنه. [الاستذكار: ٢٤٥/٤] قرأ: كأنه محمول على القراءة المخلة بالاستماع، والنفي محمول على نفي الكمالات.

يسبق: بصيغة المجهول: أي يصير مسبوقاً بأن يفوته أول صلاة الإمام. يعلن: بصيغة المعلوم أي يجهر فيها الإمام، أو المجهول، وهو قيد واقعي لا احترازي. فيما يقضي: أي فيما يؤدي من بقية صلاته.

قال محمد: وبهذا نأخذ؛ لأنه يقضي أول صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا جاء إلى الصلاة فوجد الناس قد رفعوا من ركعتهم سجد معهم.

أي رؤسهم أي من ركوعهم

قال محمد: وبهذا نأخذ، ويسجد معهم ولا يعتد بها، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا وجد الإمام قد صلى بعض الصلاة صلى معه ما أدرك من الصلاة، إن كان قائماً قام، وإن كان قاعداً قعد لأدراك زيادة الفضيلة حتى يقضي الإمام صلاته، لا يخالف في شيء من الصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن.....
ابن عرف الزهري المدني

لأنه يقضي: وبه قال الثوري، والحسن بن حي، ومالك على رواية، وهو المروي عن عمر، وعلي، وأبي الدرداء، وابن عمر، ومجاهد، وابن سيرين، وخالفهم الشافعي، وأحمد، وداود، والأوزاعي، ومالك في المشهور عنه، وسعيد بن المسيب، وعمر بن عبد العزيز، ومكحول، وعطاء، والزهري، فقالوا: المسبوق يقضي آخر صلاته، كذا في "الاستذكار". **أول صلاته:** أي في حق القراءة، وفي حق التشهد هو آخر صلاته.

ويسجد معهم إلخ: لحديث أبي هريرة مرفوعاً: إذا حُتِمَ إلى الصلاة ونحن سجود فاسجدوا ولا تعدوها شيئاً، أخرجه أبو داود [رقم: ٨٩٣]، وأخرجه ابن خزيمة في "صحيحه"، وزاد: ومن أدرك الركعة فقد أدرك الصلاة، وأخرج الترمذي [رقم: ٥٩١] من حديث علي ومعاذ بن جبل مرفوعاً: إذا أتى أحدكم الصلاة والإمام على حال فليصنع كما يصنع الإمام، فيه ضعف وانقطاع ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، وأخرج أبو داود [رقم: ٥٠٧] وأحمد [رقم: ٢٢١٧٧، ٢٤٦/٥] من حديث ابن أبي ليلى عن معاذ، قال: "أُحِيلَت الصلاة ثلاثة أحوال" الحديث، وفيه قال معاذ: لا أجد على حال أبداً إلا كنت عليها ثم قضيت ما سبقني، فجاء وقد سبقه النبي ﷺ ببعضها، فقال: قمت معه، فلما قضى صلاته قام معاذ يقضي، فقال رسول الله ﷺ: قد سن لكم معاذ، فهكذا فاصنعوا. **ولا يعتد بها:** أي لا يعتبر بها في وجدان تلك الركعة. **لا يخالف:** الحديث: إنما جعل الإمام ليؤتم به. **أبي سلمة:** قيل: اسمه عبد الله، وقيل: إسماعيل، وقيل: اسمه كنيته، ثقة، كثير الحديث، ولد سنة بضع وعشرين ومائة، ومات سنة أربع وتسعين، أو أربع ومائة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٠/١]

عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **من أدرك من الصلاة ركعة فقد أدرك الصلاة.**
 أي مع الإمام
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

من أدرك إلخ: هكذا هذا الحديث في "الموطأ" عند جماعة الرواة، وروى عبيد الله بن عبد المجيد أبو علي الحنفي، عن مالك، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الفضل**، وهذا لا أعلم أحداً قاله عن مالك غيره، وقد رواه عمار بن مطر، عن مالك، عن الزهري، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: **من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة ووقتها**، وهذا أيضاً لم يقله عن مالك غيره، وهو مجهول لا يحتاج به، والصواب عن مالك ما في "الموطأ"، وكذلك رواه جماعة من رواة ابن شهاب كما رواه مالك إلا ما رواه نافع بن يزيد، عن يزيد، عن عبد الوهاب بن أبي بكر، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: **من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك الصلاة وفضلها**، وهذا أيضاً لم يقله أحد عن ابن شهاب غير عبد الوهاب. وقد اختلف الفقهاء في معنى هذا الحديث، فقالت طائفة منهم: أراد أنه أدرك وقتها، حكى ذلك أبو عبد الله أحمد بن محمد الداودي، عن داود بن علي وأصحابه، قال أبو عمر: هؤلاء قوم جعلوا قول رسول الله ﷺ: **من أدرك ركعة من الصلاة**، فقد أدرك الصلاة في معنى قوله: **من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس**، فقد أدرك العصر، **ومن أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس** فقد أدرك الصبح، وليس كما ظنوا؛ لأهمنا حديثان، فكل واحد منهما بمعنى.

وقال آخرون: "من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك فضل الجماعة"، وأصلوا من أصولهم على ذلك أنه لا يعيد في جماعة من أدرك ركعة من صلاة الجماعة. وقال آخرون: معنى الحديث أن مدرك ركعة من الصلاة مدرك لحكمها كله، وهو كمن أدرك جميعها من سهو الإمام وسجوده وغير ذلك، كذا في "الاستذكار" [٢٥٩/١، ٢٦٠]. وقال الحافظ مغلطاي: إذا حملناه على إدراك فضل الجماعة، فهل يكون ذلك مضاعفاً كما يكون لمن حضرها من أولها أو يكون غير مضاعف؟ قولان، وإلى التضعيف ذهب أبو هريرة وغيره من السلف، وقال القاضي عياض: يدل على أن المراد فضل الجماعة ما في رواية ابن وهب عن يونس، عن الزهري، من زيادة قوله: "مع الإمام"، وقال ابن ملك في "مبارق الأزهار شرح مشارق الأنوار": **قوله: فقد أدرك الصلاة**، محتاج إلى التأويل؛ لأن مدرك ركعة لا يكون مدركاً لكل الصلاة إجماعاً، ففيه إضمار تقديره: فقد أدرك وجوب الصلاة، يعني من لم يكن أهلاً للصلاة، ثم صار أهلاً، وقد بقي من وقت الصلاة قدر ركعة لزمته تلك الصلاة، وكذا لو أدرك وقت تحريمه فتقييده بالركعة على الغالب، وقيل: تقديره: فقد أدرك فضيلة الصلاة، يعني من كان مسبوقاً وأدرك ركعة مع الإمام، فقد أدرك فضل الجماعة، وقيل: معنى الركعة ههنا الركوع، ومعنى الصلاة الركعة يعني من أدرك الركوع مع الإمام فقد أدرك تلك الركعة.

١٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: إذا فاتتك الركعة فاتتك السجدة.

قال محمد: من سجد السجدين مع الإمام لا يُعتدُّ بهما، فإذا سلم الإمام قضى ركعة تامة بسجديتها، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب الرجل يقرأ السور في الركعة الواحدة من الفريضة

١٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا صلى وحده يقرأ في الأربع جميعاً من الظهر والعصر في كل ركعة بفاتحة الكتاب، وسورة من القرآن،
من ركعات الصلاة

فاتتك الركعة: يشير إلى أنه إذا لم يفت الركعة لم تفت السجدة، ويؤيده ما أخرجه مالك أنه بلغه أن ابن عمر وزيد بن ثابت كانا يقولان: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، وبلغه أيضاً أن أبا هريرة كان يقول: من أدرك الركعة فقد أدرك السجدة، ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير، ويخالفه ما أخرجه البخاري في رسالة "القراءة خلف الإمام" عن أبي هريرة أنه قال: إذا أدركت القوم وهم ركوع لم يُعتدَّ بتلك الركعة، ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، وقال ابن عبد البر: هذا قول لا نعلم أحداً من فقهاء الأمصار قال به، وفي إسناده نظر. وقد فصلت المسألة في "إمام الكلام فيما يتعلق بالقراءة خلف الإمام".

فاتتك السجدة: معنى إدراك الركعة أن يركع المأموم قبل أن يرفع الإمام رأسه من الركوع، وروي عن جماعة من التابعين أنهم قالوا: إذا أحرم والناس في ركوع أجزاء، وإن لم يدرك الركوع، وبهذا قال ابن أبي ليلى والليث بن سعد وزفر بن الهذيل، وقال الشعبي: إذا انتهيت إلى الصف المؤخر ولم يرفعوا رؤوسهم وقد يرفع الإمام رأسه، فركعت فقد أدركت، وقال جمهور الفقهاء: من أدرك الإمام راکعاً، فكبر وركع، وأمكن يديه من ركبته قبل أن يرفع الإمام رأسه فقد أدرك الركعة، ومن لم يدرك ذلك فقد فاتته الركعة، ومن فاتته الركعة فقد فاتته السجدة أي لا يُعتدُّ بها، ويسجدها، هذا مذهب مالك، والشافعي، وأبي حنيفة، وأصحابهم، والثوري، والأوزاعي، وأبي ثور، وأحمد، وإسحاق، وروي ذلك عن علي، وابن مسعود، وزيد، وابن عمر، وقد ذكرت الأسانيد عنهم في "التمهيد"، كذا في "الاستذكار" [٢٦٧/١، ٢٦٨]. لا يُعتدُّ بهما: أي لا يُعتدُّ بهما في وجدان الركعة.

باب الرجل: الظاهر أنه مجرور لإضافة الباب إليه، و"يقرأ" إما حال منه أو صفة، لكون اللام الداخلة على الرجل للعهد الذهني، فيكون في حكم النكرة أي باب حكم الرجل الذي يقرأ، أو حال كونه يقرأ، واختار القاري [فتح المغطى: ١٥٩/١]: أنه مرفوع و"يقرأ" خبره، والباب مضاف إلى الجملة.

وكان أحياناً يقرأ بالسورتين أو الثلاث في صلاة الفريضة في الركعة الواحدة، ويقرأ في الركعتين الأوليين من المغرب كذلك بأم القرآن وسورة سورة.
 بجوازه قال الأئمة الأربعة
 بيان للتشبيه
قال محمد: السنة أن تقرأ في الفريضة في الركعتين الأوليين بفاتحة الكتاب وسورة،

بالسورتين أو الثلاث: قد يعارض بما أخرجه الطحاوي أنه قال رجل لابن عمر: إني قرأت المفصل في ركعة، أو قال: في ليلة، فقال ابن عمر: إن الله لو شاء لأنزله جملة واحدة، ولكن فصله لتعطي كل سورة حظاً من الركوع والسجود. [شرح معاني الآثار: ٢١٥/١] ويحجب بأن فعله ليبيان الجواز، وقوله ليبيان السنية والزجر عن الاستعجال في القراءة مع فوات التدبر والتفكير فلا منافاة، ومما يؤيد جواز القرآن في السور في ركعة ما أخرجه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٤٢١٥/١] عن نهيك بن سنان أنه أتى عبد الله بن شقيق إلى ابن مسعود، فقال: إني قرأت المفصل الليلة في ركعة، فقال ابن مسعود: هذا مثل هذ الشعر، ونثرًا مثل نثر الدقل، إنما فصل لتفصلوا، لقد علمنا النظار التي كان رسول الله ﷺ يقرأ عشرين سورة: "النجم" و"الرحمن" في ركعة وذكر "الدخان" و"عمّ يتساءلون" في ركعة، فهذا يدل على أن النبي ﷺ كان يجمع أحياناً، وقد ثبت ذلك بروايات متعددة في كتب مشهورة. وأما قول ابن مسعود: إنما فصل لتفصلوا، فقال الطحاوي: إنه لم يذكره عن النبي ﷺ، وقد يحتمل أن يكون ذلك من رأيه، فقد خالفه في ذلك عثمان؛ لأنه كان يختم القرآن في ركعة، ثم أخرج عن ابن سيرين قال: كان تميم والداري يحسي الليل كله بالقرآن كله في ركعة، وأخرج عن مسروق قال: قال لي رجل من أهل مكة: هذا مقام أخيك تميم الداري، لقد رأيته قام ليلة حتى أصبح، وكان يصبح بقراءة آية يركع فيها ويسجد ويكي: **﴿إِنَّمَا حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ﴾** (المائدة: ٢١) وأخرج عن سعيد أن عبد الله بن الزبير قرأ القرآن في ركعة، وأخرج عن حماد عن سعيد بن جبير أنه قرأ القرآن في ركعة، وأخرج عن نافع، عن ابن عمر أنه كان يجمع بين السورتين في الركعة الواحدة من صلاة المغرب، وأخرج عنه أيضاً أن ابن عمر كان يجمع بين السورتين والثلاث في ركعة، وكان يقسم السورة الطويلة في الركعتين من المكتوبة، وبهذا يظهر أنه لا بأس بقراءة القرآن كله في ركعة واحدة أيضاً بشرط أن يُعطي حظه من التدبر، ولقد قفّ شعري مما قال بعض علماء عصرنا: إنه بدعة ضلالة؛ لأنه لم يفعله النبي ﷺ، وقد ألفت في رده رسالة شافية بتبنيها "إقامة الحجة على أن الإكثار في التبعيد ليس ببدعة" فلتطالع.

السنة: السنية راجعة إلى توحد السورة بعد الفاتحة في الأوليين، والاكتفاء بالفاتحة في الآخرين، وأما نفس قراءة الفاتحة وسورة أو قدرها في الأوليين فواجب عندنا. **أن تقرأ:** هذا هو غالب ما عليه النبي ﷺ كما أخرجه السنة [البخاري رقم: ٧٥٩، ومسلم رقم: ١٠١٣، والنسائي رقم: ٩٧٨، وأبو داود رقم: ٧٩٨] إلا الترمذي عن أبي قتادة كان النبي ﷺ يقرأ في الأوليين من الظهر والعصر بفاتحة الكتاب وسورتين، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب، وأخرج الطبراني في "معجمه" عن جابر بن عبد الله قال: سنة القراءة في الصلاة أن يقرأ في الأوليين بأم القرآن وسورة، =

وفي الآخرين بفاتحة الكتاب، وإن لم تقرأ فيها أجزاءً، وإن سبّحت فيها أجزاءً،
أي في الآخرين
وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

= وفي الآخرين بأم القرآن، وأخرج الطحاوي عن أبي العالية قال: أخبرني من سمع النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: لكل سورة ركعة. [شرح معاني الآثار: ٢١٥/١] وروى الطبراني من حديث عائشة وإسحاق بن راهويه من حديث رفاعة: أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الأولين بفاتحة الكتاب وسورة، وفي الآخرين بفاتحة الكتاب. **بفاتحة الكتاب:** ولو زاد على ذلك في الآخرين لا بأس به؛ لما ثبت في "صحيح مسلم" [رقم: ١٠١٥] عن أبي سعيد الخدري "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في صلاة الظهر في الأولين في كل ركعة قدر ثلاثين آية، وفي الآخرين قدر خمسة عشر آية"، وأغرب بعض أصحابنا حيث حكموا على وجوب سجود السهو بقراءة سورة في الآخرين، وقد ردّه شراح "المنية" إبراهيم الحلبي وابن أمير حاج الحلبي وغيرهما بأحسن ردّ، ولا أشكّ في أن من قال بذلك لم يبلغه الحديث، ولو بلغه لم يفتوه به.

أجزاء: لما مر من رواية ابن مسعود أنه كان لا يقرأ في الآخرين شيئاً، وأخرج ابن أبي شيبة عن علي وابن مسعود أنهما قالوا: اقرأ في الأولين وسبح في الآخرين، وفي "حلبة المجلي شرح منية المصلي": هذا التخيير أي بين القراءة والتسبيح والسكوت مروى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة ذكره في "التحفة" و"البدائع" وغيرهما، وزاد في "البدائع" [٢٩٦/١]: هذا جواب ظاهر الرواية، وهو قول أبي يوسف ومحمد، وهذا يفيد أنه لا حرج في ترك القراءة والتسبيح عامداً، ولا سجود سهو عليه في تركهما ساهياً. وقد نصّ قاضي خان في "فتاواه" على أن أبا يوسف روى ذلك عن أبي حنيفة، ثم قال قاضي خان: وعليه الاعتماد، وفي "الذخيرة": هذا هو الصحيح من الروايات، لكن في "محيط رضي الدين السرخسي" وفي ظاهر الرواية: أن القراءة سنة في الآخرين، ولو سبّح فيها ولم يقرأ لم يكن مستيئاً؛ لأن القراءة فيها شُرعت على سبيل الذكر والثناء، وإن سكّتها فيها عمداً يكون مستيئاً؛ لأنه ترك السنة، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنها فيها واجبة حتى لو تركها ساهياً يلزمه سجود السهو، ثم في "البدائع" [٢٩٦/١]: الصحيح جواب ظاهر الرواية؛ لما روي عن علي وابن مسعود أنهما كانا يقولان: المصلي بالخيار، وهذا باب لا يدرك بالقياس، فالمروي عنهما كالمروى عن النبي صلى الله عليه وسلم.

ويمكن أن يقال: وهذا يندفع ترجيح رواية الحسن بما في "مسند أحمد" عن جابر قال: "لا صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب في كل ركعة إلا وراء الإمام"، وبما اتفق عليه البخاري [رقم: ٧٥٩] ومسلم [رقم: ١٠١٣] عن أبي قتادة: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الركعتين الآخرين بفاتحة الكتاب"؛ لأن كون الأول مفيداً للوجوب، والثاني مفيداً للمواظبة المفيدة للوجوب، إنما هو إذا لم يوجد صارف عنه، أما إذا وجد صارف فلا، وقد وجد ههنا، وهو أثر علي وابن مسعود؛ لأنه كالمرفوع، والمرفوع صورة ومعنى يصلح صارفاً، فكذا ما هو مرفوع معنى. انتهى كلام صاحب "الحلبة"، وفيه شيء لا يخفى على المتفطن.

باب الجهر في القراءة في الصلاة، وما يُستحبُّ من ذلك

١٣٥ - أخبرنا **مالك**، أخبرني عمِّي أبو سهيل أن أباه أخبره أن عمر بن الخطاب ^{اسمه نافع} ^{مالك بن أبي عامر} كان يجهر بالقراءة في الصلاة، وأنه كان يسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم ^{أي في المسجد النبوي}.

قال محمد: الجهر بالقراءة في الصلاة فيما يجهر فيه بالقراءة حسن ما لم يجهد الرجل نفسه. بل واجب في حالة الجماعة

باب آمين في الصلاة

١٣٦ - أخبرنا **مالك** أخبرني الزهري، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إذا أمَّن.....

يستحب: أي المقدار المستحب من الجهر وأنه: قال القاري: بفتح الهمزة، ويجوز كسره والضمير للشأن، و"يسمع" بصيغة المجهول. [فتح المغطى: ١/١٦٢] وهذا تكلف بحث، والصحيح أن ضمير "أنه" و"يسمع" معروفان راجعان إلى مالك بن أبي عامر الأصبحي جد الإمام مالك، وأنه أخبر ابنه أبا سهيل عن سمعه قراءة عمر بدليل ما في "موطأ يحيى": مالك عن عمِّه أبي سهيل بن مالك، عن أبيه قال: كنا نسمع قراءة عمر بن الخطاب عند دار أبي جهم. **يسمع:** كان عمر مديد الصوت فيسمع صوته حيث ذكره.

أبي جهم: بفتح الجيم وإسكان الهاء، واسمه عامر، وقيل: عبيد بن حذيفة صحابي، قرشي من مُسلمة الفتح، ومشيجة قرشي، وداره بالبلاط - بفتح الموحدة - بزنة سحاب، موضع بالمدينة بين المسجد والسوق، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٤٧/١] ما لم يُجهد: أي لم يتحمل على نفسه جهراً ومشقة بالجهر المفرط؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْهِرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافُ بِهَا وَاتَّبِعْ تِلْكَ سَبِيلًا﴾ (الاسراء: ١١٠)

آمين: في نسخة: التأمين، بالمد والتخفيف، ومعناه عند الجمهور: اللهم استجب، وقيل غير ذلك مما يرجع إليه. **إذا أمَّن:** قال الباجي: قيل: معناه إذا بلغ موضع التأمين، وقيل: إذا دعا، والأظهر عندنا أن معناه قال: آمين كما أن معنى فأمَّنوا قولوا: آمين. والجمهور على القول الأخير، لكن أولوا قوله: إذا أمَّن على أن المراد إذا أراد التأمين ليقع تأمين الإمام والمأموم معاً، فإنه يستحب فيه المقارنة، قال الشيخ أبو محمد الجويني: لا تستحب مقارنة الإمام في شيء من الصلاة غيره. [تنوير الحوالك: ١٠٨/١]

الإمام فأمّنوا، فإنه من وافق تأمّينه تأمّن الملائكة غُفر له ما تقدّم من ذنبه، قال: **فقال ابن شهاب: كان النبي ﷺ يقول: آمين.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي إذا فرغ الإمام من أم الكتاب أن يؤمّن الإمام ويؤمن من خلفه، ولا يجهر بذلك،

الإمام: فيه دليل على أن الإمام يقول: آمين، وهذا موضع اختلف فيه العلماء، فروى ابن القاسم عن مالك: أن الإمام لا يقول: آمين، وإنما يقول ذلك مَنْ خلفه، وهو قول المصريين من أصحاب مالك، وقال جمهور أهل العلم: يقولها كما يقول المنفرد، وهو قول مالك في رواية المدنيين، وبه قال الشافعي، والثوري، والأوزاعي، وابن المبارك، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وداد، والطبري، وحتّهم أن ذلك ثابت عن النبي ﷺ من حديث أبي هريرة ووائل بن حجر وحديث بلال: لا تسبقني بآمين، كذا في "الاستذكار" [٢٥٣/٤، ٢٥٤].

فأمّنوا: حكى عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم بظاهر الأمر، وأوجبه الظاهرية على كل مصل، لكن جمهور العلماء على أن الأمر للندب، كذا في "فتح الباري" [٣٣٦/٢]. **فإنه من وافق:** [في رواية "الصحيحين" (البخاري رقم: ٧٨٠، ومسلم رقم: ٩١٥) فإن الملائكة تؤمّن، فمن وافق إلخ] أي في الإخلاص والخشوع، وقيل: في الإجابة، وقيل: في الوقت، وهو الصحيح، ذكره ابن ملك، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٥١١/٢].

تأمّن الملائكة: ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم، واختاره ابن بزيّة، وقيل: الحفظة منهم، وقيل: الذين يتعاقبون منهم، قال الحافظ: والذي يظهر أن المراد من يشهد تلك الصلاة من في الأرض أو في السماء للحديث الآتي: إذا قال أحدكم: آمين، وقالت الملائكة: آمين في السماء، فوافقت إحداهما الأخرى، وروى عبد الرزاق عن عكرمة قال: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق آمين في الأرض آمين في السماء غُفر للعبد، ومثله لا يقال بالرأي، فالصبر إليه أولى، كذا في "التنوير" [١٠٩/١]. **غُفر له:** قال الباجي: يقتضي غفران جميع ذنوبه المتقدمة، وقال غيره: هو محمول عند العلماء على الصغائر. [تنوير الحوالك: ١٠٩/١]

ما تقدم: وقع في "أمالي الجرحاني" في آخر هذا الحديث زيادة: وما تأخر، كذا في "التنوير" [١٠٩/١]. **فقال ابن شهاب:** هذا من مراسيل ابن شهاب، وقد أخرجه الدارقطني في "غرائب مالك" و"العلل" موصولاً من طريق حفص بن عمر العدني، عن مالك، عن ابن شهاب، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة به، وقال: تفرد به حفص، وهو ضعيف، وقال ابن عبد البر: لم يتابع حفص على هذا اللفظ بهذا الإسناد، كذا قال السيوطي. [تنوير الحوالك: ١١١/١] **ولا يجهر بذلك:** به قال الشافعي في قوله الجديد، ومالك في رواية، ومذهب الشافعي وأصحابه، وأحمد، وعطاء وغيرهم أنهم، يجهرون، كذا ذكر العيني. [البنية: ٢١٥/٢] وحجة القائلين بالجهر حديث وائل بن حجر: "كان رسول الله ﷺ إذا قال: **غُفِرَ الْمُغْضُوبُ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** (الفاتحة: ٧) =

فأما أبو حنيفة فقال: يؤمن من خلف الإمام، ولا يؤمن الإمام.

- قال: آمين، ورفع بها صوته"، أخرجه أبو داود [رقم: ٩٣٢] وفي رواية الترمذي [رقم: ٢٤٨] عنه: سمعت رسول الله ﷺ قرأ: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين، ومدّ بها صوته، وفي رواية النسائي [رقم: ٨٧٩] عنه: صليت خلف رسول الله ﷺ إلخ الحديث، وفيه: ثم قرأ فاتحة الكتاب، فلما فرغ منها قال: آمين يرفع بها صوته، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٩٣٣] والترمذي عنه: أنه صلى مع رسول الله ﷺ، فجهر بآمين، وروى أبو داود [رقم: ٩٣٤] وابن ماجه [رقم: ٨٥٣]، عن أبي هريرة: "كان رسول الله ﷺ إذا تلا ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين حتى يسمع من يليه من الصف الأول" زاد ابن ماجه: "فترجع بها المسجد" وروى إسحاق به راهويه عن امرأة أنها صلت مع رسول الله ﷺ، فلما قال: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين، فسمعتة وهي في صف النساء، وروى ابن حبان في "كتاب الثقات" في ترجمة خالد بن أبي نوف، عنه، عن عطاء بن أبي رباح قال: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله ﷺ في هذا المسجد يعني المسجد الحرام إذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ رفعوا أصواتهم بآمين، وفي "صحيح البخاري" [باب جهر الإمام بالتأمين] عن عطاء تعليقاً: أمن عبد الله بن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد للحة. وحجة القائلين بالسرا أمرجه أحمد وأبو يعلى والحاكم من حديث شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنيس، عن علقمة بن وائل، عن أبيه: أن رسول الله ﷺ لما بلغ ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ قال: آمين، وأخفى صوته.

ولفظ الحاكم: "خفض صوته"، ولكن قد أجمع الحفاظ منهم البخاري وغيره أن شعبة وهم في قوله: "خفض صوته"، وإنما هو "مدّ صوته"؛ لأن سفيان كان أحفظ من شعبة، وهو ومحمد بن سلمة وغيرهما رَوَوْه عن سلمة بن كهيل هكذا، وقد بسط الكلام في إثبات علل هذه الرواية الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [٤٤٧/١، ٤٤٨] وابن الهمام في "فتح القدير" [٣٠٠/١، ٣٠١] وغيرهما من محدثي أصحابنا. والإنصاف أن الجهر قوي من حيث الدليل، وقد أشار إليه ابن أمير حاج في "الحلبة" حيث قال: السرّ هو السنة، وبه قالت المالكية، وفي قول عندهم يجهر في الجهرية، وعند الشافعي إن كانت جهرية جهر به الإمام بلا خلاف، والمنفرد على المعروف، والمأموم في أحد قوليه، ونص النووي على أنه الأظهر، وقد ورد في السنة ما يشهد لكل من المذهبين، ورجح مشايخنا ما للمذهب بما لا يعرى عن شيء لتأمله، فلا جرم أن قال شيخنا ابن الهمام: ولو كان إلّٰي في هذا شيء لوفقت بأن رواية الخفض يراد بها عدم القرع العنيف، ورواية الجهر بمعنى قولها: في زبر الصوت وذيله. [فتح القدير: ٣٠٢/١]

فقال: وجها قول مجدي: إذا قال الإمام: ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ فقولوا: آمين، فإنه يدل على القسمة، وهي تنافي الشركة، ولا يخفى ما فيه، والأحاديث الصريحة في قول الإمام آمين واردة عليه، فلها لم يأخذ المشايخ بهذه الرواية. **ولا يؤمن الإمام:** قد يقال: يخالفه قوله في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٦، ١٧٧] فإنه أخرج فيه عن أبي حنيفة عن حماد، عن إبراهيم النخعي قال: أربع يخاف من الإمام: سبحانهك اللهم، والتعوذ، وبسم الله، وآمين، ثم قال: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة، فهذا يدل على أن أبا حنيفة أيضاً قائل بقول الإمام آمين سرّاً، ويجاب عنه بوجهين: -

باب السهو في الصلاة

- ١٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إن أحدكم إذا قام في الصلاة جاءه الشيطان، فلبس عليه حتى لا يدري كم صلى، فإذا وجد أحدكم ذلك، فليسجد سجدةين وهو جالس.
- ترغماً للشيطان
- ١٣٨ - أخبرنا مالك حدثنا داود بن الحصين، عن أبي سفيان مولى ابن أبي أحمد، عن أبي هريرة قال: صلى رسول الله ﷺ صلاة العصر، فسلم في ركعتين،
- معمتين مصفراً

- أحدهما: أن الرواية عنه مختلفة، فذكر إحداهما هنا، وذكر الأخرى هناك. وثانيهما: أن أبا حنيفة فرّع الجواب في هذه المسألة على قولهما كما فرّع مسائل المزارعة على قول من يرى جوازها، وإن كان خلاف مختاره.

إن أحدكم: هذا حديث متفق عليه، ورواه الأربعة، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٣/٣]. فإذا وجد: قال أبو عمر: هذا الحديث محمول عند مالك وابن وهب وجماعة على الذي يكثر عليه السهو، ويغلب على ظنه أنهم، لكن يوسوس الشيطان له، وأما من غلب على ظنه أنه لم يكمل، فينبه على يقينه. فليسجد سجدةين: بعد السلام، كما في حديث عبد الله بن جعفر مرفوعاً: من شك في صلاته فليسجد سجدةين بعد ما يسلم، رواه أحمد [رقم: ١٧٥٢، ٢٠٥/١]. وأبو داود [رقم: ١٠٣٣]. داود بن الحصين: وثقه ابن معين، مات ١٣٥هـ، كذا في "الإسعاف". أبي سفيان: اسمه وهب، قاله الدارقطني، وقال غيره: اسمه قزمان، بضم القاف، قال ابن سعد: ثقة، قليل الحديث، روى له الستة، كذا في "شرح الزرقاني" [٢٧٦/١] و"التقريب" [رقم: ٨١٣٦، ٢٠٥/٤].

مولى ابن أبي أحمد: هو عبد الله بن أبي أحمد بن جحش القرشي الأسدي، ذكره جماعة في ثقات التابعين، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٧٦/١] صلى: قال أبو عمر بن عبد البر: كذا رواه يحيى ولم يقل "لنا"، وقال ابن القاسم وابن وهب والقعني وقيتية عن مالك قالوا: صلى لنا. صلاة العصر: ورد في طريق البخاري: "الظهر أو العصر" على الشك، وفي "أبواب الإمامة" [رقم: ٧١٥] عن أبي الوليد، عن شعبة: "الظهر" بغير شك، وكذا لمسلم [رقم: ١٢٩٠، ١٢٩١] من طريق أبي سلمة، وله من طريق آخر عن أبي هريرة: "العصر"، وفي "باب تشبيك الأصابع في المسجد" من "صحيح البخاري" [رقم: ٤٨٣] من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة بلفظ: "إحدى صلاتي العشي". قال ابن سيرين: سماها أبو هريرة ولكن نسيت أنا، قال الحافظ ابن حجر [فتح الباري: ١٢٧، ١٢٦/٣]: الظاهر أن الاختلاف فيه من الرواة، وأبعد من قال: يُحمل على أن القصة وقعت مرتين، بل روى النسائي من طريق ابن عون، عن ابن سيرين أن الشك فيه من أبي هريرة، فالظاهر أن أبا هريرة -

فقام ذو اليمين فقال: أقصرت الصلاة يا رسول الله! أم نسيت؟ فقال: كل ذلك لم يكن، فقال: يا رسول الله! قد كان بعض ذلك، فأقبل رسول الله ﷺ على الناس، فقال: أصدق ذو اليمين؟ فقالوا: نعم.

= رواه كثيراً على الشك، وكان ربما غلب على ظنه أنها الظهر فجزم بها، وتارة العصر فجزم بها، ولم يختلف الرواة في حديث عمران في قصة الخرباق أنها العصر، فإن قلنا: إنهما قصة واحدة، فيترجح رواية من روى العصر في حديث أبي هريرة، كذا في "ضياء الساري شرح صحيح البخاري".

ذو اليمين: قال ابن حجر: ذهب الأكثر إلى أن اسمه الخرباق - بكسر المعجمة وسكون الراء، بعدها موحدة، آخره قاف - اعتماداً على ما وقع في حديث عمران بن حصين عند مسلم [رقم: ١٢٩٣] ولفظه: فقام إليه رجل يقال له: الخرباق، وكان في يديه طول، وهذا صنع من يوحد حديث أبي هريرة بحديث عمران، وهو الراجح في نظري، وإن كان ابن خزيمة ومن تبعه احتجوا إلى التعدد، والحامل لهم على ذلك الاختلاف الواقع في السياق، ففي حديث أبي هريرة أن السلام كان من اثنتين، وفي حديث عمران أنه كان من ثلاث.

فقال: أي ذو اليمين، وهو غير ذي الشمالين المقتول في بدر، بدليل ما في حديث أبي هريرة ومن ذكرها معه من حضورهم تلك الصلاة ممن كان إسلامه بعد بدر، وقول أبي هريرة في حديث ذي اليمين: صلى لنا رسول الله، وصلى بنا، وبينما نحن جلوس مع رسول الله، محفوظ من نقل الحفاظ، وأما قول ابن شهاب الزهري في هذا الحديث: "إنه ذو الشمالين" فلم يتابع عليه، وحمله الزهري على أنه المقتول يوم بدر، وغلط فيه، والغلط لا يسلم منه أحد، كذا في "الاستذكار" [٣٤٠/٤].

أقصرت الصلاة: [بالرفع على الفاعلية أو النيابة] بفتح القاف وضم الصاد المهملة أي صارت قصيرة، وبضم القاف وكسر الصاد أي أن الله قصرها، والثاني أشهر وأصح، وفيه دليل على ورعهم إذ لم يجزموا بوقوع شيء بغير علم، وإنما استفهموه؛ لأن الزمان زمان نسخ، قاله الحافظ. [فتح الباري: ١٣٠/٣]

كل ذلك لم يكن: قال النووي: فيه تأويلان: أحدهما: أن معناه لم يكن المجموع. والثاني: وهو الصواب أن معناه: لم يكن ذاك، ولا ذا في ظني، بل ظني أي أكملت أربعاً، ويدل على صحة هذا التأويل أنه ورد في بعض روايات البخاري أنه قال: لم تقصر، ولم أنس. **بعض ذلك:** وأجابه في رواية أخرى بقوله: بلى! قد نسيت.

فقالوا نعم: [في رواية لأبي داود بإسناد صحيح: أن الجماعة أومؤوا أي نعم] احتج مالك وأحمد بقولهم: نعم، على جواز الكلام لمصلحة الصلاة، وليس كما قالوا؛ لما مرّ أن من خصائصه ﷺ كما صرح به الأحاديث الصحيحة أنه يجب إجابته في الصلاة بالقول والفعل وإن كثر، ولا تبطل به الصلاة، وحينئذ لا حاجة إلى ما روي عن ابن سيرين أنهم لم يقولوا: نعم، بل أومؤوا بالإشارة، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٩/٣].

فَأَتَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَا بَقِيَ عَلَيْهِ مِنَ الصَّلَاةِ ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ
 وَهُوَ الرُّكْعَانِ
 بعد التسليم.

١٣٩ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
 قَالَ: إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَا يَذْهَبُ كَمَا صَلَّى ثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا،

ما بقي عليه: اختلفوا في الكلام في الصلاة بعد ما أجمعوا على أن الكلام عامداً إذا كان المصلي يعلم أنه في صلاة،
 ولم يكن ذلك لإصلاح صلاته مفسد إلا الأوزاعي فإنه قال: من تكلم في صلاته لإحياء نفس ونحو ذلك من الأمور
 الجسم لم يفسدها، وهو قول ضعيف يردده السنن والأصول، فالمشهور من مذهب مالك وأصحابه: أنه إذا تكلم
 على ظن أنه أتم الصلاة لم يفسد، عامداً كان الكلام أو ساهياً، وكذا إذا تعدد الكلام إذا كان في صلاحها وبيانها،
 وهو قول ربيعة وإسماعيل بن إسحاق، وقال الشافعي وأصحابه وبعض أصحاب مالك: إن المصلي إذا تكلم ساهياً
 أو تكلم وهو يظن أنه أكمل صلاته لا يفسد، وإن تعدد عالماً بأنه لم يتمها يفسد وإن كان لإصلاحها.

وذهب الكوفيون أبو حنيفة وأصحابه، والثوري وغيرهم إلى أن الكلام في الصلاة مفسد على كل حال سهواً كان
 أو عمداً، لصلاح الصلاة أو لا، على ظن الإمام أو لا، كذا ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٣٢٥/٤ - ٣٢٨]
 أما حجة المالكية والشافعية فحديث ذي اليمين، وأما الحنفية فاحتجوا بقوله تعالى: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾
 [البقرة: ٢٣٨] أي ساكين، فإنه نزل نسخاً لما كانوا يتكلمون في الصلاة، كما أخرجه البخاري ومسلم [رقم:
 ١٢٠٣] وأبو داود [رقم: ٩٤٩] والترمذي [رقم: ٤٠٥] والنسائي [رقم: ١٢١٩] وابن خزيمة والطحاوي
 وغيرهم من حديث زيد بن أرقم، وطرقه مبسوطة في "الدر المنثور" للسيوطي.

وأجابوا عن حديث ذي اليمين بوجوه: منها: أنه كان من خصائصه ﷺ، وفيه مطالبة ما يدل على الاختصاص.
 ومنها: أنه كان حين كان الكلام مباحاً، وفيه أن تعزم الكلام كان بمكة على المشهور، وهذا القصة قد رواها
 أبو هريرة، وهو أسلم سنة سبع، وقال بعضهم: إن أبا هريرة لم يحضرها، وإنما رواها مسلماً، بدليل أن ذا
 الشمالين قتل يوم بدر، وهو صاحب القصة، وردّه بأن رواية مسلم وغيره صريحة في حضور أبي هريرة تلك
 القصة، والمتقول ببدر هو ذو الشمالين، وصاحب القصة هو ذو اليمين وهو غيره كما بسطه ابن عبد البر، وفي
 المقام كلام طويل لا يتحمله المقام.

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ ابْنُ عَبْدِ الرَّبِّ: هَكَذَا رَوَى الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ مَرْسِلاً، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَسْنَدَهُ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا
 الْوَلِيدَ بْنَ مُسْلِمٍ، فَإِنَّهُ وَصَلَهُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، قُلْتُ: وَصَلَهُ مُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ عَنْ زَيْدِ
 ابْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ. كَذَا فِي "تَنْوِيرِ الْخَوَالِكِ" [١١٧/١] إِذَا شَكَّ: أَي تَرَدَّدَ مِنْ غَيْرِ رَجْحَانٍ، فَإِنَّهُ مَعَ الظَّنِّ
 يَبِينُ عَلَيْهِ عَدْنًا خِلَافاً لِلشَّافِعِيِّ، كَذَا فِي "مِرْقَاةِ الْفَاتِيحِ" [٨٣/٣].

فليُقم فليصل ركعةً وليُسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم. فإن كانت الركعة التي

صلى خامسةً شفعها بهاتين السجدين، وإن كانت رابعةً فالسجدتان ترغيمٌ للشيطان.

أي ردها إلى الشفع

أي إعاطة له وإدلال

١٤٠ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الرحمن الأعرج، عن ابن **بُحينة**

أنه قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ركعتين ثم قام ولم يجلس، فقام الناس، فلما قضى

صلاته ونظرنا تسليمه كبر وسجد سجدين وهو جالس قبل التسليم ثم سلم.

أي انتظرنا

١٤١ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا **عفيف بن عمرو بن المسيب السهمي**،

فليقم: وفي رواية مسلم [رقم: ١٢٧٢]: فليطرح الشك ولين على ما استيقن.

فليصل ركعة: قال ابن عبد البر: في الحديث دلالة قوية لقول مالك والشافعي والثوري وغيرهم أن الشاك يبي

على اليقين، ولا يجزيه التحري، وقال أبو حنيفة: إن كان ذلك أول مرة استقبل، وإن كان غير مرة تحرى، وليس

في الأحاديث فرق، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٨٣/١]

وليسجد: قال القاضي عياض: القياس أن لا يسجد؛ إذ الأصل أنه لم يزد شيئاً، لكن صلاته لا تخلو عن أحد

الخللين: إما الزيادة، وإما أداء الرابعة على التردد، فيسجد جبراً للخلل والتردد لما كان من تسويل الشيطان

وتليسه سمي جبراً ترغيماً له، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٤/٣].

شفعها: لأنها تصير ستاً بهما، حيث أتى بمعظم أركان الصلاة وهو السجود، وقول ابن الملك ههنا: "وبه قال

الشافعي، وعند أبي حنيفة: يصلي ركعة سادسة" سهو ظاهر؛ لأن الكلام ههنا في المقدّر، والخلاف إنما هو في

الحقق، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٨٤/٣] **ابن بحينة:** بضم الباء بعده حاء مهملة مفتوحة ثم ياء الساكنة مصغراً،

هي اسم أمه اشتهر به وهو عبد الله بن مالك بن القشّب الأزدي، من أجلّة الصحابة، مات بعد ٥٠ هـ، كذا في

"التقريب" [رقم: ٣٥٦٧، ٢٦٠/٢] وغيره.

ثم قام: زاد الضحاك بن عثمان عن الأعرج: فسبحوا به فمضى، أخرجه ابن حزيمة. **قبل التسليم:** فيه دليل

على أن وقت السجود قبل السلام وهو مذهب الشافعي، وقال أبو حنيفة والثوري: موضعه بعد السلام، وتمسكا

بحديث ابن مسعود وأبي هريرة، كذا في "الكاشف عن حقائق السنن" [٤١١/٢] حاشية المشكاة للطيبي.

عفيف بن عمرو: بفتح العين قرأت بخط الذهبي: لا يدري من هو؟ أي عفيف بن عمرو، وذكره ابن حبان في

الثقات، وقال النسائي: ثقة، كذا في "تهذيب التهذيب". [رقم: ٥٤٢١، ١٤٤/٤]

عن عطاء بن يسار قال: سألت عبد الله بن عمرو بن العاص وكعباً عن الذي يشكّ كم صلى ثلاثاً أو أربعاً، قال: فكلاهما، قالاً: فليقم وليصل ركعة أخرى قائماً، ثم يسجد سجدةً إذا صلى.

١٤٢- أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا سئل عن النسيان، قال: يتوختى أحدكم الذي يظن أنه نسي من صلاته.

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا ناء للقيام وتغيّرت حاله عن القعود وجب عليه لذلك سجدة السهو، وكلّ سهو وجبت فيه سجدة من زيادة أو نقصان فسجدتا السهو فيه بعد التسليم.

عبد الله: هو أبو عبد الرحمن أو أبو محمد عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام السهمي، لم يكن بينه وبين أبيه في السن إلا إحدى عشر سنة، وأسلم قبل أبيه، وكان مجتهداً في العبادة، غزير العلم من أجلة الصحابة، مات ٦٣هـ، أو ٦٥هـ، أو ٦٨هـ، أو ٧٣هـ، أو ٧٧هـ بمكة أو بالطائف أو بمصر أو بفلسطين أقوال. كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٠٥٥، ٢٠٥/٣، ٢٠٦] وغيره. كعباً: هو كعب بن ماتع أبو إسحاق، المعروف بكعب الأخبار من مُسلمة أهل الكتاب، مات ٣٢هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤]. يتوختى: [يقال: توخيت الشيء أتوخأ إذا قصدت إليه، وتعمدت فعله، وتحرّيت فيه، كذا في "النهاية" (١٦٥/٥)] هذا ظاهر في أنه يني على اليقين، كذا قال ابن عبد البر [الاستذكار: ٣٦٦/٤] وغيره، وفيه تأمل، بل هو ظاهر في التحري والبناء عليه، وعليه حمله الطحاوي بعد ما أخرجه من طرق.

من صلاته: في بعض النسخ: "في الآخر ثم يسجد سجدةً". وجب عليه: فإن سبح به المومئ أو تذكّر وهو قريب من القعود عاد، وإلا لا؛ لما روى أبو داود من حديث المغيرة بن شعبة مرفوعاً: إذا قام الإمام في الركعتين فإن ذكر قبل أن يستوي قائماً فليجلس، وإن استوى قائماً فلا يجلس، ويسجد سجدة السهو، وأخرج ابن عبد البر في "المعجم": أن المغيرة قام من ثنتين واعتدل فسبحوا به فلم يرجع، وقال لهم: كذلك صنع رسول الله ﷺ، وعن سعد بن أبي وقاص مثله. [الاستذكار: ٣٧٠/٤، ٣٧١] بعد التسليم: قد ورد في هذا الباب ما يدل على السجود بعد التسليم، وأحاديث تدل على السجود قبل التسليم، فمن الأولى ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠٣٨] والطبراني وأحمد [رقم: ٢٢٤٧٠، ٢٨٠/٥] عن ثوبان مرفوعاً: لكل سهو سجدة بعد ما يسلم، وثبت السجود =

ومن أدخل عليه الشيطان الشك في صلاته فلم يدر أثلاثاً صلى أم أربعاً، فإن كان ذلك أول ما لقي تكلم واستقبل صلاته، وإن كان يُتلى بذلك كثيراً.....
أي بالشك

= بعد السلام من فعل النبي ﷺ من حديث أبي هريرة في قصة ذي اليمين ومن حديث المغيرة، أخرجه أبو داود والترمذي، ومن حديث أنس أخرجه الطبراني في "الصغير"، ومن حديث ابن عباس أخرجه ابن سعد في "الطبقات"، وورد السجود قبل التسليم في حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وأبو داود، ومن حديث عبد الرحمن ابن عوف أخرجه الترمذي وابن ماجه، ومن حديث أبي بحنة أخرجه مالك والبخاري وغيرهما، ومن حديث أبي سعيد الخدري أخرجه مسلم، ومن حديث معاوية أخرجه الحازمي.

ومن ثم اختلف العلماء في ذلك على ما بسطه الحازمي في "كتاب الاعتبار"، فعنهم من رأى السجود كله بعد السلام، وهو المروي عن علي، وسعد، وابن مسعود، وعمار بن ياسر، وابن عباس، وابن الزبير، والحسن، وإبراهيم، وابن أبي ليلى، والثوري، والحسن بن صالح بن حي، وأبي حنيفة وأصحابه. ومنهم من قال: كله قبل التسليم، وبه قال أبو هريرة، ومعاوية، ومكحول، والزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وربيعة، والأوزاعي، والليث، والشافعي، وأصحابه، وقال مالك ونفر من أهل الحجاز: إن كان السهو بالزيادة فالسجود بعد السلام أخذاً من حديث ذي اليمين، وإن كان بالنقصان فقبله أخذاً من حديث ابن بحنة، وطريق الإنصاف أن الأحاديث في السجود قبل السلام وبعده ثابتة قولاً وفعلًا، وتقدم بعضها على بعض غير معلوم، فالكل جائز، وبه صرح أصحابنا أنه لو سجد قبل السلام لا بأس به.

الشك: ليس المراد به التردد مع التساوي بل مطلق التردد، قال السيد أحمد الحموي في "حواشي الأشباه والنظائر": أعلم أن مراد الفقهاء بالشك في الماء والحدث والنجاسة والصلاة والطلاق وغيرها هو التردد بين وجود الشيء وعدمه، سواء كان الطرفان سواء أو أحدهما راجحاً فهذا معناه في اصطلاح الفقهاء، أما أصحاب الأصول، فإنهم فرقوا بين ذلك فقالوا: التردد إن كان على السواء فهو الشك، فإن كان أحدهما راجحاً، فالراجح ظن والمرجوح وهم. انتهى كلامه نقلاً عن "فتح القدير". **فلم يدر:** ليس المراد به نفي الدراية مطلقاً، بل مراده نفي اليقين، ويجوز أن يراد نفي دراية أحدهما بخصوصه فقط.

أول ما لقي: أي كان الشك عرض له أول مرة وليس بعادة له. **واستقبل صلاته:** [أي استأنف صلاته وترك ما صلى] لما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عمر أنه قال في الذي لا يدري صلى ثلاثاً أم أربعاً: يعيد حتى يحفظه، وفي لفظ: أما أنا إذا لم أدركم صليتُ فإني أعيد، وأخرج نحوه عن سعيد بن جبير، وابن الحنفية، وشريح، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ١٩٨] نحوه عن إبراهيم النخعي.

مضى على أكثر ظنه ورأيه ولم يعض على اليقين، فإنه إن فعل ذلك لم ينجُ فيما يرى من السهو الذي يدخل عليه الشيطان، وفي ذلك آثار كثيرة.

أكثر ظنه: فإن لم يكن له ظن بئى على اليقين؛ لحديث ابن مسعود مرفوعاً: إذا شك أحدكم فليتحجر الصواب فليتم عليه، أخرجه البخاري [رقم: ٤٠١] ومسلم [رقم: ١٢٧٤]، وأخرج محمد في "الآثار" [ص: ١٩٨] عن ابن مسعود موقوفاً: "إذا شك أحدكم في صلاة ولا يدري ثلاثاً صلى أم أربعاً، فليتحجر فلينظر أفضل ظنه، فإن كان أكثر ظنه أنها ثلاث قام فأضاف إليها الرابعة، ثم يتشهد، ثم يسلم، ويسجد سجدة السهو، وإن كان أكثر رأيه أنه صلى أربعاً تشهد وسلم وسجد سجدة السهو، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٢٥٧/١] عن عمرو بن دينار قال: سئل ابن عمر وأبو سعيد الخدري عن رجل سها فلم يدركم صلى، قالوا: يتحرى أصوب ذلك فيتمه ثم يسجد سجدتين.

ورأيه: عطف تفسيرى على الظن أو أكثر الظن، فإن الرأي يطلق على المظنون، وعلى ما يحصل بغلبة الظن، قال الحموي في "حواشي الأشباه": اليقين هو طمأنينة القلب على حقيقة الشيء، والشك لغة مطلق التردد، وفي اصطلاح الأصول: استواء طرفي الشيء وهو الموقوف بحيث لا يميل القلب إلى أحدهما، فإن ترجح أحدهما ولم يطرح الآخر فهو ظن، فإن طرحه فهو غالب الظن وهو بمنزلة اليقين، وأما عند الفقهاء فهو كاللغة لا فرق بين المساوي والراجع. **ولم يعض إلخ:** وفيه خلاف الشافعي ومالك والثوري وداود الطبري، فأنهم قالوا: يبني على اليقين، ولا يلزمه التحري لأحاديث أبي سعيد الخدري وابن عمر وعبد الرحمن بن عوف الواردة في البناء على الأقل، وحملوا حديث ابن مسعود: "فليتحجر الصواب" على أن معناه فليتحجر الذي يظن أنه ناقصه فيتمه، فيكون التحري أن يعيد ما شك فيه ويبني على ما استيقن، وأصحابنا سلكوا مسلك الجمع بين الأحاديث بدون صرف إلى الظاهر، فإن بعضها تدل على البناء على الأقل مطلقاً، وبعضها تدل على تحري الصواب، فحملوا الأولى على ما إذا لم يكن له رأي، والثانية على ما إذا كان له رأي، وقد بسطه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٥٦، ٢٥٧] بأحسن بسط فليراجع.

على اليقين: قد يقال: لا يقين مع الشك، وبحاجب بأن المراد به المتيقن، مثلاً إذا شك ثلاثاً صلى أم أربعاً؛ فالثلاث هو المتيقن، والتردد إما هو في الزيادة، فلا يعضى على المتيقن، فإنه إن فعل ذلك - أي الإمضاء على الأقل المتيقن - من غير أن يتحرى ويعمل بغالب ظنه لم ينجُ - بضم الجيم - أي لم يحصل له النجاة فيما يرى أي فيما يذهب إليه من أخذ المتيقن من السهو أي الاشتباه الذي يدخل الشيطان، فإنه وإن بنى على الأقل وأتم صلاته بأداء ركعة أخرى، لكن لا يزول منه التردد والاشتباه الذي يُبتلى به كثيراً بوسوسة الشيطان، فيقع في حرج دائم وتردد لازم، بخلاف ما إذا تحرى وبني على غالب رأيه وطرح الجانب الآخر، فإنه حينئذ يحصل له الطمأنينة، ولا يغلب عليه الشيطان في تلك الواقعة. **آثار كثيرة:** الظاهر أنه إشارة إلى جميع ما ذكر.

١٤٣- قال محمد: أخبرنا يحيى بن سعيد أن أنس بن مالك صلى بهم في سفرٍ كان معه فيه فصللي سجدين ثم ناء للقيام، فسبح بعض أصحابه، فرجع ثم لما قضى صلاته أي كان يحيى مع أنس سجد سجدتين.

قال: لا أدري أقبل التسليم أو بعده.
أي يحيى بن سعيد في نسخة: أم

باب العبث بالخصى في الصلاة وما يُكره من تسويته

١٤٤- أخبرنا مالك، حدثنا أبو جعفر القارئ قال: رأيتُ ابن عمر إذا أراد أن يسجد سَوَّى الخصى تسويةً خفيفة.

وقال أبو جعفر: كنت يوماً أصلي وابن عمر ورائي،
واقفاً أو قاعداً خلفي

يحيى بن سعيد: ابن قيس الأنصاري أبو سعيد المدني. **فرجع**: لعله لم يكن تباعد عن القعود، بل كان قريباً منه.
العبث: بفتحين، عمل لا فائدة فيه. **بالخصى**: هي الحجارة الصغار تُفرش في المساجد ونحوها.
القارئ: بالهمز في الآخر، ويجوز حذفه تخفيفاً، فيسكن الباء، نسبةً إلى قراءة القرآن، ذكره السمعاني [٤٢٣/٤]، وذكر عند المتشبهين به، وأبو جعفر يزيد بن القعقاع القارئ المدني مولى عبد الله بن عياض بن أبي ربيعة المخزومي، يروي عن ابن عمر، وعنه مالك، توفي ١٣٢هـ.

سَوَّى الخصى: [ليزيل شغله عن الصلاة، بما يتأذى به] حكى النووي اتفاق العلماء على كراهة مسح الخصى وغيره في الصلاة، وفيه نظر؛ لحكاية الخطابي عن مالك أنه لم ير به بأساً، فكانه لم يبلغه الخبر، كذا في "الفتح"، والأولى إن صحَّ ذلك عن مالك أنه كان يفعله مرة واحدة مسحاً خفيفاً كفعل ابن عمر.

تسوية: أي مرة واحدة خفيفة تحرزاً عن الإذاء وعن العمل الكثير، وقد ورد ذلك مرفوعاً، فأخرج الأئمة الستة [البحاري رقم: ١٢٠٧، ومسلم رقم: ١٢١٩، والترمذي رقم: ٣٨٠، وأبو داود رقم: ٩٤٦، والنسائي رقم: ١١٩٢، وابن ماجه رقم: ١٠٢٦] عن معيقب أن النبي ﷺ قال: لا تمسح بالخصى وأنت تصلي، فإن كنت لا بد فاعلاً فواحدة، وأخرج ابن أبي شيبة عن جابر سألت رسول الله ﷺ عن مسح الخصى، قال: واحدة ولأن تمسك عنها خير لك من مائة ناقة كلها سود الحذقة، وروى عبد الرزاق عن أبي ذر سألت النبي ﷺ عن كل شيء حتى عن مسح الخصى، فقال: واحدة أو دع، وكذلك رواه ابن أبي شيبة وأبو نعيم في "الحلية"، وكذلك أخرجه أحمد [رقم: ٢٣٣٢٣، ٣٨٥/٥] عن حذيفة.

فالتفت فوضع يده في قفائي فغمزني.

١٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا مسلم بن أبي مريم، عن علي بن عبد الرحمن المعاوي أنه قال: رأيت عبد الله بن عمر وأنا أعبت بالخصى في الصلاة، فلما انصرفتُ هُناي وقال: اصنع كما كان رسول الله ﷺ يصنع، فقلت: كيف كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: كان رسول الله ﷺ إذا جلس في الصلاة وضع كفه اليمنى على فخذه اليمنى،

فغمزني: [الغمز: العصر والكس باليد] تنبيهاً على كراهة الالتفات في الصلاة أي النظر يمناً وشمالاً؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٩٠٩] والنسائي [رقم: ١١٩٥] عن أبي ذر مرفوعاً: لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يلتفت، فإذا التفت انصرف عنه، وأخرج البخاري [رقم: ٧٥١] عن عائشة سألت رسول الله ﷺ عن التفت الرجل في الصلاة، فقال: هو احتلاص يختلسه الشيطان من صلاة العبد، وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أبي هريرة مرفوعاً: إياكم والالتفات في الصلاة، فإن أحدكم يناجي ربه ما دام في الصلاة.

مسلم: وثقه أبو داود والنسائي وابن معين، مات في خلافة المنصور، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٨].
علي: وثقه أبو زرعة والنسائي، كذا قال السيوطي. [الإسعاف ص: ٣٠] **المعاوي:** بضم الميم، قال ابن عبد البر: منسوب إلى بني معاوية، فخذ من الأنصار، تابعي، مدني، ثقة، روى له مسلم وأبو داود، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٦٤/١] **هناي:** وإنما لم يأمره بالإعادة؛ لأن ذلك - والله أعلم - كان منه يسيراً لم يشغله عن صلاته، ولا عن حدودها، والعمل اليسير في الصلاة لا يفسدها، كذا قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٢٦٤/١]

كما كان: لعل عبثه كان في حالة الجلوس، فلذلك علمه كيفية الجلوس النبوي.
وضع كفه اليمنى: قال ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٢١/١]: لا شك أن وضع الكف مع قبض الأصابع لا يتحقق حقيقة، فالمراد - والله أعلم - وضع الكف ثم قبض الأصابع بعد ذلك للإشارة، وهو المروي عن محمد، وكذا عن أبي يوسف في "الأمثالي". وقال علي القاري في رسالته "تزيين العبارة لتحقيق الإشارة": المعتمد عندنا أنه لا يعتقد يُعناه إلا عند الإشارة لاختلاف ألفاظ الحديث وأصناف العبارة، وبما ذكرنا يحصل الجمع بين الأدلة، فإن البعض يدل على أن العقد من أول وضع اليد على الفخذ، وبعضها يشير إلى أنه لا عقد أصلاً، فاختار بعضهم أنه لا يعقد، ويشير بعضهم أنه يعقد عند قصد الإشارة، ثم يرجع إلى ما كان عليه، والصحيح المختار عند جمهور أصحابنا أن يضع كفيه على فخذه، ثم عند وصوله إلى كلمة التوحيد يعقد الخنصر والبصر ويخلق الوسطى والإبهام، ويشير باليسرة رافعاًها عند النفي واضعاً عند الإثبات، ثم يستمر على ذلك؛ لأنه ثبت العقد عند ذلك بلا خلاف، ولم يوجد أمر بتغييره، فالأصل بقاء الشيء على ما هو عليه.

وقبض أصابعه كلها، وأشار بإصبعه التي تلي الإبهام، ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى.

قال محمد: وبصنيع رسول الله ﷺ نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله. فأما تسوية الخصى فلا بأس بتسويته مرة واحدة، وتركها أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

وقبض أصابعه: ظاهره العقد بدون التحليق، وثبت التحليق بروايات أخر صحيحة، فيحمل الاختلاف على اختلاف الأحوال والتوسع في الأمر، وظاهر بعض الأخبار الإشارة بدون التحليق والعقد، والمختار عند جمهور أصحابنا هو العقد والتحليق، والثاني أحسن كما حققه علي القاري في رسالته "تزيين العبارة" بعد ما أورد نبذاً من الأخبار. **بإصبعه:** وهي السبابة، زاد سفيان بن عيينة عن مسلم بإسناده المذكور، وقال: هي مذبذبة الشيطان لا يسهو أحدكم ما دام يشير بإصبعه، قال الباجي: فيه أن معنى الإشارة دفع السهو وقمع الشيطان.

قول أبي حنيفة: قال القاري في رسالته: مفهومه أن أبا يوسف مخالف لما قام عنده من الدليل، وما ثبت لديه من التعليل والله أعلم بصحته، وإن لم يكن لنا معرفة بشيئ. وفيه نظره؛ فإن من عادة محمد في هذا الكتاب، وكذا في "كتاب الآثار" أنه ينص على مأخوذه ومأخوذ أستاذه أبي حنيفة فحسب، ولا يتعرض لمسلكت أبي يوسف لا نقياً ولا إثباتاً، فلا يكون تخصيصه بذكر مذهبه ومذهب الإمام دالاً على أن أبا يوسف مخالف لهما.

وقد ذكر ابن الهمام في "فتح القدير" [٣٢١/١] والشمسي في "شرح النقاية" وغيرهما: أنه ذكر أبو يوسف في "الأمالي" مثل ما ذكر محمد، فظهر أن أصحابنا الثلاثة اتفقوا على تجويز الإشارة لثبوتها عن النبي ﷺ وأصحابه بروايات متعددة وطرق متكررة لا سبيل إلى إنكارها ولا إلى ردّها، وقد قال به غيرهم من العلماء، حتى قال ابن عبد البر: إنه لا خلاف في ذلك وإلى الله المشتكى من ضيع كثير من أصحابنا من أصحاب الفتاوى كصاحب "الخلاصة" و"البزازیة الكبرى" و"العتابية" و"الغياثية" و"الولولجية" و"عمدة المفتي" و"الظهريّة" وغيرها حيث ذكروا أن المختار هو عدم الإشارة، بل ذكر بعضهم أنها مكروهة، والذي حملهم على ذلك سكوت أئمتنا عن هذه المسألة في ظاهر الرواية، ولم يعلموا أنه قد ثبت عنهم بروايات متعددة، ولا أنه ورد في أحاديث متكررة، فالخذر والخذر من الاعتماد على قولهم في هذه المسألة مع كونه مخالفاً لما ثبت عن النبي ﷺ وأصحابه، بل وعن أئمتنا أيضاً، بل لو ثبت عن أئمتنا التصريح بالنفي وثبت عن رسول الله ﷺ وأصحابه الإثبات لكان فعل الرسول وأصحابه أحق وألزم بالقبول فكيف وقد قال به أئمتنا أيضاً.

أفضل: لقوله ﷺ: إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح بالخصى، فإن الرحمة تواجهه، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٣٧٩، والنسائي رقم: ١١٩١، وأبو داود رقم: ٩٤٥، وابن ماجه رقم: ١٠٢٧] من حديث أبي ذر.

باب التشهد في الصلاة

١٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها كانت تتشهد فتقول: التحيات الطيبات الصلوات الزاكيات لله، أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، السلام عليكم.

١٤٧ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن عبد القاري أنه سمع عمرو بن الخطاب على المنبر يعلم الناس التشهد، ويقول: قولوا: **التحيات لله، الزاكيات لله الطيبات الصلوات لله السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.**

التشهد: [هو تفعل من تشهد، سمي به لاشتغاله على النطق بالشهادة] ليس عند مالك في التشهد شيء مرفوع وإن كان غيره قد رفع ذلك، ومعلوم أنه لا يُقال بالرأي، ولما علم مالك أن التشهد لم يكن إلا توقيفاً اختار تشهد عمر؛ لأنه كان يعلمه الناس وهو على المنبر من غير تكبر، كذا في "الاستذكار" [٢٧٤، ٢٧٣/٤].

عبد الرحمن: عامل عمر على بيت المال، ذكره العجلي في ثقات التابعين، واختلف قول الواقدي فيه، قال تارة: له صحة، وقال تارة: تابعي، مات ٨٨هـ، كذا قال ابن حجر. **القاري:** بتشديد الباء نسبة إلى قارة بطن من خزيمة بن مدركة. كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٦٧/١] **التحيات:** [فسرها بعضهم بالملك وبعضهم بالبقاء وبعضهم بالسلام] عن العتيبي أن الجمع في لفظ التحيات سببه أنهم كانوا يحبون الملوك بأثنية مختلفة كقولهم: أنعم صباحاً، وعش كذا سنة، فقيل: استحقاق الأثنية كلها لله تعالى، كذا في "التنوير" [١١٣/١].

الزاكيات: قال ابن حبيب: هي صالح الأعمال. **الصلوات:** قال القاضي أبو الوليد: معناه أنها لا ينبغي أن يراد بها غير الله، وقال الرافعي: معناه الرحمة لله على العباد. **السلام:** قيل: السلام هو الله، ومعناه: الله على حفظنا، وقيل: هو جمع سلامة. **علينا:** يريد به المصلي نفسه والحاضرين من الإمام والمأمومين والملائكة.

عباد الله الصالحين: استنبط منه السبكي أن في الصلاة حقاً للعباد مع حق الله.

١٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يتشهد فيقول: بسم الله، التحيات لله، والصلوات لله، والزكيات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، شهدت أن لا إله إلا الله، وشهدت أن محمداً رسول الله.

يقول هذا في الركعتين الأوليتين، ويدعو بما بدا له إذا قضى تشهده، فإذا جلس في آخر صلاته تشهد كذلك إلا أنه يقدم التشهد ثم يدعو بما بدا له، فإذا أراد أن يسلم قال: السلام على النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. السلام عليكم عن يمينه، ثم يرد على الإمام، فإن سلم عليه أحد عن يساره رد عليه. قال محمد: التشهد الذي ذكر كله حسن، وليس يشبه تشهد عبد الله بن مسعود،

بسم الله: قد ذكر السخاوي في "المقاصد الحسنة": أن زيادة البسمة في التشهد غير صحيحة، وقد أوضحته في رسالتي "إحكام القنطرة في أحكام البسمة"، لكن لا يخفى أن سند مالك صحيح، وفيه الزيادة موجودة فيحمل على كونها أحياناً، ولا يُنكر أصل الثبوت. السلام عليك: كذا رأيته في نسخ هذا الكتاب، وذكر الزرقاني في "شرح الموطأ" برواية يحيى: "السلام على النبي" بإسقاط كاف الخطاب ولفظ "أيها".

ويدعو: [أحازه مالك في رواية ابن عمر، والمذهب كراهة الدعاء في التشهد الأول] فيه جواز الدعاء في التشهد الأول، وبه أخذ ابن دقيق العيد حيث قال: المختار أن يدعو في التشهد الأول كما في التشهد الأخير؛ لعموم الحديث: إذا تشهد أحدكم فليعوذ بالله من أربع. وتعقب بأنه ورد في الصحيح عن أبي هريرة بلفظ: إذا فرغ أحدكم من التشهد الأخير فليعوذ، وروى أحمد وابن خزيمة عن ابن مسعود: "علمني رسول الله ﷺ التشهد في أول الصلاة وآخرها، فإذا كان في وسط الصلاة نهض إذا فرغ من التشهد، وإذا كان في آخره دعا لنفسه وما شاء. وقال القاري: هذا عندنا محمول على السنن والنوافل. [فتح المغطى: ١/١٨١]

السلام: هذه زيادة، كان ابن عمر اختاره ليختتمه بالسلام على النبي وعلى الصالحين. ثم يرد: أي ينوي في سلامه للرد عليه. رد عليه: أي نواه في سلامه عن يساره. كله حسن: قد روي عن جماعة من الصحابة التشهد مرفوعاً، وموقوفاً بالفاظ مختلفة على ما بسطه الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي". فمنهم: أبو موسى الأشعري، قال: إن رسول الله ﷺ خطبنا وبين لنا سنتنا وعلمنا صلاتنا =

= فقال: إذا صليتم فكان عند القعدة فليكن من أول قول أحدكم: التحيات الطيبات الصلوات لله، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أخرجه مسلم [رقم: ٩٠٤] وأبو داود [رقم: ٩٧٢] والنسائي [رقم: ١٠٦٤] والطبراني.

ومنهم: ابن عمر، أخرجه أبو داود [رقم: ٩٧١] عنه، عن رسول الله ﷺ في التشهد: التحيات لله الصلوات الطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله - قال ابن عمر: زدت فيها "وبركاته" - السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله - قال ابن عمر: زدت فيها وحده لا شريك له - وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ورواه الدارقطني [رقم: ٦، ٣٥١/١] عن ابن أبي داود، عن نصر بن علي، عن أبيه، عن شعبة، عن أبي بشر، عن مجاهد، عنه، وقال: إسناده صحيح، وقد تابعه على رفعه ابن أبي عدي، عن شعبة، ووقفه غيرهما، ورواه البزار عن نصر بن علي، وقال: رواه غير واحد، عن ابن عمر، ولا أعلم أحداً رفعه عن شعبة غيره، وقول الدارقطني يرد عليه، وقال يحيى بن معين: كان شعبة يضعف حديث أبي بشر، عن مجاهد، وقال: ما سمع منه شيئاً، إنما رواه ابن عمر عن أبي بكر موقفاً.

ومنهم: عائشة، روى الحسن بن سفيان في "مسنده"، والبيهقي عن القاسم بن محمد، قال: علمتني عائشة قالت: هذا تشهد النبي ﷺ: التحيات لله الصلوات والطيبات إلخ، ووقفه مالك، ورجح الدارقطني في "العلل" وقفه، ورواه البيهقي من وجه آخر وفيه التسمية، وفيه محمد بن إسحاق وقد صرح بالتحديث لكن ضعفه البيهقي لمخالفته من هو أحفظ منه. ومنهم: سمرة، روى أبو داود [رقم: ٩٧٥] عنه مرفوعاً: قولوا: التحيات لله، الطيبات والصلوات، والملك لله، ثم سلموا على النبي، وسلموا على أقاربكم وأنفسكم، وإسناده ضعيف. ومنهم: علي، أخرجه الطبراني في "الأوسط" من حديث عبد الله بن عطاء عن التهدي سألت الحسين بن علي عن تشهد النبي ﷺ، فقال: سألني عن تشهد علي، فقلت: حدثني بتشهد علي عن النبي ﷺ فقال: التحيات لله والصلوات والطيبات والغادات والرائحات والزكيات والناعمات السابغات الطاهرات لله، وإسناده ضعيف، وأخرجه ابن مردويه من طريق آخر، ولم يرفعه، وفيه زيادة: "طاب فهو لله وما خبت فلغيره".

ومنهم: ابن الزبير، أخرجه الطبراني في "الكبير" و"الأوسط" من حديث ابن لبيعة، عن الحارث بن يزيد سمعت أبا البور، سمعت ابن الزبير يقول: إن تشهد رسول الله ﷺ بسم الله وبالله خير الأسماء، التحيات لله والصلوات والطيبات أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً، وأن الساعة آتية لا ريب فيها، وأن الله يبعث من في القبور، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، اللهم اغفر لي واهديني، هذا في الركعتين الأولىين. ومنهم: معاوية، أخرجه الطبراني في "الكبير" مثل تشهد ابن مسعود. ومنهم: سلمان، أخرجه الطبراني والبزار مثل تشهد ابن مسعود، وقال في آخره: =

وعندنا تشهد؛

= قلها في صلواتك، ولا ترد فيها حرفاً ولا تنقص منها حرفاً، وإسناده ضعيف. ومنهم: أبو حميد، أخرج الطبراني عنه مرفوعاً مثله، ولكن زاد بعد الطيبات: الزاكيات، وأسقط "واو" الطيبات، وإسناده ضعيف. ومنهم: ابن عباس، أخرج مسلم [رقم: ٩٠٢] والشافعي والترمذي [رقم: ٢٩٠] عنه: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن، فكان يقول: **التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله، السلام عليك أيها النبي** إلخ، وأخرجه الدارقطني [رقم: ٢، ٣٥٠/١] وابن ماجه [رقم: ٩٠٠] وابن حبان وغيرهم.

ومنهم: ابن مسعود، أخرج تشهده الأئمة الستة، ورواه أبو بكر بن مردويه في "كتاب التشهد" له من حديث أبي بكر مرفوعاً، وإسناده حسن، ومن رواية عمر مرفوعاً، وإسناده ضعيف، ومن حديث الحسين بن علي، ومن حديث طلحة بن عبيد الله وإسناده حسن، ومن حديث أنس وإسناده صحيح، ومن حديث أبي حمزة هريرة وإسناده صحيح، ومن حديث أبي سعيد وإسناده صحيح، ومن حديث الفضل بن عباس وأم سلمة وحذيفة والمطلب بن ربيعة وابن أبي أوفى، وفي أسانيدهم مقال. ومنهم: عمر، أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي ورواه الحاكم والبيهقي، وفي رواية للبيهقي في أوله: "بسم الله خير الأسماء" وهي منقطعة، وقال الدارقطني: لم يختلفوا في أن هذا موقوف على عمر، ورواه البعض عن ابن أبي أويس عن مالك مرفوعاً، وهو وهم. ومنهم: جابر، أخرج النسائي [رقم: ١١٧٥] وابن ماجه [رقم: ٩٠٢] والطبراني والحاكم كلهم من طريق أيمن عن أبي الزبير، عنه: كان رسول الله ﷺ يعلمنا التشهد كما يعلمنا السورة من القرآن: **بسم الله وبالله، التحيات لله والصلوات والطيبات، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أسأل الله الجنة وأعوذ بالله من النار،** ورجاله ثقات إلا أن أيمن أخطأ في إسناده، وخالفه الليث وهو من أوثق الناس في أبي الزبير، فقال: عن أبي الزبير عن طائوس وسعيد بن جبير عن ابن عباس، وقال حمزة بن محمد الحافظ: قوله: "عن جابر" خطأ، ولا أعلم أحداً قال في التشهد: **باسم الله وبالله** إلا أيمن، وقال الدارقطني: ليس بالقوي خالف الناس، هذا خلاصة ما ذكره ابن حجر. فهذه الشهادات المروية مرفوعة أو موقوفة كلها حسنة دالة على كون الأمر موسعاً، وقد ذكر ابن عبد البر [الاستذكار: ٢٨٢/٤] أن الاختلاف في التشهد، وفي الأذان، والإقامة، وعدد التكبير على الجنائز، وعدد التكبير في العيدين، ورفع الأيدي عند الركوع، والرفع في الصلاة، ونحو ذلك كله اختلاف في مباح، وبمثل ذلك ذكر أحمد بن عبد الحليم بن تيمية في "منهاج السنة" فليحفظ.

وعندنا تشهد: أي المختار عندنا تشهد ابن مسعود، وعند الشافعي: تشهد ابن عباس، وعند مالك: تشهد عمر، ولكل وجه توجب ترجيح ما ذهب إليه، والخلاف إنما هو في الأفضلية كما صرح به جماعة من أصحابنا، ويشير إليه كلام محمد ههنا، فما اختاره صاحب "البحر" [٥٦٧/١، ٥٦٨] من تعيين تشهد ابن مسعود وجوباً، وكون غيره مكروهاً تحريماً يخالف الدراية والرواية فلا يعول عليه.

لأنه رواه عن رسول الله ﷺ، وعليه العامة عندنا.

١٤٩ - قال محمد: أخبرنا مُحلّ بن مُحرز الضبيّ، عن شقيق بن سلمة بن وائل الأسدي، عن عبد الله بن مسعود قال: كنا إذا صلينا خلف رسول الله ﷺ قلنا: السلام على الله، ففضى رسول الله ﷺ صلاته ذات يوم ثم أقبل علينا،
أي في يوم من الأيام

لأنه رواه إلخ: هذا الوجه إما يستقيم بالنسبة إلى ما رواه مالك من تشهد ابن عمر وعمر وعائشة موقوفاً وإلا فقد روى غير ابن مسعود أيضاً تشهداً عن النبي ﷺ كما مرّ بسطه، وهناك وجه آخر ترجّح تشهد ابن مسعود على غيره. منها: أن حديثه أصح كما قال الترمذي [رقم: ٢٨٩]: هو أصح حديث روي في التشهد، وقال البزار: أصح حديث عندي في التشهد حديث ابن مسعود، روي عن نيف وعشرين وجهاً، ولا يعلم روي عن رسول الله ﷺ أثبت منه، ولا أصح إسناداً ولا أشهر رجالاً، ولا أشد تضافاً بكثرة الأسانيد. وقال مسلم: إنما اجتمع الناس على تشهد ابن مسعود؛ لأن أصحابه لا يخالف بعضهم بعضاً، وغيره قد اختلف أصحابه، وقال محمد بن يحيى الذهلي: حديث ابن مسعود أصح ما روي في التشهد، وروى الطبراني في "الكبير" عن بريدة بن الحصيب قال: ما سمعت أحسن من تشهد ابن مسعود، كذا ذكره الحافظ ابن حجر. [فتح الباري: ٤٠٨/٢]

ومنها: أن الأئمة الستة اتفقوا على تخريجهم لفظاً ومعنى، وهو نادر، وتشهد ابن عباس من أفراد مسلم، وغيره في غيرهما، ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ٤٩٤/١] ومنها: أن فيه تأكيد التعليم كما أخرجه أبو حنيفة عن القاسم قال: أخذ علقمة بيدي، فحدثني أن ابن مسعود أخذ بيده، وأن رسول الله ﷺ أخذ بيده وعلمه التشهد، وليس ذلك في غيره، ذكره ابن الهمام [فتح القدير: ٣٢٣/١]. ومنها: أن فيه زيادة الواو وهي لتحديد الكلام، بخلاف تشهد ابن عباس ذكره صاحب "الهداية" [٢١٢/١] وغيره. ومنها: ما ذكره الزيلعي وابن الهمام وابن حجر أن الترمذي أخرج بسنده عن خصيف أنه رأى النبي ﷺ في المنام، فقال: يا رسول الله! إن الناس قد اختلفوا في التشهد، فقال: عليك بتشهد ابن مسعود. ومنها: أنه قد وافقه جمع من الصحابة دون غيره.

وعليه العامة: قال الترمذي: وعليه أكثر أهل العلم. الأسدي: نسبة إلى أسد - بفتحين - اسم عدة قبائل.

كنا إذا صلينا إلخ: فيه دليل على أن أول ما فرضت الصلاة لم يكن التشهد مشروعاً فيها لا فرضاً ولا سنة، يؤخذ ذلك من قوله: كنا إذا صلينا إلخ، فدل على أنهم بقوا زماناً كذلك إلى اليوم الذي سمع النبي ﷺ فنهاهم وأمرهم بالتحيات لله والصلوات إلخ، وفيه دليل على أن ما كان من زيادة ذكر أو دعاء في الصلاة لا يفسدها؛ لأن النبي ﷺ لم يأمرهم بإعادة الصلاة التي تقدّمت، كذا في "هجة النفوس شرح مختصر البخاري" لابن أبي جرة.

على الله: وفي رواية البخاري ومسلم وغيرهما: السلام على الله قبل عباده، والسلام على جبريل وميكائيل، السلام على فلان أي على ملك من الملائكة أو نبي من الأنبياء، كذا في "المرقاة" [٥٧٧/٢].

فقال: لا تقولوا: السلام على الله، فإن الله هو السلام، ولكن قولوا: التحياتُ لله ^{في نسخة: فأنه} والصلواتُ والطيباتُ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين، أشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

لا تقولوا: كان الصحابة يسمون في القعود على الله وعلى الملائكة فنهاهم من التسليم على الله، وأما السلام على الملائكة: فلم ينكر عليهم بل أرشدهم إلى ما يعم المذكورين وغيرهم بقوله: **وعلى عباد الله الصالحين**، وقال: إذا قلمتموها أصابت كل عبد صالح في السماء والأرض، وهذا من جوامع الكلم، كذا في "التوضيح شرح صحيح البخاري" للسيوطي [٧٩٢/٢]. **هو السلام:** [أي هو الذي يعطي السلامة لعباده، فأني يدعى له] بقي ههنا بحث، وهو أنه لم تفهم عن أن يقولوا: السلام على الله من عباده، ثم أمرهم أن يقولوا: التحيات؟ والانفصال عنه أن السلام هو الأمان، وليس على الله خوف من أحد فنهاهم؛ لأنه تعالى يُطلب منه الأمان وهو الذي يؤمن، كذا في "بجحة النفوس". **قولوا:** الأمر فيه للوجوب كما قاله ابن ملك، فينجبر بسجود السهرو، وكذا القعود الأول واجب، وأما الأخير: ففرض عندنا، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٥٧٧/٢].

السلام عليك إلخ: ورد في بعض طرق حديث ابن مسعود ما يقتضي المغايرة بين زمانه ﷺ وما بعده في الخطاب، ففي "الاستبذان" من صحيح البخاري [٦٢٦٥] من طريق أبي معمر عنه بعد أن ساق حديث التشهد، قال: وهو بين ظهرانينا فلما قبض قلنا: السلام - يعني - على النبي، وأخرج أبو عوانة في "صحيحه"، وأبو نعيم والبيهقي من طرق متعددة بلفظ: فلما قبض قلنا: السلام على النبي، وكذلك رواه أبو بكر بن أبي شيبة، قال السبكي في "شرح المنهاج" بعد أن ساقه مسنداً إلى أبي عوانة وحده: إن صح عن الصحابة هذا دل على أن الخطاب في السلام بعد رسول الله ﷺ غير واجب. قلت: قد صح بلا ريب، وقد وجدت له متابعا قوياً، قال عبد الرزاق: أخبرنا ابن جريج أخبرني عطاء أن الصحابة كانوا يقولون والنبي ﷺ حي: السلام عليك أيها النبي، فلما مات قالوا: السلام على النبي، وإسناده صحيح، وأما ما روى سعيد بن منصور من طريق أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود، عن أبيه أن النبي ﷺ علمهم التشهد فذكره، قال: فقال ابن عباس: إنما كنا نقول: السلام عليك أيها النبي إذا كان حياً، فقال ابن مسعود: هكذا علمناه، وهكذا نعلم، فظاهره أن ابن عباس قاله بحثاً، وأن ابن مسعود لم يرجع إليه، لكن رواية أبي معمر أصح؛ لأن أبا عبيدة لم يسمع من أبيه، والإسناد إليه مع ذلك ضعيف، كذا في "فتح الباري" [٤٠٦/٢].

وأشهد أن محمداً: قال الرافعي: المنقول أن النبي ﷺ كان يقول في تشهده: أشهد أني رسول الله، ولا أصل لذلك، بل ألفاظ التشهد متواترة عنه ﷺ، كان يقول: **أشهد أن محمداً رسول الله أو عبده ورسوله**، كذا في "التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الشرح الكبير" لابن حجر رحمه الله.

قال محمد: كان عبد الله بن مسعود رضي الله عنه يكره أن يُزاد فيه حرف أو ينقص منه حرف.

باب السنة في السجود

١٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان إذا سجد وضع كفيه على الذي يَضَعُ جَبْهَتَهُ عليه، قال: ورأيتُهُ في برد شديد وإنه لِيُخْرِجُ كَفَّيْهِ مِنْ بُرُوسِهِ حَتَّى يَضَعَهُمَا عَلَى الْحَصَى.

١٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من وضع جبهته بالأرض فَلْيَضَعْ كَفَّيْهِ، ثُمَّ إِذَا رَفَعَ جَبْهَتَهُ فَلْيَرْفَعْ كَفَّيْهِ، فَإِنَّ الْيَدَيْنِ تَسْجُدَانِ ^{أي أرادته} كَمَا فِي نَسَخَةِ فِي الْأَرْضِ يَسْجُدُ الْوُجْهَ.

يكره أن يُزاد: لأنه تلقاه من في رسول الله ﷺ وعلمه كما كان يعلم السورة من القرآن، فأحب أن لا يُزاد فيه ولا ينقص، وقد أخرج الطحاوي عن المسيب بن رافع أنه سمع عبد الله بن مسعود رجلاً يقول في التشهد: بسم الله، التحيات لله، فقال له: أ تَأْكُلُ؟ وأخرج أيضاً عن الربيع بن خيثم، أنه لقي علقمة فقال: إنه قد بدا لي أن أزيد في التشهد "ومغفرته"، فقال علقمة: تنتهي إلى ما علمناه، وأخرج عن أبي إسحاق قال: أتيت أبا الأسود فقلت: إن أبا الأحوص قد زاد "والمباركات"، قال: فأتته، فقل له: إن الأسود ينهك ويقول لك: إن علقمة بن قيس يعلمهن من عبد الله كما يتعلم السورة من القرآن عدّهن عبد الله في يده. [شرح معاني الآثار: ١٧٠/١]

أو ينقص: هذا ينافي ما روي أنه كان يقول بعد وفاة النبي ﷺ: "السلام على النبي"، وكذا روي عن غيره كما بسطه ابن حجر في "فتح الباري" [٤٠٦/٢] ولعله كره نقصاناً يخلّ بالمعنى لا مطلقاً.

على الذي: أي على المكان الذي يضع جبهته عليه يعني بقربه. **برنسه:** البرنس كل ثوب رأسه منه ملتزق به من دراعة أوجبة أو مِطْر أو غيره، كذا في "النهاية" [١٢٢/١]. **فإن اليدين:** فيه إشارة إلى أنه يستحب أن يستقبل بأصابعه القبلة، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٥٧٤/٢]. **تسجدان:** يشير إلى قوله ﷺ: إذا سجد العبد سجد معه سبعة أرباب: وجهه وكفاه وركبناه وقدماه، أخرجه أبو داود [رقم: ٨٩١] والترمذي [رقم: ٢٧٢] والنسائي [رقم: ١٠٩٩] وابن ماجه [رقم: ٨٨٥] وأبو نعيم وابن حبان وغيرهم من حديث عباس، وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٣/١] عن سعد مرفوعاً: أمر العبد أن يسجد على سبعة أرباب: وجهه وكفيه وركبتيه وقدميه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينبغي للرجل إذا وضع جبهته ساجداً أن يضع كفيه بهذا ^{أي قصده مريداً للسجدة} ^{قبل وضع الجبهة} أذنيه ويجمع أصابعه نحو القبلة ولا يفتحها، فإذا رفع رأسه رفعهما مع ذلك، فأما من أصابه بردٌ يؤذي، وجعل يديه على الأرض من تحت كساءٍ أو ثوبٍ فلا بأس بذلك، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الجلوس في الصلاة

١٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه صلى إلى جنبه رجل، فلما جلس الرجل ترَبَّع وثَّني رجله،.....

بخذاء أذنيه: كل من ذهب إلى أن الرفع في افتتاح الصلاة إلى المنكبين جعل وضع اليدين في السجود حيال المنكبين، وقد ثبت فيما تقدم تصحيح قول من ذهب في الرفع في الافتتاح إلى حيال الأذنين، فتحقق بذلك أيضاً قول من ذهب في وضع اليدين في السجود بحال الأذنين، وهو قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف، كذا في "شرح معاني الآثار" للطحاوي [١٦٤/١] **أذنيه:** هكذا روي عن النبي ﷺ أنه وضع وجهه بين كفيه من حديث وائل، أخرجه مسلم [رقم: ٨٩٦] وأبو داود [رقم: ٧٢٣] وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبه والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٦٥]، ومن حديث البراء أخرجه الترمذي [رقم: ٢٧٠] وأخرج البخاري وأبو داود [رقم: ٧٣٤] والترمذي من حديث أبي حميد الساعدي أن النبي ﷺ وضع اليدين حذو المنكبين، وبه أخذ الشافعي ومن تبعه، وقال ابن الهمام في "فتح القدير": لو قال قائل: إن السنة أن يفعل أيهما تسير جمعاً للمرويات بناء على أنه ﷺ كان يفعل هذا أحياناً وهذا أحياناً إلا أن بين الكفين أفضل؛ لأن فيه من تخليص المخافة المسنونة ما ليس في الآخر كان حسناً، وأقره تلميذه ابن أمير حاج في "الحلبة".

ويجمع أصابعه: لما أخرجه ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ١٩٢٠، ٢٤٧/٥] عن وائل: أنه ﷺ كان إذا سجد ضم أصابعه. **مع ذلك:** أي بدون زيادة التأخير، وإلا فرغ اليدين بعد رفع الجبهة. **من أصابه برد:** يشير إلى أن ما اختاره ابن عمر من إخراج اليدين عن الرنس في البرد الشديد ليس مما لا بد منه.

رجل: لعله هو ابنه عبد الله على ما في الرواية الآتية، فقد أخرجه البخاري [رقم: ٨٢٧] أنه كان يرى أباه يتربع في الصلاة، الحديث، وفي آخره: فقلت: إنك تفعل ذلك؟ فقال: إن رجلي لا تحملي، وكذلك أخرجه أبو داود والنسائي. **وثني:** أي عطف إحداهما إلى الأخرى.

فلما انصرف ابنُ عمر عاب ذلك عليه، قال الرجل: فإنك تفعله؟ قال: إني أشتكي.

١٥٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أنه كان يرى أباه يترَّبَع في الصلاة إذا جلس، قال: ففعلته وأنا يومئذ حديثُ ^{للتشهد أي عبد الله أي التربع} السنِّ فنهاني أبي، فقال: إنها ليست بسنة الصلاة، وإنما سنة الصلاة أن تنصب رجلك ^{عن التربع} اليمنى وتثني رجلك اليسرى. ^{يفتح المشاة أي تعطفها}
قال محمد: وبهذا نأخذ،

عاب: فيه: أن التربع لا يجوز للحائس في صلاته من الرجال إذا كانوا أصحاء، واختلف فيه للنساء، وفيه دليل على أن من لم يقدر على الإتيان بسنة الصلاة أو فريضة جاء بما يقدر عليه منها ما يناسبها، كذا في "الاستذكار" [٤٧٩/٤]. إني أشتكي: قال الباجي: لأنه كان قد دفع بخير فلم تعد رجلاه على ما كانت عليه.
عن: في رواية معن وغيره، عن مالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عبد الله، فكأن عبد الرحمن سمعه من أبيه عنه، ثم لقيه أو سمعه من معه، ذكره الحافظ. [فتح الباري: ٣٩٥/٢] عبد الله بن عبد الله بتكبير الالسين، وهو عبد الله بن عبد الله بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي، أبو عبد الرحمن المدني تابعي ثقة باتفاق، وكان وصي أبيه، مات بالمدينة ١٠٥هـ، روى له الجماعة ما عدا ابن ماجه، كذا في "ضياء الساري"، وقد وجد في كثير من نسخ هذا الكتاب: عن عبيد الله بن عبد الله. يرى أباه: وهو عبد الله بن عمر بن الخطاب.
فقال: وفي رواية: وقال، وفي رواية: قال. وإنما سنة: هذه الصيغة حكمها الرفع.

وتثني إلخ: لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها: هل يجلس فوقها أو يجلس على وركه؟ ووقع في "الموطأ" عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهـم الجلوس في التشهد، فنصب رجله اليمنى وثني اليسرى وجلس على وركه اليسرى، ولم يجلس على قدمه، ثم قال: أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر، وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك، فتبين من رواية القاسم ما أجمل في رواية ابنه، كذا في "فتح الباري" [٣٩٦/٢]. وبهذا نأخذ: حمل أثر ابن عمر على نصب اليمنى والقعود على اليسرى بعد ثنيها وفرشها كما هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه في جميع القعدات، وأقول: فيه نظر، فإن أثر ابن عمر هذا الذي رواه ههنا يحمل لا يكشف المقصود؛ لأن ثني الرجل اليسرى عام من أن يجلس عليها أو يجلس على الورك، وقد أوضحه ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٤/١] عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهـم الجلوس، فنصب اليمنى وثني رجله اليسرى وجلس على وركه اليسرى، ولم يجلس على قدميه، ثم قال: أراي هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وقال: إن أباه كان يفعل ذلك. =

وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.....

= وكذا أخرجه مالك في "الموطأ" عن يحيى، فهذا يدلّ على أن ثني الرجل المذكور في رواية عبد الرحمن بن القاسم، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر محمول على عطفها من غير جلوس عليها، بل على وركه، وهذا هو التورك المسنون عند الشافعية، فإذا أثر المذكور هنا صار شاهداً للمذهب الشافعية لا للمذهبن، وعليه حملوه شراح "الموطأ"، وجعلوه شاهداً للمذهب مالك وهو التورك في جميع القعدات، وكذا حمله الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٦٥/١] حيث قال بعد إخراج أثر القاسم بن محمد وأثر عبد الله بن عبد الله: فذهب قوم إلى أن القعود في الصلاة كلّها أن ينصب رجله اليميني ويثني اليسرى، ويقعد بالأرض، واحتجوا في ذلك بما وصفه يحيى ابن سعيد في حديثه من القعود، ويقول عبد الله بن عمر في حديث عبد الرحمن: إن ذلك سنة الصلاة، إلا أن يقال: قد روى النسائي [رقم: ١١٥٧، ١١٥٨] عن يحيى، عن القاسم بن محمد، عن عبد الله بن عبد الله بن عمر، عن أبيه أنه قال: من سنة الصلاة أن تضجع رجلك اليسرى وتنصب اليميني.

وفي رواية له بالطريق المذكور من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليميني، واستقبله بأصابعها القبلة، والجلوس على اليسرى، فهذا يكشف لك أن المراد بالثني في رواية مالك وغيره المختصرة هو عطفها، والجلوس عليها، وأما ما أراه القاسم يحيى من صفة القعود، وأسنده عن عبد الله بن عبد الله بن عمر أن أباه كان يفعل ذلك، فهو محمول على الهيئة التي كان ابن عمر يقعد عليها بسبب العلة، وعدم حمل رجله القعدة المسنونة، لكن يبقى حينئذ أنه يخالف ما ورد في رواية مالك وغيره أن القعود الذي كان ابن عمر يتركبه لأجل العلة هو التربع، وهو مستعمل في معنيين: أحدهما: أن يخالف بين رجله يفضع رجله اليميني تحت ركبته اليسرى ورجله اليسرى تحت ركبته اليميني. والثاني: أن يثني رجله في جانب واحد فتكون رجله اليسرى تحت فخذه وساقه اليميني، ويثني رجله اليميني فتكون عند أليته اليميني، كذا ذكره الباجي في "شرح الموطأ"، وقال: يشبه أن يكون هذه أي الأخيرة هي التي عاها ابن عمر على رجل تربع، وما أراه القاسم يحيى فيه نصب اليميني فهو ليس بتربع، بأي معنى أخذ فلا يمكن حمله على قعود ابن عمر لليلة.

قول أبي حنيفة: وبه قال ابن المبارك والثوري وأهل الكوفة ذكره الترمذي، وذكر ابن عبد البر أنه مذهب حسن ابن حي، وكذلك قال الشافعي في الجلوسة الوسطى، وقال في الأخيرة: إنه إذا قعد في الرابعة أطاق رجله جميعاً فأخرجهما من وركه اليميني وأفضى بمقعده إلى الأرض، وأضجع اليسرى ونصب اليميني، وقال أحمد كما قال الشافعي إلا في جلسة الصبح. وحجتهم في ذلك ما رواه الجماعة [البخاري رقم: ٨٢٨، والترمذي رقم: ٣٠٤، وأبو داود رقم: ٧٣٠، وابن ماجه رقم: ١٠٦١] إلا مسلماً من حديث أبي حميد في وصفه صلاة رسول الله ﷺ قال: فإذا جلس، جلس على رجله اليسرى ونصب اليميني، وإذا جلس في الركعة الأخيرة أحر رجله اليسرى وقعد على شقه متوركاً، ثم سلم، وحمل أصحابنا هذا على العذر، وعلى بيان الجواز، وهو حمل يحتاج إلى دليل، =

وكان مالك بن أنس يأخذ بذلك في الركعتين الأوليين، وأما في الرابعة فإنه كان يقول: **يفضي الرجل بأليتيه إلى الأرض، ويجعل رجله إلى الجانب الأيمن.**

١٥٤ - أخبرنا مالك أخبرنا صدقة بن يسار، عن المغيرة بن حكيم

= ومال الطحاوي إلى تضعيفه، وتعقبه البيهقي وغيره في ذلك بما لا يزيد عليه. وذكر قاسم بن قطلوبغا في رسالته "الأموس في كيفية الجلوس" في إثبات مذهب الحنفية أحاديث: كحديث عائشة: كان رسول الله ﷺ يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى، وحديث وائل: صليت خلف رسول الله ﷺ فلما قعد وتشهد فرش رجله اليسرى، أخرجه سعيد بن منصور، وحديث المسوي صلاته أنه قال له رسول الله ﷺ: **فإذا جلست فاجلس على فخذك اليسرى**، أخرجه أحمد وأبو داود، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما من سنة الصلاة إلخ، ولا يخفى على الفطن أن هذه الأخبار وأمثالها بعضها لا تدل على مذهبن صريحاً بل يحتمله وغيره، وما كان منها دالاً صريحاً لا يدل على كونه في جميع القعدات على ما هو المدعى. وأخرج الطحاوي عن وائل: صليت خلف رسول الله ﷺ فقلت: لأحفظن صلاة رسول الله ﷺ قال: فلما قعد للتشهد فرش رجله اليسرى ووضع كفه اليسرى على فخذه اليسرى ووضع مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، ثم عقد أصابعه وجعل حلقة الإبهام والوسطى، ثم جعل يدعو بالأخرى، قال الطحاوي في قول وائل: ثم عقد أصابعه يدعو دليل على أنه كان في آخر الصلاة. [شرح معاني الآثار: ١/١٦٦] وهذا يقضي منه العجب، فإن معنى يدعو بالأخرى: يشير بالإصبع الأخرى أي السبابة لا الدعاء الذي يكون في آخر الصلاة، فليس فيه دليل على ما ذكره، والإنصاف أنه لم يوجد حديث يدل صريحاً على استئان الجلوس على الرجل اليسرى في القعدة الأخيرة، وحديث أبي حميد مفصل فليحمل المبهم على المفصل.

وكان مالك: هذا الذي نسبته قد نسبته غيره إلى الشافعي وأصحابه، وأما مذهب مالك: فالذي رأيته في كتب أصحابه المعتمدة كـ"استذكار ابن عبد البر" [٢٦٤/٤] و"شرح الزرقاني" [٢٦٦/١] و"رسالة ابن أبي زيد" وغيرها هو التورك في جميع القعدات، وذكروا في استناده أثر ابن عمر المذكور بحمله على التورك، فلعل محمداً اطلع على أن مذهب مالك هو التفصيل، وهو أعلم منا، وإن لم نجد في موضع من المواضع لا في كتب أصحابنا، ولا في كتب المالكية، ولا في كتب الشافعية، فإن الكل يذكرون أن التفصيل مذهب الشافعي، ومذهب مالك التورك مطلقاً، ومذهب أصحابنا الافتراض مطلقاً. **يفضي:** أي يمس أليته اليسرى بالأرض.

صدقة بن يسار: قال عبد الله بن أحمد عن أبيه: هو ثقة من الثقات، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح، وقال الآجري عن أبي داود: ثقة، قلت: من أهل مكة؟ قال: من أهل الجزيرة، سكن مكة، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٣٩٩، ٥٤٤/٢]. **المغيرة بن حكيم:** روى عن أبي هريرة وابن عمر، وعنه نافع وابن جريح وجريز بن حازم، ثقة، كذا في "الكاشف" للذهبي [رقم: ٥٦٠، ١٥٠/٣].

قال: رأيتُ ابنَ عمرَ يجلسُ على عَقْبِيهِ بين السجدين في الصلاة، فذكرتُ له فقال: إنَّما فعلته منذ اشتكيت.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يجلس على عقبه بين السجدين، ولكنه يجلس بينهما كجلوسه في صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

عقبه: بفتح العين وكسر القاف ويفتح عين وكسرهما مع سكون القاف: مؤخر القدم إلى موضع الشراك، كذا في "جمع البحار". **فذكرت له:** أي ذكرت لابن عمر ذلك الجلوس مستفسرا عن حقيقة الأمر.

منذ اشتكيت: [المعنى أنه خلاف السنة إلا أني فعلته لعذر] كره الإقعاء في الصلاة مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم، وبه قال أحمد وإسحاق وأبو عبيد إلا أن أبا عبيد قال: الإقعاء جلوس الرجل على أليته، ناصبا فتحذيه مثل إقعاء الكلب والسبع، وهذا إقعاء يجمع عليه لا يختلف فيه. وأما الذين أجازوا رجوع المصلي على عقبه وجلوسه على صدور قديمه بين السجدين فجماعة، قال طاوس: رأيت العبادة يُعْمَدون: ابن عمر، وابن عباس، وابن الزبير. قال أبو عمر: أما ابن عمر فقد ثبت عنه أنه لم يفعل ذلك إلا أنه كان اشتكى، وأن رجليه كانت لا تحملاه، وقد قال: إن ذلك ليس سنة الصلاة، وكفى بهذا، وأما ابن عباس، فذكر عبد الرزاق عن معمر، عن ابن طاوس، عن أبيه أنه رأى ابن عمر وابن الزبير وابن عباس يعمدون، وذكر أبو داود: حدثنا يحيى بن معين، حدثنا حجاج بن محمد، عن ابن جريج، أخبرني أبو الزبير أنه سمع طاوساً يقول: قلنا لابن عباس في الإقعاء بين السجدين قال: هي السنة، فقلنا: إننا لنراه جفاء بالرجل، فقال ابن عباس: هي السنة سنة نبيك، كذا في "الاستذكار" [٢٦٩/٤ - ٢٧١].

كجلوسه في صلاته: أي الافتراش والجلوس على اليسرى كما في حديث أبي حميد في صفة صلاة رسول الله ﷺ، ثم كان يهوي إلى الأرض فيحامي ثم يرفع رأسه، ويشي رجله اليسرى، فيعتمد عليها، متفق عليه، وعن ميمونة كان رسول الله ﷺ إذا سجد أهوى يديه وإذا قعد اطمأن على فخذيه اليسرى، أخرجه النسائي [رقم: ١١٤٧]، كذا ذكره قاسم بن قطلوبغا في "الأسوس في كيفية الجلوس".

قول أبي حنيفة: وبه قال الشافعي وأحمد ومالك وقنادة، وهو مذهب ابن عمر وعلي وأبي هريرة، وجوزة عطاء وطاوس وابن أبي مليكة ونافع والعبادة، كذا نقل العيني عن ابن تيمية، وقد روى الترمذي [رقم: ٢٨٢] وابن ماجه [رقم: ٨٩٤] عن علي مرفوعاً: **خُيَ أن يُقْعِيَ الرجل في صلاته**، وأخرج مسلم [رقم: ١١٠] من حديث عائشة مرفوعاً: **كان ينهى عن عُقْبَةِ الشيطان**، وأخرج أحمد [رقم: ٨٠٩١، ٣١١/٢] والبيهقي عن أبي هريرة: "ثماني رسول الله ﷺ عن نقرة كنفرة الديك، والثفات كالثفات الثعلب، وإقعاء كإقعاء الكلب"، وروى ابن ماجه [رقم: ٨٩٦] عن أنس مرفوعاً: **إذا رفعت رأسك من السجود فلا تُقْعِ كما يُقْعِي الكلب**. ويعارض هذه الأخبار =

باب صلاة القاعد

١٥٥ - **أخبرنا مالك**، حدثنا الزهري، عن السائب بن يزيد، عن المطلب بن أبي وداعة السهمي، عن حفصة زوج النبي ﷺ قالت: ما رأيتُ النبي ﷺ يصلي في سُبْحته قاعداً قطُّ حتى كان قبل وفاته بعام، فكان يصلي في سُبْحته قاعداً ويقرأ بالسورة ويرتلها حتى تكون أطول من أطول منها.

يقراها بتمهل وترسل إذا قرئت بلا ترتيل

= ما أخرجه مسلم [رقم: ١١٩٨] والترمذي [رقم: ٢٨٣] وغيرهما عن ابن عباس: أن الإقعاء بين السجدين سنة النبي ﷺ. واختلف العلماء في ذلك فمنهم من قال: حديث ابن عباس منسوخ، وردّه النووي بأنه غلط فاحش لعدم تعدّد الجمع، ولا تاريخ، فكيف يصح النسخ؟ ومنهم من سلك مسلك الجمع، وقالوا: الإقعاء على نوعين: أحدهما: مستحب، وهو أن يضع اليدين على عقبه وركبته على الأرض، وهو الذي روى مسلم عن ابن عباس. والثاني: أن يضع أليتيه ويديه على الأرض وينصب ساقيه، وهو إقعاء الكلب المنهي عنه، كذا ذكره النووي، واختاره ابن الهمام وغيره من أصحابنا.

ولا يخفى على الفطن أن أثر ابن عمر الذي أخرجه محمد صريح في نهي الإقعاء بالمعنى الثاني أيضاً، ولذلك نص محمد بعده على أنه لا ينبغي، والقول الفصيل في هذا المقام أن الإقعاء بالمعنى الأول لا خلاف في كراهتها، وبالمعنى الثاني يختلف فيه بين الصحابة، فأثبت ابن عباس كونه سنة ونفاه ابن عمر، والذي يظهر أن الجلوس بين السجدين بالافتراش عزيمه، والإقعاء فيه بالمعنى الثاني رخصة، قد ظنها ابن عباس سنة، وقد أخذ أكثر العلماء في هذا البحث بما دل عليه أثر ابن عمر من العزيمة، وللتفصيل موضع آخر من تاليفي المبسوطه.

السائب: آخر من مات بالمدينة من الصحابة سنة إحدى وتسعين أو قبلها، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٩٥/١] وغيره. **المطلب**: هو أبو عبد الله السهمي، صحابي أسلم يوم الفتح، ونزل بالمدينة، ومات بها وأمّه أروى بنت الحارث بن عبد المطلب بنت عم النبي ﷺ. كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٩٥/١]

وداعة: يفتح الواو والدال، اسمه الحارث بن صبرة بن سعيد بالتصغير. **حفصة**: بنت عمر بن الخطاب تزوجها رسول الله ﷺ سنة ثلاث من الهجرة عند أكثرهم، وقال أبو عبيدة: سنة اثنتين، وتوفيت سنة إحدى وأربعين، وقيل: سبع وعشرين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٣٣٣، ٣٧٢٢/٤، ٣٧٣]. **سبحته**: بضم السين وسكون الباء الموحدة، سميت النافلة بذلك لاشتغالها على التسييح. **قاعداً**: بل قام حتى تورث قدماء. **بعام**: هذا الحديث رواه مسلم [رقم: ١٧١٢] والترمذي [رقم: ٣٧٣] وقالوا: بعام واحد أو اثنين بالشك.

١٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا إسماعيل بن محمد بن سعد بن أبي وقاص، عن مولى لعبد الله بن عمرو بن العاص، عن عبد الله بن عمرو أن رسول الله ﷺ قال: صلاة أحدكم وهو قاعد مثل نصف صلاته وهو قائم.

١٥٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزُّهري، أن عبد الله بن عمرو قال: لما قَدِمْنَا المدينة نالنا وباءٌ من وَعَكْهَا شديدٌ، فخرج رسول الله ﷺ على الناس وهم يُصَلُّون في أيٍّ أخذنا ووصل إلينا، فسُبِّحَتْهُمْ قَعُودًا فقال: صلاة القاعد على نصف صلاة القائم. يعني نالناهم

إسماعيل: ثقة حجة، روى له الخمسة، مات ١٣٤هـ، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٩٣/١]
مثل نصف صلاته: إلا النبي ﷺ، فإن صلاته قاعدًا لا ينقص أجراها عن صلاته قائمًا؛ لحديث عبد الله بن عمرو المروي في صحيح مسلم [رقم: ١٧١٥] وأبي داود [رقم: ٩٥٠] والنسائي [رقم: ١٦٩٥] قال: بلغني أن النبي ﷺ قال: صلاة الرجل قاعدًا نصف أجر الصلاة، فأثبته فوجدته يصلي جالسًا، فوضعت يدي على رأسي، فقال: مالك يا عبد الله؟ فأخبرته فقال: أجل، ولكني لست كأحد منكم، وقد عدَّ الشافعية هذه المسألة من خصائصه، كذا في "إرشاد الساري" [٣٠٤/٢] قال ابن عبد البر: لما في القيام من المشقة أو لما شاء الله أن يفضّل به، والمراد صلاة النافلة؛ لأن الفرض إن أطاق القيام فقعد فصلاته باطلة عند الجميع، وإن عجز عنه ففرضه الجلوس اتفاقًا فليس القائم بأفضل منه. [الاستذكار: ٤٠٨/٥]

أن عبد الله: قال ابن عبد البر: هو منقطع؛ لأن الزهري ولد سنة ثمان وخمسين، وابن عمرو مات بعد الستين فلم يلقه. **وباء:** بالمد سرعة الموت وكثرته في الناس. **وعكها:** بفتح الواو وسكون العين، قال أهل اللغة: الوعك لا يكون إلا من الحمى دون سائر الأمراض، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٩٤/١]

صلاة القاعد: قد علّم أن هذا محمول عند الأكثر على النافلة، ولا يلزم منه أن لا تزد صورتهما التي ذكرها الخطابي، وهي أن يُحمل الحديث على مريض مفترض يمكنه القيام بمشقة، فجعل أجر القاعد على النصف ترغيبًا له في القيام مع جواز قعوده، ويشهد له ما رواه أحمد [رقم: ١٢٤١٨، ١٣٦/٣] من طريق ابن جريج عن ابن شهاب، عن أنس: قدم النبي ﷺ المدينة وهي محمّة فحمّ الناس، فدخل المسجد، والناس يصلون من قعود، فقال رسول الله ﷺ: صلاة القاعد نصف صلاة القائم، ورجاله ثقات، وله متابع في النسائي من وجه آخر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٩٤/١]

١٥٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن أنس بن مالك أن رسول الله ﷺ ركب فرساً فصُرِعَ عنه فجَحَشَ شَقَّهُ الأيمن، فصَلَّى صلاةً من الصلوات وهو جالس، فصلينا جلوساً، فلما انصرف قال:

عن أنس: قال ابن عبد البر: لم تختلف رواية "الموطأ" في سنده، ورواه سويد بن سعيد عن مالك، عن الزهري، عن الأعرج، عن أبي هريرة، وهو خطأ لم يتابعه عليه أحد. [شرح الزرقاني: ٣٨٨/١] ركب فرساً: قال ابن حجر: أفاد ابن حبان أن هذه القصة كانت في ذي الحجة سنة خمس من الهجرة. [فتح الباري: ٢/٢٣١]

فصرع: بضم الصاد وكسر الراء أي سقط من الفرس، وفي أبي داود [رقم: ٦٠٢] وابن خزيمة بسند صحيح عن جابر ركب ﷺ فرساً فصصره على جذع نخلة. فجَحَشَ: بضم الجيم ثم حاء مهملة مكسورة أي خُدَشَ قاله النووي، وقال ابن عبد البر: الجَحَشُ فوق الخدش، وقال الرافعي: يقال: جَحَشَ فهو مجحوش إذا أصابه مثل الخدش أو أكثر وانسحب جلده، وكانت قدمه انفكت من السرعة كما في رواية بشر بن الفضل عن حميد، عن أنس، عن الإسماعيلي، قال ابن حجر: ولا ينافي ما هنا لاحتمال وقوع الأمرين، قال: وأخرج عبد الرزاق الحديث عن الزهري قال: فجَحَشَ ساقه الأيمن، فزعم بعضهم أنها مصحفة من شقه، وليس كذلك لموافقة رواية حميد لها، وأما مفسرة لَحَلَّ الخدش، كذا في "التنوير" [١٥٥/١]. فصلى صلاة: [في أبي داود وابن خزيمة الجزم بأنها فرض] لم أقف على تعيينها إلا أن في حديث أنس: "فصلّى بنا يومئذ" فكأنها ثمانية، الظهر أو العصر، كذا في "الفتح" [٢/٢٣٣].

فصلينا جلوساً: قد روى البخاري في "صحيحه" [رقم: ٣٧٨] حديث أنس من رواية حميد الطويل عنه مخالفاً لرواية الزهري عنه، ولفظه: أن رسول الله ﷺ سقط عن فرسه، فجحشست ساقه أو كتفه، وآلى من نسائه شهراً، فجلس في مشربة له فأتاه أصحابه يعودونه، فصلّى بهم جالسا وهم قيام فلما سلم، قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، الحديث، ذكره في أوائل الصلاة في "باب الصلاة على السطوح"، وتكلف القرطبي في "شرح صحيح مسلم" الجمع، فقال: يحتمل أن يكون البعض صلوا قياماً، والبعض جلوساً، فأخبر أنس بالحالتين، وهذا مع ما فيه من التعسف ليس في شيء من الروايات ما يساعده.

وقد ظهر لي فيه وجهان: أحدهما: أنهم صلوا خلفه قياماً، فلما شعر بهم رسول الله ﷺ أمرهم بالجلوس فجلسوا، فأخبر أنس بكل منهما، يدل عليه حديث عائشة أخرجه عن هشام بن عروة عن أبيه، عن عائشة قالت: اشتكى رسول الله ﷺ، فدخل عليه ناس من أصحابه يعودونه، فصلّى جالسا، فصلوا بصلاته قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا فجلسوا، فلما انصرف قال: إنما جعل الإمام ليؤتم به، الحديث. والثاني: وهو الأظهر أنهما كانا في وقتين، وإنما أقرهم رسول الله ﷺ في إحدى الواقعتين على قيامهم خلفه؛ لأن تلك الصلاة كانت تطوعات، والتطوعات يحتمل فيها ما لا يحتمل في الفرائض، وقد صرح بذلك في بعض طرقه كما أخرجه أبو داود عن أبي سفيان، =

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، إِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ:
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، فَقُولُوا: رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، وَإِنْ صَلَّى قَاعِدًا فَصَلُّوا قُعُودًا أَجْمَعِينَ.
 ولو قادرين على القيام

= عن جابر: ركب رسول الله ﷺ فرسا بالمدينة فصرعه على جذع نخلة، فانفكت قدماه، فأثناه نعوذه، فوجدناه في مشربة لعائشة يسبح جالساً، فقمنا خلفه، فسكت عتاً، ثم أثناه مرة أخرى نعوذه فصلّى المكتوبة جالساً، فقمنا خلفه، فأشار إلينا فجلستنا، فلما قضى الصلاة قال: **إِذَا صَلَّى الْإِمَامُ جَالِسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا، الْحَدِيثُ، كَذَا فِي "نَسْبِ الرَّايَةِ لِتَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْهُدَايَةِ" لِلزَّيْلَعِيِّ [٤٧/٢، ٤٨].**

إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ: قال الرافعي: أي نُصِّبَ واتَّخَذَ أو نحوهما، ويجوز أن يريد إنما جعل الإمام إماماً. **لِيُؤْتَمَّ بِهِ:** معناه عند الشافعي: ليقتنى به في الأفعال الظاهرة، ولهذا يجوز أن يصلي المفترض خلف المتنفل وبالعكس، وعند غيره: أنه في الأفعال الباطنة والظاهرة. **رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ:** بالواو لجميع الرواة عن أنس في حديثه، هذا إلا في رواية شعيب عن الزهري رواها البخاري بدونها.

فَصَلُّوا قُعُودًا: قد اختلف أهل العلم في الإمام يصلي بالناس جالساً من مرض، فقالت طائفة: يصلون قعوداً اقتداءً به، وذهبوا إلى هذه الأحاديث، ورأوها محكمة، ومن فعل ذلك جابر بن عبد الله وأبو هريرة وأسيد بن حضير، وبه قال أحمد وإسحاق وطائفة من أهل الحديث، وقال أحمد: كذا قال النبي ﷺ، وفعله أربعة من أصحابه، والرابع: هو في خبر قيس بن فهد أنه شكى على عهد رسول الله ﷺ، فكان يؤمنا جالساً، ونحن جلوس، وقال أكثر أهل العلم: يصلون قِيَامًا، ولا يتابعون الإمام في الجلوس، ورأوا أن هذه الأحاديث منسوخة بما روي "أن النبي ﷺ صَلَّى بِالنَّاسِ فِي مَرَضٍ وَفَاتِهِ، وَهُوَ جَالِسٌ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ" كما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عائشة، كذا ذكره الحازمي في "الاعتبار" [ص: ١٠٩] والزيلعي وجمع من العلماء.

وقد أنكر ابن حبان النسخ، فقال في "صحيحه" بعد ما أخرج حديث: **وَإِذَا صَلَّى جُلُوسًا فَصَلُّوا جُلُوسًا،** فيه بيان واضح أن الإمام إذا صلى قاعداً كان على المؤمنين أن يصلوا قعوداً، وأفتى به من الصحابة جابر وأبو هريرة وأسيد ابن حضير وقيس بن فهد، ولم يرو عن غيرهم خلاف هذا بإسناد متصل ولا منقطع فكان إجماعاً سكوتياً، وقد أفتى به من التابعين جابر بن زيد، ولم يرو عن غيره من التابعين خلافاً، وأول من أبطل ذلك في الأمة المغيرة بن مقسم، وأخذ عنه حماد بن سليمان، ثم أخذ عنه حماد أبو حنيفة وأصحابه، وأعلى ما احتجوا به حديث رواه جابر الجعفي عن الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: **لَا يُؤْمِنُ بَعْدِي جَالِسًا،** وهذا لو صح إسناده لكان مرسلًا، والمرسل لا يقوم به حجة، والعجب أن أبا حنيفة يجرح جابر الجعفي ويكذبه، ثم يحتج بحديثه.

أقول: وفيه نظر من وجوه: أحدها: أنه قد ثبت نسخ ذلك بفعل النبي ﷺ في آخر أيامه، فلا يُعْتَرى بما خالفه. وثانيها: أن فتوى الصحابة لم يكن إلا لأنه لم يبلغهم الناسخ، قال الشافعي بعد ما أخرج بسنده عن جابر وعن أسيد =

قال محمد: وبهذا نأخذ، صلاة الرجل قاعداً للتطوع مثل نصف صلاته قائماً، فأما ما روي من قوله: إذا صلى الإمام جالساً فصلوا جلوساً أجمعين، فقد روي ذلك وقد جاء ما قد نسخه.

= أنهما فعلاً ذلك: في هذا ما يدل على أن الرجل يعلم الشيء عن رسول الله ﷺ لا يعلم خلافه عنه، فيقول بما علم، ثم لا يكون في قوله بما علم، وروى حجة على أحد علم أن رسول الله ﷺ قال قولاً أو عملاً ينسخ الذي قال به غيره. وثالثها: أن نسبة إبطال ذلك أولاً إلى المغيرة بن مقسم غلط، بل أول من أبطله رسول الله ﷺ بنفسه. ورابعها: أن جعل حديث الشعبي أعلى ما احتجت به الحنفية غير صحيح، فإن أعلى ما يدل على النسخ عندهم وعند غيرهم هو حديث عائشة، وأما حديث الشعبي فهو وإن كان ضعيفاً يذكر للتقوية.

ما قد نسخه: قد أخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٤٢/١ - ٢٤٤] من طريق أبي الزبير عن جابر قال: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر وأبو بكر خلفه، فإذا كبر رسول الله ﷺ كبر أبو بكر ليسمعنا فيصربنا قياماً، فقال: اجلسوا، أوماً بذلك إليهم، فلما قضى الصلاة قال: كدتم أن تفعلوا فعل فارس والروم بعظمتهم ائتموا بامتعتكم، فإن صلوا قياماً فصلوا قياماً، وإن صلوا جلوساً فصلوا جلوساً، ثم أخرج من طريق ابن وهب عن مالك حديثه المذكور في هذا الباب، ومن طريق ابن وهب عن الليث وبنس، عن ابن شهاب، عن أنس، ومن طريق هشيم، عن حيد، عن أنس مثله.

ومن طريق ابن وهب عن مالك، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة قالت: صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلى جالساً وصلى قوم خلفه قياماً، فأشار إليهم أن اجلسوا، فذكر مثله، ومن طريق شعبة عن يعلى بن عطاء قال: سمعت أبا علقمة يحدث عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني، فإذا صلى قائماً فصلوا قياماً، وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً، ومن طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً: إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا صلى قاعداً فصلوا قعوداً، ومن طريق سالم عن ابن عمر مثله، ثم قال: فذهب قوم إلى هذا، فقالوا: من صلى قاعداً من عذر صلوا خلفه قعوداً، وإن كانوا مطيعين للقيام.

وخالفهم في ذلك آخرون فقالوا: بل يصلون خلفه قياماً، ولا يسقط عنهم فرض القيام لسقوطه عن إمامهم، ثم ذكر في حجتهم ما أخرجه بسنده عن أبي إسحاق، عن أرقم بن شرحبيل قال: سافرت مع ابن عباس من المدينة إلى الشام، فقال: إن رسول الله ﷺ لما مرض مرضه الذي مات فيه كان في بيت عائشة، فقال: ادعوا لي علياً، فقالت عائشة: ألا ندعو لك أبا بكر؟ قال: ادعوه، ثم قالت حفصة: ألا ندعو لك عمر؟ قال: ادعوه، فقالت أم الفضل: ألا ندعو لك عمك العباس؟ قال: ادعوه، فلما حضروا، قال: ليصل بالناس أبو بكر، فنقدم أبو بكر =

= فصلّى بالناس ووجد رسول الله ﷺ من نفسه خفة، فخرج يهادى بين رجلين، فلما أحسّه أبو بكر ذهب يتأخر، فأشار إليه مكانك، فاستم رسول الله ﷺ من حيث انتهى أبو بكر من القراءة وأبو بكر قائم ورسول الله ﷺ جالس، فاتم أبو بكر به، واتم الناس بأبي بكر.

قال الطحاوي: ففي هذا الحديث أن أبا بكر اتهم برسول الله ﷺ قائماً وهو قاعد، وهذا من فعل رسول الله ﷺ بعد قوله ما قال، ثم أخرج من طريق موسى بن أبي عائشة، عن عبيد الله، عن عائشة نحوه، وفيه: أن الصلاة التي كان عرج فيها كانت صلاة الظهر، فلما رآه أبو بكر ذهب ليتأخر، فأومأ إليه أن لا يتأخر، وقال لهما: أجلساني إلى جنبه فأجلساه إلى جنب أبي بكر، فجعل أبو بكر يصلي وهو قائم بصلاة رسول الله ﷺ وهو قاعد، ومن طريق الأعمش عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة نحوه. ثم ذكر وجه النظر في عدم سقوط القيام من المؤتم، وقال بعد ذلك: ثبت بذلك أن الصحيح أن القيام واجب عليه في الصلاة إذا دخل مع من قد سقط عنه فرض القيام في صلاته لم تسقط عنه بدخوله من القيام ما كان واجباً عليه قبل ذلك، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وأبي يوسف غير أن محمد بن الحسن يقول: لا يجوز لصحيح أن يأتم بمريض يصلي قاعداً، وإن كان يركع ويسجد، ويذهب إلى أن ما كان من صلاة رسول الله ﷺ قاعداً في مرضه بالناس وهم قيام كان مخصوصاً؛ لأنه قد فعل فيها ما لا يجوز لأحد بعده أن يفعله أن أخذه القرآن من حيث انتهى أبو بكر، وخروج أبي بكر من الإمامة إلى أن صار مأموماً في صلاة واحدة، وهذا لا يكون لأحد بعده باتفاق المسلمين.

وفي "الهداية" وشرحه "البنية" للعيني [٣٦١، ٣٦٠/٢]: يصلي القائم خلف القاعد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، والمراد من القاعد الذي يركع ويسجد، أما القاعد الذي يؤم فلا يجوز اقتداء القائم به اتفاقاً، وبه قال الشافعي ومالك في رواية استحساناً، وقال أحمد والأوزاعي: يصلون خلفه قعوداً، وبه قال حماد بن زيد وإسحاق وابن المنذر، وهو المروي عن أربعة من الصحابة، لكن عند أحمد بشرطين: الأول: أن يكون المريض إمام حيٍّ. والثاني: أن يكون المريض مما يرجى زواله بخلاف الزمانة، واحتجوا على ذلك بحديث أنس مرفوعاً: **إنما جعل الإمام ليؤتم به**، الحديث، وقال محمد: لا يجوز، وبه قال مالك في رواية ابن القاسم عنه قياساً، أشار إليه بقوله: وهو القياس لقوة حال القائم، فيكون اقتداء كامل الحال بناقص الحال فلا يجوز كاقتهاء القارئ بالأمي، ونحن تركناه بالنص، وهو ما روي أنه ﷺ صلى آخر صلاته قاعداً، والقوم خلفه قيام، وفي كلام البخاري ما يقتضي الميل إلى أن حديث: **وإذا صلى جالساً فصلوا جالساً** منسوخ، فإنه قال بعد ما رواه، قال الحميدي: هذا منسوخ بأنه آخر ما صلى صلى قاعداً والناس خلفه قيام، وإنما يؤخذ بالآخر من فعله.

وهذه العبارات وغيرها من كلمات الفقهاء الإثبات دالة صريحاً على أن محمداً مخالف لهما في هذه المسألة، فعدهما اقتداء الصحيح بالمريض القاعد جائز قياماً، ولا يجوز له القعود أخذاً من الصلاة النبوية في آخر عمره =

= وقولاً بنسخ: إذا جلس فاجلسوا، وعند محمد لا يسقط عن الصحيح القيام لكن لا يجوز اقتداؤه بالمريض القاعد أخذاً بالقياس فهو موافق لهما في عدم سقوط القيام من المقتدي الصحيح بمتابعة إمامه، ومخالف في جواز اقتداء القائم بالقاعد، كيف ولو كان القيام عنده يسقط عن القادر بمتابعة الإمام لما خالفهما في جواز اقتدائه بالمريض، بل قال بجوازه مع سقوط القيام كما قال به أحمد وغيره.

إذا عرفت هذا فنقول: معنى قوله ههنا "وقد جاء ما قد نسخه" أنه قد روي ما قد نسخ ما استفيد بالحديث السابق من جواز اقتداء القادر بالمعذور الجالس وسقوط القيام عن القادر، وهو حديث: لا يؤمن الناس أحد بعدى حالساً، فإنه يدل على منع إمامة المعذور الجالس لغيره، وأنه خصوصية له ﷺ، ويدل أيضاً على عدم سقوط القيام عن المقتدي بمتابعة إمامه، فإنه لو كان كذلك لما كان للمنع وجهاً، ويدل على ما ذكرنا أنه جعل الناسخ هذا الحديث الدال على عدم جواز إمامة المعذور فيكون موافقاً لمذهبه، ولو كان مقصوده نسخ سقوط القيام فحسب مع جواز الاقتداء لاستدل بخبر الصلاة النبوية في مرض وفاته، وقد تسامح القاري حيث فهم التناهي بين كلام محمد ههنا وبين ما في عامة الكتب، فقال بعد ما نقل عن "شرح مختصر الوفاية" للشمسي: ما يدل على الخلاف، وفي "الهداية" [٢٤٥/١] يصلي القائم خلف القاعد خلافاً لحمد، فهذا يدل على أن محمداً مخالف في المسألة، وعبارة محمد مشيرة إلى أنه موافق، ولعلّ منه روايتين، أو مراده بالنسخ نسخ وجوب قعود المأمومين من غير عذر مع الإمام قاعداً بعذر، فإن الإجماع على خلافه.

ومنشأ فهمه أنه رأى ههنا أن محمداً قائل بنسخ الحديث السابق، وهما أيضاً يقولان به، ففهم أنه موافق لهما وليس كذلك، فلأنهما قائلان بنسخ سقوط القيام عن المأموم القادر مع جواز اقتدائه بالمعذور القاعد، ومحمد قائل بنسخ جواز الاقتداء المستفاد من قوله ﷺ: وإن صلى قاعداً فصلوا قعوداً أيضاً كيف لا، ولو كان مراده نسخ سقوط القيام فحسب على طبق قولهما لما صح الاستدلال بالحديث الذي ذكره، فإنه يدل على عدم صحة إمامة الجالس بعده ﷺ، وهو مخالف لقولهما. وبالجملية فكون عبارة محمد ههنا مشيرة إلى الموافقة غير صحيح، وأما ما وجهه به من أن المراد به نسخ وجوب قعود المأمومين لكونه خلاف الإجماع، ففيه أولاً: أن كونه مخالفاً للإجماع غير صحيح ولو كان لعرفه أحمد وحامد وغيرهما على ما مر. وثانياً: فلأن الحديث الذي ذكره لا يدل على هذا النسخ. وثالثاً: أن الحكم بنسخ الوجوب يشير إلى بقاء الجواز مع أنه أيضاً ليس بباقي عند محمد. ورابعاً: أن الوجوب والجواز في سقوط قيام المأموم فرع جواز اتتمامه وهو ليس بجائز عنده، فاحفظ هذا، فإنه مما ألهمني الله تعالى في هذا الوقت، فله الحمد على هذا.

١٥٩ - قال محمد: حدثنا بشر، حدثنا أحمد،

حدثنا بشر إلخ: هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها: حدثنا بسر بالسين المهملة، وفي بعضها: حدثنا محمد بن بشر، ولم أعرف إلى الآن تعيينه وتعين شيخه أحمد حتى أعرف من كتب الرجال توثيقهما أو عدمه، فلعل الله يفضل عليّ بعد هذا معرفته، وإسرائيل بن يونس قد مرت ترجمته، وأما جابر الجعفي فهو متكلم فيه وبعض النقاد وإن وثقوه لكن جمهورهم منهم أبو حنيفة جرحوه وتركوه، فذكر السمعي في "الأنساب" [٦٨، ٦٧/٢] بعد ما ذكر أن الجعفي - بالضم ثم السكون - نسبة إلى قبيلة بالكوفة، وهي جعفي بن سعد من مذحج أبو يزيد جابر الجعفي من أهل الكوفة يروي عن عطاء والشعبي، روى عنه الثوري وشعبة، مات ١٢٨هـ، كان سيائياً من أصحاب عبد الله ابن سبأ، وكان يقول: إن علياً عليه السلام يرجع إلى الدنيا، قال يحيى بن معين: كان كذاباً يؤمن بالرجعة.

وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٠٣٧، ٤١٠/١، ٤١١]: جابر بن يزيد بن الحارث أبو عبد الله الجعفي، ويقال: أبو يزيد الكوفي، روى عن أبي الطفيل وأبي الضحى وعكرمة وعطاء وطاوس وجماعة، وعنه شعبة والثوري وإسرائيل والحسن بن حي وشريك ومسعر وغيرهم. قال ابن علية عن شعبة: جابر صدوق في الحديث، وقال وكيع: مهما شككتكم في شيء فلا تشكوا في أن جابراً ثقة، وقال الثوري لشعبة: لئن تكلمت في جابر لأتكلمن فيك، وقال ابن معين: كان كذاباً، وقال مرة: لا يكتب حديثه، وقال يحيى بن سعيد، عن إسماعيل بن أبي خالد: قال الشعبي لجابر: لا تموت حتى تكذب على رسول الله ﷺ قال إسماعيل: فما مضت الأيام والليالي إلا أقم بالكذب، وقيل لرائدة: لم لا تروي عن ابن أبي ليلى وجابر الجعفي والكلبي؟ فقال: أما الجعفي فكان والله كذاباً يؤمن بالرجعة، وقال أبو يحيى الحماني عن أبي حنيفة: ما لقيت فيمن لقيت أكذب من الجعفي ما أثبتته بشيء من رأيي إلا أتى فيه بآثر، وزعم أن عنده ثلاثين ألف حديث لم يظهرها، وقال أحمد: تركه يحيى القطان وعبد الرحمن بن مهدي، وقال النسائي: متروك الحديث، وقال مرة: ليس بثقة، لا يكتب حديثه.

وقال الحاكم: ذاهب الحديث، وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، وهو إلى الضعف أقرب من الصدوق، وقال أبو بولس وليث بن أبي سليم والجوزجاني: كذاب، وكذا قال ابن عيينة وأحمد وسعيد بن جبير. وأما عامر الشعبي فهو عامر بن شراحيل - بالفتح - الشعبي الكوفي نسبة إلى شعب - بالفتح - بطن من همدان، كان من كبار التابعين، فقيهاً شاعراً، روى عن خمسين ومائة من الصحابة، مات ١٠٤هـ، وقيل: ١٠٩هـ، ذكره السمعي. [الأنساب: ٤٣١/٣، ٤٣٢] وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٥٨٨، ٤٥/٣، ٤٦] قال مكحول: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن عيينة: كان الناس بعد الصحابة الشعبي في زمانه، والثوري في زمانه، وقال ابن معين: إذا روى الشعبي عن رجل وسماه فهو ثقة، وقال هو وأبو زرعة: ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال العجلي: لا يكاد يرسل الشعبي إلا صحيحاً، وقال أبو داود: مرسل الشعبي عندي أحب من مرسل النخعي.

أخبرنا إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السَّبَّعي، عن جابر بن يزيد الجعفي، عن عامر الشعبي قال: قال رسول الله ﷺ: لا يؤمنَّ الناسَ أحدٌ بعدي جالساً. فأخذ الناس بهذا.

باب الصلاة في الثوب الواحد

١٦٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا بكير بن عبد الله بن الأشج، عن بسر بن سعيد، عن عبيد الله الخولاني

قال: كذا أخرجه الدار قطني [رقم: ٦، ٣٩٨/١] والبيهقي في "سننهما" عن جابر عن الشعبي، وقال الدار قطني: لم يروه عن الشعبي إلا الجعفي وهو متروك، والحديث مرسل، وقال عبد الحق في "أحكامه": رواه عن الجعفي بحالده وهو أيضاً ضعيف، وقال البيهقي في "المعرفة": فيه جابر الجعفي متروك، ثم قد اختلف عليه فيه، فرواه ابن عيينة عنه كما تقدم، ورواه ابن طهمان عنه، عن الحكم قال: كتب عمر لا يؤمن أحد جالساً بعد النبي ﷺ، وهذا مرسل موقوف، كذا ذكر الزيلعي [نصب الراية ٥٠/٢] وفي "إرشاد الساري" [٥٠/٢] عند ذكر حديث الصلاة النبوية قاعداً والناس قاموا خلفه في مرض موته: هو حجة واضحة لصحة إمامة القاعد المذکور للقائم، وخالف ذلك مالك في المشهور عنه، ومحمد بن الحسن فيما حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٢٤٤/١]، وقد أجاب الشافعي عن الاستدلال بحديث جابر عن الشعبي مرسلأ مرفوعاً: لا يؤمن أحد بعدي جالساً، فقال: قد علم من احتج بهذا أن لا حجة له فيه؛ لأنه مرسل، ومن رواية رجل يرغب أهل العلم عن الرواية عنه أي جابر الجعفي. ولا يخفى أن المرسل مقبول عند جمهور العلماء لاسيما مراسيل الشعبي كما مر، فالقدح بالإرسال ليس بشيء، نعم القدح بجابر لاسيما على رأي أبي حنيفة له اعتداد.

فأخذ الناس بهذا: هذا من كلام الشعبي، أو من كلام محمد، والظاهر الاحتمال الأخير. أخبرنا بكير: [ثقة روى له الستة، مات سنة عشرين ومائة أو بعدها، كذا قال الزرقاني. (شرح الزرقاني: ٤٠٦/١)] هكذا في نسخ عديدة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن الثقة عنده وهو الليث بن سعد، ذكره الدار قطني، وقال منصور بن سلمة: هذا مما رواه مالك عن الليث، ذكره ابن عبد البر وقال: أكثر ما في كتب مالك عن بكير يقول أصحابه: إنه أخذه من كتب بكير كان أخذه من مخزمة ابنه، فنظر فيها. لكن هذا لا يتأتى ههنا، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠٧/١] بسر بن سعيد: المدني العابد، ثقة حافظ، من رجال الجميع، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠٧/١] عبيد الله: ربيب ميمونة ثقة، روى له الشيخان، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠٧/١]

قال: كانت ميمونة زوج النبي ﷺ تصلي في الدرع والحمار، وليس عليها إزار.

١٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن

سائلاً سأل رسول الله ﷺ عن الصلاة في ثوب واحد، قال: أو لكلكم ثوبان؟

١٦٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى بن ميسرة، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب،

عن أم هانئ بنت أبي طالب

ميمونة: هي بنت الحارث الهلالية، كان اسمها برة، فسمها رسول الله ﷺ ميمونة، توفيت بسرف سنة إحدى وخمسين، وقيل: سنة ست وستين، وقيل: ثلاث وستين، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [رقم: ٣٥٣٣، ٤/٤٦٩، ٤٧٠]. **تصلي:** لأن ذلك جائز، وإن كان الأفضل أن يكون تحت الثوب مئزر.

أن سائلاً: قال ابن حجر: لم أقف على اسمه، لكن ذكر شمس الأئمة السرخسي الحنفي في كتابه "المبسوط" أنه ثوبان، كذا في "إرشاد الساري". **أو لكلكم:** استفهام تعجب، أو إنكار على السائل حيث سأل ما لا ينبغي أن يسأل عنه لوضوحه. **ثوبان:** قال الخطابي: لفظه استخبار، ومعناه الإخبار عما هم عليه من فلة الثياب، ووقع في ضمنه الفتوى من طريق الفحوى؛ لأنه إذا لم يكن لكل ثوبان، والصلاة لازمة، فكيف لم يعلموا أن الصلاة في الثوب الواحد الساتر للعودة جائز، وهو مذهب الجمهور من الصحابة كابن عباس وعلي ومعاوية وأنس وخالد بن الوليد وأبي هريرة وعائشة وأم هانئ، ومن التابعين الحسن البصري وابن سيرين والشعبي وابن المسيب وعطاء وأبو حنيفة، ومن الفقهاء أبو يوسف ومحمد والشافعي ومالك وأحمد في رواية وإسحاق، كذا في "إرشاد الساري".

موسى بن ميسرة: الديلمي - بكسر الدال - مولاهم أبي عروة المدني ثقة، كان مالك يثني عليه، ويصفه بالفضل، مات ١٣٣هـ، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٤٢٥] **أبي مرة:** اسمه يزيد، وقيل: عبد الرحمن المدني، الثقة من رجال الجميع، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٤٢٥] **مولى عقيل:** [ولأويسى والقعني والتنيسي: مولى أم هانئ] قال الحافظ: هو مولى أم هانئ حقيقة، ونسب إلى ولاء عقيل مجازاً بأدنى ملازمة؛ لأنه أحوها، أو لأنه كان يكثر ملازمة عقيل. [شرح الزرقاني: ١/٤٢٥] **عقيل:** هو عقيل بن أبي طالب بن عبد المطلب بن هاشم القرشي يكنى أبا يزيد، روي أن النبي ﷺ قال له: يا أبا يزيد! إني أحبك حبين: حباً لقربائك مني، وحباً لما كنت أعلم من حب عمي إياك، قدم عقيل البصرة، ثم أتى الكوفة، ثم أتى الشام، وتوفي في زمن معاوية، كذا في الاستيعاب [رقم: ١٨٥٣، ٣/١٨٦، ١٨٧]. **أم هانئ:** هي أخت علي شقيقة، أمهما فاطمة بنت أسد وهي أم طالب وعقيل وجعفر، واختلف في اسمها، فقيل: هند، وقيل: فاختة، وكانت تحت هبيرة بن أبي وهب بن عمرو بن عائذ بن عمران بن مخزوم، أسلمت عام الفتح، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٦٥٦، ٤/٥١٧].

أُثِمَّا أَخْبَرْتَهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى عَامَ الْفَتْحِ ثَمَانِي رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا بِثَوْبٍ.

وذلك ضحى متغلباً وفي نسخة: بثوبه

١٦٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنِي أَبُو النَّضْرِ أَنَّ أَبَا مَرْثَةَ مَوْلَى عَقِيلٍ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِيَّ بِنْتَ

أَبِي طَالِبٍ تَحَدَّثَتْ أَنَّهَا ذَهَبَتْ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ وَفَاطِمَةُ ابْنَتُهُ

تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ، قَالَ: فَسَلَّمْتُ، وَذَلِكَ ضَحَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ:

فِي نَسْخَةٍ: هَذِهِ

أَنَا أُمُّ هَانِيَّ بِنْتُ أَبِي طَالِبٍ، قَالَ: مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِيٍّ، فَلَمَّا فَرَغَ مِنْ غُسْلِهِ قَامَ فَصَلَّى ثَمَانِي

فِي رَوَاةٍ: يَا أُمَّ هَانِيٍّ

رَكَعَاتٍ مُلْتَحِفًا فِي ثَوْبٍ ثُمَّ انصَرَفَ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! زَعَمَ ابْنُ أُمِّي أَنَّهُ قَاتِلٌ

أَيُّ قَالَ وَادَّعَى

أَيُّ مَلَفًا

أَنَّهَا ذَهَبَتْ: فِي "الصَّحِيحِ" عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ بَيْتَهَا يَوْمَ فَتْحِ مَكَّةَ،

وَاجْتَسَلَ وَصَلَّى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ، فَظَاهَرَ هَذَا أَنَّ الْاِغْتِسَالَ وَقَعَ فِي بَيْتِهَا، قَالَ الْحَافِظُ: وَيَجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ ذَلِكَ تَكَرَّرَ

مِنْهُ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَاهُ ابْنُ حَزِيمَةَ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ كَانَ سِتْرَهُ لَمَّا اغْتَسَلَ، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ نَزَلَ فِي بَيْتِهَا بِأَعْلَى مَكَّةَ،

وَكَانَتْ هِيَ فِي بَيْتٍ آخَرَ بِمَكَّةَ، فَجَاءَتْ إِلَيْهِ فَوَجَدَتْهُ يَغْتَسِلُ فَيَصْحُحُ الْقَوْلَانِ، وَأَمَّا السِّتْرُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّ أَحَدَهُمَا سِتْرَهُ

فِي ابْتِدَاءِ الْغُسْلِ وَالْآخَرُ فِي انْتِهَائِهِ. [شرح الزرقاني: ٤٢٥/١] **عَامَ الْفَتْحِ:** أَيُ فَتْحِ مَكَّةَ فِي رَمَضَانَ سَنَةِ ثَمَانٍ.

وَذَلِكَ ضَحَى: أَيُ كَانَ ذَلِكَ وَقْتُ ضَحَى. **مِنْ هَذَا:** أَيُ الشَّخْصُ الْمُسْلِمُ، وَهَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ السِّتْرَ كَانَ كَثِيفًا.

فَقُلْتُ أَنَا: فِيهِ إِيضَاحُ الْجَوَابِ غَايَةَ التَّوْضِيحِ. **مَرْحَبًا:** أَيُ لَقِيتُ رُحْبًا وَسَعَةً، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: رَحَّبَ اللَّهُ بِكَ

مَرْحَبًا، فَجَعَلَ الْمَرْحَبَ مَوْضِعَ التَّرْحِيبِ، كَذَا فِي "النِّهَايَةِ" [٢٠٧/٢].

ثَمَانِي رَكَعَاتٍ: [زَادَ كَرِيبٌ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ: يَسْلَمُ مِنْ كُلِّ رَكَعَتَيْنِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ حَزِيمَةَ. (شرح الزرقاني: ٤٢٦/١)]

قَالَ الْبَاجِي: هَذَا أَصْلٌ فِي صَلَاةِ الضُّحَى عَلَى أَنَّهُ يَحْتَمِلُ أَنَّ يَكُونُ فَعْلُ ذَلِكَ لَمَّا اغْتَسَلَ وَجَدَّ طَهَارَتَهُ لَا لِقَصْدِهِ

لِلْوَقْتِ إِلَّا أَنَّهُ رَوَى أَنَّهَا سَأَلَتْهُ، فَقَالَتْ: مَا هَذِهِ الصَّلَاةُ؟ فَقَالَ: صَلَاةُ الضُّحَى، فَأَضَافَهَا إِلَى الْوَقْتِ. قَالَ السِّيُوطِيُّ

[تَنْوِيرُ الْحَوَالِكِ: ١٦٦/١، ١٦٧]: قُلْتُ: أَخْرَجَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ طَرِيقِ عَكْرَمَةَ بْنِ خَالِدٍ عَنْ أُمِّ هَانِيٍّ، وَقَدْ

وَرَدَ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى الضُّحَى مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَعَتَبَانَ بْنِ مَالِكٍ، وَأَنْسَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُوْفَى، وَجَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ

وَحَذِيفَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ وَعَائِذَ بْنَ عَمْرٍو وَسَعْدَ بْنَ أَبِي قَاصٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَعَلِيَّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَسْرٍ وَقُدَامَةَ وَحَنْظَلَةَ

وَأَبِي عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِمْ، وَقَدْ أَلْفَتْ فِيهِ جُزْءًا اسْتَوْعَبَتْ فِيهِ مَا وَرَدَ فِيهَا. **فِي ثَوْبٍ:** فِي نَسْخَةٍ: وَصَمَّ فِي ثَوْبٍ أَيُ

اشْتَمَلَ اشْتِمَالَ الصَّمَاءِ، وَسِيحِيءُ تَفْسِيرُهُ فِي مَوْضِعِهِ. **ابْنُ أُمِّي:** أَيُ عَلِيٍّ، وَخَصَّتْ الْأُمَّ، لِأَنَّهَا أَكَدَ فِي الْقِرَاءَةِ،

وَلِأَنَّهَا بِصَدَدِ الشَّكَايَةِ فِي إِخْفَارِ ذَمِّهَا، فَذَكَرْتُ مَا بَعْثَهَا عَلَى الشُّكُورِ حَيْثُ أَصِيبَتْ مِنْ مَحَلِّ يَقْتَضِي أَنَّ

لَا تَصَابُ مِنْهُ. **أَنَّهُ قَاتِلٌ:** فِيهِ إِطْلَاقُ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى مَنْ غَزَمَ عَلَى التَّلْبِيسِ بِالْفِعْلِ.

رجلاً أجزئته فلان ابن هبيرة، فقال رسول الله ﷺ: **قد أجزنا من أجزت يا أم هانئ.**
أي آمننا من آمنه

١٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن زيد التيمي، عن أمه أنها سألت أم سلمة زوج

النبي ﷺ ماذا تصلي فيه المرأة؟ قالت: في الخمار والدرع السابغ الذي يغيب ظهر قدميهما.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، فإذا صلى الرجل في ثوب واحد توشح به توشحاً جاز،
أي اشتمل به اشتمالاً

وهو قول أبي حنيفة رحمته.

وبه قال الجمهور

فلان ابن هبيرة: قال الحافظ: عند أحمد والطبراني من طريق أخرى عن أبي مرة عن أم هانئ: إني قد أجزت حموين لي، قال أبو العباس بن شريح وغيره: هما جعدة ابن هبيرة، ورجل آخر من مخزوم كانا فيمن قاتلا خالد ابن الوليد، ولم يقبلا الأمان فأجارتهما، فكانا من أمهاتهما، وقال ابن الجوزي: إن كان ابن هبيرة منها فهو جعدة، كذا قال، وجعدة فيمن له رؤية ولم يصح له صحة، فكيف يتبها لمن هذا سبيله في صغر السن أن يكون عام الفتح مقاتلاً حتى يحتاج إلى الأمان وجوز ابن عبد البر أن يكون ابنا هبيرة مع نقله أن أهل النسب لم يذكروا هبيرة ولداً من غير أم هانئ، وحزم ابن هشام في "تهذيب السيرة" بأن اللذين أجارتهما أم هانئ هما الحارث بن هشام وزهير بن أبي أمية المخزوميان، وروى الأزرقى أنهما الحارث بن هشام وعبد الله بن أبي ربيعة، وحكى بعضهم أنهما الحارث وهبيرة بن أبي وهب وليس بشيء؛ لأن هبيرة هرب عند فتح مكة إلى بحران، ولم يزل بها مشركاً حتى مات، والذي يظهر أن في رواية الباب حذفاً كأنه كان فيه: فلان ابن عم هبيرة، أو كان فيه فلان قريب هبيرة. [شرح الزرقاني: ٤٢٦/١، ٤٢٧]

قد أجزنا: فيه جواز أمان فإن المرأة وإن لم تقاتل، وبه قال الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة. **محمد بن زيد:** ثقة، روى له مسلم والأربعة، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٠٦/١] **عن أمه:** هي أم حرام، قال في "التقريب": يقال اسمها أمية. [شرح الزرقاني: ٤٠٦/١] **أم سلمة:** هي هند بنت أبي أمية بن المغيرة بن عبد الله، كانت قبل رسول الله ﷺ عند أبي سلمة بن عبد الأسد فولدت له عمر وسلمة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٥٩٤، ٤٩٣/٤]. **ماذا تصلي:** قال ابن عبد البر في "الاستذكار": هو في "الموطأ" موقوف، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار. قلت: أخرجه أبو داود من طريقه، كذا في "التنوير" [١٥٨/١، ١٥٩]

ظهر قدميهما: [في نسخة: ظهور] قال الأشرف: فيه دليل على أن ظهر قدميهما عورة يجب ستره، وفي "شرح المنية": أن في القدمين اختلاف المشايخ، والأصح أنهما ليسا بعورة، كذا ذكره في "الخيطة"، وهو مختار صاحب "الهداية" والكاظمي، ولا فرق بين ظهر القدم وبطنه خلافاً لما قيل: إن بطنه ليس بعورة، وظهره عورة. قلت: ظاهر الحديث يؤيد ما قيل، كذا في "مرفقة المفاتيح" [٤٣٧، ٤٣٦/٢]. **وبهذا كله:** من المطالب التي أفادته الأحاديث المذكورة.

باب صلاة الليل

١٦٥ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ كيف الصلاة بالليل؟ قال: **مَثْنَى مَثْنَى**، فإذا حشي أحدكم أن يُصْبِحَ فليصل ركعةً واحدةً توتر له ما قد صلى.

أن رجلاً: قال الحافظ: لم أقف على اسم السائل، ووقع في "المعجم الصغير" للطبراني أنه ابن عمر، لكن يعكر عليه رواية عبد الله بن شقيق عن ابن عمر: أن رجلاً سأل النبي ﷺ، وأنا بينه وبين السائل، وفيه: ثم سأله رجل على رأس الحول وأنا بذلك المكان منه، قال: فما أدري أ هو ذلك الرجل أم غيره، ووقع عند محمد بن نصر في "كتاب أحكام الوتر" - وهو كتاب نفيس - من رواية عطية عن ابن عمر أن أعرابياً سأل، قال: فيحتمل أن يُجمع بتعدد من سأل، كذا في "ضياء الساري". **قال**: يتبين من الجواب أن السؤال وقع عن عددها أو عن الفصل والوصل. **مثنى مثنى**: [أي اثنين اثنين، فإعادته للمبالغة في التأكيد] استدل به على تعيين الفصل بين كل ركعتين من صلاة الليل، قال ابن دقيق العيد: وهو ظاهر السياق لحصر المبتدأ في الخبر، وحمله الجمهور على أنه لبيان الأفضل؛ لما صح من فعله ﷺ بخلافه، واستدل به أيضاً على عدم النقض من ركعتين في النافلة ما عدا الوتر، وقد اختلف العلماء فيه: فذهبت طائفة إلى المنع، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك، وطائفة إلى الجواز، وصححه الرافعي، واستدل بمفهومه على أن الأفضل في صلاة النهار أن تكون أربعاً، وبه قال أبو حنيفة، وتعقب بأنه مفهوم لقب وليس بحجة، وبأنه ورد في السنن، وصححه ابن خزيمة من طريق عليّ الأزدي، عن ابن عمر مرفوعاً: **صلاة الليل والنهار مثنى مثنى**، لكن تعقب ابن عبد البر ذكر النهار بأنه من تفرد الأزدي، وحكم النسائي بأنه أخطأ فيها، وكذا يجيى بن معين، كذا في "الضياء".

أن يُصْبِحَ: استدل به على خروج وقت الوتر بدخول وقت الفجر. **فليصل ركعة**: فيه أن الركعة الواحدة هي الوتر، وأن كل ما تقدمها شفع، وسبق الشفع شرط الكمال لا في صحة الوتر، وهو المعتمد عند المالكية، وقد صح عن جمع من الصحابة أنهم أوتروا بواحدة دون تقدم نفل قبلها، وروى محمد بن نصر وغيره: أن عثمان رضي الله عنه قرأ القرآن ليلة في ركعة لم يصل قبلها ولا بعدها، وفي البخاري: أن سعداً أوتر بركعة وأن معاوية أوتر بركعة، وصوبه ابن عباس، وقال: إنه فقيه، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥٧/١]. **توتر له إلخ**: قال ابن الملك: أي تجعل هذه الركعة الصلاة التي صلاها في الوتر وترأ بعد أن كانت شفعاً، والحديث حجة للشافعي في قوله: الوتر ركعة واحدة. وفيه أن نحو هذا قبل أن يستقر أمر الوتر، قاله ابن الحمام، وهذا جواب تسليمي، فإنه قال أيضاً: ليس في الحديث دلالة على أن الوتر واحدة بتحرمة مستأنفة ليجتاح إلى الاشتغال بجوابه؛ إذ يحتمل كلا من ذلك، =

١٦٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عروة عن عائشة أن رسول الله ﷺ كان يصلي من الليل إحدى عشرة ركعة، يوتر منهن بواحدة، فإذا فرغ منها اضطجع على شقه الأيمن.

١٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عبد الله بن قيس ابن مخزومة، عن زيد بن خالد الجهني قال:
بالضم نسبة إلى جهينة

= ومن كونه إذا خشى الصبح صلى واحدة متصلة، وأغرب ابن حجر حيث قال: خالف أبو حنيفة السنة الصحيحة، وأنت قد علمت أن الدليل مع الاحتمال لا يصلح للاستدلال، ومن أعجب العجائب أن بعضهم كره وصل الثلاث، وأعجب منه أن القفال قال بطلان الثلاث، وبه أفتى القاضي حسين أخذًا من حديث لا يُعرف له أصل صحيح "لا تتوتروا ثلاثاً وأوتروا بخمس أو سبع، ولا تشبهوا الوتر بصلاة المغرب" ولا يوجد مع الخصم حديث يدل على ثبوت ركعة مفردة في حديث صحيح ولا ضعيف فيؤول ما ورد من مجملات الأحاديث للجمع بينهما، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٢٩٦/٣، ٢٩٧]، وفيه ما لا يخفى.

يصلي من الليل: زاد يونس والأوزاعي عن الزهري بإسناده: يسلم من كل ركعتين. فإذا فرغ منها: قال ابن عبد البر: كذا في رواية يحيى، وتابعه جماعة من رواة "الموطأ"، وأما أصحاب ابن شهاب فرووا هذا الحديث بإسناده، ففعلوا الاضطجاع بعد ركعتي الفجر لا بعد الوتر، وزعم محمد بن يحيى الذهلي أن ما ذكروا في ذلك هو الصواب دون ما قاله مالك، قال ابن عبد البر: ولا يدفع ما قاله مالك لموضعه من الحفظ والإتقان ولثبوته في ابن شهاب وعلمه بحديثه. [تنوير الحوالك: ١/١٤١] اضطجع: للاستراحة من طول القيام قال ابن حجر: من هذه الأحاديث أخذ الشافعي أنه يندب لكل أحد أن يفصل بين سنة الصبح وفرضه بضعة على شقه الأيمن، ولا يتركه ما أمكن، بل في حديث صحيح على شرطهما: أنه ﷺ أمر بها، وأغرب ابن حزم حيث قال بوجوب الاضطجاع وفساد صلاة الصبح بتركه، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٢٣٧/٢، ٢٣٨].

أبيه: أبي بكر، اسمه وكنيته واحد، وقيل: يكنى أبا محمد، ثقة، عابد، ذكره الزرقاني [شرح الزرقاني: ١/٣٥٤] عبد الله بن قيس: قال العسكري: إنه رأى النبي ﷺ، وذكره ابن أبي خيثمة والبيهقي وابن شاهين في "الصبابة"، وذكره البخاري وابن أبي حاتم في كبار التابعين، وأبوه صحابي، كذا في "شرح الزرقاني" [١/٣٥٤].

عن زيد: هذا هو الصواب، ووقع في رواية أبي أويس، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه: أن عبد الله بن قيس قال: لأمرقن... رواه ابن أبي خيثمة وهو خطأ. زيد بن خالد: أبو عبد الرحمن المدني، وقيل: أبو طلحة، وقيل: أبو زرعة، كان صاحب لواء جهينة يوم الفتح، مات سنة ثمان وسبعين بالمدينة، وقيل: سنة ثمان وستين، وقيل: سنة خمسين. وعصر، وقيل: بالكوفة في آخر خلافة معاوية، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٤].

أن رسول الله ﷺ قال: ما من امرئ تكون له صلاةٌ بالليل يَغْلِبُهُ عليها نومٌ إلا كتب الله له أجرَ صلاته وكان نومُهُ عليه صدقة.

١٦٩- أخبرنا مالك، حدثنا داود بن حصين، عن عبد الرحمن الأعرج أن عمر بن الخطاب قال: من فاته من حربه شيء من الليل، فقرأه من حين تزول الشمس إلى صلاة الظهر فكأنه لم يَفُتْهُ شيء.

١٧٠- أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن أبيه أنه قال: كان عمر بن الخطاب يصلي كل ليلة ما شاء الله أن يصلي حتى إذا كان من آخر الليل أيقظ أهله للصلاة

يغلبه: قال الباجي: يحتمل وجهين، أحدهما: أن يذهب به النوم فلا يستيقظ. والثاني: أن يستيقظ ويمتنعه غلبة النوم من الصلاة. **أجر صلاته:** [قال الباجي: يريد التي اعتادها] قال الباجي: يحتمل ذلك عندي وجوها: أحدها: أن يكون له أجرها غير مضاعف، ولو عملها لكان له أجرها مضاعفاً؛ لأنه لا خلاف أن الذي يصلي أكمل حالاً، ويحتمل أن يريد أن له أجر نيته، ويحتمل أن يكون له أجر من تمى أن يصلي مثل تلك الصلاة، ويحتمل أنه أراد أجر تأسفه على ما فاته منها، كذا في "التنوير" [١٣٩/١]. **صدقة:** قال الباجي: يعني أنه لا يحاسب عليه به ويكتب له أجر المصلين. [شرح الزرقاني: ٣٤١/١]

عبد الرحمن الأعرج: في "الموطأ" برواية يحيى ذكر عبد الرحمن بن عبد القاري واسطة بين الأعرج وبين عمر. **أن عمر:** قد أخرجه مسلم [رقم: ١٧٤٥] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٥٨١، والنسائي رقم: ١٧٩٠، وأبو داود رقم: ١٣١٣، وابن ماجه رقم: ١٣٤٣] عن عمر مرفوعاً. **من حربه:** الحزب - بالكسر - الورد يعتاده من قراءة أو صلاة أو نحوهما. **من حين إلخ:** قال ابن عبد البر: هذا وهم من داود؛ لأن المحفوظ من حديث ابن شهاب عن السائب بن يزيد، وعبيد الله بن عبد الله عن عبد الرحمن بن عبد القاري، عن عمر: "من نام عن حربه، فقرأه ما بين صلاة الفجر وصلاة الظهر كتب له كأنما قرأه من الليل"، ومن أصحاب ابن شهاب من رفعه عنه بسنده عن عمر، وهذا عند العلماء أولى بالصواب من رواية داود حيث جعله من زوال الشمس إلى صلاة الظهر؛ لأن ذلك وقت ضيق قد لا يسع الحزب، ورب رجل حربه نصف القرآن أو ثلثه أو ربه ونحوه، ولأن ابن شهاب أثنى حفظاً وأثبت نقلاً. **للمصلاة:** أي لإدراك شيء من صلاة السحر والاستغفار فيه، ويحتمل أن يكون إيقاظه لصلاة الصبح، وأما كان فإنه امتثل الآية.

ويتلو هذه الآية: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ
وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَى﴾
(طه: ١٣٢)

١٧١ - أخبرنا مالك، أخبرنا مخزومة بن سليمان الوالبي، أخبرني كريب مولى ابن عباس

أخبره أنه بات عند ميمونة زوج النبي ﷺ وهي حالته، قال: فاضطجعت في عرض الوسادة
وضعت حيني بالأرض

ويتلو هذه الآية: أخرج ابن مردويه وابن النجار وابن عساكر، عن أبي سعيد الخدري قال: لما نزلت ﴿وَأْمُرْ
أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾ (طه: ١٣٢) الآية، كان النبي ﷺ يجيء إلى باب علي عليه السلام صلاة الغداة ثمانية أشهر، فيقول: "الصلاة،
رحمكم الله، إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً"، وأخرج ابن مردويه عن أبي الحمراء
قال: حين نزلت هذه الآية كان رسول الله ﷺ يأتي باب علي فيقول: الصلاة، رحمكم الله، إنما يريد الله ليذهب
عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً، كذا في "الدر المنثور في تفسير القرآن بالمأثور" للسيوطي.

لا نسألك رزقاً: لنفسك ولا لغيرك، أخرج ابن أبي حاتم عن الثوري: معناه: لا تكلفك الطلب.
والعاقبة: أخرج ابن أبي حاتم عن السدي، قال: العاقبة الجنة. مخزومة: [بفتح الميم وسكون الحاء] الأسدي المدني،
وثقه ابن معين، قال الواقدي: قتلته الحوذية ١٣٠ هـ بقديد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٨].

الوالبي: بكسر اللام نسية إلى البية، حي من بني أسد، ذكره السمعاني. [الأنساب: ٥/٥٦٨]

كريب: هو كريب بن أبي مسلم أبو رشدين الحجازي، وثقه النسائي وابن معين وابن سعد، مات ٩٨ هـ، كذا
في "الإسعاف" [ص: ٣٤]. ابن عباس: هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم رسول الله ﷺ
وترجمان القرآن، كان يقال له: الخير والبحر، مات بالطائف ٦٨ هـ. أنه بات: في بعض طرق أبي عوانة قال:
بعثني أبي العباس إلى النبي ﷺ في حاجة فوجدته جالساً في المسجد، فلم أستطع أن أكلمه، فلما صلى المغرب قام
فرجع حتى أذن المؤذن لصلاة العشاء، زاد محمد بن نصر في "قيام الليل" فقال لي: يا بُنَيَّ! بت الليلة عندنا.

في عرض: بفتح العين على المشهور، وبضمها أيضاً، وأنكره الباجي نقلاً ومعنى، قال: لأن العرض هو الجانب،
وهو لفظ مشترك، ورده العسقلاني بأنه لما قال: "في طولها" تعين المراد، وقد صحّت به الرواية فلا وجه للإنكار.

الوسادة: [لمحمد بن نصر: وسادة من آدم حشوها ليف] المراد به الوسادة المعروفة التي تكون تحت الرؤوس، ونقل
القاضي عياض عن الباجي والأصيلي وغيرهما: أن الوسادة ههنا الفراش؛ لقوله: "اضطجع في طولها"، وهذا ضعيف
أو باطل، وفيه دليل على جواز نوم الرجل مع امرأته من غير مواجهة بخصرة بعض محارمها وإن كان مميزاً، قال
القاضي: وقد جاء في بعض روايات هذا الحديث، قال ابن عباس: بت عند خالي في ليلة كانت فيها حائضاً، قال:
وهذه الكلمة وإن لم تصح طريقاً فهي حسنة المعنى جداً، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي [٢٦٠/١].

واضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها قال: فنام رسول الله ﷺ حتى إذا انتصف الليل أو قبله بقليل أو بعده بقليل جلس رسول الله ﷺ، فمسح النوم عن وجهه بيديه، ثم قرأ بالعشر الآيات الخواتيم من سورة آل عمران، ثم قام إلى شئ معلق، فتوضاً منه،

في طولها: قال ابن عبد البر: كان ابن عباس - والله أعلم - مضطجعاً عند أرجلها أو عند رأسها، وقال الباجي: هذا ليس بالبين؛ لأنه لو كان كذلك لقال: توسدت عرضها، وقوله: فاضطجعت في عرض يقتضي أن العرض محل لاضطجاعه، ولأي زرة الرازي في "العلل" عن ابن عباس: "أتيت خالتي ميمونة، فقلت: إني أريد أن أبيت عندكم، فقالت: كيف تبيت والفراش واحد؟ فقلت: لا حاجة لي بفراشكم، أفراش نصف إزاري، وأما الوسادة فإني أضع رأسي مع رأسكما من وراء الوسادة، فجاء رسول الله ﷺ فحدهته ميمونة بما قلت، فقال: أصبح هذا شيخ قريش، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥١/١] أو قبله: حزم في بعض طرقه بثلاث الليل الأخير، قال الحافظ: ويجمع بينهما بأن الاستيقاظ وقع مرتين، ففي الأولى نظر إلى السماء، ثم تلا الآيات، ثم عاد لمضجعه فنام، وفي الثانية أعاد ذلك ثم توضأ وصلى. [شرح الزرقاني: ٣٥١/١]

فمسح النوم: أي أثر النوم من باب إطلاق المسبب على المسبب أو عينيه من باب إطلاق اسم الحال على المخل. **ثم قرأ:** قال النووي: فيه جواز القراءة للمحدث، وهذا إجماع المسلمين، وإنما تحرم القراءة على الجنب والحائض. [شرح مسلم: ٢٦٠/١] وكذا ذكر جماعة من العلماء منهم: ابن بطال وابن عبد البر، وفيه نظر، وهو أن نوم النبي ﷺ ليس بناقض، وتجديده الوضوء بعد الاستيقاظ إنما هو لزيادة الفضل كما صرحوا به في مواضع، فلا يدل قراءة القرآن بعد النوم منه على ما ذكروا إلا إذا ثبت في هذا الحديث وقوع حدث آخر منه ﷺ.

بالعشر: [أو لها: ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ (البقرة: ١٦٤)] إلى آخر السورة [قال الباجي: يحتمل أن يكون ذلك ليتبدئ يقظته بذكر الله كما ختمها بذكره عند نومه، ويحتمل أن يكون ليذكر ما ندب إليه من العبادة، وما وعد على ذلك من الثواب. **الخواتيم:** في نسخة: الخواتم، وبالنصب صفة للعشر.

من سورة الخ: فيه استحباب قراءة هذه الآيات عند القيام من النوم، وفيه جواز قول سورة البقرة وسورة آل عمران ونحوها، وكرهه بعض المتقدمين، وقال: إنما يقال: السورة التي يُذكر فيها آل عمران والتي يُذكر فيها البقرة، والصواب هو الأول، وبه قال عامة العلماء من السلف والخلف، وتظاهرت عليه الأحاديث الصحيحة، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي [٢٦٠/١]. **شئ معلق:** بفتح الشين وتشديد النون قرينة خلقه من آدم، وذكر الوصف باعتبار لفظه، وفي رواية للبخاري: "معلقة". [شرح الزرقاني: ٣٥٢/١] **فتوضاً منه:** ولحمد بن نصر: ثم استفرغ من الشئ في إناء ثم توضأ.

فأحسن وضوءه، ثم قام يصلي، قال ابن عباس: فقمْتُ فصنعتُ مثلَ ما صنع رسولُ الله ﷺ، ثم ذهبتُ فقمْتُ إلى جنبه فوضع رسولُ الله ﷺ يده اليمنى على رأسي، وأخذ بأذني اليمنى بيده اليمنى؛ ففتلها ثم قال: **فصلّي ركعتين ثم ركعتين ثم ركعتين ست مرات، ثم أوترَ، ثم اضطجع حين جاءه المؤذن، فقام فصلّي ركعتين خفيفتين، ثم خرج فصلّي الصبح.**
من الحجرة إلى المسجد

فأحسن وضوءه: وفي بعض طرقه: فأسبغ الوضوء، قال الحافظ: ويجمع بين هذه والرواية التي سبقت في باب تخفيف الوضوء "فتوضأ وضوءاً خفيفاً" برواية الثوري، فإن لفظه: "فتوضأ وضوءاً بين وضوءين ولم يكر، وقد أبلغ" ولمسلم: "فأسبغ الوضوء ولم يمس من الماء إلا قليلاً" وزاد فيها "فتسوك". [فتح الباري: ٦٢٢/٢]

ثم قام يصلي: محمد بن نصر: ثم أخذ برداً له حضرمياً، فتوشحه، ثم دخل البيت، فقام يصلي.

مثل ما صنع: يقتضي أنه صنع جميع ما ذكر من القول، والنظر إلى السماء، والوضوء، والسواك، والتوشح، ويحتمل أن يحمل على الأغلب، وزاد في رواية الدعوات في أوله: "فقمْتُ فتمطيت كراهية أن يرى أي كنت أرقبه"، كذا في "الفتح" [٦٢٢/٢]. **فوضع:** قال ابن عبد البر: يعني أنه أداره فجعله على يمينه، وهذا ذكره أكثر الرواة في هذا الحديث ولم يذكره مالك. [شرح الزرقاني: ٣٥٢/١] **وأخذ بأذني:** فيه أن قليل العمل لا يفسد.

ففتلها: [إما لينته من النعاس، أو إظهاراً لحبته، أو ليستعد هيئة الصلاة] في بعض طرقه: "فعرفت أنه إنما صنع ذلك ليؤنسني بيده في ظلمة الليل"، وفي بعضها: "فجعلت إذا أغفيت أخذ بشحمة أذني"، وفي هذا رد على من زعم أن أخذ الأذن له إنما كان في حال إدارته له من اليسار إلى اليمين متمسكاً بما في بعضها: "فأخذ بأذني فأدارني عن يمينه"، لكن لا يلزم من إدارته على هذه الصفة أن لا يعود إلى مسك أذنه لما ذكره من تأنيسه وإيقاظه؛ لأن حاله كان يقتضي ذلك لصغر سنه، كذا في "الفتح" [٦٢٢/٢، ٦٢٣].

فصلّي ركعتين: زاد ابن خزيمة: "يسلم من كل ركعتين". **ست مرات:** [أي ذكرها ست مرات، فالجملة ثنتا عشرة ركعة] رواية الباب يقتضي أنه صلى ثلاث عشرة ركعة، وقد صرح بذلك في رواية الدعوات للبخاري، وصرح بعضهم بأن ركعتي الفجر من غيرها، لكن رواية شريك للبخاري في التفسير عن كريب تخالف ذلك، ولفظه: "فصلّي إحدى عشرة ركعة، ثم أذن بلال، فصلّي ركعتين، ثم خرج"، فهذا ما في رواية كريب من الاختلاف، وقد عرف أن الأكثر خالفوا شريكاً، وروايتهم مقدمة على روايته لما معهم من الزيادة، ولكوهم أحفظ، وقد حمل بعضهم هذه الزيادة على سنة العشاء، ولا يخفى بعده، كذا في "الفتح" [٦٢٣/٢].

اضطجع: للبخاري [رقم: ١٣٨] في رواية: فنام حتى نفخ ثم قام.

قال محمد: صلاة الليل عندنا مثنى مثنى، وقال أبو حنيفة: صلاة الليل إن شئت صليت ركعتين، وإن شئت صليت أربعاً، وإن شئت ستاً، وإن شئت ثمانياً، وإن شئت ما شئت بتكبيرة واحدة، وأفضل ذلك أربعاً أربعاً،
أي بتحريمة

مثنى مثنى: أي الأفضل في صلاة الليل أن تؤدّي ركعتين ركعتين، وأما صلاة النهار: فالأفضل فيها الأربع، وبه قال أبو يوسف، وحجته ما مر من حديث صلاة الليل مثنى مثنى، وقال الشافعي وأصحابه: الأفضل فيها مثنى مثنى، له قوله **عليه**: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٥٩٧، والنسائي رقم: ١٦٦٦، وأبو داود رقم: ١٢٩٥، وابن ماجه رقم: ١٣٢٢] وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢٤٨٢، ٢٣١/٦] من طريق علي بن عبد الله الأزدي عن ابن عمر، لكن قال الترمذي: رواه الثقات عن النبي **ﷺ** من حديث ابن عمر، فلم يذكروا النهار، وقال النسائي: هذا الحديث عندي خطأ، وقال في "سننه الكبرى": إنسانه جيد إلا أن جماعة من أصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي، فلم يذكروا فيه النهار، منهم: سالم ونافع وطاوس.

وقال ابن عبد البر: لم يقله أحد عن ابن عمر غير علي، وأنكروه عليه، وكان يحيى بن معين يضعف حديثه هذا ولا يحتج به، ويقول: نافع وعبد الله بن دينار وجماعة رَوَوْه بدون ذكر النهار، وقال الدارقطني في "العلل": ذكر النهار فيه وهم، ولهذا الحديث طرق آخر أيضاً، وشواهد لا يخلو أكثرها عن علة كما بسطه الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٣٩/٢]، وابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي" وغيرهما.

صليت ركعتين: هذا هو المشهور من فعل النبي **ﷺ** في صلاة الليل الثابت من حديث جماعة.

صليت أربعاً: لما أخرجه البخاري [رقم: ١١٤٧] ومسلم [رقم: ١٧٢٣] وغيرهما من حديث عائشة في وصف صلاة رسول الله **ﷺ** بالليل "يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطولهن، ثم يصلي ثلاثاً، وأخرج أبو داود [رقم: ١٣٤٦] والنسائي في "سننه الكبرى" من حديث عائشة، وأحمد واليزار من حديث ابن الزبير "أن رسول الله **ﷺ** كان يصلي بعد العشاء أربع ركعات".

وإن شئت ما شئت: هذا صريح في أنه لا يُكره الزيادة على ثلثي ركعات بتسليمية واحدة خلافاً لما ذهب إليه بعض أصحابنا من أن ذلك مكروه، وعللوه بأن النبي **ﷺ** لم يزد على ذلك بتحريمة واحدة، ويردهم حديث عائشة: "كان رسول الله **ﷺ** يصلي تسع ركعات لا يجلس فيهن إلا في الثامنة، فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم ينهض ولا يسلم ثم يقوم، فيصلي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه ثم يسلم تسليماً يسمعون".

وأفضل ذلك: يعني أن الكل جائز، لكن الأفضل في الليل هو الأربع بتحريمة واحدة كما في النهار، وذكر أصحابنا في وجهه المنقول أحاديث دالة على صلاة النبي **ﷺ** أربع ركعات في الليل والنهار، وأيدوه بالمعقول =

وأما الوتر فقولنا وقول أبي حنيفة فيه واحد، والوتر ثلاث لا يُفصل بينهما بتسليم.
أي في القعدة الأولى

= بأنه أكثر مشقة فيكون أزيد فضيلة، ولا يخفى ما فيه، فإن أداء النبي ﷺ أربع ركعات بتحرمة واحدة في الليل والنهار مما لا ينكر لثبوته بالأحاديث الثابتة، لكن الكلام فيما يدل على أنه الأفضل وهو مفقود، والفضائل في مثل هذا الباب إنما يثبت بالتوقيف من الشارع لا من الأمر المعقول فقط.

واحد: وهو قول عمر وعلي وابن مسعود وأبي وأنس وابن عباس وأبي أمامة وعمر بن عبد العزيز وحذيفة والفقهاء السبعة وابن المسيب، وهو أحد أقوال الشافعي. والقول الثاني: إنه يوتر ثلاثاً بتسليمين تسليمه بعد ركعتين وتسليمه بعد ركعة، وبه قال مالك. والقول الثالث: إن شاء أوتر بركعة وإن شاء بثلاث بتسليمه واحدة أو بخمس أو بستة أو بسبع أو بإحدى عشرة، كذا في "البنية" [٤٨٢/٢].

والوتر ثلاث إلخ: لما أخرجه النسائي [رقم: ١٦٩٨] عن عائشة: كان النبي ﷺ لا يسلم في ركعتي الوتر، ورواه الحاكم، وقال: صحيح على شرط الشيخين بلفظ: "كان يوتر بثلاث لا يسلم إلا في آخرهن"، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" عن ابن مسعود أنه قال: ما أجزأت ركعة قط، وأخرجه الطبراني عن إبراهيم قال: بلغ ابن مسعود أن سعداً يوتر بركعة فقال: ما أجزأت ركعة قط، وأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٨٦] عن أنس أنه قال: الوتر ثلاث ركعات، وأخرج عن ثابت قال: صلى بي أنس الوتر أنا عن يمينه وأم ولده خلفنا ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن، وأخرج عن المسور قال: دفنا أبا بكر ليلاً، فقال عمر: إنني لم أوتر، فقام فصفنا وراءه، فصلى بنا ثلاث ركعات، لم يسلم إلا في آخرهن.

وأخرج عن أبي الزناد عن الفقهاء السبعة: سعيد بن المسيب وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وأبي بكر بن عبد الرحمن وحارثة بن زيد وعبيد الله بن عبد الله وسليمان بن يسار في مشيخة سواهم: أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، فهذه الآثار والأخبار كلها مؤيدة لمذهبنا، ويخالفها آثار أخر، فأخرج الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/١٨٦] عن عبد الرحمن التيمي: وجدتُ حسنَ رجل من خلف ظهري، فنظرت فإذا عثمان بن عفان، فتدحيت له فتقدم فاستفتح القرآن حتى ختم، ثم ركع وسجد، فقلت: أوهم الشيخ؟ فلما صلى قلت: يا أمير المؤمنين! إنما صليت ركعة واحدة، قال: أجل، هي وتري، وأخرج أيضاً عن سعد بن أبي وقاص أنه كان يوتر بركعة، وفي "صحيح البخاري" عن معاوية وسعيد بن جبير أنه أوتر بركعة.

وفي "سنن سعيد بن منصور" أن ابن عمر صلى ركعتين من الوتر، ثم قال: يا غلام! ارحل لنا، ثم قام فصلّى ركعة، والقول الفصّل في هذا المقام أن الأمر فيما بين الصحابة مختلف، فمنهم من كان يكتفي على الركعة الواحدة، ومنهم من كان يصلي ثلاثاً بتسليمين، ومنهم من كان يصلي ثلاثاً بتسليمه، والأخبار المرفوعة أيضاً مختلفة بعضها شاهدة للاكتفاء بالواحدة، وبعضها بالثلاث، والكل ثابت، لكن أصحابنا قد ترجحت عندهم روايات الثلاث بتسليمه بوجوه لاحت لهم، فاخترناه وحملوا الحمل على المفضل.

بابُ الحَدَثِ في الصلاة

١٧٢ - **أخبرنا مالك**، حدثنا إسماعيل بن أبي حكيم، عن عطاء بن يسار أن رسول الله ﷺ كَبُرَ في صلاة من الصلوات، ثم أشار إليهم بيده أن امْكُثُوا، فانطلق رسول الله ﷺ، ثم رجع وعلى جلده أثر الماء فصَلَّى.

قال محمد: وهذا نأخذ، من سبقه حدث في صلاة، فلا بأس أن ينصرف ولا يتكلم

إسماعيل بن أبي حكيم: القرشي، وثقه ابن معين والنسائي، مات ١٣٠هـ، كذا ذكره الزرقاني [شرح الزرقاني: ١٥٤/١] **عطاء:** أخو سليمان وعبد الله وعبد الملك موالى ميمونة أم المؤمنين كاتبهم، وكلهم أخذ عنها العلم، وعطاء أكثرهم حديثاً، وكلهم ثقة. ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٥٤/١] **أن رسول الله:** قال ابن عبد البر: هذا مرسل، وقد روي متصلاً مسنداً من حديث أبي هريرة وأبي بكرة، قلت: حديث أبي هريرة أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، وحديث أبي بكرة، أخرجه أبو داود، كذا في "التنوير" [٦٩/١]

في صلاة: هي الصبح كما في رواية أبي داود من حديث أبي بكرة. **ثم أشار:** مثله في رواية أبي هريرة، فقوله في رواية "الصحيحين" [البخاري رقم: ٢٧٥، ومسلم رقم: ١٣٦٧]: "فقال لنا: مكانكم" من إطلاق القول على الفعل. [شرح الزرقاني: ١٥٥/١] **ثم رجع:** وفي رواية أبي هريرة: فاغتسل ثم رجع إلينا ورأسه بقطر فكير.

فصَلَّى: زاد الدار قطني [رقم: ١، ٣٦١/١] فقال: **إني كنت جنباً فنسيت أن أغتسل.**

فلا بأس إلخ: أقول: استنباط هذه المسألة من حديث الباب كما فعله محمد غير صحيح. أما أولاً: فلأنه قد رُوِيَ قصة انصراف النبي ﷺ من الصلاة من حديث أبي هريرة بلفظ: "خرج رسول الله ﷺ وقد أقيمت الصلاة وعُدَّتْ الصفوف حتى إذا قام في مصلاه انتظروا أن يكبر فانصرف"، وفي رواية: "فلما قام في مصلاه ذكر أنه جنب، فقال لنا: مكانكم"، وهذا دليل على أنه انصرف قبل أن يدخل في الصلاة، نعم، ورد في "سنن أبي داود" من حديث أبي بكرة أنه دخل في صلاة الفجر، فكير ثم أوماً إليهم، والجمع بينهما يحمل قوله: "كَبُرَ" على أنه أراد أن يكبر، وأبدى عياض والقرطبي احتمالاً أنهما واقعتان، وقال النووي: إنه الأظهر، وحزم به ابن حبان، فإن ثبت التعدد فذاك، وإلا فما في "الصحيحين" أصح، كذا في "فتح الباري" [١٥٥/٢] إذا عرفت هذا فنقول: إن احتير طريق الجمع وحمل الجملة على المفصل فقوله: "كَبُرَ" في حديث الباب يكون محمولاً على إرادة التكبير فلا يكون له دلالة على انصراف من سبقه حدث في الصلاة. وأما ثانياً: فلأن انصراف رسول الله ﷺ المروي في حديث الباب إنما كان لأجل أنه كان جنباً فنسي ودخل في الصلاة قبل الغسل كما أوضحه ما في رواية الدار قطني، =

فيتوضأ ثم يني على ما صلى، وأفضل ذلك أن يتكلم ويتوضأ ويستقبل صلاته، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب فضل القرآن وما يُستحبُّ من ذكر الله عز وجل

١٧٣- أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة عن أبيه أنه أخبره

= ثم رجع وقد اغتسل فقال: **إني كنت جلياً فَنَسِيتُ أَنْ أَغْتَسِلَ**، وقد ورد في "صحيح البخاري" وغيره أيضاً التصريح بأنه اغتسل ثم رجع ورأسه يقطر ماءً، فعلم أن انصرافه كان لحدث سابق على الصلاة لا لحدث حدث في الصلاة، والمقصود هذا لا ذلك. وأما ثالثاً: فلأنه قد ورد في "صحيح البخاري" [رقم: ٢٧٥] وغيره: أنه رجع بعد ما اغتسل ورأسه يقطر ماءً، والحدث الذي يجوز بحدوثه في الصلاة البناء إنما هو الحدث الذي يوجب الوضوء لا الذي يوجب الغسل. وأما رابعاً: فلأن الإمام إذا أحدث في الصلاة فذهب للتوضئ فلا بد له أن يستخلف، فلو لم يستخلف فسدت صلاته وصلاة من اقتدى به كما هو مصرح في موضعه، ولم ينقل في الأخبار أنه عليه السلام استخلف أحداً، فكيف يستقيم الأمر. وأما خامساً: فلأنه ورد في حديث أبي هريرة: "ثم رجع إلينا ورأسه يقطر ماءً كبير"، وهذا نص في أنه لم ين على ما سبق، بل استأنف التكبير، وكيف يجوز له البناء على التكبير السابق إن ثبت أنه خرج بعد ما كبر، فإنه كان قد أذاه على غير طهارة، ولا يجوز البناء على ما أذاه بغير طهارة، بل على ما أذاه بطهارة.

وبالجملة إذا جُمعت طرق حديث الباب ونُظر إلى ألفاظ رواياته، وحُمِل بعضها على بعض عُلم قطعاً أنه لا يصلح لاستنباط ما استنبطه محمد رحمته الله، وبه يظهر أنه لا يصح إدخال هذا الحديث في باب الحدث في الصلاة؛ لأنه لم يكن هناك حدث في الصلاة، ولعل محمداً نظر إلى قوله: "فكبر"، فحملة على الدخول في الصلاة، وإلى قوله: "ثم رجع وعلى جلده أثر الماء"، فحملة على أنه توضأ، وحمل قوله: "فصلى" على أنه يني، وأيده بأنه أشار إليهم أن امكثوا، ولم يتكلم كما هو شأن الباقي، فاستنبط منه ما استنبط.

ثم يني: قد ذكرت الأحاديث الدالة على هذا في باب الوضوء من الرعاف، فانظر هناك.

قول أبي حنيفة: وبه قال جماعة، وخالفهم جماعة في البناء كما مر منا ذكره في باب الوضوء من الرعاف.

عبد الرحمن: [الأَنْصَارِيُّ المازني، وثقه النسائي وأبو حاتم، مات في خلافة المنصور، كذا في "الإسعاف" (ص: ٢٦)] قال الحافظ ابن حجر: هذا هو المحفوظ، رواه جماعة عن مالك، فقالوا: عن عبد الله بن عبد الرحمن عن أبيه، أخرجه النسائي والإسماعيلي والدارقطني وقالوا: الصواب الأول.

أبيه: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة التابعي الثقة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢/ ٣٣]

عن أبي سعيد الخدري أنه سمع رجلاً من الليل يقرأ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ يرددّها، فلما أصبح حدّث النبي ﷺ كأنّ الرجل يُقلّلها، فقال النبي ﷺ: "والذي نفسي بيده إنّها لتعدّلُ ثلث القرآن".

أبي سعيد: سعد بن مالك بن سنان. **رجلاً:** هو قتادة بن النعمان أخو أبي سعيد الخدري لأمه كما صرح به في رواية "مسند أحمد". **يرددها:** لأنه لم يحفظ غيرها، أو لما رجاه من فضيلتها، قاله أبو عمر. **كان:** بفعل ماضٍ أو بشدّ النون. **الرجل:** بالنصب أو الرفع، الذي جاء وذكر، وهو أبو سعيد. **لتعدّل:** أي تساوي ثلث القرآن؛ لأن معاني القرآن ثلاثة علوم: علم التوحيد، وعلم الشرائع، وعلم تهذيب الأخلاق، وسورة الإخلاص تشتمل على القسم الأشرف منها الذي هو كالأصل للقسامين، وهو علم التوحيد، قال الطيبي: وذلك؛ لأن القرآن على ثلاثة أنحاء: قصص وأحكام وصفات الله، و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ﴾ متمحضة للصفات فهي ثلث القرآن، وقيل: ثوابها يُضاعف بقدر ثلث القرآن، فعلى الأول لا يلزم من تكررها استيعاب القرآن وختمه، وعلى الثاني يلزم، وقال ابن عبد البر: من لم يتأول هذا الحديث أخلص من اختار الرأي، وإليه ذهب أحمد وإسحاق، فإنهما حملا الحديث على أن معناه أن لها فضلاً في الثواب تحريضاً على تعلّمها لأن قراءتها ثلاث مرات كقراءة القرآن، قال: وهذا لا يستقيم، ولو قرأها مائتي مرة، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٢٦، ٢٥/٥].

ثلث القرآن: قد وقع النزاع بين طليعي المستفيدين مني بحضرتي سنة إحدى وتسعين بعد الألف والمائتين في أنه إذا قرأ سورة الإخلاص هل يجد ثواب قراءة تمام القرآن؟ فقال بعضهم: نعم، مستنداً بهذا الحديث، وردّه بعضهم بأن جميع الأثلاث إنّما يبلغ إلى الواحد التام إذا كانت من جنس واحد، وإلا فلا، وليس في الحديث تصريح بشيء من ذلك، فحضرنا لذي سائلين تحقيق الحق في ذلك، فقلت: قد صرح جمع من الفقهاء والمحدثين بذلك فقالوا: غرضنا أنه هل يُستنبط ذلك من هذا الحديث أم لا؟

فقلت: إن كانت الثلثة معلّلة باشتغالها على ثلث معاني القرآن، وهو التوحيد كما هو رأي جماعة، فلا دلالة لهذا الحديث على حصول ثواب ختم القرآن بالثلث؛ لأن التثليث حينئذ يكون تثلثاً لآيات التوحيد فقط، ولا تشتمل على باقي القرآن، وإن حُمِل ذلك على كون ثوابه بقدر ثواب ثلث القرآن مع قطع النظر عن ما ذكر يمكن ثواب الختم التام بالثلث، فانقطع النزاع بينهم، ثم وجدت في "معجم الطبراني الصغير" أنه أخرج عن أحمد بن محمد البزار الأصهباني، حدثنا الحسن بن علي الحلواني، حدثنا زكريا بن عطية، حدثنا سعد بن محمد بن المسور بن إبراهيم حدثني عمي سعد بن إبراهيم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ بعد صلاة الصبح اثنتي عشرة مرة، فكأنما قرأ القرآن أربع مرات، وكان أفضل أهل الأرض يومئذ إذا اتقى، فصار هذا أدل على المقصود قاطعاً للنزاع.

١٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد قال: سمعت سعيد بن المسيب يقول: قال معاذ بن جبل: لأن أذكر الله من بكرة إلى الليل أحب إلي من أن أحمل على جياذ الخيل من بكرة حتى الليل.
بالكسر جمع جيد
قال محمد: ذكر الله حسن على كل حال.

١٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ قال: إنما مثل صاحب القرآن كمثل صاحب الإبل المعقلة، إن عاهد عليها أمسكها وإن أطلقها ذهبت.

باب الرجل يُسَلِّم عليه وهو يصلي

١٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر مرَّ على رجلٍ يصلي، فسَلَّمَ عليه فردَّ عليه السلام فرَجَعَ إليه ابنُ عمرَ فقال: إذا سَلَّمَ على أحدكم وهو يصلي
أي كلاماً

معاذ بن جبل: ابن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني شهد العقبة وندراً والمشاهد كلها، وكان أحد الأربعة الذين جمعوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ، ومات في طاعون عمواس، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٩]. أحب إلي إلخ: فيه تفضيل الذكر على الجهاد وهو أمر توقيفي لا يُدرك بالرأي، وقد ورد به حديث مرفوع أيضاً، وورد بعض الأحاديث بتفضيل الجهاد على جميع الأعمال، والجمع بينهما أن الجهاد الكامل المتضمن لبذل المال وإظهار الحجة والبيان وتدبير الأمور بالرأي والتوجه بالدعاء والقلب والقتال باليد أفضل الأعمال مطلقاً، وما سواه من أنواعه يفضل عليه الذكر، كذا حققه برهان الدين إبراهيم بن أبي القاسم بن إبراهيم بن عبد الله بن جعمان الشافعي في "عمدة المتحضرين شرح عدة الحصن الحصين".

كل حال: حتى حالة التغوط والجماع، فإنه وإن كان الذكر اللساني منهيًا عنه عند ذلك لكن لا شبهة في حسن الذكر القلبي، وقد ورد من حديث عائشة أن النبي ﷺ كان يذكر الله على كل أحيانه.

كمثل: قال الطيبي: وذلك؛ لأن القرآن ليس من كلام البشر بل كلام خالق القوي والقدر، وليس بينه وبين البشر مناسبة قريبة؛ لأنه حادث وهو قديم، والله سبحانه بلفظه من عليهم ومنحهم هذه النعمة. [شرح الطيبي: ٢٧١/٤] المعقلة: العقال الحيل الذي يُشد به ذرع البعير، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٧٢/٥].

إن عاهد: المعاهدة المحافظة وتجديد العهد. فسَلَّمَ: أي سلَّم ابن عمر عليه، ولعله لم يدر أنه يصلي.

فلا يتكلم وليُشِرْ بيده.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي للمصلي أن يرد السلام إذا سلم عليه وهو في الصلاة، فإن فعل فسدت صلاته، ولا ينبغي أن يسلم عليه.....

فلا يتكلم: [برد السلام؛ لأنه مفسد] فيه إشارة إلى أن السلام كلام؛ لأن فيه خطاباً ومواجهة بالغير، والكلام في الصلاة منهي عنه، وقد دلت عليه أحاديث مرفوعة أيضاً، فأخرج ابن جرير عن ابن مسعود قال: "كنا نقوم في الصلاة، فنتكلم ويسأل الرجل صاحبه عن حاجته، وبغيره، ويردّون عليه إذا سلم حتى أتيت أنا فسلمت فلم يردوا عليّ فاشتد ذلك عليّ، فلما قضى النبي ﷺ صلاته قال: أما إنه لم يمنعني أن أردّ عليك السلام إلا أنا أمرنا أن نقوم قانتين، وأخرج أيضاً عنه "كنا نتكلم في الصلاة، فسلمت على النبي ﷺ فلم يرد عليّ فلما انصرفت قال: لقد أحدث الله أن لا تكلموا في الصلاة. ونزلت: ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ (البقرة: ٢٣٨) وأخرج أيضاً عنه "أن النبي ﷺ كان عودني أن يردّ علي السلام في الصلاة فأنيته ذات يوم فسلمت فلم يردّ عليّ، وقال: إن الله يحدث في أمره ما شاء، وإنه قد أحدث لكم أن لا يتكلم أحد إلا بذكر الله، وما ينبغي من تسييح وتعجيد ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾، وأخرج البخاري [رقم: ١١٩٩] ومسلم [رقم: ١٢٠١] وأبو داود [رقم: ٩٢٣] والنسائي [رقم: ١٢٢١] وابن ماجه [رقم: ١٠١٩] عنه "كنا نسلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فبرّد علينا، فلما رجعنا من عند النحاشي سلمنا عليه فلم يرد علينا فقلنا: كنا نسلم عليك، فبرّد علينا، فقال: إن في الصلاة شعلاً.

وليُشِرْ بيده: أي بإصبعه، لما أخرج أبو داود [رقم: ٩٢٥] والترمذي [رقم: ٣٦٧] عن صهيب "مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي، فسلمت عليه فردّ إليّ إشارة"، وأخرج البزار عن أبي سعيد "أن رجلاً سلم على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فرد رسول الله ﷺ إشارة، فلما سلم قال له: إنا كنا نردّ السلام في صلاتنا، فنهينا عن ذلك، وأخرج ابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٢٢٦٤، ٤٢/٦] والدارقطني [رقم: ٢، ٨٣/٢] عن أنس "كان رسول الله ﷺ يشير في الصلاة"، وبه أخذ الشافعي، فاستحب الردّ إشارة، وعن أحمد كراهية الردّ بالإشارة في الفرض دون النفل، وعن مالك روايتان، ذكره العيني [البنية: ٤٤٢/٢]، واختلف أصحابنا: فمنهم من كرهه، منهم الطحاوي، وحملوا الأحاديث على أن إشارته ﷺ كان للنهي عن السلام لا لردّه، وهو حمل يحتاج إلى دليل مع مخالفته لظاهر بعض الأخبار، ومنهم من قال: لا بأس به. **فسدت صلاته:** وبه قال الشافعي ومالك وأحمد وأبو ثور وأكثر العلماء، وكان ابن المسيب والحسن وقتادة لا يرون به بأساً، كذا ذكره العيني [البنية: ٤٤٢/٢]، ولعل من أحازه لم يبلغه الأحاديث، فإنها صريحة في أن السلام كلام ممنوع عنه.

أن يسلم عليه: لأنه في شغل عن ردّه، وإنما السلام على من يمكنه الرد، وأجازه بعضهم لحديث: كان الأنصار يدخلون ورسول الله ﷺ يصليّ ويسلمون فبرّد عليهم إشارة بيده، كذا في "الاستدكار" [٢٩٢/٦، ٢٩٣].

وهو يصلي، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الرجلان يصلّيان جماعة

١٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عُبَيْدِ اللَّهِ بن عبد الله بن عُبَيْة، عن أبيه قال: دخلتُ على عمرَ بن الخطاب بالهاجرة فوجدتهُ يسبحُ فقمْتُ وراءه فَقَرَّبَتِي، فجعلني بحذاءه عن يمينه، فلما جاء يَرَفُأُ تأخَّرْتُ فَصَفَّفْنَا وراءه.

أي خلف

١٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أنه قام عن يسار ابنِ عمرَ في صلاته، فجعلني عن يمينه.

أي ابن عمر

١٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، عن أنس بن مالك هو زيد بن سهل

وهو يصلي: فإن سلّم عليه هل يجب عليه الرد؟ فذكر العيني [البنية: ٤٤٢/٢] وغيره: أن عند أبي يوسف لا يرد في الحال ولا بعد الفراغ، وعند أبي حنيفة يرد في نفسه، وعند محمد يرد بعد السلام؛ لما أخرج عبد بن حميد وأبو يعلى عن ابن مسعود "كنا نسلم بعضنا على بعض في الصلاة فمررت برسول الله ﷺ فسلمت عليه، فلم يرد علي، فوقع في نفسي أنه نزل في شيء، فلما قضى رسول الله ﷺ صلاته قال: **وعليك السلام**، وأخرج الطحاوي عن جابر كنا مع النبي ﷺ في سفر، فبعثني في حاجة، فانطلقت إليها، ثم رجعت وهو يصلي على راحلته فسلمتُ عليه فلم يرد علي، ورأيتُه يركع ويسجد فلما سلّم رد علي". [شرح معاني الآثار: ٢٦٧/١]

أبيه: هو عبد الله بن عتبة بن مسعود الهذلي ابن أخي عبد الله بن مسعود، وثقه جماعة وهو من كبار التابعين، مات بعد السبعين، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٤٦١، ٢٣٧/٢] وغيره. **يسبح:** قد يُطلق التسبيح على صلاة النافلة، ويقال للذكر ولصلاة النافلة: سبحة، يقال: قضيتُ سبحةً، وإنما خُصَّت النافلة بالسبحة وإن شاركتها الفريضة في معنى التسبيح؛ لأن التسبيحات في الفرائض نوافل، فقبل لصلاة النافلة: سبحة؛ لأنها نافلة كالتسبيحات، كذا في "النهاية" [٣٣١/٢]، والمراد ههنا: نافلة الظهر إن كان المهاجرة بمعنى ما بعد الزوال، أو صلاة الضحى إن حمل على الحر. **فقمْتُ وراءه:** فيه جواز الإمامة في النافلة.

بحذاءه: بكسر الحاء وفتح الذال والمد أي بمقابلته. **يرفأ:** حاجب عمر أدرك الجاهلية، وحج مع عمر في خلافة أبي بكر، وله ذكر في "الصحيحين" في قصة منازعة علي والعباس في صدقة رسول الله ﷺ، كذا قال الزرقاني.

[شرح الزرقاني: ٤٣٣/١]

أن جدته دعت رسول الله ﷺ لطعام، فأكل ثم قال: قوموا فلتصل بكم، قال أنس: فقمتُ إلى حصير لنا قد اسودَّ من طول ما لُيس فنضحتُه بماء،

أن جدته: قال ابن عبد البر: إن جدته مليكة تصغير ملك، والضمير في "جدته" عائذ إلى إسحاق، وهي جدة إسحاق أم أبيه عبد الله بن أبي طلحة، وهي أم سليم بنت ملحان زوج أبي طلحة الأنصاري، وهي أم أنس بن مالك كانت تحت أبيه مالك بن النضر، فولدت له أنس بن مالك والبراء بن مالك، ثم خلف عليها أبو طلحة، قال: وذكر عبد الرزاق هذا الحديث عن مالك عن إسحاق عن أنس أن جدته مليكة يعني جدة إسحاق، وساق الحديث بمعنى ما في "الموطأ". وقال النووي: الصحيح أنها جدة إسحاق فتكون أم أنس؛ لأن إسحاق ابن أخي أنس لأمه، وقيل: لأنها جدة أنس، وهي بضم الميم وفتح اللام، وهذا هو الصواب، وعن الأصيلي بفتح الميم وكسر اللام، وهذا غريب مردود، قال الحافظ ابن حجر: الضمير في "جدته" يعود إلى إسحاق، جزم به ابن عبد البر وعبد الحق وعياض، وصححه النووي، وجزم ابن سعد وابن مندة بأنها جدة أنس، وهو مقتضى كلام إمام الحرمين في "النهاية" ومن تبعه، وكلام عبد الغني في "العمدة" وهو ظاهر السياق، ويؤيده ما رويناه في "فوائد العراقيين" لأبي الشيخ من طريق القاسم بن يحيى المقدسي عن عبيد الله بن عمر عن إسحاق بن أبي طلحة عن أنس قال: "أرسلتني جدتي إلى رسول الله ﷺ، واسمها مليكة، فجاءنا فحضرت الصلاة"، الحديث.

قال: ومقتضى من أعاد الضمير إلى إسحاق أن يكون اسم أم سليم مليكة، ومستندهم في ذلك ما رواه ابن عيينة عن إسحاق عن أنس قال: صفت أنا وبيتي في بيتنا خلف النبي ﷺ وأمي أم سليم خلفنا، هكذا أخرجه البخاري [رقم: ٧٢٧]، والقصة واحدة، طولها مالك، واختصرها سفيان، قال: ويحتمل تعددها، وقد ذكر ابن سعد في "الطبقات" أم أنس وهي أم سليم بنت ملحان وقال: هي الغميصة، ويقال: الرميصة، ويقال: اسمها سهلة، ويقال: أنيفة، ويقال: رمينة، ويقال: رميلة، وأما مليكة بنت مالك، كذا في "التنوير" [١/١٦٨، ١٦٩].

فأكل: زاد فيه إبراهيم بن طهمان وعبد الله بن عون عن مالك: وأكلت منه، ثم دعا بوضوء فتوضأ، ثم قال: قم فتوضأ وتمر العجوز فلتوضأ، ولأصل لكم. **فلنصل بكم:** [قال السهيلي: الأمر ههنا بمعنى الخبر] قال الحافظ: أورد مالك هذا الحديث في ترجمة صلاة الضحى، وتُعقب بما رواه البخاري [رقم: ٦٧٠] عن أنس "أنه لم ير النبي ﷺ يصلي الضحى إلا مرة واحدة في دار الأنصاري الضخم الذي دعاه ليصلي في بيته، وأجاب صاحب "القبس" بأن مالكا نظر إلى الوقت الذي وقعت فيه تلك الواقعة، وهو وقت صلاة الضحى.

طول ما ليس: أي استعمل، وليس كل شيء بحسبه، قال الرافي: يريد فرش، فإن ما فرش فقد لبسته الأرض. **فنضحت:** ليلين لا لنجاسة، قاله إسماعيل القاضي، وقال غيره: النضح طهور لما شك فيه لتطيب النفس.

فقام عليه رسول الله ﷺ، قال: فصففتُ أنا واليتيم وراءه والعجوزُ وراءنا، فصلّى بنا ركعتين ثم انصرف.

قال محمد: وبهذا كلّهُ نأخذ، إذا صلّى الرجل الواحد مع الإمام قام عن يمين الإمام، وإذا صلّى الاثنان قاما خلفه، وهو قول أبي حنيفة **رحمهم الله**.

فقام عليه: فيه جواز الصلاة على الحصر، وما رواه ابن أبي شيبة وغيره عن شريح بن هاني أنه سأل عائشة: أكان رسول الله ﷺ يصلي على الحصر؟ والله يقول: ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ (الإسراء: ٨) فقالت: إنه لم يكن ليصلي على الحصر، ففيه يزيد بن المقدم ضعيف، وهو خير شاذ مردود لمعارضته لما هو أقوى منه كحديث الباب، ولما في البخاري [رقم: ٧٣٠] عن عائشة "أن النبي ﷺ كان له حصر يبسطه ويصلي عليه".
واليتيم: [بالرفع عطفا على الضمير المرفوع، وبالتصّب مفعول معه] هو ضميرة بن أبي ضميرة مولى رسول الله ﷺ، كذا سماه عبد الملك بن حبيب، وجزم البخاري بأن اسم أبي ضميرة سعد الحميري، ويقال: سعيد، ونسبه ابن حبان ليثيا، ويقال: اسمه روح، وهم من قال اسم اليتيم: روح، كأنه انتقل ذهنه من الخلاف في اسم أبيه، وكذا وهم من قال اسمه: سليم، كما بيّنه في "الفتح"، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٣٢/١].

والعجوز: قال النووي: هي أم سليم، وقال الخافظ: هي مليكة المذكورة. [شرح الزرقاني: ٤٣٢/١]

قاما خلفه: هذا هو مذهب أكثر العلماء، وبه قال عمر وعلي وابن عمر وجابر والحسن وعطاء ومالك وأهل الحجاز والشام والشافعي وأصحابه وأكثر أهل الكوفة، ومذهب ابن مسعود أنهم إذا كانوا ثلاثة قام الإمام وسطهم، فإن كانوا أكثر من ذلك قدموا أحدهم، وبه قال النخعي ونفر يسير من أهل الكوفة، كذا في "الاعتبار" للحازمي، وفي "صحيح مسلم" [رقم: ١١٩١]: أن ابن مسعود صلى بعلقمة والأسود، فقام بينهما، وكذا أخرجه أبو داود والبيهقي ومحمد في "كتاب الآثار" [ص: ١٧٩] والطحاوي وغيرهم، وفي بعضها أنه قال: هكذا كان النبي ﷺ يفعل، وأجاب الجمهور عنه بوجوه: منها: أنه لم يبلغه حديث أنس وغيره الدال صريحا على تقدم الإمام على الاثنين، وفيه بعد. ومنها: أنه فعل ما فعل لعذر أو لبيان الجواز لا لبيان أنه السنة. ومنها: أنه منسوخ بأحاديث أخر.

باب الصلاة في مراض الغنم

١٨٠ - أخبرنا مالك، عن محمد بن عمرو بن حَلْحَلَة الدُّوْلِيِّ، عن حميد بن مالك بن الحُثَيْثَم، عن أبي هريرة أنه قال: أحسن إلى غنمك، وأطب مراحها، وصل في ناحيتها،

مراض: [هي المواضع التي تربض فيه الغنم] من ربض في المكان يربض إذا لصق به وأقام ملازماً له، يقال: حتى تربض الوحش في كئاسها، كذا في "النهاية" [١٨٤/٢]. **الغنم:** قال الجوهري: هو اسم مؤنث موضوع للحنس يقع على الذكور والإناث من الشاة، وثبت في "صحيح البخاري" و"سنن ابن ماجه" [رقم: ٢١٤٩] والملفظ له عن أبي هريرة مرفوعاً: ما بعث الله نبياً إلا راعي غنم. فقال أصحابه: وأنت يا رسول الله؟ قال: وأنا كنت أراعها لأهل مكة بالقراريط، كذا في "حياة الحيوان" لكمال الدين محمد موسى الدميري الشافعي.

محمد بن عمرو: المدني، وثقه ابن معين والنسائي، ذكره السيوطي [الإسعاف ص: ٣٦] **الدُّوْلِيُّ:** بضم الدال وفتح الهمزة، وذكر في "التقريب" [رقم: ٦١٨٤، ٢٩٨/٣] في نسبه الديلي بكسر الدال بعدها ياء، وهما نسبتان إلى قبيلة. **الحثيم:** هكذا وجدنا العبارة في بعض النسخ، وعليه شرح القاري [فتح المعطى: ٢٣٠/١]، وضبطه بفتح الحاء المعجمة وسكون التحتية ففتح المثناة، وضبطه ابن حجر في "التقريب" [رقم: ١٥٥٧، ٣٢٩/١] بصيغة التصغير حيث قال: حميد بن مالك بن حثيم بالمعجمة والمثناة مصغراً، ويقال: مالك جده، واسم أبيه عبد الله ثقة، وذكر في "تهذيب التهذيب" [رقم: ١٨٣٤، ٣٢/٢] في ضبطه اختلافاً حيث قال في ترجمته: قال ابن سعد: كان قديماً قليل الحديث، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وذكره البخاري في "التاريخ" ف ضبطه في الرواة عنه بلفظ الحتم بضم المعجمة وفتح المثناة الخفيفة، وضبطوه في رواية ابن القاسم في "الموطأ" كذلك، لكن بالمثناة، وضبطه مسلم كذلك، لكن بتشديد المثناة، وضبطوه في "الأحكام" لإسماعيل القاضي بتشديد المثناة. وضبطه ابن الأثير في "النهاية" بمثل ما في "التقريب" [رقم: ١٥٥٧، ٣٢٩/١].

مراحها: بضم الميم موضع تروح إليه الماشية أي تأوي إليه ليلاً، كذا في "النهاية".

وصل: روى أبو داود [رقم: ١٨٤] والترمذي [رقم: ٨١] وابن ماجه [رقم: ٤٩٤] عن البراء: "سئل رسول الله ﷺ عن الوضوء من لحوم الإبل، فقال: توضؤوا منها، وسئل عن لحوم الغنم، فقال: لا توضؤوا منها، وسئل عن الصلاة في مبارك الإبل، فقال: لا تصلوا في مبارك الإبل، فإنها مأوى الشياطين، وسئل عن الصلاة في مراض الغنم، فقال: صلوا فيها، فإنها بركة. وروى النسائي وابن حبان [رقم: ١٧٠٢، ٦٠١/٤] من حديث عبد الله بن المغفل أن رسول الله ﷺ قال: إن الإبل خلقت من الشياطين، كذا في "حياة الحيوان". **في ناحيتها:** روى يونس بن بكير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن عمر مرفوعاً: صلوا في مراح الغنم، ولا تصلوا في أعطان الإبل، =

فإنها من دواب الجنة.

قال محمد: بهذا نأخذ، لا بأس بالصلاة في مراح الغنم وإن كان فيه أبوالها وبعرها، ما أكلت لحمها فلا بأس ببولها.

باب الصلاة عند طلوع الشمس وعند غروبها

١٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: لا يتحرى أحدكم فيصلّي

= وورد هذه الرواية عن جماعة من الصحابة، وأصح ما قيل في الفرق: إن الإبل لا تكاد تها ولا تقر في العطن بل تنور، فرمما تقطع الصلاة، وجاء في الحديث: إنها خلقت من جن.

مراح: بضم الميم موضع تروح إليه الماشية، أي تأوي إليه ليلاً، كذا في "النهاية"، وقال الباجي: مراح الغنم مجتمعها من آخر النهار، ذكره السيوطي [تنوير الحوالك: ١/١٨٣] وهما متقاربان قاله القاري. [فتح المغطي: ١/٢٣٠] **فيه أبوالها إلخ:** قال القاري: فيه أنه لا دلالة في الحديث على أنه يصلي فوق بولها وبعرها من غير سحادة ونحوها، بل قول أبي هريرة: "صل في ناحية" تأتي عن هذا المعنى، وأيضاً فلا يحصل الفرق حينئذ بين مرايض الغنم وأعطان الإبل، والشارع فرق بينهما. [فتح المغطي: ١/٢٣١] وقد يُقال أيضاً: لا وجه لذكر البعر، فإنه نجس عند صاحب الكتاب أيضاً، فليتأمل. **وبعرها:** بسكون العين وفتحها، وهو للإبل والغنم، والروث للفرس والحمار، والخثي بالكسر للبقر، ذكره العيني.

ما أكلت لحمها: بصيغة الخطاب، وفي نسخة: ما أكل لحمه فلا بأس ببوله. **فلا بأس ببولها:** لما روي أن رسول الله ﷺ أمر العرينين بشرب أبوال الإبل، وعند أبي حنيفة وأبي يوسف بول ما يؤكل كبول ما لا يؤكل نجس، وأما البعرة، فاتفق الثلاثة على نجاستها إلا أهما قالاً: نجاسة خفيفة، وقال أبو حنيفة غليظة، وزفر خفف في مأكول اللحم وغلظ في غير المأكول اللحم، وتفصيله في كتب الفقه.

لا يتحرى: بلا ياء عند أكثر رواة "الموطأ" على أن "لا" ناهية، وفي رواية التنيسي والنيسابوري بالياء على أن "لا" نافية، قال الحافظ: كذا وقع بلفظ الخبر، وقال السهيلي: يجوز الخبر عن مستقر أمر الشرع أي لا يكون إلا هذا. [فتح الباري: ٢/٨١] وقال العراقي: يحتمل أن يكون نهيًا، والألف إشباع.

فيصلي: بالنصب في جواب النفي أو النهي، والمراد نفي التحري والصلاة معاً.

عند طلوع الشمس ولا عند غروبها.

١٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن عبد الله الصنابحي أن رسول الله ﷺ قال: إنَّ الشمسَ تطلُّعُ ومعها قرن الشيطان،.....

عند إلخ: قال الحافظ: اختلف في المراد به، فقليل: هو تفسير الحديث الصحيحين [البخاري رقم: ٥٨١، ومسلم رقم: ١٩٢٠] عن عمر: "أن النبي ﷺ لهُي عن الصلاة بعد الصبح حتى تشرق الشمس، وبعد العصر حتى تغرب" فلا تكره الصلاة بعدهما إلا لمن قصد بصلاته طلوع الشمس وغروبها، وإلى هذا احتج بعض أهل الظاهر، وقواه ابن المنذر، وذهب الأكثر إلى أنه لهُي مستقل، وكره الصلاة في الوقتين قصد أم لم يقصد. [فتح الباري: ٧٩/٢]

عن عبد الله: هكذا قال جمهور الرواة، وقال مطرّف وإسحاق بن عيسى الطباع عن أبي عبد الله الصنابحي، قال ابن عبد البر: هو الصواب، وهو عبد الرحمن بن عسيلة تابعي، ثقة، ورواه زهير بن محمد عن زيد عن عطاء عن عبد الله الصنابحي قال: سمعت رسول الله، وهو خطأ، فإن الصنابحي لم يلقه، قال الحافظ في "الإصابة": ظاهره أن عبد الله الصنابحي لا وجود له، وفيه نظر، فقد قال يحيى بن معين: عبد الله الصنابحي روى عنه المدنيون يشبهه أن يكون له صحبة، وقال ابن السكن: يقال: إنه له صحبة، ورواية مطرّف والطباع عن مالك شاذة، ولم ينفرده به مالك، بل تابعه حفص بن ميسرة عن زيد بن أسلم، عن عطاء، عن عبد الله الصنابحي سمعت رسول الله ﷺ، وكذا زهير بن محمد عند ابن مندة، وكذا تابعه محمد بن جعفر بن أبي كثير وخارجة بن مصعب، الأربعة عن زيد به، وأخرجهم الدار قطني من طريق إسماعيل بن الحارث وابن مندة، من طريق إسماعيل الصائغ، عن مالك عن زيد به مصرحاً بالسمع، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٣/٢] **الصنابحي:** بضم المهملة وفتح النون وكسر الباء نسبة إلى صنابح، بطن من مراد، ذكره الزرقاني [شرح الزرقاني: ٦٣/٢]

قرن الشيطان: للعلماء في معنى الحديث قولان: أحدهما: أن هذا اللفظ على حقيقته وأما تطلع وتغرب على قرب شيطان، وعلى رأس شيطان وبين قرني شيطان على ظاهر الحديث حقيقة لا مجازاً. وقال آخرون: معناه عندنا على المجاز واتساع الكلام، وأنه أريد بقرن الشيطان ههنا أمة تعبد الشمس وتسجدها وتصلي حين طلوعها وغروبها تقصد بذلك الشمس من دون الله، كذا في "آكام المرحان في أحكام الجن".

وفي "الكشاف": ذكر فيه وجوها: أحدها: أن الشيطان ينتصب قائماً في وجه الشمس عند طلوعها ليكون طلوعها بين قرنيه أي فوديه فيكون مستقبلاً لمن يسجد الشمس، فيصير عبادتهم له، فنهوا عن الصلاة في ذلك الوقت مخالفة لعبادة الشيطان. وثانيها: أن يُراد بقرنيه حزبه اللذان يبعثهما حينئذ لإغواء الناس. وثالثها: أنه من باب التمثيل شبه الشيطان في ما سواه لعبادة الشمس بذوات القرون التي يعالج الأشياء ويدافعها بقرونها. ورابعها: أن يراد بالقرن القوة، والمختار هو الوجه الأول لمعاوضة الروايات.

فإذا ارتفعت فارقتها، ثم إذا استوت قارئها ثم إذا زالت فارقتها، ثم إذا دنت للغروب قارئها، فإذا غربت فارقتها، قال: وهي رسول الله ﷺ عن الصلاة في تلك الساعات.

١٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرني عبد الله بن دينار قال: كان عبد الله بن عمر يقول: كان عمر بن الخطاب يقول: لا تحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها، فإن الشيطان يطلعُ قرناه من طلوعها، ويغربان عند غروبها، وكان يضربُ الناس عن تلك الصلاة.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، في نسخة: على

ثم إذا دنت: قد وردت آثار مصرحة بغروبها على قرني الشيطان، وأما تريد عند الغروب السجود لله، فيأتي الشيطان أن يصدها، فتغرب بين قرنيه، ويحرقه الله عز وجل. وهي: في تحريم في الطرفين، وكراهة في الوسط عند الجمهور.

لا تحروا: هكذا رواه موقوفاً، ومثله لا يقال رأياً، فحكمه الرفع، وقد رفعه ابنه عبد الله، أخرجه البخاري [رقم: ٥٨٢] ومسلم [رقم: ١٩٢٥] يضرب الناس: قال ابن عباس: كنت أضرب الناس مع عمر على الركعتين بعد العصر.

تلك الصلاة: أي لأجل تلك الصلاة، روى عبد الرزاق عن زيد بن خالد أن عمر رآه وهو خليفة ركع بعد العصر إليه ركعتين، فمشي فضربه بالدرّة، الحديث، وفيه: فقال عمر: يا زيد! لولا أني أخشى أن يتخذها الناس سلباً إلى الصلاة حتى الليل لم أضرب فيهما، وروي عن تميم الداري نحوه، وفيه: لكني أخاف أن يأتي بعدكم قوم يصلون ما بين العصر إلى الغروب حتى يمروا بالساعة التي هي رسول الله ﷺ أن يصلي فيها، ومراده هي التحريم فلا ينافي أحاديث نهيه عن الصلاة بعد العصر، فإنه للتنزيه، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٦٨/٢]

وبهذا كله نأخذ: أي بالمتن عن الصلاة وقت الطلوع والغروب والاستواء أي صلاة كان، نفلاً كان أو فرضاً أو صلاة جنازة؛ لأن الحديث لم يخص شيئاً إلا عصر يومه، فإنه يجوز عند الغروب، وقال مالك والشافعي وغيرهما من علماء الحجاز: معنى هذه الأحاديث النهي عن النافلة دون الفريضة، واختلف عن مالك في الصلاة عند الاستواء، فروى عنه ابن القاسم أنه قال: لا أكره الصلاة إذا استوت الشمس لا في يوم جمعة ولا في غيره، قال ابن عبد البر: ما أدري ما هذا، وهو يوجب العمل بمراسيل الثقات، ورجال حديث الصنابحي ثقات، وأحسبه مال إلى حديث ثعلبة بن أبي مالك القرظي أنهم كانوا في زمان عمر يصلون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، ومعلوم أن خروج عمر كان بعد الزوال، فكانوا يصلون وقت استواء الشمس، ويوم الجمعة وغيره سواء؛ لأن الفرق لم يصح عنده في نظر ولا أثر.

[الاستذكار: ٣٦٨/١، ٣٦٩] وذكر ابن عبد البر أيضاً أنه ممن رخص الصلاة وقت الاستواء الحسن البصري وطاوس وهو رواية عن الأوزاعي، وقال الشافعي وأبو يوسف: لا بأس بالطلوع نصف النهار يوم الجمعة خاصة، وحجتهم حديث أبي هريرة: "أن رسول الله ﷺ نهى عن الصلاة نصف النهار حتى تزول الشمس إلا يوم الجمعة".

ويوم الجمعة وغيره عندنا في ذلك سواء، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الصلاة في شدة الحر

١٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرني عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن، وعن محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، عن أبي هريرة أن رسول الله صلوات الله عليه قال: إذا كان الحرُّ فأبردُوا عن الصلاة، فإنَّ شدة الحرِّ من فيح جهنم.

ابن عبد الأسد بن هلال
تعلييل لمشروعية الإبراد

سواء: لأن الأحاديث مطلقة، والعلة المستفادة منها وهي اقتران قرن الشيطان مع الشمس عامة، والأحاديث المفيدة لجواز التنفل يوم الجمعة وقت الاستواء لا تساوي أحاديث النهي من حيث السند.

عبد الله بن يزيد: المخزومي المقرئ، وثقه أحمد ويحيى، مات ١٤٨هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٥].

الأسد بن سفيان: القرشي المخزومي ابن أخي أبي سلمة بن عبد الأسد زوج أم سلمة رضي الله عنها، ذكره ابن عبد البر، وقال: في صحبته نظر، وأشار في "الإصابة" [رقم: ١٦٢، ٢٢٧/١] إلى ترجيح أنه صحابي.

محمد إلخ: العامري المدني، وثقه النسائي وابن سعد، وقال أبو حاتم: لا يُسأل عن مثله، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٦]. **فأبردوا:** قال في "النهاية" [١١٤/١]: الإبراد: انكسار الوهج والحر، وهو من الإبراد: الدخول في البرد.

عن الصلاة: [أي صلاة الظهر، وبه صرح في حديث أبي سعيد عند البخاري [رقم: ٥٣٨] وغيره بلفظ "أبردوا بالظهر"، وحمله بعضهم على عمومهم، فقال به أشهب: في العصر، وأحمد: في العشاء في الصيف] قال عياض: معناه بالصلاة كما جاء في رواية، و"عن" تحيى. بمعنى الباء، وقد تكون زائدة أي أبردوا الصلاة، والأول جزم به النووي، والثاني جزم به ابن العربي في "القيس"، وقال القاضي: اختلف العلماء في الجمع بين هذا الحديث وبين حديث خباب: "شكونا إلى رسول الله صلوات الله عليه حر المضاء، فلم يشكنا"، فقال بعضهم: الإبراد رخصة والتقدم أفضل، وقال بعضهم: الإبراد مستحب، وحديث خباب محمول على أنهم طلبوا تأخيراً زائداً على قدر الإبراد، وهذا هو الصحيح. ومن الغريب تفسير بعضهم "أبردوا" أي صلوا لوقتها الأول رداً إلى حديث خباب، نقله عياض عن حكاية الهروي، وتفسير آخر: "فلم يشكنا" أي لم نحتاجنا رداً إلى حديث الإبراد، نقله ابن عبد البر عن ثعلب، كذا في "التنوير" [٣٧، ٣٦/١].

فيح جهنم: أي وهجها، ويروى من فوح جهنم، وقال صاحب "العين" وغيره: الفيح سطوع الحر في شدة القبط. وأما قوله: "اشتكت النار" إلخ فإن أهل العلم اختلفوا في معناه، فحمله جماعة منهم على الحقيقة، وقالوا: أنطقها الله الذي أنطق كل شيء، وحمله جماعة منهم على الخاز، والقول الأول يعضده عموم الخطاب وظاهر الكتاب، وهو أولى بالصواب، كذا في "الاستذكار" [٣٤٥/١، ٣٤٩، ٣٥٠].

وذكر أن النار اشتكت إلى ربها عز وجل، فأذن لها في كل عام بنفسين: نفس في الشتاء ونفس في الصيف.

قال محمد: وبهذا نأخذ، بُرد بصلاة الظهر في الصيف، ونصلي في الشتاء حين نزول الشمس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

وذكر: أي النبي ﷺ فهو بالإسناد المذكور، ووهب من جعله موقوفاً على أبي هريرة أو معلقاً، وقد أفرد أحمد في "مسنده" ومسلم [رقم: ١٤٠٢] من طريق آخر عن أبي هريرة أن النبي ﷺ ذكر. أن النار: وفي مسلم [رقم: ١٤٠١]: قالت النار: يا رب! أكل بعضي بعضاً فأذن لي بالتنفس، فأذن لها بنفسين. **اشتكت:** حقيقة بلسان الحال، كما رجحه من فحول الرجال ابن عبد البر وعياض والقرطبي وابن المنير والتوربشيتي، ولا مانع منه سوى ما يخطر للوهم من الخيال، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٤/١]

نفس في الشتاء إلخ: لمسلم [رقم: ١٤٠٣] زيادة: فما ترون من شدة البرد فذلك من زمهريرها، وما ترون من شدة الحر فهو من سؤمها، قال عياض: قيل: معناه إذا تنفست في الصيف قوي لهب تنفسها حر الشمس، وإذا تنفست في الشتاء دفع حرها شدة البرد إلى الأرض، وقال ابن التين: فإن قيل: كيف يجمع بين البرد والحر في النار؟ فالجواب: أن جهنم فيها زوايا فيها نار، وزوايا فيها زمهرير، وقال مغلطي: لقائل أن يقول: الذي خلق الملك من ثلج ونار قادر على جمع الضدين في محل واحد، كذا في "التنوير" [٣٨/١].

قول أبي حنيفة: وبه قال مالك في رواية عنه وأحمد، وزاد: الإبراد في العشاء في الصيف، وقال الليث والشافعي ومن تبعهم: أول الوقت أولى في جميع الصلوات، كذا ذكره ابن عبد البر. [الاستذكار: ٣٤٦/١، ٣٤٧] واحتجهم في ذلك حديث خباب: "شكونا إلى رسول الله ﷺ حرّ الرمضاء، فلم يشكنا" أي لم يزل شكوانا، أخرجه مسلم [رقم: ١٤٠٦] وابن المنذر والطحاوي [١٢٣/١] وابن ماجه [رقم: ٦٧٥] والنسائي [رقم: ٤٩٧] وغيرهم، وفي الباب أحاديث دالة على أن النبي ﷺ كان يصلي الظهر بالهاجرة، أخرجه الطحاوي وغيره.

ولنا: حديث الإبراد رواه جماعة من الصحابة، فأخرجه البخاري ومسلم ومالك وغيرهم من حديث أبي هريرة، والطبراني من حديث عمرو بن عتبة، والبخاري من حديث أبي سعيد، وأحمد وابن ماجه والطحاوي من حديث المغيرة، وابن خزيمة من حديث عائشة، وروى البرّار من حديث ابن عباس، والبخاري من حديث أنس إيراد النبي ﷺ فعلاً، وروى الطحاوي عن ابن عمر أن عمر قال لأبي مخزومة بمكة: أنت بأرض حارة شديدة الحر، فأبرد. [شرح معاني الآثار: ١٢٥/١] والكلام في هذا البحث طويل، فمنهم من أمال حديث الإبراد إلى حديث خباب. ومنهم من عكس، وكل منهما ليس بذاك، ومال الطحاوي إلى نسخ التعجيل؛ لما رواه عن المغيرة: "صلى بنا رسول الله صلاة الظهر بالهجير، ثم قال: إن شدة الحر من فيح جهنم، فأبردوا بالصلاة، والقدر الحق أن الترغيب إلى الإبراد ثابت قولاً، ومؤيد فعلاً وأثراً، والتعجيل ليس كذلك.

باب الرَّجُل يَنْسِي الصَّلَاةَ أَوْ تَفَوُّتَهُ عَنْ وَقْتِهَا

١٨٥ - أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ**، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حِينَ قَفَلَ مِنْ خَيْرِ أَسْرَى حَتَّى إِذَا كَانَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ عَرَسَ، وَقَالَ لِبَلَالٍ: "اكَأْ لَنَا الصَّبْحَ"، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَصْحَابُهُ، وَكَأَ لِبَلَالٍ مَا قَدَّرَ لَهُ، ثُمَّ اسْتَنَدَ إِلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ مُقَابِلُ الْفَجْرِ فَعَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ، فَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا بَلَالٌ وَلَا أَحَدٌ مِنَ الرِّكْبِ حَتَّى ضَرَبَتْهُمْ الشَّمْسُ،

أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: هَذَا حَدِيثٌ مُرْسَلٌ تَبَيَّنَ وَصْلُهُ، فَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ [رقم: ١٥٦٠] وَأَبُو دَاوُدَ وَابْنُ مَاجَهَ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ بِهِ. **قَفَلَ مِنْ خَيْرٍ**: [القول الرجوع من السفر، وكانت غزوة خيبر سنة ست] فِي مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ وَقَعَ عِنْدَ رَجُوعِهِمْ مِنْ خَيْرٍ، وَفِي أَبِي دَاوُدَ [رقم: ٤٤٧] مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: "أَقْبَلَ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ الْحَدِيدِيَّةِ لَيْلًا، فَقَالَ: مَنْ يَكْلُونَا؟ فَقَالَ بَلَالٌ: أَنَا، وَفِي "الموطأ" عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِطَرِيقِ تَبُوكَ، وَلِلْبَيْهَقِيِّ فِي "الدلائل" نَحْوُهُ مِنْ حَدِيثِ عَقْبَةَ، وَوَقَعَ فِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ فِي غَزْوَةِ جَيْشِ الْأُمَرَاءِ، وَتَعَقَبَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِأَمَّا غَزْوَةَ مَوْتَةَ، وَلَمْ يَشْهَدْهَا النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ كَمَا قَالَ، قَدْ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ هَلْ كَانَ نَوْمُهُمْ عَنِ الصَّبْحِ مَرَّةً أَوْ أَكْثَرَ؟ فَحَزَمَ الْأَصْبَلِيُّ أَنَّ الْقِصَّةَ وَاحِدَةً، وَتَعَقَبَهُ عِيَاضُ أَنَّ قِصَّةَ أَبِي قَتَادَةَ مَغَايِرَةٌ لِقِصَّةِ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ وَهُوَ كَمَا قَالَ، فَإِنَّ فِي قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ فِيهَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ وَعَمْرٌ لَمْ يَكُونَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ لَمَّا نَامَ، وَقِصَّةُ عِمْرَانَ فِيهَا أَمَّا كَانَا مَعَهُ، وَأَيْضًا فَقِصَّةُ عِمْرَانَ فِيهَا: أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقِظَ أَبُو بَكْرٍ، وَلَمْ يَسْتَيْقِظْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَتَّى أَيْقَظَهُ عَمْرٌ بِالتَّكْبِيرِ، وَفِي قِصَّةِ أَبِي قَتَادَةَ: "أَنَّ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقِظَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ"، كَذَا فِي "فتح الباري" [٥٩١، ٥٩٠/١]. **أَسْرَى**: يُقَالُ: سَرَيْتُ وَأَسْرَيْتُ بِمَعْنَى إِذَا سَرَتْ لَيْلًا.

لبلال: هُوَ ابْنُ رِبَاحِ الْمُؤَذِّنِ، وَأُمُّهُ حَمَامَةُ، مَوْلَى أَبِي بَكْرٍ ؓ، شَهِدَ بَدْرًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، مَاتَ بِالشَّامِ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ أَوْ ثَمَانِ عَشْرَةٍ، وَقِيلَ: عَشْرِينَ، وَلَهُ بَضْعٌ وَسِتُّونَ سَنَةً، كَذَا فِي "الإصابة" [رقم: ٧٣٦، ٤٥٥/١، ٤٥٦] وَغَيْرِهِ. **اكَأْ لَنَا**: أَيِ ارْقُبْ لَنَا وَاحْفَظْ عَلَيْنَا وَقْتُ الصَّبْحِ، وَأَصْلُ الْكَأِ الْخَفْظُ وَالْمَنْعُ وَالرَّعَايَةُ.

وَكأَ لِبَلَالٍ: وَفِي مُسْلِمٍ [رقم: ١٥٦٠]: فَصَلَّى بَلَالٌ مَا قَدَّرَ لَهُ.

مَا قَدَّرَ لَهُ: بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أَيِ مَا يَسِرُّهُ اللَّهُ لَهُ. وَهُوَ مُقَابِلٌ: أَيِ مُوَاجِهَةٌ الْجِهَةِ الَّتِي يُطْلَعُ مِنْهَا.

فَعَلَبَتْهُ: زَادَ مُسْلِمٌ [رقم: ١٥٦٠] وَهُوَ مُسْتَنَدٌ إِلَى رَاحِلَتِهِ. **ضَرَبَتْهُمْ**: قَالَ عِيَاضُ: أَيِ أَصَابَهُمْ شَعَاعُهَا.

فَفَزَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فقال: "يا بلال"، فقال بلال: يا رسول الله! أخذ بنفسي
الذي أخذ بنفسك، قال: "اقتادوا"، فبعثوا رواحلهم، فاقتادوها شيئاً، ثم أمر رسول
الله ﷺ بلالاً، فأقام الصلاة

فَفَزَعَ: قال النووي: أي انتبه وقام، وقال الأصيلي: فزع لأجل عدوهم خوف أن يكون تبعهم، وقال ابن عبد البر: يحتمل أن يكون تأسفاً على ما فاتهم من وقت الصلاة، وفيه دليل على أن ذلك لم يكن من عادته منذ بعث، قال: ولا معنى لقول الأصيلي؛ لأنه ﷺ لم يتبعه عدو في انصرافه من خير ولا من حنين، ولا ذكر ذلك أحد من أهل المغازي، بل انصرف من كلا الغزوتين غائماً ظافراً، كذا في "التنوير" [٣٣/١]. **يا بلال:** وفي رواية ابن إسحاق: ماذا صنعت بنا يا بلال؟ وفي نسخة: ما هذا.

أَخَذَ بِنَفْسِي إلخ: [قال ابن رشي: أي إن الله استولى بقدرة عليّ كما استولى عليك مع منزلتك، قال: ويحتمل أن يكون المراد أن النوم غلبني كما غلبك] قال ابن عبد البر: معناه قبض نفسي الذي قبض نفسك، فالباء زائدة أي توافها متوفي نفسك، قال: وهذا قول من جعل النفس والروح واحداً؛ لأنه قال في الحديث الآخر: إن الله قبض أرواحنا، فنص على أن المقبوض هو الروح، ومن قال: النفس غير الروح تأول قوله: "أخذ بنفسي" أي النوم الذي أخذ بنفسك. قال النووي: فإن قيل: كيف نام ﷺ مع قوله: **إِنْ عَيْنِي تَمَامٌ وَلَا يَنَامُ قَلْبِي؟** فجوابه من وجهين: أحدهما، وأشهرهما أنه لا منافاة بينهما؛ لأن القلب إنما يدرك الحسيات المتعلقة به، كالحدث والألم وغيرهما، ولا يدرك طلوع الفجر وغيره، وإنما يدرك ذلك العين، والعين نائمة. والثاني: أنه كان له حالان أحدهما: ينام فيه القلب، والثاني: لا ينام، وهو غالب أحواله، كذا في "التنوير" [٣٣/١، ٣٤].

اِقْتَادُوا: أي ارتحلوا، زاد مسلم: فإن هذا منزل حضرنا فيه الشيطان، قال ابن رشي: قد علله بذلك، ولا يعلمه إلا هو، قال عياض: هذا أظهر الأقوال في تعليقه. قال القرطبي: أخذ بهذا بعض العلماء، فقال: من انتبه عن نوم في فائتة في سفر، فليتحول عن موضعه، وإن كان وادياً فليخرج عنه، وقيل: هو خاص بالنبي ﷺ.

فَاِقْتَادُوا: اختلّفوا في معنى اقتيادهم وخروجهم من ذلك الوادي، فقال أهل الحجاز: تشام بالموضع التي ناهم فيه ما ناهم، فقال: هذا واد فيه شيطان، وذكر وكيع عن جعفر عن الزهري أن النبي ﷺ نام عن صلاة الفجر حتى طلعت الشمس، فقال لأصحابه: ترحزحوا عن المكان الذي أصابتكم فيه الغفلة. وأما أهل العراق فزعموا أن ذلك كان لأنه انتبه حين طلوع الشمس، ومن السنة أن لا يصلي عند طلوعها ولا عند غروبها، كذا في "الاستذكار" [٣١٥/١].

شيئاً: للطبراني من حديث عمران: "حتى كانت الشمس في كبد السماء". **فَأَقَامَ الصلاة:** لأحمد: "أمر بلالاً فأذن، ثم قام رسول الله ﷺ فصلّى ركعتين قبل الصبح وهو غير عجل، ثم أمره فأقام الصلاة، وقال عياض: أكثر رواة "الموطأ" في هذا الحديث اكنفوا على "أقام"، وبعضهم قال: فأذن أو أقام بالشك.

فصلي بهم الصبح، ثم قال حين قضى الصلاة: من نسي صلاة فليصلها إذا ذكرها،

فإن الله عز وجل يقول: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ لِذِكْرِي﴾

(طه: ١٤)

قال محمد: وهذا نأخذ، إلا أن يذكرها

فصلي بهم الصبح: زاد الطبراني من حديث عمران: فقلنا: يا رسول الله! أنعیدها من الغد لوقتها؟ فقال: **هنا الله** عن الربا وقبيله منا. **من نسي إلخ**: [زاد في رواية القعني: أو نام عنها] فإن قيل: فلم خص النائم والناسي بالذكر في قوله: من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها؟ قيل: خص النائم والناسي ليرتفع التوهم والظن فيهما لرفع القلم في سقوط المأثم عنهما بالنوم والنسيان، فأبان أن سقوط الإثم عنهما غير مسقط لما لزمهما من فرض الصلاة، وأنها واجبة عليهما عند الذكر لها، يقضيها كل واحد منهما بعد خروج وقتها إذا ذكرها، ولم يحتج إلى ذكر العائد معهما؛ لأن العلة المتوهم في النائم والناسي ليست فيه، ولا عذر له في ترك فرض، وإذا كان النائم والناسي - وهما معذوران - يقضيانها بعد خروج وقتها، فالتعمد أولى بأن لا يسقط عنه فرض الصلاة، وقد شد بعض أهل الظاهر، وأقدم على خلاف جمهور علماء المسلمين وسبيل المؤمنين، فقال: ليس على المتعمد في ترك الصلاة في وقتها أن يأتي بها في غير وقتها؛ لأنه غير نائم ولا ناسي، كذا في "الاستذكار" [٣٠٠/١ - ٣٠٢].

إذا ذكرها: لأبي يعلى والطبراني من حديث أبي حنيفة، ثم قال: إنكم كنتم أمواتاً فرد الله إليكم أرواحكم، فمن نام عن صلاة فليصلها إذا استيقظ، ومن نسي عن صلاة فليصلها إذا ذكرها، كذا في "التنوير" [٣٤/١].

فإن الله إلخ: قال عياض: فيه تنبيه على ثبوت هذا الحكم وأخذه من الآية التي تضمنت الأمر لموسى عليه السلام، وأنه مما يلزمنا اتباعه. وقال غيره: استشكل وجه الأخذ من الآية بأن معنى "الذكرى" إما لتذكرني فيها، وإما لأذكرك على اختلاف القولين، وعلى كل فلا يعطى ذلك. قال ابن جرير: ولو كان المراد حين تذكرها لكان التنزيل "الذكرها"، وأصح ما أحجب به: أن الحديث تغيير من الراوي، وإنما هو "للتذكرى" بلام التعريف وألف القصر كما في "سنن أبي داود"، وفي مسلم [رقم: ١٥٦٠] زيادة: وكان ابن شهاب يقرؤها "للتذكرى"، فإن منه أن استدلاله عليه السلام إنما كان بهذه القراءة، فإن معناه للتذكر أي لوقت التذكر، كذا في "التنوير" [٣٤/١، ٣٥].

إلا أن يذكرها: يعني أن ظاهر قوله عليه السلام وإن كان مفيداً لجواز أداء الصلاة لمن نام أو نسي عند ذكره، ولو كان عند الطلوع والغروب والاستواء، لكن أحاديث النهي عن الصلاة فيها وهي مطلقة، قد خصصته بما عدا ذلك، فلا يجوز أداء الفاتحة في هذه الساعات لأحاديث النهي، هذا هو مذهب أصحابنا، وذهب مالك والشافعي وغيرهم إلى أن أحاديث النهي مختصة بالنوافل التي لا سبب لها. والتفصيل في هذا المقام أن ظاهر أحاديث النهي يقتضي العموم، وظاهر حديث: فليصلها إذا ذكرها يقتضي عموم جواز قضاء الفاتحة مع أحاديث أدرك الصلاة، فجمع بينهما جماعة بأن حملوا أحاديث النهي على النوافل، وغيرها على غيرها، فأجازوا أداء الوقتيات والفوات في هذه الأوقات. =

في الساعة التي هي رسول الله ﷺ عن الصلاة فيها: حين تطلع الشمس حتى ترتفع وتبيض، ونصف النهار حتى تزول، وحين تحمر الشمس حتى تغيب إلا عصر يومه، فإنه يصلّيها وإن احمرت الشمس قبل أن تغرب، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

١٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، وعن بسر بن سعيد، وعن الأعرج الغدوي المدني يحدثونه عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: "من أدرك من الصبح ركعة قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها، ومن أدركها من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها."

= وأصحابنا لما رأوا أن علة النهي عن الصلاة في الأوقات الثلاثة عامة جعلوها عامة في النوافل والفرائض وغيرها، وخصوا الذكر بالذكر في غير هذه الأوقات، وجوّزوا أداء عصر يومه وقت الغروب بحديث: من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها، لكن يشكل عليهم ورود من أدرك ركعة من الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدركها، وأجابوا عنه بأنه قد تعارض هذا الحديث وحديث النهي، فأسقطناهما ورجعنا إلى القياس، وهو يقتضي جواز أداء عصر يومه عند الغروب؛ لأنه صار مؤدياً كما وجب، وعدم جواز صبح يومه في وقت الطلوع؛ لأن وجوبه كامل فلا يتأدى بالناقض، وزيادة تحقيقه في كتب الأصول، لكن لا مناص عن ورود أن التساقط إنما يتعين عند تعذر الجمع وهو ههنا ممكن بوجوه عديدة لا تخفى للمتأمل.

في الساعة الخ: قد أيده جماعة من أصحابنا منهم العيني وغيره بما ورد في حديث التعريس أنه ﷺ ارتحل من ذلك الموضع وصلى بعد ذلك ولم يكن ذلك إلا لأنه كان وقت الطلوع، وفيه نظر: أما أولاً: فلأنه قد ورد تعليل الاقتراب صريحاً بأنه موضع غفلة وموضع حضور الشيطان فلا يُعدل عنه. وأما ثانياً: فلأنه ورد في رواية مالك وغيره "حتى ضربتهم الشمس"، وفي بعض روايات البخاري [رقم: ٣٤٤]: لم يستيقظوا حتى وجدوا حر الشمس، وذلك لا يمكن إلا بعد الطلوع بزمان، وبعد ذهاب وقت الكراهة.

إلا عصر يومه: احتراز عن عصر أمس؛ لأن وجوبه كامل، فلا يتأدى بالناقض. بسر بن سعيد: المدني العابد، ثقة من التابعين، كذا قال الزرقاني [٥٠/١] وغيره. الأعرج: عبد الرحمن بن هرمز المدني. أدركها: أي تمت صلاته وإن وقعت ركعة عند الطلوع وبعده.

باب الصلاة في الليلة الممطرة وفضل الجماعة

من الإمطار

١٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه نادى بالصلاة في سفر في ليلة ذات برد وريح، ثم قال: ألا صلّوا في الرحال، ثم قال: إن رسول الله ﷺ كان يأمر المؤذن إذا كانت ليلة باردة ذات مطر يقول: ألا صلّوا في الرحال.

قال محمد: هذا حسن،

نادى: وكان مسافرا فأذن بمحل يقال له: ضحنان - بفتح الضاد المعجمة، وسكون الجيم ونونين بينهما ألف - جبل بينه وبين مكة خمسة وعشرون ميلاً، وقد أخرجه البخاري من طريق عبد الله بن عمر عن نافع قال: أذن ابن عمر في ليلة باردة بضحنان، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٢٢/١، ٢٢٣]

ثم قال: أي بعد الفراغ من الأذان "ألا" حرف تنبيه، "صلوا في الرحال" أي البيوت والمنازل، قال الطيبي: أي الدور والمساكن، رحل الرجل منزله ومسكنه، كذا في "معرفة المفاتيح" [٣/١٣٠]، وقال الرافي: ليس في الحديث بيان أنه متى ينادي المنادي بهذه الكلمة أ في خلال الأذان أم بعده، لكن الشافعي عرف من سائر الروايات أنه لا بأس بإدخالها في الأذان، فإنه قال في "الأمم": أحب للإمام أن يأمر بهذا إذا فرغ المؤذن من الأذان، وإن قاله في أذانه فلا بأس. **كان يأمر:** وفي البخاري [رقم: ٦٣٢]: كان يأمر مؤذناً يؤذن ثم يقول على إثره: "ألا صلوا في الرحال"، في الليلة الباردة أو المطيرة في السفر، وفي صحيح أبي عوانة: في ليلة باردة أو ذات مطر أو ريح.

يقول: فيه من الفقه الرخصة في التخلف عن الجماعة في الليلة المطيرة والريح الشديدة، وفي معنى ذلك كل عذر مانع وأمر مؤذن، والسفر والحضر في ذلك سواء. واستدل قوم على أن الكلام في الأذان جائز بهذا الحديث إذا كان مما لا بد منه، وذكروا حديث الثقيفي أنه سمع منادي النبي ﷺ في ليلة مطيرة يقول إذا قال: حي على الفلاح قال: "ألا صلوا في الرحال". واختلف أهل العلم فيه، فروى عن مالك جماعة من أصحابه كراهته، وقال: لم أعلم أحداً يقتدى به تكلم في أذانه، وكره رد السلام في الأذان، وكذلك لا يشمت عاطساً، فإن فعل شيئاً من ذلك، وتكلم في أذانه فقد أساء، ويبني على أذانه، قول الشافعي وأبي حنيفة والثوري في ذلك نحو قول مالك، ورخصت طائفة الكلام في الأذان منهم الحسن وعروة وعطاء وقتادة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل، كذا في "الاستذكار" [٨٢/٤ - ٨٤]. **هذا حسن:** أي الإعلام بقوله: "ألا صلّوا في الرحال" خارج الأذان، وأما في الأذان: فظاهر كلام أصحابنا المنع منه، لكن قد ثبت ذلك من رسول الله ﷺ وأصحابه، منهم ابن عباس كما رواه أبو داود والبخاري وغيرهما، وقد خلط من استنبط منه جواز الكلام في الأذان؛ لأن هذه الزيادة قد ثبتت في الأذان في محلها، فصارت كأنها الأذان كزيادة "الصلاة خير من النوم".

وهذا رخصة، والصلاة في الجماعة أفضل.

وفي نسخة: هي

١٨٨ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر، عن بسر بن سعيد، عن زيد بن ثابت،
الديني

قال: إن أفضل صلاتكم في بيوتكم إلا صلاة الجماعة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكلّ حسن.

١٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: "فضل

صلاة الجماعة على صلاة الرجل وحده بسبع وعشرين درجة."

وهذا: أي ترك الجماعة في البرد والرياح ونحو ذلك رخصة للترفية منّا من صاحب الشرع، واختيار العزيمة أفضل
لورود كثير من الأحاديث بالتشديد في ترك الجماعة والترغيب البالغ إليها.

أبو النضر: هو سالم بن أبي أمية، تابعي ثقة، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٧٨/١] زيد بن ثابت: أحد
كتاب الوحي من الراسخين في العلم. قال: قال ابن عبد البر: هكذا هو في جميع الموطآت، موقوف على زيد،
وهو مرفوع عنه من وجوه صحاح. قلت: أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي من طرق عن سالم
أبي النضر عن بسر بن سعيد عن زيد مرفوعاً به، وفيه قصة في سبب الحديث، كذا في "التنوير" [١٥١/١].

في بيوتكم: [لبعدها عن الرياء، أو لتحصل البركة في البيوت، فتزول بها الرحمة، ويخرج عنها الشيطان] ظاهره
يشمل كل نفل، لكنه محمول على ما لا يشرع له التجميع، كالتراويح والعديد، وما لا يخص المسجد كالتحية.

وكل حسن: كأنه يشير إلى أنه لا بأس بأداء النوافل في المسجد أيضاً إلا أن الأحسن المأخوذ به هو هذا.

صلاة الجماعة: قال الشيخ سراج الدين البلقيني: ظهر لي شيء لم أسبق إليه؛ لأن لفظ ابن عمر صلاة الجماعة،
ومعناه الصلاة في الجماعة كما وقع في حديث أبي هريرة: صلاة الرجل في الجماعة، وعلى هذا فكل واحد من اثنى عشر
له بذلك صلى في جماعة، وأذن الأعداد التي تتحقق فيها الجماعة ثلاثة، وكل واحد منهم أتى بحسنة وهي بعشرة،
فتحصّل من مجموعه ثلاثون، فاقصر في الحديث على الفضل الزائد، وهي سبعة وعشرون دون الثلاثة التي هي أصل
ذلك، وقال السيوطي في "التنوير" [١٥٠/١]: قد أخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن ابن عباس قال: فضل صلاة
الجماعة على صلاة الواحدة خمس وعشرون درجة، فإن كانوا أكثر فعلى عدد من في المسجد، فقال رجل: وإن
كانوا عشرة آلاف؟ قال: نعم، وإن كانوا أربعين ألفاً، وأخرج عن كعب قال: على عدد من في المسجد، وهذا
يدل على أن التضعيف المذكور مرّتب على أقل عدد تحصل به الجماعة، وأنه يزيد بزيادة المصلين.

بسبع وعشرين: قال الترمذي: عامة من رواه قالوا: خمسا وعشرين إلا ابن عمر، فإنه قال: سبعا وعشرين، =

باب قصر الصلاة في السفر

١٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرني صالح بن كيسان، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: فُرِضَت الصلاة ركعتين ركعتين في السفر والحضر،

= قال الحافظ ابن حجر [فتح الباري ١٧٢/٢]: وعنه أيضاً رواية "خمس وعشرين" عند أبي عوانة في "مستخرجه"، وهي شاذة، وإن كان راويها ثقة، وأما غيره: فصح عن أبي هريرة وأبي سعيد في "الصحيح"، وعن ابن مسعود عند أحمد وابن خزيمة، وعن أبي عند ابن ماجه والحاكم، وعن عائشة وأنس عند السراج، وورد أيضاً من طرق ضعيفة عن معاذ وصهيب وعبد الله بن زيد وزيد بن ثابت وكلها عند الطبراني، واتفق الجميع على خمس وعشرين سوى رواية أبي، فقال: أربع أو خمس على الشك، وسوى رواية أبي هريرة لأحمد قال فيها: سبع وعشرون. قال: واختلف في أي العددين أرحح؟ فقيل: رواية الخمس لكثرة رواها، وقيل: رواية السبع؛ لأن فيها زيادة من عدل حافظ، قال: ووقع الاختلاف أيضاً في ميمر العدد، ففي رواية "درجة"، وفي أخرى "جزء"، وفي أخرى "ضعفًا" والظاهر أن ذلك من تصرف الرواة. قال: ثم إن الحكمة في هذا العدد الخاص غير محققة المعنى. وقد جمع بين روايتي الخمس والسبع، بأن ذكر القليل لا ينفي الكثير، وبأنه أحرر بالخمس ثم أعلمه الله بالزيادة، وبالفارق بحال المصلي كان يكون أعلم أو أخشع، وبإيقاعها في المسجد أو في غيره.

صالح بن كيسان: المدني مولى غفار، وثقه أحمد وابن معين، مات بعد ١٤٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٩].

فرضت الصلاة: وللتنسيق: فرض الله الصلاة حين فرضها. **ركعتين ركعتين:** [زاد أحمد في "مسنده" (رقم: ١٩٨٧٨، ٤/٤٣٠)] إلا المغرب، فإنها كانت ثلاثاً لم تختلف الآثار، ولا اختلف أهل العلم بالأثر والخبر أن الصلاة إنما فرضت بمكة حين أسري بالنبي ﷺ من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ثم عرج به إلى السماء، ثم أتاه جبريل من الغد، فصلّى به الصلوات لأوقاتها، إلا أنهم اختلفوا في هياتها حين فُرِضت، فروي عن عائشة أنها فرضت ركعتين، ثم زيد في صلاة الحضر فأكملت أربعاً، وبذلك قال الشعبي والحسن البصري في رواية ميمون، وروى ابن عباس أنها فُرِضت في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، وقال نافع بن جبير بن مطعم - وكان أحد علماء قريش بالنسب وأيام العرب والفقهاء وهو راويه عن ابن عباس، وهو روى عنه حديث إمامة جبريل -: إن الصلاة فُرِضت في أول ما فرضت أربعاً إلا المغرب والصبح، وكذلك قال الحسن البصري في رواية، وروي عن النبي ﷺ من حديث أنس بن مالك القشيري ما يدل على ذلك وهو قوله: "إن الله وضع عن المسافر الصوم، وشطر الصلاة"، والوضع لا يكون إلا من تمام قبله، وفي حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى عن عمر قال: فرضت الصلاة في الحضر أربعاً وفي السفر ركعتين، كذا في "الاستذكار" [٥٩/٦، ٦٠].

فريد في صلاة الحضر وأقرت صلاة السفر.

١٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر رضي الله عنه كان إذا خرج إلى خير قصر الصلاة.

١٩٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا خرج حاجاً أو معتمراً قصر الصلاة بذى الحليفة.

١٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرني ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبد الله أن ابن عمر خرج إلى ريم فقصر الصلاة في مسيره ذلك.

١٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أنه كان يسافرُ
أي سيره ذلك القدر

فريد: بعد الهجرة، ففي البخاري [رقم: ٣٩٣٥] عنها: فرضت الصلاة ركعتين، فلما هاجر النبي ﷺ فرضت أربعاً. **صلاة الحضر:** لابين خزيمه وابن حبان [رقم: ٢٧٣٨، ٤٤٧/٦]: فلما قدم المدينة زيد في صلاة الحضر ركعتان ركعتان، وثُركت صلاة الفجر لطول القراءة وصلاة المغرب؛ لأنها وتر النهار. **وأقرت صلاة السفر:** احتج بظاهر هذا الخفية وموافقهم على أن القصر في السفر عزيمة لا رخصة، وأجاب مخالفوهم بأنه غير مرفوع، وبأنها لم تشهد زمان فرض الصلاة، قاله الخطابي وغيره، قال الحافظ: وفيه نظر؛ لأنه مما لا مجال للرأي فيه فله حكم الرفع، وعلى تسليم أنها لم تدرك القصة يكون مرسل صحابي وهو حجة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١٥/١].

إلى خير: وبين خير والمدينة ستة وتسعون ميلاً. **حاجاً:** أي قاصداً الحج أو العمرة من المدينة إلى مكة. **قصر الصلاة إلخ:** قال ابن عبد البر: كان ابن عمر يترك بالمواضع التي كان رسول الله ﷺ ينزلها، ولما علم أنه ﷺ قصر العصر بذى الحليفة حين خرج إلى حجة الوداع فعل مثله. [شرح الزرقاني: ٤١٧/١] **بذي الحليفة:** بضم الحاء المهملة وفتح اللام وإسكان الياء، ميقات أهل المدينة، وهو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سبعة. كذا في "تذهيب الأسماء واللغات" للنووي رحمته. **ريم:** [يكسر الراء إسكان التحتية وميم] قال مالك: وذلك نحو من أربعة برد من المدينة، ولعبد الرزاق عن مالك ثلاثون ميلاً من المدينة، ورواه ابن عقيل عن ابن شهاب قال: هي ثلاثون ميلاً، فيحتمل أن ريم موضع متسع فيكون تقدير مالك عند آخره، وعقيل عند أوله، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤١٧/١]

يسافر: قال الباجي: سمي الخروج إلى البريد ونحوه سفرًا مجازاً أو اتساعاً.

مع ابنِ عُمَرَ البرِيدَ فلا يَقْصُرُ الصلاةَ.

قال محمد: إذا خرج المسافر أتمَّ الصلاة إلا أن يريد مسيرة ثلاثة أيام كواكمل بسير الإبل ومشى الأقدام، فإذا أراد ذلك قصر الصلاة حين يخرج من مصره، ويجعل البيوت خلف ظهره، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

البريد: هو كلمة فارسية يراد بها في الأصل البغل، وأصلها بُريْدَةٌ وم أي محذوف الذنب؛ لأن بغال البريد كانت محذوفة الأذنان كالعلامة لها، فأعربت وخففت، ثم سمي الرسول الذي يركب البريد بريداً، والمسافة التي بين السكتين بريداً، والسكة موضع كان يسكنه الفيوج المرتبون من بيت أو قبة أو رباط، وكان يرتب في كل سكة بغال، وبعد ما بين السكتين فرسخان، وقيل: أربعة، ومنه الحديث: لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة بُرْدٍ، وهي ستة عشر فرسخاً، والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع، كذا في "نهاية ابن الأثير" [١١٥/١، ١١٦].

إلا أن يريد إلخ: اختلفوا فيه: فقالت طائفة من أهل الظاهر: يقصر في كل سفر ولو في ثلاثة أميال؛ لظاهر قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: ١٠١) وروى مسلم [رقم: ١٥٨٣] وأبو داود [رقم: ١٢٠١] عن أنس: كان رسول الله ﷺ إذا خرج مسيرة ثلاثة أميال أو ثلاثة فراسخ قصر الصلاة، وهو أصح ما ورد في ذلك وأصححه، وروى سعيد بن منصور عن أبي سعيد: كان رسول الله ﷺ إذا سافر فرسخاً يقصر فيه الصلاة، وحمله أكثر العلماء على أن المراد به المسافة التي يتبدأ منها القصر لا مسافة السفر، وذهب مالك إلى أن أقل مدة السفر التي يقصر فيها أربعة برود، وبه قال الشافعي وأحمد وجماعة، وهي ستة عشر فرسخاً أي ثمانية وأربعون ميلاً، والمستند لهم حديث: يا أهل مكة! لا تقصروا في أقل من أربعة برود، أخرجه الدارقطني [رقم: ٣٨٧] والبيهقي والطبراني، وسنده متكلم فيه، لكنه مؤيد بفعل ابن عمر وابن عباس، كما أخرجه مالك والبيهقي وغيرهما: ألحما كانا يقصران في أربعة برود.

وذهب أصحابنا إلى التقدير بثلاثة أيام أخذاً من حديث الصحيحين [البخاري رقم: ١٠٨٦، ومسلم رقم: ٣٢٥٨]: لا تسافر المرأة ثلاثة أيام إلا مع ذي رحم محرم، ومن حديث: يحسب المقيم يوماً وليلة، والمسافر ثلاثة أيام ولياليها، وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٠٢] عن سعد بن عبيد الله الطائي عن علي بن ربيعة قال: سألت ابن عمر إلى كم تقصر الصلاة؟ قال: تعرف السويداء؟ قلت: لا، ولكني قد سمعت بها قال: هي ثلاث ليال فواصل، فإذا خرجنا إليها قصرنا الصلاة، ولما كان السير مختلفاً باختلاف السائر والركب اعتبروا السير الوسط وهو سير الإبل ومشى الأقدام، ولم يعتبروا سرعة القطع ويطووه بغير ذلك، وتفصيله في كتب الفقه.

خلف ظهره: هذا وقت جواز القصر؛ لما روى ابن أبي شيبة وعبد الرزاق أن علياً خرج من البصرة فصلّى أربعاً، وقال: إنا لو جاوزنا هذا الحُصْنَ لصلينا ركعتين وهو بيت من قصب.

باب المسافر يدخل المِصْرَ أو غيره متى يُتِمُّ الصلاة

١٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال: أصلي صلاة المسافر ما لم أجمع مكثاً وإن حبسني ذلك اثنتي عشرة ليلة.

١٩٦ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه أن عمر كان إذا قدم مكة صلى بهم ركعتين، ثم قال: يا أهل مكة! أتُمُّوا صلاتكم فإنما قومٌ سَفَرٌ.

١٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقيم بمكة عشراً فيَقْصُرُ لأنه لم ينو الإقامة

الصلاة إلا أن يشهد الصلاة مع الناس فيصلي بصلاتهم.

أي صلاة تامة

١٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة أنه سأل سالم بن عبد الله عن المسافر إذا كان لا يدري متى يخرج يقول: أخرجُ اليوم، بل أخرجُ غداً، بل الساعة، فكان كذلك حتى يأتي عليه ليال كثيرة أيقصر أم ما يصنع؟.....
بهمزة الاستفهام

ما لم أجمع: من أجمع على الأمر، عزم وصمم. مكثاً: لأن حكم السفر لم ينقطع. ركعتين: قال الباجي: كان عمر لا يستوطن مكة؛ لأن المهاجري ممنوع من استيطانها. ثم قال إلخ: قال أبو عمر: امتثل عمر فعل الرسول ﷺ، قال عمران بن حصين: شهدت مع رسول الله ﷺ الفتح، فأقام بمكة ثمان عشرة ليلة لا يصلي إلا ركعتين، ثم يقول لأهل البلد: صلوا أربعاً فإنما قوم سفر، وهذا رواه الترمذي، وفي إسناده ضعف، كذا قال الزرقاني [شرح الزرقاني: ٤٢١/١]، وقال القاري بعد ذكر حديث عمران: لعل وجه قصره ﷺ أنه كان على قصد سفر مع أن من جملة هذه المدة أيام منى وعرفة. ويشترط أن تكون نية الإقامة في بلدة واحدة. [فتح المغطى: ٢٥٤/١]، أقول: فيه خطأ واضح، فإن حديث عمران في فتح مكة وأيام منى إنما تكون في موسم الحج، وكذا يوم عرفة، ولم يكن هناك حج. سفر: بفتح فسكون جمع مسافر كركب وراكب.

أن يشهد: أي يحضر صلاة الجماعة مع المقيم. متى يخرج: أي من بلد هو فيه. أخرج اليوم: أي يقصد الخروج اليوم فلا يتم له، ويقصد الغد أو الساعة فلا يتيسر له.

قال: يقصر وإن تمادى به ذلك شهراً.

قال محمد: نرى قصر الصلاة إذا دخل المسافر مصراً من الأمصار وإن عزم على المقام ^{الوأو وصلياً} إلا أن يعزم على المقام خمسة عشر يوماً فصاعداً، فإذا عزم على ذلك أتم الصلاة.

١٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عطاء الخراساني قال: قال سعيد بن المسيب:

وإن تمادى به الخ: [أي استمر ذلك ولو إلى مدة كثيرة] لأن من هو على عزم السفر لم يُجمع بالإقامة وإن وقعت له ذلك مدة، والاعتبار للأعمال بالنيات فيباح له القصر، ولذلك كان النبي ﷺ يقصر عام الفتح إذا أقام على حرب هوازن مع أنه أقام سبعة عشر يوماً كما أخرجه أبو داود وابن حبان من حديث ابن عباس، أو تسعة عشر يوماً كما أخرجه أحمد والبخاري من حديثه، أو ثمانية عشر يوماً كما أخرجه أبو داود والترمذي من حديث عمران، وأخرج البيهقي عنه قال: غزوت مع رسول الله ﷺ وشهدت معه الفتح، فأقام بمكة ثمانين يوماً لا يصلي إلا ركعتين، يقول: يا أهل البلد! صلوا أربعاً فإننا قوم سفر، أو عشرين يوماً كما أخرجه عبد بن حميد في "مسنده" من حديث ابن عباس.

وقال البيهقي: أصح الروايات في ذلك رواية تسع عشرة يوماً، وجمع بين الروايات السابقة باحتمال أن يكون في بعضها لم يُعد يومي الدخول والخروج وهي رواية سبعة عشر، وعدّها في بعضها وهي رواية تسع عشرة، وعد يوم الدخول دون الخروج وهي رواية ثمانية عشر، قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي": وهو جمع متين، وبقي رواية خمسة عشر شاذة لمخالفتها، ورواية عشرين وهي صحيحة الإسناد إلا أنها شاذة، ورواية ثمانية عشر ليست بصحيحة من حيث الإسناد. وقد وردت بذلك آثار كثيرة، فأخرج عبد الرزاق أن ابن عمر أقام بأذربيجان ستة أشهر يقصر الصلاة، وروي عن الحسن: كنا مع الحسن بن سمره ببعض بلاد فارس سنتين، فكان لا يجمع ولا يزيد على ركعتين، وروي أن أنس بن مالك أقام بالشام شهرين مع عبد الملك بن مروان يصلي ركعتين، وفي الباب آثار آخر، ذكرها الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٩٢/٢]. مصرأ: وإن كان وطنه الأصلي إذا كان هجره، ولذا لما دخل النبي ﷺ بمكة عام الفتح وعام حجة الوداع قصر، فإن لم يهجر أتم بمجرد دخوله.

عطاء الخراساني: هو عطاء بن أبي مسلم ميسرة، وقيل: عبد الله الخراساني أبو عثمان مولى المهلب بن أبي صفرة على الأشهر، وقيل: مولى لهذيل، أصله من مدينة بلخ من خراسان وسكن الشام، ولد سنة خمسين، وكان فاضلاً عالماً بالقرآن، عاملاً، وثقه ابن معين، ومات سنة خمس وثلاثين ومائة، أدخله البخاري في الضعفاء لنقل القاسم ابن عاصم عن ابن المسيب أنه كذبه، ورده ابن عبد البر بأن مثل القاسم لا يجرح بروايته مثل عطاء أحد العلماء الفضلاء، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٢٠/١]

من أجمَعَ على إقامة أربعة أيام فليَتِمَّ الصلاة.

أي عزم ونوى

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، يقصر المسافر حتى يُجمع على إقامة خمسة عشر يوماً، وهو قول ابن عمر وسعيد بن جبير وسعيد بن المسيب.

٢٠٠ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي مع الإمام أربعاً، وإذا صَلَّى لنفسه صَلَّى ركعتين.

لأنه مسافر

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا كان الإمام مقيماً والرجل مسافراً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

أي المقتدي به

فليَتِمَّ الصلاة: قال مالك: وذلك أحب ما سمعت إليّ، وبه قال الشافعي وأبو ثور وداود وجماعة.

قول ابن عمر إلخ: أما أثر ابن عمر فأخرجه المصنف في "كتاب الآثار" [ص: ٢٠١] عن أبي حنيفة، حدثنا موسى بن مسلم، عن مجاهد عن ابن عمر أنه قال: إذا كنت مسافراً فوطئت نفسك على إقامة خمسة عشر يوماً فأتَمَّ الصلاة، وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصر، وأخرجه ابن أبي شيبه عن وكيع، حدثنا عمرو بن ذر عن مجاهد أن ابن عمر كان إذا أجمع على إقامة خمسة عشر يوماً أتمَّ الصلاة، وأما أثر سعيد بن المسيب: فهو ما روي عن إبراهيم، عن داود عنه أنه قال: إذا أقام المسافر خمسة عشر يوماً أتمَّ الصلاة، وما كان دون ذلك فليقصر، ذكره العيني [البنية: ١٨/٣، ١٩] وعارض به ما روي عنه من التحديد بأربعة أيام. وذكر صاحب الهداية أنه المأثور عن ابن عباس، قال الزيلعي [نصب الراية: ١٩٠/٢] والعيني: أخرجه الطحاوي عنه، وعن ابن عمر قال: إذا قدمت بلدة وأنت مسافر وفي نفسك أن تقوم خمسة عشر يوماً فأكمل الصلاة وإن كنت لا تدري متى تظعن فاقصرها.

ومما يدل على فساد التحديد بأربعة أيام ما أخرجه الأئمة الستة، عن أنس قال: خرجنا من المدينة إلى مكة مع النبي ﷺ، وكان يصلي ركعتين حتى رجعنا إلى المدينة، قلت: كم أقمتم بها؟ قال: أقمنا بها عشرًا، ولا يقال: لعلمهم عزموا على السفر في اليوم أو الثاني أو الثالث وهكذا، واستمرَّ بهم ذلك عشرًا، لأن الحديث إنما هو في حجة الوداع، فتعين أنهم نواوا الإقامة أكثر من أربعة أيام لأجل قضاء النسك.

أنه كان: في نسخة: أنه إذا صَلَّى كان يصلي مع الإمام بمعنى يصلي أربعاً.

أربعاً: [لوجوب متابعة الإمام وترك الخلاف له، وإن اعتقد المأموم أن القصر أفضل، ولكن فضيلة الجماعة أكد] هذا هو السنة المأثورة كما أخرجه أحمد [رقم: ٣١١٩، ٣٣٧/١] عن موسى بن سلمة قال: كنا مع ابن عباس بمكة، فقلت: إنا إذا كنا معكم صلينا أربعاً، وإذا رجعنا إلى رحالتنا صلينا ركعتين، فقال: تلك سنة أبي القاسم ﷺ.

باب القراءة في الصلاة في السفر

٢٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان يقرأ في السفر في الصبح بال عشر السور من أول المفصل يرددهن في كل ركعة سورة.

قال محمد: يقرأ في الفجر في السفر ^{أي يكررها} **﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾** ^(البروج: ١) **﴿وَالسَّمَاءَ وَالطَّارِقِ﴾** ونحوهما. ^(الطارق: ١)

باب الجمع بين الصلاتين في السفر والمطر

٢٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا عَجِلَ به السير

أول المفصل: وهي من أول سورة الحجرات على الأشهر. **يقرأ إلخ:** يشير إلى دفع ما يُؤهم من أثر ابن عمر أن السنة في السفر كالسنة في الحضر من قراءة طوال المفصل وهي من "سورة الحجرات" إلى **﴿وَالسَّمَاءَ ذَاتَ الْبُرُوجِ﴾** وليس كذلك، فإن للسفر أثراً في التخفيف، فينتقل الوظيفة فيه من الطول إلى الأوساط، وقد أخرج ابن أبي شيبة عن سويد قال: خرجنا حجاجاً مع عمر فصلّى بنا الفجر — **﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ﴾** (الفيل: ١) و **﴿لَا يَلَابِ﴾** (قريش: ١)، وعن ابن ميمون: صلى بنا عمر الفجر في السفر، فقرأ: **﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾** (الكافرون: ١) و **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** (الإخلاص: ١)، وعن الأعمش عن إبراهيم: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون في السفر بالسور القصار.

ونحوهما: بل إن قرأ أقصر من ذلك جاز؛ لما روي أن النبي ﷺ صلى الصبح بالمعوذتين، أخرجه أبو داود [رقم: ١٤٦٢] والنسائي [رقم: ٩٥٢] وابن حبان [١٨١٨، ١٢٥/٥] والحاكم وأحمد [رقم: ١٧٣٣٥، ١٤٤/٤] والطبراني من حديث عقبة بن عامر.

إذا عجل به السير: [يفتح العين وكسر الجيم، أسرع وحضر، ونسبة الفعل إلى السير مجاز] تعلّق به من اشترط في الجمع الجِدّ في السير، وردّه ابن عبد البر بأنه إنما حكى الحال التي رأى ولم يقل لا يجمع إلا أن يجِدّه به. [شرح الزرقاني: ٤١١/١] أورد البخاري في الباب ثلاثة أحاديث: حديث ابن عمر، وهو مقيد بما إذا جدّه به السير، وحديث ابن عباس وهو مقيد بما إذا كان سائراً، وحديث أنس وهو مطلق، واستعمل البخاري الترجمة مطلقاً إشارة إلى العمل بالمطلق، فكانه رأى جواز الجمع بالسفر سواء كان سائراً أم لا، كان سيره مجداً أم لا، وهذا مما وقع الاختلاف فيه، فقال بالإطلاق كثير من الصحابة والتابعين، ومن الفقهاء الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وقال قوم: لا يجوز الجمع مطلقاً إلا بعرفة والمزدلفة، وهو قول الحسن والنخعي وأبي حنيفة وصاحبيه.

جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ.

٢٠٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ حِينَ جَمَعَ بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ فِي السَّفَرِ سَارَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ.

٢٠٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا دَاوُدُ بْنُ الْحَصِينِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هِرْمَزٍ أَخْبَرَهُ، قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ فِي سَفَرِهِ إِلَى تَبُوكَ.

= وأجابوا عما ورد من الأحاديث في ذلك بأن الذي وقع جمع صوري، وتعبه الخطابي وغيره بأن الجمع رخصة، فلو كان على ما ذكره لكان أعظم ضيقاً؛ لأن أوائل الأوقات وأواخرها مما لا يدركه أكثر الخاصة فضلاً عن العامة، وقيل: يختص الجمع بمن يجد في السير، قاله الليث، وهو القول المشهور عن مالك، وقيل: يختص بالسائر دون النازل، وهو قول ابن حبيب، وقيل: يختص بمن له عذر، حكى ذلك عن الأوزاعي، وقيل: يجوز جمع التأخير دون التقليم، وهو مروي عن مالك وأحمد، واختاره ابن حزم، كذا في "فتح الباري" (٢/٧٤٨، ٧٤٩).

جمع إلخ: جمع تأخير، ففي "الصحيح" من رواية الزهري، عن سالم، عن أبيه رأيت النبي ﷺ إذا أعجله السير في السفر يؤخر المغرب حتى يجمع بينهما، وبينه مسلم من طريق عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر بعد أن يغيب الشفق، ولعبد الرزاق عن معمر، عن أيوب، وموسى بن عقبة، عن نافع: فَأَخَّرَ الْمَغْرِبَ بَعْدَ ذَهَابِ الشَّفَقِ حَتَّى ذَهَبَ هَوْيُ مِنَ اللَّيْلِ، وَلِلْبُخَارِيِّ [رقم: ١٨٠٥] فِي "الْجِهَادِ" مِنْ طَرِيقِ أَسْلَمَ عَنْهُ: حَتَّى إِذَا كَانَ بَعْدَ غُرُوبِ الشَّفَقِ نَزَلَ، فَصَلَّى الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ، وَأَبَى دَاوُدَ [رقم: ٣٠٠٠] عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ عَنْهُ: فَصَارَ حَتَّى غَابَ الشَّفَقُ وَتَصَوَّبَ النُّجُومُ.

حين جمع إلخ: أخرج البخاري في باب السرعة في السير من كتاب الجهاد [رقم: ٣٠٠٠] من رواية أسلم مولى عمر: "كنت مع ابن عمر بطريق مكة فبلغه عن صفية بنت أبي عبيد شدة وجع، فأسرع السير حتى إذا كان بعد غروب الشفق نزل، فصلى المغرب والعشاء"، فأفادت هذه الرواية تعيين السفر ووقت انتهاء السير والجمع.

أخبره إلخ: قال ابن عبد البر: هكذا رواه أصحاب مالك مرسلاً إلا أبا مصعب في غير "الموطأ" ومحمد بن المبارك الصوري ومحمد بن خالد ومطرفاً والخبزي وإسماعيل بن داود المخراقي، فأنهم قالوا: عن مالك، عن داود، عن الأعرج عن أبي هريرة مسنداً. [شرح الزرقاني: ١/٤٠٨] **يجمع:** جمع تقليم إن ارتحل بعد زوال الشمس، وجمع تأخير إن ارتحل قبل الزوال على ما روى أبو داود وغيره من معاذ. **إلى تبوك:** أي سفره في غزوة تبوك، وهو اسم موضع على وزن شكور، وهي آخر غزواته وقعت سنة تسع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، والجمع بين الصلاتين أن تؤخَّر الأولى منهما، فتصلى في آخر وقتها وتعجل الثانية فتصلى في أول وقتها. وقد بلغنا عن ابن عمر أنه صلى المغرب حين أحر الصلاة قبل أن تغيب الشفق، خلاف ما روى مالك.

٢٠٥ - **أخبرنا مالك،** حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا جمع الأمراء بين المغرب والعشاء جمع معهم في المطر.

والجمع بين الصلاتين إجماع: هذا هو الجمع الصوري الذي حمل عليه أصحابنا الأحاديث الواردة في الجمع، وقد بسط الطحاوي الكلام فيه في "شرح معاني الآثار" [١١٩/١]، لكن لا أدري ماذا يفعل بالروايات التي وردت صريحاً بأن الجمع كان بعد ذهاب الوقت، وهي مروية في صحيح البخاري وسنن أبي داود وصحيح مسلم وغيرها من الكتب المعتمدة على ما لا يخفى على من نظر فيها، فإن حمل على أن الرواة لم يحصل التمييز لهم فظنوا قرب خروج الوقت خروج الوقت، فهذا أمر بعيد عن الصحابة الناصين على ذلك، وإن اختير ترك تلك الروايات بإبداء الخلل في الإسناد فهو أبعد وأبعد مع إخراج الأئمة لها، وشهادتهم بتصحيحها، وإن عورض بالأحاديث التي صرحت بأن الجمع كان بالتأخير إلى آخر الوقت والتقدم في أول الوقت، فهو أعجب، فإن الجمع بينهما بحملها على اختلاف الأحوال ممكن، بل هو الظاهر، وبالجمللة فالأمر مشكل، فتأمل، لعل الله يحدث بعد ذلك أمراً.

وقد بلغنا إجماع: لما ورد على تأويل الجمع الصوري بأنه وإن تيسر في حديث ابن عمر والأعرج بحسب الظاهر لكنه لا يتيسر في أثر ابن عمر، أجاب عنه بأنه قد بلغنا أنه جمع قبل غروب الشفق، فيكون جمعه أيضاً جمعاً صورياً. ولقائل أن يقول: ما أخرجه مالك سنده أصح الأسانيد لا اشتباه في طريقه، فيجمع بينه وبين هذا البلاغ باختلاف الأحوال، ولا يقدح ثبوت أحدهما في ثبوت الآخر.

أن تغيب الشفق: أخرج الطحاوي عن أسامة بن زيد عن نافع: أن ابن عمر جدَّ به السير فراح روحه لم ينزل إلا للظهر والعصر، وأخر المغرب حتى صرخ سالم "الصلاة"، فصمت ابن عمر حتى إذا كان عند غيبوبة الشفق نزل فجمع بينهما. [شرح معاني الآثار: ١٢١/١] ففي هذا الحديث أن نزوله للمغرب كان قبل أن يغيب الشفق، فاحتمل أن يكون قول نافع بعد ما غاب الشفق إنما أراد به قرينه من غيبوبة الشفق لئلا يتضاد ما روي في ذلك، ثم أخرج عن العطاء بن خالد عن نافع: أقبلنا مع ابن عمر حتى إذا كان ببعض الطريق استصرخ على زوجته بنت أبي عبيد فراح مسرعاً حتى غابت الشمس، فنودي بالصلاة فلم ينزل، حتى إذا كاد الشفق أن يغيب نزل فصلى المغرب وغاب الشفق فصلى العشاء، وقال: هكذا كنا نفعل مع رسول الله ﷺ إذا جدَّ بنا السير.

الأمراء: جمع أمير، قال القاري: وكانوا هم الأئمة في الصدر الأول. [فتح المغطى: ٢٦٠/١] **جمع:** قال القاري: أي حذراً من فوت الجماعة. [فتح المغطى: ٢٦٠/١]

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، لا نجمع بين الصلاتين في وقت واحد إلا الظهر والعصر بعرفة، والمغرب والعشاء بمزدلفة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

قال محمد: بلغنا عن عمر بن الخطاب أنه كتب في الآفاق ينهاهم أن يجمعوا بين الصلاتين، ويغيرهم أن الجمع بين الصلاتين في وقت واحد كبيرة من الكبائر.

لا نجمع إلخ: استدلل له أصحابنا منهم الطحاوي بأحاديث، منها: قوله رحمته الله: ليس في النوم تفريط إنما التفريط في اليقظة أن يؤخر حتى يدخل وقت صلاة الأخرى، أخرجه مسلم [رقم: ١٥٦٢] وغيره من حديث أبي قتادة في قصة ليلة التكريس. ومنها: ما أخرجه البخاري [رقم: ١٦٨٢] ومسلم [رقم: ٣١١٦] عن ابن مسعود قال: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى صلاة لغير وقتها إلا يجمع، فإنه جمع بين المغرب والعشاء يجمع، وصلى صلاة الصبح من الغد قبل وقتها أي قبل وقتها المعتاد. ومنها: حديث: من جمع بين صلاتين من غير عذر فقد أتى باباً من أبواب الكبائر، أخرجه الترمذي [رقم: ١٨٨] والحاكم من حديث ابن عباس مرفوعاً، وفي طريقه حسين بن قيس الرحبي، قال أحمد: متروك الحديث، وقال ابن معين وأبو زرعة: ضعيف، وقال البخاري: أحاديثه منكرة جداً ولا يكتب حديثه، وقال الدارقطني: متروك، وقال أحمد فيما نقله ابن الجوزي: كذاب.

وفيه أقوال أخر بسطها ابن حجر في "تقذيب التهذيب" [رقم: ١٥٨٥، ٥٩٩/١]، وقال: حديث من جمع بين صلاتين لا يتابع عليه ولا يعرف إلا به ولا أصل له، وقد صح عن ابن عباس أن النبي ﷺ جمع بين الظهر والعصر. ومنها: ما أخرجه الحاكم عن أبي العالية، عن عمر قال: جمع الصلاتين من غير عذر من الكبائر، قال: وأبو العالية لم يسمع عن عمر، ثم أسند عن أبي قتادة أن عمر كتب إلى عامل له: ثلاث من الكبائر الجمع بين الصلاتين إلا من عذر، والفرار من الزحف... الحديث، قال: وأبو قتادة أدرك عمر فإذا انضم هذا إلى الأول صار قوياً.

وأجاب المجوزون للجمع عن حديث ابن عباس وأثر عمر أنه على تقدير صحتهما لا يضرننا، فإنهما يدلان على المنع من الجمع من غير عذر، والعذر قد يكون بالسفر، وقد يكون بالمطر وبغير ذلك، ونحن نقول به إلا أن هذا لا يتمشى فيما ذكره محمد ههنا من أثر عمر، فإنه ليس فيه التقييد بالعذر، وقالوا أيضاً: من عرض له عذر يجوز له الجمع إذا أراد ذلك، وأما إذا لم يكن له ذلك ولم يرد الجمع بل ترك الصلاة عمداً إلى أن دخل وقت الأخرى فهو آثم بلا ريب، وبه يجمع الأخبار والآثار، والكلام في هذا المقام طويل ليس هذا موضعه والقدر المحقق هو ثبوت الجمع عن رسول الله ﷺ حالة السفر والعذر فليتدبر. **إلا الظهر والعصر:** لورود جمع التقدیم بعرفة، وجمع التأخير بمزدلفة بالأحاديث الصحيحة.

أخبرنا بذلك الثقات عن العلاء بن الحارث عن مكحول.
أي الرواة العدول

باب الصلاة على الدابة في السفر

٢٠٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: كان رسول الله ﷺ يصلي على راحلته في السفر حيثما توجهت به، قال: وكان عبد الله بن عمر يصنع ذلك.

العلاء: العلاء بن الحارث بن عبد الوارث الحضرمي أبو وهب أو أبو محمد الدمشقي، روى عن مكحول والزهري وعمر بن شبيب، وعنه الأوزاعي وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان وغيرهما، قال ابن معين وابن المديني وأبو داود: ثقة، وقال أبو حاتم: كان من خيار أصحاب مكحول، وقال دحيم: كان مقدماً على أصحاب مكحول، ثقة مات ١٣٦هـ، كذا في "تهذيب التهذيب". **مكحول:** هو أبو عبد الله الهذلي الفقيه الدمشقي كثير الإرسال عن عبادة وأبي وعائشة وكبار الصحابة، قال أبو حاتم: ما رأيت أفقه من مكحول، وقد كثر الثناء عليه، وتوثيقه من النقاد كما بسطه في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٨٠٩١، ٥/٥١٠] و"تذكرة الحفاظ"، مات ١١٣هـ، وقيل غير ذلك.

عبد الله بن دينار: قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة رواة "الموطأ"، ورواه يحيى بن مسلمة بن قعنب، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر. قال: والصواب ما في "الموطأ". [تنوير الحوالك: ١٦٥/١، ١٦٦]

راحلته: [ناقته التي تصلح لأن ترحل] قال الحافظ [فتح الباري: ٧٤٣/٢]: قد أخذ بهذه الأحاديث فقهاء الأمصار إلا أن أحمد وأبا ثور كانا يستحبان أن يستقبل القبلية بالتكبير حال ابتداء الصلاة، وقد أوجبه الشافعية حيث سهل، والحجة لذلك حديث الجارود عن أنس أن النبي ﷺ كان إذا أراد أن يتطوع في السفر استقبل بناقته القبلية، ثم صلى حيث توجهت ركابه، أخرجه أحمد وأبو داود والدارقطني [رقم: ٣، ٣٩٦/١] وحكى ابن بطال الإجماع على أنه لا يجوز أن تصلي المكتوبة على الدابة ما عدا ما ذكر في صلاة شدة الخوف.

واعلم أن الجمهور ذهبوا إلى جواز التنفل على الدابة في السفر الطويل والقصير أخذاً بإطلاق الأحاديث في ذلك، وخصه مالك بالسفر الطويل، قال الطبري: لا أعلم أحداً وافقه على ذلك، قال الحافظ: ولم يتفق على ذلك عنه، وحجته أن هذه الأحاديث إنما وردت في أسفاره ﷺ، ولم يُنقل عنه أنه سافر سفراً قصيراً فصنع ذلك، وقد ذهب أبو يوسف ومن وافقه في التوسعة في ذلك، فجوّزه في الحضر أيضاً، وقال به من الشافعية الاصطخري، كذا في "زياد الساري بشرح صحيح البخاري". **قال:** عقب الموقوف بالمرفوع مع أن الحجة قائمة بالمرفوع لبيان أن العمل استمر على ذلك، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٤٤/١]

٢٠٧ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر أن سعيداً أخبره: أنه كان مع عبد الله بن عمر رضي الله عنهما في سفر، فكنت أسير معه وأتحدث معه، حتى إذا خشيت أن يطلع الفجر تخلفت، فنزلت فأوترت ثم ركبْتُ فلحقته، قال ابن عمر: أين كنت؟ فقلت: يا أبا عبد الرحمن! نزلت فأوترت أي أذكره وخشيت أن أصبح، فقال: أليس لك في رسول الله صلوات الله عليه أسوة حسنة؟ فقلت: بلى والله، قال: فإن رسول الله صلوات الله عليه كان يوتر على البعير.

أبو بكر بن عمر: بضم العين عند جميع رواة "الموطأ"، ومنهم يجيء على الصواب، وفتح العين وزيادة واو وهم، قاله ابن عبد البر، وقال: هو أبو بكر بن عمر بن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن الخطاب لم يوقف له على اسمه، القرشي العدوي المدني، من الثقات، ليس له في "الموطأ" ولا في الصحيحين سوى هذا الحديث الواحد، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٦٠/١]. سعيداً: بفتح السين، ابن يسار بتحنية مخفف السين، التابعي الثقة المدني، مات ١١٧هـ، وقيل: قبله بسنة، روى له الجماعة، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٦٠/١]. تخلفت: أي بقيت خلفه وتركت معيته. فأوترت: أي صليت الوتر على الأرض. وخشيت: أي خفت طلوع الفجر فيفوت الوتر. بلى والله: فيه الحلف على الأمر الذي يراد تأكيده.

يوتر على البعير: استدل به الشافعي ومالك وأبو يوسف وغيرهم على أن الوتر سنة وليس بواجب، وإلا لم يجز على الدابة من غير عذر، واحتجوا لأبي حنيفة في وجوب الوتر بأحاديث، منها: حديث: إن الله زادكم صلاة، ألا وهي الوتر، أخرجه الترمذي [٤٥٢] وأبو داود [١٤١٨] والطبراني وأحمد [رقم: ٦٦٩٣] والدارقطني [رقم: ٣، ٣٢/٢] وابن عدي من حديث خارجة بن زيد وإسحاق بن راهويه، والطبراني من حديث عمرو بن العاص، والطبراني من حديث ابن عباس، والحاكم من حديث أبي بصرة الغفاري، والدارقطني في "غرائب مالك" من حديث ابن عمر، والطبراني في "مسند الشاميين" من حديث أبي سعيد الخدري بطرق يتقوى بعضها ببعض على ما بسطه الزيلعي وغيره، قالوا: من المعلوم أن المزيد يكون من جنس المزيد عليه، فيكون الوتر كما المكتوبة التي فرضها الله تعالى، لكن لما كان ثبوته بأخبار آحاد قلنا بوجوبه دون افتراضه. ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٧١١] والنسائي [رقم: ١٤٢٢] وابن ماجه [رقم: ١١٩٠] عن أبي أيوب مرفوعاً: الوتر حق واجب على كل مسلم، فمن أحب أن يوتر خمسين فليفعل، ومن أحب أن يوتر ثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر، ورواه أيضاً أحمد وابن حبان [رقم: ٢٤٠٧، ١٦٧/٦] والحاكم، وقال: على شرطهما. ومنها: ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٤١٩] والحاكم وصححه مرفوعاً: الوتر حق، فمن لم يوتر فليس منا. =

٢٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، قال: رأيت أنس بن مالك في سفر يصلي على حماره، وهو متوجه إلى غير القبلة يركع ويسجد إيماء برأسه من غير أن ينطوع يضع وجهه على شيء.

٢٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر رضي الله عنه لم يصل مع صلاة الفريضة في السفر التطوع قبلها ولا بعدها.....
أي التوافل والسنن وغيرها

= ومنها: حديث: أوتروا قبل أن تصبحوا، أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد. ومنها: ما أخرجه عبد الله بن أحمد عن أبيه بسنده أن معاذ بن جبل قدم الشام، فوجد أهل الشام لا يوترون، فقال لمعاوية: مالي أرى أهل الشام لا يوترون؟ فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ فقال: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: زادني ربي عز وجل صلاة وهي الوتر، وقتها ما بين العشاء إلى طلوع الفجر. [المسند رقم: ٢٢١٤٨، ٢٤٢/٥]

غير أن يضع: زاد البخاري [رقم: ١١٠٠] ومسلم [رقم: ١٦٢٠] عن ابن سيرين عن أنس: لولا أني رأيت رسول الله ﷺ فعله لم أفعله. لم يصل إلخ: اتفق العلماء على استحباب التوافل المطلقة في السفر، واختلفوا في استحباب التوافل الراتية، فتركها ابن عمر وآخرون، واستحبها الشافعي وأصحابه والجمهور، ودليلهم الأحاديث العامة المطلقة في ندب الرواتب، وحديث صلته ﷺ الضحى يوم الفتح بمكة، وركعتي الصبح حين ناموا حتى طلعت الشمس، وأحاديث أخر صحيحة ذكرها أصحاب السنن، والقياس على التوافل المطلقة، ولعل النبي ﷺ كان يصلي الرواتب في رحله ولا يراه ابن عمر، فإن النافلة في البيت أفضل، أو لعله تركها في بعض الأوقات تنبيها على جواز تركها، وأما ما يحتج به القائلون بتركها من أنها لو شرعت لكان إتمام الفريضة أولى، فجوابه: أن الفريضة محتمة، فلو شرعت تامة لتحتم إتمامها، وأما النافلة فهي إلى خيرة المكلف، فالفرق به أن تكون مشروعة، ويتخير إن شاء فعلها وحصل ثوابها، وإن شاء تركها ولا شيء عليه، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي رحمته الله [٢٤٢/١].

قبلها ولا بعدها: وفي "صحيح مسلم" [رقم: ١٥٧٩] عن حفص بن عاصم: صحبت ابن عمر في طريق مكة فصلى لنا الظهر ركعتين، ثم أقبل وأقبلنا معه حتى جاء رحله، وجلس وجلسنا معه، فحانت منه التفاتة نحو حيث صلى فرأى ناساً قياماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلت: يسبحون، قال لو كنت مسبحاً لأتممت صلاتي، صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد في السفر على ركعتين، وصحبت أبا بكر وعمر وعثمان كذلك، ثم قرأ ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] وأخرج البخاري عنه المرفوع فقط، وجاءت آثار عنه ﷺ أنه كان ربما تنفل في السفر، قال البراء: سافرت مع رسول الله ﷺ ثمان عشرة سفرة، فما رأيته يترك الركعتين قبل الظهر، رواه أبو داود [رقم: ١٢٢٢] والترمذي [رقم: ٥٥٠] والمشهور عن جميع السلف جوازها، وبه قال الأئمة الأربعة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني ٤٢٢/١]

إلا من جوف الليل، فإنه كان يصلي نازلاً على الأرض، وعلى بعيره أينما توجه به. **قال محمد:** لا بأس بأن يصلي المسافر على دابته تطوعاً إيماءً ^{حيث كان يعبر} حيث كان وجهه، يجعل السجود أخفض من الركوع، فأما الوتر والمكتوبة فإنهما تُصلّيان على الأرض، وبذلك جاءت الآثار. ^{أي إيماء}

٢١٠ - **قال محمد:** أخبرنا أبو حنيفة عن حُصَيْن قال: كان عبد الله بن عمر يصلي ^{بالصغير} التطوع على راحلته أينما توجهت به فإذا كانت الفريضة أو الوتر نزل فصلّى. على الأرض

إلا من جوف الليل: اختلفوا في النافلة في السفر على ثلاثة أقوال: أحدها: المنع مطلقاً. والثاني: الجواز مطلقاً. والثالث: الفرق بين الرواتب فلا يصلي، وبين النوافل المطلقة فتؤدي، وهو مذهب ابن عمر، كما ذكره النووي وغيره، وذكر الحافظ ابن حجر قولاً رابعاً: وهو الفرق بين الليل والنهار. [فتح الباري: ٧٤٧/٢] وعليه يدل ظاهر هذا لأثر الذي أخرجه محمد، وقولاً خامساً: وهو ترك الرواتب التي قبل المكتوبة وأداء ما بعدها وغيرها من النوافل المطلقة كالتهجد والضحى وغير ذلك.

حيث كان وجهه: لقوله تعالى: ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٥) قال ابن عمر: كان النبي ﷺ يصلي على راحلته تطوعاً أينما توجهت به، ثم قرأ ابن عمر هذه الآية، وقال: في هذا أنزلت، أخرجه مسلم [رقم: ١٦١٢] وابن أبي شيبه وعبد بن حميد والترمذي [رقم: ٢٩٥٨] والنسائي [رقم: ٤٩١] وابن جرير وابن المنذر والنحاس في ناسخه والطبراني والبيهقي، وأخرج ابن جرير وابن أبي حاتم والدارقطني والحاكم وصححه عنه قال: أنزلت ﴿فَأَيْنَمَا تُولُوْا فَتَمَّ وَجْهُ اللَّهِ﴾ (البقرة: ١١٥) أن تصلي أينما توجهت بك راحلتك في التطوع.

فإذا كانت الفريضة إلخ: قد اختلف عن ابن عمر، فحكى مجاهد وحصين وغيرهما كما أخرجه المصنف أنه كان ينزل للوتر، وكذا حكاه سعيد بن جبير، أخرجه أحمد بإسناد صحيح، وحكى سعيد بن يسار أنه زجره عن نزوله على الأرض كما أخرجه مالك، فأخذ أصحابنا بالآثار الواردة في نزوله للوتر، وشيدوه بالأحاديث المرفوعة الواردة في نزوله ﷺ للوتر، وقال الجوزيون لأدائه على الدابة: إنه لا تعارض هنا؛ إذ يجوز أن يكون النبي ﷺ فعل الأمرين، فأحياناً أدى الوتر على الدابة، وأحياناً على الأرض، واقتدى به ابن عمر، فتارة فعل كما رواه مجاهد وحصين، وتارة بخلافه، ويؤيده ما أخرجه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٢٨٥/١] عن مجاهد، عن محمد بن إسحاق، عن نافع قال: كان ابن عمر يوتر على الراحلة، وربما نزل فأوتر على الأرض، وذكر الطحاوي بعد ما أخرج آثار الطرفين: الوجه في ذلك عندنا أنه قد يجوز أن يكون رسول الله ﷺ كان يوتر على الراحلة =

٢١١- **قال محمد:** أخبرنا **عمر بن ذر** الهمداني، عن مجاهد: أن ابن عمر كان لا يزيّد على المكتوبة في السفر على الركعتين، لا يصليّ قبلها ولا بعدها، ويحيي الليل على ظهر البعير أينما كان وجهه، وينزل قبيل الفجر فيوتر بالأرض، فإذا أقام ليلة في منزل أحى الليل.

٢١٢- **قال محمد:** أخبرنا محمد بن أبان بن صالح، عن حماد بن أبي سليمان، عن مجاهد قال: صحبتُ عبد الله بن عمر من مكة إلى المدينة، فكان يصليّ الصلاة كلّها على بعيره نحو المدينة ويؤمّي برأسه إيماءً، ويجعل السجود أخفض من الركوع إلا المكتوبة والوتر، فإنه كان ينزل لهما، فسألتُه عن ذلك فقال: كان رسول الله ﷺ ليحصل التمييز بينهما إلى الأرض

= قبل أن يحكم بالوتر ويغلظ أمره ثم أحكم بعد ولم يرخص في تركه، ثم أخرج حديث: إن الله أمدكم بصلاة هي خير من حمر النعم ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الوتر الوتر، من حديث خارجة وأبي بصرة، ثم قال: فيجوز أن يكون ما روى ابن عمر عن رسول الله ﷺ من وتره على الراحلة كان منه قبل تأكيده إياه، ثم تُسخ ذلك، وفيه نظر لا يخفى؛ إذ لا سبيل إلى إثبات النسخ بالاحتمال ما لم يُعلم ذلك بنص وارد في ذلك.

عمر بن ذر: بضم العين ابن ذر - بفتح الذال المعجمة وتشديد الراء المهملة، كذا ضبطه الفتني في "المعني" لا بكسر الذال المعجمة كما ذكره القاري [فتح المغطى: ٢٦٥/١] - ابن عبد الله بن زُرارة - بضم الزاء المعجمة - الهمداني نسبة إلى همدان - بالفتح - قبيلة نزلت بالكوفة، قال السمعاني: من أهل الكوفة، يروي عن عطاء ومجاهد، روى عنه وكيع وأهل العراق، مات سنة ١٥٠هـ، قال ابن حبان: كان مرجحاً. [الأنساب: ٦٤٨/٥] وفي "التقريب" [رقم: ٤٨٩٣، ٧١/٣] عمر بن ذر بن عبد الله بن زُرارة الهمداني بالسكون المُرهب الكوفي، أبو ذر ثقة، رمي بالإرجاء، **قبيل الفجر:** لئلا يذهب وقت الوتر فيفوت. **أحى الليل:** ظاهر هذا الأثر أنه كان لا ينام بالليل، بل يحيي كله بالصلاة أو التلاوة أو الذكر أو غير ذلك، وهو أمر مشهور عنه من طرق أخر أخرجهما أبو نعيم في "حلية الأولياء" أو غيره، وفيه ردّ على من زعم أن إحياء الليل كلّ بدعة؛ لأنه لم ينقل ذلك عن رسول الله ﷺ، وقد حققت الأمر في هذا البحث في رسالتي "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس بدعة".

حماد بن أبي سليمان: في أربع نسخ: عن حماد عن أبي سليمان، وهو غلط، والصحيح حماد بن أبي سليمان كما في كثير من النسخ الصحيحة. **نحو المدينة:** فوجهه كان على جهة مقابلة للكعبة.

يفعله حيث كان وجهه يؤمُّ برأسه، ويجعل السجود أخفض من الركوع.

٢١٣- قال محمد: أخبرنا إسماعيل بن عياش، حدثني هشام بن عروة، عن أبيه: أنه كان يصلي على ظهر راحلته حيث توجهت ولا يضع جبهته، ولكن يشير للركوع والسجدة برأسه، فإذا نزل أوتر.

٢١٤- قال محمد: أخبرنا خالد بن عبد الله، عن المغيرة الضبي، عن إبراهيم النخعي: أن ابن عمر كان يصلي على راحلته حيث كان وجهه تطوَّعاً، يؤمُّ إماءً ويقرأ السجدة فيؤمُّ، وينزل للمكتوبة والوتر.

يفعله: أي يصلي على الدابة سوى المكتوبة والوتر. **يجعل السجود إلخ:** هذا المرفوع يردُّ على ابن دقيق العيد في قوله: الحديث يدل على الإيماء مطلقاً في الركوع والسجود معاً والفقهاء قالوا: يكون السجود أخفض من الركوع ليكون البدل على وفق الأصل، وليس في لفظ الحديث ما يثبت ولا ينفيه، نقله الحافظ ابن حجر تحت ما أخرجه البخاري عن عبد الله بن دينار قال: كان عبد الله بن عمر يصلي في السفر على راحلته أينما توجهت به يؤمُّ. [فتح الباري: ٧٤٢/٢] فظاهر قوله: والفقهاء إلخ يدل على أنه لم يجد نصاً في ذلك مرفوعاً، ونص آخر وهو ما أخرجه الترمذي [رقم: ٣٥١] عن جابر، وقال: حسن صحيح، بعثني النبي ﷺ في حاجة، فحُتَّ وهو يصلي على راحلته نحو المشرق، والسجود أخفض من الركوع.

أبيه: هو عروة بن الزبير بن العوام. **خالد:** الظاهر أنه خالد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن يزيد الطحان أبو الهيثم الواسطي، روى عن إسماعيل بن أبي خالد وحيد الطويل وسليمان التيمي وأبي إسحاق الشيباني وغيرهم، وعنه وكيع وابن مهدي ويحيى القطان وغيرهم، وثقه ابن سعد وأبو زرعة والنسائي وأبو حاتم والترمذي، مات ١٧٩هـ، كذا في "تذريب الكمال" للمزني. [رقم: ١٦٠٩، ٣٥١/٢]

المغيرة: هو المغيرة - بضم الميم وكسر الغين - ابن مقسم - بكسر الميم - الضبي - بفتح الضاد المعجمة وتشديد الباء - نسبته إلى ضبة قبيلة، مولاهم أبو هشام الكوفي الأعمر، ثقة متقن إلا أنه كان يلدس، روى عن النخعي والشعبي وأبي وائل، وعنه جرير وشعبة وزائدة وغيرهم، مات ١٣٦هـ على الصحيح، كذا في "الكاشف" [رقم: ٥٦٧٧، ١٥٢/٣] و"التقريب" [رقم: ٦٨٥١، ٤١١/٣].

ويقراً: أي يقرأ آية السجدة في الصلاة فيؤمُّ لسجدة التلاوة.

٢١٥- قال محمد: أخبرنا الفضل بن غزوان، عن نافع، عن ابن عمر قال: كان أينما توجهت به راحلته صلى التطوع، فإذا أراد أن يوتر نزل فأوتر.

باب الرجل يصلي فيذكر أن عليه صلاة فائتة

٢١٦- أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من نسي صلاة... .

الفضل بن غزوان: هكذا وجدنا في عدة نسخ صحيحة، والذي في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٣٩٨، ٤٨٤/٤] و"التقريب" [رقم: ٥٤٣٤، ١٦٣/٣] و"الكاشف" [رقم: ٤٥٤١، ٣٧٢/٢] الفضيل - مصفرا - ابن غزوان - بفتح الغين المعجمة وسكون الزاء المعجمة - ابن جرير الضبي مولاهم أبو الفضل الكوفي، روى عن سالم ونافع وعكرمة وغيرهم، وعنه ابنه محمد والثوري وابن المبارك ووکیع وغيرهم، ذكره ابن حبان في "الثقات"، ووثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن سفيان وغيرهم، قُتل بعد سنة ١٤٠هـ.

كان يقول إلخ: قال الزيلعي في "نصب الراية" [١٦٢/٢ - ١٦٤]: أخرج الدار قطني ثم البيهقي في "سننهما" عن إسماعيل بن إبراهيم الترمذي، عن سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، قال: قال رسول الله ﷺ: من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فسلم من صلاته، فإذا فرغ من صلاته فليعد التي نسي، ثم ليعد التي صلى مع الإمام. قال الدار قطني: رفعه الترمذي ووهم في رفعه [سنن الدار قطني رقم: ٤٢١/١، ٢] وزاد في "كتاب العلل": والصحيح من قول ابن عمر هكذا رواه عبيد الله ومالك عن ابن عمر، وقال البيهقي: قد أسنده غير أبي إبراهيم الترمذي، وروى يحيى بن أيوب، عن سعيد بن عبد الرحمن، فوقفه، وهو الصحيح.

أما حديث مالك: فهو في "الموطأ"، وأما حديث يحيى بن أيوب فهو في "سنن الدار قطني" عنه، حدثنا سعيد بن عبد الرحمن موقوفا، ورواه النسائي في "الكنى" عن الترمذي مرفوعاً، وقال: رفعه غير محفوظ، وأخبرني عبد الله ابن أحمد بن حنبل قال: سألت يحيى بن معين عن الترمذي، فقال: لا بأس به، وكذا قال أبو داود وأحمد: ليس به بأس، ونقل ابن أبي حاتم في "علله" عن أبي زرعة أنه قال: رفعه خطأ والصحيح وقفه، وقال عبد الحق في "أحكامه": رفعه سعيد بن عبد الرحمن الجمحي، وقد وثقه النسائي وابن معين، وذكر شيخنا الذهبي في "ميزانه" عن جماعة توثيقه، وقال ابن عدي في "الكامل": لا أعلم عن عبيد الله رفعه غير سعيد بن عبد الرحمن، وقد وثقه ابن معين، وأرجو أن تكون أحاديثه مستقيمة، لكنه يهيم عندي يرفع موقوفاً ويوصل مرسلأ، لا عن تعمد، فقد اضطرب كلامهم فيه، فمنهم من ينسب الوهم في رفعه لسعيد، ومنهم من ينسبه للترمذي الراوي عن سعيد، وروى أحمد في "مسنده" والطبراني في "معجمه" من طريق ابن لبيعة، عن حبيب وكان من أصحاب رسول الله ﷺ: أن النبي ﷺ صلى المغرب ونسي العصر، فقال لأصحابه: هل رأيتموني صليت العصر؟ قالوا: لا يا رسول الله، =

من صلاته، فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام، فإذا سلم الإمام فليصل صلاته التي نسي، ثم ليصل بعدها الصلاة الأخرى.

التي صلاها مع الإمام

قال محمد: وهذا نأخذ إلا في خصلة واحدة: إذا ذكرها وهو في صلاة في آخر وقتها

= ما صليتها، فأمر المؤذن، فأذن ثم أقام فصلّى العصر ونفض الأولى، ثم صلى المغرب، وأعله الشيخ نقي الدين بن دقيق العيد في "الإمام" باب لبيعة فقط. واستدل على وجوب الترتيب في الفاتحة بحديث جابر أن عمر بن الخطاب يوم الخندق جعل يسب كفار قريش، وقال: يا رسول الله! ما كدت أصلي العصر حتى كادت الشمس تغرب، فقال رسول الله ﷺ: **فوالله ما صليتها**، فنزلنا إلى بطحان فتوضأ رسول الله ﷺ وتوضأنا، فصلّى العصر بعد ما غربت الشمس، وصلى بعدها المغرب، أخرجه البخاري [رقم: ٥٩٦] ومسلم [رقم: ١٤٣٠].

فلم يذكرها: فلا يقطع فخذف جواب الشرط. **ثم ليصل إلخ:** وبه قال الأئمة الثلاثة، وقال الشافعي: يعتد بصلاته مع الإمام، ويقضي التي ذكر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٧٦/١]

وهذا نأخذ: وهو قول النخعي والزهري وربيعة ويحيى الأنصاري والليث، وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد وإسحاق، وهو قول عبد الله بن عمر. وقال طاوس: الترتيب غير واجب، وبه قال الشافعي وأبو ثور وابن القاسم وسحنون، وهو مذهب الظاهرية، ومذهب مالك وجوب الترتيب، لكن لا يسقط بالنسيان ولا بضيق الوقت ولا بكثرة الفوات، كذا في "شرح الإرشاد". وفي "شرح المجمع": الصحيح المعتمد عليه من مذهب مالك سقوط الترتيب بالنسيان، كما نظقت به كتب مذهبه، وعند أحمد: لو تذكّر الفاتحة في الوقتية يتمها، ثم يصلي الفاتحة ثم يعيد الوقتية، وذكر بعض أصحابه أنها تكون نافلة، وهذا يفيد وجوب الترتيب.

واستدل صاحب "الهداية" وغيره لمذهبه بما رواه الدارقطني [رقم: ٢، ٤٢١/١] ثم البيهقي في "سننهما" عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: **من نسي صلاة فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليتم صلاته، فإذا فرغ فليعد التي نسي، ثم ليعد التي صلاها مع الإمام.** واستدل من يرى وجوب الترتيب أيضاً بقوله ﷺ: **لا صلاة لمن عليه صلاة،** قال أبو بكر: هو باطل، وتأوله جماعة على معنى لا نافلة لمن عليه فريضة، وقال ابن الجوزي: هذا نسمعه على ألسنة الناس وما عرفنا له أصلاً، كذا في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" [٩١/٥، ٩٢] للعيني رحمه الله، ولابن الهمام في "فتح القدير" في هذا البحث تحقيقات نفيسة ملخصها ترجيح قول الشافعي، وكون ما ذهب إليه أصحابنا وغيرهم من اشتراط أداء القضاء قبل الأداء لصحة الأداء عند سعة الوقت والتذكر مستلزماً لإثبات شرط المقطوع به بظني المستلزم للزيادة بخبر الواحد على القاطع، وهو خلاف ما تقرر في أصولهم، وقال ابن نجيم المصري صاحب "البحر الرائق" "شرح كنز الدقائق" وغيره في كتابه "فتح الغفار بشرح المنار": قول أصحابنا بأن الترتيب واجب يفوت الجواز يفوته بشكل جداً ولا دليل عليه، وتماه في "فتح القدير" [٤٢٣، ٤٢٢/١].

يخاف إن بدأ بالأولى أن يخرج وقت هذه الثانية قبل أن يصليها، فليبدأ بهذه الثانية حتى يفرغ منها، ثم يصلي الأولى بعد ذلك، وهو قول أبي حنيفة وسعيد بن المسيب.

باب الرجل يصلي المكتوبة في بيته ثم يُدرك الصلاة

أي في الجماعة

أي منفرداً

٢١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن رجل من بني الدَّيْل يُقال له: بُسر العدي مولاكم الذي ابن محجن، عن أبيه: أنه كان مع رسول الله ﷺ، فأذن بالصلاة، فقام رسول الله ﷺ يصلي، والرجل في مجلسه، فقال رسول الله ﷺ: "ما منعك أن تصلي مع الناس؟ ... الذين صلوا معي"

فليبدأ: لأن من ابتلي ببلتين يختار أهونهما. **الدَّيْل:** بكسر الدال وسكون الباء عند الكسائي وأبي عبيد ومحمد ابن حبيب وغيرهم، وقال الأصمعي وسيبويه والأخفش وغيرهم: الدَّيْل بضم الدال وكسر الهمزة وهو ابن بكر ابن عبد مناف من كنانة، كذا قال الزرقاني [شرح الزرقاني: ٣٨٣/١] **بسر:** تابعي صدوق، كذا في "التقريب" [رقم: ١٦٩/١، ٦٦٨]. **عن أبيه:** [محجن بن أبي محجن الديلي، صحابي قليل الحديث، قاله الزرقاني (شرح الزرقاني: ٣٨٣/١) وضبطه القاري بكسر الميم وسكون الحاء وفتح الجيم. (فتح المغطي: ٢٧١/١)] محجن الديلي من بني الديل بن بكر بن عبد مناة، معدود في أهل المدينة، روى عنه ابنه بسر بن محجن، ويقال: بسر بن محجن، وقال أبو نعيم: الصواب بسر، وذكر الطحاوي عن أبي داود البرنسي عن أحمد بن صالح المصري قال: سألت جماعة من ولده ومن رهطه، فما اختلف عليّ منهم اثنان أنه بسر كما قال الثوري، قال أبو عمر: مالك يقول: بسر، والثوري يقول: بسر، والأكثر على ما قال مالك، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر [رقم: ٢٣٣٧، ٤/٤١٩].

أنه كان إجماع: هذا الحديث أخرجه البخاري في "الأدب المفرد" والنسائي وابن خزيمة والحاكم كلهم من رواية مالك، عن زيد به، وأخرج الطبراني عن عبد الله بن سرجس مرفوعاً: إذا صلى أحد في بيته ثم دخل المسجد والقوم يصلون فليصل معهم وتكون له نافلة. **والرجل في مجلسه:** هذا الرجل هو محجن نفسه، قد أهدم نفسه لما أخرجه الطحاوي من طريق ابن جريح عن زيد بن أسلم عن بسر بن محجن عن أبيه عن النبي ﷺ أنه رآه وقد أقيمت الصلاة، قال: فجلست ولم أقم للصلاة فلما قضى صلاته، قال لي: أأنت مسلماً؟ قلت: بلى، قال: ما منعك أن تصلي معنا؟ فقلت: قد كنت صليت مع أهلي، فقال: صل مع الناس وإن كنت قد صليت مع أهلك، وأخرج من طريق سليمان بن بلال عن زيد عن ابن محجن عن أبيه قال: صليت في بيتي الظهر أو العصر ثم خرجت إلى المسجد، ودخلت ورسول الله ﷺ جالس وحوله أصحابه ثم أقيمت الصلاة إجماعاً. [شرح معاني الآثار: ٢٤٩/١]

أَلَسْتُ رَجُلًا مُسْلِمًا؟ قال: بلى، ولكنني قد كنت صليتُ في أهلي، فقال رسول الله ﷺ: **"إذا جئت فصلّ مع الناس وإن كنت قد صليت."**

٢١٨ - **أخبرنا مالك، عن نافع:** أن ابن عمر كان يقول: من صلى صلاة المغرب أو الصبح، ثم أدر كهما فلا يعيد لهما غير ما قد صلاهما.

أَلَسْتُ: قال الباجي: يحتمل الاستفهام، ويحتمل التوبيخ، وهو الأظهر. **قد كنت:** فيه: أن من قال: صليتُ يؤكل إلى قوله لقبوله **فصلّ** منه قوله: صليت، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٨٤/١]

كان يقول إلخ: عن ابن عمر قال: إن كنت قد صليت في أهلك ثم أدركت الصلاة في المسجد مع الإمام فصلّ معه غير صلاة الصبح والمغرب، فإنهما لا يصليان مرتين، رواه عبد الرزاق، والعصر في حكم الصبح، وعن علي قال: إذا أعاد المغرب شفع بركعة، رواه ابن أبي شيبة، وهو محمول على فرض وقوعه، فإنه أولى من الاختصار على الثلاث، وعن ابن عمر: أنه سئل عن الرجل يصلي الظهر في بيته، ثم يأتي المسجد والناس يصلون فيصلّي معهم، فأيتهما صلاته؟ قال: الأولى منهما صلاته، وعن علي في الذي يصلي وحده، ثم يصلي في الجماعة؟ قال: صلاته الأولى، رواه ابن أبي شيبة.

وأما ما في سنن أبي داود [رقم: ٥٧٩] والنسائي [رقم: ٨٦٠] عن سليمان بن يسار قال: أتيت ابن عمر على البلاط، وهم يصلون، قلت: ألا تصلي معهم؟ قال: قد صليت إلي سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تصلوا صلاة في يوم مرتين، فمحمول على أنه قد صلى تلك الصلاة جماعة؛ لما روى مالك في "الموطأ" عن نافع أن رجلاً سأل ابن عمر عن الذي يصلي في بيته ثم يدرك الصلاة مع الإمام أيتهما يجعل صلاته؟ فقال: ليس ذلك إليك، إنما ذلك إلى الله، يجعل أيتهما شاء، وقال مالك: هذا من ابن عمر دليل على أنه إنما أراد إذا أدى كلتيهما على وجه الفرض، أو إذا صلى في جماعة فلا يعيد، قال ابن الهمام: وفيه نفي لقول الشافعية بإباحة الإعادة مطلقاً وإن صلاها في جماعة، والله أعلم، كذا في "سند الأنام في شرح مسند الإمام" لعلي القاري.

فلا يعيد لهما: للنهي عن الصلاة بعد الصبح، ولأن النافلة لا تكون وترًا، وإلى هذا ذهب الأوزاعي والحسن والثوري، ولا يرد النهي على الصلاة بعد العصر؛ لأن ابن عمر كان يحمله على أنه بعد الاصراف، وذهب أبو موسى والنعمان بن مقرن وطائفة إلى ما قال مالك: لا أرى بأساً أن يصلي مع الإمام من كان قد صلى في بيته إلا صلاة المغرب، فإنه إذا أعادها كانت شفعاً فينا فيما مرّنا وتر صلاة النهار، وقال الشافعي والمغيرة: تعاد الصلوات كلّها لعموم حديث محجن، وقال أبو حنيفة: لا يعيد الصبح ولا العصر ولا المغرب، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٨٦/١].

٢١٩ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا **عفيف بن عمرو السهمي**، عن رجل من بني أسد أنه سأل أبا أيوب الأنصاري، فقال: إني أصلي ثم آتي المسجد فأجد الإمام يصلي، أفأصلي معه؟ قال: "نعم، صل معه، ومن فعل ذلك فله مثل سهم جمع" أو "سهم جمع".
 قال **محمد**: وبهذا كله نأخذ، ونأخذ بقول ابن عمر أيضاً

عفيف: مقبول في الرواية، كذا ذكره في "التقريب" [رقم: ٤٦٢٨، ٢٢/٣]. **أبا أيوب**: اسمه خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة بن عبد بن عوف بن غنم بن مالك بن النجار، شهيد بداراً وأحدًا والحنديق وسائر المشاهد مع رسول الله ﷺ، وتوفي بالقسطنطينية من أرض الروم سنة ٥٠هـ، وقيل: ٥١هـ في إمارة معاوية، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٦١٨، ٩/٢، ١٠]. **صل معه**: هذا الحديث موقوف، له حكم الرفع، وقد صرح برفعه بكر عن عفيف، رواه أبو داود. **مثل سهم جمع**: قال الباجي: قال ابن وهب: معناه له سهمان من الأجر، وقال الأخفش: الجمع الجيش، قال الله تعالى: ﴿سَيَهْرُمُ الْجَمْعُ﴾ (القم: ٤٥) قال: و سهم الجمع هو السهم من الغنيمة، قال الباجي: ويحتمل عندي أن ثوابه مثل سهم الجماعة من الأجر، ويحتمل أن يريد به مثل سهم من بيت مزدلفة في الحج؛ لأن جمعاً اسم مزدلفة، حكاه سحنون عن مطرف ولم يعجبه، كذا في "التنوير" [١٥٤/١].

وبهذا كله نأخذ: أي إذا صلى الرجل في أهله ثم دخل المسجد فليصل به معهم فيكون له نافلة؛ لما مر من الاختيار، ولما أخرجه مسلم [رقم: ١٤٦٥] عن أبي ذر: "أن رسول الله ﷺ قال له: كيف أنت إذا كانت عليك أمراء يؤخرون الصلاة؟ قلت: فما تأمرني؟ قال: صل الصلاة لوقتها، فإن أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة. وأخرج نحوه من حديث ابن مسعود، وفي الباب أحاديث كثيرة، ويعارضها ما أخرجه أبو داود [رقم: ٥٧٩] والنسائي [رقم: ٨٦٠] وابن خزيمة وابن حبان عن ابن عمر مرفوعاً: لا تصلوا صلاة يوم مرتين، ودفعها بعضهم بأنه محمول على ما إذا صلى أولاً في جماعة فلا يعيد مرة أخرى، وفيه أنه أخرجه الترمذي وابن حبان [رقم: ٢٣٩٨، ١٥٨/٦] والبيهقي عن أبي سعيد الخدري: صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر فدخل رجل فقام يصلي الظهر، فقال: ألا رجل يتصدق على هذا؟ وفي رواية للبيهقي: أن الداخل هو عليّ فقام أبو بكر فصلّى خلفه، وكان صلى مع النبي ﷺ، فهذا صريح في جواز إعادة الصلاة بالجماعة بعد أدائها بالجماعة، فالأولى في دفع المعارضة أن يقال: معناه لا تصلوا على وجه الافتراض بأن تجعلوا كليهما فريضة، بل الأولى فريضة والثانية نافلة.

بقول ابن عمر: ويشهده ما أخرجه الطحاوي عن ناعم مولى أم سلمة قال: كنت أدخل المسجد لصلاة المغرب فأرى رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ جلوساً في آخر المسجد والناس يصلون فيه، قد صلوا في بيوتهم. [شرح

أن لا نعيد صلاة المغرب والصبح؛ لأن المغرب وتر، فلا ينبغي أن يصلي التطوع وترًا، ولا صلاة تطوع بعد الصبح، وكذلك العصر عندنا، وهي بمنزلة المغرب والصبح، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

لا نعيد: فإن أعاد صلاة المغرب لأمر عرضه فليشفع بركعة كما أخرجه ابن أبي شيبة عن علي، والطحاوي عن إبراهيم النخعي، وبه صرح محمد في "كتاب الآثار" [ص: ١٨١].

والصبح: يرد عليه ما أخرجه أبو داود [رقم: ٥٧٥] والترمذي [رقم: ٢١٩] والنسائي [رقم: ٨٥٨] وأحمد [رقم: ١٧٥٠٩، ١٦٠/٤] والدارقطني [رقم: ١، ٤١٣/١] والحاكم، وصححه ابن السكن كلهم من طريق العلاء بن عطاء، عن جابر بن يزيد بن الأسود، عن أبيه قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجتَه، فصليتُ معه الصبح في مسجد الخيف، فلما قضى صلاته وانصرف إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، فقال: **عليّ بهما، فجيء بهما، ترعد فرائضهما فقال: ما منعكما أن تصلّيا معنا؟** فقالا: يا رسول الله! إنا كنا قد صلينا في رحالنا، قال: **فلا تفعلّا، إذا صليتما في رحالكما ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهم، فإنها لكم نافلة.**

وأجيب عنه بأنه حديث ضعيف إسناده مجهول قاله الشافعي، قال البيهقي: لأن يزيد بن الأسود ليس له راو غير ابنه ولا لابنه جابر غير العلاء، وفيه أن العلاء من رجال مسلم ثقة، وجابر وثقه النسائي وغيره، وقد تابع العلاء عن جابر عبد الملك بن عمير، أخرجه ابن مندة في "كتاب المعرفة"، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "تفريج الأحاديث الرافعي"، وقد يجاب بأن هذا الحديث لعله قبل حديث النهي عن التطوع بعد صلاة الصبح، وفيه أن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، فالأولى في الجواب أن يقال: قد عارض هذا الحديث حديث النهي فرجحنا حديث النهي؛ لأن المحرم مقدم على المباح احتياطاً، وفي المقام كلام ليس هذا موضعه.

المغرب وتر: إذ لم يشرع لنا التطوع وترًا، وهذا التعليل أحسن من تعليل مالك بأنه إذا أعادها كانت شفعاً، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٨٦/١] وكذلك العصر: لكرهية التطوع بعد صلاة العصر لما مر من الأحاديث.

باب الرجل تحضره الصلاة والطعام بأيهما يبدأ

٢٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يُقَرَّب إليه الطعام، فيسمع قراءة الإمام وهو في بيته، فلا يَعْجَلُ عن طعامه حتى يقضي منه حاجته.

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، ونحبُّ أن لا تَتَوَخَّى تلك الساعة.

باب فضل العصر والصلاة بعد العصر

٢٢١ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن السائب بن يزيد: أنه رأى عمر بن الخطاب يضرب المنكدر بن عبد الله في الركعتين بعد العصر.

بأيهما يبدأ: الحديث فيه مشهور بلفظ: إذا أقيمت الصلاة وحضر العشاء فابدءوا بالعشاء، رواه أحمد [رقم: ١٣٤٣٦، ٢٣٠/٣] والبخاري [رقم: ٥٤٦٣] ومسلم [رقم: ١٢٤١] والترمذي [رقم: ٣٥٣] والنسائي [رقم: ٨٥٣] وابن ماجه [رقم: ٩٣٣] عن أنس، والشيخان [البخاري رقم: ٦٧٣، ومسلم رقم: ١٢٤٤] عن ابن عمر، وابن ماجه [رقم: ٩٣٥] عن عائشة، والحكمة في ذلك أن لا يكون الخاطر مشغولاً به، فالأكل المخلوط بالصلاة خير من الصلاة المخلوطة بالأكل، هذا إذا كان الوقت وسعاً، والتوجه إلى الأكل شاغلاً، كذا في "سند الأنام شرح مسند الإمام أبي حنيفة" لعلي القاري. **فلا يعجل إلخ:** استدل بعض الشافعية والحنابلة بقوله ﷺ: إذا وضع عشاء أحدكم وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء، على تخصيص ذلك لمن لم يبدأ، وأما من شرع فيه، ثم أقيمت الصلاة فلا يتمادى، بل يقوم إلى الصلاة، لكن صنيع ابن عمر يطل ذلك، قال النووي: وهو الصواب، وتعقبه بأن صنيع ابن عمر اختيار له، وإلا فالنظر إلى المعنى يقتضي ذلك؛ لأنه قد يكون أحذه من الطعام ما يدفع به شغل البال، كذا في "إرشاد الساري" [٤١/٢]. **يقضي:** أي يفرغ من أكله حسب قصده.

ونحب: أي ينبغي أن لا يقصد تلك الساعة أي ساعة إقامة الصلاة بالشغل بالطعام، بل يفرغ عنه قبل ذلك.

يضرب المنكدر: [القرشي التيمي المدني، مات سنة ٨٠هـ] فيه ما كان عليه عمر من تفقد أمر من استرعاه الله، وكذلك يلزم للأمرء والسلطين. **في الركعتين:** مذهب مالك في ذلك هو مذهب عمر وأبي سعيد الخدري وأبي هريرة رَوَوْا عن رسول الله ﷺ أنه نَهَى عن الصلاة بعد الصبح حتى تطلع الشمس، وبعد العصر حتى تغرب، وحسبك بضرب عمر على ذلك بالذرة ولا يكون ذلك إلا عن بصيرة، وكذلك ابن عباس روى الحديث في ذلك عن عمر، وقال بظاهره وعمومه، وقال الشافعي: إنما النهي بعد الصبح والعصر عن التطوع المبتدأ، والنافلة، =

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا صلاة تطوع بعد العصر، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٢٢٢ - **أخبرنا مالك،** أخبرني نافع، عن ابن عمر قال: الذي يفوته العصر كأنما وتر أهله وماله.

= وأما الصلوات المفروضة والمسنونة فلا، وقال آخرون: التطوع بعد العصر جائز؛ لحديث عائشة: ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر، وأما بعد الصبح فلا، وهذا قول داود بن علي، وقال آخرون: لا يصلى شيء من الصلوات بعد العصر وبعد الصبح إلا عصر يومه، وهذا قول أبي حنيفة وأصحابه، كذا في "الاستذكار" [٣٨٤/١ - ٣٨٧].

لا صلاة تطوع: وأما الفائتة وعصر يومه فجائز أدأوه.

قال: هكذا وجدته موقوفاً في نسخ عديدة، وفي "موطأ يحيى" هو مرفوع. **الذي يفوته:** قال السيوطي في "التنوير" [٢٩/١، ٣٠]: اختلف في معنى الفوات في هذا الحديث، فقيل: هو فيمن لم يصلها في وقتها المختار، وقيل: أن تفوت بغروب الشمس، قال الحافظ مغلطاي: في "موطأ ابن وهب" قال مالك: تفسيره ذهاب الوقت، وقال ابن حجر: قد أخرج عبد الرزاق هذا الحديث من طريق ابن جريح عن نافع، وزاد في آخره قلت لنافع: حتى تغيب الشمس؟ قال: نعم، قال: وتفسير الراوي إذا كان فقيهاً أولاً، وقد ورد مصرحاً برفعه فيما أخرجه ابن أبي شيبة عن هشيم، عن حجاج، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: **من ترك العصر حتى تغيب الشمس من غير عذر فكأنما وتر أهله وماله**، وقيل: هو تفويتها إلى أن تصفر الشمس وقد ورد مفسراً من رواية الأوزاعي في هذا الحديث، قال فيه: وفواتها أن تدخل الشمس صفرة، أخرجه أبو داود، وقال الحافظ: لعنه ميني على مذهبه في خروج وقت العصر، وقالت طائفة: المراد فواتها في الجماعة، وروي عن سالم: أنه فيمن فاتته ناسياً، ومشى عليه الترمذي، و"الداودي: إنما هو في العامد، قال النووي: هو الأطهر.

العصر: اختلف في تخصيص صلاة العصر، فقيل: نعم لزيادة فضلها، ولأنها الوسطى، ولأنها تأتي في وقت تعب الناس من مقاساة أعمالهم وحرصهم على قضاء أشغالهم، ولاجتماع المتعاقبين فيها، وهذا ما رجحه الرافعي في "شرح المسند" والنووي في "شرح مسلم" [٢٢٦/١]. **وتر:** معناه عند أهل الفقه واللغة أنه كالذي يُصاب بأهله وماله إصابة يطلب بها وترًا، والوتر الخانية التي يطلب ثأرها، فيجتمع عليه غمّان: غم المصيبة، وغم مقاساة طلب الثأر، ولذا قال: وتر، ولم يقل: مات، كذا في "الاستذكار" [٢٧٥/١].

أهله وماله: قال النووي [شرح مسلم: ٢٢٦/١]: روي بنصب اللامين ورفعها والنصب هو الصحيح المشهور على أنه مفعول ثان، ومن رفع فعلى ما لم يُسم فاعله، ومعناه انتزع منه أهله وماله، وهذا تفسير مالك، وأما على النصب: فقال الخطابي وغيره: معناه نقص أهله وماله وسلبهم، فبقي وترًا بلا أهل ومال، فليحذر من تفويتها كحذره من ذهاب أهله وماله، كذا في "التنوير" [٣١/١].

باب وقت الجمعة وما يُستحب من الطيب والدهان

٢٢٣- أخبرنا مالك، أخبرني عمِّي أبو سهيل بن مالك، عن أبيه قال: كنت أرى طنفسةً لعقيل بن أبي طالب يوم الجمعة تطرح إلى جدار المسجد الغربي، فإذا غشي ^{أخي علي وجعفر} الطنفسة كلها ظل الجدار خرج عمر بن الخطاب إلى الصلاة يوم الجمعة، ثم نرجع فنقيل قائلة الضحاء.

٢٢٤- أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان لا يروح إلى الجمعة إلا وهو مدَّهْنٌ متطيَّبٌ إلا أن يكون مُحْرماً. ^{أي لا يذهب} فإن الحرم ممنوع عنه

والدهان: بكسر الدال مصدر دهنه ككتاب لكتبه، وفي نسخة: الدهن وهو بالفتح أيضاً مصدر. **طنفسة:** بكسر الطاء والفاء وبضمهما وبكسر الطاء وفتح الفاء: البساط الذي له حمل رقيق، ذكره في "النهاية"، كذا ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ٢٧/١] **فإذا غشي الخ:** قال في "فتح الباري": هذا إسناد صحيح، وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد الزوال، وفهم بعضهم عكس ذلك، ولا يتجه ذلك إلا إذا حمل على أن الطنفسة كانت تُفَرَش خارج المسجد، وهو بعيد، والذي يظهر أنها كانت تُفَرَش له داخل المسجد، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلاً. [فتح الباري: ٢/٤٩٧، ٤٩٨]

ظل الجدار: روى هذا الحديث عبد الرحمن بن مهدي عن مالك عن عمه عن أبيه فقال فيه: كان لعقيل طنفسة مما يلي الركن الغربي، فإذا أدرك الظل الطنفسة خرج عمر فصلى الجمعة، ثم نرجع فنقيل، وروى حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن محمد بن إبراهيم بن الحارث، عن عامر بن أبي عامر: أن العباس كانت له طنفسة في أصل جدار المسجد عرضها ذراعان أو ذراعان وثلاث، وكان طول الجدار ستة عشر ذراعاً إلى ثمانية عشر، فإذا نظر إلى الظل قد جاوز الطنفسة أدن المؤذن، وإذا أدن المؤذن نظرنا إلى الطنفسة، فإذا الظل قد جاوزها. والمعنى في طرح الطنفسة لعقيل عند الجدار الغربي من المسجد أنه كان يجلس عليها، ويجتمع عليه، وأدخل مالك هذا الحديث دليلاً على أن عمر لم يكن يصلي الجمعة إلا بعد الزوال رداً على من حكي عنه وعن أبي بكر أنهما كانا يصليان الجمعة قبل الزوال، كذا في "الاستذكار" [٢٤٨/١، ٢٤٩]. **فنقيل:** أي أقم كما كانوا يقولون في غير الجمعة قبل الزوال وقت القائلة ويوم الجمعة يشتغلون بالغسل وغيره فيقبلون بعد صلاحها القائلة التي يقبلونها في غير يومها قبل الصلاة.

الضحاء: قال البوني: يفتح الضاد والمد، هو اشتداد النهار، فأما بالضم والقصر فعند طلوع الشمس، مؤنث.

مدَّهْن: قد مر ما يدل على استحباب ذلك في "باب الاغتسال يوم الجمعة".

٢٢٥ - **أحبرنا مالك،** أحبرنا الزهري، عن السائب بن يزيد: أن عثمان بن عفان رضي الله عنه

زاد النداء الثالث يوم الجمعة.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، والنداء الثالث الذي زيد هو النداء الأول، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

زاد النداء الثالث إلخ: حدثنا آدم قال: حدثنا ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن السائب بن يزيد قال: كان النداء يوم الجمعة - عند ابن خزيمة: كان ابتداء الأذان الذي ذكر الله في القرآن يوم الجمعة، وعنده أيضاً من طريق آخر: كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ، وأبي بكر وعمر أذانين يوم الجمعة، قال ابن خزيمة: يريد الأذان والإقامة - أوله إذا جلس الإمام على المنبر - في رواية لابن خزيمة: إذا خرج الإمام وإذا أقيمت الصلاة، وعند الطبراني كان يؤذن بلال على باب المسجد - على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، فلما كان عثمان - أي خليفة - وكثر الناس، زاد النداء الثالث - ولابن خزيمة: فأمر عثمان بالأذان الأول، ولا منافاة بينهما؛ لأنه باعتبار كونه مزيداً يسمى ثالثاً، وباعتبار كونه مقدماً يسمى أولاً - على الزوراء بفتح الزاء وسكون الواو بعدها راء مهملة مدودة، قال المصنف: الزوراء موضع بالسوق بالمدينة، قال الحافظ: ما فسر به الزوراء هو المعتمد، وحزم به ابن بطلان بأنه حجر كبير عند باب السجد، وفيه نظره؛ لما عند ابن خزيمة وابن ماجه [رقم: ١١٣٥] بلفظ: زاد النداء الثالث على دار في السوق يُقال لها: الزوراء، كذا في "ضياء الساري شرح صحيح البخاري".

زاد إلخ: الذي يظهر أن الناس أخذوا بفعل عثمان في جميع البلاد؛ إذ ذاك لكونه خليفة مطاع الأمر، لكن ذكر الفاكهاني: أن أول من أحدث الأذان الأول يوم الجمعة بمكة الحجاج، وبالبصرة زياد، وبلغني أن أهل المغرب الأدنى الآن لا تأذين عندهم للجمعة إلا مرة، وورد ما يخالف الباب وهو أن عمر هو الذي زاد الأذان، ففي تفسير جوير عن مكحول عن معاذ: أن عمر أمر مؤذنين أن يؤذنا للناس يوم الجمعة خارجاً من المسجد حتى يسمع الناس، وأمر أن يؤذن بين يديه، كما كان على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر، وقال: نحن ابتدعناه لكثرة المسلمين، وهذا منقطع بين مكحول ومعاذ، ولا يثبت، وقد تواردت الروايات على أن عثمان هو الذي زاده فهو المعتمد، وروى ابن أبي شيبة عن ابن عمر قال: الأذان الأول يوم الجمعة بدعة، فيحتمل أن يكون قاله على سبيل الإنكار، ويحتمل أن يريد أنه لم يكن في عهد رسول الله ﷺ وكلمنا لم يكن في زمنه يسمى بدعة، لكن منها ما يكون حسناً، ومنها ما يكون بخلاف ذلك، كذا في "فتح الباري" [٥٠٧/٢].

وهذا: أي بما أفادته هذه الأحاديث المذكورة في الباب من خروج الإمام للجمعة بعد الزوال، والتعجيل في أداء الجمعة، واستعمال الدهن والطيب إلا لمنع، وزيادة الأذان الأول وغير ذلك. **هو النداء الأول:** وأما الأذان الثاني وهو بين يدي الخطيب، والنداء الثالث وهو الإقامة، فهما مأثوران من زمن الرسول ﷺ.

باب القراءة في صلاة الجمعة وما يُستحبّ من الصَّمت

بمعنى السكوت

٢٢٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن

عتبة، أن الضحاك بن قيس سأل النعمان بن بشير ^{بن أبي حنة} ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ

على إثر سورة الجمعة يوم الجمعة؟ فقال: كان يقرأ ﴿هَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ﴾ (الغاشية: ١)

٢٢٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن ثعلبة بن أبي مالك: أنهم كانوا زمان عمر بن

الخطاب يصلّون يوم الجمعة حتى يخرج عمر، فإذا خرج وجلس على المنبر، وأذن

المؤذن - قال ثعلبة - : جلسنا نتحدث، فإذا سكّت المؤذن وقام عمر سكتنا، فلم يتكلم أحد منا.

ضمرة: [من بني مازن بن النجار] عن أبي سعيد وأنس وعدة، وعنه مالك وابن عينة، وثقوه كذا في "الكاشف" [رقم: ٢٤٦٥] للذهبي. **الضحاك:** هو الضحاك بن قيس بن خالد بن وهب الفهري أبو أنيس الأمير المشهور

صحابي، قتل في وقعة مرج راحط سنة ٦٤هـ، قاله الزرقاني [شرح الزرقاني: ٣٢٧/١] وغيره.

النعمان: الأنصاري الخزرجي له ولأبيه صحبة، ثم سكن الشام، ثم ولي إمرة الكوفة، ثم قتل بخصم، سنة ٦٥هـ، قاله الزرقاني [٣٢٧/١] وغيره.

إثر سورة الجمعة: [التي كانوا يقرؤونها في الركعة الأولى] قال أبو عمر: هذا يدل على أنه كان يقرأها فلم يحتج

إلى السؤال عن ذلك لعلمه به، ويدل على أنه لو كان يقرأ معها شيئاً واحداً لعلمه كما علم سورة الجمعة، ولكنه

كان مختلفاً فسأل عن الأغلب، وقد اختلف فيه الآثار والعلماء، وهو من الاختلاف المباح الذي ورد به التخير،

فروي أنه ﷺ كان يقرأ في الجمعة والعيدين بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ (الأعلى: ١) و﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ (الغاشية: ١)

وروي أنه قرأ يسورة الجمعة و﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ (المنافقون: ١) واختار هذا الشافعي، وهو قول أبي هريرة

وعلي، وذهب مالك إلى ما في "الموطأ"، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٢٧/١، ٣٢٨].

ثعلبة: يختلف في صحبته، قال ابن معين: له رؤية، وقال ابن سعد: قدم أبوه أبو مالك، واسمه عبد الله بن سام من

اليمن، وهو من كندة، فتزوج امرأة من قريظة فعرف بهم، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٠٧/١]

نتحدث: أي بالعلم ونحوه، لا بكلام الدنيا.

٢٢٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، قال: خروجُه يقطع الصلاة، وكلامه يقطع أي الإمام أي يمنع الشروع فيها الكلام.

٢٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر، عن مالك بن أبي عامر: أن عثمان بن عفان كان يقول في خطبته - قلما يدع ذلك إذا خطب - : إذا قام الإمام فاستمعوا وأنصتوا، فإن للمنصت الذي لا يسمع من الخطِّ مثل ما للسامع المُنصت.

أي يترك هذا قوله

أي النصيب من الآخر

٢٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة عبد الرحمن بن هرمز

قال خروجه إلخ: قال أبو عمر: هذا يدل على أن الأمر بالإنصات وقطع الصلاة ليس برأي، وأنه سنة، احتج بها ابن شهاب؛ لأنه خير عن علم علمه لا عن رأي اجتهد، وأنه عمل مستفيض في زمن عمر وغيره.

وكلامه يقطع الكلام: بهذا أخذ أبو يوسف ومحمد ومالك والجمهور، وقال أبو حنيفة: يجب الإنصات بخروج الإمام، كذا في "المرواة" [٤٥٦/٣]، وفي "النهاية" و"البنية" وغيرهما: اختلف المشايخ على قوله فقال بعضهم: يكره كلام الناس، أما التسييح وغيره فلا يكره، وقال بعضهم: يكره ذلك كله، والأول أصح. وفي "الكفاية" وغيره نقلاً عن "العون": المراد بالكلام المتنازع فيه هو إجابة الأذان، فيكره عنده لا عندهما، وأما غيره من الكلام فيكره إجماعاً.

قلت: بهذا يظهر ضعف ما في "الدر المختار" نقلاً عن "النهر الفائق": ينبغي أن لا يجيب بلسانه اتفاقاً في الأذان بين يدي الخطيب، وأن يجيب اتفاقاً في الأذان الأول يوم الجمعة. وجه الضعف أما أولاً: فلأنه لا وجه لعدم الإجابة عندهما؛ لأنه لا يكره عندهما الكلام الديني قبل الشروع في الخطبة بل لا يكره الكلام مطلقاً عندهما قبله على ما نقله جماعة، بخلاف ما ينقله صاحب "العون" وغيره، وأما ثانياً: فلأنه لا وجه لعدم الإجابة على مذهبه أيضاً على ما هو الأصح أنه لا يكره الكلام مطلقاً بل الكلام الدنيوي، وقد ثبت في صحيح البخاري [رقم: ٩١٤] أن معاوية رضي الله عنه أحباب الأذان وهو على المنبر، وقال: يا أيها الناس! إني سمعت رسول الله ﷺ على هذا المجلس حين أذن المؤذن يقول مثل ما سمعتم مني مقالتي، فإذا ثبتت الإجابة عن صاحب الشرع وصاحبه فما معنى الكراهة؟

أبو النضر: هو سالم بن أبي أمية المدني، ثقة. **مالك:** جد الإمام مالك، من ثقات التابعين.

وأنصتوا: [وإن لم تسمعوا لحو صمم أو بُعد] اختلفوا في الكلام حال الخطبة فذهب طائفة من العلماء إلى أنه مكروه، وهو مذهب الثوري وداد، والصحيح من قول الشافعي، ورواية أحمد وحكي عن أبي حنيفة، وذهب الجمهور إلى أنه حرام، وهو مذهب الأئمة الثلاثة والأوزاعي، وحكي عن النخعي والشعبي وبعض السلف أنه لا يجرم إلا عند تلاوة الخطيب فيها قرآنًا، كذا في "ضياء الساري". **أبو الزناد:** بكسر الزاء عبد الله بن ذكوان.

قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قلت لصاحبك: أنصت فقد لغوت والإمام يخطب.

٢٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أباه القاسم بن محمد رأى في قميصه دماً والإمام على المنبر يوم الجمعة فنزع قميصه فوضعه.
بين يديه أو تحته

باب صلاة العيدين وأمر الخطبة

٢٣٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الزهري، عن أبي عبيد مولى عبد الرحمن قال: شهدت العيد مع عمر بن الخطاب،

إذا قلت لصاحبك: المراد من مخاطبه صغيراً كان أو كبيراً، قريباً أو بعيداً، وخصه لكونه الغالب.

أنصت: بفتح الهزعة وكسر المهملة: أمر من الإنصات يقال: أنصت وأنصت وانتصت ثلاث لغات، والأولى هي الأفصح، قال ابن حزيمة: المراد بالإنصات السكوت عن مكالمة الناس دون ذكر الله، وتعقب بأنه يلزم منه جواز القراءة والذكر حال الخطبة، فالظاهر أن المراد السكوت مطلقاً، قاله الحافظ. [فتح الباري: ٥٣٢/٢]

لغوت: اللغو: الكلام الذي لا أصل له من الباطل، وشبهه. وقال نفطويه: السقط من القول، وقال النضر بن شميل: معنى لغوت ضيعت من الأجر، وقيل: بطلت فضيلة جمعتك، ويؤيد الأخير ما في حديث أبي داود: من لغا وتغفل رقاب الناس كانت له ظهراً، قال ابن وهب - أحد رواة - : معناه أجزأت عنه الصلاة، وحرم فضيلة الجمعة، ولأحمد: من قال: صه، فقد تكلم، ومن تكلم فلا جمعة له، وله: من تكلم يوم الجمعة والإمام يخطب فهو كالحمار يحمل أسفاراً، والذي يقول له: أنصت ليست له جمعة، وهذا من باب التنبيه بالأدق على الأعلى؛ لأنه إذا جعل قوله: أنصت مع كونه أمراً بالمعروف لغواً فغيره من الكلام أولى، كذا في "التوشيح شرح صحيح البخاري" [٨٦٣/٢] للسيوطي.

لغوت: ولمسلم [رقم: ١٩٦٨]: فقد لغيت، قال أبو الزناد: هي لغة أبي هريرة، وإنما هي فقد لغوت، لكن قال النووي وبعه الكرماني: ظاهر القرآن يقتضيها؛ إذ قال: ﴿وَالْقَوْمُ فِيهِ﴾ (فصلت: ٢٦) وهي من لغى يلغى، ولو كان يلغو لقال: اللغو بضم الغين. والإمام يخطب: جملة حالية تفيد أن وجوب الإنصات من الشروع في الخطبة لا من خروج الإمام كما يقوله ابن عباس وابن عمر وأبو حنيفة، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٣٠٥/١]

فنزع قميصه: فيه جواز فعل ما لا بد منه والإمام يخطب. أبي عبيد: اسمه سعد بن عبيد الزهري، تابعي كبير من حال الجميع، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١] عبد الرحمن: [ابن أزهري بن عوف الزهري المدني] صحابي، وهو ابن أخي عبد الرحمن بن عوف. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١]

فصلي، ثم انصرف فخطب، فقال: إن هذين اليومين نهي رسول الله ﷺ عن صيامهما يومَ فطرکم من صيامکم، والآخر يوم تأكلون من لحوم نُسكِکُم، قال: ثم شهدتُ العيد مع عثمان بن عفان، فصلي، ثم انصرف فخطب، فقال: إنه قد اجتمع في زمان خلافة في خطبته لكم في يومكم هذا عيدان، فمن أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينظرها

فصلي: زاد عبد الرزاق: قبل أن يخطب بلا أذان وإقامة. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١] **فخطب**: زاد عبد الرزاق: فقال: يا أيها الناس! إن رسول الله ﷺ نهي أن تأكلوا نسككم بعد ثلاث، فلا تأكلوا بعدها، قال ابن عبد البر: أظن مالكا إنما حذف هذا؛ لأنه منسوخ. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١] **يوم فطرکم**: [بالرفع إما على أنه خبر محذوف، أي أحدهما، أو على البدل من يومين] فائدة وصف اليومين الإشارة إلى العلة في وجوب فطرهما، وهي الفصل من الصوم، والآخر لأجل النسك المتقرب بذبحه. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١]

نسككم: بضم السين ويجوز سكونها أي من أضحيتكم، قال أبو عمر: وفيه أن الضحايا نسك وأن الأكل منها مستحب. [شرح الزرقاني: ٥٠٣/١] **ثم انصرف فخطب**: اختلف في أول من غير ذلك، ففي مسلم [رقم: ١٧٧] عن طارق: أن أول من بدأ بالخطبة يوم العيد قبل الصلاة مروان، وروى ابن المنذر بسند صحيح عن الحسن البصري: أول من خطب قبل الصلاة عثمان، صلى بالناس ثم خطبهم فرأى ناسا لم يدركوا الصلاة، ففعل ذلك أي صار يخطب قبل الصلاة. وهذه العلة غير العلة التي راعى مروان؛ لأن عثمان راعى مصلحة الجماعة في إدراكهم الصلاة، وأما مروان فراعى مصلحتهم في إسماعهم الخطبة لكن قيل: إنهم في زمنه كانوا يتعمدون ترك سماعهم لما فيها من سب من لا يستحق السب، والإفراط في مدح بعض الناس، فعلى هذا إنما راعى مصلحة نفسه، وروي عن عمر مثل فعل عثمان، قال عياض ومن تبعه: لا يصح عنه، وفيه نظر؛ لأن عبد الرزاق وابن أبي شبة روياه جميعاً عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يوسف بن عبد الله بن سلام، وهذا إسناد صحيح، فإن جمع بوقوع ذلك نادراً وإلا فما في "الصحيحين" أصح، كذا في "شرح الزرقاني" [٥٠٣، ٥٠٢/١].

هذا عيدان: فيه تسمية الجمعة عيداً وقد ورد ذلك في أخبار مرفوعة. **أهل العالية**: هي القرى المجتمعة حول المدينة النبوية إلى جهة القبلة على ميل أو ميلين فأكثر من المسجد النبوي، وقال القاضي عياض: العوالي من المدينة على أربعة أميال، وقيل: ثلاثة، وهذا حد أدناها، وأعلاها ثمانية أميال، ويرد أنه قال في منازل بني الحارث الخزرج: إنما بعوالي المدينة بينه وبين منزل النبي ﷺ ميل، وذكره ابن حزم أيضاً، والصحيح أن أدنى العوالي من المدينة على ميل أو ميلين، وأقصاها عمارة على ثلاثة أو أربعة أميال، وأقصاها مطلقاً ثمانية أميال كما بسطه الشيخ نور الدين علي السَّهْوَدي مؤرخ المدينة في "وفاء الوفاء بأخبار المصطفى".

ومن أحب أن يرجع فليرجع، فقد أذنتُ له، فقال: ثم شهدتُ العيدَ مع عليٍّ وعثمانَ محصورَ فضلي، ثم انصرف فخطب.

٢٣٣- أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب: أن النبي ﷺ كان يصلي يوم الفطر ويوم الأضحى قبل الخطبة، وذكر أن أبا بكر وعمر كانا يصنعان ذلك.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وإنما رخص عثمان في الجمعة لأهل العالية؛ لأنهم ليسوا من أهل المصر، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

في نسخة: مصر

فليرجع: اقتدى فيه عثمان بالنبي ﷺ، فإنه لما اجتمع العيذان صلى العيد، ثم رخص في الجمعة، وقال: من شاء أن يصلي فليصل، أخرجه النسائي [رقم: ١٥٩١] وأبو داود [رقم: ١٠٧٠] عن زيد بن أرقم، وهو محمول عندنا على أنه رخص لمن لا يجب عليه الجمعة من أهل القرى الذين كانوا يحضرون العيد، ونسب بعضهم إلى أحمد أنه أخذ بظاهر الحديث، وقال بسقوط الجمعة في مصر وغيره، وهو مفاد ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠٧١] عن عطاء بن أبي رباح قال: صلى بنا ابن الزبير العيد في يوم الجمعة في أول النهار، ثم رحنا إلى الجمعة، فلم يخرج إلينا فصلينا وحداناً، وكان ابن عباس بالطائف، فلما قدم ذكرنا له ذلك، فقال: أصاب السنة. فقد أذنتُ له: فيجوز إذا أذن الإمام، وبه قال مالك في رواية علي وابن وهب ومطرف وابن الماجشون. وعثمان محصور: في أيام فتنته سنة خمس وثلاثين. ابن شهاب: هذا مرسل متصل من وجوه صحاح، فأخرجه الشيخان من طريق عبيد الله عن نافع عن ابن عمر، ولهما عن جابر.

وذكر: الظاهر أن ضميره راجع إلى ابن شهاب لكن في "موطأ يحيى": ثم قول ابن شهاب إلى قوله: "قبل الخطبة"، ثم قال مالك: بلغه أن أبا بكر وعمر كانا يفعلان ذلك. ليسوا من أهل المصر: فلا يجب عليهم الجمعة؛ لقول علي رحمته الله: "لا جمعة ولا تشريق إلا في مصر جامع"، رواه عبد الرزاق، وروى ابن أبي شيبه عنه: "لا جمعة ولا تشريق ولا صلاة فطر ولا أضحى إلا في مصر جامع، أو مدينة عظيمة" ونسبه أحمد القسطلاني في "إرشاد الساري شرح صحيح البخاري" [١٦٧/٢] إلى النبي ﷺ، وجعله مرفوعاً من رواية عبد الرزاق.

باب صلاة التطوع قبل العيد أو بعده

٢٣٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان لا يصلي يوم الفطر قبل الصلاة ولا بعدها.

٢٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه: أنه كان يصلي قبل أن يغدو أربع ركعات.

قال محمد: لا صلاة قبل صلاة العيد،

كان لا يصلي: [ذكر ابن قدامة نحوه عن ابن عباس وعلي وابن مسعود وحذيفة وبريدة وسلمة بن الأكوع وجابر وعبد الله بن أبي أوفى وجماعة من التابعين، وقال الزهري: لم أسمع أحداً من علمائنا يذكر أن أحداً من سلف الأمة كان يصلي قبل صلاة العيد وبعدها، كذا ذكره ابن أمير حاج في "الحلبة"] لأنه كان أشد الناس اهتماماً بالنبي ﷺ، قال الزرقاني: وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٩٨٩] عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خرج يوم الفطر، فصلّى ركعتين لم يصل قبلهما ولا بعدهما، وفي ابن ماجه [رقم: ١٢٩٣] بسند حسن، وصححه الحاكم عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ كان لا يصلي قبل العيد شيئاً، فإذا رجع إلى منزله صلى في منزله ركعتين، قال ابن المنذر عن أحمد: الكوفيون يصلون بعدها لا قبلها، والبصريون قبلها لا بعدها، والمديون لا قبلها ولا بعدها، وبالأول قال الحنفية وجماعة، وبالثاني الحسن وجماعة، وأما مالك: فمنعه في المصلي، وعنه في المسجد روايتان، فروي ينتقل قبلها وبعدها، وروي بعدها لا قبلها، وقال الشافعي: لا كراهة في الصلاة قبلها ولا بعدها، قال الحافظ: كذا في "شرح مسلم" للنووي، فإن حمل على المأموم وإلا فهو مخالف لقول الشافعي في "الأم": يجب للإمام أن لا ينتقل قبلها ولا بعدها. [شرح الزرقاني: ٥٠٨/١]

عن أبيه: القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ر.ه. أنه كان يصلي: وكذا روى مالك عن هشام بن عروة، عن أبيه أنه كان يصلي يوم الفطر قبل الصلاة في المسجد. لا صلاة إلخ: أقول: هذه العبارة تحتل معنيين، أحدهما: أنه لا ينبغي أن يصلي قبل العيد، ولا خير فيه بل هو مكروه، وبه صرح جمهور أصحابنا لاسيما المتأخرون منهم، وعللوه بأن النبي ﷺ لم يصل قبلها ولا بعدها كما أخرجه الأئمة الستة، وأورد عليهم بأن مجرد عدم فعله ﷺ لا يدل على الكراهة، وأجابوا عنه بأنه لما لم يصل قبل ولا بعد مع شدة حرصه على الصلاة دل ذلك على أنه مكروه وإلا لفعله ولو مرة واحدة، كيف فإنه ﷺ قد كان يفعل ما نهى عنه في تنزيه لبيان الجواز -

فأما بعدها فإن شئت صليت وإن شئت لم تصل، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.
أي في البيت

= لئلا تظن الأمة حرمة، فكيف بالأمر المباح، فإذا لم يقعله مرة أيضاً دل ذلك على الكراهية، ويرد عليه أن الكراهية أمر زائد لا يثبت إلا بدليل خاص يدل على النهي. وأما مجرد عدم فعله رضي الله عنه فلا يدل إلا على أنه ليس للعيد سنة قبلها ولا بعدها لا على أنه مكروه، وكونه حريصاً على الصلاة لا يستلزم أن يفعل بنفسه كل فرد من أفرادها في كل وقت من أوقاتها، بل كفى في ذلك قوله: "الصلاة خير موضوع" مع عدم إرشاد النهي، ونظيره ما ورد أنه رضي الله عنه كان لا يطعم شيئاً يوم الأضحى إلى أن يضحى، فيأكل من أضحيته، ومع ذلك صرحوا بأن الأكل في ذلك اليوم قبل الغدو إلى المصلى ليس بمكروه، إذ لا بد للكراهية من دليل خاص، وإذ ليس فليس.

وثانيهما: أن يكون معناه لا سنة قبل صلاة العيد أو الصلاة قبل العيد خلاف الأولى؛ لكونه مخالفاً لفعل صاحب الشرع، ويوافقه ما نقل صاحب "الذخيرة" عن أبي جعفر الأستروشي أن شيخنا أبا بكر الرازي كان يقول في معنى قول أصحابنا: "وليس قبل العيدين صلاة مستونة": لا أنه مكروه، وقال الحافظ ابن حجر: صلاة العيد لم يثبت لها سنة قبلها ولا بعدها خلافاً لمن قاسها على الجمعة وأما مطلق النفل: فلم يثبت فيه منع إلا بدليل خاص إلا إن كان ذلك في وقت الكراهية الذي في جميع الأيام، وفي "الاستذكار" [٥٨/٧، ٥٩] أجمعوا على أنه رضي الله عنه لم يصل قبلها ولا بعدها، فالتاس كذلك، والصلاة فعلٌ خير فلا يمنع منها إلا بدليل لا معارض له.

فإن شئت: هذا التخيير يرّد على من كره من المتأخرين الصلاة بعد العيد مطلقاً في المسجد، وفي البيت.

صليت: لما ورد أنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العيد في بيته ركعتين، أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٢٩٣] من حديث أبي سعيد، وحينئذ فحديث: "لم يصل قبلها ولا بعدها"، محمول على أنه لم يصل بعدها في المصلى، وإن حُمل على العموم يحمل على اختلاف الأحوال، وذكر بعض أصحاب الكتب غير المعتدة كصاحب "كثير العباد" وغيره في الصلاة بعد العيد حديثاً عن سلمان الفارسي قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: من صلى أربع ركعات يوم الفطر ويوم الأضحى بعد ما صلى الإمام صلاة العيد يقرأ في الركعة الأولى **﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾** (الأعلى: ١) فكأنما قرأ كل كتاب أنزله الله، وفي الركعة الثانية **﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾** (الشمس: ١) فله من الثواب مثل ما طلعت الشمس من مطلعها، وفي الثالثة **﴿وَالضُّحَى﴾** (الضحى: ١) فله من الثواب كأنما أشبع جميع اليتامى وأرواهم وأدهنهم وألبسهم ثياباً نظيفاً، وفي الركعة الرابعة **﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾** (الإخلاص: ١) غفر الله له ذنوبه خمسين سنة مقبلة وخمسين سنة مدبرة. وهذا الحديث يشهد القلب بعباراته الركبكية بأنه موضوع، لا يحل لأحد أن ينسبه إلى النبي صلى الله عليه وسلم بمجرد ذكر هؤلاء الذين لا مهارة لهم في الحديث. وقال ابن حجر المكي في رسالته "الإيضاح والبيان لما جاء في ليلة نصف شعبان": في سنده جماعة لا يعرفون، بل من لا يحل ذكره في الكتب كما قاله ابن حبان، بل ترجى السيوطي فيه أنه الذي وضعه، وقال الشوكاني في "الفوائد المجموعة": هو موضوع.

باب القراءة في صلاة العيدين

٢٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا ضمرة بن سعيد المازني، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل أبا واقد الليثي: ماذا كان يقرأ به رسول الله ﷺ في الأضحية والفطر؟ قال: كان يقرأ بـ ﴿ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيدَ﴾ و﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ (في الركعة الأولى (ق: ١) في الثانية (القمر: ١))

باب التكبير في العيدين

٢٣٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، قال: شهدت الأضحية والفطر مع أبي هريرة رضي الله عنه فذكر في الأولى سبع تكبيرات قبل القراءة، وفي الأخيرة بخمس تكبيرات قبل القراءة. حضرت صلاحهما مقتدياً به في نسخة: الأخيرة

المازني: نسبة إلى بني مازن بكسر الزاء. أبا واقد الليثي: من بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن علي بن كنانة بن خزيمية بن مدركة بن إلياس بن مضر، اختلف في اسمه، فقيل: الحارث بن عوف، وقيل: الحارث بن مالك بن أسيد ابن جابر بن عوثرة بن عبد مناة بن أشجع بن عامر بن ليث، قيل: إنه شهد بدرًا مع رسول الله ﷺ، وكان قدم الإسلام، وقيل: إنه من مسلمة الفتح، والأول أصح، مات بمكة سنة ثمان وستين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٤٧، ٣٣٧/٤]. ماذا كان يخ: قال الباجي: يحتمل أن يسأله على معنى الاختيار، أو نسي فأراد أن يذكر، وقال النووي: قالوا: يحتمل أنه شك في ذلك فاستبته، أو أراد إعلام الناس بذلك أو نحو ذلك، قالوا: ويبعد أن عمر لم يعلم ذلك مع شهوده صلاة العيد مع رسول الله ﷺ مرات، وقربه منه. [شرح الزرقاني: ٥٠٦/١]

كان يقرأ يخ: قال ابن عبد البر: معلوم أنه ﷺ كان يقرأ يوم العيد بسور شتى، وليس في ذلك عند الفقهاء شيء لا يتعدى، وكلهم يستحب ما روى أكثرهم، وجمهورهم ﴿سَبِّحْ اسْمَ﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ﴾. [شرح الزرقاني: ٥٠٦/١] ق وَالْقُرْآنَ الْمَجِيد: [قال العلماء: حكمة ذلك ما اشتملنا عليه من الإخبار بالبعث والقرون الماضية، وإهلاك المكذبين، وتشبيه بروز الناس للعيد ببروزهم للبعث] في الباب عن النعمان بن بشير عند مسلم، لكن ذكر ﴿سَبِّحْ﴾ و﴿هَلْ أَتَاكَ﴾ وعن ابن عباس عند البزار، لكن ذكر بـ ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾ (التبا: ١) و﴿وَالنَّجْمُ﴾ وضحاها ﷻ كذا في "التلخيص الحبير" لابن حجر رحمته الله.

فكبر يخ: [هذا لا يكون رأياً إلا توافقاً يجب التسليم له] قال مالك: هو الأمر عندنا، وبه قال الشافعي إلا أن مالكا عد في الأولى تكبيرة الإحرام وقال الشافعي: سواها، والفقهاء على أن الخمس في الثانية غير تكبيرة القيام، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ٥٠٧/١]

قال محمد: قد اختلف الناس في التكبير في العيدين فما أخذت به

قد اختلف الناس: لاختلاف الأخبار الواردة في ذلك على ما بسطه الزيلعي والعيني وابن حجر وغيرهم، فأخرج أبو داود [رقم: ١١٤٩] وابن ماجه [رقم: ١٢٨٠] عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يكثر في العيدين في الأولى بسبع تكبيرات، وفي الثانية بخمس قبل القراءة سوى تكبيري الركوع، وفي سنده عبد الله بن طيبة متكلم فيه، وفي سنده اضطراب ذكره الدارقطني في "علله"، وذكر الترمذي في "علله الكبرى" أن البخاري ضعف هذا الحديث، وأخرج أبو داود [رقم: ١١٥١] وابن ماجه [رقم: ١٢٧٩] عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً: **التكبير في الفطر سبع في الأولى وخمس في الثانية، والقراءة بعدهما كلتيهما**، وفي سنده عبد الله بن عبد الرحمن الطائفي ضعفه ابن معين، ونقل الترمذي أنه سأل البخاري عن هذا الحديث، فقال: صحيح، وأخرج الترمذي [رقم: ٥٣٦] وحسنه، وقال: هو أحسن شيء روي في الباب عن كثير بن عبد الله بن عوف المزني عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كبر في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الآخرة خمساً قبل القراءة، وفيه كثير بن عبد الله متكلم فيه.

وأخرج ابن ماجه عن عبد الرحمن بن سعد بن عمار بن سعد، عن سعد عن عمار عن سعد: أن رسول الله ﷺ كان يكثر في العيدين في الأولى سبعاً قبل القراءة، وفي الأخرى خمساً قبل القراءة، وكذا أخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر، وهو الموافق لما أخرجه مالك عن أبي هريرة من فعله، وأخرج أبو داود [رقم: ١١٥٣] عن مكحول قال: أخبرني أبو عائشة جليس لأبي هريرة أن سعيد بن العاص سأل أبا موسى وحذيفة كيف كان رسول الله ﷺ يكثر في الأضحية والفطر؟ فقال أبو موسى: كان يكثر أربعاً تكبيرة على الجنازة، فقال حذيفة: صدق، وفيه عبد الرحمن بن ثوبان متكلم فيه. هذا اختلاف الأخبار المرفوعة، وأما الآثار: فأخرج عبد الرزاق عن علقمة والأسود أن ابن مسعود كان يكثر في العيدين تسعاً: أربعاً قبل القراءة، ثم يكثر في ركع، وفي الثانية يقرأ، فإذا فرغ كبر أربعاً ثم ركع، وأخرج أيضاً عنهما: أن ابن مسعود كان جالساً وعنده حذيفة وأبو موسى فسألهم سعيد بن العاص عن التكبير في العيد، فقال حذيفة: سئل الأشعري فقال: سل عبد الله، فإنه أقدمنا وأعلمنا فسأله، فقال ابن مسعود: كان يكثر أربعاً، ثم يكثر في ركع فيقوم إلى الثانية فيقرأ، ثم يكثر أربعاً بعد القراءة.

وأخرج ابن أبي شيبة عن مسروق: كان ابن مسعود يعلمنا التكبير تسع تكبيرات، خمس في الأولى وأربع في الآخرة، ويوالي بين القراءتين، وأخرج عبد الرزاق عن عبد الله بن الحارث: شهدت ابن عباس كبر في العيد بالبصرة تسع تكبيرات، ووالى بين القراءتين، وشهدت المغيرة فعل ذلك، وأخرج ابن أبي شيبة عن عطاء: أن ابن عباس كبر في عيد ثلاث عشرة: سبعاً في الأولى، وستاً في الأخرى بتكبير الركوع، كلهن قبل القراءة، وأخرج أيضاً عن عمار: أن ابن عباس كبر في عيد ثلثي عشر تكبيرة: سبعاً في الأولى، وخمساً في الأخرى بتكبير الركوع، وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن عبد الله بن الحارث: صلى ابن عباس بالبصرة صلاة عيد فكبر تسع تكبيرات: خمساً في الأولى وأربعاً في الأخرى، ووالى بين القراءتين. وهذا الاختلاف الوارد في المرفوع والآثار =

فهو حسن، وأفضل ذلك عندنا ما روي عن ابن مسعود أنه كان يكبر في كل عيد تسعاً: حمساً وأربعاً، فيهن تكبيرة الافتتاح وتكبيرتا الركوع، ويوالي بين القراءتين، ويؤخرها في الأولى، ويقدمها في الثانية، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب قيام شهر رمضان وما فيه من الفضل

٢٣٨- أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة رضي الله عنها: أن رسول الله ﷺ صلى في المسجد، فصلّى بصلاته ناس، ثم كثروا من القابلة، في الليلة المستقبلة

= كله اختلاف في مباح، كما أشار إليه محمد بقوله: "فما أخذت به فهو حسن"، فلا يجوز لأحد أن يعتف فيه على خلاف ما يراه، واختلاف الأئمة في ذلك إنما هو اختلاف في الراجح، كما أشار إليه محمد بقوله: "وأفضل ذلك إلخ" فإن اختار أحد غير ما روي عن ابن مسعود فلا بأس به أيضاً.

فهو حسن: ونظيره اختلافهم في تكبيرات صلاة الجنائز لاختلاف الأخبار والآثار في ذلك، فما أخذت به فهو حسن. حمساً: في الركعة الأولى، واحدة منها تكبيرة الافتتاح، وواحدة تكبيرة الركوع، والثلاث زوائد.

وأربعاً: في الركعة الثانية، واحدة منهن تكبيرة الركوع والثلاث زوائد.

ويؤخرها: [بيان للموالاة] أي القراءة عن التكبيرات في الركعة الأولى.

قيام شهر رمضان: ويسمى التراويح جمع ترويح؛ لأفهم أول ما اجتمعوا عليها كانوا يستريحون بين كل تسليمتين.

صلى إلخ: قال ابن عبد البر: تفسر هذه الليالي التي صلى فيها بما رواه النعمان بن بشير قال: قمنا مع رسول الله ﷺ في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين إلى ثلث الليل، ثم قمنا معه ليلة خمس وعشرين إلى نصف الليل، ثم قمنا ليلة سبع وعشرين حتى ظننا أن لا ندرك الفلاح، أخرجه النسائي [رقم: ١٦٠٦]، وأما عدد ما صلى ففي حديث ضعيف أنه صلى عشرين ركعة والوتر، أخرجه ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس، وأخرج ابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٢٤٠٩، ١٦٩/٦] من حديث جابر: أنه صلى بهم ثمان ركعات ثم أوتر، وهذا أصح، كذا في "التنوير" [١٣٤/١، ١٣٥].

في المسجد: في رواية عمرة عن عائشة عند البخاري: صلى في حجرته، وليس المراد بها بيته، بل الحصر التي كانت يجتمع بها بالليل في المسجد، فيجعلها على باب بيت عائشة، فيصلّي فيه ويجلس عليه بالنهار، وقد جاء ذلك مبيناً من طريق سعيد المقبري عن أبي سلمة عن عائشة، رواه البخاري في اللباس. [شرح الزرقاني: ١/٣٣٠]

ثم اجتمعوا الليلة الثالثة أو الرابعة فكثروا، فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ، فلما أصبح قال: قد رأيتُ الذي قد صنعتمُ البارحة، فلم يمنعني أن أخرج إليكم إلا أني خشيتُ أن يُفرضَ عليكم، وذلك في رمضان.

٢٣٩ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد المقرئ، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن: أنه سأل عائشة كيف كانت صلاة رسول الله ﷺ في رمضان؟

أو الرابعة: بالشك في رواية مالك، ولمسلم [رقم: ١٧٨٤] من رواية يونس عن ابن شهاب: "فخرج رسول الله ﷺ في الليلة الثانية فصلوا معه فأصبح الناس يذكرون ذلك فكثروا أهل المسجد في الليلة الثالثة، فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة عجز المسجد عن أهله". [شرح الزرقاني: ١/٢٣٠] **فلم يخرج:** وفي رواية أحمد [رقم: ٢٥٤٠١، ١٦٩/٦] عن ابن جريج، عن ابن شهاب: "حتى سمعتُ ناساً منهم يقولون: الصلاة" وفي رواية سفيان بن حسين "فقالوا: ما شأنه؟" وفي حديث زيد: "ففقدوا صوته وظنوا أنه قد تأخر فجعل بعضهم ينتحنح ليخرج إليهم"، وفي لفظ عن زيد: "فرفعوا أصواتهم، وحصبوا الباب" رواها البخاري (رقم: ٧٢٩٠ - ٦١١٣) [شرح الزرقاني: ١/٣٣١]

قد رأيت: وفي رواية للبخاري [رقم: ٩٢٤]، "فلما قضى صلاة الفجر أقبل على الناس فنشهد ثم قال: أما بعد! فإنه لم يخف علي مكانكم. [شرح الزرقاني: ١/٣٣١] **فلم يمنعني إلخ:** ظاهره أنه كان يجب أن يصلي بالناس في ليالي رمضان على الدوام، ولم يمنعه إلا خشية أن يُفرضَ عليهم، فاستفيدت منه المواظبة الحكيمة وإن لم توجد المواظبة الحقيقية، ومدار السنة المواظبة مطلقاً، فيكون قيام رمضان سنة مؤكدة، وعليه جمهور أصحابنا وجمهور العلماء، وأما ما نقله بعض أصحابنا: أن التراويح مستحب، فهو مخالف للدراية والرواية، وهذا بعينه يثبت استئذان الجماعة في التراويح، واستئذان التراويح في جميع الليالي خلافاً لما قاله بعض الفقهاء: إن السنة هو التراويح بقدر ختم القرآن، وبعده يبقى مستحباً، وقد حَقَّقْتُ كُلَّ ذلك مع ما له وما عليه بتحقيق أنيق في رسالتي "تحفة الأخيار في إحياء سنة الأبرار".

يفرض عليكم: صلاة الليل فتعجزوا عنها، كما في رواية يونس عند مسلم (رقم: ١٧٨٤). [شرح الزرقاني: ١/٣٣١] قال الباجي: قال القاضي أبو بكر: يحتمل أن يكون الله أوحى إليه أنه إن واصل هذه الصلاة معهم فَرَضَهَا عليهم، ويحتمل أنه ظن أن ذلك سيفرض عليهم لما جرت عادته بأن ما دام عليه على وجه الاجتماع من القرب فُرضَ على أمته، ويحتمل أن يريد بذلك أنه خاف أن يظن أحد من أمته بعده إذا دام عليه وجوبها.

قالت: ما كان رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً، فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن حسنهن وطوهرن، ثم يصلي ثلاثاً، قالت: فقلت: يا رسول الله!

ما كان إلخ: هذا بحسب الغالب، وإلا فقد ثبت عنها أمراً ليس من الدين، وقد فصلته في رسالتي "تحفة الأخيار".
من الليل، ثم صلى إحدى عشرة ركعة، وترك ركعتين، ثم قبض ﷺ حين قبض وهو يصلي تسع ركعات، أخرجه أبو داود [رقم: ١٣٦٣] وثبت عنها: أنه ﷺ كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، أخرجه مالك، وثبت من حديث زيد بن خالد وابن عباس أيضاً ثلاث عشرة، فمن ظن أخذاً من حديث عائشة المذكور ههنا أن الزيادة على إحدى عشرة بدعة، فقد ابتدع أمراً ليس من الدين، وقد فصلته في رسالتي "تحفة الأخيار".

إحدى عشرة ركعة: [أي غير ركعتي الفجر، كما في رواية القاسم عنها. (شرح الزرقاني: ١/٣٣١)] روى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد والبعوي والبيهقي والطبراني عن ابن عباس: أن النبي ﷺ كان يصلي بعشرين ركعة، والوتر في رمضان، وفي سنده إبراهيم بن عثمان أبو شيبة جد ابن أبي شيبة صاحب "المصنف" وهو مقدوح فيه، وقد ذكرت كلام الأئمة عليه في "تحفة الأخيار"، وقال جماعة من العلماء - منهم الزيلعي وابن الهمام والسيوط [تنوير الحوالك: ١/١٤١] والزرقاني [١/٣٤٧] -: إن هذا الحديث مع ضعفه معارض بحديث عائشة الصحيح في عدم الزيادة على إحدى عشرة ركعة، فيقبل الصحيح ويُطرح غيره وفيه نظر؛ إذ لا شك في صحة حديث عائشة وضعف حديث ابن عباس، لكن الأخذ بالراجح وترك المرجوح إنما يتعين إذا تعارضاً تعارضاً لا يمكن الجمع، وههنا الجمع ممكن بأن يُحمل حديث عائشة على أنه إخبار عن حاله الغالب كما صرح به الباجي في "شرح الموطأ" وغيره، ويحمل حديث ابن عباس على أنه كان ذلك أحياناً.

عن حسنهن إلخ: أي إهن في نهاية من الحسن والطول، مستغنيات بظهور ذلك عن السؤال. [شرح الزرقاني: ١/٣٤٧، ٣٤٨] **يصلي أربعاً:** وأما ما سبق من أنه كان يصلي مثنى مثنى، ثم واحدة، فمحمول على وقت آخر، فالأمران جائزان كلّا في "إرشاد الساري" [٢/٣٢٥]. **ثم يصلي ثلاثاً:** قال الزرقاني [١/٣٤٨]: يوتر منها بواحدة، كما في حديثها فوق هذا الحديث: كان يصلي إحدى عشرة ركعة يوتر منها بواحدة، أقول: كأنه رام الجمع بين هذا الحديث الدال على أنه صلى الوتر ثلاثاً، وبين حديثها السابق في "باب صلاة الليل" الذي يدل بظاهره على أن الوتر واحدة، وليس بذلك أما أولاً: فلأن للخصم أن يقول: معنى "يوتر بواحدة" يجعل الشفع بضم الواحدة وترّاً، فلا يتعين طريق الجمع فيما ذكره، وأما ثانياً: فلأن الجمع بالحمل على اختلاف الأحوال ممكن بل هذا هو الصحيح، كيف وقد ثبت من حديثها صريحاً أنه ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر، كما ذكرنا في باب صلاة الليل، وإني لنفي غاية العجب من الفقهاء حيث يجهدون فيما اختلف فيه عن رسول الله ﷺ باختلاف الأحوال في إبداء تأويلات ركيكة ليؤول كل الروايات إلى ما ذهبوا إليه، وأن يتيسر لهم ذلك؟

أتنام قبل أن توتر؟ فقال: يا عائشة! عيناى تنامان ولا ينام قلبي.

٢٤٠ - **أخبرنا مالك**، حدثنا الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، أن رسول الله ﷺ كان يرغب الناس في قيام رمضان من غير أن يأمر بعزيمة، فيقول: من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه.

قال ابن شهاب: فتوفي النبي ﷺ

أتنام قبل أن توتر: بمزة الاستفهام؛ لأنها لم تعرف النوم قبل التوتر؛ لأن أباهما كان لا ينام حتى يوتر، وكان يوتر أول الليل، قال ابن عبد البر: في الحديث تقدم وتأخير، ومعناه أنه كان ينام قبل صلاته، وهذا يدل على أنه كان يقوم ثم ينام ثم يقوم ثم ينام ثم يقوم فيوتر. [شرح الزرقاني: ٣٤٨/١] **عيناى تنامان:** لأن القلب إذا قويت حياته لا ينام إذا نام البدن، ولا يكون ذلك إلا للأنبياء كما قال ﷺ: **إنما معشر الأنبياء تنام أعيننا، ولا تنام قلوبنا. ولا ينام قلبي:** لا يعارضه نومه في الوادي؛ لأن رؤية الفجر متعلق بالعين لا بالقلب، كذا حققه الشراح، وفي المقام تفصيل مظأنه الكتب المبسطة.

أن رسول الله ﷺ: قال السيوطي: ليحيى عن مالك عن ابن شهاب عن أبي سلمة عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ إخ، قال ابن عبد البر: اختلفت الرواة عن مالك، فرواه يحيى بن يحيى هكذا متصلاً، وتابعه ابن بكير وسعيد بن عفير وعبد الرزاق وابن القاسم ومعن بن زائدة، ورواه القعني وأبو مصعب ومطرف وابن وهب، وأكثر رواة "الموطأ" عن مالك عن الزهري عن أبي سلمة رسلاً، لم يذكروا أبا هريرة. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١]

قيام رمضان: أي صلاة التراويح قاله النووي، وقال غيره: بل مطلق الصلاة الحاصل بها قيام الليل. [شرح الزرقاني: ٣٣٣/١] **يأمر بعزيمة:** قال النووي: معناه لا يأمرهم أمر إيجاب وتحميم، بل أمر ندب وترغيب، ثم فسره بقوله: فيقول إخ، وهذه الصيغة تقتضي الترغيب والندب دون الإيجاب. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١]

إيماناً واحتساباً: قال النووي: معناه تصديقاً بأنه حق معتقداً لأفضليته، ومعنى "احتساباً" أن يريد به وجه الله، ولا يقصد رؤية الناس ولا غير ذلك مما يخالف الإخلاص. [تنوير الحوالك: ١٣٥/١، ١٣٦]

ما تقدم من ذنبه: قال النووي: المعروف عند الفقهاء أن هذا مختص بغفران الصغائر دون الكبائر، وقال بعضهم: يجوز أن يخفف من الكبائر إذا لم يصادفه صغيرة، وقال ابن حجر: ظاهره يتناول الصغائر والكبائر، وبه جزم ابن المنذر، وأخرج ابن عبد البر من طريق حامد بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً: من قام رمضان إيماناً واحتساباً غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، كذا في "التنوير" [١٣٦/١].

فتوفي: قال الباجي: هذا مرسل أرسله الزهري. [تنوير الحوالك: ١٣٦/١]

والأمر على ذلك، ثم كان الأمر في خلافة أبي بكر وصدرًا من خلافة عمر على ذلك.

أي في أوائل خلافته

٢٤١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عبد الرحمن بن

عبد القاري: أنه خرج مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان، فإذا الناس أوزاعٌ

متفرقون، يصلي الرجل فيصلّي بصلاته الرهط، فقال عمر: والله إني لأظنني لو جمعتُ

في المسجد النبوي

ما بين الثلاثة إلى العشرة

بيان لما أجمله أولاً

هؤلاء على قاريٍّ واحدٍ لكان أمثل، ثم عزم فجمعهم على أبي بن كعب،

أي جعله إماماً لهم

والأمر على ذلك: قال الباجي: معناه أن حال الناس على ما كانوا عليه في زمن النبي ﷺ من ترك الناس

والندب إلى القيام، وأن لا يجتمعوا فيه على إمام يصلي بهم خشية أن يُفرض عليهم، ويصح أن لا يكونوا يصلون

إلا في بيوتهم، أو يصلي الواحد منهم في المسجد، ويصح أن يكونوا لم يجمعوا على إمام واحد ولكنهم كانوا

يصلون أوزاعاً متفرقين. [تنوير الحوالك: ١٣٦/١] عبد القاري: يشد الباء نسبة إلى القارة بطن من خزيمة بن

مدركة. [شرح الزرقاني: ٣٣٥/١] لكان أمثل: [لأنه أنشط لكثير من المصلين، ولما في الاختلاف من افتراق

الكلمة] قال ابن التين وغيره: استنبط عمر من تقرير النبي ﷺ من صلى معه في تلك الليالي وإن كان كره لهم ذلك،

فإنما كرهه خشية أن يفرض عليهم، فلما مات ﷺ حصل الأمن من ذلك، ورأى عمر ذلك؛ لما في الاختلاف من

افتراق الكلمة. [شرح الزرقاني: ٣٣٥/١] فجمعهم: في سنة أربع عشرة من الهجرة.

أبي بن كعب: كأنه اختاره عملاً بحديث: يوم القوم أقرؤهم، وقد قال عمر: أقرؤنا أبي، ذكره ابن عبد البر وابن

حجر، وتبعهما من جاء بعدهما، وقد استخرجت لذلك أصلاً آخر لطيفاً، وهو أنه قد علم أن أياً كان يصلي

بالناس في عهد رسول الله ﷺ، وأثنى عليهم رسول الله ﷺ، فأحبّ عمر أن يجمع الناس به، وذلك ما أخرجه

أبو داود [رقم: ١٢٧٧] عن أبي هريرة: خرج رسول الله ﷺ فإذا أناس في رمضان يصلون في ناحية المسجد،

فقال: ما هؤلاء؟ ف قيل: هؤلاء ناس ليس معهم قرآن وأبي بن كعب يصلي وهم يصلون بصلاته، فقال: أصابوا،

ونعم ما صنعوا، وقال ابن حجر: فيه مسلم بن خالد الزنجي، وهو ضعيف، والخفوف أن عمر هو الذي جمع

الناس على أبي بن كعب. وفيه نظر، فإن مسلم بن خالد وإن ضعفه ابن معين في رواية أبي داود، لكن وثقه

ابن معين في رواية ابن حبان، وأما كون عمر أول من جمع الناس على أبي كما هو المعروف، فهو لا ينافي ذلك؛

لأن صلاة أبي مع الناس في زمن النبي ﷺ لم يكن من اهتمامه، ولم يكن من أمره والاهتمام به، والإجماع على

إمام واحد إنما كان في زمن عمر، فهو أول من فعل ذلك، وقد حَقَّقْتُ المرام في "تحفة الأخيار"، ثم جمع

الناس على أبي في عهد عمر إنما كان للرجال، وأما للنساء فكان إمام آخر كما أخرجه سعيد بن منصور من

طريق عروة أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي بالرجال، وكان تميم الداري يصلي بالنساء، =

قال: ثم خرجتُ معه ليلةً أخرى والناس يصلّون بصلاة قارئهم، فقال: نِعِمَّتِ البدعةُ هذه، والتي ينامون عنها أفضلُ من التي يقومون فيها، يريد آخرَ الليل وكان الناسُ يقومون أوله. ^{أي الصلاة التي}

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، لا بأس بالصلاة في شهر رمضان أن يصلي الناس تطوعاً بإمام؛ لأن المسلمين قد أجمعوا على ذلك.....

= وفي رواية محمد بن نصر في "كتاب قيام الليل" في ذكر إمام النساء سليمان بن أبي خثمة، قال ابن حجر: لعل ذلك كان في وقتين. وعلى هذا يحمل اختلاف ما رواه مالك عن السائب أن عمر أمر أبي بن كعب وعميما أن يقوموا بإحدى عشرة ركعة مع ما رواه هو والبيهقي أن عمر جمع الناس على ثلاث وعشرين ركعة مع الوتر، فيحمل ذلك على أن الاختصار على الأول كان في البدأ، ثم استقر الأمر على عشرين، ذكره ابن عبد البر. **يصلّون إلخ:** هو صريح في أن عمر لم يكن يصلي معهم؛ لأنه كان يرى أن الصلاة في بيته، ولا سيما في آخر الليل أفضل، كذا في "التنوير" [١٣٧/١]. **بصلاة قارئهم:** فيه دليل على أن عمر لم يكن يصلي معهم، وكذا ورد في رواية الطحاوي وغيره عن ابن عمر وجماعة من التابعين أنهم كانوا لا يصلون مع الإمام بل في بيوتهم، فدل ذلك على أن الجماعة في التراويح سنة على الكفاية.

نعمت البدعة: [فيه إشارة إلى أنها ليست ببدعة شرعية حتى تكون ضلالة، بل بدعة لغوية وهي حسنة، وقد حققت الأمر في ذلك في رسالتي "إقامة الحجّة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة"] يريد صلاة التراويح فإنه في حيز المدح وفيه تحريض على الجماعة المنسوب إليها وإن كانت لم تكن في عهد أبي بكر، فقد صلاها رسول الله ﷺ، وإنما قطعها إشفاقاً من أن تفرض على أمته، وكان عمر ممن نبه عليها وسنها على الدوام، فله أجرها وأجر من عمل بها إلى يوم القيامة، كذا في "الكاشف عن حقائق السنن" للطيب. [١٩٦/٣]

أفضل: قال ابن حجر: هذا تصريح بأن الصلاة آخر الليل أفضل. [تنوير الحوالك: ١٣٧/١] **يقومون:** أي في الابتداء، ثم جعله عمر في آخر الليل؛ لقول ابن عباس: ودعاني عمر أتعدّي معه في رمضان يعني السجود، فسمع هبة الناس حين انصرفوا من القيام، فقال عمر: أما إن الذي بقي من الليل أحب إليّ مما مضى، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١١٣٧/١] **تطوعاً:** إطلاق التطوع على التراويح باعتبار أنها زائدة على الفرائض، وهذا المعنى يطلق التطوع على جميع السنن، فلا ينافي ذلك كونه سنة مؤكدة، كما صرح به الجمهور من أصحابنا وغيرهم؛ أخذاً من المواظبة النبوية الحكيمية، ومن المواظبة الحقيقية من الصحابة، ومن المواظبة التشريعية من الخلفاء. **على ذلك:** أي على صلاحهم بإمامهم في ليالي رمضان في زمان الخلفاء عمر وعثمان وعلي فمن بعدهم إلى يومنا هذا.

ورأوه حسناً.

ورأوه حسناً: كما يدل عليه قول عمر: نعمت البدعة، قال ابن تيمية في "منهاج السنة": إنما سماه بدعة؛ لأن ما فعل ابتداء بدعة في اللغة، وليس ذلك بدعة شرعية، فإن البدعة الشرعية التي هي ضلالة ما فعل بغير دليل شرعي كاستحباب ما لم يحبه الله، وإيجاب ما لم يوجبه الله، وتحريم ما لم يحرمه الله، وبه يندفع ما يقال: إن قول عمر: "نعمت البدعة" مخالف لحديث: **كل بدعة ضلالة**، بأن المراد بالبدعة في الكلية البدعة الشرعية، وتوصيف الحسن للبدعة اللغوية ولم يُرو عن أحد من الصحابة في زمان الخلفاء فمن بعدهم الإنكار على ذلك، بل قد وافقوا عمر في كونه حسناً، وباشروا به، وأمروا واهتموا به، فأخرج ابن أبي شيبة في "المصنف" عن وكيع عن هشام عن أبي بكر بن أبي مليكة أن عائشة أعتقت غلاماً لها عن دبر فكان يؤمها في رمضان في المصحف، وعلقه البخاري في "باب إمامة العبد" بلفظ: وكانت عائشة يؤمها ذكوان من المصحف.

وأخرج محمد في "كتاب الآثار" [ص: ٢٠٨] عن إبراهيم النخعي أن عائشة تؤم النساء في شهر رمضان فتقوم وسطاً، وأخرج البيهقي عن السائب: كانوا يقومون على عهد عمر في شهر رمضان بعشرين ركعة، وأخرج عن عروة أن عمر أول من جمع الناس على قيام رمضان، الرجال على أبي بن كعب والنساء على سليمان بن أبي حثمة، زاد ابن سعد: فلما كان عثمان جمع الرجال والنساء على إمام واحد سليمان بن أبي حثمة، وأخرج البيهقي عن شبرمة - وكان من أصحاب علي - أنه كان يؤمهم في رمضان، فيصلي خمس ترويعات، وأخرج أيضاً أنهم كانوا يقومون على عهد عمر بعشرين ركعة، وعلى عهد عثمان وعلي مثله، وأخرج أيضاً عن عرفجة: كان علي يأمّر الناس بقيام رمضان، ويجعل للرجال إماماً وللنساء إماماً، قال عرفجة: فكنت أنا إمام النساء، وعن أبي عبد الرحمن السلمي: أن علياً دعا القراء في رمضان، فأمر رجلاً بأن يصلي بالناس عشرين ركعة، وكان علي يوتر بهم، وروي عن علي أنه قال: نور الله قبر عمر كما نور الله مساجدنا، ذكره ابن تيمية، وفي الباب آثار كثيرة.

فإن قلت: قد روى الطحاوي وغيره تخلف ابن عمر وعروة وجماعة من التابعين عن صلاة الجماعة في ليالي رمضان فكيف يصح قول محمد؛ لأن المسلمين أجمعوا على ذلك؟ قلت: تخلفهم؛ لأنهم كانوا يرون الصلاة في البيوت أو في آخر الليل أفضل، لكن لم يُنقل عن أحد منهم أنهم أنكروا على اجتماعهم على إمام واحد في المسجد، ورأوه قبيحاً، فإن لم يثبت الإجماع على المباشرة فلا مناص عن ثبوت الإجماع على كونه حسناً، وهو مراد محمد، فإن ضمير قوله: "على ذلك" يرجع إلى ما ذكره بقوله: لا بأس إلخ، فليس غرضه الإجماع على المباشرة، بل الإجماع على أنه لا بأس بذلك وعلى أنه حسن، وبالحكمة المواظبة التشريعية ثابتة من الصحابة فمن بعدهم على حسن أداء التراويح عشرين ركعة بالجماعة، وإن لم يثبت الإجماع الفعلي من جميعهم، فافهم، فإنه من سوانح الوقت.

وقد روي عن النبي ﷺ

وقد روي إلخ: أقول: هذا صريح في أن ما رآه المؤمنون حسناً الحديث مرفوع إلى النبي ﷺ، ولم يزل الفقهاء والأصوليون من أصحابنا وغيرهم يذكرونه مرفوعاً، وكلمات جماعة من المحدثين شهدت بأنه ليس بمرفوع بل هو قول ابن مسعود، بل نص بعضهم على أنه لم يوجد مرفوعاً من طريق أصلاً، وكنت قد ملأت إليه في رسالتي "تحفة الأخيار". ففي "المقاصد الحسنة في الأحاديث المشتهرة على الألسنة" لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي: حديث: ما رآه المسلمون حسناً، أخرجه أحمد من حديث ابن مسعود من قوله، وكذا أخرجه البزار والطبراني والطيالسي والطيالسي في "حلية الأولياء" في ترجمة ابن مسعود، بل هو عند البيهقي في "الاعتقاد" من وجه آخر عن ابن مسعود، انتهى كلامه من نسخة مقروءة عليه، وعليها خطه في مواضع، وفي نسخة أخرى للمقاصد: حديث: ما رآه المسلمون، رواه أحمد في "كتاب السنة" - وهم من عزاه للمسنند - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود قال: إن الله نظر في قلوب العباد، فاختار محمداً ﷺ فبعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد، فاختار له أصحاباً، فجعلهم أنصار دينه ووزراء نبيه، "فما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن"، وكذا أخرجه البزار والطيالسي والطيالسي في ترجمة ابن مسعود من "الحلية"، بل هو عند البيهقي في "الاعتقاد" من وجه آخر عن ابن مسعود.

وفي "الأشباه والنظائر" للزين بن نجيم المصري عند ذكر القاعدة السادسة من النوع الأول من الفن الأول، وهي أن العادة محكمة، أصلها: قوله ﷺ: ما رآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن. قال الغلاطي: لم أجده مرفوعاً في شيء من كتب الحديث أصلاً، ولا يسند ضعيف بعد طول البحث وكثرة الكشف والسؤال، وإنما هو من قول ابن مسعود موقوفاً عليه، أخرجه أحمد في "مسنده"، وفي "حواشي الأشباه" للسيد أحمد الحموي عند قوله: أخرجه أحمد في "مسنده" قال السخاوي في "المقاصد الحسنة": حديث: ما رآه المسلمون حسناً، رواه أحمد في "كتاب السنة" - وهم من عزاه للمسنند - من حديث أبي وائل عن ابن مسعود، وهو موقف حسن.

فكان الغلاطي تبع من وهم في نسبته إلى المسند، ثم منحي الله تعالى باشتراء قطعة من "مسند الإمام أحمد" فإذا فيه في مسند عبد الله بن مسعود قال أحمد: حدثنا أبو بكر حدثنا عاصم عن زر بن حبیش عن عبد الله بن مسعود قال: إن الله عز وجل نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ، فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد، فجعلهم ووزراء نبيه يقاتلون على دينه، فما رآه المسلمون حسناً، فهو عند الله حسن، وما رأوه سيئاً فهو عند الله سيئ، فعلمت أن نسبة الوهم إلى من نسبته إلى المسند، كما صدر عن السخاوي وغيره وهم، لعله صدر من عدم مراجعة "مسند أحمد"، أو يكون ذلك لاختلاف النسخ، ثم بحثت عن رفع هذا الخبر ظناً مني أنه لا بد أن يكون في كتاب من الكتب طريق له مرفوعاً، وإن كان مقدوحاً، وإلا فيستبعد أن ينسبه الجرم الغفير من المفسرين والفقهاء والأصوليين إلى النبي ﷺ من غير وجود طريق مرفوع له، فإن منهم المحدثين الذين بحثوا عن الإسناد، =

أنه قال: ما رآه المؤمنون حسناً فهو عند الله حسن،

= وكشفوا الغطاء عن وجه المراد، فيستبعد منهم وقوع ذلك، وإن لم يستبعد ممن لا يعدّ من المخدّثين ذلك لعدم مهارته فيما هنالك، فبعد كثرة التتبع اطّلت على سند مرفوع له "في كتاب العلل المتناهية في الأحاديث الواهية" لابن الجوزي، لكن لا سالماً من القدح بل مجروحاً بغاية الجرح، وهذه عبارته في "باب فضل الصحابة" من كتاب الفضائل: أخبرنا القزاز، قال: أخبرنا أبو بكر بن ثابت، قال: أخبرنا محمد بن إسماعيل بن عمر البجلي، قال: أخبرنا يوسف بن عمر، قال: قرئ على أحمد بن أبي زهير البخاري وأنا أسمع، قيل له: حدثكم علي بن إسماعيل؟ قال: أخبرنا أبو معاذ رجاء بن معبد، قال: حدثنا سليمان بن عمرو النخعي وأنا أسمع، قال: حدثنا أبان بن أبي عياش وحيد الطويل عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: إن الله ينظر في قلوب العباد، فلم يجد قلباً أنقى من أصحابي فذلك أختيارهم، فجعلهم أصحاباً، فما استحسنوا فهو عند الله حسن، وما استقبحوا فهو عند الله قبيح، قال المؤلف - أي ابن الجوزي - تفرد به النخعي، قال أحمد بن حنبل: كان يضع الحديث.

وقال المؤلف أيضاً: قلت: هذا الحديث إما يعرف من كلام ابن مسعود، فعلمت أن هذا هو وجه انتسابهم قول: "ما رآه المسلمون حسناً" إلى النبي ﷺ، لكن لا يخفى ما في الطريق المرفوع من وقوع سليمان بن عمرو النخعي، وهو كذاب على ما نقله ابن الجوزي، ونقل برهان الدين إبراهيم بن محمد بن خليل الشهير بسبط ابن العجمي في رسالته "الكشف الخثيث عن رمي بوضع الحديث" عن ابن عدي أنه قال: أجمعوا على أن سليمان بن عمرو النخعي يضع الحديث، وعن ابن حبان: كان رجلاً صالحاً في الظاهر إلا أنه كان يضع الحديث وضعاً، وكان قَدَرِيّاً، وعن الحاكم: لست أشك في وضعه للحديث.

ما رآه المؤمنون حسناً إلخ: اعلم أنه قد جرت عادة كثير من المتفقهين بأنهم يستدلون بهذا الحديث على حسن ما حدث بعد القرون الثلاثة من أنواع العبادات وأصناف الطاعات، ظناً منهم، أنه قد استحسنتها جماعة من العلماء والصلحاء، وما كان كذلك فهو حسن عند الله لهذا الحديث. ويردّ عليهم من وجهين: أحدهما: أنه حديث موقوف على ابن مسعود فلا حجة فيه، وبجواب عنهم بأنه إن ثبت رفع هذا الحديث على ما ذكره جمع منهم محمد فذاك، وإلا فلا يضر المقصود؛ لأن قول الصحابي فيما لا يعقل له حكم الرفع على ما هو مصرّح في أصول الحديث، فهذا القول وإن كان قول ابن مسعود لكن لما كان مما لا يُدرك بالرأي والاجتهاد صار مرفوعاً حكماً، فيصح الاستدلال به.

وثانيهما: أنه لا يخلو إما أن يكون اللام الداخلة على المسلمين في هذا الحديث للجنس أو للعهد أو للاستغراق ولا رابع، أما الأول: فباطل؛ لأنه حينئذ تبطل الجمعية ويلزم أن يكون ما رآه مسلم واحد أيضاً وإن خالفه الجمهور حسناً عند الله، ولم يقل به أحد، وأيضاً يلزم منه أن يكون ما أحدثته الفرق الضالة من البدعات والمنهيات =

وما رآه المسلمون قبيحاً فهو عند الله قبيح.

= أيضاً حسناً لصدق رؤية مسلم حسناً، وهو باطل بالإجماع، وأيضاً يخالف حينئذ قوله ﷺ: ستفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة كلهم في النار إلا واحدة، وقوله ﷺ: من يعيش بعدي فسيروا اختلافاً كثيراً، فليكنم بسنتي وستة الخلفاء الراشدين، وقوله ﷺ: من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد، وقوله ﷺ: كل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار، وغير ذلك من الأحاديث الصحيحة التي تدل على أنه ليس كل ما حدث بعد النبي ﷺ، وليس كل ما أحدثه مسلم من أمته حسناً، وإذا بطل أن يكون اللام للجنس تعين أن يكون للعهد أو للاستغراق.

أما على الأول: فالمعهود إما المسلمون الكاملون كأهل الاجتهاد كما قال علي القاري في "المرقاة": المراد بالمسلمين زُبدتهم وعمدتهم، وهم العلماء بالكتاب والسنة الاتقياء عن الشبهة والحرام، وإما الصحابة وهو الأظهر، بل لا يميل القلب الصادق إلى سواه؛ لكونه بعض حديث من حديث طويل مشتمل على توصيف الصحابة، والأصل في اللام هو العهد الخارجي، ويؤيده دخول الفاء على قوله: "ما رآه المسلمون" على ما هو أصل الرواية وإن اشتهر بحذفها على لسان الأمة، فإذا لا يدل الحديث إلا على حسن ما استحسنته الصحابة أو ما استحسنته الكاملون من أهل الاجتهاد لا على حسن ما استحسنته غيرهم من العلماء الذين حدثوا بعد القرون الثلاثة ولا حظّ لهم من الاجتهاد ما لم يدخل ذلك في أصل شرعي.

وأما على الثاني: فإما أن يكون للاستغراق الحقيقي فلا يدل إلا على حسن ما استحسنته جميع المسلمين، لا على حسن ما وقع الاختلاف فيه، وإما أن يكون للاستغراق العرفي، وهو استغراق المسلمين الكاملين من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من المجتهدين وبعد النليا والتي، أقول: كلام محمد ﷺ ههنا صافي من الكدورات؛ لأنه إنما استدل بهذا الحديث على حُسن قيام رمضان بالجماعة، وهو أمر استحسنته الصحابة والتابعون والأئمة المجتهدون والعلماء الكاملون، وما استحسنته هؤلاء فهو عند الله حسن بلا ريب، وما استقبحه هؤلاء فهو عند الله قبيح بلا ريب.

وبالجملة فهذا الحديث يُعمّ الدليل على حسن ما استحسنته الصحابة وغيرهم من المجتهدين وقبح ما استقبحوه، وأما ما استحسنته غيرهم من العلماء فالمرجع فيه إلى القرون الثلاثة، أو على دخوله في أصل من الأصول الشرعية، فما لم يوجد في القرون الثلاثة، ولم يستحسنته أهل الاجتهاد ولم يوجد له دليل صريح أو ما يدخل فيه من الأصول الشرعية، فهو ضلالة بلا ريب، وإن استحسنته مستحسن، فافهم.

باب القنوت في الفجر

٢٤٢ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: كان ابن عمر لا يَقْنُتُ في الصبح.

بل روي عنه أنه بدعة

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

ابن عمر لا يقنت إلخ: هكذا روي عنه بروايات متعددة، وعن جماعة من الصحابة، فمنهم من لم يختلف عنه، ومنهم من روي عنه القنوت والترك كلاهما، فأخرج ابن أبي شيبة عن أبي بكر وعمر وعثمان أنهم كانوا لا يقنتون في الفجر، وأخرج عن علي أنه لما قنت في الفجر أنكروا عليه الناس ذلك، فلما سلم قال: إنما استنصرنا على عدونا، وأخرج أيضاً عن ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير وابن عمر أنهم كانوا لا يقنتون في الفجر، وأخرج محمد في "الآثار" [ص: ٢٠٨] عن الأسود بن يزيد أنه صحب عمر سنين في السفر والحضر، فلم يره قانتاً في الفجر حتى فارقه، وأخرج البيهقي وضعفه عن ابن عباس قال: القنوت في الصبح بدعة، وأخرج الحازمي في "كتاب الاعتبار" عن ابن مسعود، قال: لم يقنت رسول الله ﷺ إلا شهراً، لم يقنت قبله ولا بعده، وأخرج عن ابن عمر أنه قال: رأيت قيامكم عند فراغ القارئ والله إنه لبدعة، ما فعله رسول الله ﷺ غير شهر واحد، ثم تركه.

وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [١٧٩، ١٧٨/١] أن علياً وأبا موسى كانا يقنتان في الفجر، وأخرج أيضاً عن إبراهيم: كان عبد الله لا يقنت في الفجر، وأول من قنت فيها علي، كانوا يرون أنه إنما فعل ذلك؛ لأنه كان محارباً، وأخرج عن ابن عباس: أنه قنت في الفجر قبل الركعة، وأخرج أن ابن عمر وابن عباس كانا لا يقنتان في الصبح، وأخرج عن ابن مسعود: أنه كان لا يقنت في شيء من الصلوات إلا الوتر، فإنه كان يقنت فيها قبل الركعة، وأخرج عن ابن الزبير أنه كان لا يقنت في الصبح، وأخرج عن عمر أنه كان يقنت، ومن طريق آخر أنه كان لا يقنت، ومن طريق أنه إذا كان محارباً قنت وإلا لا، وذكر الحازمي أن ممن روي عنه القنوت عمار بن ياسر وأبي بن كعب وأبو موسى وعبد الرحمن بن أبي بكر وابن عباس وأبو هريرة والبراء وأنس وسهل بن سعد وغيرهم، واختلاف الصحابة في ذلك وقع الاختلاف بين التابعين والأئمة المجتهدين.

فممن ذهب إلى القنوت في الفجر سعيد بن المسيب ومحمد بن سيرين وأبان بن عثمان وقتادة وطاوس وعبيد بن عمر وعبيدة السلماني وعروة بن الزبير وعبد الرحمن بن أبي ليلى وحماة ومالك بن أنس وأهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأصحابه والثوري في رواية وغيرهم، كذا ذكره الحازمي، وذهب نفر من الأئمة منهم إبراهيم والثوري في رواية، وأبو حنيفة وأصحابه إلى أن لا قنوت في شيء من الصلوات إلا في الوتر، وإلا في نازلة، فإنه حينئذ يُشرع القنوت في الفجر، وأما الأخبار المرفوعة في ذلك فمختلفة اختلافاً فاحشاً، فورد أنه ﷺ كان يقنت في الصلوات كلها، وورد أنه كان يقنت في الفجر والمغرب، وورد أنه لم يزل يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا، =

باب فضل صلاة الفجر في الجماعة وأمر ركعتي الفجر

٢٤٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي بكر بن سليمان بن أبي حثمة: أن عمر بن الخطاب فقد سليمان بن أبي حثمة في صلاة الصبح، وأن عمر عدا إلى السوق وكان منزل سليمان بين السوق والمسجد، فمر عمر على أم سليمان الشفاء، فقال: لم أر سليمان في الصبح، فقالت: بات يصلي فغلبته عيناه، فقال عمر: لأن أشهد صلاة الصبح أحب إلي من أن أقوم الليلة.

أي التوكل بالليل أي نام

أي أحضر مع الجماعة

٢٤٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر أخبره عن حفصة زوج النبي ﷺ أنها

أخبرته أن رسول الله ﷺ كان إذا سكّت المؤذن من صلاة الصبح وبدأ الصبح أي ظهر

= وورد أنه لم يقنت إلا شهراً يدعو على قوم من الكفار ثم تركه، وورد الاختلاف أيضاً في القنوت قبل الركوع أو بعده، وورد في بعض الروايات أنه كان لا يقنت إلا أن يدعو لقوم أو على قوم، ولا نزاع بين الأئمة في مشروعية القنوت، ولا في مشروعيته للنزلة، إنما النزاع في بقاء مشروعيته لغير النزلة، فأصحابنا يقولون: القنوت كان حين كان ثم ترك، وغيرنا يقولون: لم يزل ذلك في الصبح، وإنما ترك في باقي الصلوات، والكلام في المقام طويل من الجوانب إبراماً وجرحاً وإيراداً ودفعاً مظاته الكتب المبسطة "كلاستدكار" و"شرح معاني الآثار" و"تخريج أحاديث الهداية" وغير ذلك.

أي بكر: ثقة، عارف بالنسب، لا يعرف اسمه، واسم أبي حثمة عبد الله بن حذيفة العدوي المدني، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٩٦٧، ١٥٦/٤]. سليمان: قال ابن حبان: له صحة، وكان من فضلاء المسلمين وصالحهم، واستعمله عمر على السوق، وجمع الناس عليه في قيام رمضان، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٣٨١]

غدا: أي ذهب بالعدوة أي الصبح، بين السوق والمسجد: ولذا استعمله على السوق لقربه منه.

الشفاء: هي بنت عبد الله بن عبد شمس بن خالد القرشية العدوية من المبايعات، قال أحمد بن صالح: اسمها ليلى، وغلب عليها الشفاء، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٤٣٢، ٤٢٣/٤].

لم أر: فيه تفقد الإمام رعيته في شهود الخير. أحب إلي: لما في ذلك من الفضل الكبير.

سكت المؤذن: يستنبط منه أن لا يصلي عند الأذان بل يشتغل في الجواب. وبدأ الصبح: هذه الجملة إنما زيدت لئلا يتوهم أنه كان يصلي ركعتي الفجر بعد الأذان الأول الذي يؤذن به قبل طلوع الفجر.

ركع ركعتين خفيفتين قبل أن تُقام الصلاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الركعتان قبل صلاة الفجر **يخففان**.

في نسخة: يخففان

٢٤٥ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه رأى رجلاً ركع

ركعتي الفجر، ثم اضطجع فقال ابن عمر: ما شأنه؟
أي لم فعل ذلك

ركعتين: في رواية عمرة عن عائشة: ثم يصلي إذا سمع النداء أي ركعتين خفيفتين حتى إني لأقول: هل قرأ بأمر الكتاب أم لا. **خفيفتين:** اختلف في حكمة تخفيفهما، فقيل: ليأدر إلى صلاة الصبح، وقيل: ليستفتح صلاة النهار ركعتين خفيفتين كما كان يصنع في صلاة الليل. **يخففان:** بأن يقرأ فيهما: ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ (الكافرون: ١) و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ (الإخلاص: ١) كما أخرجه مسلم وغيره أن النبي ﷺ كان يقرأهما فيهما، ولأبي داود [رقم: ١٢٦٠] ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ (البقرة: ١٣٦) في الركعة الأولى، وفي الثانية: ﴿رَبَّنَا آمَنَّا بِمَا أَنْزَلْتَ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ﴾ (آل عمران: ٥٣)

ثم اضطجع إلخ: لا شبهة في ثبوت الاضطجاع عن النبي ﷺ قولاً وفعلًا بعد ركعتي الفجر، أو قبلهما بعد صلاة الليل، وثبوت الترك عنه، أما ثبوته فعلًا بعد ركعتي الفجر: ففي حديث عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن، أخرجه البخاري [رقم: ٦٢٦] وغيره، وأما ثبوته قبلهما: ففي حديثها من رواية مالك، عن ابن شهاب، عن عروة، عن عائشة، وقد مر في "باب صلاة الليل"، وأما ثبوته قولاً: ففي حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه، أخرجه أبو داود [رقم: ١٢٦١] والترمذي [رقم: ٤٢٠] بإسناد صحيح، وأما ثبوت الترك: ففي حديث عائشة أن رسول الله ﷺ كان إذا صلى سنة الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع حتى يؤذن بالصلاة، أخرجه البخاري [رقم: ١١٦١] ومسلم [رقم: ١٧٣٢] والترمذي وغيرهم، وقد اختلف العلماء في ذلك على ستة أقوال على ما ذكره العيني في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" [٣١٧/٧ - ٣١٩].

الأول: إنه سنة، وهو مذهب الشافعي وأصحابه. والثاني: إنه مستحب، وروي ذلك عن أبي موسى الأشعري ورافع بن خديج وأنس وأبي هريرة ومحمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد. والثالث: واجب لا بد منه، وهو قول ابن حزم. والرابع: بدعة، وبه قال عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه، فروى ابن أبي شيبة عن ابن مسعود قال: ما بال الرجل إذا صلى الركعتين يتمكع كما تتمكع الدابة والحمار، إذا سلم قعد فضلى، وروى أيضاً أن ابن عمر نهى عنه، وأخير أنها بدعة. ومن كره ذلك من التابعين الأسود وإبراهيم النخعي، وقال: هي ضجة الشيطان، أخرجه ابن أبي شيبة وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، =

فقال نافع: فقلت: يفصل بين صلاته، قال ابن عمر: وأي فصل أفضل من السلام.

قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

= وحكاية عياض عن مالك وجهور العلماء. والخامس: إنه خلاف الأولى، عن الحسن أنه كان لا يعجبه. والسادس: إنه ليس مقصوداً لذاته، وإنما المقصود الفصل بين ركعتي الفجر والفريضة إما باضطجاع أو حديث أو غير ذلك، وهو محكي عن الشافعي، انتهى كلام العيني ملخصاً.

قلت: ظاهر الأحاديث القولية والفعلية تقتضي مشروعية الضحجة بعد ركعتي الفجر، فلا أقل من أن يكون مستحباً إن لم يكن سنة، وأما حمل ابن حزم الأمر للوجوب فيبطله ثبوت الترك، وأما إنكار ابن مسعود وابن عمر فإما أن يحمل على أنه لم يبلغهما الحديث، وهو غير مستبعد، فإن النبي ﷺ إنما كان يصلي ركعتي الفجر ويضطجع بعدهما في بيته، وابن مسعود وابن عمر لم يكونا يحضرانه في ذلك الوقت، وعائشة أعلم بحاله في ذلك الوقت وقد أخبرت بوقوعه.

وإما أن يُحمل على أنهما بلغهما الحديث لكن حملاه على الاستراحة، لا على التشريع، أو حملاه على كونه في البيت خاصاً لا في المسجد أو نحو ذلك، والله أعلم. وفي "شرح القاري": قال ابن حجر المكي في "شرح الشماثل": روى الشيخان [البخاري رقم: ٦٢٦، ومسلم رقم: ١٧١٨] أنه ﷺ كان إذا صلى ركعتي الفجر اضطجع على شقه الأيمن، فتسن هذه الضحجة بين سنة الفجر وفرضه، لذلك ولأمره ﷺ بها، كما رواه أبو داود وغيره بسند لا بأس به، خلافاً لمن نازع، وهو صريح في ندها لمن في المسجد وغيره، خلافاً لمن خصّها ندها بالبيت، وقول ابن عمر: إنما بدعة، وقول النخعي: إنما ضحجة الشيطان، وإنكار ابن مسعود لها فهو لأنه لم يبلغهم ذلك، وقد أفرط ابن حزم في قوله بوجوبها، وإنما لا تصح الصلاة بدونها. [فتح المغطي: ٣٠٢/١، ٣٠٣]

ولا يخفى بُعد عدم البلوغ إلى هؤلاء الأكابر الذين بلغوا المبلغ الأعلى، لاسيما ابن مسعود الملازم له في السفر والحضر، وابن عمر المتفحص عن أحواله رضي الله عنه، فالصواب حمل إنكارهم على العلة السابقة من الفصل، أو على فعله في المسجد بين أهل الفضل.

فصل: وذلك لأن السلام إنما ورد للفصل، وهو لكونه واجباً أفضل من سائر ما يخرج من الصلاة من الفعل والكلام، وهذا لا ينافي ما سبق من أنه ﷺ كان يضطجع في آخر التهجد تارة وتارة بعد ركعتي الفجر في بيته الاستراحة، كذا قال علي القاري. [فتح المغطي: ٣٠٢/١] **أفضل:** فيه إشارة إلى أنه لا حاجة إلى الضحجة للفصل بل هو حاصل بالسلام، وليس فيه إنكار الضحجة مطلقاً.

وبقول ابن عمر: أي لا يحتاج إلى الاضطجاع للفصل.

باب طول القراءة في الصلاة وما يُستحبُّ من التخفيف

٢٤٦ - **أخبرنا مالك**، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس، عن أمه **أم الفضل**: **أَنَّهَا سَمِعَتْهُ يَقْرَأُ ﴿وَالْمُرْسَلَاتِ﴾** فقالت: يا بني! لقد ذكّرني بقراءتك هذه السورة، **أَنَّهَا لَأَخِرُ** ما سمعتُ رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب.

٢٤٧ - **أخبرنا مالك**، حدثني الزهري، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقرأ بـ "الطور" في المغرب.

أمه أم الفضل: هي لبابة بنت الحارث الهلالية، أخت ميمونة أم المؤمنين، وزوج العباس بن عبد المطلب، يقال: إنها أول امرأة أسلمت بعد خديجة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٦٢٩، ٥/٤٠٤] **أَنَّهَا لَأَخِرُ**: [زاد البخاري: ثم ما صلّى لنا بعدها حتى قبضه الله. (تنوير الحوالك: ١/١٠٠، ١٠١)] استدلل به على امتداد وقت المغرب، وعلى جواز القراءة فيها بغير قصر المفضل. [شرح الزرقاني: ١/٢٣٩] **محمد بن جبير**: هو أبو سعيد القرشي النوفلي، ثقة من رجال الجميع، مات على رأس المائة، كذا ذكره الزرقاني [١/٢٣٨] وغيره.

أبيه: هو جبير بن مطعم بن عدي بن نوفل بن عبد مناف، صحابي، أسلم يوم الفتح، مات سنة ثمان أو تسع وخمسين، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٢٣٨]

سمعت: وللبخاري في "الجهاد" من طريق معمر عن الزهري: وكان جاء في أسارى بدر، ولابن حبان من طريق محمد بن عمرو عن الزهري في فداء أهل بدر، وزاد الإسماعيلي من طريق معمر: وهو يومئذ مشرك، وللطبراني من طريق أسامة بن زيد نحوه، وزاد: فأخذني من قراءته الكرب، وللبخاري في "المغازي": وذلك أول ما وقّر الإيمان في قلبي، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٢٣٨]

يقرأ: وفي البخاري من رواية ابن يوسف عن مالك "قرأ" بلفظ الماضي.

بالطور: أي بسورة الطور، وقال ابن الجوزي: يحتمل أن يكون الباء بمعنى من استدلل له الطحاوي بما رواه من طريق هشيم عن الزهري فسمعه يقول: **﴿إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَاقِعٌ﴾** (الطور: ٧) قال: فأخبر أن الذي سمعه من هذه السورة هو هذه الآية خاصة، قال الحافظ: وليس في السياق ما يقتضي قوله خاصة، بل جاء في روايات أخرى ما يدل على أنه قرأ السورة كلها. [شرح الزرقاني: ١/٢٣٨] **في المغرب**: وأما رواية العتمة فضعيفة؛ لأنها من رواية ابن لهيعة عن يزيد كما قال ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١/٢٣٨]

قال محمد: العامة على أن القراءة تُخَفَّف في صلاة المغرب يقرأ فيها بقصر المفضل، ونرى أن هذا كان شيئاً فترك أو لعله كان يقرأ بعض السورة ثم يركع.

أي نعتقد

٢٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ

قال: "إذا صلى أحدكم للناس فليخفف،
أي مع التمام

أن القراءة إلخ: لما أخرجه الطحاوي عن أبي هريرة: كان رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بقصر المفضل، وأخرج عن عمر أنه كتب إلى أبي موسى: أن اقرأ في المغرب بقصر المفضل [شرح معاني الآثار: ١٥٧/١] وأخرج أبو داود [رقم: ٨١٣] عن عروة: أنه كان يقرأ في المغرب بنحو ﴿وَالْعَادِيَات﴾ (العواديات: ١) وفي الباب آثار شهيرة، ويُستأنس له بما ورد بروايات جماعة من الصحابة أنهم كانوا يصلّون المغرب مع رسول الله ﷺ، ثم ينصرفون، والرجل يرى موضع نبّله، وهذا لا يكون إلا عند قراءة القصار.

بقصر المفضل: وهي من "لم يكن" إلى الآخر، ومن "الحُجُرَات" إلى ﴿وَالسَّمَاءَ ذَابَ الْمُرُوجُ﴾ (البروج: ١) طوله، ومنه إلى "لم يكن" أو ساطه، هذا على الأشهر، وقيل غير ذلك.

ونرى إلخ: لما ورد على العامة أنهم كيف استحَبوا القصار في المغرب مع ثبوت طول المفضل، بل أطول منها عن النبي ﷺ، فاجابوا عنه بثلاثة: ذكر المصنف منها اثنين، وترك الثالث. الأول: أن تطويل القراءة لعله كان أولاً، ثم نسخ ذلك وترك بما ورد في قراءة المفضل. والثاني: أنه لعله فرق السورة الطويلة في ركعتين، ولم يقرأها بتمامها في ركعة واحدة، فصار قدر ما قرأ في الركعة بقدر القصار. والثالث: أن هذا بحسب اختلاف الأحوال، قرأ بالطول لتعليم الجواز والتنبيه على أن وقت المغرب ممتد، وعلى أن قراءة القصار فيه ليس بأمر حتمي.

وأقول: الجوابان الأولان مخدوشان، أما الأول: فلأن ميناه على احتمال النسخ، والنسخ لا يثبت بالاحتمال، ولأن كونه متروكاً إنما يثبت لو ثبت تأخر قراءة القصار على قراءة الطول من حيث التاريخ، وهو ليس بثابت، ولأن حديث أم الفضل صريح في أنها آخر ما سمعت من رسول الله ﷺ، هو سورة المرسلات في المغرب فدلّ ذلك على أنه ﷺ قرأ بالمرسلات في المغرب في يوم قبل يومه الذي توفي فيه، ولم يصل المغرب بعده، وقد ورد التصريح بذلك في "سنن النسائي"، فحينئذ إن سلك مسلك النسخ يثبت نسخ قراءة القصار، لا العكس. وأما الثاني: فلأن إثبات التفريق في جميع ما ورد في قراءة الطول مشكل، ولأنه قد ورد صريحاً في رواية البخاري وغيره ما يدلّ على أن جبير بن مطعم سمع الطور بتمامه، قرأه رسول الله ﷺ في المغرب، فلا يفيد حينئذ ليت ولعل، ولأنه قد ورد في حديث عائشة في "سنن النسائي" [رقم: ٩٩١] أن رسول الله ﷺ قرأ بسورة الأعراف في المغرب، ففرقها في ركعتين، ومن المعلوم أن نصف الأعراف لا يبلغ مبلغ القصار، فلا يفيد التفريق لإثبات القصار فإذا الجواب الصواب هو الثالث.

فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير، وإذا صلى لنفسه فليطول ما شاء.
 تحليل للتخفيف من مرض حلقه سا
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار

٢٤٩ - أخبرنا **مالك**، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: **صلاة المغرب وتر صلاة النهار.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، وينبغي لمن جعل المغرب وتر صلاة النهار كما قال ابن عمر

فإن فيهم إلخ: مقتضاه أنه متى لم يكن فيهم متصف بالصفات المذكورة لم يضر التطويل، لكن قال ابن عبد البر: ينبغي لكل إمام أن يخفف لأمره رحمته الله وإن علم قوة من خلفه، فإنه لا يدرى ما يحدث عليهم من حادث وشغل وعارض وحاجة وحادث وغيره، وقال اليعمرى: الأحكام إنما تناط بالغالب لا بالصورة النادرة، فينبغي للأئمة التخفيف مطلقاً. [شرح الزرقاني: ٣٨٧/١] **والكبير:** زاد مسلم [رقم: ١٠٤٦] من وجه آخر عن أبي الزناد: "والصغير"، والطبراني: "والحامل والمرضع"، وعند الطبراني من حديث عدي بن حاتم: "وعابر السبيل"، كذا في "إرشاد الساري" [٥٩/٢] **ما شاء:** [ومسلم (رقم: ١٠٤٦) فليصل كيف شاء أي مخففاً أو مطولاً. (شرح الزرقاني: ٣٨٧/١)] أقول: يُستنبط منه بعمومه أنه لو قرأ أحد القرآن بتمامه في صلاته، أو في ركعة جاز كما مر حكاية ذلك عن عثمان وغيره، وذلك؛ لأنه رحمته الله أحاز للمنفرد التطويل في الأركان إلى ما شاء ولم يقيد به بأمر، نعم، هو مقيد بعدم حصول الملل ودوام النشاط وعدم الإخلال بغيره من الأمور الشرعية على ما ورد في الأحاديث الأخرى، وقد أوضحت المسألة في رسالتي: "إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة".

صلاة المغرب إلخ: رواه ابن أبي شيبة مرفوعاً من حديث ابن عمر بلفظ: **صلاة المغرب وتر النهار، فأوتروا صلاة الليل**، قال العراقي: سنده صحيح، ورواه الدار قطني عن ابن مسعود مرفوعاً، وسنده ضعيف، وقال البيهقي: الصحيح وقفه على ابن مسعود، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٦٤/١]

وتر صلاة النهار: أضيفت إليه لوقوعها عقبه فهي نهاية حكماً. **وينبغي إلخ:** هذا استدلال من المؤلف على مذهبه من أن الوتر ثلاث لا يفصل بينهما بتسليم بأن ابن عمر حكم على صلاة المغرب بأنه وتر صلاة النهار، وغرضه منه تشبيه وتر الليل بصلاة المغرب التي هي وتر النهار، وقد أوضح ذلك ما أخرجه الطحاوي عن عقبه ابن مسلم قال: سألت ابن عمر عن الوتر؟ فقال: أتعرف وتر النهار؟ فقلت: نعم، صلاة المغرب، فقال: صدقت وأحسن، فمقتضى هذا التشبيه أن يكون وتر الليل ثلاث ركعات بتسليم واحد كصلاة المغرب هذا، =

أن يكون وتر صلاة الليل مثلها، لا يفصل بينهما بتسليم كما لا يفصل في المغرب بتسليم، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
على رأس الركعتين

باب الوتر

٢٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبي مرة أنه سأل أبا هريرة: كيف كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قال: فسكت، ثم سأله فسكت، ثم سأله فقال: إن شئت أخبرتك كيف أصنع أنا؟ قال: أخبرني، قال: إذا صليت العشاء صليت بعدها خمس ركعات ثم أنام، فإن قمْتُ من الليل صليتْ مثنى مثنى، فإن أصبحتُ أصبحتُ على وتر.

٢٥١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان ذات ليلة بمكة والسَّماء مُعَيَّمَةً فَخَشِيَ الصُّبْحَ، فَأَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ، ثم انكشف الغيمُ فرأى عليه ليلاً، فشفع بسجدة عبط بها السحب طلوعه فيفوت وتره وفي نسخة: أن عليه

= وأقول: فيه نظر، فإن المعروف من فعل ابن عمر أنه كان يصلي الوتر ثلاث ركعات، ويفصل بالسلام على رأس الركعتين كما مر منا ذكره في "باب صلاة الليل"، وأخرجه المؤلف أيضاً من طريق مالك في "باب السلام في الوتر" فيما سيأتي، لذلك دليل على أنه لم يُرد بقوله: "صلاة المغرب وتر صلاة النهار" تشبيه وتر الليل بوتر النهار في جملة الأحكام، بل في التليث فقط لا في عدم الفصل بين السلام، فلو استدل المؤلف به على التليث فقط مع قطع النظر عن الفصل بسلام لكان أمي وأحسن.

أبي مرة: اسمه يزيد المدني، ثقة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٢٥/١] فسكت: لعله لما رأى أن تفصيل كفيات وتره ﷺ لا يقتضيه المقام أن يأتي به على وجه التمام، كذا قال القاري. خمس ركعات: ظاهره أنه بتحريم واحدة اقتداءً بما روي أن رسول الله ﷺ فعل كذلك أحياناً، وحمله القاري على الركعتين سنة العشاء، وثلاث ركعات الوتر. ثم أنام: يفيد جواز الوتر قبل النوم لمن لم يتعود الانتباه في الليل ولم يثق به.

أصبحت على وتر: لأني قد أدبته أول الليل. ذات ليلة: أي في ليلة من الليالي، ولفظ ذات مقحمة. فشفع بسجدة: قال الباجي: يحتمل أنه لم يسلم من الواحدة، فشفعها بأخرى على رأي من قال: لا يحتاج في نية أول الصلاة إلى اعتبار عدد الركعات، ولا اعتبار وتر وشفع، ويحتمل أنه سلم. [شرح الزرقاني: ٣٦٣/١]

ثم صلى سَجْدَتَيْنِ، سَجْدَتَيْنِ فلما خشي الصُّبْحَ أَوْتَرَ بِوَاحِدَةٍ.

قال محمد: ويقول أبي هريرة نأخذ، لا نرى أن يشفع إلى الوتر بعد الفراغ من صلاة الوتر، ولكنه يصلي بعد وتره ما أحبّ ولا ينقض وتره، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الوتر على الدابة

٢٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو بكر بن عمر، عن سعيد بن يسار: أن النبي صلى الله عليه وسلم أوتر على راحلته.

أوتر بواحدة: روي مثله عن علي وعثمان وابن مسعود وأسامة وعروة ومكحول وعمرو بن ميمون، واختلف فيه عن ابن عباس وسعد بن أبي وقاص، وهذه مسألة يعرفها أهل العلم، مسألة نقض الوتر، وخالف في ذلك جماعة: منهم أبو بكر كان يوتر قبل أن ينام، ثم إن قام صلى ولم يعد الوتر، وروي مثله عن عمار، وعائشة، وكانت تقول: أوتران في ليلة؟ إنكاراً لذلك، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١/٣٦٣]

أن يشفع: بأن يضم إلى الوتر ركعة ليصير شفعاً، فينقض وتره كما كان فعله ابن عمر.

ما أحب: هذا صريح في جواز الشفع بعد الوتر أخذاً من فعل أبي هريرة وابن عمر، وهو المروي عن أبي بكر أنه قال: أمّا أنا فأنام على وتر، فإن استيقظت صليت شفعاً حتى الصباح، وفي "صحيح مسلم" [رقم: ١٧٢٤] عن عائشة: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات، ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين، وهو جالس فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح، وحمله النووي على بيان الجواز، وأنه كان يفعله أحياناً مستنداً بأن الروايات المشهورة في "الصحيحين" وغيرها عن عائشة مع رواية خلائق من الصحابة شاهدة بأن آخر صلاته صلى الله عليه وسلم كان الوتر، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٤٧٢، ومسلم رقم: ١٧٥٤] أحاديث بالأمر يجعل آخر صلاة الليل وترّاً منها حديث: اجعلوا آخر صلاتكم وترّاً، فكيف يظنّ به صلى الله عليه وسلم مع هذه الأحاديث وأشباهها أنه كان يدوم على الركعتين بعد الوتر، ويجعلهما آخر الليل، وإنما معناه هو بيان الجواز. ثم قال: وأما ما أشار إليه القاضي عياض من ترجيح الأحاديث المشهورة وردّ رواية الركعتين حالساً فليس بصواب؛ لأن الأحاديث إذا صححت وأمكن الجمع بينها تعيّن ذلك. [شرح مسلم: ١/٢٥٤]

ولا ينقض وتره: بقوله صلى الله عليه وسلم: لا وتران في ليلة، أخرجه النسائي [رقم: ١٦٧٩] وابن خزيمة وغيرهما، قال ابن حجر: إسناده حسن. **قول أبي حنيفة:** وقد وافقه في عدم نقض الوتر مالك، والأوزاعي والشافعي وأحمد وأبو ثور وعلمة وأبو مجلز وطاوس والنخعي، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١/٣٦٣]

قال محمد: قد جاء هذا الحديث وجاء غيره، فأحبّ إلينا أن يصلي على راحلته تطوعاً ما بدا له، فإذا بلغ الوتر نزل فأوتر على الأرض، وهو قول عمر بن الخطاب من التوافل والسنن
وعبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.
أي أهل الكوفة

باب تأخير الوتر

٢٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أنه سمع عبد الله بن عامر بن ربيعة يقول: إني لأوتر وأنا أسمع الإقامة أو بعد الفجر، يشكّ عبد الرحمن أيّ ذلك قال.

وإن أخذ المعنى

٢٥٤ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن أنه سمع أباه يقول: إني لأوتر بعد الفجر.

هو القاسم بن محمد

٢٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن ابن مسعود أنه كان يقول: ما أبالي لو أقيمت الصبح وأنا أوتر.

لأنه وقت ضروري له

وجاء غيره: وهو أنه ﷺ كان ينزل للوتر كما مرّ في "باب الصلاة على الدابة في السفر".

فأحبّ إلينا إلخ: كأنه يشير إلى أن الروايات لما اختلفت في النزول للوتر وعدم نزوله، فالاحتياط هو اختيار النزول، وفي هذه العبارة إشارة إلى أنه لا سبيل إلى ردّ رواية عدم النزول وهجرانه بالكلية، ودعوى عدم ثبوت ذلك، وإنّا اخترنا ما اخترنا لما ذكرنا. **وعبد الله بن عمر:** أقول: نسبة ذلك إلى ابن عمر مما يتكلّم فيه، فإنه قد ورد عنه النزول وعدم النزول كلاهما، بل ورد عنه الزجر على من نزل للوتر، والاهتداء بأن الاقتداء الكامل بالنبي ﷺ هو في عدم النزول كما مر ذكر ذلك في "باب الصلاة على الدابة"، فالظاهر أن مذهبه جواز النزول وترجيح عدم النزول.

عبد الله بن عامر: هو أبو محمد المدني، الصحابي، مات سنة خمس وثمانين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣]، وقد مرّ نبذ من حاله. **قال:** أي عبد الله بن عامر. **ابن مسعود:** المراد به حيث أطلق هو عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، أبو عبد الرحمن من السابقين الأولين، ومن كبار علماء الصحابة، أمره عمر على الكوفة، ومات سنة اثنين وثلاثين أو في التي بعدها بالمدينة كذا في "التقريب" [رقم: ٣٦١٣، ٢/٢٦٩]، وقد مرّ نبذ من ترجمته فيما مرّ.

٢٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الكريم بن أبي المخارق، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس: أنه رقد، ثم استيقظ، فقال لخادمه: انظر ماذا صنع الناس؟ وقد ذهب بصره، فذهب ثم رجع، فقال: قد انصرف الناس من الصبح، فقام ابن عباس فأوتر، ثم صلى الصبح.

٢٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد: أن عبادة بن الصامت كان يؤم يوماً، فخرج يوماً للصبح، فأقام المؤذن الصلاة، فأسكته حتى أوتر ثم صلى بهم. قال محمد: أحب إلينا أن يوتر قبل أن يطلع الفجر، ولا يؤخره إلى طلوع الفجر، فإن طلع قبل أن يوتر فليوتر، ولا يتعمد ذلك، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

عبد الكريم: يسمى عبد الكريم اثنان: أحدهما ثقة، متفق عليه، أخرج له البخاري ومسلم، وهو ابن مالك الجزري، وكنيته أبو سعد، والآخر ابن أبي المخارق، وكنيته أبو أمية، وهو متروك، كذا في "القول المسدد في الذب" عن مسند أحمد" للحافظ ابن حجر العسقلاني. وقال في "التمهيد": هو ضعيف باتفاق أهل الحديث، وكان مؤدب كتاب، حسن السمعة، غر مالكاً منه سمعته، ولم يكن من أهل بلده فيعرفه، مات سنة ست أو سبع وعشرين ومائة. وقال السيوطي في "مرقاة الصعود": لا يصح على ما انفرد به عبد الكريم بن أبي المخارق الحكم بالوضع؛ لأنه روى عنه مالك، وقد علم من عادته أنه لا يروي إلا عن ثقة عنده، وإن كان غيره قد اطلع على ما يقتضي جرحه، واسم أبي المخارق - بضم الميم وكسر الراء - قيس، وقيل: طارق.

ماذا صنع الناس: أي هل فرغوا من صلاة الصبح أم لا؟ **وقد ذهب بصره:** أي صار أعمى ولذا لم يحضر الجماعة. **صلى الصبح:** فيه أن الوتر يصلى بعد طلوع الفجر ما لم يصل الصبح.

عبادة بن الصامت: بالضم هو أبو الوليد الأنصاري الخزرجي، أحد النقباء، شهد العقبتين، وشهد بدرأً وأحدًا وببيعة الرضوان والمشاهد كلها، ومات بالشام في خلافة معاوية، كذا في "الإصابة" [رقم: ٤٥١٥، ٥٠٥/٣، ٥٠٦] وغيره. **حتى أوتر:** كأنه تذكر بعد خروجه، وأراد الترتيب.

أن يطلع الفجر: لحديث: فصلوها - أي الوتر - ما بين العشاء وطلوع الفجر، أخرجه أبو داود [رقم: ١٤١٨] والترمذي [رقم: ٤٦٩] وابن ماجه وغيرهم. **ولا يتعمد ذلك:** وأثار الصحابة الذين أوتروا بعد الطلوع محمولة على أنهم لم يتعمدوا ذلك، بل فاتهم ذلك لوجه من الوجوه، فأدوه بعد طلوع الفجر.

باب السلام في الوتر

أي في أثناءه

٢٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يسلم في الوتر بين الركعتين والركعة حتى يأمر ببعض حاجته.

قال محمد: ولسنا نأخذ بهذا، ولكننا نأخذ بقول عبد الله بن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما، ولا نرى أن يسلم بينهما.

كان يسلم: هذا الأثر وغير ذلك من الآثار التي ذكرناها فيما سبق يضعف ما أخرجه ابن أبي شيبة عن الحسن، قال: أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، وفي سنده عمرو بن عبيد، متكلم فيه، ذكره الزيلعي. [نصب الرأية: ١٢٢/٢] يأمر: ظاهره أنه كان يصلي الوتر موصلاً فإن عرضت له حاجة فصل ثم بنى على ما مضى، وهذا دفع لقول من قال: لا يصح الوتر إلا مفصلاً، وأصرح من ذلك ما رواه سعيد بن منصور بإسناد صحيح عن بكر بن عبد الله المزني، قال: صلى ابن عمر ركعتين، ثم قال: يا غلام! ارحل لنا، ثم قام فأوتر بركة. وروى الطحاوي عن سالم، عن أبيه، أنه كان يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، وأخير أن النبي ﷺ كان يفعله، وإسناده قوى، ولم يعتذر الطحاوي عنه إلا باحتمال أن المراد بقوله: تسليمة أي التسليم في التشهد، ولا يخفى بعده، كذا في "فتح الباري"، وفي دعواه أن ظاهره وصله، وأن رواية سعيد أصرح في ذلك وقفه، بل ظاهر رواية مالك أنه كان عادته فصله، لإتيانه بـ "كان" وحرف المضارعة، وحيث الغائية، نعم، لو عبر بـ "حين" بدل "حتى" لكان ذلك ظاهراً، وأما رواية سعيد فمحتملة، كذا قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٦٣/١، ٣٦٤]

نأخذ بقول إلخ: قال التقى الشمني في "شرح النقاية": مذهبا قوي من حيث النظر؛ لأن الوتر لا يخلو إما أن يكون فرضاً أو سنة، فإن كان فرضاً، فالفرض ليس إلا ركعتين أو ثلاثاً أو أربعاً، وكلهم أجمعوا على أن الوتر لا يكون اثنين ولا أربعاً فثبت أنه ثلاث، وإن كان سنة فلا توجد سنة إلا ولها مثل في الفرض، والفرض لم يوجد فيه الوتر إلا المغرب وهو ثلاث، وذكر صاحب "التمهيد" عن جماعة من الصحابة روي عنهم الوتر بثلاث، لا يسلم إلا في آخرهن، منهم عمر وعلي وابن مسعود وزيد وأبي وأنس، وذكر البخاري عن القاسم قال: رأينا أناساً منذ أدركنا يوترون بثلاث، وإن كلاً لو اسع، وأرجو أن لا يكون بشيء منه بأس.

أن يسلم بينهما: قد يؤيد ذلك بحديث أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" عن عبد الله بن محمد بن يوسف، حدثنا أحمد بن محمد بن إسماعيل حدثنا أبي، حدثنا الحسن بن سليمان حدثنا عثمان بن محمد بن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثنا عبد العزيز الدراوردي، عن عمرو بن يحيى، عن أبيه، عن أبي سعيد: أن النبي ﷺ لم يأت عن البتراء =

٢٥٩ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، حدثنا أبو جعفر قال: كان رسول الله ﷺ

يصلّي ما بين صلاة العشاء إلى صلاة الصبح ثلاث عشرة ركعة، ثماني ركعات تطوعاً، وثلاث ركعات الوتر، وركعتي الفجر. أي سنة الفجر

٢٦٠ - قال محمد: أخبرنا أبو حنيفة، عن حماد، عن إبراهيم النخعي، عن عمر بن

الخطاب رضي الله عنه أنه قال: ما أحب.....

= أن يصلي الرجل واحدة يوتر بها. ويحب عنه بوجوه: أحدها: أن في سنه عثمان، وهو متكلم فيه، فقد ذكر ابن القطان في "كتاب الوهم والإيهام": هذا الحديث من جهة ابن عبد البر، وقال: الغالب على حديث عثمان ابن محمد بن ربيعة الوهم. والثاني: أنه معارض بما أخرجه الطحاوي من طريق الأوزاعي عن المطلب بن عبد الله المخزومي أن رجلاً سأل ابن عمر عن الوتر، فأمره بثلاث، يفصل بين شفعه ووتره بتسليمة، فقال الرجل: إني أخاف أن يقول الناس: هي البتراء، فقال ابن عمر: هذه سنة الله ورسوله. [شرح معاني الآثار: ١/١٩٧] فهذا يدل على أن الوتر بركعة بعد ركعتين قد وجد من النبي ﷺ.

والثالث: أنه معارض بحديث: فمن أحب أن يوتر بخمس فليفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث فليفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة فليوتر، رواه أبو داود [رقم: ١٤٢٢] وغيره، وقد مر في "باب الصلاة على الدابة". الرابع: أن البتراء فسرّه ابن عمر بعدم إتمام الركوع والسجود كما أخرجه البيهقي في "المعرفة" بسنده عن محمد بن إسحاق، عن يزيد بن أبي حبيب عن مولى لسعد بن أبي وقاص، وقال: سألت عبد الله بن عمر عن وتر الليل، فقال: يا بني! هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم، هو المغرب، قال: صدقت، وتر الليل واحدة بذلك أمر رسول الله ﷺ، قلت: يا أبا عبد الرحمن! إن الناس يقولون: هي البتراء، فقال: يا بني! لبيست تلك البتراء إنما البتراء أن يصلي الرجل الركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم في الأخرى ولا يتم لها ركوعاً ولا سجوداً ولا قياماً فتلك البتراء.

أبو جعفر: هو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وهو المعروف بالباقر سمي به؛ لأنه تبرق في العلوم أي توسع وتبحر، سمع أباه زين العابدين وجابر بن عبد الله، وروى عنه ابنه جعفر الصادق وغيره، ولد سنة ٥٦هـ ومات بالمدينة ١١٧هـ، كذا ذكره القاري في "سند الأنام شرح مسند الإمام"، وقال: هذا الحديث رواه الشيخان [البخاري رقم: ١١٤٠، ومسلم رقم: ١٧٢٢] وأبو داود [رقم: ١٣٦٠] عن عائشة: كان ﷺ يصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة منها الوتر وركعتا الفجر.

وثلاث ركعات إلخ: ظاهر هذا وما بعده هو عدم الفصل بالسلام، ولذلك استدل به المؤلف على مدعاه.

ما أحب: يعني لو أعطاني أحد نعماً حمراً بدل ترك الوتر ثلاث ركعات لم أحب أن أتركه.

أني تركت الوتر بثلاث وإن لي حُمْرَ التَّعَمِّ.

٢٦١ - قال محمد: أخبرنا عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي عبيدة قال: قال عبد الله بن مسعود: الوتر ثلاث كثلاث المغرب.

٢٦٢ - قال محمد: حدثنا أبو معاوية المكفوف، عن الأعمش، عن مالك بن الحارث،

بثلاث: ظاهره أنه ثلاث موصولة، وهو المروي عن فعله صريحاً ذكرناه سابقاً، وأخرج الحاكم أنه قيل للحسن: إن ابن عمر كان يسلم في الركعتين من الوتر، فقال: كان عمر أفقه منه، وكان ينهض في الثالثة بالتكبير.

حُمْر التَّعَمِّ: الحمر بضم فسكون جمع أحمر، والتَّعَمُّ بفتح تين. بمعنى الأنعام والدواب، والمراد بها الإبل، والحمر منها أحسن أنواعها، ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ١٧٣/١] **أبي عبيدة:** بضم العين، هو ابن عبد الله بن مسعود مشهور بكنيته، والأشهر أنه لا اسم له غيره، ويقال: اسمه عامر، كوفي، ثقة من كبار التابعين، روى عن أبيه، وعنه أبو إسحاق السبيعي وعمرو بن مرة، والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه، مات بعد سنة ١٨٠هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٨٢٣١، ٢٣٣/٤] و"جامع الأصول".

كثلاث المغرب: التشبيه الكامل إما يكون إذا لم يكن فصل بين السلام وهو المراد. **أبو معاوية المكفوف:** أي الممنوع عنه البصر يعني الأعمى، وهو محمد بن خازم الضرير الكوفي، عمى وهو صغير، ثقة، أحفظ الناس الحديث الأعمش، وقد يهيم في حديث غيره، روى عن الأعمش وسفيان، وعنه أحمد وإسحاق وابن معين، مات سنة ١٩٥هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٥٨٤١، ٢٣٤/٣] و"الكاشف" [رقم: ٤٨٦٦، ٢٢/٣].

الأعمش: بالفتح من العمش - بفتح تين - وهو عبارة عن ضعف البصر وكونه بحيث يجري منه الدمع لمرض، والمشهور به سليمان بن مهران - بالكسر - الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي أصله من طبرستان، وولد بالكوفة، وروى عن أنس ولم يثبت له منه سماع، وابن أبي أوفى وأبي وائل وقيس بن أبي حازم والشعبي والنخعي وغيرهم، وعنه أبو إسحاق السبيعي وشعبة والسفيان وغيرهم، قال ابن معين: ثقة، والنسائي: ثقة ثبت، وابن عمار: ليس في الحديث أثبت من الأعمش، ومنصور ثبت أيضاً إلا أن الأعمش أعرف منه بالمسند، مات سنة ١٤٧هـ، وقيل: ١٤٦هـ، وترجمته مطولة في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٣٠٥٢، ٤٢٢/٢].

مالك بن الحارث: قال الذهبي في "الكاشف": مالك بن الحارث السلمي عن أبي سعيد الخدري وعلقمة النخعي، وعنه منصور والأعمش، ثقة، مات سنة ١٩٤هـ.

عن عبد الرحمن بن يزيد، عن عبد الله بن مسعود قال: الوتر ثلاث كصلاة المغرب.
 ٢٦٣ - قال محمد: أخبرنا إسماعيل بن إبراهيم، عن ليث، عن عطاء، قال ابن عباس رضي الله عنه: الوتر كصلاة المغرب.
 ٢٦٤ - قال محمد: أخبرنا يعقوب بن إبراهيم، حدثنا حصين بن إبراهيم، عن ابن مسعود قال: ما أجزأت ركعة واحدة قط.

عبد الرحمن بن يزيد: بن قيس النخعي، نسبة إلى نخع - بفتحتين - قبيلة، أبو بكر الكوفي، روى عن أخيه الأسود بن يزيد، وعمه علقمة بن قيس، وعن حذيفة وابن مسعود وأبي موسى وعائشة وغيرهم، وعنه ابنه محمد وإبراهيم النخعي وأبو إسحاق السبيعي ومنصور وغيرهم، قال ابن سعد وابن معين والعجلي والدارقطني: ثقة، مات سنة ٧٣هـ، وقيل: ٨٣هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٧٢٨، ٤١٥/٣، ٤١٦].
إسماعيل بن إبراهيم: ذكر في "تهذيب التهذيب" و"الميزان" كثيراً بهذا الاسم والنسب بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، والظاهر أن المذكور ههنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر البجلي النخعي الكوفي، ضعفه البخاري والنسائي، وقال أبو حاتم: ليس بقوي، يكتب حديثه، روى عن أبيه وإسماعيل بن أبي خالد وغيرهما، وعنه ابن غير ووكيع وطلق بن غنام وأبو علي الحنفي وغيرهم، فليحذر هذا المقام.
ليث: هو ليث بن أبي سليم - بالضم - قال الحافظ عبد العظيم المذري في آخر كتاب "الترغيب والترهيب": فيه خلاف، وقد حدث عنه الناس، وضعفه يحيى والنسائي، وقال ابن حبان: اختلط في آخر عمره، وقال الدارقطني: كان صاحب السنة، إنما أنكروا عليه الجمع بين عطاء وطاوس ومجاهد فحسب، وثقة ابن معين في رواية، وقد بسطت في ترجمته في رسالتي في بحث الزيارة النبوية "الكلام المبرور في رد القول المنصور ورد المذهب المأثور" المسمى "بالسعي المشكور" حين ظن بعض أفاضل عصرنا أن ضعفه بلغ إلى أن لا يحتاج به.
عطاء: هو ابن أبي رباح المكي أو ابن يسار المدني، وقد وجد في بعض النسخ كذلك عطاء بن يسار.
يعقوب: القاضي أبو يوسف صاحب أبي حنيفة. **حصين بن إبراهيم:** هكذا في النسخ الحاضرة، ولم أقف على حاله في "تهذيب التهذيب" و"تقريب التهذيب" و"الكاشف" و"جامع الأصول" و"ميزان الاعتدال" وغيرها، وقد مرت سابقاً في "بحث رفع اليدين" رواية عن أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم عن حصين بن عبد الرحمن، ومرّ هناك أنه من أعالي شيوخه، فلعله هو والذي في "كتاب الحجج" حصين عن إبراهيم فيعتين أن الحصين هو السابق، وإبراهيم هو النخعي. **قال:** لما سمع سعداً أنه أوتر بركعة كما ذكرنا سابقاً.
ما أجزأت: فيه إشارة إلى التنفل بركعة واحدة باطل وبه صرح أصحابنا.

- ٢٦٥ - قال محمد: أخبرنا سلام بن سليم الحنفي، عن أبي حمزة، عن إبراهيم النخعي، عن علقمة قال: أخبرنا عبد الله بن مسعود: أهون ما يكون الوتر ثلاث ركعات. ابن قيس النخعي
- ٢٦٦ - قال محمد: أخبرنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زُرارة بن أبي أوفى، عن سعيد بن هشام،

أبي حمزة: ذكر في "تهذيب التهذيب" و"الكاشف" وغيرهما كثيراً من الكوفيين يكنى بأبي حمزة، بعضهم ثقات، وبعضهم ضعفاء، ولم أدر أن المذكور ههنا من هو منهم، فليحذر. **أهون ما يكون:** أي أدنى ما يكون ثلاث ركعات، فلا يجوز الأدنى منه. **سعيد بن أبي عروبة:** يفتح العين وضم الراء وسكون الواو اسمه مهرا - بالكسر - العدوي مولى بني عدي بن يشكر، أبو النظر البصري، قال ابن معين والنسائي وأبو زرعة: ثقة، وقال ابن أبي خيثمة: أثبت الناس في قتادة سعيد بن أبي عروبة وهشام الدستوائي، وقال أبو داود الطيالسي: كان أحفظ أصحاب قتادة، وقال أبو حاتم: هو قبل أن يحتلط ثقة، وذكره ابن حبان في "الثقات" وقال: مات سنة ١٥٥هـ، وبقي في احتلاطه خمس سنين، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٢٧٧٦، ٣٢٧/٢، ٣٢٨].

قتادة: هو ابن دعامه - بكسر الدال المهملة وخفة العين المهملة كما ضبطه الفتي في "المغني" - ابن قتادة بن عزيز أبو الخطاب السدوسي البصري، الضرير الأكمه، المفسر، ولد أكمه، وحدث عن أنس وعبد الله بن سرجس وسعيد بن المسيب وغيرهم رحمهم الله، وعنه مسعر وأبو عوانة وهشام الدستوائي وسعيد بن أبي عروبة وغيرهم، قال ابن سيرين: كان أحفظ الناس، وقال أحمد: عالم بالتفسير وباختلاف العلماء، ووصفه بالحفظ والفقه، وأظن في ذكره، وكان من أجلة الثقات عالماً بالعربية واللغة، وأيام العرب والأنساب، مات بـ"واسط" بالطاعون سنة ١١٨هـ، وقيل: ١١٧هـ، كذا في "تذكرة الحفاظ" للذهبي، وله ترجمة طويلة مشتملة على ثناء الناس عليه في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٦٤٩٢، ٥١٧/٤] وغيره.

زُرارة: بضم الزاء المعجمة وفتح الراءين المهملتين، بينهما ألف كما ذكر في "المغني"، ابن أبي أوفى، هكذا في بعض النسخ، وفي كثير من النسخ المصححة بن أوفى، وكذا ذكره في "تهذيب" وغيره أنه زرارة بن أوفى العامري، أبو حاجب البصري، وثقه النسائي والعجلي وابن حبان وغيرهم، مات سنة ٩٣هـ على ما ذكره ابن سعد، وقيل غير ذلك. **سعيد بن هشام:** هكذا وجدنا في النسخ الحاضرة، والذي في "تهذيب الكمال" و"تهذيب" و"تقريبه" و"تذهيبه" و"الكاشف" و"جامع الأصول" و"كتاب الثقات" لابن حبان، أن اسمه سعد - بدون الياء - بن هشام بن عامر الأنصاري المدني ابن عم أنس، روى عن أبيه وعائشة وابن عباس وسمرة وأنس وغيرهم، وعنه زرارة والحسن البصري، وثقه النسائي وابن سعد، استشهد بـمكران - بضم الميم - بلدة بالهند، وكذا هو في "كتاب الحجج".

عن عائشة: أن رسول الله ﷺ كان لا يسلم في ركعتي الوتر.

باب سجود القرآن

٢٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، عن أبي سلمة:

أن أبا هريرة قرأ بهم ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها،
(الاشفاق: ١)

لا يسلم إلخ: هذا صريح في إثبات المقصود، وقد أخرجه النسائي [رقم: ١٦٩٨] والحاكم أيضاً، وصححه الحاكم، وفيه رد على من أبطل الوتر بالثلاث أخذاً بما روى الدارقطني - وقال: رواه ثقات - عن أبي هريرة: أن رسول الله ﷺ قال: لا توتروا بثلاث، وأوتروا خمس أو سبع، ولا تشبهوا بصلاة المغرب، ومن المعلوم أن حديث عائشة في عدم السلام في الركعتين مرجح على حديث أبي هريرة بوجوه لا تحفى على ماهر الفن مع أن حديث أبي هريرة معارض بحديث: ومن أحب أن يوتر بثلاث فليعمل، المخرج في السنن وهو من أسباب الترجيح.

هذا وقد يستدل على عدم الفصل بحديث عائشة أن النبي ﷺ كان يقرأ في الركعة الأولى من الوتر بفاتحة الكتاب و﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾، وفي الثانية بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٤٦٢، والنسائي رقم: ١٧٠٠، وأبو داود رقم: ١٤٢٣، وابن ماجه ١١٧٣] وابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٢٤٣٢، ١٨٩/٦] والحاكم في "المستدرک" وقال: صحيح على شرط الشيخين، والطحاوي وغيرهم، فإن ظاهره أن الثالثة متصلة لا منفصلة، وإلا لقلت: وفي ركعة الوتر، أو في الركعة المفردة، أو نحو ذلك، وروى الطحاوي بنحوه من حديث ابن عباس وعلي وعمران بن حصين، لكن وقع في طريق الدارقطني بلفظ: كان يقرأ في الركعتين التين بوتر بعدهما بـ ﴿سبح اسم ربك الأعلى﴾ و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ ويقرأ في الوتر بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ و﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾.

باب سجود القرآن: [هو سنة أو فضيلة، قولان مشهوران عند مالك، وعند الشافعية سنة مؤكدة، وقال الحنفية: واجب] هي أربع عشر سجدة معروفة عند أبي حنيفة والشافعي، غير أنه عد الشافعي منها السجدة الثانية من سورة الحج دون سجدة "ص"، وقال أبو حنيفة بالعكس، هذا هو المشهور، وقال الترمذي [رقم: ٥٧٧]: رأى بعض أهل العلم أن يسجد في "ص" وهو قول سفيان وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق، فعلى هذا يكون عند الشافعي وأحمد خمس عشرة سجدة، وهو رواية عن مالك، كذا في "المحلى بحل أسرار الموطأ" للشيخ سلام الله ﷺ. **قرأ بهم:** قال الباجي: الأظهر أنه كان يصلي، وجاء ذلك مفسراً في حديث أبي رافع: صليت خلف أبي هريرة العشاء، فقرأ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

فلما انصرف حدثهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة: أن

عمر بن الخطاب قرأ بهم النجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى.

أي في الصلاة

سجد فيها: وبهذا قال الخلفاء الأربعة والأئمة الثلاثة وجماعة، ورواه ابن وهب عن مالك، وروى ابن القاسم والجمهور عنه أنه لا يسجد؛ لأن أبا سلمة قال لأبي هريرة لما سجد: لقد سجدت في سورة ما رأيتُ الناس يسجدون فيها، فدل هذا على أن الناس تركوه، وجرى العمل بتركه، وردّه ابن عبد البر بما حصله، أي عمل يدعى مع مخالفة المصطفى والخلفاء بعده. **مالك بن أنس:** وسلفه في ذلك ابن عمر وابن عباس فإنهما قالوا: ليس في المفصل سجدة، أخرجه عبد الرزاق في "مصنفه".

لا يرى فيها سجدة: أي في سورة انشقت بل لا في المفصل مطلقاً، كما صرح به حيث قال: الأمر عندنا أن عزائم السجود إحدى عشرة سجدة، ليس في المفصل منها شيء، وبه قال الشافعي في القدم ثم رجع عنه، ذكره البيهقي، وحجتهم حديث زيد بن ثابت، قال: قرأت على النبي ﷺ، "والنجم" فلم يسجد فيها، أخرجه الشيخان وغيرهما، وأجاب الجمهور عنه بأنه لعله تركه في بعض الأحيان لبيان الجواز، فإن سجود التلاوة ليس بواجب كما يشهد به قول عمر: من سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد فلا إثم عليه، وقول ابن عمر: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء، أخرجهما البخاري وغيره، هذا على قول من قال باستحباب السجود أو سنته، وأما على رأي من قال بالوجوب كأصحابنا الحنفية، فيحجب عن حديث زيد بأن وجوب السجدة ليس حتماً في الفور، فلعله أخره النبي ﷺ ولم يسجد في الفور لبيان ذلك، وليس في الحديث بيان أنه لم يسجد بعد ذلك أيضاً، وقد ثبت سجود النبي ﷺ في سورة النجم، من حديث ابن مسعود عند البخاري وأبي داود والنسائي.

ومن حديث ابن عباس عند البخاري والترمذي، ومن حديث أبي هريرة عند البزار والدارقطني بإسناد رجاله ثقات، وثبت السجود في سورة **«انشقَّتْ»** من حديث أبي هريرة عند مالك والبخاري وأبي داود والنسائي وغيرهم، ومن حجة المالكية حديث أم الدرداء قالت: سجدت مع رسول الله ﷺ إحدى عشرة سجدة ليس فيها شيء من المفصل، أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٠٥٦] وفي سنده متكلم فيه مع أن الإثبات مقدم على النفي، ومن حجتهم حديث ابن عباس أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحول إلى المدينة، وإسناده ليس بقوي مع ثبوت أن أبا هريرة سجد مع رسول الله ﷺ في سورة انشقت، وهو أسلم سنة سبع من الهجرة.

فقرأ: ليقع ركوعه عقب قراءة كما هو شأن الركوع. **سورة أخرى:** روى الطبراني بسند صحيح عن عمر أنه قرأ النجم فسجد فيها، ثم قام فقرأ: إذا زلزلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، وكان مالك بن أنس لا يرى فيها سجدة.

٢٦٩ - **أخبرنا مالك،** حدثنا نافع، عن رجل من أهل مصر: أن عمر قرأ سورة الحج فسجد فيها سجدتين، وقال: إن هذه السورة فضّلت بسجدتين.

٢٧٠ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أنه رآه سجد في سورة الحج سجدتين.

قال محمد: روي هذا عن عمر وابن عمر، وكان ابن عباس لا يرى في سورة الحج إلا سجدة واحدة: الأولى، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

بسجدتين: أولاهما عند قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ﴾ (الحج: ١٨) وهي متفق عليها، والثانية: عند قوله: ﴿وَأَنفَعُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ (الحج: ٧٧) **أنه رآه:** هذا مقدم على ما أخرجه الطحاوي عن سويد قال: سئل نافع هل كان ابن عمر يسجد في الحج سجدتين؟ فقال: مات ابن عمر ولم يقرأها، ولكن كان يسجد في النجم، وفي اقرأ باسم ربك. [شرح معاني الآثار: ٢٤٥/١] **رؤي هذا:** وبه قال الشافعي وأحمد، ورواه ابن وهب عن مالك، ولم يقل به مالك في المشهور عنه، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٠/٢]

عن عمر وابن عمر: وكذا رواه الطحاوي عن أبي الدرداء وأبي موسى الأشعري أنهما سجدا في الحج سجدتين [شرح معاني الآثار: ٢٤٨/١] وروى الحاكم على ما ذكره الزيلعي عن ابن عمر وابن عباس وابن مسعود وعمار بن ياسر وأبي الدرداء أنهم سجدا سجدتين [نصب الراية: ١٨٠/٢] ويؤيده من المرفوع ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٤٠٢] والترمذي [رقم: ٥٧٨] عن عتبة قلت: يا رسول الله ﷺ أفضلت سورة الحج بسجدتين؟ قال: نعم، **ومن لم يسجد بها فلا يقرأها،** وكذا رواه أحمد [رقم: ١٧٤٠٢، ١٥١/٥] والحاكم، وفي سنده ضعف، ذكره الترمذي، وأشار إليه الحاكم، وأخرج أبو داود [رقم: ١٤٠١] عن عمرو بن العاص أن رسول الله ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، وفي سنده ضعيف، وهو عبد الله بن منين.

ابن عباس لا يرى إلخ: كما أخرجه الطحاوي عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال في سجود الحج: إن الأولى عزعة، والأخرى تعليم، قال الطحاوي: فيقول ابن عباس نأخذ. [شرح معاني الآثار: ٢٤٨/١، ٢٤٩] لكن قد مر أن الحاكم ذكره في من سجد فيها سجدتين، والحق في هذا الباب هو ما ذهب إليه عمر وابن عمر رضي الله عنهما.

سجدة واحدة: روى ابن أبي شيبة عن علي وأبي الدرداء وابن عباس أنهم سجدا فيه سجدتين، وله عن ابن عباس أنه قال: في الحج سجدة، وعن ابن المسيب والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير مثل ذلك، كذا في "المحلى".

باب المار بين يدي المصلي

٢٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر مولى عمر: أن بسر بن سعيد أخبره أن زيد بن خالد الجهني أرسله إلى أبي جهيم الأنصاري يسأله ماذا سمع من رسول الله ﷺ ^{هو سالم بن أبي أمية} ^{عمر بن عبيد التيمي} يقول في المار بين يدي المصلي؟ قال: قال رسول الله ﷺ: لو يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك.....

بسر بن سعيد: هكذا في بعض النسخ، بسر - بضم الباء الموحدة وسكون السين المهملة - وفي بعض النسخ منها نسخة الشيخ الدهلوي: بسر بن سعيد، واختاره القاري حيث ضبطه بكسر الباء وسكون الشين المعجمة، والصحيح هو الأول، وهو المذكور في كتب الرجال وشروح "موطأ يحيى" وشروح "صحيح البخاري" وغيرها. **أرسله إلخ:** قال الحافظ: هكذا روي عن مالك لم يختلف عليه، فيه أن المرسل هو زيد، وأن المرسل إليه أبو جهيم، وهو بضم الجيم - مصغراً - واسمه عبد الله بن الحارث بن الصمة الأنصاري، الصحابي، وتابعه سفيان الثوري عن أبي النضر عند مسلم وابن ماجه وغيرهما، وخالفهما ابن عيينة عن أبي النضر فقال: عن بسر قال: أرسلني أبو جهيم إلى زيد بن خالد أسأله، قال ابن عبد البر: هكذا رواه ابن عيينة مقلوباً، أخرجه ابن أبي خيثمة عن أبيه عن ابن عيينة، ثم قال ابن أبي خيثمة: سئل عنه يحيى بن معين، فقال: هو خطأ، كذا في "التنوير" [١٧٠/١].

أبي جهيم: هو عبد الله بن جهيم الأنصاري، روى عنه بسر بن سعيد مولى الحضرميين عن رسول الله ﷺ في المار بين يدي المصلي، رواه مالك عن أبي النضر مولى عمر بن عبيد الله عن بسر عن أبي جهيم، ولم يسمه، وهو أشهر بكنيته، ويقال: هو ابن أخت أبي بن كعب، ولست أقف على نسبه في الأنصار، كذا في "الاستيعاب في أحوال الأصحاب" لابن عبد البر رحمه الله [رقم: ١٥٠٨، ١٨/٣، ١٩].

بين يدي المصلي: أي أمامه بالقرب، واختلف في ضبط ذلك، فقيل: إذا مر بينه وبين مقدار سجوده، وقيل: بينه وبينه ثلاثة أذرع، وقيل: بينه وبينه قدر رمية بحجر. **ماذا عليه:** [أي من الإثم بسبب مروره بين يديه، سد مسد المفعولين لـ "يعلم"، وقد علق عمله بالاستفهام] زاد الكشميهني من رواية البخاري من الإثم، وليست هذه الزيادة في شيء من الروايات عند غيره، والحديث في "الموطأ" بدوفاً، وقال ابن عبد البر: لم يختلف رواة "الموطأ" على مالك في شيء منه، وكذا رواه باقي الستة أصحاب المسانيد والمستخرجات بدوفاً، ولم أرها في شيء من الروايات مطلقاً، لكن في "مصنف ابن أبي شيبة": يعني من الإثم، فيحتمل أن تكون ذكرت حاشية فظنها الكشميهني أصلاً، لأنه لم يكن من أهل العلم ولا من الحفاظ، وقد عزاها المحب الطبري في "الأحكام" للبخاري وأطلق، فعيب ذلك عليه، وعلى صاحب "العمدة" في إيهامه أنها في "الصحيحين"، كذا في "الفتح" [٧٦٩/١].

لكان أن يقف أربعين خيراً له من أن يمر بين يديه، قال: لا أدري قال: أربعين يوماً
 أي وقوفه أي أبو النضر أي بسر بن سعيد
 أو أربعين شهراً أو أربعين سنة.

٢٧٢ - أحبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عبد الرحمن بن أبي سعيد الخدري،
 عن أبيه أن رسول الله ﷺ قال: إذا كان أحدكم يصلي فلا يدع أحداً يمر بين يديه
 فإن أبي فليقاتله،
 أي امتنع

لكان إلخ: جواب "لو" ليس هذا المذكور بل التقدير: لو يعلم ماذا عليه لو وقف أربعين، ولو وقف أربعين لكان
 خيراً. أربعين: [هذا العدد له اعتبار في الشرع كثيراً كالثلاث والسبع، وقد أفردت في أعداد السبع جزءاً وفي
 أعداد الأربعين آخر، كذا قال السيوطي في "التنوير" (١٧١/١)] قال الطحاوي في "مشكل الآثار": إن المراد
 أربعين سنة، واستدل بحديث أبي هريرة مرفوعاً: لو يعلم الذي بين يدي أحبه معترصاً، وهو يناجي ربه لكان أن
 يقف مكانه مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها، ثم قال: هذا الحديث متأخر عن حديث أبي جهيم؛ لأن فيه
 زيادة الوعيد، وذلك لا يكون إلا بعد ما أوعدهم بالتخفيف، كذا نقله ابن ملك، وقال الشيخ ابن حجر: ظاهر
 السياق أنه عين المعداد، لكن الراوي تردد فيه، وما رواه ابن ماجه [رقم: ٩٤٦] من حديث أبي هريرة: "لكان
 أن يقف مائة عام" مشعر بأن إطلاق الأربعين للمبالغة في تعظيم الأمر، لا لخصوص عدد معين، وقال الكرماني:
 تخصيص الأربعين بالذكر لكون كمال طور الإنسان بأربعين كالنطفة والمضغة والعلقة، وكذا بلوغ الأشد،
 ويحتمل غير ذلك، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٤٤٩/٢].

خيراً له: [بالنصب، وعند الترمذي بالرفع على أنه الاسم] وفي ابن ماجه وابن حبان من حديث أبي هريرة:
 لكان أن يقف مائة عام خيراً له من الخطوة التي خطاها. أو أربعين سنة: وللبزار من طريق أحمد بن عتبة، عن
 ابن عيينة، عن أبي النضر: لكان أن يقف أربعين خريفاً. عبد الرحمن: ثقة، روى له مسلم والأربعة، مات سنة
 ١١٢هـ، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٣٤/١] أحد كم يصلي: زاد الشيخان [البخاري رقم: ٥٠٩،
 ومسلم رقم: ١١٢٩] إلى شيء يستره. فلا يدع: لابن أبي شيبة عن ابن مسعود: إن المرور بين يدي المصلي
 يقطع نصف صلاته. فليقاتله: أي فليدفعه بالقهر، ولا يجوز قتله، كذا قاله بعض علمائنا، وقال ابن حجر: فإن
 أبي إلا بقتله فليقاتله، وإن أضى إلى قتله إياه، ومن ثم جاء في رواية: فإن أبي فليقاتله، قال ابن ملك: فإن قتله
 عملاً بظاهر الحديث ففي العمد القصاص، وفي الخطأ الدية. وفيه دليل على أن العمل القليل لا يبطل الصلاة،
 وقال القاضي عياض: فإن دفعه بما يجوز فهلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء، وهل تجب الدية أو يكون هدراً؟ فيه
 مذهبان للعلماء، وهما قولان في مذهب مالك، نقله الطيبي، كذا في "المرقاة" [٤٥٠/٢]. وقال الزرقاني: أطلق =

فإنما هو شيطان.

٢٧٣ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن كعب أنه قال:

لو كان يعلم المار بين يدي المصلي ماذا عليه في ذلك كان أن يخسف به خيراً له.

قال محمد: يكره أن يمرّ الرجل بين يدي المصلي، فإن أراد أن يمر بين يديه فليدارئ أي كراعه تحريم

ما استطاع ولا يقاتله، فإن قاتله كان ما يدخل عليه في صلاته من قتاله إياه أشدّ عليه أي المصلي

من يمر هذا بين يديه، ولا نعلم أحداً روى قتاله إلا ما روي عن أبي سعيد الخدري، أي المار

وليس العامة عليها، ولكنها على ما وصفت لك، وهو قول أبي حنيفة أي عامة الفقهاء أي على ظاهرها في نسخة: ذلك

= جماعة من الشافعية أن له قتاله حقيقة، واستبعده في "القيس"، وقال: المراد بالمقاتلة المدافعة، وقال الباجي: يحتمل أن يريد فليلعنه كما قال: ﴿قِيلَ الْخَوَاصُّونَ﴾ (الذاريات: ١٠). ويحتمل أن يريد يؤاخذه على ذلك بعد تمام صلاته ويؤخّجه. [شرح الزرقاني: ١/٤٣٤]

فإنما هو شيطان: [استنبط منه ابن أبي جمرة بأن المراد بقوله: فليقاتله المدافعة؛ لأن مقاتلة الشيطان إنما هي بالاستعاذة والتسمية ونحوها] أي فعله فعل شيطان، أو المراد شيطان الإنس، وفي رواية الإسماعيلي: فإن معه الشيطان.

كعب: هو كعب بن نافع [فيه تصحيف، والصحيح ماتع. (الإكمال: ٤٨٢/٢)] الحميري، المعروف بكعب الأحبار من مُسلمة أهل الكتاب، قال معاوية: إنه أصدق هؤلاء الذين يحدثون عن الكتاب، مات ٣٢هـ بحمص، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٤]. كان أن يخسف: قال الطيبي: المذكور ليس جواباً لـ"لو"، بل هو دال على ما هو جوابها، والتقدير لتمني الخسف. خيراً له: لأن عذاب الدنيا بالخسف أسهل من عذاب الإثم، وهذا يحتمل أن يكون من الكعب السالفة؛ لأن كعباً من أهل الكتاب، وظاهر هذا كالحديث قبله يدل على منع المرور مطلقاً، ولو لم يجد مسلكاً سواه. فليدارأ: في نسخة فليدارأ، أي ليدفع بالإشارة أو بالتسبيح أو نحو ذلك.

فإن قاتله إلخ: يعني أنه ينبغي للمصلي أن يدفع المار، فإن لم يندفع يدفع بأشد من المرة الأولى، ولا يقتله ولا يقاتله، فإنه إن قاتل وقتل فسدت صلاته لارتكاب العمل الكثير، فصار ما دخل على المصلي من ارتكاب قتاله أشد من مرور المار بين يديه، فإن مروره بين يديه لا يفسد صلاته، وإنما يوجب إثم المار والنقص في صلاته، فإذا اختار دفعه بالقتال فسدت صلاته، فيلزم عليه اختيار الأعلى لدفع الأدق، وهو منهي عنه بالأصول الشرعية، فالمراد بقوله ﷺ: فليقاتله هو المبالغة في المدافعة لا القتال الحقيقي المفسد للصلاة، وهذا هو قول عامة العلماء خلافاً لبعض الشافعية.

٢٧٤ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر أنه قال: لا يقطع الصلاة شيء.

قال محمد: وبه نأخذ، لا يقطع الصلاة شيء من ما رُي بين يدي المصلّي، وهو قول أبي حنيفة وفي نسخة: وهذا **رحمته**.

باب ما يُستحبّ من التطوع في المسجد عند دخوله

٢٧٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقاني،

أنه قال **إخ**: أخرجه الدار قطني [رقم: ٧، ٣٦٨/١] عن ابن عمر مرفوعاً وسنده ضعيف، وجاء مثله مرفوعاً من حديث أبي سعيد عند أبي داود [رقم: ٧١٩]، ومن حديث أنس وأبي أمامة عند الدار قطني، وعن جابر عند الطبراني، وأخرج الطحاوي عن علي وعمار: لا يقطع صلاة المسلم شيء، وادروا عنها ما استطعتم، وعن علي: "لا يقطع صلاة المسلم كلب ولا حمار ولا امرأة، ولا ما سوى ذلك من الدواب"، وعن حذيفة أنه قال: "لا يقطع صلاتك شيء"، وعن عثمان نحوه. [شرح معاني الآثار: ٣٠٢/١]

وأخرج سعيد بن منصور عن علي وعثمان مثله، ويعارضها حديث أبي ذر مرفوعاً: إذا قام أحدكم يصلي فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرجل، فإنه يقطع صلاته الكلب الأسود والحمار والمرأة، رواه مسلم [رقم: ١١٣٧ - ١١٣٩] وله أيضاً عن أبي هريرة مرفوعاً: تُقطع الصلاة المرأة والحمار والكلب، لأبي داود [رقم: ٧٠٤] عن ابن عباس مرفوعاً: إذا صلى أحدكم إلى غير السترة، فإنه يقطع صلاته الحمار والخنزير واليهودي والنحوي والمرأة. واختلف العلماء في هذا الباب، فجماعة قالوا بظاهر ما ورد في القطع، ونقل عن أحمد أنه قال: يقطع الصلاة الكلب الأسود، وقال: في نفسي من المرأة والحمار شيء، والجمهور على أنه لا يقطع الصلاة شيء، وأجابوا عن معارضة بوجوه: أحدها: وهو مسلك الطحاوي ومن تبعه أنه منسوخ؛ لأن ابن عمر من رواه، وقد حكم بعدم قطع شيء. وثانيها: وهو مسلك الشافعي والجمهور على أن أحاديث القطع مؤولة بشغل القلب وقطع الخشوع لإفساد أصل الصلاة. وثالثها: مسلك أبي داود وغيره أنه إذا تنازع الخبران يعمل بما علم به الصحابة، وقد ذهب أكثرهم ههنا إلى عدم القطع، فليكن هو الراجح، والكلام طويل مبسوط في موضعه.

عامر بن عبد الله: هو أبو الحارث المدني، وثقه النسائي ويحيى وأبو حاتم وأحمد، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٠].
عمرو بن سليم: هو ثقة من كبار التابعين، مات سنة ١٠٤ هـ، ويقال: له رؤية، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٥٦/١] الزرقاني: بضم الزاء المعجمة وفتح الراء المهملة، نسبة إلى بني زريق بن عبد حارثة، بطن من الأنصار، ذكره السمعاني. [الأنساب: ١٤٧/٣]

عن أبي قتادة السُّلَمي أن رسول الله ﷺ قال: إذا دخل أحدكم المسجد فليصل ركعتين قبل أن يجلس.

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وليس بواجب.

باب الانفتال في الصلاة

٢٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرني يحيى بن سعيد، عن محمد بن يحيى بن حبان أنه سمعه يحدث

السلمي: قال القاري: بضم فسكون وهو خطأ، فإن السمعاني ذكر أولاً السُّلَمي بفتح السين وسكون اللام، وقال: إنه نسبة إلى الجد، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السُّلَمي بالضم وفتح اللام نسبة إلى سليم، قبيلة من العرب، وذكر المنتسبين بها، ثم ذكر السلمي بفتح السين واللام، وقال: نسبة إلى بني سلمة، حي من الأنصار، وهذه النسبة وردت على خلاف القياس كما في سَفَرَة سَفَرِي وغرة غمري، وأصحاب الحديث يكسرون اللام، ومنهم أبو قتادة الحارث بن ربعي السُّلَمي الأنصاري. [الأنساب: ٢٧٨/٣ - ٢٨٠]

إذا دخل إلخ: [خص منه إذا دخل والإمام يصلي الفرض، أو شرع في الإقامة] قد ورد الحديث على سبب، وهو أن أبا قتادة دخل المسجد فوجد النبي ﷺ جالساً بين أصحابه، فجلس معهم، فقال له: ما منعك أن تركع؟ قال: رأيتك جالساً، والناس جلوس، فقال: إذا دخل أحدكم... الحديث، رواه مسلم [رقم: ١٦٥٤].

فليصل ركعتين: [هذا العدد لا مفهوم لأكثره باتفاق] هو أمر نذب بالإجماع سوى أهل الظاهر، فقالوا بالوجوب. قبل أن يجلس: فإن جلس لم يشرع له التدارك، كذا قال جماعة، وفيه نظر؛ لما رواه ابن حبان [رقم: ٣٦١] عن أبي ذر "أنه دخل المسجد فقال له النبي ﷺ: أركعت ركعتين؟ قال: لا، قال: قم، فاركعهما، ترجم عليه ابن حبان في صحيحه: "تحية المسجد لا تفوت بالجلوس" ومثله في قصة سُلَيْك، وقال الخب الطبري: يحتمل أن يقال: وقتهما قبل الجلوس وقت فضيلة وبعده وقت جواز، واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر للندب، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٥٦/١] وليس بواجب: لأن النبي ﷺ رأى رجلاً يتخطى رقاب الناس فأمره بالجلوس، ولم يأمره بالصلاة، كذا ذكره الطحاوي، وقال زيد بن أسلم: كان الصحابة يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون، وقال: رأيت ابن عمر يفعله، وكذا سالم ابنه، وكان القاسم بن محمد يدخل المسجد فيجلس ولا يصلي، ذكره الزرقاني [٤٥٧/١]، والكلام بعد ذلك موضع نظر.

الانفتال: أي الانصراف يمينا وشمالا. يحيى بن سعيد: الثلاثة في هذا الإسناد تابعيون، لكن قيل: إن لواسع رؤية، كذا قال السيوطي. محمد بن يحيى: الأنصاري المدني، وثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، مات بالمدينة ١٢١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٧].

عن واسع بن حبان قال: كنت أصلي في المسجد وعبد الله بن عمر مسنداً ظهره إلى القبلة، فلما قضيتُ صلاتي انصرفْتُ إليه من قَبْلِ شَقِي الأيسر، فقال: ما منعك أن تنصرف على يمينك؟ قلت: رأيْتُكَ وانصرفْتُ إليك، قال عبد الله: فإنك قد أصبت، **فإن قائلاً يقول: انصرفْ على يمينك، فإذا كنتَ تصلي انصرف حيث أحببتَ على يمينك أو يسارك، ويقول ناس: إذا قعدتَ على حاجتك فلا تستقبل القبلة.....**

واسع بن حبان: [ابن منقذ بن عمرو الأنصاري] وثقه أبو زرعة، كذا في "الإسعاف" [ص: ٤١].

مسندٌ ظهره إلخ: فيه جواز الاستناد إلى الكعبة، لكن لا ينبغي لأحد أن يصلي مواجهها غيره.

وانصرفت إليك: وكان ابن عمر على مثاله. **فإن قائلاً يقول إلخ:** كأنه يرد على من ألزم الانصراف عن اليمين مع ثبوت الانصراف في كلا الجانبين عن رسول الله ﷺ، فيه أن من أصرَّ على مندوب والتزمه التزاماً هجر ما عداه يأثم، وقد ثبت الانصراف عن رسول الله ﷺ في جانب اليمين واليسار من حديث ابن مسعود، فإنه قال: "لا يجعل أحدكم للشيطان شيئاً من صلاته يرى أن حقاً عليه أن لا ينصرف إلا عن يمينه، لقد رأيت رسول الله ﷺ كثيراً ينصرف عن يساره، وروى مسلم [رقم: ١٦٤٠] عن أنس قال: أكثر ما رأيت رسول الله ﷺ ينصرف عن يمينه، وجمع النووي بينهما بأن رسول الله ﷺ كان يفعل تارة بهذا، وتارة بهذا، فأخبر كلِّ بما اعتقده أنه الأكثر، وجمع ابن حجر بوجه آخر، وهو أن يُحمل حديث ابن مسعود على حالة الصلاة في المسجد؛ لأن الحجرة النبوية كانت من جهة يساره، ويُحمل حديث أنس على ما سوى ذلك كحال السفر ونحوه، وبالجملة الانصراف في كلا الجهتين ثابت، فالإزام اليمين إلزام بما لم يلزمه الشرع، نعم، الجمهور استحوا الانصراف إلى اليمين؛ لكونه أفضل، وبه صرح كثير من أصحابنا.

فإذا كنت: هذا قول ابن عمر رداً على القائل. **ويقول ناس إلخ:** [يشير بذلك إلى من كان يقول بعموم النهي في المصر والصحراء، وهو مروى عن أبي أيوب وأبي هريرة ومعلق الأسدي] فيه دليل على أن الصحابة كانوا يختلفون في معاني السنن، فكان كل واحد منهم يستعمل ما سمع على عمومه، فمن هنا وقع بينهم الاختلاف. كذا في "الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" للكرمانى [١٩١/٢].

فلا تستقبل القبلة إلخ: اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من قال: يجوز استقبال القبلة واستدبارها بالغائط والبول في المصر دون الصحراء، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد في رواية. والثاني: لا يجوز مطلقاً وهو مذهب الحنفية أخذاً من حديث أبي أيوب المروي في "سنن أبي داود" وغيره. والثالث: جوازها مطلقاً. والرابع: عدم جواز الاستقبال مطلقاً، وجواز الاستدبار مطلقاً، كذا ذكره حسين بن الأهمل في رسالته "عدة المنسوخ من الحديث"، =

ولا بيت المقدس، قال عبد الله: لقد رقيتُ على ظهر بيت لنا فرأيت رسول الله ﷺ على حاجته مستقبل بيت المقدس.

= وذكر الحازمي أن ممن كره الاستقبال والاستدبار مطلقاً مجاهد وسفيان الثوري وإبراهيم النخعي، ومن رخص مطلقاً عروة بن الزبير، وحكي عن ربيعة بن عبد الرحمن وابن المنذر الإباحة مطلقاً لتعارض الأخبار.

بيت المقدس: يقال: بفتح الميم وإسكان القاف وكسر الدال، ويقال: بضم الميم وفتح القاف وتشديد الدال المفتوحة لغتان مشهورتان، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي رحمه الله. قال عبد الله: أراد واسع التأكيد بإعادة قوله: قال عبد الله. **بيت لنا:** [وفي رواية البخاري (رقم: ١٤٨) ومسلم (رقم: ٦١٢)] على ظهر بيت أخي، زاد البيهقي: فحانت مني التفاتة [وفي رواية: على ظهر بيتنا، وفي رواية: على ظهر بيت حفصة أي أخته كما صرح به في رواية مسلم (رقم: ٦١٢)]، ولابن خزيمة: "دخلت على حفصة، فصعدت ظهر البيت"، وطريق الجمع أن إضافة البيت إليه على سبيل المجاز لكونها أخته، كذا في "الفتح" [٣٢٩/١].

فرايت إلخ: وفي رواية ابن خزيمة: فأشرفتُ على رسول الله ﷺ هو على خلافه، وفي رواية له: فرأيتُه يقضي حاجته، وللحكيم الترمذي بسند صحيح: فرأيتُه في كنف، وانتفى بهذا إيراد من قال ممن يرى الجواز مطلقاً: يحتمل أن يكون رآه في القضاء، ولم يقصد ابن عمر الإشراف في تلك الحالة، وإنما صعد السطح لضرورة له، فحانت منه التفاتة، نعم، لما اتفقت رؤيته في تلك الحالة من غير قصد أحب أن لا يخلي ذلك من فائدة، فحفظ هذا الحكم الشرعي.

على حاجته: أخذ أبو حنيفة بظاهر حديث: لا تستقبلوا القبلة ولا تستدبروها بغائط أو بول، فحرّم ذلك في الصحراء والبنيان، وخصه آخرون بالصحراء لحديث ابن عمر، قال القاضي أبو بكر بن العربي: المختار هو الأول؛ لأننا إذا نظرنا إلى المعاني فالحرمة للقبلة، فلا يختلف في البنيان والصحراء، وإن نظرنا إلى الآثار، فحديث أبي أيوب لا تستقبلوا حديث عام، وحديث ابن عمر لا يعارضه لأربعة أوجه: أحدها: إنه قول، وهذا فعل، ولا معارضة بين القول والفعل. والثاني: أن الفعل لا صيغة له، وإنما هو حكاية حال، وحكايات الأحوال معرّضة للأعذار والأسباب، والأقوال لا تحتمل ذلك. والثالث: أن هذا القول شرع منه، وفعله عادة، والشرع مقدم على العادة. والرابع: أن هذا الفعل لو كان شرعاً لما ستر به.

وفي الأخيرين نظر؛ لأن فعله شرع، والتستر عند قضاء الحاجة مطلوب بالإجماع، وقد اختلف العلماء في علة النهي على قولين: أحدهما: أن في الصحراء خلقاً من الملائكة والجن، فيستقبلهم بفرجه. والثاني: أن العلة إكرام القبلة، قال ابن العربي: هذا التعليل أولى، ورجحه النووي أيضاً، كذا في "زهرة الرئي على الخجتي" للسيوطي. [١٠/١]

مستقبل بيت المقدس: قال أحمد: حديث ابن عمر ناسخ لنهي استقبال بيت المقدس.

قال محمد: وبقول عبد الله بن عمر نأخذ، ينصرف الرجل إذا سلم على أي شقه أحب، ولا بأس أن يستقبل بالخلاء من الغائط والبول بيت المقدس، إنما يكره أن يستقبل بذلك القبلة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

على أي شقه: أي على جنبه الأيمن أو الأيسر. **بيت المقدس:** وأما ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٠] من حديث معقل بن أبي معقل الأسدي قال: لقي رسول الله ﷺ أن نستقبل القبلتين بغائط أو بول، فقال الخطابي في "شرح سنن أبي داود": "يَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِمَعْنَى الاحْتِرَامِ لِبَيْتِ الْمَقْدِسِ إِذَا كَانَ قِبْلَةً لَنَا، وَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ اسْتِدْبَارِ الْكَعْبَةِ؛ لِأَنَّ مِنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ بِالْمَدِينَةِ فَقَدْ اسْتَدْبَرَ الْكَعْبَةَ. وقال أبو إسحاق: إنما لُفِيَ عَنْ اسْتِقْبَالِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ حِينَ كَانَ قِبْلَةً، ثُمَّ لُفِيَ عَنْ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ حِينَ صَارَ قِبْلَةً، فَجَمَعَهُمَا الرَّوَايُ ظَنًّا مِنْهُ عَلَى أَنَّ النَّهْيَ مُسْتَمَرٌّ، وَنَقَلَ الْمَوْرِدِيُّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَقَدِّمِينَ: أَنَّ الْمُرَادَ بِالنَّهْيِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ فَقَطْ، كَذَا فِي "مِرْقَاةِ الصُّعُودِ".

إنما يكره: لما أخرجه الستة [البخاري رقم: ١٤٤، ومسلم رقم: ٦٠٩، والترمذي رقم: ٨، وأبو داود رقم: ٩، والنسائي رقم: ٢١، وابن ماجه ٣١٨] عن أبي أيوب مرفوعاً: **لَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا**، وأخرج الجماعة [مسلم رقم: ٦٠٧، والترمذي رقم: ١٦، والنسائي رقم: ٤١، وأبو داود رقم: ٧، وابن ماجه رقم: ٣١٦] إلا البخاري عن سلمان: "لَمَّا نَاسِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ"، وأخرج أبو داود [رقم: ٨] ومسلم [رقم: ٦١٠] وغيرهما عن أبي هريرة مرفوعاً: **إِذَا جَلَسَ أَحَدُكُمْ إِلَى حَاجَتِهِ فَلَا يَسْتَقْبِلُ الْقِبْلَةَ وَلَا يَسْتَدْبِرُهَا**، وأخرج الدارقطني [رقم: ١٢، ٥٧/١] عن طائوس مرسلاً مرفوعاً: **إِذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الْبِرَازَ، فَلْيَكْرِمْ قِبْلَةَ اللَّهِ، وَلَا يَسْتَقْبِلْهَا وَلَا يَسْتَدْبِرْهَا**.

وأخرج أبو جعفر الطبري في "تهذيب الآثار" عن عبد الله بن الحسن عن أبيه عن جده مرفوعاً: **مَنْ جَلَسَ يَوْمَ قِبْلَةِ الْقِبْلَةِ، فَذَكَرَ فَتَحَرَّفَ عَنْهَا إِحْلَالاً لَهَا، لَمْ يَقُمْ مِنْ مَجْلِسِهِ حَتَّى يُغْفَرَ لَهُ**، وهذه الأحاديث أخذ أصحابنا إطلاق كراهة الاستقبال سواء كان في البناء أو الصحراء، ورجحوها لكونها قولية، ولكونها ناهية على خير يدل على الترخيص في ذلك فعلاً، وهو ما أخرجه أبو داود [رقم: ١٣] والترمذي [رقم: ٩] وغيرهما عن جابر، قال: لُفِيَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبِضَ بَعَامَ يَسْتَقْبِلُهَا فِي الْبَوْلِ. **أَنْ يَسْتَقْبِلَ:** وأما الاستدبار ففي رواية عن أبي حنيفة لا يكره، وفي رواية عنه يكره، وهو الأصح عند صاحب "الهداية" وغيره لورود النهي عنه كالأستقبال.

باب صلاة المُغْمَى عليه

٢٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه أُغْمِيَ عليه ثم أفاق، فلم يقض الصلاة.

قال محمد: وهذا نأخذ إذا أغمي عليه أكثر من يومٍ وليلة، وأما إذا أغمي عليه يوماً وليلةً أو أقلّ قضى صلاته.

٢٧٨ - بلغنا عن عمار بن ياسر: أنه أُغْمِيَ عليه أربع صلوات، ثم أفاق فقضاها،
وفي نسخة: فقضى
أخبرنا بذلك أبو معشر المدني عن بعض أصحابه.
عمار

فلم يقض الصلاة: قال مالك: ذلك فيما نرى - والله أعلم - أن الوقت قد ذهب، فأما من أفاق في الوقت فهو يصلي وجوباً؛ إذ ما به السقوط ما به الإدراك. **وهذا نأخذ:** وفيه خلاف للشافعي ومالك، فإنهما قالا يسقط الصلاة بالإغماء إلا إذا أفاق في الوقت، قلت أو كثرت؛ لحديث عائشة سألت رسول الله ﷺ عن الرجل يُغْمَى عليه فيترك الصلاة؟ فقال: لا شيء من ذلك قضاء إلا أن يفيق في وقت صلاة، فإنه يصليه، وفي سنده الحكم بن عبد الله ضعيف جداً حتى قال أحمد: أحاديثه موضوعة، ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ١٧٧/٢]

قضى صلاته: [لأنه لا حرج في ذلك] لما روي في "كتاب الآثار" (ص: ١٩٧) أخبرنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن ابن عمر أنه قال في الذي يُغْمَى عليه يوماً وليلة: يقضي، وعلى هذا فما أخرجه مالك محمول على ما أفاق بعد اليوم والليلة. **بلغنا:** أسنده الدار قطني [رقم: ١، ٨١/٢] عن يزيد مولى عمار بن ياسر أن عمار بن ياسر أغمي عليه في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وأفاق نصف الليل فقضاها، ومن طريقه رواه البيهقي، وقال: قال الشافعي: هذا ليس بثابت، ولو ثبت فمحمول على الاستحباب، قال البيهقي: وعلمه أن يزيد مولى عمار مجهول، والراوي عنه إسماعيل بن عبد الرحمن السدي كان يجيى بن معين يضعفه.

أبو معشر: اسمه نجيح بن عبد الرحمن السندي - بكسر السين وسكون النون - مولى بني هاشم، مشهور بكنيته، ويقال: اسمه عبد الرحمن بن الوليد بن هلال، فيه ضعف، قال الترمذي: تكلم فيه بعض من قبل حفظه، وقال أحمد: صدوق، لا يقيم الإسناد، وقال ابن عدي: يكتب حديثه مع ضعفه، كذا في "الكاشف" [رقم: ٥٨٧٩، ١٨٤/٣] و"التقريب" [رقم: ٧١٠٠، ١١/٤] و"قانون الموضوعات".

باب صلاة المريض

٢٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر قال: إذا لم يستطع المريض السجود أوماً برأسه.

قال محمد: بهذا نأخذ، ولا ينبغي له أن يسجد على عودٍ ولا شيء يرفع إليه، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، وهو قول أبي حنيفة أي إماء السجود.

باب النخامة في المسجد وما يكره من ذلك

٢٨٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما: أن رسول الله صلّى الله عليه وآله رأى بصاقاً في قبة المسجد

السجود: بسبب وجع الرأس أو نحو ذلك. **ولا ينبغي له إلخ:** [بل هو مكروه كما في الأصل] لما أخرجه البيهقي والبيهقي في "المعرفة" عن أبي بكر الحنفي عن سفيان الثوري، حدثنا أبو الزبير عن جابر أن رسول الله صلّى الله عليه وآله عاد مريضاً، فراه يصلي على وسادة، فأخذها فرمى بها، فأخذ عوداً ليصلي عليه، فأخذته فرمى به، وقال: صل على الأرض إن استطعت وإلا فأوم إيماءً، واجعل سجودك أخفض من ركوعك، ورواه أبو يعلى أيضاً بطريق آخر من حديث جابر والطبراني من حديث ابن عمر، وروى أيضاً من حديثه مرفوعاً: من استطاع معكم أن يسجد فليسجد، ومن لم يستطع فلا يرفع إلى جهته شيئاً يسجد عليه، وليكن ركوعه وسجوده يؤم برأسه، وذكر شراح "الهداية" أنه يكره السجود على شيء مرفوع إليه، فإن فعل ذلك أجزأه؛ لما روى الحسن عن أمه قالت: رأيت أم سلمة تسجد على وسادة من آدم من رَمَدٍ بها، أخرجه البيهقي، وعن ابن عباس: أنه رخص في السجود على الوسادة، ذكره البيهقي، وذكر ابن أبي شيبة عن أنس أنه كان يسجد على مرفقه.

ولا شيء: أي ولا على شيء آخر كوسادة ونحوها. **يرفع:** بصيغة المجهول أو المعلوم.

النخامة: [البصاق من الفم، والمخاط من الأنف، والنخامة من الحلق] يُقال: تنخم وتنجع، رمى بالنخامة والنخاعة، - بضم أولها - ما يخرج من الخيشوم والحلقوم. **بصاقاً:** بصاد مهملة، وفي لغة بالراء المعجمة، وأخرى بالسين، وضعت، والباء مضمومة في الثلاث: هو ما يسيل من الفم، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١/٥٤٣] **في قبة المسجد:** أي في حائط من جهة قبة المسجد.

فحكه: ثم أقبل على الناس، فقال: إذا كان أحدكم يصلي فلا يبصق قبل وجهه،
 أي أزاله بيده بوجهه الكريم
فإن الله تعالى قبل وجهه إذا صلى.
 أي قدام وجهه

قال محمد: ينبغي له أن لا يبصق لتقاء وجهه ولا عن يمينه، وليبصق تحت رجله اليسرى.
 لشرف الملك

باب الجنب والحائض يعرقان في ثوب

٢٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان يعرق في الثوب وهو جنب، ثم يصلي فيه.

فحكه: في رواية أيوب عن نافع: ثم نزل فحكه بيده، وفيه إشعار بأنه رأى حال الخطبة، وبه صرح به في رواية الإسماعيلي: وزاد "وأحسبه دعا بزعران فطخه به"، زاد عبد الرزاق عن معمر عن أيوب: "فلذلك صنع الزعفران في المساجد"، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٤٣/١] إذا كان إلخ: قال الباجي: خص بذلك حال الصلاة لفضيلة تلك الحال، ولأنه حينئذ يكون مستقبل القبلة. **قبل وجهه:** أي مطلقاً لا في جدار المسجد ولا في غيره.

فإن الله تعالى: [قال ابن عبد البر: هو كلام على التعظيم لشأن القبلة. (تنوير الحوالك: ٢٠٠/١)] قد نزح به بعض المعتزلة القائلون بأن الله في كل مكان، وهو جهل واضح، وهذا التعليل يدل على حرمة الزايق في القبلة سواء كان في المسجد أم لا، ولا سيما من المصلي، وفي صحيحه ابن خزيمة وابن حبان [رقم: ١٦٣٩، ٥١٨/٤] عن حذيفة مرفوعاً: من ثقل تجاه القبلة جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه، ولابن خزيمة عن ابن عمر مرفوعاً: **يُعَث صاحب النخامة في القبلة يوم القيامة وهي في وجهه**، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٤٣/١]

قبل وجهه: هذا على التشبيه أي كان الله في مقابل وجهه، وقال النووي: معناه فإن الله قبل الجهة التي عظمها، وقيل: معناه فإن قبلة الله قبل وجهه أو ثوبه أو نحو ذلك. **لتقاء وجهه:** أي طرف وجهه؛ لأنه جهة الكعبة. **تحت رجله اليسرى:** أو عن يساره إن لم يكن هناك رجل، بذلك وردت الأخبار في السنن والمسانيد أي إذا كان تحت رجله شيء من ثيابه، وإلا فيكره فوق أرض المسجد، وكذا فوق حصيره.

والحائض: حكى النووي الاتفاق على طهارة سور الحائض وعرقها. **في الثوب:** الذي هو لابسها، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس به ما لم يُصب الثوب من المني شيء، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب بدء أمر القبلة وما نُسخ من قبلة بيت المقدس

٢٨٢ - **أخبرنا مالك،** ^{أي ابتداءه} أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر قال: بينما الناس في صلاة الصبح إذ أتاهم رجل، فقال: **إنَّ رسولَ الله ﷺ** قد أنزل عليه.....

ما لم يصب الثوب: لما أخرج الطحاوي وغيره عن معاوية أنه سأل أم حبيبة: هل كان النبي ﷺ يصلي في الثوب الذي يضاجعك فيه؟ قالت: نعم، إذا لم يصبه أذى. **من المني:** [وغوه من النجاسات] فإنه نجس، وأما العرق فليس بنجس. **عبد الله:** قال ابن عبد البر: كذا رواه جماعة الرواة إلا عبد العزيز بن يحيى، فإنه رواه عن مالك عن نافع عن ابن عمر، والصحيح ما في "الموطأ".

في صلاة الصبح: [ومسلم (رقم: ١١٧٩) في صلاة الغداة] قال الحافظ: هذا لا يخالف حديث البراء في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٣٩٩، ومسلم رقم: ١١٧٦] أنهم كانوا في صلاة العصر؛ لأن الخير وصل وقت العصر إلى من هو داخل المدينة، وهم بنو حارثة، وذلك في حديث البراء، والآتي إلهم بذلك عباد بن بشر، كما رواه ابن مندة وغيره، وقيل: عباد بن نهيك - بفتح النون وكسر الهاء - ورجح أبو عمر الأول، وقيل: عباد بن نصر الأنصاري، والمحفوظ عباد بن بشر، ووصل الخير وقت الصبح إلى من هو خارج المدينة، وهم بنو عمرو بن عوف أهل قباء، وذلك في حديث ابن عمر. [فتح الباري: ١/٦٦]

رجل: ذكر السعد مسعود بن عمر التفتازاني أنه ابن عمر وأنس، حيث قال في "التلويح حاشية التوضيح" عند قول صدر الشريعة: وأما إخبار الصبي والمعتوه فلا يُقبل منه في الديانات أصلاً إلخ، فإن قيل: إن ابن عمر أخبر أهل قباء بتحويل القبلة فاستداروا كهنتهم، وكان صبيًا؟ قلنا: لو سلم كونه صبيًا فقد روي أنه أخبرهم بذلك أنس، فيحتمل أنهما جاء جميعاً فأخبرهم، قلت: لم أقف لهاتين الروايتين على سند، ولم أطلع له ما يدل عليه من كلمات المحدثين، فإنه لم يذكر أحد منهم أن المخبر بذلك ابن عمر أو أنس، بل ذكر بعضهم عباد بن بشر، وبعضهم عباد ابن نهيك، حكاهما السيوطي في "تنوير الحوالك" [٢٠١/١]. وحزم بالأول القسطلاني في "إرشاد الساري"، وذكر الحافظ ابن حجر وكفاك به اطلاعاً أن مخبر أهل قباء لم يسم وإن كان ابن طاهر وغيره نقلوا أنه عباد بن بشر، ففيه نظر؛ لأن ذلك إنما ورد في حق بني حارثة في صلاة العصر، فإن كان ما نقله مخفوطاً فيحتمل أن عباداً أتى بني حارثة أولاً في العصر، ثم توجه إلى أهل قباء وقت الصبح فأعلمهم بالفجر، ومما يدل على تعددهما ما روى مسلم [رقم: ١١٨٠] عن أنس أن رجلاً من بني سلمة مرّ بهم ركوع في صلاة الفجر.

الليلة قرآنٌ وقد أمر أن يستقبل القبلة، فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام
فاستداروا إلى الكعبة. قال محمد: وبهذا نأخذ فيمن أخطأ القبلة حتى صلى ركعة أو
 ركعتين، ثم علم أنه يصلي إلى غير القبلة فليتحرف إلى القبلة فيصلي ما بقي ويعتد
 بما مضى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

الليلة: قال الباجي: أضاف النزول إلى الليل على ما بلغه، ولعله لم يعلم بنزوله قبل ذلك، أو لعله ﷺ أمر باستقبال الكعبة بالوحي، ثم أنزل عليه القرآن من الليلة. **قرآن:** بالتكثير لإرادة البعضية، والمراد قوله تعالى: **﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ﴾** (البقرة: ١٤٤) الآيات. **وقد أمر إلخ:** وقع في رواية البخاري [رقم: ٤٠]. أن أول صلاة صلاها رسول الله ﷺ متوجهاً إلى الكعبة العصر، وعند ابن سعد: حولت القبلة في صلاة الظهر أو العصر على التردد. والتحقيق: أن أول صلاة صلاها في بني سلمة لما مات بشر بن البراء بن معرور الظهر، وأول صلاة صلاها في المسجد النبوي العصر، كذا في "فتح الباري" [١٣١/١]. **فاستقبلوها:** بفتح الموحدة على رواية الأكثر أي فتحول أهل قباء إلى جهة الكعبة، ويحتمل أن فاعله النبي ﷺ ومن معه، ضمير "وجوههم" له أو لأهل قباء، وفي رواية: فاستقبلوا بكسر الموحدة - أمر - ويأتي في ضمير وجوههم الاحتمالان، وعوده إلى أهل قباء أظهر، ويرجح رواية الكسر رواية البخاري في "التفسير" بلفظ: وقد أمر أن يستقبل القبلة، ألا فاستقبلوها، فدخل حرف الاستفتاح يشعر بأن ما بعده أمر لا خير، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥٤٦/١]

فاستداروا: وقع بيان كيفية التحويل في حديث تويلة بنت أسلم عند ابن أبي حاتم قالت فيه: فتحول النساء مكان الرجال، والرجال مكان النساء، فصلينا السجدين الباقيتين إلى المسجد الحرام، وتصويره: أن الإمام تحول من مكانه إلى مؤخر المسجد؛ لأن من استقبل القبلة استدبر بيت المقدس، وهو لو دار كما هو في مكانه لم يكن خلفه مكان يسع الصفوف، ولما تحول الإمام تحولت الرجال، وهذا يستدعي عملاً كثيراً في الصلاة، فيحتمل أنه وقع قبل تحريم العمل الكثير، ويحتمل أنه اغتفر للمصلحة، أو لم تتوال الخطأ عند التحويل بل وقعت مفترقة. وفي الحديث دليل على أن حكم الناسخ لا يثبت في حق المكلف حتى يبلغه؛ لأن أهل قباء لم يؤمروا بالإعادة مع أن الأمر باستقبال الكعبة وقع قبل صلاتهم، واستنبط منه الطحاوي أن من لم تبلغه الدعوة ولم يمكنه استعلام ذلك فالفرض لا يلزمه، وفيه قبول خير الواحد، كذا في "شرح الزرقاني" [٥٤٦/١].

ركعة أو ركعتين: أي بعد ما تحرى فإنه لو صلى بغير تحر لم يجز، كذا قالوا.

فليتحرف: كأهل قباء إذا علموا أنهم يصلون إلى غير القبلة. **ويعتد بما مضى:** أي لا يحتاج إلى استئناف الصلاة حتى يجوز أن تقع أربع ركعات في أربع جهات.

يُصَلِّي: أي وهو يظن أنه على طهارة. **صَلَّى الصَّبْحَ:** صرّح أن صلاته كانت بالناس.

منذ وليت إلخ: قال الباجي: يحتمل أن يريد أن ذلك كان وقتاً لا يتلائم به لمعنى من المعاني لم يذكره، ووقته بما ذكر من ولايته، ويحتمل أن شغله بأمر الناس واهتمامه بهم صرفه عن الاشتغال بالنساء فكثر عليه الاحتلام، كذا في "التنوير" [٦٩/١، ٧٠].

وأما اختلاف السلف والخلف في نجاسة المني، فروي عن عمر وابن مسعود وجابر بن سمرة أنهم غسلوه، وأمرُوا بغسله، ومثله عن ابن عمر وعائشة على اختلاف عنهما، وقال مالك: غسل الاحتلام واجب، ولا يجزئ عنده وعند أصحابه في المني وفي سائر النجاسات إلا الغسل بالماء، ولا يجزئ فيه الفرك، وأما أبو حنيفة وأصحابه: فالمني عندهم نجس، ويجزئ فيه الفرك على أصلهم في النجاسة، وقال الحسن بن حي: تعاد الصلاة من المني في الجسد وإن قلَّ، ولا تعاد من المني في الثوب وإن كثُر، وكان يفتي مع ذلك بفركه عن الثوب. وقال الشافعي: المني طاهر ويفركه إن كان يابساً، وإن لم يفركه فلا بأس به، وعند أبي ثور وأحمد وإسحاق ودادود: طاهر كقول الشافعي، ويستحبون غسله رطباً وفركه يابساً، وهو قول ابن عباس وسعد، كذا في "الاستدكار" (١١١/٣ - ١١٤).

وَنَضَحَهُ، ثم اغتسل، ثم قام فصلى الصبح بعد ما طلعت الشمس.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ونرى أن من علم ذلك ممن صلى خلف عمر فعليه أن يعيد الصلاة كما أعادها عمر؛ لأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة من خلفه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

ونضحه: [أي رش ما لم ير فيه أذى؛ لأنه شك هل أصابه المني أم لا؟ ومن شك في ذلك وجب نضحه تطهيراً للنفس. (شرح الزرقاني: ١/١٥٦)] لا خلاف بين العلماء في أن النضح في حديث عمر هذا معناه الرش، وهو عند أهل العلم طهارة لما شك فيه كأنهم جعلوه رافعاً للوسوسة، ندب بعضهم إلى ذلك، وأباه بعضهم، وقال: لا يزيده النضح إلا شراً، كذا قال ابن عبد البر. [الاستذكار: ١١٥/٣] **فصل في الصبح إلخ:** فيه دليل على ما ذكره أصحابنا وغيرهم أن من رأى في ثوبه أثر احتلام، ولم يتذكر المنام وقد صلى فيه قبل ذلك يحمله على آخر نومه نامها، ويعيد ما صلى بينه وبين آخر نومه، وهو من فروع الحادث يضاف إلى أقرب الأوقات.

ونرى إلخ: فيه خلاف بين الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الأئمة المجتهدين، فقال مالك وأصحابه والثوري والأوزاعي والشافعي: لا إعادة على من صلى خلف من نسي الجنابة وصلى ثم تذكر، إنما الإعادة على الإمام فقط. وروي ذلك عن عمر، فإنه لما صلى الصبح بجماعة، ثم غدا إلى أرضه بالحرف، فوجد في ثوبه احتلاماً أعاد صلاته ولم يأمرهم بالإعادة، وروى ابن أبي شيبه عن الحارث عن علي في الجنب يصلي بالقوم، قال: يعيد ولا يعيدون، وروى أحمد عن عثمان صلى بالناس الفجر، فلما ارتفع النهار، فإذا هو بأثر الجنابة، فقال: كبرت، والله كبرت فأعاد الصلاة، ولم يأمرهم أن يعيدوا، وبه قال أحمد، حكاه الأثرم وإسحاق وأبو ثور وأبو داود والحسن وإبراهيم وسعيد بن جبير، وقال أبو حنيفة والشعبي وحماد بن أبي سليمان: إنه يجب عليهم الإعادة أيضاً، وروى عبد الرزاق بسند منقطع عن علي رحمته الله مثله، كذا ذكره ابن عبد البر في "الاستذكار" [١١٦/٣ - ١١٨].

أن من علم: وأما من لم يعلم فلا عليه شيء؛ لأن التكليف بحسب الوسع.

لأن الإمام إلخ: تعليل لطيف على مدعاه بأن الإمام إذا فسدت صلاته فسدت صلاة المؤتم؛ لأن الإمام إنما جعل ليؤتم به؛ والإمام ضامن لصلاة المقتدي كما ورد به الحديث، فصلاة المقتدي مشمولة في صلاة الإمام، وصلاة الإمام متضمنة لها بصحتها، وفسادها يفسادها، فإذا صلى الإمام جنباً لم تصح صلاته؛ لفوات الشرط، وهي متضمنة لصلاة المؤتم، فتفسد صلاته أيضاً، فإذا علم ذلك يلزم عليه الإعادة، ويتفرع عليه أنه يلزم الإمام إذا وقع ذلك أن يعلمهم به ليعيدوا صلاتهم، ولو لم يعلمهم لا إثم عليهم، وهذا التقرير واضح قوي إلا أن يدل دليل أقوى منه على خلافه.

باب الرجل يركع دون الصف أو يقرأ في ركوعه

أي قبل بلوغه إلى الصف القرآن

٢٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف أنه قال: دخل زيد بن ثابت، فوجد الناس ركوعاً فركع ثم دبَّ حتى وصل الصف.

قال محمد: هذا يجزئ، وأحب إلينا أن لا يركع حتى يصل إلى الصف، وهو قول أبي حنيفة أي في المسجد أي راكعاً.

٢٨٥ - قال محمد: حدثنا المبارك بن فضالة، عن الحسن: أن أبا بكره عليه السلام وفي نسخة: عن

أبي أمامة: معدود في الصحابة؛ لأن له رؤية، ولم يسمع اسمه أسعد، وقيل: سعد، مات ١٠٠هـ، وأبوه سهل بن حنيف صحابي شهير من أهل بدر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٦٣/١] ثم دبَّ: [دب يدب يدرج في المشي رويداً ولا يسرع، كذا في "مجمع البحار"] قال مالك: بلغه أن عبد الله بن مسعود كان يدب راکعاً، قال ابن عبد البر: لا أعلمهما مخالفاً من الصحابة إلا أبا هريرة، فقال: لا تركع حتى تأخذ مقامك من الصف، قال: وقاله رسول الله صلى الله عليه وسلم، واستحبه الشافعي، قال: فإن فعل فلا شيء عليه، وأجاز مالك والليث للرجل وحده أن يركع، ويمشي إلى الصف إذا كان قريباً، وكرهه أبو حنيفة والثوري للواحد. [شرح الزرقاني: ٤٦٣/١]

يجزئ: [أي يكفي ولا يفسد الصلاة؛ لأن العمل قليل] أي يكفي في الأداء، لكن بشرط أن لا تقع ثلاث خطوات متوالية في ركن من أركان الصلاة كذا ذكره بعضهم، وفي "الخلاصة": إذا مشى في صلاة إن كان قدر صف واحد لا تفسد، وإن كان قدر صفين بدفعة يفسد، ولو مشى إلى صف ثم وقف ثم إلى صف آخر، لا تفسد، وفي "الظهيرية": المختار أنه إذا كثر تفسد، كذا قال علي القاري.

وأحب إلينا: لنبال زيادة الثواب بكثرة الخطأ، وطول الانتظار، والاشتراك في الجماعة. المبارك: هو المبارك بن فضالة - بفتح الفاء وتحفيف الضاد المعجمة - أبو فضالة مولى آل الخطاط العدوي البصري، صدوق يدرلس، قال أبو زرعة: إذا قال: حدثنا فهو ثقة، روى عن الحسن البصري وبكر المزني، وعنه ابن المبارك وغيره، مات ١٦٦هـ على الصحيح، كذا في "التقريب" [رقم: ٦٤٦٤، ٣/٣٤٥] و"الكاشف" [رقم: ٥٣٤٣، ٣/٩٩].

أن أبا بكره: [هذا الحديث رواه البخاري (رقم: ٧٨٣) وأبو داود (رقم: ٦٨٣) وأحمد (رقم: ٢٠٤٢١، ٣٩/٥) والنسائي (رقم: ٨٧١)] بسكون الكاف، نفع بين الحارث الثقفي بضم النون وفتح الفاء وسكون الياء، كذا في "جامع الأصول" لابن الأثير الجزري، وفي "الاستيعاب" [رقم: ٢٩٠٧، ٤/١٧٨، ١٧٩]: اسمه نفع بن مسروح، -

ركع دون الصف ثم مشى حتى وصل الصف، فلما قضى صلاته ذكر ذلك لرسول الله ﷺ، فقال له ﷺ: ^{أي قبل أن يصل إليه} زائدك الله حرصاً ولا تعدّ.

قال محمد: هكذا نقول، وهو يجزئ، وأحب إلينا أن لا يفعل.

٢٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع مولى ابن عمر، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن عبد الله بن حنين، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ هني عن لبس القسيّ،

= وقيل: نفع بن الحارث بن كعدة، كان نزل يوم الطائف إلى رسول الله ﷺ، فأسلم في غلمان من غلمان الطائف، فأعتقهم رسول الله ﷺ وقد عدّ من مواليه، توفي بالبصرة سنة إحدى، وقيل: اثنتين وخمسين. ثم مشى: أي بخطوتين، أو أكثر غير متوالية. ذكر: على البناء للمفعول، وقيل للمعلوم. حرصاً: على الطاعة والمبادرة إلى العبادة. ولا تعدّ: بفتح التاء وضم العين، من العود أي لا تفعل مثل ما فعلته ثانياً، وروي: لا تعدّ - بسكون العين وضم الدال - من العدو أي لا تسرع في المشي إلى الصلاة، وقيل: بضم التاء وكسر العين من الإعادة أي لا تعد الصلاة التي صليتها. قال القاضي: ذهب الجمهور إلى أن الإفراد خلف الصف مكروه، وقال النخعي وحماد بن أبي ليلى ووكيع وأحمد: مبطل، والحديث حجة عليهم، فإن النبي ﷺ لم يأمر أبا بكره بالإعادة، ومعنى لا تعدّ: لا تفعل ثانياً مثل ما فعلت، إن جعل نهيًا عن اقتدائه منفرداً وركوعه قبل أن يصل إلى الصف، ولا يدل على فساد الصلاة، ويحتمل أن يكون عائداً إلى المشي في الصلاة، فإن الخطوة والخطوتين وإن لم يفسد الصلاة لكن الأولى التحرز عنها، كذا في "المراة" [١٦٦، ١٦٧].

أن لا يفعل: وما روي عن زيد وابن مسعود أنّهما كانا يفعلان ذلك، فإما أنه لم يبلغهما الخبر الدال على النهي عن ذلك صريحاً أو حملاً على نهي إرشاد أو نحو ذلك. أخبرنا نافع: في الإسناد ثلاثة من التابعين، يروي بعضهم عن بعض، وهو من اللطائف. إبراهيم بن عبد الله: الهاشمي مولاهم المدني التابعي، قال ابن سعد: ثقة، كثير الحديث روى له الجميع، مات بعد المائة، كذا ذكره الزرقاني [٢٤٢/١]. عبد الله بن حنين: التابعي الثقة المتوفى في إمارة يزيد، روى له الجماعة، كذا ذكره الزرقاني [٢٤٢/١]. لبس القسي: قال الباجي: بفتح القاف وتشديد السين، قال: فسرّه ابن وهب بأنها ثياب مضلعة، يريد مخططة بالحرير، وكانت تعمل بالقس، وهو موضع بمصر، يلي الفرما، وفي "النهاية": هي ثياب من كتان مخلوط بالحرير يؤتى بها من مصر نُسبت إلى قرية على ساحل البحر قريباً من تيس، يقال لها: القس، بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، وقيل: أصل القسيّ القزي، منسوب إلى القز، هو ضرب من الإبريسم أبدل الزاي سيناً، كذا في "التنوير" [١٠١/١].

وعن لبس المعصفر، وعن تَحْتَمِ الذَّهَبِ، وعن قراءة القرآن في الركوع.

قال محمد: وبهذا نأخذ، تُكره القراءة في الركوع والسجود، وهو قول أبي حنيفة رحمته.

باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء

٢٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عامر بن عبد الله بن الزبير، عن عمرو بن سليم الزرقني،

عن أبي قتادة السلمي: أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حاملُ أُمَامَةَ بنتِ زينب

بنت رسول الله ﷺ، ولأبي العاص بن الربيع، فإذا سجد وضعها وإذا قام حملها.

ولسلم: إذا ركع وضعها في نسخة: فإذا

لبس المعصفر: أجازاه قوم من أهل العلم وكرهه آخرون، ولا حجة عندي لمن أباحه مع ما جاء من نهي ﷺ عن ذلك، كذا قال ابن عبد البر. **قراءة القرآن الخ:** قال الخطابي: لما كان الركوع والسجود وهما في غاية الذل والخضوع مخصوصين بالذكر والتسبيح، لُهي عن القراءة فيهما. **في الركوع:** رواه معمر عن ابن شهاب عن إبراهيم بن حنين فزاد: والسجود. **قول أبي حنيفة:** بل قول الكل لا خلاف فيه، ذكره ابن عبد البر.

كان يصلي: أخرج الطبراني في "الكبير" عن عمرو بن سليم الزرقني قال: إن الصلاة التي صلى رسول الله ﷺ وهو حامل أُمَامَةَ صلاة الصبح، كذا في "مرفعة الصعود". **أُمَامَةُ:** هي أُمَامَةُ بنت أبي العاص بن الربيع بن عبد العزى بن عبد شمس بن عبد مناف، وأمها زينب بنت رسول الله ﷺ، ولدت على عهد رسول الله ﷺ وكان يحبها، وكان رعا حملها على عنقه في الصلاة، وتزوجها علي بن أبي طالب بعد فاطمة، فلما قُتل علي تزوجها المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب، فولدت له يحيى وهلكت عنده، وقيل: لم تلد لا لعلي ولا للمغيرة، وليس لزينب عقب، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٧٠، ٣٥١/٤، ٣٥٢].

بنت: الإضافة بمعنى اللام، فأظهر في المعطوف وهو قوله "ولأبي العاص" ما هو مقدر في المعطوف عليه.

زينب: كانت أكبر بنات رسول الله ﷺ أسلمت وهاجرت حين أبى زوجها أن يسلم، وتوفيت في حياة رسول الله ﷺ سنة ثمان من الهجرة، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٣٩٤، ٤٠٩/٤، ٤١٠].

ولأبي العاص: اختلف في اسمه فقيل: لقيط، وقيل: مهشم، وقيل: هشيم، وقيل: مهشم، والأكثر على الأول، أسلم ورد رسول الله ﷺ زينب إليه، مات ١٢هـ، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٠٩١، ٢٦٤/٤].

فإذا سجد وضعها الخ: اختلف العلماء في تأويل هذا الحديث، فروى ابن القاسم عن مالك أنه كان في النافلة، واستبعده المازري والقرطبي وعياض لما في مسلم [رقم: ١٢١٢] رأيت رسول الله ﷺ يؤم الناس وأُمَامَةَ على عاتقه، ولأبي داود [رقم: ٩١٨]: بينما نحن ننتظر رسول الله ﷺ للصلاة في الظهر أو العصر، وقد دعاه بلال إلى الصلاة =

باب المرأة تكون بين الرجل يصلي وبين القبلة وهي نائمة أو قائمة

٢٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن عائشة زوج النبي ﷺ أنها أخبرته، قالت: كنت أنام بين يدي رسول الله ﷺ ورجلاي في القبلة، فإذا سجد غَمَزَنِي، فقبضت رجلي، وإذا قام بسطتهما، والبيوت يومئذ ليس فيها مصابيح.

أسمه سالم بن أبي أمية
أي في مكان سجدته أي في جهتها
أي أبا سلمة
بشد الياء المشي

قال محمد: لا بأس بأن يصلي الرجل والمرأة نائمة أو قائمة أو قاعدة بين يديه

= إذ خرج إلينا وأمامة على عنقه، فقام في مصلاه وقمنا خلفه وهي في مكانها، فكبر فكبرنا، وقال النووي: ادعى بعض المالكية أنه منسوخ، وبعضهم أنه من الخصائص، وبعضهم أنه لضرورة، وكلها دعاوى باطلة مردودة لا دليل عليها، وليس في الحديث ما يخالف قواعد الشرع؛ لأن الأدمي طاهر، وثياب الأطفال وأجسادهم محمولة على الطهارة، والأعمال في الصلاة لا تبطلها إذا قلت أو تفرقت، وإنما فعله رسول الله ﷺ لبيان الجواز، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٧٩/١].

أو قائمة: وفي نسخة: أو قاعدة، والمراد بالرجل المصلي، وفي نسخة زيادة "يصلي"، وهو صفة الرجل أو حال منه، وقعت معترضة. **غمزني:** [أي طعن بإصبعه في لأقبض رجلي من قبلته] قال النووي: استدل به من يقول: لمس النساء لا ينقض الوضوء، والجمهور حملوه على أنه غمزها فوق حائل، وهذا هو الظاهر من حال النائم. [تنوير الحوالك: ١٣٩/١] وقال الزرقاني: فيه دلالة على أن لمس المرأة بلا لذة لا ينقض الوضوء؛ لأن شأن المصلي عدم اللذة، لاسيما النبي ﷺ، واحتمال الحائل أو الخصوصية بعيد، فإن الأصل عدم الحائل، والخصائص لا تثبت بالاحتمال، وعلى أن المرأة لا تقطع صلاة من صلى إليها، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة وجماعة من التابعين وغيرهم. [شرح الزرقاني: ٣٤٢/١]

بسطتهما: بالثنية عند أكثر رواة البخاري، ولبعض رواه "رجلي"، ولبعضهم "بسطتهما" بالإفراد فيهما.

والبيوت إناخ: قال النووي: أرادت به الاعتذار، تقول: لو كانت فيها مصابيح لقبضت رجلي عند إرادته السجود ولم أخوجه إلى غمزتي، وقال ابن عبد البر: قولها: "يومئذ" تريد حينئذ؛ إذ المصابيح إنما تتخذ في الليالي دون الأيام، وهذا مشهور في لسان العرب يعبر باليوم عن الحين والوقت كما يعبر به عن النهار، كذا في "التنوير" [١٣٩/١]، والظاهر أنه بيان لعادتهم في تلك الأوقات أنهم لم يكونوا معتادين بالمصابيح في تمام الليل إلا عند الضرورة.

لا بأس: المعنى أن محاذاتها لا تضر إذا لم تكن معه في صلاة مشتركة تحريماً وأداء.

أو إلى جنبه، أو تصلي إذا كانت تصلي في غير صلاته. إنما يكره أن تصلي إلى جنبه أو بين يديه وهما في صلاة واحدة، أو يصليان مع إمام واحد، فإن كانت كذلك فسدت صلاته، وهو قول أبي حنيفة عليه السلام. ^{المراة والرجل هي مقتدية به} ^{مخاذها}

باب صلاة الخوف

٢٨٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان إذا سُئِلَ عن صلاة الخوف، قال:

يتقدّم الإمام وطائفة من الناس فيصلّي بهم سجدةً، وتكون طائفة منهم بينه وبين العدو ^{حيث لا يبلغهم سهام العدو} ولم يصلوا، فإذا صلى الذين معه سجدةً استأخروا مكان الذين لم يصلوا ولا يسلمون، ^{فيكونون في وجه العدو} ويتقدّم الذين لم يصلوا فيصلّون معه سجدة، ثم ينصرف الإمام وقد صلى ^{بل يستمرون في الصلاة} سجدتين، ^{بعد التشهد والسلام}

في غير صلاته: بأن لم يكونا مشتركين تخريباً وأداءً. فسدت صلاته: لقول ابن مسعود: "أخبروهنّ من حيث أخبرهنّ الله"، أخرجه الطبراني وعبد الرزاق، أفاد ذلك افتراض قيام الرجل أمام المرأة، فإذا قام إلى جنبها أو خلفها وهما مشتركان في الصلاة فسدت صلاته؛ لأنه ترك ما فرض عليه؛ إذ هو المأمور بالتأخير، كذا قالوا، وفي المقام أبحاث وشروط مذكورة في كتب الفقه. قول أبي حنيفة: وفيه خلاف الشافعي وغيره، وهو الاستحسان.

باب صلاة الخوف: [قيل: إنها شرعت في غزوة ذات الرقاع، وهي سنة خمس من الهجرة، وقيل: في غزوة بني النضير، كذا في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي (٢/٢٤٩)] أي صفتها من حيث إنه يحتمل في الصلاة ما لا يحتمل في غيره، ومنعها ابن الماجشون في الحضر تعلقاً بمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَأْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ (النساء: ١٠١)، وأجازها الباقر، وقال أبو يوسف في إحدى الروايتين عنه وصاحبه الحسن بن زياد المؤلوي وإبراهيم بن عليّة والمزني: لا تصلي بعد النبي ﷺ لمفهوم قوله تعالى: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ﴾ (النساء: ١٠٢)، واحتج عليهم بإجماع الصحابة على فعلها بعده، وبقوله ﷺ: صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُوِي أَصْلِي، فمنطوقه مقدم على ذلك المفهوم، وقال ابن العربي وغيره: شرط كونه فيهم إنما ورد لبيان الحكم لا لوجوده، أي بين لهم بفعلك؛ لأنه أوضح من القول، ثم الأصل أن كل عذر طرأ على العبادة فهو على التساوي كالقصر، والكيفية وردت لبيان الحذر من العدو، وذلك لا يقتضي التخصيص بقوم دون قوم، كذا في "شرح الزرقاني" [١/١٥٠]. صلى سجدتين: هذا في الصباح مطلقاً، وكذا في الرباعية في السفر، وأما في المغرب فيصلّي مع الأولى ركعتين ومع الثانية ركعة.

ثم يقوم كل واحد من الطائفتين فيصلون لأنفسهم سجدة سجدة بعد انصراف الإمام، فيكون كل واحد من الطائفتين قد صلوا سجدين، فإن كان خوفاً هو أشد من ذلك صلوا رجالاً قياماً على أقدامهم أو ركباً مستقبلي القبلة وغير مستقبليها. قال نافع: ولا أرى عبد الله بن عمر إلا حدثه عن رسول الله ﷺ على دواهم ^{تفسير لقوله: رجالاً} ^{على دواهم} ^{من كثرة العدو} ^{في نسخة: يحدثه} قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته، وكان مالك بن أنس لا يأخذ به. ^{لقوة إسناده}

فصلون لأنفسهم إلخ: قال الحافظ: لم تختلف الطرق عن ابن عمر في هذا، وظاهره أنهم أمّوا في حالة واحدة، ويحتمل أنهم أمّوا على التعاقب، وهو الأرجح من حيث المعنى، وإلا لزم ضياع الحراسة المطلوبة وإفراد الإمام وحده، ويرجح ما رواه أبو داود [رقم: ١٢٤٤] من حديث ابن مسعود: "ثم سلم فقام هؤلاء - أي الطائفة الثانية - فقفوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا، ثم ذهبوا، ورجع أولئك إلى مقامهم، فصلوا لأنفسهم ركعة ثم سلموا"، وظاهره أن الثانية والت بين ركعتيها ثم أمّت الطائفة الأولى بعدها. واختار هذه الصفة أشهب والأوزاعي، وأخذ بما في حديث ابن عمر الحنفية، ورجحها ابن عبد البر لقوة إسنادها وموافقة الأصول في أن المأموم لا يتم صلاته قبل صلاة إمامه، كذا في "شرح الرزقاني" [٥١٣/١]. **مستقبلي القبلة:** عند القدرة استقبلها، وبه قال الجمهور، لكن قال المالكية: لا يصنعون ذلك حتى يخشوا فوات الوقت.

وغير مستقبليها: عند عدم القدرة على استقبالها. **ولا أرى إلخ:** قال ابن عبد البر: هكذا روى مالك هذا الحديث عن نافع على الشك في رفعه، ورواه عن نافع جماعة ولم يشكوا في رفعه، منهم ابن أبي ذئب وموسى بن عقبة وأيوب بن موسى، وكذا رواه الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعاً، ورواه خالد بن معدان عن ابن عمر مرفوعاً. [تنوير الحوالك: ١٩٣/١] **حدثه:** أي فهو موقوف في حكم مرفوع.

قول أبي حنيفة: اتفقوا على أن جميع الصفات المروية عن النبي ﷺ في صلاة الخوف معتد بها، وإنما الخلاف بينهم في الترجيح، كذا في "مرقاة المفاتيح" [٤٦٥/٣]. **لا يأخذ به:** بل كان يأخذ بما أخرجه هو والترمذي [رقم: ٥٦٥] وابن ماجه [رقم: ١٢٥٩] وغيرهم عن سهل بن أبي حثمة: أن صلاة الخوف أن يقوم الإمام ومعه طائفة من أصحابه وطائفة مواجهة العدو فيركع الإمام ركعة، ويسجد بالذين معه ثم يقوم فإذا استوى قائماً ثبت، وأقوا لأنفسهم ركعة بآقية، ثم يسلمون وينصرفون فيكونون وجه العدو والإمام قائم، ثم يقبل الذين لم يصلوا فيكبرون وراء الإمام فيركع بهم الركعة الباقية، ثم يسلم فيقومون فيركعون لأنفسهم الركعة الباقية ثم يسلمون، وبه قال الشافعي وأحمد وداود مع تجويزهم الصفة التي في حديث ابن عمر، ذكره الزرقاني [٥١٢/١]، وكان مالك يقول أولاً =

باب وضع اليمين على اليسار في الصلاة

٢٩٠ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو حازم، عن سهل بن سعد الساعدي، قال: كان

الناس يُؤمّرون أن يضع أحدهم يده اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة، قال
أبو حازم: ولا أعلم إلا أنه ينمي ذلك.
أي سهلاً

= بما رواه يزيد بن رومان عن صالح بن خوات عمن صلى مع النبي ﷺ في غزوة ذات الرقاع صلاة الخوف، وهو نحو الحديث السابق إلا أن فيه أن النبي ﷺ ثبت جالساً حتى أتمت الطائفة الثانية، ثم سلم بهم، ثم رجع مالك إلى الحديث السابق، ذكره ابن عبد البر، وقد رويت في كيفية صلاة الخوف أخبار مرفوعة وأثار موقوفة على صفات مختلفة حتى ذكر بعضهم أنه ورد ستة عشر نوعاً، وأخذ بكل جماعة من العلماء، وذكر ابن تيمية في "منهاج السنة" وغيره أن الاختلاف الوارد فيه ليس اختلاف تضاد، بل اختلاف سعة وتغيير.

في الصلاة: أي في كل قيام فيه ذكر مسنون، وقال محمد: في حال القراءة فقط. **أبو حازم:** هو سلمة بن دينار الأعرج الزاهد، كان ثقة كثير الحديث، وكان يقص في مسجد المدينة، مات بعد سنة ١٤٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٧]. **سهل بن سعد:** آخر من مات من الصحابة بالمدينة، مات ٨٨هـ، وقيل: ٩١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٨]. **الساعدي:** بكسر العين، نسبة إلى ساعدة بن كعب بن الخزرج قبيلة من الأنصار، ذكره السيوطي في "لب الباب في تحرير الأنساب". **يؤمرون إلخ:** [أي من جهة النبي ﷺ أو من جهة الخلفاء] قال الحافظ: هذا حكمه الرفع؛ لأنه محمول على أن الأمر لهم النبي ﷺ.

على ذراعه: أهم موضعه من الذراع، وفي حديث وائل عند أبي داود [رقم: ٧٢٧] والنسائي [رقم: ٨٨٩]: "ثم وضع ﷺ يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرُسْغ من الساعد"، وصححه ابن خزيمة وغيره، وأصله في مسلم. والرُسْغ بضم الراء وسكون السين ثم غين معجمة: وهو المفصل بين الساعد والكف.

ينمي ذلك: يفتح أوله وسكون النون وكسر الميم أي يرفعه إلى النبي ﷺ، وحكي في "المطالع" أن القعني رواه بضم أوله من أنمي وهو غلط، وردّ بأن الزجاج وابن دريد وغيرهما حكوا: نمت الحديث وأنميته، ومن اصطلاح أهل الحديث: إذا قال الراوي: ينمي، فمراده يرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ وإن لم يقيده، واعترض الداني في "أطراف الموطأ" فقال: هذا معلول؛ لأنه ظن من أبي حازم، وردّ بأن أبا حازم لو لم يقل: لا أعلم إلخ لكان في حكم المرفوع؛ لأن قول الصحابي كنا تؤمر بكذا يصرف إليه به، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٤٧/١]

قال محمد: ينبغي للمصلي إذا قام في صلاته أن يضع باطن كفه اليمنى على رأسه

اليسرى تحت السرة، ويرمي ببصره إلى موضع سجوده، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الصلاة على النبي ﷺ

٢٩١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عمرو بن سليم الزرقاني، أخبرني أبو حميد الساعدي.....

أن يضع إله: به قال الشافعي وأحمد والجمهور، ولم يأت عن النبي ﷺ فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين وهو الذي ذكره مالك في "الموطأ"، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروى ابن القاسم عن مالك الإرسال وصار إليه أكثر أصحابه، كذا ذكره ابن عبد البر، وذكر غيره أنه لم يرو الإرسال عن رسول الله ﷺ لا من طريق صحيح، ولا من طريق ضعيف، نعم، ورد في بعض الروايات: أنه كان يكثر ثم يرسل، وهو محمول على أنه كان يرسل إرسالاً خفيفاً ثم يضع كما هو مذهب بعض العلماء، وعليه يحمل ما أخرجه ابن أبي شيبة أن ابن الزبير كان إذا صلى أرسل يديه.

على رأسه اليسرى: قد اختلفت الأخبار في كيفية الوضع، ففي بعضها ورد الوضع، وفي بعضها ورد الأخذ، وفي بعضها الوضع على كف اليسرى ورأسه وساعده، واختلف فيه مشايخنا، فقيل: الوضع على كف اليسرى، وقيل: على ذراعه الأيسر، والأصح الوضع على المفصل، ذكره العيني [البنية: ١٨١/٢]، وذكر أيضاً أن عند أبي يوسف يضع اليمنى على راس اليسرى، وعند محمد يكون الرسغ وسط الكف، واستحسن كثير من مشايخنا الجمع، بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويعلق بالخنصر والإبهام على الرسغ، وقيل: هذا خارج من المذهب والأحاديث، والحق أن الأمر فيه واسع محمول على اختلاف الأحوال.

تحت السرة: لما أخرج أبو داود [رقم: ٧٥٦] عن علي أنه قال: السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة، وأخرج أيضاً هذه الكيفية من فعل علي وأبي هريرة، وثبت عند ابن خزيمة وغيره من حديث وائل "الوضع على الصدر"، وبه قال الشافعي وغيره.

أبيه: أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم. اسمه المنذر بن سعد بن المنذر، أو ابن مالك، وقيل: اسمه عبد الرحمن، وقيل: عمرو، شهد أحداً وما بعدها، وعاش إلى أول سنة ٦٠هـ، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٦٤/١]

قال: **قالوا: يا رسول الله! كيف نصلي عليك؟** قال: قولوا: اللهم صل على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما صليت على إبراهيم، وبارك على محمد وعلى أزواجه وذريته، كما باركت على إبراهيم، إنك حميد مجيد.

قالوا: قال ابن حجر: وقت من تعيين من باشر السؤال على جماعة أبي بن كعب في الطراني، وبشير بن سعد عند مالك ومسلم، وزيد بن خارجه عند النسائي، وطلحة بن عبيد الله عند الطراني، وأبي هريرة عند الشافعي، وعبد الرحمن بن بشير عند إسماعيل القاضي في "كتاب فضل الصلاة"، وكعب بن عجرة عند ابن مردويه، فإن ثبت تعدد السائل فواضح، وإن ثبت أنه واحد فالتعبير بصيغة الجمع إشارة إلى أن السؤال لا يختص به، بل يريد نفسه ومن وافقه على ذلك. [شرح الزرقاني: ٤٦٤/١]

كيف نصلي: أي كيف الذي يليق أن نصلي به عليك كما علمتنا السلام؛ لأننا لا نعلم اللفظ اللائق بك. [شرح الزرقاني: ٤٦٤/١] **على إبراهيم:** ليحيى: على آل إبراهيم، قال ابن عبد البر: "آل إبراهيم" يدخل فيه "إبراهيم"، و"آل محمد" يدخل فيه "محمد ﷺ"، ومن ههنا جاءت الآثار في هذا الباب مرة بـ"إبراهيم"، ومرة بـ"آل إبراهيم". [شرح الزرقاني: ٤٦٥/١] **وبارك:** قال العلماء: معنى البركة ههنا الزيادة من الخير والكرامة، وقيل: بمعنى التطهير والتركية، وقيل تكثير الثواب، قال السخاوي: لم يصرح أحد بوجوب قوله: "وبارك على محمد" فيما عثرنا عليه غير أن ابن حزم ذكر ما يفهم منه وجوها في الجملة، فقال: على المرء أن يبارك عليه ولو مرة في العمر، وظاهر كلام صاحب "المعني" من الخنابلة وجوها في الصلاة، قال المجد الشيرازي: والظاهر أن أحداً من الفقهاء لا يوافق على ذلك، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٦٥/١].

كما باركت إله: قيل: ما وجه تشبيه الصلاة عليه بالصلاة على إبراهيم وآل إبراهيم، والقاعدة أن المشبه به أفضل، وأجيب عنه بأجوبة: أحدها ما قاله النووي، وحكاه بعض أصحابهم عن الشافعي أن معناه صل على محمد، وتم الكلام، ثم استأنف "وعلى آل محمد" أي وصل على آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وعلى إبراهيم، فالمستول له مثل إبراهيم وآله هم آل محمد لا نفسه. الثاني: أن معناه اجعل لمحمد وآله صلاة منك كما جعلتها على إبراهيم وآله، فالمستول المشاركة في أصل الصلاة لا قدرها. الثالث: أنه على ظاهره، والمراد اجعل لمحمد وآله صلاة بمقدار الصلاة التي لإبراهيم وآله، والمسؤول مقابلة الجملة بالجملة، ويدخل في آل إبراهيم خلائق لا يحصون من الأنبياء وغيرهم، كذا في "التنوير" [١٨٠/١]. **إبراهيم:** ليحيى: على آل إبراهيم.

حميد مجيد: [حميد فاعل من الحمد، بمعنى الحمود. مجيد بمعنى ماجد من المجد وهو الشرف] قال الجليمي: سبب التشبيه أن الملائكة قالت في بيت إبراهيم: ﴿رَحِمْتَ اللَّهَ وَبَرَّكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ إِنَّهُ حَمِيدٌ مَجِيدٌ﴾ (هود: ٧٣) وقد علم أن محمداً وآل محمد من أهل بيت إبراهيم، فكانت قال: أحب دعاء الملائكة الذين قالوا ذلك في محمد وآل محمد كما أجبته عند ما قالوها في الموجودين، ولذا ختم بما ختم به هذه الآية، وهو قوله: إنك حميد مجيد. [شرح الزرقاني: ٤٦٦/١]

٢٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم مولى عمر بن الخطاب أن محمد بن عبد الله بن زيد الأنصاري أخبره وهو عبد الله بن زيد الذي أرى النداء في النوم على عهد رسول الله ﷺ: أن أبا مسعود أخبره، فقال: أتانا رسول الله ﷺ، فجلس معنا في مجلس ابن عبادة، فقال بشير بن سعد أبو النعمان: أمرنا الله أن نصلي عليك يا رسول الله، فكيف نصلي عليك؟ قال: فصمت رسول الله ﷺ حتى أي سكت زماناً طويلاً

تَمَنَّيْنَا أَنَّا لَمْ نَسْأَلْهُ.
أي وددنا

نعيم بن عبد الله: بضم النون، ثقة من أوساط التابعين، كذا في "التقريب" وغيره. الجمر: بضم الميم الأولى وكسر الثانية بينهما جيم ساكنة، صفة له ولأبيه. محمد: هو محمد بن عبد الله بن زيد بن عبد ربه الأنصاري المدني، وثقة ابن حبان، كذا في "الإسعاف" [ص: ٣٦]. عبد الله بن زيد: صحابي مشهور، مات ٣٢هـ، وقيل: استشهد بأحد، كذا في "تقريب التهذيب" [رقم: ٣٣٣٢، ٢/٢١١]. أرى النداء: [صيغة الجهول من الإراءة] وكانت رؤيته في السنة الأولى بعد بناء المسجد، قال الترمذي عن البخاري: لا نعرف له إلا حديث الأذان، قلت: وقال ابن عدي: لا نعرف له شيئاً يصح عن النبي ﷺ إلا حديث الأذان، وهذا مقيد للكلام البخاري، وهو المعتمد، فقد وجدت له أحاديث جمعتها في جزء، واغتر الأصهباني بالأول، وحزم به جماعة فوهوا، هذا ما في "تهذيب التهذيب" للحافظ ابن حجر. [رقم: ٣٨٦٧، ٣/١٣٩، ١٤٠]

أبا مسعود: هو عقبة بن عمرو بن ثعلبة الأنصاري، البصري، مات سنة ٤٠هـ أو بعدها، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٦٧/١] أتانا إلخ: قال الباجي: فيه أن الإمام يخص رؤساء الناس بزيارتهم في مجالسهم تأنيساً لهم. [شرح الزرقاني: ٤٦٧/١] ابن عبادة: [في نسخة: سعد بن عبادة] هو سعد بن عبادة بن ذؤيب بن حارثة الأنصاري الخزرجي، مات بأرض الشام ١٥هـ، وقيل غير ذلك، كذا في "التقريب" [رقم: ٢٢٤٣، ٢/١٧].

بشير بن سعد: هو بشير - بفتح الموحدة - ابن سعد - بسكون العين - ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل بديري والد النعمان بن بشير، استشهد بعين التمر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٦٧/١]

أمرنا الله: أي بقوله: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب: ٥٦) نصلي عليك: زاد الدار قطني [رقم: ٢، ١/٣٥٤]: إذا نحن صلينا عليك في صلاتنا. فصمت: يحتمل أن يكون سكوته حياءً وتواضعاً، ويحتمل أن ينتظر ما يأمره الله به من الكلام الذي ذكره. لم نسأله: أي كرهنا سؤاله مخافة أن يكون كرهه وشق عليه.

قال: قولوا: اللهم صلّ على محمد وعلى آل محمد، كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم، وبارك على محمد وعلى آل محمد، كما باركت على إبراهيم في العالمين، إنك حميد مجيد. والسلام كما قد علمتم.

قال محمد: كل هذا حسن.

باب الاستسقاء

طلب العيث والمطر

٢٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أنه سمع عباد بن تميم المازني يقول: سمعت عبد الله بن زيد

قولوا: الأمر للوجوب اتفاقاً، فقيل: في العمر مرة واحدة، وقيل: في كل تشهد يعقبه سلام، وقيل: كلما ذكر. صل على محمد: أي عظمه في الدنيا بإعلانه ذكره وإظهار دينه وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بإجزال مثوبته وتشفيعه في أمته، ولما كان البشر عاجزاً عن أن يبلغ قدر الواجب له من ذلك شرع لنا أن نحيل أمر ذلك على الله.

على إبراهيم: وفي بعض النسخ: على آل إبراهيم فقط، وفي بعضها: على إبراهيم وعلى آل إبراهيم.

إنك حميد مجيد: قال الطيبي: هذا تذليل الكلام السابق وتقرير له على سبيل العموم، أي إنك حميد، فاعل ما تستوجب به الحمد من النعم المتكاثرة والآلاء المتعاقبة المتواليّة، مجيد كرم كثير الإحسان إلى جميع عبادك الصالحين، ومن محامدك وإحسانك أن توجه صلواتك وبركاتك على حبيبك نبي الرحمة وآله.

والسلام: أي في التشهد، وهو: السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته.

قد علمتم: بفتح العين وكسر اللام المخففة، ومنهم من رواه بضم العين وتشديد اللام. حسن: يشير إلى أنه ليس للصلاة صيغة مخصوصة لا تعداها إلى غيرها، بل كلّ ما روي في ذلك عن النبي ﷺ فهو حسن كافٍ لامتنال أمر الله واقتداء نبيه، وإن كان في بعضها خصوصية ليست في غيرها.

عباد: هو عباد بن تميم بن غزية المازني، روى عن أبيه، وله صحبة، وعن عمه عبد الله بن زيد المازني، وثقه النسائي وغيره، قاله السيوطي [إسعاف المبطأ: ٥٣/١] عبد الله بن زيد: [هو عبد الله بن زيد بن عاصم بن كعب الأنصاري المازني، صحابي شهر، روى صفة الوضوء وغيره، واستشهد بالحرّة ٦٣هـ، كذا في "تقريب التهذيب" (رقم: ٣٣٣١، ٢/٢١١)] في "ضياء الساري بشرح صحيح البخاري": قال أبو عبد الله - أي البخاري - كان ابن عيينة سفيان يقول: هو - أي راوي الحديث - عبد الله بن زيد بن عبد ربه صاحب الأذان الذي =

المازني يقول: خرج رسول الله ﷺ إلى المصلّى، فاستسقى، وحول رداءه حين استقبل القبلة. **قال محمد:** أما أبو حنيفة رحمته فكان لا يرى في الاستسقاء.....

= أرى الأذان في النوم، ولكنه وهم؛ لأن هذا أي راوي حديث الاستسقاء عبد الله بن زيد بن عاصم المازني، مازن الأنصار، احتراز عن مازن تيم ومازن قيس ومازن صعصعة ومازن شيبان وغيرهم، والتقدير: وذلك عبد الله ابن زيد بن عبد ربه، وقد اتفقا في الاسم واسم الأب والنسبة إلى الأنصار، ثم إلى الخزرج والصحية، وافترقا في الجدّ والبطن الذي من الخزرج.

المازني: بكسر الزاء نسبة إلى مازن قبيلة. **فاستسقى:** لم أقف في شيء من طرق هذا الحديث على سبب ذلك ولا على صفته ولا على وقت ذهابه، وقد وقع ذلك في حديث عائشة عند أبي داود [رقم: ١١٧٣] وابن حبان [رقم: ٩٩١، ٢٧١/٣]، قال: شكى الناس إلى رسول الله ﷺ فحط المطر، فأمر بمنبر وضع له في المصلّى، ووعد الناس يوماً يخرجون فيه، فخرج رسول الله ﷺ، حين بدا حاجب الشمس، فقعد على المنبر، وفي حديث ابن عباس عند أحمد [رقم: ٣٣٣١، ٣٥٥/١] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٥٥٨، والنسائي رقم: ١٥٠٦، وأبو داود رقم: ١١٦٥، وابن ماجه رقم: ١٢٦٦] خرج مبتدلاً متواضعاً متضرعاً حتى أتى المصلّى فرقي المنبر، وفي حديث أبي الدرداء عند البزار والطبراني: فحط المطر فسالنا نبي الله ﷺ أن يستسقى لنا، فغدا نبي الله ... الحديث، وأفاد ابن حبان أن خروجه ﷺ إلى المصلّى للاستسقاء كان في شهر رمضان سنة ست، كذا في "الفتح" [٦٤٤/٢].

وحول: بتشديد الواو أي قلب بأن جعل أسفله أعلاه. **وحول رداءه:** [ذكر الواقدي، أن طول رداءه ﷺ كان ستة أذرع في ثلاثة أذرع كما في "التنوير" (١٩٧/١)] وقع بيان المراد بذلك عن المسعودي، ولفظه: وقلب رداءه وجعل اليمين على الشمال، زاد ابن ماجه: "والشمال على اليمين، وله شاهد أخرجه أبو داود [رقم: ١١٦٣، ١١٦٤] عن عباد بلفظ: "فجعل عطاؤه الأيمن على عاتقه الأيسر والأيسر على الأيمن"، وله من طريق آخر: استسقى وعليه خميصه سوداء، فأراد أن يأخذ بأسفلها فيجعلها على أعلاها فقلّت عليه، فقلبها على عاتقه، وأخرج الدار قطني والحاكم، ورحاله ثقات من طريق جعفر بن محمد بن علي، عن أبيه، عن علي بلفظ: "حول رداءه ليتحول القحط"، كذا في "الفتح" [٦٤٢/٢].

حين استقبل القبلة: عرف بذلك أن التحويل إنما وقع في أثناء الخطبة عند إرادة الدعاء. **فكان لا يرى إلخ:** [أي على سبيل الاستئذان لأنه لا بدعة عنده كما نسب بعض المتعصبين إليه، فإن عدم السنية لا يستلزم البدعية، كذا حققه العيني في "البنية". (١٥٠/٣)] ذكر النووي أنه لم يقل سوى أي حنيقة هذا القول، وتعقبه العيني بأنه أخرج ابن أبي شيبة بسند صحيح عن إبراهيم النخعي أنه خرج مع المغيرة ليستسقى فضلى المغيرة فرجع إبراهيم حيث رآه يصلي، وروي عن عطاء الأسلمي عن أبيه قال: خرجنا مع عمر بن الخطاب ليستسقى فما زاد على الاستغفار. [البنية: ١٥٠/٣]

صلاة، وأما في قولنا فإن الإمام يصلي بالناس ركعتين، ثم يدعو ويحول رداءه، فيجعل الأيمن على الأيسر، والأيسر على الأيمن، ولا يفعل ذلك أحد إلا الإمام.

صلاة: [أي مشروعة بجماعة وإن صلوا فرادى جاز، وبه قال أبو يوسف في رواية] وإنما الاستسقاء عنده مجرد دعاء واستغفار من دون صلاة وخطبة؛ لقوله تعالى: ﴿فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا يُرْسِلَ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا﴾ (نوح: ١٠، ١١) على نزول الغيث بمجرد الاستغفار، وقد روي عن النبي ﷺ أيضاً الدعاء المجرد قولاً وفعلًا، ففي حديث أنس عند البخاري [رقم: ١٠١٣] ومسلم [رقم: ٢٠٧٨] وغيرهما: دخل المسجد رجل يوم الجمعة ورسول الله ﷺ قائم يخطب، فاستقبله، وقال: يا رسول الله! هلكت المواشي والأموال، فادع الله يغثنا، فرفع رسول الله ﷺ يديه، ثم قال: اللهم أغثنا الحديث، وفي حديث أبي اللحم: أنه رأى رسول الله ﷺ يستسقي عند أحجار الزيت، أخرجه أبو داود [رقم: ١١٦٨] والترمذي [رقم: ٥٥٧] وروى أبو عوانة في "صحيحه" عن عامر بن خارجة: أن قوماً شكوا إلى رسول الله ﷺ المطر، فقال: اجتئوا على الركب، ثم قولوا: يا رب يا رب.

وأما في قولنا: وبه قال الشافعي وأحمد ومالك والجمهور؛ لما روي أن النبي ﷺ خرج ليستسقي، فصلى بالناس ركعتين، ثبت ذلك من حديث ابن عباس ما أخرجه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان والحاكم، وصححه الترمذي، ومن حديث عباد عن عمه عبد الله بن زيد أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وغيرهم، ومن حديث عائشة أخرجه أبو داود وأبو عوانة وابن حبان والحاكم، ومن حديث أبي هريرة أخرجه أحمد وابن ماجه وأبو عوانة والبيهقي والطحاوي، وبه ظهر ضعف قول صاحب "الهداية" في تعليل مذهب أبي حنيفة: إن رسول الله ﷺ استسقى ولم يرو عنه الصلاة، فإن أراد أنه لم يرو بالكيفية فهذه الأخبار تكذبه، وإن أراد أنه لم يرو في بعض الروايات فغير قاذح، وأما ما ذكرنا أن النبي ﷺ فعله مرة وتركه أخرى فلم يكن سنة، فليس بشيء، فإنه لا ينكر ثبوت كليهما مرة هذا ومرة هذا، لكن يُعلم من تتبع الطرق أنه لما خرج بالناس إلى الصحراء صلى، فتكون الصلاة مسنونة في هذه الحالة بلا ريب، ودعاؤه المجرد كان في غير هذه الصورة.

يصلي بالناس: من دون أذان وإقامة، صرح به في حديث أبي هريرة عند ابن ماجه. [شرح الزرقاني: ٥٣٠/١]
ركعتين: يجهر فيهما بالقراءة، كما ورد عند البخاري من حديث عبد الله بن زيد. **ثم يدعو:** أي ثم يخطب بعد الصلاة ويدعو مستقبل القبلة، هكذا ورد في مسند أحمد عن عبد الله بن يزيد، وهو المرجح عند الشافعية والمالكية، وفي رواية عائشة وابن عباس ورد تقدم الخطبة على الصلاة، واختاره ابن المنذر. **ويحول رداءه:** به قال أبو يوسف والشافعي والجمهور لثبوت ذلك عن صاحب الشرع ﷺ، وعند أبي حنيفة لا تحويل لعدم ثبوت ذلك في أحاديث الدعاء المجرد. **إلا الإمام:** لأنه لم يأمر به النبي ﷺ القوم، وفيه خلاف الشافعي ومالك وأحمد أخذاً بما ورد في مسند أحمد: أن القوم أيضاً حولوا أرديتهم مع رسول الله ﷺ، والظاهر أنه اطلع عليه ولم ينكر عليهم.

باب الرجل يصلي ثم يجلس في موضعه الذي صلى فيه

٢٩٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نعيم بن عبد الله المجرم أنه سمع أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ: إذا صلى أحدكم، ثم جلس في مصلاه لم تزل الملائكة تصلي عليه: اللهم صل عليه، اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، فإن قام من مصلاه، فجلس في المسجد ينتظر الصلاة لم يزل في صلاة حتى يصلي.

أي حكماً باعتبار الثواب

باب صلاة التطوع بعد الفريضة

أراد به السنن المؤكدة

٢٩٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ يصلي قبل الظهر ركعتين، وبعدها ركعتين، وبعد صلاة المغرب ركعتين في بيته، وبعد صلاة العشاء ركعتين،

ثم جلس: زاد البخاري: ينتظر الصلاة. لم تزل الملائكة: [الحفظة أو السيارة، أو أعم من ذلك، كل محتمل] قال ابن بطال: من كان كثير الذنوب وأراد أن يحطها عنه بغير تعب فليتهم بملازمة مكان مصلاه بعد الصلاة ليستكثر من دعاء الملائكة استغفارهم فهو مرجو إجابته؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْفَعُونَ إِلَّا لِمَنْ ارْتَضَى﴾ (الأنبياء: ٢٨) وقال المهلب في حديث: الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث، تقول: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه، ما لم يحدث: معناه أن الحدث في المسجد خطيئة، يحرم بها الحدث استغفار الملائكة ودعائهم المرجو بركته، كذا في "الحبائث في أخبار الملائك" للسيوطي.

تصلي عليه: أي تدعو له قائلين: اللهم إلخ. اللهم ارحمه: أي يقبل حسناته، زاد ابن ماجه: اللهم تب عليه.

قبل الظهر ركعتين: [قال ابن جرير: الأربع قبل الظهر كانت في كثير من أحواله، والركعتان قليلها] وفي حديث عائشة: كان لا يدع أربعاً قبل الظهر، رواه البخاري [رقم: ١١٨٢] وغيره، قال الداودي: هو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى، ويحتمل أن ابن عمر نسي من الركعتين، قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يحمل على حالين. [فتح الباري: ٧٥/٣] وبعدها ركعتين: [رقم: ٤٢٨] مرفوعاً: من حافظ على أربع قبل الظهر حرمه الله على النار. في بيته: يحتمل أن يكون ظرفاً للكل أو لما يليه.

وكان لا يصلي بعد الجمعة في المسجد حتى ينصرف فيسجد سجدةً.
من المسجد إلى بيته أي يصلي ركعتين

قال محمد: هذا تطوع وهو حسن، وقد بلغنا أن النبي ﷺ كان يصلي قبل الظهر أربعاً إذا زالت الشمس، فسأله أبو أيوب الأنصاري عن ذلك، فقال: إن أبواب السماء تُفتح في هذه الساعة، فأحب أن يصعد لي فيها عمل، فقال: يا رسول الله! يُفصل بينهن بسلام؟ فقال: لا. أخبرنا بذلك بكير بن عامر الجلي عن إبراهيم والشعبي عن أبي أيوب الأنصاري رحمهما الله.

باب الرجل يمس القرآن وهو جنب أو على غير طهارة

في نسخة: وضوء

٢٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قال: إن في الكتاب الذي كتبه رسول الله ﷺ لعمر بن حزم: لا يمس القرآن إلا طاهر.
ابن زيد بن لؤذان

وكان لا يصلي إجماعاً: أخرجه ابن ماجه [رقم: ١١٢٩] عن ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يركع قبل الجمعة أربعاً، لا يفصل في شيء منهن، وزاد الطبراني: وأربعاً بعدها، وسنده واه جداً، وروى الطبراني عن ابن مسعود: كان رسول الله ﷺ يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً، كذا في "نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٢٠٦/٢]. فيسجد سجدةً: ورد في "مصنف عبد الرزاق" عن ابن مسعود: أنه كان يصلي قبل الجمعة أربعاً وبعدها أربعاً. الجلي: يفتح الأول والثاني، نسبة إلى بجيلة بن أميار، قبيلة نزلت بالكوفة، قاله السمعاني [الأنساب ٢٨٤/١] يمس القرآن: المراد به المصحف كما في نسخة. أو إجماعاً: أو للتنوع للإجماع إلى أن حكم الجنب والمحدث في هذه المسألة سواء، وفي معنى الجنب الحائض والنفساء.

إن في الكتاب إجماعاً: [قال الباجي: هذا أصل في كتابة العلم وتحصينه في الكتب] قال ابن عبد البر: لا خلاف عن مالك في إرسال هذا الحديث، وقد روي مسنداً من وجه صالح، وهو كتاب مشهور عند أهل السير معروف عند أهل العلم معرفةً يستغني بها في شهرتها عن الإسناد؛ لأنه أشبه المتواتر في مجيئه لتلقي الناس له بالقبول. [شرح الزرقاني: ١٣/٢] لعمر بن حزم: الأنصاري، شهد الخندق فمات بعدها، وكان عاملاً رسول الله ﷺ على نجران، مات بعد الخمسين، كذا قال الزرقاني [١٣/٢]. إلا طاهر: أي من النجاسة الكبرى والصغرى، وهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ﴾ (الواقعة: ٧٩).

٢٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يسجد الرجل في نسحة: قال أخبرنا ولا يقرأ القرآن إلا وهو طاهر.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله إلا في خصلة واحدة، لا بأس بقراءة القرآن على غير طهر إلا أن يكون جنباً.
أي من غير مسه

لا يسجد الرجل إلخ: قد أخرجه البيهقي أيضاً من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر أنه قال: لا يسجد الرجل إلا وهو طاهر، ويتألفه ما أخرجه ابن أبي شيبه بسنده إلى سعيد بن جبير قال: كان ابن عمر ينزل عن راحلته، فيهريق الماء، فيقرأ السجدة، فيسجد وما يتوضأ، وعلقه البخاري في "باب سجود المشركين مع المسلمين": وكان ابن عمر يسجد على غير وضوء، وجمع الحافظ ابن حجر بأن المراد بالطهارة في قوله الطهارة الكبرى، أو هو محمول على حالة الاختيار، والثاني على الاضطرار، وذكر الحافظ أيضاً أنه لم يوافق ابن عمر على جواز سجود التلاوة بغير وضوء إلا الشعبي، أخرجه ابن أبي شيبه بسند صحيح، وكذا أخرجه عن أبي عبد الرحمن السلمي. [فتح الباري: ٢/٧١٥]

إلا في خصلة واحدة: كأنه حمل قول ابن عمر: "إلا وهو طاهر" على الطهارة المطلقة من الصغرى والكبرى فاستثنى من قوله: "وبهذا كله نأخذ" قراءة القرآن على غير وضوء لثبوت جواز ذلك بالمرفوع والموقوف، فأخرج أصحاب السنن الأربعة [النسائي رقم: ٢٦٥، وأبو داود رقم: ٢٢٩، وابن ماجه رقم: ٥٩٤] وابن حبان [رقم: ٧٩٩، ٣/٧٩] وصححه الحاكم والترمذي عن علي: كان رسول الله ﷺ لا يحجبه أو لا يحجزه عن القرآن شيء ليس الجنب، وأخرج مالك أن عمر كان في قوم يقرؤون القرآن، فذهب عمر لحاجته ثم رجع وهو يقرأ القرآن، فقال له رجل: تقرأ القرآن ولست على وضوء؟ فقال عمر: من أفتاك هذا؟ أمسيمة الكذاب؟ وورد عن علي أيضاً قراءة القرآن على غير وضوء، أخرجه الدارقطني وغيره. أن يكون جنباً: أو من يحذو حذوه في النحاسة الكبرى.

باب الرجل يجزّ ثوبه والمرأة تجزّ ذيلها فيعلق به قدر

وما كُره من ذلك

وفي نسخة: وما يكره

٢٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرني محمد بن عمار بن عامر بن عمرو بن حزم، عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، عن أم ولد لإبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف أنها سألت أم سلمة زوج النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي، وأمشي في المكان القدر، فقالت أم سلمة: قال رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده.

أي الذيل

فيعلق به: من باب علم يقال: علق الشوك بالثوب تثبث به وتعلق بسببه. **قدر:** بفتح القاف والذال المعجمة: ما يتقدر به من النجاسات. **محمد بن عمار:** وثقه ابن معين، ولينه أبو حاتم، كذا قال السيوطي.

أم ولد: نقل صاحب "الأزهار" عن "الغوامض" أن اسمها حميدة، ذكره السيد، وقال ابن حجر: إنها مجهولة، ومع ذلك الحديث حسن، وهو غير صحيح إلا أن يقال: إنه حسن لغیره، كذا في "مرقاة المفاتيح" [١٩١/٢].

أما سألت: قد أخرج هذا الحديث أبو داود وسكت عليه، والدارمي والترمذي وأحمد أيضاً، ذكره القاري، وقد ذكرته في رسالتي "غاية المقال فيما يتعلق بالنعال" مع ما له وما عليه، وقد طُبعت تلك الرسالة في ١٢٨٧هـ، ووقع في النسخ المطبوعة: روى أبو داود بإسناده إلى أم سلمة أنها سألت رسول الله ﷺ فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القدر فقال رسول الله ﷺ: يطهره ما بعده إلخ، وهذا غلط وقع من مهتمّي الطبع، والذي في مسودتي بخطي: روى أبو داود [رقم: ٣٨٣] بإسناده إلى أم سلمة أن امرأة سألتها فقالت: إني امرأة أطيل ذيلي وأمشي في المكان القدر، فقالت: قال رسول الله ﷺ إلخ، فليتنبه لذلك، وليبلغ الشاهد الغالب.

القدر: أي النجس، وهو بكسر الذال أي في مكان ذي قدر. قال النووي: أراد بالقدر نجاسة يابسة.

فقلت إلخ: أفنت أم سلمة في هذه المسألة بمثل ما سمعت من رسول الله ﷺ، وهو ما روي أن امرأة من بني عبد الأشهل قالت: قلت: يا رسول الله! إن لنا طريقاً إلى المسجد متنتة فكيف نفعل إذا مُطَرْنَا؟ قالت: فقال: ليس بعدها طريق أطيب منها! قالت: بلى، قال: فهذه بهذه، أخرجه أبو داود [رقم: ٣٨٣] وسكت عليه، وقد اختلف أقوال العلماء في هذين الحديثين، فقال الطيبي في "حواشي المشكاة": الحديثان متقاربان، ونقل الخطابي عن أحمد ليس معناه أنه إذا أصابه بول، ثم مرّ بعده على الأرض أنها تطهره، ولكنه يمر بالمكان القدر فيقذره، ثم يمر بمكان أطيب فيكون هذا بذلك، وقال مالك فيما روي "أن الأرض يطهر بعضها بعضاً": إنما هو أن يطأ =

قال محمد: لا بأس بذلك ما لم يعلق بالذليل قدر، فيكون أكثر من قدر الدرهم الكبير المثقال، فإذا كان كذلك فلا يصلين فيه حتى يغسله، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب فضل الجهاد

٢٩٩ - أخبرنا **مالك**، حدثنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة، عن رسول الله ﷺ **قال:** **مَثَلُ الْمُجَاهِدِ**
 عبد الله بن ذكوان عبد الرحمن بن هرمز

= الأرض القدرة ثم يطأ الأرض اليابسة النظيفة، فإن بعضها يطهر بعضها، وأما النجاسة مثل البول وغيره يصيب الثوب أو بعض الجسد، فإن ذلك لا يطهره إلا الغسل إجماعاً، وقال القاري في "المراقبة" [١٩٦/٢]. قلت: الحديثان متباعدان لا كما قيل: إجماعاً متقارباً، فإن الأول مطلق قابل أن يتقيد باليابس، وأما الثاني فصریح في الرطب، وما قاله أحمد ومالك من التأويل لا يشفي العليل، ولو حمل على أنه من باب طين الشارع وأنه طاهر أو معفو عنه لعموم البلوى لكان له وجه وجيه، لكن لا يلائمه قوله: أليس بعدها إخ، فالمخلص ما قاله الخطابي من أن في إسناده الحديثين معاً مقالاً؛ لأن أم ولد إبراهيم وامرأة من بني عبد الأشهل مجهولتان لا يُعرف حالهما في الثقة والعدالة، فلا يصح الاستدلال بهما، وقال أيضاً: من الغريب قول ابن حجر، وزعم أن جهالة تلك المرأة تقتضي رد حديثها ليس في محله؛ لأنها صحابية، وجهالة الصحابة لا تضر؛ لأن الصحابة كلهم عدول، فإنه عدول عن الجادة؛ لأنها لو ثبت أنها صحابية لما قيل: إنها مجهولة.

أقول: هذا عجيب جداً، فإن الحديث الثاني عنوانه ينادي على أن تلك المرأة السائلة من رسول الله ﷺ صحابية حيث شافهته وسألته بلا واسطة، لكن لما لم يطلعوا على اسمها ونسبها قالوا: إنها مجهولة، فهذا لا يقدر في كونها صحابية، ولا يلزم من كونها صحابية أن يُعلم اسمها ورسمها، وهذا أمر ظاهر لمن له خبرة بالفن، وقد صرح به القاري نفسه في مواضع بأن جهالة الصحابي لا تضر، فكيف يعتقد ههنا المناقاة بين الجهل وبين الصحابية، فظهر أن ما ذكره من المخلص ليس بمخلص، بل المخلص أن يُحمل حديث أم سلمة على القدر اليابس كما حمله عليه جماعة، والثاني على تنحس النعل والخف ونحو ذلك مما يظهر بذلك في موضع طاهر؛ إذ ليس فيه تصريح بالذليل.

الدرهم الكبير المثقال: أي الذي قدره المثقال، وهذا في الكثيف، وأما في الرقيق فيقدر بقدر عرض الكف.

قول أبي حنيفة: وبه قال الطبري، وأما عند الشافعي وغيره فقليل النجس وكثير سواء في افتراض الغسل.

فضل الجهاد: أي المجاهدة في سبيل الله، وهي المحاربة مع الكفار. **مثل المجاهد:** زاد البخاري [رقم: ٢٧٨٧] عن ابن المسيب عن أبي هريرة: والله أعلم بمن يجاهد في سبيله، أي بحال نيته.

في سبيل الله كَمَثَلِ الصَّائِمِ اللَّيْلِ لَا يَقْتَرُ مِنْ صِيَامٍ وَلَا صَلَاةٍ حَتَّى يَرْجِعَ.

عن غزوه إلى وطنه

٣٠٠ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ

رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: **وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوَدِدْتُ أَنْ أَقَاتَلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أُحْيَى**
 فِي نَسَخَةِ: أَيِ
 مَبْنِيٍّ لِلْمَفْعُولِ فِيهَا
فَأُقْتَلَ، ثُمَّ أُحْيَى فَأُقْتَلَ. فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ يَقُولُ ثَلَاثًا: أَشْهَدُ لِلَّهِ.

فِي سَبِيلِ اللَّهِ: قال الباجي: جميع أعمال البر في سبيل الله إلا أن هذه اللفظة إذا أطلقت في الشرع اقتضت الغزو، والمعنى أن له من الثواب على جهاده مثل ثواب المستسلم للصيام والصلاة لا يفتر منهما، وإنما أحال على ثواب الصائمين والقائم، وإن كنا لا نعرف مقدار ثوابه لما عُرف في الشرع من كثرته وقرر من عظمته. **كَمَثَلِ إِبْرَاهِيمَ:** قال عياض: هذا تفخيم عظيم للجهاد، وفيه: أن الفضائل لا تُدرك بالقياس، وإنما هي إحسان من الله لمن شاءه.

الصَّائِمِ: ومن كان كذلك فأجره مستمر، فكذلك المجاهد لا يضيع ساعة من ساعاته. **القَائِمِ:** أي المصلي، وليجئ: كمثل الصائم القائم الدائم الذي ... ولمسلم [رقم: ٤٨٦٩] كمثل الصائم القائم والقائم بآيات الله، وزاد النسائي [رقم: ٣١٢٩]: الخاشع الراكع الساجد. **لَا يَقْتَرُ:** [يسكون الفاء وضم التاء أي لا يعمل ولا يكسل] قال البوني: يحتمل أنه ضرب ذلك مثلاً، وإن كان أحد لا يستطيع كونه قائماً مصلياً لا يفتر ليلاً ولا نهاراً، ويحتمل أنه أراد التكثير. **نَفْسِي بِيَدِهِ:** أي بملكه وقدرته، قاله عياض.

لَوَدِدْتُ: بكسر الدال الأولى أي غنيت وأحببت. **فَأُقْتَلَ ثُمَّ أُحْيَى إِبْرَاهِيمَ:** في رواية: ثم أقتل في المواضع الثلاثة بدل الفاء، قال الطيبي: "ثم" وإن دلت على تراخي الزمان، لكن الحمل على تراخي الرتبة هو الوجه. استشكل هذا التحي من ﷺ مع علمه بأنه لا يقتل، وأجاب ابن التين باحتمال أنه قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ (المائدة: ٦٧)، وردَّ بأن نزولها كان في أوائل ما قدم المدينة، وهذا الحديث صرح أبو هريرة في "الصحيحين" من رواية ابن المسيب عنه بسماعه من ﷺ، وإنما قدم أبو هريرة في أوائل سنة سبع، والذي يظهر في الجواب أن تمحي الفضل والخير لا يستلزم الوقوع، فقد قال ﷺ: **وَدِدْتُ لَوْ أَنَّ مُوسَى صَبَرَ، وَلَهُ نَفَاقَتَانِ، كَذَا قَالَ الزُّرْقَانِيُّ.** [شرح الزرقاني: ٤٤/٣، ٤٥] **فَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ:** المعنى كان أبو هريرة يقول: أشهد لله ثلاث مرات. **أَشْهَدُ لِلَّهِ:** أي والله لقد قال ذلك.

باب ما يكون من الموت شهادة

٣٠١ - أخبرنا مالك، أخبرنا.....

من الموت شهادة: قد ورد في الأخبار عدد كثير لمن يجد ثواب الشهادة، فمن ذلك المقاتل المجاهد وهو أعلى الشهداء، والمطعون، والمبطون، والغريق، وصاحب ذات الجنب، والحريق، والتي تموت بجمع، والذي يموت بدم، ومن يقصد الشهادة ويعزم عليه، ولا يتفق له ذلك كما هو ثابت في حديثي الباب، وصاحب السيل أخرجه أحمد من حديث راشد بن حيش، والطبراني من حديث سلمان، والغريب أي المسافر بأي مرض مات، أخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس، والبيهقي في "الشعب" من حديث أبي هريرة، والدارقطني من حديث ابن عمر، والصابوني في "المائتين" من حديث جابر، والطبراني من حديث عنترة وصاحب الحمى، أخرجه الديلمي من حديث أنس، والديلم، والشرقي، والذي يقتسه السبع، والحار عن دابته، رواها الطبراني من حديث ابن عباس، والمتري أخرجه الطبراني من حديث ابن مسعود.

والميت على فراشه في سبيل الله، رواه مسلم من حديث أبي هريرة، والمقتول دون ماله، والمقتول دون دينه، والمقتول دون دمه، والمقتول دون أهله، أخرجه أصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٤٢١، والنسائي رقم: ٤٠٩٤، وأبو داود رقم: ٤٧٧٢] من حديث سعيد بن زيد، أو دون مظلمته أخرجه أحمد من حديث ابن عباس، والميت في السجن وقد حُبس ظلماً، رواه ابن مندة من حديث علي، والميت عشقاً وقد عَفَ وكنم، أخرجه الديلمي من حديث ابن عباس، والميت وهو طالب العلم أخرجه البزار من حديث أبي ذر وأبي هريرة، والمرأة في حملها إلى وضعها إلى فصالها، ماتت بين ذلك، أخرجه أبو نعيم من حديث ابن عمر، والصابر القائم ببلد وقع به الطاعون، أخرجه أحمد من حديث جابر.

والمابط في سبيل الله، ومن قُتل بأمره الإمام الجائر المعروف ونهيه عن المنكر، ومن صبر من النساء على الغيرة، أخرجه البزار والطبراني من حديث ابن مسعود، ومن قال كل يوم خمساً وعشرين مرة: "اللهم بارك لي في الموت وفيما بعد الموت"، أخرجه الطبراني من حديث عائشة، ومن صلى الضحى وصام ثلاثة أيام من الشهر ولم يترك الوتر في سفر ولا حضر، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، والمتمسك بالسنة عند فساد الأمة، أخرجه الطبراني من حديث أبي هريرة، والتاجر الأمين الصدوق، أخرجه الحاكم من حديث ابن عمر، ومن دعا في مرضه أربعين مرة: "لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين" ثم مات، أخرجه الحاكم من حديث سعد، وجالب طعم إلى بلد، أخرجه الديلمي من حديث ابن مسعود، والمؤذن المختب، أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر.

ومن سعى على أمراته أو ما ملكت يمينه يُقيم فيهم أمر الله ويضعهم من حلال، ومن اغتسل بالثلج فأصابه برد، ومن صلى على النبي ﷺ مائة مرة، أخرج الأول ابن أبي شيبة في "المصنف" عن الحسن، والثاني الطبراني في "الأوسط" من حديث أنس، ومن قال حين يصبح ويمسي: "اللهم إني أشهدك أنك أنت الله الذي لا إله إلا أنت وحده" =

عبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، عن **عتيك بن الحارث بن عتيك** - وهو جدّ ^{تابعي مدني أنصاري} **عبد الله بن عبد الله بن جابر** - أنه أخبره أن **جابر بن عتيك** أخبره: أن رسول الله ﷺ ^{الأنصاري المدني} جاء يعود عبد الله بن ثابت فوجده قد غلب، فصاح به فلم يُجبه، فاسترجع رسول الله ﷺ، وقال: **غلبنا عليك يا أبا الربيع**، فصاح النسوة وبكّين، فجعل ابن عتيك **يُسكتهن**، فقال رسول الله ﷺ: **دَعْنَهُنَّ، فإذا وجب فلا تبكين** بأكية،

= لا شريك لك وأن محمداً عبدك ورسولك، أبو نعمتك عليّ وأبوء بذنبي فاغفر لي إنه لا يغفر الذنوب غيرك" أخرجه الأصبهاني من حديث حذيفة، ومن قال حين يصبح ثلاث مرات: أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم، ويقرأ ثلاث آيات من سورة الحشر، أخرجه الترمذي [رقم: ٢٩٢٢] من حديث معقل، ومن مات يوم الجمعة، أخرجه حميد بن منجويه من حديث رجل من الصحابة، ومن طلب الشهادة صادقا، أخرجه مسلم [رقم: ٤٩٢٩]، فهذه خمسة وأربعون ورد فيهم أن لهم أجر الشهداء، وقد ساق الأخبار الواردة فيها السيوطي في رسالته "أبواب السعادة في أسباب الشهادة" مع زيادة.

عبد الله بن عبد الله: وثقه ابن معين وأبو حاتم والنسائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣]
عتيك بن الحارث: مقبول، قاله في "التقريب" [رقم: ٤٤٤٧، ٤٣٢/٢]. **جابر بن عتيك**: صحابي جليل، مات ٦١هـ، كذا ذكره الزرقاني [٩٧/٢]. **عبد الله بن ثابت**: هو أوسي، ويقال: ظفري، مات في العهد النبوي، وقال الواقدي وابن الكلبي: هو عبد الله بن عبد الله، له ولأبيه صحبة، قال الكلبي: دفنه ﷺ في قميصه، وعاش الأب إلى خلافة عمر، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٩٧/٢] **قد غلب**: بصيغة المجهول أي غلبه الألم حتى منعه إجابة النبي ﷺ. [شرح الزرقاني: ٩٧/٢] **فصاح**: أي رفع صوته في الكلام معه. **فاسترجع**: أي قال: إنا لله وإنا إليه راجعون. **غلبنا عليك**: بصيغة المجهول، وفيه إيماء إلى قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَالِمُ أَعْمَارِهِ﴾ (يوسف: ٢١) إن المخلوق مأسور في قبضه وقضائه. **يا أبا الربيع**: فيه تذكية الرئيس لمن دونه ولم يستكر عن ذلك من الخلفاء إلا من خرم التقوى. [شرح الزرقاني: ٩٧/٢]

يسكتهن: لأنه سمع النهي عن النبي ﷺ وحمله على عمومهم. [شرح الزرقاني: ٩٧/٢] **إذا وجب**: أي مات، أصله من وجب الحائط إذا سقط، ووجبت الشمس أي غابت. **فلا تبكين**: أي لا ترفع صوتهما، أما دمع العين وحزن القلب فالسنة ثابتة بإباحة ذلك في كل وقت، وعليه جماعة العلماء، بكى ﷺ على ابنه إبراهيم، وعلى ابنته، وقال: هي رحمة جعلها الله في قلوب عباده. ومرّ بمنزلة يبكي عليها فانتهرهن عمر، فقال: **دعهن فإن النفس مصابة، والعين دامة، والعهد قريب**، قاله أبو عمر. [شرح الزرقاني: ٩٧/٢]

قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: إذا مات، قالت ابنته: والله إني كنت لأرجو أن تكون شهيداً، فإنك قد كنت قضيضاً ^{أي ابنة المريض} جَهازَكَ، قال رسول الله ﷺ: "إن الله تعالى قد أوقع أجره على قدر نيته، وما تعدّون الشهادة؟" قالوا: القتل في سبيل الله، قال رسول الله ﷺ: "الشهادة سَبْعُ سِوَى القتل في سبيل الله: المطعون شهيد، والغريق شهيد، وصاحب ذات الجنب شهيد، وصاحب الحريق شهيد،
الذي يحرق بالنار

وما الوجوب: الذي أردت بقولك: إذا مات. **جهازك:** بالفتح والكسر ما يعد الرجل للسفر، والمعنى إنك قد هيأت أسباب السفر وزاد الحرب للغزاة. **أوقع:** أي أوجب ثواب غزوة. **على قدر نيته:** قال ابن عبد البر: فيه أن المتجهز للغزو إذا حيل بينه وبينه يكتب له أجر الغزو على قدر نيته، والآثار بذلك متواترة صحاح. [شرح الزرقاني: ٩٨/٢] **القتل:** بالنصب على تقدير "نعد"، وبرفعه على تقدير "هي". **قال رسول الله:** زاد ابن ماجه: إن شهداء أمي إذن لقليل. [شرح الزرقاني: ٩٨/٢]

سبع: [قال السيوطي: هم أكثر من ذلك، وقد جمعهم في جزء فناهزوا الثلاثين. (تنوير الخواالك: ٢٣٣/١)] اعلم أن الشهيد ثلاثة: شهيد في الدنيا والآخرة، وشهيد في الدنيا فقط، وشهيد في الآخرة فقط، فالأول: من قاتل الكفار لتكون كلمة الله هي العليا. والثاني: من قاتلهم لغرض من أغراض الدنيا. والثالث: هو من ذكر، وسمي الشهيد شهيداً؛ لأن روحه شهدت حضرة دار السلام وروح غيره إنما تشهدا يوم القيامة، وقيل غير ذلك من وجوه، كذا في "رسالة الشهداء" لعلي الأجهوري.

المطعون: [أي الذي يموت بالطاعون] قال أبو الوليد الباجي في "شرح الموطأ": الطاعون مرض يعم الكثير من الناس من جهة من الجهات بخلاف المعتاد من أمراض الناس يكون مرضهم واحداً، وقال عياض: أصل الطاعون القروح الخارجة في الجسد، والوباء عموم الأمراض فسميت طاعوناً لشبهها بالهلاك بذلك، والافكل طاعون وباء، وليس كل وباء طاعوناً، وقال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات": الطاعون مرض معروف، وهو بثر وورم مؤلم جداً يخرج مع هُب ويسود ما حواله أو يخضر أو يحمر حمرة بنفسجية، ويحصل معه خفقان القلب ويخرج في المراق والآباط غالباً، وفي الأيدي والأصابع وسائر الجسد، كذا في "بذل الماعون في فضل الطاعون" للحافظ ابن حجر.

والغريق: [أي الذي يموت غرقاً في الماء] أخرج ابن ماجه عن أبي أمامة: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إن الله وكل ملكاً بقبض الأرواح إلا شهداء البحر، فإنه يتولى قبض أرواحهم، كذا في "الحبائك في أخبار الملائك" للسيوطي. **ذات الجنب:** هو مرض معروف وهو ورم حارّ يعرض في الغشاء المستبطن للأضلاع.

والذي يموت تحت الهدم شهيد، والمرأة تموت بجمع شهيد، والمبطون شهيد".

٣٠٢ - أخبرنا مالك، حدثنا سمي، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: "بينما رجلٌ يمشي وجَدَ غصنَ شوكٍ على الطريق، فأخَّرَه فشكر الله له فغفر له، وقال: الشهداء خمسة: المبطون شهيد، والمطعون شهيد، والغريق، وصاحب الهدم، والشهيد في سبيل الله". وقال: "لو يعلمُ الناسُ ما في النداء والصف الأول

والمرأة تموت بجمع: قال ابن عبد البر: هي التي تموت من الولادة سواء ألفت ولدها أم لا. وقيل: هي التي تموت في النفاس وولدها في بطنها لم تلده، وقيل: هي التي تموت عذراء لم تفتض، قال: والقول الثاني أكثر وأشهر. [تنوير الحوالك: ٢٣٣/١] وقال في "النهاية": تموت بجمع أي وفي بطنها ولد، وقيل: هي التي تموت بكرًا، والجمع بالضم بمعنى المجموع، والمعنى أنها ماتت بشيء مجموع فيها غير منفصل عنها من حمل أو بكاره، وما اقتصر من الضم هو إحدى اللغات، فقد ذكر في "القاموس" أنه مثلث الجيم مع سكون الميم، كذا في "رسالة الشهداء" لعلي الأجهوري.

والمبطون: قال في "النهاية" هو الذي يموت بمرض بطنه كالاستسقاء ونحوه، وفي "كتاب الجنائز" لأبي بكر المروزي عن شيخه شريح أنه صاحب القولنج [تنوير الحوالك: ٢٣٣/١]، وقال غيره: هو صاحب الإسهال، كذا في "رسالة الشهداء" للأجهوري. سمي: زاد يحيى: مولى أبي بكر بن عبد الرحمن. [تنوير الحوالك: ٢٣٣/١]

أبي صالح: هو ذكوان السَّمان الزيات المدني، قال أحمد: كان ثقة أجل الناس، وقال ابن المديني: ثقة، مات بالمدينة ١٠١هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٢، ١٣]. قال: قال ابن عبد البر: هذه ثلاثة أحاديث في واحد يرويهما كذلك جماعة من أصحاب مالك، وكذا هي محفوظة عن أبي هريرة. **بينما:** أصله بين، فأشبهت الفتحه، فقيل: بينا، وزيدت "ما" فقيل: بينما، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة، ويضافان إلى الجملة الاسمية تارة، وإلى الفعلية أخرى، كذا في "مرقاة المفاتيح" [١٠٦/١]. **فشكر الله له:** أثني عليه أو قبل عمله، أو أظهر ما جزاه به عند ملائكته فغفر له أي بسبب قبوله غفر له. **خمس:** هذا العدد وكذا العدد السابق لا مفهوم له.

وصاحب الهدم: الذي يموت تحت الهدم. **لو يعلم الناس:** وضع المضارع موضع الماضي ليفيد استمرار العلم، قاله الطيبي. [شرح الطيبي: ٣٣/٣] **ما في النداء:** أي الأذان كما في رواية [زاد أبو الشيخ من طريق الأعرج: من الخبز والبركة. [شرح الزرقاني: ٣٨١/١] وقال الطيبي: أطلق مفعول يعلم، وهو ما، ولم يبين الفضيلة ما هي ليفيد ضربا من المبالغة. **والصف الأول:** قال الباجي: اختلف فيه هل هو الذي يلي الإمام، أو المبكر السابق إلى المسجد، قال القرطبي: والصحيح أنه الذي يلي الإمام.

ثم لم يجدوا إلا أن يَسْتَهْمُوا عليه لاسْتَهْمُوا، ولو يعلمون ما في التهجير لاسْتَبَقُوا إليه، ولو يعلمون ما في العَتَمَةِ والصبح لَأَتَوْهُمَا ولو حَبْوًا." أي العشاء أي في حضورهما

لم يجدوا: أي حصول كل منهما المزامحة. **يستهموا:** أي يقرعوا، قال الخطابي وغيره: قيل للاقتراع: الاستهام؛ لأنهم كانوا يكتبون أسماءهم على سهام إذا اختلفوا في شيء، فمن خرج اسمه غلب.

لاستهموا: قد روى سيف بن عمر في "كتاب الفتوح" والطبراني عن شقيق قال: افتتحنا القادسية صدر النهار، فتراجعنا وقد أصيب المؤذن فتشاح الناس في الأذان بالقادسية، فاختصموا إلى سعد بن أبي وقاص، فأقرع بينهم، فخرجت القرعة لرجل منهم فأذن. **ما في التهجير:** هو التبكير إلى الصلاة أي صلاة كانت كما قاله المروزي وغيره، وخصه الخليل بالجمعة، وقال النووي: الصواب هو الأول، وقال الباجي: التهجير التبكير إلى الصلاة في الهجرة، وذلك لا يكون إلا في الظهر والجمعة. **لاستبقوا:** قال ابن أبي حمزة: المراد الاستباق معنى لا حساً؛ لأن المسابقة على الأقدام حساً يقتضي السرعة في المشي وهو منهى عنه.

ما في العتمة: قال النووي: قد ثبت النهي عن تسمية العشاء عتمة، والجواب عن هذا الحديث بوجهين: أحدهما: أنه بيان للحواز. والثاني: وهو الأظهر أن استعمال العتمة ههنا لمصلحة ونفي مفسدة؛ لأن العرب يستعمل لفظ العشاء في المغرب، فلو قال: ما في العشاء لحملوها على المغرب وفسد المعنى. [شرح مسلم: ١/١٨٢]

لأتوهم: ولم يلتفتوا إلى عذر مانع. **ولو حبوا:** أي ولو كان الإتيان حبوا - بفتح مهملة وسكون موحدة - مصدر حباً يحبو إذا مشى الرجل على يديه وبطنه، والصبي مشى على إسته، وأشرف بصدرة.

أبواب الجنائز

باب المرأة تغسل زوجها

٣٠٣ - أخبرنا مالك بن أنس، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن أسماء بنت عميس امرأة أبي بكر الصديق عليه السلام غسلت أبا بكر حين توفي، فخرجت فسألت من حضرها من المهاجرين، فقالت: إني صائمة، وإن هذا يومٌ شديد البرد فهل عليّ من غسل؟ قالوا: لا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس أن تغسل المرأة زوجها إذا توفي،

الجنائز: بفتح الجيم جمع جنازة، بالفتح والكسر لغتان، وقيل: بالكسر النعش، وبالفتح للميت.
عبد الله: هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري المدني قاضي المدينة، المتوفى ١٣٥هـ، كما ذكره الزرقاني [٧٢/٢] لا عبد الله بن أبي بكر الصديق كما ظنه القاري.
أسماء بنت عميس: هي أخت ميمونة زوج النبي ﷺ، وأم الفضل زوجة العباس، وأخت أخواقما لأم، وهن تسع، وقيل: عشر، وكانت أسماء من المهاجرات إلى أرض الحبشة مع زوجها جعفر بن أبي طالب، فولدت له محمداً وعبد الله وعوناً، ثم هاجرت إلى المدينة، فلما قُتل جعفر تزوجها أبو بكر الصديق فولدت له محمداً، ولما مات تزوجها علي فولدت له يحيى، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٢٦٤، ٣٤٧/٤، ٣٤٨]، وفيه أيضاً في الكنى: أبو بكر الصديق هو عبد الله بن أبي قحافة عثمان بن عامر القرشي التيمي، وروى حبيب بن الشهيد، عن ميمون بن مهران، عن يزيد بن الأصم أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: من أكبر أنا أو أنت؟ فقال: أنت أكبر مني وأكرم، وأنا أسنّ منك، وهذا الخبر لا يُعرف إلا بهذا الإسناد، وأظنه وهماء؛ لأن جمهور أهل العلم بالأخبار والسير يقولون: إن أبا بكر استوفى بمدة خلافته سنّ رسول الله ﷺ وهو ابن ثلاث وستين سنة.

حين توفي: ليلة الثلاثاء لثمان بقين من الحماذي الآخرة ١٣هـ، وله ثلاث وستون سنة كما رواه الحاكم وغيره عن عائشة رضي الله عنها. **فهل علي:** أي يجب علي الغسل من غسل الميت؟ **لا بأس إلخ:** نقل ابن المنذر وغيره الإجماع على جواز غسل المرأة زوجها، وإنما اختلفوا في العكس: فمنهم من أحازه، وإليه مال الشافعي ومالك وأحمد وآخرون، ومنهم من منعه، وهو قول الثوري والأوزاعي وأبي حنيفة وأصحابه، كذا ذكره العيني. [البناءة: ١٩٠/٣، ١٩١] **أن تغسل المرأة:** أي ولو كانت محرمة أو صائمة، كذا ذكره الشمني.

ولا غسل على من غسل الميت ولا وضوء.....

ولا غسل إلخ: أقول: يحتمل محملين: أحدهما: أن يكون نفيًا للوجوب، والمعنى لا يجب الغسل على من اغتسل، ولا الوضوء، فحيث لا يكون هذا الكلام نفيًا للاستحباب، وثانيهما: أن يكون نفيًا للمشروعية، فيكون نفيًا للاستحباب أيضاً، والأول أولى؛ لورود الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً، فإن لم يثبت الوجوب فلا أقل من الندب، وهو ما أخرجه الترمذي [رقم: ٩٩٣] وابن ماجه [رقم: ١٤٦٣] من حديث عبد العزيز بن المختار وابن حبان من رواية حماد بن سلمة عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً: **من غسله الغسل، ومن حمله الوضوء،** وروى أبو داود [رقم: ٣١٦١] من رواية عمرو بن عمير عن أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: **من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ،** وأخرجه أحمد [رقم: ٩٥٩٩، ٤٣٣/٢] والبيهقي من رواية صالح مولى التوأمة عنه مرفوعاً - وصالح متكلم فيه - وأخرجه البزار من رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان، ومن رواية أبي بكر البرقاني عن عبد الرحمن بن عثمان عن محمد بن عمر، وعن أبي سلمة عنه مرفوعاً.

وقد اختلف العلماء في هذا الباب، فمذهب جمهور العلماء أنه لا شيء في ذلك، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ ومن بعدهم: إن عليه الغسل، وقال بعضهم: عليه الوضوء، وقال مالك: أستحب الغسل ولا أرى ذلك واجباً، وقال أحمد: من غسل ميتاً أرجو أن لا يجب عليه الغسل، وقال إسحاق: لا بد فيه من الوضوء، وروى عن ابن المبارك: لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، كذا حكاه الترمذي، وقال الخطابي في "حواشي سنن أبي داود": لا أعلم أحداً من الفقهاء يوجب غسل من غسل ميتاً ولا الوضوء من حمله، ولعله أمر ندب، وفيه نظر، فقد قال الشافعي: لا غسل عليه إلا أن يثبت حديث أبي هريرة، والخلاف ثابت عند المالكية فروى ابن القاسم وابن وهب عن مالك أنه قال: عليه الغسل، وروى المدنيون وابن عبد الحكم عنه: أنه مستحب لا واجب، وهو مشهور مذهبه، وصار إلى الوجوب بعض الشافعية أيضاً، كذا ذكره الحافظ ابن حجر والزرقاني [٧٣، ٧٢/٢] وغيرهما.

ولما استشكل على القائلين بعدم الوجوب ورود حديث أبي هريرة، وظاهره الوجوب، أجابوا عنه بوجوه: الأول: أن أبا هريرة تفرد بروايته، وفي قبول خبر الواحد فيما يعم به البلوى كلام، وفيه نظر، فإنه مع قطع النظر عما يرد على ما أصوله من عدم قبول خبر الواحد فيما يعم به البلوى لا يثبت تفرد أبي هريرة، ففي الباب عن عائشة رواه أحمد والبيهقي، وفي إسناده مصعب بن شبيرة، وفيه مقال، وضعفه أبو زرعة وأحمد والبخاري، وصححه ابن خزيمة، كذا ذكره ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافعي"، وعن حذيفة ذكره ابن أبي حاتم والدارقطني في "العلل"، وقالوا: إنه لا يثبت.

قال ابن حجر: نفههما الثبوت على طريق الحديثين، وإلا فهو على طريقة الفقهاء قوي؛ لأن رواته ثقات، أخرجه البيهقي من طريق معمر عن أبي إسحاق عن أبيه عن حذيفة، وعن أبي سعيد رواه ابن وهب في "جامعه"، وعن المغيرة رواه أحمد، وعن علي أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي وابن أبي شيبه والبزار وأبو يعلى عنه قال: لما مات =

= أبو طالب أتيت رسول الله ﷺ فقلت: إن عملك الشيخ الضال قد مات فقال: **انطلق فواره ولا تحدثن حديثاً حتى تأتيني**، فانطلقت فواريته، فأمرني فاغتسلت فدعا لي، ووقع عند أبي يعلى في آخره، وكان علي إذا غسل ميتاً اغتسل، وأخرج ابن سعد في "الطبقات" بلفظ: لما أخرجت رسول الله ﷺ موت أبي طالب بكى، وقال: **أذهب فاعسله وكفته**، قال: ففعلت ثم أتيتها، فقال لي: **أذهب فاعتسل**، وروى البيهقي هذا الحديث وضعفه قال ابن حجر: مدار كلام البيهقي على أنه ضعيف ولا يثبت وجه ضعفه. الوجه الثاني: أن جماعة من المحدثين صرحوا بتضعيف طرق أبي هريرة بل صرح بعضهم بأنه لا يثبت في هذا الباب شيء، فنقل الترمذي عن ابن المديني والبخاري أنهما قالوا: لا يصح في الباب شيء، وقال الذهلي: لا أعلم فيه حديثاً ثابتاً، ولو ثبت للزمنا استعماله، وقال ابن المنذر: ليس في الباب حديث يثبت.

وقال ابن أبي حاتم في "العلل": حديث أبي هريرة لا يرفعه الثقات إنما هو موقوف، وقال الرافي: لم يصحح علماء الحديث في هذا الباب شيئاً مرفوعاً، وفيه نظر؛ لأن بعض الطرق وإن كانت ضعيفة لكن ضعفها ليس بحيث لا ينجر بكثرة الطرق مع أن بعض طرقها بإنفرادها حسن أيضاً، قال الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الرافي" بعد نقل كلام الرافي: قلت: قد حسنه الترمذي وصححه ابن حبان، وله طريق آخر، قال عبد الله بن صالح: حدثنا يحيى بن أيوب، عن عقيل، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رفعه: **من غسل ميتاً فليغتسل**، ذكره الدارقطني، وقال: فيه نظر، قلت: رواه موثقون، وقال ابن دقيق العيد في "الإمام": لا يخلو إسناده من طرق هذا الحديث من متكلم فيه، وأحسنها رواية سهيل عن أبيه عن أبي هريرة وهي معلولة، وإن صححها ابن حبان وابن حزم، فقد رواه سفيان بن سهيل، عن أبيه، عن إسحاق بن مولى زائدة عن أبي هريرة. قلت: إسحاق أخرجه له مسلم، فينبغي أن يصحح الحديث، قال: وأما رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة، عن أبي هريرة فإسناده حسن إلا أن الحافظ من أصحاب محمد بن عمرو رواه عنه موقوفاً، وفي الجملة وهو بكثرة طرقه أسوأ أحواله أن يكون حسناً، فإنكار النووي على الترمذي بتحسينه معترض.

وقد قال الذهبي في "مختصر البيهقي": طرق هذا الحديث أقوى من عدة أحاديث احتج بها الفقهاء ولم يُعلوها بالوقف، بل قدّموا رواية الرفع، وذكر الماوردي أن بعض أصحاب الحديث خرج لهذا الحديث مائة وعشرين طريقاً، قلت: ليس ذلك ببعيد. الوجه الثالث: أن الأمر بالغسل لمن غسل ميتاً منسوخ جزم به أبو داود، ونقله عن أحمد، وأيده بعضهم بأن النبي ﷺ لم يأمر النسوة اللواتي غسلن ابنته بالغسل، ولو كان واجباً لأمرهن، وفيه نظر؛ لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، بل إذا وجد ناسخ صريح متأخر وهو مفقود. الوجه الرابع: وهو أولاهما حمل الأمر على الندب، ويؤيده ما رواه الخطيب في ترجمة محمد بن عبد الله المخزومي من طريق عبد الله بن أحمد قال أبي: كتبت حديث عبيد الله عن نافع عن ابن عمر: "كنا نغسل الميت، فمنا من يغتسل، ومنا من لا يغتسل." =

إلا أن يصيبه شيء من ذلك الماء فيغسله.
استثناء منقطع
أي ماء غسل الميت

باب ما يُكْفَنُ به الميت

٣٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أنه قال: الميت يُقَمِّصُ وَيُؤَزَّرُ، وَيُلَفُّ بِالثُوبِ الثَّالِثِ،
أي الرداء

قال: قلت: لا، قال: في ذلك الجانب شاب يقال له: محمد بن عبد الله يحدث عن أبي هشام المخزومي عن وهيب فكتبه عنه، قال الحافظ ابن حجر: هذا إسناد صحيح، وهو أحسن ما جُمع به بين مختلف هذه الأحاديث. وما يؤيد صرف الأمر الوارد في حديث أبي هريرة عن الوجوب ما أخرجه البيهقي من طريق الحاكم - وقال ابن حجر: إسناده حسن - عن ابن عباس مرفوعاً: ليس عليكم في غسل ميتكم غسل إذا غسلتموه، إن ميتكم يموت طاهراً وليس ينحس فحسبكم أن تغسلوا أيديكم، ويؤيده أيضاً ما رواه أبو منصور البغدادي من طريق محمد بن عمرو بن يحيى، عن عبد الرحمن بن حاطب، عن أبي هريرة: "من غسل ميتاً اغتسل، ومن حملة توضع، فبلغ ذلك عائشة، فقالت: أو ينحس موتى المسلمين؟ وما على رجل لو حمل عوداً؟ ذكره السيوطي في رسالته "عين الإصابة في استدراك عائشة على الصحابة". وخلاصة المرام أنه لا سبيل إلى ردّ حديث أبي هريرة مع كثرة طرقه وشواهد ولا إلى دعوى نسخه بمعارضة الأحاديث الأخر، بل الأسلم الجمع بحمل الأمر على الندب والاستحباب. فيغسله: أي ذلك المكان الذي أصابه ذلك الماء المستعمل احتياطاً.

حميد بن عبد الرحمن: الزهري المدني، ثقة من كبار التابعين، مات ١٠٥هـ قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٦/٢] يقمص ويؤزر: [بصيغة المجهول فيهما أي يلبس القميص والإزار] ذهب الشافعية والحنابلة إلى أن الميت يكفن في ثلاث لفائف، ولا يقمص ولا يؤزر أحدًا من حديث عائشة: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب سحولية، ليس فيها قميص ولا عمامة"، أخرجه الأئمة الستة [البخاري رقم: ١٢٦٤، ومسلم رقم: ٢١٧٩، والترمذي رقم: ٩٩٦، وأبو داود رقم: ١٣٥١، والنسائي رقم: ١٨٩٨، وابن ماجه رقم: ١٤٧٠] وغيرهم، وذهب الحنفية والمالكية إلى إدخال القميص في الكفن أحدًا مما روى ابن عدي في "الكامل" عن جابر قال: "كفن النبي ﷺ في ثلاثة أثواب: قميص وإزار ولفافة"، وفي سنده ناصح بن عبد الله الكوفي متكلم فيه، وأخرج أبو داود [رقم: ٣١٥٣] عن ابن عباس قال: "كفن رسول الله ﷺ في ثلاثة أثواب: قميصه الذي مات فيه، وحلة بخرانية"، وفيه يزيد بن أبي زياد مجروح. وقالوا: بأن معنى قول عائشة: إن القميص والعمامة زائدان على الثلاثة، وردّ بأنه خلاف الظاهر، وأولى ما يحتج به لإثبات القميص حديث جابر في قصة موت عبد الله بن أبي، فإن النبي ﷺ أعطى ابنه قميصه ليكفنه فيه بعد ما طلبه، فكفنه فيه، أخرجه البخاري [رقم: ١٢٧٠] وغيره، ويوافقه أثر عبد الله بن عمرو المخرج ههنا.

فإن لم يكن إلاَّ ثوبٌ واحد كُفِّنَ فيه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الإزارُ يجعل لفافة مثل الثوب الآخر أحب إلينا من أن يؤزر،
في نسخة: يجعل
 ولا يعجبنا أن ينقص الميت في كفنه من ثوبين إلا من ضرورة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب المشي بالجنائز والمشي معها

٣٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن أبا هريرة قال: أَسْرِعُوا بِجَنَائِزِكُمْ فَإِنَّمَا هُوَ خَيْرٌ
 تَقَدَّمُونَهُ أَوْ شَرٌّ تُلْقُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، السرعة بها أحب إلينا من الإبطاء وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
أي إلى شره في قبره

كفن فيه: ولا ينتظر بدفنه إلى شيء آخر. [شرح الزرقاني: ٧٦/٢] **أن يؤزر:** يعني أن إزار الميت ليس كإزار الحي ولا يؤزر كما يؤزر الحي على ما يفيد ظاهر أثر ابن عمرو، بل يُجعل الإزار كاللفافة، ويسط ويلف الميت فيهما. **أن ينقص الخ:** يشير إلى أن النقصان من الثلاثة إلى ثوبين لا بأس به؛ لقول أبي بكر الصديق: "اغسلوا ثوبي هذين وكفنوني فيهما"، أخرجه أحمد [رقم: ٢٤١٦٨، ٤٠/٦] ومالك وعبد الرزاق وابن سعد وغيرهم، وأخرج الأئمة الستة [البخاري رقم: ١٢٦٦، ومسلم رقم: ٢٨٩١، والترمذي رقم: ٩٥١، والنسائي رقم: ٢٧١٤، وأبو داود رقم: ٣٢٣٨، وابن ماجه رقم: ٣٠٨٤] في حديث المحرم الذي وقصته راحلته فمات، قال رسول الله ﷺ: **كفنه في ثوبيه ولا تخمروا وجهه**، الحديث، وأما الزيادة على الثلاثة فعند كثير من أصحابنا والشافعية لا يُكره بشرط أن يكون وترًا؛ لأن ابن عمر كفن ابنًا له في خمسة أثواب: قميص وعمامة وثلاث لفائف، رواه البيهقي، لكن الأفضل هو الاختصار على الثلاث، ذكره في "ضياء الساري".

إلا من ضرورة: لأن مصعب بن عمير حين استشهد يوم أحد لم يترك إلا بردة، فكُفِّنَ فيه، أخرجه مسلم [رقم: ٢١٧٧] وأبو داود [رقم: ٢٨٧٦] وغيرهما.

بجنائزكم: أي بتجهيز ميتكم ودفنه، أو بالتعجيل في المشي به. **فإنما هو خير:** أي صاحب خير، أو أريد به المبالغة. **تقدمونه:** وفي بعض النسخ: تقدمونه إليه أي إلى خير فهو خير له. **السرعة بها أحب الخ:** أي السرعة المعتدلة من غير أن يُفْضَى إلى العدو؛ لما أخرجه أبو داود [رقم: ٣١٨٤] والترمذي [رقم: ١٠١١] من حديث ابن مسعود قال: سألنا رسول الله ﷺ عن المشي خلف الجنائز، قال: ما دون الحب، فإن كان خيرا **عجلتموه**، وإن كان شرا فلا يبعد إلا أهل النار، ولأبي داود [رقم: ٣١٨٢] والحاكم من حديث أبي بكرة: "لقد رأيتنا =

٣٠٦ - **أخبرنا مالك**، حدثنا الزهري، قال: كان رسول الله ﷺ يمشي أمام الجنائزة، والخلفاء هَلُمَّ جرّاً وابن عمر.

٣٠٧ - **أخبرنا مالك**، حدثنا محمد بن المنكدر، عن ربيعة بن عبد الله بن هدير . . .

= مع رسول الله ﷺ وإنا لنكاد أن نرمل بها رملاً، ولابن ماجه وقاسم بن أصبغ من حديث أبي موسى: **عليكم بالقصد في المشي بجنائزكم**، ورواه البيهقي ثم أخرج عنه من قوله: "إذا انطلقتم بجنائزتي فأسرعوا بي المشي"، وقال: هذا يدل على أن المراد كراهة شدة الإسراع.

قال كان إلخ: قال الحافظ في "التلخيص الحبير": روى أحمد [رقم: ٤٥٣٩، ٨/٢] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٠٠٨، والنسائي رقم: ١٩٤٤، وأبو داود رقم: ٣١٧٩، وابن ماجه رقم: ١٤٨٢] والدارقطني [رقم: ١، ٧٠/٢] وابن حبان [رقم: ٣٠٤٥، ٣١٧/٧] والبيهقي من حديث ابن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه قال: "رأيت النبي ﷺ وأبا بكر وعمر يمشون أمام الجنائز"، قال أحمد: إنما هو عن الزهري مرسل، وحديث سالم فعل ابن عمر، وحديث ابن عيينة وهم، وقال الترمذي: أهل الحديث يَرَوْنَ المرسل أصح، قاله ابن المبارك، قال: وروى معمر وبونس ومالك عن الزهري: أن النبي ﷺ كان يمشي أمام الجنائز، قال الزهري: وأخبرني سالم أن أباة كان يمشي أمام الجنائز، قال الترمذي: ورواه ابن جريج عن الزهري مثل ابن عيينة، ثم روي عن ابن المبارك أنه قال: أرى ابن جريج أخذه عن ابن عيينة.

وقال النسائي: وصله خطأ والصواب مرسل، وقال أحمد: حدثنا حجاج قرأت على ابن جريج، حدثنا زياد بن سعد أن ابن شهاب أخبره، حدثني سالم أن ابن عمر كان يمشي بين يدي الجنائز، وقد كان رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر يمشون أمامها، قال عبد الله: قال أبي ما معناه: القائل كان رسول الله ﷺ إلخ: هو الزهري، وحديث سالم فعل ابن عمر، واختار البيهقي ترجيح الموصول؛ لأنه من رواية ابن عيينة، وهو ثقة حافظ، وعن ابن المديني قال: قلت لابن عيينة: يا أبا محمد! خالفك الناس في هذا الحديث، فقال: حدثني الزهري مراراً لست أحصيته سمعته من فيه عن سالم عن أبيه، قلت: هذا لا ينفي عنه الوهم؛ لأنه ضبط أنه سمعه عن سالم عن أبيه، والأمر كذلك إلا أن فيه إدراجاً لعل الزهري أدمجه أو حدث به ابن عيينة، وفصله لغيره، وقد أوضحت في "المدرج" بأنم من هذا.

أمام الجنائز: أي قدامها؛ لأنه شافع لها. **هَلُمَّ جرّاً**: أي واحداً بعد واحد في حين خلافة.

وابن عمر: أي عبد الله بن عمر أيضاً كان يمشي أمامها، وكان من أشد الناس اتباعاً للسنن.

ربيعة بن عبد الله: ذكره ابن حبان في ثقات التابعين، مات ٩٣هـ، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٧/٢]

أنه رأى عمر بن الخطاب يقدّم الناس أمام جنازة زينب بنت جحش.

قال محمد: المشي أمامها حسن، والمشي خلفها أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

زينب بنت جحش: الأسدية أم المؤمنين، ماتت سنة عشرين عند ابن إسحاق، وقيل: إحدى وعشرين وكانت أول أمهات المؤمنين موتاً، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٧٧/٢]

أفضل: اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جواز المشي أمام الجنازة وخلفها وشمالها وجنوبها اختلافاً في الأولوية على أربعة مذاهب: الأول: التخيير من دون أفضلية مشي على مشي وهو قول الثوري وإليه ميل البخاري، ذكره الحافظ ابن حجر في "فتح الباري"، وسنده قول أنس: إنما أنتم مشيعون فامشوا بين يديها وخلفها وعن يمينها وشمالها، علّقه البخاري في "صحيحه"، ووصله عبد الوهاب بن عطاء الخفاف في "كتاب الجنائز" له. والثاني: أن أمام الجنازة أفضل في حق الماشي وخلفها أفضل للراكب، وهو مذهب أحمد ذكره الزيلعي. [نصب الراية: ٢٩٥/٢]

واستدل له بحديث المغيرة مرفوعاً: **الراكب يسير خلف الجنازة والماشي يمشي أمامها قريباً عنها أو عن يمينها أو يسارها**، أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ١٠٣١، والنسائي رقم: ١٩٤٢، وأبو داود رقم: ٣١٠٨، وابن ماجه رقم: ١٤٨١] وأحمد [رقم: ١٨١٨٧، ٥٤٧/٤] والحاكم وقال: على شرط البخاري، قال الزيلعي: وفي سنده اضطراب ومته أيضاً. والثالث: مذهب الشافعي ومالك - وهو قول الجمهور قاله ابن حجر - أن المشي أمامها أفضل، والمستند لهم حديث الزهري وغيره. والرابع: مذهب أبي حنيفة والأوزاعي وأصحابهما وهو أن المشي خلفها أفضل، ويؤيده آثار وأخبار، فأخرج سعيد بن منصور والطحاوي وابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن أبري قال: كنت في جنازة وأبو بكر يمشي أمامها وكذا عمر، وعلي يمشي خلفها، فقلت لعلي: أراك تمشي خلف الجنازة؟ فقال: لقد علمنا أن المشي خلفها أفضل، إن فضل المشي خلفها على المشي أمامها كفضل صلاة الجماعة على الفدّ، ولكنهما أحبا أن يسيرا على الناس، وإسناده حسن، وهو موقوف في حكم المرفوع، ذكره ابن حجر في "الفتح". وأخرج ابن أبي شيبة عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن أباه قال له: كن خلف الجنازة، فإن أمامها للملائكة وخلفها لبني آدم، وأخرج أبو داود والترمذي عن ابن مسعود مرفوعاً: **الجنازة متبوعة وليس معها من تقدّمها**، وسنده متكلم فيه، وفي الباب آثار وأخبار أخر مبسطة في "شرح معاني الآثار" [٢٧٩/١ - ٢٨٢] و"نصب الراية" [٢٩٠/٢ - ٢٩٣].

باب الميت لا يُتَّبَعُ بنارٍ بعد موته أو مَجْمَرَةٍ في جنازته

٣٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا سعيد بن أبي سعيد المقبري أن أبا هريرة رضي الله عنه هي أن يُتَّبَعُ بنارٍ بعد موته أو مَجْمَرَةٍ في جنازته.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب القيام للجنائز

٣٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن واقد بن سعد بن معاذ الأنصاري، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن معوذ بن الحكم، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ كان يقوم في الجنائز، ثم جلس بعد.

أن أبا هريرة: قال ابن عبد البر: جاء النهي عن ذلك من حديث ابن عمر مرفوعاً. **هي أن يتبع**: [وكذا أوصى عمران بن حصين وأبو سعيد وأسماء بنت أبي بكر] لما فيه من التفاؤل، ولأنه من فعل النصارى. **بمَجْمَرَةٍ**: بكسر الميم المبخرة والمدخنة، وقيل: الحجر كمنبر يخذف الهاء ما يبخر به من عود وغيره، وهو لغة في الحجرة. **يحيى بن سعيد**: في الإسناد أربعة من التابعين. **واقداً بن سعد**: ثقة روى له مسلم والثلاثة، مات ١٢٠هـ، كذا ذكره الزرقاني [٩٤/٢] وكذا يحيى أيضاً، قال ابن عبد البر: سائر الرواة يقولون عن واقد بن عمرو بن سعد بن معاذ. **نافع بن جبير**: ثقة من رجال الجميع، مات ٩٩هـ، ذكره الزرقاني [٩٤/٢]. **كان يقوم**: وأمر بذلك أيضاً كما صح من حديث عامر وأبي سعيد وأبي هريرة، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٣١١، ومسلم رقم: ٢٢٢٢] عن جابر: "مر بنا جنازة، فقام لها النبي ﷺ وقمنا، فقلنا: إنما جنازة يهودي، فقال: إذا رأيتم الجنائز فقوموا، زاد مسلم: إن الموت فرع، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٣١٢، ومسلم رقم: ٢٢٢٥] عن سهل بن حنيف فقال ﷺ: **أليست نفساً؟ وللحاكم عن أنس وأحمد عن أبي موسى مرفوعاً: إنما قمنا للملائكة، ولأحمد وابن حبان عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً: إنما قمنا إعظاماً للذي يقبض النفوس، وأما ما رواه أحمد [رقم: ١٧٢٢، ٢٠٠/١] عن الحسن بن علي: "إنما قام رسول الله ﷺ تاذياً بريح اليهودي"، فلا يعارض الأخبار الأولى؛ لأن أسانيده لا تقادم تلك في الصحة، ولأن هذا التعليل فيهم الراوي والتعليل السابق لفظه ﷺ. [شرح الزرقاني: ٩٤/٢، ٩٥]**

جلس بعد: أي استمر جلوسه بعد ذلك، فلم يكن يقوم لها إلا إذا أراد أن يشيعها أو يصلي عليها.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا نرى القيام للجنائز، كان هذا شيئاً فترك، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الصلاة على الميت والدعاء

٣١٠ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد المقبري، عن أبيه أنه سأل أبا هريرة كيف يصلي على الجنائز؟ فقال: أنا لعمر الله أخبرك، أتبعها من أهلها، فإذا وضعت كبرت، فحمدت الله وصليت على نبيه، ثم قلت: اللهم عبدك وابن عبدك وابن أمتك، كان يشهد أن لا إله إلا أنت وأن محمداً رسولك وأنت أعلم به، إن كان مُحَسَنًا...
أي بعد الثالثة أي يا الله! هذا عبدك
في دار الدنيا

لا نرى القيام: أي لا نرى بقاء مشروعته. **كان هذا شيئاً:** أي القيام للجنائز كان شيئاً مشروعاً فترك.
قول أبي حنيفة: وبه قال سعيد بن المسيب وعروة ومالك وأهل الحجاز والشافعي وأصحابه، وروي ذلك عن علي والحسن بن علي وعلقمة والأسود والنخعي ونافع بن جبير، وقال أحمد: إن قام لم أعبه، وإن لم يقم فلا بأس به، ومذهب جماعة أنه مشروع ليس بمسوخ، ومن رأى ذلك أبو مسعود وأبو سعيد وسهل بن حنيف وسالم ابن عبد الله، كذا ذكره الحازمي في "كتاب الاعتبار". وذكر ابن حزم وغيره: أن الجمع بأن الأمر بالقيام للندب وتركه لبیان الجواز أولى من دعوى النسخ، وردّ بأن الذي فهمه علي هو الترك مطلقاً، ويشهد له حديث عبادة: كان رسول الله ﷺ يقوم للجنائز فمرّ به حبر من اليهود، وقال: هكذا نفعل، فقال: اجلسوا وخالفوهم، أخرجه أحمد وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٠٢٠، وأبو داود رقم: ٣١٧٦، وابن ماجه رقم: ١٥٤٥] إلا النسائي، وورد في رواية الطحاوي والحازمي عن علي: "أن رسول الله ﷺ كان يقوم لها حين يتشبه بأهل الكتاب، فلما نسخ ذلك تركه"، ونهى عنه. [شرح معاني الآثار: ٢٤٨/١]، وفي الباب آثار وأخبار تدل على أن الآخر من فعل رسول الله ﷺ كان هو ترك القيام.

سعيد المقبري: وليحيى، مالك عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه. **أبيه:** اسمه كيسان بن سعيد المقبري المدني أبو سعيد مولى أمّ شريك، ثقة، ثبت، مات ١٠٠هـ، وابنه سعيد أبو سعد المقبري المدني، ثقة، مات في حدود العشرين أو قبلها أو بعدها، كذا في "التقريب" [رقم: ٥٦٧٥، ٢٠٢/٣]. **أتبعها من أهلها:** [بالتشديد وكسر الموحدة ويخفف فيفتح] أي أشيعها من عند أهلها أو من محلّها. **فحمدت الله:** فيه أنه لم يكن يرى القراءة في صلاتها. **وابن أمتك:** أي جارتك، والمراد بهما أبواه.

فَرَدُّ فِي إِحْسَانِهِ، وَإِنْ كَانَ مَسِيئاً فَتَجَاوَزْ عَنْهُ، اللَّهُمَّ لَا تَحْرِمْنَا أَجْرَهُ وَلَا تَقْتِنَّا بَعْدَهُ.

ثواب حسنة

أي اغفر ما صدر منه

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا قراءة على الجنازة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

لا تحرمنا: أي لا نجعلنا محرومين من مثوباته. **أجره:** أي أجر الصلاة عليه أو شهود الجنازة أو أجر المصيبة بموته. [شرح الزرقاني: ٨٥/٢] **لا قراءة إلخ:** أقول: يحتمل أن يكون نفيًا للمشروعية المطلقة، فيكون إشارة إلى الكراهة وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين حيث قالوا: يُكره قراءة فاتحة في صلاة الجنازة، وقالوا: لو قرأها بنية الدعاء لا بأس به، ويحتمل أن يكون نفيًا للزومه، فلا يكون فيه نفي الجواز، وإليه مال حسن الشرنبلالي من متأخري أصحابنا حيث صنف رسالة سماها بـ "النظم المستطاب لحكم القراءة في صلاة الجنازة بأم الكتاب"، وردّ فيها على من ذكر الكراهة بدلائل شافية، وهذا هو الأولي لثبوت ذلك عن رسول الله ﷺ وأصحابه. فأخرج الشافعي عن جابر: "أن رسول الله ﷺ كبر على الميت أربعاً وقرأ بأم القرآن بعد التكبيرة الأولى"، ورواه الحاكم من طريقه، وروى الترمذي [رقم: ١٠٢٦] وابن ماجه [رقم: ١٤٩٥] من حديث ابن عباس: "أن رسول الله ﷺ قرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب"، وفي إسناده إبراهيم بن عثمان أبو شيبة الواسطي، وهو ضعيف جداً، وللبخاري [رقم: ١٣٣٥] والنسائي [رقم: ١٩٨٨] والترمذي [رقم: ١٠٢٧] والحاكم وابن حبان [رقم: ٣٠٧١]: "أن ابن عباس قرأ في صلاة الجنازة بفاتحة الكتاب وقال: إنها سنة"، فهذا يؤيد رواية ابن أبي شيبة، ورواه أبو يعلى وزاد وسورة، قال البيهقي: هذه الزيادة غير محفوظة، وابن ماجه [رقم: ١٤٩٦] من حديث أم شريك: "أمرنا رسول الله ﷺ أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب"، وفي سنده ضعف يسير، كذا قال ابن حجر في "تخريج أحاديث شرح الوجيز" للرافعي، وأخرج عبد الرزاق والنسائي [رقم: ١٩٨٩] عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: "السنة في صلاة الجنازة أن يكبر، ثم يقرأ بأم القرآن، ثم يصلي على النبي ﷺ، ثم يخلص الدعاء للميت ولا يقرأ إلا في الأولى"، قال الحافظ ابن حجر في "الفتح" [٢٦٠/٣]: إسناده صحيح، وروى سعيد بن منصور وابن المنذر: "كان ابن مسعود يقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب".

وعن مجاهد قال: سألت ثمانية عشر صحابياً، فقالوا: يقرأ - رواه الأثرم - ذكره الشرنبلالي نقلاً عن أستاذه عن قاسم بن قطلوبغا، ومن كان لا يقرأ الفاتحة أبو هريرة كما يشهد له حديث أبي سعيد المقبري عنه، وابن عمر كما أخرجه مالك عن نافع، ونقل ابن المنذر عن ابن مسعود والحسن بن علي وابن الزبير والمصور بن مخزومة مشروعيتهما، ونقل ابن الضياء في "شرح المجمع" عن ابن بطال أنه نقل عدم القراءة عن علي وعمر وابن عمر وأبي هريرة، ومن التابعين عطاء وطاوس وابن المسيب وابن سيرين وابن جبير والشعبي والحكم وغيرهم، وبالجمله الأمر بين الصحابة مختلف، ونفس القراءة ثابت فلا سبيل إلى الحكم بالكراهة، بل غاية الأمر أن لا يكون لازماً.

قول أبي حنيفة: وبه قال مالك، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق يلزمونها، واختار بعض الشافعية الاستحباب، كذا في "ضياء الساري".

٣١١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان إذا صَلَّى على جنازة سَلَّمَ حتى يُسمع من يليه.

قال محمد: وهذا نأخذ، يسلم عن يمينه ويساره، ويُسمع من يليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٣١٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يصلي على الجنازة بعد العصر وبعد الصبح إذا صَلَّيَا لوقتتهما.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بالصلاة على الجنازة في تينك الساعتين ما لم تطلع الشمس، أو تتغير الشمس بصفرةٍ للمغرب، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.
أي بعد الصبح والعصر
أي الغبوبة والغروب

من يليه: أي من يَقْرئه من أهل الصفِّ الأول. قول أبي حنيفة: وبه قال مالك في رواية والأوزاعي وابن سيرين، وكذلك كان يفعل أبو هريرة، وكان علي وابن عباس وأبو أمامة وابن جبير والنخعي يُسرونه، وبه قال الشافعي ومالك في رواية، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٨٩/٢]

لوقتتهما: [قال الباجي: أن لوقت الصلاتين المختار، وهو في العصر إلى الاصفرار، وفي الصبح إلى الإسفار. (شرح الزرقاني: ٨٦/٢)] مقتضاه أنهما إذا أخرتا إلى وقت الكراهة عنده لا يصلي عليها، وبين ذلك ما رواه مالك عن محمد بن أبي حرملة أن ابن عمر قال وقد أتى بجنازة بعد صلاة الصبح بغلس: إما أن تصلوا عليها، وإما أن تركوها حتى ترتفع الشمس، فكان ابن عمر كان يرى اختصاص الكراهة بما عند طلوع الشمس وعند غروبها، لا مطلق ما بين الصلاة وطلوع الشمس أو غروبها، وإلى قول ابن عمر في ذلك ذهب مالك والأوزاعي والكوفيون وأحمد وإسحاق، كذا في "فتح الباري" [٢٤٣/٣]. ما لم تطلع الشمس: هذا إذا حضرت الجنازة قبلهما، وأما إذا حضرت عندهما فيجوز الصلاة عليهما.

باب الصلاة على الجنازة في المسجد

٣١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه قال: ما صَلَّى على عمر إلا

في المسجد.

أي مسجد المدينة

قال محمد: لا يُصَلَّى على جنازة في المسجد، وكذلك بلغنا عن أبي هريرة، وموضع الجنازة بالمدينة خارج من المسجد وهو الموضع الذي كان النبي ﷺ يصلي على الجنازة فيه.

في المسجد: أي المسجد الذي لم يجعل لصلاهما. ما صَلَّى على عمر إجماعاً: به أخذ الشافعي وغيره، ويؤيدهم ما أخرجه ابن أبي شيبة أن عمر صلى على أبي بكر في المسجد، وأن صهيباً صلى على عمر في المسجد وُضعت الجنازة تجاه المنبر، وأخرج مالك في "الموطأ" عن عائشة: "أما أمرت أن تمرّ عليها بجنازة سعد بن أبي وقاص في المسجد، لتدعو له، فأنكر الناس ذلك عليها، فقالت: ما أسرع الناس؟ ما صلى رسول الله ﷺ على سهيل بن بيضاء إلا في المسجد"، وفي رواية لمسلم [رقم: ٢٢٥٤]: "على ابني بيضاء سهيل وأخيه، وأخرج عبد الرزاق عن هشام بن عروة: أنه رأى رجلاً يخرجون من المسجد ليصلّوا على جنازة، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ والله ما صَلَّى على أبي بكر إلا في المسجد.

لا يُصَلَّى على جنازة: أي كُرِهت الصلاة عليها فيه كراهة تحريم في رواية، وتنزيه في رواية وهو أولى. عن أبي هريرة: قال: قال رسول الله ﷺ: من صلى على ميت في المسجد فلا شيء له، أخرجه أبو داود [رقم: ٣١٩١]، ولفظ ابن ماجه: فليس له شيء، وفي سننه صالح مولى التوأمة تكلموا فيه، وعدّوا هذا الخبر من تفرداته وغرائبها كما بسطه الزيلعي [نصب الراية: ٢/٢٧٥] وغيره، وذكر الطحاوي بعد إخراج حديث عائشة وحديث أبي هريرة ما محضه: أنه لما اختلفت الأخبار في ذلك رأينا هل يوجد هناك آخر الأمرين؟ فرأينا أن الناس أنكروا على عائشة حين أمرت لإدخال جنازة سعد في المسجد، فدل ذلك على أنه صار مرتفعاً منسوخاً. [شرح معاني الآثار: ١/٢٨٦] وفي المقام أبحاث وأنظار لا يتحملها المقام. خارج من المسجد: [يشير إلى أنه لو جازت الصلاة على الجنازة في المساجد لما احتيج إلى جعل مصلى على حدة لها خارج المسجد] قال قاسم بن قطلوبغا في "فتاواه" بعد نقل كلام محمد هذا: أفاد محمد أن عمل رسول الله ﷺ كان على خلاف ما وقع من الصلاة على عمر، فيحمل على أنه كان لعذر، وبه قال في "الحيط"، ولفظه: ولا تقام فيه أي في المسجد غيرها إلا لعذر، وهذا تأويل الصلاة على عمر أنه كان لعذر، وهو خوف الفتنة والصد عن الدفن.

باب يحمل الرجل الميت أو يَحْنُطُهُ أو يغسله هل ينقض ذلك

وضوءه؟

أي الحامل ونحوه

٣١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أنَّ عمرَ حَنْطَ ابنا لسعيد بن زيد وحَمَلَهُ، ثمَّ دخل المسجد فصلَّى ولم يتوضأ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا وضوء على من حمل جنازة ولا من حنط ميتاً أو كفنه أو غسله، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الرجل تدركه الصلاة على الجنازة وهو على غير وضوء

٣١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا يصلي الرجل على جنازة إلاَّ وهو طاهر.

حنط: يقال: حنط الميت بالحنوط تخنيطاً، والحنوط - بفتح الحاء المهملة فنون - أخلاط من طيب تُجمع للميت خاصة، كذا قال القاري. **ابنا لسعيد:** اسمه عبد الرحمن، ذكره ابن حجر في "الفتح" [١٦٣/٣].

دخل المسجد: أي المسجد المعدَّ للجنازة، أو مسجد المدينة أو غيرهما. **لا وضوء إلخ:** قال القاري فما أخرجه أبو داود [رقم: ٣١٦١] وابن ماجه [رقم: ١٤٦٣] وابن حبان [رقم: ١١٦١، ٤٣٥/٣] عن أبي هريرة: "من غسل الميت فليغتسل، ومن حمله فليتوضأ" محمول على الاحتياط، أو على من لا يكون له طهارة ليكون مستعداً للصلاة. أقول: الاحتمال الثاني مما يروّه صريح ألفاظ بعض الطرق فالأولى هو الحمل على الندب كما ذكرناه.

غير وضوء: اتفقوا على أنَّ من شرط صحة صلاة الجنازة الطهارة، وقال الشعبي ومحمد بن جرير الطبري: تجوز بغير طهارة، كذا ذكره القاري. **لا يصلي الرجل:** خير. بمعنى النهي، أو نهي على لغة. **إلا وهو طاهر:** [أي من الحدث الأصغر والأكبر] لحديث: لا يقبل الله الصلاة بغير طهور، وسمَّى الصلاة على الجنازة صلاةً في نحو قوله: صلوا على صاحبكم، وقوله في النجاشي: فصلوا عليه. [شرح الزرقاني: ٨٩/٢]

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي أن يصلي على الجنازة إلا طاهرًا، فإن فاجأته وهو على غير طهور تيمّم، وصلى عليها، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الصلاة على الميت بعد ما يُدفن

٣١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيّب أن رسول الله ﷺ
 وفي نسخة: عن أبي هريرة
 نعى النجاشي في اليوم الذي مات فيه،
 أي أخبر بموته

غير طهور إلخ: إلا الولي ومن ينتظر له فيها، وهذا رواية الحسن عن أبي حنيفة، وفي "الهداية" هو الصحيح، وظاهر الرواية جواز التيمم للولي أيضاً.

تيمّم: أي إذا خاف فواتها لو توضأ، وبه قال عطاء وسالم والزهري والنخعي وربيعة والليث، حكاه ابن المنذر، وهي رواية عن أحمد، وفيه حديث مرفوع عن ابن عباس رواه ابن عدي، وسنده ضعيف، وروي عن الحسن البصري أنه سئل عن الرجل في الجنازة على غير وضوء، فإن ذهب يتوضأ فتوته؟ قال: تيمّم ويصلي، رواه سعيد ابن منصور عن حماد بن زيد عن كثير بن شظير عنه، وروي عنه أنه قال: لا تيمّم ولا يصلي إلا على طهر، رواه ابن أبي شيبة عن حفص عن الأشعث عنه، كذا في "فتح الباري". والحديث المرفوع الذي أشار إليه هو ما أخرجه ابن عدي من حديث اليمان بن سعيد عن وكيع عن المعافي بن عمران عن مغيرة بن زياد عن عطاء عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إذا فاجأك الجنازة وأنت على غير وضوء فتيّم، قال ابن عدي: هذا مرفوعاً غير محفوظ، والحديث موقوف على ابن عباس، وقال ابن الجوزي في "التحقيق": قال أحمد: مغيرة بن زياد ضعيف، حدّث بأحاديث منكرة، وكل حديث رفعه فهو منكر، وقد أخرجه ابن أبي شيبة والطحاوي والنسائي في "كتاب الكنى" موقوفاً من قول ابن عباس، ذكره الزيلعي.

نعى النجاشي: هو من سادات التابعين أسلم ولم يهاجر، وهاجر المسلمون إليه إلى الحبشة مرتين، وهو يحسن إليهم، وأرسل إليه رسول الله ﷺ عمرو بن أمية بكتابين: أحدهما: يدعوه فيه إلى الإسلام، والثاني: يطلب منه تزويجه بأمة حبشية، فأخذ الكتاب ووضعه على عينيه وأسلم وزوّجه أم حبشية، وأسلم على يده عمرو بن العاص قبل أن يصحب النبي ﷺ فصار يُلغز به فيقال: صحابي كثير الحديث أسلم على يد تابعي، كذا في "ضياء الساري"، وفي "شرح القاري": النجاشي - بفتح النون وتكسر وتشديد التحتية في الآخر وتخفف - اسم للملك الحبشة كما يقال: كسرى وقبصر لمن ملك الفرس والروم، وكان اسمه أصحمة، وكان نعيه في رجب سنة تسع.

فخرج بهم إلى المصلّى، فصَفَّ بهم، وكَبَّرَ عليه أربع تكبيرات.

٣١٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، أَنَّ أَبَا أُمَامَةَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ حُنَيْفٍ أَخْبَرَهُ: أَنَّ مَسْكِينَةَ مَرِضَتْ، فَأَخْبَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِمَرَضِهَا، قَالَ: وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

إِلَى الْمَصَلَّى: مَكَانٌ بِيْطْحَانٍ، فَقَوْلُهُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَه [رقم: ١٥٣٤]: فَخَرَجَ وَأَصْحَابُهُ إِلَى الْبَقِيعِ أَيْ بَقِيعِ بِيْطْحَانٍ، أَوْ الْمَرَادُ بِالْمَصَلَّى مَوْضِعٌ مُعَدٌّ لِلْجَنَائِزِ بِبَقِيعِ الْغُرَقْدِ غَيْرِ مَصَلِيِّ الْعِيدِينَ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ قَالَهُ الْحَافِظُ، وَفِي "الصَّحِيحِينَ" [البخاري رقم: ١٣٢٠] عَنْ جَابِرٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ تَوَفَّى الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْخَبَشِ فَهَلِمُ فَصَلُّوا عَلَيْهِ، وَلِلْبُخَارِيِّ: فَقَوْمُوا فَصَلُّوا عَلَى أَحْيَكُمُ أَصْحَمَهُ، وَمُسْلِمٌ [رقم: ٢٢٠٨]: مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ الصَّالِحُ أَصْحَمَهُ، كَذَا فِي "شرح الزرقاني" [٨٠/٢].

فَصَفَّ بِهِمْ: قَالَ الزُّرْقَانِيُّ: فِيهِ أَنَّ لِلصُّفُوفِ تَأْثِيرًا وَلَوْ كَثُرَ الْجَمْعُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ خَرَجَ مَعَهُ عَدَدٌ كَثِيرٌ وَالْمَصَلَّى فُضَاءٌ لَا يَضِيقُ بِهِمْ لَوْصَفُوا فِيهِ صَفًّا وَاحِدًا وَمَعَ ذَلِكَ صَفَّهْمُ، وَفِيهِ الصَّلَاةُ عَلَى الْمَيِّتِ الْغَائِبِ، وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَأَكْثَرُ السَّلَفِ، وَقَالَ الْخَنَفِيُّ وَالْمَالِكِيُّ: لَا تُشْرَعُ، وَنَسَبَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ لِأَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ وَأَنَّهُمْ قَالُوا: ذَلِكَ خُصُوصِيَّةٌ لَهُ ﷺ، قَالَ: وَقِدَائِلُ الْخُصُوصِيَّةِ وَاضِحَةٌ؛ لِأَنَّهُ - وَاللَّهِ أَعْلَمُ - أَحْضَرَ رُوحَهُ، أَوْ رَفَعَتْ جَنَازَتَهُ حَتَّى شَاهَدَهَا، وَقَوْلُ ابْنِ دَقِيقِ الْعِيدِ: يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ وَلَا يَثْبِتُ بِالْإِحْتِمَالِ، وَتَعَقُّبُهُ بَعْضُ الْخَنَفِيَّةِ بِأَنَّ الْإِحْتِمَالَ كَافٍ فِي مِثْلِ هَذَا مِنْ جِهَةِ الْمَنْعِ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ بِإِسْنَادٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: "كَشَفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ سِرِّهِ النَّجَاشِي حَتَّى رَأَاهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ"، وَابْنُ حِبَّانٍ [رقم: ٣١٠٢، ٣٦٩/٧] عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حَصِينٍ: "فَقَامُوا وَصَفُّوا خَلْفَهُ وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ إِلَّا أَنَّ جَنَازَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ"، وَلِأَبِي عَوَانَةَ عَنْ عِمْرَانَ: "فَصَلَّيْنَا خَلْفَهُ وَنَحْنُ لَا نَرَى إِلَّا أَنَّ الْجَنَازَةَ قُدَّامَنَا"، وَأَجِيبَ أَيْضًا بِأَنَّ ذَلِكَ خَاصٌّ بِالنَّجَاشِيِّ لِإِشَاعَةِ أَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا إِذْ لَمْ يَأْتِ فِي حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ ﷺ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ غَيْرِهِ، وَأَمَّا حَدِيثُ صَلَاتِهِ عَلَى مُعَاوِيَةَ بْنِ مُعَاوِيَةَ اللَّيْثِيِّ فَجَاءَ مِنْ طَرُقٍ لَا تَخْلُو مِنْ مَقَالٍ، وَعَلَى تَسْلِيمِ صَلَاحِيَّتِهِ لِلْحُجَّةِ بِالْغُزْرِ إِلَى جَمِيعِ طَرَفِهِ، دُفِعَ عَمَّا وَرَدَ أَنَّهُ رُفِعَتْ لَهُ الْحُجُبُ حَتَّى شَاهَدَ جَنَازَتَهُ.

أَخْبَرَهُ: قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَخْتَلَفْ عَلَى مَالِكٍ فِي إِسْرَالِ هَذَا الْحَدِيثِ، وَقَدْ وَصَلَهُ مُوسَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْقُرَشِيُّ عَنْ مَالِكٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَمُوسَى مَتْرُوكٌ وَقَدْ رَوَى سَفِيَانُ بْنُ حَصِينٍ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ أَبِي أُمَامَةَ عَنْ أَبِيهِ، أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ مُسْنَدٌ مُتَّصِلٌ صَحِيحٌ، وَرَوَى مِنْ وَجْهِ كَثِيرٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَعَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ وَابْنُ عَبَّاسٍ وَأَنَسٌ. [تنوير الحوالك: ٢٢٦/١، ٢٢٧] مَسْكِينَةَ: وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: كَانَتْ امْرَأَةً سَوْدَاءَ تَتَقِي الْمَسْجِدَ مِنَ الْأَذَى، وَفِي لَفْظٍ: تَقَمَّ مَكَانَ تَتَقِي، أَخْرَجَهُ الشَّيْخَانُ [البخاري رقم: ٤٦٠، وَمُسْلِمٌ رقم: ٢٢١٥] وَغَيْرُهُمَا. [تنوير الحوالك: ٢٢٧/١]

يعود المساكين ويسأل عنهم، قال: فقال رسول الله ﷺ: إذا مَاتَتْ قَاذِنُونِي بِهَا، قال: فَأَتِي بِجَنَازَتِهَا لَيْلًا، فَكُفُّوا عَنْ يُؤْذِنُوا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بِاللَّيْلِ، فَلَمَّا أَصْبَحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ بِالَّذِي كَانَ مِنْ شَأْنِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَلَمْ أَمُرْكُمْ أَنْ تُؤْذِنُونِي؟
 أي موثقاً ودفعها
 فقالوا: يا رسول الله! كرهنا أن نخرجك ليلًا أو نوقفك، قال: فخرج رسول الله ﷺ حتى صفَّ بالناس على قبرها فصلى على قبرها فكبر أربع تكبيرات.
 شك من الراوي
 أي أبو أمامة

ويسأل عنهم: لمزيد تواضعه وحسن خلقه. **قَاذِنُونِي بِهَا:** أي فأعلموني بموتها أو بحضور جنازتها والاستغفار لها. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **لَيْلًا:** لجوازه وإن كان الأفضل تأخيرها للنهار ليكثر من يحضرها من دون مشقة ولا تكلف. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **فكفروها:** [ولابن أبي شيبة: فأتوه ليؤذنه فوجدوه نائمًا وقد ذهب الليل] إجلالاً له؛ لأنه كان لا يؤقظ؛ لأنه لا يدرى ما يحدث له في نومه، زاد ابن أبي شيبة: وتخوفوا عليه ظلمة الليل وهوام الأرض. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **أخبر:** لابن أبي شيبة: فلما أصبح سأل عنها. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **فقالوا:** في حديث بريدة عند البيهقي: أن الذي أحابه عن سؤاله أبو بكر. [شرح الزرقاني: ٨٢/٢] **كرهنا إلخ:** زاد في حديث عامر بن ربيعة: فقال رسول الله ﷺ: فلا تفعلوا، ادعوني لجنازكم، أخرجه ابن ماجه، وفي حديث زيد بن ثابت قال: فلا تفعلوا، لا يموتن فيكم ميت ما كنت بين أظهركم إلا أذنتموني به، فإن صلاتي عليه له رحمة، أخرجه أحمد (رقم: ١٩٤٧٠، ٣٨٨/٤). [شرح الزرقاني: ٨٣/٢] **فصلى على قبرها:** قال الإمام أحمد: رويت الصلاة على القبر من النبي من ستة وجوه حسان كلها، قال ابن عبد البر: بل من تسعة كلها حسان، وساقها كلها بأسانيد في "تمهيدة" من حديث سهل بن حنيف وأبي هريرة، وعامر بن ربيعة، وابن عباس، وزيد بن ثابت الخمسة في صلاته على المسكينة، وسعد بن عباد في صلاة المصطفى على أم سعد بعد دفنها بشهر، وحديث الحصين بن حوح في صلاته ﷺ على قبر طلحة بن البراء، وحديث أبي أمامة بن ثعلبة: أنه ﷺ رجع من بدر وقد ثوفيت أم أبي أمامة فصلى عليها، وحديث أنس: أنه صلى على امرأة بعد ما دفنت، وهو بمنزل للمسكينة وغيرها، وكذا ورد من حديث بريدة عند البيهقي وستماها محجة. [شرح الزرقاني: ٨٣/٢، ٨٤] **أربع تكبيرات:** هو المأثور عن عمر والحسن والحسين وزيد بن ثابت وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وصهيب بن سنان وأبي بن كعب والبراء بن عازب وأبي هريرة وعقبة بن عامر، وهو مذهب محمد بن الحنفية والشعبي وعلقمة وعطاء بن أبي رباح وعمر بن عبد العزيز ومحمد بن علي بن الحسين والثوري وأكثر أهل الكوفة ومالك وأكثر أهل الحجاز والأوزاعي وأكثر أهل الشام والشافعي وأحمد في المشهور عنه -

قال محمد: وبهذا نأخذ، التكبير على الجنازة أربع تكبيرات، ولا ينبغي أن يصلي على جنازة قد صلى عليها، وليس النبي ﷺ في هذا كغيره، ألا يرى أنه صلى على النجاشي بالمدينة وقد مات بالحبشة، فصلاة رسول الله ﷺ بركة وطهور فليست كغيرها من الصلوات، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله.

= وإسحاق وغيرهم، وروي عن ابن مسعود وزيد بن أرقم، وحذيفة خمس تكبيرات، وروي عن علي ست تكبيرات، وروي عن زر بن حبیش سبع، وروي عن أنس وجابر ثلاث تكبيرات، كذا في "الاعتبار" للحازمي رحمه الله. وقد اختلفت الأخبار المرفوعة في ذلك، والأمر واسع، لكن ثبت من طرق كثيرة أن آخر ما كبر على الجنازة كان أربعاً، ولهذا أخذ به أكثر الصحابة، وروى محمد في "الآثار" [ص: ٢١٣] عن النخعي: أن الناس كانوا يصلون على الجنائز خمساً وستاً وأربعاً حتى قبض النبي ﷺ، ثم كبروا كذلك في ولاية أبي بكر، ثم ولي عمر فقال لهم: إنكم معشر أصحاب محمد متى ما تختلفون يختلف الناس بعدكم، والناس حديث عهد بالجاهلية فأجمع رأيهم أن ينظروا آخر جنازة كبر عليها النبي ﷺ فيأخذون به ويرفضون ما سواه، فنظروا فوجدوا آخر ما كبر أربعاً.

ولا ينبغي الخ: لأن التنقل به غير مشروع. **قد صلى عليها:** سواء كانت المرة الثانية على القبر أو خارجة، وقد اختلفوا في الصلاة على القبر، فقال بجوازها الجمهور، ومنهم الشافعي وأحمد وابن وهب وابن عبد الحكم ومالك في رواية شاذة، والمشهور عنه منعه، وبه قال أبو حنيفة والنخعي وجماعة، وعنهم إن دفن قبل الصلاة شرع وإلا فلا، وأجابوا عن الحديث بأنه من خصائص النبي ﷺ، وردّه ابن حبان بأن ترك إنكاره ﷺ على من صلى معه على القبر دليل على أنه ليس خاصاً به، وتعقب بأن الذي يقع بالتبعية لا ينهض دليلاً للأصالة، كذا قال ابن عبد البر والزرقاتي [٨٣/٢] والعيني وغيرهم، والكلام في هذه المسألة، وفي تكرار الصلاة على الجنازة، وفي الصلاة على الغائب موضع أنظار وأبحاث لا يتحملها المقام.

وليس النبي الخ: لما ورد على ما ذكره بأن النبي ﷺ قد صلى على من صلى عليه أجاب بما حاصله: أنه من خصوصيات النبي ﷺ؛ لأن صلاته على أمته بركة وطهور كما يفيد ما ورد في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢١٥] وابن حبان [رقم: ٣٠٨٦]: فصلّى على القبر ثم قال: إن هذه القبور ملوثة ظلمة على أهلها، وإن الله ينورها لهم بصلاتي عليهم، وفي حديث زيد: فإن صلاتي عليه رحمة، وهذا لا يتحقق في غيره كما أنه صلى على النجاشي مع أنه قد صلى عليه في بلده ومع غيبوبة الجنازة، والكلام بعد موضع نظر، فإن إثبات الاختصاص أمر عسير، واحتماله وإن كان كافياً في مقام المنع، لكن لا ينفع في مقام تحقيق المذهب. **وقد مات:** ولا شك أنه صلى عليه هناك.

باب ما روي أن الميت يُعَذَّب ببكاء الحي

في القبر

٣١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أنه قال: لا تَبْكُوا على موتاكم، فإنَّ الميت يُعَذَّب ببكاء أهله عليه.

٣١٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عَمْرَةَ ابنة عبد الرحمن أنها أخبرته أنها سمعت عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ وذكر لها أن عبد الله بن عمر يقول: إن الميت يُعَذَّب ببكاء الحي، فقالت عائشة: يغفر الله لابن عمر، ...
ابن سعد بن زرارة

أي يسامحه فيما ذكر

لا تبكوا: أي بطريق النجاسة، وإلا فأصل البكاء من الرحمة. **يعذب:** قال النووي: تأوله الجمهور على من أوصى أن يُبكى عليه ويناح بعد موته، فنفذ وصيته، وقالت طائفة: معناه أنه يُعَذَّب بسماع بكاء أهله ويرق لهم، وإليه ذهب جرير ورجحه عياض، وقالت عائشة: معناه أن الكافر يُعَذَّب في حال بكاء أهله بذنبه لا ببكائه، قال: والصحيح قول الجمهور. [شرح مسلم ٣/١٠٢] **عبد الله بن أبي بكر:** ابن محمد بن عمرو بن حزم.
عن عمرة: كانت في حجر عائشة، ماتت قبل مائة أو بعدها، كذا قال السيوطي. **وذكر:** [أي الحال أنه قد ذكر لعائشة] زاد ابن عوادة: أن ابن عمر لما مات رافع بن خديج قال لهم: لا تبكوا عليه، فإن بكاء الحي على الميت عذاب على الميت، قالت عمرة: فسألت عائشة عن ذلك فقالت: يرحمه الله تعالى إنما مر ... الحديث.
يقول: أي عن النبي ﷺ كما في "الصحيحين" من طريق ابن أبي مليكة عن ابن عمر.

إن الميت يعذب بالخ: اختلفوا فيه على أقوال: فمنهم من حمله على ظاهره، وإليه مال ابن عمر كما رواه عبد الرزاق أنه شهد جنازة رافع بن خديج فقال لأهله: إن رافعاً شيخ كبير، لا طاقة له بالعذاب، وإن الميت يعذب ببكاء أهله عليه، وهو ظاهر صنيع عمر حيث منع صهيماً لما قال: وأخاه! عند إصابته، وقال: أما علمت أن النبي ﷺ قال: إن الميت يعذب ببكاء الحي، ومنهم من أنكره مطلقاً لما روى أبو يعلى عن أبي هريرة: والله إن انطلق رجل مجاهد في سبيل الله فاستشهد فعمدت امرأته سفهاً وجهلاً فبكت عليه أيعذب هذا الشهيد بذنب هذه السفهية؟ وقالت طائفة: إن الباء للحال أي أن مبدأ عذاب الميت يقع عند بكاء أهله لا بسببه، ولا يخفى ما فيه من التكلف، وقال جمع: إن الحديث ورد في معهود معين كما تدل عليه رواية عمرة عن عائشة، وقال جمع: إنه مختص بالكافر لرواية ابن عباس عن عائشة عند البخاري [رقم: ١٢٨٨] وغيره: "والله ما حدث رسول الله ﷺ إن الله ليعذب المؤمن ببكاء أهله عليه، ولكن قال: إن الله ليزيد الكافر عذاباً ببكاء أهله عليه. وقيل: معنى التعذيب توبيخ الملائكة له =

أَمَّا إِنَّهُ لَمْ يَكْذِبْ وَلَكِنَّهُ قَدْ نَسِيَ أَوْ أَخْطَأَ، إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى جَنَازَةِ يُبْكِي عَلَيْهَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيَكُونُ عَلَيْهَا، وَإِنَّمَا لَتُعَذَّبَ فِي قَبْرِهَا.

قال محمد: وبقول عائشة رضي الله عنها نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب القبر يُتخذ مسجداً أو يُصلى إليه أو يُتوسد

٣٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: قاتل الله اليهود اتخذوا قبوراً أنبيائهم مساجد.

٣٢١ - أخبرنا مالك، قال: بلغني أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه كان يتوسد عليها ...

= بما ينذبه، كما روى أحمد [رقم: ١٩٧٣١، ٤/٤١٤] من حديث أبي موسى مرفوعاً: الميت يعذب ببكاء الحي إذا قالت النائحة: واعضده واناصره، جُذ الميت، وقيل له: أنت عضدها أنت ناصرها، وروى نحوه ابن ماجه والترمذي، وهو قول حسن مفسر، وهناك أقوال آخر مبسطة في "فتح الباري" [١٩٧/٣، ١٩٧] وغيره.

أخطأ: في تأويله وحل الحديث على عمومته. **لُعَذَّبَ**: أي بذنبها ولم ينفعها بكاؤهم عليه.

نأخذ: أي فإنه مطابق لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرْ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (الأنعام: ١٦٤)

أو يصلى إليه: بأن يكون القبر أمامه. **قاتل الله**: [أي قتلهم أو لعنهم أو عاداهم] المعنى أنهم كانوا يسجدون إلى قبورهم ويتعبدون في حضورهم، لكن لما كان هذا بظاهره يشابه عبادة الأوثان استحقوا أن يقال: قاتلهم الله، وقيل: معناه النهي عن السجود على قبور الأنبياء، وقيل: النهي عن اتخاذها قبله يصلى إليها.

قبور أنبيائهم: ورد في سنن النسائي [رقم: ٧٠٤] أن أولئك إذا كان فيهم الرجل الصالح فمات بنوا على قبره مسجداً. قال البيضاوي: ولما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور أنبيائهم تعظيماً لشأنهم ويجعلونها قبلة يتوجهون إليها في الصلاة ونحوها واتخذوها أوثاناً، لعنهم ومنع المسلمين من ذلك، فأما من اتخذ مسجداً في جوار صالح لقصد التبرك لا التعظيم له، ولا التوجه نحوه فلا يدخل في ذلك الوعيد، كذا في "زهر الربى على المحتبى" للسيوطي [١١٥/١، ١١٦]. **بلغني**: بلاغه صحيح، وقد أخرجه الطحاوي برجال ثقات عن علي، وفي البخاري عن نافع: كان ابن عمر يجلس على القبور. [شرح الزرقاني: ٩٥/٢، ٩٦] **يتوسد عليها**: دل فعل علي على جوازه؛ إذ لا مهانة فيه للقبر وصاحبه وروى أنه عليه السلام رأى رجلاً متكاً على قبر، فقال: لا تؤذ صاحب القبر، كذا في "النهاية"، فالنهي للتنزيه، وعمل علي محمول على الرخصة إذا لم يكن على وجه الإهانة، كذا قال القاري.

ويضطجع عليها قال بشر: يعني القبور.

أي يريد بضمير عليها

ويضطجع عليها: ورد في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢٥، ٢٢٤٨] وغيره عن أبي مرثد القنوي مرفوعاً: لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها، وعن أبي هريرة مرفوعاً: لأن يقعد أحدكم على حجرة فتحرق ثيابه فتخلص إلى جلدته خير له من أن يجلس على قبر، وأخرج أحمد عن عمرو بن حزم مرفوعاً: لا تقعدوا على القبور. وهذه الأخبار وأمثالها أخذ الشافعي والجمهور فقالوا بحرمة الجلوس على القبر أو كراهته، ذكره النووي وغيره، وذكر الطحاوي - بعد ما أخرج الروايات السابقة - عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد أن النهي عن الجلوس محمول على الجلوس للتغوط ونحوه، وأما لغير ذلك فلا، وآيده بما ساقه بإسناده إلى زيد بن ثابت أنه قال: "إنما نهي النبي ﷺ عن الجلوس على القبور لحدث غائط أو بول"، ثم أخرج عن أبي هريرة مرفوعاً: من جلس على قبر يبول عليه أو يتغوط فكأنما جلس على حجرة نار، ثم أخرج عن علي: أنه اضطجع على القبر، وعن ابن عمر: أنه كان يجلس على القبور. وهذا التأويل الذي ذكره من حمل أخبار النهي على الجلوس لحدث قد ذكره مالك أيضاً ظناً، وتعبوه بأنه تأويل ضعيف أو باطل لا دلالة عليه في الحديث، وأجيب بأن ما ذكره قد ثبت عن زيد بن ثابت، والصحابة أعلم بموارد النصوص، والذي يظهر بالنظر الغائر أن أكثر أخبار النهي مطلقة، لا دلالة فيه على فرد، وما نقل عن زيد يخالفه ما أخرجه أحمد من حديث عمرو بن حزم: رأي النبي ﷺ وأنا متكئ على قبر فقال: لا تؤذ صاحب القبر، وسنده صحيح فإنه صريح في أن العلة للنهي هو تأذي الميت، غاية ما في الباب أن يكون الجلوس لحدث أشد وأغلظ، والجلوس لغيره والتوسد ونحوه أخف، وأما فعل علي وابن عمر فيحمل على بيان الجواز.

كتاب الزكاة

باب زكاة المال

٣٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا الزهري، عن السائب بن يزيد، أن عثمان بن عفان رضي الله عنه كان يقول: هذا شهر زكاتكم، فمن كان عليه دين فليؤدّ دينه حتى تحصل أموالكم فتؤدوا منها الزكاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان عليه دين وله مال فليدفع دينه من ماله، فإن بقي بعد ذلك ما تجب فيه الزكاة ففيه زكاة،
أي أداء الدين

الزكاة: هو لغة النماء والتطهير، وشرعاً إعطاء جزء من النصاب الحولي إلى فقير ونحوه، وفرضت بعد الهجرة، فقيل: في السنة الثانية، وقيل: في الأولى، وجزم ابن الأثير بأنه في التاسعة، وادعى ابن حزم أنه قبل الهجرة، وفيهما نظر بينه في "فتح الباري" [٣/٣٣٢ - ٣٣٦]. هذا شهر: قيل: الإشارة لرجب، وأنه محمول على أنه كان تمام حول المال، لكنه يحتاج إلى نقل، ففي رواية البيهقي عن الزهري: ولم يسم لي السائب الشهر، ولم أسأله عنه، كذا في "شرح الزرقاني" [٢/١٤٢، ١٤٣].

وفي "شرح القاري": هذا إشارة إلى أحد الأشهر المعروفة عندهم، أو إلى شهر فرض فيه، وفي "لطائف المعارف" فيما لمواسم العام من الوظائف "للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الشهير بابن رجب الدمشقي الخليلي المحدث: قد اعتاد أهل هذه البلاد إخراج الزكاة في شهر رجب، ولا أصل لذلك في السنة ولا عرف عن أحد من السلف، ولكن روي عن عثمان أنه خطب الناس على المنبر، فقال: إن هذا شهر زكاتكم فمن كان عليه دين فليؤد دينه، وليؤد ما بقي، خرّجه مالك.

وقد قيل: إن ذلك الشهر الذي كانوا يخرجون فيه زكاته نسي فلم يعرف، وقيل: بل كان شهر المحرم؛ لأنه رأس الحول، وقيل: بل كان شهر رمضان لفضله، وفضل الصدقة فيه، وروى يزيد الرقاشي عن أنس: أن المسلمين كانوا يخرجون زكاتهم في شعبان تقوية على الاستعداد لرمضان، وفي الإسناد ضعف. حتى تحصل: لأن ما قابل الدين لا زكاة فيه. فتؤدوا منها: أي مما يحصل بعد أداء الدين. ما تجب فيه: أي بقدر النصاب من الذهب أو الفضة أو غيرهما.

وتلك مائتا درهم أو عشرون مثقالاً ذهباً فصاعداً، وإن كان الذي بقي أقل من ذلك بعد ما يدفع من ماله الدّين فليست فيه الزكاة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٣٢٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن خُصيفة أنه سأل سليمان بن يسار عن رجل له مال وعليه مثله من الدّين، أعليه الزكاة؟ فقال: لا. أي هل يجب عليه
قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب ما يجب فيه الزكاة

أي ذكر مقداره

٣٢٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ...

وتلك مائتا درهم إلخ: [أي القدر الذي تجب الزكاة فيه] لما أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٣] من طريق عاصم والحارث عن علي مرفوعاً: إذا كانت لك مائتا درهم وحال عليها الحول ففيها خمسة دراهم، وليس عليك شيء - يعني في الذهب - حتى يكون عشرون ديناراً، فإذا كانت لك عشرون ديناراً وحال عليها الحول ففيها نصف دينار، فما زاد فبحسابه، وفيه الحارث الأعور ضعيف لكن تابعه عاصم، ووثقه ابن معين والنسائي، فالحديث حسن، ورواه شعبة وسفيان وغيرهما من طريق عاصم موقوفاً على علي، كذا ذكره الزيلعي. وقد ثبت تقدير نصاب الفضة بمائتي درهم من حديث جماعة من الصحابة عند الدار قطني واليزار وعبد الرزاق وغيرهم.

أقل من ذلك: أي من القدر الذي يجب فيه الزكاة. **يزيد:** هو يزيد بن عبد الله بن خُصيفة بن عبد الله بن يزيد الكندي المدني، ثقة من رجال الجميع، وقد يُنسب إلى جده هو خُصيفة بصيغة التصغير، كذا في "التقريب" [رقم: ٧٧٣٨، ١١٣/٤] وغيره. **قول أبي حنيفة:** وبه قال الشافعي ومالك، وللشافعي في رواية: أن الدّين لا يمنع الزكاة، ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٤٣/٢]

محمد بن عبد الله إلخ: [هو أبو عبد الله الأنصاري المازني، ثقة، مات ١٣٩هـ، كذا في "الإسعاف" (ص: ٣٦)] هكذا ليحيى وجماعة من رواة "الموطأ" فنسب محمد لأبيه وجده لجده؛ لأنه عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وفي رواية التنيسي عن مالك عن محمد بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة فنسب محمد إلى جده وجده إلى جده وزعم ابن عبد البر أن حديث محمد عن أبيه خطأ في الإسناد، وإنما هو محفوظ من حديث يحيى بن عمار عن أبي سعيد مردود بنقل البيهقي عن محمد بن يحيى الذهلي أن الطريقتين محفوظان، كذا في "شرح الزرقاني" [١٢٩/٢].

عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: ليس فيما دون خمسة أوسق من التمر صدقة، وليس فيما دون خمس أواق من الورق صدقة، وليس فيما دون خمس ذود من الإبل صدقة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكان أبو حنيفة يأخذ بذلك إلا في خصلة واحدة، فإنه كان يقول: أي مسألة مفردة

أبيه: هو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، وثقة النسائي، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣].
خسة أوسق: يفتح الألف وضم السين، جمع وسق - بفتح الواو أشهر من كسرهما - وأصله في اللغة الحمل، والمراد به ستون صاعاً، قاله السيوطي. [تنوير الحوالك ١/٢٤١] **من التمر صدقة:** قال ابن عبد البر: كأنه جواب لسؤال سائل سأله عن نصاب زكاة التمر فلا يمنع الزكاة في غيره من الثمار. **خمس أواق:** يقال: أواقى - بتشديد الياء وتحقيفها - جمع أوقية - بضم الهمزة وتشديد الياء - وهي أربعون درهماً، ويقال: أواق بخذف الياء، كذا في "التنوير" [١/٢٤١]. **من الورق:** بكسر الراء وإسكانها وهي ههنا الفضة، مضروباً وغيره، واختلف أهل اللغة في أصله، فقيل: يُطلق في الأصل على جميع الفضة، وقيل: هو حقيقة للمضروب دراهم، كذا في "التنوير" [١/٢٤١، ٢٤٢].
خمس ذود: بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها دال مهملة، هو من الثلاثة إلى العشرة، ولا واحد له من لفظه، ويقال في الواحد: بعير، هذا قول الأكثر، وقال أبو عبيد: من الثنتين إلى العشرة، قال: وهو مختص بالإناث، وقال سيبويه: تقول ثلاث ذود؛ لأن الذود مؤنث، وحكي فيه الإضافة والتنوين على البدل من خمس، والأول أشهر، وهو كقولك: خمس أبعة وخمسة جمال، وخمس نوق وخمس نسوة، كذا في "ضياء الساري".

فإنه كان يقول إلخ: لا خلاف بينه وبين غيره من الأئمة في تقدير نصاب الإبل والغنم وغيرها من السوائم بما ورد في الأحاديث، وكذا في تقدير نصاب الذهب والفضة. وإنما وقع الخلاف في تقدير نصاب الجبوب والثمار: فعند الشافعي وأبي يوسف ومحمد والجمهور نصابها خمسة أوسق، فلا شيء فيما دونها؛ لورود ذلك من حديث أبي سعيد وجابر وابن عمر وعمر بن حزم وغيرهم، كما أخرجه الطحاوي والبخاري ومسلم وأحمد وغيرهم، ولعل الحق يدور حوله. وخالفهم في ذلك جماعة من التابعين فقالوا: "فيما أخرجت الأرض العشر أو نصف العشر" من غير تفصيل بين أن يكون قدر خمسة أوسق أو أقل أو أكثر، منهم أبو حنيفة، ومنهم عمر بن عبد العزيز فإنه قال: فيما أُنبتت الأرض من قليل أو كثير العشر أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة، وأخرج عن مجاهد والنخعي نحوه. واستدلوا لهم بما أخرجه البخاري [رقم: ١٤٨٣] عن ابن عمر مرفوعاً: **فيما سقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر، وفيما سقي بالضح نصف العشر،** ولفظ أبي داود [رقم: ١٥٩٦]: **فيما سقت السماء والأهبار والعيون أو كان بعلاً العشر، وفيما سقي بالسواني أو النضح نصف العشر،** وفي "صحيح مسلم" [رقم: ٢٢٧٢] عن جابر مرفوعاً: **فيما سقت الأهبار والغنم العشر، وفيما سقي بالسانية نصف العشر،** =

فيما أخرجت الأرض العُشْرُ من قليل أو كثير، إن كانت تُشْرَبُ سَيْحاً أو تسقيها السماء، ولو كان من الخضراوات
وإن كانت تُشْرَبُ بَغْرَب أو دالية فنصف عشر، وهو قول إبراهيم النخعي ومجاهد.

باب المال متى تجب فيه الزكاة

٣٢٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: لا تجبُ في مال زكاةٌ
من الأموال الزكوية

= وفي "سنن ابن ماجه" [رقم: ١٨١٨] عن معاذ: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن أخذ مما سقت السماء وما سقي بعلا العُشْرُ، وما سقي بالدوالي نصف العُشْر، وأورد بأن هذه الأخبار مبهمه، والأولى مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حمل المبهم على المفسر. وأجيب عنه بأنه إذا ورد حديثان متعارضان أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص خص بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له فيما تناوله، وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط وههنا الأخبار الأول خاصة والثانية عامة، ولم يعلم التاريخ فتجعل الثانية مؤخره ويعمل بها، كذا قرره السغناقي والزليعي وغيرهما. ومنهم من احتج بما روى أبو مطيع البلخي عن أبي حنيفة عن أبان بن أبي عياش عن رجل عن رسول الله ﷺ قال: فيما سقت السماء العُشْر، وفيما سقي بنضح أو غرب نصف العُشْر في قليله وكثيره، وهو إسناد لا يساوي شيئاً فإن أبان ضعيف جداً، وأبو مطيع قال ابن معين: ليس بشيء، وقال أحمد: لا ينبغي أن يروى عنه، وقال أبو داود: تركوا حديثه، كذا قال ابن الجوزي في "التحقيق"، وهو كما قال فإن أبا مطيع البلخي واسمه الحكم بن عبد الله تلميذ الإمام أبي حنيفة، وإن كان من أجلة الفقهاء لكنه مجروح في الرواية كما بسطته في كتابي "القوائد البهية في تراجم الحنفية".

سَيْحاً: أي العين الجارية على وجه الأرض. بغرب: بفتح الغين المعجمة أي دلو كبير، كذا في "المصباح"، وفي معناه الدلو الصغير. دالية: أي دولا ب تديره البقر أو غيره. قول إبراهيم: فإنه قال: في كل شيء أخرجت الأرض الصدقة، أخرجه الطحاوي [٣١٧/١]. ومجاهد: فإنه قال لما سئل عنه: فيما قل أو كثر العُشْر أو نصف العُشْر، أخرجه الطحاوي [٣١٧/١].

ابن عمر قال: قال ابن عبد البر: قد روي هذا مرفوعاً من حديث عائشة، قال السيوطي: أخرجه ابن ماجه. [تنوير الحوالك: ٢٤٢/١] وفي "شرح الزرقاني" [١٣٢/٢]: أخرجه ابن عبد البر في "التمهيد" من طريق عبيد الله بن عبد الله عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً: ليس في مال زكاة حتى يحول عليه الحول، وفي إسناده بقية بن الوليد مدلس، وقد رواه بالنعنة عن إسماعيل بن عياش عن عبيد الله، وإسماعيل ضعيف في غير الشاميين، قال الدار قطني: والصحيح وقفه كما في "الموطأ"، وقد أخرجه الدار قطني في "الغرائب" مرفوعاً وضعفه، وأخرجه أيضاً من حديث أنس وضعفه، وأخرجه ابن ماجه من حديث عائشة، لكن الإجماع عليه أغنى عن إسناده.

حتى يحول عليه الحول.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمهما، إلا أن يكتسب مالاً فيجمعه على مال عنده مما يزكى، فإذا وجبت الزكاة في الأول زكى الثاني معه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي رحمهما.

يحول عليه الحول: روى البيهقي عن أبي بكر وعلي وعائشة موقوفاً عليهم مثل ما روي عن ابن عمر، وروى الترمذي [رقم: ٦٣١] والدارقطني [رقم: ٩، ٩٢/٢] والبيهقي من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن ابن عمر مرفوعاً: **من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول**، وعبد الرحمن ضعيف، قال الترمذي: والصحيح عن ابن عمر موقوفاً، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما، قال البيهقي: الاعتماد في هذا على الآثار عن أبي بكر وغيره. قلت: حديث علي الذي أخرجه أبو داود وأحمد والبيهقي لا بأس بإسناده، والآثار تعضده فتصلح للحجة، كذا في "تخريج أحاديث الرافعي" لابن حجر.

يكتسب مالاً: أي إذا كان من جنس ما عنده، وإن لم يكن من جنسه يستأنف له الحساب من ذلك الوقت ولا يجمع، ذكره العيني وغيره.

فيجمعه إلخ: وقال الشافعي وأحمد: لا يضم؛ لحديث: **من استفاد مالاً فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول**، أخرجه الترمذي [رقم: ٦٣] وغيره، وقال أصحابنا: هو حديث ضعيف، وعلى تسليم ثبوته فعسومه ليس مراداً للاتفاق على خروج الأرباح والأولاد، فعللنا بالجمانسة، فقلنا: إنما أخرج الأولاد والأرباح للمجانسة لا للتولد، فيجب أن يخرج المستفاد إذا كان من جنسه، وهو أدفع للحرج على أصحاب الحرف الذين يجدون كل يوم درهماً فأكثر وأقل، فإن في اعتبار الحول لكل مستفاد حرجاً عظيماً، وهو مدفوع بالنص، كذا قرره ابن الهمام وغيره. وذكر العيني أن مذهبنا في هذا الباب هو قول عثمان وابن عباس والحسن البصري والثوري والحسن بن صالح، وهو قول مالك في السائمة.

زكى الثاني معه: فمن كان عنده مائتا درهم في أول الحول وقد حصل في وسطه مائة درهم مثلاً يضم إلى المائتين، ويعطى زكاة الكل عند حولان الحول على الأول.

باب الرجل يكون له الدين هل عليه فيه زكاة

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عقبة مولى الزبير أنه سأل القاسم بن محمد عن مكاتبٍ له قاطعه بمال عظيم، قال: قلت: هل فيه زكاة؟ قال القاسم: إن أبا بكر كان لا يأخذُ من مال صدقةً حتى يحول عليه الحول، قال القاسم: وكان أبو بكر إذا أعطى الناس أعطياتهم يسأل الرجل هل عندك من مالٍ قد وجبت فيه الزكاة؟ فإن أعطاهم وعطيائهم ^{أي أرزاقهم} وفي نسخة: سأل قال: نَعَمْ، أخذ من عطائه زكاة ذلك المال، وإن قال: لا، سَلَّم إليه عطاءه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

٣٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرني عمر بن حسين، عن عائشة بنت قدامة بن مظعون، عن أبيها قال: كنت إذا قبضتُ عطائي من عثمان بن عفان سألني هل عندك مالٌ وَجَبَ عليك فيه الزكاة؟ فإن قلت: نَعَمْ، أخذ من عطائي زكاة ذلك المال وإلا دفع إليَّ عطائي.

محمد بن عقبة: هو أخو موسى بن عقبة المدني، ثقة، كذا في "التقريب" [رقم: ٦١٤١، ٣/٢٩١]. محمد: ابن أبي بكر الصديق. قاطعه: معنى مقاطعة المكاتب أخذ مال معجل منه دون ما كوتب عليه ليعجل عتقه.

كان لا يأخذ إلخ: أي والمقاطعة فائدة لا زكاة فيها حتى يمرَّ عليها عند مستفيدها الحول.

من مال إلخ: بأن كان نصاباً مرَّ عليه الحول. سلم إليه عطاءه: أي لم يأخذ منه شيئاً كما ليحيى.

عمر بن حسين: ثقة، روى له مسلم والترمذي، وهو عمر بن حسين بن عبد الله الجمحي، مولاهم، أبو قدامة المكي، كذا في "التقريب" [رقم: ٤٨٧٦، ٣/٦٨]. عائشة: القرشية الجمحية الصحابية، هي وأمها ربطة بنت سفيان من المبايعات، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٤٦٥، ٤/٤٣٩]. عن أبيها: قدامة - بضم القاف - ابن مظعون بن حبيب بن وهب بن حذافة بن جمح القرشي الجمحي، خال عبد الله وحفصة ابني عمر بن الخطاب، هاجر إلى أرض الحبشة مع أخويه عثمان بن مظعون وعبد الله بن مظعون، ثم شهد بدرًا وسائر المشاهد، وتوفي سنة ست وثلاثين، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٢١٣٢، ٣/٣٤٠، ٤/٣٤١].

دفع إلي عطائي: في سؤاله كأي بكر وقولهما: وإن قلت: لا إلخ دليل على تصديق الناس في أموالهم التي فيها الزكاة، وجواز إخراج زكاة المال من غيره، ولا يخالف لهما إذا كان من جنسه فإن كان ذهباً أو فضة أو عكسه فبخلاف.

باب زكاة الحلي

٣٢٨ - أخبرنا مالك، عن عبد الرحمن بن قاسم، عن أبيه أن عائشة كانت تلي بنات أخيها يتامى في حجرها، لهن حلي، فلا تخرج من حليهن الزكاة.

٣٢٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يحلي بناته وجواريه فلا يخرج من حليهن الزكاة.

قال محمد: أما ما كان من حلي جوهر ولؤلؤ فليست فيه الزكاة

باب زكاة الحلي: [يضم الحاء ويكسر، فكسر اللام وتشديد الباء ويفتح الحاء فسكون] اختلفوا فيه، فمذهب مالك وأحمد في رواية وإسحاق والشافعي أنه لا زكاة في الحلي، ومذهبنا وجوب الزكاة فيه، وهو مذهب عمر وابن عمر وابن عمرو وأبي موسى وابن جبير وعطاء وعبد الله بن شداد وطاوس وابن سيرين ومجاهد والضحاك وجابر بن يزيد وعلقمة والأسود وعمر بن عبد العزيز والثوري والزهري، وهو قول عائشة وأم سلمة وفاطمة بنت قيس، كذا ذكره العيني. [الباية: ٣/٣٧٧، ٣٧٨] وقال الأثرم: سمعت أحمد بن حنبل يقول: خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلي زكاة: أنس بن مالك وجابر وابن عمر وعائشة وأسماء، كذا نقله الزيلعي.

أما أثر عائشة فسيأتي في الكتاب، وحمله أصحابنا على أنها إنما لم تخرج الزكاة من حلي بنات أخيها؛ لأنه لا زكاة في مال الصبي، لا لأنه ليس في الحلي زكاة. وأما أثر ابن عمر فسيأتي في الكتاب أيضاً، وحمله أصحابنا على أنه لا زكاة في مال الصبي، وأما عدم أدائه الزكاة من حلي جواريه فيحمل على أن ابن عمر كان يرى أن المملوك يملك، ولا زكاة عليه. وأما أثر أنس فأخرجه الدارقطني عن علي بن سليمان أنه سأل عن الحلي، فقال: ليس فيه زكاة. وأما أثر جابر فأخرجه الشافعي ثم البيهقي عن عمرو بن دينار قال: سمعت ابن خالد يسأل جابراً عن الحلي أ فيه زكاة؟ فقال: لا. وأما أثر أسماء فأخرجه الدارقطني [رقم: ١٠، ١٠٩/٢] أنها كانت تحلي بناتها الذهب ولا تركيه.

بنات أخيها: أي لأبيها محمد بن أبي بكر، قاله الباجي. **لهن:** قال الباجي: يقتضي ملكهن له، وإن لم يتصرفن فيه لكونهن محجورات. **حلي:** بفتح فسكون مفرد، ويضم وكسر اللام وتشديد الباء جمع.

فليست فيه الزكاة: لأن ما سوى الثمنين من الذهب والفضة وما يتخذ منهما لا يجب فيه الزكاة إذا لم تكن للتجارة، ويؤيده ما أخرجه ابن أبي شيبة عن عكرمة قال: ليس في حجر اللؤلؤ ولا في حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة، وأخرج ابن عدي في "الكامل" عن عمرو بن أبي عمرو الكلاعي عن عمرو بن شعيب عن أبيه =

على كل حال، وأما ما كان من حُلِّي ذهبٍ أو فضة ففيه الزكاة إلا أن يكون ذلك

ليتيم أو يتيمة لم يبلغا فلا تكون في مالها زكاة، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

في نسخة: مالها

= عن جده مرفوعاً: لا زكاة في حجر، وضعف بعمر الكلاعي، وقال: إنه مجهول، لا أعلم حدث عنه غير بقية، وأحاديثه منكورة، وذكر ابن حجر أنه قد تابعه عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي ومحمد بن عبد الله العزمي عن عمرو بن شعيب، وكلاهما متروكان.

على كل حال: أي سواء كان للبالغ أو الصبي. **ففيه الزكاة:** [وأما ما روي عن جابر مرفوعاً: ليس في الحلي زكاة فباطل لا أصل له، وإنما هو قول جابر، قاله البيهقي] لما أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٦٣] والنسائي [رقم: ٢٤٧٩] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن امرأة أتت النبي ﷺ ومعها ابنة لها وفي يد ابنتها مسكتان غليظتان من ذهب، فقال لها: أعطيني زكاة هذا؟ قالت: لا، قال: أيسرك أن يسورك بهما يوم القيامة سواراً من نار؟ قال: فألقتهما إلى رسول الله ﷺ وقالت: إلهما لله ولرسوله، وإسناده صحيح، قاله ابن القطان، وقال المنذري: لا مقال فيه، وأخرجه الترمذي [رقم: ٦٣٧] من طريق ابن لميعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أتت امرأتان إلى رسول الله ﷺ وفي أيديهما سواران من ذهب، فقال لهما: أتؤديان زكاة هذا؟ فقالتا: لا، فقال: أتحيان أن يسوركما الله بسوارين من نار؟ قالتا: لا، قال: فأديا زكاته.

وفي الباب عن عائشة أخرجه أبو داود والحاكم والدارقطني، وأم سلمة أخرجه الحاكم وأبو داود والدارقطني والبيهقي، وأسماء أخرجه أحمد، وفاطمة بنت قيس أخرجه الدارقطني، وعبد الله بن مسعود أخرجه الدارقطني، وهي أحاديث متقاربة كلها تفيد وجوب الزكاة في الحلي، وضَعُفَ بعض طرقها لا يضر إذا حصل التقوي بالضم لاسيما إذا كان بعض الطرق سالماً من القدح، وبسطه في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٣٦٩/٢ - ٣٧١].

ليتيم: وكذا إذا كان لغير اليتيم. **فلا تكون في مالها إلخ:** لأثر ابن عمر وعائشة وغيره، وبه قال أبو وائل وسعيد بن جبير والنخعي والشعبي والحسن البصري وغيرهم خلافاً للشافعي وأحمد ومالك أخذاً مما روى الترمذي [رقم: ٦٤١] عن عبد الله بن عمرو بن العاص: أن رسول الله ﷺ خطب الناس فقال: من ولي يتيماً له مال فليترحم فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة، وفي إسناده مقال، نبه عليه الترمذي وأحمد، وله طرق آخر عند الدارقطني وغيره ضعيفة، وكذا حديث أنس مرفوعاً: **اتجروا في أموال اليتامى لا تأكلوها الزكاة**، أخرجه الطبراني في "الأوسط"، سنده مجروح، وأجاب أصحابنا عنها على تقدير ثبوتها بأن الصدقة محمولة على النفقة، وللتفصيل موضع آخر.

باب العُشر

٣٣٠- أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر:

أن عمر كان يأخذ من التَّبَطِّ من الحنطة والزيت نصف العُشر، يريد أن يكثر الحمل إلى المدينة، ويأخذ من القطنية العشر.

قال محمد: يؤخذ من أهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من قطنية أو غير قطنية نصف العشر في كل سنة، ومن أهل الحرب إذا دخلوا أرض الإسلام بأمان العشر من ذلك كله، وكذلك أمر عمر بن الخطاب.....

باب العشر: بضمين وبضم واحد: أي ما يجب فيه العشر أو نصفه من مال الحربي أو الذمي. **النبط:** هو جيل من الناس كانوا ينزلون سواد العراق ثم استعمل في أحلاط الناس وعوامهم، والجمع أنباط مثل سبب وأسباب، كذا في "المصباح المنير في غريب الشرح الكبير" لأحمد الفيومي. **يريد:** وليحيى: يأخذ النصف ويترك النصف. **القطنية:** بكسر القاف وسكون الطاء فتون فتحته مشددة كالعدس والحمص واللوبياء، وفي "التهذيب": القطنية اسم جامع للحبوب التي تطبخ كالعدس والبقلا واللوبياء والحمصة والأرز والسمن وغير ذلك، كذا في "شرح القاري". **العشر:** على الأصل فيما اتجروا فيه. **مما اختلفوا فيه:** المراد به ذهابهم وبجيتهم بقصد التجارة.

نصف العشر: ذهب إلى هذا التفصيل ابن أبي ليلى والشافعي والثوري وأبو عبيد، وقال مالك: يؤخذ من تجار أهل الذمة العشر إذا اتجروا إلى غير بلادهم مما قل أو كثر، ولنا ما روى عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال: بعثني أنس بن مالك على الأيلة، فأخرج لي كتاباً من عمر: يؤخذ من المسلمين من كل أربعين درهماً درهم، ومن أهل الذمة من كل عشرين درهماً درهم، ومن لا ذمة له من كل عشرة دراهم درهم، وروى أبو الحسن القُدوري في "شرح مختصر الكرخي": أن عمر نصب العشار، وقال لهم: خذوا من المسلم ربع العشر، ومن الذمي نصف العشر، ومن الحربي العشر، وكان هذا محضر من الصحابة، فكان إجماعاً سكوتياً، كذا في "البنية" [٣/٣٩٥، ٣٩٦].

وكذلك أمر: أخرج سعيد بن منصور حدثنا أبو عوانة وأبو معاوية عن الأعمش عن إبراهيم بن المهاجر عن زياد بن حدير قال: استعملني عمر على العشر وأمرني أن آخذ من تجار أهل الحرب العشر، ومن تجار أهل الذمة نصف العشر، ومن تجار المسلمين ربع العشر، وأخرج البيهقي عن محمد بن سيرين عن أنس نحو ذلك.

زياد بن حدير وأنس بن مالك حين بعثتهما على عشور الكوفة والبصرة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الجزية

٣٣١ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري: أن النبي صلی الله علیه وسلم أخذ من مجوس البحرين الجزية، وأن عمر أخذها من مجوس فارس، وأخذها عثمان بن عفان من البربر.

٣٣٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر: أن عمر رضي الله عنه ضرب الجزية على أهل الورك أربعين درهماً، وعلى أهل الذهب أربعة دنائير،
كاهل العراق في كل سنة كاهل مصر والشام في كل سنة

زياد بن حدير: هو أبو المغيرة الأسدي الكوفي، التابعي، سمع عمر وعلياً، وروى عنه خلق منهم الشعبي، كذا ذكره القاري. **باب الجزية:** [من جزأت للشيء إذا قسمته، وقيل: من الجزاء قال العلماء: الحكمة في وضع الجزية أن الدل الذي يلحقهم يحملهم على الإسلام. شرعت سنة ثمان، وقيل: تسع] قال أبو يوسف في "كتاب الخراج": جميع أهل الشرك من المجوس وعبد الأوثان وعبد النار والحجارة والصائين يؤخذ منهم الجزية ما خلا أهل الردة من أهل الإسلام وأهل الأوثان من العرب والعجم، فإن الحكم فيهم أن يُعرض عليهم الإسلام، فإن أسلموا فيها وإلا قتل الرجال منهم، وسي النساء والصبيان، وليس أهل الشرك من عبدة الأوثان، وعبدة النار والمجوس مثل أهل الكتاب في ذبائحهم ومناكحتهم، حدثنا قيس بن الربيع الأسدي عن قيس بن مسلم عن الحسن قال: صالح رسول الله صلی الله علیه وسلم مجوس هجر على أن يأخذ منهم الجزية غير مستحلٍ منأكحة تسائهم ولا أكل ذبائحهم.

الزهري: كذا أخرجه مسلماً ابن أبي شعبة من طريق مالك، وأخرج الدار قطني في "غرائب مالك"، والطبراني من طريقه عن الزهري عن السائب بن يزيد رضي الله عنه، قال الدار قطني: لم يصل إسناد غير الحسين بن أبي كبشة البصري عن عبد الرحمن بن مهدي عن مالك، والمرسل هو المحفوظ. **مجوس البحرين:** بلفظ التثنية موضع بين البصرة وعمان، وهو من بلاد نجد، ويعرب إعراب المثني، ويجوز جعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٨٣/٢] **مجوس فارس:** لقب قبيلة، ليس باب ولا أم، وإنما هم أخطا من تغلب، اصطلاحوا على هذا الاسم، كما في "القاموس". [شرح الزرقاني: ١٨٣/٢]

أربعين درهماً إلخ: إليه ذهب مالك فلا يُزاد عليه ولا يُنقص إلا من يضعف عن ذلك، فيخفف عنه بقدر ما يراه الإمام، وقال الشافعي: أقلها دينار، ولا حد لأكثرها إلا إذا بذل الأغنياء ديناراً لم يجز قتلهم، وقال أبو حنيفة -

ومع ذلك أرزاق المسلمين وضيافة ثلاثة أيام.

بيان لأرزاق المسلمين

٣٣٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن أبيه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان

يؤتي بنعم كثيرة من نعم الجزية. قال مالك: أراه تؤخذ من أهل الجزية في جزيتهم.

أي دواب كالشاة والبقرة

أي اظن

قال محمد: السنة أن تؤخذ الجزية من الجحوس

= وأحمد: أقلها على الفقراء والمعتلين اثنا عشر درهماً أو ديناراً، وعلى أواسط الناس أربعة وعشرون درهماً أو ديناراً وعلى الأغنياء ثمانية وأربعون درهماً أو أربعة دنانير، كذا في "شرح الزرقاني" [١٨٤/٢]

أرزاق المسلمين: أي رقد أبناء السبيل وعوهم، قاله ابن عبد البر، وقال الباجي: أقوات من عندهم من أجناد المسلمين على قدر ما جرت عادة أهل تلك الجهة من الاقتيات، وقد جاء ذلك مفسراً أن عمر كتب إلى أمراء الأجناد أن عليهم من أرزاق المسلمين من الخنطة مئذنان، ومن الزيت ثلاثة أقساط كل شهر لكل إنسان من أهل الشام والجزيرة، وودك وعسل لا أدري كم هو، وعلى أهل العراق خمسة عشر صاعاً لكل إنسان كل شهر وودك وعسل. [شرح الزرقاني: ١٨٤/٢] وضيافة ثلاثة أيام: للمحتازين بهم من المسلمين من خبز وشعير وتبن وإدام، ومكان ينزلون به يكتفهم من الحرّ والبرد، قاله ابن عبد البر. [شرح الزرقاني: ١٨٤/٢]

السنة إلخ: أي الطريقة المشروعة من النبي صلى الله عليه وسلم وخلفائه أخذ الجزية من الجحوس كأهل الكتاب إلا أنه لا يجوز نكاح نسائهم وأكل ذبائحهم بخلاف أهل الكتاب؛ لما أخرجه البخاري [رقم: ٣١٥٦] عن ابن عبدة المكي أنانا كتاب عمر قبل موته بسنة: فرقوا بين كل ذي عرم من الجحوس، ولم يكن عمر أخذ الجزية من الجحوس حتى شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذها من جحوس هجر. وفي "الموطأ" برواية يحيى: مالك عن جعفر بن محمد بن علي عن أبيه أن عمر ذكر الجحوس فقال: ما أدري كيف أصنع في أمرهم؟ فقال عبد الرحمن بن عوف: أشهد لسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: سنوا بهم سنة أهل الكتاب، ورواه ابن أبي شيبه عن حاتم بن إسماعيل عن جعفر، وعبد الرزاق في "مصنفه" عن ابن جريج عن جعفر، وإسحاق بن راهويه عن عبد الله بن إدريس عن جعفر، وهو حديث منقطع، فإن والد جعفر محمد بن علي لم يلق عمر ولا ابن عوف.

وقد رواه أبو علي الحنفي عبد الله بن عبد المجيد من طريق مالك فقال عن أبيه عن جده، أخرجه البزار والدارقطني في غرائب مالك، ولم يقل عن جده أحد سوى أبي علي الحنفي، وكان ثقة، وهو مع ذلك مرسل، فإن جد جعفر علي بن الحسين لم يلق عمر ولا ابن عوف، كذا ذكره ابن عبد البر وغيره، وروى الشافعي في "مسنده" عن سفيان عن سعيد بن المزريان عن نصر بن عاصم قال: قال فروة بن نوفل: علام تؤخذ الجزية من الجحوس، وأنهم ليسوا بأهل كتاب؟ فقام إليه المستورد، وقال: يا عدو الله! تطعن على أبي بكر وعمر وعلي؟ وقد أخذوا الجزية من الجحوس، =

من غير أن تُنكح نساؤهم ولا تُؤكل ذبائهم، وكذلك بلغنا عن النبي ﷺ، وضرب
عمر الجزية على أهل سواد الكوفة، على المعسر اثنا عشر درهماً، وعلى الوسط أربعة
وعشرين درهماً، وعلى الغني ثمانية وأربعين درهماً. وأما ما ذكر مالك بن أنس من
الإبل فإن عمر بن الخطاب لم يأخذ الإبل في جزية علمناها إلا من بني تغلب، فإنه
أضعف عليهم الصدقة فجعل ذلك جزيتهم، فأخذ من إبلهم وبقرهم وغنمهم.

= فذهب به إلى القصر، فخرج عليهم علي وقال: أنا أعلم الناس بالجوس، كان لهم علم يعلمونه وكتاب
يدرسونه، وإن ملكهم سكر فوقع على ابنته أو أخته فاطلع عليه بعض أهل مملكته، فلما صحا أرادوا أن يُقيموا
عليه الحد، فدعا أهل مملكته فقال: أتعلمون ديناً خيراً من دين آدم؟ وقد كان يُنكح بنيه من بناته، فأنا على دين
آدم فبايعوه، وقاتلوا الذي خالفهم، وقد أسري على كتابهم فرغ من بين أظهرهم، وذهب العلم الذي في
صدورهم فهم أهل كتاب. وفي سنده سعيد بن المزربان مجروح، ذكره ابن الجوزي في "التحقيق"، ومن طريق
الشافعي رواه البيهقي، وقال: أخطأ سيفان في قوله نصر بن عاصم، وإنما هو عيسى بن عاصم، كذا ذكره
الزيلعي، وأخرج الإمام أبو يوسف في "كتاب الخراج" عن نصر بن خليفة أن فروة بن نوفل قال: الحديث نحوه.

من غير إلخ: لما أخرجه عبد الرزاق وابن أبي شيبة عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد بن علي: أن النبي ﷺ
كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام: فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية، غير ناكحي
نساتهم ولا أكل ذبائهم، وهو مرسل، وقيس بن مسلم يختلف فيه، قاله ابن القطان.

وروى ابن سعد في "الطبقات" عن محمد الواقدي عن عبد الحكم بن عبد الله عن عبد الله بن عمرو بن العاص أن
رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يعرض عليهم الإسلام، فإن أبوا أخذت منهم الجزية وبأن لا تُنكح نساؤهم
ولا تُؤكل ذبائهم. وضرب عمر: [و لم ينكر عليه أحد من الصحابة فصار كالإجماع] أخرجه ابن أبي شيبة
وابن زنجويه في "كتاب الأموال"، والقاسم بن سلام في "كتاب الأموال" وهو المأثور عن عثمان وعلي، ذكره
الزيلعي [نصب الراية: ٤٣٨/٣] وغيره. بني تغلب: بكسر اللام، قوم من نصارى العرب أبوا أن يعطوا الجزية
فضاعف عمر عليهم الصدقة. فإنه أضعف عليهم إلخ: أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة والقاسم بن سلام في
"كتاب الأموال" وأبو يوسف في "كتاب الخراج" وحيد بن زنجويه وعبد الرزاق وغيرهم، كما بسطه الزيلعي.

باب زكاة الرقيق والخيول والبراذين

٣٣٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، قال: سألت سعيد بن المسيب عن صدقة البراذين فقال: أو في الخيل صدقة؟

٣٣٥ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ليس على المسلم في عبده ولا في فرسه صدقة.

البراذين: بفتح الموحدة، جمع البرذون كقردوس، الفرس الفارسي، وقال المطرزي: البرذون: التركي من الخيل قاله القاري. **أوفي:** همزة الاستفهام للإنكار لا للاستفهام. **الخيول:** وقد صح: ليس على المسلم في عبده ولا فرسه صدقة، وقال ﷺ: قد عفوت عن الخيل والرقيق، فهاتوا صدقة الرقة، أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٤] بسند حسن. **عراك بن مالك:** قال السيوطي في "الإسعاف" [ص: ٢٩]: عراك بن مالك الغفاري المدني، روى عن ابن عباس وأبي هريرة وابن عمر وعائشة وجماعة، وعنه سليمان بن يسار وخيثم وعبد الله ابنا عراك، وثقه أبو زرعه وأبو حاتم، مات بالمدينة في خلافة يزيد بن عبد الملك، وعراك بكسر العين المهملة، وفتح الراء المخففة بعدها ألف بعدها كاف، كذا ضبطه ابن حجر في "التقريب" [رقم: ٤٥٤٩، ٧/٣] وابن الأثير في "جامع الأصول" والفتني في "المنعي" وغيرهم. **ليس على المسلم إلخ:** [قال الباجي: هذا نفي، والنفي على الإطلاق يقتضي الاستعراق، قاله القاري] أخرجه الأئمة الستة في كتبهم، ورواه ابن حبان [رقم: ٣٢٧٢، ٦٥/٨] وزاد: إلا صدقة الفطر، ورواه الدارقطني [رقم: ٧، ١٧٢/٢] بلفظ: لا صدقة على الرجل في فرسه ولا في عبده إلا زكاة الفطر، كذا في "نصب الراية" [٣/٣٥٦].

صدقة: لا خلاف أنه ليس في رقاب العبيد صدقة إلا أن يشتروا وللتجارة، وأوجب حماد وأبو حنيفة وزفر الزكاة في الخيل إذا كانت إناثاً وذكوراً، فإذا انفردت زكي إنائها لا ذكورها، ثم يغير بين أن يُخرج عن كل فرس ديناراً، وبين أن يقومها ويخرج ربع العشر، ولا حجة لهم لصحة هذا الحديث. واستدل بالحديث من قال من الظاهرية بعدم وجوب الزكاة فيهما ولو كانا للتجارة، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، فيخص به عموم الحديث، كذا في "شرح الزرقاني" [٢/١٨١].

قال محمد: وهذا نأخذ، ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير سائمة، وأما في قول أبي حنيفة **رضي الله عنه**:

وهذا نأخذ: قال القاري: ووافقه أبو يوسف اختاره الطحاوي، وفي "النيابيع": عليه الفتوى، وهو قول مالك والشافعي. **قول أبي حنيفة إله:** استدلل له بما أخرجه الدار قطني [رقم: ١، ١٢٥/٢] والبيهقي من طريق الليث ابن حماد الإصطخري حدثنا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر مرفوعاً: **في الخيل السائمة في كل فرس دينار.** ويُردّ على هذا الاستدلال بوجهين: أحدهما: أن في سنده كلاماً، قال الدار قطني: تفرد به غورك، وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء، وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه، وقال ابن القطان: أبو يوسف هو أبو يوسف يعقوب القاضي وهو مجهول عندهم، فلا يصلح للاحتجاج به في مقابلة الحديث الصحيح النافي للصدقة، لكن فيما قاله ابن القطان نظر، فإن أبا يوسف وثقه ابن حبان وغيره، قاله الزيلعي [نصب الراية: ٣٥٨/٢]. وقال العيني: قول ابن القطان لم يصدر عن عقل، وهل يقال في مثل أبي يوسف: إنه مجهول، وهو أول من سمي بقاضي القضاة، وعلمه شاع في ريع الدنيا وهو إمام ثقة حجة. [البنية ٣/٣٣٩] وفي "أنساب السمعاني": لم يختلف يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن المديني في كون أبي يوسف ثقة في الحديث، وقد بسطت في ترجمته في "مقدمة الهداية"، ثم في "مقدمة السعاية" شرح شرح الوقاية"، ثم في "النافع الكبير لمن يطالع الجامع الصغير"، ثم في "الفوائد البهية في تراجم الحنفية". وثانيهما: أنه على تقدير صحته يُحمل على أنه كان في الابتداء، ثم نُسخ بدليل قوله **رضي الله عنه**: **عفوت عن صدقة الخيل**، أخرجه أبو داود [رقم: ١٥٧٤] والترمذي [رقم: ٦٢٠] والنسائي [رقم: ٢٤٧٧] وغيرهم، والعفو لا يكون إلا عن حق لازم. وقد يُستدل لما ذهب إليه أبو حنيفة بأخبار آخر، منها ما في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٢٣٧١، ومسلم رقم: ٢٢٩٠] مرفوعاً في حديث طويل: **الخيل ثلاثة: هي لرجل أحر، ورجل ستر، ورجل وزر،** الحديث، وفيه: **فأما الذي له ستر فرجل له ربطها تعفواً ولم ينس حق الله في رقابها ولا ظهورها،** الحديث، فإن الحق الثابت على رقاب الحيوانات ليس إلا الزكاة، فدل ذلك على وجوبها. وأجاب عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣١٢، ٣١١/١] بأنه يجوز أن يكون ذلك الحق سوى الزكاة، فإنه قد روي ما حدثنا ربيع المؤذن حدثنا أسد حدثنا شريك بن عبد الله بسنده عن عامر عن فاطمة بنت قيس عن النبي **ﷺ** أنه قال: **في المال حق سوى الزكاة،** وحجة أخرى أنا قد رأينا أن رسول الله **ﷺ** ذكر الإبل السائمة، فقال: **فيها حق،** فسئل ما هو؟ فقال: **إطراق فحلها، وإعارة دلوها، ومنيعة سمينها،** فاحتمل أن يكون هو في الخيل. ومنها ما روي أن عمر أخذ الصدقة من الخيل وكذلك عثمان، أخرجه ابن عبد البر والدار قطني وغيرهما، وأجاب عنه الطحاوي بأنه لم يأخذه عمر على أنه حق وأجب عليهم، بل بسبب آخر، ثم أخرج بسنده عن حارثة قال: =

فإذا كانت **سائمة** يُطلب نسلها ففيها الزكاة، إن شئت في كل فرس دينار وإن شئت ^{أيها السائل} فالقيمة، ثم في كل مائتي درهم خمسة دراهم، وهو قول إبراهيم النخعي.

٣٣٦ - **أخبرنا مالك**، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه: أن عمر بن عبد العزيز كتب إليه أن لا يأخذ من الخيل ولا العسل صدقة.

قال محمد: أما الخيل فهي على ما وصفت لك، وأما العسل ففيه العشر إذا أصبت منه الشيء الكبير خمسة أفراق فصاعداً، وأما أبو حنيفة فقال: في قليله وكثيره ^{في نسخة: الكثير} العشر، وقد بلغنا عن النبي ﷺ أنه جعل في العسل العشر.

= حججت مع عمر فاتاه أشراف الشام فقالوا: إنا قد أصبنا خيلاً وأموالاً فنخذ من أموالنا صدقة، فقال: هذا شيء لم يفعله اللذان كانا قبلي، ولكن انتظروا حتى أسأل المسلمين، فسأل أصحاب رسول الله ﷺ فيهم علي، فقالوا: حسن، وعلي ساكت، فقال عمر: مالك يا أبا الحسن؟ فقال: قد أشاروا عليك ولا بأس بما قالوا إن لم يكن أمراً واجباً، ولا حزية راتبه يؤخذون بها بعدك، فدل ذلك على أنه إنما أخذ على سبيل التطوع بعد ابتغائهم ذلك لا على سبيل أنه شيء واجب، وقد أخبر أنه لم يأخذه رسول الله ﷺ ولا أبو بكر. [شرح معاني الآثار: ١/٣١٢]

سائمة: بأن ترعى في أكثر الحول. **قول إبراهيم النخعي**: كما أخرجه المؤلف في "كتاب الآثار" (ص: ٢٢٧)

عن أبي حنيفة عن حماد عنه. **أبيه**: هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم قاضي المدينة.

عمر بن عبد العزيز: أحد الفقهاء والخلفاء من بني أمية. **ولا العسل صدقة**: قد ذهب الأئمة إلى أن لا زكاة في العسل، وضعف أحمد حديث أنه ﷺ أخذ منه العشر، قال أبو عمر: هو حديث حسن يرويه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. **وصفت لك**: من أنه ليس فيه صدقة خلافاً لأبي حنيفة.

ففيه العشر: لما روى الترمذي [رقم: ٦٢٩] عن ابن عمر مرفوعاً: **في العسل العشر، في كل عشرة أزق زق**، ورواه الطبراني بلفظ: **في العسل العشر، في كل عشر قرب قرب، وليس فيما دون ذلك شيء**، وروى العقيلي عن أبي هريرة مرفوعاً: **في العسل العشر**، وروى أبو داود والنسائي وابن ماجه وأحمد والبيهقي والطبراني وغيرهم قصة فيها: أن النبي ﷺ أخذ العشر، وفي أسانيد أكثر هذه الأخبار مقال، وسند بعضها حسن، واللبسط موضع آخر.

أفراق: قال القاري: جمع فرق بالفتح، مكيال بالمدينة يسع ثلاثة أصع أو ستة عشر رطلاً. **العشر**: أي إذا كان في أرض عشربة أو جبلي، وقال الشافعي: لا شيء في العسل، وقال أبو يوسف: لا شيء في العسل الجبلي، كذا قال القاري.

٣٣٧ - **أخبرنا مالك**، حدثنا ابن شهاب، عن سليمان بن يسار: أن أهل الشام قالوا لأبي عبيدة بن الجراح: خذ من خيلنا ورقيقنا صدقة، فأبى، ثم كتب إلى عمر بن الخطاب، فكتب إليه عمر: **إِنْ أَحْبَبُوا فخذوها منهم، وارُدُّوها عليهم** يعني على فقرائهم، وارزق رقيقهم.

قال محمد: القول في هذا القول الأول، وليس في فرس المسلم صدقة ولا في عبده إلا صدقة الفطر.

باب الركاز

٣٣٨ - **أخبرنا مالك**، حدثنا ربيعة بن أبي عبد الرحمن وغيره: أن رسول الله ﷺ أقطع لبلال بن الحارث المزني معادن من.....

أبي عبيدة: هو عامر بن عبد الله الفهري، أمين هذه الأمة، أمره عمر رضي الله عنه على الشام. **فأبى:** فيه أنه كان مقرراً عندهم أن لا زكاة فيه. **إِنْ أَحْبَبُوا:** يريد أن هذا تطوع، ومن تطوع بشيء أخذ منه. **القول الأول:** أي عدم وجوب الصدقة في الخيل، وفعل عمر لم يكن على وجه الإلزام والإيجاب. **إلا صدقة الفطر:** فإنه يجب على سيده لأجل عبده. **الركاز:** بكسر الراء من الركز، وهو الإثبات في الأرض إما مخلوقاً وهو المعدن، أو موضوعاً وهو الكثر على ما يفهم من "المغرب" وكثير من كتب اللغة. **ربيعة إ:** هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن فروخ التيمي أبو عثمان، ويقال: أبو عبد الرحمن، المدني الفقيه، أحد الأعلام المعروف بـ"ربيعة" الرأي، قال أحمد: ثقة، وقال يعقوب بن شببة: ثقة، ثبت، مات ١٣٦هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١٣].

وغيره: بالرفع أي وغير ربيعة من المشايخ. **أن رسول الله إ:** قال ابن عبد البر: هذا الحديث عند جميع رواة "الموطأ" مرسل، وقد وصله البزار من طريق عبد العزيز الدراوردي عن ربيعة عن الحارث بن بلال بن الحارث عن أبيه، قلت: وأخرجه أبو داود من طريق ثور بن زيد عن عكرمة عن ابن عباس، قاله السيوطي. [توير الحوالمك ٢٤٤/١]

لبلال إ: هو بلال بن الحارث بن عاصم بن سعيد بن قرة بن خلاوة بن ثعلبة، أبو عبد الرحمن المزني، قدم على النبي ﷺ في وفد مزيعة سنة خمس، وكان يحمل لواء مزيعة يوم الفتح، ثم سكن البصرة، وتوفي سنة ستين آخر أيام معاوية رضي الله عنه، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لعز الدين علي بن محمد المعروف بابن الأثير الجزري.

معادن القبلية، وهو من ناحية الفرع، فلك المعادن إلى اليوم لا يؤخذ منها إلا الزكاة. أي مكان تلك المعادن
قال محمد: الحديث المعروف أن النبي ﷺ قال: في الركاز الخمس، قيل: يا رسول الله! أراد ما ربح العشر

معادن القبلية: قال ابن الأثير في "النهاية": منسوب إلى قبل - بفتح القاف والباء - وهي ناحية من الفرع، هذا هو المحفوظ في الحديث، وفي "كتاب الأمكنة" معادن القبلية. [شرح الزرقاني: ١٣٦/٢] **الفرع:** يضم الفاء والراء كما جزم به السهيلي وعياض في "المشارك"، وقال في كتابه "النتبهات": هكذا قيده الناس، وحكى عبد الحق عن الأحول إسكان الراء ولم يذكر غيره، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ١٣٦/٢] **إلا الزكاة:** به قال جماعة، وقال الثوري وأبو حنيفة وغيرهما: المعدن كالركاز يؤخذ من قليله وكثيره الخمس. [شرح الزرقاني: ١٣٦/٢]

الحديث المعروف: أخرجه الأئمة الستة [البخاري رقم: ٦٩١٣، ومسلم رقم: ٤٤٦٥، والترمذي رقم: ٦٤٢، والنسائي رقم: ٢٤٩٧، وأبو داود رقم: ٤٥٩٣، وابن ماجه رقم: ٢٦٧٣] وغيرهم من حديث أبي هريرة: **العجماء جبار، والمعدن جبار، وفي الركاز الخمس**، أخرجه مطولاً ومختصراً، وحمله مالك والشافعي وغيرهما على المال المدفون في الأرض، وقالوا: أما المعدن الذي خلقه الله في الأرض فلا خمس فيه، بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب، وهو المأثور عن عمر بن عبد العزيز، وصله أبو عبيد في "كتاب الأموال"، وعلقه البخاري في "صحيحه".

وأما أصحابنا فقالوا: الركاز يعم المعدن والكنز، ففي كل ذلك الخمس، ويؤيده ما أخرجه البيهقي في "المعرفة" عن حبان بن علي عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً: **الركاز الذي ينبت بالأرض**، وفي عبد الله كلام، وروى أبو يوسف أيضاً عن عبد الله بسنده، عن أبي هريرة مرفوعاً: **في الركاز الخمس**، قيل: وما الركاز يا رسول الله؟ قال: **الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت**، ذكره البيهقي. وأما حديث بلال بن الحارث المزني في معادن القبلية، فقال أبو عبيد: هو منقطع، ومع انقطاعه ليس فيه أنه ﷺ أمر بذلك، وإنما فيه لا يؤخذ منها إلا الزكاة، وقال النووي: قال الشافعي: ليس هذا مما يُثبت أهل الحديث ولو أثبتوه لم يكن فيه رواية عن رسول الله ﷺ، قال البيهقي: هو كما قال الشافعي في رواية مالك. وأما ما أخرجه البيهقي أن رسول الله ﷺ أخذ من معادن القبلية الصدقة، ففي سنده كثير بن عبد الله يجمع على ضعفه، ذكره العيني. [البنية: ٤٠٦/٣]

في الركاز الخمس: [سواء كان في دار الحرب أو دار الإسلام عند الجمهور، ومنهم الأئمة الأربعة خلافاً للحسن البصري في قوله: فيه الخمس في أرض الحرب، وفي أرض الإسلام فيه الزكاة، قاله القاري] قال السيوطي: وقع في زمن شيخ الإسلام عز الدين بن عبد السلام أن رجلاً رأى النبي ﷺ في المنام فقال له: **اذهب إلى موضع كذا، فاحفره فإن فيه ركازاً، فحفه ولا خمس عليك فيه**، فلما أصبح ذهب إلى ذلك الموضع، فحفره فوجد الركاز، فاستفتى علماء عصره فأفتوه بأنه لا خمس عليه لصحة رؤياه، وأفتى الشيخ عز الدين بأن عليه الخمس، وقال: أكثر ما ينزل منامه منزلة حديث روي بإسناد صحيح، وقد عارضه ما هو أصح منه، وهو الحديث =

وما الركاز؟ قال: المال الذي خلقه الله تعالى في الأرض يوم خلق السماوات والأرض في هذه المعادن، ففيها الخمس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله، والعمامة من فقهاءنا.

باب صدقة البقر

٣٣٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس، عن طاوس: أن رسول الله ﷺ بَعَثَ مَعَاذَ قاضيًا ومعلمًا ابنَ الجبل إلى اليمن، فأمره أن يأخذ من كلِّ ثلاثين بقرةً تبيعاً، ومن كل أربعين مُسِنَّةً، فأُتي بما دون ذلك، فأبى أن يأخذ منه شيئاً، وقال: لم أسمع فيه من رسول الله ﷺ شيئاً حتى أرجع إليه، فتوفي رسول الله ﷺ قبل أن يَقْدَمَ معاذ. أي ما دون الثلاثين
أي من اليمن

= المخرج في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٦٩١٣، ومسلم رقم: ٤٤٦٥]: في الركاز الخمس، قال القاري: وأيضاً حديث المنام لا يعارض حديث اليقظة، فإنَّ حالها أقوى، ولهذا لا يجوز العمل بما يرى في المنام إذا كان مخالفاً لشريعة عليه الصلاة والسلام.

والعمامة من فقهاءنا: الأكثرين من فقهاءنا أي الكوفيين. **حميد:** هو أبو صفوان الأعرج القاري، لا بأس به، من رجال الجميع، مات ١٣٠هـ، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني [١٥٤/٢] **طاوس:** هو ابن كيسان اليماني، يقال: اسمه ذكوان، وطاوس لقبه، تابعي ثقة، مات ١٠٦هـ، وقيل: بعدها، كذا ذكره الزرقاني [١٥٤/٢].

أن رسول الله ﷺ إِيح: أخرجه أصحاب السنن الأربعة [الترمذي رقم: ٦٢٣، والنسائي رقم: ٢٤٥٠، وأبو داود رقم: ١٥٧٦، وابن ماجه رقم: ١٨٠٣] عن مسروق عن معاذ، وقال الترمذي: حديث حسن، وقد رواه بعضهم مراسلاً لم يذكر فيه معاذ، وهذا أصح، ورواه ابن حبان في صحيحه مسنداً والحاكم في "المستدرک" وقال: صحيح على شرط الشيخين. والمرسل الذي أشار إليه الترمذي أخرجه ابن أبي شيبه عن مسروق قال: بعث رسول الله ﷺ معاذاً إلى اليمن، الحديث.

وقال أبو عمر في "التمهيد" في باب حميد بن قيس: قد رُوي هذا الخبر عن معاذ بإسناد متصل صحيح ثابت ذكره عبد الرزاق حدثنا معمر والثوري عن الأعمش عن أبي وائل عن مسروق عن معاذ، وللحديث طرق أخر منها عن أبي وائل عن معاذ وهي عند أبي داود والنسائي، ومنها عن إبراهيم النخعي عن معاذ، وهي عند النسائي، ومنها عن طاوس عن معاذ وهي في "موطأ مالك"، قال في "الإمام": ورواية إبراهيم عن معاذ منقطعة بلا شك، وكذلك رواية طاوس، وقال الشافعي: طاوس أعلم بأمر معاذ وإن كان لم يلقه، كذا "في نصب الراية" للزيلعي. [٣٤٧، ٣٤٦/٢] **تبعاً:** هو ما طعن في السنة الثانية، سُمي به؛ لأنه يتبع أمه. **مُسِنَّة:** هي أثنى المسن، وهو ما دخل في الثالثة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ليس في أقل من ثلاثين من البقر زكاة، فإذا كانت ثلاثين ففيها تبيع أو تبيعة، والتبيع الجذع الحولي إلى أربعين، فإذا بلغت أربعين ففيها مسنة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامية.

باب الكنز

٣٤٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع قال: سئل ابن عمر عن الكنز، فقال: هو المال الذي لا تؤدّي زكاته.

الجذع: بفتح الجيم والذال المعجمة، ما أتى عليه أكثر السنة أي إذا أكمل السنة وشرع في الثانية.

فإذا بلغت أربعين إلخ: وهكذا يحسب كل ثلاثين وأربعين، لما أخرجه أحمد [رقم: ٢٢٠٦٦، ٢٣٠/٥] والطبراني عن معاذ قال: بعثنى رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعاً، ومن كل أربعين مسنة، ومن ستين تبيعين، ومن سبعين مسنة وتبيعاً، ومن ثمانين مستتين، ومن تسعين ثلاثة أتباع، ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة ومائة مستتين وتبيعاً، ومن عشرين ومائة ثلاث مسنات أو أربعة أتباع، وأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك شيئاً إلا أن تبلغ مسنة أو جذعاً. وأخرج البيهقي والدارقطني [رقم: ٢٢، ٩٩/٢] من حديث بقية عن المسعودي عن الحكم عن طاوس عن ابن عباس أن رسول الله ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فأمره أن يأخذ من كل ثلاثين من البقر تبيعاً ومن كل أربعين مسنة، قالوا: فالأوقاص؟ قال: ما أمرني رسول الله ﷺ فيها بشيء، وسأله إذا قدمت إليه، فلما قدم على رسول الله ﷺ سأله فقال: ليس فيها شيء. وهذا يدل على أن معاذاً قدم المدينة ورسول الله ﷺ حي، وبواقفه ما أخرجه أبو يعلى أن معاذاً لما قدم من اليمن سجد للنبي ﷺ فقال له: يا معاذاً ما هذا؟ قال: إني لما قدمت على اليمن وجدت اليهود والنصارى يسجدون لعظماهم وقالوا: هذه تحية الأنبياء، فقال: كذبوا على أنبيائهم، ولو كنت أمراً أحداً أن يسجد لغير الله لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، ويخالفه رواية مالك وغيرها من الروايات الصحيحة.

الكنز: كنز وجد فيه سمة الكفر كنقش صنم ونحوه خمس، وأما ما فيه سمة الإسلام فكاللّقطه، فالمراد بالكنز ههنا ما يضعه صاحبه في الأرض ويدفنه، أو أريد به ما يجمعه مطلقاً، كذا قال القاري. **هو المال إلخ:** على هذا التفسير جمهور العلماء وفقهاء الأمصار، وقد رواه الثوري عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً، أخرجه الطبراني والبيهقي، وقال: ليس بمحفوظ، وأخرج ابن مردويه عن ابن عمر مرفوعاً: كل ما أدبت زكاته وإن كان تحت سبع أرضين فليس بكنز، وكل ما لا تؤدّي زكاته فهو كنز وإن كان ظاهراً على وجه الأرض.

٣٤١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: من كان له مال، ولم يؤدّ زكاته مُثْلَ له يوم القيامة شجاعاً أقرع، له زبيبتان، ^{أي صور ماله في نظره} ^{حية عظيمة} يَطْلُبُهُ حتى يُمكنه، فيقول: أنا كنزك.

باب من تحل له الزكاة

٣٤٢ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن رسول الله ﷺ قال: لا تحِلَّ الصدقةُ لغنيٍّ إلاّ الخمسة: لغازٍ في سبيل الله، أو لعاملٍ عليها، أو لغارمٍ، أو لرجل اشتراها بماله أو لرجل له جار مسكين تُصدق على المسكين فأهدى إلى الغنيّ. ^{أي الزكاة من مصرفها}
قال محمد: وبهذا نأخذ، والغازي في سبيل الله إذا كان له عنها غنيٌّ يقدر بغناه على الغزو لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وكذلك الغارم إن كان عنده وفاء بدينه وفضل تجب فيه الزكاة لم يُستحب له أن يأخذ منها شيئاً، وهو قول أبي حنيفة أي زيادة ^{رحمته}.

قال: موقوفاً، ورفع عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار عن أبيه عن أبي صالح عنه، رواه البخاري، وتابعه زيد بن أسلم عن أبي صالح عند مسلم. أقرع: برأسه بياض، وكلما كثر سَمُه أبيض رأسه، قاله ابن عبد البر، وفي "الفتح": الأقرع الذي تَقَرَّعَ رأسه أي تمطع لكثرة سَمِه. زبيبتان: سوداوان في جانبي الرأس.
حتى يمكنه: بضم الياء وكسر الكاف مخففاً أي فيتمكن منه فيأخذه ويعضه. أنا كنزك: ولا بن حبان [رقم: ٣٢٥٤، ٤٦/٨] يتبعه فيقول: أنا كنزك الذي تركته بعدك، فلا يزال يتبعه حتى يُلقمه يده فيمضغها ثم يتبعها سائر جسده.
رسول الله: قال السيوطي: قد وصله أبو داود وابن ماجه من طريق معمر عن زيد عن عطاء عن أبي سعيد الخدري. [تنوير الحوالك: ٢٥٧/١] لغاز: وفي معناه منقطع الحاج، وكذا ابن السبيل وهو المسافر الفقير الذي لا مال في يده. لعاملٍ عليها: من يعينه الإمام لجمعها فيعطى بقدر كفايته وإن كان غنياً عنها.
لغارم: أي مديون استغرق دينه ماله بحيث لا يفضل نصاب له، أو لصاحب غرامة من دية لزمته. له جار: خرج على جهة التمثيل فلا مفهوم له. شيئاً: بل يُستحب له أن لا يأخذ، وفيه تنبيه على أنه لا يجوز أن يأخذ أكثر من قدر كفايته.

باب زكاة الفطر

٣٤٣ - **أخبرنا مالك**، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يبعث بزكاة الفطر إلى الذي **تُجمع عنده** قبل الفطر بيومين أو ثلاثة.

قال محمد بن عبد الله: وبهذا نأخذ، **يُعجبنا**

زكاة الفطر: هي واجبة عندنا، وقيل: مستحبة، وقدرها نصف صاع من بر أو صاع من غيره.

تجمع عنده: [هو من نصبه الإمام لقبضها] قال في "ضياء الساري": قال البخاري: كان ابن عمر يعطيها الذين يقبلونها، والمراد بهم الذين نصيهم الإمام لقبضها، وبهذا جزم ابن بطلان، وقال ابن التين: معناه من قال: أنا فقير من غير أن يتحسّس، قال الحافظ: والأول أظهر. وقد وقع في رواية ابن خزيمة من طريق عبد الوارث عن أيوب، قلت لنافع: متى كان ابن عمر يعطي؟ قال: إذا قعد العامل، قلت: متى كان يقعد العامل؟ قال: قبل الفطر بيوم أو يومين، ولما لك في "الموطأ" عن نافع أن ابن عمر: كان يبعث زكاة الفطر إلى الذي تُجمع عنده قبل الفطر بيوم أو يومين، فأخرجه الشافعي عنه وقال: هذا حسن، وأنا استحبته يعني تعجيلها قبل الفطر. ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخاري [رقم: ٢٣١١] في "الوكالة" وغيرها عن أبي هريرة قال: وكلني رسول الله ﷺ بحفظ زكاة رمضان، الحديث، وفيه: أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر، فدل على أنهم كانوا يعجلونها.

يُعجبنا إلخ: [ليكون عاملاً بقوله تعالى: ﴿فَدَأَلْجَ مِنْ تَرَكَى﴾] أي أخرج زكاة الفطر ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ﴾ أي بالتكبير في طريقه ﴿فَنَصَلَّى﴾ (الأعلى: ١٥) أي صلاة عيده [لما أخرجه الحاكم في "علوم الحديث" عن أبي العباس محمد بن يعقوب حدثنا محمد بن الجهم حدثنا نصر بن حجاج حدثنا أبو معشر عن نافع عن ابن عمر: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُخرج صدقة الفطر عن كل صغير وكبير وحرّ وعبد صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو صاعاً من شعير، أو صاعاً من قمح، وكان يأمرنا أن نُخرجها قبل الصلاة، وكان رسول الله ﷺ يقسّمها قبل أن ينصرف إلى المصلّى ويقول: **أغنّوهم عن الطواف في هذا اليوم**. وفي "صحيح البخاري" [رقم: ١٥٠٩] وغيره عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر أن تؤدّى قبل خروج الناس إلى الصلاة، وأخرج ابن أبي شيبة والدارقطني [رقم: ٤٤/٢، ١] عن الحجاج بن أرطاة عن ابن عباس قال: من السنة أن يُخرج صدقة الفطر قبل الصلاة، ولا يخرج حتى يطعم، وأخرج ابن سعد في "الطبقات" عن أبي سعيد الخدري قال: فرض صوم رمضان بعد ما حوّلت القبلة إلى الكعبة بشهر في شعبان على رأس ثمانية عشر شهراً من الهجرة، وأمر ﷺ في هذه السنة بزكاة الفطر، وأن يخرج عن الصغير والكبير والذكر والأنثى والحر والعبد صاعاً من تمر، أو صاعاً من زبيب، أو مدين من برّ، وأمر بإخراجها قبل الغدو إلى الصلاة، وقال: **أغنّوهم** - يعني المساكين - **عن الطواف في هذا اليوم**.

تعجيل زكاة الفطر قبل أن يخرج الرجل إلى المصلى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب صدقة الزيتون

٣٤٤ - أخبرنا مالك، عن ابن شهاب قال: صدقة الزيتون العُشر.

قال محمد: وبهذا نأخذ إذا خرج منه خمسة أوسق فصاعداً، ولا يُلتفت في هذا إلى الزيت، إنما يُنظر في هذا إلى الزيتون، وأما في قول أبي حنيفة رحمته الله ففي قليله وكثيره العُشر.

تعجيل زكاة الفطر: قال القاري: لقوله تعالى: ﴿وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ (آل عمران: ١٣٣) ولأن في التأخير آفات. **صدقة الزيتون:** الزيتون معروف، والزيت دهنه. **خمسة أوسق إلخ:** [قياساً على ما ورد في التمر] فحينئذ يجب فيه العُشر سواء كان الزيت الخارج منه أقلّ أو أكثر، وأما عند أبي حنيفة: ففي كل ما يخرج من الأرض العُشر من دون تقدير بخمسة أوسق، وقد مرّ تفصيله. وقال محمد بن عبد الباقي الزرقاني به أي بوجوب العُشر في الزيتون، قال جماعة الفقهاء وأبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه، والثاني كابن وهب وأبي ثور وأبي يوسف ومحمد لا زكاة فيه؛ لأنه إدام لا قوت، وأنت تعلم ما فيه فإن كلام محمد ههنا صريح في وجوب العُشر في الزيتون. **ولا يلتفت:** أي بأن يكون قليلاً أو كثيراً.

أبواب الصيام

باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار لرؤيته

٣٤٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع وعبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ ذكر رمضان، فقال: "لا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تُفطروا حتى تروه،....."

الصيام: بكسر الصاد، والياء بدل من الواو، وهو الصوم مصدران لصام، وهو ريع الإيمان؛ لحديث: **الصوم نصف الصبر**، وحديث: **الصبر نصف الإيمان. الهلال:** قال الأزهرى: يسمى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وسبع وعشرين أيضاً، وما بين ذلك يسمى قمراً.

ذكر رمضان: فيه إيماء إلى جواز ذكره بدون شهر، قال عياض: هو الصحيح، ومنعه أصحاب مالك؛ لحديث: لا تقولوا رمضان، فإن رمضان اسم من أسماء الله، ولكن قولوا: شهر رمضان، أخرجه ابن عدي وضعفه، وفرق ابن الباقلائي بأنه إن دلت قرينة على صرفه إلى الشهر كـ "صمنا رمضان" جاز، وإلا امتنع كـ "جاء" و"دخل"، وبالفرق قال كثير من الشافعية، قال النووي: والمذهبان فاسدان؛ لأن الكراهة إنما تثبت بنهي الشرع، ولم يثبت فيه نهي، ولا يصح قولهم: إنه اسم الله؛ لأنه جاء فيه أثر ضعيف، وأسماء الله توقيفية لا تطلق إلا بدليل صحيح، ولو ثبت أنه اسم لم يلزم كراهته، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٠١/٢]

حتى تروا الهلال: [والمراد به رؤية بعض المسلمين لا كل الناس] يجب على الناس كفاية أن يلتمسوا هلال رمضان يوم التاسع والعشرين من شعبان؛ لأنه قد يكون ناقصاً، نص عليه الشرنبلالي في "مراقي الفلاح"، وهذا معنى قول القدوري: ينبغي للناس أن يلتمسوا الهلال يوم التاسع والعشرين كما فسر ابن الهمام في "فتح القدير"، وذلك لما روى البخاري [رقم: ١٩٠٧] عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: الشهر تسع وعشرون ليلة فلا تصوموا حتى تروه، فإن عُمَ عليكم فأكملوا العدة ثلاثين، قوله: "عُم" بضم الغين المعجمة وتشديد الميم أي حال بينكم وبينه غيم، قوله: "أكملوا العدة" أي عدة شعبان؛ لأن الأصل في الشهر هو البقاء. وروى مسلم [رقم: ٢٥١٥] عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن أغمى عليكم فأكملوا العدة، وروى الترمذي [رقم: ٦٨٨] عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: لا تصوموا قبل رمضان. صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن حالت دونة غياية فأكملوا ثلاثين يوماً، قوله: "غياية" بالتحنتين، كل ما أظلك من سحابة أو غيرها، وقد بسطت الكلام في رسالتي "القول المشور في هلال خير الشهور".

فَإِنْ غُمَّ عَلَيْكُمْ فَاقْدُرُوا لَهُ".

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب متى يحرم الطعام على الصائم

٣٤٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ:
"إِنَّ بِلَالاً يَنَادِي بَلِيلَ فُكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنَ أُمِّ مَكْتُومٍ".
أي يؤذن

غم عليكم: بضم الغين وتشديد الميم أي حال بينكم وبين الهلال غيم. [شرح الزرقاني: ٢٠٢/٢]
فاقدروا له: [بضم الدال أي قدروا له تمام العدد ثلاثين كما في رواية أخرى، أمر: فأكملوا العدة ثلاثين] قال النووي: اختلف في معناه، فقالت طائفة: معناه ضيقوا له، وقدروه تحت السحاب، وبهذا قال أحمد وغيره ممن يجوز صوم ليلة الغيم عن رمضان، وقال ابن سريج وجماعة: معناه قدروه بحساب المنازل، وذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى أن معناه قدروا له تمام العدد ثلاثين يوماً، كما في رواية أخرى. [شرح مسلم: ٣٤٧/١]
ينادي: في هذا الحديث مشروعية الأذان قبل الوقت في الصباح، وهل يُكفى به عن الأذان بعد الفجر أم لا؟ ذهب إلى الأول الشافعي ومالك وأحمد وأصحابهم، وروى الشافعي في القلم عن عمر أنه قال: "عجلوا الأذان بالصبح، يدلع المدلج وتخرج العائرة"، وصحح في "الروضة": أن وقته من أول نصف الليل الآخر، وهذا هو مذهب أبي يوسف من الحنفية وابن حبيب من المالكية، لكن على هذا يشكل قول القاسم بن محمد المروي عند البخاري في الصيام لم يكن بين أذنيه أي أذان بلال وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقى ذا وينزل ذا، ومن ثم اختار السبكي في "شرح المنهاج": أن الوقت الذي يؤذن فيه قبل الفجر هو وقت السحر، كذا في "إرشاد الساري" [١١٢/١].

بليل: قال مالك: لم تزل صلاة الصبح يُنادى لها قبل الفجر، فأما غيرها من الصلوات فإنما لم نرها يُنادى لها إلا بعد أن يحل وقتها. قال الكرخي من الحنفية: كان أبو يوسف يقول بقول أبي حنيفة "لا يؤذن لها" حتى أتى المدينة فرجع إلى قول مالك، وعلم أنه عملهم المتصل. قال الباجي: يظهر لي أنه ليس في الأثر ما يقتضي أن الأذان قبل الفجر لصلاة الفجر، فإن كان الخلاف في الأذان ذلك الوقت فالأثر حجة لمن أثبته، وإن كان الخلاف في المقصود به فيحتاج إلى ما يبين ذلك. **فكُلُوا واشربوا:** فيه إشعار بأن الأذان كان علامة عندهم على دخول الوقت، فينبى أن أذان بلال على خلاف ذلك. **ينادي ابن أم مكتوم:** [فإنه ينادي أول ما يبدأ الصبح] قد أخرج هذا الحديث الشيخان وغيرهما من حديث ابن عمر وعائشة، ورواه ابن خزيمة من حديث ابن مسعود وسمرة وصححه، وفي الباب عن أنس وأبي ذر، وروى أحمد وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٣٤٧٤، ٢٥٢/٨] =

٣٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن سالم مثله، قال: وكان ابن أم مكتوم

لا يُنادي حتى يُقال له: قد أصبحت.

لكنه أعمى

قال محمد: كان بلالٌ ينادي بليل في شهر رمضان

= من حديث أنيسة بنت حبيب هذا الحديث بلفظ: إن ابن أم مكتوم يؤذن بليل، فكلوا واشربوا حتى يؤذن بلال، وروى ابن خزيمة عن عائشة مثله، وقال: إن صح هذا الخبر فيحتمل أن يكون الأذان بين بلال وابن أم مكتوم نوباً، فكان بلال إذا كانت نوبته - يعني السابقة - أذن بليل، وكذلك ابن أم مكتوم، وحزم به ابن حبان أنه رحمه الله جعل الأذان بينهما نوباً، وحكم ابن عبد البر وابن الجوزي ومن تبعهما على حديث أنيسة بالوهم، وأنه مقول، كذا في "تخريج أحاديث الرافعي" لابن حجر.

حدثنا الزهري: لم يختلف على مالك في الإسناد الأول أنه موصول، وأما هذا فرواه يحيى وأكثر الرواة مراسلاً، فوصله القنعني، فقال: عن سالم عن أبيه، قاله ابن عبد البر.

قال: عين الطحاوي أن قائله ابن شهاب. [شرح معاني الآثار: ٩٥/١] كان بلال رحمه الله: أحاب أصحابنا القائلون بعدم جواز الأذان قبل الوقت مطلقاً ولو بالصبح عن الأحاديث المثبتة له بوجوه: الأول: ما أشار إليه ههنا، وهو أن أذان بلال بليل لم يكن للصلاة ليحكم به بجواز أذان الفجر قبل دخول وقته، بل كان لسحور الناس في شهر رمضان خاصة، وأذان الفجر إنما كان ما يؤذنه ابن أم مكتوم بعد طلوع الفجر، وبعضه رواية مسلم [رقم: ٢٥٤١] مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره، فإنه يؤذن - أو قال: ينادي - ليرجع قائمكم ويوقظ نائمكم، وأخرج الطحاوي عن ابن مسعود مرفوعاً: لا يمتنع أحدكم أذان بلال من سحوره فإنه ينادي أو يؤذن ليرجع غائبكم وليتنبه قائمكم. [شرح معاني الآثار: ٩٥/١، ٩٦] ففي هاتين الروايتين وأمثالها تصريح بأن أذان بلال ليس للصلاة بل لأمر آخر. والثاني: أن بلالاً إنما كان يؤذن بليل؛ لأنه كان في بصره سوء لا يقدر به على تمييز الفجر، ذكره الطحاوي وأيده بما أخرجه عن أنس مرفوعاً: لا يقرنكم أذان بلال، فإن في بصره شيئاً، وقال: فدل ذلك على أن بلالاً كان يريد الفجر فيخطئه لضعف بصره، فأمرهم النبي ﷺ أن لا يعملوا على أذانه إذ كان من عادته الخطأ لضعف بصره. [شرح معاني الآثار: ٩٦/١]

وفيه بُعد ظاهر فإنه لو كان كذلك لم يقرره النبي ﷺ مؤذناً له، وعلى تقدير التقرير لم يؤذن له بأذان الصبح. والثالث: المعارضة بأحاديث أخر، منها ما أخرجه أبو داود [رقم: ٥٣٤] عن شداد عن بلال أن رسول الله ﷺ قال له: لا تؤذن حتى يستبين لك الفجر هكذا، ومدّ يده عرضاً، وأخرج الطحاوي [٩٦/١] والبيهقي عن نافع عن ابن عمر عن حفصة: أن النبي ﷺ كان إذا أذن المؤذن بالفجر قام فضلى ركعتي الفجر، ثم خرج إلى المسجد، وكان لا يؤذن حتى يصبح، وأخرج أبو داود [رقم: ٥٣٢] عن ابن عمر: أن بلالاً أذن قبل طلوع الفجر، =

لسحور الناس، وكان ابن أم مكتوم ينادي للصلاة بعد طلوع الفجر، فلذلك قال رسول الله ﷺ: **كلوا واشربوا حتى ينادي ابن أم مكتوم.**

باب من أفطر متعمداً في رمضان

٣٤٨ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن حميد بن عبد الرحمن، عن أبي هريرة: أن رجلاً أفطر في رمضان فأمر رسول الله ﷺ أن يكفر بعق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام ستين مسكيناً، قال: لا أجد،
أي ابن عوف كما ليحيى
في نسخة: أمره

= فأمره النبي ﷺ أن يرجع فينادي: ألا إن العبد قد نام"، وفي الباب أخبار آخر مبسطة في "تخريج أحاديث الهداية" [٢٨٦/١، ٢٨٧] للزيلعي وغيره، والحق في هذا المقام أنه لا سبيل إلى المعارضة، فإن الأحاديث المثبتة للأذان بليل صحيحة وما عداها مقدوحة كما بسطه الزيلعي وغيره، وتخصيص كونه برمضان فقط ليس بذلك ما لم يثبت بأثر صحيح صريح، وزعم أنه كان للصلاة غير مستند إلى دليل يُعتمد به، بل الظاهر أن أذان بلال بليل كان لإرجاع القائمين وإيقاظ النائمين، فهو ذكر بصورة الأذان، فافهم فإن الأمر مما يُعرف ويُذكر.

لسحور الناس: بالضم مصدر بمعنى الأكل وقت السحر، وأما بالفتح فهو اسم لما يؤكل فيه. **ابن أم مكتوم:** اسمه عمرو، وقيل: الحصين، فسماه النبي ﷺ عبد الله، أسلم قديماً، وشهد القادسية في خلافة عمر واستشهد بها، والأشهر في اسم أبيه قيس بن زائدة، واسم أمه عاتكة المخزومية، وزعم بعضهم أنه وُلد أعمى، فكنتيت أمه به؛ لاكتنام نور بصره، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٢٦/١] **حميد بن عبد الرحمن:** أبو عبد الرحمن المدني، وثقه العجلي وغيره، ومات ٩٥هـ، وقيل: ١٠٥هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ١١]

أن رجلاً: هو سلمان، وقيل: سلمة بن صخر البياضي، رواه ابن أبي شيبة وابن الجارود، وبه جزم عبد الغني، وتُعقب بأن سلمة هو المظاهر في رمضان، وإنما أتى أهله ليلاً رأى خلخالها في القمر. [شرح الزرقاني: ٢٢٥/٢] **أفطر في رمضان:** قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك ولم يذكر بما ذا أفطر، وتابعه جماعة عن ابن شهاب، وقال أكثر الرواة عن الزهري: إن رجلاً وقع على امرأته في رمضان، فذكروا ما أفطر به، فتمسك به أحمد والشافعي ومن وافقهما في أن الكفارة خاصة بالجماع؛ لأن الذمة بريئة فلا يثبت شيء فيها إلا ييقن، وقال مالك وأبو حنيفة وطائفة: عليه الكفارة بتعمد أكل أو شرب ونحوهما أيضاً؛ لأن الصوم شرعاً الامتناع عن الأكل والجماع، فإذا ثبت في وجه من ذلك شيء ثبت في نظيره. [شرح الزرقاني: ٢٢٥/٢] **لا أجد:** وفي حديث عائشة قال: تصدق، فقال: يا نبي الله! ما لي شيء، وما أقدر عليه. [شرح الزرقاني: ٢٢٦/٢]

فأَيُّ رسولُ الله ﷺ **بَعَرَقَ** من تمر، فقال: خذ هذا فتصدَّق به، فقال: يا رسول الله! ما أجَدُ أحداً أحوَجَ إليه مِنِّي، قال: "كُلْه".

قال محمد: وبهذا نأخذ، إذا أفطر الرجل متعمداً في شهر رمضان بأكل أو شرب أو ^{أي أفطر إلى أكله} جماع فعليه قضاءُ يوم مكانه، وكفارةُ الظهار أن يعتق رقبة، فإن لم يجد فصيام شهرين متتابعين، فإن لم يستطع أطعم ستين مسكيناً، لكل مسكين نصف صاع من ^{أي فعلية شيئاً} حنطة، أو صاع من تمر أو شعير. ^{في بعض النسخ: وهي أن في نسخة: فإطعام}

فأَيُّ: لم يسم الآتي، وللبخاري [رقم: ٢٦٠٠] في الكفارات: فجاء رجل من الأنصار. [شرح الزرقاني: ٢/٢٢٦] **بَعَرَقَ:** بفتح العين والراء، وروي بإسكان الراء، فسر الزهري في رواية الصحيحين بأنه المِكْتَل، وذكر في "المغرب" وغيره: أن العرق مكمل يسع ثلاثين صاعاً من تمر، وقيل: خمسة عشر. **ما أجَدُ أحداً:** أي بين لا يبي المدينة، كما في رواية. **كُلْه:** احتج به القائل بأنه لا تجب الكفارة، وردَّ بأنه أباح له تأخيرها إلى وقت اليسر، لا أنه أسقطها عنه جملة، وقال عياض: قال الزهري: هذا خاص بهذا الرجل.

متعمداً: وأما الناسي فلا كفارة عليه ولا قضاء بل يتم صومه. **بأكل أو شرب:** قد يستدل عليه بإطلاق "أفطر" في الحديث المذكور، وينازع بأنه محمول على الجماع، فقد رواه عشرون من حفاظ أصحاب الزهري بذكر الجماع، والأحسن في الاستدلال ما أخرجه الدارقطني [رقم: ٥٣، ١٩١/٢] من طريق محمد بن كعب عن أبي هريرة: أن رجلاً أكل في رمضان، فأمره النبي ﷺ أن يعتق رقبة، الحديث، لكن إسناده ضعيف لضعف أبي معشر رواه عن ابن كعب، والمشهور في الاستدلال حمل النظر على النظر. **و جماع:** أخره مبالغة في استواء أمره مع غيره.

فعليه قضاء إلخ: ثبت ذلك في رواية أبي داود من حديث أبي هريرة في قصة الإجماع في رمضان، وفي سندها ضعف، وورد أيضاً في رواية مالك عن سعيد بن المسيب مرسلاً، وفي رواية سعيد بن منصور وغيرهما، ذكره ابن حجر. **فإن لم يجد إلخ:** فيه إشعار بأنه لا يتقل عن العتق إلى الصيام، وكذا عنه إلى الإطعام إلا عند العجز، وبه ورد التصريح في كثير من الروايات، وبه أخذ أصحابنا والشافعي، وقال مالك: هو على التخيير أخذاً بظاهر ما رواه عن الزهري عن حميد عن أبي هريرة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢/٢٢٥، ٢٢٦] **نصف صاع:** فالجموع ثلاثون صاعاً من حنطة أو ستون صاعاً من شعير أو تمر، وأما قصة العرق الذي كان فيه التمر أقل من ذلك فمحمول على القدر المعجل.

باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان وهو جنب

٣٤٩ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن بن معمر، عن أبي يونس مولى
 ابن حزم الأنصاري عائشة أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ وهو واقف على الباب وأنا أسمع: إني أصبحتُ
 جنباً وأنا أريد الصوم؟ فقال رسول الله ﷺ: وأنا أصبح جنباً، ثم أغتسل فأصوم،
 فهل يصح صيامي ولك في أسوة أحياناً بعد الصبح للصلاة
 فقال الرجل: إنك لست مثلنا، فقد غفر الله لك ما تقدم من ذنبك وما تأخر،
 فغضب رسول الله ﷺ وقال: والله! إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله عز وجل....

وهو جنب: أي والحال أنه يجب عليه الغسل سواء يكون عن احتلام أو جماع أو انقطاع حيض أو نفاس.
عبد الله إله: أبو طوالة، قاضي المدينة لعمر بن عبد العزيز، ثقة، مات ١٣٤هـ، كذا في "التقريب" [رقم: ٣٤٣٥، ٢٣٢/٢]. **أبي يونس:** [وثقه ابن حبان، قاله السيوطي. (الإسعاف: ٤٦)] هكذا في بعض النسخ، وفي بعضها عن أبي يونس عن عائشة رضي الله عنها، وقال الزرقاني: هكذا لجميع رواة "الموطأ" كيجي عند ابن وضاح عن أبي يونس عن عائشة أن رجلاً إله، وأرسله عبيد الله بن يحيى عنه، فلم يذكر عن عائشة. [شرح الزرقاني: ٢٠٩/٢]
على الباب: زادت عائشة في مسلم: من وراء الباب. [شرح الزرقاني: ٢٠٩/٢]
فقال: أجابه بالفعل؛ لأنه أبلغ. **فقال الرجل:** اعتقد الرجل أن ذلك من خصائصه؛ لأن الله يحل لرسوله ما شاء.
لست مثلاً: كأن السائل لم يكن ماهراً في قيام المبني ولا في مقام المعني، وإلا فحقه أن يقول: إنا لسنا مثلك، فلا يُقاس حالنا على حالك، كذا قال القاري. **غفر الله لك إله:** أي ستر وحال بينك وبين الذنب فلا يقع منك ذنب أصلاً؛ لأن الغفران ستر، فهو كناية عن العصمة. [شرح الزرقاني: ٢٠٩/٢]
فغضب: [أي لما ظهر من قوله ترك الاقتداء بفعله مع أنه يجب المتابعة بفعله وقوله وتقريره في جميع الأحكام. نعم، له خصوصيات معلومة عند العلماء الكرام، لكنه ﷺ حيث دلّه على حكمه بفعله تبين أنه ليس من مخصوص حكمه، فغضب لأجله] لا اعتقاده الخصوصية بلا علم مع كونه أخيره بفعله جواباً لسؤاله، وذلك أقوى دليل على عدم الاختصاص، أشار إليه ابن العربي، وقال الباجي: قول السائل ذلك وإن كان على معنى الخوف والتوقي لكن ظاهره أنه يعتقد فيه ﷺ ارتكاب ما شاء؛ لأنه غفر له، أو لعله أراد أن الله يحل لرسوله ما شاء. [شرح الزرقاني: ٢٠٩/٢]
أخشاكم: قال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: فيه إشكال؛ لأن الخوف والخشية حالتان تشتان عن ملاحظة شدة النعمة الممكن وقوعها بالخائف، وقد دل القاطع على أنه ﷺ غير معذب، فكيف يتصور منه الخوف؟ فكيف أشد الخوف؟ والجواب: أن الذهول جائر عليه، فإذا حصل الذهول حصل له الخوف، كذا في "مراقبة الصعود".

وأعلمكم بما أتقي.

٣٥٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن أنه سمع أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: كنت أنا وأبي عند مروان بن الحكم وهو أمير المدينة، فذكر أن^{من جهة معاوية} أبا هريرة قال: من أصبح جنباً أفطر، فقال مروان: أقسمتُ عليك يا عبد الرحمن! لتذهبنَ إلى أمِّي المؤمنين عائشة وأم سلمة فتسألهما عن ذلك،
تثنية أم

وأعلمكم بما أتقي: [أي بما يجب أن أتقي منه من فعل أو ترك أو قول] قال عياض: فيه وجوب الاقتداء بأفعاله والوقوف عندها إلا ما قام الدليل على اختصاصه به، وهو قول مالك وأكثر أصحابنا البغداديين وأكثر أصحاب الشافعي، وقال معظم الشافعية: إنه مندوب، وحملته طائفة على الإباحة. [شرح الزرقاني: ٢٠٩/٢]

وأبي: عبد الرحمن المدني، له رؤية، وكان من كبار ثقات التابعين، مات ٤٣هـ، كذا ذكره الزرقاني [٢١١/٢].

مروان بن الحكم: مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، يقال: له رؤية، فإن ثبت فلا يرجع عن من تكلم فيه، وإلا فقد قال عروة بن الزبير: كان مروان لا يتهم في الحديث، وقد روى سهل بن سعد الساعدي الصحابي اعتماداً على صدقه، وإنما نقموا عليه أنه رمى طلحة يوم الجمل بسهم، فقتله، ثم شهر السيف في طلب الخلافة حتى جرى ما جرى، كذا في "الهدى الساري مقدمة فتح الباري" للحافظ ابن حجر [ص: ٦١٧].

فذكر: بالبناء للفاعل ففي رواية لمسلم: فذكر له عبد الرحمن، ولليخاري: أن أباه عبد الرحمن أخبر مروان أن أبا هريرة إلج. [شرح الزرقاني: ٢١١/٢] **من أصبح جنباً:** أجمع أهل هذه الأعصار على صحة صوم الجنب سواء كان من احتلام أو جماع، وبه قال جماهير الصحابة والتابعين، وحكي عن الحسن بن صالح بن حي إبطاله، وكان عليه أبو هريرة. والصحيح أنه رجع عنه كما صرح به في رواية مسلم، وقيل: لم يرجع عنه وليس بشيء، وحكي عن طاوس وعروة إن علم بجنبته لا يصح وإلا يصح، وحكي مثله عن أبي هريرة، وحكي أيضاً عن الحسن البصري. وحكي عن النخعي أنه يجزيه في صوم التطوع دون الفرض، وحكي عن سالم بن عبد الله والحسن بن صالح والحسن البصري يصومه ويقضيه، ثم ارتفع الخلاف وأجمع العلماء بعد هؤلاء على صحته، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي **رحمته** [٣٥٤/١].

أفطر: [أي بطل صومه، لكنه أسلم وقضى] لحديث الفضل بن عباس في مسلم، وحديث أسامة بن زيد عند النسائي مرفوعاً: **من أدركه الفجر جنباً فلا يصم**، وللنسائي عن أبي هريرة: لا ورب هذا البيت، ما أنا قلتُ من أدركه الصبح وهو جنب، فلا يصوم، محمد ورب الكعبة قاله. [شرح الزرقاني: ٢١١/٢]

قال: **فذهب عبد الرحمن** وذهب معه حتى دخلنا على عائشة، فسلمنا على عائشة،
 أي أبو بكر ^{يعني أباه}
 ثم قال عبد الرحمن: يا أم المؤمنين! كنا عند مروان بن الحكم، فذكر أن أبا هريرة
 يقول: من أصبح جنباً أفطر ذلك اليوم، قالت: ليس كما قال أبو هريرة يا عبد الرحمن!
 أترغب عما كان رسول الله ﷺ يصنع؟ قال: لا والله، قالت: فأشهد على
 رسول الله ﷺ أنه كان يصبح جنباً من جماع غير احتلام، ثم يصوم ذلك اليوم.
 قال: ثم خرجنا حتى دخلنا على أم سلمة فسألها عن ذلك، فقالت كما قالت
 أبو بكر
 عائشة، فخرجنا حتى جئنا مروان، فذكر له عبد الرحمن ما قلنا، فقال: أقسمتُ
 أي مروان
 عليك يا أبا محمد! لتركبنَّ دأبي فإنها بالباب، فلتذهبنَّ إلى أبي هريرة
 كنية عبد الرحمن
 أي الخاصة
 أي وافقة لها

فذهب عبد الرحمن: قال الزرقاني: وقع عند النسائي من رواية عبد ربه بن سعيد عن أبي عياض عن عبد الرحمن:
 أرسلني مروان إلى عائشة فأتيتها فلقيت ذكوان، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر الحديث مرفوعاً، قال:
 فأتيت مروان فحدثته فأرسلني إلى أم سلمة فأتيتها، فلقيت غلامها نافعاً، فأرسلته إليها، فسألها عن ذلك فذكر
 مثله، قال الحافظ: في إسناده نظر؛ لأن أبا عياض مجهول، فإن كان محفوظاً فيجمع بأن كلاً من الغلامين كان
 واسطة بين عبد الرحمن وبينهما في السؤال، وسمع عبد الرحمن وابنه أبو بكر كلاً منهما من وراء الحجاب بعد
 الدخول. [شرح الزرقاني: ٢١١/٢] **أترغب:** [أي والأصل عدم الاختصاص] أتت بذلك مبالغة في الرد عليه،
 الرغبة إذا كانت صلتها بـ "عن" يكون معناه الإعراض.

من جماع: وفي رواية للنسائي: كان يصبح جنباً مني. **غير احتلام:** فيه دليل لمن يقول بجواز الاحتلام على
 الأنبياء، والأشهر امتناعه، قالوا: لأنه من تلاعب الشيطان وهم منزهون عنه، ويتأولون هذا الحديث على أن المراد
 يصبح جنباً من جماع ولا يجب من احتلام لامتناعه منه، ويكون قريباً من معنى قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ
 حَقٍّ﴾ (آل عمران: ٢١)، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي [٣٥٣/١]. وقال السيوطي: قصدت بذلك المبالغة
 في الرد، والمنفي على إطلاقه لا مفهوم له؛ لأنه ﷺ كان لا يحتلم؛ إذ الاحتلام من الشيطان، وهو معصوم منه.
 [تنوير الحوالك: ٢٧٢/١] **كما قالت عائشة:** وفي رواية النسائي: فقالت أم سلمة: كان يصبح جنباً مني
 فيصوم ويأمرني بالصيام. [شرح الزرقاني: ٢١٢/٢]

فإنه بأرضه بالعقيق، فلتخبرته ذلك، قال: فركب عبد الرحمن وركبت معه حتى أتينا
 موضعا أي نقلهما المخالف لقوله
 أبا هريرة، فتحدث معه عبد الرحمن ساعة ثم ذكر له ذلك، فقال أبو هريرة: لا علم
 لي بذلك، إنما أخبرنيته مُخبر.

بأرضه بالعقيق: وفي رواية للبخاري [رقم: ١٩٢٦]: ثم قدر لنا أن نجتمع بذى الحليفة وكان لأبي هريرة هناك
 أرض، فظاهره أنهم اجتمعوا من غير قصد، ورواية مالك نص في القصد، فيحمل قوله: "ثم قدر لنا" على المعنى
 الأعم من التقدير لا الاتفاق، ولا تخالف بين قوله: "بذي الحليفة" وبين قوله: "بالعقيق" لاحتمال أنهما قصدها إلى
 العقيق، فلم يجدها ثم وجداه بذى الحليفة وكان له بها أرض أيضاً، وفي رواية معمر عن الزهري عن أبي بكر فقال
 مروان: عزمْتُ عليكما لما ذهبتما إلى أبي هريرة، قال: فلقينا أبا هريرة عند باب المسجد، والظاهر أن المراد
 مسجده بالعقيق لا المسجد النبوي، أو يجتمع بأتهما التقيا بالعقيق، فذكر له عبد الرحمن القصة بحملة، ولم يذكرها،
 بل شرع فيها ثم لم يتهيأ له ذكر تفصيلها، وسماع جواب أبي هريرة إلا بعد رجوعه إلى المدينة، وأراد دخول
 المسجد النبوي، قاله الحافظ. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٢]

ساعة: وعند البخاري [رقم: ١٩٢٦] فقال له عبد الرحمن: إني ذاك لك أمراً، ولو لا أن مروان أفسم علي فيه
 لم أذكره لك. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٢] **ذكر له ذلك:** وفي مسلم [رقم: ٢٥٨٩]: فقال: أهما قالتا ذلك؟
 قال: نعم، قال: هما أعلم، ورجع أبو هريرة عما كان يقول في ذلك. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٢]

لا علم: أي من المصطفى ﷺ بلا واسطة. [وفي البخاري: فقال: كذلك أخبرني الفضل بن
 عباس، وهو أعلم أي بما روى. (شرح الزرقاني: ٢/٢١٢)] لما ثبت عنده أن حديث عائشة وأم سلمة على
 ظاهره، وهذا متأول رجوع عنه، فكان حديث عائشة وأم سلمة أولى بالاعتماد؛ لأكما أعلم بمثل هذا من غيرهما،
 ولأنه موافق للقرآن، فإن الله تعالى أباح الأكل والمباشرة إلى طلوع الفجر، ومعلوم أنه إذا جاز الجماع إلى طلوع
 الفجر لزم منه أنه لا يصح جنباً، ويصح صومه وإذا دلّ القرآن وفعل الرسول ﷺ على جواز الصوم لمن أصبح جنباً
 وجب الجواب عن حديث أبي هريرة، عن الفضل عن النبي ﷺ، وجوابه من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه إرشاد إلى
 الأفضل، فالأفضل أن يغتسل قبل الفجر، ولو خالف جاز، وهذا مذهب أصحابنا، وجوابهم عن الحديث.

فإن قيل: كيف يقولون: الاغتسال قبل الفجر أفضل، وقد ثبت عن النبي ﷺ خلافه؟ فالجواب: أنه فعله لبيان
 الجواز، فيكون في حقه حينئذ أفضل؛ لأنه يتضمن البيان للناس، وهذا كما أنه توضأ مرة مرة في بعض الأوقات
 بيانياً للجواز، ومعلوم أن الثلاث أفضل، والجواب الثاني: لعله محمول على من أدركه الفجر مجامعاً فاستدام
 بعد طلوع الفجر عالماً فإنه يقطر، والثالث: جواب ابن المنذر فيما رواه البيهقي عنه أن حديث أبي هريرة
 منسوخ، وأنه كان في أول الأمر حين ما كان الجماع محرماً في الليل بعد النوم كما كان الطعام والشراب محرماً، -

قال محمد: وبهذا نأخذ، من أصبح جنباً من جماع من غير احتلام في شهر رمضان، ثم اغتسل بعد ما طلع الفجر فلا بأس بذلك. وكتاب الله تعالى يدل على ذلك، قال الله عز وجل ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفْتُ إِلَى نِسَائِكُمْ هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ أَنْفُسَكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ وَعَفَا عَنْكُمْ فَالآنَ بَاشِرُوا هُنَّ ...﴾ (البقرة: ١٨٧)

أي رجع عليكم بالتخفيف

= ثم نسخ ولم يعلمه أبو هريرة، فكان يفتي بما علمه حتى بلغه الناسخ فرجع إليه، قال ابن المنذر: هذا أحسن ما سمعت فيه، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي. [٣٥٣/١]

مخبر: للنسائي: أخبرني أسامة بن زيد، وله أيضاً: وأخبرني فلان وفلان فيحتمل أنه سمعه من الفضل وأسامة فأرسل الحديث أولاً ثم أسنده لما سئل عنه. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٢]

من غير احتلام: إنما ذكره؛ لأن الدليل الذي سيذكره إنما يدل عليه، لا لأن حكمه مخالف لما نحن فيه، بل حكم الاحتلام والجماع سواء، ويدل عليه قوله **﴿فَالآنَ﴾** ثلاث لا يفطرون الصائم: الحمامة والقيء والاحتلام، أخرجه الترمذي [رقم: ٧١٩] والبيهقي في "سننه" وابن حبان في "الضعفاء" والدارقطني وابن عدي من حيث أبي سعيد الخدري، والزار وابن عدي من حديث ابن عباس، والطبراني في "الأوسط" من حديث ثوبان، وفي أسانيده كلام يرتفع بكثرة الطرق، كما بسطه الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث الهداية" وغيره.

أحل لكم: أخرج وكيع وعبد بن حميد والبخاري وأبو داود والترمذي وابن جرير وابن المنذر والبيهقي في "سننه" عن البراء قال: كان أصحاب النبي **﴿ﷺ﴾** إذا كان الرجل صائماً فحضر الإفطار، فنام قبل أن يفطر لم يأكل ليلته ولا يومه حتى يمسي، وإن قيس بن صرمة الأنصاري كان صائماً وكان يعمل في أرضه، فلما حضر الإفطار أتى امرأته فقال: هل عندك طعام؟ قالت: لا، ولكن أنطلق فأطلب، فغلبت عيناه فنام، وجاءت امرأته، فلما انتصف النهار غشي عليه، فذكر ذلك لرسول الله **﴿ﷺ﴾** فنزلت هذه الآية، وأخرج أحمد وابن جرير وابن المنذر بسند حسن عن كعب: "كان الناس في رمضان إذا صام الرجل فنام حرم عليه الطعام والشراب والنساء حتى يفطر من الغد، فرجع عمر بن الخطاب من عند النبي **﴿ﷺ﴾** ذات ليلة وقد سمر عنده، فوجد امرأته قد نامت فأيقظها وأرادها، فقالت: إني نمت، ثم وقع بها، فغدا إلى النبي **﴿ﷺ﴾** فأخبره، فأنزل الله: **﴿عَلِمَ اللَّهُ أَنَّكُمْ كُنْتُمْ تَخْتَانُونَ﴾**، وفي الباب أخبار كثيرة إن شئت الاطلاع عليها فارجع إلى "الدر المنثور" للسيوطي.

الرفق: أي الجماع، به فسرهُ ابن عباس، أخرجه عنه ابن المنذر وابن أبي شبة وابن جرير وابن أبي حاتم وعبد الرزاق وعبد بن حميد وغيرهم. **هن لباس لكم:** أي هن سكن لكم تسكنون إليه في الليل والنهار، به فسرهُ ابن عباس، أخرجه عنه الطيالسي. **كنتم تختانون:** أي تبالغون في خيانتها لارتكاب جنابتها بالجماع بعد صلاة العشاء أو بعد النوم فإنه كان محرماً أولاً ثم نسخ. **وعفا عنكم:** أي ما صدر وما مضى.

يعني الجماع ﴿وَاتَّبِعُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ يعني الولد ^{أي اطلبوا} ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ يعني حتى يطلع الفجر، فإذا كان الرجل قد رُخص له أن يجامع، ويتغني الولد، ويأكل ويشرب حتى يطلع الفجر، فمتى يكون هذا فيد اتفاقاً (البقرة: ١٨٧)
الذي يريد الصوم
الغسل إلا بعد طلوع الفجر، فهذا لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامة.

باب القبلة للصائم

٣٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار أن رجلاً قَبِلَ امرأةً

يعني الجماع: هذا التفسير منقول عن ابن عباس، أخرجه عنه ابن جرير وابن المنذر وابن أبي حاتم والبيهقي من طرق.
يعني الولد: هذا التفسير أيضاً منقول عن ابن عباس، أخرجه عنه ابن جرير وابن أبي حاتم، وأخرج عبد بن حميد عن مجاهد وقتادة والضحاك مثله، وأخرج البخاري في "تاريخه" عن أنس: ﴿مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ أي ليلة القدر، وأخرج عبد الرزاق عن قتادة قال: ابتغوا الرخصة التي كتب الله لكم.

حتى يطلع الفجر: كان بعض الصحابة لما نزل قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمْ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ﴾ (البقرة: ١٨٧) إذا أراد الصوم ربط في رجله الخيط الأبيض والأسود فلا يزال يأكل ويشرب حتى يبين له الفرق بينهما، فأنزل الله قوله: ﴿مِنَ الْفَجْرِ﴾. وبين أن المراد من الخيط الأبيض الفجر أي الصبح الصادق، ومن الأسود الليل، كذا أخرجه البخاري [رقم: ١٩١٦] ومسلم [رقم: ٢٥٣٣] وغيرهما.

فإذا كان إلخ: شروع في وجه دلالة كتاب الله على ما ذكره، حاصله: أن الآية المذكورة أباحت الأكل والشرب والجماع إلى طلوع الفجر فيكون كل منها مباحاً في آخر جزء من أجزاء الليل متصل بأول جزء الفجر أيضاً بنص هذه الآية، وهو يقتضي بالضرورة أن يقع الغسل - إذا جامع في آخر الجزء - بعد طلوع الفجر، فدل ذلك على أنه لا بأس به. يطلع الفجر: أي لا يتحقق ولا يمكن غسله إلا بعد طلوع الفجر.

باب القبلة للصائم: اختلف أهل العلم في جواز القبلة للصائم، فرخص عمر بن الخطاب وأبو هريرة وعائشة فيها، وقال الشافعي رحمته الله: لا بأس بها إذا لم تحرك القبلة شهوته، وقال ابن عباس رحمته الله: يكره ذلك للشبان، ويرخص فيه للشيوخ، كذا في "الكاشف عن حقائق السنن" للطبري رحمته الله [١٥٩/٤]. عطاء بن يسار: مرسل عند جميع الرواة، ووصله عبد الرزاق بإسناد صحيح عن عطاء عن رجل من الأنصار. [شرح الزرقاني: ٢/ ٢١٤] أن رجلاً إلخ: حديث عائشة: أن رسول الله ﷺ كان يُقبل بعض نسائه وهو صائم، وكان أمْلِكُكُمْ لإربه، متفق عليه [البخاري رقم: ١٩٢٧، ومسلم رقم: ٢٥٧٧] وله عندهما ألفاظ، وفي رواية لأبي داود [رقم: ٢٣٨٦] =

وهو صائم، فوجد من ذلك وَجْداً شديداً، فأرسل امرأته تسأل له عن ذلك،
فدخلت على أم سلمة زوج النبي ﷺ، فأخبرتها أم سلمة: أن رسول الله ﷺ كان
يُقبِل وهو صائم، فرجعت إليه فأخبرته بذلك، فزاده ذلك شراً فقال: إنا لسنا مثلاً
رسول الله ﷺ، يُحِلُّ الله لرسوله ما شاء، فرجعت المرأة إلى أم سلمة،
أي يبيح

= كان يقبلني وهو صائم، ويمص لساني وهو صائم، وفي إسناده أبو يحيى المعرقب وهو ضعيف، وقد وثقه
العجلي ولابن حبان في "صحيحه" [رقم: ٣٥٤٠، ٣١١/٨] عنها: كان يقبل بعض نسائه وهو صائم في
الفريضة والتطوع، ثم ساق بإسناده: أنه ﷺ كان لا يمس شيئاً من وجهها وهي صائمة، وقال: ليس بين الخبرين
تضاد؛ لأنه ﷺ كان يملك إربه وثبته بفعله ذلك على جواز هذا الفعل لمن هو بمثل حاله، وترك استعماله إذا
كانت المرأة صائمة علماً منه بما رُكِب في النساء من الضعف، وفي رواية للبخاري [رقم: ١٩٢٨]: أنه كان
رسول الله ﷺ ليقبل بعض أزواجه وهو صائم، ثم ضحكت تعجباً من نفسها حيث ذكرت هذا الحديث الذي
تستحي من ذكره، لكن غلب عليها مصلحة التبليغ، وقيل: ضحكت سروراً منها، وقيل: أرادت أن تنبه بذلك
أما صاحب القصة، وفي الباب عن أبي هريرة أخرجه أبو داود عن الأغرر عنه: أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ عن
المباشرة للصائم فرخص له وأتاه آخر فسأله فنهاه، فإذا الذي رخص له شيخ، والذي نهاه شاب، كذا في
"التلخيص الجدير في تخريج أحاديث الشرح الكبير" للحافظ ابن حجر.

فوجد: أي فاغتم له كثيراً و لم يعدّه امرأً حقيراً، واستحجى أن يسأل رسول الله ﷺ توقيراً. **كان يقبل:** أي
بعض أزواجه أو بنفسها كما يعلم من رواية البخاري [رقم: ١٩٢٩] عن زينب بنت أم سلمة عنها: أنها كانت
هي ورسول الله ﷺ يغتسلان في إناء واحد وكان يقبلها وهو صائم، ويخالفه ما أخرجه الطحاوي في "شرح
معاني الآثار" [٣٤٥/١، ٣٤٦]: حدثنا صالح بن عبد الرحمن، حدثنا عبد الله بن يزيد، حدثنا موسى بن علي
سمعت أبي يقول: حدثني أبو قيس مولى عمرو بن العاص قال: بعثني عبد الله بن عمرو إلى أم سلمة زوج النبي ﷺ
فقال: سلها أكان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم؟ فإن قالت: لا، فقل: إن عائشة تحب الناس أنه كان يقبل وهو
صائم، فأثبت أم سلمة فأبلغتها السلام عن عبد الله بن عمرو، وقلت: أكان رسول الله ﷺ يقبل وهو صائم؟
فقالت: لا، فقلت: إن عائشة تحب الناس أنه كان يقبل، فقالت: لعله لم يكن يتمالك عنها حباً، أما أنا فلا،
والذي يظهر أن الاختلاف محمول على اختلاف الأحوال.

فزاده ذلك: قال الباجي: يعني استدأته الوجد إذ لم تأت بما يقنعه. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٤] **شرأ:** أي عنة
وبلية حيث ظن أن أم سلمة أفتت عن عندها. **يحل الله:** اعتقد أن ذلك من خصائصه كالزيادة على الأربيع.
[شرح الزرقاني: ٢/٢١٤] **ما شاء:** كصوم الوصال والزيادة على أربع في النكاح.

فوجدت عندها رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: ما بال هذه المرأة؟ فأخبرته أم سلمة، فقال: ألا أخبرتها أي أفعل ذلك؟ قالت: قد أخبرتها، فذهبت إلى زوجها، فأخبرته، فزاده ذلك شرًّا، وقال: إنا لسنا مثل رسول الله ﷺ، يحلُّ الله لرسوله ما شاء، فغضب رسول الله ﷺ، وقال: والله إني لأتقاكم لله، وأعلمكم بحدوده.

٣٥٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله أن عائشة ابنة طلحة أخته العشرة المبشرة كانت عند عائشة رضي الله عنها زوج النبي ﷺ فدخل عليها زوجها هنالك وهو عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي بكر، فقالت له عائشة: ما يمنعك أن تدنو إلى أي زوجها الصديق أهلكت قبلها وتلاعبها؟.....

ما بال: أي ما شأها وأي شيء جاء بها. فأخبرته: أي بأنها تسأل عن القبله للصائم.

ألا أخبرتها: فيه تنبيه على الإخبار بأفعاله، ويجب عليهن أن يُخبرن بما ليقندين به الناس. أي أفعل: قال الباجي: فيه إيجاب العمل بخبر الواحد. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٥] فغضب: [قال عياض: لأن السائل جَوَزَ وقوع المنهي عنه منه، لكن لا حرج عليه إذ غُفِرَ له] لعل سبب غضبه أن الأصل هو العمل بما ثبت عنه حتى يثبت دليل على تخصيصه. وقال والله الخ: قال ابن عبد البر: فيه دلالة على جواز القبله للشباب والشيخ؛ لأنه لم يقل للمرأة: زوجك شيخ أو شاب؟ فلو كان بينهما فرق لساها؛ لأنه المبين عن الله وقد أجمعوا على أن القبله لا تُكره لنفسها، وإنما كرهها من كرهها خشية ما تؤول إليه. وأجمعوا على أن من قبل وسلم فلا شيء عليه، فإن أمدى فكذاك عند الحنفية والشافعية، وعليه القضاء عند مالك، وعن أحمد يفتقر، وإن أمني فسد صومه اتفاقاً. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٥] إني لأتقاكم: فكيف تجوزون وقوع ما نهي عنه مني. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٥]

عائشة: القرشية، كانت فائقة الجمال، ثقة، روى لها الستة، كذا ذكره الزرقاني [٢/٢١٦].

هنالك: أي وكونها عنده سبب ذلك. عبد الله: تابعي، روى له الشيخان وغيرهما. [شرح الزرقاني: ٢/٢١٦]

تقبلها: لعلها قصدت إفادته الحكم، وإلا فمعلوم أنه لا يقبلها بحضور عمته أم المؤمنين، وقال أبو عبد الملك: تريد ما يمنعك إذا دخلتما، ويحتمل أنها شكت لعائشة قلة حاجته إلى النساء، وسألته أن تكلمه، فأفتته بذلك؛ إذ صحَّ عندها ملكه لنفسه، قاله الزرقاني [٢/٢١٦].

قال: أقبّلها وأنا صائم؟ قالت: نعم.

قال محمد: لا بأس بالقبلة للصائم إذا ملك نفسه عن الجماع، فإن خاف أن لا يملك

قالت نعم: [هذا حديث موقوف، حكمه مرفوع] في هذا دلالة على أنها لا ترى تحرّمها ولا أنها من الخصائص، وأنه لا فرق بين شاب وشيخ؛ لأن عبد الله كان شاباً، ولا يعارض هذا ما للنسائي عن الأسود: قلت لعائشة: أياشعر بالصائم؟ قالت: لا، قلت: أليس كان رسول الله ﷺ ياشعر وهو صائم؟ قالت: كان أملككم لإربه؛ لأن جواها للأسود بالمنع محمول على من تحرّكت شهوته؛ لأن فيه تعريضاً لإفساد العبادة كما أشعر به قولها: "وكان أملككم لإربه". فحاصل ما أشارت إليه بإباحة القبلة والمباشرة بغير جماع لمن ملك إربه دون من لا يملكه، أو يحمل النهي على التنزيه، فقد رواه أبو يوسف القاضي بلفظ: "سئلت عائشة عن المباشرة للصائم فكرهتها"، فلا ينافي الإباحة المستفادة من حديث الباب، ومن قولها: الصائم يحل له كل شيء إلا الجماع رواه الطحاوي، كذا ذكره الزرقاني [٢١٦/٢].

لا بأس الخ: هذا الذي ذكره هو طريق الجمع بين الأخبار والآثار المختلفة: فإن بعضها تدل على الجواز، وبعضها على الامتناع، وبعضها على الفرق بين الشاب والشيخ، فمنها حديث عائشة بنت طلحة عن عائشة رضي الله عنها، وحديث زيد بن أسلم عن عطاء، المذكورين في الباب، وهما يدلان على الجواز مطلقاً من غير فرق بين الشاب والشيخ، وأثر ابن عمر المذكور في الباب يدل على المنع مطلقاً، وحديث عائشة: "أن النبي ﷺ كان يقبل نساءه وهو صائم" المخرّج في "الصحيحين" وغيرهما يدل على الجواز، وحديث أبي هريرة عند أبي داود نص في الفرق، وقال مالك في "الموطأ": قال عروة بن الزبير: لم أر القبلة للصائم تدعو إلى خير، وأخرج عن ابن عباس "أنه رخص للشيخ وكرهها للشاب"، وروى البيهقي بسند صحيح عن عائشة: "أنه ﷺ رخص في القبلة للشيخ وهو صائم، ونهى عنها الشاب، وقال: الشيخ يملك إربه والشاب يفسد صومه".

وأخرج أبو داود [رقم: ٢٣٨٥] والنسائي وابن خزيمة وابن حبان [رقم: ٣٥٤٤، ٣١٣/٨] والحاكم عن عمر: أنه قال: "هششت يوماً فقبلت وأنا صائم، فقلت: يا رسول الله! صنعتُ اليوم أمراً عظيماً قبلت وأنا صائم، قال: أرايت لو مضمت من الماء وأنت صائم؟ قلت: لا بأس به، قال: فمّة، وأخرج مالك أن سعد بن أبي وقاص وأبا هريرة كانا يرخسان في القبلة للصائم، وأخرج الطحاوي [٣٤٦/١] أنه سئل سعد: أتباشر وأنت صائم؟ قال: نعم، وأخرج الطحاوي [٣٤٣/١، ٣٤٤] أيضاً عن ابن عمر أنه سئل عن القبلة للصائم، فرخص للشيخ الكبير وكرهها للشاب، وأخرج عنه عن عمر قال: رأيت النبي ﷺ في المنام فرأيت لا ينظر إلي، فقلت: يا رسول الله! ما شأني؟ فقال: ألسنت الذي تقبل وأنت صائم؟ فقلت: والذي بعثك بالحق أني لا أقبل بعد هذا فهذه الأخبار وأمثالها يُعلم منها أنه لا كراهة في القبلة للصائم في نفسها، وإنما كرهها من كرهها لخوف ما تؤول إليه، فطريق الجمع أنه إذا ملك نفسه فلا بأس به، وإن خاف فالكف أفضل.

نفسه فالكفُّ أفضل، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة قبلنا.

٣٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان ينهى عن القبلة والمباشرة للصائم.

باب الحجامة للصائم

٣٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يحتجم وهو صائم، ثم إنّه كان يحتجم بعد ما تغرب الشمس.

٣٥٥ - أخبرنا مالك حدثنا الزُّهري أن سعداً وابن عمر كانا يحتجمان وهما صائمان.

قال محمد: لا بأس بالحجامة للصائم، وإنما كرهت من أجل الضعف، فإذا أمن ذلك فلا بأس، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

ينهى عن القبلة: [لأن من حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه] أي مطلقاً للشيخ والشاب كليهما كما هو ظاهر العبارة، وللشباب فقط كما هو نص رواية الطحاوي، وكذلك روي النهي عن عمر وغيره، فأخرج الطحاوي [٣٤٣/١] عن سعيد بن المسيب: "أن عمر كان ينهى عن القبلة للصائم"، وأخرج أيضاً عن زاذان أنه قال عمر: "لأن أعرض على جرة أحب إلي من أن أقبل وأنا صائم"، وأخرج أيضاً عن ابن مسعود أنه سئل عن القبلة الصائم، فقال: "يقضي يوماً آخر"، وأخرج - بسند فيه أبو يزيد الضبي وقال: هو رجل لا يعرف - عن ميمونة بنت سعد: أنه سئل رسول الله ﷺ عنه، فقال: أفطرا جميعاً، وهذا كله محمول على من لا يملك.

والمباشرة للصائم: المراد بالمباشرة المس والملاسة والملاعبة والمخالطة.

كان يحتجم: قال الباجي: لما كبر وضعف خاف أن تضطره الحجامة إلى الفطر. قول أبي حنيفة: وبه قال جماعة من الصحابة والتابعين، فأخرج الطحاوي عن أبي سعيد الخدري قال: "إنما كرهنا أو كرهت الحجامة للصائم من أجل الضعف"، وأخرج عن حميد قال: سئل أنس عن الحجامة للصائم، فقال: "ما كنت أرى أن الحجامة تُكره للصائم إلا من الجهد"، وأخرج عن ثابت البناني قال: سألت أنس بن مالك: هل كنتم تكرهون الحجامة للصائم؟ قال: "لا إلا من أجل الضعف"، وأخرج عن ابن عباس أنه قال: "إنما كُرهت الحجامة مخافة الضعف". [شرح معاني الآثار: ٣٤٩/١، ٣٥٠] وذكر الحازمي في "الناسخ والمنسوخ" =

٣٥٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة قال: ما رأيت أبي قطً احتجم إلا وهو صائم.

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

= أنه مذهب سعد والحسين بن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن أرقم وابن عمر وأنس وعائشة وأم سلمة والشعبي وعروة بن الزبير والقاسم بن محمد وعطاء بن يسار وزيد بن أسلم وعكرمة وأبي العالية وإبراهيم النخعي وسفيان ومالك والشافعي وأصحابه إلا ابن المنذر. وذهب جماعة من أهل العلم إلى أن الصائم إذا احتجم في رمضان بطل صومه، منهم عطاء والأوزاعي وأحمد وإسحاق، واستدلواهم في ذلك بحديث مرفوع: **أفطر الحاجم والمحجوم**، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٣٦٧] وابن ماجه [رقم: ١٦٨٠] والنسائي وابن حبان [رقم: ٣٥٣٢، ٣٠١/٨] والحاكم وصححه من حديث ثوبان، وأبو داود [رقم: ٢٣٦٩] والنسائي وغيرهما من حديث شداد بن أوس: أنه مر مع رسول الله ﷺ زمن الفتح على رجل يحتجم لثمان عشرة خلت من رمضان، فقال: **أفطر الحاجم والمحجوم**، والترمذي - وقال: حسن صحيح - من حديث رافع بن خديج، والنسائي والحاكم من حديث أبي موسى، والنسائي من حديث مَعْقِل بن سنان قال: مر علي رسول الله ﷺ وأنا احتجم في ثمان عشرة خلت من رمضان، فقال ذلك، وأيضاً من حديث أسامة بن زيد والحسن بن علي وعائشة وأبي هريرة وابن عباس، والطبراني من حديث سمرة وجابر وابن عدي في "الكامل" من حديث ابن عمر وسعد بن مالك، وله طرق أخر كلها مبسوبة في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٤٧٢/٢ - ٤٧٥] وابن حجر.

وأجاب عنها الجمهور بأنه منسوخ؛ لأنه كان زمن الفتح، وقد احتجم رسول الله ﷺ عام حجة الوداع وهو صائم، أخرجه البخاري [رقم: ١٩٣٨] والترمذي [رقم: ٧٧٥] وغيرهما من حديث ابن عباس، ويؤيده ما أخرجه الدار قطني [رقم: ٧، ١٨٢/٢] بسند فيه ضعف عن أنس قال: "أول ما كرهت الحجامة للصائم أن يجعفر بن أبي طالب الاحتجم وهو صائم، فمر به رسول الله ﷺ فقال: أفطر هذان، ثم رخص النبي ﷺ بعد في الحجامة للصائم"، وكذا ما أخرجه الطبراني في "الأوسط" عنه أن النبي ﷺ احتجم بعد ما قال: **أفطر الحاجم والمحجوم**، ومنهم من قال: ورود حديث **أفطر الحاجم والمحجوم**، إنما كان بسبب آخر وهو ما أخرجه العقيلي في "الضعفاء" وغيره عن ابن مسعود أن النبي ﷺ مر على رجلين يحتجم أحدهما الآخر، فاغتتاب أحدهما ولم ينكر الآخر، فقال رسول الله ﷺ: **أفطر الحاجم والمحجوم**، قال ابن مسعود: لا للحجامة ولكن للغيبة.

ما رأيت: لأنه كان يواصل الصوم، قاله ابن عبد البر. **أبي**: أي عروة بن الزبير بن العوام.

باب الصائم يذرعه القيء أو يتقيأ

أي يسقه ويغليه

٣٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: من استقاء وهو صائم

فعليه القضاء، ومن ذرعه القيء فليس عليه شيء.

أي لا قضاء ولا كفارة

قال محمد: وبه نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الصوم في السفر

٣٥٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان لا يصوم في السفر.

٣٥٩ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس رضي الله عنهما بن عتبة بن مسعود

من استقاء: أي ملأ فيه عند أبي يوسف، ومطلقاً عند محمد. وبه نأخذ: وبه قال إبراهيم النخعي والقاسم بن محمد وأبو يوسف وعمامة العلماء، ذكره الطحاوي، ويؤيده قوله رضي الله عنه: من قاء فلا قضاء عليه، ومن استقاء عمداً فعليه القضاء، أخرجه أصحاب السنن الأربعة والدارمي وابن حبان والحاكم وصححه والطحاوي والدارقطني وغيرهم من حديث أبي هريرة، وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، وقال الترمذي: حسن غريب، وأخرجه أبو يعلى وإسحاق بن راهويه وابن أبي شيبة، وفي بعض طرقه مقال يرتفع بضم بعضها مع بعض. وأما ما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم قاء فأفطر، فمعناه: ضعف وكان الصوم تطوعاً فأفطر عمداً، ذكره الطحاوي. [شرح معاني الآثار: ١/٣٤٧] ويعضده ما أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٦٧٥] عن فضالة بن عبيد الأنصاري: "أن النبي صلى الله عليه وسلم خرج عليهم في يوم كان يصومه، فدعا بإناء فشرب، فقلنا: يا رسول الله! إن هذا يوم كنت تصومه؟ قال: أجل، ولكني قئت".

لا يصوم في السفر: لأنه كان يرى أن الصوم في السفر لا يجزئ؛ لأن الفطر عزيمة من الله، وبه قال أبوه عمر وأبو هريرة وعبد الرحمن بن عوف وقوم من أهل الظاهر، ويرده أحاديث الباب، قاله ابن عبد البر، واحتجوا لذلك أيضاً بحديث الصحيحين [البخاري رقم: ١٩٤٦، ومسلم رقم: ٢٦١٢] أنه صلى الله عليه وسلم كان في سفر - أي في غزوة الفتح كما في الترمذي - "فراى زحاما ورجلاً قد ظلل عليه، فقال: ما هذا؟ قالوا: صائم، فقال: ليس من البر الصوم في السفر، ولفظ مسلم: ليس البر أن تصوموا في السفر، - وزاد بعض الرواة: عليكم برخصة الله التي رخص لكم، وروايت على لغة حمير في "مسند أحمد" قال ابن عبد البر: ولا حجة فيه؛ لأنه عام خرج على سبب، فإن قصر عليه لم تقم به حجة، وإلا حمل على من حاله مثل حال الرجل وبلغ ذلك المبلغ.

أن رسول الله ﷺ خرج عام فتح مكة في رمضان، فصام حتى بلغ الكُدَيْد، ثم أفطر فأفطر الناس معه، وكان فتح مكة في رمضان، قال: وكانوا يأخذون بالأحداث، أي حتى بلغوا مكة
فالأحداث من أمر رسول الله ﷺ.

قال محمد: من شاء صام في السفر ومن شاء أفطر، والصوم.....

أن رسول الله ﷺ: قال أبو الحسن القاسبي: هذا من مراسلات الصحابة؛ لأن ابن عباس كان في هذه السنة مقيماً بمكة. خرج: يوم الأربعاء بعد العصر لعشر خلّون من رمضان سنة ثمان من الهجرة. الكُدَيْد: موضع بينه وبين المدينة سبع مراحل أو نحوها، وبينها وبين مكة مرحلتان أو ثلاث. ثم أفطر: لأنه بلغه أن الناس شقّ عليهم الصيام، وقيل له: إنما ينظرون فيما فعلت، فلما استوى على راحلته بعد العصر دعا بإناء من ماء، فوضعه على راحلته ليراه الناس، فشرب فأفطر فتناول رجلًا يجنبه فشرب، فقيل له بعد ذلك: إن بعض الناس قد صام، فقال: أولئك العصاة أولئك العصاة، رواه مسلم [رقم: ٢٦١٠] والترمذي [رقم: ٧١٠] عن جابر، قال المازري: احتج به مطرف ومن وافقه من المحدثين، وهو أحد قولي الشافعي: إن من بيت الصوم في رمضان له أن يفطر، ومنعه الجمهور، وحملوا الحديث على أنه أفطر للتقوي على العدو والمشقة الحاصلة له ولهم.

وكانوا يأخذون: هو قول ابن شهاب كما يبين في رواية البخاري ومسلم، قال الحافظ ابن حجر: وظاهره أنه ذهب إلى أن الصوم في السفر منسوخ ولم يوافق على ذلك. بالأحداث فالأحداث: في مسلم [رقم: ٢٦٠٧] عن يونس قال ابن شهاب: وكان يتبعون الأحداث من أمره، ويروونه الناسخ المحكم، قال عياض: إنما يكون ناسخاً إذا لم يكن الجمع، أو يكون الأحداث من غيره وفي غير هذه القصة، وأما فيها أعني قضية الصوم فليس بناسخ إلا أن يكون ابن شهاب مال إلى أن الصوم في السفر لا يتعقد كقول أهل الظاهر ولكنه غير معلوم عنه.

من شاء صام إلخ: لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤) وقال النبي ﷺ: إن الله وضع عن المسافر الصوم وشرط الصلاة، أخرجه الترمذي [رقم: ٧١٥] والنسائي [رقم: ٢٢٧٢] وابن ماجه [رقم: ١٦٦٧] وابن جرير وعبد بن حميد والبيهقي في "سننه" وغيرهم، وأخرج عبد بن حميد والدارقطني عن عائشة قالت: "كلّ قد فعل رسول الله ﷺ صام وأفطر في السفر، وأخرج عبد بن حميد عن ابن عباس قال: لا أعيب على من صام ولا من أفطر في السفر، وأخرج مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري [رقم: ١٩٤٧] وأبو داود [رقم: ٢٤٠٥] عن أنس قال: "سافرنا مع رسول الله ﷺ في رمضان فصام بعضنا، وأفطر بعضنا، فلم يعب الصائم على المفطر ولا المفطر على الصائم"، وأخرج مسلم [رقم: ٢٦١٨] والترمذي [رقم: ٧١٣] والنسائي [رقم: ٢٣٠٩] عن أبي سعيد الخدري: "كنا نسافر مع النبي ﷺ في شهر رمضان فمنا الصائم ومنا المفطر، فلا يجد المفطر على الصائم ولا الصائم على المفطر"، وهذه الأحاديث وأمثالها تشهد بأن حديث "ليس من البر الصيام في السفر" =

أفضل لمن قوي عليه، وإنما بلغنا أن النبي ﷺ أفطر حين سافر إلى مكة؛ لأن الناس شكوا إليه الجهد من الصوم، فأفطر لذلك. وقد بلغنا أن حمزة الأسلمي سأله عن الصوم في السفر، فقال: إن شئت فصم وإن شئت فأفطر، فبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة من قبلنا.

= أخرجه أحمد [رقم: ١٤٤٦٦، ٣/٣١٩] والنسائي [رقم: ٢٢٥٥] وابن ماجه [رقم: ١٦٦٥] والحاكم وغيرهم محمول على ما إذا لم يقو، وأورث صومه ضعفاً أو مرضاً كما يعلم من شأن وروده.

لمن قوي عليه: [قال القاري: لقوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٤)] وبه قال مالك والشافعي، وقال أحمد والأوزاعي: الفطر أفضل مطلقاً؛ لحديث: **ليس من البر الصيام في السفر** [ما أخرج عبد بن حميد عن أبي عبيد: خرج النبي ﷺ في رمضان، فؤدي في الناس: من شاء صام، ومن شاء أفطر، فقبل لأبي عبيد: كيف فعل رسول الله ﷺ؟ قال: صام، وكان أحقهم بذلك، وورد في حديث أبي سعيد الخدري المتقدم: كانوا يرون أن من وجد قوة فصام فحسن، ومن وجد ضعفاً فأفطر فحسن. **وإنما بلغنا إلخ:** دفع لما يؤولهم أنه لو كان الصوم أفضل عند القوة لما أفطر النبي ﷺ في سفر الفتح؛ لأنه كان يستطيع ما لا يستطيعه غيره.

وقد بلغنا إلخ: هذا البلاغ أخرجه مالك والشافعي وعبد بن حميد والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه والدارقطني وصححه والحاكم بعبارة متقاربة. **حمزة الأسلمي:** هو ابن عمرو بن عويمر أبو صالح المدني، صحابي جليل، مات ٦١هـ، كذا ذكره الزرقاني [٢/٢٢٢]؟ **فيهذا:** في بعض النسخ: قال محمد: فهذا. **قول أبي حنيفة:** وكذا أبي يوسف، وبه قال أنس وعائشة وسعيد بن جبير ومجاهد وجابر بن زيد، أخرجه الطحاوي عنهم. [شرح معاني الآثار: ١/٣٣٤]

والعامة من قبلنا: أي أكثر من مضى من الصحابة والتابعين خلافاً لبعضهم، منهم ابن عباس حيث روي عنه أنه قال - لما سئل عن الصوم في السفر -: يسر وعسر، فخذ يسر الله، وروى ابن أبي شيبة وعبد بن حميد أنه قال: الإفطار في السفر عزيمة، ومنهم أبو هريرة حيث أمر رجلاً صام في السفر بالقضاء، أخرجه عبد بن حميد والطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/٣٣٠] ومنهم عمر حيث أمر رجلاً صام رمضان في السفر أن يعيد، أخرجه عبد أيضاً، ومنهم ابن عمر حيث قال: لأن أفطر في رمضان أحب إلي من أن أصوم، أخرجه عبد بن حميد، وأخرج أيضاً عنه أنه سئل عنه فقال: رخصة نزلت من السماء فإن شئت فردوها، وأخرج أيضاً أنه قال: لو تصدقت بصدقة فردت ألم تكن تعضب؟ إنما هو صدقة تصدق بها الله عليكم، ويوافقه حديث: **الصيام في السفر كالفطر في الحضر**، أخرجه ابن ماجه [رقم: ١٦٦٦] والبخاري من حديث عبد الرحمن بن عوف، وفي سنده كلام، وصحح النسائي وقفه، وعلى تقدير صحته فهو محمول على من لا يقوى.

باب قضاء رمضان هل يُفرَّق؟

٣٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يفرَّق قضاء رمضان.

٣٦١ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب أن ابن عباس وأبا هريرة اختلفا في قضاء

رمضان، قال أحدهما: يُفرَّق بينه، وقال الآخر: لا يفرَّق بينه.

أي بل يجب إيصاله

قال محمد: الجمع بينه أفضل، وإن فرقت وأحصيت العدة فلا بأس بذلك، وهو قول

في نسخة: فرقته

أبي حنيفة رضي الله عنه والعامة قبلنا.

هل يفرق: أي بين الأيام في قضاء الصيام. **كان يقول:** مذهب ابن عمر وجوب اتباع القضاء، وكذا روي عن علي والحسن والشعبي، وبه قال أهل الظاهر، وذهب الجمهور ومنهم الأئمة الأربعة إلى استحبابه. **لا يفرق:** إما استحباباً أو وجوباً، وكأنه قاسه على أداء رمضان، أو لكون القضاء فرضاً كالأداء، فلا ينبغي أن يؤخر عند قدرته على ترتيبه، كذا قال القاري. **أن ابن عباس إلخ:** قال ابن عبد البر: لا أدري عن أخذ ابن شهاب هذا، وقد صحَّ عن ابن عباس وأبي هريرة أنهما أحازا تفريق قضاء رمضان، وقالوا: لا بأس بتفريقه؛ لقوله تعالى: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (البقرة: ١٨٤) وفي "الفتح" [٢٣٧/٤]: هكذا أخرجه منقطعاً مبهماً، ووصله عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله عن ابن عباس فيمن عليه قضاء رمضان، قال: "يقضيه مفترقاً"، وأخرجه الدار قطني [رقم: ٦٥، ١٩٢/٢] من وجه آخر عن معمر بسنده قال: "صمه كيف شئت"، ورويناه في فوائد أحمد بن شبيب عن أبيه عن يونس عن الزهري بلفظ: لا يضرك كيف قضيتها، إنما هي عدة من أيام أخر فأحصه، وقال عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء: أن ابن عباس وأبا هريرة قالوا: "فرقه إذا أحصيته".

قال أحدهما: زاد يحيى: لا أدري أيهما قال: يفرق، ولا أيهما قال: لا يفرق. **يفرق بينه:** أي يجوز أن يفرق بين أيام قضاؤه. **وأحصيت العدة:** أي ضبطت العدد، وحفظته لتلا يكون ناقصاً عما هنالك. **والعامة قبلنا:** أي من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، فأخرج ابن أبي حاتم وابن المنذر والبيهقي في "سننه" عن ابن عباس قال: إن شاء تابع، وإن شاء فرق؛ لأن الله يقول: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾. وأخرج ابن أبي شيبة والدار قطني [رقم: ٦٥، ١٩٢/٢] عنه: "صمه كيف شئت"، وقال ابن عمر: "صمه كما أفطرت"، وأخرج سعيد بن منصور والبيهقي عن أنس: أنه سئل عنه، فقال: "إنما قال الله: ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ فإذا أحصى العدة فلا بأس بالتفريق"، وأخرج ابن أبي شيبة والدار قطني [رقم: ٦٣، ١٩٢/٢] والبيهقي عن أبي عبيدة بن الجراح: "إن الله لم يرخص لكم في فطره وهو يريد أن يشق عليكم في قضاؤه فأحص العدة واصنع كيف شئت"، وأخرج الدار قطني [رقم: ٦٧، ١٩٣/٢] =

باب من صام تطوعاً ثم أفطر

٣٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا الزهري أن عائشة وحفصة عليهما السلام أصبحتا صائمتين متطوعتين، فأهدي لهما طعام فأفطرتا عليه، فدخل عليهما رسول الله ﷺ، قالت أي نأفلتين عائشة: فقالت حفصة - وبدرتني بالكلام وكانت ابنة أبيها - : يا رسول الله! إني أصبحت أنا وعائشة صائمتين متطوعتين، فأهدي لنا طعام فأفطرتنا عليه،

= عن رافع بن خديج قال: "أحص العدة وصم كيف شئت"، وكذلك أخرج ابن أبي شيبة والدارقطني عن معاذ، وأخرج الدارقطني [رقم: ٧٦، ١٩٤/٢] عن عمرو بن العاص قال: "يفرق قضاء رمضان"، وأخرج ابن أبي حاتم عن أبي هريرة أن امرأة سألت كيف تقضي رمضان؟ قال: "صومي كيف شئت، فإنما يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"، وأخرج ابن المنذر والدارقطني [رقم: ٦٠، ١٩٢/٢] والبيهقي في "سننه" عن عائشة: نزلت "فعدة من أيام أخر متتابعات" فسقطت متتابعات، قال البيهقي: أي نُسخت، ويؤيده ما أخرجه الدارقطني وضعفه عن أبي هريرة مرفوعاً: من كان عليه صوم رمضان فليسرده ولا يفرقه، وأخرج أيضاً وضعفه عن ابن عمر: سئل النبي ﷺ عن قضاء رمضان، فقال: يقضيه أتباعاً وإن فرقه أجزاء، وأخرج الدارقطني [رقم: ٧٧، ١٩٤/٢] وابن أبي شيبة عن محمد بن المنكدر: بلغني أن رسول الله ﷺ سئل عن تقطيع قضاء رمضان، فقال: ذلك إليك، أ رأيت لو كان على أحدكم دين فقضى الدرهم والدرهمين، ألم يكن قضاء؟ قال الدارقطني: إسناده حسن إلا أنه مرسل، ثم رواه من طريق آخر موصولاً عن جابر مرفوعاً وضعفه.

أن عائشة إلخ: وصله ابن عبد البر من طريق عبد العزيز بن يحيى عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، وقال: لا يصح عن مالك إلا المرسل، ووصله النسائي من طريق إسماعيل بن إبراهيم بن عتبة وصالح بن كيسان ويحيى بن سعيد ثلاثتهم عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقال: هذا خطأ، والصواب عن الزهري مرسل، ووصله الترمذي والنسائي أيضاً من طريق جعفر بن برقان عن الزهري عن عروة عن عائشة، وقال الترمذي: روى مالك ومعمر وعبيد الله بن عمر وزباد بن سعد وغير واحد من الحفاظ عن الزهري عن عائشة مرسلًا، وهذا أصح، كذا في "التنوير" [٢٨٤/١]. **طعام:** أي شاة، كما في رواية أحمد.

ابنة أبيها: أي على خلق والدها من الحدة والغلبة، فإنه كان من مظاهر الجلال، وأنا على طينة أبي من الحلم والسكينة؛ فإنه كان من مظاهر الجمال، قاله القاري.

فقال لهما رسول الله ﷺ: **اقضيا يوماً مكانه.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، من صام تطوعاً ثم أفطر فعليه القضاء، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامة قبلنا.

باب تعجيل الإفطار

٣٦٣ - **أخبرنا مالك،** حدثنا أبو حازم بن دينار، عن سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال: **لا يزال الناس بخير ما عجلوا الإفطار.**
 أي صائمون من المسلمين
قال محمد: تعجيل الإفطار وصلاة المغرب أفضل من تأخيرهما،

اقضيا يوماً مكانه: ظاهر الأمر للوجوب، وبه قال أبو حنيفة وأبو ثور ومالك، قال ابن عبد البر: ومن حجة مالك مع هذا الحديث قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَتَمُوا الصَّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ﴾ (البقرة: ١٨٧) يعمّ الفرض والنفل، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ خُرُمَاتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ عِنْدَ رَبِّهِ﴾ (الحج: ٣٠) وحديث: إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان مفطراً فليأكل، وروي: فإن شاء أكل، وإن كان صائماً فليدع، وروي: فإن كان صائماً فلا يأكل، فلو جاز الفطر في التطوع لكان أحسن في إجابة الدعوة، واحتج الآخرون بحديث أم هانئ: "دخل عليّ النبي ﷺ وأنا صائمة، فأني بإزاء من لبن فشرب، ثم ناولني فشربت، فقلت: إني كنت صائمة ولكني كرهت أن أردّ سورك، فقال: إن كان من قضاء رمضان فاقضي يوماً مكانه، وإن كان من غيره فإن شئت فاقضي وإن شئت فلا تقضي، وحديث عائشة: "دخل عليّ رسول الله ﷺ فقلت: إنا خباناً لك حيسا فقال: أما إني كنت أريد الصوم ولكن قرّبي، وأجيب أنهما قضية عين لا عموم له.

قول أبي حنيفة: وكذا مالك وأبو ثور وغيرهما، وقال الشافعي وأحمد وإسحاق: لا قضاء عليه، ويستحب أن لا يفطر، ذكره الزرقاني [٢/٢٤٨]. **والعامة قبلنا:** منهم ابن عباس وابن عمر، أخرجه الطحاوي عنهما. [شرح معاني الآثار: ٣٥٥/١] **لا يزال الناس:** لأبي داود [رقم: ٢٣٥٣] من حديث أبي هريرة: لا يزال الدين ظاهراً.

بخير: [أي مصحوبين ببركة في متابعة سنة دون موافقة بدعة] وعين في حديث أبي هريرة علة ذلك، فقال: لأن اليهود والنصارى يؤخّرون، ولابن حبان والحاكم من حديث سهل: لا تزال أمّي على سنتي ما لم تنتظر يفطرها النجوم. **أفضل من تأخيرهما:** روى عبد الرزاق وغيره بإسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الأودي قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ أسرع الناس إفطاراً وأبطأهم سحوراً.

وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة.

٣٦٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه أخبره: أن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان كانا يصليان المغرب حين ينظران الليل أي أولاً الأسود قبل أن يفطروا، ثم يفطران بعد الصلاة في رمضان. أي سواد أوله
قال محمد: وهذا كله واسع، فمن شاء أفطر قبل الصلاة، ومن شاء أفطر بعدها، وكل ذلك لا بأس به.

باب الرجل يفطر قبل المساء ويظن أنه قد أمسى

أي قبل غروب الشمس

٣٦٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم أن عمر بن الخطاب رحمته الله أفطر في يوم رمضان في يوم غيم، ورأى أنه قد أمسى أو غابت الشمس،
أي سحاب أي وطن

والعامّة: أي جمهور علماء أهل السنة خلافاً للشيعة المبتدعة حيث لم يفطروا حتى يشتبك النجوم. الليل الأسود: أي في أفق المشرق عند الغروب، وهو معنى قوله رحمته الله: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس فقد أفطر الصائم، رواه الشيخان [البخاري رقم: ١٩٥٤، ومسلم رقم: ٢٥٥٨] أي أقبل من جهة المشرق وأدبر من جهة المغرب.

ثم يفطران: فكانا يسرعان بصلاة المغرب؛ لأنه مشروع اتفاقاً، وليس من تأخير الفطر المكروه؛ لأنه إنما يكره تأخيره إلى اشتباك النجوم على وجه المبالغة ولم يؤخر للمبادرة إلى عبادة، قاله الباجي، لكن روى ابن أبي شيبة وغيره عن أنس قال: "ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حتى يفطر ولو على شربة من ماء"، وروى عن ابن عباس وطائفة: أنهم كانوا يفطرون قبل الصلاة، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢/٢٠٨]

وقال القاري: هو إما لبيان الجواز إشعاراً بأن مثل هذا التأخير لا ينافي الأمر بالتعجيل، أو لعدم ما يُفطران به عندهم قبل الصلاة، أو لأن الإفطار المتعارف عندهم أن يتعشوا بطعامهم، وهذا ربما يخلّ بتعجيل المغرب، وأما إذا أمكن الاقتصار على نفس الإفطار بأكل تمر، أو بشرب فطرة، ثم يصلي ويتعشى، فهذا جمع حسن ووجه مستحسن.

قبل الصلاة: بشرط أن لا يبلغ مبلغ اشتباك النجوم. لا بأس به: إلا أن الأفضل هو تقديم الفطر على الصلاة؛ لأنه الموافق لعادة رسول الله صلى الله عليه وسلم وغالب أصحابه. أو غابت الشمس: شك من الراوي، وفي نسخة: "و".

فجاءه رجل فقال: يا أمير المؤمنين! قد طلعت الشمس، قال: **الخطب يسير** وقد اجتهدنا.

أي الأمرين حقير

قال محمد: من أفطر وهو يرى أن الشمس قد غابت ثم علم أنها لم تغب، لم يأكل بقية يومه ولم يشرب وعليه قضاؤه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الوصال في الصيام

٣٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ **نهى** عن الوصال، فقيل له:

طلعت الشمس: أي ظهرت يحتمل أنه قصد ليَعْلَم الحكم فيه، ويحتمل أنه أخبره ليمسك بقية يومه؛ لأنه يجب على من أفطر وهو لا يعلم أن الزمان زمان صوم، ثم علم أنه عسك، بخلاف من أبيع له الفطر مع العلم أنه زمان صوم فيحوز له الأكل بقية صومه، قاله الباجي. **الخطب يسير:** قال يحيى: قال مالك: يريد بقوله: "الخطب يسير" القضاء فيما نرى وخفة مؤونته ويسارته، يقول: نصوم يوماً مكانه. **وقد اجتهدنا:** حيث عملنا على حسب ظننا، والظن معتبر في الشرع. **قضاؤه:** أي ذلك الصوم الذي أفطره.

قول أبي حنيفة: وبه قال الأئمة الباقية والجمهور لما صرح به في قصة إفطار عمر، فروى ابن أبي شيبة عن حنظلة قال: شهدت عمر في رمضان وقُرب إليه شراب، فشرب بعض القوم وهم يرون الشمس قد غربت، ثم ارتقى المؤذن، فقال: يا أمير المؤمنين! والله إن الشمس طالعة لم تغرب، فقال عمر: من كان أفطر فليصم يوماً مكانه، ومن لم يُفطر فيتم صومه حتى تغرب الشمس، وزاد من طريق آخر: فقال له: إنما بعثناك داعياً ولم نبعثك راعياً، وقد اجتهدنا وقضاء يوم يسير، وبعضه ما في "صحيح البخاري" [رقم: ١٩٥٩] عن معمر بن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أسماء قالت: "أفطرنا على عهد رسول الله ﷺ يوم غيم، ثم طلعت الشمس"، قبل هشام: فأمروا بالقضاء، قال: لا بد من القضاء. وذهب جماعة إلى أنه لا يجب القضاء في هذه الصورة أخذاً مما ورد في بعض طرق قصة فطر عمر أنه قال: لا تقضي، لكن قال ابن عبد البر وغيره: هي رواية ضعيفة، والصواب رواية الإثبات.

نهى عن الوصال: وفي رواية جويرية عن نافع عند البخاري، وعبيد الله بن عمر عن نافع عند مسلم [رقم: ٢٥٦٤] عن ابن عمر: "أنه ﷺ واصل، فواصل الناس، فشق عليهم، فنهاهم فقالوا: يا رسول الله، ولم يسم القائلون. وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٩٦٥، ومسلم رقم: ٢٥٦٦] عن أبي هريرة: فقال رجل من المسلمين، وفي لفظ: فقال رجال بالجمع، وكان القائل واحداً، ونسب إلى الجمع لرضايتهم به، وفيه استواء المكلفين في الأحكام، وأن كل حكم ثبت في حقه ﷺ ثبت في حق أمته إلا ما استثنى.

إنك تواصل، قال: إني لست كهيتكم إني أطعم وأسقى.

٣٦٧ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: إياكم والوصال، إياكم والوصال، قالوا: إنك تواصل يا رسول الله؟ قال: إني لست كهيتكم، أبيتُ يطعمني ربي ويسقيني، فاكلفوا من الأعمال ما لكم به طاقة. قال محمد: وبهذا نأخذ، الوصال مكروه، وهو أن يواصل الرجل بين يومين في الصوم، لا يأكل في الليل شيئاً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامية.

إنك تواصل: أي فما الحكمة في نهيك لنا عنه؟ لست كهيتكم: أي مشأها لكم في صفتكم وحالتكم. إني أطعم وأسقى: لأحمد [رقم: ٧٤٣١، ٢/٢٥٣] وابن أبي شيبة من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة: إني أظل عند ربي فيطعمني ويسقيني، وللإسماعيلي من حديث عائشة: أظل عند الله يطعمني ويسقيني، ولابن أبي شيبة من مرسل الحسن إني أبيت عند ربي، واختلف في ذلك، فقيل: هو على حقيقته وأنه ﷺ كان يؤتى بطعام وشراب من عند الله كرامة له في ليالي صيامه، وطعام الجنة وشرابها لا تجري عليه أحكام التكليف، قال ابن المنير: الذي يفطر شرعاً إنما هو الطعام المعتاد، وأما الخارق للعادة كالخضر من الجنة فعلى غير هذا المعنى. وقال جماعة: هو مجاز عن لازم الطعام والشراب، وهو القوة، فكأنه قال: قوة الأكل الشارب يفيض عليّ بما يسد مسد الطعام. والمعنى أن الله يخلق من الشبع والري ما يغنيه عن الطعام والشراب، فلا يحس بجوع ولا عطش، وجنح ابن القيم إلى أن المراد أنه يشغله بالتفكير في عظمته، والتغذي بمعارفه، وقرة العين بحبته، والاستغراق في مناجاته، والإقبال عليه عن الطعام والشراب، قال: وقد يكون هذا الغذاء أعظم من غذاء الأجساد، ومن له أدق ذوق وتجربة يعلم استغناء الجسم بغذاء القلب والروح عن كثير من الغذاء الجسماني، كذا في "التنوير" [٢٨١/١]. إياكم والوصال: [كرّر للمبالغة عن نهي الوصال] عند ابن أبي شيبة بإسناد صحيح ثلاث مرات. لست كهيتكم: إنما لم يقل: لستم كهيتائي تواضعاً. ما لكم به طاقة: أي قدرة وقوة لا يكون سبباً لضعف بنيه، وأما الأنبياء فلهم القوة الإلهية أو الغذاء اللدني فلا يقاس الصعلوك على الملوك.

والعامية: أي جمهور العلماء خلافاً لبعضهم من الصحابة والتابعين، حيث جوزوه، وقالوا: النهي عنه رحمة، فمن قدر عليه فلا حرج؛ لحديث "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٩٦٤، ومسلم رقم: ٢٥٧٢] عن عائشة: نهي رسول الله ﷺ عن الوصال رحمة لهم. وأجيب بأن الرحمة لا تمنع النهي، فمن رحمته أنه كره لهم أو حرمه عليهم، وأجاز أحمد وابن وهب وإسحاق الوصال إلى السحر؛ لحديث البخاري [رقم: ١٩٦٣] عن أبي سعيد مرفوعاً: =

باب صوم يوم عرفة

يوم التاسع من ذي الحجة

٣٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا سالم أبو النضر، عن عمير مولى ابن عباس، عن أم الفضل ابنة الحارث: أن ناساً تماروا في صوم رسول الله ﷺ يوم عرفة، فقال بعضهم: زوجة العباس وقال آخرون: ليس بصائم، فأرسلت أم الفضل بقدح من لبن وهو واقف أي لأنه مسافر بعرفة فشربه.

- لا تواصلوا، فأیکم أراد الوصال فليواصل إلى السحر، وعارضه ابن عبد البر بحديث "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٩٥٤، ومسلم رقم: ٢٥٥٨]: إذا أقبل الليل من ههنا وأدبر النهار من ههنا وغربت الشمس، فقد أفطر الصائم، فالوصال مخصوص بالنبي ﷺ.

عمير: هو ابن عبد الله الهلالي، وثقه النسائي وابن حبان، مات ١٠٤ هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٣].
مولى ابن عباس: وفي رواية: مولى أم الفضل، ولا منافاة، فهذا باعتبار الأصل، والأول باعتبار المال، كذا ذكره الزرقاني [٤١٠/٢]. تماروا: أي تنازعوا، أو تشاكوا، أو اختلفوا. فأرسلت: لم يسم الرسول بذلك، نعم، في النسائي عن ابن عباس ما يدل على أنه كان الرسول بذلك، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٩٨٩، ومسلم رقم: ٢٦٣٦]: عن ميمونة أنها أرسلت، فيحمل على التعدد بأن يكون الأختان أرسلتا معاً، أو أرسلتا قدحاً واحداً، ونُسب إلى كل منهما؛ لأن ميمونة أرسلت بسؤال أختها أم الفضل لها ذلك لكشف الحال أو عكسه، وفيه التحيل للاطلاع على الحكم بغير سؤال وفطنة المرسل لاستكشافها عن الحكم الشرعي بهذه الوسيلة اللطيفة اللاتفة بالحال؛ لأن ذلك كان في يوم حارٍ بعد الظهيرة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١١/٢].

فشربه: [أي شفقة على الأمة ورحمة على العامة] زاد في حديث ميمونة: والناس يظنون، وفي رواية أبي نعيم: وهو يخطف الناس بعرفة أي ليراه الناس ويعلمون أنه مفطر؛ لأن العيان أقوى من الخبر، ففطر يوم عرفة للحاج أفضل من صومه؛ لأنه الذي اختاره ﷺ لنفسه وللتقوي على عمل الحج، ولما فيه من العون على الاجتهاد في الدعاء والتضرع المطلوب في ذلك الموضع، ولذا قال الجمهور: يُستحب فطره للحاج وإن كان قوياً ثم اختلفوا هل صومه مكروه؟ وصححه المالكية، أو خلاف الأولى؟ وصححه الشافعية، وتعقب بأن فعله المجرد لا يدل على عدم استحباب صومه، إذ قد يتركه لبيان الجواز، وأجيب بأنه قد روى أبو داود [رقم: ٢٤٤٠] والنسائي [رقم: ٣٠٠٤] وصححه ابن خزيمة والحاكم عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ نهى عن صوم يوم عرفة بعرفات، وأخذ بظاھر قوم منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، فقال: يجب فطره للحاج، والجمهور على استحبابه، كذا في "شرح الزرقاني" [٤١١/٢].

قال محمد: من شاء صام يوم عرفة ومن شاء أفطر، إنما صومه تطوع، فإن كان إذا صامه يُضَعِّفَهُ ذلك عن الدعاء في ذلك اليوم فالإفطار أفضل من الصوم.

تطوع: أي ليس بفرض ولا واجب، لكن فيه فضيلة ثابتة، فروى مسلم واللفظ له، وأبو داود من حديث أبي قتادة: سئل رسول الله ﷺ عن صوم يوم عرفة، قال: يكفر السنة الماضية والباقية، وفي رواية الترمذي: صيام يوم عرفة إن أحسب على الله أن يكفر السنة التي بعده والسنة التي قبله، وروى ابن ماجه [رقم: ١٧٣١] عن قتادة بن النعمان: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من صام يوم عرفة غُفِرَ له سنة أمامه وسنة بعده، وروى أحمد [رقم: ٢٥٠١٤، ١٢٨/٦] عن عطاء الخراساني أن عبد الرحمن بن أبي بكر دخل على عائشة يوم عرفة وهي صائمة والماء يرش عليها، فقال لها: افطري، فقالت: أفطر وقد سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن صوم عرفة يكفر العام الذي قبله، قال الحافظ عبد العظيم المنذري في "كتاب الترغيب والترهيب": رواه محتج بهم في الصحيح إلا أن عطاء لم يسمع من عبد الرحمن، وروى أبو يعلى عن سهل بن سعد مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ذنب ستين متتابعين، قال المنذري: رجاله رجال الصحيح.

وأخرج الطبراني في "الأوسط" عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له سنة أمامه وسنة خلفه، ومن صام عاشوراء غُفِرَ له سنة، وإسناده حسن، قاله المنذري. وروى الطبراني في "الأوسط" أيضاً عن سعيد بن جبير: سأل رجل عبد الله بن عمر عن صوم يوم عرفة، فقال: "كنا ونحن مع رسول الله ﷺ نعدله بصوم ستين"، وإسناده حسن، قاله المنذري، وروى في "الكبير" بإسناد فيه رشدين بن سعد - وقد ضعف - عن زيد بن أرقم: أن النبي ﷺ سئل عن صيام يوم عرفة، فقال: يكفر السنة التي قبلها والتي بعدها وروى الطبراني في "الأوسط" والبيهقي عن مسروق أنه دخل على عائشة يوم عرفة، فقال: استقوني، فقالت: يا غلام اسقه عسلاً، ثم قالت: وما أنت بصائم؟ قال: لا، إني أخاف أن يكون يوم الأضحى، فقالت: إنما ذلك يوم عرفة، يوم يعرف الإمام، أو ما سمعت يا مسروق أن رسول الله ﷺ كان يعدله بألف يوم؟ وإسناده حسن، قاله المنذري، وفي رواية للبيهقي عنها مرفوعاً: صيام عرفة كصيام ألف يوم، وأخرج أبو سعيد النقاش في "أماله" عن ابن عمر مرفوعاً: من صام يوم عرفة غُفِرَ له ما تقدّم من ذنبه وما تأخر، قال الحافظ ابن حجر في رسالته "الخصال المكفرة في الذنوب المقدمة والمؤخرة": قد ثبت في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٧٤٧] أنه يكفر ذنوب السنة الماضية والمستقبلية، وذلك المراد من قوله: "وما تأخر"، وذكر السيوطي في رسالته "فيمن يؤتى أجره مرتين" أن سبب كون صوم عاشوراء كفارة سنة وكون صوم عرفة كفارة ستين أن ذلك من شرع موسى وهذا سنة النبي ﷺ فضَعَفَ أجره.

عن الدعاء: ونحوه من التلبية والقراءة، وكذا إذا كان الصوم يسبى خُلِقَ أو يتعب مشيه. **أفضل من الصوم:** وبه قال أبو حنيفة وأبو يوسف كما ذكره الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/٣٣٥] وعليه حمل ما ورد من النهي عن صيام عرفة بعرفة، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٤٠] والنسائي [رقم: ٣٠٠٤] وابن خزيمة وصححه والطبراني =

باب الأيام التي يكره فيها الصوم

٣٦٩ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ نهى عن صيام أيام منى.

٣٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا يزيد بن عبد الله بن الهاد، عن أبي مرة مولى عقيل بن أبي طالب: أن عبد الله بن عمرو بن العاص دخل على أبيه في أيام التشريق فقرب له طعاماً، فقال: كُلْ، فقال عبد الله لأبيه: إني صائم، قال: كُلْ، أما علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمرنا بالفطر في هذه الأيام.

قال محمد: وهذا نأخذ، لا ينبغي أن يُصام أيام التشريق لمتعة
أي الصوم تمتع

= والطحاوي وغيرهم، وأخرج الترمذي [رقم: ٧٥١] وابن حبان [رقم: ٣٦٠٤، ٣٦٩/٨] من حديث ابن عمر: حججت مع رسول الله ﷺ فلم يصمه، ومع أبي بكر كذلك، ومع عمر كذلك، ومع عثمان كذلك، وأنا لا أصومه ولا أمر به ولا أهي عنه، وذكر المنذري أن مالكا والثوري كانا يختاران الفطر بعرفة، وكان الزبير وعائشة يصومان، وروي ذلك عن عثمان بن أبي العاص، وكان عطاء يقول: أصوم في الشتاء ولا أصوم في الصيف، وقال قتادة: لا بأس به إذا لم يضعف عن الدعاء.

سليمان بن يسار: [قال الزهري كان من العلماء، وقال الزهري: ثقة مأمون، مات ١٠٧هـ] لم يختلف على مالك في إرساله، قاله أبو عمر، وقد وصله النسائي من طريق سفيان الثوري عن أبي النضر وعبد الله بن أبي بكر كلاهما عن سليمان بن يسار عن عبد الله بن حذافة. **صيام أيام منى**: أي أيام رمي الجمار بها، وهي الثلاثة التي يتعجل الحاج منها في يومين بعد يوم النحر، وهي الأيام المعلومات والحدودات وأيام التشريق.

يزيد: هو يزيد بن عبد الله بن أسامة بن الهاد الليثي المدني، وثقه ابن معين والنسائي، مات ١٣٩هـ، كذا في الإسعاف [ص: ٤٢]. **مولى عقيل**: ليحيى مولى أم هانئ بنت أبي طالب، قال ابن عبد البر: هكذا يقول يحيى، وأكثرهم يقولون: مولى عقيل. **وهذا نأخذ**: اختلفوا فيه على ما بسطه العيني في "عمدة القاري" [١١/١١٣] وغيره على أقوال، فمنهم من قال: لا يجوز صيام أيام التشريق مطلقاً للمتمتع ولا لغیره، وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه والشافعي في الجديد والليث بن سعد وابن علية، وبه قال علي بن أبي طالب والحسن وعطاء، =

ولا غيرهما: أي من قرآن وفدية وكفارة قضاء. **لما جاء من النهي:** أي من حديث جماعة من الصحابة عند جماعة من الأئمة منهم عبد الله بن حذافة عند النسائي، وابن عباس عند الطبراني، وأبي هريرة عند الدارقطني، وزيد بن خالد الجهني عند أبي يعلى الموصلي، ونبيشة وكعب بن مالك عند مسلم، وأم خلدة الأنصارية عند إسحاق بن راهويه، وابن أبي شيبة وعمرو بن العاص عند مالك والحاكم وابن خزيمة، وعقبة بن عامر وبشر وعلي وغيرهم عند جماعة، وليس فيها تخصيص للمتمتع ولا لغیره، بل في بعضها أن النبي ﷺ بعث منادياً أيام منى ينادي ألا لا يصومن أحد هذه الأيام. وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" (٤٢٦/١، ٤٢٧) النهي من حديث علي وسعد بن أبي وقاص وعائشة وعمرو بن العاص وعبد الله بن حذافة وأبي هريرة وبشر بن سحيم وأنس ومعمربن عبد الله العدوي وأم الفضل زوجة العباس وغيرهم، ثم قال: فلما ثبت بهذه الآثار النهي عن صيام أيام التشريق، وكان ذلك عني، والحاج مقيمون بها، وفيهم المتمتعون والقارنون، ولم يستثن منهم متمتعاً دخلوا في هذا النهي أيضاً.

وقال مالك إلخ: يُستدل له بظاهر قوله تعالى: ﴿فَإِذَا آمَنْتُمْ فَصُومُوا﴾ [البقرة: ١٨٥] فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحُجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ ﴿١٨٥﴾ [البقرة: ١٩٦] فإن ظاهره تجويز الثلاثة في أيام الحج وأيام التشريق داخله فيها، ويوافقه ما أخرجه وكيع وعبد الرزاق وابن أبي شيبه وعبد بن حميد وابن جرير وابن المنذر عن ابن عمر في تفسير ثلاثة أيام، قال: يوم قبل التروية يوم عرفة، وإذا فاته صيامها صام أيام منى، فإñez من الحج. وأخرج البخاري [رقم: ١٩٩٧، ١٩٩٨] وابن جرير والدارقطني [رقم: ٢٩، ٣٠، ١٨٦/٢] والبيهقي عن ابن عمر وعائشة قالا: لم يرخص في أيام التشريق أن يُصمَّن إلا لئلا تمتنع لم يجد هدياً. وأخرج ابن جرير ومن بعده عن ابن عمر: رخص رسول الله ﷺ للمتمتع إذا لم يجد الهدي ولم يصم حتى فاتته أيام العشر أن يصوم أيام التشريق، وأخرج الدار قطني [رقم: ٣٢، ١٨٦/٢] عن عائشة سمعت رسول الله ﷺ يقول: من لم يكن معه هدي فليصم ثلاثة أيام قبل يوم النحر، ومن لم يكن صام تلك الثلاثة صام أيام منى. وأجاب أصحابنا وغيرهم عن هذه الآثار =

باب النية في الصوم من الليل

٣٧١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر قال: لا يصومُ إلَّا من أجمع الصيام قبل الفجر.

قال محمد: ومن أجمع أيضاً على الصيام قبل نصف النهار فهو صائم، وقد روى ذلك غير واحد، وهو قول أبي حنيفة والعمامة قبلنا.

= بأن الموقوف منها لا يوازي المرفوع الناهي والمرفوع منها لا يساوي الناهي العام من حيث السند، والاستنباط من الآية في حيز الخفاء؛ لأن دخول أيام التشريق في أيام الحج في حيز المنع، وفي المقام كلام في المبسوطات.

من أجمع الصيام: قال الباجي: الإجماع على الصوم هو العزم عليه والقصد له. **على الصيام:** سواء كان فرضاً أو نفلاً، أما النفل: فلما أخرجه مسلم في "صحيحه" [رقم: ٢٧١٤] عن عائشة قال لي رسول الله ﷺ ذات يوم: يا عائشة! هل عندكم شيء؟ فقلت: يا رسول الله! ما عندنا شيء، فقال: **فإني صائم**، الحديث، وله ألفاظ عند مسلم، ورواه أبو داود [رقم: ٢٤٥٥] وابن حبان والدارقطني [رقم: ٢١، ١٧٦/٢] بلفظ: كان النبي ﷺ يأتينا يقول: **هل عندكم من غداء؟** فإن قلنا: نعم، تغدى، وإن قلنا: لا، قال: **إني صائم**، وفي رواية لمسلم [رقم: ٢٧١٤] والدارقطني [رقم: ١٨، ١٧٥/٢]: **دخل عليها، فقال: هل عندكم شيء؟ قلت: لا، قال: فإني إذا صائم**، ودخل عليّ يوماً آخر، فقال: **أعندكم شيء؟ قلت: نعم، قال لي: إذا أفطر وقد كنت فرضت الصوم.** وذكر البخاري [باب إذا نوى بالنهار صوماً] تعليقاً عن أم الدرداء: كان أبو الدرداء يقول: **عندكم طعام؟** فإن قلنا: لا، قال: **فإني صائم** يومي هذا، ووصله ابن أبي شيبه، وكذا أورد عن أبي طلحة عند عبد الرزاق أنه كان يأتي أهله فيقول: **هل من غداء؟** فيقولون: لا، فيصوم، وعن أبي هريرة عند البيهقي، وعن ابن عباس واصله الطحاوي، وعن حذيفة واصله عبد الرزاق، وذكرها البخاري تعليقاً. وأما الفرض: فلما ورد أن النبي ﷺ بعث رجلاً يتنادي في الناس يوم عاشوراء: أن من أكل فليصم - أي ليمسك بقية يومه - ومن لم يأكل فلا يأكل، أخرجه البخاري [رقم: ١٩٢٤] ومسلم [رقم: ٢٦٦٨] والنسائي [رقم: ٢٣٢١] وغيرهم وصوم يوم عاشوراء كان فرضاً قبل رمضان، فدل ذلك على إجزاء النية بعد الطلوع أيضاً في رمضان؛ إذا لا يظهر فرق بين فرض وفرض.

نصف النهار: أي الشرعي، وهو وقت الضحوة الكبرى بحيث يقع النية في أكثر أجزاء النهار.

قول أبي حنيفة: خلافاً للشافعي وأصحابه، فإنهم جوزوا في النفل النية بعد الطلوع للأثار المذكورة، ولم يجوزوا ذلك في الفرض لأثر ابن عمر، ولحديث حفصة مرفوعاً: **لم يُجمع من الليل فلا صيام له**، وفي رواية: **من لم يبيت الصيام من الليل فلا صيام له**، أخرجه أبو داود [رقم: ٢٤٥٤] والترمذي [رقم: ٧٣٠] والنسائي [رقم: ٢٣٣٤] =

باب المداومة على الصيام

٣٧٢ - أخبرنا مالك، حدثنا أبو النضر، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يصوم حتى يقال: لا يُفطر، ويُفطر حتى يقال: لا يصوم، وما رأيتُ رسولَ الله ﷺ استكمل صيامَ شهرٍ قط إلا رمضان، وما رأيته في شهرٍ أكثرَ صياماً منه في شعبان.

أي بعد ذلك
لئلا يفطن وجوبه

= وابن ماجه وابن خزيمة وأحمد [رقم: ٢٦٥٠٠، ٢٨٧/٦] والدارقطني [رقم: ١، ١٧١/٢]. واختلف في رفعه ووقفه، وصحح جماعة - منهم الترمذي - وقفه على حفصة، وحمله الطحاوي [شرح معاني الآثار: ١/٣٢٦] على ما عدا النفل وصوم رمضان من صوم الكفارات وقضاء شهر رمضان؛ لئلا يضاد حديث صوم يوم عاشوراء وغيره من الآثار. وذكر في "إرشاد الساري" [٤/٤٧٤] أنه روى عبد الرزاق عن حذيفة أنه قال: من بدا له الصيام بعد ما تزول الشمس فليصم، وإليه ذهب جماعة سواء كان قبل الزوال أو بعده، وهو مذهب الحنابلة، وقال مالك: لا يصوم في النافلة إلا أن يبيت؛ لحديث: لا صيام لمن لا يبيت الصيام من الليل، وقياساً على الصلاة؛ إذ فرضها ونفلها سواء في النية.

عن أبي سلمة إ.خ: هكذا قال أبو النضر، ووافقه يحيى بن أبي كثير في "الصحيحين" ومحمد بن إبراهيم وزيد بن أبي غياث عند النسائي، ومحمد بن عمرو عند الترمذي، وخالفهم يحيى بن سعيد وسالم بن أبي الجعد فروياه عن أبي سلمة عن أم سلمة أخرجهما النسائي، ويحتمل أن أبا سلمة رواه عن كل منهما، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢/٢٥٥] ويفطر: أي أحياناً ويستمر على إفطاره.

أكثر صياماً منه إ.خ: [بالنصب، وروي بالخفض، قال السهيلي: هو وهم كأنه كتب بلا ألف على لغة من يقف على المنصوب المتون بدون ألف فترومه مخفوضاً] اختلف في الحكمة في إكثاره الصوم فيه، فقيل: كان يشتغل عن صيام الثلاثة من كل شهر لسفر أو غيره، فيجتمع فيقضيهما فيه، واستدل له بما أخرجه الطبراني بسند ضعيف عن عائشة: كان رسول الله ﷺ يصوم ثلاثة أيام من كل شهر، فرمى آخر ذلك حتى يجتمع عليه صوم السنة فيصوم شعبان، وقيل: كان يصنع ذلك لتعظيم رمضان؛ لحديث الترمذي [رقم: ٦٦٣]: سئل رسول الله ﷺ أي الصوم أفضل بعد رمضان؟ قال: شعبان لتعظيم رمضان، وأصح منه ما أخرجه أبو داود والنسائي [رقم: ٢٣٥٧] وابن خزيمة عن أسامة قلت: يا رسول الله! لم أرك ما تصوم من شهر من الشهور ما تصوم من شعبان؟ قال: ذاك شهر يغفل الناس عنه بين رجب ورمضان وهو شهر يُرفع فيه الأعمال إلى الله، فأحب أن يرفع إليه عملي وأنا صائم، كذا في "التوشيح شرح صحيح البخاري" للسيوطي [٤/١٤٥٩].

باب صوم يوم عاشوراء

٣٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن حميد بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع معاوية بن أبي سفيان عام حج وهو على المنبر يقول: يا أهل المدينة! أين علماءكم؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول لهذا اليوم: هذا يوم عاشوراء لم يكتب الله من الصحابة والتابعين أي في حقه عليكم صيامه، أنا صائم، ومن شاء فليصم، ومن شاء فليفطر.

عاشوراء: هو بالمد على المشهور، وحكي فيه القصر وهو في الأصل صفة الليلة العاشرة؛ لأنه مأخوذ من العشر الذي هو اسم العقد، واليوم مضاف إليها، فإذا قيل: يوم عاشوراء فكأنه قيل: يوم الليلة العاشرة إلا أنهم لما عدلوا عن الصفة غلبت عليه الاسمية، فاستغنوا عن ذكر الموصوف، كذا ذكره القاري. **عن حميد:** قال الحافظ ابن حجر: هكذا رواه مالك، وتابعه يونس وصالح بن كيسان وابن عيينة وغيرهم، وقال الأزاعي والزهري عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وقال النعمان بن راشد عن الزهري عن السائب بن يزيد كلاهما عن معاوية، والمحفوظ رواية الزهري عن حميد، قاله النسائي وغيره. [شرح الزرقاني: ٢/٢٣٣، ٢٣٤] **معاوية:** هو وأبوه من مُسلمة الفتح، وكان أميراً عشرين سنة، وخليفة عشرين سنة، كذا ذكره الزرقاني [٢/٢٣٤].

عام حج: كان أول حج حجها معاوية بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين ذكره ابن جرير، قال ابن حجر: ويظهر أن المراد في هذا الحديث الحجة الأخيرة وكأنه تأخر بمكة أو المدينة بعد الحج إلى يوم عاشوراء. [فتح الباري: ٤/٣٠٩]

أين علماءكم: قال النووي: الظاهر إنما قال ذلك لما سمع من يوجهه أو يحرمه أو يكرهه، فأراد إعلامهم بأنه ليس بواجب ولا محرم، وقال ابن التين: يحتمل أن يريد به استدعاء موافقتهم، أو بلغه أنهم يرون صيامه فرضاً أو نفلاً، أو يكون للتبليغ، كذا في "عمدة القاري شرح صحيح البخاري" للعميني [١١/١٢١].

لم يكتب الله الحج: اتفق العلماء على أن صوم يوم عاشوراء اليوم سنة وليس بواجب. واختلفوا في حكمه أول الإسلام فقال أبو حنيفة: كان واجباً، واختلف أصحاب الشافعي على وجهين: أشهرهما أنه لم يزل سنة ولم يك واجباً قط، والثاني كقول أبي حنيفة، وقال عياض: وكان بعض السلف يقول: كان فرضاً وهو باق على فرضيته لم ينسخ قال: وانقرض القائلون بهذا، وحصل الإجماع على أنه ليس بفرض، كذا في "عمدة القاري" [١١/١١٨] **فليفطر:** قال الحافظ بن حجر: هو كله من كلام النبي ﷺ، كما بينه النسائي في روايته، ذكره

قال محمد: صيام يوم عاشوراء كان واجباً قبل أن يُفترض رمضان ثم نسخهُ شهر رمضان، فهو تطوُّع من شاء صامه ومن شاء لم يصمه، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامة قبلنا.

باب ليلة القدر

٣٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ

كان واجباً إلخ: به ورد كثير من الأخبار، فأخرج الطحاوي عن الربيع بنت معوذ: قالت: بعث رسول الله ﷺ في الأنصار: من كان أصبح صائماً فليتم صومه، ومن كان أصبح مفطراً فليتم آخر يومه، فلم نزل نصومه بعد ونصومه صبيانا وهم صغار، وتتخذ لهم اللعبة من العهن، فإذا سألونا الطعام أعطيناهم اللعبة، وأخرج عن عائشة أن رسول الله ﷺ أمر بصوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان فلما فرض قال: من شاء صام عاشوراء ومن شاء أفطر، وأخرج عن جابر: كان رسول الله ﷺ يأمرنا بصوم عاشوراء ويحثنا عليه ويتعاهدنا عليه، فلما فرض رمضان لم يأمرنا ولم ينهنا، وأخرج عن قيس بن سعد أمرنا رسول الله ﷺ بصوم عاشوراء قبل أن يفرض رمضان، فلما نزل رمضان لم يؤمر ولم ينه عنه. [شرح معاني الآثار: ٣٣٦/١] وفي الباب أخبار أخر محرّجة في السنن والصحيح. وأما حديث معاوية فأجيب عنه بأن معاوية من مسلمة الفتح، فإن كان سمع ما سمع فإمّا سمع سنة سمع أو عشر، وذلك بعد نسخه برمضان، فإنه كان في السنة الثانية، فلا دلالة له على عدم وجوبه قبل ذلك.

باب ليلة القدر: [سميت بذلك لعظم قدرها لنزول القرآن فيها، ولوصفها بأنها خير من ألف شهر] اختلف العلماء فيها، فقيل: إنها رُفعت أصلاً ورأساً، قاله الحجاج الوالي الطالم والرافضة، وقيل: إنها دائرة في جميع السنة، وقيل: إنها ليلة النصف من شعبان، وقيل: مختصة برمضان ممكنة في جميع لياليه، ورجحه السبكي، وقيل: أول ليلة منه، وقيل: ليلة النصف، وقيل: ليلة ست عشرة، وقيل: ليلة سبع عشرة، وقيل: ليلة ثمانية عشرة، وقيل: ليلة تسع عشرة، وقيل: مبهمة في العشر الأوسط، وقيل: مبهمة في العشر الأخير، وقيل: مبهمة في السبع الأواخر، وقيل: ليلة الحادي والعشرين، وقيل: كذلك إن كان الشهر ناقصاً وإلا فليلة العشرين، وقيل: ليلة اثنتين وعشرين، وقيل: ليلة ثلاث وعشرين، وقيل: ليلة سبع وعشرين، وهو مذهب أحمد واختاره خلائق، وقيل: ليلة ثمان وعشرين، وقيل: ليلة تسع وعشرين، وقيل: ليلة الثلاثين، وقيل: تنتقل في النصف الأخير، وقيل: تنتقل في العشر الأخير كله، وقيل: إنها تنتقل في أوتار العشر الأخير، وقيل: تنتقل في السبع الأواخر، وقيل: في أشفاع العشر الأوسط والعشر الأخير، وذهب بعض المتأخرين إلى أنها تكون دائماً ليلة الجمعة ولا أصل له، كذا في "التنوير" [٣٠٠/١].

قال: **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي السَّبْعِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.**

أي اجتهدوا أو التمسوا

٣٧٥ - **أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْعَشْرِ الْأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ.

باب الاعتكاف

٣٧٦ - **أَخْبَرَنَا مَالِكٌ**، أَخْبَرَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ عَنْ عُمَرَ بِنْتِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَائِشَةَ أُمِّهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا عَتَكَفَ.....

تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ: قال ابن عبد البر: كذا رواه مالك، ورواه شعبة عن عبد الله بن دينار بلفظ: **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ سَبْعِ**

وَعَشْرِينَ. [تنوير الحوالك: ٢٩٨/١] **عَنْ أَبِيهِ:** قال ابن عبد البر: رواه أنس بن عياض أبو ضمرة عن هشام عن

أبيه عن عائشة موصولاً. [تنوير الحوالك: ٢٩٨/١] **تَحَرَّوْا:** وفي الصحيح عن عائشة: **تَحَرَّوْا لَيْلَةَ الْقَدْرِ فِي الْوَتَرِ**

من العشر الأواخر من رمضان. [شرح الزرقاني: ٢٨١/٢]

باب الاعتكاف: [هو لغة: لزوم الشيء وحبس النفس عليه خيراً أو شراً، وشرعاً: لزوم المسجد للعبادة على

وجه مخصوص. (شرح الزرقاني: ٢٦٧/٢)] قال مالك: **فَكَرَّتْ فِي الْعَتَكَافِ وَتَرَكَ الصَّحَابَةُ لَهُ مَعَ شِدَّةِ اعْتِنَائِهِمْ**

وَاتِّبَاعِهِمْ لِأَثَرِ فَأَرَاهُمْ تَرْكُوهُ لَشِدَّتِهِ. قال السيوطي في "التوشيح" [١٤٨٧/٤]: **وَمِمَّا هُوَ يُقَالُ:** مع اشتغالهم

بالكسب لعيالهم والعمل في أراضيتهم فيشقق عليهم ترك ذلك وملازمتهم للمسجد، قلت: هو مع تمامه ليس بتمام

لعدم كونه وجهاً لترك سنة من سنن النبي ﷺ، والأولى أن يقال: إن الاعتكاف في العشر من رمضان وإن كان

سنة مؤكدة لكنه على الكفاية لا على العين، وقد كانت أزواج النبي ﷺ بعده يعتكفن فكفى ذلك، وقد حققته

في رسالتي "الإنصاف في حكم الاعتكاف".

عن عمرة: قال ابن عبد البر: كذا رواه جمهور رواة "الموطأ"، ورواه عبد الرحمن بن مهدي وجماعة عن مالك

عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة، فلم يذكروا عمرة في هذا الحديث، وكذا لم يذكر عمرة أكثر أصحاب

ابن شهاب منهم معمر وسفيان وزباد بن سعد والأوزاعي، ورواه النسائي من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن

مالك به، ورواه الترمذي عن أبي مصعب عن مالك عن الزهري عن عروة وعمرة كلاهما عن عائشة، وقال:

هكذا روى غير واحد عن مالك، وروى بعضهم عن مالك عن ابن شهاب عن عروة عن عمرة عن عائشة،

والصحيح عن عروة وعمرة عن عائشة، وكذا أخرجه البخاري ومسلم وبقية الستة عن الزهري عن عروة

وعمرة كلاهما عن عائشة، كذا في "التنوير" [٢٩٠/١، ٢٩١].

يَذْنِي إِلَى رَأْسِهِ فَأَرْجِّلُهُ، وَكَانَ لَا يَدْخُلُ الْبَيْتَ إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ.

وَأَنَا فِي الْحَجَرَةِ ^{أَي فَمَشَطَ شَعْرَ رَأْسِهِ} قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، لَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ إِذَا اعْتَكَفَ إِلَّا لِلْغَائِطِ أَوْ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الطَّعَامُ

وَالشَّرَابُ فَيَكُونُ فِي مُعْتَكَفِهِ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣٧٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ ^{أَي مَعْلَى اعْتِكَافٍ} أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعْتَكِفُ

الْعَشْرَ الْوَسْطَ مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ، فَاعْتَكَفَ عَامًا حَتَّى إِذَا كَانَ لَيْلَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ، وَهِيَ اللَّيْلَةُ الَّتِي يُخْرِجُ فِيهَا مِنْ اعْتِكَافِهِ
أَي كَذَلِكَ

رَأْسِهِ: فِيهِ أَنْ إِخْرَاجَ الْبَعْضِ لَا يَجْرِي بِمَجْرَى الْكُلِّ، زَادَ فِي رِوَايَةٍ: وَأَنَا حَائِضٌ، وَفِيهِ أَنْ الْحَائِضُ طَاهِرَةٌ.

إِلَّا لِحَاجَةِ الْإِنْسَانِ: [أي الضرورية وهي الغائط والبول والحدث] فسرها الزهري بالبول والغائط، وقد اتفقوا على استثنائهما، واختلفوا في غيرها من الحاجات مثل عيادة المريض وشهود الجمعة والجماعة، فراه بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، وبه قال الثوري وابن المبارك، وقال بعضهم: ليس له أن يفعل شيئاً من هذا، كذا في "عمدة القاري" [١٤٥/١]. لَا يُخْرِجُ الرَّجُلَ: يعني إلى بيته قَرَبٌ أَوْ بَعْدُ، وَأَمَّا لِلْوَضوءِ وَالْغَسْلِ مِنْ دُونِ ضَرُورَةٍ فَلَا، وَكَذَا فِي عِيَادَةِ الْمَرِيضِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَيَشْهَدُ لَهُ مَا أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [رقم: ٢٤٧٢] أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَسْأَلُ عَنِ الْمَرِيضِ إِلَّا مَرَّاتًا فِي اعْتِكَافِهِ. عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْهَادِ: أصله الهادي، حذف الياء وفقاً ووصلًا. عَنْ أَبِي سَعِيدٍ: قال ابن عبد البر: هذا أصح حديث يروى في هذا الباب.

الْوَسْطَ: قال ابن حجر: بضم الواو والسين جمع وَسْطَى، ويروى بفتح السين مثل كَبُرَ وَكُبُرَى، ورواه الباجي بإسكانها على أنها جمع واسط كبازل ويزل. [شرح الزرقاني: ٢/٢٧٨] مِنْ شَهْرِ رَمَضَانَ: فيه مداومته على ذلك، فلا اعتكاف فيه سنة مؤكدة لمواظبته عليه، قاله ابن عبد البر، ولعل مراده رمضان لا بقيد الوسط؛ إذ هو لم يداوم عليه. [شرح الزرقاني: ٢/٢٧٨] عَامًا: مصدر عام إذا سبَحَ فالإنسان يعوم في دنياه على الأرض طول حياته. [شرح الزرقاني: ٢/٢٧٨] يُخْرِجُ فِيهَا: [أي من عادته أن يخرج] قال ابن حزم: هذه الرواية مشككة، فإن ظاهرها أن خطبته وقعت في أول اليوم الحادي والعشرين، وعلى هذا يكون أول ليالي اعتكافه الآخر ليلة اثنين وعشرين، وهو مغاير لقوله في آخر الحديث: فأبصرت عيني رسول الله ﷺ انصرف وعلى جبهته أثر الماء والطين من صبح إحدى وعشرين، فإنه ظاهر في أن الخطبة كانت في صبح اليوم العشرين ووقوع المطر كان في ليلة إحدى وعشرين وهو الموافق لبقيّة الطرق، فكان في هذه الرواية تجوّزاً أي من الصبح الذي قبلها، كذا في "التنوير" [٢٩٧/١].

قال: من كان اعتكف معي فليعتكف العشر الأواخر، وقد رأيت هذه الليلة، ثم أنسيتها، وقد رأيتني من صبحتها أسجد في ماءٍ وطين، فالتمسوها في العشر الأواخر، ^{أي من أصحابي} ^{نفسى في تلك الليلة} ^{أي في صبحها} والتمسوها في كل وترٍ.

قال أبو سعيد: فمطرت السماء من تلك الليلة، وكان المسجد سقفه عريشاً فوقف المسجد، قال أبو سعيد: فأبصرت عيناى رسولَ الله ﷺ انصرف علينا، وعلى جبهته وأنفه أثر الماء والطين من صبح ليلة إحدى وعشرين. ^{أي فرائت} ^{الحديث راوي الحديث} ^{أي من الصلاة}

٣٧٨ - أخبرنا مالك، سألت ابن شهاب الزهري عن الرجل المعتكف يذهب لحاجته تحت سقف، قال: لا بأس بذلك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس للمعتكف إذا أراد أن يقضي الحاجة من الغائط أو البول أن يدخل البيت أو أن يمر تحت السقف، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

قال: وفي رواية الشيخين [البخاري رقم: ٨١٣، ومسلم رقم: ٢٧٧٢]: فخطبنا صبيحة عشرين. **وقد رأيت:** [وفي رواية: أريت بمزة أوله] قال النووي في "شرح المذهب": قال القفال: ليس معناه أنه رأى الملائكة والأنوار عياناً، ثم نسي في أول ليلة رأى ذلك؛ لأن مثل هذا قل أن ينسى، وإنما معناه أنه قيل له: ليلة القدر ليلة كذا وكذا ثم نسي كيف قيل له. [شرح الزرقاني: ٢/٢٧٩] **أنسيتها:** بصيغة المفعول أي أنساها الله لحكمة في إنساها. **في كل وتر:** أي أوتار لياليه أو لها ليلة الحادي والعشرين إلى آخر التاسع والعشرين. [شرح الزرقاني: ٢/٢٨٠] **عريشاً:** أي أنه كان مظلاً بالجريد والخوص ولم يكن محكم البناء بحيث يكف من المطر. **فوكف:** أي أقطر الماء من سقفه. **جبهته وأنفه:** فيه السجود على الجبهة والأنف جميعاً، فإن سجد على أنفه وحده لم يجره وعلى جبهته وحدها أساء، قاله مالك، وقال الشافعي: لا يجره، وقال أبو حنيفة: إذا سجد على جبهته أو أنفه أجزاه. **من صبح إلخ:** أي بعد ما فرغ من صلاة الصبح. **تحت سقف:** أي خراب صار مزبلة، ويكون حول المسجد. **لا بأس بذلك:** وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة، وقال جماعة: إن دخل تحته بطل.

كتاب الحج

باب المواقيت

٣٧٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع مولى عبد الله، عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **يُهَلُّ أهل المدينة من ذي الحليفة، ويُهَلُّ أهل الشام من الجحفة، ويُهَلُّ أهل نجد من قرن.**

كتاب الحج: بفتح الحاء والكسر، في اللغة: القصد، وفي الشرع: زيارة أماكن مخصوصة بأفعال مخصوصة.

باب المواقيت: [جمع الميقات مكان الإحرام] حكى الأثرم عن أحمد أنه سئل أي سنة وقت رسول الله المواقيت؟ فقال: عام حج، كذا في "التوشيح" [١٢٢٢/٣]. **قال:** وللبخاري [رقم: ١٣٣]: أن رجلاً قام في المسجد، فقال: يا رسول الله! من أين تأمرنا أن نهل؟ فقال: يهل إلخ، بصيغة الخبر مراداً به الأمر. **يهل:** من أهل الحرم: رفع صوته عند الإحرام، وكل من رفع صوته فقد أهل، كذا في "المصباح". **أهل المدينة:** أي حقيقة أو حكماً ومن حولهم من أهل الشرق.

ذي الحليفة: بضم الحاء المهملة وفتح اللام وإسكان الباء المثناة من تحت وبالفاء، هو على نحو ستة أميال من المدينة، وقيل: سبعة أو أربعة، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي رحمه الله. **أهل الشام:** زاد النسائي من حديث عائشة: ومصر، وزاد الشافعي في روايته: المغرب. **من الجحفة:** [المصريون الآن يُحرمون من رايغ - براء وموحدة وغين معجمة - قرب الجحفة لكثرة حماها، فلا ينزلها أحد إلا حم، كذا ذكره الزرقاني (٣١١/٢)]

بضم الجيم وإسكان الحاء، قرية كبيرة كانت عامرة، وهي على طريق المدينة على نحو سبع مراحل من المدينة ونحو ثلاث مراحل من مكة، قرية من الحجر بينها وبينه نحو ستة أميال. قال صاحب "المطالع" وغيره: سميت جحفة؛ لأن السيل جحفها وحمل أهلها، وقال أبو الفتح الحمداي: هي فعلة من جحف السيل واجتحف: إذا اقتلع ما يمر به من شجر أو غيره، وهذا من باب الغرفة كما تقول: غرفت غرفة بالفتح، وما يغرفه غرفة بالضم، كذلك جحف السيل جحفة بالفتح، والجحوف جحفة بالضم، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات".

أهل نجد: [وكذا أهل الطائف ومن حولهم من أهل المشرق] كل مكان مرتفع، وهو اسم لعشرة مواضع، والمراد ههنا التي أعلى قمامة واليمن، وأسفلها الشام والعراق، قاله الزرقاني (٣١١/٢). **من قرن:** بفتح القاف وسكون الراء، وفي حديث ابن عباس في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٥٢٤، ومسلم رقم: ٢٨٠٤]: قرن المنازل، وضبط الجوهري بفتح الراء وغلطوه، وبالف النوي فحكي الاتفاق على تخطئته في ذلك وفي نسبة أويس القرني إليه، -

قال ابن عمر: **ويزعمون أنه قال: ويهل أهل اليمن من يلمم.**

٣٨٠ - **أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار، أنه قال: قال عبد الله بن عمر: أمر رسول الله ﷺ أهل المدينة أن يهلوا من ذي الحليفة،**

= وإنما هو منسوب إلى قبيلة بني قرن بطن من مراد، لكن حكى عياض أن من سكن الرء أراد الجبل، ومن فتح أراد الطريق، والجبل المذكور بينه وبين مكة من جهة المشرق مرحلتان، كذا في "شرح الزرقاني" [٣١١/٢].

ويزعمون إلخ: للبخاري [رقم: ١٣٣] من طريق الليث عن نافع عن ابن عمر: لم أفقه هذه من رسول الله ﷺ، وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٥٢٨، ومسلم رقم: ٢٨٠٧]: عن سالم عن أبيه، وزعموا أن النبي ﷺ قال - ولم أسمع-: **ويهل أهل اليمن من يلمم**، وهو من استعمال الزعم على القول المحقق، وهو يُشعر بأن الذي بلغ ذلك ابن عمر جماعة. وقد ثبت ذلك عن ابن عباس في "الصحيحين"، وجابر عند مسلم إلا أنه قال: أحسبه رفعه، وعائشة عند النسائي، والحارث بن عمرو السهمي عند أحمد وأبي داود والنسائي. [شرح الزرقاني: ٣١١/٢]

من يلمم: يفتح الباء واللامين وإسكان الميم بينهما، ويقال فيه: ألمم بهمة، هو على مرحلتين من مكة، وفي "شرح مسلم" لعياض: هو جبل من جبال ثمامة على مرحلتين من مكة، كذا في "تهذيب الأسماء".

أخبرنا عبد الله إلخ: قال الزرقاني: هذا الحديث تابع فيه مالكا إسماعيل بن جعفر عند مسلم، وسفيان بن عيينة عند البخاري في "الاعتصام" كلاهما عن ابن دينار به، وزاد: "فذكر العراق" فقال أي ابن عمر: لم يكن عراق يومئذ، ولأحمد عن صدقة فقال له قائل: فأين العراق؟ فقال: لم يكن يومئذ عراق، وروى الشافعي عن طاوس: لم يوقت رسول الله ﷺ ذات عرق، ولم يكن حينئذ أهل المشرق، وكذا قال مالك في "المدونة" والشافعي في "الأم": فمبقات ذات عرق لأهل العراق ليس منصوفاً عليه، وإنما أجمع عليه، وبه قطع الغزالي والرافعي في "شرح المسند" والنووي في "شرح مسلم" ويدل له ما في البخاري: أن أهل العراق أتوا عمر، فوقت لهم ذات عرق، وصحح الحنفية والحنابلة وجهور الشافعية والرافعي في "الشرح الصغير" والنووي في "شرح المذهب" أنه منصوص.

وفي مسلم [رقم: ٢٨١٠] من طريق ابن جريج عن أبي الزبير عن جابر: ومُهلّ أهل العراق ذات عرق، إلا أنه مشكوك في رفعه؛ لأن أبا الزبير قال: سمعت جابراً قال: سمعت أحسبه رفع، لكن قال العراقي: قوله: أحسبه أي أظنه، والظن في باب الرواية ينتزل منزلة اليقين، وقد أخرجه أحمد من رواية ابن لهيعة، وابن ماجه من رواية إبراهيم بن يزيد كلاهما عن أبي الزبير فلم يشكّا في رفعه، وروى أحمد وأبو داود [رقم: ١٧٣٩ - ١٧٤٢] والنسائي عن عائشة، وعن الحارث قالوا: وقت رسول الله ﷺ لأهل العراق ذات عرق، قال الحافظ: فهذا يدل على أن للحديث أصلاً. [شرح الزرقاني: ٣١٣/٢]

أهل المدينة إلخ: ومبقات المكي ومن معناه للحج الحرم وللمعرة الحل.

وأهل الشام من الجحفة، وأهل نجد من قرن.

قال عبد الله بن عمر: أما هؤلاء الثلاث فسمعتهم من رسول الله ﷺ، وأخبرت أن رسول الله ﷺ قال: وأما أهل اليمن فيهلّون من يَلْمَمَ.

أي المواضع الثلاثة

٣٨١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر أحرم من الفرع.

أي مرة

٣٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرني الثقة عندي أن ابن عمر أحرم من إيلياء.

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه مواقيتُ وقتها رسول الله ﷺ فلا ينبغي لأحدٍ
أي أماكن موقنة

من الفرع: بضم الفاء والراء وباسكانها، موضع بناحية المدينة، يقال: هي أول قرية مارت إسماعيل وأمه التمر بمكة، قال ابن عبد البر: محمله عند العلماء أنه مر بميقات لا يُريد إحراماً ثم بدا له فأهلّ منه، أو جاء إلى الفرع من مكة أو غيرها ثم بدا له في الإحرام كما قاله الشافعي وغيره، وقد روى حديث المواقيت ومُحال أن يتعداه مع علمه به فيوجب على نفسه ما عليه دم. [شرح الزرقاني: ٣١٤/٢]

الثقة: قيل: هو نافع، كذا ذكره الزرقاني [٣١٤/٢]. **أحرم من إيلياء:** [بكسر أوله ممدوداً ومخففاً وقد تُشدّد الياء الثانية ويقصر، اسم مدينة بيت المقدس] أي عام الحكمين، لما افرق أبو موسى وعمرو بن العاص من غير اتفاق بدومة الجندل، فنهض ابن عمر إلى بيت المقدس فأحرم منه كما رواه البيهقي وابن عبد البر وغيرهما مع كونه روى حديث المواقيت، فدل على أنه فهم أن المراد منع مجاوزتها حلالاً، لا منع الإحرام قبلها. وأما الكراهة فلعلها أخرى، هي خوف أن يعرض للمحرم إذا بعدت مسافته ما يفسد إحرامه، وأما قصرها فلما فيه من التباس الميقات والتضليل عنه، وهذا مذهب مالك وجماعة من السلف، فأنكر عمر على عمران بن حصين في إحرامه من البصرة، وأنكر عثمان على عبد الله بن عامر إحرامه قبل الميقات، قال ابن عبد البر: وهذا من هؤلاء - والله أعلم - كراهة أن يضيق المرء على نفسه ما وسّع الله عليه، وأن يتعرض لما لا يؤمن أن يحدث في إحرامه، وذهب جماعة إلى جوازه من غير كراهة، وقال به الشافعية، كذا في "شرح الزرقاني" [٣١٤/٢].

فلا ينبغي لأحدٍ إلخ: لما أخرجه ابن أبي شيبة عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تجاوز الميقات إلا بإحرام، وكذلك أخرجه الطبراني في "معجمه"، وأخرج الشافعي والبيهقي عن أبي الشعثاء أنه رأى ابن عباس يرد من جاوز الميقات غير محرم، وروى إسحاق بن راهويه عنه أنه قال: إذا جاوز الوقت فلم يحرم حتى دخل مكة رجع إلى الوقت فأحرم، فإن خشي إن رجع إلى الوقت يفوت الحج، فإنه يُحرم ويهريق دماً. وبهذه الأخبار وأمثالها حرم الجمهور المجاوزة عن المواقيت بغير إحرام، لكن الشافعية خصوه بمن يريد أداء النسك، وأصحابنا عَمّموه، وذهب عطاء والنخعي إلى عدم وجوب الإحرام من المواقيت، وقال سعيد بن جبير: لا يصح حجّه.

أن يجاوزها إذا أراد حجاً أو عمرة إلا محرماً، فأما إحرام عبد الله بن عمر من الفرع

= وقال الحسن: يجب على المجاوز العود إلى الميقات، فإن لم يُعد حتى تم حجه رجع للميقات وأهل منه بعمرة، وهذه الأقاويل الثلاثة شاذة ضعيفة، قاله ابن عبد البر وغيره.

أن يجاوزها: وأما تقديم الإحرام عليها فحائز اتفاقاً، حكاه غير واحد، فحكى العيني في "شرح الهداية" [١٦١/٤]: أن عند داود الظاهري إذا أحرم قبل هذه المواقيت فلا حج له ولا عمرة، وهو قول شاذ يخالف لفعل السلف وقولهم، فقد أحرم ابن عمر من بيت المقدس، بل ورد في فضله حديث أخرجه أحمد [رقم: ٢٦٦٠٠، ٢٩٩/٦] وأبو داود [رقم: ١٧٤١] وابن ماجه وابن حبان [رقم: ٣٧٠١، ١٣/٩] مرفوعاً: **من أهل بحجة أو عمرة من المسجد الأقصى إلى المسجد الحرام غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، ووجبت له الجنة**، هذا لفظ أبي داود، وفي سنده ضعف يسير، ذكره الحافظ ابن حجر في "تخريج أحاديث شرح الرافعي".

وذكر القرطبي أن إحرام ابن عمر وابن عباس كان من الشام، وإحرام عمران بن حصين من البصرة وابن مسعود من القادسية، وإحرام علقمة والأسود والشعبي من يوتهم، وسعيد بن جبير من الكوفة، رواه سعيد بن منصور. وأخرج الحاكم في "المستدرک": أنه سئل علي عن قوله تعالى: **﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ﴾** (البقرة: ١٩٦) فقال: أن تحرم من ديرة أهللك، وفي الباب آثار كثيرة تشهد بجواز التقديم إلا أن مالكا وأحمد وإسحاق كرهوه كما ذكره العيني وغيره، وقال أصحابنا: هو أفضل إن أمن من أن يقع في محذور.

إذا أراد: هذا القيد غالبي، وإلا فلا يخل لأحد من الأفاقي أن يجاوز الميقات بلا إحرام إذا أراد دخول المسجد الحرام سواء أراد أحد النسكين أو لم يرد، بخلافاً للشافعي، وأما دخوله عليه عام الفتح بغير إحرام، فحكم مخصوص له ولأصحابه في ذلك الوقت، كذا في "شرح القاري".

فأما إحرام الحج: دفع لما ورد من أنه لما لم يُحْزُ بجاوزة المواقيت فكيف جاوز ابن عمر ميقات أهل المدينة وهو ذو الحليفة، وأحرم من الفرع، وهو متجاوز عن ذي الحليفة إلى جانب مكة؟ وحاصل الدفع: أنه لا يخل للمجاورة من هذه المواقيت لمن مر بها إلا محرماً إلا من كان بين يديه ميقات آخر، فإنه مخير بين أن يحرم من ميقاته الأول أو من الثاني، فأهل المدينة يخير لهم بين أن يحرموا من ذي الحليفة وهو ميقاتهم الموقت وبين أن يحرموا من الجحفة أو من رابع الذي هو قريب الجحفة؛ لحديث مرفوع مرسل: **من أحب منكم أن يستمتع بشبابه إلى الجحفة فليفعل**، فلا يلزمهم من مجاوزة ذي الحليفة دم، وإن كان الأفضل هو الإحرام منه.

وقد يستدل له بما وقع في رواية البخاري وغيره من حديث ابن عباس بعد ذكر المواقيت: **فهن هن ولمن أتى عليهن من غير أهلهن لمن كان يريد الحج والعمرة**، واستدل به كثير على أن الشامي إذا مرّ بذي الحليفة لزمه الإحرام منها ولا يؤخره إلى ميقاته الجحفة، فإن أخر لزمه دم عند الجمهور، وحكى النووي الاتفاق عليه، ولعله بالنسبة إلى جمهور الشافعية، وإلا فالمعروف عند المالكية أن الشامي مثلاً إذا جاوز ذا الحليفة بغير إحرام إلى الجحفة جاز له ذلك، وبه قالت الحنفية وأبو ثور وابن المنذر من الشافعية، كذا في "فتح الباري" [٤٩٣/٣] وغيره.

وهو دون ذي الحليفة إلى مكة، فإن أمامها وقت آخر وهو الجحفة وقد رخص لأهل
 أي قدامها ميقات متأخر آخر أي وقعت الرخصة
 المدينة أن يحرموا من الجحفة؛ لأنها وقت من المواقيت، بلغنا عن النبي ﷺ أنه قال:
 من أحب منكم أن يستمتع بشيابه إلى الجحفة فليفل، أخبرنا بذلك أبو يوسف عن
 خطاب لأهل المدينة
 إسحاق بن راشد، عن محمد بن علي، عن النبي ﷺ.

باب الرجل يُحرم في دُبر الصلاة وحيث ينبعث به بغيره

أي بعد الصلاة

٣٨٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن عمر كان يصلي في مسجد ذي
 الحليفة، فإذا انبعث به راحلته أحرم.

٣٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا موسى بن عُقبة، عن سالم بن عبد الله أنه سمع.....

وهو الجحفة: الحاصل أن هذا رخصة، والإحرام من الميقات الأول عزيمة، فلو أحرم من الجحفة فلا شيء عليه
 عندنا خلافاً للشافعي، كذا في "المرواة" [٤٣١/٥]. أن يحرموا إلخ: سواء مروا على ذي الحليفة أم لا.
 لأنها: أي الواجب أن لا يتجاوزوا عن مطلق الميقات أي عن الميقات الأول.

يستمتع بشيابه: أي أن يلبس ثيابه ويؤخر إحرامه إلى الجحفة. إسحاق: هو أبو سليمان إسحاق بن راشد
 الحراني، وقيل: الرقي مولى بني أمية، وقيل: مولى عمر، روى عن الزهري وعبد الله بن حسن بن الحسن بن علي،
 ومحمد بن علي زين العابدين أبي جعفر الباقر وغيرهم، وعنه جماعة، ذكره ابن حبان وابن شاهين في "الثقات"،
 ووثقه النسائي وابن معين وأبو حاتم، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٢٨، ٢٠٧/١، ٢٠٨] وغيره.

عن محمد: أي عن أبي جعفر محمد الباقر بن زين العابدين علي بن الحسين بن علي، ويسمى هذا السند سلسلة
 الذهب، قاله القاري. وحيث ينبعث: المراد بالانبعاث القيام، والباء للتعدي أي حين يقيمه بغيره.

أحرم: [أي نوى وتلبى أو جدد نيته وتلبيته بناءً على أن الأفضل للمحرم أن يحرم عقب صلاة سنة الإحرام كما
 سيأتي من صنيعه ﷺ] اتباعاً لما رآه من فعل المصطفى ﷺ، لذلك، كما في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٥٥٢]
 من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً، وفي مسلم [رقم: ٢٨١٤] من رواية الزهري عن سالم
 عن أبيه: كان ﷺ يركع بذى الحليفة ركعتين، ثم إذا استوت به الناقة قائمة عند مسجد ذي الحليفة أهل.

موسى بن عقبة: هو مولى آل الزبير، ويقال: مولى أم خالد زوجة الزبير، ثقة، توفي ١٤١هـ، كذا في
 "الكاشف" [رقم: ٥٧٩٤].

ابن عمر يقول: **بيدائكم هذه التي تكذبون على رسول الله ﷺ فيها، وما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة.**

قال محمد: وبهذا نأخذ، يحرم الرجل إن شاء في دبر صلاته وإن شاء حين ينبعث به أي بما ذكر من الحديثين بعيره، وكل حسن، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

بيدائكم: أي مفازتكم التي فوق علمي ذي الحليفة لمن صعد الوادي، قاله أبو عبيد البكري، وأضافها إليهم لكونهم كذبوا لسببها. **تكذبون:** أي تقولون: إنه أحرم منها ولم يحرم منها.

وما أهل إلخ: [للحميدي عن سفيان عن ابن عينة: والله ما أهل] هذا لفظ مالك، وأما لفظ سفيان فأخرجه الحميدي في "مسنده" بلفظ: هذه البيداء التي تكذبون فيها على رسول الله ﷺ، والله! ما أهل رسول الله ﷺ إلا من عند المسجد مسجد ذي الحليفة، ولمسلم [رقم: ٢٨١٧] من طريق آخر بلفظ: كان ابن عمر إذا قيل له: الإحرام من البيداء، قال: البيداء التي تكذبون فيها إلخ، إلا أنه قال: ما أهل إلا من عند الشجرة حين قام به بعيره، وسيأتي للمصنف - أي البخاري [رقم: ١٥٥٢] - بلفظ: أهل النبي ﷺ حين استوت به راحلته قائمة، أخرجه من طريق صالح بن كيسان عن نافع عن ابن عمر.

وكان ابن عمر ينكر على ابن عباس قوله في روايته في "صحيح البخاري" [رقم: ١٥٤٥] بلفظ: ركب راحلته حتى استوى على البيداء أهل، فهذه ثلاث روايات ظاهرها التدافع، وقد أزال الإشكال ما رواه أبو داود والحاكم من طريق سعيد بن جبير قلت لابن عباس: عجبْتُ لاختلاف أصحاب رسول الله ﷺ في إهلاله، فذكر الحديث، وفيه: فلما صلى في مسجد ذي الحليفة ركعتين أوجب من مجلسه فأهل بالحج حين فرغ منها، فسمع منه قوم فحفظوه، ثم ركب، فلما استقلت به راحلته أهل، فأدرك ذلك قوم لم يشهدوه في المرة الأولى، فسمعوه حين ذك، فقالوا: إنما أهل حين استقلت به راحلته، فلما علا شرف البيداء أهل، وأدرك ذلك قوم لم يشهدوه، فنقل كل واحد ما سمع، وإنما كان إهلاله في مصلاه، وأتم الله! ثم أهل ثانياً وثالثاً، كذا في "فتح الباري" [٥١١/٣].

وكل حسن: والأحسن هو الأول عند أئمتنا الثلاثة، كما حكاه الطحاوي [شرح معاني الآثار: ٣٦١/١] خلافاً للملكية والشافعية، فإن الأفضل عندهم أن يهمل إذا بعثت به راحلته أو توجه لطريقه ماشياً، ذكره في "ضياء الساري".

باب التلبية

٣٨٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أن تلبية النبي ﷺ: **لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك**، قال: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها: **لبيك لبيك وسعديك، والخير بيدك**، أي نافع

باب التلبية: قال ابن عبد البر: قال جماعة من العلماء: معنى التلبية إجابة دعوة إبراهيم حين أذن في الناس بالحج، قال الحافظ: هذا أخرجه عبد بن حميد وابن جرير وابن أبي حاتم في تفاسيرهم بأسانيد قوية عن ابن عباس ومجاهد وعطاء وعكرمة وقتادة وغير واحد. وأقوى ما فيه ما أخرجه أحمد بن منيع في "مسنده" وابن أبي حاتم من طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس قال: لما فرغ إبراهيم عليه السلام من بناء البيت قيل له: أذن في الناس بالحج، قال: يا رب! وما يبلغ صوتي؟ قال: أذن، وعلي البلاغ، فنادى إبراهيم: يا أيها الناس! كتب عليكم الحج إلى البيت العتيق، فسمعه من ما بين السماء والأرض، أفلا ترون الناس يبجلون من أقصى الأرض يلبون، ومن طريق ابن جريج عن عطاء عنه، وفيه: "فأجابوه في أصلاب الرجال وأرحام النساء"، وأول من أجابه أهل اليمن. [شرح الزرقاني: ٣١٦/٢] **التلبية:** مصدر لى يلبى إذا أجاب بـ "لبيك"، ومعناه أجبتك إجابة بعد إجابة على أن التلبية مخدفة للزوائد للكثير. **تلبية النبي:** أي التي كان يداوم عليها النبي ﷺ ولا ينقص منها.

ليبك: قال القاري: كرره للتأكيد، أو أحدهما في الدنيا والآخرة، أو كرره باعتبار الحالين المختلفين من الغنى والفقر والنفع والضرر والخير والشر، أو إشارة إلى وقوع أحدهما في عالم الأرواح والآخرة في عالم الأشباح. **اللهم:** أي يا الله أجتاك فيما دعوتنا. **ليبك:** اشتقاقه من لب بالمكان إذا أقام به ولزمه.

إن: روي بكسر الهمزة وهو الأكثر والأشهر، وفتحها على أن "إن" لتلعليل. **والنعمة:** [أي المنحة مختصة بكرمك وجودك] المشهور فيه النصب، وجوز القاضي عياض الرفع على الابتداء، والخير محذوف، قال ابن الأنباري: وإن شئت جعلت خير "إن" محذوفاً، تقديره: إن الحمد لك والنعمة مستقرة لك، كذا في "ضياء الساري شرح صحيح البخاري". **والملك:** بالنصب أيضاً على المشهور، ويجوز الرفع، قال ابن المنير: قرن الحمد والنعمة، وأفرد الملك، لأن الحمد متعلق بالنعمة ولهذا يقال: الحمد لله على نعمه، والملك مستقل. **وسعديك:** أي مساعدة لطاعتك بعد مساعدة.

بيديك: [في نسخة: بيديك لبيك] أي بتصرفك في الدنيا والآخرة، والاكتفاء بالخير مع أن الخير والشر كلاهما بيديه تأدياً في نسبة الشر إليه، أو لأن كل شر لا يكون خالياً عن خير.

والرغباء إليك والعمل.

أي العمل لك خالصة

قال محمد: وبهذا نأخذ، التلبية هي التلبية الأولى التي روي عن النبي ﷺ، وما زدت فحسن، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

والرغباء: قال المازري: يروى بفتح الراء والمدة، وبضم الراء مع القصر، قال عياض: وحكى أبو علي فيه أيضاً الفتح مع القصر، ومعناه الطلب والمسألة إلى الله. **وما زدت:** إشارة إلى أنه لا ينقص من التلبية المذكورة الماثورة عن النبي ﷺ، وبه صرح كثير من أصحابنا المتأخرين، وعللوه بأنه لم يرو عن النبي ﷺ النقص منه، لكن يخدشه ما في "صحيح البخاري" [رقم: ١١٥٠] و"مسند أبي داود الطيالسي": عن عائشة قالت: إني لأعلم كيف كان رسول الله ﷺ يلي: ليك اللهم ليك، ليك لا شريك لك ليك، إن الحمد والنعمة لك.

فحسن: فيه إشارة إلى أن تحديد التلبية الماثورة ليس بتحديد إلزامي لا يجوز الزيادة عليه، ولذا ثبت عن جماعة الزيادة، فمنهم ابن عمر كما أخرجه مالك، ومن طريقه الشافعي، وأحمد والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي، ومنهم عمر كما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٨١٤] من طريق الزهري عن سالم عن أبيه سمعت رسول الله ﷺ يهل ملياً يقول: ليك، الحديث، قال: وكان عمر يهل بهذا، ويزيد: ليك اللهم ليك وسعديك، والخير في يديك، والرغباء إليك والعمل وأخرج ابن أبي شيبة من طريق المسور: كانت تلبية عمر فذكر مثل المرفوع، وزاد: ليك مرغوباً ومرغوباً إليك ذا النعماء والفضل الحسن، وأخرج سعيد بن منصور في "سننه" عن الأسود بن يزيد أنه كان يزيد في التلبية: ليك غفار الذنوب، بل قد ثبت الزيادة على التلبية المذكورة من النبي ﷺ وتقريره عليها، فأخرج النسائي [رقم: ٢٧٥٢] وابن ماجه [رقم: ٢٩٢٠] وصححه ابن حبان [رقم: ٣٨٠٠، ١٠٩/٩] والحاكم من حديث أبي هريرة: كان من تلبية رسول الله ﷺ ليك إنه الحق ليك. وأخرجه الحافظ ابن حجر العسقلاني في "تتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار" وقال: هو حديث صحيح، أخرجه ابن خزيمة والحاكم وابن حبان، وأخرج الحافظ أيضاً عن جابر: أهل رسول الله ﷺ ليك اللهم ليك، فذكرها، قال: والناس يزيدون ليك ذا المعارج ونحوه من الكلام والنبي ﷺ يسمع فلا يرد عليهم شيئاً، وقال: هذا حديث صحيح أخرجه أبو داود، وأصله في مسلم في حديث جابر الطويل.

قول أبي حنيفة: وبه قال الثوري والأوزاعي حكاها الطحاوي، وذكر في "فتح الباري" [٣/٥٢٣، ٥٢٤] و"ضياء الساري" وغيرهما: أن ابن عبد البر حكى عن مالك الكراخة، وحكى أهل العراق عن الشافعي يعني في القلم نحوه، وغلطوا، بل لا يكره عنده ولا يستحب. وحكى البيهقي في "المعرفة" عن الشافعي: لا ضيق على أحد في قول ما جاء عن ابن عمر غير أن الاختيار عندي أن يفرد ما روي عن النبي ﷺ، قال ابن حجر: هذا أعذل الوجوه. واحتج من كره بما روي عن سعد بن أبي وقاص أنه سمع رجلاً يقول: ليك ذا المعارج، فقال: إنه لذنو المعارج، ولكننا كنا مع رسول الله ﷺ لا نقول كذلك، أخرجه الطحاوي، واختار عدم الزيادة وقد مر ما يعارضه من حديث جابر.

باب متى تُقَطَّع التلبية

٣٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن أبي بكر الثقفي، أنه أخبره أنه سأل أنس بن مالك وهما غاديان إلى عَرَفَةَ، كيف كنتم تصنعون مع رسول الله ﷺ في هذا اليوم؟ قال: كان يُهل المَهْلَ فلا يُنْكَرُ عليه، ويكبر المكبر فلا ينكر عليه.

٣٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عبد الله بن عمر قال: كل ذلك قد رأيت الناس يفعلونه، فأما نحن فنكبر.

قال محمد: بذلك نأخذ على أن التلبية هي الواجبة في ذلك اليوم، إلا أن التكبير لا ينكر على حال من الحالات، والتلبية لا ينبغي أن تكون إلا في موضعها.

٣٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يدعُ التلبية إذا انتهى إلى الحرم حتى يطوف بالبيت والصفاء والمرورة، ثم يلبي حتى يغدو من منى إلى عَرَفَةَ، فإذا غدا ترك التلبية.

متى تقطع التلبية: أي ينتهي بأن لا يلبي بعده في الحج أو العمرة. محمد بن أبي بكر: الحجازي، الثقة، وليس له عن أنس ولا غيره سوى هذا الحديث الواحد، كذا ذكره الزرقاني [٣٣٢/٢]. تصنعون: أي من جهة التلبية وغيرها من الأذكار. فلا ينكر: وفي رواية موسى بن عقبة: لا يعيب أحدنا صاحبه، وفي مسلم [رقم: ٣٠٩٥] عن ابن عمر: غدونا مع رسول الله ﷺ من منى إلى عرفات من المني، ومنا المكبر. [شرح الزرقاني: ٣٣٢/٢]

ويكبر المكبر إحد: قال الشيخ ولي الدين: ظاهر كلام الخطابي أن العلماء أجمعوا على ترك العمل بهذا الحديث، وأن السنة في الغدو من منى إلى عرفات التلبية فقط، وحكى المنذري أن بعض العلماء أخذ بظاهره، لكنه لا يدل على فضل التكبير على التلبية بل على جوازه. [شرح الزرقاني: ٣٣٢/٢]

كل ذلك: أي ما ذكر من التكبير والتلبية. بذلك: أي بما سبق من استحباب التلبية بعرفات.

إلا في موضعها: أي في محل التلبية وهو الإحرام. يدع: أي يترك في إحرام الحج. التلبية: في نسخة: في الحج التلبية. ترك التلبية: زاد يحيى: وكان يترك التلبية في العمرة إذا دخل الحرم.

٣٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه: أن عائشة كانت

تترك التلبية إذا راحت إلى الموقف.

بعرفة بعد الزوال

٣٩٠ - أخبرنا مالك، حدثنا علقمة بن أبي علقمة، أن أمه أخبرته: أن عائشة كانت

تنزل بعرفة بنمرة، ثم تحولت فنزلت في الأراك، فكانت عائشة تُهَلِّ ما كانت في

أي تلي بلا رفع صوت

موضع بعرفة قرب غرة

لأجل دفع المزامحة

منزلها ومن كان معها، فإذا ركب وتوجهت إلى الموقف تركت الإهلال، وكانت

التلبية

بعرفة

الموضع الذي نزلت فيه

تقيم بمكة بعد الحج، فإذا كان قبل هلال المحرم خرجت حتى تأتي الجحفة، فتقيم بها

أي بعد فراغها منه

حتى ترى الهلال، فإذا رأت الهلال أهلت بالعمرة.

أي هلال المحرم

قال محمد: من أحرم بالحج أو قرن لي حتى يرمى الجمرة

أن عائشة إلح: مالك عن جعفر بن محمد عن أبيه أن علياً كان يلي في الحج حتى إذا زاغت [زالت] الشمس من يوم عرفة قطع التلبية، قال مالك: وذلك [أي فعل علي] الأمر الذي لم يزل عليه أهل العلم ببلدنا [المدينة النبوية]، وقاله ابن عمر وعائشة وجماعة، وقال الجمهور: يلي حتى يرمى جمرة العقبة؛ لما في [الصحيحين] [البخاري رقم: ١٦٧٠، ومسلم رقم: ٣٠٨٧] عن الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ لم يزل يلي حتى بلغ الجمرة. ثم اختلفوا فقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري والشافعي: يقطعها مع أول حصة لظاهر قوله: حتى بلغ الجمرة، وقال أحمد وإسحاق: يلي إلى فراغ رميها لرواية أبي داود حديث الفضل: لي حتى رمى جمرة العقبة، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٣٣/٢]. أن أمه: مرجانة مولاة عائشة مقبولة الرواية. [شرح الزرقاني: ٣٣٤/٢]

بنمرة: أي موضع يقال له غرة - بفتح النون وكسر الميم - وكان ذلك عملاً بالسنة حيث كان ﷺ يضرب له خيمة بها، فينزل قبل زمان الوقوف فيها. حتى تأتي الجحفة: خروجها إلى الجحفة لفضل الإحرام من الميقات، والإحرام من التعميم إنما هو رخصة، والميقات أفضل، قاله أبو عبد الملك. أهلت بالعمرة: أي ليكون عمرها آفاقية، فإنها أفضل من أن تكون مكية لاسيما والعمرة المكية لا تصح عند طائفة. أوقرن: أي جمع بين الحج والعمرة.

لي إلح: أصله ما ورد في البخاري [رقم: ١٥٤٣، ١٥٤٤] وغيره من رواية الفضل: لم يزل النبي ﷺ يلي حتى رمى جمرة العقبة، وروى ابن المنذر قال ابن حجر في "الفتح" [٦٨٠/٣]: إسناده صحيح عن ابن عباس أنه كان يقول: التلبية شعار الحج، فإذا كنت حاجاً فلبّ حتى بدء حلك، وبدء حلك أن ترمي الجمرة. وأخرج الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤١٥/١] عن عكرمة قال: وقفت مع الحسين بن علي فكان يلي حتى رمى جمرة العقبة، =

بأول حصاة رمى يوم النحر، فعند ذلك يقطع التلبية،

= قلت: يا أبا عبد الله! ما هذا؟ فقال: كان أبي يفعل ذلك، وأخبرني أبي أن رسول الله ﷺ كان يفعل ذلك، قال: فرحت إلى ابن عباس فأخبرته، فقال: صدق، أخبرني الفضل أخي أن رسول الله ﷺ ليلى حتى رمى، وكان رديقه، ثم أخرج حديث الفضل المذكور بطرق، ثم أخرج أن عبد الله يعني ابن مسعود كان يلبي حتى رمى جمرة العقبة، ولم يسمع الناس بيلون عشية عرفة، فقال: أيها الناس أنسيتم؟ والذي نفسي بيده! لقد رأيت رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة، ثم أخرج من طريق آخر عن عبد الرحمن بن يزيد: حججت مع عبد الله فلما أفاض إلى جمع جعل يلبي، فقال رجل أعرابي: هذا؟ فقال عبد الله: أنسي الناس أم ضلوا.

ثم أخرج بطريق آخر: أن عبد الله ليلى وهو متوجه إلى عرفات، فقال أناس: من هذا الأعرابي؟ فقال: أضل الناس أم نسوا، والله ما زال رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة إلا أن يخلط ذلك بتهليل وتكبير، ثم أخرج عن ابن عباس: كان أسامة بن زيد ردف رسول الله ﷺ من عرفة إلى المزدلفة ثم أردف الفضل من مزدلفة إلى منى فكلاهما قالا: لم يزل رسول الله ﷺ حتى يرمي جمرة العقبة، ثم أخرج عن عبد الرحمن الأسود قال: حججت مع الأسود، فلما كان يوم عرفة وخطب ابن الزبير بعرفة، فلما لم يسمعه يلبي صعد إليه الأسود، فقال: ما يمنعك أن تلي؟ قال: أوليلي الرجل إذا كان في مثل مقامك هذا؟ قال الأسود: نعم، سمعت عمر بن الخطاب يلبي في مثل مقامك، فلي ابن الزبير. ثم قال الطحاوي: ففي هذه الآثار أن عمر كان يلبي بعرفة وهو على المنبر، وأن عبد الله ابن الزبير فعل ذلك، وبعده ابن مسعود، فثبت بفعل من ذكرنا موافقتهم رسول الله ﷺ أنه لا يقطع التلبية حتى يرمي جمرة العقبة، وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد.

بأول حصاة: روى البيهقي من حديث الفضل: فلم يزل رسول الله ﷺ يلبي حتى رمى جمرة العقبة، وكبر مع كل حصاة، قال البيهقي: تكبيرة مع أول كل حصاة دليل على قطع التلبية بأول حصاة.

يقطع التلبية: به قال الشافعي والثوري وأحمد وإسحاق وأتباعهم إلا أن بعض الشافعية قالوا: يقطعها بعد تمام الرمي؛ لما روى ابن خزيمة عن الفضل قال: أفضت مع النبي ﷺ من عرفات، فلم يزل يلبي حتى رمى جمرة العقبة، فكبر مع كل حصاة، ثم قطع التلبية مع آخرها حصاة، قال ابن خزيمة: هذا حديث صحيح مفسر لما أجه في الروايات الأخرى، كذا في "فتح الباري" [٦٨٠/٣]. وفيه أيضا قالت طائفة: يقطعها الحرم إذا دخل الحرم وهو مذهب ابن عمر، لكن كان يعاود التلبية إذا خرج من مكة إلى عرفة، وقالت طائفة: يقطعها إذا راح إلى الموقف، وهو مروى عن عائشة وسعد بن أبي وقاص وعلي بأسانيد صحيحة، وبه قال مالك، وقيد بزوال الشمس يوم عرفة، وهو قول الأوزاعي والليث. وأشار الطحاوي [٤١٦/١] إلى أن كل من روي عنه ترك التلبية من يوم عرفة محمول على أنه تركها للاشتغال بغيرها من الذكر، لا على أنها لا تُشرع، وجمع بذلك بين ما اختلف من الآثار.

ومن أحرم بعمره مفردة لبي حتى يستلم الركن للطواف، بذلك جاءت الآثار عن ابن عباس وغيره، وهو قول أبي حنيفة والعامه من فقهاءنا.

باب رفع الصوت بالتلبية

٣٩١ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، أن عبد الملك بن أبي بكر بن الحارث بن هشام أخبره، أن خلاد بن السائب الأنصاري، ثم من بني الحارث بن الخزرج أخبره، أن أباه أخبره، أن رسول الله ﷺ قال: أتاني جبريل عليه السلام فأمرني

يستلم الركن للطواف: هو المروي عن ابن عباس كما أخرجه البيهقي وابن أبي شيبة من طريق عبد الملك ابن أبي سليمان: سئل عطاء متى يقطع المعتمر التلبية؟ فقال: قال ابن عمر: إذا دخل الحرم، وقال ابن عباس: حين يمسح الحجر، واختلفت الرواية فيه عن ابن عمر، فقال عطاء: إنه قال: إذا دخل الحرم، ويوافقه ما أخرجه مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقطع التلبية في العمرة إذا دخل الحرم، وأخرج أيضاً عن ابن شهاب: كان عبد الله بن عمر لا يلبّي وهو يطوف بالبيت، ويخالفه ما أخرجه ابن أبي شيبة من طريق ابن سيرين: كان ابن عمر إذا طاف لبي.

باب رفع الصوت إلخ: أي للرجال دون النساء، فإن صوqن عورة إلا أن يكون ضرورة. **أبي بكر:** ابن محمد بن عمرو بن حزم. **عبد الملك:** هو عبد الملك بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام المخزومي المدني، ثقة، مات في خلافة هشام، كذا في "تقريب التهذيب" [رقم: ٤١٦٧، ٣٨٠/٢]. **خلاد بن السائب:** التابعي الثقة، ووهم من زعم أنه صحابي، كذا ذكره الزرقاني [٣٢٣/٢] **أن أباه:** هو السائب بن خلاد بن سويد المدني، له صحبة، وعمل على اليمن، مات ٧١هـ، كذا ذكره الزرقاني [٣٢٣/٢].

أخبره: قال الزرقاني: هذا الحديث رواه أبو داود عن القعني عن مالك به، وتابعه ابن جريج - كما أفاده المزي - وسفيان بن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر بنحوه عند الترمذي والنسائي وابن ماجه، وصححه الترمذي وابن خزيمة والحاكم وابن حبان ورجاله ثقات، وإن اختلف على التابعي في صحابيه، فقل: أبوه كما ههنا، وقيل: زيد بن خالد، وقيل: عن خلاد عن أبيه عن زيد بن خالد، وقال ابن عبد البر: هذا حديث اختلف في إسناده اختلافاً كثيراً، وأرجو أن رواية مالك أصح. [شرح الزرقاني: ٣٢٤/٢]

فأمرني: أمر ندب عند الجمهور، ووجوب عند الظاهرية.

أن أمر أصحابي أو من معي أن يرفعوا أصواتهم بالإِهلال بالتلبية.

قال محمد: وبهذا نأخذ، رفع الصوت بالتلبية أفضل، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.
من إختصاصه

باب القرآن بين الحج والعمرة

٣٩٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، أن سليمان

ابن يسار أخبره: أن رسول الله ﷺ عام حجة الوداع كان من أصحابه من أهل
سنة عشر من الهجرة وهم أكثرهم

بحج، ومن أهل بعمرة، ومنهم من جمع بين الحج والعمرة،

أو من معي: قال الزرقاني: بالشك - في رواية يحيى والشافعي وغيرهما - من الراوي إشارة إلى أن المصطفى ﷺ قال أحد اللفظين، وتجوز ابن الأثير أن الشك من النبي ﷺ؛ لأنه نوع سهو ولا يُعصم عنه ركب متعسف، وفي رواية القعني: ومن معي، قال الولي العراقي: إنه زيادة إيضاح وبيان، ويحتمل أن يريد بأصحابه الملازمين له المقيمين معه في بلده ومن معه غيرهم ممن قدم ليحج معه. [شرح الزرقاني: ٣٢٣/٢، ٣٢٤]

بالتلبية: عطف بيان، أو المعنى في الإحرام بها. أفضل: وعليه كان عمل الصحابة، فأخرج البخاري [رقم: ١٥٤٨] عن أنس: صلى النبي ﷺ بالمدينة الظهر أربعاً، والعصر بذي الحليفة ركعتين، وسمعتهم يصرخون بهما، أي بالحج والعمرة جميعاً، وأخرج ابن أبي شيبة - قال ابن حجر: إسناده صحيح - عن بكر بن عبد الله المزني: كنت مع عبد الله بن عمر فليّ حتى أسمع ما بين الجبلين، وأخرج أيضاً بإسناد صحيح عن المطلب بن عبد الله قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يرفعون أصواتهم بالتلبية حتى تبح أصواتهم، وفي الباب أخبار كثيرة وآثار شهيرة.

القرآن: بالكسر أي الجمع بين التمسك في سفر واحد، وهو أفضل عندنا، وقال مالك والشافعي: الأفراد أفضل، وقال أحمد: التمتع أفضل، وسيأتي تفصيله. محمد: هو أبو الأسود، ثقة، علامة بالمغازي، مات سنة بضع وثلاثين ومائة، قاله الزرقاني [٣٢٥/٢]. أن سليمان إلخ: أرسله سليمان، ووصله أبو الأسود عن عروة عن عائشة.

من أهل: أي أحرم، من الإِهلال، وهو رفع الصوت بالتلبية.

ومن أهل بعمرة: لا يخالف هذا رواية الأسود في "الصحيحين" [البخاري رقم: ٢٩٤، ومسلم رقم: ٢٩١٥] عن عائشة: خرجنا مع رسول الله ﷺ لا نرى إلا الحج، وللبخاري [رقم: ١٧٨٨] من وجه آخر عن أبي الأسود عن عروة عنها: "مهلين بالحج" ولمسلم [رقم: ٢٩١٩] عن القاسم عنها: "لا تذكر إلا الحج"، وله أيضاً: "مليين بالحج"؛ لأنه يحمل على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه في ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، ثم بين لهم النبي ﷺ وجوه الإحرام، وجوز لهم الاعتمار في أشهر الحج، قاله الزرقاني [٣٢٥/٢].

فحلَّ من كان أهلاً بالعمرة، وأما من كان أهلاً بالحج أو جمع بين الحج والعمرة فلم يحلوا.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

٣٩٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر خرج في الفتنة معتمراً، وقال: **إِنْ صُدِّدْتُ عَنْ الْبَيْتِ صَنَعْنَا كَمَا صَنَعْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ**: قال: فخرج فأهلاً ^{أي منعاً عن طوافه} بالعمرة وسار، حتى إذا ظهر على ظهر البداء التفت إلى أصحابه، وقال: ما أمرهما ^{أي صعد}

أهل بالعمرة: لما طافوا وسعوا وحلقوا أو قصروا من لم يسق هدياً بإجماع، ومن ساقه عند مالك والشافعي وجماعة قياساً على من لم يسقه، وقال أبو حنيفة وأحمد وجماعة: لا يحل من عمرته حتى ينحر هديه يوم النحر؛ لما في مسلم [رقم: ٢٩١١] عن عائشة مرفوعاً: من أحرم بعمره ولم يهد فليحل، ومن أحرم بعمره وأهدى فلا يحل حتى يسحر هديه، ومن أهل نَجْدٍ فليمنح حجه، وهو ظاهر فيما قالوه، وأجيب بأن هذه الرواية مختصرة من الرواية الأخرى الآتية في "الموطأ" و"الصحيحين" [البخاري رقم: ١٥٥٦، ومسلم رقم: ٢٩١٠] عن عائشة مرفوعاً: من كان معه هدي فليهدل بالحج مع العسرة، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، فهذه مفسرة للمحذوف، ذكره الزرقاني [٣٢٦/٢]. فلم يحلوا: أي لم يخرجوا من الإحرام إلا بعد أن حلقوا، يعني في غير الجماع، وبعد أن طافوا في سائر المحظورات.

في الفتنة: حين نزل الحجاج لقتال ابن الزبير كما في "الصحيحين" من وجه آخر، وذكر أصحاب الأخبار أنه لما مات معاوية بن يزيد بن معاوية ولم يستخلف بقي الناس بلا خليفة شهرين، فأجمعوا، فبايعوا عبد الله بن الزبير، وتم له ملك الحجاز والعراق وخراسان، وبايع أهل الشام ومصر مروان بن الحكم فلم يزل الأمر كذلك حتى مات مروان، وولي ابنه عبد الملك فمنع الناس الحج خوفاً من أن يبايعوا ابن الزبير، ثم بعث جيشاً أمر عليه الحجاج، فقاتل أهل مكة وحاصره حتى غلبهم، وقتل ابن الزبير وصلى عليه، وذلك سنة ثلاث وسبعين، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٧٨/٢، ٣٧٩] **إِنْ صُدِّدْتُ إِخْ**: قاله جواباً لقول ولديه عبيد الله وسالم: لا يضرك أن لا تحج العام، إنا نخاف أن يحال بينك وبين البيت كما في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٨٠٧، ومسلم رقم: ٢٩٩٠]. **مع رسول الله**: من التحلل حيث منعه من دخول مكة بالحدبية.

فأهلاً بالعمرة: زاد في رواية جويرية: من ذي الحليفة.

إلا واحد، أشهدكم أي قد أوجبت الحج مع العمرة، فخرج حتى إذا جاء البيت طاف به، وطاف بين الصفا والمروة سبعا سبعا لم يزد عليه، ورأى ذلك مجزياً عنه وأهدى.

إلا واحد: أي في الصد وعدمه، والجمع أفضل فلا وجه لاقصاري على العمرة المفردة. **أشهدكم:** لم يكن بالنية ليعلم من اقتدى به أنه انتقل نظره للقران لاستوائهما في حكم الحصر. **أوجبت الحج:** أي أدخلت عليها وجمعت بينهما. **طاف به:** طوافاً واحداً لقرائه بعد الوقوف بعرفة، وبه قال الأئمة الثلاثة والجمهور، وقال أبو حنيفة والكوفيون: على القارن طوافان وسعيان، وأولوا قوله: طوافاً واحداً على أنه طاف لكل منهما طوافاً يشبه الطواف الآخر، ولا يخفى ما فيه، ويرده قوله: ورأى ذلك مجزياً - بضم الميم وسكون الجيم وكسر الزاء بلا هنز - كافياً عنه، كذا ذكره الزرقاني [٣٧٩/٢].

سبعا سبعا: قيد لكل منهما أو للثاني، وأطلقه الأول لظهور أمره. **لم يزد عليه:** أي على الطواف الواحد والسعي الواحد، وفيه حجة للأئمة الثلاثة القائلين بكفاية الطواف الواحد والسعي الواحد للقران، ويوافقهم حديث البخاري [رقم: ١٥٥٦] وغيره عن عائشة في بيان من حج مع النبي ﷺ: فطاف الذين كانوا أهلوا بالعمرة بالبيت، وبين الصفا والمروة، ثم حلوا ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى. وأما الذين جمعوا الحج والعمرة، فإنما طافوا طوافاً واحداً، وذكر العيني في "شرح" [٢٨٦/٤] أنه مذهب عطاء والحسن وطاوس. وقال مجاهد وجابر بن زيد وشريح القاضي والشعبي والنخعي والأوزاعي وابن أبي ليلى وغيرهم: لا بد للقران من طوافين وسعيين، وحكي ذلك عن علي وعمر والحسن والحسين وابن مسعود، وأخرج الطحاوي مستدلاً لمذهب الحنفية عن أبي نصر قال: أهللت بالحج، فأدركت علياً، فقلت له: إني أهللت بالحج، أفأستطيع أن أضيف إليه عمرة؟ قال: لا، لو كنت أهللت بالعمرة، ثم أردت أن تضم إليها الحج ضمته، قلت: كيف أصنع إذا أردت ذلك؟ قال: تصب عليك إداوة من ماء، ثم تحرم بهما جميعاً، وتطوف لكل واحد منهما طوافاً، وأخرج عن زيادة بن مالك عن علي وعبد الله قالوا: القارن يطوف بطوافين ويسعى بسعيين. [شرح الزرقاني: ٤٠٤/١]

مجزياً عنه: قال في "إرشاد الساري" [١٥٥/٤، ١٥٦]: فيه دليل على أن القارن يجزيه طواف واحد، وهو مذهب مالك والشافعي وأحمد والجمهور، وقال أبو حنيفة في آخرين: عليه طوافان وسعيان، واستدل لذلك في "فتح القدير" بما رواه النسائي في "سننه الكبرى" عن حماد بن عبد الرحمن الأنصاري عن إبراهيم بن محمد الحنفية قال: طفت مع أبي وقد جمع الحج والعمرة فطاف لهما طوافين، وسعى سعيين، وحديثي أن علياً فعل ذلك، وحديثه أن رسول الله ﷺ فعل ذلك، قال العلامة ابن الهمام: وحامد هذا وإن ضَعَّه الأزدي فقد ذكره ابن حبان في "الثقات" فلا ينزل حديثه عن درجة الحسن، مع أنه روي عن علي بطرق كثيرة مضعفة ترتقي إلى الحسن، غير أننا تركناه واقتصرنَا على ما هو الحجة بنفسه بلا ضم.

٣٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن يسار المكي، قال: سمعت عبد الله بن عمر، ودخلنا عليه قبل يوم التروية بيومين أو ثلاثة، ودخل عليه الناس يسألونه، فدخل عليه رجل من أهل اليمن ثائر الرأس، فقال: يا أبا عبد الرحمن! إني ضفرت رأسي، وأحرمت بعمرة مفردة، فماذا ترى؟ قال ابن عمر: لو كنت معك حين أحرمت لأمرتك أن تهل ^{هو كنية ابن عمر} بهما جميعاً، فإذا قدمت طفت بالبيت وبالصفاء والمروة وكنت على إحرامك، لا تحل من شيء حتى تحل منهما جميعاً يوم النحر، وتنحر هديك. وقال له ابن عمر: خذ ما ^{أي للعمرة} تطاير من شعرك، وأهد، فقالت له امرأة في البيت: وما هديي يا أبا عبد الرحمن؟ قال: ^{أي ما تفرق} هديي ثلاثاً، كل ذلك يقول هديي، قال: ثم سكت ابن عمر، حتى إذا أردنا الخروج قال: أما والله لو لم أجد إلا شاة لكان أرى أن أذبحها أحب إلي من أن أصوم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، القرآن أفضل كما قال عبد الله بن عمر، فإذا كانت العمرة

ثائر الرأس: أي متفرق شعر رأسه لفقد دهنه وعدم مشطه. **ضفرت رأسي:** روي بالتشديد والتخفيف أي جعلته ضفائر كل ضفيرة على حدة. **لأمرتك أن تهل إلخ:** لأن القرآن أفضل من التمتع، وكذا من الإفراد. **فإذا قدمت:** أي مكة بعد فرض إحرامك بهما. **وقال له ابن عمر:** وليجئ: فقال اليماني: قد كان ذلك، فقال ابن عمر: خذ ما تطاير من رأسك وأهد. **امرأة:** أي من أهل العراق، كما ليحيى. **هديي ثلاثاً:** أي ما يطلق عليه الهدي من بعير أو بقرة أو شاة. **لو لم أجد:** أجمل الهدي أولاً رجاء أنه يأخذ بالأفضل، فلما اضطر إلى الكلام صرح. **أحب إلي إلخ:** هذا لا يخالف قوله: ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦) بدنة أو بقرة إما لأنه رجع عنه أو لأنه قيد بعدم الوجود، فمن وجد البقرة أو البدنة فهو أفضل، قال أبو عمر: هذا أصح من رواية من روى عن ابن عمر: الصيام أحب إلي من الشاة؛ لأنه معروف من مذهب ابن عمر تفضيل إراقة الدماء في الحج على سائر الأعمال. **من أن أصوم:** أي بدله ثلاثة أيام في الحج وسبعة بعد الرجوع. **القرآن أفضل إلخ:** اختلفوا في أيها أفضل بحسب اختلافهم فيما فعله عليه الصلاة والسلام في حجة الوداع، فمذهب الشافعية والمالكية أن الإفراد أفضل بشرط أن يعتمر من عامه؛ لأنه ﷺ اختاره أولاً، ولأن رواته أحص به ﷺ في هذه الحجة فإن منهم جابر، وهو أحسنهم سيقاً لحجته ﷺ، ومنهم ابن عمر، وقد قال: كنت تحت ناقته =

وقد حضر الحج فطاف لها وسعى، فليقصّر، ثم ليحرم بالحج، فإذا كان يوم النحر

= يعني لعابها، أجمعه يلي بالحج. وأما عائشة فقربها منه وإطلاعها على باطن أمره وعلايته كله معروف مع فقهاء وأما ابن عباس وهو فمحلّه من الفقه والفهم الثاقب معروف، ورجحه الخطابي أيضاً بأن الخلفاء الراشدين واطبوا عليه، قال: ولا يظنّ بهم المواظبة على ترك الأفضل، وبأنه لم ينقل عن أحد منهم أنه كره الأفراد وقد نقل عنهم كراهة التمتع والقرآن، وبأن الأفراد لا يجب فيه دم بالإجماع، بخلاف التمتع والقرآن، قال الحافظ: وهذا يبنى على أن دم القرآن دم جبران، وقد منعه من رجح القرآن، وقال: إنه دم فضل وثواب كالأضحية، وقال عياض نحو ما قاله الخطابي، وزاد: وقد تظافرت الروايات الصحيحة بأنه **كان مفرداً**.

وأما رواية من روى أنه كان متمتعاً فمعناه أنه أمر به؛ لأنه صرح بقوله: **ولو لا أن معي الهدي لأحلت**، فصَحَّ أنه لم يتحلل. وأما رواية من روى القرآن فهو إيجاب عن آخر أحواله؛ لأنه أدخل العمرة على الحج لما جاء إلى الوادي أي وادي العقيق، وقيل له: قل: عمرة في حجة، قال الحافظ: هذا الجمع هو المعتمد، وقد سبق إليه قديماً ابن المنذر، وبيّنه ابن حزم في حجة الوداع بياناً شافياً، ومهده الحب الطبري تمهيداً بالغاً يطول ذكره، ومحصّله أن كل من روى عنه الأفراد حمل على ما أهل به في أول الحال، وكل من روى التمتع أراد ما أمر به أصحابه، وكل من روى عنه القرآن أراد ما استقر عليه أمره، ثم قال الحافظ: يترجّح رواية من روى القرآن بأمور، وذكر منها: أنه لم يقل **لأنه** في شيء من الروايات: أفردت ولا تمتعت، وقال: فرست، وأيضاً فإن من روى القرآن لا يحتمل حديثه التأويل إلا بتأمل، بخلاف من روى عنه الأفراد، فإنه محمول على أول الحال، ومن روى عنه التمتع، فإنه محمول على الاقتصار على سفر واحد للنسكين، وأيضاً فإن رواية القرآن جاءت عن بضعة عشر صحابياً بأسانيد جيد، بخلاف روايتي الأفراد والتمتع، قال الحافظ: وهذا يقتضي رفع الشك عن ذلك.

ومقتضى ذلك أن القرآن أفضل من الأفراد والتمتع، وهو قول جماعة من الصحابة والتابعين، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وإسحاق بن راهويه، واختاره من الشافعية المزني وابن المنذر وأبو إسحاق المروزي، ومن المتأخرين تقي الدين السبكي، وذهب جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم إلى أن التمتع أفضل؛ لكونه **لأنه** تمناه بقوله: **لو لا أني سقت الهدي لأحلت**. ولا يتصمّن إلا الأفضل وهو قول أحمد في المشهور عنه. وأجيب عنه بأنه إنما تمناه تطبيقاً لقلوب أصحابه لحزنهم على فوات موافقته، وإلا فالأفضل ما اختار الله له واستمر عليه. وحكى عياض عن بعض العلماء أن الصور الثلاثة في الفضل سواء، وهو مقتضى تصرف ابن خزيمة في "صحيحه"، وعن أحمد: من ساق الهدي فالقرآن أفضل له ليوافق فعله **لأنه**، ومن لم يسق الهدي فالتمتع أفضل له ليوافق ما تمناه، زاد بعض أتباعه: ومن أراد أن ينشئ لعمرة من بلده سفرًا فالأفراد أفضل له، وهذا أعدل المذاهب وأشبهها بموافقة الأحاديث الصحيحة، كذا في "فتح الباري" و"ضياء الساري" وغيرهما من شروح صحيح البخاري، ولابن القيم في كتابه "زاد المعاد في هدي خير العباد" كلام نفيس طويل في ترجيح القرآن بنحو عشرين وجهًا فليراجع إليه.

حضر الحج: أي أشهره بأن وقع طوافه فيه أو أكثره.

حلق، وشاة تجزئه كما قال عبد الله بن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٥ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب: أن محمد بن عبد الله بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب حدثنا: أنه سمع سعد بن أبي وقاص والضحّاك بن قيس عام حج معاوية بن أبي سفيان وهما يذكران التمتع بالعمرة إلى الحج، فقال الضحّاك بن قيس: لا يصنع ذلك إلا من **جهل أمر الله تعالى**، فقال سعد بن أبي وقاص: بئس ما قلت، أي التمتع **قد صنعها رسول الله ﷺ**، وصنعناها معه.

محمد بن عبد الله: الهاشمي المدني، مقبول، قاله الزرقاني [٣٤٣/٢]. **عام حج**: كان أول حجة حجها بعد الخلافة سنة أربع وأربعين، وآخر حجة حجها سنة سبع وخمسين، ذكره ابن جرير، والمراد ههنا الأولى؛ لأن سعداً مات سنة خمس وخمسين على الصحيح، كذا ذكره الزرقاني [٣٤٣/٢]. **جهل أمر الله**: أي لأنه تعالى قال: **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** (البقرة: ١٩٦) فأمره بالإتمام يقتضي استمرار الإحرام إلى فراغ الحج ومنع التحلل، والمتمتع يتحلل. [شرح الزرقاني: ٣٤٣/٢]

قد صنعها: [أي التمتع اللغوية، وهي الجمع بين الحج والعمرة، وحكم القرآن والمتعة واحد، قاله القاري] قال الزرقاني: وروى الشيخان واللفظ لمسلم [رقم: ٢٩٥٧] عن أبي موسى: كنت أفتي الناس بذلك أي بجواز التمتع في إمارة أبي بكر وعمر، فإني لقاتم بالموقف إذ جاءني رجل فقال: إنك لا تدري ما أحدث أمير المؤمنين في شأن النسك، فلما قدم قلت: يا أمير المؤمنين! ما أحدثت في شأن النسك؟ قال: إن نأخذ بكتاب الله فإن الله قال: **وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ** وإن نأخذ بسنة نبيّنا فإنه لم يخل حتى نحر الهدي، ولمسلم [رقم: ٢٩٦١] فقال عمر: قد علمت أن رسول الله ﷺ قد فعله وأصحابه، ولكن كرهت أن تظلو معرّسين هنّ أي النساء بالأراك، ثم تروحون في الحج تقطر رؤوسهم، فيبين عمر العلة التي لأجلها كره التمتع. وقال المازري: قيل: التمتع التي فهم عنها عمر فسخ الحج إلى العمرة، وقيل: العمرة في أشهر الحج، ثم الحج، قال عياض: والظاهر الأول؛ لأنه كان يضرب الناس عليها - كما في مسلم - بناءً على معتقده أن الفسخ كان خاصاً بالصحابة في سنة حجة الوداع، وقال النووي: المختار هو الثاني، وهو للتنزيه ترغيباً في الأفراد، ثم انعقد الإجماع على جواز التمتع من غير كراهة. [شرح الزرقاني: ٣٤٣/٢، ٣٤٤]

وصنعناها معه: قال القاري: أي التمتع اللغوية أو الشرعية؛ إذ تقدّم أن بعض الصحابة تمتعوا في حجة الوداع، والحاصل أن القرآن وقع منه ﷺ، والتمتع من بعض أصحابه، وليجيب: قال: بئس ما قلت يا ابن أخي، فقال الضحّاك: فإن عمر بن الخطاب قد فهم عنها، فقال سعد: قد صنعها رسول الله ﷺ وصنعناها معه، والمعنى أن هذا يكفي في الجواب إن كنت من أهل التحقيق دون أهل التقليد.

قال محمد: القران عندنا أفضل من الإفراد بالحج، وإفراد العمرة، فإذا قرن طاف بالبيت لعمركه وسعى بين الصفا والمروة، وطاف بالبيت لحجته وسعى بين الصفا والمروة، طوافان وسعيان أحب إلينا من طواف واحد وسعي واحد، ثبت ذلك بما جاء عن علي بن أبي طالب أنه أمر القارن بطوافين وسعيين وبه نأخذ، وهو قول ^{مر تخرجه} أبي حنيفة رضي الله عنه والعمامة من فقهاءنا.

٣٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: افصلوا بين حجكم وعمركم، فإنه أتم حج أحذكم، وأتم لعمركه أن يعتمر في غير أشهر الحج.

قال محمد: يعتمر الرجل ويرجع إلى أهله ثم يحج ويرجع إلى أهله فيكون ذلك في سفرين أفضل من القران، ولكن القران أفضل من الحج مفرداً والعمرة من مكة، ومن التمتع والحج من مكة؛ لأنه إذا قرن كانت عمرته وحجته من بلده، وإذا تمتع كانت حجته مكية، وإذا أفرد بالحج كانت عمرته مكية، فالقران أفضل، وهو قول وعمرته آفاقية أي في نسخة: من مكة أبي حنيفة رضي الله عنه والعمامة من فقهاءنا.

من الإفراد بالحج: قال القاري: أي مع إتيان عمرة بعده وإلا فمن المعلوم أن العبادتين خير من عبادة واحدة إجماعاً، فالمنع أن الجمع بينهما بإحرام أفضل من إتيانها بإحرامين. **وإفراد العمرة:** قال القاري: أي من إفراد العمرة في أشهر الحج وإفراد الحج بعدها فيكون متمتعاً، وإلا فالعمرة سنة عندنا، والحج أفضل منها إجماعاً. **افصلوا بين حجكم:** فكره عمر التمتع لئلا يترقّ الحاج، وكان من رأيه عدم الترفه للحاج بكل طريق. **فإنه أتم حج:** أي لأنه يكون كل في سفر مفرداً بناء على أن الأجر بقدر المشقة. **أشهر الحج:** وهي شوال وذو القعدة وتسع ذي الحجة. **ومن التمتع:** أي من العمرة في شهر الحج. **عمرته مكية:** أي إن أتى بها، وسفره ينصرف إلى حجه.

باب من أهدي هدياً وهو مقيم

٣٩٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، أن عمرة بنت عبد الرحمن أخبرته: أن ابن زياد بن أبي سفيان كتب إلى عائشة أن ابن عباس قال: من أهدي هدياً حرم عليه ما يحرم على الحاج، وقد بعثت بهدي، فاكثبي إلي بأمرِك أو أي بهدي

مُرِّي صاحب الهدي، قالت عمرة: قالت عائشة: ليس كما قال ابن عباس، أنا قتلت قلائد هدي رسول الله ﷺ بيدي، ثم قلدها رسول الله ﷺ بيده، وبعث بها مع أبي، أي بالهدايا

يحتمل الأفراد والتنبيه

أخبرنا مالك: أخرجه البخاري عن عبد الله بن يوسف وإسماعيل، ومسلم عن يحيى، الثلاثة عن مالك به.

أن زياد إلخ: [وقع عند مسلم أن "ابن زياد" وهو وهم، نبّه عليه الغساني ومن تبعه، كذا في "الفتح" (٢٨٩/٣)] كذا وقع في "الموطأ"، وكان شيخ مالك حدث به كذلك في زمن بني أمية، وأما بعدهم فما كان يقال له إلا زياد ابن أبيه، وقبل استلحاق معاوية له كان يقال له: زياد بن عبيد، وكانت أمه سمية مولاة الحارث بن كلدة الثقفي تحت عبيد، فولدت زياداً على فراشه، فلما كان في خلافة معاوية شهد جماعة على إقرار أبي سفيان بأن زياداً ولده، فاستلحقه معاوية لذلك، وزوج ابنه بنته، وأمره على أهل العراقيين البصرة والكوفة، ومات في خلافته سنة ثلاث وخمسين، كذا في "فتح الباري" [٦٨٩/٣].

بعثت بهدي: أي إلى الحرم وأنا مقيم غير محرم. فاكثبي إلي: حتى أعلم أي كيف أعمل. صاحب الهدي: أي الذي أريد أن أرسله معه ليخبرني، فـ"أو" للتنويع بين الكتابة وبين الرواية. ليس كما قال إلخ: قال الحافظ تبعاً للكرماني: حاصل اعتراض عائشة على ابن عباس أنه ذهب إلى ما أفنى به قياساً للتوكيل في أمر الهدي على المباشرة له، فبينت عائشة أن هذا القياس لا اعتبار له في مقابلة هذه السنة الظاهرة. [فتح الباري ٦٩١/٣]

أنا قتلت: [أي من العهن وهو الصوف كما في رواية] قال ابن المنير: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهَا ذَلِكَ بَيَانًا لِحِفْظِهَا الْأَمْرَ وَمَعْرِفَتِهَا بِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ أَرَادَتْ أَنَّهُ ﷺ تَنَاوَلَ ذَلِكَ بِنَفْسِهِ، وَعَلِمَ وَقْتُ التَّقْلِيدِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ شَيْءٍ يَمْتَنِعُ مِنْهُ الْحَرَمُ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَحَدٌ أَنَّهُ اسْتَبَاحَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَعْلَمَ بِتَقْلِيدِ الْهَدْيِ، وَقَالَ ابْنُ التَّيْنِ: أَرَادَتْ بِذَلِكَ عِلْمَهَا بِجَمِيعِ الْقِصَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَرِيدَ أَنَّهُ آخِرُ فِعْلِ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَنَّهُ حَجَّ فِي الْعَامِ الَّذِي يَلِيهِ حَجَّةُ الْوَدَاعِ لِئَلَّا يَظُنَّ ظَنَّ أَنْ ذَلِكَ كَانَ فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ نَسَخَ، فَأَرَادَتْ إِزَالَةَ هَذَا اللَّيْسِ.

مع أبي: أي أبي بكر حين حج في السنة التاسعة أمير الحاج وأتبعه بـ"علي".

ثم لم يحرم على رسول الله شيء كان أحله الله حتى نحر الهدى.

من محظورات الإحرام

قال محمد: وبهذا نأخذ، وإنما يحرم على الذي يتوجه مع هديه يريد مكة وقد ساق

بقصد أحد النسكين

بدنة وقلدها، فهذا يكون محرماً حين يتوجه مع بدنته المقلدة بما أراد من حج أو

عمرة، فأما إذا كان مقيماً في أهله لم يكن محرماً ولم يحرم عليه شيء حل له، وهو

أي بسبب بعته هديا

قول أبي حنيفة رحمته الله.

ثم لم يحرم: وفي رواية لمسلم [رقم: ٣٢٠٠]: فأصبح فينا حلالاً يأتي ما يأتي به الحلال من أهله.

حتى نحر الهدى: [أي وانقضى أمره ولم يحرم، وترك إحرامه بعد ذلك أولى؛ لأنه إذا انتفى في وقت الشبهة فلا أن

ينتفي عند انتفاء الشبهة أولى] أي أبو بكر، وفي بعض النسخ بلفظ الجهول، فإن قلت: عدم الحرمة ليس مغياً إلى

النحر إذ هو باقٍ بعده فلا مخالفة بين حكم ما بعد الغاية وما قبلها؟ قلت: هو غاية للتحريم لا لـ "لم يحرم" أي

الحرمة المنتهية إلى التحريم لم تكن وذلك؛ لأنه ردّ لكلام ابن عباس، وهو كان مثبتاً للحرمة إلى النحر، كذا في

"الكواكب الدراري شرح صحيح البخاري" للكرمانى. **وقد ساق بدنة:** أي أرسلها قدامه، ومشى وراءها.

وقلدها: أي والحال أنه قلدها وهذا قيد كمال. **قول أبي حنيفة:** بهذا يراد على الخطابي حيث نقل عن أصحابنا

مثل قول ابن عباس، وقد رده الحافظ ابن حجر بأنه خطأ وافترأ عليهم، فالطحاوي أعلم بهم منه، وقد حكى أن

مذهبهم أن من ساق الهدى وقصد البيت وقلد وجب عليه الإحرام، وحكى ابن المنذر عن جماعة منهم أحمد

والثوري وإسحاق أن من أراد النسك صار بمجرد تقليد، الهدى محرماً. وأما قول ابن عباس فقد خالفه ابن

مسعود وعائشة وأنس وابن الزبير وغيرهم، بل جاء عن الزهري ما يدل على أن الأمر استقر على خلاف ما

قاله، ففي نسخة أبي اليمان عن شعيب عنه.

وأخرجه البيهقي من طريقه عنه قال: أول من كشف العمى عن الناس وبين لهم السنة في ذلك عائشة، فذكر

الحديث عن عروة وعمرة عنها، وقال: لما بلغ الناس قول عائشة أخذوا به وتركوا فتوى ابن عباس، وفيه دلالة على

أن قوله كان مهجوراً، ومن ثم لم يأخذ أحد من أئمة الأمصار المعروفين به، بل قال ابن التين: خالف ابن عباس

جميع الفقهاء في هذا، ولعله رجع عنه لما بلغه حديث عائشة. وتعبه ابن حجر وغيره بأن ابن عباس لم ينفرد بما

قاله، بل وافقه جماعة من الصحابة، منهم ابن عمر رواه ابن أبي شبة وابن المنذر بسنديهما إلى نافع عنه بلفظ: كان

إذا بعث بالهدى يمسك عما يمسك عنه المحرم إلا أنه لا يلبي. وأخرج ابن أبي شبة عن ابن عباس وابن عمر قالاً: من

قلد فقد أحرم. ومنهم قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري صاحب لواء رسول الله ﷺ، أخرجه عنه سعيد بن منصور.

ومنهم عمر وعلي فإيهما قالاً في الرجل يرسل بدنته: إنه يمسك عما يمسك عنه المحرم، رواه ابن أبي شبة، وحكى

ابن المنذر هذا المذهب عن النخعي وعطاء وابن سيرين وآخرين، وأخرج ابن أبي شبة مثله عن سعيد بن جبير، =

باب تقليد البدن وإشعارهم

٣٩٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر أنه كان إذا أهدي هدياً من المدينة قلّده وأشعره بذِي الحليفة، يقلّده قبل أن يشعره، وذلك في مكان واحد وهو موجهٌ إلى القبلة، يقلّده بنعلين، ويشعره من شِقِّهِ الأيسر، ثم يُساق معه حتى يُوقَف به مع الناس بعرفة، ثم يُدفع به معهم إذا دفعوا، فإذا قَدِمَ مِنِّي من غداة يوم النحر نَحَرَهُ قبل أن يخلق أو يقصر، وكان ينحر هديه بيده يصفهنَّ قياماً، ويوجهنَّ

= ويوافقهم من المرفوع حديث جابر قال: "بينما النبي ﷺ جالس مع أصحابه إذ شق قميصه من جيبه حتى أخرجه من رجله فظفر القوم إليه، وقال: إني أمرت بيدي التي بعثت بها أن تقلد اليوم، وتُشعر على مكان كذا، فلبست قميصي ونسيت فلم أكن لأخرج قميصي من رأسي، أخرجه عبد الرزاق والبخاري والطحاوي، وفي سنده عبد الرحمن بن عطاء ضعيف، قال ابن عبد البر: لا يحتج بما انفرد به، فكيف إذا خالفه من هو أثبت منه، ويحتمل أن يكون سابقاً وحديث عائشة له ناسخاً، كذا في "فتح الباري" [٦٩٠/٣] و"نصب الراية" وغيرهما.

تقليد البدن: بضم فسكون جمع بدنة يفتحتن، وهي الإبل والبقر عندنا. وأشعره بذِي الحليفة: [أي أدامه في سنامه ليكون إشعاراً بأنه من شعائر الله فلا يتعرض له أحد] لأنه كان من أتبع الناس للمصطفى، وفي "الصحيحين": أنه ﷺ قلّد الهدى وأشعره بذِي الحليفة. وذلك: أي ما ذكر من التقليد والإشعار.

موجهه إلى القبلة: أي جاعل وجهه هديه في حالتي التقليد والإشعار. من شِقِّهِ الأيسر: فيه أنه أشعرها من الجانب الأيسر، وأخرجه البيهقي أيضاً من طريق آخر عن نافع عن ابن عمر أنه كان يُشعر بدنته من الشق الأيسر إلا أن تكون صعباً مقرنة، فإذا لم يستطع أن يدخل بينها أشعرها من الشق الأيمن، وإذا أراد أن يُشعرها وجهها إلى القبلة، وفي "صحيح البخاري" [رقم: ١٦٩٤، ١٦٩٥]: "أنه أشعرها من شقها الأيمن". قال الحافظ: تبين هذا أن ابن عمر كان يظعن في الأيمن تارة، وفي الأيسر أخرى بحسب ما يتهيأ له، وإلى الإشعار في الجانب الأيمن ذهب الشافعي وصاحب أبي حنيفة وأحمد في رواية، وإلى الأيسر ذهب مالك وأحمد في رواية، كذا في "ضياء الساري". قبل أن يخلق إخ: لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَجْلَهُ﴾ (البقرة: ١٩٦)

بيده: لأنه مستحب، وقد نحر النبي ﷺ في حجة الوداع ثلاثاً وستين بدنة بيده بعدد سني عمره، وأمر علياً بنحر بقية البدن وكان كلها مائة. يصفهن: لقوله تعالى: ﴿فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافٍ﴾ (الحج: ٣٦)

ويوجهن: أي يجعل وجوه الهدايا عند نحرهن إلى جهة الكعبة.

إلى القِبْلة ثم يأكل ويُطعم.

٣٩٩ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن عبد الله بن عمر كان إذا وَخَزَ في سِنَامِ بَدَنَتِهِ وهو يُشعرها، قال: بسم الله والله أكبر.

٤٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يشعر بَدَنَتِهِ في الشَّقِّ الأيسر ^{أي في الأيمن} إلا أن تكون صِعَاباً مَقْرَنَةً، فإذا لم يستطع أن يَدْخُلَ بينها أشعر من الشَّقِّ الأيمن، ^{أي البدن} وإذا أراد أن يُشعرها وجَّهها إلى القِبْلة، قال: فإذا أشعرها قال: بسم الله والله أكبر، ^{وفي نسخة: وإذا} وكان يُشعرها بيده وينحرها بيده قياماً.

ثم يأكل: لقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنْهَا وَأَطْعَمُوا﴾ (الحج: ٢٨) وخز: بالخاء والزاء المعجمتين أي طعن طعنة غير نافذة يرمح أو إبرة أو غير ذلك. قال بسم الله: امتثالاً لقوله تعالى: ﴿وَلْيُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَذَاكُمْ﴾ (البقرة: ١٨٥) مَقْرَنَةً: بتشديد الراء أي مقرونة ببعضها ببعض مقربة. يشعرها بيده إلخ: [لأن الأعمال الحسنة أولى أن تكون بلا واسطة إن أمكن وقوعها] بذلك قال الجمهور من السلف والخلف، وذكر الطحاوي في "اختلاف العلماء" كراهته عن أبي حنيفة، وذهب غيره إلى استحبابه حتى صاحبه أبو يوسف ومحمد فقالا: هو حسن، قال: وقال مالك: يختص الإشعار بمن لها سنام، قال في "الفتح" [٦٨٧/٣]: وأبعد من منع من الإشعار، واعتل باحتمال أنه كان مشروعاً قبل النهي عن المثلة، فإن النسخ لا يصر إليه بالاحتمال، بل وقع الإشعار في حجة الوداع وذلك بعد النهي عن المثلة بزمان. وقال الخطابي وغيره: اعتلال من كره الإشعار بأنه من المثلة مردود، بل هو من باب الكي وشق الأذن ليصير علامة، قال وقد كثر تشنيع المتقدمين على أبي حنيفة في إطلاقه كراهة الإشعار. وانتصر له الطحاوي بأنه لم يكره أصل الإشعار، وإنما كره ما يُفعل على وجه يُخاف منه هلاك البدن كسراية الجرح لاسيما مع الطعن بالشفرة فأراد سد الباب عن العامة؛ لأنهم لا يُراعون الحد في ذلك، وأما من كان عارفاً بالسنّة في ذلك فلا. وفي هذا تعقّب على الخطابي حيث قال: لا أعلم أحداً كره الإشعار إلا أبا حنيفة وخالفه صاحبه، وذكر الترمذي قال: سمعت أبا السائب يقول: كنا عند وكيع فقال له رجل: روي عن إبراهيم النخعي أنه قال: الإشعار مثلة، فقال له وكيع: أقول لك: أشعر رسول الله ﷺ. وتقول: قال إبراهيم، ما أحقك بأن تُحبس، وفيه تعقّب على ابن حزم في زعمه أنه ليس لأبي حنيفة في ذلك سلف، قال الحافظ: وقد بالغ ابن حزم في هذا الموضع ويتعين الرجوع إلى ما قال الطحاوي، فإنه أعلم من غيره بأقوال أصحابه، قال: واتفق من قال بالإشعار بإلحاق البقر في ذلك الإبل إلا سعيد بن جبير واتفقوا على أن الغنم لا تُشعر، كذا في "الضياء".

قال محمد: وهذا نأخذ، التقليد أفضل من الإشعار، والإشعار حسن، والإشعار من الجانب الأيسر، إلا أن تكون صعباً مقرّنة لا يستطيع أن يدخل بينها فليشعرها من الجانب الأيسر والأيمن.
الواو بمعنى أو

باب من تطيب قبل أن يحرم

٤٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب:

وهذا نأخذ: لم يذكر ههنا موافقة قول أبي حنيفة؛ لأن عنده الإشعار مكروه، نصّ عليه في "الجامع الصغير"، وحمله الطحاوي على أنه كره المبالغة فيه بحيث يؤدي إلى السراية، وهو محمل حسن، ولولاه لكان قوله مخالفاً للثابت بالأحاديث الصحيحة الصريحة صريحاً، وللقوم في توجيه ما روي عنه كلمات قد فرغنا عن دفعها في تعليقي على "الهداية" فلا نضع الوقت بذكرها.

باب من تطيب إرخ: اختلفوا فيه: فذهب الأئمة الثلاثة والجمهور إلى استحباب التطيب عند إرادة الإحرام، وأنه لا يضر بقاء لونه ورائحته، وإنما يحرم ابتدأه للمحرم، وقال مالك والزهري وجماعة من الصحابة والتابعين: يمنع من التطيب بطيب يبقى له رائحة بعده، كذا قال الزرقاني [٣٠٦/٢] وغيره، واحتج الجمهور بحديث عائشة: كنت أطيب رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يحرم ولحله قبل أن يطوف بالبيت، وسيأتي في "باب ما يحرم على الحاج بعد رمي حجرة العقبة"، وفي رواية للشيخين [البخاري رقم: ٢٧١، ومسلم رقم: ٢٨٣٢] "كأنني أنظر إلى وبص الطيب في مفرق رسول الله ﷺ وهو محرم"، وفي لفظ لمسلم [رقم: ٢٨٣٩]: "كأنني أنظر إلى وبص المسك في مفرق رسول الله ﷺ وهو يلي"، وفي رواية لهما: "كان رسول الله ﷺ إذا أراد أن يحرم يتطيب بأطيب ما يجد، ثم أرى وبص الطيب في رأسه ولحيته بعد ذلك".

وأخرجنا عن محمد بن المنذر قال: سألت ابن عمر عن رجل يتطيب ثم يصبح محرماً، فقال: "ما أحب أن أصبح محرماً أنضخ طيباً"، لأن أظلي بقطران أحب إلي من أن أفعل ذلك، فدخلت على عائشة فأخبرتها بقوله، فقالت: "أنا طيبت رسول الله ﷺ طواف في نسائه ثم أصبح محرماً"، وفي لفظ لهما [البخاري رقم: ٢٦٧، ومسلم رقم: ٢٨٤٣]: "كنت أطيب رسول الله ﷺ فيطوف على نسائه، ثم يصبح محرماً ينضخ طيباً"، كذا ذكره الزيلعي [نصب الراية: ٢٢/٣] وغيره. وأجاب عنه المالكية ومن قال بقولهم بوجوه كلها مردودة. منها: أنه ﷺ اغتسل بعد ما تطيب لقولها في رواية: "ثم طاف على نسائه"، فإن المراد بالطواف الجماع، وكان من عادته أن يغتسل عند كل أحد، وردّ بأنه ليس فيه أنه أصابهن، وكان ﷺ كثيراً ما يطوف على نسائه من غير إصابة =

أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ فقال معاوية بن أبي سفيان: مني يا أمير المؤمنين، قال: منك لعُمري، قال: يا أمير المؤمنين! إنَّ أمَّ حبيبة طيّبتني.

قال: عزمتُ عليك لَتَرْجِعَنَّ فَلَتَغْسِلَنَّهُ.

أي أقسمت عليك

٤٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا الصلت بن زُبَيْد، عن غير واحد من أهله.....

= كما في حديث عائشة: "قل يوم إلا ورسول الله ﷺ يطوف علينا، فيقبل ويلمس دون الوقاع، فإذا جاء إلى التي هي يومها يبيت عندها"، ولو سلم أنه اغتسل فقولها في رواية: "ثم يصبح محرماً يتنضح طيباً" صريح في بقاء الرائحة، وبه يرد على من قال إن ذلك الطيب كان لا رائحة له تمسكاً برواية النسائي: طيباً لا يشبه طبيكم. ومنها: أن ذلك من خصائصه، ورد بأنها لا تثبت بالقياس، كذا في "شروح صحيح البخاري".

بالشجرة: سمرة بذي الحليفة على ستة أميال من المدينة. **معاوية:** هو معاوية بن صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس بن عبد مناف القرشي الأموي، أسلم هو وأبوه وأخوه يزيد وأمه هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس يوم الفتح، وكان هو من المؤلفة قلوبهم، فحسن إسلامه وكتب لرسول الله ﷺ، ولما مات يزيد أخوه استخلفه على عمله بالشام، فلما ولي عثمان جمع له الشام جميعه، ولم يزل كذلك إلى أن قُتل عثمان، فانفرد بالشام ولم يبايع علياً، وكان وقعة صفين بينه وبين علي، وقد استقصى ذلك في "الكامل في التاريخ". ولما قُتل علي سلم الحسن الأمر إلى معاوية، فسلم الأمر إليه، وتوفي في النصف من رجب سنة ستين، كذا في "أسد الغابة في معرفة الصحابة" لابن الأثير الجزري. **يا أمير المؤمنين:** زاد عبد الرزاق: فتغيط عليه عمر.

منك: لأنك تحب الرفاهية، وكان عمر يسميه كسرى العرب. **لعُمري:** بفتح العين أي لقسمي بعُمري.

أم حبية: زوج النبي ﷺ بنت أبي سفيان اسمها رملة، لا خلاف في ذلك إلا عند من شذَّ، توفيت سنة أربع وأربعين، كذا في "الإسعاف" [ص: ٥٠]. **قال:** وفي رواية عبد الرزاق: أقسمت عليك لَتَرْجِعَنَّ إلى أم حبيبة فلنغسله عنك كما طيبتك، وزاد في رواية أيوب عن نافع عن أسلم: فرجع معاوية إليها حتى لحقهم ببعض الطريق.

الصلت بن زُبَيْد: هكذا وجد في نسخ هذا الكتاب بالباء الموحدة، وكذا ضبطه القاري أنه بضم الزاء وفتح الموحدة، لكن الذي في "الموطأ يحيى": الصلت بن زبيد يائين. وقال الزرقاني في "شرحه" [٣٠٩/٢]: الصلت بن زبيد - بضم الزاء وتحتين - تصغير زيد الكندي، وثقه العجلي وغيره، وكفى برواية مالك عنه، وكذا ضبطه ابن الأثير في "جامع الأصول"، وضبطه الصلت بالفتح ثم السكون. **عن غير واحد:** أي عن جمع كثير من أقاربه.

أن عمر بن الخطاب وجد ريح طيب وهو بالشجرة وإلى جنبه كثير بن الصلت، فقال: ممن ريح هذا الطيب؟ قال كثير: مني، لبدت رأسي وأردت أن أحلق، قال عمر: فاذهب إلى شربة، فادللك منها رأسك حتى تنقيته، ففعل كثير بن الصلت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا أرى أن يتطيب المحرم حين يريد الإحرام إلا أن يتطيب...

كثير بن الصلت: الكندي المدني، التابعي الكبير، ولد في عهد رسول الله ﷺ ووهب من عده من الصحابة، كذا قاله الزرقاني [٣٠٩/٢]. **لبدت رأسي:** أي جعلت فيه شيئاً كالصمغ ليجتمع شعره لئلا يتفرق في الإحرام.

شربة: بالتحريك حوض حول النخلة، كذا في القاموس، وقال مالك: الشربة حفرة تكون عند أصل الشجرة، ذكره يحيى في "موطئه". **تنقيه:** من الإنقاء أو التنقية أي حتى تتظف من طيبك.

لا أرى إلخ: هذا موافق لما اختاره جماعة من الصحابة، منهم عمر حيث أنكر على معاوية وكثير بن الصلت نضخ الطيب حال الإحرام، وأنكر أيضاً على البراء بن عازب كما أخرجه ابن أبي شيبة عن بشير بن يسار: لما أحرموا وجد عمر ريح طيب، فقال: ممن هذه الريح؟ فقال البراء: مني يا أمير المؤمنين، فقال عمر: قد علمنا أن امرأتك عطرة أو عطارة، إنما الحاج الأذفر الأغبر، ومنهم عثمان كما أخرجه الطحاوي [٣٦٣/١] عن سعيد بن إبراهيم عن أبيه: كنت مع عثمان بذئ الحليفة فرأى رجلاً يريد أن يحرم وقد دهن رأسه فأمر به فغسل رأسه بالطين، ومنهم ابن عمر كما مر ذكره، ويوافقهم من المرفوع ما أخرجا عن يعلى بن أمية قال: أتى النبي ﷺ رجل متضمخ بطيب وعليه جبة، فقال: كيف ترى في رجل أحرم بعمرة في جبة بعد ما تضمخ بطيب؟ فقال له رسول الله ﷺ: أما الطيب الذي بك فاغسله ثلاث مرات، وأما الجبة فانزعها، ثم اصنع في عمرتك ما تصنع في حجتك، وفي لفظ لهما: وهو متضمخ بالخلق، فقال له: اغسل عنك الصفرة. [مسلم رقم: ٢٨٠٠] وفي لفظ للبخاري [رقم: ١٧٨٩]: اغسل عنك أثر الخلق وأثر الصفرة.

وأحاب الجمهور عنه بجوابين: أحدهما: أن طيبه كان من زعفران، وقد نهي عن التزعفر، يدل عليه رواية مسلم: وهو مصفر لحيته ورأسه، كذا ذكره المنذري، وأخرج الطحاوي [٣٦٢/١] أولاً عن يعلى بن أمية: أن رجلاً أتى النبي ﷺ بالجعرانة وعليه جبة وهو مصفر لحيته ورأسه، الحديث، ثم قال: لا حجة فيه، وذلك أن التطيب الذي كان على ذلك الرجل إنما كان صفرة وهو خلوق، وذلك مكروه للرجال لا للإحرام، ولكنه مكروه في نفسه في حال الإحلال والإحرام، ثم أيده بما أخرج من طريق آخر: أن رسول الله ﷺ رأى رجلاً لي بعمرة وعليه جبة وشيء من خلوق، فأمره أن ينزع الجبة ويمسح بالخلق. ومن طريق آخر: أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله! إني أحرمت وعلي جبة هذه وعلى جبت خلوق، والناس يسخرون مني، =

ثم يغتسل بعد ذلك، وأما أبو حنيفة فإنه كان لا يرى به بأساً.

باب من ساق هدياً فعطب في الطريق أو نذر بدنة

٤٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب أنه كان يقول: من ساق بدنة تطوعاً، ثم عطبت فحرقها فليجعل قِلادتها ونعلها في دمه، ثم يتركها للناس يأكلونها، وليس عليه شيء، فإن هو أكل منها أو أمر بأكلها فعليه الغرم.

أي قرب هلاكها

٤٠٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه أن صاحب هدي هو ناحية الأسلمي

= فقال: اخلع عنك هذه الجبة واغسل عنك هذا الزعفران، ثم أخرج أحاديث النهي عن التزعفر والخلق، ثم قال: فإنما أمر الرجل الذي أمر بغسل طيبه الذي كان عليه في حديث يعلى؛ لأنه لم يكن من طيب الرجال، وليس في ذلك دليل على حكم من أراد الإحرام هل له أن يتطيب يبقى عليه بعد الإحرام أم لا. وثانيهما: ما نقل الحازمي في "كتاب الناسخ والمنسوخ" عن الشافعي: أن أمر رسول الله ﷺ بغسل الطيب منسوخ؛ لأنه كان في عام الجعرة وهو سنة ثمان، وحديث عائشة: "أما طيبت رسول الله ﷺ" ناسخ له؛ لأنه كان في حجة الوداع. كان لا يرى إلخ: بل كان يقول باستحبابه أخذاً من حديث عائشة، وبه قال أكثر الصحابة، قاله المنذري، وأخرج سعيد بن منصور عن عائشة قالت: "طيبتُ أبي بالمسك لإحرامه حين أحرم"، وأخرج الطحاوي [٣٦٤/١ - ٣٦٦] عن عبد الرحمن قال: "تطيتُ حاجاً فرافقني عثمان بن العاص فلما كان عند الإحرام قال: اغسلوا رؤوسكم بهذا الخطمي الأبيض فوقع في نفسي من ذلك شيء، فقدمت مكة فسالت ابن عمر وابن عباس، فابن عمر قال: ما أحسنه، وابن عباس قال: أما أنا فأضمخ به رأسي"، وأخرج عن عائشة بنت سعد قالت: "كنت أشبع رأس سعد بن أبي وقاص لحرمه بالطيب"، وأخرج عن عبد الله بن الزبير: أنه كان يتطيب بالغالية الجيدة عند الإحرام، وأخرج أبو داود وابن أبي شيبة عن عائشة رضي الله عنها قالت: "كنا نضمخ وجوهنا بالمسك المطيب قبل أن نُحرم ثم نحرم فنعرق فيسيل على وجوهنا ونغن مع رسول الله فلا ينهانا".

فعطب: كـ "فرح" هلك، كذا في "المصباح". قِلادتها: بكسر القاف أي ما قُلدت به من لحاء شجرة أو قطعة مزادة. في دمه: أي فليغمسها فيه وليضرب بها صفحة سنامها، وفائدة ذلك إعلام الناس أنه هدي فيأكل منه الفقراء دون الأغنياء. فعليه الغرم: بضم الغين أي الغرامة وهي قيمة ما أكل. أن صاحب هدي إلخ: مرسل صورة لكنه محمول على الوصل؛ لأن عروة ثبت سماعه من ناحية، فقد أخرجه ابن خزيمة من طريق عبد الرحيم بن سليمان عن هشام بن عروة قال: حدثني ناحية، ورواه أبو داود وابن عبد البر من طريق سفيان بن سعيد الثوري، والترمذي =

رسول الله ﷺ قال له: كيف تَصْنَعُ بما عَطَب من الهدي؟ فقال رسول الله ﷺ:

أَنْحَرَهَا وَأَلْقَ فَلَاذَّهَا أَوْ نَعَلَهَا فِي دِمَهِهَا، وَخَلَّ بَيْنَ النَّاسِ وَبَيْنَهَا يَأْكُلُونَهَا.

٤٠٥ - أَخْبَرَنَا ^{أَيُّ أَعْمَسَ} مَالِكٌ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ، قَالَ: كُنْتُ أَرَى ابْنَ عُمَرَ بْنِ

الْخَطَّابِ يُهْدِي فِي الْحَجِّ بَدَنَتَيْنِ بَدَنَتَيْنِ، وَفِي الْعِمْرَةِ بَدَنَةً بَدَنَةً، قَالَ: رَأَيْتُهُ فِي الْعِمْرَةِ

يَنْحَرُ بَدَنَتَهُ وَهِيَ قَائِمَةٌ فِي حَرْفِ دَارِ خَالِدِ بْنِ أَسِيدٍ وَكَانَ فِيهَا مَنْزِلُهُ، وَقَالَ: لَقَدْ

رَأَيْتُهُ طَعَنَ فِي لَبَّةٍ بَدَنَتَهُ حَتَّى خَرَجَتْ سَنَّةُ الْحَرْبَةِ مِنْ تَحْتِ حَنَكِهَا.

في نسخة: كَتَفَهَا

من قوة الطلعة

٤٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا أَبُو جَعْفَرٍ الْقَارِي.

يزيد بن القعقاع

- وقال: حسن صحيح - والنسائي من رواية عبدة بن سليمان، وابن ماجه من رواية وكيع، والطحاوي من طريق ابن عيينة، وابن عبد البر من طريق وهيب بن خالد خمستهم عن هشام عن أبيه عن ناجية. قال في "الإصابة": ولم يسم أحد منهم والد ناجية، لكن قال بعضهم: الخزاعي، وبعضهم الأسلمي، ولا يبعد التعدد، وقد جزم ابن عبد البر بأنه ناجية بن جندب الأسلمي، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤٢٢/٢]

أَوْ نَعَلَهَا فِي دِمَهِهَا: قال مالك مرة: أمره بذلك ليعلم أنه هدي فلا يُسْتَبَاحُ إِلَّا عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي يَنْبَغِي.

وَخَلَّ بَيْنَ النَّاسِ إِنْخ: قال عياض: فما عَطَب من هدي التطوع لا يأكل منه صاحبه ولا سائقه ولا رفقته؛ لنص الحديث، وبه قال مالك والجمهور، وقالوا: لا بدل عليه؛ لأنه موضع بيان، ولم يبين ﷺ، بخلاف الهدي الواجب إذا عَطِبَ قَبْلَ مَجْلِهِ فَيَأْكُلُ مِنْهُ صَاحِبُهُ وَالْأَغْنِيَاءُ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ يَضْمَنُهُ لَتَعْلَقَهُ بِذِمَّتِهِ، قَالَ الزُّرْقَانِيُّ. يَهْدِي: من الإهداء أي يُرْسَلُ فِي حَالِ إِحْرَامِهِ بِالْحَجِّ. بَدَنَتَيْنِ: بالتكرار لإفادة عموم التثنية.

خَالِدُ بْنُ أَسِيدٍ: [هو أخو عتاب بن أسيد الذي استعمله رسول الله ﷺ على مكة عام الفتح] قال هشام بن الكلبي: أسلم عام الفتح، وأقام بمكة وكان من المؤلفة، قال ابن دريد: كان جزأراً، قيل: إنه فُقد يوم اليمامة، وقيل: مات قبله، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٤١٧/٢] لَبَّةٌ: بفتح اللام وتشديد الواو الموحدة المنحر من الصدر.

سَنَةُ الْحَرْبِ: هو بالفتح آلة الحرب والعصا، والمراد به هنا السكين ونحوه مما يُذْبَحُ بِهِ، وَسَنَةُ الشَّيْءِ بِكَسْرِ السِّينِ وتشديد النون، والمراد به طرفه وأرأسه ذو الحدة.

الْقَارِي: بالهمزة نسبة إلى قراءة القرآن، لا بتشديد الباء نسبة إلى قارة بطن كما ظنه صاحب "المحلى".

أنه رأى عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة أهدى عاماً بدنتين، إحداهما بُحْتِيَّةً.

أي سنة من السنين

قال محمد: وبهذا نأخذ، كلَّ هدي تطوَّع عطب في الطريق صنع كما صنع،

وخلَّى بينه وبين الناس يأكلونه، ولا يعجبنا أن يأكل منه إلا من كان محتاجاً إليه.

أي مضطراً إليه

أي لا يجوز عندنا أي صاحب الهدي

من التحلية

٤٠٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: كان يقول: الهدي ما قلد أو أشعر

وأوقف به بعرفة.

٤٠٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه قال: من نذر بدنة فإنه يقلدها

من إبل أو بقرة

نعلًا ويُشعرها، ثم يسوقها فينحرها عند البيت أو بمعى يوم النحر، ليس له محل دون

ذلك، ومن نذر جزوراً من الإبل أو البقر فإنه ينحرها حيث شاء.

أي الشافر

قال محمد: وهو قول ابن عمر، وقد جاء عن النبي ﷺ وعن غيره من أصحابه

عبد الله بن عياش: بشد التحتية وشين معجمة ابن أبي ربيعة اسمه عمرو بن المغيرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم القرشي المخزومي الصحابي ابن الصحابي، ولد بالحبيشة، وحفظ عن النبي ﷺ ولم يرو عنه، وروى عن عمر وغيره، وأبوه قديم الإسلام، قاله الزرقاني [٤١٧/٢]. **بُحْتِيَّة:** بضم موحدة وسكون الحاء المعجمة، فناء فوقية فتحتية مشددة، هي الأنثى من الجمال، والذكر البختي، وهي جمال طوال الأغناق على ما في "النهاية" [١٠١/١]. **عطب في الطريق:** أي قبل أن يصل إلى الحرم. **كان محتاجاً إليه:** اعلم أن هدي التطوُّع إذا بلغ الحرم يجوز لصاحبه وغيره من الأغنياء أن يأكل منه، وأما إذا لم يبلغ فلا يجوز لصاحبه أن يأكل منه ولا لغيره من الأغنياء؛ لأن القرية فيه بالإراقة إنما تكون في الحرم وفي غيره بالتصدق.

الهدي إلخ: في الأثر دليل على استئنان الذهاب بالهدي إلى عرفات كالتقليد والإشعار، وبه قال أبو حنيفة أنه يسن ذلك من غير وجوب، كذا في "الحلى بجلي أسرار الموطأ". **ليس له محل إلخ:** لأنه لما عبّر ببذنه عُلِمَ أنه هدي.

جزورا: بفتح الجيم وضم الزاء هو من الإبل خاصة، يقع على الذكر والأنثى، كذا في "المصباح اللغوي"، فقلوه: من الإبل والبقر تعميم باعتبار الإطلاق العرفي، قاله القاري. **حيث شاء:** أي في أي مكان؛ لأنه أراد إعطاء لحمه مساكين موضعه، أو ما نوى من الموضع أي من الحرم وغيره، وفرق بين نذر البدنة ونذر الجزور بأن الأول خاص بالحرم والثاني عام.

أهم رخصوا في نحر البدنة حيث شاء، وقال بعضهم: الهدى بمكة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ﴾ ولم يقل ذلك في البدنة، فالبدنة حيث شاء إلا أن ينوي الحرم فلا ينحرها إلا فيه، وهو قول أبي حنيفة وإبراهيم النخعي ومالك بن أنس.

٤٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرني عمرو بن عبيد الله الأنصاري أنه سأل سعيد بن المسيب عن بدنة جعلتها امرأة عليها، قال: فقال سعيد: البدن من الإبل، ومحل البدن البيت العتيق إلا أن تكون سميت مكاناً من الأرض فلتنحرها حيث سميت، فإن لم تجد بدنة فيقرة، فإن لم تكن بقرة فعشتر من الغنم، قال: ثم سألت سالم بن عبد الله فقال مثل ما قال سعيد بن المسيب غير أنه قال: إن لم تجد بقرة، فسيب من الغنم، قال: ثم جئت خارجة بن زيد بن ثابت فسألته، فقال مثل ما قال سالم، ثم جئت عبد الله بن محمد بن علي، فقال مثل ما قال سالم بن عبد الله.

قال محمد: البدن من الإبل والبقر ولها أن تنحرها حيث شاءت إلا أن تنوي الحرم، فلا تنحرها إلا في الحرم ويكون هدياً. والبدنة من الإبل والبقر.....

الهدى بمكة: يعني إذا نذرها هدياً فهو مخصوص بمكة وما حولها. عمرو بن عبيد الله: ذكره ابن حبان في "كتاب الثقات" وسمى والده بـ"عبيد"، وقال: إنه من بني الحارث بن الخزرج من أهل المدينة، يروي عن ابن عباس، روى عنه مالك بن أنس وسليمان بن بلال. جعلتها: أي ألزمتها على نفسها بأن نذرها.

البدن من الإبل: أي دون البقر، وهو يوافق قول الشافعي. ومحل البدن: وبكسر الحاء أي محل ذبحها الذي يحل ذبحه فيه. خارجة بن زيد: هو أحد الفقهاء السبعة بالمدينة، من أجلة الثقات، مات سنة تسع وتسعين، وقيل: سنة مائة، قاله ابن حبان.

عبد الله بن محمد: أبو هاشم المدني، وثقه ابن سعد والنسائي، مات ٩٨هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٥].

تجزئ عن سبعة ولا تجزئ عن أكثر من ذلك، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

تجزئ عن سبعة: روى مسلم [رقم: ٣١٨٦] عن جابر قال: "خرجنا مع رسول الله ﷺ مهلين بالحج، فأمرنا رسول الله ﷺ أن نشترك في الإبل والبقر كل سبعة منا في بدنة"، وهذا قال الشافعي والجمهور سواء كان الهدي تطوعاً أو واجباً، وسواء كانوا كلهم متقربين بذلك أو بعضهم يريد التقرب وبعضهم يريد اللحم، وعن أبي حنيفة: يشترط في الاشتراك أن يكونوا كلهم متقربين بالهدي، وعن داود وبعض المالكية: يجوز هذا في هدي التطوع دون الواجب، وعن مالك لا يجوز مطلقاً، واحتج له إسماعيل القاضي بأن حديث جابر إنما كان في الهدية حيث كانوا محصرين، وبأن أبا حمزة خالفة ثقات أصحاب ابن عباس، فقد روي عنه أن ما استيسر من الهدي شاة، وساق ذلك بأسانيد صحيحة عنهم، وقد روى ليث عن طاوس عن ابن عباس مثل رواية أبي حمزة لكن ليث ضعيف، ثم ساق بسنده إلى محمد بن سيرين عن ابن عباس قال: "ما كنت أرى أن دماً واحداً لعله يجزئ أو يكفي عن أكثر من واحد".

وأجاب الحافظ بأن تأويله لحديث جابر بأنه كان في الهدية لا يدفع الاحتجاج بالحديث أي لثبوت جواز أصل الاشتراك، قال: بل روى مسلم من طريق آخر عن جابر في أثناء حديث: "فأمرنا رسول الله ﷺ حين أمرهم أن يحلوا من حجهم إذا أحللتنا أن هدي، ويجتمع النفر منا في الهدية"، وأقول: بل كيف يصح تأويله بأنه في الهدية مع قول جابر: خرجنا مهلين بالحج، والهدية إنما كان فيه الإهلال بالعمرة، ثم قال الحافظ: وليس بين رواية أبي حمزة - قال: سألت ابن عباس عن المتعة فأمرني بها، وسألت عن الهدي فقال: فيها جزور أو بقرة أو شاة أو شرك في دم، رواه البخاري [رقم: ١٦٨٨] - وبين رواية غيره منافاة؛ لأنه زاد عليهم ذكر الاشتراك ووافقهم على ذكر الشاة أي وزيادة الثقة مقبولة، قال: وإنما أراد ابن عباس بالاختصار على الشاة الرد على من زعم اختصاص الهدي بالإبل والبقر.

قال: وأما رواية محمد بن سيرين عن ابن عباس فمنقطعة، ومع ذلك لو كانت متصلة احتمل أن يكون ابن عباس أخيراً أنه كان لا يرى ذلك من جهة الاجتهاد، ومضى صح عنه النقل بصحة الاشتراك أفق به أبا حمزة، وهذا يجتمع الأخبار، وهو أولى من الظن في رواية من أجمع العلماء على توثيقه، وهو أبو حمزة، وقد روي عن ابن عمر أنه كان لا يرى التشريك، ثم رجع عنه لما بلغته السنة، قال الحافظ: واتفق من قال بالاشتراك على أنه لا يكون في أكثر من سبعة إلا إحدى الروايتين عن سعيد بن المسيب فقال: تجزئ عن عشرة، وبه قال إسحاق بن راهويه وابن خزيمة من الشافعية، واحتج لذلك في "صحيحه" وقواه، كذا في "ضياء الساري".

باب الرجل يسوق بدنة فيضطر إلى ركوبها

٤١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة عن أبيه أنه قال: إذا اضطررت إلى بدنتك فاركبها ركوباً غير فادح.

أي إلى ركوبها أي غير منقل ومولم

٤١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ مرّ على رجل يسوق بدنته، فقال له: اركبها، فقال: إنها بدنة،

فيضطر إلى ركوبها: [بأن عجز عن المشي ولم يجد غيرها] اختلفوا في ركوب البدنة المهداة، فقال بعضهم: هو واجب لإطلاق الأمر مع ما فيه من مخالفة الجاهلية، ورد هذا بأنه **فادح** لم يركب هديه، ولا أمر الناس بركوب هداياهم، ومنهم من قال: له أن يركبها مطلقاً من غير حاجة، وقال أصحابنا والشافعي: لا يركبها إلا عند الحاجة، كذا في "مراة المفاتيح" [٥٤٢/٥]. **غير فادح:** لقوله ﷺ: اركبها بالمعروف إذا ألجأت إلى ظهرها.

أخبرنا مالك إلخ: رواه البخاري عن عبد الله بن يوسف ومسلم عن يحيى، وأبو داود عن القعني، والنسائي عن قتيبة الأربعة عن مالك به، وتابعه المغيرة بن عبد الرحمن عند مسلم، وسفيان الثوري عند ابن ماجه كلاهما عن أبي الزناد به. **مر على رجل:** قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد طول البحث، زاد النسائي [رقم: ٢٨٠١] عن أنس: وقد جهده المشي، أي وهو عاجز عن مشيه. **يسوق بدنته:** وعند مسلم [رقم: ٣٢١٠] بدنة مقلدة.

إنها بدنة: قيل: الظاهر أن الرجل ظن أنه **فادح** خفي عليه كونها هدياً، فلذلك قال: إنها بدنة، قال الحافظ: والحق أنه لم يخف ذلك عليه لكونها كانت مقلدة، ولهذا قال له لما زاد في مراجعته: "ويلك". [فتح الباري: ٦٧٩/٣] وقال القرطبي: إنما قال له: "ويلك" تاديباً لأجل مراجعته له مع عدم خفاء الحال عليه، وهذا جزم ابن عبد البر وابن العربي، وبالعكس حتى قال: ولولا أنه **فادح** اشترط على ربه ما اشترط هلك ذلك الرجل، قال القرطبي: ويحتمل أن يكون فهم عن الرجل أنه يترك ركوبها على عادة الجاهلية في السائبة وغيرها، فزجره عن ذلك، وعلى الخاليتين فهي إنشاء، ورجحه عياض وغيره، قالوا: والأمر ههنا وإن قلنا: إنه للإرشاد لكنه استحق الذم بتوقفه عن الامتثال.

وقيل: كان الرجل أشرف على هلكة من الجهد، و "ويلك" كلمة تقال لمن وقع في هلكة، فالمعنى أشرفت على الهلكة فاركب، فعلى هذا هي إخبار، وقيل: هي كلمة تدعّم بها العرب كلامها، ولا يقصد معناها كقولهم: لا أم لك، واستدل به على جواز ركوب الهدي سواء كان واجباً أو متطوعاً به؛ لكونه **فادح** لم يستفصل صاحب الهدي عن ذلك، فدل على أن الحكم لا يختلف، وبالجواز مطلقاً قال عروة بن الزبير، ونسبه ابن المنذر لأحمد وإسحاق، وبه قال أهل الظاهر، لكن نقل القسطلاني عن "تنقيح المفتاح" من كتب الحنابلة - وعليه الفتوى عنده - أن له ركوبها =

فقال له بعد مرتين: اركبها ويلك.

٤١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: إذا نتجت البدنة فليحمل ولدها معها حتى يُنحر معها، فإن لم يجد له محملاً فليحمله على أمه حتى يُنحر معها.

صاحب البدنة

وجوباً

٤١٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر أو عمر - شك محمد - كان يقول: من أهدى بدنة فضلت أو ماتت، فإن كانت نذراً أبدلها، وإن كانت تطوعاً فإن شاء أبدلها، وإن شاء تركها.

أي الطريق

فل بلوغ الغل

أي عتله

والأول أول

قال محمد: وهذا تأخذ، ومن اضطر على ركوب بدنته فليركبها فإن نقصها ذلك شيئاً تصدق بما نقصها، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

أي بقيمة نقصها

= الحاجة ويضمن نقصها كمذهب الحنفية، وحزم النووي بالأول في "الروضة" تبعاً لأصله في الضحايا، ونقله في "شرح المذهب" عن القفال والماوردي، ثم نقل فيه عن أبي حامد والبندنجي وغيرهما تقييده بالحاجة وهو الذي حكاه الترمذي عن الشافعي وأحمد وإسحاق، وقيد صاحب "الهداية" من الحنفية جواز ركوبها بالاضطرار إلى ذلك، وهو المنقول عن الشعبي عند ابن أبي شيبة، وقال ابن العربي عن مالك: يركب للضرورة فإذا استراح نزل، وفي المسألة مذهب خامس، وهو المنع مطلقاً، نقله ابن العربي عن أبي حنيفة وشنع عليه، قال الحافظ: ولكن الذي نقله الطحاوي وغيره الجواز بقدر الحاجة إلا أنه قال: ومع ذلك يضمن ما نقص منها بركوبه، وضمان النقص وافق عليه الشافعية في الهدى المنذور. ومذهب سادس: وهو وجوب الركوب، نقله ابن عبد البر عن بعض أهل الظاهر تمسكاً بظاهر الأمر، ولمخالفة ما كانوا عليه في الجاهلية من البحيرة والسائبة. [فتح الباري: ٦٧٩/٣]

واختلف المجيزون هل يحمل الهدى عليها متاعه؟ فمنعه مالك، وأجازته الجمهور، كذا في "الضياء".

اركبها ويلك: زجراً له ليعلم أن الضرورات تبيح المحظورات. إذا نتجت: يقال: نتجت الناقة ولداً على البناء للفاعل على معني ولدت وحملت، كذا في "المصباح المنير". فإن لم يجد له: وليجى: فإن لم يوجد له حمل حمل على أمه. ابن عمر أو عمر: في "موطأ يحيى" عن ابن عمر من غير شك. ذلك: أي ركوبها وحمل متاعه عليها.

باب المحرم يقتل قملة أو نحوها أو ينتف شعراً

٤١٤ - أخبرنا مالك، عن نافع قال: المحرم لا يصلح له أن ينتف من شعره شيئاً، ولا يحلقه ولا يقصره إلا أن يصيبه أذى من رأسه، فعليه فدية، كما أمره الله تعالى. ولا يحل له أن يقلم أظفاره ولا يقتل قملةً، ولا يطرحها من رأسه إلى الأرض ولا من جسده ولا من ثوبه، ولا يقتل الصيد ولا يأمر به ولا يدل عليه.

قال محمد: وبهذا نأخذ وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب الحجامة للمحرم

بالكسر الاحتجام

٤١٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه مما لا بد منه.

أي إلى الاحتجام

قملة: القمل والقملة بالفتح فالسكون، دوية تتولد من العرق والوسخ إذا أصاب ثوباً أو بدنأ أو شعراً، يقال له بالفارسية: سيش. **ينتف شعراً:** وكذا إذا حلق شعراً أو قطع.

أن يصيبه أذى: أي فيحتاج إلى حلق شعره أو قصه. **أمره الله تعالى:** أي بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضاً أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة: ١٩٦)، والصيام مفسر بثلاثة أيام، والصدقة بإطعام ستة مساكين لكل مسكين نصف صاع، والنسك بأداء ما يطلق عليه الهدي من غنم أو بقر أو إبل، و"أو" للتخير، وهذا عند العذر كما تقرر، وأما عند عذمه فيجب عليه دم مع الإثم.

ولا يأمر به: وكذا لا يرى ثوبه في الشمس بقصد قتل القملة.

أن يضطر: لأنه ﷺ لم يحتجم إلا للضرورة، فإن احتجم لغير ضرورة حرمت إن لزم منها قطع الشعر، فإن كان في موضع لا شعر فيه فأجازها الجمهور ولا فدية، وأوجبها الحسن البصري، وكرهها ابن عمر، وبه قال مالك: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة أي يكره؛ لأنها قد تؤدي لضعفه كما كره صوم عرفة للحجاج مع أن الصوم أخف من الحجامة، كذا ذكره الزرقاني [٣٥٧/٢].

مما لا بد منه: أي مما لا فرار عنه ولا علاج فيه إلا الحجامة.

قال محمد: لا بأس بأن يحتجم المحرم ولكن لا يحلق شعراً، بلغنا عن النبي ﷺ أنه احتجم وهو صائم محرم، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامه من فقهاءنا.

باب المحرم يُغَطِّي وجهه

٤١٦ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا **عبد الله بن أبي بكر**، أن **عبد الله بن عامر بن ربيعة** أخبره قال: رأيت **عثمان بن عفان**

يحتجم المحرم: إذ إخراج الدم لا يضر اتفاقاً، ولهذا جوزوا له الفصد إجماعاً.

بلغنا إلخ: أخرجه البخاري [رقم: ١٩٣٨] وغيره من حديث ابن عباس: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم، واحتجم وهو صائم"، وأخرج مالك عن سليمان بن ياسر مرسلاً: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم فوق رأسه، وهو يومئذ بلحيمي جمل - مكان بطريق مكة -"، ووصله البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن بحينة، ولأبي داود [رقم: ١٨٣٧] والنسائي [رقم: ٢٨٤٩] والحاكم عن أنس أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم على ظهر القدم من وجع كان به، وفي الباب أخبار كثيرة يحصل بها عدم الكراهة.

يغطي: من التغطية، بمعنى الستر. **عبد الله بن أبي بكر:** ابن محمد بن عمرو بن حزم.

رأيت عثمان إلخ: أخرجه مالك أيضاً عن يحيى بن سعيد عن القاسم بن محمد أنه قال: أخبرني الفرافصة بن عمير الخفي أنه رأى عثمان بالعرج يغطي وجهه وهو محرم، ويوافقه ما أخرجه الدارقطني في "العلل" عن أبان ابن عثمان عن عثمان: "أن النبي ﷺ كان يخمر وجهه وهو محرم"، لكن قال الدارقطني: الصواب أنه موقوف، وبهذا أخذ جماعة من الصحابة ومن بعدهم، منهم الشافعي وغيره، استدلل بعضهم له بما أخرجه الشافعي من حديث إبراهيم بن حرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال في الذي وقص: **خروا وجهه ولا تخمروا رأسه**، وبما أخرجه الدارقطني في "سننه" [رقم: ٢٦٠، ٢٩٤/٢] عن ابن عمر أنه قال: "إحرام الرجل في رأسه، وإحرام المرأة في وجهها"، واستدل أصحابنا بما أخرجه مسلم [رقم: ٢٨٩٢] والنسائي [رقم: ٢٨٥٣] وابن ماجه [رقم: ٣٠٨٤] عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن رجلاً أو قصته راحلته وهو محرم فمات فقال رسول الله ﷺ: اغسلوه بماء وسدر وكفنوه في ثوبيه ولا تمسوه طيباً، ولا تخمروا رأسه ولا وجهه، فإنه يبعث يوم القيامة مليئاً، ورواه الباقون ولم يذكرُوا الوجه. قال أبو عبد الله الحاكم في كتاب "علوم الحديث": ذكر الوجه في هذا الحديث تصحيف في الرواية لإجماع الثقات الإثبات على ذكر الرأس، ورد بأن التصحيف إنما يكون في الحروف المتشابهة، وأي تشابه بين الوجه والرأس في الحروف، هذا على تقدير أن لا يذكر في الحديث غير الوجه، فكيف وقد جمع =

بالعرج وهو محرم في يوم صائف قد غطى وجهه بقطيفة أرجوان، ثم أتى بلحم صيد، فقال: كلوا، قالوا: ألا تأكل؟ قال: لست كهيأتكم، إنما صيد من أجلي.

أي من أيام الصيف
فالمدار على النبي

٤١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: ما فوق الذقن من الرأس هو مجتمع لحمي الإنسان

فلا يخمره اخرم.

قال محمد: وبقول ابن عمر نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا رحمهم الله.

= بين الرأس والوجه والروايتان عند مسلم؟ ففي لفظ "اقتص على الوجه" وفي لفظ "جمع بينهما"، واستدلوا أيضاً بقول ابن عمر: ما فوق الذقن من الرأس فلا يخمره اخرم، هذا كله في الرجل، وأما المرأة فأخرج البخاري من حديث نافع عن ابن عمر: "لا تنتقب المرأة الخمر ولا تلبس القفازين، ورواه مالك موقوفاً على ابن عمر، وله طرق في البخاري موصولة ومعلقة، وأخرج أبو داود والحاكم من حديث ابن عمر أن النبي ﷺ نهى النساء في إحرامهن عن النقاب، وأخرج أبو داود وابن ماجه عن عائشة قالت: "كان الركب يمر بنا، ونحن مع رسول الله ﷺ محرمات، فإذا حاذونا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا حاوزونا كشفنا، وهو محمول على توسيط شيء حاجب بين الوجه وبين الجلباب، وفي الباب آثار وأخبار مبسطة في "تخريج أحاديث الهداية" للزيلعي [٣١/٣ - ٣٣]، و"تخريج أحاديث الرافعي" لابن حجر.

بالعرج: بعين مهملة مفتوحة فراء ساكنة فحيم، موضع بطريق المدينة. قد غطى وجهه: [قال الباجي: يحتمل أن يكون فعل ذلك لحاجة إليه أي لضرورة دعت إليه، وأن يكون في رأيه مباحاً، وقد خالفه غيره، فقالوا: لا يجوز] قال الزرقاني: إنه كان يرى جائزاً، وكذا ابن عباس وابن عوف وابن الزبير وزيد بن ثابت وسعيد وجابر، وبه قال الشافعي، وقال ابن عمر: يحرم تغطية الوجه، وبه قال مالك وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن، وفيه الفدية على مشهور المذهب، ولا يجوز تغطية الرأس إجماعاً. [شرح الزرقاني: ٣٠٣/٢]

بقطيفة: هي دثار له خمل، والذثار ما يتدثر به الإنسان أي ما يتلفف فيه من كساء أو غيره.

أرجوان: بضم الهمزة والجيم: صوف أحمر أي فيه خطوط حمراء.

فلا يخمره اخرم: أي فلا يغطيه، فإن الوجه في حكم الرأس.

باب المُحَرَّم يغسل رأسه أو يغتسل؟

٤١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، أنَّ ابن عمر كان لا يغسل رأسه وهو محرم إلا من الاحتلام.

٤١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا زيد بن أسلم، عن إبراهيم بن عبد الله بن حنين، عن أبيه أن عبد الله بن عباس والمُسَوِّر بن مَخْرَمَةَ قماريا بالأبواء، فقال ابن عباس: يَغْتَسِلُ المحرم رأسه، وقال المسور: لا، فأرسله ابن عباس إلى أبي أيوب يسأله فوجده يغتسل بين القرنين وهو يُسْتَر بثوب،
فيه التستر للغسل
عن حكم الغسل للمحرم
أي يجوز له
ابن حنين

أو يقتسل: أي يجمع بدنه من غير قصد إزالة وسخه. **إلا من الاحتلام:** ولا ينفيه ما سبق من غسله لدخول مكة وعشية عرفه، فلعله كان يغسل جسده دون رأسه، قال الشافعي: نحن ومالك لا نرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه من غير احتلام، وروي أنه **غُتِلَ** اغتسل وهو محرم، ثم أطال الكلام إلى أن قال: وقد يذهب على ابن عمر وغيره السنن، ولو علمها ما خالفها، كذا ذكره البيهقي في "المعرفة"، كذا في "المحلى". **عن إبراهيم الخ:** [هذا الحديث أخرجه البخاري ومسلم في الحج، وكذا النسائي وابن ماجه، كذا في "إرشاد الساري"] ليحيى: مالك عن زيد بن أسلم عن نافع عن إبراهيم بن عبد الله الخ، قال ابن عبد البر: لم يتابع أحد من رواة "الموطأ" يحيى على إدخال نافع بين زيد وإبراهيم، وهو خطأ لا شك فيه، وهو مما يحفظ من خطأ يحيى في "الموطأ" وغلطه، وأمر ابن وضاح بطرحه. **والمسور:** بكسر الميم وسكون السين المهملة وخِفَّة الواو، ابن مخزوم - بفتح الميم وسكون المعجمة - ابن نوفل القرشي، له ولأبيه صحبة، ذكره في "الإصابة" [رقم: ٨٠١١، ٩٣/٦] وغيره.

قماريا: أي تشاكاً وتشاحاً وتحالفاً في جواز غسل المحرم وعدمه. **بالأبواء:** بفتح الهزء وسكون الموحدة، وبالمد: جبل بين مكة والمدينة، وعنده بلد ينسب إليه، كذا في "النهاية". **وقال المسور لا:** قال الأبي: الظن بهما أنهما لا يختلفان إلا ولكلّ منهما مستند، قال عياض: ودلّ كلامهما أنهما اختلفا في تحريك الشعر؛ إذ لا خلاف في غسل المحرم رأسه في غسل الجنابة، ولا بد من صب الماء، فخاف المسور أن يكون في تحريكه باليد قتل بعض دوابها أو طرحها، وعلم ابن عباس أن عند أبي أيوب علم ذلك. **إلى أبي أيوب:** قال ابن عبد البر: فيه أن الصحابة إذا اختلفوا لم يكن قول أحدهما حجة على الآخر إلا بدليل. **القرنين:** تبتية قرن، وهما الخشبستان القائمتان على رأس البئر، وشبههما من البناء وعمد بينهما خشبة يمرّ عليها الحبل المستقي به ويعلو عليها البكرة، ذكره السيوطي.

قال: **فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقُلْتُ: أَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنِ حَنْزَلَةَ أَرْسَلَنِي إِلَيْكَ ابْنُ عَبَّاسٍ أَسْأَلُكَ كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْسِلُ رَأْسَهُ وَهُوَ مُحْرَمٌ؟** فَوَضَعَ يَدَيْهِ ^{أَي لَانَ أَسَال} عَلَى الثُّوبِ وَطَاطَأَهُ حَتَّى بَدَأَ لِي رَأْسَهُ، ثُمَّ قَالَ لِلْإِنْسَانِ يَصْبِ الْمَاءَ عَلَيْهِ: **اصْبُبْ،** ^{أَي السَّاتِرَ لَهُ} فَصَبَّ عَلَى رَأْسِهِ، ثُمَّ حَرَّكَ رَأْسَهُ بِيَدِهِ، فَأَقْبَلَ بِيَدِهِ وَأَدْبَرَ، فَقَالَ: **هَكَذَا رَأَيْتَهُ يَفْعَلُ.**

قال محمد: وبقول أبي أيوب نأخذ، لا نرى بأساً أن يغسل المحرم رأسه بالماء،

فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ إِنْخ: قال عياض والنووي وغيرهما: فيه جواز السلام على المتطهر في حال طهارته بخلاف من هو على الحدث، وتعقبه الولي العراقي بأنه لم يصرح بأنه ردّ عليه السلام بل ظاهره أنه لم يردّ لقوله: "فقال: من هذا؟" بقاء التعقيب الدالة على أنه لم يفصل بين سلامه وبينها بشيء، فيدل على عكس ما استدلل به. فإن قيل: الظاهر أنه ردّ السلام وترك ذكره لوضوحه، وأما الفاء فهي مثل قوله تعالى: **﴿إِنْ أَصْرَبَ بِغَضَاكَ الْبَحْرَ فَافْئَلْ﴾** (الشعراء: ٦٣) قلت: لما لم يصرح بذكر ردّ السلام احتمل الرد وعدمه فسقط الاستدلال للحنائين، قال الزرقاني: وفيه وقفة. [شرح الزرقاني: ٢٩٣/٢] **كيف كان إِنْخ:** قال ابن عبد البر: فيه أن ابن عباس كان عنده علم غسل رأس المحرم، أنبأه أبو أيوب أو غيره؛ لأنه كان يأخذ عن الصحابة، وقال ابن دقيق العيد: هذا يشعر بأن ابن عباس كان عنده علم بأصل الغسل، وقال القاري: فيه أنه لم يكن النزاع في كيفية غسله لكنها تفيد زيادة في بيان جواز فعله، وفيه ما فيه. **بيده:** وليجئ: بيديه فأقبل بهما وأدبر - أي بهما -.

هَكَذَا رَأَيْتَهُ: [زاد ابن عيينة: فرجعت إليهما فأخبرتهما، فقال المسور لابن عباس: لا أماريك أبداً أي لا أجادلك، كذا في "إرشاد الساري" (٣٨٢/٤)] في هذا الحديث فوائد: منها: جواز اغتسال المحرم وغسله رأسه، وإمرار اليد على شعره بحيث لا ينتف شعراً. ومنها: قبول خبر الواحد وأن قبوله كان مشهوراً بين الصحابة. ومنها: الرجوع إلى النص وترك الاجتهاد والقياس عند وجود النص. ومنها: السلام على المتطهر في وضوء أو غسل بخلاف الجالس على الحدث. ومنها: جواز الاستعانة في الطهارة، ولكن الأولى تركها إلا الحاجة. واتفق العلماء على جواز غسل المحرم رأسه وجسده عن الجنابة بل هو واجب عليه، وأما غسله للتبرد فمذهبي ومذهب الجمهور جوازه بلا كراهة، ويجوز عند الشافعي غسل رأسه بالسدر والخطمي بحيث لا ينتف شعراً، ولا فدية عليه ما لم ينتف شعراً، كذا في "شرح صحيح مسلم" للنووي [٣٨٤/١].

نأخذ: لأن المثبت مقدّم على النافي، ولأن الأصل الجواز حتى يثبت دليل على منعه لثبوت ذلك بكثير من الروايات. **رأسه بالماء:** سواء غسل سائر بدنه أم لا.

وهل يزيده الماء إلا شعثاً، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

أي لا يزيده

٤٢٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء بن أبي رباح أن عمر

ابن الخطاب رضي الله عنه قال ليعلى بن مُنيّة - وهو يصبّ على عمر ماءً وعمر يغتسل -
بالفتح اسمه أسلم أي حال اغتساله أي في حال إحرامه

اصبب على رأسي، قال له يعلى: أتريد أن تجعلها في؟ إن أمرتني صببت، قال:
مقولة عمر اصبب، فلم يزد الماء إلا شعثاً.

قال محمد: لا نرى بهذا بأساً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامّة من فقهاءنا.

إلا شعثاً: قيل فيه: إن الشعث - محرّكة - انتشار الشعر وتفرقه وتغيّره كما ينتشر رأس السواك، ولا شك أن بالماء يحصل الاجتماع والالتصاق، وفيه نظراً، فإن مجرد غسل الرأس دون أن يبقيه ويصفيه بالخطمي أو غير ذلك يدخل الغبار في أصول الشعر وينتشر بعد الجفاف كانتشار أطراف السواك، بل أزيد لفقدان الدهن، فلم يزد الماء إلا شعثاً. **قول أبي حنيفة:** وبه قال مالك والشافعي، وعن ابن عباس قال: يدخل المحرم الحمام، ذكره البخاري تعليقا، ووصله البيهقي والدارقطني من طريق أبيوب عن عكرمة عنه قال: "يدخل المحرم الحمام، وينزع ضرسه"، وإذا انكسر ظفره طرحه ويقول: "أميطوا عنكم الأذى فإن الله لا يصنع بأوساخكم شيئاً"، وحكى ابن أبي شيبه كراهة ذلك عن الحسن وعطاء، وهذا كله في مجرد الغسل، وأما غسله بالخطمي وغيره فإن الفقهاء يكرهونه، وأوجب مالك والشافعي الفدية عليه، ورخص عطاء ومجاهد لمن لبس رأسه ذلك، كذا في "عمدة القاري بشرح صحيح البخاري" [٢٠١/١٠].

عطاء: هو فقيه ثقة فاضل، لكنه كثير الإرسال، مات ١١٤هـ، كذا ذكره الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٢٩٤/٢]
منيّة: هي أمه، واسم أبيه أمية بن أبي عبيدة بن همام، وهو صحابي، مات سنة بضع وأربعين، قاله الزرقاني [٢٩٤/٢]. **أتريد أن تجعلها في:** قال ابن وهب: معناه إنما أفعله طوعاً لك لفضلك وأمانتك، ولا رأي لي فيه، وقال أبو عمر: أي الفدية إن مات شيء من دوابّ رأسك أو زال شيء من الشعر لزممتي الفدية، فإن أمرتني كانت عليك. **إلا شعثاً:** فلا ينافي ما ورد من أن الحاج أشعث.

باب ما يكره للمحرم أن يلبس من الثياب

٤٢١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ماذا يَلْبَسُ المحرم من الثياب؟ فقال: لا يَلْبَسُ الْقُمُصَ ولا العمامة ولا السراويلات ولا البرانس ولا الخفاف إلا أحد لا يجد نعلين، فلبس خفَّين وليقطعهُما أسفل من الكعبين، ولا تلبسوا من الثياب.....

عن ابن عمر: قال القاري: هذا الحديث أخرجه الأئمة الستة. أن رجلاً: قال الحافظ: لم أف على اسمه في شيء من الطرق. [شرح الزرقاني: ٢٩٦/٢، ٢٩٧] ماذا يلبس المحرم. وعند البخاري: ما تلبس من الثياب إذا أحرمتنا؟ وعند البيهقي: نادى رجل رسول الله ﷺ وهو يخطب بذلك المكان، وأشار نافع إلى مقدم المسجد أي مسجد المدينة، وللبخاري ومسلم عن ابن عباس: أنه ﷺ خطب بذلك في عرفات لكن ليس فيه أنه أجاب به السائل فهو محمول على تعدده. [شرح الزرقاني: ٢٩٧/٢]

لا يلبس: بالرفع خبر عن الحكم الشرعي، أو بمعنى النهي، وبالجزم بمعنى النهي، وفي رواية: لا تلبسوا، وإنما ذكر ما لا يجوز لبسه مع أن السؤال كان عما يجوز لبسه لكون ما لا يلبس منحصراً فقال: لا يلبس كذا أي يلبس ما سواه، وهذا على رواية مشهورة وإلا فعند أحمد وابن خزيمة وأبي عوانة: أن رجلاً سأل ما يجتنب المحرم من الثياب؟ وهذا الحكم أي عدم جواز لبس المخيط من القميص وغيره مخصوص بالرجال، وأما المرأة فيجوز لها جميع ذلك، قاله ابن المنذر، كذا في "فتح الباري" [٥٠٦/٣].

القمص: بضمين جمع قميص، ولا العمامة جمع عمامة - بالكسر - ما يُلَف على الرأس، ولا السراويلات جمع سراويل - وهو مفرد - أو جمع سروال. البرانس: بفتح الموحدة وكسر النون جمع البرنس بضم وهو قلنسوة طويلة، أو كل ثوب رأسه منه دراعة كانت أو جبة، كذا في "القاموس". إلا أحد: بالرفع بدل من فاعل لا يلبس وهو أولى من نصبه استثناء، قاله القاري. لا يجد نعلين: ظاهره أنه إذا كان قادراً على النعلين لا يلبس الخف مقطوعاً، يعني لا يحل له ذلك لما فيه من إتلاف المال من غير ضرورة، وقد صرح بهذا ابن نجيم في "البحر الرائق" [٥٠٣/٢]. وقال العيني في "البنية" [١٨٢/٤]: إن وجد النعلين فلبس الخفين مقطوعين لا شيء عليه عندنا، وعند مالك يفدي، وكذا عند أحمد، وعن الشافعي قولان، وقد بسطت الكلام في هذه المسألة في رسالتي "غاية المقال فيما يتعلق باللذان في وسط القدمين من عند معقد الشراك. ولا تلبسوا: هذا الحكم عام للرجال والنساء.

شيئاً مسّه الزعفران ولا الورس.

٤٢٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن دينار قال: قال عبد الله بن عمر: نهى رسول الله ﷺ أن يلبس المحرم ثوباً مصبوغاً بزعفران أو ورس، وقال: من لم يجد نعلين فيلبس خفّين، وليقطعهما أسفل من الكعبين.

٤٢٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تنتقب المرأة المحرمة ولا تلبس القفازين.

مسّه الزعفران: قال الطيبي: نه بالورس والزعفران على ما في معناهما مما يُقصد به الطيب، فيكره للمحرم الثوب المصبوغ بغير طيب أيضاً. **ولا الورس:** يفتح الواو نبت أصفر يُصبغ به، قاله في "النهاية" [١٧٣/٥]. **وليقطعهما:** اتفق على وجوب القطع بحيث ينكشف الكعب وعدم جواز لبس الساتر له الجمهور، وخالف في ذلك أحمد، وحكي عن عطاء مثله قال: لأنه في قطعهما إفساداً، قال الخطابي: يشبه أن يكون عطاء لم يبلغه الحديث، وما أذن فيه رسول الله ﷺ ليس بفساد. والعجب من أحمد فإنه لا يكاد يخالف سنة تبلغه، وقلت سنة لم تبلغه، ويشبه أن يكون ذهب إلى حديث ابن عباس فإن فيه: من لم يجد نعلين فليلبس الخفين من غير ذكر قطع، وللحنبلة في تصحيح هذا القول أقوال مردودة بسطها العيني في "عمدة القاري" [١٦٢/٩، ١٦٣].

أنه كان يقول: هذا رواه موقوفاً مالك وعبيد الله العمري وليث وأيوب السختياني وموسى بن عقبة كلهم عن نافع كما عند البخاري وأبي داود، وأخرجه من طريق الليث عن نافع فجعله من جملة المرفوع السابق، فقال بعد قوله: ولا ورس ولا تنتقب، وورد ذلك مفرداً أيضاً مرفوعاً عند أبي داود. قال ابن المنذر: أجمعوا على أن المرأة تلبس المحيط كله والخفاف، وأن لها أن تغطي رأسها وتستتر شعرها إلا الوجه فتستدل عليها الثوب سداً خفيفاً تستتر به عن أعين الرجال ولا تخمر، لما ورد عن عائشة: "كنا مع رسول الله ﷺ إذا مر بنا ركب سدنا الثوب على وجوهنا ونحن محرمات، فإذا جاوزنا رفعناه"، أخرجه أبو داود وابن ماجه، وعليه يحمل ما أخرجه مالك عن هشام بن عروة عن زوجته فاطمة بنت المنذر أنها قالت: كنا نخمر وجوهنا ونحن محرمات، ونحن مع أسماء بنت أبي بكر الصديق، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٠٤/٢، ٣٠٥].

لا تنتقب: أي لا تلبس النقاب، وهو ما يستر الوجه من البرد وغوه، وهو يحتمل أن يكون نفياً أو نهياً إلا إذا حافت بينها وبين وجهها، قاله القاري. **القفازين:** بضم القاف وتشديد الفاء شيء يتخذه نساء العرب ويحشى بقطن يغطي كفي المرأة وأصابعها، بالفارسية **دستانه**.

٤٢٤ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا نافع، عن أسلم مولى عمر بن الخطاب، أنه سمع أسلم يحدث عبد الله بن عمر أن عمر بن الخطاب رأى على طلحة بن عبيد الله ثوباً مصبوغاً وهو مُحَرَّم، فقال عمر: ما هذا الثوب المصبوغ يا طلحة؟ قال: يا أمير المؤمنين! بغر ورس وزعفران
 إنما هو من قَدَر، قال: إنكم - أيها الرَهْط - أئمةٌ يقتدي بكم الناس، ولو أن رجلاً جاهلاً رأى هذا الثوب لقال: إن طلحة كان يلبس الثياب المصبغة في الإحرام.
قال محمد: يُكره أن يلبس المحرم المشيع بالعصفر والمصبوغ بالورس أو الزعفران، إلا أن يكون شيء من ذلك قد غُسل؛ فذهب ربحه.....

طلحة بن عبيد الله: هو أحد العشرة المبشرة، طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي، يعرف بطلحة الخير، وطلحة الفياض، وهو من السابقين الأولين، شهد أحداً وما بعدها، روي عنه قال: سماني رسول الله ﷺ يوم أحد طلحة الخير، ويوم العسرة طلحة الفياض، ويوم حنين طلحة الجود، استشهد في وقعة "الجمل" سنة ست وثلاثين، وله مناقب جمّة ذكرها ابن الأثير في "أسد الغابة". **مدر**: بفتحتين أي من طين أحمر وليس فيه طيب.
ولو أن رجلاً: يؤخذ منه أن العلماء يستحب لهم التحنن من مواضع التهم، وأنه ينبغي لهم ترك مباح يحتمل فيه الفتنة.
لقال: ولم يفرق الرأي بين الحلال والحرام، على أن نفس هذا اللون مع قطع النظر عن كونه طيباً لا يليق بالعلماء.
كان يلبس إلخ: قال الزرقاني: إنما كره عمر ذلك لئلا يقتدي به جاهل فيظن جواز لبس الورس والمزعفران فلا حجة فيه لأبي حنيفة في أن العصفر طيب وفيه الفدية، قاله ابن المنذر، وقد أجاز الجمهور لبس المعصفر للمحرم. [شرح الزرقاني: ٣٠٣/٢]، وفيه نظر ظاهر، فإن الظاهر من أثر عمر أنه كره ذلك لئلا يظن جاهل من لبس الثوب المصبغ بالمدر - ولونه أحمر - جواز لبس الأحمر مطلقاً حتى المعصفر، لا لئلا يظن جواز الورس والمعصفر، فإن لون كل منهما أصفر يبعد من رؤيته لون المدر جوازه. **المشيع**: من أشبع الثوب صبغاً إذا أكثر صبغه.

بالعصفر: بضم العين والفاء: نبت معروف يُصبغ به الثوب صبغاً أحمر، يقال له: كسم. **فذهب ربحه**: يشير إلى أن المنع من المصبوغ بالزعفران والورس إنما هو لربحه لا لنفس اللون. قال العيني في "عمدة القاري": ظاهر الحديث أنه لا يجوز لبس ما مسه الزعفران والورس سواء انقطعت رائحته أو لم تنقطع، وفي "الموطأ" أن مالكاً سئل عن ثوب مسه طيب، ثم ذهب ريح الطيب هل يحرم فيه؟ قال: نعم، لا بأس بذلك، ما لم يكن فيه صبغ زعفران أو ورس، قال: وإنما يكره لبس المشيعات؛ لأنها تنفض. وذهب الشافعي إلى أنه إن كان بحيث لو أصابه الماء فاحت الريح منه لم يجز استعماله، وقال أصحابنا: ما غسل من ذلك حتى صار لا ينفض فلا بأس بلبسه في الإحرام، =

وصار لا ينفض، فلا بأس بأن يلبسه. ولا ينبغي للمرأة أن تتنقب، فإن أرادت أن تغطي وجهها فلتسدل الثوب سداً من فوق حمارها على وجهها، وتجافيه عن ^{لمقابلة غير محرم وغير ذلك} وجهها، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٢٥ - أخبرنا مالك، حدثنا حميد بن قيس المكي، عن عطاء بن أبي رباح أن أعرابياً جاء إلى رسول الله ﷺ وهو بحنّين وعلى الأعرابي قميص به أثر صُفرة،

= وهو المنقول عن سعيد بن جبير وعطاء بن أبي رباح والحسن وطاوس وقتادة والنخعي والثوري وأحمد وإسحاق، وقد روى الطحاوي عن فهد عن يحيى بن عبد المجيد عن أبي معاوية، وعن ابن أبي عمران عن عبد الرحمن بن صالح الأزدي عن أبي معاوية عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ: لا تلبسوا ثوباً مسّه ورس أو زعفران إلا أن يكون غسلاً، يعني في الإحرام وهذه الزيادة صحيح؛ لأن رجاله ثقات.

لا ينفض: يفتح الفاء وتشديد الضاد أي لا يتناثر منه الطيب ولا يفوح منه. **فلا بأس بأن يلبسه:** ظاهره أنه يجوز للرجال لبس المزعفر والمعصر، وحقق العيني في "شرح البخاري" [١٦٤/٩] نقلاً عن شيخه الزين العراقي وأقره أن لبس المزعفر لغير المحرم جائز. والمراد في النهي الوارد عن تزعفر الرجل فيما أخرجه الشيخان وغيرهما تزعفر بدنه، لكن أكثر كتب فقهاءنا ناصّة على كراهة المعصر والمزعفر للرجل غير المحرم فما بالك بالمحرم، ويمكن أن يقال: معنى قوله: "لا بأس بأن يلبسه" هنا لا بأس به للإحرام، ولا يضر لبسه للإحرام إذا ذهب ريحه، وأما كراهته لنفس اللون فهو أمر آخر يُعلم من موضع آخر. **فلسدل الثوب:** يقال: سدلت الثوب أرخته وأرسلته من غير ضمّ جانبيه، وإن ضمّتهما فهو قريب من التلفيف. **من فوق حمارها:** بالكسر ما تغطي به المرأة رأسه أي ترخي الثوب من فوق رأسها على وجهها من غير أن يمسّه، وفسره القاري بقوله: بكسر أولها أي ما تغطي بها وجهها من خشب أو قصب، وفيه نظر ظاهر لكونه تفسيراً عما ليس بتفسير.

وتجافيه: أي تباعد الثوب المسدول عن الوجه. **عن عطاء إلخ:** مرسل وصله البخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبو داود من طرق عن عطاء عن صفوان بن يعلى بن أمية عن أبيه. **بحنّين:** بالتصغير وإد بالطاقف، قال ابن عبد البر: المراد منصرفه من غزوة حنين، والموضع الذي لقيه فيه هو الجعرانة، ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ٣٠٥/١] وكانت تلك الغزوة سنة ثمان كما ذكره ابن حزم وغيره. **الأعرابي:** قال الحافظ: لم أقف على اسمه، وفي "تفسير الطروش" اسمه عطاء بن أمية، قال ابن فتحون: إن صح هذا فهو أخو يعلى راوي الخبر. [شرح الزرقاني: ٣٠٧/٢] **قميص به:** أي بذلك القميص، وفي رواية: جبة.

فقال: يا رسول الله! إني أهللتُ بعمرة، فكيف تأمرني أصنع؟ فقال رسول الله ﷺ: ^{أي أحرمت} انزع قميصك واغسل هذه الصفرة عنك وافعل في عمرتك مثل ما تفعل في حجك.

قال محمد: وبهذا نأخذ، ينزع قميصه ويغسل الصفرة التي به. ^{بهدن الحرم وثوبه}

باب ما رخص للمحرم أن يقتل من الدواب

٤٢٦ - **أخبرنا مالك،** حدثنا نافع، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: خمس من

الدواب ليس على المحرم في قتلهن جناح:
بالضم أي إثم

انزع قميصك: أي لأنه مخطط لا يحل استعماله في الإحرام، ولم يأمره بالفدية، فأخذ به الشافعي والثوري وعطاء وأحمد في رواية، وقالوا: من لبس في إحرامه ما لا يجوز جاهلاً أو ناسياً فلا فدية عليه، وقال أبو حنيفة وجماعة: يلزمه إذا غطى رأسه ووجهه متعمداً أو ناسياً يوماً إلى الليل الفدية، وفي أقل منه الصدقة وفيه أن المحرم إذا لبس مخططاً لا يجب عليه شقة بل نزع خلافه للشافعي والنحوي والشعبي قالوا: لا ينزعه لئلا يصير مغطياً رأسه، ونحوه عن علي والحسن وأبي قلابة عند ابن أبي شيبه، كذا ذكره العيني. **عنك:** أي عن بدنك، كذا فسر القاري، وليس بصحيح، بل المعنى عن ثوبك على ما يستفاد من رواية سعيد بن منصور والبيهقي كما فصله شراح صحيح البخاري، ويستفاد منه نهي المزعفر للرجال. **ما تفعل في حجك:** أي من الأفعال المشتركة بين العمرة والحج دون ما يخص بالحج، ودل هذا أن أفعال الحج كانت معلومة عنده.

الدواب: جمع دابة هي ما يذب على الأرض. **خمس:** مفهومه اختصاص الحكم بهذه الخمسة، لكنه مفهوم عدد، وليس بحجة عند الجمهور، وعلى تقدير اعتباره يحتمل أنه **عشرة** اقتصر عليه في وقت، وبين في وقت آخر أن غير الخمس يشتركه، فقد ورد عند مسلم من حديث عائشة الاقتصار على الأربع من غير ذكر العقرب، وورد عنها عند أبي عوانة في "المستخرج" ست، هذه الخمسة والحية، وأخرج ابن خزيمة وابن المنذر زيادة على الخمسة المذكورة، وهي الذئب والنمر، وعند ابن ماجه من حديث أبي سعيد مرفوعاً: **يقتل المحرم الحية والعقرب والسبع العادي والكلب العقور والفأرة.** ومن ثم ذهب الجمهور إلى أن الحكم عام في كل مؤذ، فيلحق بالحادثة الصقر والبازي وغيرها من سباع الطيور، وبالعقرب الزنبور والحية ونحوهما، وبالفأرة ابن عرس، وبالكلب العقور الأمد والذئب والنمر وغيرها من سباع البهائم، ومن ثم قيد أصحابنا الغراب بالأبقع وهو الذي يأكل الجيف لا غراب الزرع؛ لأنه غير مؤذ، وقد ورد التقييد بالأبقع في رواية عائشة عند مسلم [رقم: ٢٨٦٢] والتفصيل في "شروح صحيح البخاري". **ليس على المحرم إلخ:** وعلى غير المحرم ينتفي الجناح بالأولى.

الغراب، والفأرة، والعقرب، والحدأة، والكلب العقور.

٤٢٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: **خمس من الدواب من قتلهن وهو محرم فلا جناح عليه: العقرب، والفأرة، والكلب العقور، والغراب، والحدأة.**

٤٢٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن عمر بن الخطاب أنه أمر بقتل الحيات في الحرم.

٤٢٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب قال: بلغني أن سعد بن أبي وقاص كان يقول: **أمر رسول الله ﷺ بقتل الوزغ.**

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

الغراب: أي الذي يأكل الجيف وهو الغراب الأبقع. **والفأرة:** يستوي فيه الوحشية والأهلية. **والحدأة:** بكسر الحاء وفتح الدال والهمزة مقصوراً على زنة عنبه. **العقور:** بفتح العين أي المجنون أو الذي يعرض. **خمس من الدواب:** في رواية: **خمس فواسق**، وتسميتها به لكونها مؤذية. **والكلب العقور:** قال النووي: اختلفوا في المراد به فقيل: هو الكلب المعروف خاصة، وقيل: الذئب وحده، وقال جمهور العلماء: المراد به كل مفترس عادي غالباً كالنمر والفهد. **في الحرم:** الذي يحرم فيه الاصطياد وقتل الحيوانات للمحرم والحلال كليهما، وذلك لكون الحية مؤذية، وقد وردت الأخبار بجواز قتل الأشياء السابق ذكرها وغيرها من المؤذيات في الحرم، وللمحرم أيضاً في الحل والحرم كليهما، واختلفت الروايات في الأشياء المذكورة، ففي بعضها ورد نفي الجناح عن قتلها للمحرم، وفي بعضها نفي الجناح عن قتلهم في الحرم، وهما حكمان متغايران ثابتان لا يستلزم أحدهما الآخر، وقد اشتهر على بعض الفقهاء أحدهما بالآخر، وورد الجمع بهما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٨٦٨] عن ابن عمر مرفوعاً: **خمس لا جناح على من قتلهن في الحرم والإحرام**، كذا حقه الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٥٨/٣].

ابن شهاب قال: قال العيني في "عمدة القاري": فيه انقطاع بين الزهري وسعد. **أمر:** ليس في هذه الرواية جواز القتل للمحرم، ولعل المؤلف استدلل بإطلاقه فأورده في هذا الباب. **بقتل الوزغ:** بفتحين جمع وزغة، ودويبة معروفة تكون في السقوف والجدران، وكبارها يقال لها: سام أبرص، وقد ورد الأمر والوعد بالآجر في قتلها، فعن أم شريك أنها استأمرت النبي ﷺ في قتل الوزغان فأمرها بذلك، أخرجه البخاري ومسلم [رقم: ٥٨٤٣]. -

باب الرجل يفوته الحج

٤٣٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن سليمان بن يسار أن هَبَّارَ بن الأسود جاء يوم النحر وعمر ينحدر بُدْنَه، فقال: يا أمير المؤمنين! أخطأنا في العِدَّة كنا نرى أن هذا اليوم عرفة، فقال له عمر: اذهب إلى مكة فطف بالبيت سبعاً، وبين الصفا والمروة سبعاً - أنت ومن معك - وانحر هدياً إن كان معك، ثم احلقوا أو قصِّروا وارجعوا، فإذا كان قابل فحجوا واهدوا،
 الواو حالية أي بمن يوم النحر
 كطواف العمرة
 من الحرمين بالحج
 خطاب إلى الجماعة
 في ذلك العام عام مستقبل

- وفي "الصحيحين" [البخاري رقم: ٣٣٥٩، ومسلم رقم: ٥٨٤٤]: أن النبي ﷺ أمر بقتل الوزغ وسماه فويسقاً، وقال: كان ينفع النار على إبراهيم عليه السلام، وفي "الصحيح" من حديث أبي هريرة: من قتل وزغة في أول ضربة فله كذا وكذا حسنة، ومن قتلها في الضربة الثانية فله كذا وكذا حسنة دون الأولى، ومن قتلها في الثالثة فله كذا وكذا حسنة دون الثانية، وعند الطبراني من حديث ابن عباس مرفوعاً: اقتلوا الوزغ ولو في خوف الكعبة، وفي سننه عمر بن قيس المكي ضعيف، وعند ابن ماجه [رقم: ٣٢٣١] عن عائشة: أنه كان في بيتها رمح موضوع فقيل لها: ما تصنعين بها؟ قالت: أقتل الوزغ، فلما سمعت رسول الله ﷺ يقول: إن إبراهيم لما ألقى في النار لم يكن في الأرض دابة إلا أطفأت عنه النار غير الوزغ، فإنه كان ينفع عليه النار، فأمر ﷺ بقتله، كذا في "حياة الحيوان" للدميري.

يفوته: بأن أحرم به ولم يحصل له الوقوف بعرفة في وقته، وهو من زوال يوم عرفة إلى صبح يوم النحر.
عن سليمان: في رواية البخاري في "التاريخ": عن سليمان عن هَبَّار أنه حدثه. **هبار:** يفتح الهاء وتشديد الباء آخره راء مهملة، ابن الأسود بن المطلب بن أسد بن عبد العزى القرشي، صحابي شهير، أسلم بعد فتح مكة، وحسن إسلامه، ذكره ابن الأثير في "أسد الغابة". **جاء يوم النحر:** أي بمن، وكان يجيء للحج من الشام كما ورد في رواية. **أخطأنا في العدة:** بكسر العين وتشديد الدال أي تعدد التاريخ والأيام، وكنا نرى بصيغة المجهول أي نظن أن هذا اليوم الذي وصلنا فيه يوم عرفة يوم الوقوف بعرفة، فلذا تأخرنا وقد فاتنا الحج فأفتنا فيما نحن فيه.
وارجعوا: أي إلى الأوطان، وهذا الأمر لإباحة، فلو أقام هناك فالحكم واحد. **فحجوا:** أي قضاءً عن الحج الذي فاتته وتحلل منه بأفعال العمرة سواء كان الحج الذي أحرم به فرضاً أو تفلأ، فإن النفل يلزم بالشروع عندنا.

فمن لم يجد **فليصم** ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا إلا في خصلة واحدة لا هدي عليهم في قابل ولا صوم، وكذلك روى الأعمش عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد قال: سألت عمر بن الخطاب عن الذي يفوته الحج؟ فقال: يحلّ بعمره وعليه الحج من قابل، ولم يذكر هدياً، ثم قال: سألت بعد ذلك زيد بن ثابت فقال مثل ما قال عمر.

أي من غير ذكر الهدي

قال محمد: وبهذا نأخذ، وكيف يكون عليه
أي فائت الحج

فليصم: بدل الهدي ثلاثة أيام في الحج أي في أشهره بعد إحرامه، والأفضل أن يكون آخرها يوم عرفة، وسبعة إذا رجعتم أي فرغتم من الحج بمكة أو بعد الرجوع إلى الوطن، فإن الأمر موسّع. واستدل الشافعي ومالك والحسن بن زياد من أصحابنا بهذا الأثر وقالوا: فائت الحج يتحلل بأفعال العمرة، ويحج من عام قابل، وعليه دم، فإن لم يجد فصوم، ويوافقهم أيضاً ما أخرجه الشافعي والبيهقي عن أنس بن عياض عن موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال: "من أدرك ليلة النحر فوقف بعرفة قبل أن يطلع الفجر فقد أدرك الحج، ومن فاتته فقد فاتته الحج، فليأت البيت وليطف به سبعاً، ويطوف بين الصفا والمروة سبعاً، ثم ليحلق أو ليقصر، وإن كان معه هدي فليتنحر، ثم ليرجع إلى أهله فإن أدركه الحج من قابل فليحج وليهد، فإن لم يجد فليصم ثلاثة أيام في الحج، وسبعاً إذا رجع إلى أهله"، وما أخرجه ابن أبي شيبه عن عطاء أن النبي ﷺ قال: من لم يذرك الحج فعليه دم، ويجعلها عمرة، وعليه الحج من قابل، وهو مرسل ضعيف، كذا ذكره الزيلعي [نصب الراية: ١٨٤/٣، ١٨٥] والعيني. [البنية: ٤٥٨/٤، ٤٥٩] في خصلة واحدة: أي في حكم واحد من الأحكام المذكورة.

لا هدي عليهم: أي ليس بواجب عليهم، وأما على الاستحباب فلا يُنكر، وعليه يُحمل ما ورد بأمره. روى الأعمش: يوافقه حديث ابن عباس مرفوعاً: من أدرك عرفات فوقف بها وبالنزدة فقد تم حجّه، ومن فاتته عرفات فقد فاتته الحج، فليحل بعمره، وعليه الحج من قابل، ونحوه من طريق ابن عمر، أخرجهما الدار قطني [رقم: ٢١، ٢٢، ٢٤١] وسندهما ضعيف كما بسطه الزيلعي. [نصب الراية: ١٨٤/٣]

يحل بعمره: أي يخرج من العمرة بأفعال العمرة. **ولم يذكر هدياً:** أي عمر، فلو كان واجبا لذكره. **وكيف يكون عليه:** استبعاد لوجوب الهدي أو الصيام عليه، وإيماء إلى الاستدلال على عدمه.

هدي؛ فإن لم يجد فالصيام وهو لم يتمتع في أشهر الحج.

باب الحَلْمَةِ والقُرَاد ينزعه المحرم

٤٣١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع أن عبد الله بن عمر كان يكره أن ينزع المحرم حَلْمَةً أو قُرَاداً عن بعيره.

قال محمد: لا بأس بذلك قول عمر بن الخطاب في هذا أعجب إلينا من قول ابن عمر.

بالتقريب من البعير الآتي ذكره
أي في هذا الأمر

٤٣٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب،

وهو: أي والحال أنه لم يتمتع في أشهر الحج، والهدي إن قدر عليه وصيام العشرة إن لم يقدر عليه خاص بالتمتع كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ (البقرة: ١٩٦). ولعل من حكم بالهدي على فائت الحج قاسه على المحصر، لكن يبقى الكلام في الصيام.

ينزعه المحرم: أي يخرج من جسد بعيره حالة إحرامه، والقُرَاد بالضم كقُرَاب: دويبة تتعلق بالبعير كالقمل للإنسان، ويقال له: أول ما يكون صغيراً: قمقمة، ثم يصير حماناً، ثم يصير قُرَاداً، ثم يصير حَلْمَةً - بفتحين - كذا قال الدميري في "حياة الحيوان"، وقال أيضاً: مذهبا استحباب قتل القراد في الإحرام وغيره، وقال العبدري: يجوز عندنا أن يقرد بعيره، وبه قال ابن عمر وابن عباس وأكثر الفقهاء، وقال مالك: لا يقرده، وقال ابن المنذر: ومن أباح تقريد البعير عمر وابن عباس وجابر بن زيد وعطاء والشافعي وأحمد وإسحاق وأصحاب الرأي، وكرهه ابن عمر ومالك، وروي عن سعيد بن المسيب أنه قال في الحرم يقتل قرادة: يتصدق بتمرة أو تمرتين، قال ابن المنذر: وبالأول أقول. **يكره:** لأن تقريده سبب لإهلاكه، قال مالك: ذلك أحب ما سمعت إلي في ذلك.

قُرَاداً عن بعيره: وأما عن نفسه فلا يكره؛ لأنه ليس من دواب الإنسان. **عبد الله بن عمر:** أبو عبد الرحمن العمري المدني، ضعفه جماعة، منهم ابن المديني ويحيى بن سعيد وغيرهما، ووثقه أحمد وابن معين ويعقوب بن شيبه، توفي بالمدينة ١٧١هـ، كذا في "تهذيب التهذيب" [رقم: ٤٠٤٤، ٢٠٠/٣]. وقد بسطت الكلام في توثيقه والاحتجاج به في رسالتي "الكلام المبرور في رد القول المنصور"، وفي رسالتي "السعي المشكور في الرد على المذهب الماثور" كلاهما في بحث زيارة قبر النبي ﷺ، والرسالتان المردودتان لبعض أفاضل عصرنا ممن حج ولم يزر قبر النبي ﷺ، وكتب ما كتب، وفي "موطأ يحيى" في هذه الرواية لم يذكر عبد الله العمري، بل فيه مالك عن يحيى ابن سعيد عن محمد بن إبراهيم بن الحارث التيمي إلخ.

عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن ربيعة بن عبد الله بن الهدير، قال: رأيت عمر بن الخطاب رضي الله عنه يُقرّد بعيره بالسُّقيا وهو مُحرم، فيجعل له طين.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا بأس به، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

باب لبس المنطقة والهميان للمحرم

٤٣٣ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يكره لبس المنطقة للمحرم.

قال محمد: هذا أيضاً لا بأس به، قد رخص غير واحد من الفقهاء في لبس الهميان للمحرم، وقال: استوثق من نفقتك.

يقرّد بعيره: من التفريد، وهو نزع القراد من البعير. بالسُّقيا: بالضم قرية بين مكة والمدينة. فيجعل له طين: أي يلقى القراد في الطين. لا بأس به: لأن القراد مؤذية بالطبع وليست بصيد ولا متولدة من بدن الإنسان حتى يحرم إهلاكه.

لبس المنطقة: قال القاري: المنطقة - بكسر الميم وفتح الطاء - ما يشد به الوسط، والهميان - بكسر فسكون - الكيس الذي تُجعل فيه النفقة ويُشد على الوسط ويشبه تكة السراويل.

كان يكره: أي تنزيهاً، قال ابن عبد البر: لم ينقل كراهته إلا عنه، وعنه جوازه، ولا يكرهه عند فقهاء الأمصار، وأجازوا عقده إذا لم يكن إدخال بعضه في بعض، ومنع إسحاق عقده، وكذا عن سعيد بن المسيب عند ابن أبي شيبة. وفي "الهداية" و"البنية" [١٨٨/٤، ١٨٩]: لا بأس بأن يشد في وسطه الهميان، وهو ما يوضع فيه الدراهم والدنانير، وقال مالك: يُكره إن كان فيه نفقة غيره؛ لأنه لا ضرورة له في ذلك. ولنا أنه ليس في معنى لبس المحيط فاستوت به الحالتان، قال ابن المنذر: رخص في الهميان والمنطقة للمحرم ابن عباس وابن المسيب وعطاء وطاوس ومجاهد والقاسم والتخمي والشافعي وأحمد وإسحاق وأبو ثور غير أن إسحاق قال: ليس له أن يعقد، بل يدخل السيور بعضها في بعض.

استوثق: أي استحفظ واستحكم ما تنفقه في سفر، وهذا قول عائشة، ذكره محب الدين الطبري، نقله العيني، وفيه إشارة إلى أن الضرورات تبيح المحظورات، فكيف ما ليس بمحظور، فإن المحظور في الإحرام إنما هو لبس المحيط حقيقة أو حكماً لا شدة.

باب المحرم يحك جلده

٤٣٤ - أخبرنا علقمة بن أبي علقمة، عن أمه قالت: سمعت عائشة رضي الله عنها تسأل عن المحرم، يحك جلده؟ فتقول: نعم، فليحك وليشدّد، ولو ربطت يداي، ثم لم أجد إلا أن أحكّ برجلتي لاحتكت.
أي المحرم والأمر للإباحة أي ليبالغ في الحك في نسخة: يداي واحتكت
تثنية رجل

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه

باب المحرم يتزوج

٤٣٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ثبيته بن وهب أخي بني عبد الدار أن عمر ابن عبيد الله أرسل إلى أبان بن عثمان - وأبان أمير المدينة - وهما محرمان، فقال: إني أردت أن أنكح طلحة بن عمر ابنة شيبه بن جبير، وأردت أن تحضر ذلك، فأنكر عليه أبان، وقال: إني سمعت عثمان بن عفان

أخبرنا علقمة: هكذا وجدنا في نسخ عديدة، والصحيح أخبرنا مالك أخبرنا علقمة إلخ على ما في بعض النسخ الصحيحة. تسأل: بصيغة المجهول أي يسألها الناس. يحك جلده: استفهام بخذف الهزة بيان للسؤال. وبهذا نأخذ: أي يجاوز الحك، لكن بشرط أن يكون برفق لا ينتف شعرا.

نبيه: هو بضم النون - مصغراً - ابن وهب بن عثمان العبدي، أخي بني عبد الدار بن قصي، قبيلة أي هو أحد منهم، وهو من صفار التابعين، مات ١٢٦هـ، وشيخه عمر بن عبيد الله بن معمر بن عثمان بن عمرو بن كعب القرشي جده معمر صحابي، وهو من التابعين، ذكره ابن حبان في "الفتا"، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥٣/٢].

أرسل: أي نبه الراوي كما في رواية لمسلم. [شرح الزرقاني: ٣٥٣/٢] وأبان: الوالو حالية وكذا الوالو التي بعدها.

أمير المدينة: في "موطأ يحيى": وأبان يومئذ أمير الحاج أي من جهة عبد الملك. أن أنكح: من الإنكاح، طلحة بن عمر أي ابنه مع ابنة شيبه، اسمها: أمة الحميد بن جبير بن عثمان بن أبي طلحة العبدي. وأردت: أي قصدت وأحببت أن تحضر في مجلس العقد، وفيه دلالة على نداء الإيدان لحضور العقد. فأنكر عليه أبان: وقال: لا أراه إلا عراقياً، كما في رواية مسلم [رقم: ٣٤٥٠] أي آخذاً بمذهب العراق تاركاً للسنّة.

قال: قال رسول الله ﷺ: لا يَنْكِحُ المحْرَمُ ولا يَخْطُبُ ولا يُنْكَحُ.

٤٣٦ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع أن ابن عمر كان يقول: لا يَنْكِحُ المحْرَمُ، ولا يَخْطُبُ على نفسه، ولا على غيره.

٤٣٧ - أخبرنا مالك، حدثنا غطفان بن طريف أخبره: أن أباه طريفاً تزوج وهو مُحْرَمُ فردَّ عمر بن الخطاب نِكَاحَهُ.

قال محمد: قد جاء في هذا اختلاف فأبطل أهل المدينة نكاح المحرم،
أي في نكاح المحرم

لا ينكح المحرم: يفتح أوله المحرم بحج أو عمرة أي لا يعقد لنفسه، ولا ينكح بضم أوله أي لا يعقد لغيره بولاية أو وكالة، ولا يخطب من الخطبة بالكسر، ويحتمل أن يريد خطبة النكاح، والسّر في النهي عن هذه الأمور أنها من أمور العيش الدنيوي، والإحرام ينبغي فيه ترك الترفه والتعيش، ولذا نهى عن التطيب لبس المخيط ونحو ذلك. **ولا يخطب:** من الخطبة بالكسر أو الضم، أي لا يكون سفيراً للعقد، ولا يعقد لنفسه ولا لغيره.

حدثنا غطفان: هكذا في النسخ الحاضرة، وفي "موطأ يحيى": مالك عن داود بن الحصين أن أبا غطفان بن طريف المري أخبره: أن أباه إبح، وأبو غطفان - بفتحات - قيل: اسمه سعد تابعي ثقة، وأبوه طريف ككريم أيضاً من التابعين، ونسبته المري - بضم الميم وكسر الراء المشددة - إلى مر قبيلة، ذكره السمعي. [الأنساب: ٢٦٨/٥]

فردَّ عمر إبح: ظاهره أنه فسّخه بغير طلاق أخذاً بظاهر الحديث، وهو قول الشافعية، وعند المالكية يفسخ بطلقة احتياطاً، ذكره الزرقاني [٣٥٤/٢]. **اختلاف:** أي اختلاف الروايات واختلاف العلماء.

أهل المدينة: منهم سعيد بن المسيب والقاسم وسليمان بن يسار، وبه قال الليث والأوزاعي ومالك وأحمد وإسحاق؛ إنه لا يجوز للمحرم النكاح، فإن فعل ذلك فهو باطل، وهو قول عمر وابن عمر وعلي وأبان وغيرهم، وأجاز ذلك إبراهيم النخعي والثوري وعطاء بن أبي رباح والحكم بن عتيبة وحماد بن أبي سليمان وعكرمة ومسروق وأبو حنيفة وأصحابه. واحتج المانعون بحديث عثمان المذكور سابقاً، وقد رواه الجماعة إلا البخاري وابن حبان وغيرهما، واحتج المجوزون بحديث ابن عباس قال: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم"، أخرجه الأئمة الستة [البخاري رقم: ١٨٣٧، ومسلم رقم: ٣٤٥١، والترمذي رقم: ٨٤٢، والنسائي رقم: ٢٨٣٧، وأبو داود رقم: ١٨٤٤، وابن ماجه رقم: ١٩٦٥] وغيرهم، زاد البخاري [رقم: ٤٢٥٨] في رواية: "وبنيها وهو حلال، وماتت بسرف، وقال الترمذي: هو حديث حسن صحيح، وفي الباب عن عائشة أخرجه ابن حبان والبيهقي، قالت: "إن النبي ﷺ تزوج وهو محرم"، وأخرجه الطحاوي [٤٤٢/١] أيضاً، وأخرج أيضاً عن أبي هريرة: "تزوج رسول الله ﷺ ميمونة وهو محرم"، وكذا أخرجه الدارقطني [رقم: ٧١، ٢٦٣/٣]. =

وأجاز أهل مكة وأهل العراق نكاحه، وروى عبد الله بن عباس أن رسول الله ﷺ تزوّج ميمونة بنت الحارث وهو محرم، فلا نعلم أحداً ينبغي أن يكون أعلم بتزوّج

= وأجاب المخوزون عن حديث المانعين بحمل "لا ينكح" على منع الوطء فإن النكاح يستعمل فيه، وفيه سخافة ظاهرة، فإن لا يخطب ولا يُنكح - بالضم - آتيان عن هذا التأويل. والكلام في هذا البحث طويل من الطرفين، مبسوط في "تفريج أحاديث الهداية" للزيلعي، وشرح "الهداية" وشرح "صحيح البخاري" للعيني [١٩٥/١].

فلا نعلم: إشارة إلى ترجيح هذه الرواية بأن ابن عباس أعلم بكيفية تزوج ميمونة، وهو يخبر أنه كان في حالة الإحرام، فرواياته مقدمة على رواية من روى أنه تزوجها حلالاً، كما أخرجه الطبراني في "معجمه" عن صفية بنت شيبة وغيره، وههنا أبحاث يظهر بالتعمق فيها ترجيح قول المانع على ما ذهبت إليه المخوزون، أحدها: وهو أقواها أنه قد روي عن ميمونة وهي صاحب القصة أنها تزوّجها رسول الله ﷺ، وهو حلال، وفي رواية: "تزوجني ونحن حلالان بسرف"، وفي رواية: "بعد أن رجعنا من مكة"، أخرجه أبو داود والترمذي [رقم: ٨٤١] ومسلم [رقم: ٣٤٥٣] وأبو يعلى وغيرهم، ولا شك أن صاحب القصة أدري بحاله من ابن أخته. وثانيها: أنه لو كان كون ابن عباس ابن أخت ميمونة مرجحاً، فكذلك يزيد بن الأصم ابن أختها، وهو روى أنه ﷺ تزوّجها حلالاً، وابن عباس وإن كان أعلم منه وأفضل لكنهما متساويان في القرابة، ورواية يزيد أخرجه الطحاوي [٤٤٢/١] وغيره.

وثالثها: أن أبا رافع مولى رسول الله ﷺ أخبر أنه تزوّجها وهو حلال وكان سفيراً بينهما، كما أخرجه الترمذي [رقم: ٨٤١] وحسنه وأحمد وابن حبان وابن خزيمة، ولا شك أن الرسول في واقعة أدري بها من غيره. ورابعها: أن أبا داود أسند عن سعيد بن المسيب أن ابن عباس وهم في أنه تزوّجها وهو محرم. وخامسها: أنه لا شك أن تزويج ميمونة كانت في عمرة القضاء، وإنما اختلف في أنه كان ذاهباً إلى مكة فيكون في حالة الإحرام، أو راجعاً منها فيكون في حالة الإحلال، وابن عباس كان إذ ذاك صغيراً لم يبلغ مبلغ الرجال، فلا يبعد وهم وقلة حفظه لهذه الواقعة لصغره، وليس فيه حطّ لشأنه بل بيان لدفع استبعاد وهمه لاسيما إذا خالفه أبو رافع وميمونة. وسادسها: أنه على تقدير صحة روايته يمكن أن يكون معنى قوله: محرماً أي في الحرم، فإن الحرم يُستعمل في عرفهم في هذا المعنى أيضاً، وفيه بُعد كما يشهد به رواية البخاري [رقم: ٤٢٥٨]: "تزوّجها وهو محرم وبني بها وهو حلال".

وسابعها: أنه قد يجيء الحرم بمعنى الداخل في الشهر الحرام فيحتمل أن يكون هو المراد هنا، وفيه بُعد أيضاً نظراً إلى تقابل الحلال. وثامنها: أنه قد تقرر في الأصول أن الحديث القولي مقدم على الحديث الفعلي، وقد أخذ هذه القاعدة أصحابنا أيضاً في كثير من المواضع، فبعد ثبوت رواية ابن عباس وقوته وترجحه على رواية غيره، وكون الحرم فيه بمعنى صاحب الإحرام يقال: إنه حكاية للفعل النبوي، وهو مع أنه لا عموم له يُقدم عليه حديث المنع القولي، والقول بأن التقديم إنما يكون عند التعارض والتعارض إنما يكون بالتساوي ولا تساوي ههنا كما صدر عن العيني =

رسول الله ﷺ ميمونة من ابن عباس وهو ابن أختها، فلا نرى بتزويج المحرم بأساً، ولكن لا يقبل ولا يمسه حتى يحلّ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا. أي يخرج من الإحرام

باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر

٤٣٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي أنه كان يرى البيت يخلو بعد العصر وبعد الصبح، ما يطوف به أحد. ^{نافية}

قال محمد: إنما كان يخلو؛ لأنهم كانوا يكرهون الصلاة تينك الساعتين، والطواف ^{أي بعد العصر وبعد الصبح} لا بد له من صلاة ركعتين، فلا بأس بأن يطوف سبعمائة ولا يصلي الركعتين حتى ترتفع الشمس وتبيض، كما صنع عمر بن الخطاب، أو يصلي المغرب، على ما يأتي

= في "عمدة القاري" مما لا يعاب به، فإنه لا شبهة في ثبوت التساوي، والكلام في سند حديث المنع، وكذا الكلام في سند روايات يزيد وميمونة وأبي رافع إن كان فهو قليل لا يرتفع به قابلية الاحتجاج به، فافهم واستقم. وهو ابن أختها: أي الحال أن ابن عباس ابن أخت ميمونة، فإن أمه أم الفضل أخت لها. لا يقبل: لأن التقبيل والمسهة ذلك من دواعي الجماع، وهو مع دواعيه ممنوع عنه في الإحرام. يرى البيت: أي الكعبة أي حوله ومطافه. يخلو: قال الزرقاني: هذا إخبار عن مشاهدة من ثقة لا إخبار عن حكم، فسقط قول أبي عمر أي ابن عبد البر: هذا خير منك، رفعه من رأى الطواف بعدهما، وتأخيره الصلاة كمالك وموافقيه، ومن رأى الطواف والصلاة معاً بعدهما. [شرح الزرقاني: ٣٩٧/٢] يكرهون الصلاة: لعموم الأحاديث الواردة بذلك كما مر ذكرها. لا بد له: أي وجوباً، ويستحب عدم فصل إلا من ضرورة.

بأن يطوف: تصريح بعدم كراهة الطواف في هذه الأوقات التي كرهت الصلاة فيها، وتأخير ركعتي الطواف، فسقط ما قال ابن عبد البر: كره الثوري والكوفيون الطواف بعد العصر والصبح، فإن فعل فلتؤخر الصلاة، قال الحافظ ابن حجر: لعل هذا عند بعض الكوفيين، وإلا فالمشهور عند الحنفية أن الطواف لا يكره، وإنما تكره الصلاة. [شرح الزرقاني: ٣٩٨/٢] وتبيض: أي تذهب حرته وهو كالتفسير للارتفاع.

أو يصلي المغرب: أي أو حتى يصلي المغرب في الطواف بعد العصر، وإنما قيد بالصلاة؛ لأن النوافل قبل صلاة المغرب بعد الغروب مكروه عندنا؛ لكونه مؤدياً إلى تأخير المغرب، وكذا ركعتا الطواف وإن كانت واجبة؛ لأن إيجابه بفعل العبد لا بإيجاب من الله تعالى، نعم، ينبغي أن تؤدّي قبل سنة المغرب؛ لقومها بالنسبة إليها إلا من ضرورة.

وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

قول أبي حنيفة: وبه قال مجاهد وسعيد بن جبير والحسن البصري والثوري وأبو يوسف ومالك في رواية، واحتجوا بعموم الأخبار الواردة في كراهة الصلاة في هذه الأوقات، وقد وافقهم أثر عمر حيث صلى بذي طوى، ولم يصل في الفور مع أن الموالاة مستحبة، وأثر ابن عمر أخرجه الطحاوي عن نافع أن ابن عمر قدم مكة عند صلاة الصبح فطاف ولم يصل إلا بعد ما طلعت الشمس. [شرح معاني الآثار: ٣٩٥/١] وأخرج ابن المنذر وسعيد بن أبي عروبة عن أيوب قال: كان ابن عمر لا يطوف بعد صلاة العصر ولا بعد الصبح، وأثر جابر قال: كنا نطوف فنمسح الركن الفاتحة والخاتمة ولم تكن نطوف بعد صلاة الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **تطلع الشمس بين قرني شيطان**، أخرجه أحمد [رقم: ١٥٢٦٩، ٣/٣٩٣]، وأثر أبي سعيد الخدري: أنه طاف بعد الصبح، فجلس حتى طلعت الشمس، أخرجه ابن أبي شيبة.

وأثر عائشة قالت: "إذا أردت الطواف بالبيت بعد صلاة الفجر أو العصر فطف وأخر الصلاة حتى تغيب أو تطلع"، وذهب عطاء وطاوس وعروة والقاسم والشافعي وأحمد وإسحاق إلى جواز ركعتي الطواف في هذه الأوقات، وبوافقهم حديث جبير بن مطعم قال: قال رسول الله ﷺ: **يا بني عبد مناف من ولي منكم من أمر الناس شيئاً فلا تمتعن أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار**، أخرجه الشافعي وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٦٨، والنسائي رقم: ٥٨٥، وابن ماجه رقم: ١٢٥٤، وأبو داود رقم: ١٨٩٤] وصححه الترمذي وابن خزيمة وغيرهم، وما أخرجه الدارقطني [رقم: ١٣٦] والبيهقي بسند ضعيف عن مجاهد قال: قدم أبو ذر فأخذ بعضادة باب الكعبة، وقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: **لا يصلين أحد بعد الصبح حتى تطلع الشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب إلا بمكة**.

وفي المقام أبحاث من الطرفين مبسطة في "فتح الباري" و"عمدة القاري"، وقد أطال الكلام في المقام الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٣٩٤/١] ورجح جواز ركعتي الطواف بعد العصر وبعد الصبح قبل الطلوع والغروب من غير كراهة، وكراهتهما في غيرهما من الأوقات المكروهة كوقت الطلوع والغروب والزوال، وروي ذلك عن ابن عمر ومجاهد والنخعي وعطاء. ولعل المنصف الخيط بأبحاث الطرفين يعلم أن هذا هو الأرجح الأصح، وعليه كان عملي في مكة حين تشرفت مرة ثانية بزيارة الحرمين في السنة الثانية والتسعين بعد الألف والمائتين، ولما طفت طواف الوداع بعد العصر حضرتُ المقام مقام إبراهيم لصلاة ركعتي الطواف فمعني المطفون من الحنفية، فقلت لهم: الأرجح الجواز في هذا الوقت وهو مختار الطحاوي من أصحابنا، وهو كاف لنا، فقالوا: لم تكن مطلعين على ذلك وقد استفدنا منك ذلك.

٤٣٩ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب، أن حميد بن عبد الرحمن أخبره، أن عبد الرحمن أخبره: أنه طاف مع عمر بن الخطاب بعد صلاة الصبح بالكعبة، فلما قضى طوافه نظر فلم ير الشمس، فركب ولم يسبح حتى أناخ بذى طوى فسبح ركعتين. ^{ابن عبد الغاري} ^{أي أتم} ^{أي إلى جانب المشرق} ^{قاصدا المدينة} ^{أي أحلس بعيره} **قال محمد**: وبهذا نأخذ، ينبغي أن لا يصلي ركعتي الطواف حتى تطلع الشمس وتبيض، وهو قول أبي حنيفة **رحمته الله** والعمامة من فقهاءنا. ^{ليذهب وقت الكراهة}

باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده هل يأكل المحرم منه أم لا؟ ^{أي غير المحرم}

٤٤٠ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، عن عبد الله بن عباس، عن الصَّعْبِ بن جَثَّامَةَ الليثي أنه أهدى لرسول الله **ﷺ** حماراً وحشياً، وهو بالأبواء أو بودّان، فردّه رسول الله **ﷺ**، فلما رأى ما في وجهي ^{أي الحمار الوحشي} **قال**: إنا لم نردّه

بالكعبة: قيد به احترازاً عن الطواف بين الصفا والمروة. **ولم يسبح**: أي لم يصل ركعتي الطواف، يقال: سبَحَ بمعنى صلى السُّبُحَة - بالضم - وهي ركعتا النافلة. **بذي طوى**: بالضم اسم موضع بين مكة والمدينة.

الصعب بن جثامة: بفتح الجيم وتشديد المثناة، ابن قيس بن ربيعة الليثي، من أجلة الصحابة، مات في خلافة عثمان على الأصح، "أنه" أي الصعب أهدى لرسول الله **ﷺ** "وهو" أي رسول الله **ﷺ** "بالأبواء" بفتح الهزرة وسكون الموحدة: جبل بينه وبين الجحفة مما يلي المدينة ثلاثة وعشرون ميلاً "أو" شك من الراوي "بودّان" بفتح الواو وتشديد الدال المهملة: موضع قريب الجحفة بينهما ثمانية أميال، كذا قال الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٣٦٥، ٣٦٤/٢]

ما في وجهي: أي من التغير والملال بسبب عدم قبوله الهدية. **قال**: أي معتذراً أو كاشفاً عن وجه الرد.

إنا لم نردّه: بفتح الدال رواية وضمه قياساً، قال القاضي عياض في "شرح صحيح مسلم": ضبطناه في الروايات بالفتح، ورده محققوا أشياخنا من أهل العربية وقالوا: يضم الدال، وكذا وجدته بخط بعض أشياخنا أيضاً، وهو الصواب عندهم على مذهب سيويه في مثل هذا في المضاعف إذا دخله الهاء أن يضم ما قبلها في الأمر ونحوه من المجزوم مراعاة للواو التي توجهها ضمة الهاء، هذا في المذكر، وأما في المؤنث مثل "لم تردّها" فمفتوح.

عليك إلا أنا حُرْم.

٤٤١ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أنه سمع أبا هريرة يحدث عبد الله بن عمر: أنه مرَّ به قومٌ ^{أي بأبي هريرة} مُحرِّمون بالربذة فاستفتوه في لحم صيد وجدوا أحلَّهُ يأكلونه، فأفتاهم بأكله، ثم قدم على عمر بن الخطاب فسأله عن ذلك، فقال عمر: ^{أي أبو هريرة بالمدينة} بم أفتيتهم؟ قال: أفتيتهم بأكله، قال عمر: لو أفتيتهم بغيره لأوجعتك.

٤٤٢ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا أبو النضر مولى عمر بن عبيد الله، عن نافع مولى أبي قتادة، عن أبي قتادة: أنه كان مع رسول الله ﷺ حتى إذا كان ببعض الطريق تخلف مع أصحاب له مُحرمين، وهو غير مُحرم فرأى

إلا أنا: بفتح الهزمة بحذف لام التعليل أي لا نرده لعله من العلل إلا لأنا حُرْم بضمين جمع حرام بمعنى المحرم، قاله الكرماني، وقيل: إنا بكسر أوله ابتدائية. **قوم محرمون:** هم من أهل العراق، وكان أبو هريرة عند ذلك جاء من البحرين واستقر بالربذة فطلبوا منه الحكم في لحم صيد وجدوا ناساً من أهل الربذة يأكلونه وهم أحلة - بفتح الهزمة وكسر الحاء وتشديد اللام - جمع الحلال بمعنى غير المحرم.

عن ذلك: أي عن حكم أكل المحرم لحم صيد وجد عند الحلال. **بم أفتيتهم:** أي بأي شيء أفتيت الذين سألوا عنك. **لا وجعتك:** أي لو أفتيتهم بالحرمة أو الكراهية لأدبتك وضربتك وأوجعتك باللامعة على فتواك بخلاف الشريعة، ودل هذا الأثر على جواز أكل المحرم لحم صيد ذبحه الحلال لا بأمر المحرم وإعائه. **عن نافع:** هو ابن عباس بموحدة وسين مهملة أو عياش بياء تحية وشين معجمة: أبو محمد الأقرع المدني، ثقة، وهو مولى أبي قتادة حقيقة، كما ذكره النسائي والعجلي، وقال ابن حبان: قيل له ذلك للزومه به، وإلا فهو مولى عقيلة بنت طلق الغفارية، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٥٧/٢] **مع رسول الله:** في السفر عام الحديبية كما في رواية للبخاري، وفي رواية عام عمرة القضاء. **كان ببعض الطريق:** كان ذلك في قرية تعرف بـ "القاحة" على ثلاثة أميال من المدينة كما صرح به في روايات البخاري [رقم: ١٨٢٣] وابن حبان، وعند الطحاوي [٣٧٨/١] أن ذلك كان بعسفان، وفيه نظر. **تخلف:** أي بقي خلفاً متخلفاً عن الرسول ﷺ وأصحابه.

وهو غير محرم: استشكل كونه غير محرم مع أنه لا يجوز تجاوز الميقات بغير إحرام لاسيما لمن يريد الحج أو العمرة، وأجيب عنه بوجوه ذكرها العيني في "عمدة القاري" [١٦٧/١٠] وغيره، منها: أنه لم يخرج من المدينة -

حماراً وحشياً، فاستوى على فرسه فسأل أصحابه أن يُناولوه سوطه، فأبوا، فسألهم أن يناولوه رُحمه، فأبوا، فأخذه ثم شدد على الحمار فقتله، فأكل منه بعض أصحاب رسول الله ﷺ وأبى بعضهم، فلما أدركوا رسول الله ﷺ سألوه عن ذلك فقال: **إِنَّمَا** هي طعمة أطعمكموها الله.

أي السوط أي حمل عليه
من كان مع أبي قتادة
أي عن هذه الواقعة

٤٤٣ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار: أن كعب الأخبار أقبل من الشام في ركب مُحرمين حتى إذا كانوا ببعض الطريق وجدوا لحم صيد فأفتاهم **كعب** بأكله،

جمع راكب أي جماعة
قد صاده حلال
إلى مكة

= مع رسول الله ﷺ بل بعثه إليه أهلها بعد خروجه ليعلمه أن بعض العرب يقصدون الإغارة، ورد بصريح بعض الروايات. ومنها: أن رسول الله ﷺ بعث أبا قتادة ورفقته لكشف عدوهم بجهة الساحل، ولقيه في الطريق بعد مجاوزة الميقات، وفي رواية الطحاوي [٣٨٧/١]: أنه بعثه على الصدقة فلقبه بعسفان وهو غير محرم، ويرد أيضاً ظاهر بعض الروايات. ومنها: ما ذكره القاضي عياض وغيره: أن المواقيت لم تكن وقتت بعد، فإنما عينت في حجة الوداع، ومنها ما ذكره علي القاري أنه لم يُحرم بقصد الإحرام من ميقات آخر وهو الجحفة، فإن المدني يخبر بين أن يحرم من ذي الحليفة وبين أن يحرم من الجحفة.

حماراً وحشياً: هو مقابل الحمار الأهلي، وقد مر في باب المتعة حكم الحمار الأهلي، وأنه حرام عند العامة، وفيه خلاف لا يُعَدُّ به، وأما الحمار الوحشي، ويقال له بالفارسية: **گورخر** فحلال بالإجماع، وكذا إذا صار أهلياً يوضع عليه الإكاف، وقد ثبت في أخبار متعددة أكل الصحابة بل أكل النبي ﷺ لحمه، كذا في "حياة الحيوان" للدميري ومختصره "عين الحياة" لتلميذه محمد بن أبي بكر الدماميني. **فاستوى:** أي ركب عليه مستوياً متهيئاً لصيده.

يناولوه سوطه: في رواية: فسقط سوطه من يده فسأل أن يعطوه سوطه. **فأبوا:** أي أنكروا أو امتنعوا من مناوله السوط والرمح لعلمهم بأن الحرم لا يجوز له الدلالة على الصيد، ولا الإعانة بوجه من الوجوه.

وأبى بعضهم: أي امتنعوا من أكله ظناً منهم أن الحرم لا يجوز له أكل لحم الصيد مطلقاً. **إنما هي طعمة:** بالضم أي طعام أطعمكموه الله بفضلِهِ ورحمته، وفي رواية للبخاري [رقم: ١٨٢٤] ومسلم [رقم: ٢٨٥٥]: قال: هل منكم أحد أمره أو أشار إليه بشيء؟ قالوا: لا، قال: فكلوا ما بقي من لحمها، وفي رواية للبخاري [رقم: ٢٨٥٤]: قال رسول الله ﷺ: هل معكم منه شيء؟ فقلت: نعم، فنأولته العبد فأكلها وهو محرم.

محرمين: وكانوا قد أحرموا من بيت المقدس كما ورد في رواية.

فلما قدموا على عمر بن الخطاب ذكروا ذلك له، فقال: من أفتاكم بهذا؟ فقالوا:
كعب، قال: فإني أمرته عليكم حتى ترجعوا، ثم لما كانوا ببعض الطريق - طريق مكة -
مرت بهم رجل من جرّاد، فأفتاهم كعب بأن يأكلوه ويأخذوه فلما قدموا على
عمر ذكروا ذلك له، فقال: ما حملك على أن تفتيهم بهذا؟ قال: يا أمير المؤمنين
والذي نفسي بيده إن هو إلا نثرة حوت ينثره في كل عام مرتين.

فلما قدموا: أي بالمدينة وهي ممر ركب الشام الذاهبين إلى مكة. **ذلك:** أي أكلهم لحم الصيد في الإحرام.
فإني أمرته: من التأمر أي جعلته أميراً عليكم لتقتدوا به في سفركم لعلمه وفضله حتى ترجعوا من نسككم.
جراد: بالفتح يقال في الفارسية: "ملخ"، وهو حلال بالإجماع من غير ذبح. **فأفتاهم:** هذه الفتوى المذكورة في هذه الرواية مخالفة لما ورد عنه أنه حكم بالجزاء في قتل الجراد كما في رواية مالك على ما يأتي، وفي رواية الشافعي بسند حسن عن عبد الله بن أبي عمار، قال: أقبلت مع معاذ بن جبل وكعب الأحبار في أناس مُحَرَّمين من البيت المقدس بعمرة، حتى إذا كنا ببعض الطريق وكعب على نار يصطلي مرت به رجل من جرّادتين فقتلهما، وكان قد نسي إحرامه ثم ذكر إحرامه فألقاهما، فلما قدما المدينة قصّ كعب على عمر فقال: ما جعلت على نفسك يا كعب؟ فقال: درهمين، فقال عمر: بخ، بخ، درهمان خير من مائة جرادة. وهذا يثبت أن كعباً رجع عن فتواه بعدم الجزاء، ويحتمل العكس، ولا يُجزم بأحدهما إذا ثبت تأخر أحدهما، فيكون ذلك مرجوعاً إليه، ويمكن أن يكون ذلك للاختلاف في الجراد البري والبحري.

فلما قدموا: أي بالمدينة بعد الفراغ من النسك. **إن هو:** نافية أي ليس هو أي الجراد إلا نثرة حوت - بفتح النون وسكون الناء المثناة - هو كالعطسة للإنسان يعني هو شيء يخرج من نثرة، "حوت ينثره" بضم الناء وكسرهما أي يرميه متفرقاً مثل ما يخرج من عطس الإنسان من المخاط، "في كل عام" أي كل سنة مرتين يعني فهو صيد بحري وهو حلال بنص قوله تعالى: ﴿أَحْلَلْ لَكُمْ صَيْدَ الْبَحْرِ وَطَعَامَهُ﴾ (المائدة: ٩٦). قال الدميري: اختلف أصحابنا وغيرهم في الجراد هل هو صيد بحري أو بري؟ فقليل: بحري لما روى ابن ماجه [رقم: ٣٢٢١] عن أنس أن النبي ﷺ دعا على الجراد، فقال: اللهم أهلك كبارَه، واقتل صغارَه، وأفسد بيضه، واقطع دابرَه، وخذ بأفواهه عن معايشنا وأرزاقنا إنك سميع الدعاء، فقال رجل: كيف تدعوا على جند من أجناد الله بقطع دابرَه؟ فقال: إن الجراد نثرة الحوت من البحر، وفيه عن أبي هريرة: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حج أو عمرة، فاستقبلنا رجل من جرّاد، فجعلنا نضرهن بنعالنا وأسواطنا، فقال رسول الله ﷺ: كلوه، فإنه من صيد البحر، والصحيح أنه بري؛ لأن الحرم يجب عليه فيه الجزاء، وبه قال عمر وعثمان وابن عمر وابن عباس وعطاء، قال العبدري: =

٤٤٤ - أخبرنا مالك، حدثنا زيد بن أسلم: أن رجلاً سأل عمر بن الخطاب فقال:

إني أصبتُ جرادات بسوطي، فقال: أطعم قبضةً من طعام.
أمر من الإطعام أي حنطة أو غيرها

٤٤٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن الزبير بن العوام كان يتزود صفيف الطباء في الإحرام.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صاد الحلال الصيد

= هو قول كافة أهل العلم إلا أبا سعيد الخدري، وحكاه ابن المنذر عن كعب الأبحار، واحتج لهم حديث أبي المهزم عن أبي هريرة: أصبنا رجلاً من جراد، فكان الرجل منا يضربه بسوطه وهو محرم، فقيل: إن هذا لا يصلح، فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال: إنما هو من صيد البحر، رواه أبو داود والترمذي وغيرهما، واتفقوا على ضعفه بضعف أبي المهزم، اسمه يزيد بن سفيان، وقال الدماميني: ذكر بعض الحذاق من المالكية أن الجراد نوعان: بري وبحري، فيترتب على كل حكمه ويتفق الأخبار بذلك.

إني أصبت: أي وجدتُ واصطدْتُ في الإحرام. قبضة: بالفتح ما حمل كَفُّ يدك من الطعام. الزبير: هو الزبير - بالتصغير - ابن العوام - بتشديد الواو - ابن خويلد أبو عبد الله، ابن عمه رسول الله ﷺ صفيه، قال النووي في "التهذيب": أسلم بعد إسلام أبي بكر بقليل، وهاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة، وشهد بدرًا وأحدًا والمشاهد كلها، وقُتل يوم الجمل سنة ست وثلاثين. كان يتزود: أي يجعله زادًا لسفره في حالة الإحرام.

صفيف الطباء: قال القاري: بكسر الظاء جمع الظبي، والصفيف - مهملة وفائين بينهما تحية - ما يصف من اللحم على اللحم يشوى. إذا صاد الحلال إلخ: اختلفوا في أكل المحرم لحم الصيد الذي صاده حلال على أقوال: الأول: أنه لا يجوز للمحرم أكل الصيد مطلقاً صاده حلال أو غيره؛ لعموم قوله تعالى: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ مَا دُمْتُمْ حُرُمًا﴾ (المائدة: ٩٦) وهو قول ابن عمر وابن عباس أخرجه عبد الرزاق، وبه قال طاوس وجابر بن زيد والثوري وإسحاق بن راهويه والشعبي والليث بن سعد ومجاهد، وروى نحوه عن علي، واحتج لهم بما مر من حديث الصَّعْب بن جثَّامة حيث امتنع النبي ﷺ من قبول لحم صيده وعلله بإحرامه. وأجاب الجمهور بأنه تركه على التنزه أو علم أنه صيد من أجله، ومعنى قوله: ﴿وَحُرِّمَ عَلَيْكُمْ صَيْدُ الْبَرِّ﴾ حُرْم عليكم اصطياده بدليل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ﴾ (المائدة: ٩٥) وقد ورد في أخبار كثيرة إجازة الحرم في أكل لحم الصيد، بل وأكل النبي ﷺ لحمه في إحرامه. القول الثاني: إن الصيد الذي صيد لأجل الحرم وإن لم يأمره ولم يُعنه إذا علم المحرم ذلك حرام عليه، وما ليس كذلك فهو حلال إذا لم يُعنه، وهو قول عثمان وعطاء والشافعي ومالك =

فَذَبَحْهُ فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْحَرَمُ مِنْ لَحْمِهِ إِنْ كَانَ صَيْدَ مَنْ أَجَلُهُ أَوْ لَمْ يُصَدَّ مِنْ أَجَلِهِ؛ لِأَنَّ الْحَلَالَ صَادَهُ وَذَبَحَهُ، وَذَلِكَ لَهُ حَلَالٌ، فَخَرَجَ مِنْ حَالِ الصَّيْدِ وَصَارَ لَحْمًا لِلْمَحْرَمِ
فَلَا بَأْسَ بِأَنْ يَأْكُلَ الْحَرَمُ مِنْهُ. وَأَمَّا الْجَرَادُ فَلَا يَنْبَغِي لِلْمَحْرَمِ أَنْ يَصِيدَهُ فَإِنْ فَعَلَ كَفَرَ، وَتَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، كَذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَهَذَا كُلُّهُ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَّةِ مِنْ فَقَهَائِنَا رحمهم الله.

= وَأَبُو ثَوْرٍ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ فِي رِوَايَةٍ، وَاحْتَجُّوا بِحَدِيثِ: صَيْدَ الْبَرِّ لَكُمْ حَلَالٌ مَا لَمْ تَصِيدُوهُ أَوْ يُصَادَ لَكُمْ، أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ [رقم: ١٨٥١] وَالتِّرْمِذِيُّ [رقم: ٨٤٦] وَالنَّسَائِيُّ [رقم: ٢٨٢٨] وَالْحَاكِمُ وَابْنُ حِبَّانَ وَالتَّطَبَّاعِيُّ وَابْنُ عَدِيٍّ وَالتَّطَحَاوِيُّ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، وَفِي سَنَدِهِ مِنْ تُكَلِّمَ فِيهِ.
الْقَوْلُ الثَّلَاثُ: إِنَّهُ حَلَالٌ لِلْمَحْرَمِ صَيْدَ لَهُ أَوْ لَمْ يَصِدْ لَهُ مَا لَمْ يُعْنِ عَلَيْهِ وَلَمْ يَدِلَّ عَلَيْهِ، وَهُوَ مَرْوِيُّ عَنْ عُمَرَ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَالزُّبَيْرِ وَكَعْبِ الْأَجْبَارِ وَبِجَاهِدٍ وَعَطَاءٍ فِي رِوَايَةٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَبِهِ قَالَ الْكُوفِيُّونَ أَبُو حَنِيفَةَ وَأَصْحَابُهُ، وَحُجَّتُهُمْ حَدِيثُ أَبِي قَتَادَةَ فَإِنْ فِيهِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَأَلَهُمْ: هَلْ أَحَدٌ مِنْكُمْ أَمَرَهُ أَوْ أَشَارَ إِلَيْهِ بِشَيْءٍ؟ قَالُوا: لَا، قَالَ: فَكُلُوا، حَيْثُ اكْتَفَى فِيهِ عَلَى الْإِسْتِفْسَارِ عَنِ الْإِعَانَةِ وَلَمْ يَقُلْ: هَلْ صَيْدَ لِأَحَدٍ مِنْكُمْ، وَدَعَا كَوْنَهُ مَنْسُوخًا بِحَدِيثِ الصَّعْبِ بِسَنَدٍ أَنَّ حَدِيثَ أَبِي قَتَادَةَ عَامَ الْحَدِيثِ وَحَدِيثِ الصَّعْبِ عَامَ حِجَّةِ الْوَدَاعِ لَا يُسْمَعُ، فَإِنَّهُ إِذَا يُصَادَ إِلَيْهِ عِنْدَ تَعَدُّرِ الْجَمْعِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: أَوْ يَصِدْ لَكُمْ فَمَعْنَاهُ يَصِدْ لَكُمْ بِأَمْرِكُمْ وَإِعَانَتِكُمْ، هَذَا مُلْخَصٌ مَا فِي "عَمْدَةِ الْقَارِي" [١٦٩/١٠] وَ"نُصْبِ الرَّايَةِ" [١٦٩/٣].

فَذَبَحْهُ: أَيِ الْحَلَالَ وَقِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّ ذَبْحَ الْحَرَمِ الصَّيْدَ يُحْرِمُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ. **صَيْدَ مَنْ أَجَلُهُ:** أَيِ سِوَاءِ صَادَةِ الْحَلَالَ مِنْ أَجْلِ الْحَرَمِ أَيِ لِإِطْعَامِهِ وَهَدِيَّتِهِ إِلَيْهِ بِغَيْرِ أَمْرِهِ وَإِعَانَتِهِ. وَذَلِكَ: أَيِ الذَّبْحِ وَالصَّيْدِ لِلْحَلَالَ حَلَالٌ فَلَا يَحْرَمُ لَا عَلَيْهِ وَلَا عَلَى الْحَرَمِ. وَصَارَ لَحْمًا: كَسَائِرِ اللَّحُومِ الَّتِي يُجُوزُ أَكْلُهَا لِلْمَحْرَمِ.

كَفَرَ: أَيِ أَدَّى الْكُفْرَةَ بِمَا شَاءَ وَلَوْ قُبْضَةً مِنْ طَعَامٍ أَوْ تَمَرَةً وَاحِدَةً. وَتَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ: يَعْنِي تَمَرَةً وَاحِدَةً خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا فَيُؤَدِّيَهَا بَدَلَهَا، قَالَ الْعَيْنِيُّ فِي "الْبَيِّنَاتِ": قِصَّتُهُ أَنَّ أَهْلَ حِمَصٍ أَصَابُوا جَرَادًا كَثِيرًا فِي إِحْرَامِهِمْ وَجَعَلُوا يَتَصَدَّقُونَ مَكَانَ كُلِّ جَرَادَةٍ بِدَرَاهِمٍ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ دِرَاهِمَكُمْ كَثِيرَةٌ، تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ، وَرَوَى مَالِكٌ فِي "الْمَوْطَأِ" عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ عَنْ جَرَادَةٍ قَتَلَهَا وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لَكَعْبٍ: تَعَالَى حَتَّى نَحْكُمَ، فَقَالَ كَعْبٌ: دَرَاهِمٌ، فَقَالَ عُمَرُ لَكَعْبٍ: إِنَّكَ تَجِدُ الدِّرَاهِمَ، تَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ.

باب الرجل يعتمر في أشهر الحج ثم يرجع إلى أهله

أي إلى وطنه

من غير أن يحج

٤٤٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب: أن عمر بن أبي سلمة المخزومي استأذن عمر بن الخطاب أن يعتمر في شوال، فأذن له، فاعتمر في شوال ثم قَفَلَ إلى أهله ولم يحج.
أي رجع من مكة
قال محمد: وبهذا نأخذ، ولا متعة عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

٤٤٧ - أخبرنا مالك، حدثنا صدقة بن ياسر المكي، عن عبد الله بن عمر أنه قال: لأن أعتمر قبل الحج، وأهدي أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج.

أشهر الحج: أي شوال وذو القعدة وأوائل ذي الحجة. **عمر بن أبي سلمة:** هو ربيب النبي ﷺ، أمه أم سلمة أم المؤمنين، وأبوه أبو سلمة عبد الله بن عبد الله الأسدي المخزومي، روى أحاديث عن رسول الله ﷺ، وروى عنه جمع، مات ٨٣هـ، قاله القاري. **ولم يحج:** قال الزرقاني: فيه دليل على جواز العمرة في أشهر الحج، وفي "الصحاحين" [البخاري رقم: ١٥٦٤، ومسلم رقم: ٣٠٠٩] عن ابن عباس قال: "كانوا - أي أهل الجاهلية - يرون أن العمرة في أشهر الحج من أفجر الفجور في الأرض"، قال العلماء: هذا من مبتدعائهم الباطلة التي لا أصل لها، ولا ابن حبان [رقم: ٣٧٦٥، ٨٠/٩] عن ابن عباس قال: "والله ما أعرم رسول الله ﷺ عائشة في ذي الحجة إلا ليقطع بذلك أمر المشركين، فإن هذا الحي من قريش ومن دان دينهم كانوا يقولون" فذكر نحوه. [شرح الزرقاني: ٣٤٢/٢]

ولا متعة: بالضم أي لا يجب عليه دم التمتع؛ لأنه مشروط باجتماع العمرة والحج في أشهر الحج بنص الكتاب. **أعتمر قبل الحج:** أي في أشهر الحج بأن يكون قارناً، وهو أن يحرم من الميقات بالحج والعمرة معاً، فإذا دخل مكة يعتمر، ولا يخرج من الإحرام إلى أن يحج، أو يكون متمتعاً بأن يحرم من الميقات بالعمرة فيتحلل بأفعال العمرة ويحلق أو يقصر، ثم يحرم بالحج من مكة، وأهدي أي أؤذي هدياً واجباً وهو دم القران والتمتع شكراً لأداء النسيكين في سفر واحد في موسم واحد، أحب إلي من أن أعتمر في ذي الحجة بعد الحج وإن كان هو أيضاً جائزاً، وذلك؛ لأن في الاعتمار قبل الحج في أشهر الحج إبطالاً لقول المشركين، ومخالفة تامة لهم حيث كانوا يمنعون عنه، وفيه إيماء إلى الرد على من منع من التمتع من الصحابة، فإن قلت: قد منع عنه عمر وعثمان ومعاوية وقولهم أخرى بالقبول؟ قلت: قد أنكر عليهم في عصرهم أجلة الصحابة وخالفوهم في فعلها، والحق مع المنكرين.

قال محمد: كل هذا حسن واسع إن شاء فعل وإن شاء قرن وأهدى فهو أفضل من ذلك.

٤٤٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أن النبي ﷺ لم يعتمر إلا ثلاث عُمَر، إحداهنَّ في شوال واثنتين في ذي القعدة.

باب فضل العمرة في شهر رمضان

٤٤٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا سُمَيُّ مولى أبي بكر بن عبد الرحمن، أنه سمع مولاه أبا بكر بن عبد الرحمن يقول: جاءت امرأةٌ إلى النبي ﷺ فقالت: إني كنتُ تجهّزتُ للحجّ وأردته، فاعترض لي، فقال لها رسول الله ﷺ: اعتمري في رمضان، فإن عُمرة فيه كحجّة.

كل هذا: أي مما ذكر من الاعتماد قبل الحج وبعد الحج. **فهو أفضل:** أي القرآن أفضل من ذلك؛ لأن فيه جمعاً بين النسكين في إحرام واحد. **من ذلك:** في نسخة: من ذلك كله. **عن أبيه:** أي عروة بن الزبير أن النبي ﷺ مرسل وصله أبو داود وسعيد بن منصور عن عائشة: لم يعتمر إلا ثلاث عمر، لا يخالف هذا الحصر ما في "الصحيحين" عنها أنه اعتمر أربعاً، وعندهما عن أنس أنه اعتمر أربعاً: عمرة الحديبية حيث ردّوه، ومن العام القابل، وهي عمرة القضاء، وعمرة الجعرانة، وعمرة مع حجة، ولأحمد وأبي داود عن عائشة: اعتمر أربع عمر؛ لأنها لم تعد التي في حجة؛ لأنها لم تكن في ذي القعدة بل في ذي الحجة؛ إحداهن في شوال، هذا مغاير لقولها ولقول أنس عندهما، والجمع أنهما وقعت في آخر شوال، وأول ذي القعدة، وهذه عمرة الجعرانة، واثنتين في ذي القعدة عمرة الحديبية وعمرة القضاء، كذا في "فتح الباري" وغيره. [شرح الزرقاني: ٣٤٠/٢، ٣٤١]

يقول: قال ابن عبد البر: هكذا لجميع رواة الموطأ وهو مرسل ظاهراً، لكن صح سماع أبي بكر عن امرأة من بني أسد بن خزيمه يُقال لها: أم معقل في رواية عبد الرزاق، وفي بعض الروايات تسميتها أم سنان الأنصارية، ورجح الحافظ بأنهما قصتان. [شرح الزرقاني: ٣٤٩/٢] **تجهّزت:** أي قصدته وهيأت أسباب سفره، قالته لما قال لهما النبي ﷺ بعد رجوعه من حج الوداع: **ما منعك أن تخرجي معنا، كما في "سنن أبي داود" [رقم: ١٩٨٩].**

فاعترض لي: أي عرض لي عارض وعاقبي عائق وهو مرض الجذري، كذا هو في رواية أبي داود.

عمرة فيه كحجّة: رُوي نحوه من حديث ابن عباس عند البخاري ومسلم، وجابر عند ابن ماجه، وأنس عند ابن عدي، وأبي طليق عند الطبراني وغيرهم عند غيرهم، قال أبو بكر بن العربي: هذا حديث صحيح، وهو فضل من الله ونعمة، وقال ابن الجوزي: فيه أن ثواب العمل يزيد بزيادة شرف الوقت، كذا في "عمدة القاري" [١١٧/١٠].

باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي

٤٥٠ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار قال: سمعت ابن عمر يقول: من اعتمر في أشهر الحج في شوال أو في ذي القعدة أو ذي الحجة، فقد استمتع، ووجب عليه الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً.

بفتح القاف فكسرها

٤٥١ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أدناه شاة رضي الله عنها أنها كانت تقول: الصيام لمن تمتع بالعمرة إلى الحج ممن لم يجد هدياً ما بين أن يهل بالحج إلى يوم عرفة فإن لم يصم صام أيام منى.

٤٥٢ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر مثل ذلك.

أي مثل قول عائشة

٤٥٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، أنه سمع سعيد بن المسيب يقول: من اعتمر في

أشهر الحج في شوال أو في ذي القعدة أو في ذي الحجة، ثم أقام حتى يحج فهو متمتع

أي العشرة الأولى منها أي في تلك السنة

قد وجب عليه ما استيسر من الهدي أو الصيام إن لم يجد هدياً، ومن رجع إلى أهله عطف على ما قبله بعد تمام أفعال عمرته

ثم حج فليس يتمتع.

أي في تلك السنة

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

أو الصيام: أي ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجع. الصيام: أي صيام ثلاثة أيام قبل الحج. فإن لم يصم: أي في الأيام الثلاثة التي قبل يوم النحر، وهي السابع والثامن والتاسع من ذي الحجة صام أيام منى، وهي أيام التشريق التي يقوم الحاج فيها بمنى أي اليوم الحادي عشر والثاني عشر - وهو يوم النفر الأول - والثالث عشر - يوم النفر الثاني - وهذا مذهب عائشة وغيرها من الصحابة، وبه قال مالك وغيره، وقال أصحابنا وغيرهم: لا يجوز في أيام منى الصوم مطلقاً، وقد ذكرنا تفصيله في كتاب الصيام. ثم أقام: أي بمكة أو حوالها من غير رجوع إلى أهله. وهذا كله: إشارة إلى ما في هذه الأثر الأخير أو إلى جميع ما تقدم من الآثار في هذا الباب، وحينئذ يستثنى منه حكم صوم أيام منى، وإنما لم يصرح به اكتفاء بما ذكره في كتاب الصيام.

باب الرَّمْل بالبيت

٤٥٤ - أخبرنا مالك، حدثنا جعفر بن محمد، عن أبيه، عن جابر بن عبد الله الحرامى: أن رسول الله ﷺ رمل من الحجر إلى الحجر.

قال محمد: وبهذا تأخذ، الرمل ثلاثة أشواط من الحجر إلى الحجر، وهو قول أبي حنيفة ^{أي في ثلاثة} والعمامة من فقهاءنا رحمهم الله.

الرمل بالبيت: أي في طواف بيت الله، وهو يفتح الرء وسكون الميم سرعة المشي مع تقارب الخطأ، وقيل: هو شبيه بالهرولة، وأصله أن يحرك الماشي منكبيه في مشيه، واتفقوا على كونه مشروعاً، وسببه ما روي عن ابن عباس أن النبي ﷺ وأصحابه لما قدموا مكة معتمرين في عمرة القضاء قال المشركون: يقدم عليكم قوم وهنتهم - أي ضعفتم - حمى يثرب، فأمرهم رسول الله ﷺ أن يرملوا الأشواط الثلاثة ولم يأمرهم به في جميع الأشواط شفقة عليهم، أخرجه البخاري [رقم: ١٦٠٢] ومسلم [٣٠٥٩] وأبو داود [رقم: ١٨٨٦] وغيرهم، واختلفوا في أنه هل هو من السنن التي لا يجوز تركها أم من السنن التي يغير فيها؟ فذهب أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد والجمهور إلى الأول، وروي ذلك عن عمر وابنه وابن مسعود، وذهب جمع من التابعين كطاوس وعطاء والحسن والقاسم وسالم إلى الثاني، وروي ذلك عن ابن عباس، وهذا للرجل، وأما المرأة فلا ترمل بالإجماع لكونه منافياً للستر، كذا في "عمدة القاري" [٢٤٩/٩].

جعفر: هو جعفر الصادق فقيه، صدوق، إمام، مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وأبوه محمد الباقر بن علي زين العابدين بن حسين بن علي بن أبي طالب الهاشمي، ثقة فاضل، كذا في "شرح الزرقاني" [٣٨٩/٢].

الحرامى: بفتح الحاء المهملة نسبة إلى حرام بن كعب الأنصاري جد جابر بن عبد الله، ذكره السمعي.

من الحجر: بفتح الحاء المهملة نسبة إلى حرام بن كعب الأنصاري جد جابر بن عبد الله، ذكره السمعي. ابن عمر عند مسلم والنسائي وأبي داود وابن ماجه، ومن حديث أبي الطفيل في مسند أحمد، وورد من رواية ابن عباس في "الصحيحين" [البخاري رقم: ١٦٠٢، ومسلم رقم: ٣٠٥٩] في ذكر ابتداء الرمل أنه ﷺ أمرهم أن يرملوا في الأشواط الثلاثة ويمشوا بين الركبتين أي الركن اليماني والحجر الأسود، وجمع بأن ما في حديث ابن عباس كان في عمرة القضاء، وما في حديث جابر كان في حجة الوداع فهو آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ، فلزم الأخذ به. **أشواط:** جمع شوط بالفتح، وهو عبارة عن دورة واحدة حول الكعبة.

باب المكي وغيره يحجّ أو يعتمر هل يجب عليه الرَّمْلُ؟

٤٥٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، عن أبيه: أنه رأى عبد الله بن الزبير أحرم بعمره من التَّعْمِيمِ، قال: ثم رأيته يسعى حول البيت حتى طاف الأشواط الثلاثة. **قال محمد:** وبهذا نأخذ، الرمل واجب على أهل مكة وغيرهم في العمرة والحج، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب المعتمر أو المعتمرة ما تجب عليهما من التقصير والهدي

٤٥٦ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن مولاة لعمرة ابنه عبد الرحمن يقال لها: رُقَيْة، أخبرته: أنها كانت خرجت مع عمرة ابنه عبد الرحمن إلى مكة، قالت: **أي عبد الله** في نسخة: قالت **أي من المدينة** فدخلت عمرة مكة يوم التروية وأنا معها، قالت: فطافت بالبيت وبين الصفا والمروة **أي سعت**

عبد الله الخ: هو أبو حبيب، ويقال: أبو بكر عبد الله بن الزبير، أحد العشرة المبشرة، الزبير - بالضم - بن العوام الأسدي، وُلِدَ أول سنة الهجرة، ودعا له رسول الله ﷺ، وبرك عليه، كان كثير الصيام والصلاة، وبويع له بالخلافة سنة أربع وستين في آخر عصر يزيد بن معاوية، واجتمع على طاعته أهل الحجاز واليمن والعراق وخراسان، وقتله الحجاج الوالي من طرف عبد الملك بن مروان ٧٢هـ، ومن مآثره أنه بنى الكعبة على قواعد إبراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام، كذا في "جامع الأصول" وغيره.

من التعميم: موضع خارج مكة في الحل، وإنما أحرم منه اتباعاً لعمرة عائشة حيث أمرها النبي ﷺ بعد الفراغ من الحج أن تعتمر وتحرم من التعميم، واستدل به الجمهور على أن ميقات المكي للعمرة الحل، وخصه بعضهم بالتعميم، وذكر الطحاوي أنه ليس بميقات معين كمواقيت الإحرام، بل ميقات المعتمر الحل أي جهة كانت.

أو المعتمرة: قال الفاري: "أو" للتنوين، وجمع بينهما ليكون نصاً على اتحاد حكمهما إلا أن التقصير يتعين في حق المرأة، ويجوز في حق الرجل، وإن كان الحل أفضل بالنسبة إليه. **والهدي:** عطف على "المعتمر"، أو على ما "تجب"، أو على "التقصير" وهو الأظهر. **عبد الله بن أبي بكر:** ابن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري. **يوم التروية:** هو اليوم الثامن من ذي الحجة، سمي به؛ لأن التروية الفكر والتردد، وقد وقع فيه التردد لإبراهيم على نبينا وعليه السلام حين رأى في منامه في ليلة الثامن ذبح ولده أن هذا المنام رحمان أو شيطاني، وحصل له العرفان بأنه رحمان -

ثم دخلت صُفَّة المسجد، فقالت: أمعلك مَقَصَّان؟ فقلت: لا، قالت: فالتمسيه لي،
 أي عمرة
 قالت: فالتمستهُ حتى جئتُ به، فأخذتُ من قرون رأسها، قالت: فلما كان يوم النحر
 أي بالمقص عند عمرة
 ذبحت شاة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، للمعتمر والمعتمرة ينبغي أن يقصّر من شعره إذا طاف
 بالبيت
 وسعى، فإذا كان يومُ النحر ذَبَح ما استيسر من الهدي، وهو قول أبي حنيفة والعامّة
 بين الصفا والمروة
 من فقهاءنا عنه.

٤٥٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد، عن أبيه: أن علياً كان يقول: ما
 ابن أبي طالب
 استيسر من الهدي شاة.

= يوم التاسع، فسَمِّي عرفة، كذا قيل، وذكر القاري في "شرح منسك رحمة الله للسندي" أنه إنما سمي به؛ لأنهم
 كانوا يروون إبلهم فيه أي يسقونها الماء استعداداً لوقوف يوم عرفة؛ إذ لم يكن في عرفات ماء جار كزمننا.
 صُفَّة المسجد: قال الزرقاني: بضم الصاد مفردة صُفِّ كَعُرْفَة وغرف، قال ابن حبيب: مؤخر المسجد، وقيل:
 سقائف المسجد. [شرح الزرقاني: ٤٢٩/٢] مَقَصَّان: بكسر الميم وفتح القاف والصاد المشددة، قال الجوهري:
 المقص المقرض، وهما مقصان. فالتمسيه لي: أي اطلبه لي من عند شخص ههنا. من قرون: جمع قرن أي من
 ضفائر رأسها، قاله الزرقاني [٤٢٩/٢]، وقال القاري: أي فقطعت من رؤوس شعر رأسها قدر أئمة من جميعها.
 ذبحت شاة: أي ذبحت عَمْرَة يوم العاشر من ذي الحجة بحن شاة لتمتعها لكونها اعتمرت في أشهر الحج، ثم
 حلت من لإحرامها بتقصير الشعر، ثم أحرمت بالحج وحجت.

ما استيسر: أي المراد من قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦) شاة وهو
 أدناه، وهذا هو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، رواه الطبراني وأبو حاتم عنهم بأسانيد صحيحة. ورووا
 بأسانيد قوية عن عائشة وابن عمر أنهما كانا لا يريان ﴿فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ إلا من الإبل والبقر، ووافقهما
 القاسم وطائفة، وقد أخرج الطبري بإسناد صحيح إلى عبد الله بن عبيد بن عمر قال: قال ابن عباس: الهدي
 شاة، فقيل له في ذلك: إنه لا يقع اسم شاة على الهدي، فقال: أنا أقرأ عليكم من كتاب الله ما تقرون به ما في
 الظني؟ قالوا: شاة، قال: فإن الله يقول: ﴿هَذِي بَالِغُ الْكَعْبَةِ﴾ (المائدة: ٩٥)، كذا في "ضياء الساري".

٤٥٨ - **أخبرنا مالك**، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كان يقول: ما استيسر من الهدي يعبر أو بقرة.

قال محمد: ويقول عليّ نأخذ، ما استيسر من الهدي شاة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب دخول مكة بغير إحرام

٤٥٩ - **أخبرنا مالك**، حدثنا نافع: أن ابن عمر اعتمر، ثم أقبل حتى إذا كان بـ"قديد" جاءه خبر من المدينة، فرجع فدخل مكة بغير إحرام.

من مكة يريد المدينة

قال محمد: وبهذا نأخذ، من كان في المواقيت أو دولها إلى مكة ليس بينه وبين مكة وقت من المواقيت التي وُقت فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام، وأما من كان خلف المواقيت أيّ وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة إلا بإحرام، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة من فقهاءنا.

يعبر أو بقرة: لعله محمول على الاستحباب، فإنه قد مر عنه أنه قال: لو لم أجد إلا أن أذبح شاة لكان أحب إلي من أن أصوم. **قول أبي حنيفة**: وبه قال الأئمة الثلاثة الباقية.

بقديد: مصغراً، موضع بين مكة والمدينة، قرب مدينة. **خبر من المدينة**: أي خبر مانع من توجهه إلى المدينة، وهو خبر وقوع الفتنة في المدينة كما صرح به في رواية عبد الرزاق. **بغير إحرام**: قال الزرقاني: احتج به ابن شهاب والحسن البصري ودأود وأتباعه على جواز دخول مكة بلا إحرام، وأبى ذلك الجمهور، قال ابن وهب عن مالك: لست آخذوا يقول ابن شهاب وكرهه، وقال: إنما يكون ذلك على مثل ما عمل ابن عمر من القرب، وقال إسماعيل القاضي: كره الأكثر دخولها بغير إحرام، ورخصوا للحطائيين ومن يكثر دخولهم، ولمن خرج منها يريد بلده ثم بدا له أن يرجع كما صنع ابن عمر، وأما من سافر إليها في تجارة أو غيرها فلا يدخلها إلا محرماً.

من كان في المواقيت: المقررة للإحرام أي في نفسها، أو دولها أي أسفل منها وأقرب إلى جهة مكة ليس بينه وبين مكة وقت أي ميقات من المواقيت التي وُقت - بصيغة المجهول - أي عيّنت، وفيه احتراز عن من بين ذي الحليفة والجحفة، فإنهم وإن كانوا داخل ميقات ذي الحليفة لكن بينهم وبين مكة ميقات آخر، فلا يجوز لهم مجاوزته بغير إحرام، =

باب فضل الحلق وما يجزئ من التقصير

أي يكفي

٤٦٠ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر، أن عمر بن الخطاب قال: من صَفَرَ فليحلق، ولا تُشَبِّهوا بالتلبيد.

٤٦١ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ قال:

= "فلا بأس أن يدخل مكة بغير إحرام" كما صنع ابن عمر، وهذا إذا لم يُرد أحد النسكين، وإلا فالإحرام لازم. وأما من كان خلف المواقيت" أي في جهة مخالفة لجهة مكة "أي وقت من المواقيت التي بينه وبين مكة فلا يدخل مكة" سواء قصد نسكا أو لم يقصد "إلا بإحرام" لأحد النسكين.

وأما إن لم يُرد دخول مكة بل أراد حاجة فيما سواها فلا إحرام عليه بلا خلاف، فإن النبي ﷺ وأصحابه أتوا بداراً مارين بذي الحليفة ولم يحرموا، وهو قول أبي حنيفة والعامية من فقهاءنا، وبه قال الجمهور، قال العيني في "عمدة القاري" [٢٢٤/٩]: وهو قول عطاء بن أبي رباح والليث والثوري ومالك في رواية، وهي قوله الصحيح، والشافعي في المشهور عنه، وأحمد وأبي ثور، وقال الزهري والحسن البصري والشافعي في قول ومالك في رواية، وداود بن علي وأصحابه من الظاهرية: لا بأس بدخول الحرم بغير إحرام، وقد مرَّ بعض ما يتعلق بهذا البحث غير مرة وسيجيء ذكر ما استدلل به المخالفون مع جوابه إن شاء الله تعالى.

فضل الحلق: أي حلق الناس عند التحلل من الإحرام. **من صفر:** بالضاد المعجمة والفاء أي جعل شعر رأسه ضفائر كل ضفيرة على حدة، "فليحلق" ظاهره الوجوب، و"لا تشبهوا" بالضم أي لا تلبسوا علينا ففعلوا ما يشبه التلبيد، وروي بفتح الناء أي لا تشبهوا بالتلبيد، هو أن يجعل على رأسه قبل الإحرام لزوقاً كالصمغ ونحوه ليتلبد شعره أي يلتصق ببعضه ببعض، فلا ينتشر ولا يقمل، ولا يصيبه الغبار، وظاهر هذا الأثر أن الحلق واجب عند عمر لمن صفر، ويجوز القص لمن لبد؛ لأنه أشد منه، وفي رواية عنه كما في "موطأ يحيى": من عقص رأسه أو صفر أو لبد فقد يجب عليه الحلاق، وإنما جعله واجباً؛ لأن هذه الأشياء تقي الشعر من الشعث، فلما أراد حفظ شعره وصونه ألزمه حلقه مبالغة في عقوبته، وإلى هذا ذهب مالك والثوري وأحمد والشافعي في القلسم، وقال في الجديد كالخنفية: لا يتعين الحلق مطلقاً إلا لا نذره أو كان شعره خفيفاً لا يمكن قصيره، كذا في "شرح الزرقاني" والقاري.

قال: أي في حجة الوداع كما ورد في رواية أحمد وابن أبي شيبه ومسلم والبخاري، أو في الحديبية كما ورد عند الطبراني وغيره، ورجح ابن عبد البر الثاني، وقال النووي في الأول: إنه الصحيح المشهور، وجمع القاضي عياض وابن دقيق العيد بوقوعه في الموضعين.

اللَّهُمَّ ارحم المخلّقين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله، قال: اللَّهُمَّ ارحم المخلّقين، قالوا: والمقصّرين يا رسول الله، قال: والمقصّرين.

قال محمد: وهذا تأخذ، من ضفر فليحلق، والحلق أفضل من التقصير، والتقصير يجزئ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

٤٦٢ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع: أن ابن عمر كان إذا حلق في حج أو عمرة أخذ من لحيته ومن شاربه.

قال محمد: ليس هذا بواجب، من شاء فعله ومن شاء لم يفعله.

والمقصّرين: أي قل: وارحم المقصّرين، فإن بعض الأصحاب كانوا عند ذلك مقصّرين، فأرادوا شمولهم في دعاء النبي ﷺ، قال الحافظ: لم أقف في شيء من طرقه على الذي تولى السؤال في ذلك بعد البحث الشديد.

قال والمقصّرين: أي في المرة الرابعة بعد ما دعا للمخلّقين فقط ثلاثاً، وفي معظم الروايات عن مالك الدعاء للمخلّقين مرتين، وعطف المقصّرين في الثالثة، وكذا وقع الاختلاف في رواية غيره في "الصحيحين" وغيرهما.

يجزئ: أي يكفي، وإذا لم يكن له شعر فيمرّ الموسى على رأسه. قول أبي حنيفة: قال العيني في "عمدة القاري" [٦٧/١٠]: قد أجمع العلماء على أن التقصير يجزئ في الحج والعمرة معاً إلا ما حكاه ابن المنذر عن الحسن البصري أنه كان يقول: يلزمه الحلق في أول حجة، وحكي ذلك عن النخعي عند ابن أبي شيبة.

أخذ من لحيته: أي من طولها وعرضها، إذا زاد على القدر المسنون، وهو قدر القبضة.

ومن شاربه: أي أخذ من شاربه قصاً ونكاً، لا حلقاً. ليس هذا بواجب: أي ليس أخذ اللحية والشارب واجباً بل مسنون أو مستحب، أو يقال: ليس هذا من واجبات الحج ومناسكه كحلق الرأس وتقصيره، وإنما فعله ابن عمر اتفاقاً، وفي الأكثر إشعار بأن أخذ الشارب هو السنة دون الحلق كما صرح به في "الهداية" بل قيل: إن الحلق بدعة، وجنح الطحاوي في "شرح معاني الآثار" إليه، لكن لم يأت بما يفيد، والتفصيل في شرحه للعيني.

باب المرأة تَقْدُمُ مَكَّةَ بِحَجٍّ أَوْ بِعُمْرَةٍ فَتَحِيضُ

قَبْلَ قُدُومِهَا أَوْ بَعْدَ ذَلِكَ

أي قبل دخولها مكة

٤٦٣ - أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ**، حَدَّثَنَا نَافِعٌ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَقُولُ: الْمَرْأَةُ الْحَائِضُ الَّتِي تَهْلُ بِحَجٍّ

أَي تَحْرِمُ

أَوْ عُمْرَةٍ تَهْلُ بِحَجَّتِهَا أَوْ بِعُمْرَتِهَا إِذَا أَرَادَتْ، وَلَكِنْ لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا

أَي طَوَافِ الْإِفَاضَةِ

وَالْمُرْوَةِ حَتَّى تَطْهَّرَ، وَتَشْهَدَ الْمَنَاسِكَ كُلَّهَا مَعَ النَّاسِ غَيْرَ أَنَّهُمَا لَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ، وَلَا بَيْنَ

الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ، وَلَا تَقْرُبَ الْمَسْجِدَ، وَلَا تَحُلَّ حَتَّى تَطُوفَ بِالْبَيْتِ وَبَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ.

٤٦٤ - أَخْبَرَنَا **مَالِكٌ**، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ زَوْجِ

رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّمَا قَالَتْ: قَدِمْتُ مَكَّةَ وَأَنَا حَائِضٌ وَلَمْ أُطِفْ بِالْبَيْتِ وَلَا بَيْنَ الصَّفَا

أَي فِي حُجَّةِ الْوَدَاعِ الْوَاوِ حَالِيَةً

وَالْمُرْوَةِ، فَشَكَوْتُ ذَلِكَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: **افْعَلِي مَا يَفْعَلُ الْحَاجُّ** غَيْرَ أَنَّ لَا تَطُوفِي

أَي مَا وَقَعَ لِي

بِالْبَيْتِ حَتَّى تَطْهَّرِي.

قُلْ: أَي يُجُوزُ لَهَا أَنْ تَحْرِمَ بِالْحَجِّ أَوْ الْعُمْرَةِ إِذَا أَرَادَتْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْحَيْضَ وَكَذَا النِّفَاسَ لَا يَمْنَعَانِ عَنْ جَوَازِ إِحْرَامِهَا فِي أَيِّ وَقْتٍ شَاءَتْ، فَتَغْتَسِلُ لِإِحْرَامِهَا، لَكِنْ لَا تَصَلِّي سَنَةَ الْإِحْرَامِ، وَلَا تَطُوفُ بِالْبَيْتِ إِذَا دَخَلَتْ مَكَّةَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ أَوْ طَوَافِ الْقُدُومِ؛ لِأَنَّ الطَّهَارَةَ شَرْطٌ فِي صِحَّةِ الطَّوَافِ، وَلِأَنَّ الطَّوَافَ يَكُونُ بِالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَهِيَ مُمْتَنِعَةٌ عَنْ دُخُولِ كُلِّ مَسْجِدٍ، وَكَذَا لَا تَسْعَى بَيْنَ الصَّفَا وَالْمُرْوَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ جَائِزًا بِغَيْرِ طَهَارَةٍ لَكِنَّهُ مُتَوَقَّفٌ عَلَى وَجُودِ طَوَافٍ قَبْلَهُ، وَإِذْ لَيْسَ فَلَيسَ.

حَتَّى تَطْهَّرَ: أَي بِانْقِطَاعِ الْحَيْضِ وَالْغَسْلِ، وَهُوَ بِفَتْحِ التَّاءِ وَالطَّاءِ الْمَشْدَدَةِ وَشَدَّ الْهَاءِ عَلَى حَذْفِ إِحْدَى التَّائِينَ، وَيَفْتَحُ التَّاءَ وَسُكُونِ الطَّاءِ وَضَمَّ الْهَاءِ. **وَتَشْهَدُ الْمَنَاسِكَ:** أَي مَنَاسِكَ الْحَجِّ كُلِّهَا مِنَ الْوُقُوفِ بِعَرَفَةَ وَمِزْدَلِفَةَ وَرَمِي الْجِمَارِ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَتْ فِي الْمَسْجِدِ، وَلَا شَرْطُ لَهَا الطَّهَارَةُ.

وَلَا تَقْرُبَ الْمَسْجِدَ: مِبَالِغَةٌ فِي النَّهْيِ، وَالْغَرَضُ نَهْيُ الدُّخُولِ وَلَوْ لَغَيْرِ طَوَافٍ. **وَلَا تَحُلَّ:** أَي لَا تَخْرُجَ مِنَ الْإِحْرَامِ حَتَّى تَطُوفَ طَوَافِ الْعُمْرَةِ أَوْ طَوَافِ الْإِفَاضَةِ وَتَسْعَى بَعْدَهُ. **وَلَمْ أُطِفْ بِالْبَيْتِ:** لِكُونِ الطَّوَافِ مُحَرَّمًا فِي الْحَيْضِ وَكَوْنِ السَّعْيِ مُوقُوفًا عَلَيْهِ. **افْعَلِي:** أَي ارْضِي عَمْرَتَكَ وَأَحْرِمِي بِالْحَجِّ وَافْعَلِي جَمِيعَ أَعْمَالِهِ.

٤٦٥ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عروة بن الزبير، عن عائشة أنها قالت: خرجنا مع رسول الله ﷺ عام حجة الوداع، فأهللنا بعمره، ثم قال رسول الله ﷺ: من كان معه هدي فليهل بالحج والعمره، ثم لا يحل حتى يحل منهما جميعاً، قالت: فقدمت مكة وأنا حائض ولم أطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة، فشكوت ذلك إلى رسول الله ﷺ، فقال: انقضّي رأسك وامتشطي وأهلي بالحج ودعي العمره، ...

عام حجة الوداع: وهو عام عشر من الهجرة، وهي السنة التي حج فيها رسول الله ﷺ مع أصحابه وهو آخر حجة، وسميت تلك السنة بعام حج الوداع؛ لأنه ودع الناس فيها، وقال: **خلوا عني مناسككم**، يعني لا أحج بعد عامي هذا. **فأهللنا بعمره:** ظاهره أن عائشة كانت محرمة بالعمره مفردة، وقد صرح به في رواية عنها عند البخاري [رقم: ١٧٨٦] وغيره. وكنت ممن أهل بعمره، ومنا من أهل بعمره، ومنا من أهل بحج، ومنا من أهل بحج وعمره، وفي رواية عنها: خرجنا مع رسول الله ﷺ ولا نرى إلا أنه الحج، فلما قدمنا مكة تطوّفنا بالبيت، فأمر النبي ﷺ من لم يكن ساق الهدي أن يحل أي من الحج بعمل العمره وهو فسخ الحج، وهذا محمول على أنها ذكرت ما كانوا يعهدونه من ترك الاعتمار في أشهر الحج، فخرجوا لا يعرفون إلا الحج، فأمرهم النبي ﷺ - دفعاً لاعتقادهم - بفسخ الحج إلى العمره، وقيل: إنما كانت أحرمت بالحج أولاً، فلما أمرهم النبي ﷺ بالفسخ فسخت إحرام الحج وأحرمت بالعمره، والتفصيل في "فتح الباري"، والعجب من القاري أنه قال: إنما كانت مفردة بالحج بالاتفاق، وكان فسخها بأمر رسول الله ﷺ، فإن إحرامها قد اختلفت الروايات فيه اختلافاً كثيراً فأين الاتفاق؟ **ثم قال:** أي بسرف قرب مكة، كما في رواية عند البخاري.

من كان معه هدي: بالفتح اسم لما يهدى إلى الحرم من الأنعام، وسوق الهدي سنة لمريد الحج والعمره، فليهل أي ليحرم بالحج والعمره معاً، ثم لا يحل بفتح - أوله وكسر ثانيه - أي لا يخرج من الإحرام، "حتى يحل منهما" أي الحج والعمره "جميعاً" بعد الفراغ من مناسك الحج. **وأنا حائض:** جملة حائية، وكان ابتداء حيضها بسرف كما في رواية. **فشكوت ذلك:** أي لما دخل عليها وهي تبكي، فقال: ما يبكيك؟ فقلت: لا أصلي، وكان شكواها يوم التروية، كما في "صحيح مسلم" [رقم: ٢٩٢٢].

انقضّي: بضم القاف وكسر الضاد، "رأسك" أي حلّي صفر شعره، "وامتشطي" أي سرحي شعرك بالمشط، "وأهلي" أي بالحج لقرب أيامه، "ودعي" أي اتركي العمره، وظاهره أنها كانت مفردة بالعمره فنقضت إحرامها، ونقضت تلك العمره بعد أيام الحج حين قالت لرسول الله ﷺ: يرجع الناس بحج وعمره، وأرجع أنا بحجة ليس معها عمره، فأمرها النبي ﷺ بالعمره بالتنعيم، وقال: هذه مكان عمرتك أي هذه العمره عوض عمرتك السابقة =

قالت: ففعلتُ، فلما قضيتُ الحج أرسلني رسول الله ﷺ مع عبد الرحمن بن أبي بكر إلى التنعيم فاعتمرتُ، فقال رسول الله ﷺ: هذه مكان عمرتك، وطاف الذين حَلُّوا موضع قرب مكة بالبيت وبين الصفا والمروة ثم طافوا طوافاً آخر بعد أن رجعوا من منى، وأما الذين كانوا جمعوا الحج والعمره فإنما طافوا طوافاً واحداً.

أي قرنوا

قال محمد: وبهذا نأخذ، الحائض تقضي المناسك كلها غير أن لا تطوف ولا تسعى بين الصفا والمروة حتى تطهر، فإن كانت أهلت بعمره فخافت فوت الحج فلتحرم بالحج، وتقف بعرفة وترفض العمره،

أي مناسك الحج

أي أحرمت أي منفردة

= برفع المكان أو نصبه أي بجعولة مكان عمرتك. وقد وقع في هذا الباب روايات مخالفة لهذا دالة على أنها كانت قارنة ولم تنقض إحرام العمره بل أهلت بالحج، ولما طهرت طافت بالكعبة وسعت، فقال رسول الله ﷺ: قد حلت من حجتك وعمرتك، قالت: يا رسول الله! إني أجد في نفسي أني لم أطف بالبيت حتى حججت، فأعمرها بالتنعيم، وهو في "صحيح مسلم" من حديث جابر، لكن لا يخفى أن خبر صاحب القصة عن نفسه أخرى بالقبول من خير غيره.

الذين حلُّوا بالبيت: أي خرجوا من إحرام العمره بالخلق أو القصر وكانوا مُحْرَمِينَ بالعمره مفردة. **طافوا طوافاً واحداً:** هذا نص في أنه يكفي الطواف الواحد والسعي الواحد للحج والعمره كليهما للقارن، ونحوه ما روي عن ابن عمر مرفوعاً: من أحرم بالحج والعمره أجزأه طواف واحد وسعي واحد، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٩٧٥] والترمذي [رقم: ٩٤٨]، وقال: حسن غريب، وفي سنن ابن ماجه [رقم: ٢٩٧٢] عن ابن عباس وجابر وابن عمر: "أن النبي ﷺ لم يطف هو وأصحابه إلا طوافاً واحداً لحجتهم وعمرتهم"، ونحوه عند الترمذي والدارقطني عن جابر، وعند الدارقطني عن ابن عباس وأبي قتادة وأبي سعيد، وسند بعضها ضعيف، ويخالف هذا ما أخرجه النسائي عن علي: "أن النبي ﷺ طاف طوافين وسعي سعين"، ونحوه عند الدارقطني عن ابن عمر وابن مسعود وعمران بن حصين، وفي أسانيدهما كلام كما بسطه الزيلعي في "تخريج أحاديث الهداية" [١٢٥/٣ - ١٢٨] ولأجل هذا الاختلاف اختلف الأئمة، فقال أصحابنا بالتعدّد وهو الأقوى، وغيرهم ذهبوا إلى إجزاء التوحد، وقد ذكرنا سابقاً بعض ما يتعلق بهذا المقام فنذكره. **فوت الحج:** بأن جاء موسم الحج.

وتقف بعرفة: وتؤدي المناسك كلها غير الطواف والسعي. **وترفض العمره:** أي تركها وتنقض إحرامها.

فإذا فرغت من حجّها قضت العمرة كما قضتها عائشة، وذبحت ما استيسر من ^{في نسخة: حجّها أي بعد الحج} ^{بالأمر النبوي} ^{أي للتمتع} الهدى. بلغنا أن النبي ﷺ ذبح عنها بقرة، وهذا كله قول أبي حنيفة رحمته الله إلا من جمع الحج والعمرة فإنه يطوف طوافين ويسعى سعيين.

باب المرأة تحيض في حجّها قبل أن تطوف طواف الزيارة

٤٦٦ - أخبرنا مالك، أخبرني أبو الرجال، أن عمّة أخبرت: أن عائشة كانت إذا حجت ومعهما نساء تخاف أن تحضن قَدَمَتَهُنَّ يوم النحر فأفضن، فإن حضن بعد ذلك لم تنتظر، تنفّر بهن وهن حيض إذا كن قد أفضن. أي بعد طواف الزيارة

ذبح عنها: وفي رواية: ذبح عن نساءه، أخرجه البخاري وغيره.

يطوف طوافين: طوافاً وسعيّاً للعمرة، وطوافاً وسعيّاً للحج.

طواف الزيارة: هو طواف الحج وهو أحد أركانه ويسمى طواف الإفاضة وطواف الفرض أيضاً، ووقته أيام النحر، أفضلها أولها. أبو الرجال: هو محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حارثة بن النعمان الأنصاري، سمع أنس بن مالك وأمه، وعنه الثوري ومالك من أجلة الثقات، وأمه عمرة - بالفتح - بنت عبد الرحمن بن أسعد ابن زرارة كانت في حجر عائشة، ورثتها وروى عنها كثيراً، وهي من التابعيات المشهورات، وإنها محمد كني بأبي الرجال - بالكسر - جمع رجل؛ لأنه كان له عشرة أولاد ذكور، كذا ذكره ابن الأثير وغيره.

تخاف أن تحضن: أي تخاف عائشة أن يأتيهن الحيض لقرب أوقافهن المعتادة للحيض.

قدمتهن: من التقدم أي أرسلتهن قبل جميع الرفقاء، وقبل نفسها إلى مكة ليفرغن من طواف الزيارة الذي هو أحد أركان الحج، لئلا يلزم التوقف في المراجعة إن جاءهن الحيض قبل الطواف فيلزم انتظار تطهرهن وطوافهن. فأفضن: من الإفاضة أي طفن طواف الإفاضة.

لم تنتظر: أي طهارتهن عن الحيض، بل تنفّر - بكسر الفاء - من النفر أي ترجع وتسافر إلى المدينة بهن، "وهن" أي الحال ألحن حيض - بضم الحاء وتشديد الباء المفتوحة - جمع حائض، "إذا كن قد أفضن" أي فرغن من طواف الإفاضة، فلا تنتظروا لطوافهن الوداع، فإن طواف الوداع ويسمى أيضاً طواف الصدر وإن كان واجبا للأفاقي لكنه ساقط وجوبه عن الحيض، وأمأهن لما سيأتي من الخبر المرفوع.

٤٦٧ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره عن عمرة ابنة عبد الرحمن عن عائشة قالت: قلت: يا رسول الله ﷺ! إن صَفِيَّة بنتَ حُيٍّ قد حاضت لعلها تحبسنا، قال: ألم تكن طافت معكن بالبيت؟

أي طواف الزيارة

عبد الله الخ: هو عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الأنصاري، "أن أباه" هو أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وقد مرت ترجمتهما، وهذا الذي ذكرنا مصرح به في روايات البخاري ومسلم وغيرهما، وفي "موطأ يحيى"، ونص عليه شراح صحيح البخاري: العيني والكرمانى وابن حجر والقسطلاني وغيرهم، وشرح صحيح مسلم، و"شراح موطأ يحيى" وغيرهم، والعجب كل العجب من علي القاري - ولا عجب فإن البشر يخطئ - حيث يقول: حدثنا عبد الله بن أبي بكر شهد الطائف مع رسول الله ﷺ، فرمي بسهم رماه أبو محجن الثقفي، فمات منه في خلافة أبيه في شوال سنة إحدى عشرة، وكان أسلم قديماً، أن أباه أي أباه بكر الصديق أخبره عن عمرة بنت عبد الرحمن بن أبي بكر عن عائشة، فهذا من رواية الأكابر عن الأصاغر، فأخطأ في هذه السطور العديدة في مواضع.

أحدها: في زعمه أن عبد الله بن أبي بكر المذكور هو ابن أبي بكر الصديق، ولو لم ينظر "موطأ يحيى" و"صحيح البخاري" وغيرهما من الكتب المخرجة لهذا الحديث، بل تأمل فيما ذكره بنفسه ههنا من حال عبد الله، لوضح له خطؤه، فإنه ذكر أن عبد الله بن أبي بكر الصديق مات سنة إحدى عشرة فهل يقول فاضل ممارس بكتب الحديث والرجال: إن مالكا صاحب "الموطأ" الذي وُلد سنة إحدى أو ثلاث أو أربع أو سبع وتسعين يروي عنه، ويقول فيه: "حدثنا" الدال على المشافهة، أو لم يعلم أن مالكا لو أدرك عبد الله الذي ذكره لأدرك عمر وعثمان وأبا بكر وعلياً وكثيراً من الصحابة لكون أجلة الصحابة موجودين في ذلك الوقت، فكان مالك من أكابر التابعين، ولم يقل به أحد.

وثانيها: في زعمه أن المراد بأبيه هو أبو بكر الصديق وهو مبني على الأول. وثالثها: في زعمه أن عمرة المذكورة في هذه الرواية هي بنت عبد الرحمن بن أبي بكر، لا والله بل هي عمرة بنت عبد الرحمن بن أسعد بن زرارة أم أبي الرجال. ورابعها: في زعمه أن هذا من قبيل رواية الأكابر عن الأصاغر، وهو مبني على زعمه الثاني.

إن صَفِيَّة: هي أم المؤمنين صفية - بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه - بنت حبي - بضم الحاء المهملة وفتح الباء التحتانية الأولى وتشديد الأخرى - ابن أخطب - بالفتح - ابن سعية - بالفتح - من بني إسرائيل من سبط هارون بن عمران أخي موسى، قتل زوجها كنانة في غزوة خيبر حين افتتحها رسول الله ﷺ سنة سبع، فوقعت في السبي فاصطفاها رسول الله ﷺ لنفسه، وأسلمت فاعتقها وتزوجها، وكانت وفاته ٥٢هـ، وقيل: غير ذلك، كذا ذكره ابن الأثير. **لعلها تحبسنا:** أي تمنعنا من الخروج إلى المدينة لانتظار طهارتها وطوافها، فظاهر هذه الرواية أن هذا قول عائشة، وعند البخاري [رقم: ١٧٥٧] وغيره قال رسول الله ﷺ: **لعلها تحبسنا، ألم تكن طافت معكن؟**

قلن: بلى إلا أنهما لم تطف طواف الوداع، قال: فاخرُجْنِ.

٤٦٨ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، أن أبا سلمة بن عبد الرحمن

بن عوف أخبره عن أم سليم ابنة ملحان قالت: استفتيت رسول الله ﷺ فيمن

حاضت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر فأذن لها رسول الله ﷺ فخرَجَتْ.

قال محمد: وهذا نأخذ، أيما امرأة حاضت قبل أن تطوف يوم النحر طواف الزيارة

أو ولدت قبل ذلك فلا تنفرن حتى تطوف طواف الزيارة، وإن كانت طافت طواف

الزيارة ثم حاضت أو ولدت فلا بأس بأن تنفرن أي تسافر

فاخرجن: أي لا تنتظرن طواف الوداع، وفي رواية للبخاري [رقم: ١٧٦٢]: فاخرجي، خطابا لصفيّة.

أم سليم: بضم السين وفتح اللام بنت ملحان بكسر الميم وسكون اللام، اسمها سهلة أو ربيعة مصغراً أو ربيعة

- كذلك - أو مليكة - كذلك - أو أنيفة، وهي والددة أنس، وقد مر ذكرها، وذكر ابن عبد البر أن في هذه

الرواية انقطاعاً، لأن أبا سلمة لم يسمع أم سليم، وروي أيضاً من حديث هشام عن قتادة عن عكرمة عنها، وهو

أيضاً منقطع، وذكر الحافظ في "فتح الباري" [٧٤٢/٣]: أن لهذه الرواية شواهد فعند الطيالسي في مسنده عن

هشام الدستوائي عن قتادة عن عكرمة قال: اختلف ابن عباس وزيد بن ثابت في المرأة إذا حاضت وقد طافت

يوم النحر، فقال زيد: "يكون آخر عهدها بالبيت"، وقال ابن عباس: "تنفر إن شاءت"، فقال الأنصار: "لا تنابعك

يا ابن عباس! وأنت تخالف زيدا، فقال: سلوا صاحبكم أم سليم، فقالت: حضت بعد ما طفت بالبيت، فأمرني

رسول الله ﷺ أن أنفر"، وعند مسلم [رقم: ٣٢٢١] والنسائي والإسماعيلي عن طاوس قال: كنت مع ابن عباس

فقال له زيد: ثقي أن تصدر الحائض قبل أن يكون آخر عهدها بالطواف؟ فقال: سل فلانة الأنصارية، هل أمرها

رسول الله ﷺ بذلك؟ فقال بعد ما رجع إليه: ما أراك إلا صدقت، وعند الإسماعيلي فقال ابن عباس: سل أم سليم

وصاحبها: هل أمرهن بذلك؟

فأذن لها: أي لمن حاضت أو ولدت أو لأم سليم، فإنها كانت استفتت عن حال نفسها، ويدل عليه عبارة "موطأ

يحيى": أن أم سليم استفتت رسول الله ﷺ وحاضت أو ولدت بعد ما أفاضت يوم النحر، فأذن لها أن تخرج فخرجت،

وبناء عليه قال الزرقاني: أو ولدت شك من الراوي. [شرح الزرقاني: ٤٨٣/٢] طواف الزيارة: لأن طواف

الزيارة أحد أركان الحج فلا يمكن النفر بدونه. فلا بأس: أي جاز لها ذلك، فإن أقامت حتى طافت فهو أفضل.

قبل أن تطوف طواف الصدر، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعمامة من فقهاءنا.

باب المرأة تريد الحج أو العمرة فتلد أو تحيض قبل أن تحرم

٤٦٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن أسماء بنت زوجة أبي بكر الصديق عُمِّس وَلَدَتْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ بِالْيَدَاءِ، فذكر ذلك أبو بكر لرسول الله صلوات الله عليه، فقال رسول الله صلوات الله عليه: **مُرَّهَا فَلْتَغْتَسِلْ ثُمَّ لَتَهْلُ.**

قال محمد: وبهذا نأخذ في النفساء والحائض جميعاً، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعمامة من فقهاءنا.

طواف الصدر: بفتح الأول والثاني بمعنى الرجوع وهو طواف الوداع. **قول أبي حنيفة:** وبه قال الجمهور من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وروي خلافه عن ابن عمر وزيد وعمر فإنهم أمروا الحائض بالمقام إلى أن تطوف طواف الصدر، قال ابن المنذر: وقد ثبت رجوع ابن عمر وزيد، وبقي عمر، فخالقناه لثبوت حديث عائشة. **قبل أن تحرم:** قال القاري: فيه إشارة إلى أنه لا يلزم من الإرادة تحقيق النية، وكذا لا يكفي عن النية بمجرد قوله: اللهم إني أريد الحج والعمرة، فإن الدعاء إخبار ولا بد في النية من الإنشاء.

أن أسماء: هكذا قال القعني وابن بكير وابن مهدي وغيرهم من رواة "الموطأ"، وقال يحيى ومعن وابن القاسم وقيصة: عن أبيه عن أسماء، وعلى كل حال فهو مرسل؛ لأن القاسم لم يلق أسماء، قاله ابن عبد البر، وقد وصله مسلم وأبو داود وابن ماجه عن القاسم عن عائشة، ورواه النسائي وابن ماجه عن القاسم عن أبي بكر الصديق، كذا ذكره السيوطي. [تنوير الحوالك: ٣٠١/١] **ولدت:** أي حين سافرت مع النبي صلوات الله عليه في حجة الوداع قبل وفاته بثلاثة أشهر. **محمد بن أبي بكر:** يكنى بأبي القاسم، نشأ بعد ما مات أبوه في حجر علي، وشهد معه الجمل والصفين، وكان من نساك قريش إلا أنه أعان على قتل عثمان، وولاه علي بمصر، فأقام بها إلى أن بعث معاوية الجيوش فيهم عمرو بن العاص ومعاوية بن خديج، ووقع القتال فأهزم محمد بن أبي بكر، وقتله ابن خديج في صفر سنة ثمان وثلاثين، كذا في "تحفة المحيّن بمناقب الخلفاء الراشدين".

باليداء: قال القاري: هو مقدمة الصحراء بذوي الحليفة. **فلتغتسل:** أي غسل الإحرام للنظافة لا للطهارة.

٤٧٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، أن أبا ماعز عبد الله بن سفيان

أخبره: أنه كان جالسا مع عبد الله بن عمر، فجاءته امرأة تستفتيه فقالت: إني أقبلت

أريد أن أطوف البيت حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقتُ، فرجعتُ حتى

ذهب ذلك عني، ثم أقبلتُ حتى إذا كنتُ عند باب المسجد أهرقت، فرجعت حتى

ذهب ذلك عني، ثم رجعت إلى باب المسجد أيضاً، فقال لها ابن عمر: إنما ذلك

رَكْضَةً مِنَ الشَّيْطَانِ، فَاغْتَسَلِي ثُمَّ اسْتَفْرِي بِشَوْبٍ ثُمَّ طَوْفِي.

إِنِّي أَقْبِلُ: أي توجهت وأردت الطواف بالبيت. **أَهْرَقُ:** أي سال الدم مني، وهو معروف أو مجهول، يقال: أراق الماء يُريقه وهراقه يُهريقه يفتح الهاء هراقاً، وأهريقه إهراقاً وإهراقاً بالجمع بين البذل والمبدل منه، فإن الهاء في هراق بدل من الهمة، كذا في "جمع البحار". **إِنَّمَا ذَلِكَ:** بكسر الكاف يعني ليس ذلك الدم إلا ركضة من الشيطان، وليس بدم حيض حتى يمنع من الصلاة والطواف ودخول المسجد، وقد ورد كون الاستحاضة من ركضات الشيطان مرفوعاً من حديث حمّة بنت جحش عند الترمذي وأبي داود وأحمد، ولا يتنافي ذلك ما في "صحيح البخاري" من حديث عائشة في قصة فاطمة بنت أبي حبيش من قوله ﷺ: **إِنَّمَا ذَلِكَ عَرَق**، أي دم عرق انفجر، وذلك؛ لأن الشيطان يجري من ابن آدم مجرى الدم، فإذا ركض ذلك العرق سال منه الدم، وللشيطان في هذا العرق الخاص تصرف، وله به اختصاص بالنسبة إلى جميع عروق البدن، كذا ذكره القاضي بدر الدين الشبلي في "أحكام المرجان في أخبار الجن". وقال ابن الأثير في "النهاية": أصل الركض الضرب بالرجل، ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتُمْ كَيْفَ تَمُوتُونَ﴾ **يُرْجَلُ** (ص: ٤٢)، والمعنى أن الشيطان قد وجد بذلك طريقاً للتلبس عليها في أمر دينها من طهرها وصلاها.

فاغتسل: قال القاري: لعل أمرها بالغسل لتقدم حيضها أو لتكميل ضهارتها ونظافتها، وإلا فالمستحاضة تتوضأ إذا استمر دنسها لكل وقت، وأما إذا نسيت عاداتها فيجب عليها لكل صلاة غسل. **ثم استفقري:** الاستفطار أن تشد فرجها بخرق عريضة بعد أن تحتشي قطناً، وتوثق طرفيها بشيء تشده على وسطها، من ثغر الدابة الذي يجعل تحت ذنبها، كذا في "جمع البحار" وغيره. **ثم طوي:** قال الزرقاني: قال سحنون في "كتاب تفسير الغريب": سألت ابن نافع: أذلك من المرأة بعد ما تلوث أيام الحيض ثم شكت طول ذلك لها ومعوذته إياها؟ قال: لا، ولكن ذلك فيما نرى في يوم واحد ذهبت ثم رجعت وذهبت ثم رجعت ثم سألت، فأراه ابن عمر من الشيطان، =

قال محمد: وبهذا نأخذ، هذه المستحاضة فلتتوضأ ولتستغفر بثوب ثم تطوف وتصنع ما تصنع الطاهرة، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامه من فقهاءنا.

من الصلاة والصيام وغير ذلك

باب دخول مكة وما يُستحب من الغسل قبل الدخول

أي قبل دخول مكة

٤٧١ - **أخبرنا مالك،** حدثنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا دنا من مكة بات بذِي طُوًى ^{أي قرب} بين الثَّيْتَيْنِ ^{أي بين طوى} حتى يصبح ثم يصلي الصبح، ثم يدخل من الثَّيْتِ التي بأعلى مكة، ولا يدخل مكة إذا خرج حاجاً أو معتمراً ^{أي من المدينة} حتى يغتسل قبل أن يدخل إذا دنا من مكة بذِي طُوًى، ^{أي ابن عمر} ويأمر من معه فيغتسلوا قبل أن يدخلوا.

متعلق بالاغتسال

= وقال غيره: يحتمل أنها ممن قعدت عن المحيض فلا يكون دم حيض وأمرها بالغسل احتياطاً، ويحتمل أنه رآها كالمستحاضة والمحيض له غاية ينتهي إليها، وقال أبو عمر: وأفناها ابن عمر فتوى من علم أنه ليس بجيـض، وقد رواه جماعة من رواة "الموطأ" بلفظ: إن عحوزاً استفتت الخ، ودل جوابه أنها ممن لا تحيض لقوله: إنها ركضة من ركضات الشيطان، ولذلك قال لها: طوي، وإنما يحل الطواف لمن تحل له الصلاة، وأما قوله: "اغتسلي" فعلى مذهبه من ندب الاغتسال للطواف لا أنه اغتسال للمحيض ولا أنه لازم. [شرح الزرقاني: ٤٠٢/٢]

هذه المستحاضة: هذه المرأة مستحاضة لا حائضة. **بذي طوى:** مثلث الطاء، والفتح أشهر، مقصور، منون وغير منون، وإد بقرب مكة، يُعرف اليوم بـ "بئر الزاهد"، قاله الزرقاني [٢٩٥/٢] وقال القاري: هو واد بقرب مكة على نحو فرسخ يُعرف في وقتنا بالزاهر في طريق التنعيم وينزل فيه أمراء الحاج خروجاً ودخولاً، ومن نَوَّته جعله اسماً للوادي، ومن منعه جعله اسماً للبقعة مع العلمية. **بين الثَّيْتَيْنِ:** كل عقبة في جبل أو طريق يسمى ثنية بفتح المثلثة وكسر النون وتشديد الياء التحتية، والثنية التي بأعلى مكة هي التي ينزل منها إلى المعلى، ومقابر مكة يجنب المحصب، وهي التي يقال لها: الحَجُون بفتح الحاء وضم الجيم، وقد صح في "صحيح البخاري" [رقم: ١٥٧٥] وغيره: "أن النبي ﷺ كان يدخل مكة من الثنية العليا ويخرج من الثنية السفلى".

ثم يدخل: أي في النهار اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه صح أنه بات بذِي طُوًى ودخل مكة ثماراً. **حتى يغتسل:** قال ابن المنذر: الغسل لدخول مكة مستحب عند جميع العلماء إلا أنه ليس في تركه عامداً عندهم فدية، وقال أكثرهم: الوضوء يُحرز فيهِ، وهذا الغسل ليس لكونه محرماً بل هو لحرمة مكة، حتى يُستحب لمن كان حلالاً أيضاً، وقد اغتسل النبي ﷺ لدخولها يوم الفتح وكان حلالاً، أفاد ذلك الشافعي في "الأم"، كذا في "عمدة القاري" [٢٠٨، ٢٠٧/٩].

٤٧٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم: أن أباه القاسم كان يدخل

مكة ليلاً وهو معتمر، فيطوف بالبيت وبالصفاء والمروة ويؤخر الحلاق حتى يصبح،

أي في حلق الرأس غاية للتأخير

ولكنه لا يعود إلى البيت فيطوف به حتى يخلق، وربما دخل المسجد فأوتر فيه، ثم

أي في آخر الليل

أي مرة ثانية

انصرف فلم يقرب البيت.

أي من المسجد أي للطواف والاستلام

قال محمد: لا بأس بأن يدخل مكة إن شاء ليلاً وإن شاء نهاراً، فيطوف ويسعى،

ولكنه لا يعجبنا له أن يعود في الطواف حتى يخلق أو يقصر كما فعل القاسم، وأما

الغسل حين يدخل فهو حسن وليس بواجب.

أي عند دخول مكة أي مستحسن سنة أو مستحب

يدخل مكة ليلاً: اقتداء بالنبي ﷺ حيث دخل مكة ليلاً حين أحرّم بالعمرة من الجعرانة، كما أخرجه النسائي

[رقم: ٢٨٦٣]. لا يعود: ليقع التوالي بين طواف العمرة والحلق من غير فصل بينهما وإن كان ذلك أيضاً جائزاً.

إن شاء ليلاً إلخ: لأن كل ذلك ثبت بفعل النبي ﷺ وأصحابه.

ولكنه: الضمير للشأن، "لا يعجبنا" من الإعجاب، "له" أي لا يُسرنا ولا يستحب عندنا للدخول بمكة أن يعود

في الطواف نفلًا، حتى يخلق رأسه أو يقصر شعر رأسه فيتم أفعال عمرته، ثم يأتي بالطواف ما شاء، كما فعل

متعلق بما فهم من السابق من عدم العود، ويؤيده ما أخرجه البخاري [رقم: ١٦٢٥] عن ابن عباس قال: "قدم

رسول الله ﷺ مكة فطاف بالبيت وسعى بين الصفا والمروة، ولم يقرب الكعبة بعد طوافه حتى رجع من عرفة"،

وبوّب عليه البخاري بـ "باب من لم يقرب الكعبة ولم يطف حتى يخرج إلى عرفة ويرجع"، قال الحافظ في "الفتح"

[٦١٣/٣]: هذا ظاهر فيما ترجم له، لكنه لا يدل على أن الحاج يُمنع من الطواف قبل الوقوف، فلعله ﷺ ترك

الطواف تطوعاً خشية أن يظن أحد أنه واجب، وكان يجب التخفيف على أمته، وعن مالك أن الحاج لا ينتقل

بطواف حتى يتم حجّه، وعنه الطواف بالبيت أفضل من صلاة النافلة لمن كان من أهل البلاد البعيدة وهو المعتمد.

باب السعي بين الصفا والمروة

٤٧٣ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر: أنه كان إذا طاف بين الصفا والمروة بدأ بالصفا فرقي حتى يبدؤ له البيت، وكان يكبر ثلاث تكبيرات ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحيي ويميت، وهو على كل شيء قدير، يفعل ذلك سبع مرات فذلك إحدى وعشرون تكبيرة وسبع تحليلات، ويدعو فيما بين ذلك، ويسأل الله تعالى ثم يهبط، فيمشي
 أي صعد على الصفا
 أي بعد التكبير
 في نسخة: فليلية

باب السعي: أي المشي بين الصفا والمروة - بالفتح - هما جبلان بمكة يجب المشي بينهما بعد الطواف في العمرة والحج سبعة أشواط مع سرعة المشي فيما بين الميادين الأخضرين، قال النووي في "تهذيب الأسماء واللغات": الصفا مبدأ السعي، وهو مقصور مكان مرتفع عند باب المسجد الحرام، وهو أنف أي قطعة من جبل أبي قبيس، وهو الآن إحدى عشرة درجة، وأما المروة فلاطمة جداً أي منخفضة، وهي أنف من جبل قيعان، وهي درجتان، ومن وقف عليها كان محاذياً للركن العراقي، وتمتعه العمارة من رؤيته، وإذا نزل من الصفا سعى حتى يكون بين الميادين الأخضر المعلق بفناء المسجد وبينه نحو ستة أذرع فيسعى سعياً شديداً حتى يحاذي الميادين الأخضرين الذين بفناء المسجد وحذاء دار العباس ثم يمشي حتى يصعد المروة.

وفي "شرح جامع الترمذي" للحافظ زين الدين العراقي: اختلفوا في السعي بين الصفا والمروة للحاج والمعتمر على ثلاثة أقوال: أحدها: أنه ركن لا يصح الحج إلا به، وهو قول ابن عمر وعائشة وجابر، وبه قال الشافعي ومالك في المشهور عنه، وأحمد في أصح الروايتين عنه، وإسحاق وأبو ثور؛ لقوله **عَلَيْكُمْ**: أسعوا فإن الله كتب عليكم السعي، رواه أحمد [رقم: ٢٧٤٠٧، ٤٢١/٦] والدارقطني [رقم: ٨٥، ٢/٢٥٥] والبيهقي. والثاني: أنه واجب يُجرى تركه بدم وبه قال الثوري وأبو حنيفة ومالك. والثالث: أنه سنة أو مستحب وهو قول ابن سيرين وعطاء ومجاهد وأحمد في رواية.

بدأ بالصفا: لحديث ابدؤا بما بدأ الله تعالى: **﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾** (البقرة: ١٥٨) وهذه البداية بالصفا سنة، وقيل: واجب. حتى يبدؤ: بضم الدال بعده الواو أي يظهر له البيت فيعابنه ويستقبله وهو مستحب. يكبر ثلاث إلخ: أي يقول: "الله أكبر" ثلاثاً على الصفا. يفعل ذلك: أي التكبير ثلاثاً مع التحليل المذكور. ويسأل الله: عطف تفسيره أو يقال: أحدهما بالجنات، وثانيهما باللسان، والمراد أنه كان يدعو الله تعالى ويطلب حاجاته فيما بين المذكور من المرات السبع. فيمشي: أي على هيئته من غير عدو.

حتى إذا جاء بطن المسيل سعى حتى يظهر منه، ثم يمشي حتى يأتي المروة فيرقى،
 أي أسرع في مشيه أي على هيئته
 فيصنع عليها مثل ما صنع على الصفا، يصنع ذلك سبع مرات حتى يفرغ من سعيه،
 من التكبير وغيره من التكبير وغيره
 وسمعه يدعو على الصفا: اللهم إنك قلت: ادعوني أستجب لكم وإنك لا تخلف

الميعاد وإني أسألك كما هديتني للإسلام أن لا تنزعني حتى توفياني وأنا مسلم.

في نسخة: إلى الإسلام أي لا تخرج الإسلام مني الواو حالية
 ٤٧٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر بن عبد الله: أن رسول الله ﷺ

حين هبط من الصفا مشى حتى إذا انصب قدماه في بطن المسيل سعى حتى ظهر منه،
 أي نزل
 قال: وكان يكبر على الصفا والمروة ثلاثاً، ويهلل واحدة، يفعل ذلك ثلاث مرات.

قال محمد: وبهذا كله نأخذ، إذا صعد الرجل الصفا كبر وهلل ودعا، ثم هبط ماشياً

حتى يبلغ بطن الوادي، فيسعى فيه حتى يخرج منه، ثم يمشي مشياً على هيئته حتى
 أي يسرع في مشيه
 يأتي المروة فيصعد عليها، فيكبر ويهلل ويدعو، يصنع ذلك بينهما سبعاً، يسعى في
 أي ما ذكر من المشي والسعي
 بطن الوادي في كل مرة منهما، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

بطن المسيل: أي بطن الوادي وهو الموضع المنخفض مسيل المياه والأمطار بين الميادين الأخضرين.

يظهر منه: أي يرتفع من المسيل ويخرج منه. **يصنع ذلك:** أي ما ذكر من السعي والمشى بين الصفا والمروة.
وسمعه: هذا قول نافع يقول: سمعت ابن عمر. **انصب:** أي انحدرت: غارت قدماه في الوادي. **حتى ظهر:** أي
 صعد من بطن الوادي. **صعد الرجل:** قال القاري: وكذا المرأة، ولا يبعد أن يقال: المرأة لا ينبغي لها أن تصعد؛
 لأن مبنى أمرها على الستر. **كبر:** أقله مرة من كل واحدة، وأوسطه ثلاث، وأعلاه سبع.

هبط ماشياً: أي إذا لم يكن معذوراً وإلا فراكباً. **على هيئته:** أي على سكون ووقار، يقال: سار على هيئته
 أي عادته في السكون والوقار والرفق، من امش على هيتك أي على رسلك، ذكره في "النهاية" [٢٩٠/٥]. قال
 القاري: هو بكسر الهاء وسكون الباء التحتية وفتح النون وكسر الفوقية. **قول أبي حنيفة:** وبه قال الجمهور
 خلافاً للطحاوي من الحنفية وبعض الشافعية حيث ذهبوا إلى الذهاب من الصفا إلى المروة، ثم منها إلى الصفا،
 مجموع ذلك شوط، فيكون الدور عنده أربعة عشر مرة، ويرده الأحاديث الصحيحة.

باب الطواف بالبيت راكباً أو ماشياً

٤٧٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي، عن عروة، عن زينب بنت أبي سلمة، عن أم سلمة زوج النبي ﷺ أنها قالت: اشتكتُ فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: طوفي من وراء الناس وأنت راكبة، قالت: فطفتُ ورسول الله ﷺ يصلي إلى جانب البيت، ويقرأ بـ الطور وكتاب مسطور.
 أي مرضت
 الواو حالية أي على النبر
 أي بسورة الطور
 صلاة الصبح بالجماعة
 قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس للمريض وذو العلة أن يطوف بالبيت محمولاً.....
 على إسان أو دابة

راكباً أو ماشياً: قال القاري: المشي واجب إلا لضرورة فيجوز الركوب، فكان الأولى تقديم "ماشياً"، وقد يقال: قدم ركباً لورود الحديث الآتي على صفة الركوب، والأوجه أن يقال: لما كان المشي أصلاً والركوب رخصة إذا وقعت ضرورة قدم ذكر الركوب اهتماماً به. عن زينب: هي ربيبة النبي ﷺ، أمها أم سلمة أم المؤمنين، وأبوها أبو سلمة عبد الله بن أسد المخزومي الصحابي، كذا في "الاستيعاب" [رقم: ٣٣٩٥، ٤/٤١٠، ٤١١] وغيره، ولم تذكر في رواية البخاري بل فيها من طريق يحيى عن هشام عن أبيه عروة عن أم سلمة، وتعبه الدار قطني بأنه منقطع، فإن عروة لم يسمعه عن أم سلمة، وردّه الحافظ ابن حجر في "مقدمة فتح الباري" بأن سماعه منها ممكن، فإنه أدرك من حياتها ثبثاً وثلاثين سنة. فذكرت ذلك: أي أنها مريضة، وأنها لم تطف لما أراد رسول الله ﷺ الخروج، وكان ذلك في طواف الوداع، كما ورد في رواية هشام.

من وراء الناس: أي من خلفهم متباعدة عنهم وهو مستحب للنساء. قالت فطفت: أي راكبة على بعير، وقد ثبت مثله عن النبي ﷺ أنه طاف في حجة الوداع على بعير يستلم الركن بمحجن - بالكسر - أي بعضاً، أخرجه البخاري [رقم: ١٦٠٧] ومسلم [رقم: ٣٠٧٣] وأبو داود [رقم: ١٨٧٧] وغيرهم، وكان ذلك لشكوى عَرَضَتْ له، فلم يقدر على المشي كما في رواية أبي داود [رقم: ١٨٨١]، أو ليشرف فيه الناس ويسألونه كما ورد عن جابر عند مسلم [رقم: ٣٠٧٤]. ويحتمل أن يكون كل منهما باعثاً له، ودل هذا كله على جواز الطواف ركباً بعذر، فإن كان بعذر جاز بلا كراهة، لكنه خلاف الأولى، أو بكراهة قولان للشافعية، وعند أبي حنيفة ومالك المشي واجب، فإن تركه بعذر عذر فعليه دم، وفيه أيضاً جواز إدخال الدابة في المسجد إذا أمن التلوّث، واستببط منه طائفة طهارة بول مأكول اللحم وبعره، وتحقيقه في موضع آخر، كذا في "عمدة القاري" [٢٥٣/٩] وغيره.

وذو العلة: بكسر أوله وتشديد ثانيه أي ذي المرض، والعطف تفسيري، وفسر القاري المريض بضعيف البدن، وذا العلة بالأعرج والزمن ومن به وجع الرجل ونحوه.

ولا كفارة عليه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامه من فقهاءنا.

٤٧٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الله بن أبي بكر، عن ابن أبي مليكة، أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرّ على امرأة مجذومة تطوف بالبيت فقال: يا أمة الله! اقعدي في بيتك،
أي أصابها مرض الجذام
ولا تؤذي الناس، فلما توفي عمر بن الخطاب أتت، فقيل لها: هلك الذي كان ينهاك
أي أتت مكة
عن الخروج، قالت: والله لا أطيعه حيّاً وأعصيه ميتاً.
لأنه أمر بحق
للطواف

باب استلام الركن

٤٧٧ - أخبرنا مالك، حدثنا سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن عبيد بن جريح، أنه قال لعبد الله بن عمر: يا أبا عبد الرحمن! رأيتك تصنع أربعاً ما رأيت أحداً
بضم الباء وفتحها
كنية ابن عمر
أي أربع خصال

ولا كفارة عليه: أي لا يجب عليه دم؛ لأن الضرورات تبيح المحظورات. ابن أبي مليكة: بالتصغير هو عبد الله ابن عبيد الله بن عبد الله بن أبي مليكة اسمه زهير التيمي، كان ثقة فقيهاً، مات سنة سبع عشرة ومائة، قاله الزرقاني. [شرح الزرقاني: ٥١١/٢] اقعدي في بيتك: أي اجلسي ولا تطوفي، وفي رواية يحيى: لو جلست في بيتك، أي لكان حيراً. ولا تؤذي الناس: أي يريح الجذام، قال ابن عبد البر: فيه أنه يُحال بين المجذوم ومخالطة الناس لما فيه من الأذى، وهو لا يجوز، وإذا منع أكل الثوم من المسجد وكان ربما أخرج إلى البقيع في العهد النبوي فما ظنك بالجذام؟ وهو عند بعض الناس يُعدي وعند جميعهم يؤذي، وألان عمر للمرأة القول بعد أن أخبرها أنها تؤذي، لأنه رحمها للبلاء الذي بها، وقد عرفت منه أنه كان يعتقد أن شيئاً لا يُعدي وكان يجالس معيقياً الدوسي ويؤاكله ويشاربه، وربما وضع فمه على موضع فمه وكان على بيت ماله، ولعله علم من عقلها ودينها أنها تكفي بإشارته، ألم تر إلى أنه لم تحطى فراسته فيها فطاعته حياً وميتاً.

استلام الركن: أي لمس ركن الكعبة، وهي مشتملة على أربعة أركان، أحدها: الحجر الأسود الذي ينبغي لمسه وتقبيله. وثانيها: الركن اليماني، ويستحب لمسه أيضاً. وثالثها ورابعها: الركنان الشاميان وهما بجانب الخطيم.

عبيد: مصعراً، ابن جريح - مصعراً - التيمي مولاهم المدني، من ثقات التابعين، ذكره الحافظ ابن حجر. [شرح الزرقاني: ٣٢٠/٢] ما رأيت أحداً إلخ: أي أحداً من أقرانك وأمثالك ممن صحب النبي ﷺ، والمراد نفي الرؤية عن الأكثر، وبالع في قوله: ما رأيت أحداً، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل مجموع هذه الخصال الأربعة، أو المراد نفي رؤية أحد يفعل هذه على سبيل الالتزام كما كان ابن عمر يلتزمها.

من أصحابك يصنعها، قال: فما هن يا ابن جُرَيْج؟ قال: رأيتك لا تَمَسُّ من الأركان إلاَّ اليمانيين، ورأيتك تلبس النعال السَّبْتِيَّةَ، ورأيتك تصُغُّ بالصفرة، ورأيتك إذا كنت بمكة أهلَّ الناس إذا رأوا الهلال ولم تحلل أنت حتى يكون يومُ التروية، قال عبد الله: أما الأركان فإني لم أرَ رسولَ الله ﷺ استلم إلاَّ اليمانيين، وأما النعال السَّبْتِيَّةُ فإني رأيتُ رسولَ الله ﷺ يلبس النعال

إلا اليمانيين: قال السيوطي في "تنوير الحوالك" [٣٠٨/١]: بتخفيف الياء؛ لأن الألف بدل من إحدى يائي النسب، ولا يُجمع بين البدل والمبدل منه، وفي لغة قليلة تشديدها على أن الألف زائدة، والمراد بهما الركن اليماني والركن الذي فيه الحجر الأسود على جهة التغليب.

النعال السبتيّة: النعال - بالكسر - جمع نعل، وهو ما يلبس في الرجل لوقاية القدم، والسبتيّة - بالكسر - منسوب إلى سبت، وهي جلود البقر المدبوغة يتخذ منها النعال، سميت بذلك؛ لأن شعرها سُبت عنها أي حُلقت، أو لأنها نسبت بالدباغ أي لانت، وكان من عادة العرب لبس النعال من الجلود غير المدبوغة بشعرها، وكانت المدبوغة تعمل بالطائف وغيره، وكان يلبسها أهل الرافهية، وقيل: إنه منسوب إلى سوق السبت بالفتح، وقيل: إلى السبت بالضم نبت يدبغ به، ويلزم عليهما أن يكون السبتيّة في الرواية بالفتح أو الضم، ولم يرد في الحديث على ما أخرجه مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه وغيرهم إلا الكسر، كذا حققه أحمد بن محمد المقرئ المغربي في كتابه "فتح المتعال في مدح خير النعال"، وفصلت ما يتعلق بهذا الحديث في رسالتي "غاية المقال فيما يتعلق بالنعال"، وتعليقهما المسماة بـ"ظفر الأنفال".

تصغ: أي ثوبك أو شعرك، وهو بضم الموحدة، وحكي فتحها وكسرها، "بالصفرة" بالضم أي اللون الأصفر بالزعفران أو غيره، وقيل: الصفرة نبت يصبغ به أصفر. **أهل الناس:** [أي أكثرهم ممن هو بمكة] أي رفعوا أسواقهم بالتلبية وأحرموا للحج. **يكون يوم التروية:** أي يوجد، فهي تامة وما بعده فاعله، ويمكن أن يكون ناقصة وما بعده مفعوله وفاعله ضمير راجع. **إلا اليمانيين:** أي الركن اليماني الذي بجهة اليمن والركن الذي بجهة أكثر بلاد الهند الذي فيه الحجر الأسود، ولا يستلم الركنين الآخرين، وهذا عن النبي ﷺ متفق عليه، وأما أصحابه فمذهب ابن عمر وعمر وابن عباس وجابر وأبي هريرة قصر الاستلام عليهما، ورؤي عن معاوية وابن الزبير مس الكل، وعلموا بأنه ليس شيء من البيت مهجوراً، والآثار عنهم مخرجة في "مصنف ابن أبي شيبة" و"مسند أحمد" وغيرهما، وهذا الخلاف قد ارتفع وأجمع من بعدهم على أنه لا يُستلم إلا اليمانيين.

التي ليس فيها شعر ويتوضأ فيها، فإني أحبُّ أن ألبسها، وأما الصُّفْرَةُ فإني رأيتُ
 رسول الله ﷺ يصبغُ بها فأنا أحبُّ أن أصبغُ بها، وأما الإهلال فإني لم أرَ رسولَ الله ﷺ
 يَهْلُ حتى تتبعث به راحلته.

قال محمد: وهذا كله حسنٌ، ولا ينبغي أن يستلم من الأركان إلا الركن اليماني
 والحجر، وهما اللذان استلمهما ابن عمر، وهو قول أبي حنيفة والعامّة.

٤٧٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، أن عبد الله بن
 محمد بن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أخبر عبد الله بن عمر، عن عائشة أن رسول الله ﷺ
 قال: ألم تَرَي أن قومك

ويتوضأ فيها: الظاهر أن معناه يتوضأ ويغسل الرجلين حال كون الثعلين فيهما، ولا بأس به إذا كان الثعلان
 طاهرين، ووصل الماء إلى الرجل بنمائه، وقال النووي: معناه أنه يتوضأ ويلبسها ورجلاه رطبتان. [شرح الزرقاني:
 ٣٢١/٢] يصبغ بها: قال الزرقاني: قال المأزري: قيل: المراد صبغ الشعر، وقيل: صبغ الثوب، والأشبه هو الثاني،
 قال عياض: هذا أظهر الوجهين، وقد جاءت آثار عن ابن عمر فيها تصغير ابن عمر لحيته، واحتج بأنه ﷺ كان
 يصفر لحيته بالورس والزعفران، رواه أبو داود، وذكر أيضاً في حديث آخر احتجاجه بأنه ﷺ كان يصبغ بها
 ثوبه حتى عمامته. [شرح الزرقاني: ٣٢١/٢] تتبعث به راحلته: أي تستوي قائمة إلى طريقه يعني أن النبي ﷺ
 إنما كان يُحرم حين التوجه إلى مكة والشروع في الأعمال، ففاس عليه الإحرام بمكة يوم التروية؛ لأنه يوم التوجه
 إلى منى ويوم الشروع في أفعال الحج، والمراد بانبعاث الراحلة انبعاثها به من ذي الحليفة لا من مكة، فإن النبي ﷺ
 لم يُحرم في حجته من مكة، وقد ذكرنا سابقاً ما يتعلق بهذا المقام، فنذكره.

عبد الله بن محمد الخ: هو أخو القاسم بن محمد ثقات التابعين، قُتل بالحرّة ٦٣هـ، أخبر هو عبد الله بن عمر
 بنصب عبد الله على أنه مفعول "أخبر"، فالخبر هو عبد الله بن محمد والمُخبر له ابن عمر، "عن" متعلق بـ "أخبر"
 عائشة، فظاهره أن سالماً كان حاضراً لذلك، فتكون من رواية نافع عن عبد الله بن محمد، وأخرجه مسلم من
 رواية نافع عن عبد الله بن محمد، عن عائشة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر [فتح الباري: ٥٥٨/٣] وغيره.

ألم تَرَي: بهمزة الاستفهام وفتح الناء والراء وسكون الياء ويحذف النون للحزم أي ألم تعلمي. قومك: بكسر
 الكاف خطاب إلى عائشة، وقومها المراد به قريش.

حين بنوا الكعبة اقتصروا عن قواعد إبراهيم عليه السلام؟ قالت: فقلت: يا رسول الله! أفلا تردّها على قواعد إبراهيم؟ قالت: فقال: لولا حدثان قومك بالكفر، قال: فقال عبد الله بن عمر: لئن كانت عائشة سمعت هذا من رسول الله ﷺ ما أرى رسول الله ﷺ ترك استلام الركنين اللذين يليان الحجر إلا أن البيت لم يتمّ على قواعد إبراهيم عليه السلام.

حين بنوا الكعبة: أي أرادوا بناءها، وذلك قبل البعثة النبوية بخمس سنين، وكانت الكعبة قبل ذلك مبنية بالرضم ليس فيها مدر ولم تكن جدرانها مرتفعة، وكان لها بابان فتساقط بناؤها ووصلها الحريق فأراد قريش تسقيفها أو رفع جدرانها، ولم تكن قبل ذلك مسقفة، فبنوا الكعبة وسقفوها بالخشب والحجارة وجعلوا لها باباً واحداً ليدخلوا فيها من شاءوا ويمنعوا من شاءوا، وقد كانوا تعاهدوا أن لا يُصرف في بنائها إلا المال الطيب، فجمعوه وشرعوا في بنائها فقصرت بهم النفقة، فأخرجوا قدر الحطيم من الكعبة، ولم يزل ذلك البناء في عهد النبي ﷺ ولم يغيره؛ لأن قريشاً كانوا قريبي العهد بالكفر والجاهلية، فخاف أن يطعنوا عليه بهدم الكعبة من غير ضرورة، وبقي كذلك إلى عهد الخلفاء حتى جاء عهد عبد الله بن الزبير وكان قد سمع هذا الحديث من عائشة فهدم الكعبة في عهد خلافة وبنائها على قواعد إبراهيم، ثم لما قُتل ابن الزبير لم يرض الحجاج الأمر من عبد الملك بن مروان من إبقاء بناء ابن الزبير فهدمها وأعادها إلى وضع قريش فكان ما كان، كما هو مبسوط في تواريخ البلد الأمين. قواعد: جمع قاعدة بمعنى الأساس.

لولا حدثان إلخ: [بالكسر بمعنى الحدوث والقرب] وفي رواية: لولا أن قومك حديث عهد بالجاهلية لأمرت البيت فهدم، فدخلت فيه ما أخرج وأزقته بالأرض، وجعلت له بابين: باباً شرقياً، وباباً غربياً فبلغت به أساس إبراهيم، واستبطن من الحديث جواز ترك ما هو صواب خوف وقوع مفسدة أشد منه.

لئن: قال الحافظ ابن حجر والقاضي عياض: ليس هذا شكاً من ابن عمر في صدق عائشة، لكن يقع في كلام العرب كثيراً صورة التشكيك، والمراد به التقرير. ترك استلام الركنين: أي لمسهما وتقبيلهما، "الذين يليان" أي يقربان الحجر - بالكسر - وهو الحطيم: الموضع الذي أخرجه قريش من الكعبة، وهما ركنان شاميان، ويُعرف اليوم أحدهما بالركن العراقي والآخر بالشامي، إلا أن البيت أي الكعبة لم يتم على قواعد إبراهيم فليس الركنان بحسب بناء الخليل طرفين للكعبة، ولذا ورد أن ابن الزبير لما بنى الكعبة على قواعد الخليل استلم الأركان كلها.

باب الصلاة في الكعبة ودخولها

٤٧٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ دخل الكعبة هو وأسماءُ بن زيد وبلال وعثمان بن طلحة الحُجَبي، فأغلقها عليه، ومكث فيها، قال عبد الله: فسألت بلالاً حين خرجوا ماذا صنع رسول الله ﷺ؟ قال: جعل عموداً عن يساره، وعمودين عن يمينه، وثلاثة أعمدة وراءه، ثم صلى، وكان البيت يومئذٍ على ستة أعمدة.

دخل الكعبة: كان ذلك يوم الفتح، كما ورد في رواية للبخاري. وأسماء: بضم الألف، ابن زيد بن حارثة بن شراحيل الهاشمي مولى رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، قال النبي ﷺ لعائشة: أحبيه فإنَّ أحبه، أخرجه الترمذي، وولاه إمارة الجيش وفيهم عمر، وعقد له اللواء، توفي بالمدينة أو بوادي القرى ٥٤هـ، وقيل: غير ذلك، ذكره النووي في "تذهيب الأسماء واللغات". **بلال:** هو ابن رباح - بالفتح - الحبشي، مؤذن رسول الله ﷺ، كان قنم الإسلام والمجرة، وشهد المشاهد كلها، وله مناقب كثيرة، توفي بدمشق ٢٠هـ، وقيل: ٢١هـ، وبالمدينة وهو غلط، قاله النووي في "التهذيب"، وقد ذكرت قدراً من ترجمته في رسالتي "خير الخير بأذان خير البشر" وغيره. **عثمان:** هو ابن طلحة بن أبي طلحة بن عبد العزى بن عبد الدار، يقال له: الحُجَبي، بفتح الحاء والجيم لحبهم الكعبة، ويُعرفون الآن بالشَّيبِيِّين نسبة إلى شيبه بن عثمان بن أبي طلحة ابن عم عثمان المذكور ههنا، وخدمة غلق البيت وفتحه وحفظ مفتاحه لم تنزل فيهم، ذكره العيني.

فأغلقها: أي الكعبة، والضمير إلى عثمان، وإنما أغلقه لكثرة الناس فحاف أن يزدحموا عليه في الدخول، أو يصلوا بصلاته فيكون ذلك عندهم من مناسك الحج. ثم صلى: أي ركعتين نفلًا، وعند مسلم عن أسماء: "أن النبي ﷺ لم يصل في الكعبة، ولكنه كثر في نواحيه"، ووقع عند أبي عوانة عن ابن عمر، أنه سأل بلالا وأسماء - حين خرجا - هل صلى رسول الله ﷺ فيه؟ فقالا: نعم، وكذا ورد عند أحمد والطبراني، وجمع بينهما بأن أسماء حيث أثبتت اعتمد في ذلك على غيره، وحيث نفى أراد ما في علمه، ويحتمل أن يكون أسماء غاب بعد دخوله، فلم يره يصلي، ويدل عليه ما رواه ابن المنذر من حديثه أن النبي ﷺ رأى صوراً في الكعبة، فنكت آتية بماء في الدلو يضرب به الصور، وقال ابن حبان: الأشبه أن يُحمل الخبران على دخولين متغايرين: أحدهما يوم الفتح وصلى فيه، والآخر في حجة الوداع ولم يصل فيه، كذا في "عمدة القاري" [٢٤٤/٩]

وكان البيت إلخ: أي كانت الكعبة في ذلك الزمان مبنية على ستة أعمدة، بالفتح وكسر الميم جمع عمود.

قال محمد: وبهذا نأخذ، الصلاة في الكعبة حسنة جميلة، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب الحج عن الميت أو عن الشيخ الكبير

٤٨٠ - أخبرنا **مالك**، أخبرنا ابن شهاب، أن سليمان بن يسار أخبره أن عبد الله بن عباس أخبره قال: كان الفضل بن عباس رديف رسول الله ﷺ، قال: فأتت امرأة من خثعم تستفتيه، قال: فجعل الفضل ينظر إليها، وتنظر إليه، قال:
 أي سليمان بن يسار ابن عباس

حسنة جميلة: أي مستحبة وفضيلة، وليست من مناسك الحج.

الفضل: هو ابن عباس، أخو عبد الله بن عباس ابن عم رسول الله ﷺ، له مناقب كثيرة، شهد حنيناً وحنّة الوداع، وخرج إلى الشام بعد وفاة النبي ﷺ، وتوفي بناحية الأردن في طاعون عمواس ١٨هـ، وقيل: توفي ١٥هـ، وقيل: غير ذلك، ذكره ابن الأثير، وهذا الحديث أخرجه أبو داود من حديث ابن عباس مثل ما ههنا، والأئمة الخمسة من حديث الفضل، فجعله بعضهم من مسند ابن عباس، وبعضهم من مسند الفضل، قال الترمذي: سألت محمداً - يعني البخاري - عنه فقال: أصح شيء في هذا الباب ما رواه ابن عباس عن الفضل، ويحتمل أن يكون سمعه من الفضل وغيره عن النبي ﷺ، ثم أرسله فلم يذكر من سمعه منه.

رديف: أي ركباً خلفه على بعير واحد وهو مما لا بأس به إذا أطاقت الدابة. **فأتت امرأة:** وكان ذلك غداة جمع بيوم النحر، كما في رواية للبخاري والنسائي. **من خثعم:** بفتح الخاء وسكون الثاء المثناة وفتح العين: قبيلة مشهورة. [شرح الزرقاني: ٣٧٦/٢] **تستفتيه:** أي تطلب منه الحكم والفنوى. **فجعل الفضل:** أي طفق وشرع الفضل بن عباس ينظر إلى تلك المرأة، وتنظر تلك المرأة إلى الفضل، وذلك لكون الطبايع مجبولة على النظر إلى الصور الحسنة، وكان الفضل حسناً جميلاً، وتلك المرأة شابة جميلة، والأظهر أن ذلك النظر لم يكن عن شهوة بل من المباح الذي رخص فيه إذا أمن من الشهوة، لكن لما خاف النبي ﷺ أن يجز ذلك إلى فتنة صرّف وجه الفضل بيده الشريفة إلى الشق - بالكسر وتشديد القاف - الآخر أي الجانب الآخر الذي ليس فيه ذلك الاحتمال، وقد سأل عنه العباس فقال: لم لويت عنق ابن عمك؟ فقال: رأيت شاباً وشابة فلم آمن الشيطان عليهما، أخرجه الترمذي [رقم: ٨٨٥]، وبالغ في دفع الفتنة فصرف وجهه بيده، فإن الإنكار باليد أقوى من الإنكار باللسان، وبهذا ظهر أنه لا يصح استنباط حرمة مطلق النظر إلى وجه الأجنبية، ولو في حالة الأمن من هذه القصة.

وجعل رسول الله ﷺ يَصْرِفُ وجه الفضل بيده إلى الشَّقِّ الآخر، فقالت: يا رسول الله! إنَّ فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخاً كبيراً لا يستطيع أن يثبَّتَ على الراحلة، أفأحجُّ عنه؟ قال: نعم، وذلك في حجة الوداع.

٤٨١ - أخبرنا مالك، أخبرنا أيوب السخيتاني، عن ابن سيرين، عن رجل أخبره، عن عبد الله بن عباس أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إنَّ أُمِّي امرأةٌ كبيرة لا نستطيع أن نحملها على بعير، وإنَّ ربطناها خفنا أن تموت، أفأحجَّ عنها؟ قال: نعم.

٤٨٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أيوب السخيتاني، عن ابن سيرين: أن رجلاً كان ...

لا يستطيع أن يثبَّت: بضم الياء أي يقعد ويستقر على الراحلة، يعني أن الحج افترض على أبي حال كونه شيخاً كبيراً غير قادر على الذهاب لا ماشياً ولا ركباً بأن أسلم في ذلك الحال، أو أسلم قبله وكان فقيراً فحصلت له الاستطاعة الموجبة لافتراض الحج في تلك الحالة. نعم: أي حجي نائية عنه، واستنبط من الحديث جواز حج المرأة عن الرجل وكذا العكس، ولا خلاف في جوازهما إلا ما قال الحسن بن صالح من عدم جواز حج المرأة عن الرجل، وهو غفلة عن السنة، وقالت طائفة: لا يحج أحد عن أحد، روي هذا عن ابن عمر والقاسم والنخعي، وقال مالك والليث: لا يحج أحد عن أحد إلا عن ميت لم يحج حجة الإسلام، وقالت الحنفية والشافعية بجواز الاستئابة للشيخ الفاني، وكذا الحج عن الميت، كذا في "عمدة القاري" [١٨٠/٩].

وذلك: أي كان هذا الاستفتاء والجواب في حجة الوداع سنة عشر. السخيتاني: نسبة إلى بيع السخيتان - وهو بفتح السين وسكون الخاء وكسر التاء الفوقانية وتخفيف الياء التحتية في الآخر نون - جلود الضأن، كان أيوب يبيعها، فنسب به، كذا في "أنساب السمعاني" [٢٣٢/٣] ومختصره المسمى بـ"اللباب" لابن الأثر الجزري، وأما قول السيوطي في مختصره "لب اللباب": إنه بكسر السين فسبق قلم، نبه عليه عبد الله بن سالم البصري المكي.

ابن سيرين: اسمه محمد، ذكر النووي في "التهذيب": أن أباه سيرين - بكسر السين والراء - كان مولى أنس بن مالك، وله ستة أولاد: محمد، ومعبد، وأنس، ويحيى، وحفصة، وكرمة، وكلهم رواة ثقات من أجلة التابعين، وكثيراً ما يطلق ابن سيرين على محمد، هذا أبو بكر البصري الإمام في التفسير والتعبير والحديث والفقه، سمع ابن عمر وأبا هريرة وابن الزبير وغيرهم، ولم يسمع عن ابن عباس فحديثه عنه مرسل، وقد أكثر الأئمة في الثناء عليه، توفي بالبصرة ١١٠هـ. لا نستطيع أن نحملها: أي لا تقدر أن تركبها على الراحلة خوفاً من سقوطها.

وإن ربطناها: أي شددنا بالجليل على البعير خوف السقوط.

جَعَلَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَبْلُغَ أَحَدٌ مِنْ وَلَدِهِ الْحَلَبَ فَيَحْلُبُ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ إِلَّا حَجًّا وَحَجًّا
 أَي نَذْرٍ وَالْزَمَ عَلَى نَفْسِهِ
 بِهِ، قَالَ: فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ وَقَدْ كَبَّرَ الشَّيْخَ، فَجَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ
 فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ، فَقَالَ: إِنْ أَبِي قَدْ كَبُرَ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ الْحَجَّ أَفَأَحْجَ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ.

قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، لَا بِأَسْ بِالْحَجِّ عَنِ الْمَيِّتِ، وَعَنِ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ إِذَا بَلَغَا مِنَ
 الْكِبَرِ مَا لَا يَسْتَطِيعَانِ أَنْ يَحْجَّا، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ وَالْعَامَةِ مِنْ فَقَهَائِنَا ﷺ. وَقَالَ
 بِكسر الأول وفتح الثاني
 مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ: لَا أَرَى أَنْ يَحْجَّ أَحَدٌ عَنْ أَحَدٍ.
 صاحب الموطأ

باب الصلاة بمنى يوم التروية

أي اليوم الثامن من ذي الحجة

٤٨٣ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ كَانَ يَصَلِّي الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ

مِنْ وَلَدِهِ: يَفْتَحَتَيْنِ أَوْ بَضْمَ الْأَوَّلِ وَسَكُونِ الثَّانِي "الْحَلَبَ" أَيْ حَلَبَ اللَّبَنَ عَنِ الضَّرْعِ، "فَيَحْلُبُ" بَضْمَ اللَّامِ
 وَكُسْرِهِ أَيْ وَلَدَهُ، "فَيَشْرَبُ" أَيْ ذَلِكَ الْوَلَدَ، وَ"يَسْتَقِيهِ" أَيْ يَسْقِي الْوَلَدَ ذَلِكَ اللَّبَنَ وَالِدَهُ إِلَّا حَجًّا بِنَفْسِهِ حَجًّا بِهِ
 أَيْ الْوَلَدَ، قَالَ ابْنُ سِيرِينَ: "فَبَلَغَ رَجُلٌ مِنْ وَلَدِهِ الَّذِي قَالَ" أَيْ إِلَى مَرْتَبَةٍ قَالَ بِهَا ذَلِكَ الرَّجُلُ، وَهُوَ أَنْ يَقْدَرَ عَلَى
 أَنْ يَحْلُبَ فَيَشْرَبُ وَيَسْتَقِيهِ، "وَقَدْ" أَيْ وَالْحَالُ أَنَّهُ قَدْ "كَبُرَ" بِكسر الباء الشَّيْخَ أَيْ بَلَغَ الْوَالِدَ مِنَ الشَّيْخُوخَةِ وَبَلَغَ
 مِنَ الْكِبَرِ إِلَى حَدٍّ لَا يَقْدَرُ عَلَى إِيفَاءِ نَذْرِهِ، فَجَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَأَخْبَرَهُ الْخَبَرَ أَيْ بَيَّنَّ لَهُ كَيْفِيَةَ النَّذْرِ وَالْكِبَرِ،
 فَقَالَ: إِنْ أَبِي قَدْ كَبُرَ وَضَعْفٌ وَهُوَ لَا يَسْتَطِيعُ أَيْ لَا يَقْدَرُ عَلَى الْحَجِّ، "أَفَأَحْجَ عَنْهُ؟" أَيْ نِيَابَةً عَنْهُ، قَالَ النَّبِيُّ
 ﷺ: نَعَمْ، حَجَّ عَنْهُ وَأَوْفَ بِنَذْرِهِ. عَنِ الْمَيِّتِ: أَيْ نِيَابَةً عَنِ الْمَيِّتِ فَرَضًا كَانَ أَوْ فَرَضًا، وَأَوْصَى
 بِهِ الْمَيِّتُ سَقَطَ عَنْهُ وَإِلَّا يَجْزِي عَنْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ، وَفِي النُّفْلِ يَصِلُ ثَوَابُهُ إِلَيْهِ.

الْكَبَرِ: أَيْ سَنًا لَا يَقْدِرَانِ الْحَجَّ بِنَفْسِهِمَا.

بِمَنَى: بِكسر الميم، تَصَرَّفَ وَلَا تَصَرَّفَ، وَهُوَ مَوْضِعٌ مَعْرُوفٌ مِنَ الْحَرَمِ بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَزْدَلِفَةِ، حَدَّثَنَا مِنْ جِهَةِ الْمَشْرِقِ
 بَطْنَ السَّيْلِ إِذَا هَبَطْتَ مِنْ وَادِي عَمْرٍ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَغْرِبِ حِجْرَةُ الْعَقْبَةِ، سَمِيَ بِهِ لَمَّا بَعَثَ فِيهِ مِنَ الدَّمَاءِ أَيْ يِرَاقَ
 وَيُصَبِّ، ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ فِي "التَّهْذِيبِ". كَانَ يَصَلِّي: أَيْ كَانَ يَرْحَلُ مِنْ مَكَّةَ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ مِنَ الْيَوْمِ الثَّامِنِ إِلَى
 مَنَى، فَيَصَلِّي فِيهِ الظُّهْرَ وَالْعَصْرَ وَالْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ وَالصُّبْحَ مِنْ يَوْمِ عَرَفَةَ، ثُمَّ يَذْهَبُ فِي الْيَوْمِ التَّاسِعِ غَدَاً أَيْ صَبَاحاً،
 إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ إِلَى عَرَفَةَ يَفْتَحَتَيْنِ، وَيُقَالُ لَهُ: عَرَفَاتٌ أَيْضاً، قَالَ النَّوَوِيُّ: اسْمُ لِمَوْضِعِ الْوُقُوفِ، سَمِيَ بِذَلِكَ؛ =

والعشاء والصبح بمعى، ثم يغدو إذا طلعت الشمس إلى عرفة.

قال محمد: هكذا السنة، فإن عجل أو تأخر فلا بأس إن شاء الله تعالى، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الغسل بعرفة يوم عرفة

أي اليوم التاسع

٤٨٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يغتسل بعرفة يوم عرفة حين يريد أن يروح.

قال محمد: هذا حسن وليس بواجب.

= لأن آدم عرف حواء هناك، وقيل: لأن جبريل عرف إبراهيم المناسك هناك، وجمعت عرفات؛ لأن كل حد منه يسمى عرفة، ولهذا كانت مصروفة كقصبات، قال النحويون: ويجوز ترك صرفه بناءً على أنها اسم مفرد لبقعة.

هكذا السنة: أي الطريقة المأثورة عن النبي صلوات الله عليه وأصحابه، فإنه ثبت "أن النبي صلوات الله عليه خرج من مكة ضحى من يوم التروية، وغدا إلى عرفات يوم عرفة بعد الطلوع"، أخرجه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وأحمد والحاكم وابن خزيمة وغيرهم، وقد أجمع الأئمة على استحباب هذا وأولويته، ومنهم من قال: إنه سنة مؤكدة.

فإن عجل: من التعجيل، وفي نسخة: تعجل أو تأخر بأن قدم بمعى يوم السابع من ذي الحجة أو بعد صلاة الظهر أو العصر يوم التروية، وبأن يذهب إلى عرفة قبل طلوع يوم عرفة في ليلة عرفة أو يوم التروية أو يذهب إلى عرفة وقت الضحى يوم عرفة أو بعد الزوال بشرط أن يصل هناك وقت الوقوف، "فلا بأس" أي هو جائز إلا أنه خلاف الأولى، أو خلاف السنة، "إن شاء الله تعالى"، قال القاري: إنما استثنى احتياطاً لاحتمال أن يكون تأخره عليه في متى كان للنسك وقصد العبادة أو لضرورة قلة الماء بعرفة أو الاستراحة أو لحوق الجماعة المتأخرة، وعلى كل تقدير فالأولى هو المتابعة. **أن يروح:** أي يذهب من مقام نزوله إلى جبل الرحمة وموقف الدعاء.

هذا حسن: أي هذا الغسل مستحب، وقيل: سنة للوقوف، وليس من المناسك الواجبة.

باب الدَّفْع من عرفة

٤٨٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا هشام بن عروة، أن أباه أخبره، أنه سمع أسامة بن زيد يُحدث عن سبِّ رسول الله ﷺ حين دَفَعَ من عَرَفَة، فقال: كان يَسِير العَنَقَ حتى إذا وَجَدَ فَجْوَةً نَصَّ، قال هشام: والنصّ أَرْفَعُ من العَنَقِ.
 أي عن كعبته
 قال محمد: بلغنا أنه قال ﷺ: عليكم بالسكينة؛ فإن البر ليس بإيضاع الإبل وإيجاف الخيل، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة أي أعلى منه أي بالطمانينة في السير أي الطاعة والعبادة أي بإسراعه أي إعدائها أي حنيفة.

باب بطن محسر

٤٨٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يُحرِّك راحلته في بطن محسر كقَدَر رَمِيَّةٍ بِحَجَرٍ.

الدفع من عرفة: أي الرجوع من عرفة إلى المزدلفة عند غروب الشمس يوم عرفة. **حين دفع:** أي انصرف وذلك في حجة الوداع. **كان يسير العنق:** يفتح العين وفتح النون، نوع من السير وهو أدنى المشي، وسير سهل للدواب من غير إسراع حتى إذا وجد فجوة - بالفتح - ما اتسع من الأرض - وفي بعض الروايات فرجة - نصّ أي أسرع، والنصّ والنصيص في السير أن تسار الدابة سيراً شديداً، قال ابن بطال: تعجيل الدفع من عرفة إنما هو لضيق الوقت؛ لأنهم إنما يدفعون عند سقوط الشمس، وبين عرفة والمزدلفة ثلاثة أميال، وعليهم أن يجمعوا المغرب والعشاء في المزدلفة، فتعجلوا في السير لاستعجال الصلاة. **بلغنا:** هذا البلاغ فأخرجه البخاري وغيره من حديث ابن عباس.

محسر: قال العيني في "البناء شرح الهداية" [٢٣٧/٤]: بكسر السين المشددة فاعل من حسر بالتشديد؛ لأن فيل أصحاب الفيل حسر فيه أي أعى، وهو واد بين مزدلفة ومعي، وسمي وادي النار، يقال: إن رجلاً اصطاد فيه، فنزلت نار وأحرقت، وحكمة للإسراع فيه لمخالفة النصارى؛ لأنه موقفهم.

كان يحرك: أي تحريكاً زائداً ليسرع في بطن محسر كقَدَر رَمِيَّةٍ - بالكسر - بحجر أي مقدار ما إذا رُمي بالحجر فوصل بموضع، وهذا قيل لمخالفة النصارى كما مر، وقيل: لأنه واد عذب به بعض الكفار، فأحب أن يسرع في الخروج منه، وهو أمر مستحب ليس بواجب.

قال محمد: هذا كله واسع إن شئت حرّكت، وإن شئت سرت على هيتاك بلغنا أن
 أي جائر
 أي طريقك في التوسط
 النبي ﷺ قال في السيرين جميعاً: عليكم بالسكينة حين أفاض من عرفة وحين أفاض
 بيان للسيرين
 أي رجع
 من المزدلفة.

باب الصلاة بالمزدلفة

٤٨٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر كان يصلي المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً.

٤٨٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا ابن شهاب، عن سالم بن عبد الله، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ صلى المغرب والعشاء بالمزدلفة جميعاً.
 ولم يتفعل بينهما

٤٨٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا يحيى بن سعيد، عن عدي بن ثابت الأنصاري، عن عبد الله بن يزيد الأنصاري الخطمي، عن أبي أيوب الأنصاري
 اسمه خالد بن زيد

حرّكت: أي الراحلة للإسراع في وادي عسر. **بلغنا:** دليل لكون الأمرين جائزين، يعني أن النبي ﷺ قال في السيرين جميعاً - أي في السير من عرفة إلى مزدلفة وفي السير من مزدلفة إلى منى -: **عليكم بالسكينة والطمأنينة في السير**، فدل ذلك على عدم الإسراع، وفيه: أن السكينة في السير الثاني لا يتنافى قدرًا من الإسراع مع أن هذا القدر محصص من ذلك المطلق، وليس ذلك ثابتاً بفعل ابن عمر وحده، بل ثبت بفعل النبي ﷺ في حديث جابر الطويل المخرّج في الصحاح.

بالمزدلفة: بضم الميم وكسر اللام: موضع بين منى وعرفة ما بين وادي محسر ومأزمي عرفة، وهما جبلان بين المزدلفة وعرفة، واحده مأزم بكسر الزاء، والحدان خارجان من المزدلفة، سمي به لآزدلاف الناس أي اقترابهم واجتماعهم بها، وقيل: لاجتماع آدم وحواء به، ومن ثم سمي بالجمع أيضاً، ذكره النووي. [شرح مسلم: ٣٩٨/١] **عدي بن ثابت:** هو من ثقات التابعين الكوفيين، وثقه أحمد وغيره، مات ١١٠هـ، كذا في "الإسعاف" [ص: ٢٩]. **عبد الله بن يزيد:** هو عبد الله بن يزيد بن زيد بن حصين الأنصاري الخطمي، نسبة إلى بني عظمة - بالفتح - بطن من الأنصار، وهو صحابي صغير، ذكره العيني وغيره.

قال: صَلَّى رسول الله ﷺ المغرب والعشاء بالمَزْدَلِيفَةِ جَمِيعاً فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا يصلي الرجل المغرب حتى يأتي المزدلفة وإن ذهب نصف الليل، فإذا أتاها أذّن وأقام فيصلّي المغرب والعشاء بأذان وإقامة واحدة، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله والعامّة من فقهاءنا.

جميعاً: زاد الطبراني من طريق جابر الجعفي ومحمد بن أبي ليلى كلاهما عن عدي بن ثابت بهذا الإسناد بإقامة واحدة، والجعفي ضعيف، لكن تقوى بمناعبة محمد، وبه يرّد على قول ابن حزم: ليس في حديث أبي أيوب ذكر أذان وإقامة، كذا ذكره الحافظ ابن حجر في "فتح الباري" [٦٦١/٣]. **لا يصلي:** يعني أن تأخير المغرب واجب إلى أن يصل المزدلفة فيجمع بينه وبين العشاء في المزدلفة وإن ذهب نصف الليل ودخل وقت كراهة العشاء، فلو صلاها في الطريق أو في عرفة أعاد، وهذا أحد القولين، وبه قال بعض المالكية، وقال الشافعية وغيرهم: لو جمع قبل جمع أو جمع بينهما تقدماً في الجمع أجزاء، وفاتت السنة، والخلاف مبني على أن الجمع بعرفة أو المزدلفة هل هو النسك أو سفر، فمن قال بالأول قال بالأول، ومن قال بالثاني قال بالثاني، كما بسطه في "ضياء الساري".

بأذان وإقامة واحدة: أي بأذان واحد وإقامة واحدة للأولى فقط، والمرجح هو تعدد الإقامة لا الأذان كما بسطه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٠٧/١]. والمسألة مسددة فيها ستة أقوال كما فصلها في "فتح الباري" [٦٦٣/٣] و"عمدة القاري" [١٢/١٠]: أحدها: الجمع بأذنين وإقامتين، روي ذلك عن ابن مسعود عند البخاري، وعن عمر عند الطحاوي، وبه قال مالك وأكثر أصحابه وليس لهم في ذلك حديث مرفوع، قاله ابن عبد البر، وقال ابن حزم: لم نجده مروياً عن رسول الله ﷺ أي بنص صريح صحيح، وذكر ابن عبد البر عن أحمد بن خالد أنه كان يتعجب من مالك حيث أخذ بحديث ابن مسعود، وهو من رواية الكوفيين مع كونه موثقاً ومع كونه لم يروه، ويترك ما روي عن أهل المدينة وهو مرفوع.

وأجيب عنه بأنه اعتمد صنيع عمر وإن كان لم يروه في "الموطأ"، وحمل الطحاوي صنيع ابن عمر على أنه أذّن للثانية لكون الناس تفرّقوا لعشائهم فأذن ليجمعهم، وبه نقول إذا تفرق الناس عن الإمام لأجل عشاء أو لغيره فأذن لا بأس به، ويمثله يجاب عن فعل ابن مسعود. وثانيها: أن يجمع بينهما بأذان وإقامة واحدة، وهو مذهب أصحابنا الحنفية، قال ابن عبد البر: أنا أعجب من الكوفيين أخذوا بما رواه أهل المدينة، وتركوا ما رَوَوْا عن ابن مسعود مع أنهم لا يعدلون به أحداً، وحجّتهم في ذلك حديث جابر أنه ﷺ جمع بأذان وإقامة واحدة، أخرجه ابن أبي شيبة، وروي نحوه من حديث ابن عباس عند أبي الشيخ الأصبهاني ومن حديث أبي أيوب كما مرّ. وثالثها: أن يجمع بأذان واحد وإقامتين، ثبت ذلك من حديث جابر عند مسلم، وابن عمر عند البخاري، وهو الصحيح =

باب ما يحرم على الحاج بعد رمي جمره العقبة يوم النحر

٤٩٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع وعبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر: أن عمر بن الخطاب خطب الناس بعرفة فعلمهم أمر الحج، وقال لهم فيما قال: ثم جئتم ^{أقداة بالنبي ﷺ} منى، فمن رمى الجمره التي عند العقبة فقد حل له ما حرم عليه إلا النساء والطيب، ^{أي يوم النحر} لا يمس أحد نساء ولا طيباً حتى يطوف بالبيت. ^{بالخلق أو التقصير في حالة الإحرام أي مباشرتين}

٤٩١ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن دينار، أنه سمع ابن عمر يقول: قال عمر ابن الخطاب ^{أي يوم النحر} من رمى الجمره ثم حلق أو قصر، ونحر هدياً إن كان معه حل له ما حرم عليه في الحج إلا النساء والطيب حتى يطوف بالبيت. ^{أي في إحرامه لكونه من مقدمات الجماع}

= من مذهب الشافعي ورواية عن أحمد، وبه قال ابن الماجشون من المالكية، وابن حزم من الظاهرية، والطحاوي من الحنفية وقواه. ورابعها: الجمع بإقامتين فقط من غير أذان، وهو رواية عن أحمد وعن الشافعي، وقال به الثوري وغيره، وهو ظاهر حديث أسامة المروني في "صحيح البخاري" حيث لم يذكر فيه الأذان، وقد روي عن ابن عمر من فعله كل واحد من هذه الصفات، أخرجه الطحاوي، وكأنه رآه من الأمر المتخير فيه. وخامسها: الجمع بالإقامة الواحدة بلا أذان، أخرجه مسلم وأبو داود عن ابن عمر أيضاً، وهو المشهور من مذهب أحمد. وسادسها: ترك الأذان والإقامة مطلقاً، أخرجه ابن حزم من فعل ابن عمر أيضاً، هذه كله في جمع التأخير بمزدلفة. وأما جمع التقديم بعرفات ففيه أقوال ثلاثة، الأول: يؤذن للأولى ويقيم لها فقط، وبه قال الشافعي. والثاني: يؤذن للأولى ويقيم لكل منهما، وهو مذهب الحنفية. الثالث: تعدد الأذان والإقامة كليهما، وهو قول بعض الشافعية، وأرجحها أوسطها.

جره العقبة: بفتحتين هو اسم لموضع رمي الجمار في طرف منى إلى جهة مكة، وفي يوم النحر يكتفى على رمي جمره العقبة، وفيما بعده من الأيام يرمى في ثلاثة مواضع. ثم جئتم: أي بعد الرجوع من عرفة والمزدلفة غداة يوم النحر، وفي رواية يجي: "إذا جئتم منى" وهكذا في بعض نسخ هذا الكتاب، وفي بعضها: "إن جئتم".
والطيب: أي استعمال الطيب في بدنه وثيابه. **يطوف بالبيت:** أي طواف الزيارة في يوم النحر أو بعده إلى الثاني عشر من ذي الحجة.

قال محمد: هذا قول عمر وابن عمر، وقد روت عائشة خلاف ذلك قالت: طيبت رسول الله ﷺ بيدي هاتين بعد ما حلق قبل أن يزور البيت فأخذنا بقولها، وعليه أبو حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

٤٩٢ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة أنها قالت: كنت أطيب

هذا قول عمر إلخ: أي عدم حل النساء والطيب قبل طواف الزيارة، والأول متفق عليه، والثاني مختلف فيه، فمذهب عمر عدم حل الطيب؛ لكونه من مقدمات الجماع، وبه قال مالك، ويوافقه قول عبد الله بن الزبير: "من سنة الحج إذا رمى الجمرة الكبرى حل له كل شيء إلا النساء والطيب حتى يزور البيت"، أخرجه الحاكم في "المستدرک"، وقال: على شرط الشيخين، ولعل هذا الحكم منهم احتياطي، وإلا فقد ثبت عن رسول الله ﷺ بأسانيد صحيحة في أحاديث عديدة جلّ الطيب كما بسطه الزيلعي في "نصب الراية" [٩٢/٣]، فمن ذلك حديث عائشة الآتي ذكره، وأخرج أبو داود [رقم: ١٩٧٨] من حديث عائشة مرفوعاً: "إذا رمى أحدكم جمره العقبة فقد حل له كل شيء إلا النساء، ونحوه أخرجه الدارقطني وابن أبي شيبه من حديثها، وأبو داود وأحمد والحاكم من حديث أم سلمة، وأخرج النسائي عن ابن عباس قال: "إذا رميت الجمره فقد حل لكم كل شيء إلا النساء، فقال رجل: والطيب؟ قال: أما أنا فإني رأيت رسول الله ﷺ يضحك رأسه بالمسك أفطيب هو أم لا؟" وزعم بعض المالكية أن عمل أهل المدينة على خلافه، قال العيني: ورد بما رواه النسائي من طريق أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أن سليمان بن عبد الملك لما حج أدرك ناساً من أهل العلم منهم القاسم بن محمد وخارجة بن زيد وسالم وعبد الله بن عبد الله بن عمر وأبو بكر بن عبد الرحمن، فسأهم عن الطيب قبل الإفاضة فكلهم أمره به، فهؤلاء فقهاء أهل المدينة من التابعين قد اتفقوا على ذلك، فكيف يُدعى مع ذلك العمل على خلافه؟

فأخذنا بقولها: لكونه متضمناً لبيان الفعل النبوي. **أما قالت:** قال ابن عبد البر: هذا حديث صحيح ثابت لا يختلف أهل العلم في صحته وثبوته، وقد روي من وجوه، وقال العيني: أخرجه الطحاوي من ثمانية عشر وجهاً.

كنت أطيب: قال الحافظ في "فتح الباري" [٥٠٢/٣]: استدّل به على أن "كان" لا يقتضي التكرار؛ لأنها لم يقع ذلك منها إلا مرة واحدة، وقد صرح في رواية عروة عنها بأن ذلك كان في حجة الوداع، وكذا استدّل به النووي في "شرح صحيح مسلم" وتعقب بأن المدعى تكراره إنما هو التطيب لا الإحرام، ولا مانع من أن يتكرر الطيب لأجل الإحرام مع كون الإحرام مرة واحدة، ولا يخفى ما فيه، وقال النووي في موضع آخر: إنها لا تقتضي التكرار ولا الاستمرار، وكذا قال الفخر في "المحصول"، وحزم ابن الحاجب بأنها تقتضيه، وقال جماعة من المحققين: إنها تقتضيه ظهوراً وقد تقع قريبة تدل على عدمه.

رسول الله ﷺ لإحرامه قبل أن يُحرم، ولحلّه قبل أن يطوف بالبيت.
أي جروحه عن الإحرام أي طواف الزيارة

قال محمد: وبهذا نأخذ في الطيب قبل زيارة البيت وندع ما روى عمر وابن عمر رضي الله عنهما،
أي في جواز استعماله أي تركه وهو قول أبي حنيفة رحمه الله والعامة من فقهاءنا.

باب من أي موضع يُرمى الجمار

بصفة المجهول

٤٩٣ - أخبرنا مالك، قال: سألت عبد الرحمن بن القاسم: من أين كان القاسم بن محمد يرمي جمرَةَ الْعَقَبَةِ؟ قال: من حيث تيسر.

قال محمد: أفضلُ ذلك أن يرمي من بطن الوادي، ومن حيث ما رمى فهو جائز،
أي من أي موضع رمى حاز وهو قول أبي حنيفة والعامة.

لإحرامه: أي لأجل إحرامه، دل هذا على جواز التطيب عند الإحرام، وقد اختلفوا فيه وقد مر منا تفصيله.
الجمار: بالكسر جمع جمرَة بالفتح هي الحصاة الصغيرة، ثم سمي المواضع التي ترمى الحجار فيها بالجمار، فقبل: جمرَة العقبة والجمرة الوسطى وجمرة الكرى، وسميت جمرَة العقبة به؛ لأن العقبة بفتحتين في الأصل الطريق الصعب في الجبل، وتلك الجمرة واقعة كذلك، وقيل: سُمّيت تلك المواضع بها لاجتماع الحصى هناك، من تجمر القوم إذا تجمعوا، ذكره العيني. [البنية: ٢٣٩/٤]

من حيث تيسر: قال القاري: أي من جوانبها علويها وسفليها، وقال الزرقاني: أي من بطن الوادي، بمعنى أنه لم يعين محلاً منها للرمي، وليس المراد من فوقها أو تحتها أو يظهرها لما صحَّ أن النبي ﷺ رماه من بطن الوادي. [شرح الزرقاني: ٤٧٤/٢] والذي يظهر في معنى هذا الأثر لعموم قوله: "من حيث تيسر" أي أمكن وسهل، هو ما ذكره القاري، ولا شبهة أن الرمي من بطن الوادي مندوب، وإنما الكلام في الجواز وفيما إذا لم يمكن ذلك، قال في "الهداية" و"البنية" [٢٣٩/٤]: فيرميها من بطن الوادي أي من أسفل الوادي إلى أعلاه، هكذا رواه عمر وابن مسعود في الصحيحين [البخاري رقم: ١٧٤٨، ومسلم رقم: ٣١٣٤] والترمذي [رقم: ٩٠١] عن ابن مسعود أنه ﷺ لما رمى جمرَة العقبة جعل البيت عن يساره ومضى عن يمينه، ورمى من بطن الوادي، ولو رماها من أعلاها جاز، والأول هو السنة، فإن عمر رماها من أعلاها للزحام.

باب تأخير رمي الجمار من علة أو من غير علة

أي من أوقاته المقررة

وما يُكره من ذلك

٤٩٤ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الله بن أبي بكر، أن أباه أخبره أن أبا البداح بن عاصم بن عدي أخبره، عن أبيه عاصم بن عدي، عن رسول الله ﷺ: أنه رخص لرعاء الإبل في البيوتة يرمون يوم النحر، ثم يرمون من الغد، أو من بعد الغد ليومين، بالكسر جمع راعي ثم يرمون يوم النفر.

من علة: بكسر الأول وتشديد الثاني أي مرض أو ضرورة. **أبا البداح:** بفتح الموحدة والذال المشددة المهملة فالف فحاء مهملة، لا يوقف على اسمه، وكنيته اسمه، وقال الواقدي: أبو البداح لقب غلب عليه، وكنيته أبو عمرو، وكذا قال ابن المديني وابن حبان، وقيل: كنيته أبو بكر، ويقال: اسمه عدي، وهو من ثقات التابعين، مات ١١٧هـ، وقيل: ١١٠هـ، ابن عاصم بن عدي أخبره أي أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عاصم ابن عدي بن الجد - بفتح الجيم - ابن العجلان بن حارثة القضاعي الأنصاري، هو من الصحابة، شهد أحداً وغيره، وعاش خمسة عشر ومائة، كذا في "شرح الزرقاني" [٤٧٥/٢].

البيوتة: مصدر بات أي في القيام ليلاً بمحلى اللاتئ للحجاج أي أباح لهم تركه لضرورتهم.

يرمون يوم النحر: هذا بيان للرخصة يعني رخص لهم ترك البيوتة، بمعنى، وأمرهم أن يرموا يوم النحر بعد طلوع الشمس كما لسائر الحجاج، ثم يرمون أي إذا رموا يوم النحر جاز لهم أن يذهبوا من منى، ويقيموا خارجين عنه ثم يجيئوا في اليوم الحادي عشر، فيرمون من الغد، أي اليوم الحادي عشر أو من بعد الغد أي لا يرموا يوم الحادي عشر بل يدخلوا في منى في اليوم الثاني عشر فيرموا فيه ليومين للحادي عشر قضاءً وللثاني عشر أداءً، ثم يرمون يوم النفر - بالفتح ثم السكون - أي يوم الانصراف من منى - وهو اليوم الثالث عشر - وهو يوم النفر الثاني، ويُستحب ذلك، ومن تعجل فنفر في الثاني عشر فلا إثم عليه، كما قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إثمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣). وعلى هذا التقرير الذي ذكرنا يكون رخصتهم لأمرين: أحدهما: ترك البيوتة، وثانيهما: جواز جمع رمي يومين في يوم واحد. ويمكن أن يكون المراد بقوله: يرمون يوم النحر: رمي يوم النحر في ليلته فيكون رخصة ثالثة، كما أخرج الطبراني عن ابن عباس: "أن النبي ﷺ رخص للرعاة أن يرموا ليلاً"، وعند الدار قطني [رقم: ١٨٤، ٢٧٦/٢] عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: "أنه ﷺ رخص للرعاة =

قال محمد: ومن جمع رمي يومين في يوم من علة أو غير علة، فلا كفارة عليه إلا أنه يكره له أن يدع ذلك من غير علة حتى الغد، وقال أبو حنيفة: إذا ترك ذلك حتى ^{لأنه خلاف السنة} الغد فعليه دم.

باب رمي الجمار ركباً

٤٩٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه أنه قال: إن الناس كانوا إذا رموا الجمار مشّوا ذاهبين وراجعين، وأول من ركب معاوية بن أبي سفيان. ^{على أقدامهم} ^{إلى مقامهم} **قال محمد:** المشي أفضل، ومن ركب فلا بأس بذلك. ^{أي هو حائز}

= أن يرموا ليلاً وأي ساعة شاعوا من النهار"، ونحوه أخرجه البزار من حديث ابن عمر، وبهذا استند الشافعي في أن أول وقت الرمي يوم النحر بعد نصف ليلته، وعندنا وقته بعد طلوع الفجر؛ لحديث ابن عباس: "أن النبي ﷺ كان يأمر نساءه وثقله صبيحة جمع أن يفيضوا مع أول الفجر سواداً، ولا يرموا الجمرة إلا مصباحين"، أخرجه الطحاوي [٤١٠/١]، وعنه: "أنه ﷺ كان يقدم ضعفة أهله من المزدلفة بقلس ويأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس"، أخرجه الأربعة، وهذا بيان الوقت الأفضل، وما مر من الأحاديث محمول عندنا على رمي الأيام الباقية فإنها حائزة ليلاً، ولو سلمنا أن المراد به ليلة العيد فهو أمر ضروري ثبت رخصة للرعاء والضعفاء فلا يكون حجة لتعيين الوقت، كذا في "البنية" [٢٥٨/٤، ٢٥٩].

فعليه دم: لأن رمي كل يوم في ذلك اليوم واجب عنده خلافاً لهما.

ذاهبين: أي من منازلهم إلى الجمار. **ركب معاوية:** قيل: ذلك لعذره بالسمن، وعند ابن أبي شيبة أن جابر بن عبد الله كان لا يركب إلا من ضرورة، وعند أبي داود أن ابن عمر كان يأتي الجمار في الأيام الثلاثة بعد يوم النحر ماشياً ذاهباً وراجعاً، ويخبر أن النبي ﷺ كان يفعل ذلك، ثم المراد بالركوب ههنا المحكوم بأوليته من معاوية الركوب في جميع الجمار، أو الركوب في غير يوم النحر، وإلا فالركوب يوم النحر عند جمرة العقبة ثابت عن رسول الله ﷺ عند البخاري ومسلم وغيرهما، وفي ذلك مع ما مرّ دلالة لما ذهب إليه الشافعي ومالك من أن رمي يوم النحر الأفضل فيه الركوب، وفي غيره المشي، وقال غيرهم: الأفضل المشي في الكل، وركوب النبي ﷺ كان ليراه الناس، فيتعلموا منه المناسك ويسألوه المسائل، والبسط في "عمدة القاري"، وفي "الهداية" [٢١٩/٢] وغيره: كل رمي بعده رمي فالأفضل أن يرميه ماشياً، وإلا فيرميه ركباً؛ لأن الرمي الذي بعده رمي فيه وقوف ودعاء فيرمي ماشياً ليكون أقرب إلى الإجابة.

باب ما يقول عند الجمار والوقوف عند الجمرتين

٤٩٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن ابن عمر كان يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَمَى الجمرة بحصاة. ^{للدعاء} أي يقول: الله أكبر. قال محمد: وهذا نأخذ.

٤٩٧ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان عند الجمرتين الأوليين يقف وقوفاً طويلاً، يكبر الله ويسبحه ويدعو الله، ولا يقف عند العقبة. قال محمد: وهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب رمي الجمار قبل الزوال أو بعده

٤٩٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: لا تُرْمَى

وهذا نأخذ: فإن التكبير عند كل حصاة مستحب، فإن تركه فلا شيء عليه عند الجمهور، وعند الثوري يُطعم بتركه. الجمرتين الأوليين: فيه تغليب، والمراد الأولى التي تلي مسجد الخيف والوسطى، وهذا في غير يوم النحر، وأما فيه فلا يرمي إلا جمرة العقبة وليس هناك وقوف، والأصل فيه أن كل رمي بعده رمي يُستحب فيه الوقوف والدعاء؛ لأنه في وسط العبادة، فبأي بالدعاء فيه، وكل رمي ليس بعده رمي لا وقوف فيه؛ لأن العبادة قد انتهت، كذا في "الهداية" [٢١٥/٢] وغيره.

وقوفاً طويلاً: أي مستقبل القبلة، كما في رواية للبخاري [رقم: ١٧٥٢] عن سالم: "أن ابن عمر كان يرمي الجمرة الدنيا أي القرى من مسجد الخيف بسبع حصيات ويكبر على إثر كل حصاة، ثم يتقدم فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي الجمرة الوسطى، ثم يأتي ذات الشمال، فيقوم مستقبل القبلة طويلاً ويدعو ويرفع يديه، ثم يرمي جمرة ذات العقبة من بطن الوادي، فلا يقف عندها ثم ينصرف"، وورد نحوه في رواية للبخاري من فعل النبي ﷺ. قال العيني: اختلفوا في مقدار ما يقف فكان ابن مسعود يقف قدر قراءة سورة البقرة مرتين، وعن ابن عمر: "أنه كان يقف قدر سورة البقرة"، وعن ابن عباس: "بقدر قراءة سورة من المثني"، ولا توقيف في ذلك عند العلماء وإنما هو ذكر ودعاء. [عمدة القاري: ٩١/١٠] ولا يقف: لا يوم النحر ولا فيما بعده.

أو بعده: قال القاري: أو للتنوع قبل الزوال يرمي العقبة يوم النحر، وبعده للبقية، وفيه أنه ليس لوقت رمي يوم النحر، وهو من طلوع الفجر إلى الزوال عند أبي يوسف وإلى غروب الشمس عندهما ذكرٌ فيما بعد ترجمة الباب =

الجمار حتى تزول الشمس في الأيام الثلاثة التي بعد يوم النحر.

قال محمد: وبهذا نأخذ.

باب البيوتۃ وراء عقبة منى وما يُكره من ذلك

٤٩٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع قال: زعموا أن عمر بن الخطاب كان يبعث رجالاً يدخلون الناس من وراء العقبة إلى منى. قال نافع: قال عبد الله بن عمر: قال عمر بن الخطاب من الإدخال لا يَبَيِّنُ أحدٌ من الحاجِّ ليالي منى وراء العقبة.

قال محمد: وبهذا نأخذ، لا ينبغي لأحد من الحاج أن يبيت إلا منى ليالي الحج، فإن فعل فهو مكروه ولا كفارة عليه، وهو قول أبي حنيفة والعمامة من فقهاءنا.

= إلا أن يُقال: قول ابن عمر: لا ترمى الجمار حتى تزول الشمس إلخ يدل على أن ابتداء وقت الرمي في الأيام الثلاثة التي بعد النحر وهي الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من الزوال دون يوم النحر، فإن الابتداء فيه قبل الزوال بذل عليه التقييد بما بعد يوم النحر، فالأثر المذكور دل على كلا الأمرين أحدهما بعبارة والآخر بإشارته، ويمكن أن يكون الهمزة الاستفهامية مخدوفة وأو عاطفة عليه، فالمعنى باب بيان أن رمي الجمار هو قبل الزوال أو بعده؟

الجمار: أي الحجار الصغار، والمراد مواضع الرمي. وبهذا: وبه قال أبو حنيفة إلا أنه لو رمى في اليوم الرابع قبل الزوال صح مع الكراهة عنده خلافاً لهما وهو الأصح.

باب البيوتۃ: هي معنى واجبة عند الجمهور حتى يجب الدم بتركها إلا من ضرورة لحديث: "رخص لرعاة الإبل"، وفي قول للشافعي ورواية عن أحمد أنه سنة، يكره تركها ولا يجب شيء به، وهو مذهب أصحابنا. إلى منى: وذلك لأن العقبة ليست من منى بل هي حد منى من جهة مكة. ليالي الحج: وهي الليالي الثلاثة أو الاثنان لمن تعجل بعد ليلة العيد. فهو مكروه: إلا للرعاة للحديث المار، وإلا لأهل السقاية لحديث: "رخص النبي ﷺ للعباس أن يبيت بمكة أيام منى من أجل سقائه أي لماء زمزم".

باب من قدّم نسكاً قبل نسك

٥٠٠ - أخبرنا مالك، حدثنا ابن شهاب، عن عيسى بن طلحة بن عبيد الله أنه أخبره عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ وقف للناس عام حجة الوداع يسألونه، فجاء رجل فقال: يا رسول الله! لم أشعر فنحرت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج، وقال آخر: يا رسول الله! لم أشعر فحلقت قبل أن أذبح، قال: اذبح ولا حرج، بفتحين
 الجمره في يوم النحر

عيسى بن طلحة: ثقة فاضل، مات ١٠٠هـ، وأبوه من العشرة، قاله الحافظ. **وقف للناس:** أي على ناقته عند جمره العقبة كما في رواية للبخاري [رقم: ١٧٣٨]. **فجاء رجل:** قال الحافظ: لم أقف على اسمه بعد البحث الشديد ولا على اسم أحد ممن سأل في هذه القصة وكانوا جماعة، لكن في حديث أسامة بن شريك عند الطحاوي وغيره كان الأعراب يسألونه، فكان هذا هو السبب في عدم ضبط أسمائهم. [فتح الباري: ٣/٧٢٠] **لم أشعر:** أي لم أعلم أو لم أتعمد. **وقال آخر:** ذكر في هذه الرواية سؤال اثنين عن أمرين: أحدهما: تقدم الذبح على الرمي. وثانيهما: تقدم الحلق على الذبح، زاد في رواية في "الصحيحين" وأشباه ذلك، وفي رواية لمسلم [رقم: ٣١٦٣]: قال آخر: أفضت قبل أن أرمي، قال: ارم ولا حرج، فهذا ثالث وهو تقدم طواف الإفاضة على الرمي، وفي رواية لأحمد ذكر السؤال عن أمر رابع وهو تقدم الحلق قبل الرمي.

فحاصل ما في حديث عبد الله بن عمرو هو السؤال عن أربعة أشياء، وورد الأولان في حديث ابن عباس أيضاً عند البخاري، وللدارقطني من حديثه أيضاً السؤال عن الحلق قبل الرمي، وفي حديث جابر وأبي سعيد عند الطحاوي [٤٢٣/١] مثله، وفي حديث علي عند أحمد السؤال عن الإفاضة قبل الحلق، وفي حديثه عند الطحاوي [٤٢٢/١] السؤال عن الرمي والإفاضة معاً قبل الحلق، وفي حديث جابر عند ابن حبان السؤال عن الإفاضة قبل الذبح، وفي حديث أسامة السؤال عن السعي قبل الطواف، فهذه عدة صور مثل عنها النبي ﷺ وأجاب بأنه لا حرج. ولا خلاف في أن الترتيب بتقدم الرمي ثم الذبح ثم الحلق ثم طواف الإفاضة ثم السعي مطلوب، واختلف في وجوبه، فذهب الشافعي وأحمد في رواية، والجمهور إلى استنائه، وأنه لو أخلّ في شيء من ذلك لا يلزم دم استدلالاً بقوله ﷺ: لا حرج، وأوجبه مالك في تقدم الإفاضة على الرمي، وذهب أبو حنيفة إلى وجوبه في الكل ولزوم الدم بتركه، وحمل قوله: لا حرج، على نفي الإثم، والكلام طويل مبسوط في شروح "صحيح البخاري" وشروح "الهداية".

فما سئل رسول الله ﷺ عن شيء يومئذ قدم ولا أخر إلا قال: افعَلْ ولا حرج.
أي يوم النحر صفة لشيء

٥٠١ - أخبرنا مالك، حدثنا أيوب السخيتاني، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس أنه كان يقول: من نسي من نسكه شيئاً - أو ترك - فليهرق دمًا. قال أيوب: لا أدري أقال ترك أم نسي.
أي سعيد

قال محمد: وبالحديث الذي روي عن النبي ﷺ نأخذ أنه قال: لا حرج في شيء من ذلك. وقال أبو حنيفة رحمته الله: لا حرج في شيء من ذلك، ولم ير في شيء من ذلك كفارة إلا في خصلة واحدة، المتمتع والقارن إذا حلق قبل أن يذبح قال: عليه دم، وأما نحن فلا نرى عليه شيئاً.
بترك الترتيب الواجب

أنه كان يقول: هذا موقف على ابن عباس له حكم الرفع، وأخرج ابن أبي شيبة عن سعيد بن جبير وإبراهيم النخعي وجابر بن زيد نحو ذلك. من نسي من نسكه: بضمين أي من أعمال حجّه وعمرته شيئاً - أو ترك - شك من أيوب السخيتاني هل روى شيخه سعيد لفظ نسي أو ترك، "فليهرق" أي يجب عليه أن يذبح ويريق دمًا لتركه الواجب، وفي رواية ابن أبي شيبة والطحاوي بسند ضعيف لضعف راويه إبراهيم بن مهاجر عن مجاهد عنه قال: "من قدم شيئاً من حجّه أو أخر فليهرق لذلك دمًا"، ثم أخرج الطحاوي بسند آخر قوي مثله، قال الطحاوي في "شرح معاني الآثار": فهذا ابن عباس يوجب على من قدم نسكا أو أخر دمًا، وهو أحد من روى من النبي ﷺ أنه ما سئل يومئذ عن شيء قدم أو أخر من أمر الحج إلا قال فيه: لا حرج، فلم يكن معنى ذلك عنده معنى الإباحة، ولكن معنى ذلك على أن الذين فعلوه في حجة النبي ﷺ كان على الجاهل بالحكم فيه.

وبالحديث: أي بظااهره الدال على نفي الحرج مطلقاً. لا حرج: أي لا في الآخرة بالإثم، ولا في الدنيا بلزوم الجزاء إذا لم يعتمد، وكذا لا حرج في الدنيا عند التعمد. إلا في خصلة: الحصر غير حقيقياً لما في "الهداية" [٢٨٦/٢] وشروحه: من أخر الحلق حتى مضت أيام النحر فعليه دم عند أبي حنيفة، وكذا إذا أخر طواف الزيارة، وقالوا: لا شيء عليه في الوجهين، وكذا الخلاف في تأخير الرمي، وفي تقدم نسك على نسك كالحلق قبل الرمي ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح، بخلاف ما إذا ذبح المفرد بالحج قبل الرمي أو حلق قبل الذبح حيث لا يجب عليه شيء عنده أيضاً؛ لأن النسك لا يتحقق في حقه لعدم وجوب الذبح على المفرد، وأما القارن والمتمتع فعليهما دم واجب فيجب الترتيب بينه وبين غيره، وأما نحن: أي أنا وأبو يوسف وغيرهما.

باب جزاء الصيد

٥٠٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه

قضى في الضبع بكبش، وفي الغزال بعنز، وفي الأرنب بعناق، وفي اليربوع بجفرة.
قال محمد: وبهذا كله نأخذ؛ لأن هذا أمثلة من النعم.
الظبي الأثني من المعز الأثني من أولاد المعز الغار الوحشي

باب كفارة الأذى

٥٠٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الكريم الجزري عن مجاهد، عن عبد الرحمن

جزاء الصيد: أي جزاء صيد البر للمحرم، وأما صيد البحر فهو حلال، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعَمداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَيْفَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَاماً﴾ (المائدة: ٩٥)، واختلفوا في المثل: فعند أبي حنيفة وأبي يوسف هو أن يقوم الصيد في المكان الذي قُتل فيه، أو في أقرب المواضع منه إذا كان في برية، فيقومه رجلان عدلان من له معرفة بقيم الصيد، ثم القاتل خير، إن شاء ابتاع بها هدياً إن بلغت قيمته قيمة الهدي فيذبحه في الحرم، وإن شاء اشترى بها طعاماً وتصدق به على كل مسكين نصف صاع من بر أو صاعاً من شعير أو تمر، وإن شاء صام عوض صدقة مسكين يوماً، وذلك؛ لأن المثل المطلق هو المثل صورة ومعنى، ولا يمكن الحمل عليه لخروج ما ليس له مثل صوري فحمل على المثل معنى، وهو القيمة.

ومعنى قوله: "من النعم" بياناً لمثل أن يتاع من ذلك القيمة، وعند محمد والشافعي يجب في الصيد النظر فيما له نظير؛ لأن "من النعم" بيان لمثل، والقيمة ليس من النعم، ولذلك أوجب الصحابة النظر فيما له نظير لحديث: الضبع صيد وفيه شاة، أخرجه أصحاب السنن، وما ليس له نظير تجب القيمة فيه، فيكون قوهما مثل ما مر، والكلام من الطرفين مبسوط في "فتح القدير" و"النهاية" وغيرهما.

في الضبع: يفتح الضاد وضم الباء وسكوها بالفارسية "كفتار". بجفرة: بالفتح، قيل: من أولاد المعز ما بلغ أربعة أشهر، وقيل: منه ومن الضأن أيضاً. هذا أمثلة: أي ما ذكر أمثلة - بالفتح - جمع مثل أي مشابهة ومماثلة حال كونهما من النعم بفتحيتين أي الدواب.

كفارة الأذى: أي كفارة حلق الرأس بسبب أدى في رأسه من كثرة القمل ونحوه. الجزري: بفتحيتين نسبة إلى جزيرة ابن عمر اسم موضع. عبد الرحمن: هو من المجتهدين التابعين وثقات المحدثين، وسيأتي ذكره في باب القسامة.

ابن أبي ليلى عن كعب بن عُجْرَةَ: أنه كان مع رسول الله ﷺ مُحْرِمًا، فَأَذَاهُ الْقَمَلُ فِي رَأْسِهِ، فَأَمَرَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَحْلِقَ رَأْسَهُ وَقَالَ: صُمْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعَمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ مُدَيْنَيْنِ أَوْ نُسْكَ شاةً، أَيْ ذَلِكَ فَعَلْتَ أَجْزَأَ عِنْدَكَ. قَالَ مُحَمَّدٌ: وَهَذَا نَأْخُذُ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ وَالْعَامَّةِ.

باب مَنْ قَدَّمَ الضَّعْفَةَ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ

٥٠٤ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ، عَنْ سَالِمٍ وَعُبَيْدِ اللَّهِ ابْنَيْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ:

كعب بن عُجْرَةَ: بضم أوله وسكون ثانية، ابن أمية بن عدي الأنصاري، نزل بالكوفة، ومات بالمدائن ٥١هـ - أو بعدها، روى عنه ابن عباس وابن عمر وغيرهما، ومن التابعين ابن أبي ليلى وأبو وائل وغيرهما، قاله ابن الأثير، وقد كان مع رسول الله ﷺ في الحديبية محرماً، فرأه رسول الله ﷺ والقملة تسقط من رأسه على وجهه، فقال: "أَيُّ ذِيكَ هُوَ امْلِكْ؟" قال: نعم، فأمره أن يحلق، وأتزل الله فيه قوله: ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ﴾ (البقرة: ١٩٦) يعني لا تحلقوا رؤوسكم في حال الإحرام إلا أن تضطروا إلى حلقه لمرض أو لأذى في الرأس من هوام أو صداع، ففدية أي فحلق فعلية فدية من صيام ثلاثة أيام، أو صدقة ثلاثة أصع على ستة مساكين، لكل مسكين نصف صاع أو نسك، واحداً نسيكة أي ذبيحة أعلاها بدنة وأوسطها بقرة وأدناها شاة، كذا في "معالم التنزيل".

فأذاه القمل: بضم القاف وتشديد الميم واحدة قملة، أو بالفتح ثم السكون: دويبة صغيرة متولد من العرق والوسخ والعفونة، ذكره الدماميني في "عين الحياة". **مدّين:** المد - بضم الميم وتشديد الدال - ربع الصاع، فالغرض تصدق مدين مدين يعني نصف صاع لكل مسكين. **أَيُّ ذَلِكَ:** ما مر من هذه الخصال ففعلت كفكاف، يعني إنك تخير فيها كما دل عليه الكتاب.

باب من قدم: من التقديم، "الضعفة" بفتححتين جمع ضعيف مثل النساء والصبيان والشيوخ الكبار والمرضى. "من المزدلفة" أي أرسلهم إلى منى من مزدلفة في ليلة العيد قبل أوان نفر الحجاج منها، وهو وقت الإسفار من يوم العيد، وهو جائز بالإجماع خوف الزحام عليهم، وقد قدم رسول الله ﷺ ضَعْفَةَ بني هاشم وصبياقهم، منهم ابن عباس ونسائه، وأمرهم أن لا يرموا الجمرة حتى يطلع الفجر كما هو ثابت في "صحيح البخاري" والسنن.

وعبيد الله: هو من أعلام التابعين، ثقة ثبت، مات قبل أخيه سالم، قاله ابن الأثير.

أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ يُقَدِّمُ صَبْيَانَهُ مِنَ الْمَزْدَلِفَةِ إِلَى مَنًى حَتَّى يُصَلُّوا الصُّبْحَ بِمَنًى.
قال محمد: لا بأس بأن تُقَدِّمَ الضعفة ويُوغَرُ إليهم أن لا يرموا لجمرة حتى تطلع الشمس، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب جلال البدن

٥٠٥ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أَنَّ ابْنَ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَانَ لَا يَشُقُّ جِلَالُ بَدْنِهِ،

يقدم صبيان: أي يرسلهم بالليل قبل نحر الناس. **يصلوا الصبح بمنى:** في "صحيح البخاري" [رقم: ١٦٧٦] عن سالم أن ابن عمر كان يقدم ضعفة أهله فيقفون عند المشعر الحرام بالمزدلفة ليل، فيذكرون الله ما بداهم، ثم يرجعون قبل أن يقف الإمام وقبل أن يدفع، فمنهم من يقدم منى لصلاة الفجر، ومنهم من يقدم بعد ذلك، فإذا قدموا رموا الجمرة، وكان ابن عمر يقول: "أرخص في أولئك رسول الله ﷺ". **تقدم:** مجهول من التقدم وكذا ما بعده، وفي نسخة: يقدم ويوغر مبنيان للفاعل.

ويوغر إليهم: قال القاري: بكسر الغين المعجمة من أوغر إليه، هكذا أمره أن لا يفعل ويترك، والمعنى يأمرهم ويؤكد عليهم أن لا يرموا الجمرة حتى تطلع الشمس ليكونوا حاملين للسنّة، وإلا فيجوز الرمي بعد الصبح إجماعاً، وفي "عمدة القاري" [١٨/١٠]: جواز الرمي قبل طلوع الشمس بعد طلوع الفجر للذين يتقدمون قبل الناس قول عطاء بن أبي رباح وطاوس ومجاهد والنخعي والشعبي وسعيد بن جبير والشافعي، وقال عياض: مذهب الشافعي رمي الجمرة من نصف الليل، ومذهب مالك أن الرمي يحل بطلوع الفجر، ومذهب الثوري والنخعي أنها لا ترمى إلا بعد طلوع الشمس، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وأحمد وإسحاق قالوا: فإن رموها قبل طلوع الشمس أجزأهم وقد أساءوا، وقال الكاساني من أصحابنا: أول وقته المستحب ما بعد طلوع الشمس وآخر وقته آخر النهار، كذا قال أبو حنيفة، وقال أبو يوسف: إلى الزوال.

جلال: بالكسر جمع جلّ - بالضم وتشديد اللام - ما يُجعل على ظهر الحيوان وهو للبدنة كالثوب للإنسان يقيه البرد والوسخ. **البدن:** بالضم جمع البدنة بفتحين هي من الإبل والبقر.

كان لا يشق: أي لا يقطعها في موضع لئلا تفسد، وتكون قابلة لأي انتفاع كان، قال الزرقاني: رواه البيهقي من طريق يحيى بن بكير عن مالك، وقال: زاد فيه غيره عن مالك إلا موضع السنام، وإذا نحرها نزع جلالها مخافة أن يفسدها الدم، ثم يتصدق بها، ونقل عياض أن التحليل يكون بعد الإشعار لئلا يتلطح بالدم، وأن يشق الجلال من السنام إن قلت قيمتها، فإن كانت نفيسة لم تشق.

وكان لا يجللها حتى يغدو بها من منى إلى عرفة، وكان يُجَلِّلُهَا بِالْحَلَلِ وَالْقَبَاطِي وَالْأَنْطَاط، ثم يبعث بجلالها، فيكسوها الكعبة. قال: فلما كُسِيتِ الكعبة هذه إلى خدام الكعبة
أي نافع
الكسوة أَقْصَرَ مِنَ الْجَلَالِ.

٥٠٦ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، قَالَ سَأَلْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ دِينَارٍ: مَا كَانَ ابْنُ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ يَصْنَعُ بِجَلَالِ بُدْنِهِ؟
استفهامية
حتى أقصر عن تلك الكسوة، قال عبد الله بن دينار: كان عبد الله بن عمر يتصدق بها.
قال محمد: وهذا نأخذ، ينبغي أن يتصدق بجلال البدن ويخطمها، وأن لا يعطي الجزار
على الفقراء
من ذلك شيئاً ولا من لحومها. بلغنا أن النبي ﷺ بعث مع علي بن أبي طالب رضي الله عنه
بهدي فأمر أن يتصدق بجلاله ويخطمه، وأن لا يعطي الجزار من خطمه وجلاله شيئاً.

لا يجللها: أي من التحليل أي لا يكسوها الجلال. حتى يغدو بها: أي يصبح بها ويذهب من منى إلى عرفة، وفي رواية ابن المنذر عن نافع: كان ابن عمر يجلل بدنه الأنطاط والبرود حتى يخرج من المدينة، ثم ينزعها فيطويها حتى يكون يوم عرفة فيلبسها إياها حتى ينحرفها، ثم يتصدق بها، قال نافع: وربما دفعها إلى بني شيبه.
بالحلل: جمع حلة بالضم فتشديد هي من برود اليمن، ولا يسمى حلة إلا أن يكون ثوبان من جنس واحد، والقباطي بالضم جمع القبطي بالضم ثوب رقيق من كتان يعمل بمصر نسبة إلى القبط بالكسر قبيلة بمصر، والضم في النسبة على غير قياس، فرق بين الثياب وبين نسبة الإنسان، فإنه ينسب بالقبطي بالكسر، والأنطاط جمع نمط بفتحين ثوب من صوف يُطْرَح على الهودج، ويكون ملوناً، وقيل: ضرب من البسط له حمل رقيق، كذا ذكره الزرقاني [٤٢٠/٢] والقاري.

فيكسوها الكعبة: قال ابن عبد البر: لأن كسوها من القرب وكرائم الصدقات، وكانت تُكسى من زمن تبع الجيمري، ويقال: إنه أول من كساها، فكان ابن عمر يجمل بها بدنه ثم يكسوها الكعبة فيحصل على فضيلتين.
هذه الكسوة: المعروفة، ولعل المراد بها ما كساها به عبد الملك بن مروان من الديباج، وكان قبل ذلك في عهد الخلفاء تُكسى بالقباطي، كما بسطه العيني. أقصر: بفتح الهزرة صيغة ماضٍ، أي ترك ما كان يفعله من بعثها إلى الكعبة لعدم الاحتياج إليه. حتى أقصر: في بعض النسخ: حين، وهو الظاهر.
ويخطمها: بالضم جمع الخطام بالكسر وهو زمام البعير الذي يجعل في أنفه. الجزار: بفتح الجيم وتشديد الزاء المعجمة الذي يذبح الإبل وغيره. بلغنا: هذا البلاغ أخرجه الجماعة إلا الترمذي، ذكره الزيلعي. فأمر: قال العيني: الظاهر أن الأمر للاستحباب. لا يعطي: أي في أجرته، وأما إن كان فقيراً فلا بأس بتصدق عليه.

باب الْمُحْصَرِّ

٥٠٧ - أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، أَخْبَرَنَا ابْنُ شَهَابٍ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ قَالَ: مَنْ أَحْصَرَ دُونَ الْبَيْتِ عَمْرَضٍ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ حَتَّى يَطُوفَ بِالْبَيْتِ فَهُوَ يَتَدَاوَى مِمَّا اضْطَرَّ إِلَيْهِ وَيَفْتَدِي.

المحصر: اسم مفعول من الإحصار، من أحصره إذا حبسه، وهو الذي حبس عن إتمام الحج والعمرة بعذر أو مرض أو نحو ذلك. **من أحصر:** أي مُنع وحبس دون البيت أي قبل وصوله إليه بمرض ونحوه من غير عدو كافر، "فإنه لا يحل" بفتح أوله وكسر ثانيه وتشديد ثالثه أي لا يخرج من إحرامه "حتى يطوف بالبيت" ولو امتدت الأيام، "فهو يتداوى" أي يعالج "مما اضطر" مجهول "إليه" أي باستعمال ما احتج إليه من محظورات الإحرام كاللباس والطيب وإزالة الشعر وغير ذلك، "ويفتدي" أي يؤدي فدية ما استعمله من المحظورات وكفارتها بعد الفراغ من مناسكه، وحاصله أن الإحصار المذكور في قوله تعالى: ﴿وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ وَلَا تَحْلِقُوا رُؤُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ﴾ (البقرة: ١٩٦) لا يكون بالمرض. وقد وقع الاختلاف في الإحصار على أقوال كما بسطه العيني وغيره: الأول: أن الإحصار وحكمه الثابت بالآية وهو أن يذبح الهدي، ويخرج من الإحرام كان مخصوصاً بالنبي ﷺ وأصحابه، والآية المذكورة نزلت في حصرهم يوم الحديبية حين صدّهم المشركون عن البيت فيختص بمورده، وهذا القول شاذ لا يعتمد عليه.

والثاني: أن حكم المحصر عام، لكنه لا يكون إلا بالعدو الكافر كما كان في العهد النبوي، ويدل عليه قوله تعالى بعد تلك الآية: ﴿فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَمَنْ تَمَتَّعَ بِالْعُمْرَةِ إِلَى الْحَجِّ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (البقرة: ١٩٦) أي أمنتكم من خوف العدو، فلا يكون الإحصار بمرض ونحوه، وهذا مذهب ابن عمر كما دل عليه قوله المذكور ههنا، ومذهب ابن عباس حيث قال: "لا حصر إلا حصر العدو"، أخرجه ابن أبي حاتم وقال: روى نحوه عن ابن عمر وطاوس والزهرري وزيد بن أسلم، وبه قال الليث ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق.

والثالث: أن حكم الإحصار عام زماناً وسبباً فيحصل حكمه بكل جالس من مرض وعدو وكسر رجل وذهاب نفقة ونحوها مما يمنعه المضي إلى البيت، وهذا قول ابن مسعود ورواية عن ابن عباس، وبه قال أصحابنا الحنفية وقالوا: الإحصار في اللغة عام غير مخصوص بالعدو، ونزول تلك الآية في حصر العدو لا يقتضي اختصاصه به، وكذا لفظ الأمن لا يقتضيه، فيمكن أن يراد به الأمن من عدو ومرض ونحوه، وعلى تقدير الاختصاص يقال: ورد بحسب تعين الحادثة، والعبرة لعموم اللفظ والعلة لا لخصوص السبب، ويوافقه حديث: **من كُبر أو عرج فقد حلّ، =**

قال محمد: بلغنا عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أنه جعل المحصر بالوجع كالمحصر بالعدو، فسئل عن رجل اعتمر فنهشته حية فلم يستطع المضي، فقال ابن مسعود: أي ابن مسعود ليعث بهدي ويواعد أصحابه يوم أمار، فإذا نحر عنه الهدي حلّ وكانت عليه عمرة مكان عمرته، وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعامّة من فقهاءنا.

باب تكفين المحرم

٥٠٨ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن ابن عمر كفّن ابنه وإقْد بن عبد الله وقد مات مُحَرَّمًا بِالْجُحْفَةِ، وَخَرَّ رَأْسَهُ.

= وعليه حجة أخرى، أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وفي رواية: من كسر أو عرج أو مرض، ورواه عبد بن حميد، وقال: روي نحوه عن ابن مسعود وابن الزبير وعلقمة وابن المسيب وعروة ومجاهد والنخعي وعطاء وغيرهم، وهناك قول رابع يحكي عن ابن الزبير وهو: أن المحصر بالمرض والعدو سواء، لا يحل إلا بالطواف وهو قول شاذ، وأرجح الأقوال وهو القول الثالث.

أنه جعل إلخ: أخرجه عنه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٣١/١] من طرق عديدة. **فنهشته:** من النهش، وهو لدغ الحية وجرحها. **فلم يستطع المضي:** أي لم يقدر الذهاب إلى مكة لإتمام العمرة. **ليعث:** أمر أن يرسل مع بعض أصحابه إلى مكة هدياً.

ويواعد: من المواعدة "يوم أمار" بالفتح أي يوم أمارّة وعلاّمة تدل على وصولهم إلى مكة وذبحهم الهدي عنه، "فإذا نحر" ذبح عنه الهدي بمكة وجاء ذلك اليوم الموعود "حلّ" خرج من الإحرام واستعمل محظوراته من الخلق وغيره "وكانت عليه عمرة مكان عمرته" أي عوض عمرته السابقة قضاء عنها، فإنها إن كانت واجبة بالنذر وغيره فظاهر، وإن كانت نفلاً فالنفل بالشروع يلزم كما هو مذهبنا. ودل هذا على أن المحصر يبعث بالهدي إلى مكة، ولا يذبحه حيث أحصر، وهو المراد من قوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ إِلَهِهُمُ مُحَلَّةً﴾ (البقرة: ١٩٦)، وقال الشافعي وغيره: المراد بالحل مكان الإحصار، وفي المقام كلام طويل لا يليق ههنا خوف التظليل.

تكفين المحرم: أي إذا مات المحرم في إحرامه. **بالجحفة:** بضم الجيم موضع بين الحرمين ميقات أهل الشام وقد مر ذكره في بحث المواقيت. **وخر رأسه:** أي غطى رأسه، وفي رواية يحيى: ووجهه وقال: لولا أنا حُرِّمَ لطيّناه.

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله إذا مات فقد ذهب الإحرام عنه.

باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة

أي وصل إليها في نسخة: عرفات

٥٠٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، أن عبد الله بن عمر كان يقول:

إذا مات: يعني أن بالموت تقطع الأعمال، فإذا مات ذهب الإحرام عنه، فلا بأس بتخمير وجهه ورأسه كما هو المسنون في سائر الموتى أخذنا من قول النبي ﷺ: **حَمَرُوا وَجْهَ مَوْتَاكُمْ وَلَا تَشَبَّهُوا بِالْيَهُودِ**، أخرجه الدارقطني [رقم: ٢٧١، ٢/٢٩٦] بسند صالح، وهذا هو مذهب الحنفية والمالكية، فقال مالك بعد رواية هذا الأثر: إنما يعمل الرجل ما دام حياً فإذا مات فقد انقضى العمل، ويوافقهم حديث: إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له، أخرجه ابن ماجه [رقم: ٢٤١] ويخالفهم ما أخرجه مسلم [رقم: ٢٨٩١] وغيره أن رجلاً محرمًا توفي، فقال رسول الله ﷺ: **كَفَنُوهُ فِي ثَوْبَيْهِ وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ وَلَا تَقْرِبُوهُ طَبِيبًا، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ مَلْبِئًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ**، وفي رواية: **وَلَا تَغْطُوا رَأْسَهُ وَوَجْهَهُ**، وقد مر منا ذكر هذا الحديث في باب الحرم يغطي وجهه، وبه قالت الشافعية وغيرهم، وهو الأرجح نقلاً.

وأجاب العيني والزرقاني [٣٠٤/٢] وغيرهما من الحنفية والمالكية عن هذا الحديث بأن النبي ﷺ لعله عرف بالوحي بقاء إحرامه بعد موته، فهو خاص بذلك الرجل، وبأنه واقعة حال لا عموم لها، وبأنه علله بقوله: **فإنه يُبْعَثُ مَلْبِئًا**، وهذا الأمر لا يتحقق في غيره وجوده فيكون خاصاً به، ولا يخفى على المتصف أن هذا كله تعسف، فإن البعث ملبئاً ليس بخاص به بل هو عام في كل محرم حيث ورد: **يُبْعَثُ كُلُّ عَبْدٍ عَلَى مَا مَاتَ عَلَيْهِ**، أخرجه مسلم [رقم: ٧٢٣٢]، وورد: **من مات على مرتبة من هذه المراتب بُعث عليها يوم القيامة**، أخرجه الحاكم، وورد: **أن المؤذن يبعث وهو يؤذن، والملي يبعث وهو يلي**، أخرجه الأصمعي في "الترغيب والترهيب"، وورد غير ذلك مما يدل عليه أيضاً كما بسطه السيوطي في "البذور السافرة في أحوال الآخرة".

فهذا التعليل لا دلالة على الاختصاص، وإنما علل به؛ لأنه لما حكم بعدم التخمير المخالف لسنن الموتى تبّه على حكمه فيه، وهو أنه يبعث ملبئاً فينبغي إيقاؤه على صورته الملبين، واحتمال الاختصاص بالوحي بمجرد احتمال لا يُسمع، وكونه واقعة حال لا عموم لها إنما يصح إذا لم يكن فيه تعليل، وأما إذا وُجد وهو عام فيكون الحكم عاماً، والجواب عن أثر ابن عمر أنه يحتمل أن يكون لم يبلغه الحديث، ويحتمل أن يكون بلغه وحمله على الأولوية وجوز التخمير، ولعل هذا هو الذي لا يتجاوز الحق عنه.

ليلة المزدلفة: أي في الليلة يقام فيها بمزدلفة، وهي ليلة العيد.

مَنْ وَقَفَ بِعَرَفَةَ لَيْلَةَ الْمَزْدَلِفَةِ قَبْلَ أَنْ يَطْلُعَ الْفَجْرَ فَقَدْ أَدْرَكَ الْحَجَّ.

أي فجر العيد

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

باب من غربت له الشمس في النفر الأول وهو بمنى

٥١٠ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يقول: من غربت له

الشمس من أوسط أيام التشريق وهو بمنى لا ينفرن حتى يرمى الجمار من العبد.

هو اليوم الثاني عشر

أي لا يرجع إلى مكة

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامه.

فقد أدرك الحج: أي أدرك أعظم أركانه، وهو الوقوف بعرفة، وهذا حكم شرع تسهيلاً، فإن أصل الوقوف هو ما يكون بالهنا يوم عرفة، فإن لم يتيسر له ذلك كفى وقوفه في جزء من أجزاء ليلة العيد بعرفة، وقد قال النبي ﷺ: من أدرك معاً هذه الصلاة أي صلاة الصبح بمزدلفة، وأتى عرفات قبل ذلك ليلاً أو نهاراً فقد تم حجه وقضى نفسته، رواه ابن خزيمة وصححه وابن حبان [رقم: ٣٨٥٠، ١٦١/٩] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٩١، والنسائي رقم: ٣٠٤١، وأبو داود رقم: ١٩٥]، وقال أيضاً: الحج عرفة، من أدركها قبل أن يطلع الفجر من ليلة جمع فقد تم حجه، أخرجه أصحاب السنن [الترمذي رقم: ٨٨٩، والنسائي رقم: ٣٠١٦، وابن ماجه رقم: ٣٠١٥]، وزاد يحيى في موطنه في أثر ابن عمر: من لم يقف بعرفة من ليلة المزدلفة قبل أن يطلع الفجر فقد فاته الحج، وكذا روى نحوه عن عروة، وهذا يدل على أنه لا بد من الوقوف ليلاً أيضاً مع النهار حتى لو دفع من عرفة قبل غروب الشمس فاته الحج، وبه قال مالك، بل عنده الوقوف في جزء من الليل أصل، والنهار تبع، وعندنا النهار أصل والليل تبع، كما بسطه العيني في "عمدة القاري" [٥/١٠].

النفر الأول: أي يوم الانصراف الأول من منى، وهو اليوم الثاني عشر من ذي الحجة. **من الغد:** أي من اليوم الثالث عشر. **وبهذا نأخذ:** قال القاري: اعلم أن الأفضل أن يقيم ويرمي يوم الرابع، وإن لم يقم نفر قبل غروب الشمس، فإن لم ينفر حتى غربت الشمس يُكره أن ينفر حتى يرمى في اليوم الرابع، ولو نفر من الليل قبل طلوع الفجر من اليوم الرابع من أيام الرمي لا شيء عليه وقد أساء، ولا يلزمه رمي اليوم الرابع في ظاهر الرواية نص عليه محمد في "الرقيات"، وإليه أشار في "الأصل" وهو المذكور في المتن، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه إن لم ينفر قبل الغروب، وليس له أن ينفر بعده حتى لو نفر بعد الغروب قبل الرمي يلزمه دم كما لو نفر بعد طلوع الفجر، وهو قول الأئمة الثلاثة، فوجه الظاهر: أن قبل غروب اليوم الثالث يجوز النفر، فكذا بعده بجماع أن كلاً من الوقتين لا يجوز الرمي فيه عن الرابع، ووجه رواية أبي حنيفة ومن تبعه: أن النفر في اليوم لا في الليل؛ لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا أَثمَ عَلَيْهِ﴾ (البقرة: ٢٠٣)، والجواب: أن لياليها التالية تابعة لأيامها الماضية، ولذا جاز رمي أيامها في لياليها اتفاقاً.

باب من نفر ولم يخلق

أي من مئ إلى مكة

٥١١ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع: أن عبد الله بن عمر لقي رجلاً من أهله يقال له: ^{أي من أعزته وأقاربه} المجبر وقد أفاض ولم يخلق رأسه ولم يقصر، جهل ذلك، فأمره عبد الله أن يرجع ^{أي طاف طواف الإفاضة} فيخلق رأسه أو يقصر ثم يرجع إلى البيت، فيفيض. قال محمد: وهذا نأخذ.

باب الرجل يجامع قبل أن يفيض

٥١٢ - أخبرنا مالك، أخبرنا أبو الزبير المكي، عن عطاء بن أبي رباح، عن ابن عباس: أنه سئل عن رجل وقع على امرأته قبل أن يفيض، فأمره أن ينحر بدنة. ^{اسمه محمد بن مسلم} أي وطنها

التجبر: بصيغة المفعول من التجبر، اسمه عبد الرحمن وهو ابن عبد الرحمن بن عمر بن الخطاب، فالجبر ابن أخي عبد الله بن عمر، وقد مرت ترجمته ووجه لقيه في "باب الوضوء من الرعاف".

جهل ذلك: أي فعل الجبر ذلك جاهلاً عن هذا الحكم أنه يقدم الحلق أو القصر على الطواف لا عالماً عامداً.

فأمره: أمره بالرجوع إلى مئ والحلق أو القصر هناك، ثم طواف البيت أمر نذب مراعاة للترتيب المستنون، وإلا فيجوز الحلق والقصر في غير مئ في الحرم مطلقاً، والطواف قبلهما يعتد به ولا شيء عليه، لكنه مكروه.

قبل أن يفيض: أي قبل أن يطوف طواف الزيارة، وفي نسخة عليها شرح القاري "باب الرجل يجامع بعرفة قبل أن يفيض" وفسر القاري معنى يفيض يرجع من عرفات أي يجامع بعرفة قبل الرجوع بعد الوقوف، ويخذه أنه ليس في الباب أثر يوافق هذا العنوان إلا أن يحمل قوله في أثر ابن عباس قبل أن يفيض على الجماع قبل الرجوع من عرفة، فإن الإفاضة تطلق عليه، قال الله تعالى: ﴿فَإِذَا أَقَضْتُمْ مِنْ عَرَفَاتٍ﴾ (البقرة: ١٩٨) لكنه ليس بصحيح، فقد وقع في رواية يحيى في هذا الأثر: أنه سئل عن رجل وقع بأهله وهو مئ قبل أن يفيض إلخ، وهذا صريح في أن المراد به طواف الإفاضة. **قبل أن يفيض:** أي بعد الوقوف بعرفة سواء كان جماعه مئ أو بمكة فحينئذ تم حجه؛ لأنه وقع التحلل برمي الجمرات ووقع جماعه بعده، وعليه أن يذبح بدنة بقرأ أو إبلاً.

قال محمد: وبهذا نأخذ، قال رسول الله ﷺ: من وقف بعرفة فقد أدرك حجّه، فمن جامع بعد ما يقف بعرفة لم يفسد حجّه، ولكن عليه بدنة لجماعه، وحجّه تام، وإذا جامع قبل أن يطوف طواف الزيارة لا يفسد حجّه، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

أخرجه أصحاب السنن
أي جزاء لفعله
هذا بظاهره مكرر

باب تعجيل الإهلال

أي الإحرام لمن بمكة

٥١٣ - أخبرنا مالك، حدثنا عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، أن عمر بن الخطاب قال: يا أهل مكة! ما شأن الناس يأتون شعثاً وأنتم مُدّهِنُونَ، أهَلُّوا إذا رأيتم الهلال.

قال محمد: تعجيل الإهلال أفضل من تأخيره إذا ملكت نفسك، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

فمن جامع: تفصيله على ما في "الهداية" وحواشيها: أن الجماع قبل الوقوف بعرفة يفسد حجّه، وعليه أن يمضي فيه ويهدي شاة ويحج من قابل لما رواه أبو داود في المراسيل، والبيهقي: "أنه سئل رسول الله ﷺ عن رجل جامع امرأته وهما محرمان، فقال: أَقْضِيَا نَسَكُكُما واهديا هدياً، وعند الشافعي تجب بدنة كما في الجماع بعد الوقوف، ولنا: إطلاق ما روينا، ولأنه لما وجب القضاء خفّت الجنابة، ومن جامع بعد الوقوف بعرفة سواء كان قبل الرمي أو بعده لم يفسد حجّه، وعليه بدنة لأثر ابن عباس، خلافاً للشافعي فيما إذا جامع قبل رمي يوم النحر فإنه عنده وعند مالك وأحمد مفسد، هذا إذا جامع قبل الحلق، فإن جامع بعد الحلق فعليه شاة لبقاء إحرامه في حق النساء، دون لبس المخيط فخفّت الجنابة.

يا أهل مكة: خطاب إلى من بمكة مكياً كان أو آفاقياً، "ما شأن الناس" أي الآفاقيون، "يأتون" أي يدخلون مكة، "شعثاً" - بالضم فسكون - جمع أشعث: وهو والشعث يفتح أوله وكسر ثانيه، مغبر الرأس متفرق الشعر متشعث الحال يعني يدخلون وهم محرمون من المواقيت مغبروا الرأس لا أثر عليهم للدهن والطيب، والحال يا أهل مكة! أنتم مدّهِنُونَ - بتشديد الدال من الأذهان - أي مستعملوا الدهن في الشعر، "أهلوا" أي أحرموا بالحج إذا رأيتم الهلال أي هلال ذي الحجة، وهذا الأمر منه للندب، وقد مر أن ابن عمر كان يحرم يوم التروية ويستحبّه ويتأسى في ذلك بفعل رسول الله ﷺ والأمر في ذلك واسع فمن تعجل فلا إثم عليه، ومن تأخر فلا إثم عليه، والأفضل هو التعجيل إذا أمن من الوقوع في المحظورات. **ملكك نفسك:** أي قدرت نفسك وأمنت من الوقوع في المحظور.

باب القفول من الحج أو العمرة

بالضم أي الرجوع إلى وطنه

٥١٤ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا قفل من حج أو عمرة أو غزوة يُكبّر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات، ثم يقول: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد يُحيي ويميت وهو على كل شيء قدير، آثبون تائبون عابدون ساجدون لربنا حامدون، صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده.

مصلون أو منقادون

باب الصدر

٥١٥ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ كان إذا صدر من الحج أو العمرة أناخ

على كل شرف: قال العيني في "عمدة القاري": هو بفتحيتي المكان العالي، قال الجوهرى: جبل مشرف أي عال، وقوله: "آثبون" أي راجعون إلى الله، وفيه إيهام معنى الرجوع إلى الوطن، يقال: آب إلى الشيء أوباً وإياباً أي رجع، وارتفاعه على أنه خير مبتدأ محذوف أي نحن آثبون، وكذا ارتفاع تائبون وما بعده، وقوله: "الربنا" إما خاص بقوله: "ساجدون"، وإما عام لسائر الصفات، وقوله: "هزم الأحزاب" هم الطائفة المتفرقة الذين اجتمعوا على رسول الله ﷺ يوم الأحزاب فهزمهم الله بلا مقاتلة ولا إيحاف خيل، وقال عياض: يحتمل أن يريد أحزاب الكفر في جميع الأيام والمواطن، ويحتمل أن يريد به الدعاء أي اللهم افعل ذلك.

ثم يقول إنخ: اختار هذا الذكر لكونه جامعاً، ولكونه أفضل ما قاله الأنبياء قبله. **صدق الله وعده:** أي في إظهار الدين ونصرة المسلمين وغلبة أمور اليقين، "ونصر عبده" أي عبده الخاص المستحق لكمال العبودية المشار إليه بقوله تعالى: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِرَبِّهِ لَيْلًا﴾ (الإسراء: ٦) وغير ذلك، وهو الرسول ﷺ.

باب الصدر: بفتحيتي بمعنى الرجوع، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ مَيْدٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا﴾ (الزلزلة: ٦).

أناخ: أي اجلس بعيره، ونزل بالبطحاء بالفتح الوادي الذي فيه دقاق الحصى الذي يذى الحليفة - ميقات أهل المدينة - فيصلي بها نفلأ أداءً للشكر، "ويهلل" أي يؤدي التهليل المذكور سابقاً، قال القاري: فيه تنبيه على أنه يستحب لأهل المدينة أن ينزلوا يذى الحليفة ذهاباً وإياباً، وينبغي أن يكون كذا أمر غيرهم بيلدهم.

بالبطحاء الذي بذى الحليفة فيصلي بها ويهلل قال: فكان عبد الله بن عمر يفعل ذلك.

٥١٦ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أن عمر بن الخطاب قال:

لا يصدرن أحد من الحاج حتى يطوف بالبيت، فإن آخر النسك الطواف بالبيت.

قال محمد: وبهذا نأخذ، طواف الصدر واجب على الحاج ومن تركه فعليه دم إلا الحائض

والنفساء، فإنما تنفر ولا تطوف إن شاءت، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه والعمامة من فقهاءنا.

باب المرأة يكره لها إذا حلت من إحرامها أن تمتشط

حتى تأخذ من شعرها

٥١٧ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن عبد الله بن عمر، أنه كان يقول:

بالبطحاء الذي إلخ: احتراز عن البطحاء الذي بين مكة ومي. يفعل ذلك: اقتداء بالنبي صلى الله عليه وسلم، فإنه كان كثير الاهتمام بمطابقة النبي صلى الله عليه وسلم ولو في المندوبات بل المباحات. لا يصدرن: أي لا يرجعن من مكة.

آخر النسك: بضمين أي آخر المناسك المتعلقة بالحج والعمرة هو الطواف بالبيت، قال مالك: وذلك فيما نرى والله أعلم لقول الله: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ شَعَائِرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ (الحج: ٣٢) وقال: ﴿ثُمَّ مَحَلَّتْهَا إِلَى الْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ (الحج: ٣٣) فمحل الشعائر كلها وانقضاءها إلى البيت العتيق، وقد اقتدى عمر في هذا الحكم بالنبي صلى الله عليه وسلم.

حيث قال: لا ينفرن أحد حتى يكون آخر عهده بالبيت، أخرجه مسلم [رقم: ٣٢١٩]، ورواه الشافعي وزاد: فإن آخر النسك الطواف بالبيت، وأخرج البخاري [رقم: ١٧٥٥] ومسلم [رقم: ٣٢٢٠] عن ابن عباس قال: "أمر الناس أن يكون آخر عهدهم بالبيت الطواف إلا أنه خُفّف عن الحائض"، وعن هذا قال أئمتنا: إن طواف الصدر واجب بتركه الدم، وبه قال أحمد والحسن ومجاهد والثوري والحكم وحماد، وعن ابن عباس ما يدل عليه، وعند الشافعي في أحد القولين مستحب، وقال مالك: سنة ولا شيء على تاركه، كذا ذكره في "البناءة" [٢٦٤/٤]. على الحاج: وكذا على المعتمر من أهل الآفاق إذا أراد الرجوع.

إن شاءت: إذا اضطرت إلى ذلك، والأولى أن تنفر بعد الطواف.

يكره لها إذا حلت: أي أرادت الخروج من الإحرام، والتحلل: أن تمتشط أي تسرح شعرها بالمشط حتى تأخذ من شعرها أي تقصر قدر أملة، فإن القصر متعين في حقها والحلق منهي عنه لها.

المرأة المحرمة إذا حلت لا تَمْتَشِطُ حتى تأخذ من شعرها، شعر رأسها، وإن كان لها هدي لم تأخذ من شعرها شيئاً حتى تنحر.
أرادت التحلل
بدل من شعرها

قال محمد: وبهذا نأخذ، وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهاءنا.

باب النزول بالمحصب

٥١٨ - أخبرنا مالك، حدثنا نافع، عن ابن عمر أنه كان يصلي الظهر والعصر
إذا رجع من منى

حتى تنحر: أي تذبح ذلك الهدي، قال القاري: هذا الترتيب بالنسبة إلى القارن والمتعم واجب، وأما بالنسبة إلى المفرد بالحج فمندوب.

بالمحصب: اسم مفعول من التحصيب، وهو اسم موضع بين مكة ومنى لاجتماع الحصباء أي الحصا فيه يحمل السيل، وهو موضع منهبط بقرب مكة، وهو من الحجون مصعداً في الشق الأيسر وأنت ذاهب إلى منى إلى حائط حرمان مرتفعاً من بطن الوادي فذلك كله المحصب، والحجون الجبل المشرف على مسجد الحرمين بأعلى مكة على يمينك وأنت مصعد، كذا في "تهذيب الأسماء واللغات" للنووي، وفي "شرح القاري": هو ما بين الجبل الذي عنده المقبرة والجبل الذي يقابله مصعداً في الجانب الأيسر وأنت ذاهب إلى منى مرتفعاً عن بطن الوادي، وليست المقبرة من المحصب، وكان الكفار اجتمعوا فيه وتحالفوا على إضرار رسول الله ﷺ، فنزل فيه رسول الله ﷺ إراءة لهم لطيف صنع الله، وتكرمه بنصره وفتحه، فذلك سنة كالرمل في الطواف، كذا في "شرح المجمع".

وقال شمس الأئمة السرخسي في "مبسوطه": الأصح أن التحصيب سنة أي ولو ساعة، وإلا فالأفضل أن يصلي فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء، ويضع ضجعة، ثم يدخل مكة على ما ذكره ابن الهمام، وقال الشافعي: ليس بسنة لما في الكتب الستة عن عائشة قالت: "إنما نزل رسول الله ﷺ المحصب ليكون أسمع لخروجه وليس بسنة فمن شاء تركه ومن شاء لم يتركه"، ولنا: ما روى مسلم [رقم: ٣١٦٨] عن ابن عمر: "أنه كان يرى التحصيب سنة"، قال نافع: قد حصب رسول الله ﷺ والخلفاء بعده، أقول: الأظهر أن يُقال: إنه مستحب وليس بسنة مؤكدة؛ إذ المحصب لا يسع جميع الحاج، فلا يقاس على الرمل، أو يقال: إنما سنة مؤكدة على الكفاية، أو متعينة على أمراء الحاج، وهذا أمر تركه الناس بالكلية إلا من نزل فيه من أعراب البادية من غير القصد والنية.

وقال العمري في "عمدة القاري" [١٠/١٠٠]: قال الخطابي: التحصيب هو أنه إذا نفر من منى إلى مكة للتوديع يقيم بالمحصب حتى يهجع ساعة ثم يدخل مكة، "وليس بشيء" أي ليس بنسك الحج، وإنما فعله رسول الله ﷺ للاستراحة، وقال الحافظ عبد العظيم المنذري: التحصيب مستحب عند جميع العلماء، وقال شيخنا زين الدين العراقي: =

والمغرب والعشاء بالمحصب، ثم يدخل من الليل فيطوف بالبيت.

قال محمد: هذا حسن، ومن ترك النزول بالمحصب فلا شيء عليه، وهو قول أبي حنيفة رحمته الله.

باب الرجل يحرم من مكة هل يطوف بالبيت

بعد الإحرام

٥١٩ - أخبرنا مالك، أخبرنا نافع، عن ابن عمر: أنه كان إذا أحرم من مكة لم يطف بالبيت ولا بين الصفا والمروة حتى يرجع من منى، ولا يسعى إلا إذا طاف حول البيت.

= فيه نظر؛ لأن الترمذي حكى استحبابه عن بعض أهل العلم، وحكى النووي استحبابه عن مذهب الشافعي ومالك والجمهور، وهذا هو الصواب، وقد كان من أهل العلم من لا يستحبه فكانت أسماء وعروة لا يحصبان، حكاه ابن عبد البر في "الاستذكار"، وقال ابن بطال: كانت عائشة لا تحصب.

فيطوف بالبيت: أي طواف الوداع أو طواف النفل. **فلا شيء عليه:** أي لا يجب عليه كفارة ولا إثم، وهذا؛ لأنه ليس من مناسك الحج، وهذا هو معنى قول ابن عباس: "ليس التحصيب بشيء إنما هو منزل نزل رسول الله ﷺ"، أخرجه البخاري [رقم: ١٧٦٦] ومسلم [رقم: ٣١٧٢] والنسائي والترمذي [رقم: ٩٢٢]، وقول عائشة: "ليس النزول بالأبطح وهو المحصب سنة إنما نزل رسول الله ﷺ ليكون أسمع لخروجه إذا خرج" أي أسهل لتوجهه إلى المدينة، أخرجه مسلم [رقم: ٣١٦٩] وغيره.

أحرم من مكة: أي يوم التروية تارة كما مر عنه، ولهلال ذي الحجة تارة اتباعاً بأمر أبيه عمر كما مر، ففي "مصنف عبد الرزاق" عن نافع: أهل ابن عمر مرة بالحج حين رأى الهلال ومرة أخرى بعد الهلال من جوف الكعبة، ومرة أخرى حين راح إلى منى، وروى أيضاً عن مجاهد قلت لابن عمر: أهلت فإنا إهلاً؟ مختلفاً؟ قال: أما أول عام فأخذت مأخذ أهل بلدي، ثم نظرت فإذا أنا أدخل على أهلي حراماً وأخرج حراماً وليس كذلك كنا نفعل، قلت: فبأي شيء تأخذ؟ قال: تحرم يوم التروية، كذا ذكره شراح صحيح البخاري وغيرهم.

لم يطف بالبيت: أي طواف الإفاضة فإنه بعد الفراغ من مناسك الحج، بل ولا طواف النفل. **يرجع منى:** قال القاري: الحاصل أنه يختار أن يقع سعي الحج بعد طواف الفرض وإن جَوَزَ تقدّم سعي الحج بعد طواف نفل، ثم إنه لا يسعى بعد طواف الإفاضة؛ إذ السعي لا يكرر. **ولا يسعى:** لأنه موقوف على تقدّم طواف ما.

قال محمد: إن فعل هذا أجزأه، وإن طاف ورمل وسعى قبل أن يخرج أجزأه ذلك، كل ذلك حسنٌ إلا أننا نحبُّ له أن لا يترك الرمل بالبيت في الأشواط الثلاثة الأولى إن عجل أو أخر، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.

باب المحرم يحتجم

٥٢٠ - أخبرنا مالك، حدثنا يحيى بن سعيد، عن سليمان بن يسار: أن رسول الله ﷺ احتجم فوق رأسه وهو يومئذ محرم بمكان من طريق مكة يقال له: لحي جمل. موضع في طريق مكة

أجزأه: أي كفاه، بل هذا هو الأولى عند عدم الحرج. **وإن طاف إلخ:** أي نقلاً بعد إحرام الحج في الطواف. **حسن:** أي مستحسن إلا أن أحدهما أحسن. **الثلاثة الأولى:** بضم أوله وفتح ثانيه أي في الدورات الثلاث الأولى من الدورات السبع. **إن عجل:** أي سواء عجل قبل الخروج أو أخر بعد الرجوع. **باب المحرم يحتجم:** وقع هذا الباب وبعض ما فيه مكرراً من المؤلف فإنه قد مر سابقاً "باب الحجامة للمحرم" وأورد فيه أثر ابن عمر المذكور ههنا، وذكر فيه احتجام النبي ﷺ وهو محرم صائماً بلاغاً، ولعله لذهول أو نسيان، وقد مر منا نبذ مما يتعلق بهذا البحث هناك.

أن رسول الله: هذا مرسل في "الموطأ" وقد روي ذلك من حديث جمع من الصحابة، فعن ابن عباس: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم"، أخرجه البخاري [رقم: ١٨٣٥] ومسلم [رقم: ٢٨٨٥] وأبو داود [رقم: ١٨٣٥] والترمذي [رقم: ٧٧٥] والنسائي [رقم: ٢٨٤٦] وعن أنس: "أن رسول الله ﷺ احتجم وهو محرم من وجع كان برأسه"، أخرجه ابن عدي، وعن جابر: "أن النبي ﷺ احتجم وهو محرم"، أخرجه النسائي [رقم: ٢٨٤٨] وابن ماجه [رقم: ٣٠٨٢] وعن ابن عمر: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم وصائماً، وأعطى الحجامة أجرة"، أخرجه ابن عدي، وعن عبد الله بن بجنة: "احتجم رسول الله ﷺ وهو محرم بلحي جمل في وسط رأسه"، أخرجه البخاري [رقم: ١٨٣٦] ومسلم [رقم: ٢٨٨٦] والنسائي [رقم: ٢٨٥٠] وابن ماجه [رقم: ٣٤٨١]، ولحي جمل - بفتح اللام ويروى بكسرها وسكون الحاء المهملة بعدها ياء آخر الحروف، وفتح الجيم والميم آخره لام - اسم موضع بين مكة والمدينة وهو أقرب إلى المدينة، وحزم الحازمي وغيره أن ذلك كان في حجة الوداع. ودلت هذه الأحاديث على جواز الحجامة للمحرم مطلقاً، وبه قال عطاء ومسروق وإبراهيم وطاوس والشعبي والثوري وأبو حنيفة والشافعي وأحمد وإسحاق، وقالوا: ما لم يقطع الشعر، وقال قوم: لا يحتجم المحرم إلا من ضرورة، روي ذلك عن ابن عمر، وبه قال مالك، كذا في "عمدة القاري" [١٠/٩٣].

قال محمد: وهذا نأخذ، لا بأس بأن يحتجم الرجل وهو محرم، اضطر إليه أو لم يضطر إلا أنه لا يخلق شعراً، وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه.
فإن حلق فعليه فدية

٥٢١ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا نافع، عن ابن عمر قال: لا يحتجم المحرم إلا أن يضطر إليه.

باب دخول مكة بسلاح

٥٢٢ - **أخبرنا مالك،** أخبرنا ابن شهاب، عن أنس بن مالك: أن رسول الله ﷺ

دخل مكة عام الفتح وعلى رأسه المغفر، فلما نزعها.....
 وضع المغفر عن الرأس

اضطر إليه: أي احتيج إليه إلى حد الاضطرار أو لا. **لا يحتجم المحرم:** أي في موضع له شعر يحتاج إلى قطعه إلا أن يضطر إليه، فحينئذ يفتدي كما علم من قوله تعالى: ﴿فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ (البقرة: ١٩٦)، فلا منافاة من هذا الحديث وبين ما تقدم، كذا قال القاري: وأراد به إرجاع قول ابن عمر إلى ما ذهب الجمهور إليه، وليس بجيد، فإن خلاف ابن عمر في المسألة مشهور أنه لا يجوز الاحتجام مطلقاً إلا عند الاضطرار.

أن رسول الله: هذا الحديث أخرجه البخاري [رقم: ١٨٤٦] ومسلم [رقم: ٣٣٠٨] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٦٩٣، والنسائي رقم: ٢٨٧٦، وأبو داود رقم: ٢٦٨٥، وابن ماجه رقم: ٢٨٠٥] من طريق مالك، وقد قيل: تفرد به مالك عن الزهري من بين أصحابه وليس كذلك، فقد رواه ستة عشر نفساً غير مالك عنه في "الحلية" لأبي نعيم ومسند أبي يعلى و"كتاب الضعفاء" لابن حبان وغيرها، وله طرق أخر أيضاً كما بسطه الحافظ في "فتح الباري" [٧٩/٤]. **عام الفتح:** أي في سنة فتح مكة وهي سنة ثمان.

وعلى رأسه المغفر: بكسر الميم وسكون الغين المعجمة وفتح الفاء ثم راء، قال صاحب المحكم: ما يجعل من فضل درع الحديد على الرأس مثل القنسوة، وقال ابن عبد البر: هو ما غطى الرأس من السلاح كالبيضة وشبهها من حديد كان أو غيره، وقد زاد بشر بن عمر عن مالك: من حديد، ولا أعلم أحداً ذكره غيره أي من رواة "الموطأ"، وأما خارجه فقد رواه عشرة أخرج رواياتهم الدار قطني، قال مالك: لم يكن رسول الله ﷺ يومئذ محرمًا، فإنه لم يرو عن أحد أنه تحلل من إحرامه وهو من الخصائص النبوية عند الجمهور، وخالف ابن شهاب فأجاز ذلك لغيره، قال أبو عمر: لا أعلم من تابعه على ذلك إلا الحسن البصري، وروي عن الشافعي والمشهور عنه أنها لا يدخل إلا بإحرام، فإن دخلها أساء ولا شيء عليه عنده وعند مالك.

وقال أبو حنيفة وأصحابه: عليه حجة أو عمرة، ولمسلم [رقم: ٣٣٠٩] وأحمد [رقم: ١٤٩٤٧، ٣٦٦/٣] وأصحاب السنن [الترمذي رقم: ١٦٧٩، والنسائي رقم: ٢٨٦٩، وأبو داود رقم: ٤٠٧٦، وابن ماجه رقم: ٣٥٨٥] =

جاءه رجل فقال له: ابن خطل متعلق بأستار الكعبة، قال: اقلوه.

قال محمد: إن النبي ﷺ دخل مكة حين فتحها غير محرم، ولذلك دخل وعلى رأسه المغفر، وقد بلغنا أنه حين أحرم من حنين قال: هذه العُمرة لدخولنا مكة بغير إحرام يعني يوم الفتح، فكَذلك الأمر عندنا: من دخل مكة بغير إحرام فلا بد له من أن يخرج فيها بعمرة أو بحجة لدخوله مكة بغير إحرام، وهو قول أبي حنيفة عوضا عنه **رحمه الله** والعامة من فقهاءنا.

= عن جابر: "دخل رسول الله ﷺ مكة عام الفتح وعليه عمامة سوداء بغير إحرام"، ولا معارضة بينه وبين حديث أنس لإمكان أن المغفر فوق العمامة قاله ابن عبد البر، وقيل: لعل العمامة كانت ملفوفة فوق المغفر، وقال القرطبي: يجوز أن يكون نزع المغفر عند انقياد أهل مكة، وليس العمامة بعده، كذا ذكره العيني [عمدة القاري ٢٠٧/١٠ والزرقاني ٥٠٧/٢، ٥٠٨].

جاءه رجل: هو أبو برزة الأسلمي - بفتح الباء وسكون الراء بعده زاء معجمة - واسمه نضلة بن عبيد جزم به الكرمانى والفاكهى في "شرح العمدة"، وقيل: سعيد بن حريث، وقال الحافظ: لم يسم.

ابن خطل: بفتححتين، قيل: اسمه عبد الله، وكان اسمه في الجاهلية عبد العزى، وقيل: هو عبد الله بن هلال بن خطل، وقيل: غالب بن عبد الله بن خطل، واسم خطل عبد مناف، وهو لقب له من بني تيم، وكان قد ارتد بعد ما أسلم، وقيل: كان يكتب الوحي لرسول الله ﷺ، فكان يبذل ما نزل فيكتب مكان غفور رحيم غفور ونحو ذلك، ولما ارتد لحق بأهل مكة، فلما دخلها رسول الله ﷺ أبطل دمه، فقال: **اقلوه وإن وجدتموه تحت أستار الكعبة** - بالفتح جمع ستر بالكسر ما يُستر به البيت - فأتوا أنه متعلق بأستار فأمر بقتله فقتل.

غير محرم: لأنها قد أحلت به في ذلك اليوم حتى حل له القتال فيها، ثم عادت حراماً إلى يوم القيامة، فكان ذلك من خصائصه بمن معه، كما بسطه الطحاوي في "شرح معاني الآثار" [٤٣٥/١، ٤٣٦]. **وقد بلغنا:** هذا البلاغ يدل على أنه ﷺ أدى العمرة التي أحرم بها من الجعنة حين رجوعه من حنين وتقسيم غنائمه عوضاً لدخوله مكة بغير إحرام في فتح مكة، والله أعلم بحال نبيه. **حنين:** مصغراً اسم موضع واد بين مكة والطائف وراء عرفات، بينه وبين مكة بضعة عشر ميلاً، وكانت فيها غزوة مشهورة مذكورة في القرآن.

قول أبي حنيفة: وبه قال جماعة، وقيد بعضهم بمن أراد الحج أو العمرة، وقد مر منا ما يتعلق بهذا المقام في "باب دخول مكة بغير إحرام" وفي "باب المواقيت".

فهرس المحتويات

صفحة	الموضوع	صفحة	الموضوع
٩٨	باب إذا التقى الختانان هل يجب الغسل ..	٥	باب وقوت الصلاة
١٠٠	باب الرجل ينام هل ينقص	١٨	باب ابتداء الوضوء
١٠١	باب المرأة ترى في منامها	٢٤	باب غسل اليدين في الوضوء
١٠٣	باب المستحاضة	٢٦	باب الوضوء في الاستنجاء
١٠٦	باب المرأة ترى الصفرة والكدره	٢٨	باب الوضوء من مس الذكر
١٠٨	باب المرأة تغتسل بعض أعضاء الرجل .	٤٦	باب الوضوء مما غيرت النار
١٠٩	باب الرجل يغتسل أو يتوضأ	٥٢	باب الرجل والمرأة يتوضآن
١١٠	باب الوضوء بسور المهره	٥٥	باب الوضوء من الرعاقد
	أبواب الصلاة	٦٠	باب الغسل من بول الصبي
١١٥	باب الأذان والتثويب	٦٣	باب الوضوء من المذي
١٢١	باب المشي إلى الصلاة وفضل المساجد ..	٦٦	باب الوضوء مما يشرب منه
١٢٤	باب الرجل يصلي وقد أخذ المؤذن	٦٩	باب الوضوء بماء البحر
١٢٦	باب تسوية الصف	٧١	باب المسح على الخفين
١٢٧	باب افتتاح الصلاة	٧٧	باب المسح على العمامة والخمار
١٤٣	باب القراءة في الصلاة خلف الإمام	٧٩	باب الاغتسال من الجنابة
١٦١	باب الرجل يسبق ببعض الصلاة	٧٩	باب الرجل تصيبه الجنابة من الليل
١٦٤	باب الرجل يقرأ السور في الركعة	٨٢	باب الاغتسال يوم الجمعة
١٦٧	باب الجهر في القراءة في الصلاة	٩١	باب الاغتسال يوم العيدين
١٦٧	باب آمين في الصلاة	٩١	باب التيمم بالصعيد
١٧٠	باب السهر في الصلاة	٩٥	باب الرجل يصيب من امرأته
١٧٧	باب العبث بالخصى في الصلاة		

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب التشهد في الصلاة.....	١٨٠	باب فضل العصر والصلاة بعد العصر..	٢٥٥
باب السنة في السجود.....	١٨٦	باب وقت الجمعة وما يستحب	٢٥٧
باب الجلوس في الصلاة.....	١٨٧	باب القراءة في صلاة الجمعة.....	٢٥٩
باب صلاة القاعد.....	١٩٢	باب صلاة العيدين وأمر الخطبة.....	٢٦١
باب الصلاة في الثوب الواحد.....	٢٠٠	باب صلاة التطوع قبل العيد.....	٢٦٤
باب صلاة الليل.....	٢٠٤	باب القراءة في صلاة العيدين.....	٢٦٦
باب الحدث في الصلاة.....	٢١٣	باب التكبير في العيدين.....	٢٦٦
باب فضل القرآن وما يستحب.....	٢١٤	باب قيام شهر رمضان وما فيه.....	٢٦٨
باب الرجل يسلم عليه وهو يصلي.....	٢١٦	باب القنوت في الفجر.....	٢٧٨
باب الرجلان يصليان جماعة.....	٢١٨	باب فضل صلاة الفجر في الجماعة....	٢٧٩
باب الصلاة في مرائب الغنم.....	٢٢١	باب طول القراءة في الصلاة.....	٢٨٢
باب الصلاة عند طلوع الشمس.....	٢٢٢	باب صلاة المغرب وتر صلاة النهار....	٢٨٤
باب الصلاة في شدة الحر.....	٢٢٥	باب الوتر.....	٢٨٥
باب الرجل ينسى الصلاة أو تقوته.....	٢٢٧	باب الوتر على الدابة.....	٢٨٦
باب الصلاة في الليلة الممطرة.....	٢٣١	باب تأخير الوتر.....	٢٨٧
باب قصر الصلاة في السفر.....	٢٣٣	باب السلام في الوتر.....	٢٨٩
باب المسافر يدخل المصر.....	٢٣٦	باب سجود القرآن.....	٢٩٤
باب القراءة في الصلاة في السفر.....	٢٣٩	باب المار بين يدي المصلي.....	٢٩٧
باب الجمع بين الصلاتين في السفر.....	٢٣٩	باب ما يستحب من التطوع.....	٣٠٠
باب الصلاة على الدابة في السفر.....	٢٤٣	باب الافتتال في الصلاة.....	٣٠١
باب الرجل يصلي فيذكر.....	٢٤٩	باب صلاة المغمى عليه.....	٣٠٥
باب الرجل يصلي المكتوبة.....	٢٥١	باب صلاة المريض.....	٣٠٦
باب الرجل تحضره الصلاة.....	٢٥٥	باب النخامة في المسح وما يكره.....	٣٠٦

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب الجنب والحائض يعرقان	٣٠٧	باب الصلاة على الجنائز في المسجد ...	٣٤٧
باب بدأ أمر القبلة وما نسخ	٣٠٨	باب يحمل الرجل الميت أو يحنطه	٣٤٨
باب الرجل يصلي بالقوم	٣١٠	باب الرجل تدركه الصلاة	٣٤٨
باب الرجل يركع دون الصف	٣١٢	باب الصلاة على الميت بعد ما يدفن ...	٣٤٩
باب الرجل يصلي وهو يحمل الشيء ...	٣١٤	باب ما روي أن الميت يعذب	٣٥٣
باب المرأة تكون بين الرجل	٣١٥	باب القبر يتخذ مسجداً	٣٥٤
باب صلاة الخوف	٣١٦	كتاب الزكاة	
باب وضع اليمين على اليسار	٣١٨	باب زكاة المال	٣٥٦
باب الصلاة على النبي ﷺ	٣١٩	باب ما يجب فيه الزكاة	٣٥٧
باب الاستسقاء	٣٢٢	باب المال متى تجب فيه الزكاة	٣٥٩
باب الرجل يصلي ثم يجلس	٣٢٥	باب الرجل يكون له الدين	٣٦١
باب صلاة التطوع بعد الفريضة	٣٢٥	باب زكاة الحلي	٣٦٢
باب الرجل يمس القرآن وهو جنب ...	٣٢٦	باب العشر	٣٦٤
باب الرجل يجز ثوبه والمرأة تجز ذيلها ...	٣٢٨	باب الجزية	٣٦٥
باب فضل الجهاد	٣٢٩	باب زكاة الرقيق والحيل والبراذين	٣٦٨
باب ما يكون من الموت شهادة	٣٣١	باب الركاز	٣٧١
أبواب الجنائز		باب صدقة البقر	٣٧٣
باب المرأة تغسل زوجها	٣٣٦	باب الكنز	٣٧٤
باب ما يكفن به الميت	٣٣٩	باب من تحل له الزكاة	٣٧٥
باب المشي بالجنائز والمشي معها	٣٤٠	باب زكاة الفطر	٣٧٦
باب الميت لا يتبع بنار بعد موته	٣٤٣	باب صدقة الزيتون	٣٧٧
باب القيام للجنائز	٣٤٣	أبواب الصيام	
باب الصلاة على الميت والدعاء	٣٤٤	باب الصوم لرؤية الهلال والإفطار	٣٧٨

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب متى تقطع التلبية.....	٤٢٢	باب متى يحرم الطعام على الصائم.....	٣٧٩
باب رفع الصوت بالتلبية.....	٤٢٥	باب من أفطر متعمدا في رمضان.....	٣٨١
باب القران بين الحج والعمرة.....	٤٢٦	باب الرجل يطلع له الفجر في رمضان...	٣٨٣
باب من أهذى هديا وهو مقيم.....	٤٣٣	باب القبلة للصائم.....	٣٨٨
باب تقليد البدن وإشعارهم.....	٤٣٥	باب الحمامة للصائم.....	٣٩٢
باب من تطيب قبل أن يحرم.....	٤٣٧	باب الصائم يذره القيء أو يتقيأ.....	٣٩٤
باب من ساق هديا فعطب.....	٤٤٠	باب الصوم في السفر.....	٣٩٤
باب الرجل يسوق بدنة.....	٤٤٥	باب قضاء رمضان هل يفرق.....	٣٩٧
باب المحرم يقتل قملة.....	٤٤٧	باب من صام تطوعا ثم أفطر.....	٣٩٨
باب الحمامة للمحرم.....	٤٤٧	باب تعجيل الإفطار.....	٣٩٩
باب المحرم يغطي وجهه.....	٤٤٨	باب الرجل يفطر قبل المساء.....	٤٠٠
باب المحرم يغسل رأسه أو يغتسل.....	٤٥٠	باب الوصال في الصيام.....	٤٠١
باب ما يكره للمحرم أن يلبس.....	٤٥٣	باب صوم يوم عرفة.....	٤٠٣
باب ما رخص للمحرم أن يقتل.....	٤٥٧	باب الأيام التي يكره فيها الصوم.....	٤٠٥
باب الرجل يفوته الحج.....	٤٥٩	باب النية في الصوم من الليل.....	٤٠٧
باب الحلمة والقراد ينزعه المحرم.....	٤٦١	باب المداومة على الصيام.....	٤٠٨
باب ليس المنطقة والهميان للمحرم.....	٤٦٢	باب صوم يوم عاشوراء.....	٤٠٩
باب المحرم يحك جلده.....	٤٦٣	باب ليلة القدر.....	٤١٠
باب المحرم يتزوج.....	٤٦٣	باب الاعتكاف.....	٤١١
باب الطواف بعد العصر وبعد الفجر..	٤٦٦	كتاب الحج	
باب الحلال يذبح الصيد أو يصيده....	٤٦٨		
باب الرجل يعتمر في أشهر الحج.....	٤٧٤	باب المواقيت.....	٤١٤
باب فضل العمرة في شهر رمضان.....	٤٧٥	باب الرجل يحرم في دبر الصلاة.....	٤١٨
		باب التلبية.....	٤٢٠

الموضوع	صفحة	الموضوع	صفحة
باب تأخير رمي الجمار من علة	٥١١	باب المتمتع ما يجب عليه من الهدي	٤٧٦
باب رمي الجمار ركباً	٥١٢	باب الرمل بالبيت	٤٧٧
باب ما يقول عند الجمار والوقوف	٥١٣	باب المكى وغيره يئج أو يعتمر	٤٧٨
باب رمي الجمار قبل الزوال	٥١٣	باب المعتمر أو المعتمرة ما يجب	٤٧٨
باب البيوتة وراء عقبة	٥١٤	باب دخول مكة بغير إحرام	٤٨٠
باب من قدم نسكاً قبل نسك	٥١٥	باب فضل الخلق وما يجرى	٤٨١
باب جزاء الصيد	٥١٧	باب المرأة تقدم مكة ببحج	٤٨٣
باب كفارة الأذى	٥١٧	باب المرأة تحيض في حجها	٤٨٦
باب من قدم الضعفة من المزدلفة	٥١٨	باب المرأة تريد الحج أو العمرة	٤٨٩
باب حلال البدن	٥١٩	باب المستحاضة في الحج	٤٩٠
باب المحصر	٥٢١	باب دخول مكة وما يستحب	٤٩١
باب تكفين المحرم	٥٢٢	باب السعي بين الصفا والمروة	٤٩٣
باب من أدرك عرفة ليلة المزدلفة	٥٢٣	باب الطواف بالبيت ركباً أو ماشياً	٤٩٥
باب من غربت له الشمس في النفر	٥٢٤	باب استلام الركن	٤٩٦
باب من نفر ولم يخلق	٥٢٥	باب الصلاة في الكعبة ودخولها	٥٠٠
باب الرجل يجامع قبل أن يفيض	٥٢٥	باب الحج عن الميت أو عن الشيخ	٥٠١
باب تعجيل الإهلال	٥٢٦	باب الصلاة بمضى يوم التروية	٥٠٣
باب القفول من الحج أو العمرة	٥٢٧	باب الغسل بعرفة يوم عرفة	٥٠٤
باب الصدر	٥٢٧	باب الدفع من عرفة	٥٠٥
باب المرأة يكره لها إذا حلت	٥٢٨	باب بطن محسر	٥٠٥
باب النزول بالمحصب	٥٢٩	باب الصلاة بالمزدلفة	٥٠٦
باب الرجل يحرم من مكة	٥٣٠	باب ما يحرم على الحاج بعد رمي	٥٠٨
باب المحرم يحتجم	٥٣١	باب من أي موضع يرمى الجمار	٥١٠
باب دخول مكة بسلاح	٥٣٢		

من منشورات مكتبة البشري

الكتب العربية

كتب تحت الطباعة

(ستطبع قريباً بعون الله تعالى)

(ملونة، مجلدة)

المقامات للحريري	الموطأ للإمام مالك
تلخيص المفتاح	ديوان الحماسة
المعلقات السبع	الجامع للترمذي
ديوان المتنبي	الهدية السعيدية
التوضيح والتلويع	شرح الجامي

☆ ☆ ☆

Books In Other Languages

English Books

Tafsir-e-Uthmani (Vol. 1, 2, 3)

Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Key Lisaan-ul-Quran (Vol. 1, 2, 3)

Al-Hizbul Azam (Large) (H. Binding)

Al-Hizbul Azam (Small) (Card Cover)

Secret of Salah

Other Languages

Riyad Us Saliheen (Spanish) (H. Binding)

Fazail-e-Aamal (German) (H. Binding)

Muntakhab Ahadees (German) (H. Binding)

To be published Shortly Insha Allah

Al-Hizbul Azam (French) (Coloured)

الكتب المطبوعة

(ملونة، مجلدة)

أصول الشاشي	الهداية (٨ مجلدات)
نفحة العرب	الصحيح لمسلم (٧ مجلدات)
شرح العقائد	مشكاة المصابيح (٤ مجلدات)
تعريب علم الصيغة	نور الأنوار (مجلدين)
مختصر القدوري	تيسير مصطلح الحديث
شرح تهذيب	كنز الدقائق (٣ مجلدات)
التفسير للبيضاوي	البيان في علوم القرآن
الموطأ للإمام محمد	مختصر المعاني (مجلدين)
المسنند للإمام الأعظم	تفسير الجلالين (٣ مجلدات)
قطبي	منتخب الحسامي
	نور الإيضاح

(ملونة كرتون مقوي)

عوامل النحو	متن العقيدة الطحاوية
المرقآت	هداية النحو (مع الخلاصة)
الكافية	هداية النحو (المتداول)
شرح تهذيب	شرح مائة عامل
السراجي	دروس البلاغة
إيساغوجي	شرح عقود رسم المفتي
الفوز الكبير	البلاغة الواضحة
	زاد الطالبين

مکتبۃ البشری کی مطبوعات

اردو کتب

مجلد / کارڈ کور

منتخب احادیث

فضائل اعمال

مفتاح لسان القرآن (اول، دوم، سوم) اکرام مسلم

☆ ☆ ☆

زیر طبع کتب

معلم الحجاج

عربی کا معلم (سوم، چہارم)

مطبوعہ کتب

(رنگین مجلد)

لسان القرآن (اول، دوم، سوم) تعلیم الاسلام (مکمل)

خصائل نبوی شرح شمائل ترمذی بہشتی زیور (۳ حصے)

الحزب الاعظم (ماہانہ ترتیب پر) تفسیر عثمانی (۲ جلد)

حصن حصین تعلیم العقائد

خطبات الاحکام لجمعات العام فضائل حج

رنگین کارڈ کور

آسان اصول فقہ تیسیر المنطق

الحزب الاعظم (مجمعی) ماہانہ تحریب پر علم الخو

النجمۃ (کچھ ناکا نا) جدید ایڈیشن جمال القرآن

علم الصرف (اولین و آخرین) سیر الصحابیات

عربی صفوۃ المصادر تسبیل المبتدی

عربی کا آسان قاعدہ فوائد کیہ

فارسی کا آسان قاعدہ بہشتی گوہر

عربی کا معلم (اول، دوم) تاریخ اسلام

خیر الاصول فی حدیث الرسول زاد السعید

روضۃ الادب تعلیم الدین

آداب المعاشرت جزاء الاعمال

حیاۃ المسلمین جوامع الکلم

تعلیم الاسلام (مکمل)